

كتاب عاشية العالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح

شرح نور الابضاح فى مذهب

الامام الاعظم أبى حنيفة

النعمان رضى

الله عنه

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي أيد الشريعة برآئها ورفع بهم منارها وبسط مطوى آياتها والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه القائلين بالحقوق (أما بعد) فهذه تقييدات الطائفة على شرح نور الإيضاح المسمى بمرآة الفلاح أسأل الله تعالى أن ين بتمامها وحسن اختتامها بجمعها لمن هو قاصر مثلي واجيا قبالها من الله تعالى الولي الأعلى مأخوذة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خاوا ومن شرح المواقف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود رحم الله تعالى الجميع وشكرهم السعي والصنيع مع فوائد أخرى من غيرها وفرائد فخر الله تعالى بها إنما كان فيها من صواب فن المنقولات ومن خطا فن كثير الزلات وعلى الله أعتمد في كل حال واسأله الرضا والسعة في المال والمآل قال المواقف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاز أربعة مدح الفن وذكر لباعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل افتتح المصنف كتابه بها وقدمها على غيرها القوة حديثها وله افتة أسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في أن يتكلم على البسملة بحسب ذلك الفن الذي ذكر فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضعه فعل المكاتب من حيث ما تعرض له من الأحكام الخمسة وهي الوجوب والنسب والإباحة والحرم والكره والائتمان بالبسملة عمل يصدر من المكلف فلا بد أن يتصف بحكم فتارة يكون فرضا كما عند الذبح وإن كان لا يشترط هذا اللفظ بتمامه بل لا يسن وإنما المنقول بسم الله أكبر ويكفي كل ذكر خاص لله تعالى ولا يرد حل ذبيحة ناسي التسمية لأن الشئ أعظم كونه مسما مقام الذكر لله عز وجل وتارة يكون واجبا على القول بأنها آية من الفاتحة وإن كان خذف المذهب لأن الأخبار الواردة فيها مع المواظبة بتقيد الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وأقول كل أمر ذي بال ومنه الأكل

والجماع ونحوهما وتارة يكون مباحا كما هي بين الفاسحة والسورة على الرابع وفي ابتداء المنى
والقعود مثلا لانها انما تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتراح اسمه تعالى بالمحقرات وتيسيرا على
العباد فان أتى بهم في محقرات الامور كلبس النعال على وجه التعظيم والتبرك فهو حسن وتارة
يكون الايمان به احراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر وكل مغصوب أو مسروق
قبل الاستحلال أو أداء الضمان والصحيح انه ان استحل ذلك عند فعل المعصية كفر والا لا يلزمه
التوبة الا اذا كان على وجه الاستخفاف فيكفر ايضا مما نزع على القول الضعيف ما في آخر
كتاب الصبيد من الدرا المختار أن السارق لو ذبح اشارة المسروقة ووجد لها صاحبا لا تؤكل
الكفر السارق بتسميته على المحرم القطعي بالاعلان ولا اذن شرعي واعلم أن المستحل لا يكفر الا
اذا كان المحرم حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى
في آخر كتاب الخطر فينبغي أن تؤكل كل هذا الشاة ويؤيده قوله هم تصح التضحية بشاة الغصب
لكنه لا يحل له التناول والاتقاع على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضامالها
بأدائه أو برائه أم تضحى القاضي لان الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون الايمان بها
مكروها كما في اول سورة براءة دون اثباتها فيستحب وعند تعاطى الشبهات ومنه عند شرب
الدخان وفي محل النجاسات فان قيل الا ابتداء بالباء وانفاد اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانهم ما
ليس من أسمائه تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى اما أن يكون بذكر اسم
خاص كلفظ الله مثلا أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف اليه تعالى فانه يراد به جميع أسمائه
تعالى لعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع وهو أولى وعن الاول بأن الباء من تسمية
ذكره على الوجه المطلوب قال القطب عبد القادر الجليلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط
أن تقول لله ونيس في قلبك سواء كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
ببيتا للمبالغة أي يفيدانها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لان صيغ
المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها فاعل بشرط أن يكون عاملا لل نصب ورحيم هنا ليس
عاملا له وبشرط أن يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كرى ماو ظر بنا ليسا منها لعدم
تحويلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحد مما بعد
الاخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم اما بحسب شمول الرحمن
للداءين واختصاص الرحيم بالآخرة فانه المعافى والعفو يختص بالمؤمنين في الآخرة ويؤيده
حديث الرحمة المسلسل بالاولية واما باعتبار جلال النعم ودقائغها فالابلية على الاول من
حيث السكوت وعلى الثاني من حيث التكيف وقيل فعلا ان المبالغة النعم فيفيد جلاله الفعل
وفعيل لمبالغة الفاعل فيفيد التكرار مرة بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر
* (تمة) * ورد في الحديث ان الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة رحمة كل رحمة طباق
ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدة فيها تعطف الوالد على ولدها والوحوش
والطيور بعضها على بعض وأخرى معاوية فاذا كان يوم القيامة أكلها هذه الرحمة رواء
احمد وروى البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة فيما يرويه رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ربه عز وجل ان حتى سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيان سعة

الحمد لله الذي شرف خلاصة
عباده بوراثه صفوته خير
عباده وأمتهم بالعناية
فأحسنوا لذاته العبادة

الرحمة وشعولها للخلق حتى كأنها السابق والغالب كما في شرح المشكاة والمراد السابق والغلبة
باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة
والغضب متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم إن الأحكام المذكورة
في السجدة تنقل في الجملة فتارة يكون الاتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة
يكون مندوبا كما في خطبة النكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذي البال وبعد ذلك
وشرب ونحو ذلك وتارة يكون مكروها كما في الاماكن المستقذرة وتارة يكون حراما كما في حال
الفرح بالعصبة وبعد ذلك حرام إلا أن يقصد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم
لقوة البدن اهـ وذكر في الهنذية من الخطر والاباحة أن الجملة بعد كل الحرام لا تحرم
فينزل على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا اقتصر عليها فإنها تجزئ وتقع فرضا لأن
اقتطاعتها متعين لأنه لو اقتصر على تسبيحة أو تهليله تجزئ وتقع فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة
كما في الجملة بعد العطاس (قوله شرف خلاصة عباده) أي المختارين من عباده الذين
استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الانبياء (قوله بوراثه صفوته) أي بالسياسة والمراد
بالصفوة الانبياء والاضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف المضاف وقوله خير عباده بدل من
صفوته وعباد جمع عابد من العبادة والاول جمع عبد والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم
أتباع أبي الحسن بن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه
وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم
على ذلك وهؤلاء هم أهل العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لأن الناس مع
وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دينية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء
ان الانبياء لا يورثون درهما ولا ديناراً وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رحمه جماعة
وفي رواية يحجبهم أهل السماء ويستغفر لهم الميثان في البحر وانما العالم من عمل بعلمه وفي رواية
أخرى اقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كاد حلة القرآن
أن يكونوا انبياء الا أنهم لا يوحى اليهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة
بين جنبيه الا أنه لا يوحى اليه وفي رواية أخرى علماء أمتي كانوا انبياء بنى اسرائيل قال بعضهم
هذا الحديث لأصل لهم ولكن من علمهم لما تقر بأن العلماء ورثة الانبياء قال ابن حجر في شرح
الهمزية (قوله وأمتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم يعني أنه اعتنى بهم أهل
الهم أفعال الخير والبر فتيسرت لهم (قوله فأحسنوا لذاته العبادة) اعلم أن العبادة أعلاها
ان تكون لذاته لا لطمع في الجنة ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقا للعبادة وهي رتبة
الكاملين من العباد وهم وان أرادوا الجنة فانما يريدونها لكونهم محملين للمشاهدة والزيارة
لأن الدنيا المستلذات فان ذلك عادة من ألفتها في الدنيا وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف
من النار وأدناها أن يعبد لتيسير أمور معاشه متلا في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد
ليس مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فأحسنوا عطف
على أمتهم مع افادة التفريع والعبادة هي مطلق الطاعات وقرئ شيخ الاسلام بين العبادة
والطاعة والقربة فالاولى ما تتوقف على معرفة المعبود ومع النية والثانية امتثال الامر والنهي

عرف الامر والناهي أم لم يعرف والثالثة ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم توقف
 على نية كاعتق فأخصها العبادة وأعمها الطاعة لا تفردها في النظر الموصل الى معرفة الله تعالى
 (قوله وحفظوا شريعته) أي من كلام المبطلين والرائعين فهي مسورة بهم لا يتدراأ حد على
 خرق منيع حجابها وحفظوها أيضا بتقريرها والعمل بها والشرعية فعيلة بمعنى مفعولة وهي
 الاحكام المشروعة وهي النسب التامة المتعلقة بكيفية الاعمال قلبية وجوارحية كنبوت
 الوجوب للنية في نحو الصلاة وثبوت السنية للمفوضة وثبوت الحرمة لبيع الغرر ونحو ذلك
 (قوله وبلغوها عبادته) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عطف الخاص ان
 اريد بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما مر وخصه لمزيد نفعه لقيام الامر به وقالوا ان العالم لا يجب
 عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله وانما يجب على الجاهل أن يسعى ويسأل العالم فاذا سأل
 وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) أي أصداق بقاى وأقر بلساني مع
 الاذعان والانتفاء أنه لا اله الا الله والايان بها في الخطب مطلوب للمبرأين راود والترمذي
 والبيهقي وصححه رفوعا كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي قليلة البركة كذا في
 شرح المواهب والقول الجامع المنافع عنه المواضع في معناها انه لا معبود مستحق للعبادة الا
 الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام في الاصول قال السنوسي
 وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا مفتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا
 المعنى أظهر من القول وأقرب منه وهو أصل له اذ لا يستحق أن يعبد أي بذله كل شيء الا من كان
 مستغنيا عن كل شيء ومفتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الاولى لانها
 تستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يطيل مدألف
 لا جذا وأن يقطع الهمزة من اله ومن الا وأن يشدد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن
 يظهر الها من افظ الجلالة وفي شرح الجوهره تأولها باختلاف هل الافضل للمكلف عند التلفظ
 بـ لا اله الا الله مدألف لا التسمية يعني مدألفا على المدا الطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني
 الاقتصار على المدا الطبيعي فمنهم من اختار المدا يستشعر المتلفظ به في الألوهية عن كل ما سواه
 تعالى ومنهم من اختار القصر لانه لا يختص به المنة قبل التلظ بذكره تعالى وقرق الفخرين أن
 يكون أول كلام يعنى عند دخوله في الاسلام فتقصر والامتد ومن الداجب أن يستحضر
 اذا كرر ذهنه عند النفي وجود القرد المعبود الواجب الوجود والا فالتفي مطلقا كفر والعباد
 بالله تعالى وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه
 أنه لو حلف بـ لا اله الا الله تعالى بأفضل الذكر بـ لا اله الا الله (قوله الملائكة) أخص من الملائكة لانه من ملك
 الاشياء وتصرف بالامر والنهي ولا يلزم في المالك أن يكون متصرفا بهما (قوله البر) الحسن
 والبار الاتقي والطائع (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب
 والاسم السوود بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم والمالك واختلف في أصله
 فقيل سمود بوزن فيعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء
 وسبقت احدهما بالساكون فقلت الواو اذ غمت الياء في الياء لاجتماع المثليين والقاعدة
 أن المدغم هو الذي يتقلب ويرد من جنس المدغم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو فقلت

وحفظوا شريعته وبلغوها
 عبادته وأشهد أن لا اله
 الا الله الملك البر الرحيم
 وأشهد أن سيدنا

محمد عبده ورسوله النبي

الواو ياء مطلقا وقيل يفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فيه عمل بكسر العين في الصحيح
فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه ثم أبدت القصة كسرة لمنااسبة الياء وقيل أصله سويد كما مر
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمع ساكن الواو والياء فقلبت الواو ياء وادغمت في
الياء كما في الصحاح والمصباح وغيرهما قال القاسمي في شرح الدلائل والاول اشهر اه (قوله
محمد) قيل هو في التسمية سابق على أحمد فانه ابن القيم وذهب القاسمي عياض الى أن أحمد كان
قبل محمد لأن تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القرآن قال
ابن العربي وأسماءه صلى الله عليه وسلم ألف كاسمائه تعالى وهي توقيفية كاسمائه تعالى على
الختار ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كذا في حاشية الجوى على الاشياء وأحمد فعل
تفضيل يحول عن الفاعل كعلم أو من المفعول كاشهر لكن الاول لا فعل التفضيل أكثر
أفاده المتأخر في شرح الشهاب ومن عجائب خصائصه صلى الله عليه وسلم أن حكي الله هذين
الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة
والامم السابقة ومع أنهم مامن الاعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله أصلا أما أحمد فبالإتفاق
وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب زمانه ونشر أهل الكتاب
نعمته سمى بعض العرب أبناءهم بمحمد رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته
وكنيته صلى الله عليه وسلم أبو القاسم لانه كبر أولاده وأولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين أهلها
ويشترط لخدمة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لا تتم المعرفة الابيه وكونه بشرا من
العرب وكونه خاتم النبيين اتفقا قالوا لورود ذلك بالقواطع المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه
عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشياء وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين
كما في اتحاف الموالى شرح بدء الامالى (تنبيه) لا يشترط عندنا في اسلام الكافر ان يلفظ
الشهادتين ولا ترقبهم لانهم نصوا على أن من أنكر الصانع جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن
اقر بالوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا
ان من سلى في الوقت مقتديا وعم صلاته يحكم عليه بالاسلام وفي التهستانى من بحث المرتد
اذا مال الكافر لاله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات
اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الاباس أن يكنى أبا القاسم وما رواه البخارى وغيره من
قوله صلى الله عليه وسلم هو اباسمى ولا تكنوا بكنيتى منسوخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابيه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالنسخ لما كناه بها أو يقال كان انتهى مخصوصا بزمانه صلى الله
عليه وسلم لدفع الالتباس كذا ذكره الفقهاء في كتاب الاستحسان (قوله عبده) من الصفات
التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادات التي هي
غايتها قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادات فهي أفضل من العبادات على
الصحيح وهو اشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه احبها الى الله تعالى ومن ثم
وصفه به في اشرف المقامات (قوله ورسوله) فعول بمعنى مفعول وهو انسان حرز ذكر أو حى اليه
بشرع وأمر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور وعندهم وقيل مترادفان
(قوله النبي) فعول بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه

مخبر فهو من المهموز عند المحققين منهم سيبويه وهو الجوق كما قاله الزمخشري والرضي وغيرهما
 قال في الصحاح نقلا عن سيبويه غير أنهم لم يتركوا الله عز في النبي كما تركوه في الذرية والبرية
 وانما ياء الاهل مكة فانهم هم مزون هذه الاحرف يعني هذه الكلمات ولا هم مزون في غيرها
 ويخالفون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشية وقيل من النبوة بمعنى
 الرفعة لانه رفيع الرتبة فأبدلت الواو ياء السبقة هاوسكونها وروى أبو داود ومروان الانبياء
 بمائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثمانمائة وثلاثة عشر وفي بعض الاخبار ان الانبياء
 ألف ألف أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال النسفي في بحر الكلام والسلامة في هذا
 المقام أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله لي ما أراد الله تعالى به وبجميع الانبياء
 والرسول حتى لا يعتقد نبياً من ليس نبياً أو عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى مفعول لانه أكرمه
 الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافاً لشد من المعتزلة وخرق
 الاجماع ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم لما هو بل انتهى
 كماله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براعة استهلال
 كقوله أنفاً حسناً والذاته العبادة وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما
 لا يطلق عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من
 العمل ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم أن العمل التليل مع
 العلم ينفع وان العمل الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف
 العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله
 تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم الآية وقال ابن عباس درجات العلماء فوق
 المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم
 على العابد كفضلي على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم متارنا لدرجة النبوة
 وعنه صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علماً أتم الله له أجره ومن
 تعلم فعمل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام يا ابراهيم أنا علياً أحب
 كل علم وورد يشنع الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم
 الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تقى في دين الله عز وجل كفاء الله
 همه وورقه من حيث لا يحتسب وورد ان طالب العلم اذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وانما اذا
 خرج من بيته لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالطين
 وهو دلائل تغدو فتم العلم بابا من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومفاتيحها
 السؤال ألقاساً لو افانته يؤجر فيه أربعة السائل والعالم والمستمع والمحبة لهم وورد لا ينبغي
 للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به الى فرض
 عين فتحصيله فرض عين كالعالم المتعلق بعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة
 الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به الى فرض الكفاية فتحصيله فرض كفاية وقامه في
 خطبة الدرا المختار وتعليم المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه

الكريم القائل تعلموا العلم
 وتعلموا له السكينة والحلم

السكينة وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفة راء نعمة لا يستقر صاحبها الغضب قال صلى
الله عليه وسلم انما العلم بالتعلم والحلم بالتحلم ومن يتخير الخير يعطه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى
الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم اينوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه ولا
تكونوا جبابرة العلماء فيغلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله واصحابه) كذا في النسخ والظاهر
ان المصنف سقط من قلمه صلى الله عليه وسلم فتوهم ذكره فعطف عليه أو من الناسخ الا قول
والصلاة هنا هي المأمور به في خبرنا ان نصلى عليكم فكيف نصلى فقال قولوا اللهم صل على
محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما ان مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة المأمور به معناها
طلب الرحمة لانهم من مخلوق فيلاحظ كونهم ائمة ورأيهم يحصل بها امتثال الامر فتكون اتم
من غيرها وقيل معناها العطف وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قولين وتسن في كل تشهد آخر من
القرض وفي كل تشهد نقل الا في سنة الظهر القبالية والجمعة القبالية والبعديّة وتندب في أوقات
الامكان وتحرم على الحرام وتكره عند فتح التاجر متاعه ولا يكره افرادها عن السلام على
الاصح عندنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم اثنى في حق غيره من الانبياء فلا
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ذكره المجوز محشى الاشياء وظاهر ما في انهاية
من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا
فالمراد منه سلموا القضاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر ان ذكر الال واصحاب مندوب
أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالتزوي عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الال فلقوله
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء رسول الله قال تقولون
اللهم صل على محمد ومحمد تسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره النفاي وغيره والمراد
بالآل هنا سائر أمة الاجابة مطلقة وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى جعل على التقوى
من الشرك لان المقام للدعاء ونقل اللقائي في شرح جوهرته انه يطلق على مؤمن بنى هاشم
أشراف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريفة بولده الحسن
والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين قال ويجب اكرام الاشراف ولو تحقق فسدتهم لان
فرع الشجرة منها ولو مال وقوله واصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لان فاء لايجب جمع على أفعال
صريح به سيمويه ومنسله بصاحب واصحاب وارتضاء الرخصى والرضي وأبو حيان وهو عند
جمهور الاصوليين من طالت صحبة متبع عامدة ثبت معها الطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في
الاصح ولذا صح نفيه عن الوافدة اتفاقا اذ يقال ليس صحابيا بل وفد وارتحال من ساعته وقيل
لا يشترط قال في التحرير وينبني عليه ثبوت عدم الغيرة المألزم فلا يحتاج الى التزكية أو يحتاج
وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولو لا اختصاص الصحابي بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرد
الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله ان غير المألزم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند
من لا يقبل المرسل ومن هنا يعلم اشتراط طول الصحبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات على
الاسلام من الصحابة وقد تخلت منه ردة كالعثم بن قيس فان أحد لم يخلف عن ذكره في
الصحابة ولا عن تخرجه أحاديثه في المسانيد وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به

وعلى آله واصحابه

أسيرا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه عاد إلى الإسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وفرجه أخته
 لكن يعود له اسم الصعبة فقط مجزأ عن نوابها وذكر الأصحاب بعد ذلك تخصيص بعد تعميم
 أن أريد بالآل جميع الأمة لعلهم قام بهم بشرف الصعبة أو بالعكس أن أريد بهم أقرباءه صلى الله
 عليه وسلم (قوله القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف تطهيره
 من الآل وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والدين تقدم المراد به (قوله في الحرب
 والسلم) يقال رجل حرب أي عدو ومحارب للذكر والآن والجمع والواحد أفاده في القاموس
 وبطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والسلم ~~سمر~~ السنين المسالم والصلح ويفتح ويؤنث
 والسلم بفتح السين أيضا هو الدلو بعروة واحدة كدلو السقايتين قاموس والمعنى أنهم نصروا
 الدين في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرون للحق في رضاهم
 وغضبهم ومخاضهم ومصلحتهم سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب ولا يسخطون الله تعالى
 برضا الخلق ورد في صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط عليه الناس وفيه أيضا عنها
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد سخط الله ورضا الناس عاد
 حامده من الناس ذاقا وأخرج الطبراني بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه واسخط عليه من
 أَرْضاه في سخطه ومن أَرْضَى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضاه
 حتى يزين قوله وعمله في عينه اهـ (قوله وبعد) الكلام فيها شهير والذي يفيد منه
 صلى الله عليه وسلم في خطبه ومراسلاته سنية الايمان بها لكن بصيغة أم بعد والظاهر أن قواهم
 وبعد لتأديته معنى أما بعد يقوم مقامها في تحصيل المذنب وقد فشا التعبير بها (قوله العبد)
 هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبا إليه تعالى
 وقد مر (قوله عفوره) العفو الصفح وتزلزله عقوبة المستحق والهو والاحماء والطيب المال
 وخيار الشيء فعلة يعتدي بنفسه وباللام وبين كذا في القاموس والرجاء هو الطمع في المطلوب مع
 الاخذ في الأسباب وامام تركه والتمادي على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن
 معاذ أعمال كالشراب وقلوب من القدرى خراب وذنوب بعدد التراب وطمع مع هذا في
 السكراءب الاتراب هيئات هيئات افت سكران من غير شراب اهـ (قوله الجليل) هو العظيم
 كما في القاموس وبين الذليل والجليل الطبائ (قوله الشربلالي) قال المؤلف في آخر رسالته
 در الكنوز هذا هو الشائع والاصل الشربلالي نسبة لقري بن حزام من أهل بقاء المذوقية
 يسواد مصر المحروسة يقال لها شربل بلول واشتهرت النسبة اليها بالنظر الشربلالي اهـ وفي
 القاموس شربل كسرى ثلاثة وخمسين موضعا كلها هم من عشيرة بالشرقية وخمسة
 بالمرتاجية وستة بجزيرة قوسفيا وأحدى عشرة بالغربية وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمذوقية وثلاثة
 بجزيرة بني نصر وأربعة بالبصرة واثنان برميس واثنان بالجزيرة (قوله غفر الله له ذنوبه) اصل
 الغفر السترو منه سمي المغفر لانه يستر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم المواخذة بها
 وقبل محوها من الصحيفة بالكلمة لقوله عز وجل يعفو الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي

القائم بين بنصرة الدين في
 الحرب والسلم (وبعد)
 في قول العبد الذليل الراجي
 عفوره الجليل حسن بن
 عمار بن علي الشربلالي
 الحنفى غفر الله له ذنوبه

معاصيه صغيرها وكبيرها (قوله واسترعيوبه) أي ما يعيبه ويشينه وإن لم يكن معصية فإن العور
 مثلاً عيب وليس بذنب فالعطف للمغايرة أو من عطف العام (قوله واغفبه) أي أوصل إليه به
 واحسانه (قوله في جميع أموره) أي بليتها وحقيرها (قوله ما ظهر منها وما خفي) يحتمل أن
 المراد ما يعم الأحوال الباطنية والظاهرية أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالحوارج أو المراد
 بالباطنية ما لا يطلع عليه الاخاصية كالأمور المتعلقة بالخلقة والاولاد وبالظاهرة ما تصدر مع
 غيره ولاء كاخوان الدرس والمعاملة ويحتملها معاً (قوله واحسن لوالديه) أي انعم عليهما
 بأنواع النعم فإن الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل أن يقرأ والديه بالثنائية والجمع والدعاء لهم ما
 مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهم ما كلف بياني صغيراً وهو مفتاح الرزق وابعضهم اقل الدعاء
 للوالدين في اليوم واليلة خمس مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لأن الله قرن الاحسان اليهما
 بعبادته واعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم واليلة (قوله لما شايخه)
 بالياء من غيرهم من جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لانهم آباء الارواح كان الوالدين آباء الاشباح
 (قوله وذريته) أي نسله من الذرية أي الجماعة المخلوقين منه (قونه وشيخه) المراد
 بهم المحبون له حباً ايمانياً كأن يحبوه لعلمه وطاعته وإن لم يكن للنفس ميل لذلك (قوله واليه)
 ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم
 الحساب فكيف قدم من ذكر عليه اجيب بأنه لما قدم نفسه أولاً بقوله غفر الله لذنوبه سهل عليه تقديم
 غيره عليه ثانياً ولمراعاة السجع (قوله وادام النعم مسبعة) أي عامة تامة فالسابعة العامة
 كالدرع السابعة والثوب والمراد انه يحيط من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى
 يستجيب الدعاء ويعطي به الرضا ويرد به القضاء وينتفع به الاحياء والاموات دل على ذلك
 الآيات القاطعة والاحاديث المنوارة أخرج الطبراني والخطيب من حديث ابن مسعود
 رفعه حصوا اموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة واعتوا بالبلايا الدعاء فان قيل نرى
 الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع ولا يستجاب له قلنا ان للدعاء آداباً وشروطاً فمن اتى بها كان من
 اهل الاجابة ومن اخطأها اعتدى فلا يستجيب له حتى تخرج الاجابة وايضا قد تأخر الى وقتها فان لكل شئ
 وقتاً على ان الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثلاثة
 المذكورة في قولنا صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطعية رحمة
 الا اعطاه الله بها احدى ثلاث اما ان يجعل له دعوته واما ان يدرها له في الآخرة واما ان
 يصرف عنه من سوء مثلها رزاه الامام احمد وصححه الحاكم وقد يمنع العبد الاجابة لرفع مقامه
 وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستجيب للاجابة لمحدث
 يستجاب لاحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وان لا يدعو بمحرم ومنها طيب
 المطعم والمشرب والملبس وان يوقن بالاجابة وان لا يعلق بالمشيئة وفي شرح الاربعين النووية
 للشيرازي ان من التعلق بقوله اللهم ما لنا بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عامتنا
 فعامتنا بما أنت أهله ومنها أن لا يدعو بمستحيل (قوله ان هذا كتاب) مقول القول (قوله صغير
 حجمه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله غزير علمه) بالغين والزاي المجتمعتين

واسترعيوبه واغفبه في
 جميع أموره ما ظهر منها
 وما خفي واحسن لوالديه
 ولشايخه وذريته ومحبيه
 واليه وادام النعم مسبعة
 في الباطن والظاهر عليهم
 وعلمه ان هذا كتاب صغير
 حجمه غزير علمه

أى كثير قال فى القاموس الغزير الكثير من كل شئ وغزر ككرم غزارة وغزرا وغزرا بالضم
 (قوله صحيح حكمه) مفرد مضاف فيعم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى ملازمة
 لتحقيقه ما فيه واعلم ان الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهر الرواية المسماة بالاصول وهى
 الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والمبسوط والزيادات
 والسير الكبير والصغير آخر مصنفات محمد بعد انصرافه من العراق ولذا لم يروها عنه ابو
 حنبل وكلاهما محمد ويعبر عن المبسوط بالاصل وبعضهم لم يعد السير بتسميته من الاصول وما عدا
 ذلك فهو رواية النوادير كالامالى لابي يوسف والرقيات مسائل جمعها محمد حين كان قاضيا بالرقعة
 بفتح الراء المهملة وتشديد القاف مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة
 والكيسانيات مسائل أملاها محمد على أبى عمرو سليمان بن شعيب الكيسانى نسبة الى كيسان
 بفتح الكاف فثبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد فى زمن هرون الرشيد والخرجانيات
 مسائل جمعها محمد بجرجان كل ما كان كبير افهوم من رواية محمد عن الامام والصغير روايته عن
 الامام بواسطة أبى يوسف (روى) أن الشافعى استحسّن مبسوط الامام محمد حفظه وأسلم حكمه
 من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد كم الاصغر فكيف كتاب محمد كم
 الاكبر وفى النهاية وابن أمير حاج أن محمد قرأ كثيرا الكتب على أبى يوسف الا ما كان فيه اسم
 الكبير كالمضاربة الكبير والمزارة الكبير والماذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير اه
 ولم يذكر اسم أبى يوسف فى شئ من السير الكبير لانه صنفه بعدما استحكمت الفقرة بينه وما وكل
 المحتاج الى رواية عنه قال أخبرنى الثقة اه (قوله احتوى) أى اشتمل هذا الكتاب (قوله على
 ما به) أى على مسائل والمراد اله او هو النقوش وهو من احتوا الشئ على جزئه لان الكتاب اسم
 للانفاذ الدالة على المعانى وقوله به أى بعرفة تلك المسائل تصحيح العبادات الخمس أراد الطهارة
 والصلاة والصوم والزكاة والحج وعدا الطهارة عبادة لانه يشاب علمه بالنية وان كانت لا تشترط
 فيها (قوله بعبرة) حال من ما يعنى أن الذى احتوى عليه هذا الكتاب كان بعبرة منيرة أى
 واضحة ظاهرة أو موضحة للمقصود للواقف عليها أو خبير عن الكتاب بعد الاختيار بما تقدم عنه
 ويحتمل انه ظرف لغو ومتعلق باحتوى ونسبة الانارة الى العبارة مجاز عقلى (قوله كالبدور) على
 جذف مضاف أى كناية البدر سمى بدر القامه كتمام البدر التى هى عشرة آلاف درم أولانه
 يادر طلوعه غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعده قرالى ستة وعشرين وهذه
 احدى طوقد كره بعض مشايخى فيما كتب على مواد المداغى وذكر الشمس بعد القمر من باب
 الترفى (قوله دليله الخ) لم يذكر القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسريه قلوب المؤمنين) أى لما
 فيه من تصحيح عباداتهم (قوله وتلذبه الاعين والاسماع) أى اصحاب الاعين والاسماع فما كـ
 يرجع الى ما قبله (قوله شرحى للمقدمة) يعنى شرحه الكبير والكلام فى المقدمة شهر (قوله
 بالتماس افاضل اعيان) عبر به اشار الى مساواة الطالب له بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه
 تلامذته وعبر به تواسعا وهو متعلق بجمعت وقوله أفاضل اعيان المراد بالاعيان العلماء
 أفاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) المجرور متعلق بما بعده يعنى أن هؤلاء الجماعة
 لا يقدمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله تقريرا) على جمعت الخ المقيد للاختصار

صحيح حكمه احتوى
 على ما به تصحيح العبادات
 الخمس بعبرة منيرة كالبدور
 والشمس دليله من الكتاب
 العزيز والسنة الشريفة
 والاجماع تسريه قلوب
 المؤمنين وتلذبه الاعين
 والاسماع جمعت فيه
 ما احتوى عليه شرحى
 المقدمة بالتماس افاضل
 اعيان للخيرات مقدمة
 تقريرا للطلاب

(قوله وتسهيلا) أي على الطلاب (قوله للمباهة الفوز) أي الظفر ومباهة الفوز هو تصحيح العبادات الذي احتوى عليه هذا الكتاب (قوله في المآب) أي المرجع وهو يوم القيامة (قوله مراقي الفلاح) المراقى جمع مراقاة وهو السلم والفلاح الظفر بالمقصود شبه الفلاح بمنزل مراقا تشبها مضمر في النفس والمراقى تخييل وفي القاموس والمرقاة وتكسر الدوجة (قوله بامداد الفتاح) متعلق بمحذوف تقديره مراقاة بامداد ولا يصح تعليقه بمراقى لأن الذي بامداد الفتاح هنا هو الرقى والمراد بالامداد الاستعداد والتحصين أي أن الرقى يتحصين الفتاح وذكر في القاموس معاني كثيرة للمادة (قوله نورا لايضاح) قال في القاموس وضع الأمر يوضح وضوحا وضحة وضحة وهو واضح ووضاح ووضوح ووضوح بان ووضحة وأوضحة فأفاد أن الايضاح الابانة ومعنى المصنف على هذا نورا لايانة أي الابانة التي كالنور في الظهور والاهتداء (قوله ونجاة الارواح) أي من العذاب فإن العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم وإنما كان بهذا المتن نجاة الارواح لأن فيه تصحيح العبادة والغالب أن من سمعت عبادته لاسما الصلاة انتهى عن الفحشاء والمنكر فينجو من العذاب (قوله والله الكريم أسأل) أي لأطلب النفع والقبول وحفظ هذا الكتاب الامن الله تعالى (قوله وبجيبه المصطفى الخ) أي لا أتوسل إليه في اتمام هذه المرادات الا بجيبه محمد صلى الله عليه وسلم وردت سلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم (قوله أن يتق به جميع الامة) المراد بالجميع المجموع فانه لا يتعبد كله - م على مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والنفع ايصال الخير الى الغير (قوله وان يتقبله بنضله) بأن يجعل خالصا للرياء ولا سمعة فان العلم اذا صاحبه نحو الرياء كان سببا للعذاب فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمته فعرفها قال فما فعلت فيها قال قاتلت فيها حتى استشهدت قال كذبت واسكنك كذا قال جرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمته فعرفها قال فعملت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار الحديث وقوله هو الرضاية والاثابة عليه وقوله بفضله أشار به الى الرد على فرقة من المستزلة أو جبت عليه تعالى الصلاح والاصح (قوله من ليس من أهله) كالحاسد الذي يحمل بعض تراكيبه على غير المراد منها أو يدخل فيه ما ليس منه أو يتعلمه ليمباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه (قوله اذهو من أجل النعمة) عليه للجمال الثلاثة أي من أجل النعمة على الامة أن نفعهم الله به لأن فيه تصحيح عباداتهم ومن أجل النعمة على المؤلف أن يتقبله منه ومن أجل النعمة التي يتنافس في مثلها أو يحسد عليها فادع بحفظه من شر من ذكر (قوله وأعظم المنه) هي النعمة قال في القاموس من عليه من أنعم واصطنع عنده صنيعه فالعطف عطف مرادف (قوله والله أسأل أن يتق به عبادته) أعاده ثانيا لشدته رغبته في ذلك وحرصه عليه (قوله انه على ما يشاء قدير) ومن جلته نفع العباد بهذا الكتاب وادامة الافادة به (قوله وبالأجابة جدير) قال في القاموس الجدير مكان بني حوالية والخلق والجمع جديرون وجديراء والمراد هنا المعنى

وتسهيلا للمباهة الفوز في المآب وهو يومته مراقي الفلاح بامداد الفتاح شرح نورا لايضاح ونجاة الارواح والله الكريم أسأل وبجيبه المصطفى اليه أتوسل أن يتق به جميع الامة وأن يتقبله بفضله ويحفظه من سر من ليس من أهله اذهو من أجل النعمة وأعظم المنه والله أسأل أن يتق به عبادته ويديم به الافادة انه على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير آمين

الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل كبا وكتبة بالكسر وكتابا
والاسم الكتابة لانها صناعة كالجارة والطارة قال وتطلق الكتابة والكتاب على المكتوب
(قوله الجمع) ومنه يقال كتب البغلة أو الناقة اذا جمع بين شقيرها بفتح الشين جانبي فرجها
بجاقة أو سير لمنع الوئوب وسميت الجماعة من الجيش كتيبة لاجتماعهم وأطلق الكتاب على
هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها الى بعض (قوله الفقهية) مثله في العناية والتقيد
به لخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور
مافيه على شيء قبله أو بعده وانما زاد اعتبرت ليدخل نحو الطهارة قائم من توابع الصلاة لانها
اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت أنواعا) كهذا الكتاب
فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة بالماء والطهارة بالتراب الى غير ذلك (قوله
للمشمل) بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب الاقطة والقيط والابق والمقعود (قوله طهر
الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالماء والتراب (قوله فضل ما يظهر
أي اسم لما فضل بعد التطهير (قوله حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر يظهر بالمحل
سما هو أي أظهر (قوله بالمحل الذي يتعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه انما عبرت بالمحل أي
بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد
شرح هذا الكتاب وهو المراد بالسيد حيث أطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبير
وأما عرف صاحب البحر الطهارة شرعا بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح لصدقه
بالوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النفاس بل وبالتييم ايضا لكن لو عبر في البحر بدل
تواليا لازالة لان الفن باحث عن فعل المكلف وهو الازالة لكان أولى وفيه ان التعريف
بما هو في الزوال واما الازالة فلا تناسب تعريفها بالالتطهير (قوله لاستعمال الماء الطاهر)
منه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيمم اللهم الا أن يقال المراد لاستعمال الماء
طهره فليس المراد ان يقيده وهو له لقوله يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال الطهر وهي أولى
قوله والاضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة
في الشرح ويعد كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الاول بالثاني كخاتم فضة
ومنفقود هذا اذ لا يصح أن يقال الكتاب طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال
هل أن الصلاة هي المقصود الاهم فلم تقدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعا فان
صلاة يتوقف عليها شرعا فقدمتها وما أي ذكر المراد أنها شرط لصحة الدخول فيها فلا ترد
فقدما لا خيرة بناء على ما هو التحقيق انها شرط لانها شرط الخروج لكن يرد عليه المستتر
سنة اليك القبله أجيب بأنه سؤال دوري أو أن الطهارة ألزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم
بها على سائر أحكام الطهارة وبينها بعض الحذاق فقال وبدأ منها لبيان المياه لانها آلة وآلة
في مقدمة عليه اذ لا وجود له بدونها (قوله والمزيل للحدث الخ) أخرج المصنف مثله عن
أبيه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف فيه (قوله اتفاقا) وأما غير الماء من المائعات
فقد من المذهب أنها مزيله للاخبار وقال محمد والشافعي رضي الله تعالى عنهم ما يشترط
هاتها الماء المطلق ايضا (قوله المياه) أصله مواء فعل به ما فعل غيران (قوله جمع كثرة وجمع

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب والكتابة لغة الجمع
وامسلاحا طائفة من
المسائل الفقهية اعتبرت
مستقلة شملت أنواعا ولم
تشم الطهارة بفتح الطاء
مصدر طهر الشيء بمعنى
النظافة وبكسرهما الآلة
وبعضها فضل ما يظهر به
وشرعا حكم يظهر بالمحل
الذي تتعلق به الصلاة
لاستعمال الماء الطاهر
والاضافة بمعنى اللام
وقدمت الطهارة على
الصلاة لكونها شرطا وهو
مقدم (والمزيل للحدث
والخبث) اتفاقا (المياه)
جمع كثرة وجمع

القلة أمواه) والفرق بينهما ما ان جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة فأكثر الى عشرة فقط وجمع السكينة يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر مجازا فان قيل كان الاولى التعبير بجمع القلة لطابق المبتدأ الخبر وتزاعن ارتكاب المجاز بغير ضرورة فالجواب أن جمعي القلة والكثرة انما يعقبران في تكررات الجموع أما في المعارف كما هنا فلا فرق بينهما ما (قوله شفاف) قال في القاموس شف الثوب يشف بشق وشقفا وشقفا فارق في خلاصته اه فعناء الرقيق الذي لا يجب ما تحته أى حيث خلا عن العوارض زاد في الشرح الذي يملكون بلون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الملمح فانه لا يحيا الناس به وهذا يفيد أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ يحى خاص بالعذب (قوله وهو ممدود) وأصله موه قلبت الواو والفتحة لانتاج ما قبلها والهاء موزنة لتناسب الالف وحمل الشارح ابدال الهمزة بضمها لابتداء الشاذ (قوله وقد يقصر) أفاد ان القصر قليل (قوله أى يصح) فسر الجواز بالصحة ولم يشمره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل كماء الغير المحرز في نحو جب وصهر يج (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تفيد ان السبعة غيره لانهم فروعه مع انه معدود منها وأجيب بأن المراد الذي هو أحد ما فالتقدير أصلها ماء السماء الذي هو أحد ما قال السبعة فان قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأتى به هذه العبارة أى عبارة المصنف التى فيها العطف تفيد المغايرة فالجواب كما ذكره العيني ان القسمة بحسب ما تشهد به العادة انتهى (قوله اقوله تعالى) علة للاصالة قيل كن ماء من السماء ينزل الى حفرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس فى الآية ما يدل على أن جميع المياه من السماء لان ماء منكرة وهى فى الاثبات شخص فلا تقيده العموم فالجواب أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره فى مقام الامتنان فلم يولد تدل على العموم لثبات المطلوب كما فى السراج وفى البناية والنسكرة فى الاثبات تفيد العموم بشرط تدل عليه كما فى قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت (قوله فساكنك ينابيع فى الارض) أى أدخ أما كن منها ينبوع فيها (قوله ليظهركم به) صدر الآية وينزل عليكم من السماء ماء ليظهركم (قوله وهو ماء المطر) لوقال وهو ماء السحاب لكان أولى ليتجه الكلام الى ما علم ان الماء نازل يكمن من السحاب والسحاب يلبث معه من الجرف فتساقه الرياح فيحلوه وهذا المطر لا ينبت وتارة ينزل من خزائنه تحت العرش طعاما كبارا ونزلات يحملتها لافسدت فتنزل على السحاب وهو كالغربال فينثر منه القطر الخفيف وهو الذى به الانبات كذا ذكره بعضهم وظاهر كلام المصنف انه لا ينزل الا من السحاب (قوله لان السماء كل ماء ذلك) فاطلاق اسماء على السحاب حقيقة لغوية (قوله فاطلاك) ظاهر تقييده أنه لا يقال انهم الماترسم لانه لا يطل (قوله وسقف البيت) من عطف الخاص وعبارة الشرح ومنه قيل لسقف البيت سماء وهى أولى مما هنا (قوله فى الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به والصحيح انه مطر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف الشارح لجعله مبتدأ وخبرا ولا يفهم العلم منه وانما دعاه الى ذلك تقدير أصلها فى قوله سابقا أصلها ماء السماء قال الجوهرى هو ماء البر قيل سمي به لعمقه واتساعه وكل نهر عظيم بحر اه قال فى البناية ومنه قيل انه رم مصر به

القلة أمواه والماء جوهر شفاف لطيف سبال والعذب منه به حياة كل نام وهو ممدود وقد يقصر وأقسام المياه (التي يجوز) أى يصح (التطهير به سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الارض وهو الطهور لقوله تعالى ليظهركم به وهو وهو ماء المطر لان السماء كل ماء ذلك فاطلاك وسقف البيت سماء وماء الطل وهو الندى مطهر فى الصحيح (و) كذا (ماء البحر) المالح

النبيل ١٥ قال ابن سبويه في المحكم البحر الماء الكثير لمحا كان أو عذبا وقد غلب على الملح
فيكون التخصيص عليه دفعا لمظنة توهم عدم جواز التطهير به لانه مر منقن كما توهم ذلك بعض
الصحابة وفي الخبر من لم يطهر بماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح
لحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حجاج أو معتمر أو غازي في سبيل الله
فان تحت البحر نار او تحت النار بحرا تفترده أبو داود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا
اتصال عن جنابة وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ماء الحمام عنده وعن أبي العالية انه كان يتوضأ
بالنيذ ويكره الوضوء بماء البحر لانه طبق جهنم وما كان طبق سخط لا يكون طريقا للطهارة
ورجمة والجهور على عام الكراهة (قوله هو الطهور ماء الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لمن
جاءه وقال يا رسول الله اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ
به (قوله الـ ميقته) قاله عندنا على السمك غير الطافي وغير الجريت والمار ما هي وهو نعبان
البحر والجريت سمك أسود يشبه الترس (قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويجزئ
مجرى الماء (قوله كسيحون) نهر خند وجيحون نهر ترمذ والقرات نهر الكوفة (قوله ويل
مصر) هو أفضل المياه بعد الكوثر ويلي به بقية الانهر وورد أن القران ينزل فيه كل يوم بعض
من ماء الجنة قال بعض المذاقي فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة ثواب
الافضل كما أن الماء المكروه أقل ثوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) به مر عينا وقد تخفف
معروفة (قوله وكذا ماذاب من الثلج والبرد) أي بحيث يتقاطر عن الثانی يجوز مطلقا
والاقل أصح وانما جازا التطهير به ما لان ماء هما ماء حقيقة لكنه جدم من شدة البرد ويذوب بالحر
والبرد شيء ينزل من السماء يشبه الحصى ويسمى حب الغمام وحب المزن كما في المصباح (قوله
واحتز به) أي بما ذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي الاحداث فقط (قوله يذوب
في الشتاء) جملة قصد بها التعليل لقوله لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حينئذ بماء
(قوله وقبل انعقاده ملحا طهور) لانه على طبيعته الاصلية (قوله اذ لا يصح أن يقال الماء الورد)
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب الذكري (قوله
من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن \equiv ونها ماء سماوي ونحوه (قوله على خمسة
أقسام) من حيث الاوصاف كما أشار اليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة
(قوله طاهر) أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخشنا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله الذي
لم يخالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الاصلية * (فائدة) * يجوز الوضوء والغسل بماء
زهرم عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب باب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز
الغتسال والتوضوء بماء زهرم ان كان على طهارة للتبرك فلا يفتي أن يغتسل به جنب ولا
محدث ولا في مكان نجس ولا يستنحي به ولا يزال به نجاسة حقيقية وعن بعض العلماء تنجز ذلك
وقيل ان بعض الناس استنحي به فحصل له بأسور انتهت (قوله تنزيها على الاصح) هو ما ذهب
اليه الكرخي مع الابعد تمامها النجاسة وعلل الطحاوي الكراهة بجرمة لجها وهذا يقتضي
التحريم ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غيره والا فلا كراهة أصلا كما في غاية البيان
والتمييز (قوله حيوان مثل الهرة) الاولى ابتداء المصنف على حاله كما فعل في كبره لان لفظ

لقوله صلى الله عليه وسلم
هو الطهور ماء الخ ميقته
(و) كذا (ماء النهر)
كسيحون وجيحون والقرات
ويل مصر وهي من الجنة
(و) كذا (ماء البئر) كذا
(ما ذاب من الثلج والبرد)
بفتح الباء الموحدة والراء
المهمله واحترزه عن الذي
يذوب من الملح لانه لا يطهر
يذوب في الشتاء ويجمد في
الصيف عكس الماء وقبل
انعقاده ملحا طهور (و) كذا
(ماء العين) الجباري
على الارض من ينوع
والاضافة في هذه المياه
للتعريف لالتقسيم والفرق
بين الاضاقين صحة اطلاق
الماء على الاول دون الثاني
اذ لا يصح أن يقال ماء
الورد هذا ماء من غير قيد
بالورد بخلاف ماء البئر
لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه)
من حيث هي (على خمسة
أقسام) لكل منها وصف
يختص به أولها (طاهر)
مطهر غير مكروه وهو الماء
المطلق الذي لم يخالطه
ما يصير به مقيدا (و) الثاني
(طاهر مطهر مكروه)
استعماله تنزيها على الاصح
(وهو ما شرب منه) حيوان
مثل (الهره) الالهية

أذالوحشية سورها نجس الطير والحية والفأرة لأنها لا تنجس عن النجاسة واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأنا للهرة كان حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكرها بشره منه ما (كان قليلا) وسأني تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما يستعمل) في الجسد أو لاقاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (القربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء) فبنيته (أي الوضوء) تقر بالصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركعة وبعد يني الامم أي الجنون وقوله يني الفقر فلو غسلها الوسخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة ما كولة (ويصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر عمل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة

التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله

مثل يعني عنه لفظ ونحوها الآتي في المتن (قوله نجس) أي اتفاقا لما ورد السور سبع فان المراد به البرى (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فغير اعراب منه (قوله الدجاجة) وكل ما له دم سائل واما ما ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما مات فيه فضلا عن سورها واعلم أن الكراهة في سورها قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصغاء (قوله واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأنا) أي أماته قال في القاموس وأصغى استمع واليه مال بسمعه والأنا أماله (قوله كان حاله الخ) أي بوحى أو كشف فلوزال التوهم في حقنا فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبتت الا من ذلك التوهم فتسقط بسقوطه قال في الفتح فعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل أو شرب فضلها والاصلاة اذا جلست عضوا قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيده بنبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلا كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذلك) أي وقت الاصغاء (قوله وسأني تقديره) ظاهر المذهب انه ما يعتد الناظر قليلا (قوله وهو ما يستعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضوا من جسده لغير جنابة ونجاسة يكون مستعملا والاصح انه لا يكون مستعملا لعدم اسقاط الفرض كافي البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتو بذلك قربة كوضوء المحدث بلانية اجماعا على الصحيح ولم يذكر المصنف ما يستعمل لاسقاط فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل به حدث عضو لماعرف انه لا يتجزأ زالوا وشبوا ولا تلازم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعداد ورفع الحدث موقوف على التمام (قوله لقربة) هي فعل ما يثاب عليه ولا ثواب الا بالنية فان قيل المتوضئ ليس على أعضائه نجاسة لاحقيقة ولا حكم فكيف يصير الماء مستعملا بنية القربة قلت لماعمل في تحصيل النور كالمرارة الاولى أوجب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقر بالصير عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر ولم ينو القربة كان اسرافا فلا يعتبه الماء مستعملا (قوله فان كان في مجلس واحد) أي ولم يؤت بالاول عبادة شرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله كره) أي ولو نوى القربة ويكون اسرافا والاسراف حرام ولو على شط نهر قاله السيد ومفاد ان الكراهة تحريرية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أي بقصد السعة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملا) لعدم اسقاط فرض أو إقامة قربة وكذا الوضوء بنية التعليم لان التعليم وان كان قربة الا انه لم يتعين بالاعمال بل يصح بالقول أيضا والاصح ان غسالة الميت اذا لم يكن عليه نجاسة مستعملة كوضوء الخائض بقصد إقامة المستحب فان الماء يصير به مستعملا (قوله كغسل ثوب ودابة ما كولة) أي طاهرين وقد قالوا ان عرق الجمار طاهر والمكلب اذا انقضض من الماء فأصاب انسانا لا ينجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلها تكون غسالتها طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الصحيح) هو ما عليه الفسحة وصح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب كافي البحر وجهه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوى وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر فسقط على عضو آخر وجرى عليه من غير أن يأخذه يده فبلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم ان صفة الماء المستعمل - كي بعضهم فيها خلافا

(ولا يجوز) أي لا يصح
الوضوء (بماء شجر وغيره)
لكمال امتزاجه فلم يكن
مطلقا (ولو خرج بنفسه
من غير عصر) كإقاطر
من الكرم (في الاظهر)
انترزه عما قبل بأنه يجوز
بما يقطر بنفسه لانه ليس
لخروجه بلا عصر تأثير في
بقي القيد وصحة نفي الاسم
عنه وانما صح الحاق
المائعات المزيلة بالماء
المطلق لتطهير النجاسة
الحقيقية لوجود شرط الحاق
وهي تنافي أجزاء النجاسة
بخروجها مع الغسلات
وهو منعدم في الحكمية لعدم
نجاسة موحدة بأعضاء
المحدث والمحدث أمر شرعي
له حكم النجاسة لمنع الصلاة
معه وعين الشارع لازالة
آلة مخصوصة فلا يمكن
الحاق غيرها بها (ولا) يجوز
الوضوء (بماء زال طبعه)
وهو الرقة والسيلان
والارواء والانبث (بالطبخ)
بخر حص وعس لانه اذا
برد تخن كما اذا طبخ عاية تصد
به النظافة كالسدر وصار
به تخينا وان بقي على الرقة
جازبه الوضوء ولما كان
تقييد الماء يحصل بأحد
الامرين كمال الامتزاج

على ثلاث روايات وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلا بل هو طاهر غير طهور
عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور
في عامة كتب محدثي أصحابنا واختاره الحقون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى
وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور الا الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة كما في
مجمع الانهر لكن يكره شره والعجن به تنزيه الاسمة تذاذ النفس له (قوله أي لا يصح) انما
فسره بذلك لانه لو ابقاء على حقيقة لا يقيد عدم الصحة وانما يقيد عدم الحل وقد يجامع الصحة
والمقصود الا قول (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندبا (قوله وغيره)
بالمائعات ما يثمر النبات فيشمل جميع الفواكه والازهار كما في القهستانى (قوله لكمال امتزاجه)
فيه رد على الزيلعي حيث علم جواز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب
البحر (قوله فلم يكن مطلقا) اذ لا يطلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتزبه عما قبل بأنه
الخ) قاله صاحب الهداية ومشى عليه الزيلعي وتبعهما صاحب التنوير (قوله لانه ليس
لخروجه) علة لقوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله لكمال امتزاجه وهو في المال يرجع الى
ما هنا (قوله وصحة نفي الاسم) أي اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ماء بدون قيد وهو لازم لما
قبله لانه اذا كان لا ينتفي قيده لا يصح اطلاق اسم الماء عليه (قوله وانما صح الخ) جواب
سؤال حاصله أن الامام رضى الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق في ازالة النجاسة الحقيقية
فقد مضاه أن يلحق المقيد بالمطلق في ازالة الحكمية اذ لا فرق وحاصل الجواب بالمنع واثبات
الفرق (قوله لتطهير النجاسة) متعلق بالحاق والاولى التميز بين (قوله لوجود شرط
الحاق) متعلق بصح وهو علة (قوله وهي تنافي) الاولى تذكير الضمير كما هو في نسخ
(قوله بخروجها) الباء التأسيسية وهو متعلق بتنافي (قوله وهو منعدم في الحكمية) أي
شرط الحاق الذي هو تنافي (قوله لعدم نجاسة محسوسة) أي حتى يحكم عليه بالتنافي
(قوله والمحدث أمر شرعي) يصلح جوابا ثانيا (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقية بل
هو أعظم لانه لا بد من عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي اما الماء المطلق أو خذله وهو
التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الغسل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلذا لم يصرح به
(قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لان الاخيرين لا يكونان
في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فانه متى طبخ بماء لا يتصد به النظافة لا يرفع
الحدث وان بقي رقة ساء لا لكمال الامتزاج بخلاف ما يتصد به النظافة فانه لا يتنع به رفعه لا
اذا خرج عن رفته رسيلانه فالفرق بينهما ثابت ونسوبة المصنف بينهما ممنوعة أفاده السيد
وغيره (قوله بالطبخ) قيده لانه لو تغير وصف الماء بنحو الحصى أو الباق لا بد من طبخ بأن ألقي فيه
ليقبل ولم تذهب رقة الماء فانه يجوز التوضؤ به كالأق في فيه زاج وهو رقيق كافي الخالية (قوله
لانه اذا برد تخن) قد علمت انه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله وان بقي على الرقة جازبه الوضوء) وان
غير أو صافه الثلاثة لانه مقصود للمبالغة في الغرض المطالب وهو النظافة واسم الماء بقر
وازداد معناه وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والحرض
(قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التميز بأن يقول ولما كان تقييد الماء يحصل بأحد

بشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه من الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف الخصال بغير طبخ ذكر مخلص ما جاء له المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشيء من (الجامدات) الطاهرة (بإخراج الماء عن رقيقته) فلا ينصرف عن الثوب (و) إخراجها عن (سيلانه) فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما إذا بقي على وقته وسيلانه فإنه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كما يجب) خالطه بدون طبخ (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم

١٨

بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر الهجين وكان صلى الله عليه وسلم يغسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزئ بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء بأن يظهر وصف واحد) كلون فقط أو طعم (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالبن له اللون والطعم) فإن لم يوجد جازبه الوضوء وإن وجد أحدهما لم يجز كالماء كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه كبعض البطيخ ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة إيضاح لعلمه من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له

الامر من الاول كمال الامتزاج بشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه والثاني غلبة المتزج فلما بين الاول شرع في بيان الثاني وهو غلبة المتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل إضافة الصفة الى الموصوف وقوله بشرب النبات متعلق بكال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بما ذكرناه مراده به نحو المحض والعدس مطلقا وما يقصده به التطهير إذا صار الماء به نجسا (قوله باختلاف الخصال) فإنه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا موافقا للماء في أوصافه أو مخالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبخ) الاولى حذفه لانه الإقل المقروغ منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجسة فتجبر القليل منه مطلقا والكثيران ظهر أحد أوصافها (قوله وأما إذا بقي الخ) عبارة المتن في ذاتها أعذب وأخصر (قوله لا يضر) تغير أو صافه (قوله ما لم يصبغ به كماء الزعفران إذا كان يصبغ به وما لم يحدث له اسم آخر قال في القنية ولو وقع الزعفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا اه وقال في الدر المختار فلو جامدا قبضاته ما لم يزل الاسم كنبذ تمر اه (قوله بدون طبخ) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله بماء وسدر) قد يقال غير نحو السدر لا يقاس عليه لان المقصود به التطهير فاعترض فيه تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويقال في الحديث الذي بعده كذلك (قوله بماء فيه أثر الهجين) قد يقال انه لا ينتج الدعوى لعدم الدلالة على تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيما بعده والخكم مسلم (قوله كبعض البطيخ) مثله القرع فان ماءهما لا يخالف الا في الطعم وكما لو رده فانه لا يخالف الا في الرائحة (قوله لارائحة له) فيه انه يشم من بعضه رائحة الدسومة (قوله تكون الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري فيما لو أقي الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه على ما هو الحق وأما ما في كثير من الكتب من أن الجنب إذا أدخل يده أو ربه في الماء فسد الماء فبني على رواية تنجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة وأما على المختار للفتوى فلا قال في البحر فإذا عرفت هذا فلا تأخر عن الحكم بصحة الوضوء أي والغسل من القساق الصغار الكائنة في المدارس والبيوت إذا فرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبه في الماء المطلق وبين ما إذا انغمس فيه فإنه لا يستعمل منه الا ما تقاطع عن الأعضاء أولا في الجسد فقط وهو بالنسبة لما في الماء قليل ويتعين عليك حل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح فالجواب انه يجوز الوضوء والغسل من القساق الصغار ما لم يغاب على ظنه أن الماء المستعمل

أكثر

لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهر أمنع صحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقائه

(والغلبة في مخالطة) المائع الذي لا وصف له يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو ظاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف انقده (فان اختلط رطلان مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع رائحته (برطل من الماء) المطلق لا يجوز به الوضوء) لغلبة المقيد

(وبمكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذ كر حكمه ٩ في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم

المغلوب احتياطاً (و) القسم
(الرابع) من المياه (ماء
نجس وهو الذي حلت) أى
وقعت (فيه نجاسة) وعلم
وقوعها يقيناً وبغلبة الظن
وهذا في غير قليل الارواث
لانه معفو عنه كما سنذكره
(وكان) الماء (راكداً)
أى ليس جارياً وكان (قليلاً
والقليل) هو (ما) مساحة
محله (دون عشر في حشر)
بذراع العامة والذراع يذكر
ويؤث وان كان قليلاً
وأصابته نجاسة (فنجس)
وان لم يظهر أثرها) أى
النجاسة (فيه) وأما اذا
كان عشر فى عشر بحوض
مربع أو ستة وثلاثين فى
مدور وعقه أن يكون
بحال لا تنكشف أرضه
بالغرف منه على الصحيح وقبل
يقدر عقه بذراع أو شبر فلا
ينجس الا بظهور وصف
للنجاسة فيه حتى موضع
الوقوع وبه أخذ مشايخ
بلخ نوسعة على الناس
والقدير بعشر فى عشر هو
المفتى به ولا بأس بالوضوء
والشرب من حب يوضع
كونه فى نواحي الدار ما لم يعلم
تنجسه ومن حوض يخاف أن
يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا
يجب أن يسأل عنه ومن البئر
التي تدلى فيها الدلاء والجرار
الذنسة ونحوها الصغار

أكثر أو مساو ولم يغلب على ظنه وقوع نجاسة فيه وغلبه فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه
يجوز بالكل ويجعل المستعمل مستعمل كالقلته (قوله حلت فيه نجاسة) قيد به لانه لو تغيرت
أوصافه بطول المكث وكان باقياً على طبعه فهو مطهر لانه باق على خلقته الأصلية ولو صار
نخبلاً (قوله وعلم وقوعها يقيناً الخ) ولو شك يجوز ولو وجد مقتناً لانه قد يكون بسبب طاهر
خافه أو بطول المكث والأصل الظهارة ولا يلزمه السؤال لقول عمر لما سأل ابن العاص عن
حوض أنواعه فقال يا صاحب الحوض هل تردى حوضك الباع فقال أمير المؤمنين عمر رضى
الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه طمأمن ليس له أن يسأل
من أين لك هذا (قوله وهذا في غير قليل الارواث) أى نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله فى غير
قليل الارواث اذا وقع فى الآبار (قوله كما سنذكره) أى فى فصل البئر (قوله بذراع العامة)
صحيح قاضى خات ذراع المساحة لان المكان من المسوحات وقال فى الهديا الفتوى على
اعتبار ذراع الكرياس نوسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة
اصبع قائمة وأما ذراع الكرياس فى الكافى ومن لا مسلمة كين انه سبع قبضات فقط ونقل
صاحب الدر أن المفتى به ذراع المساحة وانه أكبر من ذراعنا اليوم فالعشر فى العشر بذراعنا
اليوم عثمان فى عثمان بالمساحة (قوله والذراع يذكر ويؤث) اقتصر فى المغرب على التائيت
(قوله وان كان قليلاً الخ) لاجابة الى هذه الزيادة (قوله أوسنة وثلاثين فى مدور) هذا القدر
اذا ربع يكون عشر فى عشر وفى المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعاً وربعها
وخمسها قال الزيلعى وغيره والعبرة بوقت الوقوع فان نقص بعده لا ينجس وعلى العكس لا يظهر
وفى البحر عن السراج الهندى الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أى بالـ كـ فـ فى كـ فى
القسمين الثانى وفى الجوهرية وعليه الفتوى (قوله وبه أخذ مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة جرم فلا
فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وينبغي تخصيصه كفى الفتح وهو المختار كما قاله
العلامة قاسم وعليه الفتوى كفى النصاب (قوله هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ خاتية
وهو قول الاكثر وبه نأخذ نوازل وعليه الفتوى كفى شرح الطحاوى وحقق فى البحر ان هذا
التقدير لا يرجع الى أصل يعتمد عليه وأن ظاهر الرواية عن الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام
الرازى التقويض الى رأى المستعمل فان غلب على ظنه انه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو كثير
والافه وقليل كما ظن له خاصة فيتم ان لم يجد غيره فيه اعتبر فى كل مكلف ظنه اذا العقول مختلفة
وكل مستعمل مأمور بالتحرى وليس هذا من الامور التي يجب فيها على العاى تقليد المجتهد كفى
الفتح فان توافقت آراؤهم فيها ويؤمهم أحدهم والا فلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا مما فرغ
على أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب) بالحاء المهملة
الحائية والكرامة غطاؤها فيقال لك عندى حب وكرامة بهذا المعنى (قوله ومن حوض
يخاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متعيراً مقتناً لان ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالمكث
(قوله وتعملها الصغار والاماء) خصهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم ممن يعلم أولى (قوله
الرسماقيون) أى أهل القرى وفى القاموس الرسماق الرزداق كالرسداق اه ولم يذكر
غير ذلك * (تنبيه) * لاجرة بالعق وحده على الاوجه لان الاستعمال يقع من السطح لا من العمق

والاماء وبمسماقيون بأي دنفسة ما لم يتيقن النجاسة (أو) كان (جارياً) عطف على را كدا (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها)

فيكون نجسا (والأثر طعم) النجاسة (أولون أوريج) إله الوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخامس من ماء مشكوك
في طهارته) لا في طهارته (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت آفة أنما لا رمكة لأن العبرة للام كما سئل في الأسار
ان شاء الله تعالى ٢٠ * (فصل) في بيان أحكام السور * (والماء القليل) الذي يشرب

قد ربه دون عشر في عشر ولم يكن جارية (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما أبقاه بعد شربه (يسمى سورا) به من عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أسار والفعل أسار أي أبقى شيئا مما شربه والنعمة منه سار على غير قياس لأن قياسه مسترون نظيره أجبره فهو جبار (الأول) من الأقسام سور (طاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ليس بقمه نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والحائض والجنب وإذا شرب منه ماء من فوره نجس وإن كان بعد ما تردد البزاق في فمه مرات وأقام أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سوره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكروه لقول محمد

وقيل لو كان بحال لو بسط يده في عشر فهو وكثير وفي النهي الثاني أنه الأصح والعمل على خلافه لكن قالوا إن الإنسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه إذا كان له رأى بل بالحديث الثابت صحته وإن لم يقل به إمامه كما ذكره البير في شرح الأشباه (قوله فيكون نجسا) أي الخناط للنجاسة فقط لا جميعه أفاده السيد (قوله لأن العبرة للام) في أحكام منها السور وحل الأكل وحرمة الرق والحزبة أما في النسب فالعبرة بالاب لكن ولد الشريفة له شرف في الجملة والله أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في بيان أحكام السور) * (قوله والماء القليل الخ) قالوا ولا يسمى سورا إلا إذا كان قليلا فلا يقال انحوا النهر المشروب منه سور (قوله به من عينه) أما السور بدون همزة البناء المحيط بالبلد والجمع أسوار كنور وأنوار مصباح (قوله لبقية الطعام) الذي في المستصفي والقهس الثاني عن المغرب أنه استعمل طاق البقية من كل شيء (قوله والفعل أسار) يقال أسار كاس كرم وسار كمنع إذا أبقى وعقب كما في القاسموس ويقال إذا شربت فأسرك كاس كرم (قوله أي أبقى شيئا مما شربه) لا حاجة إليه (قوله والنعمة منه سار) بوزن خطاب (قوله لأن قياسه سار) إلا أنه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافا للعبد في القاموس فجوز القياس (قوله وإذا شرب منه) كأن شرب خمر أو أكل أو شرب نجسا أو قامل الذم (قوله فلا يكون سوره نجسا) ما لم يكن شارب طويلا لا يستوعبه الإنسان فسوره نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير * (تنبيه) يكره أن يشرب سور غيره إن وجد منه لذة الزوجين والسيد مع أمته وكذا يكره حلاقة الأمر دان وجد المحلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الحلاق ملتحيا وبالاولى كراهة تكيس الأمر في الحمام بالشرط المذكور (قوله لكنه مكروه) أي تنزيها عما راعاه للخلاف (قوله أو شرب منه فرس) لفظه يقع على الذكر والأنثى وربما قالوا الأنثى فرسة (قوله فان سور الفرس طاهر بالاتفاق) أماعندهما فظاهر لأنه ما كولا عندهما وأما عند الإمام فلا ناعابه متولد من لحمه وهو طاهر وحرمة له لتكريم الله له لونه آلة الجهاد فصارت حرمة تكريمه لحمة آدمي ألا ترى أن ابنه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صح رجوعه عن القول بحرمته قبل موته بثلاثة أيام وعليه الفتوى وذكر شيخ الإسلام وغيره أن أكل لحمه مكروه تنزيها في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في جميع الأنهر (قوله على الصحيح) وقيل نجس كما صاحب منية المصلي وقيل مشكوك كسور الحمار (قوله من غير كراهة) وروى الحسن عن الإمام أن مكروه كحمة (قوله كالابل والبقر) أدخلت الكاف الطيور ما كولة اللحم (قوله ولا كراهة في سورها) لأنه يتولد من لحم طاهر فأخذ حكمه (قوله إن لم تكن جلالة تأكل الجملة) أي فقط فان كانت تخاطوا كثر علمها طاهر فلا كراهة في سورها كما في الجوهرية (قوله وقد يكتفى بها عن العذرة) بكسر الهمزة ولا تسكن غائط بنى آدم والعذرة اسم لقنائه الدار وكانوا يلقونهم فيه

بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سور الفرس طاهر بالاتفاق على قسمين
الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها إن لم تكن جلالة
كل الجملة بالفتح وهي في الأصل البقرة وقد يكتفى بها عن العذرة فان كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكروه

(و) القسم (الثاني) (سور النجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطراً
كالميتة (وهو) أي السور النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الاناء انه يغسل ثلاثاً وخمساً أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) نجاسة عينه لقوله
تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) بمفعول حيوان (من سباع البهائم) احتزبه ٢١ عن سباع الطير وسباعها

والسبع حيوان مختطف
منتهب عادي عادة) كالقهد
والذئب) والضبع والغور
والسبع والقرد لتولداعابها
من لحمها وهو نجس كلبها
(و) القسم (الثالث) سور
مكروه استعماله) في الطهارة
كراهة تنزيه (مع وجود غيره)
مما لا كراهة فيه ولا يكره
عند عدم الماء لانه طاهر
لا يجوز المصير الى التيمم مع
وجوده (وهو مؤثر الهرة)
الاهلية لسقوط حكم النجاسة
اتفاقاً بعلة الطواف
المخصوص عليه بقوله صلى
الله عليه وسلم انها ليست
بنجاسة انها من الطوافين
عليكم والطوافات قال
الترمذي حديث حسن
صحيح ولكن يكره سورها
تنزيهاً على الاصح لانها
لا تنكح عن النجاسة كما
غس صغيره فيه وحمل
اصغاء النبي صلى الله عليه
وسلم لها الاناء على زوال
ذلك الوهم بعلمه بحالها في
زمان لا يتوهم نجاسة فيها
بنجس تناولته والهرّة البرية
سورها نجس انقد علة

فسميت باسم ظرفها (قوله وقيل خفيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير أما ما عداها فمعاظن
اتفاقاً ثم التغليظ والتخفيف انما يظهران في غير الماءات (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع
به توهم ارادة عدم الحل وهو يجمع الصحة كما مر (قوله ولا يشربه الا مضطراً كالميتة) لكن
لا يشرب منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما أفاده العلامة نوح (قوله انه يغسل ثلاثاً
الح) وما ذاك الا لنجاسته ويندب عندنا التسبيح وكونه حداث بالتراب (قوله لنجاسة عينه)
لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعتمد فيه انه طاهر العين (قوله وسباع البهائم) سميت بهائم
لانها مأمورة عليها ولا نهيها أمرها علينا (قوله وسباع البهائم) أي في القسم الثالث (قوله
مختطف) لفظه يقي. السرعة بخلاف المنتهب (قوله في الطهارة) تقيده بما يقيد أنه لا يكره في
شرب وطبخ وليس كذلك (قوله كراهة تنزيه) ماذ كرهه هو الصحيح وذهب أبو يوسف الى أن سور
الهرّة يجوز شربه ولو ضربه من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير
(قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما مر (قوله بعلة
الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر باعتبار المضاف اليه (قوله
انها من الطوافين) بيان للضرورة المسقطه حكم النجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة وهو
اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوافين جميع الذكور والطوافات جميع الاناث وجعه جمع
من يعقل لمجاورته ان يعقل قال في القاموس الطواف الحاد م يخدم برفق وعناية اه
فالكلام على التشبيه فانما يحفظها بنى آدم من الهوام كأنهم اخادعة لهم (قوله حسن
صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدى الرتبين (قوله ولكن يكره سورها تنزيهاً)
عند عدم العلم بحالها أما اذا علم حالها من نجاسة وغيره فثبت حكمه (قوله كما غس
صغير الح) فانه مكروه واظهاره انه اذا علم طهارة يديه يقينا تنفي الكراهة (قوله ويكره أن
تلمس الهرة كف انسان الح) مقيد بحال التوهم فأما لو كان زائلاً فلا كراهة وكذا يقال
في كل سورها وشربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) أفاده أنه لم يجد غيره والا كرهه
كالغني فاذن لا فرق ذكره بعض الحذاق (قوله والدجاج مشترك) ويشترك بينه وبين واحد
بالتاء كقر وقر وبيض وبيضة (قوله والدجاجة الانثى خاصة) هذا اصطلاح النتهاء
بدليل ما بعده وهذا من المصنف خطأ اصطلاح بلغة فأوقع في الوهم (قوله ويكره سور المخلاة)
لا حاجة الى هذه الزيادة والمخلاة بالحاء المجعدة وتشديد اللام المرسلة قول شيخ الاسلام في
مبسوطه هي التي لاتعلق في البيوت فلا تنكح النجاسات بواسطة التقاط الحب فنعقارها
لا يخلو عن قدر فثبت الكراهة لاحتمال حتى لو ثبت ذلك عند شربها كان سورها نجساً اتفاقاً
وانما محل الكراهة عند جهالة الحال برهان وكذا الحكم في ابل وبقرة وغنم جلالة فالاولى

الطواف فيها ويكره أن تلمس الهرة كف انسان ثم يصلي قبل غسله أولاً كل بقية ما كانت منه ان كان غنياً يجد غيره ولا يكره
اكاه للفقير للضرورة (و) سور (الدجاجة) بتثنية الدال وتاؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة
الانثى خاصة ولهذا لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحنث بلحم الديك ويكره سور (المخلاة)

التي تجول في القادورات
ولم يعلم طهارة منقارها من
نجاسته فذكره سورها الشك
فان لم يكن كذلك فلا كراهة
فيه بأن حبست فلا يصل
منقارها القذر (و) سور
(سباع الطير كالصقر
والشاهيز والحدأة) والرخم
والغراب مكروه لانها
مخالط الميتات والنجاسات
فأشبهت الدجاجة المخلاة
حتى لو ثبت ان لا نجاسة
على منقارها لا يكره سورها
وكان القياس نجاسته لحرمه
لجها كسباع البهائم لكن
طهارته استحسان لانها
تشرب بمنقارها وهو عظم
طاهر وسباع البهائم تشرب
بلسانها وهو مبتل باللعاب
النجس (و) سور (سواكن
السيوت) مما له دم سائل
(كالقارة) والحية والورغة
مكروه للزوم طوافها وحرمه
لجها النجس و (لا) كذلك
سور (العتوب) والخنافس
والصرصر لعدم نجاستها
فلا كراهة فيه (و) القسم
(الرابع) سور (مشكوك)
أي متوقف (في) حكم
(طهوريته) فلم يحكم بكونه
مطهرا جازما ولم يتوقف عنه
الطهورية (وهو سور البغل)
الذي أمه اتان (والجار) وهو
يصدق على الذكر والأنثى
لان أمه طاهر على الصحيح
والشك تعارض الخبرين
في إباحة لحمه وحرمته والبغل
متولد من الجار فأخذ حكمه

حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر على الطاهر خاتية وكره لبن الجلالة ولحمها اذا انتن وتحبس
لتزول الكراهة حتى يذهب تنه وقد بثلاثة أيام للدجاجة وللشاة بأربعة وللابل والبقر بعشرة
در في الاستحسان قال الجوى والدجاج لا بأس به لان لحمه لا يتغير اه (قوله التي تجول) أي
تطوف أو تدور أفاده في القاموس في جملة معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما اذا علمت أو
ضدّها فالحكم طاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الاسلام أن تحبس في بيت
وتعاف هناك فلا تجدد عذرات غيرها حتى تفتش فيها الحب وهي لا تفتش في عذرات نفسها إعادة
فأمن تفتش النجاسة اه (قوله للزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب
اسقوط النجاسة في حقها ألزم (قوله بمرمة لحمها النجس) الواو بمعنى مع (قوله فلا كراهة فيه)
ولو ماتت في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن أمير حاج هذه التسمية لم تر وعن سلفنا أصلا
وانما وقعت الكثير من المتأخرين فمما بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكالا ومما رادهم بذلك
التوقف في كونه زيل الحدث فقالوا يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً
ليخرج عن العهدة بيقين وليس معناه الجهل بحكم الشرع كما فهمه أبو طاهر الدياس فأنكر
هذا التعبير لان الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا التعارض الأدلة
دليل العلم وغاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه ينيلها عند الامام وأبي يوسف
لقاعها اياها حقيقة فصارت كالخل بخلاف الحكمية (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال
شيخ الاسلام خواهر زاده الاصح أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين
للنجاسة فان الجار يربط في الدور ويشرب من الاواني المستعملة ويخالط الناس في ركوبه فأشبهه
الهرة في عدم امكان مجانبته فسقطت نجاسته لعابه للعرج لكن ليست فيه كالضرورة في الهرة
لانها أشد مخالطة منه لدخولها في المضائق دون الجار فلم يكن فيه ضرورة أصلا كان كالكلاب
في الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرة كان منها في سقوط
النجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورة من وجه دون وجه قيل بالشك في طهورية سورته للاحتياط
وعدم الجرح في ذلك علما بالدليلين بقدر الامكان واعمال الداليلين أولى من اهما لما عند عدم
المرجح قال في البحر والمعتمد أن كلام من عرق الجار ولعابه طاهر واذا أصاب النوب أو البدن
لا ينجسه واذا وقع في الماء القليل صار مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق أي
في ذاتهم مائة علق بالمهارة وفي جانب السور مائة علق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لان الماء
طاهر ييقن وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق فلا ينجس بالشك ولكن
أورث شكاً في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط هذا السور بعاء قليل جاز الوضوء به من غير شك
ما لم يساوه كافي في مخالطة الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا معه الى التيمم لتحقيق
الرفع بطهريتنا (قوله الذي أمه اتان) ولا يكره سور ما أمه ما كولة كبقرة وأتان وحش
وفرس ولا اكاه الا لثالث على قول الامام (قوله لان لعابه طاهر) اهله لقوله مشكوك
في طهوريته (قوله والشك) أي في طهوريته (قوله في إباحة لحمه) روى ان أمير قال
يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمان حروانك حرمت الجار
الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حرك (قوله وحرمته) أخرج البخاري في غزوة خيبر

(فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سور البقل والحمار (توضأ به ونيم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه والاحوط
أن ينوى للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور الحمار (ثم صلى) فتكون ٢٣ صلاته صحيحة بيقين لان الوضوء به لو صح
لم يضره التيمم وكذا عكسه

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه فقال يا رسول الله أكلت الحرف فسكت ثم أتته الثانية فقال أكلت الحرف فسكت ثم أتته الثالثة فقال أفنيت الحرف فأمر مناديا بنادي في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية وفي رواية فأنه أخرجس فأكففت القدور وأنها المتقور بالعلم والجهور وعلى أن التحريم أعينها وقيل لكونها كانت جلالة وقيل لأنها كانت حولة القوم وقيل لأنها أفنيت قبل قسه المذموم واعترض شيخ الإسلام هذا التعارض بأنه يقتضي التحريم لا الشك لأن العمل بالمحرم حينئذ وصح توجيهه التعارض بما قدمناه عنه (قوله فان لم يجد غيره) ولو الغير مكروهًا فإنه طهورة بقينا (قوله توضأ به وتيمم) عطف بالواو المقيدة لمطلق الاجتماع ليفيد التضييق في التيمم (قوله بلزوم تقديمه) لأنه لما وجب

• (فصل) فی الثمری •

(لو اختلط) اختلاط مجاورة
لا ممازجة (أو ان) جمع اناه
(اكثرها طاهر) وأقلاها نجس
(تحتوى للتوضو) والاعتسال
قيد بالاكثر لانه يتم عند
تساوى الاوانى والافضل
أن يزوجها أو يريقه فتيتم
لفقد الطهر قطعا وان وجد
ثلاثة رجال ثلاث أو ان أحدها
نجس وتحتوى كل اناه جازت
صلاتهم وحدا (و) كذا
يتعمد مع كثرة الطاهر لارادة
(الشرب) لان المغلوب
كالمعدوم وان اختلط انا آن
ولم يتجزأ وتوضأ بكل وصلى
صحت ان مسح فى موضعين
من رأسه لافى موضع لان
تقديم الطاهر من قبل للحدث
وقد نجس بالثانى وفافد
الطاهر يصلى مع النجاسة
وطهر بالفضل الثانى ان قدم
النجس ومسح محلا آخر من
رأسه وان مسح محلا
بالماء من دار الامر بين
هرفلا يجوز لاشك احتياطاً

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاءه فقال يا رسول الله أكلت الحرف فسكت ثم أتته الثانية فقال أكلت الحرف فسكت ثم أتته الثالثة فقال أفنيت الحرف فأمر مناديا بنادي في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية وفي رواية فأنها رجس فأكدت القدور وأنها المتقور بالعلم والجهور وعلى أن التحريم لعينها وقيل لكونها كانت جلالة وقيل لأنها كانت حولة القوم وقيل لأنها أفنيت قبل قسمة المنعم واعترض شيخ الإسلام هذا التعارض بأنه يقتضي التحريم لا الشك لأن العمل بالمحرم حينئذ صحيح توجيهه التعارض بما قدمناه عنه (قوله فإن لم يجد غيره) ولو الغير مكرها فأنه طهور بريقنا (قوله فوضأه وتيمم) عطف بالواو المقيدة لمطلق الاجتماع ليفيد التضييق في التيمم (قوله بلزوم تقديمه) لأنه لما وجب الوضوء به أشبه الماء المطلق وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذلك ما أشبهه فيجب تقديم الوضوء ليكون عادما لما وقت التيمم (قوله والاحوط أن ينوي) لضعف التطهير به عن المطلق فيقتوى بالنية (قوله ثم صلى) أتى بتم ليفيد أن الصلاة بعد فعلهما وهو الأفضل فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر لأنه لم يصل بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه فهو كصلاة حنفي بعد افتصاده فأنه لا يكفر فإن الطهارة باقية بالنظر إلى قول الامام مالك والشافعي رضى الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في إزالة النابت) أي يمين وهو طهارة الماء (قوله فصل في التحريم) هو تفريغ الوسع والجهل لتمييز لطاهر عن غيره وفي أوائل شرح مسلم للنووي تونخي وتأنخي وتحري بمعنى نعم لما كان الاختلاط نوعين اختلاط بماء جرة واختلاط بماء جرة وكان الأول أباح قدمه وآخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه بالنسبة للأول (قوله أو أن) مرفوع بالقاعلية وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء المحذوفة لالقاء الساكنين وأصله أو أنى يفعل به بكوار (قوله والأفضل الخ) يقال مثله فيما إذا كان الطاهر أثل (قوله أن يزوجها) أي عند الطحاوى أو يريقها أي عند عامة العلماء فأول الحكاية الخلاف (قوله وإن وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال اتفاق (قوله جازت صلاتهم وحداها) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لأن كلاً لا يجوز الوضوء بما تحراه الآخر لكونه نجسا في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير متطهر في حق المأموم (قوله ولا يتحرم) أي لفقد شرطه وهو كثرة الطاهر فلا مفهوم له (قوله إن مسح في موضعين من رأسه) كل موضع قدر الربع وإنما كان هذا التفصيل في الرأس لأن باقي الأعضاء يغسل فاذا قدم النجس فبالغسل ثانياً بالطاهر تطهر ويرتفع به الحدث وإن قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الأمر فتصح صلاته ولا يضره تنجس الأعضاء بالغسل ثانياً بالنجس لأنه حينئذ فاقد لما يزيل به النجاسة وفاقد ما يصلى بالنجاسة ولا يعيد (قوله لأن تقديم الطاهر) أي على سبيل الترض (قوله وقد تنجس بالثاني) أي وهو فاقد المطهر (قوله إن قدم النجس) أي فرضاً (قوله لو قدم الطاهر) لأنه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الأعضاء وهو فاقد للمطهر ومن فقدمه صلى بنجاسته ولا إعادة عليه (قوله لتنجس البلال) على أقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملافة متعلق بقوله لتنجس أي فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز للشك احتياطاً) فينتقل إلى

الجواز لوقدم الطاهر وعدم الجواز لتجسس البلي بأقل ملاقة لوأخر الطاهر فلا يجوز لاشك احتياطاً

(وان كانا كثيرا) أى المختلطة بالمسورة (محبس لا يتحرى الا للشرب) نجاسة كاهكبالغالب فبيرة ما عند غائمة المشايخ
وعزجه السقي الدواب عند الطعاوى ٢٤ ثم يتيمم (وفى) وجود (التياب المختلطة يتحرى) مطلقا أى (سواء كان أكثرها طاهرا

أو نجسا) لانه لا خلف للثوب
فى ستر المسورة والماء يخلطه
التراب وان صلى فى أحد
ثوبين يتحرى بالنجاسة أحدهما
ثم أراد صلاة أخرى فوقع
بصوبه على غير الذى صلى فيه
لم يصح لان امضاء الاجتهاد
لا ينقض مثله الا فى القبلة
لانها احتمل الانتقال الى
جهة أخرى بالتحرى لانه
أمر شرعى والنجاسة أمر
مضى لا يصيرها طاهرة
بالتحرى للزوم الاعادة بظهور
النجاسة بعد التحرى فى الثياب
والا وانى فتى جعلنا الثوب
طاهرا بالاجتهاد للضرورة
لا يجوز جعله نجسا باجتهاد
مثله فنفى ذلك صلاة يصليها
بالذى يتحرى نجاسته أولا
وتصح بالذى يتحرى طهارته
ولو تعارض عدلان فى الحل
والحرمة بأن أخبر عدل بأن
هذا اللحم ذبحه مجوسى
وعدل آخر أنه ذكاه مسلم
لا يحل لبقائه على الحرمة بتاتر
الخبرين ولو اختلفا عن ماء
وتم اترا بقى على أصل الطهارة

* (فصل فى مسائل الأبارير)
والواقع فيها روث أو حيوان
أو قطرة من دم ونحوه
وحكمها أن (تنزح البئر)

التيتم لفقد المطهر (قوله لا يتحرى الا للشرب) ولو اختلطت أو اتى بأوانى أصحابه فى السفر
وهم غيب أو اختلط برغيفهم قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم ينتظر حتى ينجى أصحابه
وهذا فى حال الاختيار أما فى حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا وبقوانا قال مالك وقال
الشافعى رضى الله تعالى عنه يتحرى لانه واجد الماء (قوله وان صلى فى أحد ثوبين الخ) وكذا
لو تحرى انا ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة بالاجتهاد الاول ولا يعتبر الثانى (قوله
لان امضاء الاجتهاد لا ينقض) أى باجتهاده مثله والا لادى الى عدم استمارة حكم وفيه حرج
عظيم كفى الاشياء (قوله لانها احتمل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند
الاشتباه جهة التحرى لتعذر اصابة الجهة حقيقة فبطلان الاجتهاد تبدل الجهة لا محالة
(قوله لانه أمر شرعى) أى التحرى الذى تنتقل به القبلة (قوله للزوم الاعادة الخ) بخلاف
القبلة فإنه لو ظهر لم يطرأ عليه بعد تحريه لا يعيد (قوله لبقائه) أى اللحم على الحرمة أى التى هى
الأصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبمعارض الخبرين لم يتحقق الحل
فبقيت الذبيحة على الحرمة (قوله بتاتر الخبرين) أى تساقطهما بالاستوائ فى الصدق قال فى
الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذكيا لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحرى ولكن
يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يستوى فيه الصدق والكذب فيجب التحرى طلبا للترجيح
قال فى القاموس الهتمز منق العرض هتريه تهره وبالكسر الكذب والهداية والامر المحجب
والسقط من الكلام والخطأ فيه والنعف الاول من الليل اه * (تنبيه) * مثل تعارض الخبرين
الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح
وشك لا يعرف أصله فالاول مثل أن يجرد شاة مذبوحة فى بلد فيه مسلمون ومجوس فلا تحل حتى
يعلم أنها ذكاه مسلم لان الأصل فيها الحرمة اذ حل الاكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية وصغار
حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلمين جازا لا كل علما بالغالب المقيد بالعمل والنامى
أن يجرد ماء متغيرا واحتمل أن يكون تغيره بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به علما بأصل
الطهارة والثالث مثل معاملة من أكثر ما له حرام لا تحرم مبايعته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذ
منه ولكن يكره خوفا من الوقوع فى الحرام كذا فى دفع القدير قاله أبو السعود فى حاشية الاشياء
* (فصل فى مسائل الأبارير) * هى كأصحاب فهو بهم مزة بعد بقاء ساكنة ومن
العرب من يقدمهم على الباء فتجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا ووزنه أعفان وعلى الاول
أفعال من بأريار بأرا من باب قطع اذا حفر البؤرة بالضم الحفرة ومناسبة هذا الفصل
لما قبله ظاهرة لانه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح فرائده بالجزء عطف على مسائل
وقوله روث بدل منه وبالرفع مبتدأ وروث الخ خبره وعلى الاول فالعطف تفسيرى لان مسائل
الأبارير هى أحكام ما فيها اذا وقع فيها شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو خففنا
لان الغليظ والخفيف فى المياه سواء (قوله لانه من اسناد الفعل الى البئر) قصد الامبالغة
فى اخراج جميع الماء وقوله وارادة الماء الحلال بالبئر أشار به الى انه من اطلاق اسم الحلال

أى ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر وارادة الماء الحلال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشر فى عشر وارادة

(بوقوع نجاسة فيها) (وان قلت) النجاسة التى (من غير الارواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو قطرة) (خبر) لان قليل النجاسة
ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحلال أنه (لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه

(و) تنزح (موت كلب) قبل موته فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يت وخرج حيا ولم يصل فيه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أدى فيها) تنزح ماء زمزم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به يحضرون الصلاة من غير نكير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا انتشار النجاسة ٢٥ (و) تنزح وجوبا (ما تادلوا) وسط وهو المستعمل كثيرا

في تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزح الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وظهر البئر بانفصال الدلو الأخير عن فها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقالا لا يشترط الانفصال ابقاء الاتصال بالقاطر بها وقد روي محمد رحمه الله الواجب عما تى دلو (لوم) يمكن نزحها) وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه لجاورة دجلة والاشبه أن يكثر ما فيها بشهادة رجلين لهما خبرة بأمر الماء وهو الأصح (وان مات فيها) أي البئر (دباجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنفخ (لزم نزح أربعين دلو) بعد اخراج الواقع منها روى التقدير بالاربعة عن أبي سعيد الخدري في الدباجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الزيادة الى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعمي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو

وارادة الحال فيه) (قوله لانه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الامام رضي الله عنه وعندهما نجس العين كالخنزير والفتوى على قول الامام وأن رجح قولهما كما في الدر عن ابن الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والمعز كما في المصباح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة صغيرا جدا كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت أدى فيها) مبنى على غالب حال الميت من عدم خلوه عن نجاسة والافتقار أن غسل الميت الغظيف مستعمل فقط على الأصح فاذا كان نظيفا لا ينزح به شيء ولو قبل الغسل روى ذلك عن أبي القاسم الصنار كما في التهستانى عن المحيط فاستثناء صاحب الدرا الشهد النظيف فقط فيه قصور وما ذكره من التقصير في المسلم اذا وقع قبل الغسل ينجس وبعبارة ما مبنى على الغالب أيضا وذكر بعض الأفاضل قلت أو ذلك مبنى على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خفية وصحح أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزح بانتفاخ حيوان) أي دموى غير مائي وكذا لو تنفس أو غط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) كلمة وقال بعضهم ينزح عشرة دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر) هو ظاهر الرواية ويكفي ملء أكثر الدلو ونزح ما وجد وان قل (قوله ولو نزح الواجب الخ) وكذا لو نزح القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقالا لا يشترط الخ) أعاده لذكر دليله وغرة الخلاف تظهر فمن استثنى منها قبل انفصاله عن فها يكون نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد رحمه الله الواجب عما تى دلو) هو الأيسر وجزم به في المكنز والماتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو المختار كما في الاختيار ووجهه في النهروان مع الجوى ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة (قوله لوم يمكن نزحها) لغلبة نبع الماء حتى لو أمكن سد منابع الماء من غير عسر لزم ثم ينزح كما فعل في زمزم كذا في غاية البيان (قوله وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن يفتى بالمائتين مطاقا بل ينظر الى غالب آبار البلد ليكن في النهر أن التقدير بالمائتين مخزج على الغالب فليكن هو المعتمد لا يضابطه تطميننا وقطع اللوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبه) أي بقواعد الفتحة لكونها نصاب الشهادة الملزمة ذكره البيهقي (قوله الى خمسين) هو المذكور في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر اه لان الجامع الصغير آخر التصنيفين فالمدكور فيه هو المرجوع اليه (قوله أرستين) هي رواية الاصل قال في شرح الجمع وهو الاحوط (قوله بعد اخراجه) راجع الى الواقع من حيث هو لان النزح قبله لا يقيده لانه سبب النجاسة الا اذا تعذر اخراجه كخشبة أو خرقة نجسة تعذر اخراجها أو تغيب فينزح القدر الواجب وتظهر الخشبة والطريقة تبع الظاهرة البئر كما في السراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى الاكل الحديث المذكور بلفظ في الفأرة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون

ط نحوها) كمنصور ولم ينفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد اخراجه لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر واخرجت من ساعتها ينزح عشرون دلو ويستحب الزيادة الى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويذكر المستق) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة

هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارة نفسيا للعرج كطهارة دن الخمر بتخلها وطهارة عسرة
 الابريق بطهارة اليد اذا أخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفترن كشاة واحدة والخمس
 كالدجاجة الى التسع والعشر كاشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان
 بين الفأرة والهرة فحكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة
 ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تجس البئر بالبعر) وهو اللابل والغنم وبعر يعبر من حدة منع (والروث) للقرس
 والبغل والحمار من حذ نصر ٢٦ (والخني) بكسر الخاء واحدا الاختاء للبقرة من باب ضرب ولا فرق بين آبار

الامصار والقنوات في
 الصحيح ولا فرق بين الرطب
 واليابس والصحيح والمنكسر
 في ظاهر الرواية لشمول
 الضرورة فلا تجس (الا
 أن) يكون كذيرا وهو ما
 يستكثره المناظر
 والقليل ما يستقله وعليه
 الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو
 عن بعرة) ونحوها كما صححه
 في المبسوط (ولا يفسد) أي
 لا ينجس (الماء بجرة حمام)
 الخمر بالفتح واحد الخمر
 بالضم مثل قره وقره وعن
 الجوهري بالضم كفسد
 وجنود والواو بعد الراء
 غلط (و) لا ينجس بجرة
 (عصفور) ونحوها مما
 يؤكل من الطيور غير
 الدجاج والاوز والحكم
 بطهارته استحسن لان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 شكر الحامصة وقال انها
 او كرت على باب الغار حتى

رواه السمرقندي بالشك وأول أحد الشيعين فكان الاقل وهو العشر وثبت
 الشك في الاكثر فكان مستحباً للتأثير في اللفظ المروي اه * فروع * في الخالية جلد الأدمى
 أو لجمه اذا رقع في الماء ان كان مقدارا الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر
 نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والفأرة ونحوهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والنوب وبول الخفاش ونحوه لا يفسد لمعذرة الاحتراز عنه اه وفي الشرب لا يفسد عن الفيض
 الاصح أن البئر لا تجس ببول الفأرة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فانه
 ظاهر الرواية كما ذكره السرخسي أن الروث والمتننت من البعر مفسد مطلقا (قوله ونحوها)
 الاولى التذكير لأن البعور على المذكور كاه (قوله غير الدجاج والاوز) مثلهما البط (قوله)
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخ (ولان الصدر الاقل ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات
 في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهره على عدم نجاسته) (قوله)
 ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر الا انه مسح بمحصة (قوله واختلف التصحيح الخ)
 قال في الخالية وزرق ما لا يؤكل لجمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لتعذر
 الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثرب اذا خش ويفسد ماء الاواني
 ولا يفسد ماء البئر اه (تنبيه) قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة فان
 سائر الاطعمة تفسد بطول المكث ولا تجس اه لكن يحرم الاكل في هذه الحالة لا لايذاء
 للنجاسة كاللحم اذا اتن يحرم أكله ولا يصير نجسا بخلاف السمن واللبن والدهن والزيت اذا
 اتن لا يحرم وكذا الاشربة لا تحرم بالتغير كذا في البحر ويتنزع على حرمة أكل اللحم اذا اتن
 للايذاء للنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في الديار المصرية لما ذكره كروم أن صريحه في تذكرة
 الحكيم داود عند ذكر السمك قال والمقدد الشهير بالفسيخ ردى يولد السدد والقولنج والحصا
 والبلغم الجصى وربما وقع في الحيات الربمية والسل ويهزل اه (قوله على الاصح)
 الخلاف في غير السمك أما هو فلا يفسد المانع اجماعا (قوله لادمه) أي سائن فالمتبر عدم
 السيلان لعدم أصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائن لا ينجسه قهستاني
 (قوله فيه) قيد اتفاق حتى لو مات خارجيه وأتى فيه يكون الحكم كذلك (قوله والبري

سلمت لجازها الله تعالى المسجد ما واهها فهو دليل على طهارة ما يكون منه ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خمره يفسده
 الحامصة عنه بامبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلاف التصحيح في طهارة خمره ما لا يؤكل من الطيور
 ونجاسته محققا (ولا) ينجس الماء ولا الماءة على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادمه) سواء البري والبصري (فيه)
 أي الماء أو المائع وهو (كسمك وضقدع) بكسر الدال اقصم والنخ لغة ضعيفه والاثني ضد دعة والبري قوله الخمر
 بالفتح الخ في القاموس والخمر بالضم العذرة ج خمره خمران وكذا في الصحاح كما ذكره وقوله والواو بعد الراء الخ أي كابتها
 بعد الراء في المفرد

يفسده ان كان له دم سائل (وحیوان الماء) كالسرطان وکلب الماء وخنزيره لا يفسده (وبنی) هو بکار البهوض واحده بقعة وقد
يسمى به القسفس في بعض الجهات وهو حیوان کثیر الاشديد النتن (وذباب) يسمى به لانه کلمة ٢٧ ذب آب أى کلمة طرد رجوع

(وزنبور) بالضم (وعقرب)
وخنفس وجراد وبرغوث
وقل لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب في
شراب احدكم فليغمسه ثم
لينزعه فان في أحد جناحيه
داء وفي الآخر شفاء رواه
البخاري زاد أبو داود وانه
يتقي بجماعه الذي فيه
الداء وقوله صلى الله عليه
وسلم يا سلمان كل طعام
وشراب وقعت فيه دابة
ليس لها دم فمات فيه فهو
حلال اكله وشربه ووضعوه
(ولا) ينجس الماء (بوقوع
أدى) ولا بوقوع (ما يוכל
لحمه) كالابل والبقرة والغنم
(اذا خرج حيا ولم يكن على
بذنه نجاسة) متينة ولا ينظر
الى ظاهر اشتغال أبو الهيا
على أخفاها (ولا) يفسد
الماء (بوقوع بغل وحمار
وسباع طير) كصقر
وشاهين وحمأة (و)
لا يفسد بوقوع (وحش)
كسبع وفرد (في الصحیح)
لطهارة بدنم او قبل يجب
نزع كل الماء الحاقا
لرطوبتها بلعابها (وان
وصل لعاب الواقع الى الماء
أخذ) الماء (حكمه) طهارة
ونجاسة وكرهه وقد علمته في

يفسده) هو ما لاسترة له بين أصابعه (قوله وحیوان الماء) الحد الفاصل بين الماء والبری
أن الماء ما لا يعيش في غیر الماء والبری ما لا يعيش في غیر البر واختلاف فيما يعيش فيهما فقال
قاضی خان في شرح الجامع الصغیر انه يفسد في المجتبى طیر الماء كالبط والاوز اذا مات فيه
لا ينجسه والاوجه الاول (قوله لا يفسده) لكن يحرم شربه لان النفوس تعافه (قوله وقد
يسمى به القسفس) هو البق بلغمه مصر (قوله في بعض الجهات) أى الاقالیم وهو الشام
(قوله لانه کلمة ذب آب) ربما يتوهم أن الاسم مرکب من الفعلين والذي ذكره بعض المحققين
انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرد (قوله وزنبور) بضم الزاي والباء أنواع شتى
يجمعها حکم واحد (قوله وعقرب) يقال للذکر والاتی والد کرع قربان وانه عقربة عينها
في وسط ظهرها ولا تضرب مبتولا نائم حتى يتحرك روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من قال حين يصبح اعوذ بکلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضربه عقرب
حتى يمسي ومن قالها حين يمسي لم تضربه حتى يصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة
منه انه لو كان موته ينجس ما وقع فيه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بغمسه لانه يفضي الى موته فيه
لا محالة لاسيما اذا كان الشراب حارا فيموت من ساعته وفي تنجسه آلاف والشارع لا يأمر
به بل صح النهی عنه (قوله وانه يتقي بجماعه الذي فيه الداء) قال بعض الفضلاء تأملت
ذلك الجناح فوجدته الايسر * فرع لا ينجس المائع وقوع بيضة طرية من بطن دجاجة
ولا وقوع مخلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم يعلم أن عليها قدر الان رطوبة المخرج ليست
بنجسة وقيل تنجسه الرطبة نظرونها من مخرج نجس والاقل قياس قول الامام والثاني
قياس قوالهما ومضى على الاول قاضی خان وعلى الثاني صاحب الخلاصة (قوله بوقوع
أدى) ولو جنباً أو حائضاً أو نفساً انقطع دمها أو كافراً (قوله ولا ينظر الخ) لاحتمال طهارتها
بورودها ما كثر اقبل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة تظافر على عدم النزع كذا في الفتح
(قوله ولا يفسد الماء بوقوع بغل وحمار) ولا يصير مشكوكا لان بدن هذه الحیوانات طاهر
لانها مخلوقة لنا استعمالا وانما تصير نجسة بالموت كذا في الدرر وهذا كله عند عدم وصول
لعاب ما ذكر الى الماء وأما اذا وصل اليه فقد ذكر حكمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع
الخ) وعرق كل شئ كما عابه فیاخذ الماء حكمه أيضا على المذهب كذا في الدر المنثور (قوله
والمشكوك) صرح به المحققون من أهل المذهب وعلاه الحلبي باشتراك المشكوك والنجس في
عدم الطهورية وان افرقا من حيث الطهارة فاذا لم تنزع ربما تطهر به والصلاة به وحده
لا تجزى فينزع كله (قوله ويستحب في المكروه عدد) أى من غیر تقدير في الاصل أى نزع عدد
وكذا يقال فيما بعد (قوله وقيل عشرين) عن محمد كل موضع فيه نزع لا ينزع اقل من العشرين
لانه اقل ما جاء به الشرع من المقادير اهـ وهذا النزع اتسكين القلب لا لتطهير حتى لو توضأ
منه من غیر نزع جاز (قوله ووجود حیوان الخ) قيد بالحیوان لان غیره من منجاسات
لا يتأتى فيه التفصيل ولا الخلاف بل ينجس من وقت الوجدان فقط والمراد بالحیوان الدموی

الاسار فينزع بالنجس والمشكوك ولو جوبوا ويستحب في المكروه عدد من الدلاء لو طاهرا وقيل عشرين (ووجود حیوان
ميت فيها) أى البهائم (ينجسها من يوم وليلة) عند الامام احتیاطا

(ومنتفخ) يجسها (من)
 اعادة صلوات تلك المدة
 اذا توضوا منها وهم محدثون
 او اغتسلوا من جنابة وان
 كانوا متوضئين أو غسلوا
 الثياب لاعتن نجاسة فلا
 اعادة اجماعا وان غسلوا
 الثياب من نجاسة ولم
 يتوضوا منها فلا يلزمهم
 الاغسلها في الصحيح لانه من
 قبيل وجود النجاسة في
 الثوب ولم يدروا وقت اصابها
 ولا يعيد صلاته انفا فاهو
 الصحيح وقال أبو يوسف
 ومحمد يحكم بنجاستها من
 وقت العلم بها ولا يلزمهم
 اعادة شيء من الصلوات ولا
 غسل ما أصابه ماؤها في
 الزمان الماضي حتى يتحققوا
 متى وقعت فان عجن الآن
 بمائها قيل ياتي للكلاب
 أو يعلق به الموانى وقال
 بعضهم يباع لشافعي وان
 وجد بشوبه منيا أعاد من
 آخر نومة وفي الدم لا يعيد
 شيئا لانه يصيبه من الخارج
 (فصل في الاستنجاء) هو قلع
 النجاسة بنحو الماء ومنه
 القلع التقليل بنحو الحجر
 (يلزم الرجل الاستبراء)
 عبر باللازم لانه أقوى من
 الواجب افوات العصاة
 بقوته لا بقوت الواجب
 والمراد طلب برائة المخرج
 عن أثر الرشح

غير الماني كما مر (قوله ومنتفخ) وبالأولى اذا كان مقعطا أو منتفخا (قوله ان لم يعلم وقت
 وقوعه) عبارة غير موبته بدل وقوعه وهي الأولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا اشكال
 ويعتبر الحكم من وقته بالاخلاف (قوله لان الاتفاخ دليل تقادم العهد) وادنى حد
 التقادم في الاتفاخ وشحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالبا ألا ترى ان من دفن بغير صلاة
 يصلى على قبره الى ثلاثة لا بعد هاء عدم الاتفاخ دليل على قرب عهده فقدر يوم وليله لان
 مادون ذلك ساعات لا تنضب وأمر العبادة يحتاج فيه (قوله فيلزم اعادة صلوات تلك المدة) لان
 المانع قد ثبت بيقين وهو الحدث ومثله نجاسة الثياب ووقع الشك في المنزل واليقين لا يزول
 بالشك (قوله فلا اعادة اجماعا) لوجود المقتضي للصحة وهو الطهارة من الحدث والنجس
 ووقع الشك في المانع وهو اصابة ذلك الماء والصلاة لا تبطل بالشك (قوله ولا يعيد صلاته
 اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان قياسه أن يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما
 لا يوجبان غسل الثياب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم)
 لجواز أنه سقط فيها لغات في الحال أو ألقته الريح أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور
 حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول الامام الى أن كنت جالسا في بستان فرأيت حداثة
 في منقارها جيفة فطرحتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجن الآن بمائها) أى بعد
 العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلين لا ينجم عنده بدون ظهور أثر (قوله
 لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان الثوب ان كان مماسا ليه هو وغيره يستوى فيه
 حكم الدم والمني قال البرهان الحلبي الحكم بالاقتصار فيما للورأى على توبه نجاسة انما تأتي في
 الرطبة أما اليابسة فينبغي أن يتحرى وقت اصابها عنده وكذلك عند ما اذ لا يتأني أن يقال انها
 أصابته تلك الساعة بعد يسرها الآن يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابة وهو
 تنصيل حسن (قوله فصل في الاستنجاء) لا ينبغي حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سنته
 كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع النجوة أو غسله بمعنى مطلقا والنجوة ما يخرج من البطن
 يقال نجوا ونجى اذا أحدث أه مغرب وقال الازهرى مشتق من النجوة بمعنى القطع يقال
 نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعها لانه يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر أو قيل من
 النجوة وهي الارض المرتفعة ليستأثرهم بها أو لارتفاعهم وتجايفهم عن ذلك الموضع والفرق
 بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزوية من أن الاستنجاء استعمال
 الحجر أو الماء والاستبراء نفل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال اثر البول
 والاستنقاء هو انقاؤه وهو أن يدلك بالاجار حال الاستجماء أو بلبا صابغ حال الاستنجاء بالماء
 حتى تذهب الرائحة الكريهة وهذا هو الاصح في الفرق بينها (قوله بنحو الماء) ظاهره انه يكفي
 فيه الماءعات وهو الذي يفيد كلامه الاتي والظاهر خلافه ويجوز (قوله التقليل بنحو
 الحجر) أقاديد كالتقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل بنجسه (قوله
 الاستبراء) بالهـ مزودونه (قوله عبر باللازم) أى المقادير يلزم وفي الشرح باللازم وهو أولى
 وان كان الماء واحدا كما قاله السيد (قوله لانه أقوى من الواجب) حتى كان تركه من الكبائر
 (قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن السنين والتأني فيه للطلب ويصح جعلها للعبادة وهو الابلغ

(حتى يزول أثر البول) يزوال البول الذي يظهر على الحجر بوضعه على الخرج (و) حنقد (بضم ث قلبه) أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي واستبراء الرجل (على حسب عادته إما بالمشي أو التمسح أو الاضطجاع) على شقه الأيسر (أو غيره) ينقل أقدامه وركض وعصر ذكوه برفق لا ختلاف عادات الناس فلا يقيده بشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له) الشرع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول (لأن ظهوره رشح براس السيل مثل تقاطره

يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقسما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استحجم فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدناه (من نجس) لان الرجح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب اذ لو اصاب الخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج ولو كان قيسا او دما في حق العرق وجواز الصلاة معه لاجماع المتأخرين على انه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبذنه أكثر من درهم لا يمنع جواز الصلاة وإذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز) قدر الدرهم (وكان المتجاوز) قدر الدرهم (لا يهيئ استنجاء) (وجب ازالته بالماء) او المانع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر

(قوله حتى يزول أثر البول) خصه لان الغالب أن يتأخر أثر البول والافالغائط كذلك اذ لا فرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لاتساع مجاهله وقصره (قوله وعصر ذكوه برفق) وما قيل انه يجذب الذكوة بمرة بعد أخرى فيه نظر لانه يورث الوسواس ويضر بالذكوة كافي شريح المشكاة (قوله فلا يقيده بشئ) قال في المضمرات ومتى وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستنجي لان كل أحد أعلم بحاله اه ولو عرض له الشيطان كثيرا لا ياتفت اليه بل ينضغ فرجه وسراويله بالماء حتى اذا شك حل البول على ذلك النضغ مالم يتيقن خلافه كذا في الفتح (قوله وهو انه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبل (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الاوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعله هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود الى أصل الاستنجاء لانه لا يتم الاستدلال بالنبذ وبعارضه انهم ذكروه دليل على استحباب الايتار فاسم الإشارة يعود الى الايتار (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فانه جعله أقساما خمسة أربعة فربضة من الخيض والنفاس والنجاسة والرابع اذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان المتجاوزا أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون اذا كانت مقدار الخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) خرج به حدث من غيرهما كالنوم والفصد فلا يستنجاء منه بدعة كما في الفقه ستاني (قوله اذ لو اصاب الخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج) قال في المضمرات نقلا عن الكبرى موضع الاستنجاء اذا اصابه نجاسة قدر الدرهم فاستحجم بالايجار ولم يغسله يجزيه هو المختار لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يطهر من غيره غسل اه (قوله ولو كان قيسا او دما) أشار به الى انه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يطهر بالايجار كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الاعم فيخص بأحد القسمين (قوله واذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والمختار وقيل انه مانع فلا نجس (قوله مالم يتجاوز الخرج) يعني به الخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد والشرج بفتحين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حاققة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عندهما وعند محمد يعتبر مع ما في الخرج وكذا فيما زالتة فرض والحاصل أن الخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلا ولا يضم وعنده محمد له حكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه الى ما في جسده لاتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ كما في التبيين وصححه في المضمرات وذكر ابن أمير حاج عن الاختيار أن الاخوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

يتجاوز الخرج) قيد لتسمية استنجاء وكونه منونا (وان تجاوز) الخرج (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يهيئ استنجاء (و) وجب ازالته بالماء (او المانع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر

بسمه (وان زاد) التجاوز (على) قدر (الدرهم) المتقالي وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدره مساحة في المائية (افتراض غسله) بالماء أو المائع (ويقتض غسلا ما في الخروج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان ما في الخارج قليلا) بسقط ٣٠ فرضية غسله للحديث (و) يس (ان يستنجى بحجر منق) بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا

أملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالماء (ونحوه) من كل ظاهر من يبل بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيصيح) الخارج (ثم يغسل) الخارج لان الله اثنى على أهل قبايات تابعهم الاحبار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دونهما ما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر

بسمه (الاظهر فلا يكتفى مسحه بالحجر) (قوله ويقتض غسلا ما في الخارج) أى ازالة ما في الخارج بغسله (قوله بسقط فرضية غسله) علة لقوله يقتض وهذا يقتض غسلا في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شئ وهو كذلك ولا ينافيه ذكرهم له في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لانفسه (قوله ونحوه من كل ظاهر الخ) كالدور وهو الطين اليابس والتراب والحلقة البالية والجلد الممتن قال في المفيد وكل شئ عاظم غير متقوم بعمل عمل الحجر اه ومنه العود ولو اثنى به حائطا فتمسح به أو مسه الارض اجزاء كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والمراد حائطه المملوك له أو المستأجرة ولو وقفا كما أثاده السيد (قوله أحب) أى أفضل من الحجر وحده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت للنسوة من ازواجه كن أن يستطيبوا بالماء فاني استحيهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله) والمائع غير الماء مختلف في تطهيره) ظاهره أن من يقول بتطهيره وهو الشيطان يقولان يجوز الاستنجاء به وهو الذي يشبهه كلامه أقول الفصل (قوله في كل زمان) وقيل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الاقل فأدب لانهم كانوا يعرفون (قوله لان الله اثنى الخ) هكذا ذكره الاصحاب وهو مروى عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور وفسا طهوركم قالوا وتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء قال هوذا لكم فعليكموه وسنده حسن قال في الفتح وأخرجهم الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تفرع على ما فهم مما قبله انه ممدوح شرعا والافضلية ترجع الى كثرة الثواب (تبينه) * محل كون الماء أحب أو استقنان الجمع بينهما وبين الحجر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شيوع نجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا باشر الغسل صار فرضا لانها اتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله) والسنة انقاء المحل) فلولم يحصل الانقاء بثلاث يزاد عليها اجماعا لكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز لما ذكر (قوله في جعل الاجار ثلاثة متعلق بمحذوف صفة العدد اي العدد الكائن وأشار به الى ان ال في العدد له هاء وهو الثلاثة والافضل يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تفرعه على ما قبله الا بعونة من المقام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب فبتركيب حالة وسطى وهو الاستحباب ولو قال لانه يحتمل التنبه لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أى لا يصح التاويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه (قوله يعني باكمال عددها بثلاثة) لاحاجة الى هذه العناية (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند

لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (السنة وكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجم قول فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فانه محكم في التخيير (فيستنجى) مراد الفضل (بثلاثة اجار) يعني باكمال عددها بثلاثة (ندبان حصل التنظيف) اي الانقاء (يدونها) ولما كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال

(وكيفية الاستنجاء) بالاجار (أن يجمع بالجر الاول) بادئا (من جهة المقدم) الى القبل (الى خلف) والثاني من خلف الى قدام) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام الى خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخصى مدلاة) ٣١ سواء كان صيفا أو شتاء

خشية تلويها وان كانت

غير مدلاة يتدنى من خلف

الى قدام) لكونه أبلغ في

التنظيف (والمرأة تتدنى

من قدام الى خلف خشية

تلويث فرجها ثم بعد المسح

(يغسل يده أولا) أي ابتداء

(بالماء) اتقاء عن تشرب

جسده الماء النجس بأول

الاستنجاء) ثم يذلك المحل

بالماء يياطن اصبع او

اصبعين) في الابتداء (او

ثلاث ان احتاج) اليها فيه

(ويصعد الرجل اصبعه

الوسطى على غيرها) تصعيدا

قليل (في ابتداء الاستنجاء)

ليتمدد الماء النجس من غير

شروع على جسده (ثم اذا

غسل قليلا) يصعد بنصره

ثم خفضه ثم السبابة ان

احتاج ليتكمن من التنظيف

(ولا يقتصر على اصبع

واحدة) لانه يورث مرضا

ولا يحصل به كمال النظافة

(والمرأة تصعد بنصرها

وأوسط اصابعها معا

ابتداء خشية حصول

اللذة) لو ابتدأت باصبع

واحدة فربما وجب عليها

الغسل ولم تشعر والعذراء

لا تستنجي بأصابعها بل

براحة كفها خوفا من

قول الهداية لان المقصود هو الانقاء فيبدأ به لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالجر الاول في الشتاء وادبار به في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلويث كما في الحلبي وقال السرخسي لا كيفية في القصد الانقاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الاوجه في السك (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) أي في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستثنى من الرجل المحبوب والخصى فيلحقها بالمرأة وينبغي أن يكون الخنثى في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام الى خلف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية أنه يجمع بالثالث الجوانب يتدنى بالجانب الايمن ثم اليسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو ان يأخذ كره بشماله مارا به على نحو الحجر ولا يأخذ واحدا منهم ما بين يمينه فان اضطر جعل الحجر بين عقبيه وأمر المذكور بشماله فان تعذر ذلك الحجر بيمينه ولا يجوز كلاله آهون من العكس ثم وتعقبه الزاهدي بعد نقله بأن في امساك الحجر بين عقبيه مثلا حرجا ولا يستحب مجدار أو فحود والافياخذ الحجر بيمينه ويستحب يساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا الغاية في حق من لها فرج نافر اه (قوله يغسل يده أولا) هكذا وقع هنا والذي فيها شرح عليه السيد يديه بالتنبيه وجرى على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة بم ما والمراد أنه يغسلهما الى الرسغين (قوله ثم يذلك المحل بالماء) الذي في المضمرات انه يمسح موضع الاستنجاء يياطن اصبع مرارا ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عينا عن المحل ولا يذلك بالاصابع من اول الادراك لئلا يتلوث المحل ثم يصب الماء فيلحقه ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرات ولا يشترط عددا لصب بات على ما هو الصحيح من تفويض ذلك اليه ويصب الماء قليلا ثم يذليكون أظهر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج اليها) وان لم يحتم فلا تخزاعن زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لان الضرورة تندفع بها وتنجس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختيار وفي المقدمة الغزوية ويغسل بالكف والاصابع ان كانت النجاسة قاحشة أو بالاصابع ان كانت قدرا المقعدة أو اقل ذكره ابن أمير حاج وحاصله أنه يفعل ما يحتاج اليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره تخزاعن تكاح اليد ولانه يورث الباسور وما قيل انه يدخلها فليس بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم انه لا يصعد بل يرفعها جملة كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط مما قدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستحب ظهور الاصابع أو برؤسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني ولثلاثا تركن النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها الخ) ذكر القرماني في شرح المقدمة الاينية عن المرغينة اني أنه يكفيها أن تغسل براحتها والصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وفيه لا يستحب برؤس اصابعها لانها تحتاج الى تطهير قربها الخارج ولا يحصل ذلك البرؤس الا باصابع

ازالة العذرة (ويبلغ المستنجي في التنظيف (٣) يوجد من زيادة في بعض النسخ ونصها قال ابن أمير حاج ولم أولهم

في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجار في الدبر اه

حتى يتطعم الزائحة الكريمة) ولم يقدّر بعدد لان الصحيح تفويضه الى الرأي حتى نطمئن القلب بالطهارة يتيقن أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسمع ٣٢ أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (و) يبالغ

(في ارتخاء المقعدة) ليزيل
ما في الشرج بقدر الامكان
(ان لم يكن صائماً) والصائم
لا يبالغ حفظاً للصوم عن
الفساد ويحترز أيضاً من
ادخال الاصبع مبتله لانه
يقصد الصوم (فاذا فرغ)
من الاستنجاء بالماء (غسل
يده ثانياً) ونشف مقعده
قبل القيام) اثلاً تجذب
المقعدة شيئاً من الماء (اذا
كان صائماً) ويستحب لغير
الصائم حفظاً للثوب عن
الماء المستعمل

* (فصل) * فيما يجوز به
 الاستجماء وما يكرهه وما يكره
 قوله (لا يجوز كشف العورة
 للاستجماء) لحرمته والنسق
 به فلا يرتكبه لأقامة السنة
 ويمسح بالخروج من تحت
 الثياب بنحو حجر وان تركه
 صحت الصلاة بدونه (وان
 تجاوزت النجاسة مخرجها
 وزاد المتجاوز) بانقراذه
 (على قدر الدرهم) وزنا في
 المتصدة ومساحة في
 المائية (لا تصح معه
 الصلاة) لزيادة على القدر
 المفقود عنه (اذا وجد
 ما يزيله) من ما مسح أو ماء
 (ويحتمل لازالته من غير
 كشف العورة عند من يراه)
 تحررنا عن ارتكاب المحرم

وروي عنه ابن أمير حاج قال والاستمتاع موهوم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج
الداخل * (تتمه) * اختلف في القبل والدبر بأيهما يدا فقل الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه
يبدأ بالدبر لانه أهم ولانه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو مشاهد فلا فائدة في
تقديم القبل وعنده ما بالقبل لانه اسبق والفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الرائحة
الكريهة) أى عن المحل وعن أعبعه التي استنجي بها الان الرائحة اثر النجاسة فلا طهارة مع
بقائها الآن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ فيه في
الصيف اصلابة المحل في الشتاء الا أن يستنجي بما حار لانه يريح المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج
الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستنجي بما بارد لانه أفضل وأنفع كافي الفتاوى وغيره
وأفضليته لمشتبهه وإنفعيته لقطع الباسور (قوله وقيل يقدر في جق الموسوس) بفتح الواو جعله
المصنف مقابلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير الموسوس فهو استثناء من الضائل
به لا مقابلة افاده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظ الاصوم
عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم انما يقصد اذا وصل الماء الى موضع الحقة وقبلا
يكون ذلك اه وفي القهسب تاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه
وما قيل انه لا يتنفس شديد احفظ الاصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالنفس شيء الى
الداخل اصلا افاده العلامة نوح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم
حتى ينشفه قبل رده فان رجع قبل التنشيف مبتلا فطر اه (قوله ونشف مقعدته) بحرقه
او بيده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقة * (فرع) * في الخالية مريض يحجز عن الاستنجاء
ولم يكن له من يحل له جماعه سقط عنه الاستنجاء لانه لا يحل مس فرجه الا ذلك والله اعلم اه
* (قصه —————) فيما يجوز به الاستنجاء * (قوله وما يكره فعله) اى حال قضاء الحاجة (قوله
فلا يرتكبه لا قامة السنة لان دره المقاسم مقدم على جلب المصالح غالبا واعتناء الشرع بالثبوتات
اشد من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما من بكم عنه فاجتنبوه
وما امر بكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى لترك ذرة مما نهى الله عنه افضل من عبادة النقلين
رواه صاحب الكشف قال العلامة نوح المستنجي لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان
كشفها صار قاسقا لان كشف العورة حرام ومتركب الحرام فاسق سواء كان الجنس مجاوزا
للخرج اولا وسواء زاد على الدرهم اولا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد سدسها اه (قوله
وزاد المتجاوز بانفراده) هو المعتمد (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل على معها ولا عادة كافي
الهداية (قوله ويحتال الخ) اى ان امكنه والا فلا لان كشف العورة حرام يعذوبه في ترك
طهارة النجاسة اذ لم يمكنه ازالته من غير كشف قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد
به من يحرم عليه جماعه ولو امنه الجوسية والتي زوجها للغير لانه لما حرم عليه وطؤها حرم عليه
نظره الى عورتها وكذا نظرهما اليه اذ متى حرم الوطء حرم الدواحي الا ما استثنى كما مر أنه
الحائض والنفساء وتماه في حاشية الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على

بالقدر الممكن واما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) المعتمد وروث لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانها اذا داخروا فكم من الجن فاذا وجدوهما

صار العظم كأن لم يؤكل فبأكلونه وصار الزوث شعيراً وبث الدواب هم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التصريم (وطعام لا دهي أو بهيمة) للآهانة والاسراف وقد نهي عنه عليه ٣٣ الصلاة والسلام (وآخر) هذا همزة

وضم الجيم وتشديد الراء
المهملة فارسي معرب وهو
الطوب بلفظة أهل مصر
ويقال آجور على وزن
فاعول اللين المحرق فلا ينقي
المحل ويؤذيه فيكره (ونحرف)
صغار الحصار فلا ينقي ويلوث
اليد (ونحرف) التلويشه (وزحاج
وجص) لأنه يفسد المحل
(وشي محترم) لتقويمه
(كخزقة ديباج وقطن)
لاتلاف المسالية والاستنجاء
بها يورث الفقر (و) يكره
الاستنجاء (باليد اليمنى)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
بال أحدكم فلا يمسح ذكره
بيمينه وإذا أتى الخلاء فلا
يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا
يشرب نفساً واحداً
(الامن عذر) باليسرى
فيستنجي بصب خادماً أو من
ما جاز (ويدخل الخلاء)
مدود المتوضأ والمراد بـ
التغوط (برجله اليسرى)
ابتداء مستور الرأس
استحباً بذكره لليمنى لأنه
مستقر بحضرة الشيطان
(و) لهذا (يستعين) أي
يعتصم بالله من الشيطان
الرحيم قبل دخوله وقبل
كشف عورته ويؤتم تسعة
الله تعالى على الاستعاذة
لقوله عليه السلام ستر ما بين
أعين الجن وهورات بني آدم

المعقد خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أي العظم الذي ذكر اسم
الله عليه لما في الحديث كل عظم يذكّر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لجواهر هذا
متحقق ولو تقدم عهد به وتكرراً وقاصر على قريب العهد الذي لم يطعمه أحد من الجن
والظاهر الثاني وإن كانت الكراهة في الجميع لأن العلة تعتبر في الجنس وأفاد الحديث
الشريف أن الجن يأكلون وقيل رزقهم السم ولا خلاف أنهم مكلفون وأما الخلاف في
الثابت فمروى عن الإمام التوقف وروى عنه أن الثابتهم إخراجهم من العذاب لقوله تعالى
ويجزيكم من عذاب اليم وهو لا يستلزم الأثابة وقالوا مالاً وابن أبي ليلى لهم ثواب كما عليهم عقاب
(قوله ونحرف التلويشه) ولما روى أنه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول
الله أنه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً فنسئ رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة كطربة القمح وما احترق من الخشب أو العظام
ونحوهما وقوله رزقاً أي اتقاعا لهم بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستنجاء بذلك لافساده
ولا ينافي هذا الحديث ما تقرّر أن ذلك كان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضي ثبوته
لهم قبله فإن المعنى جعل لنا فيها رزقاً بسبب جعلك إياها لنا فإنه عن الله عز وجل (قوله فلا
يتصحح بيمينه) قال العيني في شرح البخاري والنهي للتنزيه عند الجهور لأنه لمعنيين أحدهما
رفع قدر اليمين والاخر أنه لو باشر به التجاسرة وبما يذكر عند منأولة الطعام ما باشرت بيمينه
فمنع طبعه عن ذلك خلافاً للظاهرية والكراهة في الاستنجاء بقسيمه (قوله فيستنجي بصب خادماً)
هذا خلاف ما يعطيه الاستثناء فإنه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فإن حصل
عذر باليمين سقط الاستنجاء كما في الجوى عن المحيط (تنبيه) * لو استنجى بهذه المكروهات فقال
في غاية البيان عن الاقطع فإن ارتكب النهي واستنجى بذلك هل يجزئ فعمدناهم وعند الشافعي
لا لأن المقصود التسمية وقد حصلت وأما ورد النهي له في غيره اه فصار كما لو صلى السنة
في أرض مغصوبة كان آثامهم مع ارتكاب النهي ثم روهو مخالف لما يحشمه أخوه (قوله
ويدخل الخلاء) معني به الاختلاء فيه وأصله المكان الخالي الذي لا شيء فيه ثم كثر استعماله
حتى تجوز به عن ذلك وأما بالقصر فهو الحشيش الرطب الواحد مدة خلافة مثل حصاة وفي
الحديث لا يحتل خلاءه وبكسر الخاء والمدعيب في الأبل كالخران في الخيل (قوله المتوضأ)
أي محل الوضوء والغوى وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله
برجله اليسرى) أي ويخرج باليمن عكس المسجد فيهما (قوله يحضرون الشيطان) الأولى جعله
تعليلاً آخر كما فعله السيد (قوله ولهذا يستعين) أي لاجل حضور الشيطان قال في المصباح
استعدت بالله وعدت به معاذاً وعياداً اعتصمت وتحصنت واستعرت به والتجأت إليه اه (قوله
قبل دخوله) الأولى التضميل وهو أن كان المكان معدياً لذلك يقول قبل الدخول وإن كان غير
معدي كالحصاة فني أو أن الشروع كشتم الثياب مثلاً قبل كشف العورة وإن نسي ذلك أتى
به في نفسه لا بلسانه (قوله ويؤتم تسعة الله تعالى الخ) ما ذكره لا يفي بالتقديم فالأولى
ما قاله ابن حجر السنة هنا تقديم التسمية على التعوذ كمن المأهول وفي التلاوة لحديث

إذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام إن الحشوش محضرة فإذا أتى فليقل أعوذ بالله

كل مقر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل من شاطئ شيط اذا هلك فالمقردها لك بتقدمه ويجوز ان يكون مسمى بفعل ان لمباغته في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستان الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها رصد بن آدم بالاذى والقضاء بصيرما واهم بخروج الخارج (ويجلس معقدا على يساره) لانه اسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه ولا يتكلم الا ضرورة) لانه يعقت به (ويكره تحريما استقبالا القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالاتها للتطهير واختار القرطبي عدم الكراهة (ويكره استنبارها) اقلوه عامه السلام اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غربوا وهو باطلاقة منهى (ولو في البنين) واذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف اجلا لالهالم يقم من مجاه حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعا ويكره امساك العصى نحو القبلة للبول (و) يكره

(استقبال عين الشمس والقمر)

اليعمري اذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبائث واسئله على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء وبالا كتمام بأحدهما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث وهو المؤذي من الجن والشياطين يروى بضم الميم وسكونه الخفيفا ولا وجه لانكار الخطابي التيسين وان اشتبه لفظه حينئذ يلفظ المصدر (قوله والخبائث) عن أناتهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله يستان الخيل في الاصل) وكانوا يتغوطون بين الخيل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كنى به عن موضع قضاء الحاجة مطلقا (قوله رصد بن آدم بالاذى) أى انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون أو بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس من مصدر رصدا ورصد اترقبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والراصدون راكبو الرصدون وانما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذ كرفيه اسم الله تعالى (قوله ويكره تحريما استقبالا القبلة) تعددت الرواية عن الامام في هذا المبحث فروى عنه المنع مطلقا وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضا الا اذا كان ذيله مرنخي ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الرية تهب عن عين القبلة أو شمالها فانهم لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار لان الاستقبال اقبح فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمذلا على في شرح المشكاة (قوله حال قضاء الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبلا القبلة في الصحراء والبنين هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود واختلف فيه أصحاب مالك فجوزوا ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما يثبت بالنزع ولم يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سبأني (قوله واختار القرطبي عدم الكراهة) أى التحريمية والافهوترك ادب كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلاقة منهى) أى الحديث مطلق فيفيد الكراهة في البنين فالاولى له مواف أن يقول وهو باطلاقة يقتضى النهى ولو في البنين قال في غاية البيان لان النهى له عظيم الجهة وهو موجود فيهما فالجواز في البنين ان كان لوجود الحائل فالحائل موجود ايضا في الصحراء كالجبال والادوية ولان المصلى في البيت يعتبر مستقبلا القبلة ولا يجعل الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة في اليب لا يجعل الحائط حائلا اه (قوله وانحرف اجلا لاله) قيد الاجلال لا بد منه في المغفرة وبحث في النهى وجوبه وقال في النهاية فان لم يفعل لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه للسهو وهو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عدم استقباله رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكفي في ذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره امساك العصى الخ) كل ما كره لبائع فعله كره أن يفعله بصغير فيكره امساك كمال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ولشؤ ذلك ويحرم اطعامه والباسه محترما والاشتم على البائع الفاعل به ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضى التحريم وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما

بحرأى منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وذكره
 الاستقبال فيقيد أنه لا يكره استدبارهما (قوله لانهما آيتان عظيمتان) وقيل لأجل الملائكة
 الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله ومهب الريح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار
 ان كان سلطه ما تعاجد الوجود على البول فيه بخلاف ما اذا كان جامدا (قوله ولو جاريا)
 ينبغي أن يكون في الرا كدمكروها فتعريما لأنه غاية ما يفيد حديث لا يولن أحدكم في الماء
 الدائم وفي الجارى مكروها تنزيها فارقا بينهما بجر من بحث المياه قال بعض الحذاق والظاهر
 التفصيل في الرا كدفي القليل منه يحرم لانه ينجسه وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره
 تحريما والتغوط فيه كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا
 خشية أن يؤذيه الجن لما قيل أن الماء بالليل مأواهم (قوله وبقر بئر ونهر وحوض) ومضى
 عيبه وفافله وخيمة وبين الدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سببا للعن وينبغي أن يلحق بذلك
 على الجنازة كذا يجسه بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال الأجرى موضع الشمس
 في الشتاء كالظل في الصيف وهذا اذا كان مباحا وما اذا كان مملوكا فيحرم فيه قضاء الحاجة
 بغير إذن مالكه كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يفيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة
 اليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الحرق في الارض والجدار قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يولن أحدكم في جحر روم أو دوداود والفساى (قوله لاذية ما فيه) يصح اعتباره مصدرا
 مضافا الى فعوله والى فاعله وقيل انهما مساكن الجن فتدقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي قال
 في جحر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله اتقوا اللاعنين)
 أى الذين هم سبب اللعن والسم غالبا فكانهم حلالا عنان من باب تسمية الحال فاعلا مجازا
 وقيل اللاعن بمعنى الملعون (قوله لاتلاف الثمر) ولانه ظل منتفع به اذا كان يستظل بها
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قيل النهى للتنزيه وقيل للتحريم وفي البناية
 قال الطحاوى لا بأس بالبول قائما اهـ (قوله لتجنبه غالبا) أى لتجنب الشخص به ولانه من
 الجفاء كما ورد (قوله الامن عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال قائما بالجرح في باطن
 ركبته لم يتمكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود لامتلاء الموضع بالنجاسات
 وقيل لوجع كان يصليه الشريفة فان العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما كما قاله الشافعي
 وقال الغزالي في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعون طيبة على أن البول في الحمام قائما دواء
 من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يولن أحدكم
 في مستحمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن مالك لان ذلك الموضع يصير
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا اهـ حتى لو كان بحيث لا يعود منه
 رشاش أو كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزه الى الوسوسة
 حينئذ لان منه من عود الرشاش اليه في الاقل ولطهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور غير علمها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلا بنبوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد
 ذكر في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لانه اعداد ثوب لدخول الخلا وروى أن
 محمد بن علي زين العابدين تكلف لبث الخلا ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني

لانهما آيتان عظيمتان (ومهب
 الريح) لعوده به فينجسه
 (ويكره ان يول أو يتغوط
 في الماء) ولو جاريا وبقر
 بئر ونهر وحوض (والظل)
 الذي يجلس فيه (والجحر) لاذية
 ما فيه (والطريق) والمقبرة
 لقوله عليه السلام اتقوا
 اللاعنين قالوا وما اللاعنان
 يا رسول الله قال الذي يتخلى
 في طريق الناس أو يظلمهم
 (وتحت شجرة مثمرة) لاتلاف
 الثمر (و) يكره البول قائما
 لتجنبه غالبا (الامن عذر)
 كوجع يصليه ويكره في محل
 اتوضؤ لانه يورث الوسوسة
 ويستحب دخول الخلا
 بنبوب غير الذي يصلى فيه
 ولا يحسن أن يتحفظ من
 النجاسة

ويكره الدخول للخلاء
ومعه شيء مكتوب فيه
اسم الله أو قرآن ونهى
عن كشف عورته قائما أو ذكرا
الله فلا يحمد إذا عطس ولا
يشمت عاطسا ولا يرذلا
ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر
لعورته ولا إلى الخارج منها
ولا يئسق ولا يمتخط ولا
يتفخ ولا يكثر الالتفات ولا
يعبث بيده ولا يرفع بصره
إلى السماء ولا يطيل الجلوس
لأنه يورث الباسور ووجع
الكبد (ويخرج من الخلاء
برجله اليمنى) لأنها أحق
بالتقدم لنعمة الانصراف
عن الأذى ومحل الشياطين
(ثم يقول) بعد الخروج
(الحمد لله الذي أذهب عني
الأذى) بخروج الفضلات
المرضة بحبسها (وعافاني)
بإبقاء خاصية الغذاء الذي
لأنه أمسك كذا أو خرج لكان
مظنة الهلاك وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند
خروجه غفرانك وهو كناية
عن الاعتراف بالقصور عن
بلوغ حق شكر نعمته
الاطعام وتصريف خاصية
الغذاء

يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلقاء رضى الله تعالى عنهم اهـ ومثله في غاية البيان (قوله
ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه أي لأن نقشه محمد رسول الله قال الطيبي
فيه دليل على وجوب تحمية المستحي اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اهـ وقال الأبهري
وكذا سائر الرسل اهـ وقال ابن حجر استقدم منه أنه يندب لمريد التبرز أن ينحى كل ما عليه
معظم من اسم الله تعالى أو نبي أو ملك فان خالف كره لترك التعظيم اهـ وهو الموافق لمذهبنا
كما في شرح المشكاة قال بعض الحذاق ومنه يعلم كراهة استعمال نحو ابريق في خلا مكتوب
عليه شيء من ذلك اهـ وطشت تغسل فيه الأيدي ثم محل الكراهة أن لم يكن مستورا فان كان
في جيبه فانه حينئذ لا بأس به وفي القهس تنافى عن المنية الأفضل أن لا يدخل الخلاء وفي كنه
مصحف الأذنا اضطرب وزجوا أن لا يأثم بلا اضطراب اهـ وأقره الجوى وفي الحلبي الخاتم
المكتوب فيه شيء من ذلك إذا جعل فسه إلى باطن كفه قبل لا يكره والتحرز أن لا يكره (قوله ونهى
عن كشف عورته قائما) أي قضاء الحاجة حتى يدن من الأرض فتحترز عن كشف العورة بغير
ضرورة لقول أنس رضى الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة
لم يرفع ثوبه حتى يدن من الأرض رواه الترمذي بسند حسن قال الأبياري في شرح الجامع
الصغير محله ما لم يخف التخبر والارتفاع بقدر الحاجة اهـ وقال الطيبي يستوى فيه العصاة
والبنات لأن كشف العورة لا يجوز إلا عند الحاجة يعنى الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من
الأرض وعدم الجوارز أحد قوانين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ
فيكره أما تحريها أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يده بعد
الفراغ وإن طهرت بطهارة محل مبالغة في التطهير (قوله وذكر الله الخ) بل يكره مطلق
الكلام حال قضاء الحاجة والجماعة الحاجة تقوت بالتمسك بالخبر كتحذير نحو أعمى من سقوط
(قوله فلا يحمد إذا عطس الخ) وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر
لعورته) فانه خلاف الأدب وكذا الأولى عدم نظر أحد الزوجين إلى عورة الآخر كما يندب له
الستر يندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضى الله عنه من أكثر النظر إلى سوانه
عوقب بالنسيان اهـ وقيل من أكثر مسها ابتلى بالزنا (قوله ولا إلى الخارج) فانه يورث
النسيان وهو مستقدر شرعا ولا داعية له (قوله ولا يئسق) لانه يصفر الأسنان (قوله
ولا يمتخط) لامتلاء أنفه بالرائحة الكريهة (قوله ولا يكثر الالتفات الخ) لانه محل حضور
الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) لانه محل التفكير
في آياتها وأيسر هذا محله (قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم
ولانه محل الشياطين فيستحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الأذى) أي عن محل إخراج
(قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمرضة (قوله غفرانك)
منصوب بمحذوف أي أطلب منك غفرانك إلى أي ستر ذنبي أو محو وهو من باب حسنات الأبرار
سببات المقربين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) في كانه يقول يا رب اغفر لي ما قصرت فيه من
الوفاء بشكر هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف خاصية

(الغذاء) أى فى البدن (قوله وتسهيل خروج الأذى) عطف على الاطعام (قوله لسلامة البدن) علة لخروج (قوله أو عن عدم الخ) عطف على عن بلوغ أى أو الاعتراف بالقصور الناشئ عن عدم الذكرا وعن معنى الباء أى القصور الثابت بسبب عدم الذكرا فى تلك الحالة * (فصل فى أحكام الوضوء) * الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذى اختصت به هو الغزرة والتججيل ذكره العلامة نوح وفى شرح المشكاة ينبغى أن يقتصر الغزرة والتججيل بالانبياء وبهذه الأمة من بين سائر الأمم اه وفرض بمكة ونزات آيته بالمدينة تا كيدا بالوحى المستقر على توالى الأزمان وليتأتى خلاف العلماء الذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء واهم مصدر لوضوء كانه عليه ابن هشام فى التوضيح (قوله وبقتها فقط ما يتوضأ به) فالفتوح مشترك بين المصدر والالة (قوله والحسن والنظافة) الاولى أن يقول وهى الحسن والنظافة كما فعل السيد (قوله نظافة مخصوصة) الاحسن ما قاله العيني أنه فى الشرع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس اه لأن النظافة لا تظهر فى مسح الرأس (قوله وفى الآخرة بالتججيل) فى الأيدي والأرجل والاولى زيادة الغزرة (قوله للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين (قوله لأن الله قدّمه عليه) ولأنه جزم منه ولكثرة الاحتياج اليه قاله السيد (قوله وله سبب) بينه بقوله وسببه استحبابه ما لا يجل الابه الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتى تقسيمه الى شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عدة اها فاصلا على حدة وقسمه ثلاثة أقسام فرضا وواجبا ومنذورا (قوله وهى فرائضه) الفرض قسمان قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى موجب للعالم بالدينى ويكفر جاحده وظنى وهو ما ثبت بدليل قطعى لكن فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يقوت الجواز بفواته وحكمه كالقول غير أنه لا يكفر جاحده فان نظريه الى أصل المغسل والمسح كان من الأول وان نظر الى التقدير كان من الثانى واعلم أن الأدلة أربعة أنواع * الاول قطعى الثبوت والدلالة كالآيات القرآنية والاحاديث المتواترة الصريحة التى لا تتحمل التأويل من وجهه * الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآيات والاحاديث المؤولة * الثالث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كإخبار الآحاد الصريحة * الرابع ظنى الثبوت والدلالة معا كإخبار الآحاد المحققة معانى فالاول يقيد القطع والثانى يقيد الظن والثالث يقيد الواجب والمذكور محرمين والرابع يقيد السنة والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشعل القطعى والعملى ويطلق الواجب ويراد به الفرض العملى أيضا ولهذا قال بعض المحققين انه أقوى نوعى الواجب وأنه أقوى نوعى الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا فرض عين وفرض كفاية فالاول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض كالوضوء مثلا والثانى ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه فيسقط عن الجميع بفعل البعض كاستماع القرآن وحفظه ورد السلام وتشميت العاطس وغسل الميت والصلاة عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ان لم يكن النفي عاما والافه وفرض عين ثم جميع فروض الكفاية ثوابها للمباشرة وحده وان لم تتركها على الجميع ومقتضى ترك الفرض عدم الصحة مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب كراهة التصريم مع العمد والافسحود السهو ان كان فى الصلاة ومقتضى ترك السنة والمستحب كراهة التزيم مع العمد والافلا (قوله

وتسهيل خروج الأذى
لسلامة البدن من الآلام
أو عن عدم الذكرا باللسان
حال التخلي

(فصل فى أحكام الوضوء)
وهو يضم الواو فتحها مصدر
وبفتحها فقط ما يتوضأ به
وهو لغة مأخوذ من الوضوء
والحسن والنظافة يقال
وضوء الرجل أى صار وضيا
وشرعا نظافة مخصوصة ففيه
المعنى اللغوى لأنه يحسن
أعضاء الوضوء فى الدنيا
بالتنظيف وفى الآخرة
بالتججيل للقيام بخدمة المولى
وقدّم على الغسل لأن الله
قدّمه عليه وله سبب وشرط
وحكم وركن وصفة (أركان
الوضوء أربعة وهى فرائضه
الاول منها) غسل الوجه
لقوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم والغسل بفتح
الغين مصدر غسله

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطة ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كفى الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يقطر بالفعل أو كان بحيث يقطر لولا بحقيقته وهذا قوله ما وعند أبي يوسف يكنى مجتزأ الاجراء على العضو وان لم يقطر (قوله فى الاصح) وظاهر الفتح انه يكنى القطرة الواحدة (قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشرعا فتأتى وحده الشئ منتهاه صحاح (قوله من مبدأ سطح الجبهة) أى من أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن (قوله من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعرا لا والجبهة ما اكتنفه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهى مجمع لحية واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفى حقه الى مالاقي البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضا) يفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمتين وتحقق وتنفل ويدخل فى الغائتين جزء منهما لاتصاله بالفرض والبياض الذى بين العذار والاذن فيفترض غسله فى الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن (الثانى) غسل يديه مع مرفقيه (أحد المرفقين) غسله فرض بعبارة النص

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطة ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كفى الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يقطر بالفعل أو كان بحيث يقطر لولا بحقيقته وهذا قوله ما وعند أبي يوسف يكنى مجتزأ الاجراء على العضو وان لم يقطر (قوله فى الاصح) وظاهر الفتح انه يكنى القطرة الواحدة (قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشرعا فتأتى وحده الشئ منتهاه صحاح (قوله من مبدأ سطح الجبهة) أى من أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن (قوله من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعرا لا والجبهة ما اكتنفه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهى مجمع لحية واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفى حقه الى مالاقي البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضا) يفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمتين وتحقق وتنفل ويدخل فى الغائتين جزء منهما لاتصاله بالفرض والبياض الذى بين العذار والاذن فيفترض غسله فى الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن (الثانى) غسل يديه مع مرفقيه (أحد المرفقين) غسله فرض بعبارة النص

ظاهر القول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هى ما سبق من الكلام لاثبات

الحكم فإثبات الحكم بهائى ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع الخ)
 قاعدة أغلبية تتبع القرائن والالاتقضى بضوابط القوم ثبائهم (قوله والمرفق الثاني)
 لوجعل الكلام في اليد كما كان أولى وهو الذى في كلام غيره (قوله بدلالته) الثابت
 بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص اذ المراد أنه يثبت بالمعنى الذى يعرفه كل سامع يعرف باللغة من
 غير استنباط بحكمة الضرب المعلومة من حرمة التأنيف للوالدين فإنه حكم استقيد من المعنى
 الذى نهى بسببه عن التأنيف الذى هو الايذاء (قوله وللإجماع) قال في البحر لا طائل في هذا
 الكلام بهداهة قادات الإجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ في قوله تعالى وبهي لكم من أمركم
 مرفقا قراءتان سبعيتان وبقيت لغة ثالثة فتح الميم والقاء كقعد سمي به لان الانسان يرتفق به
 عند الاتسك ولو خلق له يدان على المنكسب فالتامة هي الاصلية وما حاذى من الزائدة محل
 القرض غسل وكذا كل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة
 والساعة وما لا فلا بل يندب (قوله وقراءة الجرة للجواردة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه
 المسمى بالعمدة تنفرد الواو ويجوز العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا
 القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا في حالة الضعف وفي الكشف انما عطفت الارجل على
 الرأس لالانها تمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاص في صب الماء عليهم لانهم انفسل بصب الماء
 عليهم ادون غيرها فكانت مظنة الاسراف وحيى بالكعبين اماطة لظن ظان انهم مسحوا لان
 المسح لم تضرب له غاية في الشرع اهـ (قوله لدخول الغاية الخ) تعليل لم حذف تقديره انما
 قال مع لدخول الغاية في المغيا في الآية المعبر فيها بالي وحاصله انه ما في الماكل واحد وانما
 ثنائهم ولم يجمعهما كما رافق لانه لو جمع للزم القسمة على الاتحاد كما رافق فثنائهم ما لا فاداة ان
 لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتقاع) الاولى أن يقول من التكعب وهو
 الارتقاع ومن سميت الكعبة (قوله مسح ربيع رأسه) الربع بضمين وقد تسكن الباء
 والراس أعلى كل شئ وانما كان القرض الربع لان الباء للاصاق والبدت تقارب الربع في
 المقدار فاذا أمرت ادنى امر اربعين يسمى مسح اصل الربع فكان مسح الربع ادنى
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقر في الاصول ان الباء اذا دخلت على الهل
 تعدى الفعل الى الالة والتقدير امسحوا ايديكم برؤسكم فيقتضى استيعاب اليد بالمسح دون
 الراس واستيعاب اليد ملصقة بالرأس على ما ذكرنا لا يستغرق غالب سوى الربع فتعين مرادا
 من الآية الكريمة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقذال كصاحب المؤخر
 والقودان مثنى قوم كعود الجائبات (قوله وتقدير القرض بثلاثة اصابع الخ) اى من اصغر
 اصابع اليد لان الاصابع اصل اليد حتى يجب قطعها دية كل اليد والثلاث اكثرها
 وللاكثر حكم الكل اهـ وبقيت رواية اخرى للكرخى والطحاوى واختارها القدرى وهو
 مقدار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصورة رواية ودراية اما الاقل فلنقل المتقدمين
 رواية الربع وأما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها عدة برعين ما قدر به كعدد
 ركعات الظهر مثلا (قوله ومحل المسح ما فوق الاذنين) قال في النخبة فلو مسح على شعره ان
 وقع على شعر تحت رأسه جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز لان ما على الرأس يكون

لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضى مقابلة الفرد بالفرد
 والمرفق الثاني بدلالته
 لتساويهما وللإجماع وهو
 يكسر الميم وفتح القاء وقلبه
 لغة ملتقى عظم العضد
 والزرع (و) الركن الثالث
 غسل رجله (قوله تعالى
 وارجلكم) ولقوله عليه
 السلام بهد ما غسل رجله
 هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلاة الا به وقراءة الجرة
 للجواردة (مع كعبية)
 لدخول الغاية في المغيا
 والكعبان هما العظمان
 المرتفعان في جانبي القدم
 واشتقاقه من الارتقاع
 كالكعبة والكعاب التي
 يدان عليها (و) الركن
 (الرابع مسح ربيع رأسه)
 لمسحه صلى الله عليه وسلم
 ناصيته وتقدير القرض
 بثلاثة اصابع مردود وان
 مسح ومحل المسح ما فوق
 الاذنين فيصح مسح ربه
 لا ما نزل عنه ما فلا يصح مسح
 أعلى الذوائب

المشودة على الرأس وهو لغة امرار اليد على الشيء وشرا أصابة اليد المبتلة بالعضو ولو به - يد غسل عضو ولا مسح ولا يليل أخذ
من عضو وان أصابه ماء أو مطر قد راقع أو جازأ (وسببه) السبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي إرادة
فعل (ما) يكون من صلاة وممس مصف - وطواف (لا يجل) الأقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الأقدام على الفعل

متوضئا (حكمه الديني)
المتنص به المقام (وحكمه)
الآخرى الثواب في الآخرة
إذا كان بينه وهذا حكم
كل عبادة (وشرط وجوبه)
أي التكليف به واقتضاه
ثمانية (العقل) إذا لخطاب
بدونه (والبالوغ) لعدم
تكليف القاصر وتوقف صحة
صلاته عليه لخطاب الوضع
(والإسلام) إذا لا يخاطب
كافر بفروع الشريعة
(وقدرة) المكلف (على)
استعمال الماء) الطهور
لان عدم الماء والحاجة
اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا
بالماء (الكافي) لجميع
الأعضاء مرة مرة وغيره
كعدم (وجود الحدث)
فلا يلزم الوضوء على الوضوء
(وعدم الحيض و) عدم
(النقاس) بانقطاعهما
شرعا (وضيق الوقت) لتوجه
الخطاب مضيقا حينئذ
وموسعا في استدائه وقد
اختصرت هذه الشروط في
واحد هو قدرة المكلف
بالطهارة تطهيرا بالماء (وشرط
خصته) أي الوضوء (ثلاثة)
الاول (همم البشرة بالماء
الطهور) حتى لو بقي مقدار
مقرزبرة لم يصبه الماء من

من الرأس ولهذ الحلف لا يضع يده على رأسه فلان فوضع يده على شعره رأسه حث اه
(قوله المشودة على الرأس) أي التي اديرت ملقوفة على الرأس بحيث لو أراها كانت
مسترسلة أما لو كان تحت رأسه فلا شك في الجواز (قوله امرار اليد على الشيء) أي بلطف
(قوله أصابة اليد الخ) الاولى ما ذكره غيره بقوله وشرا أصابة بل لم يستعمل في غيره سواء كان
المصاب عضوا أو غيره كشر وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الأصابة باليد أو بغيرها حتى
لو أصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المقروض اجزا سواء مسح باليد أم لا اه
(قوله ولو به - يد غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضا وصححه
في الايضاح لانه قد نص الكرخي في جامع الكرخي على الرواية عن الشيخين مفسرا مطلقا فقال
انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز إلا مسح يديه لانه قد تطهر به مرة وأقره في النهر
وفي نوح أفندي عن المجتبي المخطئون أي لما كم مخطئون اه (قوله لا مسح) يستثنى منه
الأذان فيمسحان بما بقي من بلل الرأس (قوله ولا يليل أخذ من عضو) لانه يشترط في صحة
المسح أن لا يكون البلال مستعملا ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالانفصال
(قوله ما أفضى إلى الشيء) أي وصل اليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعقد فانه
علة مؤثرة في حل النكاح (قوله أي إرادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفا وأصل
المعنى طلب إباحة ما لا يجل الإبه وأخذ المصنف الإرادة من الطلب (قوله وشرط وجوبه)
أي لزمه على المكلف شرعا والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
(قوله لخطاب الوضع) هو جعل الشارع الشيء شرطا أو سببا أو مانعا أو مهيما أو فاسدا
ولا يلزمه التكليف (قوله إذا لا يخاطب كافر بفروع الشريعة) هذا أقوال ثلاثة وصحح
الثاني أنهم مخاطبون بها اداء واعتقاد أو نقل أصحبه الثالث أنهم مخاطبون بها اعتقاد
لا اداء واعتقادها أو سطها وحينئذ لا خلاف بين المتريدي والاشعري والثمره تظهر في زيادة
العقوبة للكافر على تركها اداء واعتقاد أو اعتقاد فقط وعدم العقوبة أصلا (قوله لان
عدم الماء) أي ولو حكما بأن لا يقدر على استعماله لعذر أو لاو لى ان يزيد تجسسه ليقابل الطهور
(قوله بانقطاعهما) تصوير لعدم وقوله شرعا يشمل ما اذا انقطع الماء دون العادة فانها تغتسل
وتصوم وتصلى ولا يشترط لزومها احتياطا فقول السيد لانقطاعهما بتمام المادة ليس على
ما ينبغي إقامه بعض الأفاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المضيق (قوله هو
قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والإسلام ووجود الحدث وانقطاع
الحيض والنقاس وضيق الوقت فانه لا تكليف إلا بذلك (قوله وشرط صحته) في حاشية
الاشباه للصموى شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل وفيه تأمل وأعله
تفسيره بالمقصود منه (قوله والثاني انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع في هذا شرط الوجوب
وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت ما فيه (قوله لا يصح الوضوء) أي إذا ثبت العذر

المقروض غلبه لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من - من - من) انقطاع (حدث) (قوله)
نحو التوضوء لانه يظهر ويحول ويبلان فاقض الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) بجزءه الحائل

(كشع وشعم) فيسببه لان بقاء ذسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد وهو هجوم المطهر شرعا بالبشرة
 * (فصل) في غمام أحكام الوضوء * ولما يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفق به) من التصحيح في حكمها القسامها مقام البشرة لتحول القرض اليها ورجعوا عما قيل
 من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء
 المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل بسقط لانعدام كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن
 دائرة الوجه) لانه ليس منه اصل ولا بد لانه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما انكسر) ٤١ من الشفتين عند الانضمام

المعتاد لان المنضم تبع للقم
 في الأصح وما يظهر تبع
 للوجه ولا باطن العينين
 ولو في الغسل للضرر ولا
 داخل قرحة برئت ولم يتصل
 من قشرها سوى مخرج
 القبح للضرورة (ولو انضمت
 الاصابع) بحيث لا يصل
 الماء بنفسه إلى ما بينها (أو
 طال الظفر فغطى الأنملة)
 ومنع وصول الماء إلى ما تحته
 (أو كان فيه) يعني الحمل
 القروض غسله (ما) أي شئ
 يمنع الماء أن يصل إلى
 الجسد (كحجج) وشعم
 ورمص بخارج العين
 بتغميضها (وجب) أي
 افترض (غسل ما تحته)
 بعد إزالة المانع (ولا يمنع
 الدون) أي وسخ الاظفار
 سواء للقروى والمصرى
 في الأصح فيصع الغسل مع
 وجوده (و) لا يمنع (نحو
 البراغيث ونحوها) كونهم

(قوله كشع وشعم) وعجين وطين وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والعجين محمول على
 القليل الرطب وينع جلد السمك والخبز المضغوط الجاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف
 الرطب قهستاني وينع الرمض وهو ما جسد في الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها
 اذا كان ينفق خارج العين بعد تغميضها (قوله عموم المطهرة رعا) لا يكون مطهرا الا عند عدم
 حيض ونفاس وحدث * (نص في غمام أحكام الوضوء) * (قوله على اللحية) المشهور كسر
 اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لاناخذ بلطقي (قوله غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر إشارة إلى انه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة
 العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها) غسلها أو مسحها برهان (قوله
 ونحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح اصلا وقال ابو عبد الله الشبي حكمها كالخفيفة
 (قوله ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا نهرهم
 من مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
 للضرر) هذه العلة تنتج الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان
 أعنى لانه مضر مطلقا ولان العين شعم وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء إلى
 أهداب العينين وموقعها اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
 (قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الاعضاء بالاجماع كما في الخسائية والدرن لانه متولد
 من البدن كما في الفتح والبرهان (قوله في الأصح) وعليه الفتوى وقيل درن المذني يمنع لانه
 من الودك أي الدهن فلا يتعدى الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي ذرقه (قوله لنفوذ فيه لقلته) بل ولو منع دفعا للخرج
 كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
 الامام انه لا يجب خاتمة (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
 شقوق رجليه) أي مثلا (قوله جازا امرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء
 مسح عليه وزن ضربه أيضا تركه وان كان لا يضره شئ من ذلك تعين بهدر ما لا يضره حتى لو كان
 يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحار ثم محل جواز امرار الماء

٦ ط الغياب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ماء على ظفر السباع من صبغ
 للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أي يلزم (تحريك الختام الضيق) في المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهرا وكان
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا إيصال الماء ثقبه
 فلا يتكلف ادخال عود في ثقب اللرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل شقوق
 رجليه جاز) أي صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا بعداد الغسل) ولو من جنابة
 (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه)

على الدواء اذالم يزد على رأس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في ابن أمير حاج
ومنه في الدعوى المجتبى لكن ينبغي أن يقيد بعدم الضرر كما لا يخفى أقاده بعض الافاضل
(قوله اعدم طرق حدث) ولان القرض سقط والساقط لا يعود (فصل في سنن الوضوء)
(قوله ولوسيته) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة سنة فله أجرها ما عمل بها
في حياته وبعد مماته حتى تترك ومن سن سنة سنة سنة فعله اثمها حتى تترك ومن مات مرابطا
في سبيل الله جرى له أجر المراتبين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة السلوكية
في الدين) أوضح منه قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار
على تاركها وليست خصوصية فنقولنا طريقة الخ كالجنس يشمل السنة وغيرها وقولنا من غير
لزوم فصل خرج به القرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا وليست خصوصية خرج به
ما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق
بقوله المسلوكة والمراد المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة
ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا) كالاذان والاقامة والجماعة والسنن الرواتب
والمضغضة والاستنشق ويلقبون بالسنة الهدى أى أخذها هدى وتركها ضلالة أى أخذها
من تكميل الهدى أى الدين ويتعلق بتركها كراهة واساءة قال القهستاني حكمها
كالواجب في المطالبة في الدنيا إلا أن تاركة يعاقب وتاركها يعاتب اه وفي الجوهرة عن
القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام
يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك سنتي لم يزل شقاقي وفي شرح المنار
للشيخ زين الاصح انه يأثم بترك المؤكدة لانها في حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو
في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الاثم منوط باعتياد الترك وصحح وقيل لا اثم
أصلا (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كأذان المنفرد وتطويل القراءة في الصلاة فوق
الواجب ومسح الرقبة في الوضوء والتبامن وصلاة وصوم وصدقة تطوع ويلقبونها بالسنة
الزائدة وهي المستحب والمندوب والادب من غير فرق بينها عند الأصوليين وأما عند الفقهاء
فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمندوب ما تركه أكثر من فعله وبكس صاحب الهيطة
والاولى ما عليه الأصوليون أقاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند الحنفية ما فعله
صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أو حجه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو
واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام عليكم
بسنن وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله عليه الصلاة والسلام أحببني كالنجوم بأيهم
اقتديتم اقتديتم (قوله وان اقتربت بوعيد الخ) ضيعة يقتضى أن الواجب من أقسام السنة
(قوله غسل اليدين) على الكيفية الاتية وأما جمعها في غسلة واحدة كل مرة فظن
صاحب الهيطة أنه غير مسنون وردّه ابن أمير حاج بأنه مسنون واستدل عليه بعدة أحاديث تفيد
قال والذي تقتضيه الأحاديث انه اذا أراد غسل اليدين منفردة يبدأ أو لا يصب الماء باليسرى
عليها ثم يغسل اليسرى منفردة ايضا أو يجمعها مع اليمنى ثانيا وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل
من غير تفرق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معا ولا شك في جواز الكل وأقره في البحر

اعدم طرق حدث به (و) كذا
(لا) يعاد (الفصل بقص
ظفره وشاربه) اعدم طرق
حدث وان استحب الغسل
(فصل) في سنن الوضوء
(يسن في) حال (الوضوء
ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد
تسهيلا للطالب لا للعصر
والسنة لغة الطريقة ولو
سنة واصطلاحا الطريقة
المسلوكة في الدين من غير
لزوم على سبيل المواظبة
وهي المؤكدة ان كان النبي
صلى الله عليه وسلم تركها
أحيانا وأما التي لم يواظب
عليها فهي المندوبة وان
اقتربت بوعيد ان لم يفعلها
فهى للوجوب فيسن
(غسل اليدين الى الرسغين)

وفي العميق على البخاري هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اهـ (قوله في ابتداء
الوضوء) تقديمه شرط في صحة غسل السنة لانهما آلة التطهير فيبدأ بتنظيفهما كما في الايضاح
وغیره والمراد الطاهران أما المتنجستان ولولقت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجس الماء
فرض فان أفضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتراف بشئ ولو بمندبل أو بقمه تيمم وصلى ولم
يعد كما في القهستاني وغيره قال في الكافي وهذا الغسل سنة تنوب عن القرض وقال في الفتح
بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ انه المذهب وأبعد السرخسي
فقال والاصح عندي انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي (قوله وسكون السبب المهمة) وتضم
ويقال بالصاد قاله العلامة قاسم في شرح النقاية واقد أحسن من قال

فعظم على الإجماع كوع وما يلي • نخصره الكوسوع والرسغ ما وسط

وعظم على إجماع رجل ملقب • يوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

(قوله وسواء استيقظ من نوم أو لا) فانه صح عنه عليه الصلاة والسلام انه غسل يديه حال
المقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خرج بخروج العادة فلا يعمل بمقهومه (قوله
فانه لا يدري أين باتت يده) أي أين أوتت يده فلا يختص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاصرا على
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذا لم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
المذهب انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
اليمنى فيغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثا وان كان
الاناء كبيرا بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغسل يديه
كما ينال وان لم يكن معه اناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضومة دون الكف ورفع الماء
ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض يده ذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى
في الاناء بالغاما بالغ ان شاء الله ويقف باليسرى كذلك اهـ (قوله صار الماء مستعملا) مخالف
لما في الخاتمة ونصها المحدث أو الجذب اذا أدخل يده في الماء للاغتراف وليس عليها نجاسة
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملا اهـ
وتقييده في الخاتمة بالاغتراف أي بنيت به يدانه اذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملا وان أراد الاغتراف لا
اهـ واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند اعادة الغسل هو الملاقاة لا دلا كل الماء ذكره
السيد ومعنى الاغتراف نقل الماء من نحو الاناء ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله
والسجدة ابتداء) عدها من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والصفحة
وغیرها واختاره القهستاني والطحاوي وصاحب الكافي وصححه المرغيناني اقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكان وجهه ضعف
الحديث والظاهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة
حتى ان الكمال أثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاشحة ثبت بمثله وأما تعين كونها في الابتداء
فدليلها ما روي عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى طهوره مضى الله تعالى ثم

في ابتداء الوضوء الرسغ
بضم الراء وسكون السين
المهمة وبالفين المهمة
المفصل الذي بين الساعد
والكف وبين الساق
والقدم وسواء استيقظ من
نوم أو لا ولكنه أكد في
الذي استيقظ اقوله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ
أسدتم من منامه فلا
يغمس يده في الاناء حتى
يغسلها ولقطة مسلم حتى
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري
أين باتت يده واذا لم يمكن
امالة الاناء يدخل أصابع
يسراه الخالية عن نجاسة
مستحقة ويصب على كفه
اليمنى حتى يقيها ثم يدخل
اليمنى ويغسل يسراه وان
زاد على قدر الضرورة
فأدخل الكف صار الماء
مستعملا (والسجدة ابتداء)

حتى لو نسيها قد ذكرها في خلالة وسمى لا تحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف
 لقوله صلى الله عليه وسلم ٤٤ من توضأ ذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر

الاموضع الوضوء والمنقول
 عن السلف وقيل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في لفظها
 بسم الله العظيم والحمد لله على
 دين الاسلام وقيل الافضل
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم كل امرئ بال
 الحديث ويسمى كذلك قبل
 الاستنجاء وكشف العورة
 في الاصح (والسؤال) بكسر
 السين اسم للاستقبال وللعود
 أيضا والمراد الاول لقوله
 صلى الله عليه وسلم لولا ان
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسؤال عند كل صلاة أو
 مع كل صلاة ولما ورد أن
 كل صلاة به تفضل سبعين
 صلاة بدونه وينبغي أن يكون
 لنا في غلط الاصبع طول
 شبر مستويا قليل العقد من
 الاراك وهو من سنن الوضوء
 ووقته المسنون (في ابتدائه)
 لان الابتداء به سنة أيضا
 عند المضمضة على قول
 الاكثر وقال غيرهم قبل
 الوضوء وهو من سنن الوضوء
 عندنا لامن سنن الصلاة
 فتحصل فضيلته اسكل صلاة
 إذاها بوضوء استاك فيه
 ويستحب لتغير القسم
 والقيام من الصوم والى
 الصلاة ودخول البيت

يفرغ الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به التلايخلو وضوءه عنها ومثله
 في الجوهره اي ليكون آتيا بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انها عند غسل كل عضو
 مندوبه ذكره السيد (قوله بخلاف الاكل) فانه اذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي
 والباقي كما ذكره الحلبي متعبا الكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه يطهر جسده كله الخ)
 لهل الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلته ولفظ هذا الحديث لا يعين البسطة ولذا قال في المحيط
 لو قال نحو لا اله الا الله يصير مقبولا السنة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امرئ لا يبدأ فيه
 بذكر الله اه فلو كبر أو هال أو حمد كان مقبولا السنة أي لأصلها وكما لها بما سبق ذكره السيد (قوله
 بسم الله العظيم الخ) أي بعد اتيانها بالتعوذ قاله الوبري (قوله والحمد لله على دين الاسلام)
 الذي في الجبازية والحمد لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناية عن المجتبي لو قال
 بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لورد الاثر اه أي بعد
 التعوذ (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أي بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذي سبق
 انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث
 اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على
 الاستنجاء بالماء وبه قيد الزيلعي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة
 التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) أي فلا حاجة
 الى تقدير مضاف (قوله لا أمرتهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبن بل لمذهب
 الشافعي وانما الذي يدل لمذهبن رواية النسائي عند كل وضوء وصحبها الحاكم وذكرها البخاري
 تعليقا في كتاب الصوم فلو ذكرها المواقف مقتصر عليها لكان أولى (قوله ولما ورد أن كل
 صلاة به الخ) ويحصل هذه الفضيلة في كل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه وان لم يستك عند قيامه
 لها لانه من سنن الدين لامن سنن الصلاة على الاصح كما سنده كره ان شاء الله تعالى (قوله وينبغي
 أن يكون لنا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بله ان كان يابس او غسله بعد الاستاك لئلا يستاك به
 الشيطان وأن يكون من شجر مزيل يكون أقطع للبلغم وأقنى للصدر وأهنا للطعام وأفضله الاراك
 ثم الزيتون ويصح بكل عود الارمان والقصب لمضرتهم ما وأن يكون طول شبر مستعملا لان
 الزائد يركب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة) تكتمل لاندقاء
 وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستنجاء في ذلك اذا أمن
 خروج الدم والا فلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن
 الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث اقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح
 البخاري وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعني في الوضوء لا مطلقا وعلة الكمال بأنه لم يرد ما
 يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا
 يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يجنه ابن امير حاج (قوله وفضله يحصل الخ)

اي

واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام
 السؤال مطهرة للغم مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل

أى فيترتب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كفى الكاف (قوله يجزئ من السؤال الأصابع) من للبدل (قوله التشويص بالمسحاة والابهام سؤال) التشويص بذلك باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كفى ابن أمير حاج أن يبدأ بالابهام من الجانب الأيمن يستاك فوقاً وتحتاً بالسبابة من الأيسر كذلك اهـ (قوله ويقوم العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنه لا يحصل الثواب لمن الابانة ثم الظاهر أنهن لا يؤمرن بالعلق في ابتداء الوضوء كالسؤال للرجال ويحرم (قوله والسنة في اخذها أن تجعل خنصر يمينك الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال إن المقادير الأحاديث الابتدائية من جهة اليمين وأما كون المسك باليمين فلا فينبغي أن يكون بالإسار لأنه من باب إزالة الاقدار وفيه أنه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام ويستحب أن يدل ذلك الأسنان ظاهراً وباطناً وأطرافها والحنك وهو باطن وأعلى الفم من داخل والأسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري أن نبي الله صلى الله عليه وسلم فوجده يستقي يقول أع أع والسؤال في فيه كأنه يتهوع (قوله ولا يقبضه الخ) ولا يقبضه لأنه يورث العصى ويكره يؤذ ويحرم بنى سم ويشتلع الريق الصافي من الدم فإنه نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى الخ) من فضائله ما روى الأئمة عن علي وابن عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم بالسؤال فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فإن فيه رضا الرحمن ونضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفاً أو إلى أربع مائة ضعف وأدامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب الفم ويشد اللثة ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبلغم ويقوى الأسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرسل فصاحة وحفظاً وعقلاً ويطهر القلب ويزيد في الحسنات ويفرح الملائكة وتضاعف له نور وجهه وتشيعة إذا خرج إلى الصلاة وتستغفر حلة العرش لقاعه إذا خرج من المسجد وتستغفر له الأنبياء والرسل والسؤال مسخطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضمة للطعام مكثرة للولد ويجيز على الصراط كالبرق الخاطف ويطي الشيب ويعطى الكتاب باليمين ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى الظهر ويذكر الشهادة ويسرع النزح ويبيض الأسنان ويطيب النكحة ويصفي الخلق ويجلو اللسان ويذكر القنطرة ويقطع الرطوبة ويحده البصر ويضاعف الاجر وينجي المال والاولاد ويعين على قضاء الحاجات ويوسع عليه في قبره ويؤنسه في لحدّه ويكتب له أجر من لم يستاك في يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا مقبل بالانبياء يقفوا آثارهم ويلتصم هديهم في كل يوم ويفلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت عند قبض روحه الا في الصورة التي يأتي فيها الاولياء وفي بعض العبارات الانبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يستقي شربة من حوض نينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأعلى هذه أنه مطهرة للفم مرضاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها مرفوعة وبعضها موقوف وان كان في اسنادها مقال فينبغي العمل بها لما روى من بلغه عن الله ثواب فطلبه أعطاه الله مثل ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكورات يرجع إلى بعض

(ولو) كان الاستبالة
(بالاصبع) أو خرقة
خشنة (عند فقده) أى
السؤال أو فقد أسنانه
أو ضرر بقمه لقوله عليه
السلام يجزئ من السؤال
الأصابع وقال على رضى
الله عنه التشويص بالمسحاة
والابهام سؤال ويقوم
العلق مقامه للنساء لرقته
بشرتهن والسنة في اخذه
أن يجعل خنصر يمينك أسفله
والبنصر والسبابة فوقه
والابهام أسفله رأسه كما
رواه ابن مسعود رضى الله
عنه ولا يقبضه لأنه يورث
الباسور ويكره مضطجها
لأنه يورث كبر الطحال وجمع
العارف بالله تعالى الشيخ
احمد الزاهد فضائله
بمؤلف سماه تحفة السالكين
في فضائل السؤال

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع القم وفي اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثاً) لانه صلى الله عليه وسلم
توضاً تفضل ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تفضل ثلاثاً (بغرفة) واحدة اقام سنة
المضمضة لاسنة التكرير (والاستنشاق) وهو افعة من الشق جذب الماء وتقوم بريح الانف

اليه واصطلاحاً ايصال
الماء الى المارن وهو
مالان من الانف ويكون
(بثلاث غرفات) للتدبير
ولا يصح التثليث بواحدة
لعدم انطباق الانف على
باقي الماء بخلاف المضمضة
(و) يسن (المبالغة في
المضمضة) وهي ايصال الماء
لرأس الخلق (و) المبالغة في
(الاستنشاق) وهي ايصاله
الى ما فوق المارن (الغيب
الصائم) والصائم لا يبالغ
فيهما خشية افساد
الصوم لقوله عليه الصلاة
والسلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق الا أن تكون
صائماً (و) يسن في الاصح
(تخليل اللحية الكثة)
وهو قول أبي يوسف
رواية أبي داود عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يخلل لحيته والتخايل
تقريب الشعر من جهة
الاسفل الى فوق ويكون
بعد غسل الوجه ثلاثاً
(بكف من ماء من أسفلها)
لان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا توضأ اخذ

(قوله وهي اصطلاحاً الخ) والادارة والمج ليس بشرط فلو شرب الماء عباً أجزاء ولو مصلاً كما
في الفتح لكن الافضل أن يجعه لانه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو لغة من الشق)
محرك من باب ثقب الشم (قوله ولصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب بريح الانف ليس شرطاً فيه
شراً بخلاف لغة نهر (قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن
تفضل ثم يستنشق من كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكن يقوته
أكمال السنة وأحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز كما في العيني
على الضاري ولو عكس لا يجزئه عن السنة ولا عن الفرض في الجنباة بالنظر الى المضمضة
والفرق أن القم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الانف كما في
الجوهرة والشر بلالية وغيرهما (قوله والمبالغة) فيهما هي سنة في الطهاوتين على المعتمد وقيل
سنة في الوضوء واجبة في الغسل الا أن يكون صائماً نقله القهستاني عن المنية وشارح الشريعة
عن صلاة البقال واعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مشتملتان على سبع سنن الترتيب
والتثليث والتجديد وفعلهما بالعين والمبالغة فيهما والمج والاستنثار والحكمة في تقديمهما
على القروض اختياراً أو صاف الماء لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالقم وريحه بالانف فقدما
لاختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به وقدمت المضمضة لشرف منافع القم كما في ابن
أمر حاج (قوله وهي ايصال الماء لرأس الخلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده
هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الخلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه الى
ما شتم من أنفه ١٥ قال في البحر وهو الاولى والاستنثار مطلوب والاجاع على عدم وجوبه
والمستحب أن يستنثر بيده اليسرى ويكره بغيره لانه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر
العينى والاولى أن يدخل اصبعه في فمه وأنفه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقاً ولو
صوم نفل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله ويسن في الاصح)
مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد
(قوله كان يخلل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله
من جهة الاسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهستاني وابن أمير حاج وغيرهما
أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في المحوى وإذا علمت ما ذكر فلا
وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الاسفل (قوله بكف ماء) متعلق بكون الذي
قدرة الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغل عن نقل صريح المواظبة
لان أمره تعالى حامل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعليمه الاعرابي (قوله ولانه لا كمال الفرض)
أي السنة وذكر باعتبار أنهما موربه وبعبارة في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة
لا كمال الفرض في محله ودخلها ليس بمحل لا قامته فلا يكون التخليل كما لا فلا يكون سنة ١٥

(قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه الزاهدي في القضية بأن يخلل بخصمه يده اليسرى يتدنى من خصمه رجله اليمنى من أسفل ويختم بخصمه رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه القضية في الروض ولا يكال هنا مناقشة وكذا لابن أمير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه اي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير الا كذا لا يقوم مقام التخليل الا بالتصريك وحينئذ لا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوة يدخل الاثناء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى فرض والثنتان بعدها سنتان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر بأنه لما توضع على الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضع أعطاه الله كفلين من الاجر فجعل للثانية جزاء مستقلا فهذا يؤذن باستقلالها الا انها جزء سنة حتى لا يشاب عليها واحد ها ولواقتصرت على مرة ففيه اقرار بالثبوت ان اعتادها ثم والا لا واختاره صاحب الخلاصة وجعل في النهر بمالفتح القولين المطلقين عليه والمراد ان يسير فراقين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد نهى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنشر مرتب (قوله الاضروء) بأن زاد لظما فبغية قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورد في ما يريك الى ما لا يريك وما قبل انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضا لانه نور على نور منعه في البحر بأن تكرر الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكرره لانه اسراف محض وقوله في النهر يحمل عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مرارا بعد جذا ولم يقل به أحد أفاده بعض الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجتمع ما يكتفى بالتثليث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدبا قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبدائع انه يكره ومما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كفيات متعددة وردت بها الاحاديث ذكرينة منها في البناية واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي بمعنى رواية محمد بن موطئه عن مالك مسج من مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم قدما الى المكان الذي منه بدا ومن ثم قال الزيلعي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعدهما الى قفاه على وجهه مستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال الزاهدي هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكون الماء بهذا مستعملا ضرورة اقامة السنة اه ومما في الخلاصة وغيرهما من انه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع ويمسك اجهاميه وسبابيه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جاني رأسه فبغية تكلف ومشقة كما في الخاتمة بل قال الكمال لا اصل له في السنة (قوله كسح الجبيرة والتيمم) أي وانلف فانه لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل

ورجح في المبسوط قول ابن
يوسف رواية أنس رضي
الله عنه (و) يسن (تخليل
الاصابع) كلها للاصابع
وقوله صلى الله عليه وسلم
من لم يخلل أصابعه بالماء
خللها الله بالنار يوم القيامة
وكيفيته في اليدين ادخال
بعض يده في بعض وفي الرجلين
باصبع من يده ويكفي عنه
ادخالها في الماء الجاري
ونحوه (و) يسن (تثليث
الغسل) فن زاد أو نقص
فقد نهى وظلم كما ورد في
السنة الاضروء (و) يسن
(استيعاب الرأس بالمسح)
كما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم (مرة) كسح الجبيرة
والتيمم لان وضعه للتخفيف

(و) يَسْنُ (مسح الاذنين)
 ولو بقاء الرأس لأنه صلى
 الله عليه وسلم (غرف)
 غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه
 وإن أخذ لهما ماء جديدا
 مع بقاء البله كان حسنا
 (و) يسن (الدلك) لفعله
 صلى الله عليه وسلم بعد
 الغسل بأمر أريده على
 الأعضاء (و) يسن (الولاء)
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 وهو بكسر الواو والمتابعة
 بغسل الأعضاء قبل جفاف
 السابق مع الاعتدال جسدا
 وزمانا ومكانا (و) يسن
 (النية) وهي لغة هزم القاب
 على الفعل واصطلاحا توجه
 القلب لايجاد الفعل جرما
 ووقتها قبل الاستحباب ليكون
 جميع فعله قربة وكيفية
 أن ينوي رفع الحدث
 أو إقامة الصلاة أو ينوي
 الوضوء أو امتثال الأمر
 ومحملها القلب فان نطق
 به يجمع بين فعل القلب
 واللسان استحبة المشايخ
 والنية سنة لتحصيل الثواب
 لأن المأمور به ليس الاغسلا
 ومسح في الآية ولم يعلم النبي
 صلى الله عليه وسلم للأمر
 مع جهله وفرضت في التيمم
 لأنه بالتراب وليس مزبلا
 للحدث بالامالة (و) يسن
 (الترتيب) سنة مؤكدة في
 الصحيح وهو (كانص الله

فانه يثلث للتطهير (قوله ويسن مسح الاذنين) بان يمسح ظاهرهما بالابهامين ودخلهما
 بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل الخنصرين في حجرهم ما يحركهما كما في البصر عن
 الحلواني وشيخ الاسلام (قوله مع بقاء البله) أمام فثابها بان رفع العمامة به ما فلا يكون مقبعا
 للسنة الا بالتجديد (قوله ويسن الدلك) هو أمر أريد على العضو مع اسالة المذكرة المحوى
 في بحث الغسل وفي النهر عن منية المصلي هو أمر أريد على الاعضاء المغسولة في المرة الاولى
 اه قال ابن امير حاج لعل التقيد بالمرّة الاولى اتفاق مع انها سابقة في الوجود على ما بعدها
 فهي به أولى لان السبق من أسباب الترجيح اه وليس الدلك فرضا الا عند مالكا والاوزاعي
 فانهم شرطوا في صحة الوضوء والغسل (قوله لفعله صلى الله عليه وسلم) أي اياه فالمفعول
 محذوف وقوله بأمر أريده تصوير للفعل (قوله قبل جفاف السابق) بأن يغسل الاخير قبل
 جفاف الاول وفي السيد تبيينه للشارح هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول اه فاعتبر
 الثاني مع الاول لا الاخر مع السابق وهما طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تحفيف الاعضاء
 قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك الولاء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به
 ويتحقق الولاء في القرائض والسنة كما أفاده السيد متعقب المحمدي في افادته قصره على
 القرائض (قوله مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا) فلو كان بدنه يتشرب الماء أو كان الهواء
 شديدا أو كان المكان حارا يجفف الماسر به فلا يعتد تاركه ولو كان طريا لا يجفقه الا في مدة
 مستطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الولاء (قوله وهي لغة هزم القاب على الفعل)
 كذا قاله الجوهرى وهو خلط اصطلاحا بآخر كما هو دأبه لانه معناها الشرعى وأما معناها لغة
 فليس في كلام أهل اللغة الا انها من نوى الشيء قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين
 (قوله لايجاد الفعل جرما) الفعل أعم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الامر من عليها
 لان المكلف به في النهي هو كف النفس على الرأى لكن اعتبار النية للمتروك انما هو لحصول
 الثواب للخروج عن عهدته النسي فان مجرد الترك فيه مكاف فلا يستحق الوعيد (قوله
 أو ينوي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفيه عند البعض اعتباره بالتميم قاله الزيلعي (قوله
 استحبه المشايخ) فالمراد أنهم استحسنوه بجمعه مع القلب ولم يرد التلطف بها عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين والائمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنية سنة) وقال
 القدورى انها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغسلا ومسحا) ربما تفيد هذه العبارة أن
 الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قال المحوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية
 لان المأمور به حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الاشياء عن بعض الكتب الوضوء الذي
 ليس بنوى ليس بمأمور به ولكنه مفتاح للصلاة اه فان أريد بالمأمور به ما يثاب عليه ارتفع
 التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية
 (قوله لانه بالتراب) أي وهو لم يعتبر مطهر شرعا الا للصلاة وتوابعها لا في نفسه فكان التطهير
 به تعبدا محضا وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح اول ان لفظه ينبئ عن القصد والاصل أن يعتبر
 في الامعاء الشرعية ما تنبئ عنه من المعاني (قوله وهو كانص الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية
 خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاء التخصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب

تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو في الامر ملطقي الجمع والقاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب جملة

بجله الاعضاء (و) يسن (البداة بالميا من) جمع معينة خلاف الميسرة في الدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم قابد وأجما منكم وصرف الامر عن الو-وب بالاجماع على استحبابه ٤٩ لشرف النبي (و) يسن البدااة بالفسل من

(رؤس الاصابع) في الدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفسل قد يكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن البدااة في المسح من (مقدم الرأس و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأومأ بيديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه و (لا) يسن مسح (اخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البدااة بالميا من (مستحبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما

• (فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا) • وزيد عليها وهي جمع آداب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعها وقيل الخصلة الجديدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اليوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه

بجله الاعضاء) من غير افادة طلب تقديم بعضها على بعض في الو-وب وهو كوكلة ولا تدخل السوق فاشترطنا خبرا والما حيث كان المقاد اعقاب الدخول بشرا ما ذكر والدليل انما مرواه البخاري وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيم ثبت في الوضوء لان الخلاف فيهما واحد وبهذا تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويسن البدااة بالميا من) البدااة بتظليل الباء والمذ والهمز وتبدل يا هو هي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبه ديننا • ولوعبدنا غيره شقيننا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحرث بن أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في الدين والرجلين) وهما عضوان مفصولان فخرج العضو الواحد كالوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان الممسوحان كالاذنين والخفين فالسنة مسههما معا لكونه أهمل قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمين منها يعني من الالذين والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لابتدائه من مبدأ في العضو وقد فرض غسل جميعه فالبدأ أوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البدااة المذكورة والكاف للعله وعبارته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البدااة في المسح) وأما البدااة في الفسل بصب الماء من اعلى سطح الجهة فقال ابن أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد وغيرهما وهو يقتضي ان مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في القمع من أنه يستحب مسح الرقبة بظهر اليدين اعدم استعمال بلغم ما فوهم لان مفهومه ان بله باطنهما مستعملة وليس كذلك أفاده المحوى وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من توضأ مسح عنقه لم يغفل بالاغلال يوم القيامة (قوله وليس مسلما) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله اولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد بتركه وانما الخلاف في تأ كده واستحبابه فكان الاولى حذفها

• (فصل من آداب الوضوء الخ) • (قوله وزيد عليها) أوصلها في الخزانة الى تيف وستيز قاله السيد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح وكلها متقاربة (قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبما استحب لان الشارع يحبه والمندوب لان الشارع يزن ثوابه وبالتطوع لان فاعله متبرع به قاله السيد (قوله وأما السنة) أي المؤكدة (قوله لا العقاب) لكن اذا اعتاد الترك فعليه اثم يسير دون اثم ترك الواجب وقدم (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الثياب عن الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حالة أرجي

ط ٧ وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا اله عقاب فآداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) تحترزا من الفسالة (واسم مقبال القبلة) في غير حالة الاستحباب لانها حالة أرجي

القبول المدعاه فيها وجعل الائمة الصغير ٥٠ على يساره والكبير الذي ينفرد منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) ايقيم

الامارة بنفسه من غير اعانة غيره عليها بلا عذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لانه يشغله من الدعاء المأثور بالضرورة (والجمع بين نيّة القلب وفعل اللسان) لتحصيل المزمعة (والدعاء بالمأثور) اي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والعبادة والتابيعين (والقسمة) والنسبة (عند غسل) كل عضو او مضمضة فيقول ناويا عند المضمضة بسم الله اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم ارحمني رائحة الجنة ولا ترحمني رائحة النار وهكذا في سائرهما ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ايضا كما في التوضيع (و) من آدابه (ادخال خنصره في مصماخ اذنيه) مباغضة في المسح (وتحريك خاتمه الواسع) للمباغضة في الغسل (و) كون (المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى) لشرفها (والامضطاط باليسرى) لامتها (و) تقديم (التوضؤ قبل دخول الوقت) مبادرة للطاعة (لغير المأثور) لان وضوءه ينتقض بخروج الوقت عندنا وبخوله عند زفر

القبول المدعاه فيها) أي وهو مشغل على الادعية ولما روى مرفوعا أكرم المجالس ما استقبل به القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره) قال الكرماني لا كراهة في الصب ولا يقال انه خلاف الأولى وساق عدة أحاديث دالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على الكراهة ومن كان يستعين على وضوءه بغيره عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما في العميق على البخاري (قوله لتحصيل المزمعة) مراده بها الشيء الاقوى وليس مراد بها الحكم الذي لم يبين على اعداء العباد فان التلطف بهم لم يرد عن الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والعبادة والتابيعين) قال ابن امير حاج سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر العسقلاني عن الاحاديث التي ذكرت في مقدمة أبي الليث في ادعية الاعضاء فأجاب بأنها ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذرا من الوقوع في مصداق من كذب على مته مدافلية بؤا مقدمات من النار وعن هذا قالوا كما في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير اسناد فلا تقبل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صبيغ الحزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو نقل وما أشبهه من صبيغ التريض وكذا فيما تشك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذا كره بصيغة الحزم ويقع فيه صيغة التريض كما يقع في الضعيف صيغة الحزم قال الهندي وغيره ولم يثبت منه الا الشهادتان بعد الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله والنسبة) أي استصحابها كما في الفتح وأشار بقوله استصحابها الى ان المنوى واحد وهو امتثال الامر مثلا (قوله وهكذا في سائرهما) فيقول عند غسل الوجه بسم الله اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وذود جوه وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كافي يميني وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم لاتعطني كافي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم أعطني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح اذنيه بسم الله اللهم ابعثني من الذين يسعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أضق رقبي من النار وعند غسل رجلي اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاري ان تبور اه من الشرح (قوله أيضا) اي بعد كل دعاء (قوله وادخل خنصره) أي اذنه خنصره وهو بكسر الخاء والصاد وقال الفارسي الصحيح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره في مصماخ اذنيه ويحركه وهو مروي عن ابي يوسف والعلما خان مثنى مصماخ بكسر الصاد ويقال بالـ بين المهملة (قوله وتحريك خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا افترض قاله السيد (قوله والامضطاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) اي وهو اذا توضأ في زمن قبل الوقت فلا يجزئ ما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أو لا فان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ فيه لا وقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز وقت بدله إعادة الوضوء في الوقت خروجا من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني

وبهما عند أبي يوسف (والإتيان بالشهادتين بعده) فأما ما سئل قبله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يشوذاً

فيسبغ الوضوء ثم يقول
أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمداً عبده ورسوله وفي
رواية أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله إلا
فقتله أبواب الجنة الثمانية
يدخلها من أي باب شاء
وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قال إذا توضأ
سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت
استغفرك وأتوب إليك
طبع بطابع ثم جعل تحت
العرش حتى يؤتى بها
يوم القيامة (وإن يشرب
من فضل الوضوء فأغما)
مستقبل القبلة أو فاعدا
لأنه صلى الله عليه وسلم
شرب فأغما من فضل وضوءه
وما زعمه وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يشرب من أحدكم فأغما من
نسي فليستغفر وأجمع
العلماء على كراهته تنزيهاً
لامرطبي لاديق (وإن
يقول اللهم اجعلني من
التوابين) أي الراجعين
عن كل ذنب والتواب
مبالغة وقيل هو الذي كل
أذنب يادر بالتوبة والتوا
من صفات الله تعالى أيضاً
لأنه يرجع بالإنعام على كل
مذنب بقبول توبته
(واجب من المتطهرين أي المتزهرين من الفواحش وقدم المذهب على المتطهر لدفع القنوط والحب)

لا يجوز أجماعاً فوجب إعادة الوضوء وجبت فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه
أحدى المسائل الثلاث التي انفصل فيها أفضل من القرض الثانية إيراد المعسر أفضل من
إظهاره الثالثة البدء بالسلام أفضل من رده (قوله وبه ما عند أبي يوسف) أي بأبيهما وجد
(قوله والإتيان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي أنه يشير بسبباً به حين النظر إلى السماء
وسميت سبابة لأنه يسبب بها الأولى تسميته بعبدة كائن عليه في شرح الشريعة وخصت
بذلك لأنه كره شراح المولد أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه
فكانت الملائكة تنفخ خلفه تعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه حتى
تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيباً فجعله الله تعالى
في مسجته فصار ينظر إليه وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره
كما كان أولاً فاعطيت المسجحة الشرف من وقتئذ وهذا أولى مما في السيد (قوله فيسبغ
الوضوء) أي يعم الأعضاء بالماء من قولهم درع سابغة أي شاملة للبدن والمراد هنا الاحسان
(قوله وفي رواية) هي لمسلم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريمه (قوله
طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود بجنته تعظيمه ويترب عليه كثرة الثواب (قوله
من فضل الوضوء) يقع الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائغاً (قوله أو فاعدا) أو
للتخسير قالوا ويقول عند شربه اللهم اشغني بشغائك وانا وفي بدوائك واحصني من الوهن
والامراض والافواج وفي الهندية يشرب طرفة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم
فأغما) محمول على غير الخاتمين السابقين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة
لرواية أنس قال لا كل شيء أشرب وأخبت وفي العنابية ولا بأس بالشرب فأغما ولا يشرب
ما شياورخص للمسافر ذكره الحلي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً الخ) لأن مسلم
حكاه الإجماع فأغما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي والأحاديث الدالة على الفعل
اختلف العلماء في الخاص من التعارض فمن قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن
قائل أن النهي ليس للتعريم بل للتنزيه لأنه لا مرطبي لاديق وقوله ليان الجوافذ كذا ابن أمير
حليج (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأعراض عن كل ذنب (قوله
وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبالغة (قوله بقبول توبته) متعلق بالإنعام والاباء
للتصوير والسلبية ولو زادوا وادعوا طففه على الإنعام لمكان أدنى وأغدا بعضهم أن التواب في
حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهرين من الفواحش) وقيل الذين
لم يذنبوا وخبر صاحب الخشية بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن
كما قاله ابن أمير حليج قال خير أن الوارد أن يقوله بعد الفراغ متصلاً بالشهادتين (قوله لدفع
القنوط) أي من المذهب (قوله والحب) أي من المتطهر فإن قلت أن جعله من أحدهما
ينافي الآخر أجب عنه بأن الواو بمعنى أو ولما قل أن يقول أن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن
يكون منهم فهو مندفع بالدعاء بالتقديم والحب لا يتأتى من المتطهر لأنه من الكفار وهو لم
يذنب أصلاً ومن الفواحش وهو متميز عنها على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل
أن الضمير في قديم يرجع إلى الله تعالى أي في قوله تعالى إن الله يحب التوابين ويجب المتطهرين
(واجب من المتطهرين أي المتزهرين من الفواحش وقدم المذهب على المتطهر لدفع القنوط والحب)

ومن الادب انه لا يتوضأ به
 مضمي لانه يورث البرص
 ولا يستخلص لنفسه اياه
 دون غيره لان الشريعة
 خفيفة سهلة سمحة ومنه
 صب الماء برفق على وجهه
 وترك التجفيف وان مسح
 لا يبالغ فيه وان تكون آنيته
 من خزف وغسل عروته
 ثلاثا ووضع على يساره
 ووضع اليد على الفخذ على
 عروته لارأسه وتعاود
 موقيه وماتحت الخاتم
 ومجاورة حدود القروض
 اطالة للغة ومسل آنيته
 استعداد الوقت آخر وقراءة
 سورة الفدر ثلاثا لقوله
 صلى الله عليه وسلم من قرأ
 في أثر وضوئه انا اترأه في
 ليلة القدر مرة واحدة كل
 من الصديقين ومن قرأها
 مرتين كتب في ديوان
 الشهادة ومن قرأها ثلاثا
 حشره الله محشر الانبياء
 اخرجته الديلي ولما ذكره
 الفقيه ابو الاث في مقدمته
 (فصل) في المكروهات

(قوله انه لا يتوضأ به مضمي) لقوله عليه السلام لعائشة حين سحنت الماء لا تقعلي يا حبيبة
 فانه يورث البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه اياه الخ) اي لا يجعله لنفسه
 خلاصا من الشركة فقد سئل محمد بن واسع اي الوضوء ابرأ لك أم من ماء مخمر او من متوضأ
 العامة قال من متوضأ العامة قال عليه السلام ان أحب الاديان الى الله تعالى السمحة
 الخفيفة اه من الشرح (قوله خفيفة) اي ما تله عن الاديان الباطلة (قوله سمحة) يرجع
 الى معنى سهل او معناه مقبولة مرغوب فيها اي ومن سهولتها عدم الاستخلاص (قوله وترك
 التجفيف) في انار محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه
 بالشوب قال لا بأس به قال محمد بن وهب ناخذ ولا ترى بذلك بأسا وهو قول ابو حنيفة اه وفي الخاتمة
 لا بأس للمتوضي والمغتسل ان يشمس بالتمديد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
 يفعل ذلك وهو العيصم الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه
 ملخصه او وردت عدة أحاديث تدل على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذا لم يكن حاجة
 الى التنشيف فان كانت فالظاهر انه لا يختلف في جواز من غير كراهة بل في استحبابه أو وجوبه
 بحسب تلك الحاجة العارضة المتدفقة به قاله ابن امير حاج ثم قال وهذا في الحى أما الميت
 فمقتضى كلام مشايخنا انه مسح لثلاث قبل كفايته فيصير مثله اه (قوله وان تكون آنيته
 من خزف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آنيته من خزف من المسلمين (قوله وغسل عروته
 ثلاثا) ليتقن الطهارة (قوله ووضع على يساره) ليهب منه على يمينه وتقدم اه ما يفيد ذلك
 (قوله لارأسه) تحاميا عن تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى حالة ارادة الصب
 للغسل ولا يظن حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بنسب الاعضاء (قوله وماتحت
 الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للغة) المراد بها ما يميل التحجيل واطالة اللغز تكون بالزيادة
 على الحد المحدود كما في البصر وأما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين لنصف
 العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت آخر) لو قال لوضوء آخر لكان
 أولى ايم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اخرجته الديلي
 في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان الشهادة) الديوان بالكسر ويفتح جمع الصحف
 والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العلية واقل من وضعه عمر رضى الله عنه قاموس
 فالمراد انه يكتب اسمه مع اسمائهم في محل كتابتهم والمراد منه وبما قبله ان يعطى نوابهم وان
 تفاوتت الكيفيات (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح محل الاجتماع اي
 واذا اجتمع معهم في مجيهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه ابو
 الليث في مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المقاصد الحسنة حديث قراءة ما نزلنا عقب
 الوضوء لا أصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولغظه يدل على وضعه
 (فصل في المكروهات) يقال كره الشيء يكرهه من باب جمع كرها ويضم وكراهية بالتخفيف
 والتشديد اذا لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تعريما وهو المنجل عند
 اطلاقهم الكراهة وهو مترك واجب ويثبت بما يثبت به الواجب كما في الفتح ومكروه تنزيها
 وهو مترك أولى من فعله وكثيرا ما يطعنونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان نهيًا ظنيًا يحكم

بكرامة التحريم ما لم يوجد صارف عنه الى التنزيه وان لم يكن الدليل غيا بل كان مفيدا للترك
 الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحل اقرب اتفاقا كما
 في استحسان البرهان وأما المكروه وتحريمه عند محمد هو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص
 الصريح فيه والمشهور عن ما انه الى الحرام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها
 كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث القسوة المكروه وتحريمه يستحق فاعله محذور دون
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة والواجب في رتبة المكروه تحريما اه وقال الزيلعي من
 بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل
 العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان من شفاعة
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يميم المحبوب الواجب تدخل
 كراهة التحريم (قوله والادب) فيه منافاة لما قدمه اول الآداب من أن الادب لا يلام على
 تركه ومن جملة عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم وجعل الاستعانة
 والتكلم بكلام الناس مكروهاين فليتنامل (قوله فلا حصرهما) تفريع على قوله فيكره
 للموضي وقوله سنة اشياء بالنصب بالنظر للشرح لانه معمول لقوله بهتها (قوله لانه
 للتقريب) اي عدها سنة للتقريب للمبتدى (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل
 فوق الحاجة الشرعية في فتاوى اللجنة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المستنون
 والقدر المأمور به في الخبر شرار امتي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدرر ويكره
 الاسراف فيه تحريم ما لوجاء النهر او الماء لولاه اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس
 فحرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية احمد وأبي يعلى والبيهقي في شعبه
 وابن ماجه في سننه فقال في الوضوء بزيادة الواو العاطفة على مقدار تقديره أنقول هذا في
 الوضوء سرف (قوله والتقتير) هو عدم بلوغ الحد المستنون فلو اقتصر على ما دون الثلاث
 قيل بأنهم وقيل لا وقيل بأنهم بالاعتقاد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء
 الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية أرطال وفي الوضوء رطلان اه
 وهما مقداران ربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن
 لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غلا ولا افلا يصح الوضوء أم لا (قوله ويكره
 ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الاعضاء كما في الدرر (قوله لمنافاته شرف
 الوجه) ولان فيه انتضاح غسل الماء المستعمل فاتحز عنها أولى ولا يغمس عينيه ولا يقبض
 فيه شيئا بحيث تنكث حجرة الشفتين ومحاجر العينين اي أطراف الاجفان ومنايات الهلب
 لوجوب اتصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصح الوضوء كما في
 الحلبي (قوله فيلقبه برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق ثم يدلك به
 (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) ما لم يكن الحاجة تفوته بتركه قاله ابن امير طاج (قوله لانه
 يشغله عن الادعية) ولاجل تخاصيس الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذو كبر بعض
 العارفين ان الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره

(و) بما (يكره) المكروه
 ضد المحبوب والادب
 فيكره (للمتوضي) ضد
 ما استحب من الآداب
 فلا حصر لها بعدها (سنة)
 أشياء (لانه للتقريب فتمها
 (الاسراف في) صب (الماء)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لسعد لما سربه وهو يتوضأ
 ما هذا السرف يا سعد فقال
 في الوضوء سرف قال نعم
 وان كنت على نهر جار
 ومنه ثابث المسح بماء
 جديدي (وللتقتير) يجعل
 الغسل مثل المسح فيه لان
 فيه تقويت السنة وقال
 عليه السلام خير الامور
 اوساطها (و) يكره (ضرب
 الوجه به) لمنافاته شرف
 الوجه فيلقبه برفق عليه
 (و) يكره (التكلم بكلام
 الناس) لانه يشغله عن
 الادعية (و) يكره

(الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت ان اسقي له فقال له يا عمر فاني لا اريد ان يعينني على صلاتي احد (من غير عذر) لان الضرورات تنبيح لمخطورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام الويرى انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه ورصده ففان (الوضوء على ثلاثة أقسام الاول) منها انه (فرض) كما قدمنا من قبله والمراد بالقرض هذا الثابت بالقطعي وأما المحدث والمقتدرة وما يقوت الجواز بقوته ليشمل القرض الاجتهادي كربع الرأس ووزنات آيته بالمدينة وقد فرض ٥٤ بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة

(نقلا) لان الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الاجود منه (و) كذا (الصلاة الجنازة) لانها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها سجدة التلاوة (و) كذا الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية) مكتوبة على درهم او حائط لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وسواء المكتوبة والبياض وقال بعض مشايخنا انما يكره للمحدث من الموضع المكتوب دون الحوائث لانه لم يمس القرآن حقيقة والعصم ان مسها كس المكتوب ولو بالقارسية يحرم مسه اتفاقا على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن الا بغيره ولمالم يكن صلاة

(الاستعانة الخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس به او اما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره مما يدل على ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض الحقين (فصل) في أوصاف الوضوء (قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يقيد المحصر فلا ينافي انه قد يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الاول او ادائه عبادة لا تصح بدونه به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمداوس (قوله والمراد بالقرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقدار) عطف تفسير (قوله فهو ما يقوت الجواز بقوته) اي فالمراد بالقرض بالنظر الى به القرض الاعم وهو ما يقوت صحة الشيء اذا عدم قيم القطعي بالنظر الى اصل الغسل والمسح والعمل بالنظر الى المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله اذا اراد القيام) اي الشروع فليس المراد به ضد القعود فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء) الطهور المصدر واسم ما يطهر به او الطاهر المطهر فامس (قوله ومثلها سجدة التلاوة) لقراءتهم يشترط لها ما يشترط للصلاة (قوله ولمالم يكن صلاة حقيقة) يعني انه لما أشبه الصلاة من وجه دون وجه قلنا وجوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا طاف القرض محدثا فوجب دم وان كان جنبا فبدنه واذا طاف الواجب كالوداع والنفل محدثا فصدقة وجنبا قدم فقوله فيجب بتركه اي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليتا مل (قوله كس الكتب الشرعية) فهو الفقه والحديث والعقائد فينظرونها تعظيما طال الحلو الى ان غلبنا هذا العلم بالتعظيم فاني ما أخذت الكاغد الا بطهارة والسرخصي حصل في ليلة داء البطن وهو يكرر درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة ٥٥ من الشرح (قوله الا للتفسير) اي فلا يرخص ولو كان التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة بهما معهما فقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهر والسراج ان كتب التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها وله ان يمس غيرها بخلاف المصنف لان جميع ذلك تبع له ٥٥ (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المكتوب الا اذا أخذ النوم وهو متطهر ولو تطهر ثم اضطجع واحدث فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) مبادرة للطهارة (قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى مناما انه دخل الجنة وبلال امامه يسبح خشعة فعاله فسأله عن ذلك فقال اني كلما أحدثت أووضأ أو صلى ركعتين

حقيقة لم توقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في القرض للنجاسة وصدقة في النفل وسئل

يرك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (منسوب) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخص مسها لأحدث الا للتفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونسب الوضوء (للتوضوء على طهارة و) ايضا (اذا استيقظ منه) اي النوم (و) بجديده (للمداومة عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء)

وسئل بعض الافاضل هل يلبيس في الجنة نهال فأجاب نعم مستدلاً بهذا الحديث (قوله اذا
تبدل مجلسه) او أدى بالاول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة)
لا حاجة الى تقدير مضاف لان الغيبة حقيقة في ذكر الاخ وقوله بذ كراخ تصوير للغيبة وقوله
في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها واما اذا
كانت كذبا فبها تان قال الخافن وهو اشتد من الغيبة وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل
ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها بالاسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباح عند
الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي
الى الصواب وعند الاستقانة بان يقول للمعتق ظلمي فلان بكذا أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند
تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المجرور حين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب
عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتريه وهو
لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعند التعريف بما اشتبه به من اللقب
كالاغش والاعرج وعند الشفقة على المختاب وعند عدم التعيين فهي غائية (قوله وكذب
الخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرورة فيل يحرم لان اللفظ ظاهر الكذب وان احتمل
الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ واعلم ان الاستعارة تفارق الكذب
من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر فهو
وأيت أسدافي الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شرعة الاسلام (قوله اختلاق ما لم يكن)
أي افتراؤه يقال خلق الافك واختلقه وتخلقه افتراء وتخلق الكلام صنفه أفاده في القاموس
(قوله واصلاح ذات البين) وأما منع الظالم من المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله
رابعا (قوله التمام المضرب) لم يذكر هذا المعنى الجدي في القاموس وانما قال التمام رفع الحديث
اشاعته وافساد اوزكره معنى آخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشتمية والنفاق
والتحاك والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والنفاق ترك المحافظة على أمور الدين
سرا ومراعاتها علنا وأما التحاك فهو الود واللفظ وان يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس
وفي شرح التحفة للعيني هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة
في التودد وما ينبغي ليستخرج ما عند الانسان وفي جمع الانهر التعلق مذموم بخلاف التواضع
فانه محمود ومن الخطايا المداينة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المداينة فهي بذل الدنيا
ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين والدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استجبت اه
(قوله اقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا الخ) فيه نظر فانه يدل على ان المندوب للمغسل
الغسل لا الوضوء وبه ربح الحلبي في الشرح الكبير على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله
فليتوضأ) أخذه الامام أحمد فأوجب فيه تذب الوضوء خرجا من الخلاف وعلا بالحديث (قوله
وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحوض والنقاس كالجنابة كذا بحثه به بعض الافاضل (قوله
ولجنب عند ارادة كل الخ) اما الوضوء بين الجاهلين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وكما في شرح البخاري للبدر العيني والمحافظة ابن
حجر لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب

اذا تبدل مجلسه لانه نور
على نور واذا لم يتبدل فهو
اسراف وقيد بالوضوء لان
الغسل على الغسل والتيمم
على التيمم يكون مباحا
(وبعد) كلام (غيبة)
بذ كراخ كما لا يكره في
غيبة (وكذب) اختلاق
ما لم يكن ولا يجوز الا في
نحو الحرب واصلاح ذات
البين وارضاء الاهل (ونجاسة)
التمام المضرب والتيمم
والنجاسة السعاية بنقل
الحديث من قوم الى قوم
على جهة الافساد (و) بعد
(كل خطيئة وانشاد شعر)
فيسح لان الوضوء يكفر
الذنوب الصغار (وقهقهة
خارج الصلاة) لانها حدث
صورة (وغسل ميت وجهه)
اقوله صلى الله عليه وسلم
من غسل ميتا فليغسل ومن
حمله فليتوضأ (ولو قتل
كل صلاة) لانه أكل
لشأنها (وقبل غسل
الجنابة) لورود السنة به

(والجنب عند) ارادة (الكل وشرب ونوم) معاودة (وطاء والغضب) لانه يطفئه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة (حديث وزوايته)
تعظيم الشرفهما (و دراسة علم) شرعي ٥٦ (واذان واقامة رخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما

لحضرته ودخول مسجده
(ورقوف بعرفة) لشرف
المكان ومباهاة الله تعالى
الملائكة بالواقفين بها (والسعي
بين الصفا والمروة) لاداء
للعباداة وشرف المكانين
(و) بعد (أكل لحم جزور)
للقول بالوضوء منه خروجا
من الخلاف ولذا عممه فقال
(وللخروج من خلاف)
سائر (العلماء) كما اذا مس
امرأة) أو فرجه يطن كنهه
لتكون عبادته محبة
بالاتفاق عليها استبراء
لدينه هكذا جعت وان
ذكر بعضها بصفة السنة
في محله للفائدة التامة
بتوفيق الله تعالى وكرمه
(فصل) هو طائفة من
المسائل تغيرت احكامها
بالنسبة لما قبلها (ينقض
الوضوء) النقص اذا اضيف
الى الاجسام كنقض الحائض
براديه ابطال تأليهها واذا
اضيف الى المعاني كالوضوء
براديه اخرجها عن اقامة
المطلوب بها والنواقض جمع
ناقضة (اثنا عشر شيا) منها
(ما خرج من السيلين) وان
قل سعى القبل والدبر سيلا
لكونه طريقا للخارج وسواء
المعتاد وغيره كالودودة والحصاة
(الاربع القبل) الذي

غسل فرجه وتوضأ للصلاة ولاحد ومسلم والاربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي في السنن
الكبرى اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا زاد ابن حبان ومن بعده فانه
أنشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دلائل حلت على بيان الجواز جمع بين
الروايات ومشي الطحاوي على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الاهل والتوم منسوخ
واما الوضوء عند ارادة كل أو تعرب فالمراد به اللغوي لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه
عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يأكل وهو جنب
غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب اذا أراد أن يأكل
أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به وافظ خزائن الاكل وان ترك
لا يضرة وفي منية المصل اذا أراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاه ثم يأكل
أو يشرب لانه يورث الفقرا هـ اى لان الاكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر قال ابن امير حاج
(قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خالق من النار
وانما اطنأ النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ رواه الامام احمد وابوداود في الادب اى ولو
كان متوضئا فان اشتد الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث)
هى المتعارفة الآن من التسليم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة واعراب
(قوله وروايته) هى مجرد ذكر الاسناد والمتن (قوله وشرف المكانين) الصفا والمروة (قوله
للقول بالوضوء منه) هو قول الامام احمد (قوله وللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
غير الاربعة (قوله كما اذا مس امرأة) اى مشتة غير محرمة فانه مس المحرم وغير المشتهة لا ينقض
اتفاقا (قوله استبراء لدينه) اى طلبا لبراءة دينه من القول بالافساد
* (فصل) بمعنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ او خبر (قوله هو طائفة من المسائل) اى
مطلقا وتقييده في الشرح بالفقهاء لتخصيص المقام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله
النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثانى بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
للاتفاق (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استبراء الصلاة ونحوها (قوله
منها ما خرج من السيلين) افاد ان الناقض الخارج لان الضده هو المؤثر في رفع ضده
وانما الخروج عنه لتحقيق الوصف الذى هو التجاسة لذات الخارج وشرط في عمل الضد في ضده
لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وازافة النقص اليه
ازافة الى علم الهة والاولى اضافة الحكم الى نفس الهة (قوله وان كان ريحا لا نجاسة فيه)
الاولى ان يقول وان كان ريحا فليس منه نجاسة لانه يفيد جوهه ان ريح الدبر نجاسة
وليس كذلك كما افاده بعد ويحتمل ان المراد لا نجاسة فيه اى فى القبل يريحها ريحه حتى يكون
ناقضا وهو الذى يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجس مبتل الثياب) والاستبراء منه بدعة (قوله
فإنقض ريح المغضاة احتياطا) الاولى الواو والمراد بهما من اختلطت معك بولها وغائطها بخلاف
من اختلطت معك بولها او غائطها فلا تنقض بالريح الخارج من امامها على الصحيح وتختص الاولى

والفريج (فى الاصح) لانه اختلاج لاربع وان كان ريحا لا نجاسة فيه وريح الدبر ناقضة بمرورها على التجاسة لان حكمه
عنها طاهرة فلا ينجس مبتل الثياب عند العلماء فبينة من ريح المغضاة احتياطا والخروج بتحقيق بظهور البلية على رأس الفريج

ويحكمين آخرين أحدهما انه لا تحل ان طائفتها ثلاثا بوط. الثاني ما لم تحبل لاحتمال الوطء في
 الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء في القبل بلا تعدي في الهذبية عن المحيط. قد من
 النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء واهله لعدم خلوه عن خروج خارج غالبيا
 وهو لا يشعر والخنفى غير المشكل فرجه الاخر كالجرح وهو المعول عليه والمشكل ينتقض
 وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولوالى القلفة) بقضات وبوزن غرته وهى ما يقطع في الختان
 (قوله لعدم خلوه) اى المولود المعلوم من المقام واحال الولادة (قوله ظاهرا) اى في الظاهر اى
 ان الغالب ان لا يخلوا النفاس عنه فنزل الغالب منزلة المتحقق (تنبيه) * ما سال من السبيلين
 انما بعد ناقض الطهارة الحى أما الخارج من الميت بعد تغسله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي
 غير السبيلين يتجاوز النجاسة الى محل الخ) والمراد ان يتجاوزه ولو بالعصر وما شأنه أن يتجاوز لولا
 المانع كالموت علة فامة ثلاث بحيث لو شقت اسال منها الدم كذا في الحلبي (قوله الى محل)
 اعم من العضو والثوب والمكان (قوله يطلب تطهيره) بالغسل او المسح فينظم الموضع الذى
 سقط عنه حكم التطهير بعد ذكره ابن الكمال (قوله ولونديا) فاذا نزل الدم الى قصبة
 الانف نقض صرح به في المخرج وغيره لان المبالغة بايضال الماء اليها في الاستنشاق اغبر
 الصائم مسنونة وفي البدائع اذا نزل الدم الى صماخ الاذن يكون حدثا اه وليس ذلك
 الا لكونه يشدب مسجبه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله فلا ينقض دم سال في
 داخل العين الخ) وهذا ما سال في باطن الجرح الى الجانب الاخر وحقيقة التطهير
 فيها ممكنة وانما سقط حكمه للخرج (قوله كما التدى والسرة الخ) قال في البحر
 الجرح والنقطة وماء السرة والتدى والعين اذا كان له سواه في الاصح أى في النقض
 والظاهر ان القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن أن ماء النقطة لا ينقض قال الحلواني
 وفيه توسعة لمن به جرب أو جدرى أو مجمل بالجلم وهو ما يكون بين الجلمد والاعم وفي الجوهره
 عن ابننا يسع الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي المغرب هو يفتح النون وكسر
 الفاء وزن كلمة الجدرى وبكسر النون وسكون الفاء القرحة التي امتلأت وحن قشرها
 والتحريك افسه فيم اذ كره العلامة نوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمداً وعش يسيل منها
 الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيقم قال العلامة
 الشافى في حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعليل يقتضى
 أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذا اليقين
 لا يزول بالشك والله تعالى اعلم نعم اذا علم انه صديد او قيقم من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء
 او علامة تعاب على ظن المبتلى يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان في عينه
 رمداً ونسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يسيل منها
 صديداً فيكون صاحب عذراه ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشافى ثم قال شارحها
 ومما يشهد لهذا اى لكونه امر استحباب ما في شرح الزايدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام
 في جامعهم ان كان قيقم في كمال المستحاضة والاف كالعصاة وأما قواهم ماء الجرح والنقطة وماء
 السرة والتدى والعين والاذن ان كان له سواه ينبغي أن يحمل على ما اذا كان الخارج من

(و) يتقضه (في طعام أو ماء)
 و ان لم يتغير (أو علق)
 هو سوداء محترقة (أو مزة) أي
 صفراء والنقض باحده
 الاشياء (إذا ملا القم)
 لتجسه بما في قعر المعدة وهو
 مذهب العشرة المبشرين
 بالجنة ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم فاقنوضا قال
 الترمذي وهو أصح شيء في
 الباب واقوله صلى الله عليه
 وسلم بعد الوضوء من سبغ
 من اقطار البول والدم
 السائل والقيء ومن دسعة
 عملا القم ونوم مضطجع
 وقهقهة الرجل في الصلاة
 ونزوح الدم (وهو) أي
 حذمل القم (ما لا يطبق
 عليه القم الا بتكلف على
 الاصح) من التفاسير فيه
 وقيل ما يمنع الكلام
 (ويجمع) تقديرا (متفرقا
 التي

العين . تغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التجنيس الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه
 كالجرح وايسر بدمع وهو بالتصريك ورم في الما قاه وضبطه في الدر بفتح فسكون قال وهو عرق
 في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من
 الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارف باقعه سيدى عبد الغنى النابلسي وينبغي أن يحكم
 برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النقطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض
 وإن تجاوز إلى محل يلحقه حكم التطهير اذا كان ماء صافيا أما غير الصافي بأن كان مخلوطا بدم
 أو قيح أو صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بأن تجاوزا العصابة والالم ينقض مادامت الورقة
 في موضع الكى معضبة بالعصابة وإن امتلأت دما أو قيما لم يسئل من حول العصابة أو ينفذ
 منهم ادم أو قيح سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض
 ولو حل العصابة فخرج الورقة والخارقة فوجد دما أو قيما لولا الرباط لسال في غالب ظنه
 اتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقضت عن موضعها أما قبل حلها
 فالنجاسة في موضعها لم تنفصل ولولم يكن قطع السيلان حقيقة أو حكما قطعه بالربط فهو
 معذور والا لا حق لو كان لا يتنجس العذر الا بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وان لم
 يتغير) أشار به الى أنه لا فرق بين انواع التي سواء قام من ساعتها ام لا وقال الحسن اذا تناول
 طعاما أو ماء ثم قام من ساعتها لا ينقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل
 فيه فلا يكون حذما فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعتها لا يكون نجسا
 والصحيح انه حدث ونجس في الكل كما في الحلبي قبل وقول الحسن هو المختار كما في الفتح قال
 الزاهدى ومحل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر أمالوقاه قبل الوصول وهو في المرىء
 فانه لا ينقض اتفاقا (قوله هو سوداء محترقة) قال في الشرح تفسير للعالم هو ما اشتدت حرته
 وجمده هي سوداء محترقة اه قال السيد وان كان ما تم نقض وان لم يلا القم عند الامام خلافا
 لمحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس نقض قل أو كثر باتفاق
 أصحابنا اه عيني (قوله اذا ملا القم) انما اشترط مل القم في القيء واعتبر السيلان في غيره
 لان القم يجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه ظاهرا والاخر يقتضي كونه باطنا حقيقة
 وحكما أما الحقيقة فلا نه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يه يطن وأما الحكم فلانه يفترض غسله في
 الغسل بخبري عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه لا يفسد وضوءه بخبري عليه حكم الباطن
 فوفرنا على الدليلين حكمهم ما وقفنا اذا كثر نقض فاعتبر خارجا وان قل لا ينقض فاعتبر باطنا
 فيه يرتفع اللريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قاله في الشرح (قوله ومن
 دسعة عملا القم) قال في القاموس الدسع كالتعسع والقيء والمال ثم قال والدسعة ايضا
 الطبيعة والحقنة والمائدة الكريهة والقوة اه مختصرا فحينئذ يكون معنى الدسعة التي هو وصفه
 بكونه عملا القم احترازا عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لا دفع توهم انه لا ينقض
 الا ما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقا لان المرأة كذلك
 بخلاف الصبي (قوله ونزوح الدم) اهل المراد منه نزوحه من السيلان فيغير قوله في صدر
 الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غير ما يكون دليلا على ان الخارج غير

(إذا اتحدت سببه) عند محمد وهو الأصح فينقض أن كان قد رمل القم وقال أبو يوسف أن اتحد المكان وما فهم الناس أن نزل من الرأس فهو ظاهر اتفاقا وكذا الصاعد من الجوف على المقتى به وقيل أن كان أصفر أو متقنفاه ونجس (و) ينقضه (دم) من جرح بقمه (غلب على البراق) أي الريق (أو ساواه) احتياطا ويعلم باللون فالأصفر ٥٩ مغلوب وقبل الحمره مساو وشديد ها غالب

والنازل من الرأس ناقض
يسلانه وان قل بالاجماع
وكذا الصاعد من الجوف
رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ
(و) ينقضه (نوم) وهو فترة
طبيعية تحدث فتنزع
الحواس الظاهرة والباطنة
عن العمل بسلامتها وعن
استعمال العقل مع قيامه
وهذا إذا (لم يتمكن فيه
المقعدة) يعني المخرج (من
الارض) باضطجاع وتورل
واستلقاء على القفا ولو كان
مريضاً يصلي بالإيماء على
العصج وانقلاب على الوجه
لزوال المسكة والناقض
الحدث للإشارة إليه بقوله
صلى الله عليه وسلم العيان
وكاء الله فإذا نامت العيان
انطلق الوكاه وبه التنبيه
على أن الناقض ليس النوم
لأنه ليس حدثاً وإنما الحدث
ملايخاوعنه النائم فأقيم
السبب الظاهر مقامه
والنعاس الخفيف الذي
يسمع به ما يقال عنده
لا ينقض والا فهو الثقيل
ناقض (و) ينقضه (ارتفاع
مقعدة) قاعد (نائم) على
الارض (قبل اتباهه وان
لم يسقط) على الارض (في

المعتاد ينقض ويراجع (قوله إذا اتحدت سببه) وهو الغشيان مصدر غشت نفسه بالثلثة إذا
جاشت وهاجت (قوله وهو الأصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف
اتحاد المجلس لأن للمجلس أثر في جمع المتفرقات ولم يذ كر حكم القرع في ظاهر الرواية واتقفا
أنهما لو اتحد انقض أو اختلفا لم ينقض (قوله وما فهم الناس الخ) احتز به عن ما فهم الميت
فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المقتى به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع للملا
القم (قوله العيان وكاء الله) قال في النهاية أصله ستة بوزن فرس وجمعه استاء كافر اس
لحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقل است فإذا ردت الهاء وهي لامها وحذفت العين التي
هي التاء فحذفت الهمزة التي هي ميم أعوضا عن الهاء فقل سه بفتح السين ويرى في الحديث
وكاء الله ١٥ وفي قوله العيان وكاء الله تشبيهه بليغ بقم الرق على طريق الاستعارة بالكناية
وأثبت الوكاه تخييل واستعمال العينين في البقطة مجاز هرسل علاقته التلازم لانه يلزم من
انفصالهما البقطة وحل الوكاه على العينين من التشبيه بالبليغ سواء كانا مع البقطة
أو باقيا على معناه ١٥ ومن باب الكناية أي البقطة أو العيان كرباط الدبر ١٥ مدابغي في
حاشيته على الخطيب وأعرابه بالحركات على الهاء لانه لام الكلمة (قوله وإنما الحدث مالا
يخلو عنه النائم) صحه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وحكي في التوشيح
الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي ونصه سئلت عن
شيخه به انقلات ريح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن
النوم نفسه ليس بناقض وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض
وضوءه من به انقلات ريح بالنوم والله تعالى أعلم ١٥ (قوله الذي يسمع به) الباب ١٥ في مع وقوله
ما يقال أي أكثر ما يقال قال في الحاشية النعاس لا ينقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبهه عليه
أكثر ما يقال ويجرى عنده ١٥ وظاهر المصنف كالحاشية أنه لا يشترط الفهم والذي في الفتح عن
الذقاق والرائت أن كان لا يفهم عاقته ما قيل عنده كان حدثا وان كان لا يفهم حرفاً وحرفين
يعنى كلمة أو كلمتين لا ١٥ ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لافته والظاهر اعتبار السماع
فقط (تنبيه) ١٥ لانقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض
كافي القهستاني ١٥ فانه يقتضي تخصيص عدم النقص به فوضوءهم تشريع للامم لكن ينبغي
أن يستثنى اغماؤهم وغشيم فانهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده السيد وغيره ويبحث
فيه بعض الحذاق بأنه إذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالحكمي المتوهم أولى على
أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو سلم فيعمل على أنه رواية (قوله وينقضه ارتفاع مقعدة الخ)
فقبل أن اتبه كما سقط فلا ينقض وان استقر نائما ثم اتبه انقض لوجود النوم مضطجعا هذا
قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي المضمرة عن الزاد وهو
الصحيح في رواية الحسن وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء

الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو مرض يزيل القوى ويستتر العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض
يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر)

وهو خفة يظهر أثرها بالتأجيل
وتعني الكلام لزوال القوة
الماسكة بظلمة الصدر وعدم
اتساع القلب بالعقل
(و) ينقضه (قهقهة) (مصل)
(بالغ) عمداً أو سهواً وهي
ما يكون مسموعاً لجيرانه
والضحك ما يسمعه هودون
جيرانه يبطل الصلاة خاصة
والتبسم لا يبطل شيئاً وهو
ما لا صوت فيه ولو بدت به
الاستنانه وقهقهة الصبي
لا تبطل وضوءاً لأنه ليس
من أهل الزجر وقيل تبطله
(يقظان) لأنهم على الأصح
(في صلاة) كاملة (ذات)
ركوع وسجود) بالاصالة
ولو وجدت بالإيماء سواء كان
متوضاً أو متنعماً أو مفتلاً
في الصحيح لكونها عقوبة فلا
يلزم القول بتجزئة الطهارة
واحترزنا بالكاملة عن صلاة
الجنائز وتبجدة التلاوة
ما ورد النص فلا ينقض فيها
وان بطلنا (و) تنقض
القهقهة في الكاملة (و) لو
تعمد فاعلمها (الخروج بها
من الصلاة) بعد الجلوس
الاخير ولم يبق الا السلام
لوجودها في حرمة الصلاة كما في
صعود السهو والصلاة صحيحة
لتمام فروضها وتلوا واجب
السلام لا ينقضه (و) ينقضه
مباشرة فاحشة وهي (مس)
(فرج) (أو دبر) (بذكر من نصب

بطون الدماغ من الباطن البارد وتعمل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً
والغشى يفتح فسكون أو بكسر الشين المجتمعة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما ناقض وأما القهقهة
فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالصحة معه وان لم يكن مكلفاً بالاطلاقه بالصبي إلا أن عقله
قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض
الاسباب الموجبة له فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله ولذا بقي أهلاً
للخطاب وقيل يزيله وتكليفه زجره والتحقيق الاول كما في الجرح ولا فرق فيه بين السكر من محرم
أو مباح فهو كالانغماء إلا أنه لا يسقط عنه القضاء وان كان أكثر من يوم وليلة لأنه يصنعه
بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتأجيل) هذا التمرين باتفاق هنا كما في الحلبي كما أنه
باتفاق في الايمان أن يمدى ويخلط في أكثر كلامه كما صرح به الزياي في كتاب الحدود
واختلف في حده في باب الحد فقال الامام هو أن لا يعرف الارض من السماء ولا الرجال من
النساء لأن الحد عقوبة يحتمل لدرتها فيتم به نهاية السكر وقالوا هو أن يمدى في كلامه لأنه هو
السكر في العرف قال في النهر وينبغي التقضي بكل المشيشة اذا دخل في مشيشة اختلال
(قوله لزوال القوة الماسكة) عليه للغة الموصوفة بما بعده وادها وقوله وعدم اتساع عطف على
زوال (قوله بالعقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يمدى بنوره
لتدبير الامور وتميز الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثاً
حقيقة والالاستوى فيها جميع الاحوال مع انها مخصوصة ببعضها وهو الموافق بقياس لانها
ليست بخارج فجزيل هي صوت كالكلام والاعمال واجب الوضوء منها جزاء عقوبة
وعليه جماعة منهم الدبوسي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز من المصحف بعدها
من جعلها حدثاً منع كسائر الاحداث ومن اوجب الوضوء عقوبة جوز قال في الجرح يذبح
ترجيح موافقة القياس اظهاها الاخبار التي هي الاصل في هذا الباب اذ ليس فيها الا الاصر
بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الاحداث اهـ (قوله أو سهواً) هو فيه احدى
روايتين وبها جزم الزياي لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون
مسموعاً لجيرانه) ولو قل والمراد جيرانه في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطله) دون الصلاة وهو
مروي عن سلمة بن شاذان وعن أبي قاسم انها تبطلها فاعلم في الثاني له أن يبقى على صلاته وفيه أن
القهقهة ليست حدثاً سهواً (قوله لأنهم على الصحيح) لأن قوله لا يوصف بالجنابة كاصبي لكن
تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بجر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكى كما اذا قهقهة في السهو
أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبقى (قوله أو مفتلاً في الصحيح) وعليه الجمهور كما في
الذخائر الاشرقية وقال عامة المشايخ لا تنقضه لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل المتضمن
بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح (قوله لكونه عقوبة) أي لا كونه احد ناقضاً لقيامه فلا يلزم القول
الخ أفاده في الشرح (قوله اورد النص) وهو ما روى مرسلان وسنداً انه صلى الله عليه وسلم
قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحة
مرسلان وأما روايته مسنداً فعن عدة من الصحابة كابن عمرو وعبد بن أبي معبد والخزاعي وأبي
موسى الاشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين

بلا حائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجاين والمرتين ناقضة * (فصل * عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسيل عن محله) لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غرسيلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي يقال له رسته) ٦١ بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها

(خروج دودة من جرح واذن وانف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقا وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وسدور التابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوي فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الاضعة منك او مضغة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لها في السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والمس في الآية المراد به الجماع كفوا تعالى وان طلقوه من قبل أن يغسوه (و) منها (في الأيلا القم) لانه من أعلى المعدة (و) منها (في) بلغم ولو كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو

والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما يقتض وضوءه ينقض وضوءها كما في القضية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذى وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة القاحشة لا تنحسر عن خروج مذى غالباً والغالب كالتحقق وفي مجمع الانهر قوله أقيس وقوله ما أحوط .

* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) * (قوله لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا) ينحس بتشديد الجيم من التحيس أي لا ينحس ما أصابه جامدا كان أو مائعا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلو أخذ بقطن وأقي في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال الحذاق والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما إذا أصاب المائعات أقامه السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله اطهارته) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنحس لان المنفصل من الحي مينة (قوله كالعرق المذني) نسبة الى المدينة الشريفة لكثرة بها وهي بثرة تظهر في سطح البلدة تنفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئا أوسداً فضول غليظة قاله السيد (قوله واقلا الرطوبة التي معها) لكنها نجس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو من غير المس ولو كان المسوس مشتمس وسواء كان المس بياطن الكف أو بغيره بشهوة او لا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسيرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فليستوا قال في الفتح والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طاق وهو الذي ذكره المصنف أن أحاديث الرجال أقوى لانهم أحفظ للعلم واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بسيرة على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها (قوله والامس في الآية المراد به الجماع) فسموه به ترجان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللمس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جاء معها ذكر السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهما مطلقا لانه براق حقيقة والبراق طاهر لان الرطوبة ترقى أعلى الخلق فتصير براقا وفي أسفله تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة واثن خرج منها فهو لزج صقيل لا تخلله النجاسة وما يصل به منها قليل وهو في التي عفو ولا يرد ما اذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتنجس لان كلامنا فيما اذا كان في الباطن وأما اذا انفصلت نجاته وازدادت رقة فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام غالباً بحيث لو انفردم لا القم أما اذا كان مغلوباً أو مساوياً فلا وفي صلاة الحسن العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس

طاهر (و) منها (تمايل نائم اجعل زوال مقعده) لما في سنن أبي داود وكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم ممكن) من الارض (ولو) كان (مستند الى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو انزل) المستند اليه (سقط) الشخص فلا ينقض وضوءه (على الطاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المستثنين =

هذه والتي قبلها الاستقرار بالارض فيما من خروج ناقض منه رواء أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ جماعة المشايخ وقال القدوري يفتقض وهو مروي عن الطحاوي (و) منها (نوم مضى ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أيدي ضيعه و جاني بطنه عن نخذه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ٦٢ فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا يفتقض به وضوءه في الصحيح وإن لم يكن على صفة السجود

والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه (الموفق) يحض فضله وكرمه * (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاعتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً والضم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة وخصوصه يغسل البدن من جنباته وحض ونقاس والجنبانية صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة واعلم أنه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلت نفسه وسببه بأنه أراد ما لا يصلح مع الجنبانية أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن منه الجسد من غير حرج بالماء الطهور وروحه حكمه حل ما كان ممتعاً قبله والثواب بفعله تقر به الصفة والسنة

حقق النجم يحقق خفوقاً غاب وفلان حرك رأسه إذا نهض اه وبعض الصحابة حينئذ كان يضع جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بإسناد صحيح وحل على النعاس (قوله ولو نام راكعاً أو ساجداً الخ) لبقاء بعض الاستسقاء إذا لوزال كله لسقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين أن يتعمد النوم فيها أو خارجها على المختار ونعاسه في الفتح (قوله وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض) الأولى حذف الركوع فإن بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود ولأن مجرد اتصاف بنصفه الأسفل والخصاء الأعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة

* (فصل ما يوجب الاعتسال) * (قوله اسم من الاعتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من نحو صابون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء كما في الصباح وذكر ابن مالك أنه إذا أريد بالغسل الاعتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضموم الغين اسم مصدر لا غسل ومفتوحهما مصدر الثلاث المجرى (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلًا قاله السيد وغيره (قوله وخصوصه يغسل البدن الخ) هو المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلاحاً وفيه بعد (قوله والجنبانية صفة الخ) أي اغتسل كذا في الشرح إلا أنه عبر فيه بجملة والذي في القاموس والجنبانية المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستري فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وذات أنزال المني فيوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطف على نفسه وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان ممتعاً قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب بفعله تقر به وهو الحكم الأخروي وقوله تقر بما مرتط بقوله بفعله أي انما يشأب إذا فعله متقرباً (قوله خروج المني) بكسر النون مشدداً الباء وقد تنسكن مخففاً هتاتني (قوله يشبه رائحة الطلع) أي عند خروجه ورائحة البيض عند بيبه (قوله ومنى المرأة رقيق أصفر) فلما اغتسلت بجنبانية ثم خرج منها منى بدون شهوة إن كان أصفر أعادت الغسل والأفلا (قوله وهو الصاب) أي والترائب (قوله وكان خروجه من غير جاع) قيد به ليتصور كون وجوب الغسل مضافاً إلى خروج المني إذا في الجماع يضاف الوجوب إلى توارى الحشفة وإن لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأول مرة بلوغ في الأصح) وقيل لا يجب لأنه صار مكلفاً بعده وقيد بقوله بلوغ لأنه لو تحقق البلوغ أولاً من غير أنزال ثم أنزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أول مرة (قوله وفكر ونظر وعيبت) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العيب يذكره (قوله إن كان أعزب) يقال فيه عزب

والآداب يأتي بيانها (يفتقض الغسل واحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض ثخين وظاهر ينكسر الذكر ويخروج وجهه يشبه رائحة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (إلى ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر ولا حكم له (إذا انفصل عن مقتره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جاع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الأصح وفكر ونظر وعيبت يذكره ذلك إن كان أعزب

الدق للآزمتها لها فاذا لم

توجد الشهوة لا غسل كما اذا لم

حل ثقبلا او ضرب على صلبه

فتزل منه بالشهوة والشرط

وجودها عند انقضاء المن

الصلب لا دوامها حتى يخرج

الى الظاهر خلافا لابي يوسف

سواء المرأة والرجل لقوله

صلى الله عليه وسلم وقد سئل

هل على المرأة من غسل اذا

هي احتلمت فقال نعم اذا رأت

الماء وغرة الخلاف تظهر

بما لو مسك ذكره حتى سكنت

شهوته فارسل الماء يلزمه

الغسل عند أبي حنيفة ومحمد

لا عند أبي يوسف ويقضى بقول

أبي يوسف ان يغتسل حتى

التممة واذا لم يتدارك مسكه

يتستر بايمام صفة المصلي من

غير تحريم وقراءة وتظهر

التمرة بما اذا اغتسل في مكانه

وصلى ثم خرج بقية المني

عليه الغسل عندهما لا عند

وصلاته صحبة اتفاقا ولو

خرج بعد ما بال وارثنى

ذكره أو نام أو مشى

خطوات كثيرة لا يجب الغسل

اتفاقا وجعل المني وما

عطف عليه سببا للغسل مجاز

للسهولة في التعليم لانها

شروط (و) منها (و) توارى

حشفة) هي رأس ذكر آدمي

مشتمى حتى

٣ يوجد في بعد النسخ هنا مغارة

ونصها قوله مشتمى يقرأ

وظاهر التقييده عدم حله لم تزوج ولو في مدة منعه عن حملته ببيض أو سفر (قوله وبه ينجو
رأساً برأس) عبارة البصر عن المحيط ولو أن رجلاً عزب به فوط شهوته أن يسقى به لاجل تسكينها
ولا يكون مأجوراً البتة بنجور رأساً هكذا روى عن أبي حنيفة ٥١ والمراد بقوله رأساً
برأس أنه لا أجبره ولا وزر عليه (قوله ينجس منها) أي الوقوع في لواط أو زنا فيكون هذا
من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جلبها) أي فيحرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح
اليدملعون وقال ابن جريج سألت عنه عطاء فقال مكره بهت قوماً يمشرون وأيديهم
حبالى فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يمشون بهذا كبرهم وورد سبعة
لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله للآزمتها) الذي في الدر لم يذ كر الدق ليشمل معنى
المرأة لأن الدق فيه غير ظاهر وأما استفادته اليه أيضاً في قوله تعالى خلق من ماء دافق فيجتمل
التغليب اه وبهذا تمنع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم في قول المصنف خروج المني
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويقضى بقول أبي
يوسف) عبارة في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في الضيق اذا استحي من
أهل المحل أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول بيتهم وعلى قولهما في غير الضيق اه
ونقل بعضهم أنه يقضى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد به ما فعلت حال الاستحياء
أو خوف الريبة وبقوله بالنظر الى المستقبل والمراد به التي اتى عندها ما ذكر رجوعاً
الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يتدارك مسكه) أي حتى خرج المني
من رأس الذكر بشهوة أي وقد استحي أو خشي الريبة وفي جعل الحياء المجزئ عن خوف
الريبة عذراً تأمل لانه في غير محله (قوله بايمام صفة المصلي) أي بايمام راتبه أنه يصلي (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الاكبر ولا يظهر في التكبير لانه ذكر يجوز للجنب اللهم
الآن يقال في عدم الاتيان به زيادة بهاد عن فعل الماهية واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسييح والتشهيد والسلام وباقى التكبير في حكم التحريم والنجور (قوله في
مكانه) أو تجاوزه بخطوة أو خطوتين (قوله وارثنى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتح
الذكر حتى خرج المني يجري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقيد
المنى في الجنب بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ما
ذلك اه أي انقطاع مادة الاقل (قوله لانهما شرط) أي للوجوب فاضافة الوجوب الى
الشرط مجاز كقولهم صدقة الفطر لان السبب يعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف
اليه الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود اه من الشرح فالجواز مجاز استعارة علاقته
المشابهة في أن كلا يضاف اليه الوجود (قوله ومنها توارى حشفة) أي تغيب تمام حشفة فلو
غاب اقل منها أو أقل من قدرها من المايطوع لم يجب الغسل كما في الفهستاني (قوله هي
رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والا فالحشفة كما في القاموس ونحوه
في الدر ما فوق الختان وفي الفهستاني هي رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها
اه (قوله مشتمى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله في المحترز وذكره في لا يشتمى ولم يعبر
المصنف بالتقاء التماسين ليتناول الابلج في الدبر ولان الشابت في الفرج محاذاته ما
بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر الى وجوبه عليه والرسم يساعد الثاني ولم يعبر
المصنف الخ اه

احترز به عن ذكر البهائم والميت ٦٤ والمقطوع والمصنوع وذكر صبي لا يشتمى والبالغة يوجب عليها توارى

حاشفة المراهق الغسل
(و) توارى (قدرها) أى الحشفة
(من مقطوعها) اذا كان
التوارى (فى أحد سبيلى آدمى
بى) فيلزمهما الغسل لومكافين
وبؤمر به المراهق تخلفا ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يفضها
لانها صارت من يجامع فى
الصحيح ولو اشد ذكره بخرقة
وأولجه ولم ينزل فالاصح انه
ان وجد حرارة الفرج
واللذة وجب الغسل والافلا
والاحوط وجوب الغسل
فى الوجهين لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا اتنى الختانان
وغابت الحشفة وجب الغسل
انزل أولم ينزل (و) منها (انزال
المنى بوطء مبتة أو بهيمة شرط
الانزال لان مجرد وطئها
لا يوجب الغسل لقصور
اشهوة (و) منها (وجود
ماء رقيق بعد) الانتباه من
(النوم) ولم يتذكر احتلاما
عندهما خلافا لابي يوسف
وبقوله أخذ خلف بن أيوب
وأبو الليث لانه مذى وهو
الاقيس وله ما روى أنه
صلى الله عليه وسلم سئل عن
الرجل يجد البل ولم يذكر
احتلاما قال يغتسل ولان
النوم راحة تهيج الشهوة وقد
يرق المنى لعارض والاحتياط
لازم فى باب العبادات وهذا
(اذا لم يكن ذكره منتشرا

لا التقاؤهما (قوله احترز به عن ذكر البهائم) محترز لا دى وقوله والميت خرج بذكر الحى
وقوله والمقطوع خرج بالمشتمى كما خرج به قوله وذکر صبي وقوله والمصنوع من جلد
والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر المخطب (قوله يوجب عليها الخ) أى لاعلمه
لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة محمد ثا حى يتوضأ كفى اغتلاصة عن
الاصل وفى الثانية يؤمر به ابن عشر اعتياد او تخلفا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله فى أحد
سبيلى آدمى حى) يجامع مثله خرج غير الا دى والميت والصغيرة التى لا تجامع فلا يجب الغسل
بالجماع فى هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء وانما يلزمه غسل ذكره كفى القهستاني من النواقض
وفى الدرر طوبة الفرج طاهرة عند أبى حنيفة اه أى فلا يلزمه غسل الذكرا ايضا (قوله ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يفضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطاقا ومنهم من قال
لا يجب مطلقا فاده السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقتصر فى السراج على وجود الحرارة وفى التنوير وشرحه
على وجود اللذة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا اتنى الختانان
الخ) ذكرهما بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهومن الرجال دون خنة الحشفة ومن
المرأة موضع قطع جمادة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمنى والحيض
وتحت مخرج البول ويقال له ايضا خفاض قال فى السراج وهو سنة عند نال رجال والنساء
وقال الشافعى واجب عليهما وفى الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته
لا اه وذكر الاتقانى عن الخفاف باسناده الى شدد ابن اوس مرفوعا الختانان لرجال سنة
وللنساء مكرومة قال فى المعراج يعنى مكرومة لرجال لان جماع المختونة الذى وقتسه من جملة
المسائى التى توقف فيها الامام ورعاه لضعف النص ولم يرد عنهما فى شئ واختلف فيه المشايخ
والاشبه اعتبار الطائفة كفى الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن
محمد بن خسر وفى مسنده عن أبى حنيفة باسناده الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب
الغسل) أى ولا يفتقض الوضوء (قوله ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسأله النوم
اثنا عشر وجهها كفى البحر لانه اما أن يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك فى الاول مع
الثانى أو فى الاول مع الثالث أو فى الثانى مع الثالث فهذه ستة وفى كل منها اما أن يتذكر
احتلاما أولا فتقت الاثنا عشر فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه منى تذكر احتلاما أولا
وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى وتذكر الاحتلام أو يشك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى
أو يشك انه مذى أو ودى وتذكر الاحتلام فى الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه
ودى مطلقا تذكر الاحتلام أولا أو يشك انه مذى أو ودى ولم يتذكر أو يتيقن انه مذى ولم يتذكر
ويجب الغسل عندهما لا عند أبى يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى ولم
يتذكر احتلاما فيما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذرة مع النوم (قوله
وقد يرق المنى لعارض) كالهواء أو الغذاء قال فى الخلاصة واسنا فوجب الغسل بالمذى
ولكن المنى قد يرق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذى اه (قوله اذا لم يكن ذكره منتشرا

قبل النوم) لأن الانتشار سبب للمذي في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر ويميز بلفظ ورققة ويبيض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بطل ظنه منياً بعد افاقة من سكر) (و) بعد افاقة من سكر (و) بعد افاقة من سكر (و) بعد افاقة من سكر

من (انغماس) احتياطاً (و) يفترض (ببيض) للنس (ونفاس) بعد الطهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لو حصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الصحيح) لبقه صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة ونحوها بزوال الجنابة وما في معناها الاية يفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند اعادة الصلاة ونحوها بآية الوضوء (ويقترض تفصيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطه الغسل (كفاية) وسند كرقاص في محله ان شاء الله تعالى (فصل عشرة اشياء لا يغتسل بها) منها مذى: بفتح الميم ويكون الذال المجهمة وكسرهما وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دق ولا يقبسه فتور وما لا يحسن بخروجه وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى يفتح القاف والذال المجهمة (و) منها (ودي) باسكان الدال المهملة ومحقفة الباء وهو ماء أبيض كدر

قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجاً وغيره غير وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل إذا نام قائماً أو قاعداً أما إذا نام مضطجاً فيجب الغسل سواء كان ذكره منتشر قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه فالكل على الإطلاق إذا لا يظهر بينهما افتراق اهـ (قوله دون تذكر ويميز) أما إذا تذكر أحدهما محمداً دون الآخر فعلى المتذكر فقط أو وجدت علامة كونه منه أو مناهة على صاحبها فقط ومحملاً ما يمكن القرش نام عليه غيره ما قبله ما إذا كان ذلك والمضى جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما كما كذا في البحر (قوله بلفظ) متعلق بميز والاول والثالث والخامس صفة في الذكر والثاني والرابع والسادس صفة في الاتي (قوله ظنه منياً) يميز به عما لو كان عذباناً لا غسل عليه قاله السيد عن شرح من لا مسلمين (قوله ويفترض ببيض) أي بانقطاعه لأن الممدود هنا كما تقدم شروط لأسباب وانما أضيف الوجوب اليها تسهياً والشروط هو الانقطاع لا الخروج (قوله ونحوها) كتوازي الحشفة والحيض والنفاس والمراد بقاء الاحكام المترتبة (قوله ونحوها) كسجدة التلاوة وصلاة الجنابة ومشي المصحف (قوله بزوال الجنابة) متعلق بالمشروط وقوله وما في معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقدمت (قوله الذي لا جنابة منه) كما ينبغي ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله ليشمل الشهيد لكان أولى ويستثنى من الميت أيضاً الخنثى المشكل فقيل يعم وقيل يغسل في ثيابه والاول أولى وهل يشترط لهذا الغسل النية الظاهر أنها شرط لاسقاط الوجوب عن المكلف لا تحصيل طهارته كما في فتح القدير (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) (قوله وكسرهما) أي الذال مع تحقيف الباء وهو أصح كالاول وتشديد ها والقسم ثلاثي مخفف ومضغف ورباعي (قوله وهو ماء أبيض كدر تخين) يشبه الحن في الخثانة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول إذا كانت الطبيعة مسككة وعند حل شيء ثقيل وبعد الاعتسال من الجماع وينقض الوضوء فان قيل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقض البول بالودي دون البول (قوله ومنها احتلام الخ) انقذه غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترن بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معه ومون منه وان كان يوجب كذا ذكره بعضهم وفي انصافهم أن منها اسلام قريته صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليه الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا رأت الماء اهـ قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اقبلت به رؤية البصر ام لا فان من تيقنت الانزال بعد الاستيقاظ ثم لم تر شيئاً بعينها لا يباح أحد القول بعدم الغسل مع أنها

تخير لارائفة يعقب البول وقد سبقه أجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي (و) منها (احتلام بلا بلل والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية) لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو قوله ما لعدم النفاس وقال الامام عليها النفس احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما تقدم

(و) منها (ايلاج بخرقه مائة من وجود اللذة) على الاصح وقد من الزوم الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لاتها لاخراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كشبهه صكراً مصنوع من نخوجلد (في أحد السبيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بمهية او) امرأة (ميتة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم تزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان البكارة تنسخ التقاء الختانين ولو دخل منيه فريجهما بلا ايلاج فيه لا يغسل عليهما لم يقبل منه ٦٦ (فصل) • ابيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال)

لم ترشياً يصرفها (قوله مائة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلهما متلازمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه على الافتراض بدليل التعبير بالزوم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير بعلمها المقيدة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر وقابله ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة نوح أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب مقام المسبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى (قوله لم يقبل) لانها لا تقبل الا اذا أنزلت وتعيد ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقيل لا يغسل عليهما ولو ظهر الحبل الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه نأخذ انظر الزيلعي

• (فصل ابيان فرائض الغسل) • (قوله من حيض أو جنابة ونفاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المسنون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل السنة كما في الدر ويكتفي بوجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في أول الغسل وقوله في تحصيل السنة أى سنة الغسل المسنون وليس المراد أنهم شرطان في سنتيه (قوله غسل القم والانف) أى بدون مبالغة فيهما فانما سنة فيه على المعقد وشرب الماء عقيب يقوم مقام غسل القم لاصحاً ولو كان سنه مجزئاً فبقى فيه طعام أو بين أسنانه أو كان في انفه درن رطب، اجزاء لأن الماء الطيف يصل الى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فانه كالخشب الممضوغ والمجبن فيمنع كما في الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولأنهما يغسلان عادة وعبادة تفلا في الوضوء وفرضا في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما الوقوع الخلاف فيهما لانهما مستثنان عند الامامين مالك والشافعي رضى الله عنهما ولأنهما لا يكرهان جاحدهما (قوله ومنه القرج الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كثره برغوث وونيم ذباب) ولولم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هي الجادة الساترة المشبعة والخندان قطعها ١٥ من الشرح (قوله سوا سرى الماء في اصوله اولاً) فيه انه اذا سرى في أصوله وعنه الماء كله لا يلزم حله وفسر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علوياً او تركياً قال السيد وما في العبي من قوله الا اذا كان علوياً او تركياً كاللحرج

من حيض أو جنابة أو نفاس (أحد عشر شيئاً) وكما ترجع لو أحد هو محوم الماء ما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم منها (غسل القم والانف) وهو فرض اجتهادى لقوله تعالى فاطهروا وبجلا فهما في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والقم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه القرج الخارج لانه كفهها لا الداخل لانه كالخلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشع وجفن لا يصح بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو لم يذنى في الصحيح كثره برغوث وونيم ذباب كما تقدم والقرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضى التكرار

(و) يفترض غسل (داخل قلقة لا سرى في فسخها) على الصحيح وان تعسر لا يكاف به كغيب انضم للحرج متعقب (و) يفترض غسل داخل (سرة) مجوفة لانه من خارج الجسد ولا حرج في غده (و) يفترض غسل (نقب غير منضم) لعدم الحرج (و) يفترض غسل (داخل المضمرة من شعر الرجل) ويلزمه له (وطا) على الصحيح سواء سرى الماء في اصوله اولاً لكونه ليس زينة فلا حرج فيه (و) لا يفترض نقض (المضمرة من شعر المرأة ان سرى الماء في اصوله) اتفاقاً لحديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضرراً رأى أفانقضة لغسل الجنابة قال انما يكفيل أن تصفى على رأسك ثلاث حبثات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء فتطهرين

وامان كان شعرها ملبد او غزيرا فلا بد من نقضه ولا بد من ترص ايصال الماء الى اثناء ذوائبها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذوائبه كاهلها والضعفة بالاضاد المجهمة الذؤابة وهي الخصلة من الشعر والضعفة من الشعر وادخال بعضه في بعض وغن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو انقطع - بعضها العشرة ٦٧ (و) يفترض غسل (بشرة العيبة) وشعرها ولو كانت كثيفة

كثنة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب) (و) بشرة (الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كاقم لا يدخل لانه كالحلق كما تقدم

• (فصل) • في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئا) الاول (الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث كل امرئ اذى بال (و) ١ بتداء (النية) ليكون فعله تقربا يناب عليه الوضوء والابتداء بالتسمية يصاحب النية تتعلق التسمية باللسان والنية بالقاب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة الوكعات) على يده (بانقرادهما) في الابتداء ليطمئن برؤاها قبل ان تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام ويتفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فبثلث الغسل ويسبح

متعقب بأن دعوى المخرج متنوعة ١٥ (قوله واما ان كان شعرها ملبد او غزيرا) بحيث يمنع ايصال الماء الى الاصول (قوله ولا بد من ترص ايصال الماء الى اثناء ذوائبها على الصحيح) احتريزه عن قول بعضهم يجب بلها واما في صلاة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وغنامه في الشرح (قوله والضعفة بالاضاد المجهمة الذؤابة) قال في القاموس الذؤابة الناصية أو منبتها من الرأس وشعر في اصل ناصية الفرس ١٥ والمراد الخصلة وهي كافي القاموس بالضم الشعر المجتمع أو القليل منه ١٥ (قوله والضعفة من الشعر الخ) واما القص بجمعه على الرأس (قوله وغن الماء) أي لشرب ووضوء وغسل على الزوج لانه مما لا بد منه ١٥ شرح (قوله ولو انقطع - بعضها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحوض لقل من عشرة فعلى الزوج لا احتياجه الى وطئها بعد الغسل وان كان لعشرة فعليها لانها هي المحتاجة للصلاة ويعلم منه أن ابخرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الثانية دخول الحمام مشروع للرجال والنساء قال الكمال وحديث ابغناها الخروج للعمامة انما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستمالة ١٥ أي وبشرط عدم نظرها الى عورة بعضهم والاحرم كما لا يخفى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها

• (فصل في سنن الغسل) • (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله لعموم الحديث كل امرئ اذى بال) لفظ كل الخ يدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله تتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذي كراستحضر معنى الذكرفلها تتعلق بالقلب أيضا فاما أن يقال ان الابتداء اضافي أو ان القلب يلاحظ أشياء متعددة دفعة (قوله مع غسل اليدين) أي قبل ادخالهما الاناء على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أي ان ازالها قبل الوضوء والاغتسال هو السنة لئلا تزداد باضافة الماء فلا ينافي أن مطلق ازالة القدر المانع منها غير مقيده بما ذكر فرض ١٥ كلام السيد المخلص (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبلي وقد يطلق على الدبر أيضا كما في المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة) فيتم سائر أعمال الوضوء من المستحبات والسنة والقراءة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ مسلم عن معوية رضي الله عنه الى عنها قالت ادبني لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل مرتين وثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فذلكها دل كاشد يد اثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حفنات كل حفنة ملاء كفه ثم غسل سائر جسده ثم تهي عن مقامه ذلك فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها صفة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان واكثرهم على انه يؤخر لحدب معوية فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل

الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصب عليها الماء والا قول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء) لا احتياجه لغسلها ما نسي من الغسالة (ثم يقبض الماء على يده ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو انغمس) المغسل (في الماء الجاري او) انغمس في (ماء) هو (في حكمه) أي الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل أرفى المطر كذلك ولولو وضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول المبالغة بذلك كالثلثين (ويؤتى في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبها الأيمن ثم الأيسر) لاستصحاب التيامن ٦٨ وهو قول شمس الأئمة الحنابلة (وبسن أن (بذلك) كل أعضاء

(جسده) في المرة الأولى لعدم الماء بدنه في المرتين الأخيرتين وليس ذلك بواجب في الغسل إلا في رواية عن أبي يوسف لموصوفه صفة الطهر ووافيه بخلاف الوضوء لأنه باللفظ اغسلوا وراقه الموفق (فصل وآداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بيناها (إلا أنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لأنه يكون غالباً مع كشف العورة) فإن كان مستورا فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء لأنه في صلب الاقدار ويكره مع كشف العورة ويستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد لا يجهل النظر لعورته لاحتمال ظهورها في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حي يستبرح الحي والمستبرح إذا اغتسل أحدكم فليستتر رواء أبو داود واذ لم يجد سترة عند الرجال يغتسل ويختار

واحدة منها) والالم تحصل سنة التثليث والاولى فرض والتثنيان بعدها ستان حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما في مجمع الانهر (قوله ولو انغمس المغتسل الخ) أي بعد ما تمضمض واستنشق (قوله كالعشر في العشر) قدر به محمداً الكثير ثم رجع عنه إلى ما قاله الامام ان الكثير ما استكثره المبتلى (قوله أوفى المطر) معطوف على منغمسا أي أو مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولولو وضوء) أي ولو مكث منغمسا أوفى المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فإنه يكون آتياً بكلال السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الاولى التذكير (قوله منكبها الأيمن ثم الأيسر) يغسلها ثلاثاً ثلاثاً كما في الزاهد وقيل يبدأ بالمنكب الأيمن ثم بالاراس (قوله وبسن أن يذلك الخ) الدال على امر اراد السيد على الأعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في البصر عن القح وفي من لا مسكين أنه شرط عنده في رواية النوادر (فصل وآداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء) أي هذا إذا كان غير دعاء بل ولودعاء أما الكلام غير الدعاء فليكرهه حال الكشف كما في الشرح وأما الدعاء فلما ذكره المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال أنه مستور العورة بدليل قوله لاحتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزّه عن النقائص (قوله يغتسل ويختار ما هو أستر) هذا ما في لوجبانية والقنية والذي في ابن أمير حاج أنه يؤخره كي يتمكن من الاغتسال بدون اطلاع عليه وسواء في ذلك الرجل والمرأة ولا فرق بين كونهما بين رجال أو نساء فإن خاف خروج الوقت تيمم وصلى والظاهر وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيمم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان ابيح التيمم اه (قوله وبين الرجال تؤخر غسلها) وكذا بين الرجال والنساء وينبغي لها أن تتيمم وقصلي لجهزها شرعاً عن الماء كما في الدر (قوله والائتم على الناظر) أي إذا كان عامداً في صورة جواز كشف العورة (قوله وقيل يجوز ان يغتسل بالغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الغسل فقال مجرد في بيت الحمام الصغير اقصر ازاره واحلق عاتقه بأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن يغتسل في آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما وجه هذا التصديد واهل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيراً كما قدروا به في الماء فيكون الحمل إذا كان هذا القدر متعباً والله تعالى أعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لأنه وضوء وزيادة وإلى ذلك أشار بقوله لأنه يشمله

ما واسترو المرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والائتم على الناظر لا ي من كشف ازاره تطهيره وقيل يجوز أن يغتسل بالغسل وحده ويجرد زوجته للجماع إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين صعبة بعده كالوضوء لأنه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) وبزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها افضل من الوقت وقبل انه لليوم وغرته انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح ولها الفضل على المرجوح ٦٩ وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس

أوليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (و) منها (صلاة العيدين) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والاضحى وعرفة وقال صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل قال غسل افضل وهو ناسخ اظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف

كما في الجمعة (و) يسن (للأحرام) الحج أو العمرة فعليه صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا يقيم مكانه بقعد الماء

(و) يسن الاغتسال (للحاج)

لا فريهم ويفعله الحاج (في عرفة) لا خاربها ويكون فعله (بعد الزوال) افضل

زمان الوقوف • وما فرغ من الغسل المسنون شرع في المندوب فقال (ويتدب الاغتسال في ستة عشر شياً) تقر بها لانه يزيد عليها

(لن أسلم طاهراً) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف

عن أثر ما كان منه (ولن يبلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد له باقي الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل اه (قوله وقبل انه لليوم) قاله محمد اظهر الفضيلة على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة ونسبه كثير الى الحسن وقد كثر في المحيط محمد امع الحسن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوي انه اهما جميعا عند أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فيمن لاجعة عليه أيضاً واما الغسل بعد الصلاة فليس يعتبر اجماعاً كما في جمعة المحيط والخانيسه (قوله استن بالسنة لحصول المقصود) وقال في التهر كالأهر ينبغي عدم حصول السنة بهذا اتفاقاً ما على قول أبي يوسف فلا شرط للصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان واما على قول الحسن فلانه يشترط أن يكون متطهراً بطهارة الاغتسال في اليوم لاقبله والغالب وجود الحدث أيضاً اه ملخصاً (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت هذه الصلاة فالصغير راجع الى غير مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله تعالى حتى تواتر بالجاب (قوله وهو ناسخ اظاهر قوله الخ) وقبل معنى الواجب التأكيد كما يقال حلفك على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف) ولليوم عند الحسن نقله القهسته الى عن التصفه (قوله للحج أو العمرة) او مائة حلق تجوز الجمع (قوله واهذا لا يقيم مكانه بقعد الماء) أي مثلاً والمراد به ذروا الماء السبعة ومثله سائر الاغتسالات المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البداية تعيجوز أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضاً يعني أن يكون للوقوف واليوم أي يوم عرفة ان حضر • (قوله افضل زمان الوقوف) وإمكان أقرب اليه فيكون ابلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة الافضل أن يكون بقرب ذهابه اليها الا أن هذا يقتضي الافضية ففما لا كونه شرطاً في تحصيل السنة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الاصح وقيل انها مستحبة بدليل أن محمد أسعى غسل الجمعة في الاصل - سنا قال في الفتح وهو النظر (قوله لن أسلم طاهراً) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحتزبه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض عليه الغسل على المعقد كما تقدم (قوله ولن يبلغ بالسن) احتزبه عن بلوغ الصبي بالاحتلام والاحبال والازال وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والحبل فانه لا بد من الغسل فيها (قوله وهو خمس عشرة سنة على المفقوبه) وهو قولهما ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر في هذه المدة غالباً فجعلوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وادنى مدة يعتبر فيها ظهور العلامة اثنتا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقها فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا بالغين حكماً لان ذلك مما يعرف من جهتهما (قوله ولن أفاق الخ) له لانه لا شكر على نعمته الا فاقه (قوله وعند الفراغ من حجة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها الحجة رواه أبو داود (قوله خروج الخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل يلزم الغسل منهما (قوله ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب اسكل مؤمن

على المضي بي الغلام والجدانية (ولن أفاق من جنون) وسكر واعماه (وعند) الفراغ من حجة وغسل ميت (خروج الخلاف من لزوم الغسل بهما) (و) نذب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لاحتياها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال

(و) في (اليلة القدر اذا راها) يقيننا وعلما بالتابع ما ورد في وقتها الاحياءها (و) نذب الغسل (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيم المحرمات او قدومه ٧٠ على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) نذب (للقوف بمزدلفة) لانه

ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (الطواف) ما وطوف (الزيارة) فيؤدي الطواف باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمات البيت الشريف (و) ينذب (اصلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما) واستسقاء لطلب استئزال الغيث رحمة لخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكل الطهارتين (و) اصلاة من (نزع) من مخوف التجاء الى الله تعالى وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلمة) حاصت نهارا (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهار لان الله تعالى أهله من طغي كقوم عاد فيلنجي المتطهر اليه وينذب للتائب من ذنب وللقادم من سقر وللمستحاضة اذا انقطع دمها لمن يراذقته ولرمي الجمار ولمن اصابته نجاسة وخطي مكانها فيغسل جميع بدنه وكذا جميع ثوبه احتياطا (تنبه

براعة من النار اتوفية ما عليه من الحقوق ولطاف من البراعة من الذنوب بغفرانها قاله العمري (قوله يقينا) بأن يكون بطريق الكشف مثلا (قوله او علما) كذا هو في ما شرح عليه السيد أيضا والمناسب لمقابلة اليقين أن يقول او ظنا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة بلجة لاحارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي فيمارأيته من الشرح او علما باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لاحياءها) يحتمل ارتباطه بالغسل اي اغسانه لحياتها وفيه ان الاحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل الا ان يقال انه يعين عليه فيطالب له او يكون الاحياء مؤدى باكل الطهارتين ويحتمل انه مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الاحياء هي العلامات التي يطلب عند وجودها الغسل (قوله ومحل اجابة دعاء سيد الكونين) أي بعد ان دعا به في جميع عرفته فانوت عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الارض عند فاطمة وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقرة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فانها أفضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء ولا يخفى من مكة والمدينة أسماء كثيرة فهو مائة قال النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منها وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سياق انه يغتسل لرمي الجمار وتقدم انه يغتسل لجمع مزدلفة وقد تجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسلا واحدا يكفي لجمعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمات البيت) أي التعظيم الزائد والافاضة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي باكل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاولى حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاولى حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير للطلب او الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن نزع مصدر بمعنى مفزع (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس باكل الطهارتين فانه ادعى لازاته (قوله فيلنجي المتطهر اليه) أي المتطهر باكل الطهارتين (قوله وينذب للتائب من ذنب) ازالة لاثرا ما كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من سقر) للتنظاف (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تحال حيض اثناء المدة (قوله لمن يراذقته) ليعوت على اكل الطهارتين (قوله ولمن اصابته نجاسة الخ) عذره في الجهر من الغسل المفروض وهو الذي تفيد به عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافا لما قال انه بطهر يغسل طرف منه اه (قوله لاتنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انما لاتنفع نعماتها ما اذا لا يشكران وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والتزاهة) أي التباعد (قوله عن الغل) قال في القاموس الغل الحقد كالغل بالكسر والضغن اه وقال في مادة ح قد حقد عليه كضرب وفرح حقد او حقد او حقة امسك عداوته في قلبه وتر بص لفرصتها كحقد والحقد والحقودا كثير

عظيم) لاتنفع الطهارة الظاهرة الامع الطهارة الباطنة بالاخلاص والتزاهة عن الغل والغش والحقود والحقود (قوله وهو اشارة الخ) كأنه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن ونزع والظاهر ان قوله من مخوف صلة لنزع أي لخوف من امر مخوف تأمل اه معجمه

الحقده ومنه يعلم ان الغل والحقد شي واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النص
واظهر خلاف ما يضر والغش بالكسر الاسم منه والغل والحقد والغش بالضم الرجل الغاش
ا ه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى ما قبله واما الحسد اعادنا الله تعالى منه معلوم (قوله
وتطهير القلب) عطف على اخلاص أى يظهره بقطع العلائق عن جملة الخلأق وما تطمح اليه
النشوص فلا يقصد الا الله تعالى يعبد لا يستحقاقه العبادة لذاته تعالى وامتثال الامر وملاحظا
جلالته وكبريائه لا رغبة في الجنة ولا رهبة من نار ا ه من الشرح (قوله مقترا) أى مظهرا
فقره اليه بأن بسأله حاجته الا بنية والدينية اظهار اللقافة والاضطراب الى المولى الغنى عن
كل شئ بعد تطهير اسائه من الغفوف لاعتن الكذب والغيبة والغيبة واليهتان وتزينه
بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن اه ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء
بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالان)
أى الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطرب) اى بسببها (قوله عطفاً عليه) بفتح العين
اى رجة وحنوا وبالكسر الجاذب (قوله فتكون عبداً فرداً الخ) اى غير مشتت ترك من كلام
الحلاج نفعنا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارغاً من امور الدارين مشتغلاً بالله وحده
وقال امير لمن يرى أحداً اويذ كراحدان يقول عرفت الاحد الذى ظهرت منه الاحاد وقال
من خاف من شئ سوى الله اورجاسوا اغلق عليه ابواب كل شئ وسلط عليه الخيانة وجب
بسبعين سجداً يسرها الشك اه (قوله ولا يستملك) السين والتا زائدتان وأثنى النهى عن طاب
الميل ابلغ من النهى عن الميل (قوله قال الحسن) فى مقام التعليل لقوله ولا يستملك (قوله رب
مستور) اى كثيراً ما يقع ذلك وهو من الرمل (قوله سبقته شهوته) اى جعلته مسبباً لها وأسيراً
والمقصود انه صار لا يخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه والباسا كناية للضرورة
(قوله وانتهى) كناية لا لاطلاق وهو عطف لازم على عرى (قوله صاحب الشهوة عبد) أى
ملازمها والمتصف بها كالعبد فى الانقياد الى غيره والذلة (قوله فاذا لك الشهوة) بأن
خالف النفس والشیطان فيما ياهران به (قوله اضحى ملكاً) أى فى الدارين وهو بكسر
اللام لذكر العبد اولاً ويحتمل ان يكون بقصها وهو على التشبيه بمعنى انه فى الدرجة كالملائكة
وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقساماً ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون الشهوة
وهم الملائكة ومنهم من عكسه وهم البهائم ومنهم من جمعها فيه وهم بنو آدم فان غلب عقله
شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون ارجل
انهم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وبما كلفه به) متعلق بتمام (قوله وارضاء) عطف
على كلفه (قوله حفته العناية) أى احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له اموره فيعام له معاملة من اهم بشأته تعظيمه له (قوله حيثما توجه
وتيمم) اى قصد أى فى أى زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث لا مكان
ولا يفتى حسن ذكره مادة التيمم بالصفة (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دأبه قوله تعالى واتقوا الله
ويعلمكم الله والله تعالى اعلم

وتطهير القلب عما سوى الله
من الكونين فيعبده
لذاته لا لعله مقتراً اليه
وهو يتفضل بالان بقضاء
حواله المضطرب اعطفا
عليه فتكون عبداً فرداً
للمالك الاحد الفرد
لا يسترق شئ من الاشياء
سواء ولا يستملك هو الشئ
خدمته اياه قال الحسن
البصرى رحمه الله تعالى
رب مستور صفة شهوته
قد عرى من ستره وانتهى
صاحب الشهوة عبداً فاذا
ملك الشهوة اضحى ملكاً
فاذا اخلص لله وبما كلفه
به وارضاء قام فاداه حفته
العناية حيثما توجه وتيمم
وعلمه ما لم يكن يعلم

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة التمسك مطلقا والحج اقله القصد الى معظمه وشرعا صبح الوجبة
واليد من صعيد مطهر والقصد شرطه لانه النية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة و~~وصف~~ يقينية وسائر كونه كماله
ارادة ما لا يحل الا به وشرطه قدمها بقوله ٧٢ (يصح) التيمم (بشرط غائبة الاقل) منها (النية) لان

* (باب التيمم) *

ذكره بعد طهارة الماء لانه خاف وقد مدحه على مسح الخف وان كان طهارة مائية لذات هذا
بالكتاب وذلك بالنسبة وثبت به تأسيسا بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الامة) رخصة لهم
من حيث الالة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث الحمل للاقتصار فيه على
شطر الاعضاء (قوله وشرعا الخ) قال السكال هذا هو الحق فهذا التعريف اولى من قول بعضهم
في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد وركنا (قوله عن
صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد أي من صعيد (قوله مطهر) احتراز به عن الارض
اذا تجست وجفت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط اصله الا فيما سئل (قوله وحكم)
هو حل ما كان متمما قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كصله ايضا (قوله وركن) هو المسح
المستوعب للحمل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما
سئل ويوجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليمنى باليسرى وقلبه مستوعبا
(قوله على ايجاد الفعل جرما) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به
في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت قدرة العبد
افاده السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد وجعل كل يد عضوا (قوله
اقله ما يتكلم به) الاولى أن يقول لا منوى ولا يلزم من التمييز العلم بحقيقة المنوى (قوله ليعرف
حقيقة المنوى) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله
ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن سماعة عن محمد ان الجنب اذا تيمم يريد به
الوضوء أجزأه عن الجنابة في الصحيح (قوله وابايتها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال)
مرتب على كلام محذوف تقديره وهي تضع نية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعديل
المذكور كما فعله السيد اسكان اولى (قوله أو نية استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم ان تكون
الصلاة مباحة او ضرورة الصلاة مباحة فالسين والتا زمانان اولهما ضرورة ولا يصح الطلب
(قوله لان اباحتها برفع الحدث) تعليل اهمية النية في التيمم بنية الاستباحة يعني انه لما نوى
استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكانه نوى رفعه أي روى تضع نية رفعه واذا
حقة النظر وجدنا كما التيممين السابقين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى
نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليأمل (قوله فتصح باطلاق النية) تقرير على قوله اما
نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان المصنف نص بعد على انها لا تصح بنية (قوله
وبنية رفع الحدث) تقرير على قوله لان اباحتها برفع الحدث ولا بد من ضمنية قولنا وهي
تصح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشئ) عطف على مقدم تقديره هذا اذا اطلق في النية
وبقظم صورتين صورة نية الطهارة او صورة نية استباحة الصلاة وصورة نية رفع الحدث (قوله

التراب ملوث فلا يصح مطهرا
الا بالنية والماء خلق
مطهرا (و) النية (حقيقتا)
شرعا (عقد القلب على)
ايجاد (الفعل) جرما
(و) وقتها عند ضرب يده على
ما يتيمم به) أو عند مسح
أعضائه بتراب أصابها
(و) للنية في حد ذاتها
شروط أهمها اثنتان بقوله
(شروط صحة النية ثلاثة
الاسلام) لصير الفعل سببا
للثواب والكافر محروم منه
(و) الثاني (التمييز) افهم
ما يتكلم به (و) الثالث (العلم
بما ينويه) ليعرف حقيقة
المنوى والنية معنى وراء
العلم الذي يسبقها (و) نية
التيمم لها شرط خاص بهايته
بقوله (يشترط اهمية نية
التيمم) ليكون مفتاحا
(للصلاة) فنصح (به) احد
ثلاثة اشياء مائية الطهارة
من الحدث القائم به ولا
يشترط تعيين الجنابة من
الحدث فتصح في نية
الطهارة لانها شرعت للصلاة
وشروط لصحتها واباحتها
فكانت نيتها نية اباحة
الصلاة فلذا قال (أو) نية
(استباحة الصلاة) لان

اباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء واما اذا قيد النية بشئ فلا بد أن يكون خاصا

بينه في الشرط الثالث بقوله (اوتية عباد مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء
تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا (لا تصح بدون طهارة) فتكون المنوى اما صلاة أو جزأ ٧٢ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم

للصلاة او صلاة الجنائزة
او سجدة التلاوة والقراءة
القرآن وهو جنب أو نوته
اقراءة القرآن بعد انقطاع
حيضها او نفاسها لان كلا
منها لا بد له من الطهارة
وهو عبادة (فلا يصلي به)
أي التيمم (اذ انوى التيمم
فقط) أي مجرد امن غير
ملاحظة شيء مما تقدم
(او نواه) أي التيمم (لقراءة
القرآن) هو محدث حدثا
اصغرو (لم يكن جنبيا) وكذا
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن
مخاطبة بالظهور من حيض
ونفاس لجواز قراءة المحدث
لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس
المصنف أو دخول المصنف
أو تعليم الغير لا تجوز به
صلاته في الاصح وكذا الزيارة
القبور والاذان والاقامة
والسلام وردة والاسلام
عند عامة المشايخ وقال أبو
يوسف تصح صلاته به لدخوله
في الاسلام لانه رأس القرب
وقال أبو حنيفة ومحمد لا
تصح وهو الاصح ولو تيمم
لسجدة الشكر فهو على
الخلافا كما سنده
وفي رواية النوادر والحسن
جواز مجرد نيته (الثاني)
من شروط صحة التيمم

بينه في الشرط الثالث) الاول بينه في الامر الثالث لان الشرط هو احد الثلاثة المذكورة فتأمل
(قوله وهي التي لا تجب الخ) كما صلاة بخلاف المسرفانه وجب له بطريق التبع للتلوة وهو في
حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل ليشمل قراءة
القرآن لتوصو الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان
يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب
لقوله فيكون المنوى اما صلاة ان يكون المنوى عند التيمم الصلاة ونحوها ويكون المعنى على
استباحة هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله او صلاة الجنائزة) لو ادخلها في عموم الصلاة
فيقول فيكون المنوى اما صلاة ولو صلاة جنائزة كان أولى لانها صلاة من وجه (قوله او سجدة
التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون
طهارة (قوله فلا يصلي به) تفريع على اشتراط احد هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنبيا)
تصريح باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالظهور) أي بان تكون محدثة حدثا أصغر فقط (قوله
لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث
(قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصنف) فقد الشرط الاول
فيه وهو كونه عبادة (قوله او دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من
الأكبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يحل بدون طهارة وان كان
عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيها الثالث ايضا (قوله والاذان)
اتقى فيه الثاني والثالث وكذا الاقامة (قوله والسلام ورده) اتقى فيه الثالث فقط وكذا
الاسلام (قوله وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل التراب طهورا
للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهورا للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولهما
لا تصح به الصلاة لانها ليست قريبة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قريبة عنده قاله في البحر
عن الترمذي (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير ظاهرها رواية كما تقدم التبعيه
عليه في الخطبة لأنها اسم كتاب (قوله مجرد نيته) أي التيمم هو مقابل لما في المصنف ولا اعتقاد
على هذه الرواية كإتيه على ذلك الكمال (قوله كبعد أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل
والفرسخ والعري في قوله

ان البريد من القرا صر أربع * واقر صر ثلث امبالضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل * والباع أربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة * منها الى بطن لاخرى فوضع
ثم الشعيرة ست شعيرة فقط * من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع

قاله في القمح والميل في اللغة منتهى مد البصر (قوله بغلبة الظن) فان لها حكم اليقين في
الفقهيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور عند الجمهور (قوله

ط (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كبعد) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج
بالذهب هذه المسافة وما يبرع التيمم الا لدفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة

وهي ذراع ونصف) فجعله ذراعاً ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سيرا القدم بنصف ساعة (قوله
 بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه
 في المصير) أي ولو كان مقيماً فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز التيمم
 في المصير إلا لخوف فوت صلاة جنازة أو عيود للجنب الخائف من البرد والحق الأول والمنع بناءً
 على عادة المصارف ليس بخلاف حقيقة ما (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاد به أن
 الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار جواز
 ونقل المصنف في حاشية الدرر الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن
 يمرض بالصوم فهو كالمرضى (هـ) قال فكذلك هنا (هـ) وأعلم أن المريض أربعة أنواع
 من يضطره الماء أو التحرك لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على
 الفعل بنفسه فحاله لا يتحول إما أن يجد من يوضئه أو لا فإن لم يجد جازله التيمم إجماعاً ولو في المصير
 على ظاهر المذهب وإن وجد فإما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأجير أو لا فإن كان
 من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الإمام بناءً على اختلاف الرواية عنه وإن لم يكن
 من أهل طاعته ولم يعنه بغيره بدل جازله التيمم عنده مطلقاً ولا لا يجوز في الفصول كلها إلا إذا
 كان الأجر كثيراً وهو ما زاد على ربع درهم أفاده في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا
 يقدر على الوضوء ولا على التيمم لأنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الإمام حتى
 يقدر على أحدهما وقال أبو يوسف يصلي تشبهاً ويعيد وقول محمد مضطرب وفي البحر ولا يجب
 على أحد الزوجين أن يوضئ صاحبه ولأن يتعاهده فيما يتعاق بالصلاة فلا يعتد أحدهما قادراً
 بقدره الآخر بخلاف السيد والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد
 المرض) يقيناً أو بغلبة الظن بتجربة أو أخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور
 (قوله كاللحموم) مثال للأولين وقوله والمبطون مثال للثالث وهو التحرك أفاده في المشرح
 (قوله ولو القرى) أي ولو كان العمران القرى الموصوفة بما ذكره أما القرى الخالية عنه فهي
 كالبرية (قوله سواء كان حياً أو محدثاً) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأسرار وقال
 الحلواني لا رخصة للمحدث بذلك السبب إجماعاً قال في الخاتمة والخاتمي وهو الصحيح أي لعدم
 اعتبار ذلك الخوف بناءً على أنه مجرد وهم إذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة كما في الفتح والابحاح
 وإنما الخلاف في الجنب الصحيح في المصير إذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضاً لو اغتسل
 بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال لا ما يجوز له التيمم مطلقاً وخصاه بالمسافر
 لأن تحقق هذه الحالة في المصير نادر والفتوى على قول الإمام فيها بل في كل العبادات وإنما
 أطلق المصنف لأن الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي
 من العذر لكن إن نشأ من عيود العباد وجبت الاعادة وإن نشأ لغير شيء فلا كذا وفي صاحب
 البحر وابن أمير حاج بين قوليه وجوب الاعادة وعدمه أفاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه)
 لأن صيانة النفس واجب من صيانة الطهارة بالماء فإن لها بدلاً ولا بدل للنفس أولاً لأنه في معنى
 المريض من حيث خوف لحوق الضرر فأحق به كما في النهاية وكذا المال لا خلف له وهو
 الامانة عنه - كماله (قوله أو خاف المديون المقلس الحبس) أما الموصوف فلا يجوز له التيمم

وهي ذراع ونصف
 بذراع العامة
 في المصير
 في المصير
 على عادة المصارف
 الصحيح الذي
 ونقل المصنف
 يمرض بالصوم
 من يضطره الماء
 الفعل بنفسه
 على ظاهر المذهب
 من أهل طاعته
 من أهل طاعته
 كان الأجر كثيراً
 يقدر على الوضوء
 يقدر على أحدهما
 على أحد الزوجين
 بقدره الآخر
 المرض
 (قوله كاللحموم)
 (قوله ولو القرى)
 كالبرية
 الحلواني
 اعتبار ذلك
 وإنما الخلاف
 بالبارد ولم
 لأن تحقق هذه
 أطلق المصنف
 من العذر لكن
 البحر وابن أمير
 لأن صيانة النفس
 المريض من
 الامانة عنه -

أظلم بطله (قوله ولا على من حبس في السفر) أي إذا تيمم وصلى لأن الغالب في السفر عدم
الماء وقد انضم إليه عذر الحبس فإنه في الشرح وأما المحبوس في المصر في مكان طاهر إذا لم
يجد الماء فإنه يتيمم ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كافي البدائع (قوله ومنه عطش)
اعلم أن الإنسان إذا عطش وكان عنده ماء آخر ماء فإن كان صاحب الماء محتاجا إليه
أعطشه فهو أولى به والأوجب دفعه للمضطر فإن لم يدفعه أخذه منه قهرا وله أن يقاتله فإن قتل
صاحب الماء فدمه هدر وان قتل الآخر كان مضطرا ويغني أن يضمن المضطر قيمة الماء وان
احتاج الأجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله ولا يجوز للأجنبي أخذه
منه قهرا بجرع السراج مزيدا (قوله أو رفيقه في القافلة) فضلا عن رفيق الصبية كذا
في الشرح (قوله أو دابته) محل اعتبار خوف عطش دابته وكتبه إذا تعذر حفظ الفسالة لعدم
الإناء كافي الإيضاح (قوله ومنه احتياج لجن) وكذا إذا احتاجه لازالة نجاسة ما نعمة ما إذا
احتاجه للقهوة فإن كان يلحقه بتركها ضرر تيمم والا لا كذا بجنه السيد ولم يفسلوا في المرق
هذا التفصيل بل الآن قول الشرح لا ضرورة إليه يشير إليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
طاهرة قاله السيد ولو توبا كافي الشرح لا ضرورة إليه يشير إليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
الماء لزمه ادلاؤه لأن كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل إلى الماء الابعشة كذا في كتب
الشافعية قال في الترشيع وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالصهاريج (قوله لا يمنع التيمم)
أي على المعتمد (قوله ولا يشبهه فاق الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله بحبس) متعلق
بفأقد ومثل الحبس الهز عنهما معرض كافي السيد أبو بوسع خشب في يديه (قوله وقال أبو
يوسف يشبهه بالإيماء) إقامة طلق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لأنه لو وجد لصار مستعملا
للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجد إن وجد مكانا يابساً أفاده في الشرح والذي
في السيد نقلا عن التنوير وشرحه وقال لا يشبهه بالمصلين وجوباً في ركع ويسجد إن وجد مكانا
يابساً والأيوني قائم بعبده ينفق واليه صح رجوع الامام ثم قال ومعنى التشبيه بالمصلين
أن لا يقصد بأقسام الصلاة ولا يقرأ شيئا وإذا احتج ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح
أه وتحصل منه أن التشبيه متفق عليه وإن بالركوع والسجود لا بالأياء على ما عليه الفتوى
(قوله ولو وجد من يعينه) اعلم أن المعين إنما أن يكون كعبده وولده وأجير فلا يجوز له التيمم
اتصافا كافي المحيط بناء على اختيار بعضهم وإن وجد غير من ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر
المذهب أنه لا يتيمم من غير خلاف لقدرته على الوضوء وعن الامام أنه يتيمم وعلى هذا إذا عجز عن
التوجه إلى القبلة أو عن التحول عن فراش فحجر (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على أن
القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده لأن الإنسان بعد قادر إذا اختص بالآلة يتبها له الفعل به متى
أراد وهذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لأن آله صارت كآله واختار
حسام الدين قواه ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها
التفصيل كما علمت وقد منما يفيد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنباً) لأن صلاة الجنابة دعا
في الحقيقة وإنما أوجبنا لها التيمم لكونها مسماة باسم الصلاة قاله السيد (قوله لأنها تفوت
بلا خلف) هذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن ما يفوت إلى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته

ولا على من حبس في
السفر بخلاف المكره
على ترك الوضوء فتيمم
فإنه يعيد صلاته (و) منه
(عطش) سواء خافه حالا
أو ما لا على نفسه أو رفيقه
في القافلة أو دابته ولو
كأن بالإناء المعلقة للماء
كانه دوم (و) منه احتياج
لجن (للضرورة) لا لطبخ
مرق (لا ضرورة إليه
(و) يتيمم لفقد آلة)
كأنه ولو لولاه يصير البئر
كعدمها والماء الموضوع
لشرب في القلوات ونحوها
لا يمنع التيمم إلا أن يكون
كثيرا يستدل بكثرة على
إطلاق استعماله ولا يشبهه
فاقد الماء واتراب الطهور
بحبس عنده كما قال أبو
يوسف يشبهه بالإيماء
والعاجز الذي لا يجده من
يوضيه يتيمم اتفاقا ولو وجد
من يعينه فلا قدرة له عند
الامام بقدرة الغير خلافا
لهما (و) من العذر
(خوف فوات صلاة الجنابة)
ولو جنباً لأنها تفوت بلا
خلف فإن كان يدرك
تكبيرة منها توضأ

والولى لا يخاف القوت هو الصحيح فلا يتيم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيمة الأولى عندهما

ولا خلف له يتيم له (قوله والولى لا يخاف القوت) المراد بالولى من لم يحق التقدم كالسلطان
ويحتمل أن الولى إذا كان لا يجوز له التيم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه أولى فيجوز التيم للولى
عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقاً لأنه يخاف القوت إذ ليس له حق الإعادة حينئذ (قوله هو
الصحيح) صححه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيم للسكك لأن تأخير الجنازة مكروه وصححه
المرحسى فتأيد الصحيح الثاني بكونه ظاهراً للرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد
القدرة بعينه اتفاقاً (قوله أو خوف فوت صلاة عيـد) أى بتمامها فإن كان بحيث لو توضأ
يدرك بعضها مع الإمام لا يتيم قال السيد ناقل عن النهر وخوف فوتها بزوال الشمس إن كان
أماماً وبعدم ادراك شئ منها مع الإمام إن كان مقتدياً به (قوله يتيم وبينه صلته الخ) المقام
فيه تفهيم وهو أنه في صلاة الجنازة إن خاف رفقها قبل أن يحصل شيئاً من التكبيرات إن
اشتغل بالوضوء يتيم وأما في العيدين خاف الاستواء يتيم اتفاقاً أما ما كان أو مقتدياً بالآخر
أمكنه ادراك شئ منها مع الإمام لو توضأ لا يتيم اتفاقاً ولا فعند الإمام يتيم مطلقاً وعندهما إن
شرع بالوضوء لا يتيم لأنه آمن القوت إذ لا لاحق يصلى بعد فراغ الإمام وإن شرع بالتيم جازله
البناء لأنه لو توضأ يكون واجداً للصلاة في صلاته فتفسد وللإمام أن خوف القوت باق لأنه يوم
زحمة فيعتبر به ما يفسد صلاته فتقوت كفى التيسير وغيره ومعناه إذا شك في عروض المقدام
إذا غلب على ظنه عدمه لا يتيم إجماعاً كما في القح ومفتناً الخلاف أن صلاة العيد إذا قدمت
لا تقضى عند الإمام فكانت تقوت لا إلى خلف وعندهما تقضى فيمكنه أدائها مفرداً فكانت
تقوت إلى خلف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيم لخوف فوت الوقت
قال الحلبي والاحوط أنه يتيم ويصلى به ويعيد ذكره السيد (قوله لأن الظاهر يصلى بقوت
الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالبديلية لأن الظاهر ليس بدل الجمعة بل الأمر
بالعكس وإن اجيب عنه بأنه لما نصرت بصورة البدل بحيث يفعل عند قوائمها أطلق عليه ذلك
(قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيم للسكك أى والخوف لأنهما يفوتان لا
إلى بدل وكذا يتيم لكل ما لا تشترطه الطهارة كالنوم والسلام وردة ودخول مسجد لمحدث
ولومع وجود الماء قاله في البحر وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الأولى أن يقدّمه على
ظاهره بأن يقول بطيب طاهر ليكون شارة إلى أن قوله تعالى يتيم وأصميداً طيباً معناه طاهر
وأن معنى طيب طهور وهو الأولى (قوله وهو الذى لم تحسه نجاسة الخ) تفسير مراد حينئذ
يكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر فى الأصل يعم بالارض النجاسة التى ذهب اثر النجاسة
منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذى لم تحسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها
بل ولو الخ (قوله من جنس الارض) ويعتبر كونه من جنسها وقت التيم فلا يجوز على الزجاج
وإن كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيم بتراب المقبرة إن غلب على ظنه نجاسته
لا يجوز كن غلب على ظنه نجاسة الماء أو لا يجوز كما في السراج (قوله والجبر الامس) وقال
محمد لا يجوز به (قوله والمغفرة) بفتح الميم وسكون الغين وبحركتين أحر كما في القاموس (قوله
وسائر أجهار المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذى فى عامة الكتب وفى القح لا يجوز وأبده
صاحب المنع بأنه متوسط بين عالمي الجماد والنبات فأشبهه الأحجار من حيث تجبره وأشبهه النبات

وقال محمد عليه إعادة كما
لو قدر ثم عجز (أو) خوف
قوت صلاة (عيد) لو اشتغل
بالوضوء لما روى عن ابن
عباس رضى الله عنهما أنه
قال إذا فاجأك صلاة
جنازة فخشيت فوتها فصل
عليها بالتيم وعن ابن عمر
رضى الله عنهما أنه أتى
بجنازة وهو على غير وضوء
فتيم ثم صلى عليها ونقل
عنهما فى صلاة العيدين
كذلك والوجه فواتهما
لا إلى بدل (ولو) كان (بناء)
فيهما بأن سبقه حدث فى
صلاة الجنازة أو العيد
يتيم ويتيم صلاته لمجزه عنه
بالماء برفع الجنازة وطرو
المفسد للزحام فى العيد
(وليس من العذر خوف)
قوت (الجمعة) (و) خوف
قوت (الوقت) لو اشتغل
بالوضوء لأن الظاهر يصلى
بقوت الجمعة وتقضى
القائسة فلهما خلف
(الثالث) من الشرط (أن
يكون التيم بطاهر) طيب
وهو الذى لم تحسه نجاسة
ولو زالت بذهاب أثرها
(من جنس الارض) وهو
(كالتراب) المنبت وغيره
(والجبر) الامس (والرمل)
عندهما خلافاً لابي يوسف
فيجوز عندهما بالزنج
والنورة والمغفرة والسكك
والكبريت والافير وزج والعقيق وسائر أجهار المعادن وبالمنج الجبلية فى الصحيح وبالارض المحترقة

والطين المحرق الذي ليس به مرقين قبله والارض المحترقة ان لم يقلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على مخالط من غير
جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بنحو (الحطب والفضة والذهب) والنحاس والحديد ٧٧ وضابطه ان كل شيء يصير

رمادا او ينطبع بالاحراق
لا يجوز به التيمم والاجاز
لقوله تعالى فقيموا صعيدا
طيبا والصعيد اسم لوجه
الارض ترابا كان او غيره
وتفسيره بالتراب لكونه
اغلب لقوله تعالى صعيدا
زلقا أي جرا أملا (الرابع)
من الشروط (استيعاب)
المحل وهو الوجه واليدان
الى المرفقين (بالمسح) في
ظاهر الرواية وهو الصحيح
المتفق به فيمنزع الخاتم
ويخلل الاصابع ويمسح
جميع بشرة الوجه والشعر
على الصحيح وما بين العذار
والاذن الحاقا له بأصله
وقيل يكفي مسح أكثر
الوجه واليدين وصحح وروى
الحسن عن أبي حنيفة
انه الى الرسفين وجهه ظاهر
الرواية قوله صلى الله عليه
وسلم التيمم ضربتان ضربة
لوجهه وضربة للذراعين
الى المرفقين وكذا فله عليه
السلام لانه مثل كيف
امسح فضرب به كفيه
الارض ثم رفعهما لوجهه ثم
ضرب ضربة فمسح ذراعيه
باطنهما وظاهرهما حتى
مس يديه المرفقين
(الخامس) من الشروط
(أن يمسح بجميع البدن)
بأكثرها أو

من حيث كونه شجرا بنبت في تعرا الجرد افروع وأغصان خضر متشعبة قائمة فظهر انه ليس من
جنس الارض لانه نبات جدد وصار جرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه الزبادى الا
أن تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به مرقين قبله) أي قبل حرقه فرجع الضمير معلوم من قوله
المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء بهذه عن قوله سابقا وبالارض المحترقة
الا أن يحمل ما سبق على ان الارض أحرق ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ)
لا يجوز بالمغلوب ولا بالساوي أفاد السيد (قوله لانه لا يصح الخ) علة لمحذوف تقديره وانما
قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة
والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك منه ما اما قبل السبك فيصح التيمم مادام في المعدن
وكذا الحديد والنحاس لان ما من جنس الارض كما في شرح الكونز لا يعنى ذكره السيد
واما لاق كلام المصنف كغيره يقيده بالمنع مطلقا لوجود الضابط (قوله يصير رمادا) قال في خزائن
الفتاوى مانعه قال العبد الضعيف ان كان الرماد من الحطب لا يجوز وان كان من الحجر
يجوز وقد رأيت في بعض البلاد حطبهم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم
لوجه الارض) فعيل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله لكونه
اغلب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر
الواحد فكيف بقول العصامي (قوله لقوله تعالى) علة لمحذوف تقديره وان لم نقل ان هذا
تفسيره بالاغلب لا يصح لقوله الخ يعنى أن هذه الآية دالة على أن الصعيد يطلق على الحجر الاملس
فلا يصح قصره على التراب (قوله فيمنزع الخاتم) ويمسح الوتر التي بين الخترين وما بين
الحاجبين والعينين وتنزع المرأة السوار والمراد بنزع الخاتم والسوار نزعهما عن محلها ما حتى
يمسحه (قوله ويخلل الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء
انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة ثالثة للتخليل فيه نظر لان
العبرة للصحة للاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن أبي يوسف يمسح وجهه من غير
تخليل للحيمة كذا في النهاية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء
وهو المهادى للبشرة لا المسترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح اللحية
في التيمم كذا في الجرائد الكلام في اللحية الخفيفة هل يبالغ في المسح فيها حتى يصل الى
البشرة كالأصله أو يكفي مسح ظاهره لاقى كالكثرة يراجع (قوله الحاقا له بأصله) علة
لاشترط الاستيعاب فيه (قوله ولا يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا الوتر الثالث
من غير مسح يجرته وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع يجرته واهل روايتان في المذهب
والوجه فيه رفع الحرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والراس (قوله
وصحح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من
الربع يجرته اه وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ولا نزع الخاتم والسوار لان
ما تحت ذلك أقل من الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين
حتى لو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يده أجزأه وبعد الضرب لليد الاخرى اه (قوله أو

فيما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن الايضاح (السادس) من الشروط (ان يكون) التيمم (بضربتين ياطن الكفين) لما روينا فان نوى التيمم وأمر به غيره فمعه صح (ولو) كان ٧٨ الضربتان (في مكان واحد) على الاصح لعدم ضرورته مستعملا لان

التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين اصابة التراب بجوده اذا مسحه بنية التيمم) حتى لو احدث بعد الضرب أو اصابة التراب فمعه يجوز على ما قاله الاسيحياني كمن احدث وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز له الضرب ركعا كما لو احدث بعد غسل عضو وقال المحدث ابن الهمام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لان المأمورية في الكتاب ليس الا المسح وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من حضر أو نفاس او حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لانه يصير به المسح عليه لا على الجسد (وسببه) ارادة ما لا يصلح الا بالطهارة (وشروط وجوبه) غائية

بما يقوم مقامه) كغيره أو أكثرها وكثيرا وجهه ويديه في الغبار (قوله ياطن الكفين) موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة والاصح كما في الشنقي انه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضربا أولا ذكره السيد (قوله لان التيمم بما في اليد) قال في الفتح هذا يفيد تصورا مستعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو ان يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها وجهه لا غيراه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهو اليسار كن ويتفرع عليه ما في الخلاصة من انه لو ادخل رأسه بنية التيمم ووقع الغبار يجوز ولو انهم لم الحائط فظهر الغبار فترك رأسه ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه اه (قوله حتى لو احدث الخ) تفريع على قوله ويقوم الخ المفيد عدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على ما قاله الاسيحياني) في الفهستاني عن المضمرات هو الاصح وعليه مشي في الخاتمة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شعاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لان المأمورية الخ) لان الله تعالى قال قيموا صعيدا طيبا فامسحوا الخ فيين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو انه أراد بالضربتين ما هو الاعم فيهم المسح (قوله أو حدث) كشرح بول (قوله وشروط وجوبه غائية) هي العقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والقربة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم وهذه الكيفية وردت أيضا عن الامام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من انه يمسح يباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ويمسح يباطن يده اليسرى على ظاهر يده اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الاحاديث ما يدل عليه كما قاله في البنائية وان ادعى صاحب العناية أنه وردوا أيضا لم ينقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير طاج عن مشايخه ان الاحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهريه اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح بباطنها بالاجام والمسحبة يعني ما ينتمى الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه تكلف والاحسن هو الموافق للمنقول ولم يذكروا وقت تحليل الاصابع والذي يظهر من حديث الاسلع انه بالضربة الثانية قبل النفث قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الافاضل (تنبيه) لو كان الغبار على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فقيم به جاز بالغبار لا بتلك الاشياء وقيد الاسيحياني بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في التهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلتصق يده غبارا وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اه ولو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كما في الفتح (قوله

(كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن اعادةها (وركاه مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسنن التيمم سبعة التسمية في قوله) كأصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والمواالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثله ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجف الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لماسأله أبو يوسف عن كيفية ٧٩ بأن مال على الصعيد فاقبل

بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعا فاقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها الى المرفقين (وتفرج الاصابع) حالة الضرب مما الغة في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم (لمن يرجو) ادراك (الماء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء باكل الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاستاذه جاد وصوبه فيه وهي أول حادثة خالفه فيها وكان خروجهما تشييع الاعشى رجهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء) انفاقا اذا كان الماء موجودا أو قريبا اذا لاشك في جواز التيمم ومنع التأخير نظروا الوقت مع بعد ميسلا (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد بالثوب) على

كأصله) أي بالنظر المتقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما يتناثر التراب عن يده ولا بقدر عزه كما عن محمد ولا يعززين كما عن أبي يوسف كما في السبابة (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا للسنة كما في السبابة (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرتما ذكره بعضهم من الكيفيتين السابقتين وهل يسمح الكف اختلفوا فيه والاصح انه لا يمسحه وضرب الكف يكفي كما في ابن أمير حاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفقد الماء شرعا في ظاهر الرواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من ميل لا يساح له التيمم لانه ليس بفائدة شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحقق ووجه ظاهر الرواية أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله (قوله لمن يرجو ادراك الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويقيم ويصلي في الوقت المستحب كما في الخاتمة وغيرها (قوله قبل خروج الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في صلاة ينذب تأخيرها كما في النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقبل الى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كما في الجوهره وعلى الاول فلا يؤخر العصر الى غروب الشمس وهذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقبل لا بأس به الى قبيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الاكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر في التعديل ما ذكره غيره بقوله ابو ذؤيب ابا كل الطهارتين في أكل الوقتين اه وهو في كلامه تعديل للندب أيضا مع في انما كان ذلك مندوبا ولم يكن واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل يكون بطهارة كاملة فليتأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير (قوله مخالفا لاستاذه جاد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله لتشيع الاعشى) أي توديعه (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الافتراض كما في الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد عنده أو كان بعيدا منه ميسلا أكثر فلا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم - لمي وهذه العبارة لم نرها غيره (قوله ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعبرات كالحاتمية والفتح ومنية المصلي وشرحيهما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة الى الامل أن التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينتظر فصرح لي كذلك أول الوقت جاز قلت وهو الذي يقتضيه التأصيل الاتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالبذل والاباحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك يملكه اذا كان يباع وقال لا تثبت بها كما تثبت بها قياسا على الماء واجمعوا انه لو قيل له أجهت لك مالي التحج به لا يجب عليه الحج لان المعتبر فيه الملك وهذا القدرة وكذا لو عرض عليه من الماء لا يجب عليه قبوله لان المال ليس عبثا بل في عادة فيلحقه الذل بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب طلب الماء) أي لا تعرض صريح به قاضي خان وان وجد أحد واجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم

العماري (أو السقاء) كبل أو دلو (مالم يجتف القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولا منه بهما ولا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعظ بالماء لظهور القدرة بوفاء الوعد ظاهرا (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه

أورسوله وهي ثلثمائة خطوة
 (الى مقدار اربع مائة خطوة)
 من جانب ظنه (ان ظن
 قربه) برؤية طيرا وخضرة
 أو خبر (مع الأمن والا)
 بأن لم يظن أو خاف عدوا
 (فلا) يطلبه (ويجب) أى
 يلزم (طلبه) أى الماء (عن
 هو معه) لانه مبذول
 عادة فلا ذل في طلبه (ان
 كان في محل لا تشعب به
 النفوس وان لم يعطه الا
 بثمن مثله لزمه شراؤه به)
 ويزيادة يسيرة لا يغبى
 فاحش وهو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقيل شطر
 القيمة (ان كان) الثمن
 (معه) وكان (فاضلا عن
 نفقته) واجرة حمله فهذه
 شروط ثلاثة للزوم الشراء
 ٣ قوله الجندی فی نسخة
 البرجندی ٨١

يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلا زيلعى والمراد واحد من أهل المكان أو ممن له معرفة
 به والظاهر أن هذا في غير الظان أما الظان فلا تنص - بل في عدم الجواز بالنظر اليه (قوله أو
 رسوله) ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كافي عنية المصلى (قوله وهي ثلثمائة الخ) كذا في
 الذخيرة والمغرب والذي في التبيين هي مقدار اربعة ستم ٨١ وهو الموافق لما في القاموس
 فانه قال وكل رمية غلوة ٨١ كانه مأخوذ من قولهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى
 والمادة تدل على الارتفاع والظاهر أنه لا خلاف فان التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية
 والتقدير بالغلوة اختار مافظ الدين في الكنز والاصح انه يطلبه مقدار ما لا يضرب بنفسه ورفقته
 بالانتظار كافي البدائع (قوله الى مقدار اربع مائة خطوة) لانها النهاية (قوله من جانب ظنه)
 كافي البرهان وان ظنه في الجهات الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السيدانه
 يقسم الغلوة على الاربع جهات (قوله ان ظن قربه) وذلك لان الظن يوجب العمل في
 العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى عليه حكم كافي القهستاني وحد القرب أن يظن أن الذي
 بينه وبين الماء دون ميل ذكره السيد ولوثيم من غير طاب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت الاعادة
 عندهم الان شرط جواز التيمم لم يوجد خلافا لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء
 ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بالخلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المفازة اما
 اذا كان يقرب الماء ان يجب عليه الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز
 صلاته لان العمران لا يخلو عن الماء غالبا والغالب ملحق بالمتيقن في الاحكام وان لم يغلب على
 ظنه كافي البدائع والحلبي (قوله طلبه) أى بالسؤال وقوله عن هو معه أى مطلقا والتقصيد
 برفيقه أى في بعض الكتب جرى مجرى العادة جوى عن الجندی (٢) واعلم أن النقل في هذه
 المسئلة اختلف فعن الهداية وكثير من الكتب انه لا يجب الطلب أصلا في قول الامام لان العجز
 متحقق والقدرة موهومة اذ الماء من أعز الاشياء في السوء فظاهر عدم البذل وقال لا يلزمه
 الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول عادة ونقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوم الطلب
 قول الكل على الظاهر قال الحصص ولا خلاف بينهم فرادى حنفية عدم الوجوب اذا غلب
 على ظنه منعه ومراده ما اذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء بالاباحة اتفاقا قال في
 البرهان ولهذا لم يحك في الكافي خلافا واذا وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء
 كافي التمر عن المعراج (قوله فلا ذل في طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لان السؤال ذل
 وفيه بعض حرج وما شرع التيمم الادفع الحرج قال في غاية البيان وقول الحسن حسن وقد سبق
 عن الامام (قوله ان كان في محل لا تشعب به النفوس) اما اذا كان في موضع يعز فيه الماء فالأفضل
 أن يسأل وان لم يسأل اجزأه قاله السيد عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله وان لم يعطه
 الخ) وان منعه أصلا صريحا بأن قال لا أعطيك أو دلالة بأن استهلكه يتيمم اتفاقا تصحق العجز
 (قوله لزمه شراؤه به) كالمعارى يلزمه شراء الثوب أيضا كافي البرهان (قوله وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الاورق لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية
 النوادر واقتصر في البدائع والنهاية عليها قال صاحب البصر فكان هو الاولى (قوله وكان
 فاضلا عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلا عما لا بد منه ليدخل ما اذا احتاجه لنفقة كلبه

فلا يلزم الشراء لو طلب الغني القاحش أو طلب من المثل وليس معه فلا يستدين الماء واحتاجه لثقلته (و) يجوز أن (يصل بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء للأمر به وقوله صلى الله عليه وسلم اتربطوا بالماء ولو إلى غير وجه ما لم يجد الماء والأولى إعادته لكل فرض خروجا من خلاف الشافعي (و) يصل بالتيمم الواحد ٨١ ما شاء من (النوافل) اتفاقا (ومع تقديمه على الوقت) لأنه شرط فيسبق المشروط والأرادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جريحتا تيمم والكثرة تعبر من حيث عدد الأعضاء في المختار فإذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو كان أكثر كل عضو منها جريحتا تيمم والا فلا (أو) كان (نصفه) أي البدن (جريحتا تيمم) في الأصح ولو جنى بالأن أحدًا لم يقل بغسل ما بين كل جدرتين (وإن كان أكثره جميعا غسله) أي الصحيح (ومسح الجرح) بجمعه بمروره على الجسد وإن لم يستطع ففعل خرقه وإن ضره تركه وإذا كانت الجراحة قليلة يطنه أو ظهره ويضربه الماء صار كغالب الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل والتيمم) إذ لا تطهره في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الجراح لا داء القرض بأحدهما لا بهما كما

كما في الحلبي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغني القاحش) لأن ما زاد عن ثمن المثل اتلاف للمال لأنه لا يقابل به ثمن العوض وحرمة مال السلم كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الأولى أن يقول فلا يستدين للماء أي لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يفيد به إطلاق الشرح وظاهره ولوله مال غائب لأن المجهز متحقق في الحال يؤيده دفع الزكاة لابن السبيل الغني في موطنه وقال ابن أمير حاج يلزمه الشراء نسيئة ووافقه في الجبر والنهر (قوله للأمر) أي في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتيمموا شرطا عدم الماسقط وجعله في حال العدم كالوضوء قاله في الشرح (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله خروجا من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فإنه لا يصلح به عنده أكثر من فريضة واحدة ويصلح به ما شاء من النوافل تبعا ومبنى الخلاف أن التيمم يدل ضروري عنده وبدل مطلق عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فيهما مستوية وقال محمد بن التيمم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب فجاز اقتداء المتوضي بالتيمم عندهما لأن التيمم طهارة مطلقة لا عنده لأن تيمم الإمام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الأصل في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح إذا اقتدى بالمعذور (قوله والأرادة سبب) أي إرادته لا يصلح إلا به قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الأولى للمصنف حذف البدن ويقول ولو كان أكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحتا تيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف إنما هو في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتباره بالكثرة من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيمم في الأصح) وقيل بغسل الصحيح ومسح الجرح ومسحه في المحيط والخائبة قال في البحر ولا يخفى أنه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدور والحاصل أن التصحيح اختلف (قوله لأن أحد الخ) قد يقال إن الغسل سقط هنا لخرج أولانه يضر ما حاذاه من الجدرى (قوله بمروره) أي الماء يعني بلبسه والأولى أن يقول بامراه (قوله فعلى خرقه) في كلام الحلبي ما يفيد أنه يشدها عند إرادة المسح إن لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب الجراحة) أي تيمم ولو قيل أنه يمسح الأعلى ويغسل الأسفل لكان حسنا قال في الشرح ولم أر من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره أنه لا يؤمر بالمسح على الخرقه بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتي أنه أحد قواين (قوله ما أن به) أي قدر وقوله من الداء بيان مقدم على مبيته والضعيف في بله يرجع إلى ما القسمر بقدره والكلام فيه حذف أي أن يلحل هذا القدر من الداء يضر (قوله وكذا يسقط غسله) أي وينتقل الحكم لمسحه فان ضره مسح على الخرقه فان ضره تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض الأصل لم الغسل والوضوء لكان أحسن وأجاب المحوى بأن المراد بالوضوء الطهارة أعني أن تكون

١١ ط لا يجمع قطع وضمان وحدومه ووصية وميراث إلى غير ذلك من المعدودات هنا (مهمة) تطمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس من برأسه من الداء ما أن به يضر وبه أفتى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والمبضع والنفاث للمساواة في العذر (ويتمه) أي التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض لتمامه

عن حدث أو حسابة بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً ذكر السيد (قوله و ينقذه لزال العذر المسح) الموثق بعد نزول المرض مرضاً يبيحه انتقض الأقل و يقيم للشارع لتغير الأسباب و اعلم ان الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) أي بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم و لوالى عشر حج مالم يجد الماء اه (قوله و مقطوع اليدين الخ) لم يتكلم على الراس لان اكثر الاعضاء جريح و الوظيفة حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقده آتية وهي البدان قاله في حاشية الدرر (قوله و يسمح الاشل الخ) اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيمم فظاهر و اما على الاخرى فلا ضرورة و الاحتياط في العبادة و اعمل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله و يسمح الاقطع الخ) اعتبار الجزم بالكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله كغسله في التطهير بالماء

• (باب المسح على الخفين) •

عذاه على اشارة الى موضعه وهو فوق الخلف دون داخله واسفله وانما في لاق المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله ثبت بالسنة) ردان قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجزم قال في البحر و ينبغي أن يجب في صورتهما لو غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح يكفيه فانه يلزمه المسح ومنها لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فانه يسمح لزوماً وهو من خصائص هذه الامة اه (قوله و حكمه حل الصلاة الخ) بأن يمكن متابعة المشي فيه فربما وأن لا يكون شغراً و ما يفرق مانع (قوله و حكمه حل الصلاة الخ) هذا الحكم الذي هو وأما حكمه الاخرى فهو الثواب ان قصد فعل السنة (قوله وصفته انه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أى السقطلة للعزيمة كقصر الصلاة للمساكين أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى التصفيف دفعا للرجح مع بقاء العزيمة كطهار المسافر جري على الاول بهضم وعلى الثاني أكثر الاصوليين (قوله صح المسح على الخفين الخ) الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة وهو المقصود الذي هو ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون الفعل لو أتى به يثاب ولو تركه يعاقب و يقبضه تفرغ الذمة اه من الشرح ملخصا (قوله من الحدث الاصغر) أما الجناية ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ولان الرخصة للرجح فيما يتكرر ولا خرج في الجناية ونحوها لعدم التكرار وصورة حافظ الدين في الكافي صورة مسح الخشب تقريراً للمنفعة لم بأن توثاً وليس جور بين مجادلين ثم أجاب ليس له أن يشده ما وبغسل ساثر جده مضطجماً به في أو ما إذا رجليه على شيء مرتفع و يسمح عليه اه من الشرح ملخصا (قوله لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة) حتى قال يرجع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي فتح الباري وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم انهم رأوه يسمح على الخفين كافي البدائع وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح أكثر من الثمانين منهم العشرة المبشرون رضي الله تعالى عنهم اه وما روى عن العصابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم من افكاره فقد صح وجوبهم الى جواره كافي النهاية وغيرها (قوله يثاب بالعمية) الاولى أن يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضية بدليل التعميل لافي حصول الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الآن يكون بمحضرة منكروه فالمسح فيحشى على منكروه الكفر وإذا اعتقد جواره وتكلف قلعه يثاب بالعمية لان الغسل أشق

والمسافر اذا اثم بجنابة ثم أحدث حدثا أصغرو وجب الماء كافي لاهضائه ٨٣ الوضوء يلزمه قلع الخف وغسل رجليه ولا

يصح له مسح الجنابة (للرجال والنساء) سفر او حضرا الحاجة وبدونهم الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من ثقب تخين غير الجليلي) كلبه وجوخ وكراس يستعمل على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قولهما واليه رجع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجليلي (سواء كانا هما نعل من جلد) ويقال له جورب من نعل بوضع الجلد أسفله كأنه نعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) جلد بهما أصلا وهو التخين ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط (الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما بكبيرة بالرجلين أو باحدهما معهما ولبس الخف بمسح خفه لان مسح الكبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء اذا اتمه) أي الوضوء قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرية الحدث لارتفاعه واذا توضأ المعذور ولبس مع انقطاع هذه فقد تم مثل غير المعذور والاعتقاد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط

أفضل ترغيب له وقال أبو الحسن الرستقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين من أحدثني التهمة عن نفسه قلنا هي تزول بالمسح احيانا (قوله والمسافر الخ) خص المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء والا فلهذا راعى عدم الماء (قوله للجنابة سرت الى القدم وهو على لقوله لا يصح) (قوله لا إطلاق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد لاحدهما يكون واردا في حق الآخر ما لم يخص على التخصيص (قوله من ثقب تخين) لم أن المسئلة على ثلاثة وجوه ان كانتا قين غير متعلمين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وان كانا تخينين متعلمين جاز اتفاقا وان كانا تخينين غير متعلمين فهو محل الاختلاف كما في الخاتبة وفي شرح الزاهدي للكتاب يجوز المسح على الجرموف المشقوق على ظهر القدم وله أثر اروس ويريد عليه فيستر لانه يمتد كغير المشقوق وان ظهر من القدم ثقب فهو كخروق الخف اه ملخصا (قوله وكراس) هو الثوب الابيض من القطر كما في القياموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه الا اذا كان مجلدا فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء الى القدم ذكره في الخاتبة وهو من ثقب يشف من باب ضرب اذا رقت حتى يرى ما تحتها كما في اصباح والمصباح (قوله واليه رجع الامام) أي قدر موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك أنه مسح على جوربيه ورضه ثم قال اعواده فقلت ما كنت أصنع الناس منه فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب من نعل) بسكون النون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال انعل الخف ونعله جعل له نعل كذا في المستفي ونعل بالتخفيف كما في التبر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط وبقيائه سبب كما مر (قوله لان مسح الكبيرة كالغسل) فلو مسح كبيرة إحدى رجليه ولبس الخف في إحدى رجليه لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوءه زيادة الا اذا كان متبعا لما لا يدمى نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار في محل الاضمار (قوله لو جرد الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخف مانع سرية الحدث) يعني أنه اذا حدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسري الحدث الى الرجل بل يحل ظاهر الخف وليس يرفع يعني أنه لو غسل رجليه ولبس خفه وأحدث قبل تمام وضوءه لا يدمى نزعها ما ولا يكون لبسهما حائضا رافعا للحدث للرجلين لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجد له عدم تجزئ الحدث زوالا وثبوتا (قوله واذا توضأ المعذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاعتذار اذا توضأ مع العذراء وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف فانهم يصحون مادام الوقت باقيا وأما اذا توضأ المعذور ولبس قبل طروقه عذره فانه يمسح كالأصحاء الى تمام المقدار هاتين (قوله فلا يمسح خفه بعده) لان وضوء المعذور يطل بخروج الوقت اظهروا الحدث السابق فلو جاز المسح بعد ذلك لكان الخف رافعا للحدث لا مانعا عنه من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في مرفأ أهل الشام ما يسمى مركوبا في مرفأ أهل مصر كلفه تحفة الاخبار وقوله سم في سب الرقيق زربون تحريف (قوله

(الثاني سترهما) أي الخفين (الكعبين) من الجمرات فلا يضر قطار الكعبين من أهل خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين

إذا خيط به ثخين بكوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشى فيهما (أي الخفين) تسعدهم الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشى (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلق كل منهما (أي الخفين) عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لانه محل المشى واختلف في اعتباره مضمومة أم مفروجة فإذا انكشفت الأصابع اعتبرت ذاتها فلا يضرك كشف الإبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرهما على الأصح والخرق طولا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشى لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ٨٤ ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استقامتهما على الرجلين من غير شد أو خفاته إذا

إذا خيط به ثخين) التقبل بالثخين هو المذهب خلافا لما عليه أهل سمرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين بالثخينة (قوله إمكان متابعة المشى) أي المعتاد فرضا فاقا ~~نذكر~~ كما في حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كما في المحيط كذا في التمهيدات وبالاول جزم في القدر (قوله من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع اليد واختاره الرازي اعتبارا بالمسح ~~٨٥~~ وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السرخسي والكمال ولو تحت القدم أو في العقب وقيل الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقيل إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع والامنع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل أو المنضم الذي يتفرج عند المشى فالعبرة بما تفرج به حالة المشى دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو يده أو في الجموع وبخلاف انكشاف الأمور فانها يجب معان (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزانة الفتاوى والتوشيح عن أبي يوسف أنه لا يجمع الخرق سواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقوام ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردده في النهر فليراجعها من رامها (قوله ولا يعتبر مادونه) لما قاله بموضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يمسح بعد المدة ولو ناسيا على ما يظهر من كلامهم أقاده السيد (قوله على طهر) أي ما في خرج التيم كما مر (قوله وقيل من وقت اللبس) به قال الأوزاعي (قوله وقيل من وقت المسح) به قال احمد (قوله لأن العبرة لا تسر الوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نص محمد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى اربعا لم يهز ولو يجهزونها اربع يفتي أن يجوز ولو باصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء جديدا وقد مسح ثانيا غير ما مسح أولا يبرأه والا لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في الأخيرة لانه بالرفع الأول صار الببل مستعملا فلا يمسح به ثانيا وأيضا البلة فيه إنما بقيت بعد مسح فلا يجوز بها المسح ~~كما~~ المسح يله بقيت بعد الرأس بخلاف البلة بعد الغسل لأن الاستعمال إنما يوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره

الربيع لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع) أن يبقى بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) أي يوجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العصبة (فلو كان فاقد امة قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا) لانه ليس محل لفرض المسح ويفرض غسله (ويصح المقيم يوما وليله (و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ابتداء المدة) للمقيم والمسافر (من وقت الحدث)

الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الأصح لانه ابتداء مسح الخف سراية الحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من السيد وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مده أتم مدة المسافر) لان العبرة لا تسر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوما وليه نزع) خفيه لان رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليه (بتر يوما وليه) لانها مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لانها آلة المسح والثلاث أكثرها وبه وردت السنة

واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوانبه وساقه ولا يستكرار (وسنته مذكور الاصابع مفرجة) يبدأ (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تروى رجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فخسه يديه وقال انما امرنا بالمسح هكذا وأراد من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فإن بدأ من الساق أو مسح عرضا صح وخالف السنة (وينقض مسح الخلف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء ينقض الوضوء) لأنه بدل فينتقض ناقض الأصل وقد عاتته (و) الثاني (نزاع خف) لسراية الحدث السابق إلى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقض إلى النزاع مجاز وينزع خف يلزم قلع الآخر لسراية الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان النزاع (بمخرج) أكثر القدم إلى ساق الخلف في الصحيح لمخارقة محل المسح مكانه ولذا كثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (إصابة الماء كثر إحدى القدمين في الخلف على الصحيح) كالواحدة بجمع القدم فيجب قلع الخلف وغسلهما تحزنا عن الجمع بين الغسل والمسح

السيد في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التفتة بنا في ما ذكره قبلها وما ذكره من أن الأذنين يمسحان برأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي أورده فيه إلا أن الحديث محل على صحة مسحهما برأس لأن المعنى أنهما من حقيقة الرأس وقد طن قلبي في هذا المحل فليقتضيه (قوله) فإن ابتل قدرها الخ) لكن لا يحصل به السنة كالصورتين السابقتين قريبا (قوله) والاصبع بذكر ويؤنث وفيه عشر لغات تثليث هم زعم تثليث الباء واصبوع كصفور (قوله) على ظاهر مقدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخلف أو على الأصابع وحدها جازان بلغ قدر القرض ولا يستحب عندنا مسح أسفله كفاية البيان والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عند مالك والزهري والشافعي مسح أعلى الخلف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية ونسبه في الغاية للآئمة الثلاثة واصلهق والاحسن أن يكون يباطن الكف والأصابع كافي الجبر عن الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحته قدم حتى لو كان الخلف واسعا وبعضه خال عن القدم فمسح على الخلف لا يجوز قال الإمام علي كرم الله وجهه لو كان الدين يارأي السكان أسفل الخلف أولى من أهله بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقي الأرض لكونه محل إصابة الاوساخ كما قاله البرهان الخافي وشارح المشكاة لما قاله الكمال أن المراد الوجه الذي يلاقي البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تعبدًا وتسليما المجزئ عن إدراك الحكم الإلهية وقد قال الإمام لوقت يارأي لا وجبت الغسل بالبول لأنه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لأنه نجس مختلف فيه ولا عطيت الذكرك في الاوث نصف الاثني لكونها أضعف منه اهـ (قوله) ولا يستكرار (وقال عطاء يمسح ثلاثا سراج) (قوله إلى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فافرض الغسل وسنة المسح قاله في الشرح (قوله) فخسه يديه (الذي في) أوسط الطيراني من طريق جرير بن يزيد عن ابن المنكدر عن جابر قال تروى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ يغسل خفيه فخسه برجله وقال ليس هكذا السنة انما أمرنا الخ (قوله) لأنه بدل الخ) فيه أن البدل ما لا يجوز مع القدرة على الأصل وهذا يجوز مع القدرة على الأصل بل التحقيق أن التيميدل والمسح خلف بحر (قوله) لسراية الحدث السابق إلى القدم) أي جنس القدم وهو صادق بالقدمين معا وانما سري اليهما الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل أحدهما وجب غسل الأخرى كافي البدائع (قوله) مجاز لغوى أو علقى من الاسناد إلى السبب (قوله) ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله) بمخرج أكثر القدم) القدم ما يبطأ عليه الإنسان من الرسغ إلى مآدونه وعبراً ولا بالنزع ثم بالخروج للأشعار بعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين الإخراج كافي التبيين وعن محمد بن أبي من القدم في الخلف ما يجوز المسح عليه لا ينقض والانتقض قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ونحوه في شرح العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح وفي الكافي وإن كان صدرا القدم في موضعه والعقب بمخرج ويدخل لم يطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابلة رواية محمد السابقة وقد علمت تعميمها (قوله) والثالث إصابة الماء كثر إحدى القدمين في الخلف) هذا بناء على أن المسح رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة وجري عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وقواه

قلع الخلف وغسلهما تحزنا عن الجمع بين الغسل والمسح

ولو تكاف فغسل رجله من غير نزاع الخلف اجزاء من الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم والمسافر واطافة النقص مجاز هنا والناقض ٨٦ حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان غت وهو في الصلاة بطلت ويتم لفقد

الماء (ان لم يصف ذهاب رجله) او بعضها او عظمها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقائه صحة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجبائر (وبعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزاع الخلف وابتلال اكثر القدم ومضى المدة (غسل رجله فقط) وليس عليه اعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئا لحلول الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) اى لا يصح (المسح على حمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره والفقهاء بالضم والتشديد يعمل للبدن محشوا بطن له ازرار يزعل الساعدين من البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلده اتقاء محال الصقور والقلنسوة بقع القاف وضم السين المهملة مكان الجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وصكون الراء المهملة وضم القاف وقصها خرقه تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وجوههن

(فصل) في الجبيرة ونحوها (اذا اقتصد أو جرح أو كسر عضوه فشدته بخرقه او جبيرة) لا يستطيع غسل العضو بما بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار

البرهان الحلي والفاضل نوح أفندي في - واشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة اسقاط فلا ينتقض المسح ولا يعتد بذلك خلا لان استقرار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالخلف ويؤثر بالمسح فلا يقع هذا الغسل معتبرا لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزاع خفيه أو غت المدة وهو غير محدث لزمه غسل رجله ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جنى السكال والحاصل أن في هذا الفرع اختلافا ولذا لم يعدد في المتون من النواقض (قوله ولو تكلف الخ) مما يجري على الخلاف السابق (قوله بأنه مضى المدة) أى التي أولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيدا بمدة فاذا غت حل كما في التيمم أقاده في النهر (قوله بطلت ويتمم) قال الزيلعي هو الاشبه وقبل يمضي على مسلاته قال في السراج وهو الاصح لانه لو قطعهما وهو عاجز عن غسل رجله يتم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث الى القدمين حينئذ لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة الا يتم عند فقد الماء كما لو بني في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتم (قوله ان لم يصف ذهاب رجله الخ) ظاهره أنه لا يفتقض المسح وليس ذلك لازوم منه كالجبيرة ودفع هذا بأنه مرتبط بمحذوف تقديره فيجب عليه نزاع خفيه وغسل رجله ان لم يصف الخ (قوله حتى يأمن الخ) أشار به الى عدم التوقيت بمدة (قوله وفي معراج الدراية) هو المعول عليه (قوله يستوعبه) وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجبيرة (قوله غسل رجله فقط) وفاتته الموالاة وهي ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقي من النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذور قاله السيد والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزاع وخروج الوقت للمعذور داخل في انقضاء المدة فلذا أوقفه أعلم لم يذكرهما المصنف (قوله أى لا يصح) دفع به ما يوهم أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على حمامة) الا اذا نفذت البلة منها الى الرأس وأصابته مقدار الفرض وعليه حل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله وقفازين) ويتصور مسحهما بأن يأمر غيرة به وهو لا يجوز (قوله مكان الجوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة ولعل مراد الشرح بالجوزة ما يسمى بالمقلة التي يلبسها أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الاولى ماتس - قرية المرأة وجهها فانه لا يخصص نساء الاعراب ولعله انما خص نساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء للذباب

(فصل في الجبيرة ونحوها) من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعلائق ودواء وجلدة مرارة بشرطه الا أن الجبيرة فعيلة من الجبيرة معنى الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك تفاؤلا كما سمى موضع الهلال مغارة (قوله تلف بوق) أى مثلا (قوله وقيل لا يجب استعمال الحار) جزم به في السراج دفعا للمشقة قال في البحر والظاهر الاول (قوله

ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر بها لا يجوز المسح الا على عين الجراحة ولا يجوز المسح على الجبهة لان جوارحه العذر ولا عذر اه (قوله على الصحيح) أي من الامام فقبول الصلاة بدونه لان الفرض انما يثبت بدليل قطعي والمروى خبر آحاد وهو انما يقصد العمل دون العلم لحكمنا بوجوب المسح عملا ولم نثبت بحكم بفساد الصلاة بتركه لغير عذر لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتقاد (قوله وقيل يكتر الى الرأس) فانه لا يكتر مسحه اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح لفظ مرة ليعادل قوله وقيل يكتر وان بقي من الرأس قدر الربع مسحه والامسح على العصابة أفاده السيد وقد يقال لماذا لم يبين مسحه الصحيح وان قل ويتم الفرض بالمسح على العصابة (قوله وقيل فرض) هو قوله ما وفي الايضاح الفتوى على قوله ما احتياطاً وفي البحر وحاصله انه اختلف الصحيح في اقتضاه ووجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال ان كان ماتحت الجبهة لو ظهر أمكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتنع بماتم مقامه كسح الخف وان كان ماتحت لو ظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان فرض الاصل قد سقط فلا يتعلق بماتم مقامه كقطع القدم اذا لبس الخف وهذا يفيد أن المراد بقوله فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اه وقال الصيرفي هذا أحسن الاقوال اه واذا علمت ما ذكرتم أن نسبة الوجوب الى الصالحين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ) دليل لاصل المسح كما في الشرح (قوله كان يمسح على عصابته) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف يستأنس به وفي الحديث ولا يضر خضف الحديث بالنسبة اليه ما أجمع عليه المجتهدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اه (قوله هو الصحيح) وفي التمهيد به يفتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى واليه جف صاحب الهداية واختار في الكنز الاستيعاب (قوله ثلاث يؤدى الى فساد الجراحة) لانه يحتاج الى الاستقصاء في اتصال البلل الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدى الى نفوذ البلل الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كما في الذخيرة وغيرها وعليه مشي في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع وبما قبل العصابة وتفتد البسلة الى موضع الفصد فيضرر وقيل يفتقر اتصال الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة لانه باد أي ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله ان ضرره - لها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع الجراحة ان كان حل العصابة يضر بالجراحة وان كان لا يضر حلها ولكن نزاعها عن موضع الجراحة يضر بالجراحة فان عليه أن يحلها ويغسل ماتحتها الى أن يلغ موضعها يضر بالجراحة ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اه (قوله وان ضرره المسح تركه) اتفاقا دفعه للخرج لان الفسل سقط بالمسح اولى وفي المبتنى بالغيز ومن كان جميع رأسه مجروحاً لا يجب المسح عليه لان المسح يدل عن الفسل ولا بدله وقيل يجب اه قال في البحر والصواب هو الوجوب وقوله المسح يدل عن الفسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه لا يدل كما لا يخفى اه وهو مخالف لما في الوهبانية والقنية من سقوطه وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب

(ولا يستطيع مسحه)
وجوب المسح) على الصحيح
مرة واحدة في الصحيح وقيل
يكتر الى الرأس واستحبابه
رواية وقيل فرض لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يمسح
على عصابته ولما كسر زندي
على رضى الله تعالى عنه يوم
أحد أو يوم خيبر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن
يمسح على الجبائر ويمسح
(على أكثر ما شدة العضو)
هو الصحيح ثلاث يؤدى الى
فساد الجراحة بالاستيعاب
(وكفى المسح على ما ظهر من
الجسد بين عصابة المقصد)
ونحوه ان ضرره حلها تبعاً
للضرورة لئلا يسرى الماء
فيضر الجراحة وان لم يضر
الحل حلها وغسل الصحيح
ومسح الجرح وان ضرره
المسح تركه (والمسح) على
الجبهة ونحوها (كالفصل)
لما فيها

وليس بذلك بخلاف الخلف لانه يدل محض (فلا يتوقت) مسح الجبيرة (بمعة) لكونه أصلا (ولا يشترط) إعادة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفع العرج ٨٨ (ويجوز مسح جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا

يطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجنبانية والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يطل مسحها بتسلل ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعة بدلا (والأفضل أعادته) على الثمانية لشبهة البدلية (واذا برئ أو أمر) أي أمره طبيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (او انكسر ظفره) او حصل به داء (وجعل عليه دواء أو ملكا) لمنع ضرر الماء ونحوه (او) جعل عليه (جلدة حرارة) ونحوها (وضره نزعها بآلة المسح) للضرورة (وان ضره المسح تركه) لان الضرورة تقتدر بقدرها (ولا يقتصر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تشترط فيه كالتييم للبدلية (و) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء (باب الحيض والنفاس)

والاستحاضة (يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) ونحوها بقوله (فالحيض) من فوايض الابواب واعظم المهمات مقرها

غسل الرأس كما في الغسل وضرمه المسح سقط وان كان الواجب المسح كما في الوضوء وضرمه لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاقل بدل وفي الثاني أصل ويجوز رمي رأيت في التنوير وشرحه من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محدثا ولا غسله جنباً في القيض عن غريب الرواية يتيم وأفق قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة في مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والا سقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كما في المعلوم حقيقة اهـ (قوله وليس بدلا) أي محض ابل نزل منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه بدلا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت بمعة) أي معلومة بل بالبرء (قوله دفع العرج) أي الحاصل بغسلها المضمر (قوله لكونه أصلا) أي فلا يصير جامعا بين الاصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البرء) ولو في الصلاة وبرأ من باب نفع وتعب ويأتى في لغة كقرب واذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايسى أن المسح يطل قال في التهرؤ ينبغي ان يقيد بما اذا لم يضره إزالة الجبيرة اما اذا ضرته لشدته لصوقها فلا واذا سقطت عن برء في الصلاة قبل القعود قد رآه قد افسدت وبعده تكون من الاثني عشرية (قوله ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا) أي لا يطالب بمسحها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أي في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الشرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لانه كالغسل لما تحتها وقد سقط بالمسح الاول كما اذا مسح راسه ثم حلقه (قوله واذا رمد) بكسر العين أي حاجت عينه (قوله ارجع عليه جلدة مارة) ولو تجاوزت موضع القرحة كما في الخاتمية (قوله جازله المسح) مثله في البناءة والفتح والبرهان وذكر الحلبى انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفي المسح لعدم الضرورة قال في المنع وهو المصريح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر وفي الشريعة بلالية عن التتارخانية معزي الى الاصل انه اذا ضرته نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذلك خلاف ثم قال وشرط شمس الأئمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفي المسح افعال بعض الافاضل والظاهر ان فيه اختلافا والاشترط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيهما متفق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أي فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء

(باب الحيض والنفاس والاستحاضة)

ما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحداً ما يقل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعها مما بعده وليس لاحداث يقول ان الحيض من قسيل الانقباس لانه قول ان إزالة النجاسة تبيح الدخول في الصلاة واعتقال الحائض مادامت مصفوفة به لا يبيح ذلك فعلم به انه ليس بالنجاسة حقيقيا والظاهرة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتدائي ما قيل ان أمناء حواء لما كسرت شجرة الخنطة وأدمتها قال الله تعالى لادمينك كما أدميتها وابتلاها بالحيض هي وجسم بناتها الى الساعة اهـ وأصاها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه) أشار به الى أن الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار المرور منه لان الحيض والنفاس

دما (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) ونحوها بقوله (فالحيض) من فوايض الابواب واعظم المهمات مقرها

مقره ما الرحم والاستحاضة دم عرق (قوله لاحكام كثيرة) علة لكونه من أعظم المهمات
 (قوله كاطلاق) وجه الاحتياج اليه فيه انه ان أوقعه فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لاوطء
 فيه سني (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعتد بعده بثلاث حيض (قوله والاستبراء)
 فتستبرئ الخائض بحيضة (قوله والعدة) لذات الحيض فانها للعدة ثلاث حيض ولا مدة ثقتان
 (قوله والنسب) فانها اذا اطلقت واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعدها ستة أشهر لا يلحق
 وان لم ترد ما يلحق الى الستين (قوله وحل الوطء) اذا ظهرت منه وله أن يصدقها في حيضها
 وطهرها فيمتنع عنها في الاول ويقربها في الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط
 والاختيار والفتح وصح صاحب الخلاصة عدم ككفره وقال في الفصل الثاني من ألفاظ
 الكفران من اعتقد الحلال حراما أو على القلب يكفر اذا كان حراما لعينه وثبت حرمة
 بدليل قطعي أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما لعينه بخبر لا حاد لا يكفر اذا اعتقده
 حلالا اه فعلى هذا لا يفتي بكفر من تحله لان حرمة غيره وهو الاذى (قوله والصلاة والصوم)
 فلا تقع لهم فيه وتقع له ما بعده فاذا لم تعلمه ربحا ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأتى
 بهما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرب عظيم (قوله ومسه) يشترك مع الحيض
 الحدث الاصغريه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه الحدث الاصغريه وان اختلف
 الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذا بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من
 الاحداث فيعرف عليه بانه مافيه شرعية غتمت مدة معلومة أقلها ثلاثة أيام والباقي (قوله من
 نطفة) لبيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقبل يتأتى حيضها فيما بين
 الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع (قوله يقتضي خروج دم بسببه) أشار به
 الى انه ليس المراد مطلق داء فان مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأما لغة فأصله
 السيلان) كان الاولى ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين قاله السيد (قوله
 يقال حاض الوادى اذا سال) ويقال حاضت الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاجر وحاضت
 الارثية اذا خرج من رجليها دم وحاضت المرأة فهي حائض بغير تاتي في الفصح لانه وصف لازم
 للمؤنث فلا لبس وحكى الفراهيدي حائضه وفي القاموس قيل ومنه الحوض لانه يسيل اليه الماء
 وجمع بعضهم من يبيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة * وهي النياق وضبعها والارنب
 والوزغ الخفاش حجرة كلبه * والمرس والحيات منها تحسب
 والبعض زاد سمكة وعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر رغبت

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات يعني السيلان (قوله وأقل الحيض) أي زمن أقله
 ليصح الاخبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون الليالي الى
 تلك الايام كما في مجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في الفهم الثاني وهذا ظاهر
 الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرؤيته كل يوم
 ولو شيئا قليلا تنكفي كما في السراج بل المعتبر وجوده في اول المدة وآخرها ولو تخلل بينهما طهر
 ويجعل الكل حيضا (قوله وهذه شروطه) أي ما تقدم من كونه من رحم بالغة لادامها ولا

لاحكام كثيرة كالطلاق
 والعناق والاستبراء والعدة
 والنسب وحل الوطء والصلاة
 والصوم وقراءة القرآن ومسه
 والاعتكاف ودخول
 المسجد وطواف الحج
 والبلوغ وحقيقته (دم
 يفضه) أي يدفعه بقوة
 (رحم) هو محل تربية الولد
 من نطفة (بالغة) تسع سنين
 (لاداء بها) يقتضي خروج
 دم بسببه (ولا حبل) لأن الله
 تعالى اجري عاده بانسداد
 فم الرحم بالحبل فلا يخرج
 منه شيء حتى يخرج الولد
 أو أكثره (ولم تبلغ سن
 الاباس) وهو خمس وخمسون
 سنة على المفتي به وهذا
 تعريفه شرعا وأما لغة
 فأصله السيلان يقال
 حاض الوادى اذا سال
 (وأقل الحيض ثلاثة ايام)
 بلياليها وهذه شروطه

وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد اقرب لاذغ كربة الرائحة (وأوسطه خمسة) ايام (وأكثره عشرة) بلباها للنس في عدده وقيل خمسة عشر ٩٠ يوما وليس الشرط دواؤه فانه طاعه في مدته كزوله (والنفاس) لغة مصدر

نفس المرأة بضم النون وقصها اذا ولدت فهي نفساء وشرعا (هو الدم) الخارج (عقب الولادة) او خروج الدم الولد ولوسقطا استبان بعض خلقه فان نزل مستقيما قاله برة بصدرة وان نزل منكوسا برجليه فاعبره بسرته فباعده نفاس وتقتضي بوضعه العبد وتصبير أم ولد ويخت في عينه بولاده ولكن لا يرث ولا يصلي عليه الا اذا خرج أكثره حيا واذ لم يرد ما بعده لا تكون نفساء في الصحيح ولا يلزمها الا الوضوء عندهما وقد دمنا لزوم غسلها احتياطاً عند الامام (وأكثره) اي النفاس (اربعون يوما) لان النبي صلى الله عليه وسلم لم وقت للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك (ولا حد لاقله) اي النفاس اذا الحاجة الى اماره زائدة على الولادة ولادليل للحيض سوى امتداده ثلاثة ايام (والاستحاضة دم نقص عن ثلاثة ايام او زاد على عشرة في الحيض) لما روينا (و) دم زاد (على أربعين في

حبل وبقي منها أن ينفثه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافة ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الالوان الستة وهي السواد والحرة والصفرة والكدرية والخضرة والتريبة ووقت ثبوته بالبروز وهو انما يعلم بمجاوزة موضع البهارة وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء والاختناء يسن للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون البكر (قوله وصفته دم الى السواد اقرب) هذا باعتبار غالب احواله فلا ينافي عدل الالوان السابقة منه (قوله لاذغ) بالذال والغين المجعوتين يعني أنه لو وضع على اللسان من لاذغ لا يثأثر به لحرافته وقوله كربة الرائحة يخرج الاستحاضة فانه لا رائحة لدمها (قوله والنفاس) سمي به لخروج النفس بسكون الفاء يعني الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس التي هي اسم الجملة الحيوان أو مأخوذ من تنفس الرحم يعني تشققه وانصداعه (قوله اذا ولدت) واذا حاضت أيضا لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر (قوله فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء ويقع النون وسكون الفاء وبفتحهما وبالمدفيتين (قوله هو الدم الخارج) هذا على انه من الانقباس وأما على انه من الاحداث فهو مانعية شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) اي من الفرج فلو ولدت من سرتها مثلا وسال منها دم لانه يكون نفساء بل هي صاحبة جرح مالم يدل من فرجها لكن يتعلق بالولد سائر أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل الحمل (قوله ولوسقطا) بتثنية السين لغة الولد الساقط قبل تمامه فانه في الشرح (قوله فان نزل مستقيما) اي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد) اي ان اتعاه المولى (قوله ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسمى ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون نفساء) ولا غسل عليها ولا يطل صومها المتعلقة بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله وقد دمنا لزوم غسلها احتياطاً) وان لم تكن نفساء ويطل صومها وقيل بل هي نفساء عنده لعدم خاؤ الولد عن قلبه دم غالباً وألان نفس خروج النفس نفاس واكثر المشايخ على قول الامام وصححه أيضا في الفتاوى (قوله اذا الحاجة الى اماره زائدة) تدل على انه من الرحم لان قد تم الولد دليل على انه منه (قوله ولادليل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام ليكن ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية الدم ولو مبتدأ عندا كرمشايخ بخاري بحر وهو قول أصحابنا فاستأنى لان الاسم للصحة والحيض دم حمة شفى وكذا لا يقرب ازوجهها بالاولى (قوله والاستحاضة) هي لغة مصدر استحيضت المرأة اذا سقرم الدم واستعماله بالبناء للعجول لانه لا اختياراها في ذلك يكن وانحى كما في الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على انه انقباس وأما على انه حدث فهي حدث بدم الخ ومنه دم الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله أو زاد على عادتها ونجاوز الخ) وذلك لان ما برأته على العادة حيض او نفاس يقيمين وما جاوزا لا أكثر

استحاضة ييقين وشك كافي ما بين ما فالخفاة بما جاوز الاكثر لانه يجانس من حيث ان كلا منهما مخالف للمعهود فكان الحاقه به أولى اذا اصل الجري على وفق العادة ثم قيل صلى وتصوم في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لا لان الأصل هو الصحة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين) أو بين النفاس والحيض كافي الدت (قوله فيقدر بعضها بعشرة) من أول ما رأيت سواء كان في أول الشهر أو وسطه أو آخره وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا قوله ما وقال أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقل وفي الوطء والتزويج بالاكثر (قوله فانها تبقى على عاداتها الخ) وتكون هكذا أبدا حتى يزول عنها العارض أو تغتوب وهو قول أبي عصمة وأبي حازم وقال محمد بن شعاع يقدري بعضها بعشرة وظهرها بعشرين كما لو بلغت استحاضة وتنقضي عذتها بنفسين يوما وقال الحاكم الشهيد طهرها شهران قيل وعليه القنوي لانه أيسر على المفتي والنساء وفي المسئلة أقوال أخر تركتها مخافة الاطناب (قوله وأما اذا نسبت عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لانها تحير المفتي وبصيغة اسم المفعول لانها حيرت بسبب نسيانها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه اما أن تضل عددا أيامها فقط أو وقته فقط أو هاهما فالإكلام عليها في ثلاثة فصول الاول وهو ما اذا نسبت عدد أيام عاداتها وتعلم أن حيضها في كل شهر مرتين فأن تدع الصلاة ثلاثة أيام من اول الاستقرار لتبقيتها بالحيض فيها ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم توضع عشرين يوما لوقت كل صلاة لتبقيتها فيها بالطهر ويأتيها زوجها الثاني وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر صلى ثلاثة أيام من اول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والطهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهي خروجها من الحيض كل ساعة * الثالث الاضلال به ما عفى العدد والمكان فالأصل فيه أنها متى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ ومتى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان شككت في وقت أنه حيض أو طهر تحررت فان لم يكن لها تحرر صلت فيه بالغسل لكل صلاة بلجواز أن يكون وقت الخروج من الحيض وان شككت دائما ولم يكن لها رأى اغتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقيل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالتحري على الأربع ولا يحكم لها بشئ من حيض أو طهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط في حق الأحكام فتصلي الفرائض والواجبات والمسنن المؤكدة لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المفروض والواجب وتقرأ في الأخيرتين على الأربع لانها سنة ولا تدخل مسجدا ولا تقرأ آتيا خارج الصلاة ولا تنه وتصوم رمضان ثم تنقضي عشرين يوما ان علمت أن ابتداء حيضها بالليل وان علمت أنه بالنهار قضت اثنين وعشرين يوما لان أكثر ما قد من صومها أحد عشر يوما فنقصي ضعف ذلك احتياطاً وان لم تعلم شيئا فعمامة المشايخ على العشرين والمقتضى به في عذتها التقدير بشهرين للطهر وبعشرة أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها وتوضيح أحكامها فعليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما بمنزلة وجوبهما وجوازهما وهما يعينان صحة الصوم وجوازه لا وجوبه (قوله ولا يصحان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم

(وأقل الطهر الفاضل
بين الحيضتين خمسة عشر
يوماً) لقوله صلى الله عليه
وسلم أقل الحيض ثلاثة
واكثره عشرة وأقل
ما بين الحيضتين خمسة عشر
يوماً (ولا حد لا أكثره) لانه
قد عرفت ان أكثر من سنة
(الامن بلغت استحاضة)
فيه قدر بعضها بعشرة
وطهرها بخمسة عشر يوماً
ونفاسها بأربعين وأما اذا
كان لها عادة وتجاوز عاداتها
حتى زادت على أكثر الحيض
والنفاس فانها تبقى على
عاداتها والزائد استحاضة
وأما اذا نسبت عاداتها فهي
الحيرة (ويحرم بالحيض
والنفاس ثمانية أشياء
الصلاة والصوم) ولا يصحان
أقوات شرط الصحة

وجوز به بعض اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يقصدا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو
 قيل به اعتبار الغالب اسكان حسنا وفي الجوهرية كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع
 القرآن منها وله أن يمس غيرها بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لانهم جعلوا
 الحرم في غير المصحف من عين القرآن (قوله والمستحب أن لا يأخذها الا بوضوء) لانهم لا تخلو
 عن آيات القرآن ولا بأس باسمها بالكتم اتفاقا وعموم البسوى كذا في النهاية عن الهجوي وأما
 كتابة القرآن فلا بأس بها اذا كانت العتيقة على الارض عند أبي يوسف لانه ليس بحامل
 للعتيقة وكره ذلك محمد وبه اخذ مشايخ بخاري قال الكمال وقول أبي يوسف أقيس لان العتيقة
 اذا كانت على الارض كان مسما بالقلم وهو واسطة منفصلة فصا وكتب منفصل الا أن يكون
 معه يده (قوله بالبزاق) انظر حكم ما اذا كان يلعبه بلسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس
 فيم كل نبي ولذا عممه في الشرح (قوله ويستتر المصحف) الظاهر أنه على وجه الذنب (قوله
 ولا يرى برأية فلم) اي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف الجدي وفيه ايضا واذا صار
 المصحف عتيقا لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في خرقه طاهرة نظيفة ويدفن في محل
 لا يوطأ (قوله دخول مسجد) مثل الكعبة دون ملى عمد وجنازة في الاصح وقيد المنع في الدور
 بان لا يكون ثمة ضرورة فان كانت كأن يكون باب البيت الى المسجد فلا قال في البصر ويغني
 أن يقيد بان لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره والالم تصح الضرورة ولو أجنب فيه تيم
 وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله وهو جنب ناسيا ثم ذكر وان
 خرج مسرعا من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم وابست فيه ولا يجوز لبسه بدونه الا أنه
 لا يصلى ولا يقرأ كما في السراج وخبر من عموم هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 فبصل لهم ما المكت بالجنابة لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحمل لاحد يجنب في هذا المسجد
 غيري وغيرك رواه الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما الطواف)
 ولو نقلا (قوله لان الطهارة) أي من الحدثين شرط كمال المعنى ان العتقة لا تتوقف عليها فلا
 ينافي وجوبها له فلا يفتوت الجواز بقوتها كما في البرهان وغيره قال الكمال المنظور اليه
 بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم
 عليها الطواف ايضا (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والافئدة (قوله الا أن يعاد
 على الطهارة) اي فلا شيء عليه اذا كانت الاعادة في أيام النحر والاوجب ثم تأخيرها عنها
 (قوله اشرف البيت) أي لا تكونه في المسجد وهو علة لقوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة
 مسكين: نعم اذا كر الطواف مع ان المنع عن دخول المسجد يغني عنه دفع التوهم انه لما جاز
 الوقوف بالطهارة مع انه أقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف أولى او توهم دخول المسجد
 اضر ورة الطواف وقد علمت ما قاله الكمال (قوله والاستمتاع بمسكت السرة) أما السرة وما
 فوقها فيصل الاستمتاع به بوطأ وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطأ ولو تلخظ دما والحرث هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة لا تنظر ولو بشهوة لانه ليس اعظم
 من تقييدها في وجهها بشهوة قاله في البصر وبصحت فيه صاحب النهر بما لا يتم وكما يحرم عليه
 الفعل يحرم عليها التمكن وله أن يقبلها وبضاجها ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من

والمستحب أن لا يأخذها
 الا بوضوء ويجوز قلب
 اوراق المصحف بوضوء للقرأة
 وأمر الصبي بحمله ورفعها
 لضرورة التعلم ولا يجوز لف
 شيء في كاهن كتب فيه فقه
 أو اسم الله تعالى أو النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحو
 عن محو اسم الله تعالى
 بالبزاق ومثله النبي تعظيما
 ويستتر المصحف لوطأ زوجته
 استحبابا وتعظيما ولا يرى
 برأية قلم ولا حشيش المسجد
 في محل ممتن (و) يحرم
 بالبيض والنفاس (دخول
 مسجد) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا أحل المسجد للجنب
 ولا حائض وحكم النساء
 كالحائض (و) يحرم بهما
 (الطواف) بالكعبة وان
 صح لان الطهارة فيه شرط
 كمال وتحتل به من الاحرام
 ويلزمها بدنة في طواف
 الركن وعلى المحدث شاء الا
 أن يعاد على الطهارة لشراف
 البيت ولان الطواف به
 مثل الصلاة كما وردت به
 السنة (و) يحرم بالحبيض
 والنفاس (الجماع والاستمتاع
 بمسكت السرة الى تحت
 الركبة) لقوله تعالى ولا
 تقربوهن حتى يطهرن
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 للشافعي الا زار

فان وطئها غير مستحل له يستحب ٩٤ أن يصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود ويجزم في المسوط وغيره بكفره مستحله

وهصح في الخلاصة عدم كفره
لانه حرام اغيره وحرمه وطئ
النفساء مخرج به ولم أر
الحكم في تكفيره وعدمه
(واذا انقطع الدم لاكثر
الحيض والنفساء حل الوطئ
بلا غسل) لقوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يطهرن
بتخفيف الطاء فانه جعل
الطهر غاية للحرمه ويستحب
أن لا يطأها حتى تغتسل
لقراءة التشديد نحو جازم
الاغلاف والنفساء كالحيض
(ولا يحل) الوطئ (ان انقطع)
الحيض والنفساء عن المسئلة
(لونه) اي دون الاكثر ولو
(لتام عاداتها الا) بأحد ثلاثة
أشياء اما (أن تغتسل) لان
زمان الغسل في الاغلاف
مستحب من الحيض والغسل
خاصته منه واذا انقطع
لدون عاداتها لا يقربها حتى
تغضي عاداتها لان عوده
فيها غالب فلا أثر لغسلها
قبل تمام عاداتها (او تتيمم)
اعذر (وتصلي) على الاصح
ليتا كذا التيمم صلاة ولو فلا
بخلاف الغسل فانه لا يحتاج
لمؤكده الثالث ذكره بقوله
(او تصير الصلاة ديناً في
ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
الانقطاع) لقام عاداتها (من
الوقت الذي انقطع الدم فيه
زمانا يسع الغسل والتيمم

يجزى أو ماء أو غيرهما الا اذا توضأت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبهه فعل
اليهود كما في الجبر والمذكور في المصنف قوالهما وعليه الفتوى ونخص محمد الصريم بشعار الدم
وهو موضع خروج وجهه كما في الجوهره وفي شرح التأويلات وبقول محمد بن قول ورجحه صاحب
الغاية وقد علمت ما به الفتوى ولا يحل للمرأة أن تسكن الحيض عن زوجها لاجتماعها بغير علم منه
ولا يحل لها ايضاً أن تظهر أنها حائض من غير حيض لثبته بمجامعتها للنفس عنه واذا أخبرته
بالحيض قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عفيفة قبل وقال بعضهم ان كان
صدقها ممكناً بان كانت في أو ان الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع
(قوله يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه) قيل ان كان الدم اسود تصدق بدينار وان كان
أصفر قبضه نصفه وبشبهه ما رواه أبو داود وصححه الحاكم اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان
كان دماً أحمر فليصدق بدينار وان كان أصفر فبنصف دينار وقيل ان كان في أول الحيض
فبدينار والآخر بنصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله واذا انقطع
الدم) ذكر الانقطاع ليس بشرط بل يخرج من العادة أو المأقابلة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع
فالحكم كذلك كما في المضمرات (قوله لاكثر الحيض) اللام بمعنى بعد على منوال قوله صلى
الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله لقوله تعالى الخ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة انقطع
الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استفاضة لا يمنع الوطئ اي فالطهر بعدها متحقق (قوله لقراءة
التشديد) فانما تقتضي التحريم مطلقاً ولو امكنه والحل الحاصل بالاجتهاد على العشرة لا يمنع
الاحتمال (قوله ولو لقام عاداتها) الاولى حذف ولولانه اذا انقطع لدون العادة وان زاد على
أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتى قريباً (قوله لأن زمان الغسل في الاقل الخ) اعلم أن زمن
الاغتسال معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطهر في الانقطاع لا كثره ثلاثاً تزيد المدة
على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع رجعة وحل تزوج فاذا انقطع لا كثره
انقطعت الرجعة وحل لها التزوج بآخر وان لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله في شرط لذلك
الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالغسل خلصت منه) هو مدار العلة فتأخذ حكم الطاهرات
من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الاحكام حل الوطئ (قوله واذا انقطع لدون عاداتها)
اي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وان اغتسلت حتى تغضي عاداتها ولكن تصلي وتصوم احتياطاً
ويجب عليها تأخير الغسل الى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها اليه اذا انقطع لقام
العادة قاله في الشرح (قوله اعذر) اي من الاعذار المبيحة للتيمم (قوله وتصلي على الاصح)
فجبر التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب اجماعاً على الاصح كذا في البصر لما ذكره المؤلف
(قوله من الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلو انقطع في وقت
الضحى ولم تغتسل بعده ولم تتيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر لتثبت صلاته في ذمتها
بخروجه لان ما قبل الزوال وقت مهمل لا عبرة بخروجه وكذا اذا انقطع قبيل طلوع الشمس
بأقل من تمكنها من الغسل والتيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر فأداه في الشرح
(قوله يسع الغسل والتيمم) قال في المجتبى والصحيح انه يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا
جواب صومها اذا طهرت قبل الفجر لكن الاصح أن لا تعتبر التحريم في حق الصوم وزمن

تفاوتهما و لكن (لم تغسل) فيه (ولم تنيم حتى تخرج الوقت) فبعد دخوله محل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارات فان كان الوقت يسيرا لا يسبح الغسل والتحرية لا يعحكم بطهارتها بخروج وجه مجردا عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا يلزما العشاء ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وبها الحيض قيدنا ٩٥ بالمسئلة لان الكفاية يحل وطؤها

ينقسم انقطاع دمها
لتمام عادت قبل العشرة
لعدم خطابها بالغسل وانما
اشتراطنا المؤكد لانه انقطاع
لدون الاكثر توفيقا بين
القراءتين (وتنقض الحائض
والنفساء الصوم دون
الصلاة) لحديث عائشة رضي
الله عنها كان يصيبنا ذلك
فتؤمر بقضاء الصوم ولا
تؤمر بقضاء الصلاة وعليه
الاجماع (ويحرم بالجنابة
خسة اشياء الصلاة) للامر
بالطهارة في الآية (وقراءة
آية من القرآن) لثبته عنه
صلى الله عليه وسلم (ومسها
الابغلاف) لثبته عنه
بالنص (ودخول مسجد
والطواف) للنص المتقدم
(ويحرم على المحدث ثلاثة
اشياء الصلاة والطواف)
لما تقدم (ومس المصحف)
القرآن ولو آية (الابغلاف)
لثبته عنه في الآية (ودم
الاستحاضة) وهو دم عرق
انفجر ليس من الرحم
وعلامته انه لا رائحة له
وحكمه (كرعاف دائم لا يمنع
صلاة) أي لا يسقط الخطاب
به ولا يمنع صحتها اذا استقر
نازلا وقتا كاملا كما سنده

التحرية من الطهر على كل حال (قوله فافوقهما) حكمه معلوم بالاولى بما قبله (قوله وهو حكم
من أحكام الطهارات) أي فينبع منه سائر الأحكام ومن جملة أحكام الوطء (قوله أو التيمم) أي
مع شرطه (قوله لعدم خطابها بالغسل) هذا أقوال معصية منها القول بالخطاب اداء
واعتمادا فيكون حكمها حكم المسئلة (قوله توفيقا بين القراءتين) فان قراءة التخصيف تبيح
الوطء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة التثنية بعد تنعمه قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون
العشرة والتخصيف على العشرة غير أن قراءة التشديد لما كان ظاهرا يحتمل الاطلاق قلنا
باحتجاب الغسل ويلزم من قال بعدم الحل أصلا اقراءة التشديد ترك الاشارة بأحد الدليلين
وعملنا بما لان الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة)
للخرج في قضائها التكرار والحيض كل شهر غالبا بخلاف الصوم وفي الظهيرة لما رأته حواء
الدم أقول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ من بعده فقال لا أعلم فأوحى الله اليه أن
تترك الصلاة فلما ظهرت سأته عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم
رأته في وقت الصوم فسأته فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمر الله
سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لاستقلال آدم بالامر وقيل ان حواء هي التي قاست كافي معراج
الدراية أفاده السيد (قوله ومس المصحف القرآن ولو آية) واختاف في مس المصحف بما عدا
أعضاء الطهارة وبما غسل منها قبل كمال الطهارة والمنع أصح (فروع) * يكره كتابة قرآن
أو اسم الله تعالى على ما يفرش لمافي به من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب وجدار لما
يخاف من سقوط الكتابة * تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب * وفي الخلاصة
مذاخر جلين الى جانب المصحف اذا لم يكن بمذاخره لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا بالوتد وهو
مذاخر الجان الى جانب المصحف لا يكره ولا بأس بوضع مقلة على كتاب أو مصحف لأجل الكتابة
والاكره * وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجالس عليه وقال صاحب
الهداية لا يكره أمالوجه المصحف في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ وبغير الحفظ
يكره اه (قوله ولا يحترم وطأ) أي ولو في حال نزوله لانه ليس أذى وأما تأويله بأنه يجامعها في
حال انقطاعه فيعيد من اطلاق عباراتهم اه وروي أبو داود وغيره بأسناد صحيح من حديث
عكرمة عن حمزة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يفتشها وهو طلمة بن عبيد الله
كذا في البناية وقال احمد والبخاري وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة الا أن يخاف العنت
كذا في السراج (قوله ضرورية) يعني أنه اليست طهارة حقيقية لمقارنة الحدث مثلا أو طرقه
(قوله وهي ذات دم) بقی منها الآية ومنهم من زاد المريضة لكن التحقيق أن المرض لا يمنع
الحيض (قوله كسلس بول) أي استرساله وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله اضعف في
مثالته أو لغلبة البرودة عبق قيل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض
نهرهما من السيد (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان مافي به من اطلاق اسم المحل على الحال

(ولا يمنع اداها) (صوما) مرضا كان أو نفلا (ولا يحترم وطأ) لانه ليس أذى (و) طهارة ذوى الاعذار ضرورية بينهما بقوله
(تموضا المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاث أو زاد على عادتهم في أقلها ما يجوز
أكثرها أو الحيلي والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق بطن)

وانفلات ریح و زعاف دائم و تبریح لا یرقا ولا یکن حبسه بحشون غیر مشقة ولا یجلوس ولا بالایما فی الصلاة فیهذا یتوضون
(لوقت کل فرض) لالسکل فرض ولا نقل اقوله صلی الله علیه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت کل صلاة رواه سبط ابن الجوزی عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فسانردوی ٩٦ الاعذار فی حکم المستحاضة قال الدلیل یحملهم (وبصلون به) أي بوضوئهم فی الوقت

(ما شاء من الفرائض)
اداء للوقتية وقضاء لغيرها
ولولزم الامة زمان العصة
(و) ما شاء من (النوافل)
والواجبات كالوتر والعبد
وصلاة جنازة وطواف
ومس مصحف (ويبطل
وضوء المعذورين) اذا لم يطرأ
ناقص غير العذر (بمخرج
الوقت) كطلوع الشمس
في الفجر عند أبي حنيفة
ومحمد (فقط) وعند زفر
بدخوله فقط وقال أبو يوسف
بهما واطافة النقص
للخروج مجاز وفي الحقيقة
ظهور الحدث السابق به
فيصلي الظهر بوضوء
الضحى والعبد على الصحيح
سلافا لابي يوسف وزفر
ولا يصلي العبد بوضوء
الصبح سلافا لزفر (ولا
يصير) من ابتلى بناقص
(معذورا حتى يستوعبه
العذر وقتا كاملا ليس
فيه انقطاع) لعذره (بقدر
الوضوء والصلاة) اذ لو وجد
لا يكون معذورا (وهذا)
الاستيعاب الحقيقي بوجود
العذر في جميع الوقت
والاستيعاب الحكمي

فيه كسأل الوادی (قوله وانفلات ریح) الانفلات خروج الشيء فلقته أي بغيره (قوله وزعاف
دائم) أي مستقر لا يتقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الانف يقال زعاف برعف من بابي نصر
ونقع وأما زعاف كحسن فلغة ضعيفة كما في الصحاح (قوله لا یرقا) أي لا يسكن يقال رقا یرقا سن
باب فتح يفتح وكذا من به رمداً وعشاً أو غرب وبسبل منه الدمع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو
من اذن أو ودى أو مسرة لانه ناقض للوضوء لخروجه عن جرح كذا في الدرر (قوله ولا یکن حبسه
الح) فيتعين عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير مشقة وفي المضمرات عن النصاب به سلس بول
فجعل المقطنة في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم انه لو لم يحش ظهر البول فخرج المقطنة وعليها
بله فهو محدث ساعة اخراج المقطنة فقط وعليه الفتوى واذا لم يتنع العذر بذلك هل يفعله تقيلاً
للنجاسة بقدر الامكان قالوا لا ينبغي قال ابن أمير حاج أي يستحب لما في الخلاصة لو لم يفعل لا بأس به
وقال الحلبي أي يجب واختلاف في المستحاضة اذا احتشت فقيل هي كصاحبة الجرح وقيل
كالخائض لأن ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرهما كذا في السراج وبحث بعضهم
الحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة للعلة المذكورة (قوله ولا یجلوس) اما اذا كان يمكنه
رده بجلوس في الفرض ونحوه وجب رده به وخروج عن ان يكون ملحق بعذر اه من الشرح
بزيادة (قوله ولا بالایما فی الصلاة) فان امتنع به عذره تعين فعله لان ترك السجود أهون من
الصلاة مع الحدث قاله في الشرح (قوله اقوله صلی الله علیه وسلم الح) ولانه لو بطل اقامت الرخصة
ولزم الجرح بخلاف طر وحدث آخر فان الوضوء بغيره ولو في الوقت لعدم الضرورة (قوله
توضأ لوقت كل صلاة) وهو محكم بالنسبة للحديث الاخر الوارد باللفظ لكل صلاة لان الصلاة
تطلق على الافعال وعلى الوقت عرفاً وشرعاً والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذ لم يطرأ ناقض
غير العذر) فان طرأ ولو كان نظيره عذره نقضه حتى لو كان به دما ملأ أو جدرى فتوضأ وبعضها
سائل ثم سأل الذي لم يكن سائلاً اتقض وضوءه لان هذا حدث جديد فصار كالسؤال أحد
منخريه فتوضأ مع سيلانه وصلى ثم سأل المنخر الاخر في الوقت اتقض وضوءه لان هذا حدث
جديد كما في الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله يبطل بعد تعلق قوله بخروجه به
(فرع) اذا اصاب ثوب المعذور بنجاسة عذره هل يجب غسله قيل لا لان الوضوء عرف
بالنص والنجاسة ليست في معناه لان قليلها يعني فألحق به الكثير للضرورة ولانه غير ناقض
للوضوء فلم يكن نجسا حكماً ولان أمر الثوب ليس بأحد من البدن وهو قول ابن سملة كما في
القهستاني وغيره وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الدرهم ان كان مفيداً بان لا يصيبه مرة بعد
اخرى حتى لو لم يغسل وصلى لا يجزيه وان لم يكن مفيداً لا يجب مادام العذر قائماً وهو اختيار
مشايخنا اه وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول يجب غسله في كل وقت قياساً على الوضوء
والصحيح قول مشايخنا لان حكم الحدث عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن

بالانقطاع القابل الذي لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي
العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليغسل
بها بقاؤه

القليل منها عفو فلا تلحق به وفي النوازل ان كان لو غسله تنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا قال وهو المختار اه قال ابن امير حاج ويشكل عليه ما قدمناه عن
 البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا المستحاضة اذا توشأت لوقت كل
 صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذ لم يكن منها غائط لانه سقط اعتبار نجاسة دمه المكان العذر اه
 فهو - هذا ايضا يشكل على ما اختاره اذ سقط اعتبار نجاسة دمه اعطاه في البدن والثوب دفعا
 للرجح اذ لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله
 خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع
 فيها ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام
 الانقطاع فالصلاة صحيحة ايضا ولا يعيد شيئا لانه معذور صلى صلاة المعذورين ولو توضأ على
 الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
 ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت
 الثاني فاذا دام الانقطاع حتى دخل الثالث اعاد الصلاة الاولى لانه اذا ما بطهارة المعذورين
 والعذر زائل ولا يعيد الصلاة الثانية لان فساد الاولى انما يعرف بعد خروج الثانية فلم
 يجب التعريب ولم يفتقر وضوءه بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحا فاداه صاحب الجرح
 وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظاهر يبريه رجل رعى أو سال جرحه
 ينتظر آخر الوقت فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل
 ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة اعاد الصلاة
 يعنى الاولى التي صلاها مع السيلان لانه بدوام الانقطاع تبين انه صحيح صلى صلاة المعذورين
 وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين انه معذور كما في
 الجرح والحاصل أن الوقت الثاني هو المعبر في اثبات العذر وعدمه

• (باب الانجاس والطهارة عنها) •

(قوله وكيفية تطهير محملها) فانما تارة تكون بالدلك وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقد مت
 الاولى الخ) اعترض بالا قطع اذا كان مجروح الوجه فانه يصلي بغير طهارة واجيب بانه نادر فلا
 يفتى عليه -كم- واعترض ايضا بان من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكتفى لاداهما فقط
 بصرفه للنجاسة دون الحدث فهو -هذا يدل على أن النجاسة أقوى واجيب بانه انما امر بصرفه
 للنجاسة ليتيم بعده فيكون محصلا للطهارة تين لالانها اغلظ (قوله بزوالها ببقاء بعض المحل)
 الحارز الاقل متعلق بالمسح والشأن ببقاء المنع وقوله من غير اصابته متعلق ببقاء بعض المحل
 (قوله بل الكثير للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالته الا بكشفها عنه من
 لا يجوز كشفها عنه فانه يصلي بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بقصتين) وبأقوى غيره
 كرجس وكنتف وعضد وفلس والفعل من باب فوح وكرم وعلم ونصر (قوله مستندرة شرعا)
 لوحذف قوله شرعا لكان أولى لانه بصدد التعريف القوي والذي في المصباح وغيره انه استعمل
 لكل مستندرة (قوله وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يفتى ولا يجمع ويستوى فيه المذكر
 والمؤنث كما في الآية وحديث الهرة انها ليست بنجس بفتح الجيم كإرواء مالك واحمد وأصحاب

(وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذورا
 خلو وقت كامل
 عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه
 الثلاث شروط الثبوت
 والدوام والانقطاع نسال
 الله العفو والمغفرة

• (باب الانجاس
 والطهارة عنها) •

لما فرغ من بيان النجاسة
 الحكمية والطهارة عنها
 شرع في بيان الحقيقة
 ومن يراها وتقديرها ومقدار
 المقهور منها وكيفية تطهير
 محملها وقد مت الاولى
 لبقاء المنع عن المشروط
 بزوالها ببقاء بعض المحل
 وان قل من غير اصابته
 من يراها بخلاف الثانية فان
 قليلها عفو بل الكثير
 للضرورة والانجاس جمع
 نجس بقصتين اسم لعين
 مستندرة شرعا وأصله مصدر

ثم استعمل اسماء في قوله تعالى
 انما المشركون نجس ويطلق
 على الحكمي والحقيقي
 ويختص الخبث بالحقيقي
 ويختص الحدث بالحكمي
 فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه
 التاء وبالكسر صفة وتلحقه
 التاء والتطهير اما اثبات
 الطهارة بالهزل أو ازالة
 النجاسة عنه ويفترض فيما
 لا يفي منها وقد ورد أن أول
 شيء يستل عنه العبد في قبره
 الطهارة وأن عامة عذاب
 القبر من عدم الاعتناء
 بشأنها والتحرز عن النجاسة
 خصوصا البول وقد شرع
 في بيان حقيقتها فقال
 (تنقسم النجاسة) الحقيقة
 (الى قسمين) أحدهما نجاسة
 (غليظة) باعتبار قلة المعفو
 عنه ملها لاني كيفية
 تطهيرها لانه لا يختلف بالغلط
 وانفة (و) القسم الثاني
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة
 المعفو عنه منها بما ليس في
 الغليظة لاني التطهير واصابة
 الماء والماتعات لانه لا يختلف
 تنجيسها بماء (فان الغليظة
 كالنجر) وهي التي من ماء
 الغيب اذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد وكانت غليظة لعدم
 معارضة نص بنجاستها كالدم
 المسفوح عند الامام والخليفة
 اثبت العارض كقوله
 صلى الله عليه وسلم استنزها
 من البول

السنن والدارمي فكيف ساغ جمعه للمصنف أجيب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية
 لان حقيقته واحدة لاتعد فيها أما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسما)
 أي العين المستندة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على
 قوله ثم استعمل اسما (قوله وبطلق) أي اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق
 الفقهاء بين المقحور والمكسور بأن الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجاسته عارضة والثاني
 ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله
 والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة
 أو لا بالهزل سواء كانت حقيقة أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الاول أو ازالة المزال
 على الثاني اه بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالها وقوله والتحرز
 عطف على الاعتناء أي ومن عدم التحرز عن النجاسة أي عن اصابتها بأن يسبل ذيله فتصيبه
 النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) فانه ورد فيه استنزها
 من البول فان عامة عذاب القبر منه ووردان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنميمة
 وعدم الاستنزاه من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أي اخص البول
 بأن عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع في بيان حقيقتها) فيه انه لم يذكرها
 لبعض أفراد كل وسيأتي الكلام على الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس في المغالطة)
 متعلق بكثرة أي كثرة المعفو عنه وليس يعني في المغالطة (قوله لاني التطهير) مستدرك بقوله
 قريبا لاني كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع للماء والماتعات
 باعتبار أفراد الماتعات (قوله كالنجر) هي غليظة باتفاق الروايات لان حرمتها قطعية وسماتها
 الله تعالى رجسا وفي باقي الاشربة المحرمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا
 في البدائع وينبغي ترجيح التغليظ كما في البحر ورجح في النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أي
 غليظا شديدا بأن صار أسفله اعلام وقوله واشتد أي اسكرو قوله وقذف بالزبد أي رمى رغوته
 وأزالها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد لاخير انما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط
 وعليه الفتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة
 لان الفرق لا مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضي الله عنه قال
 ما توافق على نجاسته الادلة تغلظ سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والافهرو
 مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى تغلظ والافخفف ولا تغلظ لادلة قال
 في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والخثي لوجود الاختلاف فيه مما مع فقد تعارض
 النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم في الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون
 عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن أبي ابيلي بطهارته ومن جهة الامام أن النص
 اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فحديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص
 جهة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برده
 الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا أولى
 الابصار فكأثبت التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند علماءنا الثلاثة بين روث

ما كول اللحم وغيره فالكل مغلظ عند الامام محقق عندهما وعن محمد أن الروث طاهر لا يمنع
وان فحش رجع الى هذا القول حين قدم الري مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال
مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع جواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا
بالعذرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العرينين الخ) فان قيل ان هذا الخبر
منسوخ عنه فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهاد ورأى ولم يقطع به
فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم المسفوح) أي السائل من أي
حيوان الى محل يطقه حكم التطهير ههنا والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلو وجد
المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه دم مسفوح كما في
ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمشقة الاحتراز عنه (قوله
ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبد
والطحال فان خبر اصل لنا ميتان ودمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي
فيهما فان لم يكن سائلا فقيه الخلاف الا في (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشياء للغزى
دم قلب الشاة وما لم يسل من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال
محمد بن جعفر اه والحاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلافا والذي مشى عليه
قاضي خان وكثير أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل قد تؤخذ الطهارة
من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما ليس يحدث ليس نجس وأمر الاحتياط بعد
ذلك غير خفي اه (قوله ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيض كانه بدمه
لانه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيض اكله الا بعد مسحه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس
والدماء نسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في
حقه) أي مادام عليه فلو حمله انسان وصلى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الامر بترك غسله
بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس على أصل القياس لعدم الضرورة (قوله لا السمك
والجراد) للخبر الوارد (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والعقرب فان حمله
طاهر وان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل لحمه) شمل بول الحية فانه مغلظ كخبرها كما
في الحموي على الاشياء وقالوا امرأته كل شئ كبوله وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد لانه عذو
الاحتراز عنه كما في الحاشية (قوله ولورضيها) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام
الشافعي رضي الله عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكر ولا بد في بول الانثى من الغسل (قوله
وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فذهب منهم من اختار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال
بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش والخلاف يظهر في التخفيف لاني سلب
النجاسة كما في الحاشية فاني الدر عن التتار حاشية بول الفأرة طاهر لانه عذو احتراز عنه وعليه
الفتوى يحمل على العفو وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب عن الحاشية خبر الفأرة لا يفسد
الدهن والماء والخنطة الضرورة ما لم يظهر أثره وعزام في البحر الى الظهيرية واختلف التصحيح
في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول
الهرة عفو في غير أواني الماء وهو قول الفقيه أبي جعفر قال في القتح وهو حسن لعادة تخمير

مع خبر العرينين الدال على
طهارة بول الابل (والدم
المسفوح) للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في
اللحم المهزول والسمين والباقي
في عروق المذكي ودم الكبد
والطحال والقلب وما لا
يتقضم الوضوء في الصحيح
ودم البق والبراغيث والقمل
وان كثروا دم السمك في الصحيح
ودم الشهيد في حقه (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك
والجراد وما لا نفس له سائلة
(واهاجها) أي جلد الميتة
قبل دبقه (وبول ما لا يؤكل
لحمه) كالآدمي ولورضيها
والذئب وبول الثارة بنجس
الماء لا مكان الاحتراز

لانه يخرم ويمنع عن القليل منه ومن خرم في الطعام والشراب للضرورة (وتنحو الكلب) بالجيم رجبته (ورجيع السباع)
من البهائم كالفهد والسبع والخنزير (ولعابها) اي سباع البهائم لتولده من لحم نجس (وخر الدجاج) بثلاث الدال (والبط
والاوز) لنتنه (وما ينقض الوضوء بخروجه ١٠٠ من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي والودي والاستماضة والحيض

والنفاس والتي ملء القم
ونجاستها خفيفة بالاتفاق
لعدم معارض دليل نجاستها
عنده ولعدم مسامح الاجتماع
في طهارتها عندهما (وأما)
القسم الثاني وهي النجاسة
(الخفيفة فكبول الفرس)
على المأقوب لانه ما كول
وان كرمه وعنده محمد طاهر
(وكذا بول) كل (ما يؤكل
لحمه) من النعم الاهلية
والوحشية كالغنم والغزال
قيد يولها لان روث الخيل
والبغال والجير ونحو البقر
وبعر الغنم نجاسته مغلظة
عند الامام لعدم تعارض
نصين وعندهما خفيفة
لاختلاف العلماء وهو
الاظهر لعموم السامع
وطهر ما محمد آخر اوقال
لا يمنع الروث وان غش لبلى
الناس بامتلاء الطرق
والخانات بها وجرة البعير
بكسرقينه وهي ما يصعد
من جوفه الى فيه فكذا
جرة البقر والغنم وأما دم
السمك ولعاب البغل والحماد
فطاهر في ظاهر الرواية وهو
الصحيح (ومن الخففة) خرم
طير لا يؤكل (كالصقر
والحداة في الاصح لعموم

الاواني فلا ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنن يرد
البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية اه
(قوله لانه يخرم) أي يفتى ومنه سمى الخمر خرا والخمار خمد لانها يغسلان العقل والرأس
(قوله من البهائم) قيد به لان رجيع سباع الطيور محقق كما ياتي (قوله والبط) في البحر عن
البراقية البط ان كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء فكذلك جاسة وان كان بخلاف ذلك
فكالحمامة وهذا يقيد آخر الاوز والعراق طاهر كالجم (قوله والاوز) هي رواية الحسن عن
الامام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يروى في الهواء فابن
كالحمام واليه صفور تخرو طاهر وما لا يؤكل كالصقر والحداة والرخم فخره نجس محقق اه
(قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض
الحقيق فخرج نحو الدوم والقهقهة فانها لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني
وأما ما لا ينقض كالتي الذي لم يملأ القم وما لم يسيل من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل ينجس
المائعات دون الجامدات ويستثنى في عين الخمر فانه نجس ولو كان قليلا فرغ غسالة
النجاسة في المرات الثلاثة مغلظة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية
بمرتبتين والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي
الاشياء المذكورة من قوله كالمجر الى هنا كما به طيه كلامه في الشرح وفيه أن الخمر فيه خلاف
الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كنفاء النبي صلى الله عليه وسلم بخره
(قوله لانه ما كول) خلاصة الجواب فيه كما كرمه خمر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن
الفرس ما كول اللحم في قولهم جميعا يعني عند أبي - نيفة أيضا وانما كرمه للتنزيه أي التصامى عن
قطع مادة الجهاد والكرامة لا تمنع الاباحة ككل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض
الاثار في نجاسته فانه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه
الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا يوجب قولاً في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا
يكون كبول الكلب والخمار كذا في البنية وأما شرب بوله ففيه اختلاف الذي في بول الابل كما
في البرهان وقيل بكراهة كراهة (قوله لان روث الخيل) الروث خرزى حافر الخنثى بكسر
الطاء المعجمة وسكون الشاء المثناة خرزى خلف والبعير خرزى ابل وخنثى (قوله وطهرها
محمد آخر) لا تأخذه كذا في القهستاني عن النظم وقد قبلوا اشياء حكموا عليها بالنجاسة
وأطلقوا والظاهر أن المراد التغليب عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجرة البعير كسرقينه)
لانه واداء جوفه كما في الفتح (قوله فكذا جرة البقر) الاولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم
السمك) مستدر لنبذ كره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله
وفي رواية طاهر وصححه السرخسي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء
لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان (قوله وعن قدر الدرهم) أي عفا

الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المعقود عنه فقال (وعنى قدر الدرهم) وزنا الشارع
في المسئلة وهو غيرون قبرا طامو مساحة في المائعة

التجاسة (المغلظة) فلا يعفى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عني قدر (مادون ربع الثوب) الكاكي (أو البدن كله على الصحيح من الخليفة اقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع الساتر وعن الامام ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كل تزرو قال الامام البغدادى المشهور بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه فاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والكتف قال في التحفة هو الاصح وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعني رشاش بول) ولو مغظا (كروى الابري) ولو غسل ادخال الخيط للضرورة وان امتلأ منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو اتقبت نجاسة في ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر اثر النجاسة ويعنى عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسل الميت مادام في علاجه اعموم البلوى وبعد اجقاعه تنجس ما أصابه واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن القدر المعفو عنه لا يمنع في اختيار المرغبات وجماعة كقولهم كان السراج الواجب

الشارع عن ذلك والمراد مفاصل الاصابع والافكرامة التحريم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم وتنزها ان لم تبلغ وفزعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة في الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفي الثاني يكون ذلك أفضل فقط ما لم يحق فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما يعنى في المسائلين اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب من الكرامة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدره من الكف) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سئل عن قائل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة - حتى تكون أكرمه وظفرو كان مثل الثقال (قوله كما وقفه الهندواني) أى بين قولى من اعتبر الوزن. طلقا ومن اعتبر المساحة طلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه في الفتح واختاره العامة لان اعمال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصا مع مناسبة هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفو الخ) أى فليكون الصحيح ما ذكره في الدرهم الوزني من التجاسة المغلظة (قوله وعني مادون ربع الثوب) لم أر من بين الكرامة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون قصرية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما في الدر عن الحلبي وقال في المبسوط وهو الاصح (قوله اقيام الربع مقام الكل) علة له حذف أى ولا يعنى الربع لقيامه مقام الكل في مسائل كسح الخ فهو تمثيل لمحذوف (قوله وحلقه) يعنى اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويحبل منه بصلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لافادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا واهف هذا القول لم يعرج عليه في الفتح كما في النهر وان قال في الحقائق وعليه الفتوى كما في الدر قال الكمال والذي يظهر أن الاول أحسن غير أن ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب اهـ (قوله وعني رشاش بول) انتضخ على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين وخارج بذلك الماء القليل فانه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان للحرج ولا حرج في الماء كما في الحلبي عن الكناية وروى المعلى في نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كروى الابري) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدر وفي التقييد بها اشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضى الله عنهم ما عن هذا فقال اننا نرجو من الله تعالى أوسع من هذا كما في السراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم حتى للماء انما هو من أجزاء الماء لامن أجزاء ذلك الشئ فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسل الميت) أى مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كما في الفتح (قوله تنجس ما أصابه) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة ثبت وأما على القول بانها نجاسة حدث وتيقظ طهارة بدنه من حبت فغسلته طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر قودا المقدار الى الوجه

بالنظر لوقت الإصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا يوبه أخذا لا

وطبائت تظاف مجزئ عن الغسل لانه يعمل عليه (ولا يضر بقاء أثر) ١٠٣ كلون أودح في محلها (شق زواله) والمشقة

أن يحتاج في إزالته لغسل
الماء أو غير المانع كحرض
وصابون لأن الآلة المعتدة
للتطهير الماء فالنوب المصبوغ
بمتجس يطهر إذا صار الماء
صافيا مع بقاء اللون وقيل
يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر
دهن متجس على الأصح
لزوال النجاسة المجاورة
بالغسل بخلاف شحم الميتة
لأنه عين النجاسة والسمن
والدهن المتجس يطهر بص
الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا
والغسل يصب عليه الماء
ويغليه حتى يعود كما كان
ثلاثا والفخار الجديد يغسل
ثلاثا بانه قطع تقاطره في
كل منها وقيل يحرق
الجديد ويغسل القديم
والاواني الصقيلة تطهر
بالمسح والخشب الجديد
ينخت والقديم يغسل والحم
المطبوخ بنجس حتى ينضج
لا يطهر وقيل يغلي ثلاثا
بالماء الطاهر ومرقه نصب
لاخير فيها وعلى هذا الدجاج
المغلي قبل اخراج أمعائها
وأما وضعها بقدر التحلل
المسام لتنف ريشها تطهر
بالغسل وتغويه الحديد بعد
سقيه بالنجس مرات ويغويه
مرقة طهره وقيل القويه
يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا
والقويه يطهر باطنها عند

كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما سبق في اليمين البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر
تعال طهارة اليد في الاستنجاء بطهارة الحمل وعروة الأبريق بطهارة اليدين ونحو المستعجب
إذا كان ما استنجى به يجري عليه (قوله رطبات) لعله قيد اتفاق فان اليابس يجذب
الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال ان الرطب يلين بعض ما تجتمع من الدم ويحترق (قوله
والمشقة الخ) أفاد في النهر أن الأثر إذا توقف زواله على تسخين الماء وغايته لا يلزمه ذلك
ويكتفى بالبارد وان بقي الأثر (قوله فالنوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله
ولا يضر أثر دهن متجس على الأصح) من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فانه إذا
غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب انه لا يطهر
أبدا (قوله ورفعه عنه ثلاثا) أو بوضع في اناء منقوب ثم يصب عليه الماء فيعول الدهن ويحركه
ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا وأما إذا كان جامدا فيقتور (قوله
والغسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمع ما إذا كان الماء
قدره أولا وبعضهم قيده بالوال (قوله وقيل يحرق الجديد) ذكره في النوازل وذكر الأول
صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لانهما طريقتان للتطهير (قوله ويغسل
القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا نجف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط قصار كالبدن قال
الكامل ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف
فهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم الاواني ثلاثة أنواع
خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة أوجه حرق ونخت ومسح وغسل فاذا كان
الاناء من خرف أو حجر أو كان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل
وان كان من خشب وكان جديدا ينخت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر
أو رصاص أو زجاج وكان عتيقا لا مسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينضج
لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلي ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا
وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طخت الخنطة بنحمر (قوله وعلى هذا الدجاج
الخ) يعني لو ألقيت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتتفأك وكرش قبل أن يغسل
ان وصل الماء الى حد الغليان ومكنت فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول
في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء الى حد الغليان
أو لم تترك فيه الا مقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد لا لفصل مسام السطح عن الريش
والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كما حقه الكمال (قوله مرات) متعلق بتغويه يعني ان السكين
الموهة بالماء النجس تمويه بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله ويغويه مرة
لحرقه) أي لو قيل يكفي القويه مرة لكان وجها لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية
والسكراريزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل القويه يطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ
قطع بها ولا تصح صلاتها اتفاقا ومعنى تغويه بالماء الطاهر ثلاثا ادخالها النار حتى تصير
كالجمر ثم تطفأ في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التصفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان
النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى وقال

أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالمتة إذا صارت ملحا والعدرة ترابا وأورمادا كما سنفذ

البلة الجسة في التنور بالاسراق ورائش الشاة اذ ازال عنها الدم به وانجر اذا خللت كالوخللت والزيت النجس صابونا (و) يطهر
 من النجاسة (غير المرتبة بغسلها ثلاثا) وجوبا وبسبب ما مع الترتيب ندباني نجاسة الكلب وخرجا من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير
 لغلبة الظن في استخراجهما في ظاهر الرواية ١٠٤ وفي رواية يكتفي بالعصر مرة وهو اوفق ووضع في الماء الجاري

ينفي عن التثليث والعصر
 كالاناء اذا وضعه فيه فام تلا
 وخرج منه طهروا اذا غسله
 لان اوان فمهي والمياه متفاوتة
 فالاولى تطهر وما نصيبه
 بالغسل ثلاثا والثانية بشتين
 والثالثة بواحدة واذا نسي
 محل النجاسة فغسل طرفا
 من الثوب بدون تحركه
 بطهارته على المختار ولكن
 اذا ظهرت في محل آخر اعاد
 الصلاة (وطهر النجاسة)
 الحقيقية مرئية كانت
 او غير مرئية (عن الثوب
 والبدن بالماء) المطلق
 اتفاقا وبالمستعمل على
 الصحيح لقوة الازالة به
 (و) كذا تطهر عن الثوب
 والبدن في الصحيح (بكل
 مائع) طاهر على الاصح
 (مزيل) لوجود ازالته به
 فلا تطهر به من اعدام
 بخروجه بنفسه ولا بالبن
 ولو خفي في الصحيح وروى
 عن أبي يوسف لو غسل الدم
 من الثوب بدهن أو سمن
 أو زيت حتى ذهب أثره جاز
 والمزيل (كأنل وماء الورد)
 والمستخرج من البقول
 لقوة ازالته لاجراء النجاسة
 المتناهية كالماء بخلاف

أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي اجراء النجاسة (قوله والبلة الجسة الخ) جعل الكمال
 الاسراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله مقيدة بأن تاكل حرارة النار البلة
 قبل الصاق الخبز بالتنور والاتجس كافي الخلاصة (قوله به) أي بالاسراق (قوله والزيت
 الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل مرة) ويبلغ في المرة الثالثة
 حتى يقطع التقاطر والمعتبرة قوة كل عاصرون غيره كافي الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره
 قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدر ولو لم يصرف قوته لركة الثوب قبل لا يطهر
 وهو اختيار قاضي خان وقيل يطهر للضرورة وهو الاظهر كافي البحر والنهر (قوله تقدير
 لغلبة الظن) أي بالغسل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما العبرة لغلبة
 الظن ولو جادون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفتي كافي البحر عن منية المصلي حتى لو جرى
 الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جاز استعماله وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كافي
 التبيين والبيان وفي السراج اعتبار غلبة الظن بمختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار
 البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني كذا في البحر ثم العبرة
 لغلبة ظن الفاسل لانه هو المباشر الا ان يكون الفاسل غير مميز فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه
 هو المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله
 وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضع في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الغسل والعصر ثلاثا
 انما هو اذا غمسه في اجانة اما اذا غمسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا
 بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلقه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتجفيف
 وتكرار غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط
 وغيره وقوله لم يوضع البساط في الماء الجاري لئلا انما هو قطع الوسوسة (قوله اذا وضعه
 فيه) أي في الماء الجاري ومثله ما أطلق به كالشعر كالا ينفى (قوله وما نصيبه) أي المياه
 (قوله والثانية) أي والاناء الثاني أي وما يصيبه ماؤه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار)
 وفي الظاهر يفيغله كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدرر قال في
 النهر وينبغي أن يكون البدن كالثوب (قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز
 في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالته عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله
 طاهر على الاصح) فلا يزول بمزيل نجس كالحمل لان الطهارة والنجاسة ضدان والشي لا يثبت
 بضده فإزيد النجس النجس الا خبا خلافا للثمر ثاني في قوله انه لو غسل المغلظة بمخففة يزول
 حكم التغليظ (قوله اعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو خفيضا)
 أي منزوع الدسم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر
 (قوله ثلاث مرات) متعلق برضعه وقوله بريقه أي بسبب ريقه وهو متعلق بطهر (قوله
 وفم شارب النهر) لاشارة اذا كان طويلا انغمس في المسكر (قوله وبلعه) ليس له محترز

الحديث لانه حكمي ونهي بالماء بالنهر وهو اهلون موجود فلا سرج ويطهر الثدي اذا وضعه الولد وقد نجس بالقي (قوله
 ثلاث مرات بريقه وفم شارب النهر بتدبيره وبلعه

والجس الاصبع ثلاثين نجاسة ونقص التطهير محمد بالما وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخلف ونحوه) كالتعل
بالما وبالمانع (بالدلك) بالارض أو التراب (من نجاسة لها جرم) ولو مكنتها من غيرها ١٠٥ على الصحيح كتراب أو رماد وضع

(قوله والجس الاصبع ثلاثا) أي مع تردد ريقه في فيه بعد الاولى ثلاثا وبعد الثانية مرتين
ويطهر ريقه بعد الثالثة بمرّة على قياس ما تقدم فيها اذا غسل الجمر في اجنّة (قوله ويظهر
الخلف ونحوه) أي بشرط ذهاب الاثر الا أن يشق (قوله وبالدلك) صرح الامام محمد في الجامع
بأنه لو حكه أوحت ما ييس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لانه أثر في
الطهارة (قوله من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذى الجرم وغيره أن ما يرى بعد الجفاف
كالهذرة والدم ذو جرم وما لا فلا كذا في التمييز واحترز به عن غير ذى الجرم فانه يغسل انشاقا
لان البلل دخل في أجزائه ولا يجاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمق من ذى الجرم ذكره
العيني (قوله على المختار للفتوى) ونسب الامام الجصاص اذا مسح يكثر الرطب ولا يطهره
(قوله الاذى) أي النجس أطلقه عليه لانه يؤذى فهو من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل
(قوله فطهورهما التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أو قدرا) المراد به فيما يظهر
المستقدر غير النجس كصومخاط (قوله وليصل فيهما) دليل على استحباب الصلاة في النعال
الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احتراز عن الثوب) فلا يطهر بالذلك لان
أجزائه متخلطة فيتداخله كثير من أجزائها (قوله واحتراز عن البدن) فان ألبسه ورطوبته
تمنع من اخراج النجاسة بالذلك (قوله الا في المني) فانه يطهر بالترك (قوله ونحوه) من كل
صقيل لا ماسأله أي لا منافذه تخرج بالاول الحديدا اذا كان عليه صدأ أو منقوشا فانه لا يطهر
الا بالغسل وخرج بالثاني الثوب الصقيل لوجود الماس (قوله ويحصل بالمسح - حقيقة التطهير
الح) أشار به الى الخلاف في طهارة الصقيل بالمسح فقيل مطهر وقيل مقلل وفائدة الخلاف
تظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فرك والارض اذا جفت وجاردا المبتة
اذا دبغت دباجة حكمية والبرث اذا غارت ثم عاد ماؤها والا تبر المقروش اذا تنجس وجفت
نجاسته ثم قلع كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيحي) وهو الاولى باعتبار لا طلاق
المتون ولا يخفى الاحتياط (قوله على المختار للفتوى) وقيل طريقه أن يمسحه بثوب بلول
ذكره السيد أي يمسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) المراد بالارض
ما يشمله اسم الارض كالجر والحصى والابن ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير
منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالجفاف لانها حينئذ لا تسمى
ارضاعرفا ولذا لا تدخل في بيع الارض كما عدم اتصالها بها على جهة القرار فلا تلحق بها
كما في القهس - ثاني ومنية المصلي وشرحها للعالي وابن أمير حاج الا أنهم أطلقوا في الحصى فلم
يقيدوه بالاتصال وفي الثانية الحجر اذا كان يتشرب النجاسة كجر الرحي يطهر بالجفاف
كالارض وان كان لا يتشرب يعنى كالرخام لا يطهر الا بالغسل وحل الحلي هذا التفصيل في
الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه مشي صاحب الدر حيث قال فالتفصيل يغسل لا غير
الا حرا خشنا كرسى فكارض اه (قوله وقد جفت) يقال جف الثوب يجف بالهـ كسر
جفوقا ويجف بالفتح لغة اذا كان مبتلا فيمس وفيه ندى فان يمس كل اليسر يقال قف كافي

ط ١٤
والعذرة على المختار للفتوى لان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يفتلون الكفار بسيوفهم ثم
يمسحونهم ويصلون معها (واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) وقد جفت

ولو بغير الشمس على
الصحيح ظهرت و (جارت
المسألة عليها) أقوله صلى
الله عليه وسلم إيمان أرض
جفت فقد زكت (دون
التيمن منها) في الاظهر لا اشتراط
الطيب نصا وروى جواز
منها (ويطهر ما بها) أى
الأرض (من شجر وكلا)
أى عشب (فائم) أى نابت
فيها (بجفافه) من الجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهاب
أثرها تبعاً للأرض على المختار
وقيل لا بد من غسله (وتطهر
نجاسة استحالت عينها
كأن صارت ملها) أو تراباً
أو أطروناً (أو احترقت
بالنار) فتصير ما طاهراً
على الصحيح لتبدل الحقيقة
كالصير بغير خرا فينجس
ثم يصير خلا فيطهر ويحار
الكثيف والأصطبيل والحمام
إذا قطر لا يكون نجاسة استحساناً
والمستقر من النجاسة نجس
كالسمي بالعرق حرام ويبيض
ملا يؤكل قبل نجس كالحمة
وقيل طاهر (ويطهر المني
الجاف) ولو في امرأة على
الصحيح (بفرقه عن الثوب)
ولو جديداً مبطناً (و) عن
(البدن) بفرقه في ظاهر
الرواية إن لم يتنجس بمطبخ
خارج المخرج كبول (ويطهر)
المني (الرطب بفسله)

الصحيح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا
وريج وظل وتقييد الهداية بالشمس اتفاقاً وإذا أراد تطهيرها عاجلاً ففيه تفصيل إن كانت
رخوة تشرب الماء فإنه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ولا توقفت في ذلك
وإن كانت صلبة إن كانت مخدرة حفر في أسفلها حفرة وصب عليها الماء فإذا اجتمع الماء في تلك
الحفرة كبسها أعنى تلك الحفرة بالتراب وإن كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرزات
وجفت كل مرة بحفرة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا لو
فلها يجعل الأعلى أسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ريج النجاسة طهرت
(قوله لا اشتراط الطيب نصاً) وهو الظاهر وأرى ولم يوجد ذلك لأن قبل التجسس كان الثابت
لها وصفين الظاهرية والظهورية فلما تجست زال عنها لوصفان وبالجفاف ثبت لها الظاهرية
وبنى الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبته) ظاهره
أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف
أى ذهاب الندوة فإنه المشروط الآن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف وطوبه الشجر بل
جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهاب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله تبعاً للأرض)
يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والخس بالخاء المعجمة وهو حبيزة
السطح وغير ذلك مادام قائماً عليها فيطهر بالجفاف وذهاب الأثر هو المختار اه قلت وهذا
يقضي أن نحو الأبواب المتصلة كذلك كذا بجسمه بعض الأفاضل (قوله وتطهر نجاسة
استحالت عينها) فيجوز الاتفاق بها وهذا قول محمد وهو المختار لا فتوى لأن زوال الحقيقة
يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالعصير) هذا استدلال بنبوت
النظير المتفق عليه (قوله كالسمي بالعرق) ويحدثار به إذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغالطة
على ما ذكره العلامة الأسقاطي في كتاب الحظر من حاشيته على من لا مسكين (قوله ويطهر المني)
ولو خالطه مذى لأن كل خل يذى ثم يني فلا يمكن التحرز عنه فسقط حكمه وأطلق في المني فم
منى الآدمي وغيره وهو المذكور في القبض وشرح النقاية للقهستاني وقبده السمرقندي
بني الآدمي كما نقله الحوى وهو المتبادر لأن الرخصة إنما وردت في منى الآدمي على خلاف
القياس للضرورة ولا ضرورة في منى غيره فلا يصح الحاقه به مع أنه يدخل في منى غير الآدمي
منى نحو الكلب (قوله ولو منى امرأة) وقال الفضلي منى لا يطهر بالفرق لرقته (قوله بفرقه
عن الثوب) الفرق حكمه باليد حتى يتقنت ولا يضر بقاء الأثر بعده فقوله السيد عن الثوب
(قوله ولو جديداً مبطناً) رذبه على الاتفاق في اشتراطه أن يكون غسلاً ولا على بعضهم في
اشتراطه أن لا يكون مبطناً ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الإمام أن البدن لا يطهر
منه بالفرق لوطوبته (قوله إن لم يتنجس بمطبخ خارج المخرج كبول) فإن المني حينئذ لا يطهر
بالفرق لعدم الضرورة وقبده بقوله بمطبخ الخ لأنه لو بال ولم يتنجس البول على رأس الذكربان لم
يتجاوز الثقب أو تشتتاً كن خروج المني دفقان غير أن يتشتر على رأس الذكربان يطهر
بالفرق لأنه لم يوجد سوى حروبه على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التمييز والبحر
وذكر الشرح والسيد بذلك بقيل فتتالا وقبل لو بال ولم يتشتر بوله على رأس الذكربان (قوله)

أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال السكال الله أعلم بحصته ومراده بهذا اللفظ والافعال تدعى ثابت
بمعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتسلط من وجه آخر عنها لقد رأيتني وأني لا حكة من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وروى البزار والدارقطني عنها أيضاً قالت كنت أفرك المني
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً وبقوانا قال مالك
وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك كل على
قولنا بنجاسته أنه أصل خلقة الإنسان لأن تكرمه يحمله بعد تطوره الأطوار المعلومة من
المائية والعاقية والمضغية ولأن تخلقه في الأصل من شئ نجس ثم تشريفه بأنواع الكرامات
البلغ في المنية واليه الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقهكم من ماء مهين على أنالوقلنا إن النجس مالم
يتخلق منه الإنسان لم يضرنا وتخلص من قبج اللفظ بأن أصل خلقة الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام نجس كما في الحلبي (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كما في الدر قال
وقد أنهيت المطهرات إلى ثلث وثلاثين ونظمتم افقات

وغسل ومسح والجفاف مطهر * ونحت وقلب العين والحفر يذكر
ودبغ وتخليل ذك كان تحلل * وفرك ودلك والدخول والتغور
تسرفه في البعض يندف ونزحها * ونار وغلى غسل بعض تغور

(قوله وملاقاة الطاهر) كلما وقوله طاهر أمثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهر في
بعض نسخ بالرفع فهو فاعل والاضافة من اضافة المصدر إلى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول
والاضافة من اضافة المصدر إلى فاعله

(فصل يطهر جلد الميتة) * (قوله ولونملا) هذا قولهما وقال محمد بن نجس العين كالخنزير
لكونه حرام الأكل غير منتفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة
عظمه ولو كان كالخنزير لما امتشط على الله عليه وسلم لم يعظمه قال في الفتح وهذا الحديث يدل
قول محمد بن نجاسة عين القبل (قوله من عاج) قال في المحكم هو آثاب القبل ولا يسمى غير الذاب
عاجاً وقال الجوهرى هو عظم القبل الواحدة عاجة اه وهو ما جرى عليه المواقف ويطلق العاج
على الذبل وهو ظهر السفينة البحرية قاله الأصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية
ما ورد أنه كان انما طمة رضي الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح)
وعليه الفتوى كما في البحر عن الوهبانية لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا نجس إلا بالموت وبنجاسة
باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى نحر عن المحيط ونسبه بعضهم إلى الإمام
والقول بالنجاسة اليه وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى في كبره وصرخ جازت على الأول لا الثاني
وشرط الهندواني كونه مسدودا قم (قوله بالدباغة) بالكسر هي والدباغ والدبغ بالكسر
ما يدبغ به والدباغة أيضاً الصناعة (قوله كالقرظ) بالظاء المشالة وهو صنف من ثمرات
الواحدة قرظة حب معروف يخرج في غلاف كالعسل من شجر العشاء (قوله وهو ورق
السلم) فيه تسامح فإن المورق يسمى الخبط عندهم وهو يعلف به ولا يدبغ به (قوله والشب)
بالبيه الموحدة وهو من الجواهر التي أنبت الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الأزهري

لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطباً وافر كيه يابساً
فإن أصابه الماء بعد الفرك
فهو ونظائره كالارض اذا
جفت وجلد الميتة المشمس
والبثر اذا غارت

قوله وثلاثين لعل صوابه
وعشرين كما في النظم ويحذف
اه صحيحه

وقد اختلف التصحيح
والاولى اعتبار الطهارة في
الكل كما نفيسه المتون
وملاقاة الطاهر طاهر أمثله
لا توجب التجسس
(فصل يطهر جلد الميتة) *
ولوفيه لانه كسائر السباع
في الاصح لانه صلى الله عليه
وسلم كان يتمشط بمشط من
عاج وهو عظم القبل ويطهر
جلد الكلب لانه ليس نجس
العين في الصحيح (بالدباغة)
الحقيقية كالقرظ) وهو ورق
السلم أو غر السنفط والعفص
وقشور الرمان والشب
(وب) بالدباغة (الحكمية)
كالتريب

(والتشميس) والالقاء
في الهواء فتجوز الصلاة
فيه وعليه والوضوء منه
لقوله صلى الله عليه وسلم
أيما هاب دبغ فقد طهر
وأراد صلى الله عليه وسلم
أن يتوضأ من سقاء فقبله
أنه ميتة فقال دبغه مزيل
خبثه أو نجسه أو رجسه
وقال صلى الله عليه وسلم
استقروا يجلود الميتة إذا
هي دبغت زابا كان أو رمادا
أو ملها أو ما كان يعد أن
يزيد صلاحه (الاجلد
الخنزير) لنجاسة عينه
والدباغة لإخراج الرطوبة
النجسة من الجلد الطاهر
بالأصالة وهذا نجس العين
(و) جلد (الآدمي) لحرمته
صوناه لكرامته وإن حكم
بإفادته به لا يجوز استعماله
كسائر أجزاء الآدمي
(وتطهر الذكاة الشرعية)
خروجها ذبح الجوسي شيئا
والهرم صيد أو تارك التسمية
هذا (جلد غير المأكول)
سوى الخنزير لعمل الذكاة
عمل الدباغة في إزالة
الرطوبات النجسة

والشئ بالشاء المثلثة ثبت طيب الرائحة من الطعم يدبغ به قاله الجوهري ومن الدباغ الحقيقي
الملح وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهستاني زاد في السراج وينفع عود الفساد
إلى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف ولم يستحل أي لم يزل تنه كما فسره الشامي
لم يطهر ولا فرق في الدباغ بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة إذا حصل المقصود من الدباغ
فإن دبغه كافر وغلب على ظنه أنه دبغه بشئ نجس فإنه يغسل والتشرب عفو كما في الخلاصة وفي
منية المصلي وشرها السحاب إذا خرج من دار الحرب وعلم أنه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به
الصلاة ما لم يغسل لأنه طهر بالدباغ وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل والعصران أمكن عصره
والأفحيف ثلاثا وإن علم أنه مدبوغ بشئ طاهر جازت معه الصلاة وإن لم يغسل وإن شك
فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على أن الأصل الطهارة ١٥ وفي القنية الجلود التي
تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوي النجاسة في دبغها ويلقونها على الأرض النجسة
ولا يغسلونها بعد دغها الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذها الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
والمشط والقرب والدلاء منها رطباً أو يابساً ١٦ (قوله والتشميس) في حاشية الشامي عن
الكاكي معزى للعلية قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول اغنا يطهر بالتشميس
إذا عات الشمس به عمل الدباغ ١٧ ثم إن الدباغة لا تطهر إلا في محل يقبها أو الأفلا بجلد الحية
والقارة والطيور فإنها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لأن الغنائم مقام الدباغ فيما
يحتسب له والمراد بالطيور التي لا يطهر جلد هابل الذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أو المأكولة
فأمراً ظاهر وقص الحية طاهر كما في السراج والبحر عن التميمي (قوله فتجوز الصلاة
فيه) أفاد به أنه طهر ظاهر أو باطناً وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلي عليه لافيه كما في التبيين
واختلفوا في جواز آكله بعد الدبغ إذا كان جلداً مأكول والأصح أنه لا يجوز كما في السراج
(قوله أيما هاب الخ) الأهاب الجلد قبل الدبغ سمي به لأنه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب
إذا تهيأ وجمعه أهاب بضمين كجباب وحجب وهو بعد الدبغ أديم وجمعه أديم بفتحين كما في المغرب
وغيره ويسمى أيضاً صرماً وجواباً وشئنا كما في النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وإسحاق وابن جرير وابن أبي عمير وابن حبان وابن عثيمين
(قوله استقروا الخ) قال في الفتح فيه معروف بن حسان مجعول (قوله الاجلد الخنزير) رخص
محمد الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنده في ذلك ومنه ما عدم تحذيره القيام غيره مقامه كما في
البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية أن جلد الخنزير يطهر بالدباغ ويجوز بيعه
والانتفاع به والصلاة فيه وعليه العموم الحديث والجواب أن المراد غير نجس العين كما في الحلبي
(قوله وجلد الآدمي) ولو كافر كما في القهستاني فيطهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ)
فيه إشعار بأن المراد بنى الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء لا زعمها وهو عدم جواز
الانتفاع لأن الطهارة حقيقة لأنه ينافي في التكريم كما أفاده الزيلعي (قوله وتطهر الذكاة) هي
في اللغة الذبح وفي الشرع تسهيل الدم النجس مطلقاً كما في صيد المبسوط وذكاة الضرورة قسم
من الذكاة كما في القهستاني (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية
والهنبلي والقنية أن ذبح الجوسي وتارك التسمية عداً يوجب الطهارة على الأصح وإن لم يؤكل

أول (دون لحمه) فلا يظهر (على اصح ما يفتي به) من التخصيص المختلفين في طهارة عظم غير اللحم كقول وشخصه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجر بالموت) لأن نجاسة باحتماس الدم وهو مدم فيما هو ١٠٩ (كأنه رول ريش المجزوز) لأن

المتسول جدره نجس (والقرون والحافر والعظم ما لم يكن به) أي العظم (دسم) أي وذلك لأنه نجس من الميتة فإذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لأن فيه حياة بدليل التأم بقطعه وقيل طاهر لأنه عظم غير صلب (وناخه المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تفسد باصابة الماء كان تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حله أكله لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كاتراب طاهر لا يحل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة من طيب به) لاستحالة الطيبة مطهرة والله تعالى الموفق

وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صحح المقابل (قوله بل أولي) لأنها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيلها بعد الاتصال لفساد البنية بالموت فاما قبله فكل شيء يجعله وجعل الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل بين الدم واللبن حاجزا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحمه) لأن حرمة لحمه لا لكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذا بعد الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) أنه طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والاولى التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قدمناه عنه لأنه قد تقع الحاجة للشحم نحو استصباح (قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انها ليست بميتة لأن الميتة من الحيوانات في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجسة اه (قوله كأنه رول ريش المجزوز) وبينة ضعيفة القشرة وابن واقعة وهي ما يكون في معدة الجدى ونحوه الرضيع من اجزاء اللبن قبل أن يأكل كل قال في الفتح لا خلاف بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث نجسها فقالنا لمجاورتهم ما الغشاء النجس فان كانت الاقعة جامدة تطهر بالغسل والاتم بغير تطهير ما كاللبن وقال أبو حنيفة ليست باجسام نجسة لان الموت لا يحلها ما وشمل كلامه السن لانها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاستها شاذة كما في المحوى على الاشياء وعدم جواز الاتصاف به حيث قالوا لوطن في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لالنجاسته (قوله ما لم يكن به أي العظم) لو أعاد الضمير الى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لأنه نجس) أي اودك وقوله من الميتة أي من أجزائها فاذا وجد على نحو العظم نجسه ويطهر بازالته عنه (قوله بدليل التأم بقطعه) رده في مجمع الانهر بأن التأم الحاصل فيه للعجاجة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة العظم أيضا لأنه يتألم بكسره ولا قائل به (قوله وناخه المسك) بالجيم والقاء المفتوحة كما في اكثر كتب اللغة الجلدة التي يجمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصابة الماء) الاولى ولا تفسد باصابة الماء وقوله مطايقه بغير بأنها سواء كانت من ذكية أو ميتة أو انفصلت من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم عن السراج انه يتطرق عدم عود الفساد الى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علت حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود الى النجاسة باصابة الماء على الصحيح اه وهو الاولى وأوقعه في هذا الايهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير مذكي ولا كلف فأنذركر صاحب القاموس فارجع اليها ان رمتها (قوله والزباد) كصاحب كما في القاموس (قوله معروف) هو وسخ يجمع تحت ذنب السمور على المخرج فمسك الدابة

كالمسك منه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة الطبيعية والاستحالة بغيره وكرمه

وتجمع الاضطراب ويسلم ذلك الوسخ المجمع هنالك بليطة أو بجركة قاموس

• (كتاب الصلاة) •

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل وبما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين ويقول اللهم ربنا وقلت الحمد ونهريم الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الانموذج كذا في شرح السيد وانخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح وفدى اسحق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير فقبل له كم ابنت قال ابنت يومافراى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له انك ابنت مائة عام مينا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفرلداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة اى تعب فيها عن الايمان بالربعة لشدة ما حصل له من الجلاء على ما اقترفه مما هو خلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعه ان نبينا صلى الله عليه وسلم اقول من صلى العشاء مع ائمة فلا يثاب ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دون ائمتهم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث الامامة هذا وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهى في اللغة عبارة عن الدعاء) اى حقيقة وتستهمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان صائغا فليصل اى فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما عدلوا عن المصدر الى اسمه لانه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق وأصل صلاة صلوة كقمة نقلت قطعة الواو الى الساكن قبلها فقصرت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان قلبت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو والافى القرآن كما في الجوى على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) اى حقيقة وفي الدعاء مجازا فهى في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بهذه الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء في المعنى الشرعى المعنى اللغوى وزيلدة فتسكون من الاسماء المغيرة اه قال في الغاية والظاهر انها من الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء فى الامى والاخرى والفرق بين النقل والتغيير ان النقل لا يكون فيه المعنى الاصلى منظورا اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظورا اليه لكن زيد عليه شئ آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهى ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقبل غير ذلك وقبل في وسيع الاول ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جمع وقبل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع الامصار وجرى

• (كتاب الصلاة) •

لا يد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها وعدم أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركعاتها وصفها فهى في اللغة عبارة عن الدعاء وفى الشريعة عبارة عن الاركان والافعال المخصوصة

قوله وصلى بالتخفيف فيه نظير فانه يقال بالتشديد ايضا كما في القاموس والتصلية مصدره كما لا يخفى اه مصححه

وفرضت ليلة المعراج وعدد أوقاتها خمس

به النور في الروضة تعالى رافعي وقبل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة التنبيه على فضلها حيث
لم تفرض الا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بما من من
وفرضت اولاً وخمس وردت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل الصلاة والسلام (قوله
للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابي وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) أي
لا فرض وبين الفرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور أنه فرض على بقوت
الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تفاريعهم جزم به ولا يرد الوتر
على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المقروض وأيضا هو فرض على وصلوات
الاوقات اعتقادية (قوله شكر المنعم) أي وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت لو أن
نهر ايباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى من درنه شيء قالوا الا قال فذلك مثل الصلوات
الخمس يحو الله بين الخطايا (قوله وسبها الاصلى خطاب الله تعالى الاولي) أي سبب وجوب
أدائها واعلم أن عندهم وجوباً ووجوب اداء ووجود اداء واسكن منها سبب حقيقي وسبب
مجازي فالوجوب سببه الحقيقي ايجاب الله تعالى في الازل لان الموجب للاحكام هو الله تعالى
وحده لكن لما كان ايجابه تعالى غيباً عنا لا نطلع عليه جعل لنا سبباً له وتعالى اسباباً مجازية
ظاهرة تيسر اعيانها وهي الاوقات بدليل تجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل وقت جزء
يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير منه ينال السببية ولو ناقصاً ووجوب
الاداء سببه الحقيقي خطاب الله تعالى أي طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك
ككافظ أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة
ووجوب الاداء طلب تفرغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقي خلق الله تعالى له
وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والاقوات أسباب ظاهراً تيسيراً) اعلم
أن الاوقات لها جهات مختلفة بالحيثيات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما تجب بها
أسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها لا اشتراط الوقت له وانما تسكون قضاء شروط ومن
حيث انها يجوز فيها اداء الفرض وغيره كالنقل ظروف بخلاف شهر رمضان فانه معيار للصوم
حق لو نوى نقلاً واجبا آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) أي في الدنيا (قوله
وتيل الثواب) أي في العقبى ان كان محصاً أما المراتي فلا ثواب له على ما في مختارات النوازل
ويخالفه ما نقله البيري عن الذخيرة من أن الرياء انما يتقى تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم
أن الرياء لا يدخل في القرائض أي في حق سقوط الواجب (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً بشرع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي
بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل غير ذلك (قوله أي
لتكليف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصح
التكليف وقائده التعذيب على تركها في الاخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله ولكن تؤمر
بها الاولاد) ذكرنا وانما الصوم كالصلاة كما في صوم القهستاني في الدر عن حنظلة الاختيار
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر يتألف الخمر ويعرض عن الشر والظاهر منه
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاً به) على قوله لا بخشبة وقوله وزجر بحسب طاقته على

للحديث والاجماع والوتر
واجب ليس منها وفرضت في
الاصل ركعتين ركعتين الا
المغرب فأقترت في السفر
وزيدت في الحضرة الا في القبر
وحكمة افتراضها شكر
المنعم وسببها الاصل خطاب
الله تعالى الاولي والاوقات
أسباب ظاهراً تيسيراً
وشروطها ستعلمها وحكمها
سقوط الواجب ونيل
الثواب وأركانها ستعلمها
وصفتها اما فرض او واجب
او سنة ستعلمها مفصلة ان شاء
الله تعالى (يشترط اقرضيتها)
أي لتكليف الشخص بها
(ثلاثة اشياء الاسلام) لانه
شرط للخطاب بقسوع
الشريعة (والبلوغ) اذا
خطاب على صغير (والعقل)
لانعدام التكليف دونه
(و) لا يمكن (تؤمر بها
الاولاد) اذا وصلوا في السن
(السبع سنين ونضرب
عليها العشر يداً بخشبة)
أي عما يجريده رفقاً به
وزجر بحسب طاقته ولا يزيد
على ثلاث ضربات بيده قال
صلى الله عليه وسلم مروا
اولادكم بالصلاة لسبع

لقوله وضرب عليها العشر يرد (قوله واضرب بهم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من
المتدعي وأجيب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لقربة وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنسية
صدرت من مكلف ولا جنسية من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب
واجب كافي تنوير الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في الحظر والاباحة من
الدور وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التقريق بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه
في المضجع لقوله عليه السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التقريق
بحيث لا يشعلهما سائر واحد مع التجرد أما النوم بالجماعة مع سائر كل عورته بسائر يخصه ولو
كان الغطاء واحدا فلا مانع ويحذر (قوله وأسبابها أوقاتها) فائدة المشايخ على أن السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافتيقار إلى ما به
يتصل وإن لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير منه عين للسببية ولو ناقصا حتى يجب على
مجنون ومغشى عليه أفاقا وسائضا ونفسا طهرتا وصبي بلغ ومرتدا أسلم في آخر الوقت ولو صليما
في أوله وبعد خروجه تضاف السببية إلى جملة الوقت لثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح كفي الدر (قوله فلا حرج حتى يضيق) أي لا يأثم
بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثل تأخير ترك الاداء في الوقت قاله السيد وتارك
الصلاة غير مبال به سافس حتى يصير حتى يصلي وقال المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا ينابة
فيما أصلا ويحكمه بالسلام فاعلموا بالجماعة في الوقت إذا اقتدى فيها وأتمها وكذا بالاذان في الوقت
وبسجدة التسللة وبزكاة السائمة لا لوم على منفرد أو اماما أو في غير الوقت أو فسد صلته
أو فعل غيرها من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح ياض بخلافه الله تعالى في الوقت
المخصوص ابتداء وليس من تأخير الشمس ولا من جفرت نورها كما في التفسير الكبير فهستاني
(قوله من ابتداء طلوع الفجر) في جميع الروايات ذكر الحلواني في شرحه للأصوم أن العبادة
لاول الطلوع وبه قال بعضهم فادابت له المعة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبادة
لاستطارته في الاتفاق وهذا القول أيز وأوسع والاول أحوط وروى عن محمد أنه قال المعة غير
معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الاتفاق قاله في الشرح وقدم وقت
الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به للسائل بالمدينة كما في البنائية عن الغاية ولأنه أول
الملاوات اقتراضا باتفاق لأنه صبح ليلة الاسراء ولم ينص عليه الصلاة والسلام لتوقف وجوب
الاداء على العلم بالكيفية (خاتمة) ذكر بعضهم بين ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور
ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل ثم العشاء ثم
الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الفسق ثم القدرة ثم العقة ثم السدقة ثم الخنوخ ثم الروبة
ثم الزلفة ثم الهير ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح (قوله الصادق) سمي صادقا لأنه صدق عن الصبح
ومنه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمي كاذبا لأنه يضيئ ثم يسود ويذهب النور ويعقبه
الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجعت الأمة الخ) نوزع الاجماع بانقلنا في أوله
سابقا عن مجمع الروايات وبأنه قبل أن آخره إلى أن يرى الراي موضع بطله فالخلاف ثابت في أوله

واضرب بهم عليها العشر
وفرقتوا بينهم في المضاجع
(وأسبابها أوقاتها وتجب)
أي يفترض فعلها (بأول
الوقت وجوباً بموسعا) فلا
تخرج حتى يضيق عن الاداء
ويتوجه الخطاب حتما
وبأنه بالتأخير عنه
(والاوقات) للصلاوات
المفروضة (خاتمة) قولها
(وقت) صلاة (الصبح)
الوقت مقدار من الزمن
مفروض لا مرمما (من)
ابتداء (طلوع الفجر)
لامامة جبريل حين طلع
الفجر (الصادق وهو الذي
يطلع عرضا منتشرا والكاذب
يظهر طولاً ثم يغيب وقد
اجعت الأمة على أن أوله
الصبح الصادق وآخره إلى
قبيل طلوع الشمس) لقوله
عليه السلام وقت صلاة الفجر

وآخره واجب بانه لم يعتبر هذا الخلاف اضعفه (قول ما يطلع قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع
قرن الشمس وغمام الحديث ووقت صلاة الظهر اذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر وقت
العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الاوّل ووقت المغرب اذا غابت
الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال
الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغرز خشبة مستوية في أرض مستوية ويجعل
عند منتهى ظلها علامة فنادام اظلل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومضى وقتها ووقت
الاستواء وقيام الظهيرة فثبت يجعل على رأس الظل خطاً علامة لذلك فما يكون من ذلك الخط
الى أصل العود فهو المسمى في الزوال واذا لم يجد ما يغرز به بقامة وقامة كل انسان سبعة
أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والاوّل قول العلامة وقد نظم الحافظ السيوطي غلامه
الزوال على الشهور والقبطية من أول طوبه الى آخره في بيت واحد فقال

نظمها بقولي المشروح • حروفه طزه جبا ابدوح

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف اشارة الى عدد الاقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فالطوبه
والزاي الى أمشير والهاء الى برمهات والجيم الى برمودة والباء الى بسنس والافان الى بونة
وأبيب والباء الى مسرى والذال الى توت والواو الى بابيه والحاء الى هاتور والياء الى كيهك
ونظمها الشيخ السحيمي على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبنا • دوح يطز هج باب المصرا

واذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ
من الشهور فاذا بلغ الظل مجموعها فقد دخل وقته ولا بد أن يكون الواقف الذي يريد معرفة
الظل واقفاً على أرض مستوية مكشوف الرأس غير متعل ١٥ شبراً مسمى بمختصر اوردى
عن محمد رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الریح من القبلة فنادامت الشمس على حاجبه
الايسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت (قوله في رواية الى قبل أن
يصير الخ) أي الى اللحظة الاطيفة التي قبل الميرة المذكورة وهذه رواية محمد عن الامام
(قوله تعارض الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه يردوا بانظروا
فان شدة الحر من فيح جهنم يقتضى تأخير الظهور الى المثل لأن أشد الحر في ذيارهم وقت المثل
وحديث امامة جبريل في اليوم الاوّل يقتضي انتهاء وقت الظهور بجزر وج المثل لانه صلى به صلى
الله عليه وسلم العصر في أول المثل الثاني فصل التعارض بينهما فما لا يخرج وقت الظهور بالمثل
وعامة في المطولات (قوله وهو الصحيح) صحه جهور أهل المذهب وقول الطحاوي وبقولهما
ناخذيل على أنه المذهب وفي البرهان قوله ما هو الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله
والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا بقوله
الزوال (قوله والقي) سموا فيثا لانه قائم من جهة المغرب الى جهة المشرق أي رجع رصنه
قوله تعالى سقى ثقي الى أمر الله أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلاً أيضاً ولا يسمى ما قبل
الزوال فيثاً أصلاً كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفروا لثمة الثلاثة

ما لم يطلع قرن الشمس الاوّل
(و) نانها (وقت) صلاة
(الظهر من زوال الشمس)
عن بطن السماء بالاتفاق
ويتمد الى وقت العصر وفيه
روايتان عن الامام في رواية
(الى) قبيل (أن يصير ظل
كل شيء مثليه) سوى في
الزوال تعارض الآثار
وهو الصحيح وعليه جـ
الشيخ والمتون والرواية
الثانية أشار اليها بقوله (أو
مثله) مرة واحدة (سوى
ظل الاستواء) فانه مستثنى
على الروايتين والتي بالهمز
بوزن الشيء مانسخ الشمس
بالمشئ واطل مانسخته
الشمس بالغداة (واختار
الثاني الطحاوي وهو قول
الصاحبين) أبي يوسف ومحمد

لامامة جبريل العصفريه ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة
الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها ١١٤ لا يصح وتصح اذا خرج وقتها وكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسدا اذا

خرج وقت الظهر بصيرورة
الظل مثله لا يدخل وقت
العصر حتى يصير ظل كل
شيء مثليه فبينهما وقت
مهم فالاحتياط أن يصلي
الظهر قبل أن يصير الظل
مثله والعصر بعده مثليه
ليكون مؤديا بالاتفاق كذا
في المبسوط (و) أول وقت
العصر من ابتداء الزيادة
على المثل أو المثلين لما
قدمناه من الخلاف (الى غروب
الشمس) على المشهور وقوله
صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة من العصر قبل أن
تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وقال الحسن بن
زياد اذا صغرت الشمس
خرج وقت العصر وحمل
على وقت الاختيار (و)
أول وقت المغرب منه (الى
غروب الشمس) (الى قبيل
(غروب الشفق الاحمر على
الحق) به) وهو رواية عن
الامام وعليها الفتوى وبها
قال القول ابن عمر الشافعي
الحرة وهو مروي عن أكبر
العصاة وعليه اطباق أهل
اللسان ونقل رجوع الامام
اليه (و) ابتداء وقت صلاة
(العشاء والترنم) أي من
غروب الشفق على الاختلاف

(قوله العصفريه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي أول المثل الثاني (قوله لبراءة
الذمة) على الاحوط وقوله اذ تقدم الخ على العلبة (قوله اذ تقدم الصلاة عن وقتها) وهي هنا
العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد)
أي ابن عمر ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله فبينهما وقت مهم) اختاره الكرخي
وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله وأول وقت العصر الخ) سمي عصر لانه
أحد طرفي النهار والعرب تسمي كل طرف من النهار عصر فالغداة والعشي عصران (قوله
الى غروب الشمس) أي بمرورها بالكلية عن الافق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في
الاطلاع عليه عصران كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الوسع - في قال في الخلاصة لا يقطر من
على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويقطر من بالاسكندرية وقد غابت عنها وهذا اذا
ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في النصف ولو غربت الشمس ثم عادت هل
يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر المنثور أنه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه
حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصرة قال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة
رسولك فارددها عليه فردت حتى صلى العصر أخرجه الطبري بسند حسن وصححه الطحاوي
والناضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله
بمخرج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي الوقت الذي يصير المكلف في الاداء فيه
من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول
المتأذين والصديقة وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره من أهل اللغة
المبرد وتعلب وصحح كل من القوايز وأفتى به ورجح في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى
قوله ما ولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل
بمذهبه حيث كان دليله واحصا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض المشايخ الفتوى على
قوله ما وقوى الكمال قول الامام أيضا بما حاصله أن الشفق يطلق على البياض والحرة
وأقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا يتعاضى الوقت بالشك ولا صحة لصلاة قبل
وقتها فالاحتياط في التأخير وقال العلامة الزيلعي وما روى عن الخليل أنه قال راعبت البياض
بمكة كثرها الله ليله فذهب الابهة ونصف الليل محمول على بياض الجوف وذلك يغيب آخر الليل
وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض
في القبر (قوله وهو مروي عن أكبر العصاة) قد علمت أن مذهب الامام مروي عن أكبر
العصاة اجمعين نسأور رجالا (قوله وعليه اطباق أهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد وتعلب
هما من أكبر أهله (قوله ونقل رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا تجزم بها (قوله وحديث
امامة جبريل الخ) فانه أمية الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جواب عما أورد على
قول المصنف والعشاء والترنم الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت

الذي تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي الوتر
ما ورد وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصولها ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر

(قوله لهذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوا ما بين العشاءين الاخير الى طلوع
 القمر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله وواجب الوتر) المراد به الفرض العيني فانه فرض
 على عند الامام كما في البصر وقال اول وقته بعد العشاءين على أنه سنة مؤكدة عندهما فصار
 ركعتي العشاء والخمرة قظه فمما لولي الوتر ناسيا للعشاء أو لاهما قظه فساد العشاء دون
 الوتر أبرأه عند الامام لسقوط الترتيب بمثل هذا العذر لا عندهما لانه تتبع لهما فلا يصح قبلهما
 وفيما لولي القبر قبل الوتر عدا وكان صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما
 لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قاله السيد (قوله كبلغار) قال في انقاموس بلغر كقرطوق
 يعني بضم فسكون والعاء مة تقول بلغار مدينة الصفا البسة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فان الشمس تكثر عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة
 واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النواص بن سمعان
 قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم
 كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفه في نفسه صلاة يوم
 قال لا قدره الله اه قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان اتمان واستظهر الكمال
 وجوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن الشحنة فصحة في الغار وذكروا في المنع أنه
 المذهب ولا ينوي القضاء لفقد وقت الا اذا مفرق في النهار بان الوقت موجود حقيقة في يوم
 الدجال والمفقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا يوجد له أصلا ورتبان الوقت
 موجود قطعاً والمفقود هو العلامة فقط فاذن لا فرق وتماه في تحفة الاخيار (قوله للامر
 فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لانالو
 وكلنا الى الاجتماع لم نصل فيه الصلاة يوم واحد كما قاله القاضي عياض (قوله وكذا الآجال
 في البيع الخ) ويظهر ابتداء اليوم في كل فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون لكل
 يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتراز
 عن الجمع بينهما فعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصح في الاولى في آخر وقتها والثانية في أول
 وقتها فذلك جائز كما في التيسين (قوله بعذر كفر) أدخلت الكاف المرض وجوزها الامام
 الشافعي رضي الله عنه تقديم وتأخير والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط أن يقدم
 الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يستقام لافراغها في جمع
 التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى بنية الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتنلى المسافر
 بمثله لاسيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في البصر والنهر امكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك
 الامام لان الحكم الملقق باطل بالاجماع كما في ديباجة الدرر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمر ذكره
 ولا امرأه بعد وضوءه ويحترز عن اصابه قليل النجاسة وسكابة الاجماع على بطلان الملقق منظور
 فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز المنه عنه تتبع الرخص من
 المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن
 نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما أبأ قلت الصلاة

(ولاية دم) صلاة (الوتر)
 على (العشاء) لهذا الحديث
 و (للترتيب اللازم) بين
 فرض العشاء وواجب الوتر
 عند الامام (ومن لم يجد
 وقتها) أي العشاء والوتر
 (لم يجبا عليه) بأن كان في
 بلد كبلغار وباقصى المشرق
 يطلع فيها الفجر قبل مغيب
 الشفق في أقصر ايام السنة
 لعدم وجود السبب وهو
 الوقت وليس مثل اليوم
 الذي كسنة من أيام الدجال
 للامر فيه بتقدير الاوقات
 وكذا الآجال في البيع
 والاجارة والصوم والحج
 والعدة كما بسطناه في أصل
 هذا المختصر والله الموفق
 (ولا يجمع بين فرضين في
 وقت) اذ لا تصح التي قدمت
 عن وقتها ولا يحمل تأخير
 الوقتية الى دخول وقت آخر
 (بعذر) كفر ومعار وحمل
 المروي في الجمع على تأخير
 الاولى الى قبيل آخر وقتها

وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة للعاج) لا في غيره (بشرط) ان يصلي الحاج مع (الامام الاعظم)
أى السلطان أو نائبه كلام من الظهر والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الاحرام) بحج لا عرفة حال صلاة كل من الظهر والعصر
ولو أحرم بعد الزوال في الصبح وصحة ١١٦ الظهر فلو تبين فسادها أعادها ويعد العصر إذا دخل وقته المعتادة فهذا أربعة شروط

برحمتك الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد
توارى الشفق فصلى بنا ثم اقبل عائنا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير
صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهما في وقتها
وقال عبد الله بن مسعود والذى لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم لم صلاة قط
الا وقتها الا صلاتين بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجميع رواة الشيخان
(قوله لا في غيره) أعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد بالحاج الجنس المتحقق في أفراد كثيرة
(قوله كلام من الظهر والعصر) فان أدرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة
شروط) أولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالحج
(قوله ولا سنة الظهر) استثنى العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للذخيرة والمحيط والكافي
وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الأول يعاد الاذان للعصر لا على الثاني وظاهر
الرواية هو الاول نهر قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) فلا يشترط
الجمعة لهذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل
بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند ذكره يعيد الاذان أيضا من لا مسكين ذكره السيد (قوله
ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز
من لا مسكين (قوله يعنى الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق
اتفاقا كما عرفت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أى صلاها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أى
موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم يده) أى لم يعد ما صلى وهو المغرب أى مع العشاء ولو
قدم العشاء على المغرب يعيدهما على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء
الى الجواز ذكره السيد (قوله أو خاف طلوعه) أى لو أعادهما بمجموعة تبين (قوله وهو
التأخير للاضائة) في الصباح الاسفار الاضائة يقال أسفر الفجر اذا أضاء وأسفر الرجل
بالصلاة اذا صلاها في الاسفار اهـ (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواه أصحاب السنن
وحسنه الترمذى وروى الطحاوى بإسناده الى ابراهيم التميمي ما اجتمع أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر وإسناده صحيح ويستحب البداة
بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقبل يدخل يغلس ويختم بالاسفار يجوز عن الضاية (قوله ولان
في الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على الناس والضعيف فيسدر كان الجماعة
(قوله في جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيت (قوله ثم قعدت كرا لله تعالى) أفاد العلامة القارى في
شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدار على الاشتغال بالذكر هذا الوقت

لحصة الجمع عند الامام
وعندهما يجمع الحاج ولو
منفردا قال في البرهان وهو
الافاء (فيجمع) الحاج
(بين الظهر والعصر جمع
تقديم) في ابتداء وقت
الظهر بمسجد غمرة كما هو
العادة فيه باذان واحد
واقامتين ليتنبه للجمع ولا
يفصل بينهما بما يفله ولا سنة
الظهر (ويجمع) الحاج
(بين المغرب والعشاء) جمع
تأخير فيصليهما (بمزدلفة)
باذان واحد وإقامة واحدة
لعدم الحاجة للتنبيه بدخول
الوقت ولا يشترط هنا سوى
المكان والاحرام (ولم تجز
المغرب في طريق مزدلفة)
يعنى الطريق المعتاد العامة
لقوله صلى الله عليه وسلم
للذى رأى صلى المغرب في
الطريق الصلاة أمامك فان
فعل ولم يده حتى طلع الفجر
أو خاف طلوعه صح (و) لما
بين أصل الوقت بين
المستحب منه بقوله (يستحب
الاسفار) وهو التأخير
للاضائة (بالفجر) بحيث لو

ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للأجر وقال عليه (قوله
السلام نوروا بالفجر بيارككم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليله وما يؤدى الى التكثير أفضل وليسهل
تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة نامة وعمره نامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان
رجليه قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت ١٧ وهو على كل شيء قدير عشر مرات

كتبه عشر حسنات وعسى
عنه عشرين سيئات ورفع له
عشر درجات وكان يومه
ذلك في حوز من كل مكروه
وحرم من الشيطان ولم
يتبع بذنب أن يدركه في ذلك
اليوم الا الشريك بالله تعالى
قال الترمذي هذا حديث
حسن وفي بعض النسخ
حسن صحيح ذكره النووي
وقال صلى الله عليه وسلم
من مكث في صلاة بعد
الفجر الى طلوع الشمس
كان كمن اعتق أربع رقاب
من ولد اسمعيل وقال عليه
السلام من مكث في صلاة
بعد العصر الى غروب
الشمس كان كمن اعتق
ثمان رقاب من ولد اسمعيل
وزاد الثواب لانتظار فرض
وفي الاول اسفل والاسفل
بالفجر مستحب سهرا
وحضرا (للرجال) الا في
من دلفه للحاج فان التمس
لهم أفضل لو اوجب الوقوف
بعده بها كما هو في حق
النساء دائما لانه أقرب للاستمرار
وفي غير الفجر الانتظار الى
فراغ الرجال عن الجماعة
(و) يستحب الا براد بالظهر
(في الصيف) في كل البلاد
لقوله صلى الله عليه وسلم
أبردوا بالظهر فان شدة

(قوله ثم صلى ركعتين) ويقال لهما ركعتا الاشراف وهما غير سنة الضحى (قوله نامة) أي كل
منهما أي غير ناقص ثوابهما بارتكاب نحو محظورات احرام أو فساد والمراد الحج النقل والذا كيد
بفيد أن ذلك الاجر حقيقة وليس من قبيل الترغيب (قوله وهو ثمان رجليه) أي قبل أن
يتربع فلا يضرب افتراض رجليه تحت ألبتية أو تغيير هيئة الجلوس الى صفة يقول بها امام كهينة
ابليس التي يقول بها مالك (قوله قبل أن يتكلم) الظاهر في امثاله ان المراد التكلم بكلام
الذي لا يضرب الفصل يذكر آخر (قوله لا شريك له) تا كيدا وتأسيس ان اريد بالوحدة وحدة
الذات والصفات وبالثاني نفي الشريك في الافعال (قوله وعسى عنه عشرين سيئات) المشهور
ارادة الصغار وبعض أهل العلم يطلقون فيم الكبار في هذا ونظائره ولا يخرج على الضاعل
المختار الذي لا يسأل عما يعمى (قوله ورفع له عشر درجات) أي في الجنة أي على من لم يقها
(قوله وحرم) أي حفظ (قوله ولم يتبع بذنب) بأن يقع مغفورا او يوفق للتوبة منه فقوله ان
يدركه أي الله (قوله الا الشريك بالله تعالى) أي فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه لقوله سابقا
كان يومه ذلك في حوز من كل مكروه اللهم الا ان يخص المكروه بمكروه الدنيا (قوله من ولد
اسمعيل) أي من العرب فان عتق العرب افضل من عتق النجم وظاهر الحديث ان هذا الثواب
يحصل بمجرد - بس نفسه في صلاة وان لم يذكر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم وعتق
العرب يقول به الامام الشافعي واما عندنا فلا يرقون فيحصل نحو هذا الحديث على الفرض
والقدير (قوله وزاد الثواب) أي في المنتظر بعد العصر لانه كن اعتق ثمانيا من الرقاب
(قوله لانتظار فرض) عليه للزيادة (قوله سهرا وحضرا) شتا وصيفا: فمردا وموتعا واماما
(قوله لو اوجب الوقوف بعده) أي لا تنفرغ لو اوجب الوقوف (قوله كما هو في حق النساء دائما)
وقيل الافضل لمن الانتظار في كل الصلوات مطلقا كما في النهر عن القمية (قوله ويستحب
الابراد بالظهر في الصيف) وحده أن يتمكن المشؤون الى الجماعات من المشي في ظل الجدران
كما في الايضاح عن الحقائق وقال في السراج بحيث يصلي قبل بلوغ الظل مثلا اه وفي الخزانة
الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في هذا الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد
دخل في حد الاختلاف حوى (قوله في كل البلاد) أي سواء كانت حارة ام لا وسواء اشتد
الحزام لا وسواء فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد ام لا فالخاسل ان
الابراد افضل مطلقا وجزم في السراج بأن التخصيص بهذه الاشياء مذهب اصحابنا ورد في
البصر بأنه مخالف للمعتمدات والظاهر ان محل الاستصحاب ان لم يقته الجماعة اول الوقت والا
قدمة لانها اما سنة ايجابية فلا تترك للمستحب الا ان الامام حينئذ فانه المستحب (قوله
فان شدة الحر من فيج جهنم) عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
بعضي بعضا فاذا نفي انفس فاذا نفي انفس فاذا نفي انفس فاذا نفي انفس فاذا نفي انفس فاذا نفي انفس
بردا وزهر برغن نفس جهنم وما وجدتم من حرا وحرور من نفس جهنم متفق عليه واللفظ لم
وفي رواية للبخاري فاشد ما تجدون من الحرق من سمومها واشد ما تجدون من البرد من زهر برها
والفج بوزن البع الضبان من فاحت القدور وفت والمراشد من النار (قوله والجمعة كالظهر)

الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تجيلة) أي الظهر (في الشتاء)

وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحباباً (فيه) أي يوم الغيم ادراكاً لراحة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفاً وشتاءً لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس يضاء نقية وليتمكن من النفل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يصير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكره صريحاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين إلا أن يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان يتحرك نقر الديك لا يذكر الله إلا قلباً ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجهيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المكره (و) يستحب (تجهيل) صلاة (المغرب) صيفاً وشتاءً ولا يفصل بين الأذان والإقامة فيه إلا بقدر ثلاث آيات أو جملته خفيفة أصلاً جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام إن أمي لن يزاولا بغير ما لم يؤخرا والمغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكروهاً (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم

أصلاً واستحباباً في الزمانين ذكره الاستيعاب (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وبما صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وبرى عليه المؤلف في حاشية الدرر بخالف لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستفيضة في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا إلا إذا تضمن التأخير فيه لعل في الخلاصة من آخر الأيمان أن كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وإن لم يكن فالشأن ما اقتضاه فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر على قياس هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يصير فيه البصر) أي إذا بذلك أنه ليس المراد مطلقاً بذهاب الضوء فإنه يصفق به في الزوال فيرجع كلام الشرح إلى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبارة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل إذا بقي مقدار ربح لم يتغير ووجه تغيرت وقيل بوضع طست في أرض مسطوية فإن ارتفعت الشمس على جوانبها فقد تغيرت وأز وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما إذا فلا يكره لأنه مأوربه ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء مع الإصرار كذا في العناية وقيل إذا مكره أيضاً ذكره من لا مسكين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائفة إلهام يكره لأن الاحتراز عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة معتذر بفعل عفو كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك أخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين إلى عبادتها وليس المراد الحقيقة فإنه كما قبل أن الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا ينالها الشيطان (قوله كذا في الديك) أي عند التقاطع الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم إيفائها حقها (قوله ولا يفصل بين الأذان والإقامة الخ) ولو عدا صلاة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يجعل على ما هو الأقل من قدره ما يؤفقا بين كلامهم كافي النهر عن القنينة (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله إلى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فخط كافي البناء والحلي (قوله والتأخير قليلاً لا يكره) أي تحريماً بل يكره تنزيهاً وإلى اشتباك النجوم يكره تحريماً وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والأصح الأقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للأفضل كافي البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل) قديم في الخاتمة والصفة والمحيط الرضوي والبداية بالشتاء أما في الصيف فيستحب التجهيل نهر ثلاثاً قبل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري إلى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد غفلت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثر يؤخرها إلى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخرها إلى ما قبل الثلث وعليه

قليل لا يكره وتقدم المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجهيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر) فأبقاها فيه حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الأقل في رواية الكثر وفي القدوري إلى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على امتي لأحرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في الشتاء له ارضة دليل التدب وهو قطع السمر المنهى عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل فتعاضوا فنبئت الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكره لأسلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تجمله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى عنه وهو ما فيه لغو أو يقوت قيام الليل أو يؤدى إلى تقويت الصبح وأما إذا كان السمر لهمة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقته وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهى ليكون ختم الصبغة بعبادة كما بدت بها بعض ما بينهم من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرها (الى) قبل (آخر الليل لمن شق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) ورد في التأخير أخبار كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاية والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهى عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه ربما يؤدى إلى سهر يقوت به الصبح ورد بما يوقع في كلامه لغو فلا ينبغي ختم اليقظة به أو لأنه يقوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوى وإنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يتقطع به السمر المنهى عنه يندب لأن السمر يتقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل التدب والكراهة فتساقطان فيبقى الإباحة وفيه بحث لا يكمل اهـ (قوله ويستحب تجمله العشاء في وقت الغيم) قال في الكنز كراهية وندب تجمل ما فيه عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيها اشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية فعكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الاول اهـ وأقره في النهر والدر وفي الدرر حكم الاذان كاصلاة تجمل وتأخيرا (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل مع أبي بكر (قوله ومذاكرة فقته) مثلهامطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه يناب عليه لا ما خلافة أول منه (قوله والنهى) أى عن السمرية وله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أى بعبادة وهي صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضى أن الحسنات انما تكفر اذا تأخرت وبعضهم عم أى سواها فافترقا أم سبقت احدهما (قوله فليوتر قوله) أى قبل النوم ان لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة) أى تشهدا الملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وانما فاته الافضل أى حيث كان يشق بالانتباه كما دل عليه الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدرر فوات الفضيلة بالانتباهه آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المفسدة ليسهل أداء الاقرض فيها فالكراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يفتى حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شئ من القرائن) أداء وقضاء (قوله والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة تلايت آيتى في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ملازمة أوقات لا يصح فيها شئ من القرائن والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) أى الاوقات المذكورة أهوا (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحباباً (فيه) أي يوم الغيم أدلاً لكرهه في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صفة أو شتاء لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء نقيية وليتمكن من النقل قوله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكرهه صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين إلا بما يجاس أحدكم حتى لو اصة فزت الشمس وكانت يبرز قري الشيطان يتقرر كذا في الحديث لا يذكر الله الا قلباً ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجيبه) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المذكور (و) يستحب (تجيبه) صلاة (المغرب) صفا وشتاء ولا يفصل بين الأذان والإقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزالوا بخير مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكرهاً (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم

أصلاً واستحباً في الزمانين ذكره الأبيحابي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وبما صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء ويرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفاً لهذا المنقول وفي القهستاني عن المسته في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا إلا اذا تضمن التأخير فـ... اهـ وفي الخلاصة من آخر الإيمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر فعلى قياس هذا الربيع ما ينكس فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكس فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يتحقق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقبل اذا بقي مقدار روح لم تتغير ووجه تغيرت وقبل بوضع طست في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبها فقد تغيرت وأز وقعت في جوفها لم تتغير وقبل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأمور به ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء مع الاصره كذا في العناية وقبل الاداء مكرهه أيضاً ذكره ملا مسكين اهـ من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائته لهما لم يكره لأن الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة تعذر فجعل عقوا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت يبرز قري الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا يتألفها الشيطان (قوله كذا في الحديث) أي عند التقاطعة الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقاتها حقوقها (قوله ولا يفصل بين الأذان والإقامة الخ) ولو عجز عن صلاة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القضية من استثناء القليل يعمل على ما هو الأقل من قدره ما توفى بما بين كلامهم كما في النهر عن القمح (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذر الخ) فلا يكره التأخير حيثما يجمع بينها وبين العشاء فكذا في البناءة والحلي (قوله والتأخير قليلاً لا يكره) أي تحريماً بل يكره تنزيهاً والى اشتباك النجوم يكره تحريماً وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والأصح الأقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للأفضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيده في الخائفة والخصلة والمحيط الرضوي والبدر أئبع بالشتاء ما في الصيف فيستحب التججيل نهر ثلاثه قل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اهـ فعلى ما في الكثرة يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخرها الى ما قبل الثلث وعليه

الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجميلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدته الالتباس (فتؤخر) فابقاعها فيه حتى يتقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الأقل في رواية الكتروفي القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف
مباح في الشتاء لرضة دليل النذب وهو قطع السمر المنهى عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل
فتعارضت الإباحة
والتأخير إلى ما بعد النصف
مكروه لسلامة دليل
الكراهة عن المعارض
والكراهة تحريمية

(و) يستحب (تجيلة)

العشاء (في) وقت (الغيم) في

ظاهر الرواية لما في التأخير

من تقليل الجماعة لمظنة المطر

والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى

عنه وهو ما فيه لغو أو يفوت

قيام الليل أو يؤدي إلى

تفويت الصبح وأما إذا

كان السمر لهمة أو قراءة

القرآن وذكر وحكايات

الصالحين ومذاكرة نفسه

وحديث مع ضيف فلا

باس به والنهي ليكون ختم

الصفة بعبادة كما بدت

بها لبعض ما بينهم من الزلات

ان الحسنات يذهب

السيئات (و) يستحب

(تأخير) صلاة (الوتر) ضد

الشفع بسكون التاء وفتح

الواو وكسرها (إلى) قيل

(آخر الليل لمن شق بالانتباه)

وأن لا يوتر قبل النوم لقوله

صلى الله عليه وسلم من خاف

أن لا يقوم آخر الليل فليوتر

أوله ومن طمع أن يقوم آخر

الليل فليوتر آخره فان صلاة

(ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء)

(عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) ورد في التأخير أخبار
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاية والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهى
عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه
ربما يؤدي إلى سهو يفوت به الصبح وربما يقع في كلام لغو فلا ينبغي ختمه باليقظة به أو لأنه
يفوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي وإنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة
الزبيدي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل
مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر
المنهى عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل النذب والكراهة
فتساقطت الإباحة وفيه بحث للكمال اه (قوله ويستحب تجيلة العشاء في وقت الغيم)
قال في الكنز كاهداية ونذب تجيل ما فيه عين يوم غبر ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر
العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيه الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية
فمكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اه وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان
كأصالة تجيل وتأخيرا (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم
يفعلهم مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلها مطالعته في خاصة نفسه (قوله وحديث مع
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه
يثاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر
بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات انما تكفر اذا
تأخرت وبعضهم عم أي سواها تارتأ أم سبقت احداها (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوفاق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)
أي تشهدا للملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للأمر عن
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان
يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والاولا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباهه
آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المقسدة ليشمل أداء القرص فيها كالكرامة هنا بالمعنى اللغوي ولا ينفى
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من القرائن) أداء وقضاء (قوله
والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما
أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة تلايت آيتي في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء)
من القرائن والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة وأولها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

المغرب (و) الثالث (عند
اصفرارها) وضعتها - ق
تقدرا العين على مقابلتها
(ألى أن تغرب) أقول عقبة
بن عامر رضي الله عنه ثلاثة
أوقات ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي فيها
وأن يقبر موتانا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند
زوالها حتى تزول وحين
تضيف للغروب - ق تغرب
رواه - لم والمراد بقوله أن
تقبر صلاة الجنائزة إذا دفن
غير مكروه فكنى به عنها
للملازمة بينهما وقد فسر
بالسنة ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي على
موتانا عند ثلاث عند طلوع
الشمس الخ وإذا أشرقت
الشمس وهو في صلاة القبر
بطلت فلا ينقض وضوءه
بالقحة بعهده وعلى أنها
تقلب فلا يبطل ولا ينهي
كسالي العوام عن صلاة
القبر وقت الطلوع لأنهم
قد يتركونها بالمرّة والعصاة
على قول يجتهد أولى من
الترك (ويصح أداؤها واجب
فيها) أي الأوقات الثلاثة
لكن (مع الكراهة) في
ظاهر الرواية (بجنازة)
حضرت وسجدة آية تلت
فيها) ونافله شرع فيها أو
نذر أن يصلي فيها فيقطع

الهيطة وسجدة السهو وسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فاته
لا يسجد لله وهو وسقط عنه لأنه وجب كما لا فلا يؤذى في الناقص وفي القنية سجدة الشكر
تكره في وقت يكره النفل فيه لا في غيره وفي المعراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكروه
اجتماعا لأن العوام يفتة بدون أنها واجبة أو سنة (قوله قد درج) قدر به في الأصل وفي
الايضاح حد الأول والثالث أن لا تخار العين في العين وهو الصحيح والمراد بالثالث وقت الغروب
(قوله والثاني عند استوائها) وعلامته أن يتنوع الظل عن القصر ولا يأخذ في الطول فإذا
صادف أنه شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف شيئا من الصلاة
قبل القعود قدر التشهد فسدت (قوله وإن تقبر موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي
قرب زوالها وهو وقت الاستواء فالعنى عند استوائها حتى تزول (قوله وسين تضيف للغروب)
معنى تضيف تعيل وهو بالمثناة القوقية والصادا جهة المفتوحتين وبالباء التثنية المشددة وأصله
تضيف حذفته إحدى التامين تخففا (قوله والمراد الخ) وحله أبوداود على المعنى الحقيقي
والنهي ليس لئلا يفسد في الوقت بل هو وقت كسائر الأوقات إنما التقص في أداء الأركان
لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا أكثر واجب فيها فانه لا يؤثر نقصا
في الأركان ولا كالصلاة في أرض الغبر لأن اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله
وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن
يمسح حتى إذا ارتفعت الشمس أتم - حوى - عر كشف الأصول ذكره السيد وروى عن أبي
يوسف أيضا جواز القبر إذا لم يكن تأخيرها إلى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب نفلا الخ)
هو قول الإمام وأبي يوسف رضي الله عنهم ما كفى البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وله والدعاء والتسليم في الأوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن وأما لأنه لأن القراءة ركن
الصلاة وهي مكروهة فالأولى تركها ما كان ركائها بحر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لما
عرف من أن النبي الطغي الثبوت الغير المصروف عن مدة قضاء يقي ذكره التحريم كافي المنع
وفي البحر عن التهمة الأفضل أن يصلي على جنازة - حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها بل في
الايضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث لا يؤخرن جنازة أنت ودين
وسدت ما يقضيه وبكر وجدلها كفه (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم ففها قاله
في الشرح وقد علمت ما في البحر عن التهمة وما في الايضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) قال في
البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنائزة في غير وقت
مكروه تأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فأنها لا تنع وتجب أعادتها كسجدة التلاوة وذكر
الاسيحي أن صلاة الجنائزة تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله ونافله
شرع فيها فان أداها) واجب بسبب الشروع فيها (قوله فيقطع ويقضى في كامل) ظاهره أنه على
على سبيل الوجوب لأنه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقامه سببه وهو الجزء الخ) أي
والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب أن كان كاملا فكاملا وإن كان ناقصا فناقصا (قوله مع
الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا
به وتظهير القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وإنما يحرم تفويته كما في الدرر وقبل الأداء مكروه أيضا

ويقضى في كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليه اصح (كما صرح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب) لبقامه سببه وايد
وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير انتهى عنه

وأيد في البحر بالنقل والاستدلال فان قلت لم لا يجوز بخبر يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه
 صدور الشريعة بأنه ذكر في الأصول أن الجزء المقارن للأداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر
 وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فإذا أداءه كما وجب فإذا اعترض
 الفساد بالغروب لا تنفسد لانه وقت كمال والفجر كاه وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل وقت
 طلوعها فوجب كاملا فإذا اعترض الفساد بالطلوع تنفسد لان وقت الطلوع وقت ناقص
 فلم يؤدّها كما وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط
 وقوله لانه وقت كمال أي الغروب بمعنى تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا تعليل في مقابلة النص
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
 ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الشيخان والطحاوي
 أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات
 الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجح القياس بحكم حديث الشيخين في صلاة
 العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجيح المهرم على المبيح انما هو عند عدم
 ورود القياس أما عنده فالتزجيج له على أنه اجاب في الاسرار بأن حديث النهي متأخر لانه
 أبدا يطرأ على الاصل الثابت ولان العصاية فرضي الله عنهم علمت به فعلم أنه لاحق (قوله للذات
 الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما النقص في أداء الاركان المستلزم فعلها فيه التشبه
 بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف عصره مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز بعد
 الاصفرار قضاء عصر أمس مثلا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فإذا
 قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداءه كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)
 فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التنفل فيها كالفرائض لان الدليل
 يفيد المنع مطلقا دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنن الرواتب) كأن يصلي
 سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنن رواتب
 وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السنن ليشمل الكسوف لكان أولى (قوله وقال
 أبو يوسف الخ) قواه الكمال وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث
 عقبه) الوارد في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة
 من المنهيات وله ما أنها زيادة غريبة فلا يعتد بها اهـ (قوله ويكره التنفل بعد طلوع الفجر)
 أي قصد الحق لشرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالأصح انه لا يقوم عن سنة الفجر
 ولا يقطع لانه الشروع فيه كان لا عن قصد اهـ سيد عن الزياهي ومثل النافلة في هذا الحكم
 ما وجب بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالتذوور وركعتي الطواف وقضاء نفل نفسه
 أما الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه
 كخاتمة المكفار وموافقة الأبرار في جهود التسلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت
 في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله
 شاهدكم) أي حاضركم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 انه كان يقرأ فيهما الكافر ون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر كالفزاري أن من واظب

للاذات الوقت بخلاف
 عصره مضى لزمه كاملا
 بخروج وقته فلا يؤدى في
 ناقص (والاوقات الثلاثة)
 المذكورة (يكره فيها النافلة)
 كراهة تحريم ولو كان لها
 سبب كالتذوور وركعتي
 الطواف) وركعتي الوضوء
 وتحتية المسجد والسنن
 الرواتب وفي مكة وقال أبو
 يوسف لا تذكره النافلة حال
 الاستواء يوم الجمعة لانه
 استثنى في حديث عقبة
 (ويكره التنفل بعد طلوع
 الفجر) أكثر من سنته قبل
 أداء الفرض لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليبلغ شاهدكم
 غائبكم ألا صلاة بعد الصبح
 الا ركعتين وليكون جميع
 الوقت مشغولا بالفرض
 حكاه ولذا تخفف قراءة سنة
 الفجر (ويكره التنفل)

(بعد صلاته) أى فرض الصبح
(و) يكره التنفل (بعد صلاة)
فرض (العصر) وإن لم تتغير
الشمس لقوله عليه السلام
لا صلاة بعد صلاة العصر
حتى تغرب الشمس ولا صلاة
بعد صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس ورواه الشيخان
والنهي بمعنى في غير الوقت
وهو جعل الوقت كالمشغول
فيه بفرض الوقت حكما
وهو أفضل من التنفل
الحقيقي فلا يظهر في حق
فرض يقضيه وهو المفاد
بفهم المتن (و) يكره
التنفل (قبل صلاة المغرب)
لأنه صلى الله عليه وسلم بين
كل أدنين صلاة أن شاء إلا
المغرب قال الخطابي معنى
الاذان والإقامة (و) يكره
التنفل (عند خروج الخطيب)
من خلوته وظهوره (حتى
يفرغ من الصلاة) للنهي
عنه سواء فيه خطبة الجمعة
والعبد والحج والنكاح
والنتم والكسوف والاستسقاء
(و) يكره (عند الإقامة)
لكل فريضة

على قراءة المشرع في الأولى منهما وأما تركيف في الثانية كفى شر الأعداء وشر الألام (قوله
بعد صلاته) أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعد أو بدونه (قوله وبعد صلاة فرض
العصر) ولو المجموعة بعرفة كما نقله السكال عن بعضهم ونقله الزاهد في القنية عن مجادل الأئمة
وظهر الدين المرغيناني (قوله وهو جعل الوقت) الضمير يرجع إلى المعنى الذي في غير الوقت
(قوله كالمشغول فيه) الأولى حذف فيه وقوله ولو حكما مرتبط بقوله جعل يعنى أن الشارع
جعله في الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكيم بالفرض أولى
من الشغل الحقيقي بالنفل (قوله فلا يظهر في حق فرض) أى إذا علمت أن الأولوية انما هي
بالنظر إلى النفل فلا يظهر الخ (قوله وهو المقادير الممتن) فإن المصنف قيد بالتنفل
ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه في هذه الأوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة
المغرب) لأن في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تجميلا للمكره وتأخير الإيسر وقولهم
التأخير قبل لا يكره - له السكال على ما هو الأقل من الركعتين مما لا يعتد تأخيرا وهو خلاف
ما يحتمل من أن التأخير بقدر ركعتين خفيفتين لا يكره ويؤيد الأول قول ابن عمر رضي الله
عنه ما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلح ما يل قال النخعي انه ما بدعة
(قوله يعنى الاذان والإقامة) فهو من باب التغليب أو المراد بالاذان المعنى اللغوي فإن في
الإقامة علما (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وهذا الفريضة الفاتية
أصاحب ترتيب كما في الدرر فلو شرع قبل خروج الإمام ثم خرج لا يقطعها لعدم قصد ذلك بل يتمها
ركعتين إن كانت نفلا وأربعاً إن كانت سنة الجمعة على الأصح لكنه يخفف فيها (قوله عند
خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود إن لم تكن له خلوة أفاده في الشرح ويمكن
الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فإن في قيامه ظهورا قال بعض الحذاق إن قلت هذا
لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يعم تيمينه لذلك اه (قوله
حتى يفرغ من الصلاة) أى إن كان بعد صلاته والاف بعد فراغه منها وانما يحرم التنفل
حينئذ لأن الاستماع فرض والامر بالمعروف في وقتها حرام لرواية الصبيحين إذا قلت أصاحبك
نصت والإمام يخطب فقد اغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله اللهم عنى (قوله
والكسوف) هو على قول الإمام الشافعي والاستسقاء على قول الأصحاب يرضى الله تعالى
عنهم فله في الشرح وما في القنية من أنه لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضعیف (قوله
ويكره عند الإقامة لكل فريضة) لما في كتاب الصلاة من الأصل سئل في المؤذن يأخذ في
الإقامة أ يكره أن يتطوع قال نعم إلا ركعتي الفجر اه وقد ظهر أن المراد بالإقامة هنا إقامة
المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الإقامة المذكورة في أدراك الفريضة فإن المراد بها
الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة إن كان قبل
إقامة المؤذن فله أن يأتي بهم في أى موضع شاء من المسجد أو غيره إلا في الطريق وإن كان وقت
الإقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتي بها بعد شروعه إذا علم أنه
يدرك ولو في تشهد الفرض عند أتمتها الثلاثة خلافا لمن حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه
في صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لأن المدرك في الجمعة على أدراك الجمعة وفي الفجر على

(الاسنة الفجر اذا آمن فوات الجماعة (و) يكره
التسفل (قبل) صلاة
(العيد ولو) تنفل (في المنزل
(و) كذا (بعده) أي العيد
(في المسجد) أي مصلى
العيد لا في المنزل في اختيار
الجهو ولأنه صلى الله عليه
وسلم كان لا يصلي قبل العيد
شيأ فاذا رجع الى منزله صلى
ركعتين (و) يكره التسفل
(بين الجمع في) جمع (عرفة)
ولو بسنة الظهور (و) جمع
(من دلفة) ولو بسنة المغرب
على الصحيح لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يتطوع بينهما
(و) يكره (عند ضيق وقت
المكتوبة) لتفويته الفرض
عن وقته (و) يكره التسفل
كالفرض حال (مدافعة)
أحد (الاخمين) البول
والغائط وكذا الربح
(و) وقت (حضور طعام
تتوقه نفسه و) عند حضور
كل (ما يشغل البال) عن
استحضار عظمة الله تعالى
والقيام بحق خدمته (ويحذر
بالخشوع) في الصلاة بلا
ضرورة لادخال النقص
في المؤدى والله الموفق بئنه

• (باب الاذان) •

لماذا كرا الاوقات التي هي
أسباب ظاهرة واعلام على
نعمة الله تعالى

ادراك فضلها (قوله الاسنة الفجر اذا آمن فوات الجماعة) انما خصت سنة الفجر لان لها
فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى صلوهما وان
طردتكم النمل أو ان فم ما الرغائب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بتدر
الامكان عند التعارض فان خشى فوات الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعذر احرازهما يخرز
أفضلهما وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعد بدتر كها وقد ورد الوعد
والوعد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم يد الله مع الجماعة من شد في النار وسئل ابن
عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وأيضا الجماعة
مكمله ذاتية والسنة مكمله خارجية واعلم أن السنة في السنن التي قبل الفرائض أن يأتي بها
في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الصفي ان كان الامام في الشبوى وبالعكس
وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في
ناحية منه ويكره ان يصلي بها مع المصنف مخالف للجماعة أو خلف الصف من غير حائل والاول
أشد كراهة وأما التي بعدهما فالأفضل فعلها في المنزل الا اذا خاف الاشتغال عنها لو ذهب الى
البيت فيأتي بها في المسجد في أي موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاولى أن
يتنهي عنه ويكره للامام أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر والكافي (قوله
أي مصلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو الصلاة العيد فقط (قوله كان لا يصلي قبل
العيد شيأ) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الزاوية ما أمكن فعدم
فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها الفعل ولو مرة يانا لا لابه كافي الحلبي (قوله في جمع عرفة)
الاولى حذف احدى الكلمتين لفظ في أو جمع (قوله لتفويته الفرض الخ) أي لما ليس
بفرض فترك ما عليه ويقبل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقل بل اذا كان الوقت الذي
بعده وقت فسئل كوقت الطلوع فانه يترك الواجبات ويقصر على أدنى ما يجوز به الصلاة كما
في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاخمين) أي الحصر بأحد ما والمقابلة على غير بابها
أو هي على بابها انما تندفع للخروج وهو يدفعها لداخل (قوله تتوقه نفسه) أي تشتاق اليه
فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت والاقدمه ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند
حضور كل الخ) من عطف العام (تمة) مما يتصل بالمكروهات كراهة الكلام بعد
الفجر الى أن يصلي الاخير وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد
الصلاة وقبل يكره الى طلوع الشمس وقبل الى ارتفاعها واتممه العشاء فأباحه قوم وحظرو
آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما
يتحقق الخبر في كلام هو عبادة اذ المباح لاخير فيه كالاتم فيه فيكره في هذه الاوقات نفله السيد
عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نفلا لا مقابل القضاء
والله أعلم

• (باب الاذان) •

(قوله واعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكسرهما أي معلنة
وأذا تاعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاول التعبير بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة

أو الإيجاب فالعطف للتفسير وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذي هو
اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخولها أي الاوقات (قوله لقربه) وذلك لان العلامة
مجمولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فانهم يعلمون
الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم
حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم يقبض الوقت فينبه الاذان أي فقدم ما يختص بالخواص
لشرف مرتبتهم (قوله وتسميته) المراد به بالقظة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله
وافضلته) أي على الامامة (قوله وسببه) أي بقاء (قوله فنبوته بالكتاب) قال تعالى
واذا ناديتهم الى الصلوة الاية يا أيها الذين آمنوا اذنوا لي للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانتهاء
في الاولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين يعني الآخر (قوله والسنة) هو
ماسياقي (قوله لانه من باب التفعيل) لوجه لهذا التعليل ولوقال من باب التفعيل اي قصد
أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو في الاصل مصدر أذن أي أعلم ثم صار اسما للتأذين
فان فعلا لا بالفتح يأتي اسما للتفعيل مثل وقع وداعا وسلم سلاما وكم كلاما وجزها زوا وج
زواجا والاصل أن لفظ الاذان مصدر أذن كعلم وضرب كما في الصحاح أي سماعا واسما للتأذين
قياسا والمثناة بكسر الميم وسكون الهمزة المنارة ويجوز تخفيف الهمزة كما في المصباح وهي
تجمل التأذين ويقال لها منارة والجمع منابر بالياء التسمية وأقول من أحدثها بالمساجد سلة بن
خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان بلال يأتي بسحر
لا طول بيت حول المسجد لامرأة من بني النجار يؤذن عليه (قوله عندنا الامامة أفضل منه)
وكذا الاقامة أفضل منه كما في التنوير وذلك لما رواه النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة
وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنت لابستلم
تفضيله عليهم بل مراده لأذنت مع الامامة لامع تركها فيه قيد أن الافضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقا (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت
بل قد يؤخر عنه مع صلاة يندب تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يراد أذان الفاتحة وبين
يدى الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضي الله عنه الاذان الاول على
دار بسوق المدينة من رفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة الخ)
السبب الاصل حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت صلواته عليه الصلاة والسلام وذلك
أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تأخره ويحمله أخرى وبعض الصحابة
كان يادر حرا على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيقوته بعض مقاصده وبعضهم
يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فواتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله
عليه وسلم هو للنصارى وقال بعضهم الشبور وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليهود
وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو للروم وقال بعضهم نوقد نار فقال
صلى الله عليه وسلم ذلك للجحوش وقال بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا

وايجابه الغيبي ذكر الاذان
الذي هو اعلام بدخولها
وقدم السبب على العلامة
لقربه ولان الاوقات اعلام
في حق الخواص والاذان
اعلام في حق العوام والكلام
فيه من جهة نبوته وتسميته
وأفضلته وتفسيره لفظة
وشريعة وسبب مشروعيته
وسببه وشروطه وحكمه
وركنه وصفته وكيفية
ومحل شرع فيه ووقته وما
يطلب من سامعه وما اعتد
من الثواب لئلا يعلو فنبوته
بالكتاب والسنة وتسميته
أذانا لانه من باب التفعيل
واختلف في أفضلته عندنا
الامامة أفضل منه ومعناه
لغة الاعلام وشريعة اعلام
مخصوص وسبب مشروعيته
مشاورة الصحابة في علامة
يعرفون بها وقت الصلاة
مع النبي صلى الله عليه وسلم

فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تنفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما باهقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين النائم
 واليقظان إذا ناني آت وعليه ثوبان أخضران فقام علي جد وحائط أي قطعة حائط ويده
 نافوس فقلت أتبعني هذا فقال ما تصنع به فقلت نضرب به عند صلاتنا فقال أفلا أدلك على
 ما هو خير منه فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة
 ثم قام فقال مثل مقالته الأولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فضيت
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته بذلك فقال رؤيا حق ألقيها على بلال فإنه أئدى منك
 صوتا فالقيتم عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعه عمر رضى الله عنه وهو في
 بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازدياد يهرول فقال يا رسول الله والذي بعثك
 بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى إلا أنه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقله الحمد
 وأنه لا ثبت وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة واختلف في هذا الملك
 فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فسبب على أنه يحتمل
 مقارنة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما ثبت بتعليم جبريل ليله الأسرار حين صلى عليه الصلاة
 والسلام بالأنبياء والملائكة أما ما وانما يعمل به صلى الله عليه وسلم لم الأبعد هذه الرؤيا لظن
 أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الأمة وما يروى أن آدم لما نزل
 الأرض استوحش فنأدى جبريل بالأذان لا ينافي الخصوصية لأن المراد خصوصية الصلاة
 وفي الدرّة المنيفة أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على المنارة في زمن جاسي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
 قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة
 كذا في الأوتل للسيوطي والصواب من الأقوال أنهم أبدعوا سنة وكذا تسبيح المؤذنين في
 الثالث الأخير من الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا وإن بعضهم منع ذلك أفاده في النهر
 (قوله وشرع في السنة الأولى) على الرابع وقبل ذلك كانوا يصلون بالناداة في الطرق الصلاة
 الصلاة أو الصلاة جماعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان (قوله في المدينة
 المنورة) بيان لحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقاء كما سبق (قوله ومنه) أي
 من شروطه أي شروطه (قوله صينا) أي حسن الصوت عاليه روى أن عمر بن عبد
 العزيز رضى الله عنه قال لمؤذن أذن حسنا والافاعتلنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبها
 وقبل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج والمعتقد بالاجابة بالقول فقط (قوله والقول)
 الواو يعني أو وهي لحكاية الخلاف (قوله أوقات الصلاة) أي أصلا واستحبها (قوله
 ولوقضاء) فيه أن القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وانما ذكره بيانا لقوله أولا وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل)
 قد عات ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب لقول محمد لواجمع أهل
 بلدة على تركه فانهم ولو تركوا واحد ضربته وحبسته قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان

وشرع في السنة الأولى من
 الهجرة وقيل في الثانية في
 المدينة المنورة وسببه دخول
 الوقت وهو شرط له ومنه
 كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من عاقل وشرط كماله
 كون المؤذن صالحا عالما
 بالوقت طاهرا متفقا لأحوال
 الناس زاجرا من تخلف
 عن الجماعة صيته بجمكان
 مرتفع مستقبلا وحكمه
 لزوم اجابته بالفعل والقول
 وركنه الانهاض المخصوصة
 وصفته سنة مؤكدة وكيفية
 التسل ووقته أوقات الصلاة
 ولوقضاء ويطلب من سامعه
 الاجابة بالقول كالفعل
 وسنذكر بيان ألفاظه
 ومعانيها ونوايه (سن الأذان)
 فليس بواجب على الأصح

لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة)
 في قوة الواجب لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا
 حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحدكم وليؤمكم
 أكبركم وللمداومة عليهم
 (للقرائض) ومنها الجمعة
 فلا يؤذن لعيد واستسقاء
 وجنازة ووتر فلا يقع أذان
 العشاء للوتر على الصحيح
 (ولو) صلى الفرائض
 (منقردا) بفلاة فانه يصلي
 خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) قرا
 أو حضرا) كما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم (للرجال
 وكرها) أي الأذان والاقامة
 (للنساء) لما روى عن ابن
 عمر من كراهتهما له
 (و) أشار إلى ضبط ألفاظه
 بقوله (يكبر في أوله أربعاً)
 في ظاهر الرواية وروى الحسن
 مرتين ويجزم الراء في التكبير
 ويسكن كلمات الأذان
 والاقامة في الأذان حقيقة
 وينوي الوقف في الاقامة
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الأذان جزم والاقامة جزم
 والتكبير جزم أي لا يحتاج
 الصلاة

لان السنة المؤكدة لها حكم الواجب في سائر الايام بالترك وان كان الاثم مقولاً بالتسكين ثم
 ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر السنن فلا دليل فيه على الوجوب
 والسنة نوعان سنة هدى كالأذان والاقامة وتر كها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتر كها
 لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في عودته وقيامه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك كما
 في السراج ولكن الأولى فعلها لقوله تعالى انه كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (قوله
 لعدم تعليمه الاعرابي) الضمير للأذان من اضافة المصدر إلى مفعوله الأول والفاعل هو صلى
 الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكره الأذان (قوله سنة مؤكدة)
 بالنصب مفعول لسن مبين لأنوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومعطوف على
 الأذان من عطف المفردات بالنظر إلى المتن (قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث
 قاصر على الأذان (قوله على الصحيح) وقيل هو لهما لان الوقت لهما (قوله ولو صلى
 القرائض منقردا) اتيان المنقردية على سبيل الافضلية فلا يسن في حقه مؤكدا والمكروه
 ترك الأذان والاقامة مع الحق لوتر الأذان وأنى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي
 خلفه الخ) أخرج عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا كان الرجل يارض غفانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليتميم فان أقام صلى معه لمكان
 وان أذن وأقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الأذان
 والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يندبان لجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهن غير
 مشروعة كما في البحر وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءه بهما مكروه
 كما في الحلبي (قوله من كراهتهما له) لان معنى حالهن على الستور ورفع صوتهن حرام
 والغالب أن الاقامة تكون برفع صوت الآتة اقل من صوت الأذان (قوله يكبر في أوله
 أربعاً) بصوتين واكبر اتماعاً على اعظم أو اقدم وقيل يعني عظيم فأنزل التفضيل ليس على يابه
 كقوله تعالى وهو اهون عليه أي هين وانما عبر بأهون تقرير العقول المخاطبين اذا إعادة
 عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال
 مالك (قوله ويجزم الراء في التكبير) كان أبو العباس المبردي يقول سمع الأذان موقوفاً في
 مقاطعة كقولهم حتى على الصلاة حتى على الفلاح والاصل فيه الله اكبر الله اكبر بتسكين الراء
 فخوات فحة الألف من اسم الله إلى الراء وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا
 الأولى غير أنه تنقل فحة الألف اليها والتصديق أن الراء الأخيرة ساكنة لا محالة وهو مخير فيها
 قبلها بين الضم والفتح فخلصا من الساكنين إذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجملة
 مرفوع في جميع الحالات أفاده بعض الأفاضل (قوله ويسكن كلمات الأذان) يعني للوقف
 والأولى ذكره (قوله في الأذان حقيقة) أي الوقف الذي لأجله السكون حقيقة في الأذان
 لأجل الترسل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لأنه لم يقف حقيقة لأن المطلوب فيها
 الحدراً أفاده في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علمه اقله ويسكن الخ وبأنى
 بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما ما يسكنه وهكذا الخ وبأنى حتى على الصلاة وهو
 المقصود من الأذان لان المراد نداءهم إلى الصلاة بل هو الأذان في الحقيقة الا انه سمي المجموع

(ويثنى تكبيرة أخرى) عودا للتعظيم (كافي الأفاظه) وحكمة التكرار تعظيم شأن الصلاة في نفس السماء عين (ولا ترجع في) كلتي (الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يجتنب صوتيه بالشهادتين ثم (١٢٧) يرجع برفعه بهما (والاقامة مثله) يفعل الملك

النازل (ويزيد) المؤذن
(بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم)
يكبرها (مرتين) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر به
بلا لارضى الله عنه وخص
به الفجر لأنه وقت نوم
وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح
الاقامة قد قامت الصلاة)
ويكبرها (مرتين) كما فعله
الملك (وتتمهل) يترسل
(في الأذان) بالفصل بسكتة
بين كل كلمتين (ويسرع)
أي يحدرد (في الاقامة)
للأمر بهما في السنة (ولا
يجزى) الأذان (بالفارسية)
المراد غير العربي (وان علم
أنه أذان في الظاهر) لو رده
بلسان عربي في أذان الملك
النازل (ويستحب أن يكون
المؤذن صالحا) أي متقيا
لأنه أمين في الدين (عالمًا
بالسنة) في الأذان (و) عالمًا
بدخول (اوقات الصلاة)
لتصحح العبادة (و) أن يكون
(على وضوء) أقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي
(مستقبل القبلة) كما فعله
الملك النازل (الأن يكون
را كبا) لضرورة سفر ووحل
ويكره في الحضر (كافي ظاهر
الرواية) (و) يستحب أن يجعل
(اصبعيه في أذنيه) أقوله صلى
الله عليه وسلم لا يلال رضى الله
عنه أجعل اصبعيك في أذنيك

أذا ناجحاً تسمية لكل باسم الجزء لحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وتسميت
الاقامة بها لاجل قد قامت كافي التبيين وهي هنا بمعنى أقبلوا لأنه هو الذي يتعدى بهلى ومعنى
حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلاحكم ونجاتكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة عاجلاً
وعلى الفلاح آجلاً قالوا وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من افظ الفلاح ويقرب منه
التصحية ذكره النووي في شرح مسلم (قوله عودا للتعظيم) هذا بيان حكمه اعادة التكبير
وحكمة تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى
الطاعة والاجابة (قوله لان بلا لارضى الله عنه) في جميع الحالات وكذا ابن ام مكتوم وقال
الشافعي انه سنة لترجيع أبي محذورة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان تعليمًا فظنه
ترجيعاً وبأن أبا محذورة كان مؤذناً بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخني كلتي الشهادة حياء
من قومه فترك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لا حياء من
الحق (قوله والاقامة مثله) حسا ومعنى وصفة الامامة استثنى واختصاصا وسببا ولا لحن
ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير
لأنه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا
والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل قاله في التشرح وهل يأتي به في أذان الفاتنة
محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلمات كافي الجرعن عقد الفرائد وكل
ذلك مطلوب في الأذان فيطول الكلمات بدون تغن وتطريب كافي العناية (قوله بين كل
كلمتين) أي جملتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد التكبيرتين (قوله أي يحدرد)
من باب نصر ولوعكس بان حدرد بالأذان وترسل بالاقامة كره قال في الفتح وهو الحق اه والسنة
أن يعاد الأذان اقوات تمام المقصود منه كافي القهستاني وكذا الاقامة كافي الثانية وهذا
على سبيل الافضلية كافي النهرو قيل لان تعاد الاقامة لترك الحدرد لعدم مشر وعية تكرارها
وصحح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعلل المذكورة (قوله
ويستحب ان يكون المؤذن صالحا) لأنه يكون على المكان المرتفع وبعض التسامع في صحن الدار
والسطح وليؤتمن على الاوقات أقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن لكم خياركم وليؤتمنكم اقرؤكم
والصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك قليلا وكان المراد خلافة
بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهرا للعدالة (قوله بالسنة في الأذان) كترجيع التكبير
والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها
(قوله لضرورة سفر) الظاهر أن المراد به الغوى دون الشرعى لمقابلتها بالحضر وبدله
أنهم باحوال التنقل را كبا خارج المصر مطلقا فالأذان اولى أقامه بعض الافاضل (قوله
ويستحب أن يجعل اصبعيه) أي السبابتين والمراد أن غاها وهو ليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصول الاعلام بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على
أذنيه لحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كالتلفق الغاية وهذا شروع في بيان
فضل فاعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المقيد برفع الصوت بالأذان وفي التسائي له
مثل أجبر من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اعناقا يوم القيامة

فانه ارفع اصواتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهداء يوم القيامة

وليستغفر له كل وطب
ويأبى سمعه (و) يستحب
(ان يحول وجهه يمينا
بالصلاة ويسارا بالفلاح)
ولو كان وحده في الصحيح
لانه سنة الاذان (ويستدير
في صومعته) ان لم يتم الاعلام
بقبول وجهه (وبفصل
بين الاذان والاقامة)
لكرهه وصالحهما (بقدر
ما يحضر) القوم (الملازمون
للمسألة) للامر به (مع
مراعاة الوقت المستحب
(و) يفصل بينهما (في المغرب
بسكتة) هي (قدر قراءة
ثلاث آيات قصار) أو آية
طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب)
بعد الاذان في جميع الاوقات
تظهور والتواني في الامور
الدينية في الاصح وتشويب
كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كقوله) أي المؤذن
(بعد الاذان الصلاة الصلاة
باصلين)

أي أكثر الناس رجاء وقبل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلي بأذانهم يقال جاءني
عنق من الناس أي جماعة وقبل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر
الهمزة والمعنى أنهم اشتد الناس اسراعا في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب
من المسك وأنه لا يهوله الفزع الا كبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صححه الزيلعي وقيل يحول بهم ما جيعا في الجهة
قال السكال وهو الاوجه قال في النهر لانه لا خطا في الوقوف في واجههم به واختصاص العينين
بالصلاة واليسار بالفلاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني ان
أذن انفسه لا يحول لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولو لم يولد أو نلوف (قوله
ويستدير في صومعته) بأن يخرج رأسه من الكوة البقية ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة
اليسرى ويفعل كذلك كما في الدرر من غير استند بار للقبلة لانه مكروه كما في الفتح والصومعة
المنارة وهي في الاصل متعبد الراهب ذكره العيني ويحول في الاقامة اذا كان المكان متسعا
وهو أعدل الاقوال كما في النهر واختلاف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضا
كما في السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كما في القهستاني عن النظم فان لم يمكن ثمة مكان
مرتفع للاذان يؤذن في فناء المسجد كما في الفتح (قوله وبفصل بين الاذان والاقامة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين أذانك واقامتك نفسا حتى يقضى المتوضى حاجته في مهل
وحسب يفرغ الاكل من اكل طعامه في مهل اه والنفس بفتحين واحدا لانفاس وهو
ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتجهزوا
للمسألة باطهاره فيحضر المسجد وبالوصل ينتهي هذا المقصود (قوله لكرهه وصالحهما) في
كل صلاة اجماعا (قوله بقدر ما يحضر الملازمون) الا اذا علم بضعف مستجبل فانه ينتظر
ولا ينتظر رئيس المحلة كما في الفتح وما في المتنبى أن تأخير الاقامة وتطويل القراءة لا درال
بعض الناس حرام جدا معناه اذا كان لاجل الدين تأخيرا وتطويلا يشق على الناس لانه اهانة
لاحكام الشرع والحاصل أن التأخير اليسير للاعانة على الخير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر
الامام انتظارا وسطا كما في المضمرة (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير
عنه الى المكروه مطلقا (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذر واية عن الامام وهذه الاحوال
مقاربة وعندهم ما يفصل بينهم ما يجلسه خفيفة بقدر ما تمكن مقعدته ويستقر كل عضو في
مفصله كما في الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضية لافي الجواز (قوله
ويشوب الخ) هو لفسة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعا هو العود الى الاعلام
المخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لانه لا اقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله
في جميع الاوقات) استحسنه المتأخرون وقد روى أحمد في السنن والبخاري وغيرهما باسناد حسن
موقوفا على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا ففعلوه عند الله حسن ولم يكن في زمنه صلى الله
عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الا ما أمر به بلال ان يجعله في أذان الفجر (قوله في الاصح)
ويكره عندهما في غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه
أهلها) ولو بالتصريح لان المقصود الاعلام كما في النهر عن المجتبى (قوله كقوله) أي المؤذن

قيد بكون الموثوب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول ان فوفه في العلم والجماع كان وقت
 الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) اي اوقوموا
 (قوله وهو التاريب) اي التغني به بحيث يؤدي الى تغنيهم كلات الاذان وكيفياتها
 بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن
 ولا يحل سماعه لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغون اه من الشرح
 ببعض تغيير (قوله والخطا في الاعراب) ويقال له لحن ويطلق اللحن على الفطنة والفهم
 لما لا يتفطن له غيره ومنه الحديث اعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض انتمى من
 الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) اي بدون ما ذكر من الترم والخطا في الاعراب
 وأما التخييم للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة أهل الحجاز ومن يليهم ولغة أهل البصرة التريق
 وعن أبي مجاهد انه يختار تفلظ اللام بعد فقة اوضمة والترقيق بعد الكسر وتسامه
 في الكافي (قوله ويكره اقامة المحدث) للزوم الفصل بين الاقامة والصلاة بالاشتغال
 بالوضوء كما في العناية والسنة وصلها بالصلاة من يقيم ويروي انها لا تكره والاول هو المذهب كما
 في البحر والنهر (قوله وأذانه لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بموضي
 (قوله لما لا يجيب) اي لعبادة لا يجيبها بنفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله واتبعته هذه
 الرواية) وهي رواية الحسن عن الامام كافي القهستاني عن التحفة الا ان النقص بالجنابة
 أخش كما في السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما في الدرر
 (قوله كقامته) لانها اقوى من الاذان كما في البحر والنهر (قوله بل لا يصح اذان صبي
 لا يعقل) لانه لا يلتفت الى أذانه كالجنون ونحوه فرما ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال
 انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدي الى تقويت الصلاة وفساد
 الصوم اذا كان في الفجر والشك في صحة المؤدى او ايقاعها في وقت مكروه كما في البحر والنهر
 (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية وصحته بدون كراهة لانه من أهل الجماعة كما في
 السراج والبحر (قوله لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم خياركم اه
 من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذفه ليم مالوسكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة)
 الباء زائدة أي اهدم تميزه حقيقة الاذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال في السراج
 لاذ لم يعيدوا اذان المرأة فكانهم صلوا بغير اذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يفتي بعدم
 الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون على كراهة على عدم الصحة كما في اذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعتد انه فتنة فلا تصد برفع صوتها اصلاتها
 ومثل المرأة الجنني المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة
 كذا في المحوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكامل (قوله
 وأذان قاعد) اي وراكب المسافر اضرورة السير ويعلم حكم اذان المضطرب بالاولى ثم
 (قوله الانفسه) لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الاقامة فتكره بالاقيام مطلقا (قوله
 ويكره الكلام في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كالخطبة والكلام يحل بالتعظيم وبغير
 النظم المسنون وفي المضمرات ويكره التصريح عند الاقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان

قوموا الى الصلاة (ويكره
 التلحين) وهو التطريب
 والخطا في الاعراب وأما
 تحسين الصوت بدونه فهو
 مطلوب (و) يكره (اقامة
 المحدث وأذانه) لما رويانا
 فيه من الدعاء لما لا يجيب
 بنفسه واتبعته هذه
 الرواية لموافقتها نص
 الحديث وان صحح عدم
 كراهة اذان المحدث
 (و) يكره (أذان الجنب)
 رواية واحدة كقامته
 (و) يكره بل لا يصح اذان
 (صبي لا يعقل) وقيل
 والذي يعقل أيضا لما
 رويانا (ومجنون) ومعتوه
 (وسكران) لنفسه وعدم تعيينه
 بالحقيقة (و) اذان (امرأة)
 لانها ان خفضت صوتها
 أخش بالاعلام وان رفعت
 ارتكبت معصية لانه عورة
 (و) اذان (فاسق) لان خبره
 لا يقبل في الديانات (و) اذان
 (قاعد) لخالفته صفة
 الملك النازل الانفسه
 (و) يكره (الكلام في خلال
 الاذان)

ولو برد السلام (و) بكره
 الكلام (في الإقامة)
 لتفويت سنة الموالاة
 (ويستحب اعادته) أي
 الاذان بالكلام فيه لان
 تكراره مشروع كما في الجمعة
 (دون الإقامة ويكرهان)
 أي الاذان والإقامة (الظاهر
 يوم الجمعة في المصر) لمن
 فاتتهم الجمعة بكما عتيم مثل
 المسجونين (ويؤذن للفاتئة
 ويقيم) كما فعله النبي صلى
 الله عليه وسلم في الفجر
 الذي قضاء غداة ليلة
 التعريس (وكذا) يؤذن
 ويقيم (لاولى القوائت)
 والاكمل فهاهـ مافى كل
 منها كما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم حين شغله الكفار
 يوم الاحزاب عن أربع
 صلوات الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء فضاها
 صر تباعلى الولا وأمر بلالا
 أن يؤذن ويقيم ~~لكل~~
 واحدة منهم (وكره ترك
 الإقامة درن الاذان في
 البوائق) من القوائت فلا
 يكره ترك الاذان في غير
 الاولى

الخطيب كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن له ذكر كما نفي عنه من الكلام او تحسين
 الصوت ومن المكر وهات الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه بدعة
 ولو وقف في الاذان لتخنيح او سعال لا يبيح ذلك الا اذا طالت الوقفة كما في القنية (قوله ولو برد
 السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المعتد وكذا القارى والمصلى
 والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على متغوط ومكشوف عورة مطلقا لان السلام
 عليهم مباحرام وكذا لا يجب على قاصر ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كما في القرمانى عن
 القنية (قوله بالكلام فيه) أي مطلقا وقيل لا يعاد مطلقا فانها يعاد بالكلام الكثير دون
 اليسير وهو الاشبه كما في البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسيران كما في القنية ستانى
 (تنبيه) * اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداية وان كان اماما فعن أبي يوسف
 يتمها في موضعه وخبره القنية مطلقا وجزم به في الخلاصة وصحح ما روى عن أبي يوسف (قوله
 في المصر) قيد به لان أهل السواد لا يكرههم ذلك لانه لا جمعة على أهل كما في البحر من باب
 الجمعة وقول السيدان القرية كالمصر اذا كان لها مسجد فيه اذان وإقامة وان لم يكن لها
 مسجد فكالمسافر وعزم الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكر ما نقله السيد
 في شرح قول السكتز وكره تركها للمسافر لاصل في بيته في المصر (قوله لمن فاتتهم الجمعة) سواء
 كان اهذرام لا قبل صلاة الجمعة او بعدها بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للفاتئة ويقيم) لان
 الاذان والإقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت والقضاء يحكي الاداء قال في الشرح
 والاطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت ولكن في المجتبى مهيأ الى الحلو ان سنة
 القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشا وتغليظا اه قال صاحب البحر واذا كانوا
 صرحوا بأن الفاتئة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التسكاس في اخراج الصلاة عن
 وقتها فالأخفاء بالاذان لها أولى بالمنع اه الا اذا كان التقويت لامر عام فلا يكره في المسجد
 لا انتفاء العلة (قوله في الفجر الذي قضاء الخ) عن زيد بن أسلم قال عرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورقة واحدة حتى استيقظوا
 وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى
 يخرجوا من ذلك الوادى وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادى ثم
 أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثقلوا وان يتوضؤوا وأمر بلالا ان ينادى للصلاة ويقيم
 فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقد رأى من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض
 أرواحنا ولو شاء لردّها علينا في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها ثم فزع اليها
 فليصلها كما كان يصليها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق
 فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلى فأضجعه ثم لم يزل يهدئه كما يهدأ العبي حتى نام ثم دعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال أبو بكر رضى الله عنه أشهد أنك رسول الله رواء
 مالك في موطنه مرسلات التعريس النزول آخر الليل (قوله والاكمل فاعلمها) لان الأخذ
 برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم

المندوق وكان في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان اتحد مجلس القضاء)
 أما ان اختلف فيؤذن للأولى في المجلس الثاني أيضا (قوله لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم) قوله لقوله وكره ترك الإقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الاخذ برواية
 الزيادة أولى (قوله واذا سمع المسنون منه) فلولا يسمع لبعده وأصم لا تسمع له المتابعة ولو علم
 أنه أذن كما ذكره النووي في شرح المذهب أي وقوا بعدنا لا تأباه وفي شرح الشفاء للشهاب قيل
 لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم التقييد بالمسنون أنه اذا كان على غير وجه السنة
 لا تندب متابعته ومفاهيم الكذب حجة (قوله وهو ما لا يخفى فيه) وان يقع في الوقت كما في
 مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القمام عند سماع الاذان اه وهل يستمر الى فراغه أم يجلس
 قال في النهر لم أره ثم اذا لم يجيب حتى فرغ سن تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فان سمعهم معا
 أجاب معتبرا كون جوابه لمؤذن مسجده اه (قوله ليجيب المؤذن) اختلاف في الاجابة فقبل
 واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والتحفة واليه مال السكال قال في الدرقة لا يرد سلاما
 ولا يشغل بشئ سوى الاجابة اه والتفريع يندب الامساك من التلاوة الخ لا يظهر الا على
 القول بالسنة وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والفقهاء واختاره العيني
 في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا
 كبر فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار وصرح في العميون بأن الامساك
 عن التلاوة والاستماع انما هو أفضل وصرح جماعة بنى وجوب باللسان وانهم استحبوا حتى
 قالوا ان فعل نال الثواب والا فلا ثم ولا كراهة وحكى في التبيين الاجماع على عدم كراهة
 الكلام عند سماع الاذان اه اي تحريرا وفي مجمع الانهر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي
 الدرقة المنبهة انهم استحبوا على الاظهر والحاصل انه اختلاف التعصيم في وجوب الاجابة
 باللسان والاظهر عدمه وحكى المؤلف القولين فيما يأتي وفي النهر وقول الحسواني الاجابة
 باللسان مندوبة والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان
 في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجباب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال
 لا تجب يعني بالقول بالاجماع للاذان بين يدي الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق للاذان الاول
 يوم الجمعة لوجوب السعي بالنص وماعدا هذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث
 عمر وابي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه اه
 (قوله وهو الافضل) هذا مبني على نذب الاجابة باللسان (قوله يعضى على قراءته ان كان في
 المسجد) مبني على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال به الا ينبغي نذب الاجابة باللسان (قوله
 ان لم يكن أذان مسجده) أي فتندب اجابته (قوله والاصول) اي علم الكلام ويحتمل اصول
 الفقه وهذا مبني على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا سمعته وهو يعضى الخ) لعلمهم جعلوا
 المشي مسقطا للوجوب كالاكل وقضاء الحاجة ويحتمل ان الاولوية راجعة الى الوقوف
 لا للاجابة او هو مبني على نذب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجيب الاول) مطلقا سواء كان
 مؤذن مسجده أم لا لانه حيث سمع الاذان ندبت له الاجابة ثم لا يتكرر عليه في الاصح ذكره
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو أجاب في وقت (قوله وخطبة)

(ان اتحد مجلس القضاء)
 لخالفه فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم لا اتفاق الروايات
 على أنه أتي بالإقامة في جميع
 التي قضاه وفي بعض
 الروايات اقتصر على ذكر
 الإقامة فيما بعد الأولى
 (واذا سمع المسنون منه)
 أي الاذان وهو ما لا يخفى
 فيه ولا تلحق (امسك) حتى
 من التلاوة ليجيب المؤذن
 ولولا في المسجد وهو الافضل
 وفي الفوائد يعضى على قراءته
 ان كان في المسجد وان كان
 في بيته فكذلك ان لم يكن
 أذان مسجده فاذا كان
 يتكلم في الفقه والاصول
 يجب عليه الاجابة واذا
 سمعه وهو يعضى فالأولى ان
 يقف ويجيب واذا تعدد
 الاذان يجيب الاول ولا
 يجيب في الصلاة ولو جازاة
 وخطبة وسماعها

اي خطبة كانت (قوله وتعلم العلم وتعلمه) بنا فيه ما قدمه قريبا من قوله واذا كان يشكك
 في الفقه او الاصول تجب عليه الاجابة والظاهر ان نفي الاجابة في هذه الصورة منتهى على
 القولين فيها (قوله ليجزهما عن الاجابة بالفعل) اي فسقطت بالقول تبعاً بالفعل (قوله كما قال
 مجيبه) افادانه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد الاجابة (قوله ولكن حوقل) السرفي
 اختصاصهم بما يذلل انما لم يطلب منهم بالجمله الاولى الاقبال على الصلاة والنجى اليها وطلب منهم
 بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على
 شيء ناسب ان يقول لا حول اي لا حركة ولا استطاعة على شيء مما يطلب من الا بقوة الله تعالى
 وهذا اولى من قول المؤلف لانه لو قال مثله ما صار كالمتزنى (قوله اي لا حول لنا) هو من
 التحول والمضي ومنه معنى العام حول المضي وبعبارة اخرى لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الا
 بمعصية الله ولا قوة على طاعته الا بمعونة الله فالعطف للمغايرة وهذا هو ما سرب به صلى الله عليه
 وسلم هاتين الجملتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء في اللغة القدرة على التصرف فمعطى القوة
 عليه عطف مرادف (قوله الحية لعتين) تنبيه على حيلة مركبة من حتى على كذا قال المنع على في
 شرح الحصن الحصين والعرب اذا كثرت استعمالهم في كلمتين ضموا بعض حروف احدهما الى
 بعض الاخرى مثل البسطة والحمدلة والسجدة والحوقة والهيالة والحيةلة والاجابة بالحوقة
 للبيعة قول الثوري وأصحابنا الثلاثة وأحمد في الاصح عنه ومالك في رواية وقال النخعي
 والشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه واختار
 المحقق في الفتح الجمع بين الحيةلة والحوقة عملا بالاحاديث الواردة وجمع بينهما في مسند أبي يعلى
 عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا نادى المنداد للصلاة ففتحت أبواب السماء واستجاب
 الدعاء نزل به كرب او ستة فليصر المنداد اذا كبر كبروا اذا قننهم فتنهدهم واذا قال حتى على
 الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول يعني بعد
 ما يقره متابعا اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحسنها عليها
 وامتناعا عليها وابعتها عليها واجعلنا من خيار أهلها محبينا ومعتابينا ثم يسأل الله عز وجل حاجته
 رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال الحارثي صحيح الاسناد فهذا صريح في أنه يقول مثل
 ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لاننا نقول لا مانع من صحة اعتبار
 المجيب بهما آخر انفسه داعيا اياها محر كما منها السواكن مخاطبا لها حاشا وحشا على الاجابة
 بالفعل ثم يتبرأ من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السالكين من يجمع بينهما (قوله والدعاء
 مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال) اي حتى في الحية لعتين ودليله ما في مسند أبي يعلى المتقدم (قوله
 وبررت) عطف تقديري على ما قبله من برتني كلامه اذا صدق وبرتني يمينه اذا حفظه او قيل
 يقول صدقت وبالحق نطقت كما في جميع الانهر ولا خفاء في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتنا وأبقاها قال في شرح المشكاة واستمر بعد قوله وأدامها زيادة
 وجعلني من صالح أهلها وهذا انما يظهر على قول الصالحين ان الشروع بعد الفراغ منها أما
 على قول الامام ان الشروع افضل عند قد قامت الصلاة وان افضل مقارنة المأموم للامام

وتعلم العلم وتعلمه والا كل
 والجماع وقضاء الحاجة
 ويجيب الجنب لا الحائض
 والنفساء ليجزها عن
 الاجابة بالفعل (و) صفة
 الاجابة أن يقول كما قال
 مجيبه فيكون قوله (مثله)
 اي مثل الفاظ المؤذن
 (و) لكن (حوقل) اي
 قال لا حول ولا قوة الا بالله
 أي لا حول لنا عن معصية
 ولا قوة لنا على طاعة الا
 بفضل الله (في) معناه
 (الحيه لعتين) ما حتى على
 الصلاة حتى على الفلاح كما
 ورد لانه لو قال مثله ما صار
 كالمتزنى لان من حكي لفظ
 الامر بنفي كان منهم زنا به
 بخلاف باقي الكلمات لانه
 ثناء والدعاء مستجاب بعد
 اجابته بمثل ما قال (و) في
 اذان الفجر (قال) المجيب
 (صدقت وبررت) بفتح
 الراء الاولى وكسرهما

في التسمية لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكون فيما بعد تامة (قوله والمؤذن)
 لتصل له الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتوسطها (قوله حين يسمع النداء)
 هذا يقتضي ان الدعاء بها حين يسمع النداء وما ساقى يقتضي ان يدعو بها بعد فراغه من الاجابة
 فاما ان يجمع بينهما واما ان يجعل الاول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الاسراع
 والمبادرة والمراد بكل الاذان (قوله الدعوة) بفتح الدال الداء والتامة الكاملة التي
 لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسخها شريعة وفي هذه الدعوة افضل الاقوال وهو
 لا اله الا الله قال العيني هي الى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة
 (قوله آت محمد الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا
 لأمر بتفخيه وحقيقة الوسيلة الى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتجرى مكارم
 الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب وحاصله انها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد
 هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من اطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة
 الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفصيل للوسيلة قال السخاوي في المقاصد الحسنة
 وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفهم من لا خبره له بالسنة لأصلها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب
 في شرح الشفاء (قوله مقاما محمودا) مفعول ثان لا بعينه بتضعيفه معنى أعط أو على
 المفعول المطلق أي بعينه يوم القيامة تأقمه مقاما محمودا أو ضمن ابعينه معنى أقم وهو منكر
 للناسبة لفظ القرآن وللتفخيم ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود
 بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الاشهر وعليه الأكثر وقيل هو ان يسأل
 فيعطى ويشفع فيشفع وليس أحد الا تحت لوائه (قوله الذي وعدته) أي في قوله تعالى
 عسى ان يبعثن ربك مقاما محمودا وهو مفعلة للمقام ان جهل علم ذلك المقام والا فهو بدل
 (قوله حلت له شفاعتي) حلت من باب ضرب أي وجبت بمعنى تحققت ونبتت او من باب
 قعد بمعنى نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كدخول الجنة
 مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطيات ولا يختص هذا الفضل عن قالها مستحضرا
 لاخلقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب الا انه ينبغي ان لا يكون
 لاهيا لا عياد ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة
 والسلام الامتنان او ترتب الثواب الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه بها عشرا) أي
 أنعم عليه بانعامات عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجوان اكون
 أنا هو) هذا من الادب مع الله تعالى والتباعد عن التحكم عليه أو قاله قبل ان يطلعه الله
 تعالى على انه هو * فائدة * ذكر القصة التي عن كثرة العباد انه يستحب ان يقول عند
 سماع الاولى من الشهادتين للنبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند
 سماع الثانية قرت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ايها عليه على
 عينيه فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذكر الدبلي في الفردوس من حديث ابي
 بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا من مسح العين ياطن أغله السبايتين بعد تقبيلهما عند قول
 المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أشهد أن محمدا عبده ورسوله رويت بالله ربنا وبالإسلام

(أو) يقول (ما شاء الله)
 كان وما لم يشأ لم يكن (عند
 قول المؤذن) في أذان التجبر
 (الصلاة خير من النوم)
 فهاشما عما يشبه الاستهزاء
 واختلف أئمتنا في حكم
 الاجابة بعضهم صرح
 بوجوبها وصرح بعضهم
 باستصحابها (تم دعا) الجيب
 والمؤذن (بالوسيلة) بعد
 صلته على النبي صلى الله
 عليه وسلم عقب الاجابة
 (فيقول) كما رواه جابر رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من قال حين يسمع
 النداء (اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمدا الوسيلة
 والفضيلة وابعثه مقاما
 محمودا الذي وعدته) حلت
 له شفاعتي يوم القيامة وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 سمع المؤذن فقولوا مثل
 ما يقول ثم صلوا على صلاة
 فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بها عشرا ثم سلوا
 الله لي الوسيلة فانه منزلة
 في الجنة لا تنبني الا لعبد
 مؤمن من عباد الله وأرجو
 أن أكون أنا هو فن سألني
 الوسيلة حلت له الشفاعة

اعلم ان من هذه الميزة تنفر عن جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شعبة في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر
محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة ١٣٤ وهي في كل جنة منهم منزلة فيها جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته
في دار كرامته

• (باب شروط الصلاة
وأركانها) •

بعضنا بينهما التيقظ لما تصح
به الصلاة الشروط جمع شرط
يسكون الرأى والاشترط طبع
شرط بقصها وهما العلامة
وفي الشريعة هو ما يتوقف
على وجوده الشيء وهو
خارج عن ماهيته والاركان
جمع ركن وهو في اللغة
الباب الأقوى وفي
الاصطلاح الجزء الذاتي
الذي تتركب الماهية منه
ومن غيره وقد اردت تنبيه
العابد فقلنا (لا بد لصحة
الصلاة من سبعة وعشرين
شيئا) ولا حصر يوفىها ومن
اقتصر على ذكر الشروط
السنة الخارجة عن الصلاة
وعلى الستة الاركان الداخلة
فيها أراد التقريب والا
قال صلى يحتاج الى ما ذكرناه
بزيادة فأوردناه بيان ما اليه
الحاجة من شرط صحة
الشروع والدوام على
صحتها وكما افروض وعبر
يلفظ الشيء الصادق بالشرط
والركن من الشروط
(الطهارة من الحدث)
الصغير والكبير والحيض
والنفاس لآية الوضوء
والحدث لغة الشيء

بقوله كربة ورطب الاولى
ان يقول كربة وغرف وكربة لغة قليلة كما هو نص المصباح فليراجع اه

دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا حلت له شفاعتي اه وكذا روى عن الخضر عليه السلام
ومثله يعمل في القضايل (قوله تنفر عن جميع الجنات) يحتمل ان المعنى انه الاصل لكل جنة
فباقي دورها تبع لها (قوله دار المقامة) بيان لجنه عدن قال ابن كثير الوسيطة اقرب منازل
الجنة الى العرش واعلاها واشرفها وبديل عليه ما رواه الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري
مر فوعا الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فاسألو الله ان يؤتيك الوسيطة (قوله
بشفاعته) المراد شفاعته مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص
بما يناسبه والله تعالى أعلم

• (باب شروط الصلاة) •

(قوله للتيقظ) اي لانتبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلي كالقدوم للتباعد وشرعي
كالطهارة للصلاة وجعل كالدخل المعلق به الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة)
مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى قد جاء أشرطها اي علاماتها ومنه سمي الحاكم صاحب
شرطة بالضم والجمع شرط كربة ورطب اي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على
لفظ الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا لا تقسمهم علامات يعرفون بها وأما الاول فأصله مصدر
شرط كنصر وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع وغصوه والشر بطة بعناه
هذا ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) اعلم ان ما له تعلق بالشيء اما ان
يكون داخلا فيه أولا الاول الركن كاركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثرا فيه بحسب
الظاهر فهو العلة كعقد النكاح المحلل للوطء وان لم يكن مؤثرا فيه فان كان مفضيا اليه في
الجملة فهو والسبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضيا اليه فان توقف الشيء عليه فهو
الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف عليه الشيء معنى علامة كالأذان للصلاة ذكره الحموي
(قوله وهو في اللغة الجانب الأقوى) قال تعالى أو أوى الى ركن شديد اي عز ومنعة (قوله
الجزء الذاتي) ويطلق القرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقريب
الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) الباء بمعنى مع وسيأتي له ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة
الشروع والدوام على صحتها) اعلم ان الشروط من حيث هي اربعة أقسام شرط انعقاد لا غير
كالتيمم والتعريف والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة
واستقبال القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان ما يشترط
فيه التعمين كترتيب قائم بشرع مكررا والثاني ما لا يشترط فيه التعمين وهو نوعان أيضا وجودي
وعدمي فالوجودي كالقراءة قائم وان كانت ركعا الا انهما ركن في نفسها شرط لغيرها وجودها
في كل الاركان تقدير اوله المميز اسه خلاف الاخر ولو بعد اداء فرض القراءة كما في الدور
والعدمي كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشتهة في صلاة مشتركة وعدم تذكر
صاحب الترتيب فاتنة والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الاخيرة (قوله من الشروط
الطهارة) قدمها على سائر الشروط لانها أهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها أول مسئول عنه
في القبر (قوله والنفاس) لاحاجة الى ذكره حالان المراد بالحدث الاكبر
ما أوجب الغسل ويحتمل انه اراد به هنا خصوص الجنابة (قوله والحدث لغة الشيء

الحدث)

مصححه

لها (و) منها (طهارة الجسد

والثوب والمكان) الذي
يصل عليه فلو بسط شيئا
رقيقا يصلح سائر المعونة
وهو ما لا يرى منه الجسد
جازت صلاته وان كانت
النجاسة رطبة فالق عليها
ابدا أو نى ما ليس بخيما
أو كسها بالتراب فلم يجز
ريح النجاسة جازت صلاته
وإذا أمسك حبل امرئ بوطا
به نجاسة أو بقي من عمامته
طرف ظاهر ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته
صحت والا فلا كالأصابع
وأما خيعة نجسة وجالوس
صغير فكل في حجر المصلي
وطير متنجس على رأسه
لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل
منه نجاسة مائة لان الشرط
الطهارة (من نجس غير
مخفوعه) وتقدم بيانه
(حق) انه يشترط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل
الصلاة بنجس مائة تحت
أحدهما أو يجمعه فيهما
تقدير في الأصح وقيامه على
قدم صحيح مع المكراهة
وانتقاله عن مكان طاهر
لنجس ولم يمكث به مقدار
وكن لا تبطل به وان مكث
قدره بطأت على المختار
(و) منها طهارة موضع
(اليدين والركبتين) على
الصحيح

(الحادث) قال في القاموس الحادث حركه الابداء وقال قبله حدث حدثا وحدثا حدثا تقيض
قدم وتضمن داله اذا ذكر مع قدم اه وهذا يقيدان اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق
المصدر على اسم القاعل (قوله وشرا ما نعبه شرعية) المائبة الكون مانعا وهذا الابداء
من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا انه مائبة شرعية أى كونه
مانعا الخ والمصنف ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشرا ما نعبه شرعية يقوم الخ أى مانع
عما يباح الا برافعه لكان أوضح وفي شرح الخطيب لا يوجب اجتماعه في الشرع بطلق على أمر
اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي ينتهى بها الطهر وعلى
الأمر المترتب على ذلك اه والاول هو بمعنى قولنا وشرا ما نعبه شرعية (قوله فلو بسط
شيئا رقيقا يصلح سائر الخ) أى ولم تشم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب
إذا فرس على النجاسة اليابسة ان كان رقيقا يشف ما تحته أو توجد منه رائحة النجاسة على
تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه
(قوله فالتى عليها البداء) المراد ان التى عليها إذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولبن وخشب
كافى البدائع والخالية ومنية المصلى وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل
حال لانها لا تاترق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح سائرا كذا في الخالية وفي القهستانى ينبغي
ان تكون الصلاة أى على الملقى على النجاسة الرطبة تنكروا كراهة على نحو الاصطيل
كافى الخزانة (قوله فلم يجز ريح النجاسة) أما إذا وجد رها واستشمه لا يجوز كافى الخالية
(قوله مربوطا به نجاسة) كسفينه نجسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته) أى المتصل بالنجس فيكون راجعا الى المستثنين وذلك لانه بتلك
الحركة ينسب الى محل النجاسة كافى البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف
البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الآخر بحركته لان البساط
بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلى فقط كافى الخالية (قوله خيعة نجسة) مثلها
السقف لانه يعد حاملا للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كافى القهستانى يعنى لو مس
فخو حائط نجس يبابس في الصلاة لا يضر لانه لا يعد حاملا للنجاسة (قوله وجالوس صغير) أى
متنجس يستمكن فانه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يستمكن وعليه نجس مانع فانه لا تصح معه الصلاة
لانه يعد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله اذا لم تنفصل منه نجاسة) أى
مما ذكر من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) على عدم البطلان أى وقد وجدت لانه
لا يعد حاملا لها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه يعنى في غير المغلظة عمادون الربع وفي المغلظة
الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفريع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو يجمعه)
معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره بنجس مانع بانفراد تحت أحدهما (قوله
تقدير) أى بالحزرو الظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل
كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمن بحكم المكث مع
النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أى وان لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبى
يوسف وقال محمد لا تفسد الا اذا اذاه بالقول (قوله على الصحيح) صحه الحلبي وصاحب

قوله ان تكون الخ اصل
الاولى حذف ان تأمل اه
مصححه

لاقتراض السجود على سبعة
أعظم واختاره الفقيه ابو
الليث وأنكر ما قبل من
عدم اقتراض طهارة
موضعها ولان رواية جواز
الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة
(و) منها طهارة موضع
(الجهة على الاصح) من
الروايتين عن أبي حنيفة
وهو قوله ما رجعهم الله
ليحقق السجود عليها لان
الفرض وان كان يتأدى
بمقدار الارنية على القول
المرجوح بصير الوضع معدوما
كما بوجوده على التمسك
ولو أعاده على طاهر في ظاهر
الرواية ولا يمنع نجاسة في
محل انفه مع طهارة باقي
المال بالاتفاق لان الانف
أقل من الدرهم وبصير كانه
اقتصر على الجهة مع
الكراهة وطهارة المكان
الزم من الثوب المشروط
نصا بالدلالة اذ لا وجود
للصلاة بدون مكان وقد
توجد بدون ثوب ولا يضر
وقوع ثوبه على نجاسة
لا تعلق به حال سجوده
(و) منها (ستر العورة)

العيون (قوله لاقتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين او الر كبتين
أو أحدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو
على النجاسة بمنزلة حملها ففسد وان كان الوضع غير فرض قال في النجاسة اذا كانت النجاسة
في موضع السجود أو الر كبتين أو اليدين فانها تجمع وتنع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو
بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يصح
كانه لم يضع اه قال الكمال وهذا بقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والر كبتين محله اذا
لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع أحدهما اشترطت في حفظ اه قال الحلبي فعلم انه لا فرق
بين الر كبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها
مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو
ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضا وانكنا اذا وضعت اشترطت
طهارة مواضعها فليتأمل بقي الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفترض
طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد ما لاها (قوله واختاره الفقيه
أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وأحدى
الركبتين وثني من اطراف القدمين فليتأمل (قوله وأنكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله
بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا يتأني ان وضعها ما غير واجب
أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر (قوله ليحقق السجود عليها) علة
لاشتراط طهارة موضعها (قوله لان القرض الخ) علة لحذف ينبغي التصريح به تقديره وهذا
على كلا القولين أي اشتراط طهارة موضعها لا فم على القول الرابع باقتراض وضعها وعلى
القول المرجوح بعدم اقتراضه لانه الخ (قوله على القول المرجوح) وهو أن الجمع بين الجهة
والانف واجب وانه يكره الاقتصار على أحدهما (قوله بصير الوضع معدوما) حذف جملة
هذا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع الجهة مع الارنية يقع الكل
فرضا كما اذا طول القراءة على القدر المقروض بصير الخ اه والمعنى ان اشتراط طهارة موضع
الجهة فرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالفعل لان وضعها يوصف بعد حقيقة بانه
فرض كالقراءة فانها توصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر القرض ولكن اذا وقعت
في الصلاة وصفت بالاقتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف جوازها ان أعاده
على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريمية لان وضع الانف واجب واذا وضعه على نجاسة
كانه لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة
هذه الاشياء (قوله المشروط نصا) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزم يعني
انه ثبت كون طهارته الزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص
المذكور لا اشتراط كمنعه في العلة ولكونه أولى بالحكم منه (قوله اذ لا وجود الخ) علة لكونه
الزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) انما اشترطت الطهارة في الصلاة
لانها اجتماع مع الرب مزوجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذات طهارته
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان فأقاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة) ولو جاء كدر

أورق شجر أو طين وليس استراطلية اعتبار كما في القهستاني كالستر بالزجاج كما في القنية
ولا يضر تشكّل العورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستقيم
ظهوره ما خوذ من العور وهو النقص والعيب والقيح ومنه عور العين وكذا عوراء أي قبيحة
وسميت السواة عورة لقيح ظهورها وغض الأبصار عنها وكل شيء يستره الإنسان اتفة أو حياء
فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله للإجماع على افتراضه) أي في الصلاة أما
الستر في الخلوة فصحيح الحلبي وجوب الستر فيها وصح الشارح عدمه فقد اختلف الصحيح
(قوله ولا يضر تطرها من جنبه) لأنه محلّ مسها والنظر اليها ولكنه خلاف الأدب كما في
النهر واخذوا البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل الصحيح ما عن بعض
المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه وقرع عليه أنها لو كانت لحيته كثيفة وسترها أزيقه
صحت والا فلا (قوله لأن التكلف لنعته) أي لمنع نظر الناظر قال في الشرح لأن ستر العورة
على وجه لا يمكن الغير النظر اليها إذا تكلف مما يؤدى إلى المخرج اهـ (قوله والثوب الحرير
الخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الخطر معزيا
الصلاة الجواهر مائنه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما
الاتقاء بسائر الوجوه فليس بحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن
مختارات النوازل الصلاة في أرض مغموبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله
تعالى يثاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره
السيد وفي السراج والقهستاني ذكره الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن
صحت والثواب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب
أن تكون سالمة من الخروق (قوله قميص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة قميص وخمار
وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشعل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد توشح بها عقدها بين كتفيه اهـ ويكفي
للمرأة درع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في أزار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي
في السراويل وحده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على
عاتقه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريمية (قوله استقبال
القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهري يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك
ومالكلامه قبلته أي جهة وشرعا كما في القهستاني جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة
إلى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة أي أوجهها وخب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار
كأهلها وصارت معرفة عند الإطلاق وانما سميت بذلك لأن التماس يقابلون في صلاتهم
وتسمى أيضا محرابا لأن مقابلها محراب النفس والشيطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس
لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو بمكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما
صحه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها
قبلة آبيه إبراهيم وأدعى لايمان العرب لأنهم أممهم ومن أروعهم ومطافهم نحوه إلى بعد
الهجرة ستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لثصف رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم

للإجماع على افتراضه ولو في
ظلمة والشرط سترها من
جوانبه على الصحيح (ولا يضر
تطرها من جنبه) في قول
عامة المشايخ (و) لا يضر
لو تطرها أحد من (أسفل
ذيله) لأن التكلف لنعته
فيه حرج والثوب الحرير
والمغصوب وأرض الغير
تصح فيها الصلاة مع
الكراهة وسند كره
والمستحب أن يصلي في ثلاثة
ثياب من أحسن ثيابه قميص
وآزار وعمامة ويكره في
أزار مع القدرة عليها
(و) منها (استقبال القبلة)
الاستقبال

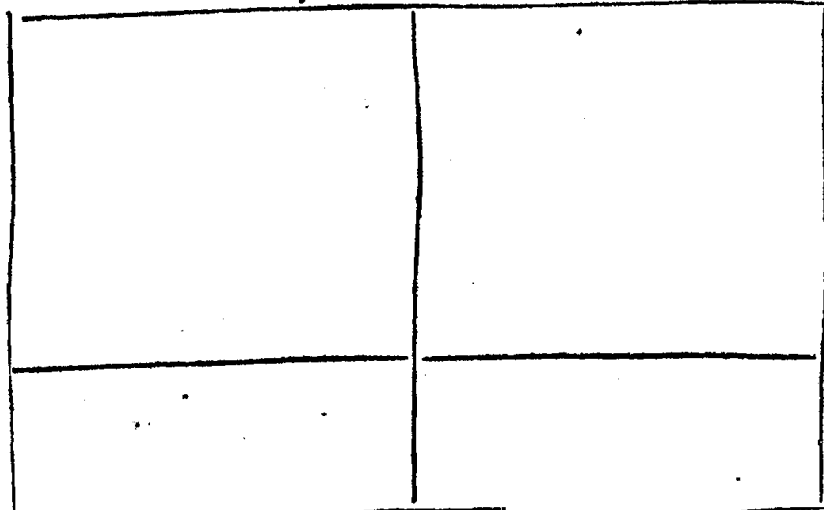
الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر وعلى التحقيق بعد ان صلى ركعتين باصحابه وحول
الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين (قوله من قبلت)
بأني من باب علم ونصر وضرب (قوله وليست السين) أي والثاني (قوله لا طلبها) ووجوب
الطلب عند الاشياء لاذاته بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب) قال الله تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى
يضع الطهور ومواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله والمراد منها بهما) حتى
لورفت الكعبة عن مكانها الزيارة اصحاب الكرامسة اول غير ذلك في تلك الحالة جازت صلاة
المتوجهين الى ارضها (قوله فلهذا المشاهدة الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل
الصلاة والسلام ثبوت القبلة في سقاهم بالوحى كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)
ولو لم يزل منها وباقي اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهتها) فالغروب قبله لاهل المشرق
وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين توسعة على الناس كما في
الفهستاني حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين القبلة كما في الحلبي وهو قول
العامه وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال ابو عبد الله عبيد
الكريم الجرجاني القرض اصابة عينها للغائب ايضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه
فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فان فرض غنده اصابة عينها نية
لا توجهها كما قاله العلامة الشاذلي وقال بعضهم ان كان يصلي الى الهرب لا يشترط وان كان يصلي
في الضراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز اه (قوله ونية القبلة ليست
بشرط) لانها من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله
وجهتها الخ) قالوا جهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
العصابة والتابعون فعلمنا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة وان لم تكن فالسؤال من
الاهل اي اهل ذلك الموضع ولو اختلفا فاسقانا صدقة كما في الفهستاني واماني البحار والمفاوز
فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عروضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا به الى
القبلة اه وذلك كالقطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله
الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة اذا كان بناحية الكوفة وبغداد وهمذان
وقزوين وطبرستان ورجان وما والاها الى نهر الشام ويجعله من عصره على عاتقه الايسر ومن
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل مما يلي جانبه
الايسر ومن بالشام وراءه ويضرب في لمن جهل أدلة القبلة وأراد سفره مثلا الى بلاد لا تختلف
القبلة فيها وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا محرابا
صحيحا من محاريب بلده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحرق الشمس في ذلك الوقت على
جزء من يده كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فاذا أراد القبلة بعد
سفره أو في بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة اهل الفصوص يكن مستقبلا فان جعله
خطا في الارض أو كوة في حائط فهو وقبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيرها
في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصراته اذا وقف ليلامسه قبل الجدى ضامًا

من قبلت الماشية الوادي
بمعنى قابله وليست السين
للاطلب لان الشرط المقابلة
لا طلبها وهو شرط بالكتاب
والسنة والاجماع والمراد
منها بهما لا البناء حتى
لنوى بناء الكعبة
لا يجوز الا أن يريته جهة
الكعبة وان نوى المحراب
لا يجوز (فلهذا المشاهدة)
للكعبة (فرضه اصابة عينها)
انما قال قدرته عليه يقينا
(و) الفرض (غير المشاهدة)
اصابة (جهتها) أي الكعبة
هو الصحيح ونية القبلة ليست
بشرط والتوجه اليها يغنيه
عن النية هو الاصح وجهتها
هي التي اذا توجه اليها
الانسان

قوله ما تهتدوا هكذا في
الشمس وفيه حذف نون
الرفع من غير ناصب ولا جازم
وهو لغة قبلية كما لا يخفى اه
معجمه

رجليه وحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه بقدر طاقته ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا
لو فعل ذلك بعد وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره
ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون
مسامتا) أى محاذيا (قوله للكعبة أو لهوائها) هذا اذا وقعت المهاداة على العين وقوله للكعبة
أى فيما اذا كان فى محل يساوى المحل الذى به القبلة وقوله أو لهوائها هو فيما اذا كان محل
أعلى من محلها ومثله ما اذا كان أسفل وقوله او تقريرا اذا وقعت المهاداة للجهة فان مستقبل
الجهة يحفل ان يقع استقباله بتمامه على العين او لا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شئ
من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزئيا يسيرا وهذه صورته

الكعبة المشرقة



مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تقريبا
وبعض الدائرة يصيب
عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تحقيا

مستقبل

هذا مسامت لها أو
لهوائها تقريبا
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة أو
لهوائها تحقيا أو تقريبا
ومعنى التصديق انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على
زاوية قائمة الى الافق يكون
مارة على الكعبة أو لهوائها
وبمعنى التقريب أن يكون
ذلك منحرفا عن الكعبة
أو لهوائها انحرافا لا يتولد به
المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ
من سطح الوجه مسامتا لها أو
لهوائها وانحرافا لا يتولد به
جهتها البعيد والقريب
سواء (ولو بمكة) وحال بينه
وبين الكعبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما فى الدراية
والجنيس

وفى الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشاوق الى المغارب اه (قوله وحال بينه وبين
الكعبة بناء أو جبل) قال فى مراجع الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع
المشاهدة كائنية فالاصح أن حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد
والاولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال
وعندى فى جواز التصرى مع امكان معود أى معود المكي الجبل اشكال لأن المصير الى
الدليل الظنى وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين
خطأ فعليه الاعادة وقد قال فى الهداية الاخبار فوق التصرى فاذا امتنع المصير الى الظنى

(و) من الشروط (الوقت)
 للقسرا نض النجس بالكتاب
 والسنة والاجماع وقد نص
 على اشتراطه في عدة من
 المعقّدات وقد ترك ذكر
 الوقت في باب شروط الصلاة
 في عدة من المعقّدات
 كالقدوري والمختار
 والهداية والكنز مع بيانهم
 الاوقات ولا أعلم سراً عدم
 ذكره له وان كان يتصف
 بأنه سبب للاداء وظرف
 للمؤدى وشروط للوجوب
 كما هو مقرر في محله (و) يشترط
 (اعتقاد دخوله) ان تكون
 عبادته بنية جازمة لان
 الشك ليس يجازم حتى لو
 صلى وعنده ان الوقت لم
 يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا يجزيه لانه لما حكم
 بفساد صلاته بناء على دليل
 شرعي وهو تحريمه لا يتقلب
 جازماً اذا ظهر خلافه
 ويخاف عليه في دينه (و)
 يشترط (النية) وهي الارادة
 الجازمة لتمييز العبادة عن
 العادة ويتحقق الاخلاص
 فيها لله سبحانه وتعالى

لا مكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفى بالظن (قوله ومن الشروط
 الوقت للقسرا نض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً
 أي فروضاً موقوتاً أي محدداً بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها
 فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضاً (قوله مع بيانهم الاوقات)
 أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما عند المتعلم القاصر لان ذلك
 بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافضاؤه اليه (قوله
 وظرف للمؤدى) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشروط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل
 الصلاة على وجوده (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أن المراد باعتقاد دخوله
 جزمه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول ويتقرر هذا مع قولهم ان
 غلبة الظن في القروع تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يعم غلبة الظن
 ويدل به التعليل بقولهم لان الشك الخ فالماضراً أحد شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك
 (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فترع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع
 من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب
 وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل انما يظهر فمن عرف
 الحكم أما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم
 فينزل شرعاً في هذا الحكم منزلة العارف ففساده صلاته زجره بقصده (قوله ويخاف عليه
 في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر طاهر وان اعتقد
 جرمته فيجزي ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كاصلاة بالنجاسة والى غير القبلة
 وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها فسرت لغة
 بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايجاد فعل كما في التلويح وهو يعم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجاداً أو كفاً
 (قوله لتمييز العبادة عن العادة) أو تمييز بعض العبادة عن بعض مثال الاول الامسالة عن
 المقطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه والجمعية فلا يمتاز الصوم عنه بالنية ومثال الثاني
 في الصلاة مثلاً فانها تكون فرضاً واجباً وتفاضل شرعت فيها النية لتمييز بعضها عن بعض
 وفي الجهتي وغيره من يحجز عن احضار القلب في النية أو يشك في النية بكيفية اللسان كذا في
 الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاخلاص سرّ بينك وبين ربك
 لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هو فيعمله ذكره الجوى وذلك بأن يريد تعالى
 بطاعته ولا يريد سواء وفي الاخلاصة لارياة في القرائن في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو
 خالطه الرياء فاعبرة للسابق ولارياة في القرائن في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو
 أنه ان خلاص الناس لا يصل وان كان عند الناس يصل في هذا الاثواب لانه أشرك بعبادة ربه
 ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح
 كما لو اغتسل بالحنية وغيد وجمعة اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو توضأ النوم وبعد غيبة أو كل
 لهم جزور وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كما لو نوى تحية مسجد ومسنة وضوء وضحي وكسوف

والمعقد أن العبادات ذات الانفعال يكتفى بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل جزءا كنفه
 بانسحابها عليهم أو يشترط لها الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا ياتي عناف بين النية والمنوى
 (قوله ويشترط التحريم) هو قول الشافعي لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي فإنه عطف الصلاة
 عليها والعطف يقتضي المخاطبة وليس من عطف الكل على الجزء فإنه انما يكون لنسكتة بالغة
 وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركعا) أشار به الى خلاف محمد فإنه يقول بركنيتها لانها ذكر
 مفروض في القيام فكانت ركعا كالكراهة وتظهر الثمرة فيما اذا كان حاملا لنجاسة مانعة
 فالقاهما عند فراغه منها أو كان مخرقا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل
 يسرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندهما تجوز صلاته لوجود
 الأركان مستجمعة للشروط وتقدم الشرط جائزا بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشترط لها
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار انصافها بالقيام الذي هو ركنها وقد منع ذلك
 الزيلعي وعند محمد والشافعي لا يجوز لانها ركن وقد أدام مع المشافعي أو قبل الوقت وجاز بناء
 النقل على تحريمه القرض مع الكراهة عندهما لان النقل مطلق صلاة والقرض صلاة
 مخصوصة ففي القرض معنى النقل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على القرض
 متضمنا للعقد على النقل ولان الشرط لا يشترط تخصيصه لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط
 القرض للنقل ولا يجوز عند القائل بالركنية أو ما بناء القرض على تحريمه فرض آخر أو على
 تحريمه نقل فظاهر المذهب والجمهور منه وما بناء النقل على تحريمه نقل آخر فلا شك في صحته
 اتفاقا لان الكل صلاة واحدة (قوله وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا
 بدائع وهو المعتبر من المذهب منبهة المصلي (قوله والهاء لتحقيق الاسمية) أي انما اتى بالهاء
 لتدل على ان ما دخلت عليه اسم أي للذكر المألوم فإنه لولا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحتمل
 انها للمبالغة والوحدة لا للتأنيث (قوله وسمى التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح
 لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة) من اكل وشرب وكلام
 واسناد التحريم اليه مجاز لان المحترم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت به الامنها (قوله
 وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك فكبر اجمع المفسرون على ان المراد به تكبيرة الافتتاح
 وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس بواجب فتعينت للمراد تحزرا من
 تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم رواه ابو داود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطا) قد عدنا خمسة عشر
 شرطا (قوله ان توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة حقيقة ان ينوى مقارنا للشروع
 بالتكبير وهو الافضل باجماع اصحابنا وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض
 حروف الاسم الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ من أكبر الظاهر نعم وحوره (قوله اوحكا)
 مثال المقارنة الحكيمية أن يقدم النية على الشروع قالوا لوني عند الوضوء أنه يصلي الظهر
 مثلا ولم يشغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كاكل وشرب وكلام ونحوها ثم اتى الى
 محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها الى الوقت كسائر
 الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة اشتراط دخول الوقت

(و) يشترط التحريم (وليست
 ركعا وعليه عامة المشايخ
 المحققين على الصحيح والتحريم
 جعل الشيء محرما والهاء
 لتحقيق الاسمية وسمى التكبير
 للافتتاح أو ما قام مقامه
 تحريمه التحريم الاشياء
 المباحة خارج الصلاة
 وشرطت بالكتاب والسنة
 والاجماع ويشترط خمسة
 التحريم اثنا عشر شرطا
 ذكرت منها سبعة متساويا الباقي
 شرطا فالاول من شروط صحة
 التحريم أن توجد مقارنة
 للنية حقيقة اوحكا (بلا
 فاصل) بينها وبين النية
 بأجنبي

يمنع الاتصال للاجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليس مانعين (و) الثاني من شروط صحة التصرية (الاتيان بالتصريح قائما) أو منحنيا قليلا (قبل وجود الانحناء) بما هو أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدركه الإمام راكعا لحفي ظهره ثم كبران كان الى القيام أقرب صحيح الشروع ولو أراد به تكبير الركوع وتلقونه لانه لان مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التصرية) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ عما ينوها لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجا من الخلاف وإيجادها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (التعلق بالتصريح بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه على الصم وغير الاخر من يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني

للنية المقدمة عن أي حنيفة رحمه الله ويغني أن يكون وقت نية الامامة عند الشروع وأن لم يقتضيه أحد لانه قد يقتضى به من لا يراهم من الملائكة والجن أفاده الجوى خلافا لما في الاشياء من انه يغني أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأمانية المأموم الاقتداء في التمسك ولا يجوز تقديم نية اقتدائه عن تحريمه الإمام عند بعض أئمة بخارى ومصحح ويؤى بعد قول الإمام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء انه ينوي حين وقف الإمام موقف الامامة وهو وجود كافي للنظم اهو يطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة جواز تقديمها فالحكم فيها واحد ويحمل ما هنا على الاولى (قوله يمنع الاتصال) أخرج به الفاضل الذي لا يمنع كالكوع والمشى للصلاة والوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط عدم الناصر او على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالاكل) مثال للاجتماع الذي يمنع الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجزر (قوله فليس مانعين) لانهم ما معتقروا داخلها في سبق الحدث فخارجها أخرى كافي في النهر وغيره (قوله بالتصريح قائما) أي فيما يقتضيه له القيام والمراد بالقيام ما يعم الحكمي ليشمل القعود في نحو القرائن لعذر (قوله أو منحنيا قليلا) تصريح بما تضمنه المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق بالقيام التام وبالاخفاء القليل (قوله قبل وجود الانحناء) هذا في مقام البيان للانحناء القليل (قوله بما هو أقرب) أي بحال ذلك الحال اقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء أصلا بل عدم الانحناء المتصف بكونه اقرب الى الركوع من القيام والجلوس والمجرو ومعلق بوجود (قوله ان كان الى القيام اقرب) بان لا تنال يدها ركبتيه (قوله وتلقونه) لان الذي ذكر في محله لا يتغير بعزيمته كافي في النهر وأمانية الصلاة فلا يثبت منها (قوله وان كان الى الركوع اقرب) بأن تنال يدها ركبتيه (قوله لان الصلاة عبادة) أي بتمامها وقوله وهي لا تجزأ أي ولو جوزنا تأخير النية لوقع البعض الذي لانية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فيلزم التجزؤ وقوله لما ينوها أي من أقل فعلها (قوله ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم) قال في الجوهر ولا يعتبر بقول الكرخي وقياسه الصلاة على الصوم قياسا فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يندفع بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج والتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطول العجز بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم يندفع بالتقديم وفيه تيسير ايضا (قوله وهو صادق) الضمير يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الأئمة الثلاثة لا يجوزونها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح (قوله وإيجادها بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) منها (التعلق بالتصريح بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه على الصم وغير الاخر من يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني

وأكثر المشايخ على أن
 الصحيح أن الجهر حقيقة
 أن يسمع غيره والخافقة أن
 يسمع نفسه وقال الهندواني
 لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن
 يقربه فالسمع شرط فيما
 يتعلق بالنطق باللسان الصريحة
 والقراءة السرية والتشهد
 والادكار والتسمية على
 الذبيحة ووجوب سجدة
 التلاوة والعناق والطلاق
 والاستثناء واليمين والنذر
 والاسلام والايان حتى لو
 أجرى الطلاق على قلبه
 وحرك لسانه من غير تلفظ
 يسمع لا يقع وان صحح الحروف
 وقال الكرخی القراءة تصح
 الحروف وان لم يكن صوت
 بحيث يسمع والصحيح خلافه
 قال الحق الكمال بن الهمام
 رحمه الله تعالى اعلم ان
 القراءة وان كانت فعل
 اللسان لكن فعله الذي هو
 كلام والكلام بالحروف
 والحرف كيفية تعرض
 للصوت وهو أخص من
 النفس فان النفس المعروض
 بالقرع فالحرف عارض
 للصوت لا للنفس معجزه
 تصحها أي الحروف بلا
 صوت ايماء الى الحروف
 بعضلات الخارج لالحروف
 فلا كلام انتهى ومن
 متعلقات القلب التسمية
 للاخلاص فلا يشترط لها
 النطق كالكفر

كالصريحة ولم أر لهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا
 على الخواني واللام بحسن ذكر على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما هنا أن الهندواني
 لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني الا انه
 قال وزاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه اه ونقل
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الخواني أن الاصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في المجتبى يرجع
 الى ما قبله لأن الغالب انه اذا سمع اذنيه أن يسمع من يقربه عن يكون ملاصقا له ولا يكاد
 يتفك ذلك (قوله فالسمع شرط) تفريع على الاصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ
 في تفسير الخافقة والمراد انه شرط تصحيح المنطوق به ان كان فرضا أو واجبا أو سنة (قوله
 الصريحة) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله ووجوب سجدة التلاوة) الاولى
 حذف وجوب وسجدة لأن الكلام في المنطوق به (قوله والايان) بكسر الهمزة أو رده عليه
 أنه التصديق القلبي ولا لفظ فيه الا أن يكون مبينا على انه قول وحمل (قوله حتى لو أجرى) انما
 ذكره لانه محل الوهم فاذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بها لها فعدم الوقوع اولى (قوله يسمع)
 بالبناء للعجهول والجملة محلها جر صفة لتلفظ (قوله وقال الكرخی) مقابل قول الخواني
 وقول الاصكثرين في تفسير الخافقة فالخافقة عنده تصحيح الحروف ويجري في كل ما يتعلق
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا يجزئ الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ
 وخبر أي لا يتحقق الكلام الا بالحروف والحاصل ان المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل
 اخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لانه هو الصوت المعتمد على
 الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه ان الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتماد
 (قوله وهو اخص من النفس) بفتح الفاء لان النفس هو الهواء مطلقا اعتمادا ولا (قوله فان
 النفس المعروض بالقرع) أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات
 يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق
 بدون عارضه كتحقق الانسان بدون صفة الكتابة والمعرض والعارض أخص من المعرض
 وحده **كان** انسان وضاحك فان الانسان فقط أعم من الانسان الضاحك والقرع يتحقق
 بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة الى
 خارجها منع النفس مستطيلا ممتدا متصلا بقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفيتين
 (قوله فجزئ الخ) هو روح العلة (قوله بالصوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله
 ايماء) أي اشارة اليها والذي يوصى بالنفي لا يكون آتيا بحقيقة كالموصى بالصلاة فانه لم يأت بحقيقة
 الركوع والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكسفة منه كل عصبية معها
 لحم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع مخرج محل خروج الحروف كذا في الازهرية فالإضافة
 من إضافة العام الى الخاص (قوله لالحروف) عطف على ايماء أي لالحروف حقيقة فلا كلام
 أي اذا اتفقت الحروف اتنى الكلام أي وهو لا بد منه فانه المطلوب شرعا واذا اتنى الكلام
 اتتمت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه
 في اشتراط النطق بالصريحة اشارة الى انه لا يشترط النطق بالنية لانهم من متعلقات القلب التي

بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول منذ الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهت وفي مجمع الروايات التلظ بالنية كرهه البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لمأثم من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ١٤٤ وعمر رضي الله تعالى عنه أنما جرح من جهر به فاما المخافة به فلا بأس بها فن قال

من مشايخنا ان التلظ بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيها بعد زمن التابعين (و) الخلل من منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (المقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالاتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به والاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تتحقق اذا صار مصلحاً ما صلاه الامام ويسل من انتظار تكبير الامام كفاء عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وفيه نفي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره

لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أي يثبت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الأربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فصر من هذه الأقوال انه بدعة حسنة عند تصليج العزيم اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع عزيمته اه وقد يفهم انه لا يحسن لغير هذا القصد (قوله لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة توح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لا في نظر الشارع لأن المستحب قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسه لانه الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لأن الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في النوى لا في النية والمراد انهم اشتروا بين المقتدى والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العيادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الا بنيتها وأما ما ذكره فهو الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالاتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاولان ظاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضى خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطاقاً) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتداءه بأصلها (قوله ما صلاه الامام) أي أصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظارية المتابعة وهي شرط والضمير في لانه لا منتظر وفي كونه للانتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة لما نوى اه (قوله كما لو لم يخطر بباله أنه زيد) فانه يصح اقتداؤه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه منفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤتم أحد اذ صلى خلفه جماعة لم يحتث لان شرط الحث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعيين الفرض) ولو قضاؤه فلا يكفيه أن يقول نويت الفرض كما في العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين اجتناباً ما يؤدبه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما عارضت الجزاء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الدركات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصداً التعيين يغني عنه حتى لو نوى القحار بعامة لالتفت نية الاربع مع ربه الى ركعتين فقط لان

خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو حر ولا يضرك كما لو لم يخطر بباله انه زيد أو عمرو وقيدنا بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التهرية (تعيين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الدركات

ولاختلاف تراجم القروض

شرط تعيين ما يصلح كالتحريم
مثلا ولو نوى فرض الوقت
صح الا في الجمعة ولو جمع بين
نية فرض ونقل صح للقروض
اقوله عند أبي يوسف وقال
محمد لا يكون دخلا في شيء
منه حاله عارض ولو نوى
نافلا وجنابة فهي نافلة ولو
نوى مكتوبة وجنابة فهي
مكتوبة (و) السابع منها
(تعيين الواجب) أطلقه
فشمّل قضاءه نقل أفسده
والنذر والوتر وركعتي
الطواف والعبدین لاختلاف
الاسباب وقالوا في العبدین
والوتر ينوي صلاة العبد
والوتر من غير تقييد بالواجب
للاختلاف فيه وفي وجود
السهو لا يجب التعيين في
السجدة وفي التلاوة بعينها
لدفع المزاحمة من سجدة
الشكر والسهو وتبيينه
لتعريف عدد شروط سجدة
التصريح الثامن كونها بلفظ
العربية للقادر علمه في
الصحيح التاسع ان لا يدهمزا
فيها ولا باء اكبر واشباع
حركة الهاء من الجلالة خطأ
لغة ولا تفسد به الصلاة
وكذا تسكينها العاشر ان
يأتي بجملة تامة من مبتدا
وخبر الحادي عشر ان يكون
بذكر خالص لله الثاني عشر
ان لا يكون بالسمعة كما

سيأتي

الخطا كما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كافي الاشياء (قوله ولا اختلاف تراجم القروض الخ)
الاولى حذف إحدى الكلمتين وهو كلمة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح)
سواء كان اماما او مقتديا او منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت
الظاهر على المذهب (قوله اقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النقل فتلغويته (قوله فهي
نافلة) لان النافلة اقوى من صلاة الجنابة من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع وسجود
يختلف الجنابة فتعاد الصلاة على الجنابة اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين تلافيا لانه ابطله
بسلاطه من الجنابة على نية القطع بعد ما صح شروعه فيه وليس لمبطل النقل الصلاة على الجنابة
لان زيادة مادون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا انها صلاة كاملة
وانما ذكر ذلك بعد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونها فرض عين (قوله
والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره ان هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة وليس
كذلك فان الصلاة لا تنوي فرضا وواجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في
الفرض وكذا الايمان قائما بالتعريف والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله
والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطف على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علة
لاشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤثما بسبب سبب الابتعينة (قوله ينوي صلاة العبد
والوتر) اي ويكون ذلك تعيينا ولو من غير تقييد بالواجب واما المراد انه ممنوع عن نية الواجب
بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجدة) اهله للاستغناء عنه باتصاله
بالصلاة أو بوقوعه في حرمتها والاولى ان يقول لعدم التعيين فيه كما ان الاول ان يثنى الضمير في
قوله للاختلاف فيه ليعود على العبد والوتر (قوله وفي التلاوة بعينها) اي بعين انها التلاوة ولا
يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الآيات وقوله بعينها بالباء التخصيص مضارع عين (قوله
كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاسرار الخ والمراد ما يميز التكبير وغيره من كل ما دل على
التعظيم حتى لو شرع بالتسليم أو التلبيح فإنه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر علمها)
أما العاجز عنها فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو
قوله ما ولا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها ووقع للعيني مثل ما وقع
للشرح ونقل في الدر عن القنارخانية أن الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقا اتفاقا قال
وظاهر رجوعهما اليه لا هو اليه ما في الشروع كرجوعه اليه ما في القراءة حيث لا يجوز بغير
العربية الا للعاجز افاده السيد (قوله التاسع ان لا يدهمزا فيها) فيه لا يكون شارعا في الصلاة
وتبطل الصلاة بمصولة في اثباتها الوضوء اولاً قاله المؤلف في شرح رسالته درالكنوز (قوله
ان يأتي بجملة تامة من مبتدا وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريدية قال ابو
يوسف ومحمد قاله المؤلف في الشرح المذكور ويجب أن تكون البداءة بلفظ الله حتى لو قال
أ كبر الله لا تصح عنده بزازية والاولى حذف قوله من مبتدا وخبر لان ما لا يشترط ان وذلك لعمدة
الشروع بآله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله ان يكون بذكر خالص لله تعالى)
فلمو شرع بنحو اللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بثناء خالص بل مشوب بجاهته قاله السيد (قوله
أن لا يكون بالسمعة كما سيأتي) من انه للتبرك فكأنه قال بارك الله لي وهو الاصح كما في

الثالث عشر أن لا يحدف الهاء
من الجلالة الرابع عشر أن
يأتي بالهاوى وهو الالف في
اللام الثانية فإذا حذف لم يصح
الخامس عشر أن لا يقرن
التكبير بما يفسده فلا يفسد
مشروعه لو قال الله أكبر
العام بالمعدوم والموجود
أو العالم بأحوال الخلق
لأنه يشبه كلام الناس ذكر
هذا الأخير في البرازية وهذا
مما من الله سبحانه بالابقاط
بجمعه ولم أره قبلا مجموعا فله
الحمد إذا نعمه وفضله ليس
محصورا ولا محظورا ولا ممنوعا
(ولا يشترط التعيين في النفل)
ولو سنة الفجر في الأصح
وكذا التراويح عند
عامة المشايخ وهو الصحيح
والاحتياط التعيين فينوي
مراعاة صحتها بالتراويح
أو سنة الوقت (و) يفترض
(القيام) وهو ركن متفق
عليه بالقرائن والواجبات
وحدة القيام أن يكون بحيث
إذا مديده لا ينال ركبته
وقوله (في غير النفل) متعلق
بالقيام فلا يلزم في النفل كما
سنذكره إن شاء الله تعالى
(و) يفترض (القراءة)
ولا تكون الإسماعها كما
تقدم

السراج والاشبهه كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يحدف الهاء من
الجلالة) قال في الشرح المذكور وعن تركها والمراد بالهاوى الالف الثاني بالمد الذي في
اللام الثانية من الجلالة فإذا حذفه الخالف أو الذابح أو المكبر الصلاة أو حذف الهاء من
الجلالة اختلف في انعقاديين وحل ذبيحته وصحة تخرجه فلا يتكذلك احتياطا (قوله ذكر
هذا الأخير) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير (قوله إذا نعمه) عليه لقوله من بالابقاط
بجمعه ولم أره الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جاءت هذه الشروط ولم تسبق بها (قوله
ولا ممنوعا) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما يعم السفلان
وقوعها في أوقاتها يغني عن التعيين وبه صارت سنة لأبالتعيين ولا فرق بين أن ينوي الصلاة
أو الصلاة لله تعالى لأن المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب
المنية وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب المغني في التراويح
لا يكفي مطلق النية ولا نية التعاطع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وحصله في
الخاتمة قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القبليّة
والبعدية (قوله ويفترض القيام) على قادر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يقوته بقيامه
شرط طهارة مثلا ولا قدرة القراءة فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه
لكنه يخفى في الثانية بين الإجماع فأتمأ أو قاعدا كما لو كان معه جرح يسيل إذا صعد قائمه يخير
كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله ولو قام يتكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن
القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذلك إذا كان بحيث لو صلى
قاعدا قدر على الإقام وقامعلا ومفروض القيام وواجبه ومسئونه ومستحبه بقدر القراءة
فيه كما في سكب الانهروية قد در ذلك في فهو الأمل فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على
قوله ما أو آية طويلة على قول الإمام لتحصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التصديد
كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لأنه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما
في القهستاني ويكره على إحدى الرجلين الاعتذر (قوله وهو ركن متفق عليه) أصلي
والقراءة ركن زائد أذهي زينة القيام ولهذا يتصل الإمام القراءة دون القيام قاله في
الشرح (قوله والواجبات) ظاهرة في قول قضاة النفل الذي أفسده وكذا المنذور وأن لم ينص
على القيام فيه على أحد قولين (قوله وحده القيام) أي قد أدناه وقامه بالانتصاب كالقنأ وهو
بهذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في
نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سنذكره) من أن
مبناء على التوسع (قوله ولا تكون الإسماعها) الأمانع كهمهم أو جليلة أصوات أو نحو
ذلك من العوارض المانعة لاهضة الحاسة عن السماع واكتفى الكرخي بمجرد تصحيح الحروف
وأن لم يسمع نفسه لأن القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصماخ دون اللسان فليس من مورد
القراءة قال في البدائع وقول الكرخي أصح وأقرب وبعضهم نسبته إلى أبي يوسف والمعتقد
الأول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتصر الاتصاف به الصلاة على
الصحيح العموم البلوى كما في المصنوعات عن الذخيرة ومجاهد القيام ولو سكا كالقعود له ذكر وأولى

نافلة فلو قرأ في ركوع أو سجدة أو في غير ذلك من قيام لا يقطع بها الواجب ويكره تحريمها
لأنه تغيير المشروع وإن كان ساهبا وجب عليه مجود السهو (قوله لقوله تعالى فافروا ما تبسر
من القرآن) وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع
فتعين الأمر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بقراءة رواه مسلم من حديث
أبي هريرة وعليه انعقد الاجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع كابي بكر الأصم بقوله القراءة في
الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه (قوله وهي ركعتان زائدة على قول الجمهور) وقال
الغزوي صاحب الحاوي القدسي إنها فرض وليست بركن (قوله لسقوطها بلا ضرورة)
أشار به إلى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الأصلي فإنه انما يسقط في بعض الأحوال
لضرورة لكن إلى خلف والزائد ما يسقط لا إلى خلف وقال في الشرح الزائد هو الجزء الذي
إذا انتفى كان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا الوجه لا يصلي فأحرم وقام
وركع وسجد بلا قراءة حدث قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركعا زائدا عند افعال واجب
بأنها ركن باعتبار انتفاء المساهية في حاله وزائد لقيامها أي الماهية بدون القراءة في أخرى فمن
جيت فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانقراض مع القدرة عليها تكون ركعا ومن حيث صحة
صلاة المقتدى مع ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية
المتقدمة لأن المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة بدليل
السياق والاول أولى لأن الحل على الحقيقة أولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة العلامة وعرفا
كل جملة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي
لفظي اه (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل
يكفي أدنى ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدوري وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار
أو آية طويلة تعدلها وهو قولهما وجعله في الخلاصة وغيرهما قوله الاول اه (قوله وأما الآية
التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكه بعض وطه وطس وبس
وحم آية وحم عسق آيتين قال البيضاوي كان مختسرى وهذا التوقيف لا مجال للرأي فيه وأما
غير الكوفيين فليس بشئ منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف
الفتيل (قوله أو حرف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف
المشايخ) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) وجه في الاسرار والاحتياط
قولهما وهو مطلوب لاسمي في العبادات (قوله وإذا علمت ذلك) أي اقتراض القراءة
والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم أن ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثاني
والثالث والرابع ومحل الاداء ركعتان غير متبعتين كما قاله الشرح قال القهستاني هو قول
البعض والصحيح أن الاولين متبعتان على سبيل الفرض حتى لو تركهما في الاولين وأتى بها
في الآخرتين كان قضاء كما في النخبة وقال ابن أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه
مشي في النخبة ومحيط رضى الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير (قوله لتسا كلهما
من كل وجه) فإن الثانية مفصلة الاولى وجوبا وسقوطا وجهرا وانقضاء وأما الاخرى
فبغير فائدهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحقان بهما وأما افتراق الاولى

لقوله تعالى فافروا ما تبسر
من القرآن وهي ركن زائد
على قول الجمهور وسقوطها بلا
ضرورة عن المقتدى عندنا
وعن المدرك في الركوع اجما
(و) بالنص كانت القراءة
(و) لو قرأ (آية) قصيرة مركبة
من كلمتين كقوله تعالى ثم تظن
في ظاهر الرواية وأما الآية
التي هي كلمة كدهما ستان
أو حرف ص ن ق أو حرفان
حم طس أو حرف حم عسق
كه بعض فقد اختلف
المشايخ والأصح أنه لا تجوز
بها الصلاة وقال القدوري
الصحيح الجواز وقال أبو
يوسف ومحمد الفرض قراءة
آية طويلة أو ثلاث آيات
قصار وحفظ ما تجوز به
الصلاة من القرآن فرض
عين وحفظ الفاتحة وسورة
واجب على كل مسلم وحفظ
جميع القرآن فرض كفاية
وإذا علمت ذلك فالقراءة
فرض (في ركعتي الفرض)
أي ركعتين كاتا ولا تصح
بقراءته في ركعة واحدة فقط
خلافا للزفر والحسن البصري
لأن الأمر لا يقتضي التكرار
فلانهم لكن لم يمت في الثانية
لتسا كلهما من كل وجه
فالأولى بعبارة النص
والثانية بدلالة

والثانية في حق تكبيرة الاحرام والتعوذ والثناء ليس بقادح لان المشاككة انما تعتبر بما يرجع
الى نفس الصلاة وارتكافها اما التكبيرة فمشرط وهو ركنها والتعوذ والثناء زائدان ايضا فلا يضر
الاقتراح فيها فاذا في التمر (قوله في كل ركعات النقل) المراد به ما زاد على القرائن ولو كان
مؤكد (قوله صلاة على حدة) امكن من الخروج على رأس الركعتين لان الاصل في
مشروعية الصلاة متى ولزم الزيادة انما يظهر في القرائن فيبقى النقل على أصل المشروعية
(قوله وعلى وجوبه) أي او فرضيته كذا في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا
ملا كما هو قول الامام بوجوب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قوله ما يوجبها
في الجميع فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولا يؤدى المكلف
ما ليس عليه اولى من تركه ما عليه ذكره ابن امير حاج (قوله لا تطلق ما تلونا) وهو الآية
السابعة فان المأمور به قراءة ما تيسر والتمهين يتي التيسر (قوله كما نذكره) من قوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر آحاد وهو يثبت
الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ) أشار به الى ان في الآية الاتية
توزيما (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون) ان هذه
الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسن
عند محمد وتكره عندهما وما قاله الشيخ الامام أبو جعفر النعماني ان كان في صلاة الجهر نكرو
قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تتركه بل تستحب وبه تأخذ لانه أحوط وهو مذهب الصديق
والفاروق والمرضى اه فقد شرح الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على
سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهم ما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة
خلف الامام بعد ما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيما لا يجهر قال أي
محمد وبه تأخذ لانرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر وقال
السرخسي تفسد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المتقدم
عن القراءة أثور عن عثمان بن نفرا من كبار اصحابه عنهم المرتضى والعبادة رضى الله تعالى عنهم
وقد دون اهـ الى الحديث أسامهم اه ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا يخفى أن الاحتياط في
عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواهما
القراءة بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عنده من هو أفضل من محمد فقال به ما بدرجات
كبيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عنده واحد من الصحابة اه افاده
في الشرح (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين للامام مالك وأحمد للثوري (قوله كرم ذلك)
تحريما وفي بعض الروايات انما لا تفعل خلف الامام وانما لا يطأوا اسم الحرمه عليهم الماعرف
من أصلهم انه اذا لم يكن الدليل قطعا لا يطلقون لفظ الحرمه وانما يعبرون بالكراهة (قوله
للهي) عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحدكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن
ولا تقول بغيره ومما خلفه وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام
فقرأة الامام لقراءة وروى عن عمر بن الخطاب في من الذي يقرأ خلف الامام سجرا وروى عنه صلى الله
عليه وسلم من قرأ خلف الامام في فيه جرة وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وفي

(و) القراءة فرض في (كل)
ركعات (النفل) لان كل شفع
منه صلاة على حدة (و) القراءة
فرض في كل ركعات (الوتر)
أما على كونه سنة فظاهر
وعلى وجوبه الاحتياط
(ولم يبين شيء من القرآن
لهذه الصلاة) لا تطلق ما تلونا
وقلنا يبين الفاتحة وجوبا
كما نذكره (ولا يقرأ المأموم
بل يستمع) حال جهر الامام
(وينصت) حال أسراره
لقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وانصتوا وقال صلى الله
عليه وسلم يكف بك قراءة
الامام جهرا مخافت
واتفاق الامام الاعظم
واصحابه والامام مالك
والامام احمد بن حنبل
على صحة صلاة المأموم
من غير قراءة شيء وقد
بسطه بالاصل (و) قلنا
(ان قرأ المأموم الفاتحة
او غيرها (كره) ذلك
(تحريما) للنهي

شرح حنية المصلي والدرة المنيعة عن الفتنه الاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه
 لا اقامة حقه بان ~~يكون~~ ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في ردة
 السلام حيث كان لرعاية حق المسلم يكفي فيه البعض عن الكل فينبغي أن يحصل لبعض
 المتقدمين أن يقرأ ويترك الاستماع لقضاء البعض الاخر به الا انقلبا حالة الصلاة مخصوصة
 بما قد تمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقا فيجب الاستماع والانصات على
 الكل كما في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ احدا تمام القرآن بان لا يقرأ في الاسواق
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال
 دفع المخرج في الزامهم ترك الاستماع اليه اوضح صرح علماءنا بذكر اقامة الدعاء والاستغفار
 حال قراءة القرآن وكذا كل ما يندفع عنه الاستماع فلا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا لم يفته من
 الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لم يمس عليه أو لتحصيل فضيلة ولانه يحصل
 بالاستماع والانصات ما هو المقصود للداعي لان الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال له ~~ما~~ ~~هم~~
 ترجون ودعاؤه في حال الاستماع رعا لا يستجاب لخالفته لامر الله تعالى ومنه يعلم حكم ما يفتعله
 بعض الناس من الدعاء عند سماع قوله تعالى ادعوني استجب لكم أجيب دعوة الداع
 اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا او نقل ولو اماما لان الدعاء
 في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الائمة بعده فكان بدعة محدثة وبشر الامور
 محدثاتها كما في السراج وأما في النقل للامام فلان فيه تطويل على القوم وقد نهي عنه كما في
 التبيين وهذا يقتضي انه لو أم من يطلب منه ذلك فعليه الحديث حذيفة رضي الله تعالى عنه
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فاصربا ية فيه اذ كر اللجنة الاوقف
 وسأل الله الجنة وما صربا ية فيه اذ كر النار الاوقف وتعود من النار ويندب ذلك للمنفرد
 في طاب الرحمة ويتعود من النار عند ذكرهما ويترك في آية المثل كما في النهر وغيره (قوله
 لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة به ولا جاع عليه (قوله وهو الانحناء بالظهر والرأس
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا مال
 وأدناه شرعا انحناء الظهر بحيث لو مديده ينال ركبته وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة
 فيمن لم يقم أي يعتدل عليه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجزاه اقامة لا كثر مقام الكل اه ومثله في السراج عن
 السكرخي قال المحقق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بعض
 الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة اه وانما يكون الى تمام الركوع اقرب
 اذا كان بحيث تنال يده ركبته وقامه هو أن يسط ظهره ويساوي رأسه بعجزه ولا يكون اقرب
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا في شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة
 عن الانحناء وفي الحاوي فرض الركوع انحناء الظهر وفي الصفة قدر المفروض في الركوع
 هو اصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المعتمديات يصح الركوع وان لم تنال يده ركبته
 والاحتياط الاول وفي الحاوي فان ركع جالسا ينبغي أن يتحاذى جهته وركبته ليحصل الركوع
 اه ولعل مراده انحناء الظهر لا الحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود

(و) يفترض (الركوع) لقوله
 تعالى اركعوا وهو الانحناء
 بالظهر والرأس جميعا كما
 في سورة الراس بالعجز

(قوله وأما التعديل) أي الطمانينة بمقدار تسبيحة واحدة وصح قول أبي يوسف بعض أهل المذهب فالاحتياط في مراعاة كمال الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البطني في التسليم (قوله لم يجز صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يجله ذكره فروض كما أن القراءة قبل القيام أفاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولو قبله لا تحققيقا للانتقال فإنه القدر الممكن في سقته ولا يلزمه غير ذلك ولا يجزئه حد وبته عن الركوع لأنه كالتأنيذ كره الحد أدنى والحد الأعلى (قوله عما هو أعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه (قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة واحدة وكونه كذلك ثبت بالسنة والاجماع وهو أمر تعبدى لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم حكماء عديدة وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما يأتي متسان قول ويفترض العود الى السجود (قوله واحدوا) قيل كان الناس اول ما أسلوا يسجدون بالركوع ويركعون بلا سجود فتزل يأيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعبير باللام كافي الشرح (قوله انما تتحقق بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من اطراف الجبهة جاز وفي المعراج عن أبي جعفر وضع جميع اطراف الجبهة ليس بشرط اجماعا فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كافي الجبر ومافي الغنيص عن نصير لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر الجبهة على الارض جاز والافلا اه ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء منها ثم وضع الاكثر واجب لمواظبته صلى الله عليه وسلم على تمكين الجبهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على وجه التعظيم فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لانه تلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد والصدغ ومقدم الرأس والذقن لانهم اغيروا اداة الاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعها فلا يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو به قدر بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير المسجد مسجدا يدون اذن الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام مقبوض عن السجود على ما عين محملا للسجود سقط عنه السجود ويقتل فرضه للايمان (قوله لا الانف وحده) أي بغير عذروا أما به فيجوز وهذه رواية عن الامام وبها اخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجبهة فيصح مطلقا بالاتفاق وفي رواية عن الامام يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحدها مطلقا بغير يدونه وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العيني على الجارية له ما في السنن الاربع من العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه اه قال في الكافي والسجود بكل الوجه متعذر فكان المراد بعضه والانف وسط الوجه فاذا سجد عليه كان محتلا كما لو سجد على الجبهة لانه انما جاز الاقتصار على الجبهة لان بعض الوجه وهو المأمور به والانف بعضه أيضا فجاز الاقتصار عليه كافي ابن أمير حاج قال في الفتح وجعل بعض المتأخرين القنوي على الرواية الموافقة لقوله لم يوافقوه دراية ولا القوي من الرواية كما علمته اه ومن ثم قال في الهداية والوجه ظاهر للامام اه (قوله وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك بأصبع واحدة قال في الخلاصة وأما وضع القدم على الارض في الصلاة السجدة ففرض فلو وضع أحدهما دون الاخرى فيجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع

وأما التعديل فقال
أبو يوسف والشافعي
بقرضيه وقال أبو مطيع
البطني تليد الامام أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لو
نقص من ثلاث تسبيحات
الركوع والسجود
لم يجز صلاته والاحد اذا
بلغ حدوته الركوع يشير
برأسه للركوع لانه عاجز
عما هو أعلى (و) يفترض
(السجود) لقوله تعالى
واسجدوا وبالسنة والاجماع
والسجدة انما تتحقق بوضع
الجبهة لا الانف وحده

قوله عن نصير في نسخة
عن ابن نصير
مع وضع إحدى اليدين
واحدى الركبتين وشئ من
أطراف أصابع إحدى
القدمين على طاهر من
الارض والافلا وجودها

ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتقام السجود باتيانها بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقديمتين والجبهة والاتق كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يبد) الساجد (جمه) بحيث لو بالغ لا تسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن ٢٥١ والأرز والذرة وبذر النكاث (و) الخنطة

والشعر (تستقر عليه
جبته) فيصيح السجود لان
حياتها يستقر به ضمها
على بعض خشونة ورخاوة
والجبهة اسم لما يصيب
الأرض مما فوق الحاجبين
الى قصاص الشعر حالة
السجود (و) يصح السجود
(لو) كان (على كفه) أي
الساجد في الصحيح (أو)
مكان السجود على
(طرف ثوبه) أي الساجد
ويكره بغير عذر كالسجود
على كور عمامته (ان طهر
محل وضعه) أي الكف
او الطرف على الاصح
لاتصاله به (وسجد وجوبا بما
صلب من أنفه) لان ارنفته
ليسته محل السجود ولما
كان شرط كمال لشرط صحة
قال (و) بسجد (بجبته
ولا يصح الاقتصار على
الاتق في الاصح الامن
عذر بالجبهة) لان الاصح
ان الامام رجع الى موافقة
صاحبه في عدم جواز
الشروع في الصلاة بالفارسية
لغير العاجز عن العربية
وعدم جواز القراءة فيها
بالفارسية وغيرهما من أي
لسان غير عربي لغير العاجز

اصبع واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع احدها مادون الاخرى جاز
ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤس الاصابع لا يصح لعدم الاعتماد على شئ من رجليه
وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون وهذا
هو الموافق لما في مختصر الكرخي مع لادان الوضوح بدون توجيه وضع ظاهر القدم وهو غير معتبر
وفي خزائن المفتين أن ذلك مكروه فقط كافي بجمع الانهر وفي البصرونص صاحب الهداية
في التبيين على أنه لو لم يوجه الاصابع نحو القبلة يكون مكروها (قوله ومع ذلك البعض)
وهو وضع الجبهة مع وضع احدى اليدين وحدى الركبتين وشئ من أطراف الخ (قوله باتيانها)
أي المكاف أو السجود فهو من اضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتهدية أو الى
مفعوله والباء للمصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف اصابعهما (قوله والجبهة) أي ما أمكن
منها (قوله على ما يجدهم) أي يسهه كافي الفتح ولو كان بجمه في الأرض كسر يروى على
الأرض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي الا اذا وجد اليبس وكذا كل محشو كعرش
ووسادة (قوله والأرز والذرة) لان هذه الاشياء ملاسة لظاهرها ومن لابة اجسامها لا يستقر
بعضها على بعض فلا يمكن انهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها الا اذا كانت في وعاء (قوله
لخشونة) أي في حياتها ورخاوة أي في اجسامها (قوله والجبهة الخ) وعرفها بعضهم بما كنفه
الجبينان كافي الشرح وهما تنبيه جبين وهو ما يحاذي النزعة الى الصدغ عن عين الجبهة وشمالها
فتكون الجبهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أما بغير عذر فلا يكره لما في الكتب الستة عن
انس رضي الله عنه قال تكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف ثوبه في شدة الحر
مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي الكائن على جبته فانه يصح مع الكراهة
بغير عذر ما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا ولم يصب الأرض شئ من جبته فلا يصح
اعدام السجود على محله والكور يقع الكاف كتب أحد أوار العمامة كافي المغرب (قوله
على الاصح) مقابله قول المرغباني الصحيح الجواز اذا كان ما تحتها نجسا قال الكمال وايسر
بشئ (قوله لاتصاله) أي فأخذ حكمه فكانه وضع جبته على الأرض فيشترط حينئذ الطهارة
والظاهراته يشترط طهارة مقدار الجبهة لاموضع طرف الكعب تمامه ويحذر (قوله لان أرنفته
ليست محل السجود) فان اقتصر عليها لا يجوز اجاعا كافي السراج عن المستصفي (قوله
في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التاتارخانية ان الشروع بالفارسية
كالتبسية يجوز اتفاقا أي لغير العاجز فظاهر رجوعهما اليه لاهو اليه لاهو هذا عكس القراءة
فانه رجوع اليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق الخ) قد علمت ما قاله
الكمال وصاحب الهداية (قوله الحديث أمرت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية
العباس وفيها ذكر الوجه لالجبهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف

عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق بلا عذر في الجبهة الحديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة
الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين باكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة
الساجد والارتفاع القليل لا يضير (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتد به فان فعل غيره معتبر أصحت

وان الصلوة من صلاته
ولم يسلط بطلت (الا) أن
يكون ذلك (الوجه) سجدة
فيما على ظهره من صلاته
للضرورة فان لم يكن ذلك
السجود عليه مديا أو كان
في صلاة أخرى لا يصح
السجود (و) من شرط صحة
السجود (وضع) إحدى
(اليدين و) إحدى (الركبتين
في الصحيح) كما تقدمناه
(و) وضع (نبي) من أصابع
الرجلين (موجها) بباطنه
نحو القبلة (حالة) السجود
على الأرض ولا يكتفى (لصحة
السجود) (وضع) ظاهر القدم
لأنه ليس بحاله لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أسجد
على سبعة أعظم على
الجبهة واليدين والركبتين
وأطراف القدمين متفق
عليه وهو اختيار الفقيه
واختلف في الجواز مع وضع
قدم واحدة (و) يشترط
لصحة الركوع والسجود
تقديم الركوع على السجود
كما يشترط تقديم القراءة على
ركوع لم يبق بعده قيام يصح
به فرض القراءة (و) يشترط
(الرفع من السجود إلى قرب
القدم على الأصح) عن
الإمام لأنه بعد جالساً بقربه
من السجود فتصحق السجدة
بالعود بعده إليها والافلا
وذ كربض المشايخ أنه إذا
نزل جهته عن الأرض

ذراع ناقل (قوله على ظهره من صلاته) (الخ) وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على
الأرض وشرط في الجنبتي سجود السجود عليه على الأرض بجملة الشروط خمسة بل ستة بزيادة
الزحام لكن في القهستاني عن الأصل أنه يجوز ولو على ظهره المصلي ونقل الرازي جواز ذلك
ظاهر كل ما كوله وفي القهستاني عن صدر القضاة أنه يجوز وإن كان سجود الثاني على ظهر
الثالث وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركع أو أزيد ونقل عن الحلبي
أنه يستحب التأخير حتى يزول الزحام (قوله وهو اختيار الفقيه) وقبل أن يضع اليدين
والركبتين سنة وعليه يقال إن الحديث يقتضي وجوب السجود على الأعضاء السبعة المصريح
بها فيه ولم يقلوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث إنما هو على أن محل السجود هذه
الأعضاء لأن وضع جميعها لازم للحالة فوضع اليدين والركبتين سنة عندنا فتصحق السجدة
بدونهما لأن الساجد أسلم من وضع الوجه على الأرض وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كشل الذي يصلي وهو مكتموف فالتشليل يدل على نفي
إكمال الجواز كما في العناية (قوله واختلف في الجوان) وظاهر ما في مختصر الكرخي والمجيب
والقدوري عدم الجواز قاله الزاهد كذا في الشرح (قوله ويشترط لصحة الركوع والسجود
الخ) مقتضاه أنه إذا ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت وفي الكافي ما يفيد وفيه من
سجود السهل ولو قدم ركعا على ركن سجد أسلم وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته
وفيه تناقض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي سماوة في شرح التمهيد
بأن معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الأول حتى لو رجع بعد السجود
لا يكون السجود معتد به فيلزمه إعادته ومعنى وجوبه أن الإخلال به لا يفسد الصلاة إذا
أعاده ذكره السيد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما إذا ركع في ثمانية القبر قبل
القراءة ولم يقرأ بعد الرفع فأنه يفسد أما إذا ترك القراءة في الأولين من الرباعية وأداها
في الأخيرتين صححت لوجود قيام بعده هذا القيام يصح فيه فرض القراءة وكذا إذا قرأ بعد الرفع
من الركوع في الصورة السابقة فأنه تصح إذا أعاد الركوع لأنه انتقض بوجود القراءة
بعده فليتأمل (قوله ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في شرحه عن العلامة
مسكين أن القومة من الركوع والجلسة بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه أنه
لو ترك القومة أو الجلسة فسدت صلاته عنده خلافا لهما وأما الطمأنينة في الجلسة بين
السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر من الجرم أنهما ومقتضى الدليل وجوب
الطمأنينة في الأربعة أي في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع
من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كاه ولا امر به في حديث المصنف
صلاته ولما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهل بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في
المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد والقول بوجوب
الكل هو محتمل للحق ابن الهمام وتليذه ابن أمير حاج حتى قال أنه الصواب وتما فيه (قوله
لأنه بعد جالساً بقربه من القعود) لأن ما قرب الشيء يسطى كنه (قوله فتصحق السجدة) أي
الثانية وقوله بالعود بعده أي بعد القرب من القعود (قوله وذ كربض المشايخ الخ) يقرب

وذكر القنوري أنه قد روي إطلاق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يقتض (العود
الى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالأول فرض بإجماع الأمة ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء السبعة ولا يوجد
التكرار إلا بعد مزاييلها مكانها في السجود الأول قبل زمه ١٥٣ رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار

وبه وردت السنة كان صلى
الله عليه وسلم إذا سجد
ورفع رأسه من السجدة
الأولى رفع يديه من الأرض
ووضعهما على فخذه وقال
صلى الله عليه وسلم لم صلو
كما رأيتوني أصلي وقال متى
الله عليه وسلم إن الميدين
تسجدان كما يسجد الوجه
فإذا وضع أحدكم وجهه
فليضعهما وإذا رفعه
فليرفعهما وحكمة تكرار
السجود قبل تعبدى وقيل
ترغيبا للشيطان حيث
لم يسجد مرة وقيل لما أمر
الله بن آدم بالسجود عند
أخذ الميثاق ورفع المسلمون
رؤسهم ونظروا الكفار لم
يسجدوا خروا سجدا ثانيا
شكر النعمة التوفيق
وامتنال الأمر (و) يقتض
(العود الأخير) بإجماع
العلماء وإن اختلفوا في قدره
والقروض عندنا بالموس
(قدر) قراءة (التشهد) في
الأصح لحديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه حين
عليه التمس إذا قلت هذا
أو فعلت هذا فقد قضيت
صلواتك إن شئت أن تقم
نقم وإن شئت أن تقعد فاقعد

منه ما رواه الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما ترفعه الريح جاز (قوله وذكر القنوري) فرع
بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فزبل فسجد ثانيا بارتفاع أصابعه عن الثانية وفيه تأمل
(قوله وجعله شيخ الاسلام أصح) أى في أداء الفرض وإن قصفت معه الكراهة (قوله
أو ما يسميه الناظر رافعا) هنه رواية رابعة عن الامام وقد علمت الأصح (قوله ويقتض العود
الى السجود) منه يعلم ان مراده بقوله أولا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه
(قوله ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء السبعة) أى لا يتحقق كونه فرضا كالأول
الإلخ وفيه نظر فإن القرضية كما قدمه تتحقق بوضع الجبهة وأحدى اليدين والركبتين وشئ
من أطراف أصابع القدمين (قوله الأبعد من أيلتها مكانها في السجود) فيه نظر فإن الأصح
كما قدمه اشتراط الرفع الى قرب القعود أو المزايلة فلم يصح الإكفاء أحد وكلامه يفيد
أنه لا بد من مزايلة الأعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط إلى الجبهة (قوله وبه وردت
السنة) أى بالرفع ثم الوضع مسلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر على إفادة رفع
الرأس واليدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزايلة جميع أعضاء السجود كما ذكر
(قوله صلو كما رأيتوني أصلي) لاشك في حل الأمر هنا على الندب وهو غير المذموم (قوله
قبل تعبدى) أى تعبدنا به الحق تعالى ولم نطاع على حكمته كعدد الركعات فنفعه كما أمرنا
ولا نطالب فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لا دم عليه السلام
حين أمروا بالسجود ولم يسجد إبليس فانقلب وجهه الى ظهره وظهر عليه شعور كشعور
الطواغيت فسجد الملائكة ثانيا بشكر التوفيق الله تعالى إياهم فامرنا بالسجدة تين متتابعة لهم
وقيل الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه وقيل الأولى إشارة الى أنه خلق من الأرض
والثانية إشارة الى أنه يعاد فيها (قوله ويقتض العود الأخير إلخ) أى الذى يقع آخر الصلاة
وإن لم يقدّمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الأركان
الأصلية وإليه مال يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومة أنه ركن
زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط لوقوعه لو حذف لا يصلى فقيد الركعة بالسجدة
يحنث وإن لم يوجد قعود فلو كان ركعا لتوقف المأمية عليه لكنهم لم يتوقف عليه شرعا فليس
بركن أصلا ولأنه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولأن الصلاة أفعال وضعت للتعظيم
وأصله في القيام ويزداد بالركوع ويقتضى بالسجود والقعود ليس كذلك لأنه من باب
الاستراحة فيمكن الخلل في كونه ركنا كفى السراج والبحر والنزوع وغيرها وقوله ولأنه شرع
لغيره أى وهو الخروج من الصلاة أى لقراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد
من ذلك الغير (قوله بإجماع العلماء) إلا ما لكافاه روى عنه أنه سنة (قوله إذا قلت هذا)
أى التشهد أى وأنت فاعد فانه لم يهد تشهد إلا بقعود (قوله أن تقم) أن مصدرية ولعل
الرواية بإثبات الواو إذا لا وجه لحذفها (قوله وإن شئت إلخ) لعله فسوخ أو التضييع بالنظر

قوله إذا لا وجه لحذفها اللهم إلا أن يكون ذلك على لغة من يجزم بأن تأمل اه

علق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به وفرض وزعم بعض مشايخنا ان المفروض في الفعدة ما ياتي فيه بكلمة الشهادتين
فكان فرضا عمليا (و) يشترط (تاخير) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع خلفها فبعد بسجدة صليبة تذكرها (و) يشترط
لصحة الاركان وغيرها (أو اتمامه استيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجدنا تمام به تذكره وان طرأ فيه النوم صح بمقابله منه وفي الفعدة
الاخيرة خلاف قال في منية المصلى اذا لم يعد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها تأملا لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة
فلا تمها النوم قلت وهو غرة الاختلاف في شرطيتها وركعتيها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية)
يعنى صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة حقيقة ١٥٤ (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات القرضية يعنى

كونها فرضا فمعتقدا فرض
ركعتي الفجر وأربع الظهر
وهكذا باقى الصلوات
(المفروضة) فيكون ذلك (على
وجه يميزها عن اتصال) أى
الصفات (المسنونة) كالسنن
الرواتب وغيرها باعتماد
سنة ما قبل الظهر وما بعده
وهكذا وليس المراد ولا
الشرط أن يميز ما اشتملت
عليه صلاة الصبح من
الفرض والسنة مثل
اعتقاد فرضية القيام وسنة
النساء والتسبيح (أو اعتقاد)
المصلى (أنها) أى ان ذات
الصلوات التي يفعلها
كأها (فرض) كاعتقاده
أن الأربع في الفجر فرض
ويصلى كل ركعتين
بأفرادهما ويأتى بثلاث
ثم ركعتين في المغرب معتقدا
فرضية الخمس (حق لا يتنقل
بفروض) لأن النقل يتأذى
بنية الفرض أما الفرض

لما سئذ كره (قوله) علق تمام الصلاة به (أى بالقعود) لانه لا يتخير فيه وانما التخيير في التماثل
بالشاهد ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وان كان واجبا (قوله) في بعدا لسجدة صليبة
شأنها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التشهد لا القعود (قوله) تذكرها أى بعد القعود ولو بعد
السلام قبل الكلام كافي الدرر (قوله) وغيرها ظاهرة بعم الواجبات والسنن والآداب
فلا يعتد بها الا بالاختيار وبعم الشرائط وفيه أن الفعدة الأخيرة على القول بشرطيتها
لا يشترط لها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله) أو قام وكذا الوقوف على الأصح (قوله) اما معرفة
الخ هذه العبارة لا توفى بقصوده وهو أن يعتد أن الصلوات الخمس فرض وغيرها نقل بل
صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما يستلزم وليس مراد ما قبله قوله
بعد أو اعتقاد المصلى أنها فرض يعنى أن الشرط أحد الشبطين (قوله) يعنى كونها فرضا الخ
هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود
(قوله) يميزها عن اتصال أى الصفات المسنونة) فيه أن افراد السنن لا يقال لها عرفا صفات
مسنونة كما لا يقال بلزيمات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله) ولا الشرط عطف
على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقا غير مقبول الشهادة (قوله) ويصلى كل ركعتين
بأفرادهما) فيه أنه اذا وصلهما معا بعدهما يلزم بناء النقل في الواقع على الفرض والثابت
فيه الكراهة لا الفساد (قوله) ثم ركعتين أى لتفريق فرضه عن غيره ولا يشترط الفصل
لانه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النقل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله)
حق لا يتنقل بفروض) معنى هذا التفرع أنه انما حكم بعمدة الفرض في هذه الصورة لانه
نوى الفرض فيه فقط عنه ولا يكون نقلا بل النقل ما زاد وان نواه فرضا لأن النقل يتأذى بنية
الفرض ولو حذف هذا التفرع ماضر (قوله) بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لانه
المفعول الثاني لعلم (قوله) وقيل شرط) قدمنا ترجمته قاله السيد (قوله) وقيل التصريفة
ركن أيضا) اشار الى ضعفه بقيل (قوله) وغيره شرط لدوام صحتها) كابقاع القراءة في القيام
وكون الركوع بعده والسجود بعده والاستيقاظ والله أعلم
(فصل في متعلقات الشروط وفروعها) * عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على

فلا يتأذى بنية النقل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق العام
عليها (من المذكورات) التي علم فيها قدمنا بأكثر من سبعة وعشرين (اربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود
وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد ينأى عن الاختلاف فيه وقيل التصريفة ركن أيضا (وباقها) أى
المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الطهارة من الحدث والخبث
وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتصريفة (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على
التوفيق لجمعها بهذا التفريق * (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) (تخيير الصلاة)

أى تفتح (على لبد) بكسر اللام ويكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) وجهه (الأسفل نجس) نجاسة نافذة لانه
لثافته كثوبين وكأوح فحين يمكن فصله لوحين وأقبله نجس يجوز الصلاة على ١٥٥ الطاهر منه عندهما خلافا لابي يوسف

لانه كشيئين فوق بعضهما
(و) تصح الصلاة (على ثوب
طاهر وبطائه نجسة اذا
كان غير مضرب) لانه
كثوبين فوق بعضهما

(و) تصح (على طرف
طاهر) من بساط أو حصير
أو ثوب (وان تحرك الطرف
النجس بحركته) لانه ليس
متلبسا به (على الصحيح ولو
نجس أحد طرفي عمامته)
أو ملحقته (فالقائه) أى
الطرف النجس (وأبقى
الطاهر على رأسه ولم يتحرك
النجس بحركته جازت
صلاته) لعدم تلبسه به (وان
تحرك الطرف النجس
بحركته لا تجوز) صلته
لانه حامل لها حكمها الا اذا
لم يجد غيره للضرورة (وفاقد
ما يزيل به النجاسة) المانعة
(يصلى معها ولا إعادة عليه)
لان التكليف بحسب الوسع
(ولا) إعادة (على فاقد
ما يستعورته ولو حريرا)
فانه ان وجد الحرير لمسه
الصلاة فيه لان فرض الستر
أقوى من منع لبسه في هذه
الحالة (أو) كان (حشيشا
أو طينا) أو ماء كدرا يصل
داخله بالأيام لانه سائر في

العام (قوله أى تصح) لا وجه تصويره الجواز عن مدلوله لانه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد
الخ) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولينة وبساط كافى البدائع
والحماية ومنية المصلى وغيرها (قوله وكأوح) عطف على لبد والكاف اسم بمعنى مثل ومثل
ما ذكر اذا كان الحشو نجسا والوجهان طاهران وكذا جلدها على صوفها نجاسة فافسدة
كافى البدائع والخلاصة (قوله عندهما خلافا لابي يوسف) بالاقول أفنى الشيخ أبو بكر
الاسكافى والثانى أفنى الشيخ أبو حفص الكبير فهما يقولان مرجحان (قوله اذا كان غير
مضرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالخط غير المضرب
وبالمضرب ما كان جواربه مخيطة ووسطه مخيطا مضربا فى القهس تافى ويفنى أن يصل على
ظهاؤه نحو القباء المتجسس البطانة ويقوم على قضاها ساجدا على ذيله اه (قوله لانه ليس
متلبسا به) ولان البساط ونحوه بمنزلة الارض فيستتر فيه طهارة مكان المصلى فقط كذا فى
النجاسة (قوله لانه حامل لها حكمها) قال فى البحر لانه يتلصق بالحركة ينسب لجل النجاسة بخلاف
مجرد المس كافى القهستانى (قوله الا اذا لم يجد غيره للضرورة) أى فتصح الصلاة فيه للضرورة
وهذا لا يظهر الا فى سائر العورة لافى العمامة والمخففة (قوله وفاقدا ما يزيل به النجاسة الخ)
بقصر ما يقتناول كل المانع ومثل ما ذكر فى المصنف اذا كان لا يمكنه ازالته الا باظهار
العورة عند غيره من يحمل نظره اليه قال الامام ابقاى فان كان على بدن المصلى نجاسة لا يمكن
غسلها الا باظهار عورته يصل مع النجاسة لان اظهار العورة منتهى عنه والغسل مأور به
والامر والنهي اذا اجتمعا كان النهى أولى كذا فى الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه)
أى اذا وجد المزيل وان بقى الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة فى الثوب
أو المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقى والحكمى بأن وجد المزيل ولم يقدر على استعماله
لما منع كنجس وعدو كافى القهستانى (قوله لزمه الصلاة فيه) ولا اثم عليه ولا ياتم فيه وبأثر
عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة (قوله فى هذه الحالة) وهى حالة الصلاة وظاهره انه
لا يتعين عليه لبسه خارجا ويحترز ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه حريرا فيكون الكلام
أعم من كونه فى الصلاة وليس لستر الظلة اعتبار كالستر بالزجاج يصف ما تحته وثوب رقيق
كذلك واعلم أن الستر حق الخالق والخلق فيجب فى الخلوة على الأصح اذا لم يكن الكشف
لفرض صحيح وقبل لا يجب السترة عن نفسه وصح (قوله أو حشيشا) مثله ورق الشجر (قوله
أو طينا) ولا يضر تشكك العورة به كتشككها بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدرا) قيد
بالكدرا لأن الصافى لا يصح السترة بكافى السراج (قوله يصل داخله بالأيام) ولا فرق بين
صلاة الجنائز وغيرها (قوله ولو بالاباحة) أما اذا لم يبلغ لم تثبت قدرته عليه فصلى عريانا
أعدم جوارزا لا تتقاع بملك الغير بدون مسوغ شرعى وفى الشلبى عن الغاية أختلف المشايخ
فى لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اه ولا تثبت القدرة بالوعده لكنه يجب التأخير ما لم يصف
القضاء عندهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقا (قوله كالماء الذى أبيع للمتميم) أى فيستعين

الجملة (فان وجدته) أى السائر (ولو بالاباحة) الخال ان (ربعه طاهر لا تصح صلته عاريا) على الأصح كالماء الذى
أبيع للمتميم

اذلا يلحقه المائة وزبع الشيء يقوم مقام كله في واصله منها هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة مقام كله لازوم السر وسقوط حكم
التجاسة بطهارة الربع (وخبر ان طهر اقل من ربه) ١٥٦ والصلاة فيه افضل للستر واثباته بالكوع والسجود وان صلى عريانا

بالايماء قاعدا صح وهو دون
الاول او قائما جاز وهو
دونهما في الفضل لان من
ابتلى يلبسين يختار اهلونهما
وان تساوتا تخير (وصلاته
في ثوب لجس الكل احب
من صلاته عريانا) لما قلنا
• (تبيه) • قال في الدراية
لو ستر عورته بجلد ميتة غير
مدبوغ وصلى معه لا تجوز
بخلاف الثوب المتجسس
لان تجاسة الجسد اغلظ
بدليل أنها لا تزول بالغسل
ثلاثا بخلاف تجاسة الثوب
اه قلت فيه نظرا لانه يطهر
بما هو اهلون من غسله
كتشميسه او بضافه بالهواء
(ولو وجد ما يستتر به
العورة وجب) يعنى لزوم
(استعماله) اى الاستتار به
(ويستر القبل والدبر)
اذ لم يستتر الا قدمهما (فان
لم يستتر الا أحدهما قبل
يستر الدبر) لانه أخف في
حالة الركوع والسجود
(وقيل) يستر (القبل) لانه
يستقبل به القبلة ولانه لا يستتر
بغيره والدبر يستتر باليتين
وفيه تأمل لانه يستتر بالفخذين
ووضع اليدين فوقهما (ونب
صلاة العاري جالس بالاياء
بما دار عليه نحو القبلة) لمافيه
من السر (فان صلى) العاري

عليه استعماله (قوله اذلا يلحقه المائة) أى كون المبيع عن عليه باباحة الثوب وهو عليه اقله
ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها اقل ربع الرأس أو تقصيره في الاحلال من الاحرام
والجنابة عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله لما اذا اعتبرتم الربع الطاهر وقلتم
بطهارة كله - كما لم تعتبروا ثلاثة ارباعه التجاسة وتحكموا بتجاسة جميعه والنظر باعتبار
الاكثر فأجاب عنه بأن السر لازم وحكم التجاسة ساقط بشرع بطهارة الربع للزوم السر فلذا
اعتبر الربع (قوله وخبر ان طهر اقل من ربه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلى فيه وهو الافضل
وبير أن يصلى عريانا قاعدا يوى بالكوع والسجود وهو يليه في الفضل لمافيه من ستر العورة
المغلظة أو قائما عريانا بالكوع وسجود وهو دونهما في الفضل أو موميا وهذا دونهما وظاهر
الهداية منه فانه قال في الذي لا يجسد ثوبا فان صلى قائما أجزأه لان في القعود ستر العورة
الغلظة وفي القيام أدا هذه الاركان فيميل الى أيهما شاء قال الزيلعي ولو كان الايماء جائزا حالة
القيام لما استقام هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لان من ابتلى يلبسين) كاصلاته في ثوب
لجس ركوع وسجود وصلاته عريانا قاعدا يوى (قوله يختار اهلونهما) كما لو كانت المرأة
اذا صلت قائمة ينكشف ربع عضوها وان صلت جالسة استترت تصلى جالسة لان ترك القيام
اهون كذا في الشرح وكذا يصلى في الثوب التجسس في الصورة السابقة (قوله وان تساوت
تخير) كما في مسئلة المتق فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته فرض السر وكل
منهما من الشر وط فخير (قوله لما قلنا) من اثباته بالكوع والسجود وستر العورة (قوله
قلت فيه نظرا الخ) في النظر نظرا لان الغسل اهلون من التشميس ووضعه في الهواء لانه ليس
المراد مطلق تشمس ووضع بل هو ما يقيد ان بازالة النتن والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لانه أخف) قال في الدرر التعليل بقصد أنه
لوصلى بالاياء تعين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء
كما في سكب الانهر وغيره (قوله وقيل يستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف
في الاولوية (قوله وفيه تأمل) أى في التعليل الثاني (قوله لانه يستتر بالفخذين الخ) يمكن
أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغيره مشقة أى ويستره بالفخذين فيه عسر وسره
باليدين بقوت عبادة أخرى وهى وضعهما حال القيام الحكيم تحت السر فتأمل (قوله
ما دار عليه نحو القبلة) - هذا ما في الذخيرة وفيه منية المصلى بقعد كما يقعد في الصلاة حال
الشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البصر والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى
لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوهما عن فعل ما ليس بأولى وهو
مقدرا عليه الى القبلة من غير ضرورة اه والخلاف في الاولوية (قوله فان صلى العاري
الخ) بقى أمر رابع ذكره في البصر والنهر عن ملتقى الجار وهو الصلاة قاعدا يركع ويسجد
(قوله ما بين السر) أى ما يحاذى ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءها من السرة وقيل
من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة الى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصغير جذا

(قائما بالاياء أو) قائما اثباتا (بالركوع والسجود صح) لاثباته بالاركان فيميل الى أيهما شاء والافضل الاول ولو صلى لانه يكون
عاريانا سائرا اختلف في صحتها (وعورة الرجل) حر كان أو بهرق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة

لا تكون له عورة ولا بأس بالنظر اليها ومسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى
الحسن والحسين في صغرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجزؤه والصبي يضحك كذا
في الفتاوى اه وفي البحر عن الظهيرية وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وغرته
أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة يشكر عليه برفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ
يشكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان رآه مكشوف السواة أمره بسترها وأدبه على ذلك ان
ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة يشكر عليه برفق وينارعه ان ألح ولا يوقيه فانه
محتمل فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة لتعامل العمال بأبداء ذلك وان كان ضعيفا (قوله
لقبح ظهورها) فهي من العور وهو النقص والقيح والعيب (قوله الى ركبته) وجه
الاستدلال منه أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع
احتياط فحكمنا بدخولها احتياطا ولأن للغاية تدخل في الغيبا إلى كما هو في آية الوضوء
وهذا قطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافه وصريح في دخولها (قوله
والاستسعاة) يعني معتقة البهض وأما المرونة اذا أعتقها الراهن وهو معسر فانه حرة
اتفاقا (قوله عند أبي حنيفة) وقالاهي حرة مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب
فانه تبع للبطن كذا في القنية والوجه أن ما يلي البطن تبع له كما في البحر يعني وما يلي الظهر
تبع له كما في تحفة الاخبار والحنفي المشكل الرقيق كالامة والحر كالحرة (قوله لان لهما
مزنية) أي في الاشتباه والمراد أن لهما ما دخل في الشهوة وفيه أن الثنتين أعظم دخلا من
هذه الحبيبة والاولى في الاستدلال ما في الشرح أن عمر كان يضرب الاماء ان تقنعن ويقول
ألق عنك الخمار ياد فار وكانت جواريه تخدم من الضيقان كاشفات الرأس مضطربات الثدين
قال بعض الفضلاء بصحاظا ظهر ذلك أنه يكره التقنع للامة وهو كذلك لكن بالنسبة لمن عمر
رضي الله تعالى عنه أما في زماننا فنحن نرى أن يجب التقنع لاسيما في الاماء البيض لغلبة الفسق فيه
(قوله للعرج) من حيث انه اتباع وتشرى ويخرج الحاجة مولاها في ثياب مهنته اعاد فاعتبر
حاله باذوات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرة) أي جسدها (قوله
الاجهها) ومنع الشاب من كشفه لخوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان
خلاف ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة
للكشف للخدمة كما في البحر قال الكمال وجميع بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع اتفاق
العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه وفي الزايد
عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم
فهستانى (قوله باطنهما وظاهرهما) أي في الصلاة وخارجها وقال الاقطع في شرحه
الصحيح انهما عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي
عورة خارجها قال في الشرح والتعقيب أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما ذكرنا (قوله
في الاصح) استقر به عن رواية المتنق انه ليس بعورة وبه قال عبد الله البطني قال في النهر

لقبح ظهورها ونقض الابصار
عنها في اللغة وفي الشريعة
ما افترض ستره وحسنه
الشارع صلى الله عليه وسلم
بقوله عورة الرجل ما بين
سرة الى ركبته وبقوله
عليه السلام الركبة من
العورة (وتزيد عليه) أي
على الرجل (الامة) القنة
وأما الولد والمذبة والمكاتب
والمستسعاة عند أبي حنيفة
لوجود الرق (البطن
والظهر) لان لهما مزنية
فصدرها ونديها ليسا من
العورة للعرج (وجميع
بدن الحرة عورة لاجهها
وكفها) باطنهما وظاهرهما
في الاصح وهو المختار وذراع
الحرة عورة في ظاهر الرواية
وهي الاصح وعن أبي حنيفة
ليس بعورة (و) الا (قدمها)
في الاصح الروايتين باطنهما
وظاهرهما العموم الضرورة
ليس من العورة فشهر الحرة
حق المسترسل عورة في
الاصح وعليه الفتوى
فكشف ربه يمنع صحة
الصلاة

ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الاصح كشرع غائصة وذ كره المقطوع ونقدم في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجزئ
كلامها بل ما يحصل من تلبينه وتقطيعه لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضون أعضاء العورة) الغليظة او الخفيفة من الرجل
والمرأة (يمنع صفة الصلاة) مع وجود الساتر ١٥٨ لا مادون ربعه والركبة مع التقطع عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها

وانما بانفراد عن رأسها
وتدبيرها المنكسر فان كانت
ناهدا فهو توسع لصدورها
والذ كره بانفراد والاثني
بلاضهما اليه في الصحيح
وما بين السرة والعانة عضو
كامل بجوانب البدن وكل
الدية عورة والدبر ثلثهما في
الصحيح (ولو تفرق الانكشاف
على أعضاء من العورة وكان
جسده ما تفرق يبلغ ربيع
اصغر الاعضاء المنكشفة)
يعني التي انكشف بعضها
(منع) صفة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر
أداء ركن (والا) أي وان
لم يبلغ ربيع اصغرها او بلغ
ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) يمنع الصفة للضرورة
سواء الغنى والفقير (ومن
يجز عن استقبال القبلة)
بنفسه (المرض) او خشية
غرق وهو على خشبة (أو جهز
عن النزول) بنفسه (عن
دابته) وهي سائرة او كانت
جوها او كان شيئا كبيرا
لا يمكنه الركوب الا بمشي
(او خاف عدوا) آدميا
أو جمعا على نفسه او دابته
أو ماله أو أماته أو اشتد
الخوف لقتال أو هرب من
عدو راكبا (فقبلته جهة

والخاص أن له اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق القبل ٨١ يعني
إذا كان مضقورا (قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الاصح) وقيل يحل كما يحل
النظر الى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجرى عليه في الخط
والكفا حيث لا عدم بغيرها بالتلبية بأن صوتها عورة قال في الفتح وعلى هذا لو قيل إذا
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها لكن قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة
وانما يؤدي الى الفتنة واعتد في النهر أفاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهو بالصوت
فقط لا في غطيته وتلبينه وهو يناق ما قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي
في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنة له اننا اذا قلنا صوت المرأة عورة اننا نريد بذلك
كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانا نجيز الكلام من النساء الاجانب ومحاورتهن عند الحاجة
الى ذلك ولا نجيزهن رفع أصواتهن ولا تغطيتها ولا تلبينها وتقطيعها ما في ذلك من اسئلة
الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا المجهز أن تؤذن المرأة ٨١ (قوله وكشف
ربيع عضو الخ) هذا بالنظر الى الصلاة والاخرمة الكشف والنظر لا تنقيد بربيع العضو
بل القليل والكثير سواء كافي بخفة الاخيار (قوله الغليظة او الخفيفة) هذا التقسيم
بالنظر الى النظر والا فالحكم في الصلاة متحد (قوله يمنع صفة الصلاة) أي اذا كان قدر
أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبار أداء الركن حقيقة واختار قول أبي يوسف للاحتياط
كما في الحلبي زاد في منية المصلي اعتبار أداء الركن مع سنته قال شارحها البرهان الحلبي
وذلك مقدور ثلاث تسيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تنقيد غريب ووجهه قريب وقيد
بعضهم الكشف بكونه بغير صنعه أما لو كشفه بفعله فسدت الحال بخلاف قهستاني عن
المنية وعز في البصر الى القنية وجرى عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا تنقيد غريب
والمذهب الاطلاق واعلم أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالمشي في الكثير
ويمنع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قولهما واعتبر أبو يوسف انكشاف الاكثر
وفي النصف عنه روايتان كما في الملتقى (قوله مع وجود الساتر) قيد به لان فاقده يصلي عاريا
(قوله والركبة مع الفخذ عضو) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الفخذ
والساق قلت وفيه في أن يكون المرفق تبعا للعضد والرسغ تبعا للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاثنيين بلاضمهما
اليه) فانهما مع عضو واحد والصواب والاثنيان بالآلف (قوله وكل آلية عورة) صوابه
عضو كما قال السيد (قوله أو خشية غرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال أفاده الشرح
(قوله وهي سائرة) قيد اتفاقا ولذا لم يذكر السيد (قوله لا يمكنه الركوب الا بمشي) راجع
الى المستثنين (قوله أو هرب من عدوا راكبا) قيد بقوله راكبا لانه لو هرب ماشيا لا تجوز
صلاته (قوله فقبلته جهة قدرته) فيرمي على الدابة واقفة ان قدر والافسائة ويوجهه
الى القبلة ان قدر والانلا وهذا في القرص (قوله والقادر الخ) قال في الشرح وقيد نا بالجز

قدرته (ضرورة) (و) قبلته (أو) قبلته جهة (آمنه) ولو خاف أن يراه العدو ان تعد على مضطجعا بالايحاء الى جهة آمنه عن
والقادر بقدرته الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لهما اذا لم يجد أحدا فلا خلاف في الصفة

(ومن اشبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن هذه محبته) من أهل المكان ولا من له علم أو سألته فلم يصبره (ولا محراب) بالهمل (تحرى)
أي اجتهد وهو بذل الجهود لنيل المقصود ولو سجدت ثلاثة ولا يجوز التحري مع وضع المحارب لأن وضعها في الأصل يحق ومن
ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره اثنان ممن هو مسافر ١٥٩ مثله لأنها يخبران عن اجتهاد ولا يتولا

اجتهاده باجتهاد غيره وليس
عليه قبح الابواب للسؤال
عن القبلة ولا من الجدران
خشية الهوام والاشياء
بطاق غير المحراب وإذا صلى
الاعلى ركعة لغير القبلة
بخافه رجل واقامه إليها
واقضى به فان لم يكن حال
اقتناعه عنده مخبر فصلاة
الاعلى صحيحة لأنه لا يلزمه
مس الجدران والآهسي
فاسدة ولا يصح اقتداء
الرجل به في الصورتين لقدرته
في الاولى وعلم خطئه في
الثانية (ولا إعادة عليه)
أي التحري (لو) علم بعد
فراغه انه (اخطا) الجهة
لقول عامر بن عقبة رضى
الله عنه كما مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ليلة
مظلمة فلم يدر أين القبلة فصلى
كل رجل منا على حiale فلما
أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فنزلت فأينما تولوا فثم وجه
الله وليس التحري للقبلة
مثل التحري للتوضؤ
والسائر فإنه إذا ظهر نجاسة
الماء أو الثوب أعاد لانه امر
لا يحتمل الانتقال والقبلة
تحتله كما حوت عن المقدس

عن الاستقبال والنزول بنفسه لأن القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن عجز الخ المقيد بقوله
بنفسه (قوله ومن اشبهت عليه القبلة) بأن انطمست أعلامها وأما إذا كانت السماء
معصية مثلا وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التحري ويعذر بالهمل قال بعضهم
لا ولا وقال ظهير الدين المرغيناني يجوز قال في الجوهرية وظاهر كلام القدوري يشير إليه اه
(قوله ولم يكن عنده مخبر) قال في الجوهرية وحده الحضرة أي المعبر عنها هنا بعد أن يكون
بصحة لو صاح سمعه ويقبل فيما قول العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبدا أو أمة ويحترى
في خبر القاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه كما في حظر الدواختار (قوله أو سألته فلم يخبره)
الذي هو من أهل المكان أو الذي عنده علم وإن لم يكن من أهله (قوله ولو سجدت ثلاثة)
أي ولو كان التحري فيه سجدة ثلاثة ومثلها صلاة الخنيزة كما في الجوهرية ويجب الأخذ بقول
المخبر العدل وإن خالف رأيه لأن الأخبار أعلى من التحري وفي غاية البيان والعناية أنه يستحب
الأخبار (قوله ولا يجوز التحري مع وضع المحارب) لأنها من جهة الأدلة خصوصاً محراب
المدينة الشريفة لأنه موضوع بالوحي فيجب اتباع المحراب ولا يجوز له التحري كما في التبيين
وذكر في الخاتمة جوازها معها (قوله وإن أخبره اثنان الخ) أن وصلي (قوله واقضى به)
الاولى صدقه لأن المارة سودا فادة عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصلاة الاعلى
صحيحة) نظيره ما إذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته جيء
بالسراج فإذا هو صلى إلى غير القبلة أن صلاها بالتحري جاز ولا إعادة عليه أفاده في الشرح
(قوله لقد رتبته في الاولى) فيه أن الاولى مفروضة فيما إذا لم يجد مخبراً عند اقتناعه فكيف
يكون قادراً أن لو كان قادراً لقد رتبته وقد ذكر أنها صحيحة وكلامه في الشرح أحسن من
هذا فإنه قال ناقلاً عن التبيين والمزيد الاعلى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة بخافه رجل وسواء
واقامه إلى القبلة واقضى به فهذا على وجهين أما أن يجد عند الاقتناع انساناً يسأله أو لم يجد
ففي الوجه الاول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لانه قادر على أداء الصلاة إلى جهة الكعبة
وفي الوجه الثاني يجوز صلاة الامام أي الاعلى لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده
صلاة امامه على الخطا اه وهي عبارة لا غبار عليها (قوله ولا إعادة عليه لو اخطأ) ولو بركة
والمدينة على الاصح (قوله عامر بن عقبة) الذي في الشرح ابن ربيعة (قوله على حiale)
أي على حديثه (قوله كما حوت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس
وهو على تقدير مضاف أي بيت المقدس (قوله أو تبدل اجتهاده) ولو إلى الجهة الاولى على
الوجه كما في سكب الانهر (قوله من جهة اليمين) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب
لا الوجوب كذا بضمه بعضهم وماله يمكن العمل من جهة اليمين أكثر والأماكن المستحب
التوجه إلى ما هو قبل العمل (قوله كالنسخ) فلا يطل العمل السابق وإنما يمنع العمل به
في المستقبل (قوله وأهل قباء) بالضم والمذقريه من قرى المدينة يصرف ولا يصرف كما في

إلى الكعبة (وإن علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمين لا اليسار (وبخ) على ما إذا بالتحري لأن تبدل
الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحبوا النبي صلى الله عليه وسلم

وان تذكر سجدة صليبة بطلت مسلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بلاشعر) كأن فعله موقوفاً فلو أنهما (فعل بعد فراغه)
من الصلاة (انه اصاب صحت) لانه يتبين ١٦٠ الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابته

المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكراً ومنهم من يؤشبهه فلا يصرفه (قوله)
وان تذكر سجدة صليبة أي بعد الاستدارة أي أنه تركها (قوله بطلت) وجهه انه اذا أذاها
في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد أذاها الى غير القبلة الآن وان أذاها الى جهة تحريره
الآن أذاها الى غير القبلة التي كانت لركعتي الركعة الواحدة لا تكون قبلتين (قوله لانه)
يتبين الصواب الخ) ولان ما فرضه راي حصوله لا يتصل به كالسعي الى الجهة بانه أن
جهة التحري وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحري لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة
فاذا حصلت أخذت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي استصحاب الحال أي حال
الذي اشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحري الفساد لان الصلاة بدون التحري عند
الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أول الصلاة (قوله قويت به) أي بالعلم وبقي
من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيهما (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه
يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحال) هو
الفساد لترك التحري عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع دليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق
(قوله لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقيناً (قوله ولا حكا) أي بالتحري والحاصل انه
اما أن لا يشك ولا يتحرى وجوابه ان مسلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا
يتحرى وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحرى وهو أصل المسئلة
(قوله لا يتحرى) وعن أبي حنيفة يخشى عليه المكفر ولا يكفر وفي الظهيرية ومن صلى الى غير
جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة
لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز افاقد الطهورين الصلاة
مع عدمها (فرع) اذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء فقبل يؤخر وفيه لا يخبر وقبل يصلي الى
الجهات الاربع وهو الاحوط كما في الفتح ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه
كما في الظهيرية (قوله خلافاً لابي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله)
وعلى هذا) أي على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريه أو على هذا
الخلافاً (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في النسخ وهو أن لا يحكم بفساد فعله ابتداء
لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو المناسب (قوله والنية) أي نية
الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم
بالنية والطهارة حقيقة صحت (قوله وجهه واحال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز
مسلاته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة
صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله (قوله كما في جوف الكعبة) فان التقدم
فيه مضمّن (قوله لما تقدمناه) من حديث عامر وهو على لقوله تجزئهم
(فصل في بيان واجب الصلاة) (قوله يجزئهم بمعنى اللزوم) لوقال بمعنى اللزوم والساقط
والمضطرب أو قال في الأول الوجوب يجزئهم بمعنى اللزوم الخ لكان انساب (قوله وفي الشرع

فيها) ولو بالغالب الظن
(فسدت) لان حاله قويت
به فلا يفي قويا على ضعف
خلافاً لابي يوسف رحمه الله
(كما) فسدت فيما (لوم يعلم
اصابته أصلاً) لان الفساد
ثابت باستصحاب الحال ولم
يرتفع بدليل فتنقذ الفساد
لان المشرط لم يحصل حقيقة
ولا حكا اذا وقع تحريه الى
جهة فصل الى غيرها لا تجزئ
لترك الكعبة حكا في حقه
وهي الجهة التي يحراها ولو
أصاب خلافاً لابي يوسف
في ظهور اصابته هو يجعله
كالتحرى في الاواني اذا عدل
عن تحريه وظهر طهارة
ما نواضبه صحت مسلاته وعلى
هذا الوصل في ثوب وهو
يعتقد انه نجس وأنه محدث
أو عدم دخول الوقت فظهر
بخلافه لا تجزئ به وان وجد
الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم
الجزم وأما في الماء فقد
وجدت الطهارة حقيقة
والنية (ولو تحرى قوم
جهات) في ظلة (وجهه) لو
حال امامهم) في توجهه
(تجزئهم) صلاتهم الامن
تقدم على امامه كما في
جوف الكعبة لما تقدمناه

(فصل في بيان واجب الصلاة) الواجب في اللغة يجزئ بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم
قوله لان الكل قبله يوجد هنا زيادة ونصها وهذه الوردية ممكنة فان كانت الصلاة قضاء وهي مبرية او معصية او صوته وعلوه انه
قد امهم لكن لم يميزوا انه الى أي جهة اهـ

اسم لما رزنا) روى عن الامام انه قال ما معناه الفرق بين الواجب والقرض كما بين السماء
والارض والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنية ثم يعبرون فيه بالوجوب
افاده صاحب البحر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم ان الادلة السنية انواع أربعة قطعي
الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة أى المحكمة وقطعي الثبوت على الدلالة كالاتيان
المؤولة وقطعي الثبوت قطعي الدلالة ~~كأخبار~~ أخبار الاحاد التي مفهومها قطعي وقطعي الثبوت
والدلالة كأخبار الاحاد التي مفهومها قطعي فبالاول يثبت القرض أى والحرام وبالثاني
والثالث يثبت الوجوب أى وكراهة التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستصحاب أى وكراهة
التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دلالته كذا في الكشف اهـ من الشرح مزيدا (قوله
اسكونه ساقطا عن اعلم) أى لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله اول اسكونه ساقطا عن اعلم)
لو قال اول اسكونه لازما علينا لان كان أولى ليكون تنبيها على المعنى الاول وهو الزوم صريحا
وان كان ما ذكره يفيد به بقرينة على (قوله اول اسكونه مضطربا) أى مترددا (قوله وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن) فان القراءة فرض وكونها بالقراءة والسورة مثله لا مقام لذلك
الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروها مضطربا والطماينة مقومة للر كوع والسجود وكذا
التمسك في الثانية مقام اقدمتها وضم الانف مقام لوضع الجبهة الا ان منها ما يكون مقوما للركن
خاصة ومنها ما يكون مقوما لها من غير نظر الى ركن كالعود الاول وتشهده والسلام فليست اقل
(قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتمسك ثلاثا فانه مقام للطماينة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مقومة للتمسك والتعوذ والبسلة مقومان لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التقييم
في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعنى ان السنة تكون كاملة بالادب فنظر
الرا كع الى القدمين والاسجد الى الارضية مقم للتسبيحات لانها حادثة تكون مستحضرة
ادمم اشتغاله باطلاق النظر والنظر الى حجره مقم لهيئة الجلوس وفيه مامت (قوله ليكون
كل منها حاصلا بالشرع لتكميله) أى حافظه فالواجبات كالسور على القرائن والسنن
كالسور على الواجبات والادب كالسور على السنن فن حفظ السور والاخير ~~كان~~
للاسوار اذ اخذ له احفظ ومن ضيعه يضر به الحال الى تضيق باقيها والتمهون به او في نسخ
كلا بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك القرض (قوله
والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى وأما الحكم الديوى فهو سقوط المطالبة (قوله
واعادتها بتركه عدا) أى مادام الوقت باقيا وكذا في السهو ان لم يسجد له وان لم يعدد حتى
خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسقا آثما وكذا الحكم في كل
صلاة أذيت مع كراهة التحريم واختار ان المعادة لترك واجب نقل جابر والقرض سقط بالاولى
لان القرض لا يتكرر كافي الدر وغيره ويندب اعادتها لترك السنة (قوله وهو أى الواجب)
أى على ما ذكرنا والافهى تزيد على ما ذكره والتابع حتى الحصر (قوله الاول وجوب قراءة
الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) فالوايتك أكثرها يسجد للسهو
لان ترك أقلها ولم أر ما اذ ترك النصف منه لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو أولى
قال في الدر وعليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة

اسم لما رزنا بدليل فيه
شبهة قال نفي الاسلام
وانما سمي به اما لكونه
ساقطا عن اعلم اول كونه
ساقطا عن اعلم اول كونه
مضطربا بين القرض
والسنة أو بين الزوم
ومدحه فانه يلزمنا
علا على اهـ وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن
والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة
ليكون كل منها حاصلا
لما شرع لتكميله وحكم
الواجب استحقاق العقاب
بتركه عدا وعدم اكتاف
باجده والثواب بفعله
ولزوم سجود السهو لنقص
الصلاة بتركه سهوا واعادتها
بتركه عدا وسقوط القرض
فاقصا ان لم يسجد ولم يعدد
(وهو) أى الواجب (غاية
عشر شيئا) الاول وجوب
(قراءة الفاتحة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة
لن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

وهو ثلثي الكمال لانه شبر أحاد لا ينسخ قوله تعالى فالمرؤا ما يسر فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم ١٦٤ - لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة سورة في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متبعتين من

القرض) غير الثنائي وفي جميع الثنائي (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشاكلة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما رواه يونس لأن كل شفع من التبايلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأولين) من القرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للمسهو كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الانف) أي ما صلب منه (الجبنة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاقصاار على الانف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدة الثانية في كل ركعة من الفرض وغيره (فيلز) الانتقال (غيرها) أي غير السجدة من باقي افعال الصلاة للمواظبة فان فات سجدها ولو بعد القعود

كافي القناري المسمى خلافا لما في المحيط قاله السيد (قوله ثلثي الكمال) فغاية ما يقيد به الوجوب لا الافتراض لانه وان كان قطعي الثبوت فهو ثلثي الدلالة لان مثله يقال ثلثي الجواز وثلثي التضييق فكان محتملا (قوله لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قيد به لكان ناسخا لذلك المطلق لان تقييده نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به) أي بهذا الحديث وهو فريضة على ثبوت الوجوب به وعدم نسخ مطلق الكتاب (قوله أو ثلاث آيات قصار) قدرا أقصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار وهذا الضم سنة عند الثلاثة كافي سكيب الانهر وهل يكره الضم في الاخيرتين المختار لا كافي الدرر وجوب هذا وما قبله مقيد بما اذا كان في الوقت سبعة فان خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة ثم رعن القنية وتقسيم القراءة الى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الايقاع أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تنع القراءة الافتراضا اه من السيد بزيادة (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة سورة) الدليل أخص من المدهى وقد يقال ان الثلاث آيات الحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض الافاضل وهذا يرد على من قال يفرضية الفاتحة فانه يلزمه ان يقول أيضا يفرضية السورة كما لا يخفى اه (قوله غير الثنائي) يتم الرباعي والثلاثي (قوله لمشاكلة السنة) بل هو سنة عندهما (قوله لما يودينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة سورة في فريضة أو غيرها وانما لم يقب القراءة في الآخرين من القرض كالنفل لقول علي رضي الله تعالى عنه القراءة في الأولين قراءة في الآخرين وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله تعالى عنهما التخيير في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سجد اه من الشرح (قوله وتعين القراءة الخ) وقيل انه فرض وتكون قضاء اذا وجدت في غير الأولين وصحح (قوله حق لو قرأ من السورة) أي بعض السورة ولو حرفا واحدا كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يميز الآيات ومثل بعض السورة كلها كما سيأتي قريبا (قوله ويسجد للمسهو) اذا كان ساهيا والاكراهية لان فيه تأخير الواجب وهو الفاتحة عن محله وهو اله في وجوب السهوية تكرار الفاتحة (قوله أي ما صلب منه) فلما قصر على الارنية لا يكون آتيا بالواجب (قوله ولا تجوز الصلاة بالاقصاار على الانف في السجود) ما لم يكن بالجبنة هذا قاله السيد (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم يعيد القعود) طريق الايمان به انه اذا تكبرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد القروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم يلم ثم يسجد للمسهو ثم يعيد القعود والتشهد لان العود الى السجدة الصلبية برفع القعود والتشهد وكذا السجدة التلاوية فالولم بعد القعود وسلم بمجرد رفعه من السجدة بطلت ماله انه ترك القعدة الأخيرة وهي فرض بخلاف عود السهو فانه يرفع تشهد فقط حق لو لم بمجرد رفعه منه ولم يقدح صلاته ولكنه يكرهه اتركه التشهد وهو واجب كافي الدرر وغيره (قوله وهو التعديل) أي التقيم والتكميل وهو في اللغة التسوية (قوله حتى تطمئن مفاصله) ويستقر كل عضو في محله بدراسة كافي القه ثنائي هذا قول أبي

حقيقة واضحة على تخرج الكرخي وعلى تخرج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلسة
والأول هو الصحيح وإنما خص الركوع والسجود لأنهما مظنة التخصيف بخلاف القيام لأنه
يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف ساكناً كان عليه أن يقف بقدر تسيعة
لأجل تعدل الركن كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا التقدير ثم ولا تقصد صلاته لو جرد
أصل القيام فإن المفروض من الركن أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله
أبو يوسف) أورد عليه أنه وافقهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بغير الواحد على الكتاب
وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود فعلق الركبة
بالأدنى منهما وخبر الواحد وحديث أصل فأنك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر
وبهذا جله ابن الهمام على القرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلل قال في البحر ويؤيد
أن هذا الخلاف لم يذكروا في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصراً وفي قوله وهو الواجب نظر
(قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً (قوله في القومة)
أي من الركوع حتى يستتم قائماً (قوله والجلسة) أي بين السجدين حتى يستتم قاعدة أو أما
أصل الرفع إلى قرب القعود ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً والفرق
أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع
بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلسة فأداه في
الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح
ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين
السجدين الخ (قوله للأمر به) أي بالاطمئنان أي الأمر الضمني فإن الأمر منه صلى الله عليه
وسلم لمن أساء الصلاة إعادة أغماها لتركها الاطمئنان وذلك يقتضي الأمر به والأمر للوجوب
وليس المراد من الحديث البطلان فلا ينفذ دليلاً من احتجاج به يدل لهذا آخر الحديث حيث
قال إذا فعلت هذا فقد قتل صلاتك وإذا انتقصت منه شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فقد عاها
صلاة والباطل لا نسى صلاة أو يضاف قد لقى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم
ولو كان عدم الطمأنينة مفسداً للركعة بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز الخ في الصلاة
وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب
المحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلسة سنة على قولهما وفرق بينهما
وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان لتكميل الفرض وفي القومة والجلسة لتكميل الواجب
ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة أظهرنا للتفاوت بينهما وهو المشهور وقال
الجرجاني أن التعديل عندهما مطلقاً سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقداره قراءة
التشهد بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين القرائن والواجبات والنوافل استعسنا ما عدهما
وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما
في القهستاني وسبب الأنهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والظاهر استثناءه
وأكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة أمالان وجوبه ثبت بالسنة أولان للمؤكد في معنى
الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق لإتمام المسافر الحدث واستحلف

ولا فرض كما قاله أبو يوسف
ومقتضى الدليل وجوب
الاطمئنان أيضاً في القومة
والجلسة والرفع من
الركوع للأمر به في حديث
الاسم صلاته ولمواظبة
على ذلك كله واليه ذهب
المحقق الكمال بن الهمام
وتليده ابن أمير حاج وقال
أنه الصواب (و) يجب
(القعود الأول) في الصحيح

قوله وهذا لا يقتضي الخ
كذا في الأصل المطبوع
وفي نسخة أخرى وهذا
يقتضي بالاثبات ولعلها
أصوب إذ مقتضى قوله
أمالان وجوبه ثبت بالسنة
الخ أن الخلاف أي للمعنوي
ارتفع وإنما الخلاف
في الألفظ والمباراة اللهم
الأن يكون المراد من
نسخة التي رفع الخلاف
اللفظي فإن ذلك لا يقتضي
رفعه تأمل اهـ معصيا

ولو كان حكايا هو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جاز الاول تبعاً للامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو صوره
 له هو لما تركه وقام ساهيا ١٦٤ (و) يجب (قراءة التشميد فيه) أي في الاول وقوله (في الضم) متعلق

بكل من القعود وتشهده
 وهو احتراز عن القول
 بسنيتهم ما اوسفة التشهد
 وحده للمواظبة (و) يجب
 (قراءته) أي التشهد (في
 الجلوس الاخير) أيضا
 للمواظبة (و) يجب
 (القيام الى الركعة
 الثالثة من غير تراخ بعد)
 قراءة (التشهد) حتى لو زاد
 عليه بقدر ارادة ركن
 ساهيا بسجد لا هو لناخير
 واجب القيام للثالثة
 (و) يجب (لفظ السلام)
 مرتين في اليمن واليسار
 للمواظبة ولم يكن فرضا
 لحديث ابن مسعود (دون
 عليكم) لحصول المقصود
 بلفظ السلام دون متعلقه
 ويتجه الوجوب بالمواظبة
 عليه أيضا (و) يجب قراءة
 (قنوت الوتر) عند أبي
 حنيفة وكذا تكبيرة
 القنوت كما في الجوهرية
 وعندهما هو كالوتر سنة
 (و) يجب (تكبيرات
 العبدین) وكل تكبيرة منها
 واجبة يجب بتركها سجود
 السهو (و) يجب (تعبين)
 لفظ (التكبير لاقتراح كل
 صلاة) للمواظبة عليه
 وقال في الاخيرية ويكره
 الشروع بغيره في الاصح

مقيا حيث كانت القعدة الاولى فرضا في حقه لانه امارض الاستخلاف آفاده السيد ثم ان
 الاولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكا) فيه اشارة الى انه
 اراد بالاول ما ليس باخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدات والواجب منها
 ما عدا الاخير قاله السيد وفيه ان الاول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود
 المسبوق فيما يقضيه يفيد ان الواجب ما انفرد المسبوق بقضائه فقط فليتامل (قوله ويجب
 قراءة التشهد) فيسجد للسهو بترك بعضه ككله كما في الدر (قوله اي في الاول) المراد به
 كما سبق ما عدا الاخير على ما فيه فانه قد يتكرر مرارا (قوله للمواظبة) انه لقوله ويجب
 قراءة التشهد (قوله حتى لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بقدر ارادة ركن الخ) على الصحيح
 وينوب عما اذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكر الشرح تباعدا عما يوجب المنع من ذكر الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احترازه عن العمد فان الصلاة تكون به مكروهة تحريرا
 (قوله بقدر ارادة ركن ساهيا بسجد للسهو) وقيل بسجد بزيادة حرف (قوله مرتين) هو
 الاصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بهما
 كما في جمع الانهر فلما اقتدى به بعد لفظ السلام الاول قبيل عليكم لا يصح عند العامة وقيل
 ان أدركه بعد التسليمة الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كما في السراج واعلم ان السلام
 واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر
 على القول به جوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجوده لسلام له كسجود التلاوة وفي الزاهدي
 ان سلام الجنائز سنة اه (قوله في اليمن واليسار) يشتر أن الالفاظات فيهما واجب للمواظبة
 والنصر بخلافه ه (فرع) لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بمعناه كما في جمع الانهر
 (قوله لحديث ابن مسعود) وهو اذا قات هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي صلى الله
 عليه وسلم الا عرابي حين علم الصلاة ولو كان فرضا لعله اياه وما رواه الترمذي وأبو داود ومن
 حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم
 تمت لانه صريح في عدم الافتراض قلت وهو مما يستأنس به لقول من قال ان الخروج بصنعه
 فرض تخير بجاء على قول الامام في الاثنى عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة
 (قوله ويتجه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد به واجب صلاة
 الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنة حتى لو أتى بغيره
 جاز اجماعا ثم والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء القنوت
 ويطلق أيضا على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقة أي دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء
 الواقع وقيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كما في الجوهرية) وهو في القهستاني عن الزاهدي
 وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزيا الى الزيلعي فلا أصل له (قوله
 ويجب تكبيرات العبدین) وهي ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفي
 الثانية بعدا فتدوب فقط (قوله يجب بتركها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو
 في الجمعة والعبدین (قوله ويكره الشروع بغيره) أي بغيره لانه لترك الواجب الا اذا كان

لا يصح منه بأن كان الشخ يقلب الرأى لا ما رغبنا (قوله فلهذا لا يختص الخ) أى فليكون الأصح
 وجوب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لاتصالها بها) هذا لا يظهر الا اذا أُنْزِلَ
 التكبيرات عملاً بالمدحوب فاما اذا خالف وقدمها اول الركعة فلا يجب لعدم العلم المذكورة
 فيما يظهر وسيأتى فى محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب جهرا اماما) الواجب منه ادناؤه وهو
 ان يسمع غيره ولو واحد والا كان اسراراً فلا واسع اثنين كان من اعلى الجهر حوى عن الخزانة
 قالوا والاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لان اجماع بعض القوم يكفى بصرفه
 والمصحب ان يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصلى
 بالاذكار فلهذا اتى عن كشف الاصول وهذا اولى مما فى الزاهدى عن ابي جعفر انه كلما اراد
 الامام او المنفرد فى الجهر فى صلاة الجهر فهو افضل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذى غيره وان
 زاد على حاجة المقتدى (قوله اولي العشاءين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية تخلفا واحداً
 النون للاضافة واطلق على الثانية اولى باعتبار انها مشفع اول وغلب العشاء لا المغرب لان
 الاصل تغليب الاكثر (قوله فى صلاة الجمعة والعيدين) لكن لو تركه فيها لا يصح له السهو
 لسقوطه فى الجمعة والعيدين دفعا للفتنة وقيل هما اى الجهر والاسرار ستان حتى لا يجب
 جهود السهو بتركهما لانهما ليسا بقصودين وانما المقصود القراءة زياى ويظهر تخرج
 ما فى القهستانى عن القاعدى على هذا القيل من ان الامام مخير فى الجهر فيما وراء القرائن
 ولو تراءى وعيد الكنى الجهر افضل وصرح فى الهداية بأنه مخير فى نوافل الليل اعتبارا بالافرض
 فى حق المنفرد اهـ ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر فى رمضان) سواء قدمه على التراويح
 او اخره بل ولو تركها كفى الدر عن مجمع الانهر وقيد بكونه فى رمضان لان صلاته جماعة فى غيره
 بدعة مكروهة كفى الحلبى اى ولا يطلب الجهر بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر
 اجماع بعض الكلمات احيانا الحديث ابي قتادة وهو فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ فى الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ولان السير من
 الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسماعه من مبادئ التنفسات فاداه فى القتح وفى اواخر
 الحلبى عن كفاية الشغبى يخاف الامن عذروه وان يكون هنالك من يتحدث او يغلبه النوم
 فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اهـ وفى القهستانى اذا جهرت لبيان الكلمة ليس عليه شئ اهـ
 (قوله ولو فى جمعهم ما عرفة) اشار به الى خلاف الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنهم اجمعين
 فانه يقول بالجهر فيها ولو قال المؤلف ولو الجهر موعتين بعرفة لكان أظهر والاصل فى الجهر
 والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة فى الصلوات كلها فى الابتداء وكان
 المشركون يؤذونه ويقولون لاتباعهم اذا سمعوه يقرأ فارتفعوا أصواتكم بالاشعار
 والاراجيز وقالوا بكلام اللغو حتى تغلبوه فبكت ويسبون من أنزل القرآن ومن أنزل
 عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اى لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها
 كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بأن تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان بعد ذلك
 يخافت فى صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيه ما ويجهر فى المغرب لاستغفارهم
 بالا كل وفى العشاء والفجر فادهم وفى الجمعة والعيدين لانه اقامهم بالمدينة وما كان للكفار

فلهذا (لا يختص وجوب
 الافتتاح بالتكبير فى صلاة
 العيدين خاصة) خلافاً لـ
 خصه بهما ووجه العموم
 مواظبة النبي صلى الله عليه
 وسلم على التكبير عند
 افتتاح كل صلاة (و) يجب
 (تكبيرة الركوع فى الثانية)
 أى الركعة الثانية من
 (العيدين) تبعاً لتكبيرات
 الزوائد فيها لاتصالها بها
 بخلاف تكبيرة الركوع
 فى الاولى (و) يجب (جهراً
 الامام بقراءة) ركعتي
 (الفجر) قراءة (أولى
 العشاءين) المغرب والعشاء
 (ولو قضاء) لفعله صلى الله
 عليه وسلم (و) يجب الجهر
 بالقراءة فى صلاة الجمعة
 والعيدين والتراويح والوتر
 فى رمضان على الامام
 للمواظبة والجهر اجماع
 الغير (و) يجب (الاسرار)
 هو اجماع النفس فى الصحيح
 وتقدم (فى) جميع ركعات
 (الظهر والعصر) ولو فى
 جمعهم ما عرفة (و) الاسرار
 (فيما بعد اولي العشاءين)
 الثالثة من المغرب وهى
 والرابعة من العشاء
 (و) الاسرار فى (تقل النهار)
 للمواظبة على ذلك

والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) ١٦٦ الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه محاسبى به في الجمعة والعيدين (كتنف بالليل)

فانه مخير ويكتفى بأدنى الجهر فلا يضرب ناقما لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجيد بالليل وكان يوترس اليقظان ولا يوقظ الوسان (ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب أول جميع) (أولي العشاء قرا ما) أي السورة وجوبا على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهرا) - مع ما على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولوترك الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كالوترك السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولوترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للسهولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نقلا وبقراءتها مرة وقع عن الاداء لقوته مكانه و اذا كررها خالف المنبروع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة نقلا في الآخرين ولم تكرر

قوة وقوله وفي العشاء والقبر فادهم وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى ثلث الليل وهذا انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه لكن لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاها ثم اداها هو ما في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يجزئ حقا عدم الجماعة والوقت وتعقبه في غاية البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضى وقالوا انه يقضى اول صلاته اقوالا وآخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله كتنف بالليل) والجهر أفضل ما لم يؤذنا ثم هو كريض ومن ينظر في العلم قاله السيد ناقلا من خط والده (قوله ولا يوقظ الوسان) الوسان النائم (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كافي النهار والتبادر انه اذا تركها في الركعتين مع اقضى سورة أحدهما فقط لعدم العمل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة وجهر به ما في قولهم ويسجد للسهول كذا في الخاتمة (قوله وجوبا على الأصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قيل تجب الفاتحة أيضا وقيل لا قال في البحر والتميز وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهرا به ما على الأصح) اختاره صاحب الهداية لان في الجهر به ما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي نقل وفي المخافة به ما تغيير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النقل اخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختار نحر الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الخاتمة وصححه القرطبي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلحق بموضعها وهو الشفع الاول حكوا وقال أبو يوسف لا تقضى السورة أصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضى الابدل وهو مفقود هنا (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كافي الفتح (قوله وعند بعضهم يقدم السورة) لانها تلحق بمحلها (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا ككافة السورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض (قوله كالوترك السورة في الركوع) والظاهر ان ترك الفاتحة مثل السورة لوجوب كل ويعيد السورة بعد الاتيان بها وسحره نقلا (قوله ويعيده) أي افتراضا لان القراءة كما صار فرضا فيلزم تقديم الركوع على القراءة ولو لم يعده وهو مفسد ما اذا اعاده فقد وقع بعد كل القراءة المفروضة فلا فساد (قوله اقونه مكانه) أي لانها اقوى لكونها في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتاب في تناواه أن تكرر الفاتحة في التطوع لا يكره لو رددت في مثل ذلك (قوله فانها مشروعة نقلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تكرر) لان الشفع الثاني ليس محللا لها فجاز ان تقع قضاء والله تعالى أعلم وقرئ السيد بقرئ آخر وهو ان قراءة الفاتحة مشروعة على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتب الفاتحة على السورة احدى المقروءة

في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما ذكره السورة لانه يمكن فسادها على الوجه
المشروع اهـ حريذا (تبيينه) من الواجب متباعدة المتعدي امامه في الاركان الفعلية
فلودفع المتعدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي له ان يعود لتزول مخالفة
بالموافقة ولا يصير ذلك تكرارا وبالعود يجرم الحلبي في آخر الكتاب أما لو طام الامام الى
الثالثة قبل ان يتم المتعدي التشم فانه يتم ثم يقوم لان التشم واجب وان لم يتم وقام
للمتابعة جاز وكذا الواسطي في القعدة الأخيرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسليم
او سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في القرائن
والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب
بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها
نفوت الواجب بالكلية فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما
بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة أخف من تأخير الواجب ولوركع في الوتر
قبل ان يتم المتعدي القنوت تابعه لان القنوت ليس بعين ولا مقداره اما اذا كان لم يقرأ شيئا
منه ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه ترك الركوع والاقراء مقدار ما لا يفوته الركوع
مع الامام ثم ركع واختلف الأئمة في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فذهبنا لاتباع
فيها بل يستق ويصحت مطلقا سريه كانت اوجهرية ووافقنا مالك وأحمد في الجهرية وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
والاصح انه يأتي بالشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو سرية لا لطلاق النص وهو قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

(فصل في بيان سفها) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اسامة لوجامد اغبر مستخف
وقالوا الاسامة ادون من الكراهة دراي التهرية وفي السبد عن النهر عن الكشف
الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها وبلا م على تركها مع حقوق اثم يسير اهـ (قوله رفع
اليد للتهرية) مثلها في ذلك تكبيرات الاعداد والقنوت كافي التيسير وغاية البيان ومن
اعتماد تركه اثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاثم اليسير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة
كافي الحلبي ولا شك ان الاثم بقول بالتشكيك بغير (قوله حذاء الاذنين) فيكبره الرفع فوق
الرأس فلم يقدر على الرفع المسنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يده فاقدر على جمع
الانحر (قوله حتى يحاذي باهامه اذنيه) ومارواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر
(قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي قضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسا
بعورة) على نظره وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر الاصابع) ويكون بطن الكف
والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ
تمة لا ترفع الايدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومما التكبيرة للقنوت
في الوتر وفي العسدين وعند استلام الجروع على الصف والمروءة بجميع من دلقة ومرفقات وعند
الاقاميد وعند اثنى عشر الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر من ابن عباس

(فصل في بيان سفها)
اي الصلاة (وهي إحدى
وخسون) تقريرا فيسن
(رفع اليدين للتحريم حذاء
الاذنين للرجل) لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
اذا افتتح الصلاة كبر ثم
رفع يديه حتى يحاذي
باهامه اذنيه ثم يقول
سبحانك اللهم وبحمدك
الخ (و) حذاء اذني (الامة)
لانها كالرجل في الرفع
وكالحرة في الركوع
والسجود لان ذراعيها اليسا
بعورة (و) رفع اليدين
(حذاء المنكبين للعرم)
على الصحيح لان ذراعيها
بعورة ومبناه على الستر
وروى الحسن انها ترفع
حذاء اذنيها (و) يسن
(نشر الاصابع) وكيفيته
ان لا يضم كل الضم
ولا يخرج كل التخرج بل
يتركها على حالها منشورة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
اذا كبر رفع يديه ناشر
امامه

بدل الاستلام الجهر وسن يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة في
الاقتراح والقنوت والعبد ينرفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والركن حذاء منكبيه ويجعل
باطنهما في الاول نحو الجهر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالداعي فيرفع
يديه حذاء صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قلت والاشارة بمسبحة لهذر
أو برد يكتفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواضع فلا يرفع يديه عند
الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مسلم ما لي أراكم راقي
أيديكم كأنها أذناب فيسل شمس أي صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قيل تفسد
والخيار لا كما في النهر وهو الصحيح سراج (قوله ويسن مقارنة احرام المقتدى الخ) لكن
يشترط ان لا يكون فراغه من الله أو من أ كبر قبل فراغ الامام منهما فلو فرغ من قوله الله مع
الامام أو بعده وفرغ من قوله أ كبر قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات
وهو الاصح لانه انما يكون شارعا بالجله ولا يدرك فضيلة التبرية مع الامام عند الامام الا
بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذ الوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير
الامام والقاء تستعمل للقرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا فأنصتوا وكذا قوله
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة
لا بعدها (قوله وعندهما بعد احرام الامام) من غير فصل فيصل ألف الله من المقتدى براء
أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ
الاسلام الى ان المقارنة فيها أفضل بالاجماع قال بعضهم والخيار للفقوى في التحريمية أفضلية
التعقيب واختلف في ادراك الفضل التحريمية على قولها ما فقيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى
نصف الفاتحة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة
الاولى وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل بالتأسف على فوت الكبيرة مع الامام ذكره القهستاني
والسلام مثل التحريمية من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه
يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التحريمية عنده ان التكبير مشروع في العبادة فيستحب فيه
المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على
الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والتمرة تظهر فيما اذا كان احرام المقتدى مقارنا لاحرام امامه
حيث يجوز عند الامام لا عندهما وأما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتتفق عليه
(قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير
سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير معتبر لان كلامنا فيما اذا تيقن عدم المسبق
(قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ووضع في كل قيام
من الصلاة ولو كما فدخل القاعد ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون ومالا فلا كما في
السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع
وعنده سنة للقراءة فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعندهما يعتمد في الكل
واجبوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العبدين لعدم الذكر
والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتحميد

قوله فلو فرغ من قوله الله
الخ في بعض النسخ هنا زيادة
ونص العبارة هكذا (قوله
فرغ من قوله الله قبل فراغ
الامام منه ووقع أكبر بعد
قول الامام اياه أو قال الله
مع الامام الخ ما هنا) اه

(و) يسن (مقارنة احرام
المقتدى لاحرام امامه)
عند الامام لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا كبر فكبروا
لان اذا للوقت حقيقة
وعندهما بعد احرام
الامام جعل القاء التعقيب
ولا خلاف في الجواز على
الصحيح بل في الاولوية مع
التيقن بحال الامام (و) يسن
(وضع الرجل يده اليمنى على
البسرى تحت سترته) لحديث
على رضي الله عنه ان من
السنة وضع اليمنى على
الشمال تحت السرة (وصفة
الوضع ان يجعل باطن كف
اليمنى على ظاهر كف
البسرى

قوله وما لا فلا هنا في بعض
النسخ زيادة ونصها (وما لا
فلا ما لم يطل لطيفتد يضع
كما في السراج وغيره) اه

المشايع تلك الصفة عملا
بالحديثين وقيل انه يخالف
للسنة والمذهب فينبغي ان
يفعل بصفة احد الحديثين
مرة وبالاخر اخرى فيأتي
بالحقيقة فيهما (و) يسن
(وضع المرأة يديها على
صدرها من غير تحليق) لانه
استرها (و) يسن (النساء)
لما روينا وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة
فارفعوا ايديكم ولا تضالفت
آذانكم ثم قولوا سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جتلك ولا اله
غيرك وان لم تزيد واعلى
التكبير اجزاكم وسنذكر
معانيها ان شاء الله تعالى
(و) يسن (التعوذ) فيقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وهو ظاهر المذهب أو استعذ
الح واختاره الهندواني
(القراءة) فيأتي به المسبوق
كالامام والمنفرد لا المقتدى
لانه تبع للقراءة عندهما
وقال ابو يوسف تبع للثناء
سنة للصلاة لدفع وسوسة
الشيطان وفي الخلاصة
والذخيرة قول ابو يوسف
الصحيح (و) تسن (القسم)
اول كل ركعة قبل الفاتحة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يفتح صلاته بيسم الله الرحمن
الرحيم

فينبغي ان يضع فيها على قوله ما أجيب بأن المراد قيامه قرار وهذا الاقرار اه وهل يضع فيها
في صلاة التساييع ليكون القيام له قرار فيه ذكر سنونيراجع (قوله معلقا بالنصر والاهتمام على الرسغ)
أي ويسط ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المقيد وهو
المختار وقال ابن أمير حاج ودرجمايشم - له مارواه ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفة اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي ان يفعل الخ)
قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلا المرويين تمام بل صفة ثالثة فيها جمع
لها الا على وجه القيام لكل منهما اه وقد عانت ما نقلناه عن المقيد (قوله وبسن وضع
المرأة يديها الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها هذه ومنها أنهم لا يخرج كفيها من كفيها عند
التكبير وترفع يديها احدا مضكبيها ولا تفرج اصابعها في الركوع وتتحنى في الركوع فليلا
يحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استرها وتلزم حرقها بجانبها فيه وتلزم بطنها
بفخذها في السجود ويجلس متورك في كل قعود بان تجلس على ألبتها اليسرى وتخرج كلتا
رجليها من الجانب الايمن وتضع فخذيها على بعضهما وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر كما
في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ولا يتجهز في موضع الجهر
ولا يستحب في حقها الاسفار بالفجر والتبع ينفي الحصر (قوله لما روينا) في شرح قوله رفع
يديه للحرمة من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه
حتى يحاذي بابها مية أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول
في وجل تناوؤك وفي البحر والنهر عن المعراج قال مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي مك
الانهر عن الحلي والاولى ترك وجل تناوؤك الا في صلاة الجنائزة اه ولعل وجه الفرق أن صلاة
الجنائزة يطلب فيها الدعاء وهو بحالها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعده
وهو قوله ما هو الصحيح المعتمد كافي البحر وعن أبي يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه
بعده قال ابن أمير حاج والحق الذي يظهر أن قرأته قبل النية أو بعده قبل التكبير لم تثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحبا أو أدبام آداب الصلاة ليس بظاهر بل
غايته أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب في الصلاة
والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف مما يدل على طلبه
فعمول على التهجيد وكان ونسخ ثم اعلم ان الثناء يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به ما لم بشرع
الامام في القراءة مطلقا سواء كان مسجوبا أو ممدركا في حالة الجهر والسر (قوله و يسن
التعوذ) ولو اني بغير النافحة لانه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك
مال السعد في شرحه (قوله واختاره الهندواني) لموافقة القرآن واختاره من القراء حمزة
(قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العبد يأتي به بعد
التكبيرات ويتعوذ المسبوق عند الشروع في قول ابو يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ
والامر به معلق بأرادة القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلي احوج اليه من القارئ
فيلحق به دلالة اه من الشرح (قوله وتسن القسمية) أي باللفظ المخصوص لا مطلقا الذي ذكر كافي

الذبيحة والوضوء وهي آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعي وبعض اهل المذهب
انهم ليست من القرآن اه وانزلت للفصل بين السورة فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل
السور بها وكتبت في الفاتحة لانها ليست اول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لانها نزلت
بالتفويض والبعثلة آية راحة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز بها الصلاة
عنده لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بما فيه شبهة ولم يكفر باحد قرآنيها لانها وان
نواز كتابتها في المصاحف لم يتواتر كونها قرآنا والمكفر الثاني لا الاول وفي القهستاني والاصح
انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلاة وفي البحر وتحرم على ذي الحدث الا كبر الا اذا قصد
الذكر والتيمن (قوله والقول بوجوبها ضعيف) حرم الزبلي في مجود السهو بوجوبها وقدم
القول بسجود السهو فيها وصححه العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج الدراية عن المعلى
عن الامام وجوبها وهو قولهما وفي رواية الحسن انها لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح
انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه ملخصا
من الشرح اقول مستعينا بالله تعالى مجود السهو بتركتها هو الا حوط خروجها من هذا
الخلافا (قائدا) يسن ان قرا سورة تامة ان يتعوذ ويسمى قبلها واختلف فيها اذا قرأ آية
والاكثر على انه يتعوذ فقط ذكر المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الاتيان
بالسجدة بين الصلاة الجهرية والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر واتفقوا على عدم
الكرهية في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية
وينافيه ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قوله ما وفي رواية عن محمد قال
في المضمرات والفتوى على قوله ما وعن محمد أنها تسن في السرية دون الجهرية لئلا يلزم
الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ
الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه الكمال وتليذه ابن أمير حاج حيث رجح أن
الخلافا في السنة فلا خلاف أنه لو سمي لكان حسنا لشبهة الخلاف في كونها آية من كل
سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها أو يشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلا
وظاهر تعليلهم كون الاتيان بها الشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة وفيه قول كذا
بجمله بعض الأفاضل (قوله والمأموم) ولو سها عنها في سرية أو من مقدمته في صلاة جمعة
أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله للامرية في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام
قامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين
في الزمان فلا وجه لما في المتن من قوله لم يردبه الموافقة في التلقظ بها في وقت واحد وانما
المراد الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهري غفر له دعاه وغفره دعا
عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضي ان آمين سرى الى كقاييل لانه ليس من أوزان كلام
العرب وهو اسم فعل كسه للسكوت بمعنى على الفتح خلفته كأمين وكيف لان أسماء الأفعال
مبنية بالاتفاق وحكمه السكون حالة الوقف والتعريف بحركة البناء حالة الوصل لا لتقاء
الساكنين (قوله لقنني جبريل الخ) قال الزبلي المخرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله
وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن (قوله وأفصح لغاته

والقول بوجوبها ضعيف
وان صح لعدم ثبوت
المواظبة عليها (و) يسن
(التأمين) للامام والمأموم
والمنفرد والقارئ خارج
الصلاة للامرية في الصلاة
وقال صلى الله عليه وسلم
لقنني جبريل عليه السلام
عند فراغي من الفاتحة آمين
وقال انه كان يتم على المكاتب
وليس من القرآن وأفصح
لغاته المقدس والضعيف

(الخ) قال نعلب وغديره هو بالمد والقصر مع التخصيف فيهما كلاهما فصيح مشهور وروى المصباح
 القصر لغة أهل الحجاز والمذلة لغة بني عامر والمذاشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن
 فاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة فيها ولو مد مع التشديد كان مخطئاً في
 المذاهب الاربعة وهو من جن العوام ولا تنفسد به الصلاة عند الثاني لوجوده في القرآن وعليه
 الفتوى ولو مد وحذف الباء لا تنفسد عند الثاني ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويكف آمن
 ولو قصر وحذف او شذذهما يذنب الفساد لانهم لم يوجد في القرآن افاده في التبيين
 (قوله والمعنى استجب دعاءنا) هذا عند الجمهور وروى النعالي في تفسيره باسناده الى الكلبي
 عن ابي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال افعل
 وقيل لا يخيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة باسناده ضعيف انه من أسماء الله تعالى
 أى يا آمين استجب غذف منه حرف النداء واقم النداء مقامه فلذلك انكر جماعة القصر
 فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله تعالى اه (قوله والمنفرد) اى مع التسميع
 فيأتى بالتسميع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كما في جمع الانهر
 وجرم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كما في القهستاني (قوله وللإمام عندهما ايضا)
 لحديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما متفق عليه ولانه عرض غيره فلا ينسب
 نفسه وله ما رواه انس وابو هريرة رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الإمام سمع
 الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقسمتان في الشركة (قوله لا تمار
 الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكرا الخى وخير العباداة اخفها وخير الرزق
 ما يكتفى (قوله ويسن جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يسم
 تكبير العبد لله والجلالة واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يلفهم صوت الامام
 مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثمة الاربعة على ان التبليغ في هذه الحالة بدعة منكورة اى
 مكروهة واما عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اما ضعفه
 او لكثرةهم فاستحب فان لم يسمع يقرههم بالشروع والاتقالات فينبغى لكل صف من
 المقتدين الجهر بذلك الى حد يعلمه الا همى عن ياليم ولا بد لهمة شروع الامام في الصلاة من قصد
 الاحرام بتكبيره الافتتاح فلو قصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه
 شرعا وينال اجرين وكذا الحكم في المبلغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة له والى اخذ بقوله
 في هذا الحالة لانه اقتضى من يس في صلاة كما في فتاوى الغزى واما التسميع من الامام
 والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منها فلا يشترط فيها قصد الذكر لهمة الصلاة بل
 للشواب ولا تنفسد صلاة من اخذ بقوله لانه مقتضى في الصلاة بخلاف الاولى اه من السند
 وغيره (قوله ويسن تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الاثر
 عن الامام ولم يحك فيه خلافا في الظهيرية وروى عن الامام التراوح في الصلاة أحب الى من
 أن ينصب قدميه نصبا في منية المصل من كراهة التمايل يميناً ويساراً محمول عن القبايل على
 سبيل التعاقب من غير تخلل سكون كما يفعله بعضهم حال الذكر لا الميل على احدى القدمين
 بالاعتقاد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك بل هو سنة كراهة ابن أمير حاج وكذا ما في الهندية عن

والمعنى استجب دعاءنا
 (و) يسن (التحميد) لمؤتم
 والمنفرد اتفاقاً وللإمام
 عندهما أيضاً (و) يسن
 (الاسرار بها) بالشأن وما بعده
 لا تمار الواردة بذلك (و) يسن
 (الاخذ بال عند) ابتداء
 (التصريح) وانها ثابان
 يكون آتسبها (من غير
 طاعة الرأس) كما ورد
 (و) يسن (جهر الامام بالتكبير
 والتسميع) لحاجته الى
 الاعلام بالشروع والاتقال
 ولا حاجة للمنفرد كاللأموم
 (و) يسن (تفرج القدمين
 في القيام قدر أربع أصابع)
 لانه أقرب الى الخشوع
 والتراوح أفضل من نصب
 القدمين وتفسير التراوح
 أن يعدة على قدم مرة وعلى
 الاخر مرة لانه أيسر

وأمكن أطول القيام (و) يسسن (أن تكون السورة المضمومة للقائحة من طوال المقصّل) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع طويّلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المقصّل به لكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة) الفجر والظهر ومن أوساطه) جمع وسط ١٧٢ يفتح السين ما بين القصار والطوال (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا

الظهيرية وما في البناية عن الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التصديق ليس له عذر أما إذا كان به من أو أدرة ويحتاج إلى تقرير واسع فالامر عليه سهل (قوله) وأمكن أطول القيام) قال السيد في شرحه وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة فصلى ركعتين بجميع القرآن واقضاه على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه الأخرى اه ثم ان هذا المله لا يظهر فيما إذا كان القيام قصيرا (قوله) والطوال بالضم الرجل الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله) لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سور بالجملة (قوله) وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من التفصيل يعني الاحكام وعدم التغيير (قوله) وهذا في صلاة الفجر الخ) مقيد بحال الاختيار أما عند الضرورة بقدر الحال ولو بآدنى القرض إذا ضاق الوقت ولهذا اكتفى أبو يوسف عندما اقتدى به الامام عند ضيق وقت الفجر بآيتين من الفاتحة فلما فرغ قال الامام يعقوب بن ابي بصير فقرأ في القهستان في قال في البصر ومشايعنا استحسنوا قراءة المقصّل ليسمع القوم وامتثلوا اه واختلف الاثنا في قدوما يقرأ في كل صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين جميعا أربعين أو خمسين آية سوى الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين إلى مائة فمائة أكثر ما يقرأ فيها والاربعون أقل فيوزع الاربعين مثلاً على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خمساً وعشرين مثلاً وفي الثانية ما بقي إلى تمام الاربعين فيعمل بالجميع بقدر الامكان فقبل الاربعون للكسالى اي الضعفاء وما بين الخمسين إلى الستين للأوساط وما بين الستين إلى المائة للراغبين المهتمين وقيل ذلك بالنظر إلى طول اللبالي وقصرها وكثرة الاشتغال وقتله وإلى حسن صوت الامام عند السامعين وعلمه ويقرأ في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الأولىين منهما كما في المحيط أو خمسة وعشرين كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوي أن هذا التطويل في المغرب في كل ركعة خمس آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع انه ليس في القراءة تقدير يعنى بل يختلف باختلاف الوقت وحال الامام والقوم كما في البحر والحاصل انه يحترز عما ينقر القوم كيلا يؤدى إلى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكان وغيرهما كذا في القهستان (قوله) ولم يثقل على المقتدين بقراءته) أما إذا علم الثقل فلا يقبل ما تقدم لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه اه فيلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة للمذكورة (قوله) وأوساطه منها إلى لم يكن) أفاد بهذا كالأذى بعده أن الغاية الأخيرة غير داخله فالبرج من الوسط ولم تكن من القصار (قوله) لا اشتغال الناس بهماتهم) وما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المقصّل (قوله دائماً) راجع إلى القول والملازمة (قوله) والضرورة يقرأ أي سورة شاء) لقائل أن يقول لا يختص الضعيف بالضرورة وبالسورة فقط بل كذلك الفاتحة أيضاً فانه لو اشتد خوفه من عدو مثلاً فقرأ آية مثلاً لا يكون مسبباً كما في الشربلية وقد يجب

التقسيم (لو كان) المصل (مقيماً) والمنقره والامام سواهما ولم ينقل على المقتدين بقراءته كذلك والمقصّل هو السبع السابع قبل أقله عند الاكثرين من سورة الجبرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مسدته إلى البروج وأوساطه منها إلى لم يكن وقصاره منها إلى آخره وقيل طوله من الجبرات إلى عبس وأوساطه من كورت إلى الضحى والباقي قصاره لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقرأ في المغرب بقصار المقصّل وفي العشاء بوسط المقصّل وفي الصبح بطوال المقصّل والظهر كالقصر لمساواتهما في سعة الوقت وورد أنه كالعصر لا اشتغال الناس بهماتهم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل الكتاب وهل أتى على الانسان وقد ترك الخفية الا النادر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية الا القليل فظن جهلة

المذهبي بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا يفتي الترك ولا الملازمة دائماً (و) بالضرورة (بقراءة أي سورة شاء) لقراءة بان النبي صلى الله عليه وسلم بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه كما (لو كان مسافراً)

لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط شرط ١٧٣ الصلاة في تخفيف القراءة الأولى

بأن الضرورة مقولة بالتشكيك (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر) ويدعى أنه قرأها قبلها بها الكافرون وقل هو الله أحد اهـ وسواء في ذلك حال القرار والجملة وما وقع في الهداية وتفسيرها من أنه محمول على حالة الجملة والسبب وأما في حالة الأمن والقرار فإنه يقرأ بصحوة البروج وانثقت فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية قاله في الشرح (قوله للتواتر الخ) وحكمته أن الفجر وقت نوم وغفلة فيطلب اليه ذلك الناس الجماعة (قوله بالثلاثين في الأولى الخ) ويعتبر من حيث الآتي إن كان بينهما مقاربة وإن تفاوتت طولا وقصرا فمن حيث الكلمات والحروف قاله المرغيناني وهذا في حق الإمام أما المنفرد فيقرأ ما شاء وفي النهر عن المجرى الأفضل أن يفعل هكذا (قوله لا بأس به) لورود الأثر (قوله فقط) قال في الدراية الأولى كون الفتوى على قوله ما لا يخل قوله نعم قال رضى الدين في محيطه نقلا عن الفتاوى الإمام إذا طول القراءة في الركعة الأولى لكي يدركه الناس لا بأس به إذا كان تطويلا لا يشغل على القوم اهـ والجمعة والعيدان على اختلاف كذا في جامع المحبوب (قوله وتكرر ما طالة الثانية على الأولى الخ) أي تنزيها وهذا بالنسبة لفجر ما وردت به السنة فلا يشكك بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى الجمعة والعيد بالاعلى وفي الثانية بالغاشية وهي أطول من الأولى بالكلام ثلاث ذكره السيد عن خط والده (قوله وفي التوافق الأمر أسهل) قال في الفتاوى وهذا كله في القرائن أما السنن والتوافق فلا يكره اهـ (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم الخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كل عبادة كرفيه فان ركوع نذال وخضوع فتناسبان يجعل مقابلة العظمة لله تعالى والسجود غاية التسفل فتناسبان يجعل مقابلة العلو لله تعالى وهو القهر والاقسطاد لاعاؤ المكان تعالى الله عن ذلك (قوله أى أدنى كماله المعنوى) الذي هو الزيلعى أى أدنى كمال السنة والفضيلة فالضهير راجع الى غير مذكور معلوم من المقام وفي البحر واختلاف في قوله وذلك أدناه فقل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال والاولى ما وجه حينئذ الأولى للشارح ان يقول أى أدنى كمالها ليعود الضهير للسنة والفضيلة والمراد ان الكمال المعنوى له مراتب الثلاث والخمس والسبع مثلاً والثلاث أدناها فهي أدنى العدد المسنون فلوا فى واحدة لا يثاب ثواب السنة وان كان يحصل لثواب آخر قال في البحر ما ملخصه ان الزيادة افضل بعد ان يثبت على وتر خمس او سبع او تسع فليبر الصالحين ان الله وتر يحب الوتر وفي منية المصلى أدناه ثلاث واوسطه خمس واكمله سبع ومثله في المضمرة عن الزاد (قوله وهو الجمع) أى الكمال الجمع وهو محل مجازى من الاسناد الى السبب لان الجمع هو السبب في الكمال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا القومعة) عطف على المعنوى أى ليس المراد أدنى الكمال المعنوى أى أدنى كمال الجمع المعنوى فلما أدناه ثلثان لما فيه من الاجتماع فليس مراداً وان كان صحيحاً في نفسه لأنه صلى الله عليه وسلم فضله الاحكام لا للعتائق القومية (قوله فلا يصح انه يتابعه) وقال المرغيناني تيم (قوله ولا يرد في الامام الخ) فلوراد لا درك الجاني قبل مكره وقيل مفسد وكثر وقيل جائز ان كان فقيراً وقيل جائز ان كان لا يعرفه وقيل مأجور ان اراد القربة فاستأني عن الزاهد وغيره وفي البحر والنهر ما حاصله انه

(و) يسن (اطالة الأولى في الفجر) اتفاقاً للتواتر من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالثلاثين في الأولى والثلاث في الثانية استحباباً وان كثرت التناوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة الى قول محمد أحب الى ان يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي التوافق الأمر أسهل (و) يسن (تكميل الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه) أى الركوع (ثلاثاً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وثلاثاً أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أى أدنى كماله المعنوى وهو الجمع المحصل للسنة لا القوى والامتنع للاستحباب فيكره ان ينقص عنها ولو رفع الامام قبل اتمام المقعدة ثلاثاً فالصحيح انه يتابعه ولا يرد في الامام على وجه يعل به القوم وكما زاد المنفرد فهو افضل بهد الختم على وتر

وقبل تسبيحات الركوع والسجود وتكبيره ما واجبات ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلناه ومحمول على حالة التهجد (و) بسن (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) بسن (تفريج أصابعه) ١٧٤ لقوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه إذا ركعت فضع كفك على

ركبتيك وفتح بين أصابعك وارفغ يديك عن جنبيك ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا ليتك من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن مبنى حالها على الستر (و) بسن (نصب ساقيه) لأنه المتوارث وأحناؤها ما شبه القوس مكروه (و) بسن (بسط ظهره) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قد ح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) بسن (تسوية راسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكر ويؤثف والبعيرة للمرأة خاصة وللد تستعمل للرجل وأما العجز فعامة وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) بسن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة

أن قصده غير القربة فلا شك في كراهته وإن قصده القربة فلا شك في عدم كراهته بل استحسنة الفقيه أبو الليث لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (قوله وقبل تسبيحات الركوع الخ) أي فيجب ترك ذلك سجود السهو وشذا بومطيع البطني تليذا الإمام بقوله تسبيح الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة أن الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن أمير حاج وكأثر وجهه ظاهر الأمر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد الركوع ليشير إلى أن المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللغوي في الشري (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لأن ذلك داخل في قوله وصوره وانما خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين فيندفع الاشكال والمقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير ومجرا أحسن محذوف للعلم به أي أحسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجد) المراد التنقل أعم من كونه ليلا أو نهارا (قوله ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا) أي التفريج التام كما أنه لا يطلب الضم التام إلا في السجود وفيما عدا هذين يقيها على خلقتهما (قوله ليتك من بسط الظهر) الأولى أن يقول ليتك من الأخذ فان التفريج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله وأحناؤها ما شبه القوس مكروه) أي تنزيها لأنه في مقابلة ترك السنة (قوله العجز بوزن رجل) وكثف وسكون الجسيم مع تثنية العين والفعل كسمع وضرب أفاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق الفخذين وما بينهما ما هو الذكروا الخصيتان أو فرج المرأة وليس العجز لأنه المؤخر وهما الاليتان فلو قال هو الآية لكان أولى (قوله لم يشخص راسه) أي لم يرفعه من الأشخاص وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصحاح والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت وسن إبهاد مر فقيه عن جنبيه والصاق كعبه فيه واستقبال أصابعه القبلة أي أصابع رجله كذا في القهستاني عن الزاهدي (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ) في النهر عن المجتبي معزيا لصدرا القضاة اتمام الركوع وإكمال كل ركن واجب عندهما وعند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والاتصاف والقيام والطمانية فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضونه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا يلزمه سجود السهو وقال ابن أمير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ بوضع الاتف در (قوله عند نزوله) مرتبطا بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه والأولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينهض على صدره وقدميه ويكره تقديم إحدى رجله عند النهوض (قوله فيفعل ما استطاع) أي في الهبوط والنهوض (قوله

ان الرفع منه فرض وتقدم (و) بسن (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطامنا) للتوارث ويستحب (و) بسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الأرض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) بسن (عكسه للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذروا ما إذا كان ضعيفا أو لا يس خف فيفعل ما استطاع

ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليد اركان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما روى (و) يسن (كون السجود) اي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال بعض ١٧٥ المحققين بالجمع وهو ان يفعل بهذا مرة وبالاخر مرة وان كان بين الكفين افضل وهو حسن

(و) يسن (تسبيحه) اي السجود بان يقول سبحان ربى الاعلى (ثلاثا) لما روى (و) يسن (مجاافة الرجل) أى مباعده (بطائنه عن فخذه) (و) مجاافة (مرفقيه عن جنبيه) (و) مجاافة (ذراعيه عن الارض) (و) غير زجة حذرا عن الاذى المحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافى حتى لو شامت بهيمة ان تمر بين يديه لمزت وكان صلى الله عليه وسلم يجف حتى يرى وضع ابطيه أى يياضهما وقال عليه السلام لا تنبط بسط السبع واقدم على راحتك وأبدضبعك فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض المرأة ولزنها بطنائها فخذيها) لانه عليه السلام مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما فضمي بعض النعم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك

ويستحب الهبوط باليمين) أى بالركبة بأن يقدمها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب النهوض باليسار أولا (قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا ينهض دليلا على كل المدعى ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روى) من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه وقوله للمروى هو هذا بعينه (قوله وبه قال الشافعي رضي الله عنه) ونص التبيين يوافقه وهو على ما نقله المروى وضع اليدين حذاء المنكبين أدب اه (قوله وقال بعض المحققين) هو الكمال رضى الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة وهو قوله وان كان بين الكفين أفضل لما فيه من تحصيل المجاافة المسنونة ما ليس في شيء غيره ولان آخر الركعة تعتبر بأولها فكما يجعل رأسه بين كفيه عند الاحرام في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله ويسن تسبيحه) وتوجيه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير زجة) مرتبط بقوله ومجاافة مرفقيه عن جنبيه وأما مجاافة الذراعين عن الارض فلا تؤذى في الازدحام (قوله حتى لو شامت بهيمة) بضم الموحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولد الشاة بعد السخلة فانه أول ما تضعه امه سخله ثم يكون بهيمة (قوله حتى يرى وضع ابطيه) أى يرام من خلقه كما جاء النص صريحه في رواية الطحاوى (قوله واقدم على راحتك) أى اعقد (قوله وأبدضبعيك) به سمة قطع والضبعان ثنية ضبع بفتح الضاد المهجمة وسكون الباء الموحدة لاخير والجمع اضباع كقرخ وافرأخ على ما في الصحاح واصحاح العضد كله او وسطه او بطنه وما بضم الباء فهو الحيوان المقتصر والسنة الجديدة وقيل في الاول بالضم ايضا كما في القهس ستانى وغيره (قوله فانك اذا فعلت ذلك الخ) بيان لحكمة ما ذكره ذلك لانه حينئذ يظهر كل عضو بنفسه ولا يعقد على غيره في اداء العبادة ولانه اشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجهة من الارض وابعدهن هينات الكسالى (فرع) الصلاة على الارض افضل ثم على ما ابتته ذكره المرغينانى وغيره لان الصلاة سرها التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الارض اظهر واتم الا لضرورة حراو بردا ونحوهما ويلحق بها ما ابتته هذا المعنى ذكره ابن امير حاج (قوله لان الرفع) في جمع الانهر عن المطلب التحصين من مذهب الامام أن الاتقال فرض والرفع سحنة (قوله وتسن الجلسة بين السجدين) المراد بها الطمأنينة في القومة وتقرض عند أبي يوسف ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسليخة وليس فيه ذكر مسنون كما في السراج وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيه مما يحمل على التمسك كما في جمع الانهر (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حصى ركبتيه لا مباعده

كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعنى اتمامها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فاقامه سنة (و) تسن (الجلسة بين السجدين) (و) يسن (وضع الدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (اقتراش الرجل) (و) يسن (رجله اليسرى ونصب اليمنى)

توجيه أصابعها نحو القبلة كما ورد ١٧٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) بسن (بورك المرأة) بأن تجلس على البها وتضع القميد

عنهما كما في الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أي باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر
الاستطاعة فإن توجيه الخنصر لا يتجاوز عن عسرة ستانتي (قوله وتسبب الإشارة) أي من غير
تحريك فانه مكروه وعقدنا كذا في شرح المشكاة للقاري وكون الإشارة إلى جهة القبلة كما
يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه وروى في حدة أخبارها ما أخرجه ابن
السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإشارة بالاصبع أشد على
الشیطان من الحديد والمذكور في كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا
بحرم أن قال الرازي في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كونها سنة
وكذا عن الكوفيين والمدينيين وكثرة الأخبار والالتزام كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن
أمر حاج (قوله والدراية) لأن الفعل يوافق القول فكان القول فيه التقي والاثبات يكون
الفعل كذلك فرفع الاصبع التقي ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسحبة) بكسر الباء
الموحدة سميت بذلك لأنه يشار به في التوحيد وهو تسبيح أي تنزيه عن الشرك كما وضعت بذلك
لأن لها اتصالاً بالقلب فكانت سبباً لحضوره (قوله أي السبابة) سميت بذلك لأنها يشار
بها عند السب وقيل بكرة تسميتها بذلك وردت ابن أمير حاج بأن تسميتها بذلك ثبتت عندهم ولم يرو
من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة (قوله عند انتهائه إلى الشهادة) الإشارة أعماهي
عندها لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله كان أولى (قوله أقول أبي هريرة) دليل
أقوله من اليمن فقط (قوله يدعو بأصبعيه) أي بكلمات مسجتيه من يديه (فرع) لا يشترط في
المسحبة حتى لو كانت مقبوضة أو عليه لم يشترط غيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى كما في النووي
على مسلم (قوله أحداً) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي وحداً أي أقم أصابعاً واحدة
وهي اليمنى لأن التيامن يطلب فيماله شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كما وهذا
الدليل لا ينتج المدعى لأنه في الدعاء لا في التشهد (قوله يرفعها الخ) وعند الشافعية يرفعها
إذا بلغ الهزيمة من قوله لا اله الا الله ويكون قصد من التوحيد والاختصاص عند كلمة الاثبات
والدليل للبايعين في المطولات (قوله وأشارنا إلى أنه لا يبعد شيان من أصابعه وقيل الخ)
صنيعه يقتضي ضعف العقد وليس كذلك إذ قد صرح في النهر بتوجيهه وأنه قول كثير من
مشايخنا حال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى وكيفيته أن يرفعها قد انحصرت في تليها بمحلقها
بالوسطى والابهام ومنه يعلم أنه اختلف الترجيح ٥١ من السدول على الإشارة ففهم من قوله
سابقاً وبسن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كقوله التشهد فانه مبسوط بين
السجدين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الإشارة وقال في الشرح غيب بسن
اليدين على الفخذين وهو أولى لما في تلك الإشارة من التأمل والعقد وقت التشهد فقط فلا
يعد قبل ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر أنه يجعل المعقودة إلى جهة الركبة وفي الدر
ويقولنا بالمسحبة عما قبل يبعد عند الإشارة (قوله وتسبب قراءة الفاتحة فيما بعد الأولين)
يشمل الثلاثة والرباعي (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي (قوله وروى عن
الاحام وجوبها) وجهه الكمال لكنه خلاف المذهب كما في سبب التمهيد (قوله وروى عنه
التصميم) قال البرهان الحلبي الحاصل أن التصمير يرجع إلى تقي تمين القراءة في الأخيرتين وأبى

الفخذ وتخرج رجلها من
تدويرها اليمنى لأنه استلها
(تسن) (الإشارة في الصحيح)
نه صلى الله عليه وسلم رفع
سببه السبابة وقد اجناها
بأ ومن قال أنه لا يشترط أصلاً
وخلاف الرواية والدراية
فيكون (بالمسحبة) أي
سبابة من اليمنى فقط يشير بها
منتهى إلى (الشهادة)
بالتشهد أقول أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلاً
كان يدعو بأصبعيه فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحداً (يرفعها) ٢
أي المسحبة (عند التقي)
أي تقي الألوهية عما سوى
الله تعالى بقوله لا اله الا
الله (ووضعها
عند الاثبات) أي اثبات
الألوهية لله وحده بقوله لا
الله ليكون الرفع إشارة إلى
التقي والوضع إلى الاثبات
وبسن الاسرار بقراءة
التشهد وأشارنا إلى أنه لا يبعد
شأن من أصابعه وقيل الا
عند الإشارة بالمسحبة فيما
يروي عنهما (و) تسن
(قراءة الفاتحة فيما بعد
الأوليين) في الصحيح وروى
عن الامام وجوبها وروى
عنه التصمير بين قراءة الفاتحة
والتصميم
٢ قوله الإشارة أعماهي عندها
الخ في نسخة أخرى مانعه
الإشارة أعماهي في أمثلها
لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله كان أولى (قوله أقول أبي هريرة) دليل

المراغبة التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح أفضل من السكوت كما لا يخفى ١٥ (قوله والتسبيح) أي بقدر القاطحة أو ثلاث تسبيحات كما في القهستاني لان القراءة فيها ما انما شرعت على وجه الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البصر (قوله والسكوت) أي بقدر القاطحة فهستاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسبيحات زبلي أو بقدر تسبيحة واحدة نهاية حال الكمال وهو الباقي بالاصول أي لان الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه ادنى ما ينطاق عليه الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الاركان ١٥ ولذا قال القهستاني ولعل المذكورين السنة أو الادب والا فالفرض على رواية الاصول مطلق القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فبعضه يكون به مسيئا لو عدا ولكن لا يلزمه السهول وسهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مسيئا وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والخاتمة وجرى عليه الشارح وهو المذهب وان كان صاحب المحيط على خلافه كما في البصر والدر (قوله وتسبى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اعلم أنها على ستة أقسام فرض وواجب وسنة ومسحوب ومكروه وحرام فالأول في العمر مرة واحدة لآية والذاني كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والظاهر أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرطبي والثالث في القعود والاخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس في الصلاة مع عدد القعود الاخير والفتوف والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه ان قصد بذلك الاعلام بجودته ولا خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال اذ الله على استعمال الذكر في غير موضعه صرح بذلك علماونا وهل يأتي به المسبق مع الاما قيل نعم وبالذاعوه صرحه في المبسوط وقيل يكرر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع وقيل بسكت واختاره أبو بكر الرازي وقيل يستمر في التشهد وصحبه قاضي خان وينبغي الافتاء به كما في البصر وهو الصحيح خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) قال في الدر وندب السيادة وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر أن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل عن العصاية والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان مندوبا لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسئلة أصولية وهي أن الادب أحسن ام الاتباع والامتنال ورجح الثاني بل قيل انه الادب ١٥ (قوله كما صليت على ابراهيم) لا يقتضي افضلية الخليل على الحبيب عليهما الصلاة والسلام لانه قاله قبل أن يبين الله تعالى له منزلته فلما بين أبقى الدعوة وتشبيهه لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدرا والتشبيه وقع في الصلاة على الآل لا عليه فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه والمناسبة الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آل ابراهيم فاذا تقابلت الجلالة بالجلالة يقدّر أن يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا الاخير نظر أو المشبه به قد يكون أدنى لقوله تعالى مثل نوره كشكاة ١٥ در والحمد المجدود فانه المجدود بأنواع الحمد والمجد بمعنى الماجد وهو من كل في المجد والشرف وغنامه في الشرح والحمد بمعنى فاعل أي أنت فاعل الحمد أو واهبه كما أن مجيدا يحتمل أن يكون بمعنى المجد وقوله في العالمين أي معهم فهو دعاء لهم معهم داخلة هنا على التابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء)

والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جسد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالنوع منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فرض في العمر مرة ابتداء

وتمت فرض كذا ذكر اسمه لوجود
سببه (و) يسن (الدعاء) بعد
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لقوله عليه السلام
إذا صلى أحدكم فليبدأ
بصمده الله عز وجل والثناء
عليه ثم ليصل على النبي ثم
ليدع بعد ماشاء لكن لما
ورد عنه صلى الله عليه
وسلم أن صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس
قدم هذا المانع على إباحة
الدعاء بما أحبه في الصلاة
فلا يدعونها إلا (بما يشبه
الفاظ القرآن) ربنا لا تزغ
قلوبنا (و) (بما يشبه ألفاظ
السنة) ومنها ما روى عن
أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم على يار ول
الله دعاء دعوه في صلاتي
فقال قل اللهم اني ظلمت
نفسي ظلما كبيرا والله لا
يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمي انك انت الغفور
الرحيم وكان ابن سعد
رضي الله عنه يدعو بكلمات
منها اللهم اني اسألك من الخير
كله ما علمت منه وما لم أعلم
واعوذ بك من الشر كله
ما علمت منه وما لم أعلم (لا)
يجوز أن يدعو في صلاته بما
يشبه (كلام الناس) لانه
يبطلها ان وجد قبل القعود
وقدوا التشديد

أي من غير تقدم ذكر ولو باغ في الصلاة وصلى فيها بعده ثابت عن الفرض (قوله) وتمت فرض كذا
ذكر اسمه) هو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب اذا اتحد المجلس وتكفي صلاة
واحدة كسجود التسلاوة اذا الوجبت كل مرة لا فاضى الى المخرج حالي وغيره وظاهر تعبيره
بتمت فرض انه فرض عملي والذي في كلام غيره ان المراد الوجوب المصطلح عليه فان الاحاديث
الواردة بطلبها عند ذكره احاديث آحاد وهي انما تفيد الوجوب أفاده في البحر قال السرخسي
في شرح البكافي وقول الطحاوي يخالف للاجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كما في
غاية البيان وهو المختار للمفتوى كما في النهر وظاهره ولو سمع من مئة مدلان العبرة بمجلس
السامع كالتسلاوة بخلاف الثناء عند ادائه تعالى بنحو عز وجل فيجب لكل مرة ثناء على حدة
وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يفتى في البناءة عن الجامع الصغير يكفيه
سجل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يبق ديناً عليه وأما تشييت
العاطس فان حديد يجب لكل مرة ٤ وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث اذا تابع
وان لم يشمت الى ثلاث كفته واحدة يحوى على الاشياء لكن يحرم في الفقه تبعاً للبكافي بأنه
يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد ١٥ ولا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه بناء على أن ياءهم الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف ياءهم الناس
يا عبد الله نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الاول والصلاة في ضمن صلاة فلا يجب
الصلاة لارتكاب المكروه في الاول وللتسلسل في الثاني وفيه انه يقال في الاول يتأق فعلها
بالايمان بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله لوجود سببه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم
(قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولو اذ به المؤمن والمؤمنات لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم لما قبل له أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبة والمدير
يطلق على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقدير اذ به ما وراءه
وعقبه أي الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بحر ويدعو بالعربية
ويحرم بغيرها لانها تنافي جلال الله تعالى نهر ولا يجوز الدعاء للمشركين بالمغفرة وكفره القرافي
والحق خلافه لقول البعض يجوز ازمنة الكفر عكلاً ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين
جميع ذنوبهم لم يفرط الشقة على اخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعاً ومن الحرم
أن يدعو بالمستحيلات العادية كنزول المائدة الا أن يكون تبيهاً وليا قبل وكذا الشرعية كما
في الدرر أن يسأل العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما الا أن يقصده بالخصوص
اذ لا بد أن يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت (قوله) لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) التبادر منه
ان ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده أن ذلك قبل السلام لذكر السلام
بعد (قوله) لكن لما ورد الخ) استدرك على التعميم انه هو من قوله ماشاء فانه يفيد جواز
الدعاء ولو بما لا يستعمل طلبه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس فتفسد به الصلاة لحديث ان
صلاتنا الخ (قوله) بما أحبه في الصلاة) أي مما يشبه كلام الناس (قوله) ربنا لا تزغ قلوبنا
بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والا كره (قوله) ولا يجوز أن يدعو الخ) ولذا
قالوا ينبغي له في الصلاة أن يدعو بدعاء محفوظ لا بما يحضره لانه ربما يجري على لسانه ما يشبه

وفوت الواجب لوجوده
بعد قبل السلام بخروجه
به دون السلام وهو مثل
قوله اللهم زوجني فلاة
أعطني كذا من الذهب
والفضة والمناسب لأنه
لا يستحيل حصوله من العباد
وما يستحيل مثل العقور
والعانية (و) يس (الاتفات
عينا ثم يسارا بالتسليتين)
لأنه صلى الله عليه وسلم كان
يسلم عن يمينه فيقول السلام
عليكم ورحمة الله حتى يرى
ياض خده اليمين وعن يساره
السلام عليكم ورحمة الله
حتى يرى ياض خده اليسر
فان نقص فقال السلام عليكم
وسلام عليكم اساء بترك السنة
وصح فرضه ولا يزيد وبركاته
لأنه بدعة وليس فيه شيء
ثابت وان بدأ يساره ناسيا
او عامدا يسلم عن يمينه
ولا يمس يده على يساره ولا
شيء عليه سوى الاسما في
العمد ولو سلم تلقا وجهه
يسلم عن يساره ولو نسي
يساره وقام يعود الى المخرج
من المسجد أو شكك فيجلس
ويسلم (و) يس (نية الامام
الرجال والنساء والصبيان
والخسائي (و) الملائكة
(الحفظة) جمع حافظهم وايه
لحفظهم ما يصدر من الانسان
من قول وعمل او لحفظهم
ايام من الحين

كلام الناس فنفسه صلانه وأما في غير الصلاة فبالعكس فلا يستظهره دعاء لان حفظ الدعاء
يمنع الرقة بجر والمراد بما يشبهه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون
الدعاء مستحيلا منهم أن يكون بلفظ وارد في الاثر المذهب لا فلو قال اغفر لعمى أو خالى
أو أقرباقي لا تنفع دخلا فالما في الظهيرية والخلاصة ثم التفصيل بين كونه يستحيل سؤاله من
المخلوق أولا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخايسية قال في سكب الانهر واختار الحلبي
ان ما هو مأثور لا يقصد مطلقا ويعتبر في غيره الاصل المتقدم اهـ ومثله في الجوى
عن الظهيرية (قوله ويفوت الواجب) وهو الخروج بلفظ السلام (قوله بجر وجهه)
متعلق بقوله ويفوت الواجب (قوله مثل العقور والعاقبة) قال صلى الله عليه وسلم ما سئل الله
تعالى شيئا أحب اليه من أن يسئل العافية رواه الترمذي وجعل في الهداية لفظ الرزق
عما لا يستحيل طلبه من العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن اسناد الرزق الى المخلوق مجاز
لاحقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله خيرا الاسلام في شرحه للجامع الصغیر
يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني فلاة الاصح الفساد ولو قال اللهم
ارزقني الحج الاصح عدمه قال في النهر وهذا التخصيص ينبغي اعتقاده ولو قال اقض ديني ففسد
مضمرات واستشكل بأنه ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر الا أن يقال المراد
بالمأثور الذي يدعي به التشهد أن يكون ورد في الصلاة لا مطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله
بالتسليتين) هو على سبيل التوزيع (قوله حتى يرى ياض خده) هو في الموضعين بالبناء لا المفعول
(قوله فقال السلام عليكم) او عليكم السلام (قوله لانه بدعة) كذا قاله النووي وهو مردود بما
جاء في سنن أبي داود عن علقمة بن وائل عن ابيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وسكت
عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف القتاوى انه يزيد وبركاته في التسليتين (قوله ما لم
يخرج من المسجد) والاصح ما لم يستدبر القبلة كما في الدر (قوله والتسائي) هذا أولى مما في النهر
انه لا ينويهم ان حضرن استراحة حضورهن لان الكراهة عليهن وهذا مطلوب منه اذا صابن
معها فالحكمة منه في (قوله لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل) فمن يمينه رقيب وهو
كاتب الحسنات وعن يساره عنيد وهو كاتب السيئات وورد انه اذا مات ابن آدم يامرهما
الله تعالى بالاقامة على قبره يحمده ويسبحه ويهلل له ويكبره ويكتب ذلك لصاحبهما
حتى يبعث ويفارقانه عند الغائط والجامع والاصح أن الكافر تكتب أعماله وأن الصبي المميز
تكتب سننانه وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله به على الاصح واختلف في محل
الجلوس فقول القم والمداد الرقيق والقم اللسان لحبره نقوا أفواهكم بالخلال فانما يجلس
الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قبل ما فيه أجر ووزر لما
ورد ان كاتب الحسنات امين على كاتب السيئات فاذا عمل حسنة كتبها عشرة وان عمل سيئة
قال له دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان
كل شيء واختلف في وقت محو المباح والاكثر على انه يوم القيامة (قوله أو لحفظهم ايام من الحين

واسباب الخطاب ولا يعز حد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال مع كل مؤمن نفس من الحفظة واحد
عن عيسى يكتب الحسنات ١٨٠ وواحد من يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخيرات واخر وراءه يدفع عنه

واسباب الخطاب) اي الممالك وكذا المؤذيات (قوله ستون ماسكا وقيل مائة وستون يذبون عنه) اي كايذب من ضعفه القسا في اليوم الصائف والذباب ولو بدوا لكم رأيتهم على كل سهل وجبل كلهم باسط يده فاغرفاه ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفه الشياطين كذا وفيه في بعض الآثار وقال تعالى له معقبات الآية وفي الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل الخ وهؤلاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين في الاظهر ذكره القرطبي في شرح مسلم (قوله كالايمان بالانبياء) فان عددهم ليس معلوما قطعاً فينبغي أن يقول آمنت بالله وملائكته وجميع الانبياء اولهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة وأربعة وعشرون الفا كذا في شرح تسمية المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء والمرسلون افضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم والمراد بالاتقياء الاتقياء من الشرك كما في الروضة فان الظاهر كما في البصر ان فسقة المؤمنين افضل من عوام الملائكة وفي النهر عن الروضة أجمعت الامة على أن الانبياء افضل الخليفة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وجملة العرش والروحانيون وان الصابية والتابعين افضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفي ذكر الاجماع في بعض هذه المسائل انظر (قوله المتقدمين به) اي ولا ينوي من ليس معه وقول الحاكم انه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات ولو من الجن قال السرخسي هذا عندنا في سلام التشهد لعدم الخطاب فيه أما في سلام التحلل فيخطب من معه فيخصه بيمينته (قوله وقيل تكفيه الاشارة) اي بالالتفات والخطاب (قوله بالتزام صلاته) اي صحة صلاته فان الامام ضمن (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم انه اذا أذن في صلاة وأقام يقتدى به كثير من خلق الله وتقدم أن المنفرد ينوي الامامة لانه قد يقتدى به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال زيادة على ما ذكره من ينوي من اقتدى ليوافق ما تقدم لكان أنسب (قوله ويغني التنبه لهذا) اي لما ذكر من السنن (قوله ويسن خفض صوته بالتسليم الثانية) خصه الحلبي بالامام وذكره السيد وهو في متن منية المصلي لان السنة في حقه الجهر بأذكار الانتقال لان الجميع للاعلام بجماله (قوله ويسن انتظار المسبوق فراغ الامام) اي من تساميه المرتين (قوله لوجوب المتابعة) فان قام قبله كرتصريحاً ودياً حله القيام لضرورة كمالو خشى ان لا يتطهر يخرج وقت الفجر أو الجمعة او العبد او غشي مدة مسحه أو يخرج الوقت وهو مذكور كذا في الخشعي مرر والناس بين يديه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل من آدابها) • اشار من التبع بوضعية الى انه لم يستوف افراد الآداب فتم انتظام الصلاة والاعقاد على الركبتين حال النهوض على طريقة والتسمية بين الفاتحة والسورة على طريقة ايضا والقراءة من طوال الفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة في الاخيرة بين بناء

المكاره وأخر عند ناصيته يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون ملكا وقيل مائة وستون يذبون عنه الشياطين فالايان بهم كالايمان بالانبياء عليهم السلام من غير حصر بعدد (و) يفته (صالح الجن) المتقدمين به فينوي الامام الجميع (بالتسليمين في الاصح) لانه يحاط بهم وقيل ينويهم بالتسليم الاولى وقيل تكفيه الاشارة اليهم (و) يسن (نية المأموم امامه في جهته) اليه ان كان فيها او اليسار ان كان فيها وان حاذاه نواه في التسليمين لانه حذاه من كل جهة وهو أحق من الحاضرين لانه احسن الى المأموم بالتزام صلاته مع القوم والحفظة وصالح الجن (و) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط) اذا يس مع غيرهم ويغني التنبه لهذا فانه قل من يتنبه له من أهل العلم فضلا عن غيرهم (و) يسن (خفض صوته بالتسليم الثانية عن الاولى) (و) يسن (مقارنته) اي سلام

المقتدى (سلام الامام) عند الامام موافقة له وبعد تسليمه عندهما للتلاصق بامور الدين (و) يسن (البدل المتباين) وقد ينه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لاهو عليه (فصل) • من آدابها

الادب مافعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المستوتة وقد شرع لا كمال السنة فيها (الخراج الرجل كقبه من كبه عند التكبير) للأحرام لقربه من التواضع الاضرورة كبرد المرأة تستر كفيها حذرا من كشف ذراعها وعللها الخنثى ١٨١ (و) منها (تقرب المصلي) سواء كان

رجلا أو امرأة أو إلى موضع سجوده قائما) حفظه من النظر إلى ما يشغله عن الخشوع (و) تقربه إلى ظاهر القصد بها كعوا إلى أربة أنفه ساجدا وإلى جهر جالس) ملاحظ قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانهير النوازل يشغل بسواه (و) منها نظره إلى المنكبين مسلما) وإذا كان بصيرا وفي ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب دفع السعال بما استطاع) تضرعا عن المفسد فانه إذا كان بخير يحذر نفسه وكذا الجشاء (و) من الادب (كظمه عند التثاؤب) فان لم يقدر غطاء يده أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع (و) من الادب القيام) أي قيام القوم والامام أن كان حاضرا يقرب المحراب (حين قيل) أي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيصاف وان لم يكن حاضرا يقوم كل

على انما افضل والاشارة في التشهد على ما في المعنى عن الصفه (قوله الادب مافعله الرسول) وفي اللغة ملكة تعصم من قامت به عما يشبهه أو هو حسن الاخلاق وفعل المسكارم واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في الاسلام وأدب ككرم فهو أدب كضارب (قوله مرة أو مرتين) ومثله المندوب أما المستحب فهو مافعله مرة وتركه أخرى وهو ما عليه أهل القروع والاولى ما عليه الاصحابون من عدم الفرق بين المستحب والمندوب وتركه لا يوجب اسامة ولا عتابا لكن فعله افضل كما في الدر (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للأحرام) فيه اشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى اخراجه ما في جميع الاحوال كما في مجمع الانهر (قوله حذرا من كشف ذراعها) أي فانه عورة على الصحيح وهذا في الحرمة لا في الامة (قوله قائما) أي ولو حكا كلقاعد (قوله إلى ظاهر القصد بها كما) وهذا لا يتأتى في المصلي قاعدا (قوله وإلى جهر) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا ويقول هذا ولو كان مشاهدا للكعبة على المذهب (قوله كأنك تراه) فان العبد إذا رأى سيده أحسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) أي الرؤية المعنوية أي فلا تغفل عن عبادته فانه يراد أفاده السعد في شرح الاربعين (قوله وإذا كان بصيرا) أي أعنى فهو من اطلاق اسم الضم على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيكفبه ملاحظة العظمة والافال عظمة لكل مصل (قوله دفع السعال ما استطاع) أي مدة استطاعته اما اذا كان يحصل له منه ضرر أو يشتغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تنخم محتاج اليه لدفع بالقوم منه عن القراءة أو عن الجهر وهو امام ذكره البرهان الحاسي والسعال بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئحة والاعضاء التي تتصل بها (قوله يفسد) أي إذا حصل به حروف ومثله الجشاء (قوله كظمه عند التثاؤب) أي امساكه وسده ولو يأخذ شفتيه بسننه فان امكنه أخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطاه يده أو كفه كذا عين الامام خلاصة والتثاؤب انفتاح القوم برجح يخرج من المعدة لمرض من الامراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقال ابن دوستويه في شرح الصحيح هو ما يوجب الانسان عند الكسل والنعاس والهم من فتح القم والقطي اه والانباء عليهم الصلاة والسلام محفوظون منه بجهته عنهم عن شرح الشماثل لابن حجر (قوله فليكظم ما استطاع) أي دعه عليه قصده ووردان الشيطان يضحك من ابن آدم اذا تشاءب (قوله حي على الفلاح) وقال الحسن وزفر عند حي على الصلاة كما في سكب الاتهر عن ابن الكمال معزيا إلى الذخيرة (قوله لانه امر به فيصاف) أي لان المقيم أمر بالقيام أي ضمن قوله حي على الفلاح فان المراد بفلاحهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام (قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكما ما جاوز صف قائم ذلك الصف اه وان دخل من قدامهم فلموا احين رأوا وإذا أخذ المؤذن في الاقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا ينتظر قائما فانه مكر ومكالي

صف عين يتقرب إلى الامام في الانهال (و) من الادب (شروع الامام) أي انما هو من قبل (قوله قد قامت الصلاة) عندها

وقال ابو يوسف بشرع
اذا فرغ من الاقامة فلو ان
حق يفرغ من الاقامة
لا بأس به في قولهم جميعا
(فصل في كيفية
تركيب افعال الصلاة)
من الابتداء الى الانتهاء من
غير بيان او صافها لتقديمها
(اذا اراد الرجل الدخول في
الصلاة) اي صلاة كانت
(اخرج كفيه من كعبه)
بخلاف المرأة وحال الضرورة
كما ينه (ثم رفعها هذا
اذنيه) حتى يحاذي بابها اميه
نصحت اذنيه ويجعل باطن
كفيه نحو القبلة ولا يفرج
اصابعه ولا يضعها واذا كان
به عذر يرفع بقدر الامكان
والمرأة الحرة تحذو منسكبيها
والامة كالرجل كما تنقسم
(ثم كعب) هو الاصح
فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ
من التكبير لا ياتي به لقوات
محله وان ذكره في اثنتاه رفع
(بلامد) فان مد همزه
لا يكون شارعا في الصلاة
وتسديه في اثنتاهما

المضمرة فاستثنى ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الاقامة والناس منه غافلون (قوله اذا
فرغ من الاقامة) أي بدون فصل وبه قالت الاثمة الثلاثة وهو اعدل المذهب شرح المجمع وهو
الاصح فاستثنى عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لوملي السنة
بعد الاقامة او حضر الامام بعد ساعة لا يعيدها ومثله في البرازية كما في المنع لما في البخاري
عن انس قال اقيمت الصلاة فعر من النبي صلى الله عليه وسلم رجل خبسه بعدما اقيمت الصلاة زاد
هشام في روايته حتى نفع بعض القوم قال الشمني في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد
قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل على أن اتصال الاقامة بالشروع
في الصلاة ليس من أكيد السنن وانما هو من مستحباتها كما ذكره العيني وغيره من شارحي
البخاري (قوله فلو اخرج) فالخلاف في الاستصحاب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم
واستغفر الله العظيم
(فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) المراد بأفعال الصلاة ما يعم أقوالها
والفصل لغة ما بين الشيئين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أسماءها
بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والسبب (قوله لتقديمها) من اضافة المصدر الى مفعوله
والضمير الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي بابها اميه نصحت اذنيه) ومن الشحمتين لم يذكر في
المتداولات الا في قاضي خان والظاهرية كما في القهستاني وعليه صاحب النقاية بانه لتحقيق
المحاذاة فظهر منه أن المراد بالاس القرب التام لاحقيقته فلا منافاة كما في كعب الانهر واختلف
في حكمة الرفع ف قيل الاشارة الى التوحيد وقيل الاشارة الى طرح أمور الدنيا خلفه والاقبال
بكاتبته على الصلاة وقيل يستقبل بجميع بدنه وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل
رفع عشر حركات بكل اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الاشارة الى
أنه يرفع يديه أولا ثم يكبر وصححه في الهداية وفي القدوري يرفع يديه مع التكبير وهو المروي
عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الا قول وهو الاصح لان في الرفع في التكبير
عن غير الله تعالى وفي قوله الله أكبر انبأته تعالى والنبي مقدم على الاثبات وقيل يرفع يديه
بعد التكبير والسك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في البصر (قوله واذا كان به عذر
يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص عن محله أو ياحسدي السيدين دون الاخرى (قوله
لا ياتي به لقوات محله) وينبغي أن ياتي به على القول الثالث ما يطل الفصل اه نهر (قوله
بلامد) الحاصل أن المقد في التكبير اما أن يكون في لفظ الله او في لفظ أكبر فان كان في
لفظ الله فاما ان يكون في اوله او في وسطه أو في آخره فان كان في اوله كان مفسدا لانه في صورة
الاستغناء حتى لو تعدد بكفر لا شك في الكبرياء وان كان في وسطه فهو الصواب لانه لا يبالغ
فيه فان بالغ زيادة على مداه الطبيعي وهو قد در حركتين كره ولا تقصد على المختار كما في ابن امير
حاج وفي السراج انه خلاف الاولى اه فالكرهية للتنزيه وان كان في آخره بان أشبع حركة
الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تقصد به الصلاة وكذا نسكبتها كذا في الحاشي وان كان
في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ولا يصير به شارعا على ما هو وان كان في وسطه حتى
صارا كبار ف قيل تفسد صلاته لانه جمع كبير وهو طيل ذو اوجه واحد واسم من أسماء أولاد

وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلافه بحاجة الطالب وان كره تركه
الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لصحة الشروع

١٨٣

الرواية (كسبحان الله)

أولاً الله الا الله والحمد لله

(و) يصح الشروع ايضا

(بالفارسية وغيرها من

الالسن) ان يجز عن

العربية وان قد ولا يصح

شروعه بالفارسية وغيرها

(ولا قرأته به في الاصح) في

قولي الامام الاعظم موافقة

لهما لان القرآن اسم للنظم

والمعنى جميعا واما التلبية في

الحج والسلام من الصلاة

والقسمة على الذبيحة

والايمان بخاتمة العربيه

مع القدرة عليها اجاعا ثم

وضع عينه على يساره

وتقدم صفته (تحت ممره

عقب الصريحة بلامهله)

لانه سنة القيام في ظاهر

المذهب وعند محمد سنة

القراءة في سبل حال الشاء

وعندهما يعتمد في كل قيام فيه

ذكر مسنون بحالة الشاء

والقنوت وصلاة الجنازة

ويرسل بين تكبيرات

العديد اذ ليس فيه ذكر

مسنون (مستقفا وهو ان

يقول سبحانك اللهم وبحمدك

وتبارك اسمك وتعالى جدك

ولا اله غيرك) وان قال

وجعل ثناؤك لم ينسج وان

سكت لا يؤمر ولا ياقبدها

التوجه لاقبل الشروع

الشيطان وفي القنبة لا تقصد لانه اشباع وهو لغة قوم واستبعده الزيلعي بأنه لا يجوز الا في الشعر
ولو فعله المؤذن لا تجب اعادة الاذان لان امر الاذان اوسع كذا في السراج وان تعمده بكفر
أي مع قصد المعنى والا لا يستغفرون ويتوب مضمرات وان كان في اخره فقبل تقصده لانه وقباصه
ان لا يصح الشروع به وقيل لا تقصد كما في العناية وابن امير حاج ولو حذف المصلي أو الخائف
أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف في صحة الشروع
وانه قادمين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطاً أفاده السيد ومصر (قوله ناويا) اعلم
انه يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بهما وحده بل بهما وضح تقديمها عليه حيث
لم يفصل بينهما بأجنبي للمقارنة حكما لا تأخيرها ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالاخرس
تحريلك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح انه مذكور واجب فلا يلزم غيره الا بدليل در (قوله
بكل ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد وبضمها ما يكون بالحنان (قوله خالص
لله تعالى عن اختلافه الخ) فلا يصح باللهم اغفر لي لانه لطلب المغفرة ولا بالحوقلة لانه لطلب
الحول والقوة ولا بما شاء الله كان لانه لطلب دفع السوء ولا بالبسملة لانه لطلب البركة ولا فرق
في صحة الشروع بين الالهة الخاصة والمشاركة كالكرام والجليل على الاظهر الاصح (قوله
ان كره) أي تحريرا صريحا بقوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه اشارة) أي فيما ذكره من
قوله ثم كبر فان التكبير الله أكبر وهو وجه اوفى قوله بكل ذكر فان الذكر التام لا يكون الا بجملة
(قوله وهو ظاهر الرواية) والخيار در والاشبه كما في ابن امير حاج وروى الحسن عن الامام انه
يصير شارعا بالقرآن في الدر ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا لمحمد (قوله وغيرها
من الالسن) هو الصحيح وخصه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث موضوع كما
قاله القاري في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وعلى قوله ما من
لم يعرفه ما في حكم العاجز وتقدم (قوله ان يجز) الصحيح انه يصح الشروع عنده بغير العربية
ولو كان قادرا عليهم مع الكراهة الصريحية للقادر لان الشروع يتعلق بالذكري الخالص وهو
يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد ان صاحبيه رجعا الى قوله هذا كرجوعه الى قوله ما
في القراءة أفاده صاحب الدر ومصر (قوله في الاصح في قولي الامام) الاولى من قولي الامام
كما هو في بعض النسخ وبه عبر في الشرح وهذا ظاهر في القراءة لاني الشروع كما علمت وعلى
هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا) أي ومن قرأ بغير العربية
فانما اتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليه انه
اذا حلف بالله بالفارسية تنعقد عينه وتلزمه الكفارة اذا حنث أفاده السيد فالإيمان في كلام
المؤلف بفتح الهمزة جمع عين (قوله بلامهله) بفتح الميم أي تراخ وبضمها عكارة الزيت (قوله
في كل قيام) أي له قرار (قوله ويضمه في التهجد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم
الاستفتاح عليه (قوله ومعنى سبحانك) سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه البراءة
والتزاهة من سيج في الارض أي ذهب وبعد ثم ضمن معنى التسبيح الذي هو التزنية وقد يستعمل
علما له فيمنع من الصرف للعلية وزيادة الالف والتون ولا يكاد يستعمل الا مضافا وانتصاب

لا بعده ويضمه في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك

الهم وبمحمدك تزهدك عن صفات النفس بالتسليم واثبت صفات الكمال لذاتك بالحمد ودوام وثبت وقتزه اسمك وتعالى جددك اي ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بركاتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتزهد الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقباً في الشفاء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والحمدية (و يستفتح كل فصل) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام ١٨٤ بالقرعة (ثم تعوذ) بالله من ان يشيطان الرجيم لانه مطرود عن

حضوره الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكاً في العقاب وأنت لا تراه فتعنتهم عن راء ليحفظك منهم بالتعوذ (سر القراءة) مقدماً عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتدا ما يقضيه بعد الشفاء فانه يثنى حال اقتدائه ولو في سككات الامام على ما قيل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تبع للشافعي في (و يوتر) التعوذ (عن تكبيرات الرواية في العبدین) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقسراً في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضاً او نفلاً (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما في الوضوء والذبيحة فلا يتقدم بخصوص البسملة بل

جاءت بفعل محذوف واجب الحذف امامن لفظه واصل التركيب سبحانه وأمن غير لفظه اي اعتقد سبحانه أي نزاحتك من كل ما لا يابق بك فيكون على هذه معولاً به لا مطلقاً (قوله وبمحمدك) متعلق بمحذوف والواو عاطف جلة على جلة حذف كالاولى وابق حرف العطف اي اسجدك وابتدئ بحمدك أو وأمدك بحمدك ولا ينبغي أن يقال بزادها لانهم ليس بقياس كما في الفقه ستاني وروى عن الامام انه لو قال سبحانه اللهم بحمدك بحذف الواو جاز والباء على هذا الملازمة اي اسجدك تسبيحاً ملتباً بحمدك اولاً صاحب (قوله وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل الله تعالى من البركة وهو الخير الدائم الكثير أي تكاثرت خيبر اسمائك الحسنى مشتق من برك الماء في الحوض أي دام أو من برك الابل وهو الثبوت (قوله وقتزه) ليس هذا من معنى تبارك (قوله وتعالى جددك) الجدد بفتح الجيم يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظمة والجلال وهو المراد هنا به أي أن عظمتك تعالى على عظمة غيرك (قوله بدأ بالتزهد) أي التزهد الكامل (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق بقوله ترقباً وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله في الجلال والجمال) متعلق بغاية او بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال أي والى غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذكر باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقراءة) ولو سرية على المعتذر ان أدركه كما تنحصر ان أكثرأيه أنه ان أتى به أدركه في شيء منه أي به والا لا نهر (قوله مقدماً عليه) وقال بعض اصحاب الظواهر والضحي وابن سيرين يأتي به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال وتماه في الشرح (قوله فانه يثنى حال اقتدائه) لوجه لهذا التعليل قال في الشرح ويثنى أيضاً حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقبل يثنى في سكتاته وهو اولى مما هنا وكلامه يقتضي ان المسبوق يثنى مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتي به في الركوع) أي لا يأتي بالتعوذ في الركوع (قوله ويأتي فيه بتكبيرات العبدین) أي يأتي به المسبوق في الركوع (قوله لوجوبها) ظاهر التعليل بقيدانه لافرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والافضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله اكبر (قوله للسورة) تقييده بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها لا آيات (قوله من المفصل على ما تقدم) أي من الطوال والواسط والقصار (قوله

ويذكر كل ذكره يكنى (فقط) فلا تنس التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقاً للسورة سواء جهرا وخاف بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وامن الامام والمأموم سرا) وحقيقة قسه اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل على ما تقدم (او) قرأ (ثلاث آيات) قصار او آية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل فصل (راكها) فينبغي بالتكبير مع ابداء الانشاء ويختصم بختصم ليشرع في التسليم فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكر مطمئنا (مسوقاً بأرأسه بجزءه) أخذ اركبته بيديه

ويكون الرجل مقرجا أصابعه فاجبأصابعه واحناؤه ماشية القوس مكروه والمرأة لا تفرج أصابعها (وسج فيه) أي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المستنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجتماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم ثبت أن أقرأ أركعا أو ساجدا (ثم رفع رأسه واجمان) فاعلم (فإن الله سمع الله لمن حمده) أي قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكر ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكت والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (أماما) هذا أقوله سما وهو رواية عن الإمام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يحملون إلى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح عن الإمام موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسبيح (والمتقدم يكتفى بالتحميد) اتفاقا فلا امر به في الحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد والفضل اللهم ربنا ولك الحمد وبيده اللهم ربنا لك الحمد وبيده ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصل (خارج السجود) ويختتمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) أن لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي (وسجد بأفنه وجبهته) وتقدم الحكم (مطهنا مسجما) بأن يقول سبحان ربّي الأعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجاف) أي باعد الرجل (بطنه عن تخذيده وعضديه ١٨٥ عن أبيه) لانه أبلغ في السجود بالأعضاء في غير رجة وينضم فيها حذرا عن اضطراب الجوار (موجها أصابع يديه) وبضمها كل الضم لا يندب الا هنالاق الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفض) فتضم عضديها الجنبين (وتلزم بطنها بخذيها) لانه أستر لها ثم رفع رأسه (وجلس كل مصل بين السجدين

ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بألفاظ القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والاكراهية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكر فيه التشهد (قوله لا للكتابة) وفي المستصفي أنها للضمير لا للسكت وفي الولو الجلية لو أبدل النون لاما فسدت صلواته كما في سكب الانهروان كان لسانه لا يطاوعه بتركه كما في الشربة لابة ولو سكن الميم من حمده فسدت صلواته كما في شرح الكيدانية عن عمدة الفتاوى (قوله والفضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزيادة الثناء واختلافوا في هذه الواو فقبل زائدة وقبل عاطفة تقديره ربنا حمدا نالك ولك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في الدراية كذا في الشرح وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجها أصابع رجليه نحو القبلة) ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم بوضع أصابعها ويكتفى بوضع اصبع واحدة كذا في السعيد (قوله وجلس كل مصل بين السجدين) وقد ادرع المقرض أن يكون إلى الجلوس اقرب وهو الذي ينبغي التعويل عليه قاله السيد عازي إلى التهر (قوله ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) ظاهره مبره أنه في صلاة التسبيح لا يكبر الا عند النهوض لا عند مودعه لا لتبائن بالتسبيح واظهار أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل التسبيح (قوله لا يثنى)

٢٤ ط واضع يديه على تخذيده مطمئنا) وليس فيه ذكر مستنون والوارد فيه محمول على التمسك (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطمئنا وسج فيه) أي السجود (ثلاثا وجاف بطنه عن تخذيده وأبدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتقاد على الأرض يديه) أن لم يكن به عذر (وبلا تعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما شملته (الأئمة) أي المصلي (لا يثنى) لانه لا استفتاح فقط ولا يعوذ لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه (اذ لا يسكن رفع اليدين) في حالي الركوع وقيامه ولا يفقد الصلاة في الصحيح فلا يسكن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوضوء وتكبيرات الرواقي المبيدين) لاتفاق الاخبار ومدة الرفع فيها سذوا لا ذنين (و) يسكن رفعهما بسوطة من نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرقة أي وقت معاينتها فتكون العين في فقعس للعينين ومعاينة البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسكن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا لا طمنا ما اطهر (و) يسكن رفعهما بسوطة من نحو السماء ادعيا (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) وقوف (مزدلفة) في الوقوف (بعد رمي الجرة الاولى) والجرة (الوسطى) كما ورد بذلك السنة

الشريفة وترفع في دعاء الاستسقاء وهو لان رفع اليد في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعدد رافعه من التسليم) والحمد والتسكية الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية اقترب وجهه اليسرى وجلس عليها وانصب يمينه ووجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وجعلها منتهية الى رأس ركبته (والمرأة تتورك) وقد مناصفته (وقرأ) المصلي ولوم مقتديا (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه مرادته على انه ينشئ القربة وسلامته (وأشار بالمسبحة) من أصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند التني ويضعها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الا قبل) لوجوب القيام للثالثة وهو كما قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد اخذ كفى بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات) بجمع تحية من حيافلان فلا نا اذا دعاه عند ملاقاته اقوله حيا لك الله أي ابقاك الله والمراد هنا أعز الانفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهي الصادر منه ليلة الاسراء فلما قال ذلك ١٨٦ النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رداً لله عليه وحياً بقوله (السلام

عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذي هو نتيجة الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للجمال لكونها الخوق والكثرة فلما أقام سبحانه بانعامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك القبط لاختوانه الانبياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)

بالضم من أثنى لا غير (قوله التي هي معناها) فيه نظر فقام له (قوله بخلاف العبادة) فانها لا تبقى في العقبي أى على سبيل التكليف أما صدورهما من غير مشقة ~~كما~~ اتفق قواع لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حضرة الحق ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به وانما يقول هو صالح فيما أطن خوفاً من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح (قوله شهد أهل الملوكوت الاعلى) مراده ما فوق السموات السبع بدليل العطف (قوله وجبريل) خصه بالذكر وان دخل في عموم ما قبله لا يزيد كرامته فانه أفضل أهل العلوى على الاصح (قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألقاظ التشهد المتواترة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وأعبده ورسوله اه وما قبل انه كان يقول فيه وأنى رسول الله لأصله نعم ورد عنه في غير التشهد (قوله لمقام الجمع) أى لأن المقام للجمع فكما جمع في التحيات الخ وفي السلام عليك الخ بين ثلاث كذلك جعله هنا بين ثلاث أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة وهو الرسالة (قوله الموضوعه) بالمصرفه الاقفاط أى الموضوعه هذه الاقفاط لهذا المعنى (قوله خلافاً لما قاله بعضهم) مرتبط بقوله فيقصد المصلى انشاء الخ (قوله وقرأ التشهد المتقدم) أى تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب كما أفاده الزيلعي (قوله القوم والحفظة) الاولى - ذقه ليعلم كل مصل - والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

فهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلقوها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض واشرف من (باب العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احساناً نامنه شهد أهل الملوكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) اى اعلم وأبين وجمع بين أشرف اسمائه ويزيد أشرف وصف المخلوق وأرى وصف مستلزم للنبوة لمقام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الاقفاط مرادته فاصداً معناها الموضوعه من عنده كأنه يحيى الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافاً لما قاله بعضهم انه مكتوبة سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفترجاً رجله اليسرى ناصباً اليمنى وتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولاً بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقاظ (القرآن

• (باب الامامة) •

هي اتباع الامام في جزء من صلته اي أن يتبع فالاتباع مصدرا للفعل المبني للفعل والامام هو المتبوع (قوله قد مناشيا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول الناس أعتاقا يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها في جماعتها والجمعة والعديد فانها فيها شرط الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وغيرها وفي جامع الفقه عدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من اصحابنا وقيل انهم افترض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقائل بالفرضية لا يشترطها الله فصح ولو منفردا كما في شرح ابن وهبان والجماعة في اللغة الفرقة المقتضية وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلا أو امرأة حراً أو عبداً أو صيباً - قل أو ماسكاً أو جنيناً في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن أقامت في البيت كإقامتها في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي آكد من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراخي فانها فيها سنة كفاية وترد رمضان فانها فيه مستحبة وأما وتر غيره ونطقه فمكروهة فيها على سبيل التداعي قال شمس الانعم الحلواني ان اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعياً فلا يكره اتفاقاً وان اقتدى به أربعة فالاصح الكراهة وتسحب في الكسوف كما في الدر من بابيه وتكره في السجود وفي النهر والدر اختلاف في لحوق الاثم بالترك مؤثراً بدون عذر فمن قال بالوجوب وهم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالسنية وهم الخراسانيون قالوا انما ياثم اذا اعتاد الترك وحكي المواقف في شرح الوهبانية عن جوامع الفقه انهم استحبوا قالوا خمسة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالجزء من صلاة الامام ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام واختلصوا هل الأفضل مسجد حيه أم جماعة المسجد الجامع وان استوى المسجدان فأقدمهما أفضل فان استويا فأقربهما فان استويا خيراً العاقبة والفقهاء يذهب الى اقله ما جماعة ليكثر والتميز يذهب الى مجلس استاذهم (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) ووردانه اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرج به الا الصلاة لم يحط خطوة الارتفاع له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام في صلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المضمرات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم يزاد في صلاتهم صلاة يعني اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الالف بين المسلمين والتعلم من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعدز) المقبول محذوف تقديره المكلف وما في الامتناع بيان الاعذار في فصل مستقل (قوله اهل مصر) بالتنوين لان المراد اهل أي مصر كان (قوله ولو صيباً) يفهم منه أن فضله بالجماعة تحصل بالتمنقل المقدي (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة

والسنة ثم سلم عينا) ابتداء (وبساراً) اتهام (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناوياً من معه) من القوم والحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

• (باب الامامة) •

قد مناشيا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أي الامامة (أفضل من الاذان) لما اخطبته صلى الله عليه وسلم والفقهاء الراشدون عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلوة بالجماعة سنة) في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم لم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعدز ولو تركها اهل مصر لا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والا قولوا عليها لانهم من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صيباً يعقل أو امرأة ولو في البيت

مع الإمام وأما الجمعة
فبشروط ثلاثة أو اثنان كما
سند كره (الاحرار) لأن
العبد مشغول بخدمته
المولى (بلا عذر) لأن مقتضى
به (وشروط خمسة الإمامة
للرجال الاصحاح ستة أشياء
الاسلام) وهو شرط عام فلا
تصح امامة منكر البعث
أو خلافة الصديق أو وصيته
أو يسبب الشيعي أو ينكر
الشفاة أو فهو ذلك ممن
يظهر الاسلام مع ظهور
صفته المنكورة (والبلوغ)
لأن صلاة الصبي تنقل ونقله
لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة
صلاته بعدمه كالسكران
(والذكورة) خرج به المرأة
للامر بتأخيرهن والنكح
امرأة فلا يقتدى به غيرها
(والقراءة) بحفظ آية تصح
بها الصلاة على الخلاف
(و) السادس (السلامة من
الاعذار)

المسجد أتم (قوله مع الإمام) لاجابة الله لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة)
الاولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الإمام وأولها كناية للخلاف والمعقد الاول (قوله
للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذكورة فان الاتي تصح امامتها
لنساء (قوله الاصحاح) اخرج ذوى الاعذار فان امامتهم صحيحة لما عليهم (قوله وهو شرط عام)
فلا وجه لذكره (قوله أو يسبب الشيعي) الاولى أن يقول أو من يسبب أو سبب (قوله)
أو فهو ذلك) كمن ينكر الاسراء أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين أو
من الشرح وفي السيد ما حمله صحة امامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته
وفي الشرح اذا أمهم زمانهم قال انه كان كافرا أو معي نجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا
ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الديانات افسقه باعترافه بخلاف ما اذا صلى فبينه
فساد صلاته بنجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيظن الطهارة فاذا أخبر كان
مقبولا فلزمت إعادة أو ملخصا (قوله مع ظهور صفته) الضمير يرجع الى من (قوله
والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغصبى مطلقا سواء كان في فرض لأن صلاة الصبي ولو نوى الفرض
نقل أو في نقل لأن نقله لا يلزمه أي ونقل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوى على
الضعيف وبهذا التقرير تعلم أن في كلام الشرح توثيقا وقال به بعض مشايخ بل يصح اقتداء
البالغ بالصبي في التراخي والسنة المطلقة والنقل واختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا
نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله كالسكران) وكالمجنون المطبق وأما الذي يجنبه ويقتنى
فتصح امامته حال افاقته ولا تصح امامة المعتوه وهو الذي ينسب الى الخرف كما في المعراج
(قوله والذكورة) أي الحقيقة (قوله خرج به المرأة) فلا يصح اقتداء الرجل بها وصلاته في
ذاتها صحيحة (قوله لامر بتأخيرهن) علة لمحدوف تقديره وانما يصح اقتداء الرجل بالنساء
للامر الخ والامر بتأخيرهن نهي عن الصلاة خلفهن والى جانبهن أفاده في الشرح (قوله
وانكحى امرأة) أي في الحكم (قوله فلا يقتدى به غيرها) أي لا رجل لاحتمال أنوثته ولا نكح
مثله لاحتمال ذكورة المتأخر وأنوثته المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداؤها به لصحته سواء كان
ذكرا أم أنثى فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقتداؤه صلى الله عليه وسلم يجبر بل مع انه
لا يوصف بذكورة ولا أنوثه لأن المراد بالذكورة عدم الأنوثة أو هذه خصوصية وذكر في
الاشياء أن الاقتداء بالنكح صحيح (قوله بحفظ آية) ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح
به الصلاة ليظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على الخلاف) أي بين الامام وصاحبيه فقالا
لأنهم الابشلاث آيات فلا يصح اقتداء القاري بأي أو بأخرى ولا اقتداء الامي بأخرى
لقوة حال الامي عنه بكونه بأي بالتحريم دونه وأما اقتداء أي بأي أو بأخرى فمصحح
واعلم انه اذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة
وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح محبط وادعى في الجرائد المذهب وكلام الخلاصة يقيد انه
كلام محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه ان فسد لفقد شرط كظاهر جمعه لم تنقض الصلاة وان
كان لاختلاف الصلواتين تتعقد فلا غير مضمون وقوته الانتقاض بالقهقهة كذا في التنوير
وشرحه مختصرا ومقتضاه عدم انعقادها أصلا فيما اذا اقتدى القاري بالامي لأن الاختلاف

فان المعذور صلاته
 ضرورية فلا يصح اقتداء
 غيره به (كالغاف) الدائم
 وانقلاط الرجوع ولا يصح
 اقتداء من به انقلاط الرجوع
 - عن به سلس بول لانه ذو
 عذرين والفاقة) بتكرار
 الفاء (والثقة) بتكرار
 التاء - لا يتكلم الا به
 (والشخ) بالناء الثلاثة
 والتحريك وهو والثقة
 يضم اللام وسكون الناء
 تحرك اللسان من السين
 الى التاء ومن الراء الى الغين
 ونحوه لا يكون اماما لغيره
 واذا لم يجد في القرآن شيئا
 خالفا عن الثقة وهجر عن
 اصلاح اسائه آناه الابل
 وأطراف النهار فصلاته
 جائزة لنفسه واذا ترك
 التحصين والجهد فصلاته
 فاسدة (و) السلامة (من
 فقه - شرط كطهارة) فان
 عدمها يجعل خبث لا يعني
 لا تصح امامته لظاهر
 (و) كذا حكم (متروكة)
 لان العاري لا يكون اماما
 مستورا (وشروط صحة
 الاقتداء أربعة عشر شيا)
 تقريرا (نية المقتدى المتابعة
 مقارنة لغيره) امامتارئة
 حقيقة أو حكمية كما تقدم
 فينبو الصلاة والمتابعة
 ايضا (نية الرجل الامامة
 شرط صحة اقتداء التساميه)

اقتد شرط وعلمه في السيد (قوله صلاته ضرورية) اي انما صحت صلاته لضرورية عذره
 (قوله فلا يصح اقتداء غيره به) أي اذا اقتد مع العذر أو طرأ عليه بعده أو ما لو نوا وصلى خاليا
 عنه كان في حكم الصحيح ويصح اقتداء معذوره به ان اقتد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من
 به انقلاط الرجوع الخ) ويصح عكسه وأما المقتصد فان كان بوجه لا يخرج منه دم فتصح امامته
 للاصحاء كذا في الشرح والسيد (قوله بالناء الثلاثة والتحريك) مصدرا من كتف (قوله
 يضم اللام وسكون الناء) وأما الثقة بالتحريك فالقوله يقال ما أقبح لثغته أي فقه كذا في
 المصباح والقاموس (قوله تحرك اللسان) عرفه غيره بأنه حسنة في اللسان حتى تغير الحروف
 (قوله ونحوه) كلالام والياء والسين ثانيا واللام ثانيا (قوله لا يكون اماما لغيره) الاثله وفي
 الثانية ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل انها تصح امامته لغيره لان ما يقوله صار لغة
 واختاره ابن أمير حاج وحمل قولهم لا يؤتم أعلى منه على الاولوية نحو وجاب من اللالاف وقواه
 (قوله جائزة لنفسه) ان لم يمكنه الاقتداء وان أمكنه لا يصح كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا
 ترك التحصين والجهد الخ) قال في الخلاصة اذا كان يجتهد ناء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر
 على ذلك فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة الا أن يعمل العسر في تصحيحه ولا يسهه
 أن يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا الشق الثاني مشكك لان
 ما كان خليفة لا يقدر العبد على تغييره اه وكذا اذا كان اعراض ليس مما يزل عادة واذا كان
 كذلك فلا يعول في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن غش في خزانة الاكمل عن
 فتاوى أبي الليث لو قال اللهم الله بالها بدل الحاء او كل هو الله أحده بالكاف بدل القاف جاز
 اذا لم يقدر على غير ذلك أو بلسانه الله قال الفقيه وان لم يكن بلسانه الله ولكن جرى ذلك على
 لسانه لا تقصد اه فلم يذ كر هذا الشرط وان كان بعدد كره عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن
 مطيع اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يقيد أن هذا الشرط فيه خلاف والا كثر لم يذ كره
 لان فيه سر جاعظيا (قوله كطهارة) أي من حدث أو خبث وان كان كلام الشارح قاصرا
 على الثاني (قوله يجعل خبث) أي بسبب حله خبثا لا يعني عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ
 ربع الثوب (قوله لا تصح امامته لظاهر) ظاهره وان لم يجد المتعصب من يلا أو وجدته ولكن
 حصل مانع ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مانعة به (قوله
 مستور) وتصح امامته لمثله (قوله وشروط صحة الاقتداء) هوى اللغة الملازمة مطلقا كافي
 القاموس وشعار بط شخص صلاته بصلاة الامام (قوله نية المقتدى المتابعة) كأن ينوى
 معه الشروع في صلاته أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجوز به وتنصرف
 الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها لانه جعل نفسه تبعاً للامام خلاقا قال لا بد
 للمقتدى من ثلاث نيات أصل الصلاة نية التعيين ونية الاقتداء فأخذه السيد ونية المتابعة
 شرط في غير جمعة وعيد على المختار لاختصاصها بالجماعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا
 في التمهيد الثاني وسكب الانهر وأمانة الامامة فليست بشرط الا في حق النساء ولا يلزم المقتدى
 تعيين الامام بل الأفضل عدمه لانه لو عينه فبان خلافه فسدت صلاته (قوله أو حكمية) بأن
 لا يتصل بينهما بافصال اجنبي كذا في الشرح (قوله فينبو الصلاة والمتابعة أيضا) لا يحسن

تفريعه على سابقه وقد علمت أن نسبة الاقتداء فقط صحيحة وإن لم يكن له علم بعين صلاة الامام
 (قوله لما يلزم من الفساد بالمحاذاة) أي له أو لمقتداه ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو بينه
 ولا نصير المراد إذا خله في صلاة الامام الآن ينوي امامتها والخطي كالآتي ولا فرق بين الواحدة
 والمتعددة (قوله على ما قاله الاكثر) وفي النهر عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيها قال
 وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهم في الجنائز أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن الامام
 ذكر أما الامام الاتي فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حق لوقته قدم أصابعه) أي المقتدى مع تأخر عقبه
 عن عقب الامام لطول قدمه أي المقتدى لا يضرب واعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم
 خلاف المذهب لانه لو ما ذاه صح الاقتداء والعبرة في الموى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف
 رأس الامام ورجله أمام رجليه صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاهدي وفي الدرر يقف
 الواحد محاذيا أي مساويا لليمين امامه على المذهب وأما الواحدة فتتأخر لاجل العبرة بالرأس
 بل بالقدم ولو صغيرا في الأصح ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لا تنفسد اه (قوله وأن لا يكون
 الامام أدنى حال من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الوتر بمن يرى سنته فان
 ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من يصلي سنة بمن يصلي سنة أخرى
 كسنة العشاء خلف من يصلي التراويح أو سنة الظهر البعيدة خلف مصلي القبليّة فانه يجوز كما
 في البحر وغيره وفي الظهيرية صلى ركعتين من العصر فقربت الشمس فاقته صلى به انسان في
 الآخر بين يجوز وان كان هذا قضاء لا مقتدى لأن الصلاة واحدة كما في الشلبي عن الزيلعي
 ونقله القهستاني أيضا (قوله للمشاركة) أي لان المقتدى مشارك للامام فلا يلزم من الاتحاد
 اشكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا يصح اقتداء
 ناذر) تفريع على ما قبله فلا اتحاد في نذريهما (قوله لم يندرعين نذرا للامام) أما لو نذره بأن
 قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم
 ولايته الخ) على قوله فلا يصح والضمير للناذر يه في أن الوجوب انما يظهر في حق الناذر لا في
 حق غيره فاذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنفصل أفاده في الشرح ولو عاله
 بأن اختلاف النذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر (قوله ولا الناذر بالخالف) الخالف
 أن يقول مثلا والله لا صلين كذا مثلا وعكسه يصح كالحالف بالخالف كذا في الشرح (قوله
 لان المنذورة أقوى) لوجوبها اقصد اما المحلوف عاها فهي نقل جائز الفعل والترك قوى
 أحد وجهيه بالخالف فوجوب التحقق البر ولا يتشكل عدم صحة اقتداء المفترض بالمنفصل
 باختلاف الامام من جاء بعد الركوع واقتهدى به في السجدة فان السجدة تنقل في حق
 الخليفة فرض في حق من أدرك الركوع مع الامام لان المنع اقتداء المفترض بالمنفصل في
 جميع الافعال لا في بعضها أفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسئلة اقتداء المسافر بعد
 الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار التنقل ببعض الصلاة وهو القعدة أو القراءة
 (قوله بعد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت أما اذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما
 في الصلاة فان الاقتداء صحيح ويقتضى الانعام ولو كان الامام المقيم كبر في الوقت واقتهدى
 المسافر بعد خروجه لا يصح (قوله في رباعية) أما الثنائية والثلاثية فلا يتغيران سفرا

قوله والمتعددة يوجد هذا
 في بعض النسخ زيادة نصها
 الآن في الواحدة رواه

لما يلزم من الفساد بالمحاذاة
 ومسلتها مشهورة ولو في
 الجمعة والعديد على ما قاله
 الاكثر (وتقدم
 الامام بعقبه عن عقب
 المأموم) حتى لو تقدم
 أصابعه لطول قدمه لا يضرب
 (وأن لا يكون) الامام (ادنى
 حال من المأموم) كافتراضه
 وتنقل الامام (وأن لا يكون
 الامام مصليا فرضا غير
 فرضه) أي فرض المأموم
 كظهور وعصر وظهور بين من
 يؤم للمشاركة ولا بد فيها
 من الاتحاد فلا يصح اقتداء
 ناذر بناذر لم يندرعين نذر
 الامام لعدم ولايته على
 غيره فيما التزمه ولا الناذر
 بالخالف لان المنذورة
 أقوى (و) أن (لا) يكون
 الامام (مقيا للمسافر بعد
 الوقت في رباعية)

لما اقتداه فيه يكون
اقتداء مقتضى يستقل في
حق القعدة أو القراءة (ولا
مسبوقا) لشبهة اقتدائه
وأن لا يفصل بين الامام
والماموم صف من النساء
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم من كان بينه وبين
الامام نهر أو طريق أو
صف من النساء فلا صلاة
فان كن ثلاثا فسدت صلاة
ثلاثة خلفهن من كل صف
الى آخر الصفوف وعليه
القوى وجاز اقتداء الباقي
وقيل الثلاث صف مانع
من صحة الاقتداء لمن خلف
صفهن جميعا وان كانتا
فتين فسدت صلاة اثنتين
خلفهما فقط وان كانت
واحدة في الصف محاذية
فسدت صلاة من حاذته عن
يمينها ويسارها وآخر
خلفها (وان لا يفصل) بين
الامام والمأموم (نهر يمر
فيه الزورق) في الصحيح
والزورق نوع من السفن
الصغار (ولا طريق غزفيه
الجملة) وليس فيه صفوف
متصلة والمنع في الصلاة
فاصل يسع فيه صفين على
المقبح (و) يشترط أن
(لا) يفصل بينهما (حائط)
كبير (يشبهه معه العلم
باتصالات الامام فان لم
يشبهه العلم باتصالات
الامام

ولا حضرا (قوله لما اقتداه) من انه يشترط أن لا يكون أدنى حال من المأموم (قوله في حق
القعدة) اذا اقتدى به في الشفع الاول اذ هي فرض على الموم لان فرضه ركعتان لا على الامام
والمراد بقول المؤلف يستقل غير المقتضى فيم الواجب لان القعدة الاولى واجبة عليه (قوله
أو القراءة) أي ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام اذا قرأ في الشفع
الاول فرض في حق المقتدى ولو لم يقرأ الامام في الاول ففي صحة الاقتداء روايتان وسيأتي
تحقيقه في صلاة المسافرين شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أي حال تحريره وانما لزمته
القراءة لشبهة الانفراد نعم اذا قضى المسبوقا ملاحظا أحدهما الآخر لم يعد ما عليه من
فعلة فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الامام لاحقا لانه خلف الامام كما حتى لا يقرأ (قوله وأن
لا يفصل بين الامام والمأموم) أي الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت
صلاة ثلاثة خلفهن) أي وواحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن (قوله وقيل الثلاث صف)
كما اذا كان الصف تاما وأطلق الكلام فعمل ما اذا كان بين النساء والمقتدى حائل أولا كما
يأتي في مسألة الهاذية ان شاء الله تعالى (قوله اثنتين خلفهما فقط) أي ولا يتجاوز الفساد الى
ما بعد فلا ينافي فساد صلاة الهاذي عن يمينها ويسارهما (قوله فسدت صلاة من حاذته الخ)
ولا يفسد أكثر من ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حاذلا بينها وبين الرجال
(قوله في الصحيح) أي هذا القول في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير
ما يخصى شركاؤه وقيل ما يشبه القوى ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالمطريق كما في الدرر
(قوله غزفيه الجملة) والمراد أن تكون صالحة لذلك لا ممرورها بالفضل والجملة بالتحريك آلة
يجزها الثور والمراد بالطريق هو النافذ ذكر السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) اعلم انه
اذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فان قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالامام جاز
وكره أما الجواز فلانه لم يبق بينه وبين الامام طريق غزفيه الجملة وأما الكراهة فللصلاة في عمر
الناس فان قام رجل خلف هذا المقتدى وراء الطريق واقتدى بالامام لا يصح لان صلاة من
قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف فصارت في حق من خلفه كالعدم ولا يعتد هذا اتصالا
ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفهم لان الثلاثة صف في بعض الروايات وعند
اتصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان على الطريق اثنان فعلى قياس قول أبي يوسف
تجوز صلاة من خلفهما لانه جعل المثنى كالجمع وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه
صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخاتمة والظاهر أن هذا يعتبر من
محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف لان الذراع لا يكفي في التحديد من محل قيام
الصف الى محل قيام الآخر (قوله على المقبح به) وقيل ما يسع صفوا واحدا والفضاء الواسع في
المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بقعة واحدة كذا في الاشياء من القرن الثاني فلو
اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في المهراب جاز كما في الهندية قال البرازي المسجد
وان كبير لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان على اربعة آلاف
اسطوانة وجامع القدس الشريف أعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والعصراء
والبيضاء كما في الحلبي والشرح والظاهر أن ذلك لا يشبه حال الامام على المأموم للاختلاف

(السمع أو روية) ولم يمكن الوصول اليه (صلح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل في حجرة عائشة رضي الله عنها والتاس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح إذا لم يشقه حال الامام عليهم السمع أو روية ولم يتخلل الا بالحد أو كذا كره شمس الأئمة فحين صلى على سطح بيته لتصل بالمسجد أو في منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائطا مقيدا بامام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر ١٩٢ تجوز صلاته كذا في التجنب والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح عن هو

في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكعا والمقتدى راجلا) أو بالقلب (أو راكعا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان وإذا كان على دابة امامه صح الاقتداء لاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون المقتدى) في سفينة والامام في سفينة (أو غير مقلقة بها) لانها كالدايتن وإذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لذهبه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قى) بلاء القم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما بعد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة كالأوجهل حاله بالمرءة وأما

المكان ومضى على العيد كالمسجد وجعل في التوازل والخاصة والخاصة معلى البغلة مثل المسجد أيضا وقضاء المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسمع) أي من الامام أو المقتدى ومنه الروية وفي حاشية الدرر للمواقف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقواه في الدرب بالنقل عن المعبرات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من ان ترا عدم اختلاف المكان اهـ فلو اقتدى من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من نحو طريق ولم يشقه حال الامام وأفاد السيد جواز الاقتداء في بيت بامام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أورا بك دابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة اذا قربت دابته من دابة الامام (قوله غير مقلقة بها) لان تخلل ما بينهما ما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعليل أن الفاصل اذا كان قابلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد أطلقوا المنع (قوله وإذا اقترنا صح) وانظر هل المراد بالاقتران ربطهما بنحو جبل أو امامة بينهما الصلاة ولومن غير ربط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا الخ) هذا على ما هو المعتقد أن العبر قرأى المقتدى وعلى القول الآخر وهو ان العبرة لرأى الامام فالأقتداء صحيح وان عاب منفسد بحسب زعمه أي المقتدى ذكر السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لانه يحتمل انه توشأ وحسن الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحرير (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما اذا علم انه لا يحتاط في الاركان والشروط وأما اذا علم انه يحتاط فيه ما ولا يحتاط في الواجبات كما اذا كان يترك السورة أو يزيد في التهنيد الا قول شيأ فان الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الافضل الاقتداء أو الانفراد الظاهر الثاني وأما اذا كان يراعى في الاركان والشروط والواجبات ولا يراعى في السفن بان كان ينقص التسيب في الركوع والسجود ويجلس للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والاقتداء أفضل لانه قيل بوجوبه أو اقتراضه على الكفاية فلا يترك ذلك ويعلم الحكم فيما اذا كان يراعى في الجميع الا في المستحبات بالاولى فان الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الاخبار (قوله أولا) بأن علم انه لا يحتاط بالمادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره) كافي المجتبى قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم الامام) دون المأموم (قوله أو جعل نجاسة قدرا لدوهم)

اذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أو لا وان علم فانه انه يحتاط في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الاصح ويكره كافي المجتبى وقال الديري في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كمن المرأة أو الذكرا وجعل نجاسة قدرا لدوهم والامام لا يدري بذلك فانه يجوز اقتداء به على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه

الصلاة قبل الصلاة المتقدمة عليه وجهه الاول وهو الاصح أن مقتضى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كافي التبيين ورفع القدر وانما بقوله والامام لا يدري بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حمل صحة صلاته على معتقدا امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه ١٩٣ صار كالتلاعب ولا ينافي له فلا وجه

لحمل صحة صلاته (وصح)
اقتداء منصوص بتيمم
عندهما وقال محمد لا يصح
والخلاف مبني على ان
الخلافة بين الاثنين التراب
والماء أو الطهارة بين الوضوء
والتيمم فعندهما بين الاثنين
وظاهر النص يدل عليه
فاستوى الطهارة وان وعند
محمد بين الطهارة بين التيمم
والوضوء فيصير بناء القوي
على الضعيف وهو لا يجوز
والخلاف في صحة الاقتداء
بالتيمم في صلاة الجنائز
(وصح اقتداء غاسل بمسح)
على خف او جبيرة او خرقة
قرحة لا يسيل منها شيء
(وصح اقتداء قائم)
بقاعد لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم صلى الظهر يوم
السبت او الاحد في مرض
موته جالس او الناس خلفه
قياموا وفي آخر صلاة سلاها
اماموا صلى خلف أبي بكر
الركعة الثانية صبح يوم
الاثنين ما مومئتم انتم انفسه
ذكره البيهقي في المعرفة
(وصح اقتداء بأحد)
لم يبلغ حد الركوع
اتفاقا على الاصح وذا بلغ

فانه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى على ظن أنه محدث أو عليه
فجاسة مانعة ثم بين خلاف ذلك لا تجزئه تلك الصلاة لان العبرة لما ظنه لا بما في نفس الامر
ويحتمى عليه الكفر كافي السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما اذا قلنا مذهب المومئ
فقد اتفقت معتقدهما ولا كلام فيه (قوله ولا ينافي له) أي لا تلاعب (قوله فلا وجه لحمل صحة
صلاته) الاولى حذف حمل ولو علم بفساد صلاة امامه اما بشهادة عدول انه أحدث ثم صلى مثلا
واما بخبر منعه عن نفسه ويقبل قوله ان كان عدلا تلزمه الاعادة وان لم يكن عدلا لا يقبل لكن
تسحب الاعادة كافي السراج واذا علم مفسدا في صلاة الامام لا يجوز له الاقتداء به اجابا (قوله
والخلاف الخ) اعلم ان طهارة التيمم فيها جهة الاطلاق باعتبار عدم توقفها بخلاف طهارة
المستحاضة مثلا وجه الضرورة باعتبار ان المصير اليها للضرورة العجز عن الماء وهذا الخلاف
فيه وانما الخلاف في التعديل فعمل محمد بنهما بجهة الضرورة انفي جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
احتياطاً وهما على الصحة بجانب الاطلاق لان طهارته كاطهارته بالماء من حيث ذلك وهذا
الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الاثنين وجعل الخلافة بينهما (قوله وعند محمد
بين الطهارة بين) أي واحداهما ضرورية والاخرى أصلية ولا شك أن من اشتمل على الطهارة
الأصلية أقوى حالا من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية فصار كمالو كان مع المتوضي ماء
فاقتدى بالتيمم فانه لا يجوز له ما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير موقنة بوقت الصلاة ولهذا
لا تتقدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل بمسح) لاستواء حاله ما ثم المسح على
الجبيرة اولى من المسح على الخف لان مسحهما كغسل المسح بالجبيرة بخلاف الخف (قوله او خرقة
قرحة) أي جراحة (قوله لا يسيل منها شيء) فان سال فهو معذور ان استوفى شروطه فلا يصح
الاقتداء به الا لما نزل له اولين هو اذ في حاله منه (قوله وصح اقتداء قائم بقاعد) أي بركع ويسجد
وهذا عندهما خلافا لمحمد وقوله أحوط كافي البرهان وغيره والدلائل من وفاة في المطولات
(قوله وصلى خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم انتم انفسه أي لانه مس بوق (قوله اتفاقا
على الاصح) يعني أن كتابة الاتفاق أصح من كتابة الخلاف ومثله يقال في قضاؤه (قوله
وفي الظهيرة هو الاصح) محمول على انه الاصح من قول محمد لا الاصح مطلقا لان أكثر العلماء
أخذ بقوله ما وقد اوضحه السيد (قوله وصح اقتداء يوم نذر) سواء كانا قائمين أو قاعدين
او مسلقين او مضطجعين او محتفين وكلها جائزة في الاصح كافي النهاية بل صحح القرطبي
الاجماع عليه (قوله أو الماء يوم مضطجعا) أي أو كان الماء يوم مضطجعا والامام قاعد أقل
في الشرح لا عكسه قال الزياهي وهو المختار لكن في التمر عن القرطبي الاظهر راجحوا على
قولهما وكذا على قول محمد في الاصح وهو المناسب لاطلاق كلام المصنف ولا ينافي قوله بمثله

وهو يخفض للركوع قليلا يجوز عندهما وبه اخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة
الاقتداء بالقاعد لاستوائه في الاسفل ولا يجوز عند محمد قول الزياهي وفي الظهيرة هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحاح
فيه (وصح اقتداء يوم نذر) بأن كانا قاعدين او مضطجعين او المأموم مضطجعا والامام قاعد القوة حاله

شرط او دكن (احاد) لزوما
يعني افترض عليه الاتيان
بالفرض وليس المراد الاعادة
الجارية لنقص في المؤدى
لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا قدمت صلاة الامام
فسدت صلاة من خلفه
واذا طرأ المبطل لا اعادة
على المأموم **==** كارتداد
الامام وسعيه للجمعة بعد
ظهوره دونهم وعوده لسجود
تلاوة بعد تفرقة هم (ويلزم
الامام) الذي تبين فساد
صلاته (اعلام القوم باعادة
صلاتهم بالقدر الممكن)
ولو بكتاب أو رسول (في
الختار) لانه صلى الله عليه
وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه
يقطر فأعادهم وعلى رضى
الله عنه صلى بالناس ثم تبين
له أنه **==** كان محمداً فاعاد
وامرهم ان يعيدوا وفي
الدراية لا يلزم الامام الاعلام
اذا كانوا قوماً غير معينين
وفي خزائن الاكمل لانه
سكت عن خطا معفو عنه
وعن الوبرى يخبرهم وان
كان مختلفاً فيه ونظيره اذا
رأى غيره يتوضأ من ماء
فيمس أو على ثوبه نجاسة
== (فصل يسقط حضور
الجمعة بواحد من ثمانية
عشر شيئاً) **==** منها (مطر وبرد
شديد) (خوف) (ظالم) (وظلمة)

لان المراد المثلية بالنظر لمطلق الاعماء وقامه في السيد (قوله ومتفق على بغيره) الا في التراخي
فان الارجح عدم جواز الاقتداء بكافي الخالية وصحة في غاية البيان لانهم اشترعت على هيئة
مخصوصة فبرأى وصفها الخاص للخروج عن العهدة ككافي الدر والمراد أنه لا يحسب من
التراخي لان الاقتداء يقع باطلاً كالايجز لا يقال ان القراءة في الاخرين فرض في حق
المتنقل تفعل في حق المفترض لانا نقول صلاة المفترى أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء
ولهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولولم يدركه الا في الشفع الثاني وهذا أشبه المؤلف
بقوله وصارته الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضى
صحة الاول والفرض انه باطل (قوله بعد ظهره) أى بعد أداء الظهر بجماعة فسمى هو ودونهم
(قوله وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم) أى ولم يعد القعود الاخير فانهم اقتصدوا صلاة الامام
في هذه المسائل ولا تنفس صلاة المأموم وفيها يلغز أى صلاة فسدت على الامام ولم تنفس على
المأموم (قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذى فى سنن أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل
في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكأتم ثم جاء ورأسه يقطر ماء ف صلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما
أنا بشر مثلكم وانى كنت جنباً وهذا لا يقتضى أن ذلك كان بعد شروعهم لجواز كون الذكر
عقيب تكبيره بلامهله قبل تكبيرهم على أن الذى فى مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
حق قام في صلاة قبل أن يكبر قام فأنصرف فالاولى الاقتصار على أثره (قوله وفي الدراية
الخ) وفي مجمع الفتاوى صحيح عدم الاخبار مطلقاً لكونه عن خطا معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى ككافي الدر (قوله وقطره) أى في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه
الامتنال والافلا كالايجز والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
== (فصل يسقط حضور الجماعة) * ظاهره يوم جماعة الجمعة والعديد فيصلى الجمعة
ظاهره وان سقط صلاة العيد ويحذر (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صح كأمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الحديبية فأصابه مطر لم يبل أسفل نعاله فنادى منادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلوا في رحاك (قوله وبرد شديد) ألحق به المتلا على في شرح موطا الامام محمد
الحرا الشديد (قوله وخوف ظالم) أى على نفسه او ماله او خوف ضياع ماله او خوف ذهاب
فأله لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وحبس معسر) أى لو قام دين عليه وقيد بالمعسر لان المؤثر
لا يذوق الترت (قوله ومظالم) أى وحبس مظلوم في عبارة بعضهم التصریح بان خوف
الحبس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام المصنف يفيد أن الذى يعد عذراً للحبس بالفعل
والاول أظهر وعليه فلا حاجة لذكر المظلوم لقوله من قوله وخوف ظالم فان الذى يحبس
المظلوم ظالم (قوله وعسى) وان وجد الاعى قائد اعند الامام وقال لا تجب لمجي قال ابن امير حاج
المسطور في الكتب المشهورة أن الخلاف بينه وبينه ما فيها اذا وجد قائداً لا اتفاق أى على
سقوطها اذا لم يجد قائداً اه (قوله وفلج) أى لا يستطیع معه المني (قوله وقطع يدورجل)
أى من خلاف وبالاولى اذا كان من جانب واحد وكذا ان سقط بقطع رجل فقط (قوله وسقام)
كسحاب المرض قاموس (قوله واقعاد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان
التكلم على المطر قد تقدم فذلك ليعده عذراً مستقلاً وبهذا تعلم ما فى شرح السيد (قوله

إذا ابتلت النعال) أي الأراضي الصلاب في المحكم النعل القطعة الصلبة الغامضة من الأرض شبه الأكمة يبرق صاهوا ولا تثبت شيئا ومنه الحديث إذا ابتلت النعال الخ قال ابن الأثير انما خصه بالذكر لأن أدنى بلل يندفع به بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقال الأزهري في معنى الحديث يقول إذا ابتلت الأرضون الصلاب فزالت عن عيشي فيما فلهوا في منازلكم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اهـ وهل هذا المحكم مخصوص بما إذا كانوا في أرض صلبة فلا تسقط إذا كانوا في رخوة أو أن المراد بذلك هادئ الخرج بالحضور فكانه يقول إذا نزل المطر ولو قليلا بحيث يتبل منه النعال فالصلاة في الرجال أي المنازل (قوله وزمنا) أي عاهة وزمن كفرح زمنا وزمنة بالضم وزمنا فهو زمن وزمين والجمع زمنون وزمى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ يشيخ إذا استبان منه السن قاموس أي إذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار فقه) وكذا مطالعة كتبه كذا في الفتاوى (قوله لا نحو ولغة) ربما يفيد هذا أن المراد بالفقه ما يعم علم العقائد والتفسير والحديث للمقابلة والذي في الدرر عن الباقر عطف على المسقطات وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره (قوله بجماعة تفوته) الأولى حذفه لأن الموضوع الأعذار التي تفوت الجماعة والباب بمعنى مع أي تكراره مع جماعة ويفيد أن المكرر وحده لا يعطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكر في الدرر والضمير في تفوته للجماعة أي لو حضر الجماعة تفوته أخوانه الذين يطالعهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما إذا واظب على الترتل فلا يهذو ويعزر ولا تقبل شهادته الابتدأ ويل بدعة الإمام أو عدم مراعاته در (قوله تتوفا نفسه) أي تشاقق إليه سواء كان في العشاء أو غيره (قوله وإرادة سفرهم ياله) أهل المراد التهيؤ القريب من الفعل وهو منصوب على الظرفية أي وقت التهيؤ به أن كان مشغول البال بمصالحه (قوله يستنصر) أي المريض بغيبته والافتلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وإن لم يعمل به وروى العسكري في الأمثال والبيهقي في الشعب وقال أسناده ضعيف عن أنس يرفعه نية المؤمن أباح من عمله كافي المقاصد الحسنة والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في) • بيان (الاحق بالإمامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووالي وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

قال صلى الله عليه وسلم إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال (وزمنا وشيخوخة وتكرار فقه) لا نحو ولغة (بجماعة تفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تنوفا نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الأخبة بن والريح (وإرادة سفر) تهيبه (وقيامه بريض) يستنصر بغيبته (وشدة ريح أملا لانهارا) للعرج (وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للخلف) وكانت يفتنه حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

• (فصل في) • بيان (الاحق بالإمامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووالي وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

الحفاظ ما به سنة القراءة
ويجتنب القواحش الظاهرة
وان كان غير متجبر في بقية
العلوم (أحق بالامامة)
واذا اجتمعوا يقدم السلطان
فالامير فالقاضي فصاحب
المنزل ولوم سناجرا يقدم على
المالك ويقدم القاضي
على امام المسجد لما ورد
في الحديث ولا يؤم الرجل
في ساطانه ولا يقعد في بيته
على تكبرته الا باذنه (ثم
الاقراء) اى الاعلم بأحكام
القراءة لا مجرد كثرة حفظ
دونه (ثم الاورع) الورع
اجتناب الشهوات أرقى من
التقوى لانها اجتناب
المهرمات (ثم الاسن) لقوله
صلى الله عليه وسلم وليؤمكما
أكبركما (ثم الاحسن خلقا)
بضم الخاء واللام اى الفة
بين الناس (ثم الاحسن
وجهها) اى اصبحهم لان
حسن الصورة يدل على حسن
السيرورة لانه مما يزيد الناس
رغبة في الجماعة (ثم الاشرف
نسبا) لاحترامه وتعظيمه
(ثم الاحسن صوتا) للرغبة
في سماعه للخضوع (ثم
الاتقاف ثوبا) لبعده عن
الدنس ترغيبا فيه فالاحسن
زوجة لشدة عقته فأكبرهم
رأسا وأصغرهم عضوا

قال أعلمهم بالفقه وأحكام الشريعة اذا الزائد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحفاظ ما به
(سنة القراءة) وما حفظ مقدار الفرض فعلوم انه من شروط الصحة وهذه شروط كمال وفي الدر
بشروط اجتنابه للقواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف
الاقراء الحديث ورد في ذلك والله قول عليه قواهم لان القراءة انما يحتاج اليها إقامة ركن
واحد والفقه يحتاج اليه لجميع الاركان والواجبات والسنة والمسحبات (قوله يقدم
السلطان) الظاهر ان ذلك على سبيل الوجوب لان في تقدم غيره اهانة له وارتكاب المنهى
عنه في الحديث وقد علمت ما في البناية (قوله ولا يؤم الرجل في ساطانه) أى في مظهر ساطنته
ومحل ولايته (قوله على تكبرته) يفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء القراش ونحوه مما يسط
لصاحب المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله اى الاعلم بأحكام القراءة) من الوقف والوصل
والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعاقبها كذا في مسكين والفقه ستاني والظاهر ان من
يحكم الاداء وان لم يعلم احكامه في حكم العالم (قوله لا مجرد كثرة حفظ) يعنى جودة حفظ
او لا كثر كما (قوله دونه) أى دون العالم الكامل المأخوذ من قوله اى الاعلم (قوله ثم الاسن)
المراد من الاسن أقدمهم اسلاما بديل ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم اسلاما فلا يقدم شيخ أسلم على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التنبيه
على مرتبة الاسن ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما مقدمة على رتبة الاسن وجعلهما
مرتبتين وهو حسن (قوله وليؤمكما أكبركما) قال صلى الله عليه وسلم للمالك بن الحويرث
ولصاحب له وهو ابن عمه حين أراد السقر ولقظه اذا حضرت الصلاة فأذنا ثم اقبيا وليؤمكما
أكبركما متفق عليه (قوله اى ألفة بين الناس) هذا تفسير باللازم فان من حسن خلقه ألقته
الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه مواهب
الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والغرر ومسكين لان الظاهر أول ما يدرك
من صفات الكمال اولانه كالدليل عليه لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن
السيرورة) أى غالباً وفسره في الكافي بالاكثر صلاة بالليل وحديث من كثرت صلاته بالليل
حسن وجهه بالتم ارم يشبهه المحدثون كحديث من صلى خاف عالم تقي فسكان غما صلى خلف نبي
(قوله لانه الخ) الاولى زيادة الواو لصلاحيته للتعليل استقلا (قوله ثم الاشرف نسبا) قدم
بعضهم عليه الاكثر نسبا والحسب شرف الآباء والمال والدين أو الكرم أو الشرف
في العقل أو افعال الصالحة والحسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفاء والشرف والحمد
لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع الصوت الحسن فهو مما يزيد
القرآن حسنا (قوله ثم الاتقاف ثوبا) وبخط الحوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة ثمنه
(قوله فالاحسن زوجة) أى عنده فيرجع الى كونه أشد حبا فيها وعبر بالاحسن من مراد به
كثرة الحب للتلزام بينهما غالبا فسقط ما في الشرح من قوله ولو قيل أشدهم حبا لزوجه ان كان
أظهر (قوله فأكبرهم رأسا) أى كبرا غير فاحش والا كان منقرا (قوله واصغرهم عضوا)
فسره بعض المشايخ بالاصغر ذكر الان كبره القاهر يدل غالباً على دناءة الاصل ويحرمه مثل
ذلك لا يعلم غالبا الا بالاطلاع والاخبار وهو نادور ويقال من له في الاحسن زوجة المتقدم (قوله

فأكثرهم مالا) لأنه لا ينظر إلى مال غيره وتقل اشغاله في الصلاة وذلك لأن اعتبار هذا به
ما تقدم من الاوصاف كالودع فتأمل ومنه يعلم أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاها)
وقدم بعضهم الاكثر حشبا على الاشرف نسباً وهو يوم الاكثر مالا والاكثر جاهاً ويقدم المحتر
الاصلي على العتيق • (قاعدة) • لا يقدم أحد في التزام الابرجح ومنه السابق إلى الدرس
والافتاء والدعوى فان استووا في الجحى أقرب بينهم درج عن الاشياء قال وفي محاسن القراء لابن
وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز أن يقدم من شاء واكثره شايخنا على تقديم الاسبق
واقول من سنها ابن كثير اه (قوله فالعبرة بما اختاره الاكثر) قال في شرح المشكاة اعله
محمول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا والا فلا عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم
لا يعلمون (قوله او كانوا أحق بالامامة منه يكره) قال الحلبي وينبغي ان تكون الكراهة
تحريرية لخبر ابي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعدمهم من تقدم قوماً وهم له كارهون
(قوله يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل (قوله فانهم وفدكم) الوفد مصدر وفد
بمعنى قدم وورد والوفد السابق من الابل قاموس وفي الشرح الوفود القوم يقدون إلى
الملك بالمحاجة والارسال اه فالوفد بمعنى الوفادى السابق والمعنى انهم السابقون
إلى الله تعالى ليحصل لهم ما ربهم فيشفعون لكم اوبعنى الوفود اى الرسل بينكم
وبين ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره امامة العبد) وكذا المعنى كما في الدر
لغلبة الجاهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه تنزيهية ان وجد
غيرهم والا فلا اه من شرح السيد وسأى ما يقيد ان امامة الفاسق مكروهة تحريماً
(قوله ان لم يكن عالماً تقياً) اشار به إلى أن الكراهة في العبد لا ذاتهم بل لانهم لا شئ تغالهم
بخدمته المولى لا يتفرغون للعلم فيغلب عليهم الجاهل ولندرة التقوى في العبد فلواتفى ذلك بأن
كان عالماً تقياً فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضى كراهة امامة الاعشى
نهر وهو الذى لا يبصر ليلا (قوله وصون ثيابه) عطف على اهتدائه اى واهدم صونه ثيابه
الخ (قوله فلا كراهة) لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابنه ام مكتوم وعتبان بن مالك
على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك وكانا أعجميين (قوله والاعراب) بفتح الهمزة نسبة إلى
الاعراب وهم سكان البادية من العرب وعم الازهرى والعرب العاربة هم الخالص منهم وهم
الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية والعرب
المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهولاء أهل الحجاز وما والاها والمراد
هنا كل من سكن البادية عربياً كان او عجمياً كاتركان والا كراد لغلبة الجاهل عليهم
لبعدهم عن مجالس العلم ومن غلة قبل أهل الكفور وهم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة
الاعامى الذى لاعلم عنده كما في البحر والنهر وحكى أن أعرابياً اقتدى بإمام فقرأ الامام آية
الاعراب أشد كتماً ونفاقاً فضربه الاعرابى وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فقرأ الامام فقرأ
آية ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال الاعرابى الآن نفعلك العصا كذا في غاية
البيان (قوله وولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلمه فيغاب عليه الجاهل فلو كان عنده علم لا كراهة
واختار العتيق التعليل بنفرة الناس عنه لكونه منهم ما واقره في النهر وعليه فينبغى ثبوت
تقوى

فأكثرهم مالا فأكثرهم جاهاً
واختلف في المسافر مع
المقيم قيل هما سواء وقيل
المقيم أولى (فان استووا
يقرع) بينهم فمن خرجت
قرعته قدم (او الخيار إلى
القوم فان اختلفوا فالعبرة
بما اختاره الاكثر وان
قدموا غير الاولى فقد
اساؤا) ولكن لا يأنون
كذا في التخصيص وفيه لو أم
قوماً وهم له كارهون فهو
على ثلاثة اوجه ان كانت
الكراهة لفساد فيه او كانوا
أحق بالامامة منه يكره
وان كان هو أحق بهم منهم
ولا فساد فيه ومع هذا
يكرهونه لا يكرهونه التقدم
لان الجاهل والفساق
يكره العالم والصالح وقال
صلى الله عليه وسلم ان سركم
ان تقبل صلاتكم فليؤمكم
علماءكم فانهم وفدكم فيما
يتسكم وبين ربكم وفي
رواية فليؤمكم خياركم
(وكره امامة العبد) ان لم
يكن عالماً تقياً (والاعشى)
لعدم اهتدائه إلى القبلة
وصون ثيابه عن الدنس
وان لم يوجد أفضل منه فلا
كراهة (والاعراب) الجاهل
أو الحضري الجاهل (وولد
الزنا) الذى لاعلم عنده ولا
تقوى

حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعمى من البصير فالحكم بالفساد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاقد) العالم لعدم اهتقانه بالدين فتجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة واذا انعذر منه ينقل عنه الى غير مسجد للجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو تصلى معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق الملقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة او استحصان وروى محمد بن أبي حنيفة وجه الله تعالى وابي يوسف أن الصلاة خلف اهل الاهواء لا تجوز والعصم انها تصح مع الكراهة خلف من لا تنكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تني (و) كره للامام (تطويل الصلاة) المافية من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف

الكراهة مطاوعة وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا أقيده الخ) اي لاجل ما قيد به في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاعمى بقوله وان لم يوجد افضل منه فلا كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنا بقوله الذي لا علم عنده وفيه تأمل بالنظر للاعمى (قوله اذلو كان) اي احدم من ذكر (قوله فالحكم بالفساد) فالكراهة في تقديم الحضري والحر وولد الرشد والبصير لجهلهم لان امامة الجاهل مكروهة كيفما كان اعدام علمه بأحكام الصلاة (قوله ولذا كره امامة الفاسق) اي لما ذكر من قوله حتى اذا كان الاعرابي الخ فكرامته لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالخارجة لا بالعقيدة لان ذاسيد كرايمبتدع والقس لغة خروج عن الاستقامة وهو معنى قولهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشرعا خروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة قال القهستاني أي او اصرار على صغيرة وبغية ان يزداد بلاتاويل والافيشكل بالبغاة وذلك كغمام ومراء وشارب خمر اه (قوله فتجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة) تبسغ فيه الزيلعي ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريمية (قوله من علم) كمنكر الرؤية او عمل كمن يؤذن بجي على خيرا لعمل او حال كأن يسكت مع مقدا أن يطلق السكوت قربة (قوله بنوع شبهة او استحصان) وجعله ديناقويا وصرطا مستقيما وهو متعلق بقوله بارتكاب (قوله والعصم) أي عنهما (قوله خلف من لا تنكفره بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام الكاتبين أو الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مبتدع والمشبه كأن قال للهيدا ورجل كالعباد كاقروان قال هو جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وان أنكر خلافة الصديق كفر كمن أنكر الامراء لا المعراج وألحق في الفتح عريا بالصديق في هذا الحكم وألحق في البرهان عثمان بهما ايضا ولا تجوز الصلاة خلف منكر المصح على الخلفين أو محبة الصديق أو من يسب الشيعين أو يقذف الصديقة ولا خلف من انكر بعض ما علم من الدين ضرورة انكفره ولا يلتفت الى تاويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل عليا على غيره (قوله يكون محرزا ثواب الجماعة) أي مع الكراهة ان وجد غيره م والا فلا كراهة كما في البصر بجشا وفي السراج هل الافضل أن يصلي خلف هؤلاء ام الانفراد قبل أماني الفاسق قال الصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة تنزيها أمانا على القول بكراهة التعزيم فلا وأما الآخرون فيمكن أن يقال الانفراد أولى لجهلهم بشروط الصلاة ويمكن اجراؤهم على قياس الصلاة خلف الفاسق وحزم في الجريان الاقدا بهم أفضل من الانفراد ونكره الصلاة خلف أمر دوسفيه ومذلولج وأبرص شاع برصه ومراء ومنصنع ومجذوم لاخلف من ام باجرة على ما اتفق به المتأخرون أقاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاقدا بالخالف وكل بر وفاجر مالم يكن مبتدعا بدعة يكفر بها ومالم يتحقق من امامته مفسدا الصلاة في اعتقاده اه واذا لم يجد غير الخالف فلا كراهة في الاقدا به والاقتدا به أولى من الانفراد على ان الكراهة لا تنافي الثواب أقاده العلامة فوج (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيره ما رضى القوم ام لا لاطلاق الامر بالتخفيف (قوله من أم فليخفف) ذكر الشيخ في كبره حديث يأبها الناس ان منكم منفر من من صلى بالناس فليخفف فان منهم الكبير والضعيف وذو الحاجة رواء الشيعان وهذا قيد

ان

خلف امام تني (و) كره للامام (تطويل الصلاة) المافية من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف

أن الإمام يترك القدر المستوفى من صلاة طالع القوم اه يؤيده ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في القبر فلما فرغ قالوا له أوجرت قال سمعت بكاء صبي تنفست أن تنفست أمه (قوله وجماعة العراة) أي تكريم جماعة العراة تحريم اللزوم أحد المظهورين وهو ما ترك واجب التقدم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم من غير دين قعودا بالإيمان متباعدين عن بعض ثلاث يقع بصرهم على عورة بعض كما أن الافضل لهم أن يصلوا جماعة أن يصلوا قعودا بالإيمان (قوله وكريم جماعة النساء) تحريم اللزوم أحد المظهورين قيام الإمام في الصف الأول وهو مكروه أو تقدم الإمام وهو أيضا مكروه في حقهن سيد عن الدرر ولو أمهن رجل فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو محرم من الإمام أو زوجته فإن كان واحد من ذكره معهن فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات) لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته أو صلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها اه فالأفضل لهما ما كان استرلهما لا فرق بين القرائض وغيرها كالترابيح الاصالة الجنازة فلا تكريم جماعة في الانهال تشرع مرة فلو انقردت تقوت من ولو امت المرأة في صلاة الجنازة رجالا لاتعاد سقوط القرص بصلاتها (قوله والمخالفة) أي مخالفة الامر لان الله تعالى امره بالقراري البيوت فقال تعالى وقرن في بيتك وقال صلى الله عليه وسلم يوتن خيرا من لو كن يعلن (قوله يجب أن يقف الخ) والثاني إذا أم يجب تقدمه ونقل الجوى عن الخزانة أن تقدم الإمام منهم جائز (قوله والإمام من يؤتم به) هذا جواب عن عدم تأنيث الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان متوسطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي لان المناسب أن يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء أو يقول في الاول والوسط بالتصريك اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين طرفي الشيء وفي السيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فبالسكون بكسبت وسط القوم والاف بالتصريك بكسبت وسط الدار وبما سكن وليس بالوجه اه وقيل كل منه ما يقع موقع الاتخاف ابن الاثير وكأنه الاشبه نهر اه (قوله ويد كل منهم رجليه) كذا في الذخيرة والاولى ما في منية المصلي من قوله يقعد كافي الصلاة فعلى هذا الرجل يفتش وهي تتورك لانه يحصل به من المبالغة في الاستمرار لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلق هذه الهيئة عن هذا الرجل الى القبلة من غير ضرورة بجر ونهرا اه ذكر السيد (قوله ويقف الواحد) اما الواحد فمتأخر الا اذا اقتدت بمثله واذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامه خلفه (قوله متأخر ابعقه) في كلامه تعارض والذي في شروح الهداية والقدرى والكزوا البرهان والقسمتان أنه يقف مساوبا لا بدون تقدم وبدون تأخر من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا اذا كان قبل الصلاة فان كان فيها أشار اليه بيده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع الى قوله وكذا خلفه فقط ولذا فصله بقوله وكذا ومن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام (قوله حديث ابن عباس الخ) في الحديث دلالة على جواز صلاة النافلة بالجماعة وإن لم يحل القليل لا يبطل الصلاة وأنه لا يجوز تقدم المأموم على الإمام لان النبي صلى الله عليه وسلم اداره من وراء ظهره وكانت

(وجماعة العراة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بواحدة منهن ولا يحضرن الجماعات لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلان) يجب ان يقف الإمام وسطهن مع تقدم عقبها فلو تقدمت كل رجال اغت وجمعت الصلاة والإمام من يؤتم به ذكر كان أو اتى والوسط بالتصريك ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض بكسبت وسط الدار بالسكون (ك) بالإمام العارى (ب) العراة يكون وسطهم لكن جالس ويد كل منهم رجليه ليستمرهما امكن وبصاوتن بالإيمان وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلا كان أو صبيا مميزا (عن عين الإمام) مساويا له متأخرا يعقبه ويكره ان يقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه

ادارته من بين يديه أيسر وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الإمامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم شرع في الصلاة خلفه من غير أن ينوي الإمامة وإن صلى في الصلاة الصبي صحيحة وأن له موقفاً من الإمام كالبالغ وأنه ينبغي للإمام إرشاد المأموم إلى السنة كذا في شروح الحديث (قوله ويقف الاكثر من واحد) صادق بالاثني وكيفية بثه أن يقف واحد بجذاته والآخر عن يمينه ولو جاء واحد وقف عن يسار الأول الذي هو بجذاته الإمام فيصير الإمام متوسطاً ويقف الرابع عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بجذاته الإمام والخامس عن يسار الثالث وهكذا فإذا امتوى الجانبان يقوم الخائف من جهة اليمين وإن ترجح اليمين يقوم عن يساره فهو الثاني وفي العتابة لو قام الإمام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أساوا اه وفي الفتح عن الدراية ولو قام واحد يجنب الإمام وخلفه صف كره أجماعاً وروى عن الإمام أنه قال أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه خلاف عمل الأمة والله ف الأول أفضل إذا خاف ايذاء أحد (قوله واليتيم) هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم أخو أنس لأمه واسمه غير بن أبي طلحة (قوله وما ورد من القيام بينهما) أي عن ابن مسعود فإنه صلى بعائشة والأسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو دليل الإباحة) استشكل هذا الجمع بأن الإباحة تقتضي استواء الطرفين وهو يناقض أفضلية أحدهما ولذا ارتضى الكمال أن حديثه منسوخ ولذا قال الحازمي حديث ابن مسعود منسوخ لأنه اغتات علم هذه الصلاة بمكة اذ فيها التطبيق أي تطبيق اليدين وجعلهما بين يديه عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها ولما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناسخ على عبد الله بن مسعود وليس يبعد وفي السيد وإن كثرا القوم كره قيام الإمام وسطهم تحريماً لترك الواجب وتعمامه فيه ولا تنس ما مر عن العتابة (قوله ويصف الرجال) ولو عبيد احوى (قوله ليأني الخ) هو بكسر اللامين وتحقيق النون من غير ياء قبل النون ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد قاله النووي في شرح مسلم من ولي يلى وإياد هو القرب وأمر الغائب ليل لأن الياء تنسقط للأمر وأمر الحاضر ل مثل ق بناية والإسلام جمع لم يضم الحاء واللام وهو ما يراه النائم أريد به البالغون مجازاً لأن الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي به يضم النون فيهما وهو العقل الناهي عن القبائح (قوله فيأمرهم الإمام بذلك) تفريع على الحديث الدال على طلب الموازنة واسم الإشارة راجع إليها وبأمرهم أيضاً بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسدوا منابهم وسد دورهم كافي للدفع عن الشقاق وفي الفتح ومن سنن الصف التراص فيه والمقاربة بين الصف والصف والاستواء فيه (قوله استروا) أي في الصف (قوله نستو) بحذف الياء جواب الأمر وهذا سر علمه الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم أن اختلاف الصف يقتضي اختلاف القلوب (قوله اقيموا الصفوف) أي عدلوا (قوله وحاذوا بين المناكب) ورد كان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه (قوله وسدوا الخلل) أي الفرج روى البراء بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من سد فرجة في الصف غفر له (قوله ولينوا بأيديكم اخوانكم) هكذا في الشرح وهو يقتضي قراءة لينوا بالتشديد أمر للداخل في الصف أن يضع

(و) يقف (الاكثر) من واحد (خلفه) لأنه عليه الصلاة والسلام تقدم عن انس واليتيم حين صلى بهما وهو دليل الأفضلية وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الإباحة (ويصف الرجال) أقوله صلى الله عليه وسلم ليأني منكم أولو الإسلام والنهي فيأمرهم الإمام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استروا واستو زناكم وقال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيديكم اخوانكم

لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستسلك عند دخول أحد يجنبه في الصف فيظن أنه رياء بل هو آفة على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة في الصف الأول دون الثاني فله فرجة آخرتهم من الصف الأول ولو كان الصف منتظما ينتظر مجيء آخره فان خاف فوت ٢٠١ الركعة جذب عالمها بالحكم لا يتأذى به والا فام وحده

قوله اشوا وانكم يوجد بعدد في بعض النسخ زيادة ونصها (اولا لاستعانة فهو فقيرت بالقدم) اه

وهذه ترد القول بفساد من تسبح لا مرئ داخل يجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الاقرب فالاقرب لما روى ان الله تعالى ينزل الرحمة أولها على الامام ثم تجاوز عنه الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال تكتب للذي يصلي خلف الامام بهذا مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم) يصف (الصبيان) لقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال يلونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك

يده يلين صاحبه والذي في رواية الامام أحمد وأبي داود عن ابن عمر ولينوا بأيدي اخوانكم وعليه فيقرأ بالخطبة في الصف أن يلين لا خيبه اذا وضع يده على منكبيه ليدخل في الصف والبالا للسمية أي بسبب وضع أيدي اخوانكم (قوله لا تذروا فرجات للشيطان) روى ان الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة (قوله وصله الله) خبر اودعاه بوصله بالخبر (قوله ومن قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع الصف كما في المناوي ان يكون فيه فيخرج لغير حاجة او ياتي الى صف ويتكلم بينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد ان يراد بقطع الصف ما يشل ما لوصل في الثاني مثلا مع وجود فرجة في الصف الاول اه (قوله وبهذا يعلم الخ) اي بقوله صلى الله عليه وسلم ولينوا بأيديكم اخوانكم (قوله على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم) اي من ادراك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام للكمال واقره في البحر قال الموفق الكمال والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله اتركهم سد الاول) اي فلا حرمه لهم بتقديمهم بحر عن القنية (قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الاصح أنه ينتظر الى الركوع فان جاز بل والاجنب اليه رجلا أو دخل في الصف والقيام وحده أولى في زمان الغلبة الجهل فاعله اذا جزمه تفقد صلواته وقبل ان رأى من لا يتأذى بجذبه صداقة أو دين زاحه أو عالم جذبته قالوا لوجاء واحد والصف ملائمة يجذب واحدا منه ليكون معه صفا آخر وينبغي لذلك الواحد أن لا يجنبه فتنتي الكراهة عن هذا أي الجاني لانه فعل وسعه (قوله وهذه ترد) أي هذه المسئلة وهو قوله جذب عالم الخ لان تأخره للعجزوب بقدر ما ينف مع الجاذب أقوى وأكثر فعلا من مجرد تلين منكبه وتفسحه للداخل يجنبه أو تقدمه خطوة أو خطوتين (قوله القول بفساد الخ) ذكره في جميع الروايات وكأب المتباين من ملاله بانه امثلة امر غير الله تعالى في الصلاة قال وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتأخر ورد بانه تعمل في مقابلة النهر وليس فيه عمل كثير ويجرد الحركة الواحدة كالحركتين لا تقسده الصلاة وانشاله انما هو لا امر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضرب وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير جنازة لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القنية القيام في الصف الاول أفضل من الصف الثاني والثالث أفضل من الثالث وهذا أيضا في حق الرجال وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى المياسر) أي من الصف الاول وجمعه باعتبار أن كل واحد من القائمين في ميمنة وميسرة (قوله وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غير خير بدون تأمنا وفي الذي قبله وهو الموافق للقواعد النحوية ثم اظهر أنه يان لاقل المضاعفة والافقة تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تزداد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم لغة (قوله اقول أبي مالك الخ) لم يذكر الخلف في نفسه لانه ضرورة وجوده (قوله يقوم الصبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمه الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الخلفائ) بالفتح

متفرقا اتقاه عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معامل بالاضرب في احواله (ثم) يصف (النساء) ان حذرهن والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

• (فصل فيما ينفذ مقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لوسم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالاثبات بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان أحدث الامام عدا ولو بتهمة هتته عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم نلوجه من الصلاة يطلان الجزاء الذي لا فاء حدث الامام فلا ينفى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادة الجهر نقصها بترك السلام واذا لم يجلس قدر القسم بطلت بالحدث العمد ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتمه وان لم يتم جاز وفي فتاوى الفضلى والتجنيس يته

كبحالي ويجمع على خنثا كناس قاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا قهس متافى أرفا قد هما معا (قوله لانه) أي الخنثى في المشكل كله لقوله ثم الخنثى المقتضى تأخره عن الصبيان (قوله وهو معامل بالاضرب في احواله) فبقدم على النساء لاحتمال ذكوره ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته ولا يجبر لوضوحه لاحتمال انوثة المتقدم وذكورة المتأخر ولا يتهاذون لاحتمال الذكورة والانوثة وتقدم أنه ينويه الامام والا تصح صلاته (قوله والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقا ولو كن مجازا قال في زاد الفقير وعلى هذا الترتيب وضع جئاتهم يعني للصلاة عليهم ثم فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي القبلة وفي القبر بالعكس توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر حاجز من تراب أو رمل قال شارحه لم يصير بمثابة قبرين قال وهذا عند الضرورة والا فالفضل وضع كل في قبر على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما ينفذ المقتدى) • اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدرك ولاحق ومسبق فالمدرك من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه وقاته كلها أو بعضها بان عرض له نوم أو غفلة أو زوجة أو سبق حدث أو كان مقيما خلف مسافر وحكمه كحكم حقيقة فلا ياتي فيما يقضى بقراءة ولا سهو ولا يغير فرضه أربعين بقراءة ولا يبدأ بقضاء ما فاته ثم يتبع امامه ان أمكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه والاتباعه ولا يشتغل بالقضاء حتى يشرع الامام من صلاته ولا يسجد مع الامام لسهوا الامام بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يبعد عن الثانية اذ لم يقعد الامام ولا يقتدى به فان كان مسبوقا أيضا فقام للقضاء فانه يصلي أولا ما قام فيه مثلا بقراءة ثم يصلي ما سبق به بها ولو عكس صح عندنا خلافا لفرقوا ثم اترك الترتيب كما في الفتح وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بكلها أو بعضها وحكمه أنه يقضى اول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة وهو منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ويأتي في تكبيرات التشريق اجاعا ولو كبر ينوي الاستئناف للصلاة يصير مستأنفا ولو قام للقضاء مسبوقا وسجد امامه لسهوا وتابعه فيه ان لم يقعد الركعة بسجدة فان لم يتابعه سجدة في آخر صلاته (قوله وغيره) عطف على قوله ما ينفذ أي وما لا ينفذ كما لو رفع الامام رأسه قبل تسليح المقتدى ثلاثا فانه لا يتنها ويحتمل غير ذلك (قوله أو تكلم) قال الكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمد ففسد (قوله يته) أي على قولهما وقال محمد لا يته نلوجه من الصلاة بسلام امامه أفاده السيد (قوله لانه حرمة الصلاة) أي في حق المأموم (قوله وأما ان أحدث الامام عدا) احتراز بالعمد عما لو سبقه حدث بعد التشهد فانه يذهب بتوضا ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم (قوله فلا ينفى على فاسد) فليس عليه أن يسلم وان سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب اعادةها) أي مادام الوقت باقيا كما في كثير من الكتب ذكره السيد (قوله واذا لم يجلس) أفاد به كراجلوس ان العبرة لا لقراءة التشهد وان لم يترك كراهة التحريم (قوله ولو قام الامام الى الثالثة) لما ذكر السلام في الاخيرية ذكر القيام في القعدة الاولى وكان الاولى عكس ما ذكره (قوله وان لم يتم جاز) لتعارض واجبين فيخير بينهما وهذا هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا ينفذ

ولا يتبع الامام وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم تعرف قربة والركوع لا ينفذ

في الحقيقة لأنه يدل فكأن خلفه الامام ومعارضة واجب آخر لا يمنع الايمان بما كان فيه من واجب غيره لا يثابه به بعده فكان
تأخير أحد الواجبين مع الايمان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير
الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا ٢٠٣ في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح

ومنهم من قال يتبعها ثلاثا
لأن من أهل العلم من قال
بعدم جواز الصلاة بتقصير
عن الثلاث (ولو زاد الامام
سجدة أو قام بعد القعود
الاخير ساها لا يتبعه المؤتم)
فما ليس من صلاته بل يكف
فإن عاد الامام قبل تقبيده
الرائدة بسجدة سلم معه فإن
جلس عن قبله سلم معه
(وان قبه) أي الامام أي
ركعة الزائدة بسجدة (سلم)
المقتدى (وحده) ولا ينظره
نحو وجهه إلى غير صلاته (وان
قام الامام قبل القعود الاخير
ساها لا ينظره) المأموم وسبح
ليقبله امامه (فإن سلم المقتدى
قبل أن يقيد امامه الزائدة
بسجدة فسد فرضه) لا تنقضه
بركن القعود حال الاقدام
كما تفسد بتقيد الامام
الزائدة بسجدة تركه القعود
الاخير في محله (وكره سلام
المقتدى بعد تشهد الامام)
لوجود فرض القعود (قبل
سلامه) تركه المتابعة
وصحت صلاته حتى لا تطل
بطول الشمس في الضجر
ووجد ان الماء للمتيح
وبطلت صلاة الامام على

في الحقيقة) أي وانما يفوته مقارنة الامام فيه (قوله ومعارضة واجب آخر) وهو المقارنة
في المتابعة (قوله لا يثابه) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعد فعل ما هو فيه من
الواجب (قوله أشار إليه) أي إلى ما أفاده التعديل من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب
المتابعة (قوله لأن من أهل العلم الخ) قد مر أنه أبو طابع البطي تليد الامام ومجته الأمر
به في الحديث (قوله ولو زاد الامام سجدة) في أي ركة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب
أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح لي قبله امامه وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات
العبد لو زاد على أقاويل الصعابة إذا سمعه من الامام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ
منه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضا لو زاد خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من
صلاته) أشار به إلى العلة في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الامام ليس من الصلاة أي ليس
من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح (قوله ساها) ولو كان عامدا فله أن يعود أيضا
مالم يقيد بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة مادون الركة لا تفسد الصلاة
(قوله قبل أن يقيد) وكذا إذا سلم بعده وانما نص على التوهم (قوله بركن القعود) الاضافة
بيانية (قوله بتقيد الامام الزائدة) فتفسد على الامام والمؤتم (قوله وكره سلام
المقتدى الخ) أي يحرم ما للنهي عن الاختلاف على الامام إلا أن يكون القيام اضروية (١)
صون صلاته عن الفساد لخوف حدث لو انتظر السلام وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعدور
وتعام مدة مسح ومرور ما بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قدرا لتشهد قبل
السلام (قوله لوجود فرض القعود) الأولى تأخير بعد قوله وصحت صلاته (قوله لتركه
المتابعة) علة أقوله وكره وأفاد به أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أي
بوجود ما ذكر (قوله على المرجوح) وهو القول بأن الخروج بالصنع فرض (قوله وعلى
الصحيح) أي من عدم افتراض الخروج بالصنع (قوله كما سنده) أي في المسائل الاثنى
عشرية ان شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) في صفة الاذكار (قوله وغيره) أي غير ما ذكر أو غير الفضل كيان التحول
ورفع الايدي عند الدعاء ومسح الوجه بهما (قوله متصلا بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل
بغير ما سبق في فلا يثافي قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنين كما إذا صلى
سنة الظهر مثلا البعدية أربع أو فصل بينهما بسلام والظاهر استحباب عدم الفصل بشئ أصلا
وحزرة نقلا (قوله كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم
كان يكف الخ (قوله اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من كل نقص فهو اسم مصدر
اخبر به للمبالغة (قوله ومنك السلام) أي والسلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك
(قوله واليك يعود السلام) قال في شرح المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعد قوله ومنك

الرجوع وعلى الصحيح صحت كما سنده * (فصل في) صفة (الاذكار الواردة بعد صلاة الفرض) وفضلها وغيره (القيام
إلى أداء السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام إذا سلم يكف
قد مر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام (١) قوله إلا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة أن لفظ
المصنف بركه قيام المقتدى الخ لسلام المقتدى فليست له ويجزى ٨١ معصية

عليه وسلم من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينا وبين القرض اه قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ان رجلا لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً سبعاً اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) انه قال (لاباس بقراءة الاوراد بين القرينة والسنة) فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا يعني الكراهة ويحالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعد هاتين يكره القعود بعدهما والدعاء بل يشغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بعد ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواطى عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأحاديثها ثلاثاً وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم

السلام من نحو واليك يرجع السلام فخير بنا بالسلام وادخلنا دار السلام فلا أصل له بل محتلق ببعض القصص اه ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم (قوله تباركت) أي كثر خبيرك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام) أي الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع القواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ وهي تقيده كالذي ذكره المؤلف انه ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد فما يسبح ذلك المقدار ونحوه من القول تقريراً فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلدة منك الجلدة وهذا لا ينافي ما في مسلم عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه وله الفضل وله الشناء الحسن لا اله الا الله مخليص له الدين ولو كره الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون التهديد قد يسبح كل واحد من هذه الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينهما ويستفاد من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال باسـتـجابـه وجرم به ابن حزم من المتأخرين (قوله التي تؤخر عنه السنة) الاولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله قلت ولعل المراد الخ) اقول لعل ذلك لم يتوقو قوة الحديث المتقدم فلذا لم ينص عليه أهل المذهب والخير في الاتباع (قوله بعد المغرب) انما خصها لان السنة تقع بها والاف قد ورد في الفجر مثل ذلك (قوله والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن ثمرات ذلك الامن من الفقر والبلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وتكفي جميع الذنوب كما ذكره الاجهوزي في فضائل رمضان واعلم أن محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد مثلاً أما اذا أراد الانتقال الى البيت لفعلا فلا يكره الفصل وان زاد على القدر المسنون (قوله ويحالفه الخ) تنفي الخافقة بحمل الكراهة المذكورة في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لاباس لانها تستعمل فيما خلاه أولى منه أو يحتمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحتمل على الادعية الطويلة وحينئذ يكون ما قاله الحلواني محمولاً على الفصل بنحو اللهم أنت السلام ولا بأس مستعملة في مطلق الجواز (قوله والدعاء) هذا لا ينافي الايتان اللهم أنت السلام الخ لانه ليس دعاء بل ثناء الآن يراد بالدعاء ما يمدح كراهوه بالنظر الى قوله خيراً الخ دعاء على ما فيه (قوله وعن عائشة الخ) هو من جملة ما في الاختيار كما يفيد كلامه في كبره وحينئذ فصل الكراهة على الايتان بما هو أزيد من ذلك أو المراد بالدعاء عقيبته وهو أحد الاحتمالين السابقين (قوله بما ليس من نواصب الصلاة) كما كل وشرب (قوله وقد أشرنا الخ) لانهم تلك الاشارة مما سبق لان ما سبق في الفصل بالاوردوه في الفصل بالكلام الكثير ولا يفهم

وسلم لقراء المهاجرين تسجود وتكبيرون ويحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها بالقرض بل كونها عقب الصلاة من غير اشتغال بما ليس من نواصب الصلاة فصح كونها دبرها وقد أشرنا

الى أنه اذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة لا يطل وهو الأصح بل نقص ثوابها والافضل في السن
أداؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره ٢٠٥ (ويستحب للامام بعد سلامه أن يقول) الى عين

القبلة وهو الجانب
المقابل (الى جهة يساره)
أي يسار المستقبل لأن عين
المقابل جهة يسار المستقبل
فينحول اليه (لتطوع بعد
الفرض) لأن للعين فضلا
ولدفع الاشتباه بظنه في
الفرض فيقتدى به وكذلك
للقوم ولتكنيز شهوده لما
روى أن مكان المصلي يشهد
له يوم القيامة (و) يستحب
(أن يستقبل بعده) أي بعد
التطوع وعقب الفرض
أن لم يكن بعده نافلة يستقبل
(الناس) أن شاء أن لم يكن
في مقابلة مصل للماني
الصحيحين كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلى أقبل
علينا وجهه وان شاء الامام
انحرف عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء
انحرف عن يمينه وجعل
القبلة عن يساره وهذا أولى
للماني مسلم كما اذا صلينا
خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحببنا أن نكون
عن يمينه حتى يقبل علينا
بوجهه وان شاء ذهب
لخواججه قال تعالى فاذا
قضيت الصلاة فانتشروا في
الارض وابحثوا من فضل الله
والامر للأباحة وفي مجمع

حكم أحدهما من الآخر (قوله الى أنه اذا تكلم الخ) مثل ذلك ما اذا انخر السنة الى آخر
الوقت على الأصح وقيل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعم القبلية والبعدية والافضل الوصل
فيهما (قوله أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ماعد التراويح فان الافضل فيها المسجد أفاده
الشرح وماعد أهمية المسجد (قوله وأجمع للخلوص) أي أكثر اخلاصا وهو أعم مما قبله
(قوله أو غيره) أو بمعنى الواو لأن التسوية لا تقع الا بين متعدداً أو واحداً الشيئين أو الاشياء
وفي نسخ بالواو (قوله لأن للعين فضلا) هذا على حذف أي وانما اختير عين القبلة عن
يسارها وان كان جائزاً لأن الخ (قوله ولدفع الاشتباه الخ) هذه الالة لاصل التحول لا لكونه
لجهة اليمين فالاولى ذكرها عند قوله أن يقول (قوله وكذلك للقوم) أي وكذلك يستحب
للقوم وهو عطف على قوله ويستحب للامام ودليله ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبجز أحدكم أن يفتدأ أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني في السجدة
رواه أبو داود وابن ماجه وقال بعض مشايخنا لا يخرج عليهم في ترك الانتقال لأنه دام الاشتباه
على الداخل عنده ما ينة فواغ مكان الامام عنه (قوله لما روى أن مكان المصلي الخ) روى
أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا يومئذ تحدث أخبارها قال أتدرون ما أخبرها
قالوا الله ورسوله اعلم قال فان أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها
تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي في تفسيره قوله تعالى
فابكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه يبكي على المؤمن مصلاه
من الارض ومصدق علمه من السماء وتقدير الآية على هذا فابكت عليهم مصاعداً عما لهم من
السماء ولا مواضع عبادتهم من الارض اهـ ومن هنا قال عطاء الخراساني ما من عبد يسجد
لله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الا شهدت له يوم القيامة وبكت عليه يوم يموت اهـ
ابن أمير حاج ملخصاً (قوله ويستحب أن يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو اقل
خلافاً من فصل وروى في ذلك حديثاً موضوعاً وصنيعه كغيره يفيد أن الامام مخير بعد الفراغ
من التطوع أو المكتوبة اذ لم يكن بعدها تطوع ان شاء انحرف عن يمينه وان شاء عن يساره
وان شاء ذهب الى حوائجه وان شاء استقبل الناس بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول
للتطوع لانه يقعها بعده فتأمل (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره للماني
الصحيحين ~~مكره~~ عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه عياض عن
عامة العلماء ولم يفصل بين ما اذا كان المصلي في الصف الاول أو الاخير وهو ظاهر المذهب
وان كان بينهما صفوف لا يجلس الامام مستقبلاً له وان كان بعيداً عنه بمنزلة جلوسه بين يديه
قال ابن أمير حاج والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي سجدة رجل جالس ظهره الى
وجه المصلي أنه لا يكره للامام استقبال القوم لانه في هذه الحالة لا يكره المروءة قدام المصلي
لحيلة ذلك الرجل بينه وبين المصلي فكذا هنا يكون جائزاً لاستقبال من وراءه قال ولعل محمداً
رحمه الله تعالى انما يذكر هذا الفيد للعلم به (قوله والامر للأباحة) أصل هذا الكلام للعلمي

الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ وروى بالسوا وان شاء قرأ فاتحاً (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثاً) لقول ثوبان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

== ياذا الجلال والاكرام ذكره مسلم ٢٠٦ وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال

وتجاءه فيه وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (قوله في دبر كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من المفروضات (قوله وان كان فزمن الزحف) أي من صف القتال المطلوب شرعا كقتل الكفار وأطاع زحفا على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر الكبائر لأن الأفراد من الكبائر كما في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء (قوله لم يمنعه من دخول الجنة الموت) معناه أنه إذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها والمراد بالدخول التمتع به في أنه بمجرد موته وصل إلى تنعمه بنعيم الجنة فان القبر أمار وضعة من رياض الجنة وأما حفرة من حفرة النار (قوله آمنه الله على داره الخ) أي حفظ الله تعالى ما ذكره ورد أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث أيام لم يقربه شيطان أبدا (قوله ويقرؤون المعوذات) تقدم أن فيه تغليباً والمراد الصمدية والمعوذتان روى الطبراني في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله أحد وصنيعه يفيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وإنما جاءت من أحاديث متعددة (قوله من سجد لله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الفرض والنفل ~~لكن~~ من جملة أكثر العلماء على الفرض فإنه ورد في حديث كعب بن عجرة عندهم سلم التقييد بالمكتوبة فكانهم حملوا المطلق على المقيد وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التحيمة خاصة وفي رواية تقديم التحيمة على التسبيح فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الأولى البداية بالتسبيح لأنه من باب التخليئة ثم التحيمة لأنه من باب التخليئة ثم التكبير لأنه تعظيم وورد إحدى عشرة من كل وورد عشر أو وورد ستة أو وورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد وكل ذلك لا يكون إلا عن حكمة وأن خفيت علينا فحجب علينا أن نمثل ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدوره في أوقات متعددة وأن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يفتقر بافتراق الأحوال كما ذكره البدر العيني في شرح الجار والملتقى في شرح المشكاة وفي الأتيان بالثلاث والثلاثين إتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني فسقط ما قيل أن هذه الأعداد الواردة عقب الصلوات من الأذكار إذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على عددها عما لا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الأتيان بالعدد الناقص فاعل تلك الأعداد حكمة وخاصة نفوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعدتها وليس هذا إلا تم افتاء الصواب ما قلنا لأن هذه الأعداد ليست من الحدود التي نهى عن تعدتها ومجاوزة أعدادها بل هي تنافس فيه المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المخصوص عليه بالعدد متتابعاً لا وفي مجلس واحد أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الأفضل أن يأتى به متتابعاً في الوقت الذي عين فيه اهـ ملخصاً وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بينه وورده أنه قال واعتقدوه بالانامل فانه من مسؤولات مستطقات وجاء بسند ضعيف عن علي مرفوعاً نعم المذكر السجدة قال ابن حجر والروايات بالتسبيح بالنوى والحصى كثيرة من الصحابة وبعض أمهات المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم

أستغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان فزمن الزحفت (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات وله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويصليون الله تعالى ثلاثاً وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سجد لله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين فقلت تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زيد الجبر

وأقرأها عليه وعقد التسليم بالانامل أفضل من السجدة وقيل ان أمن من القاط فهو أولى والا
فهى أولى كذا فى شرح المشكاة (قوله وفيما قدمناه الخ) قدمه قريياً باللفظ وقوله صلى الله
عليه وسلم لقراء المهاجرين تسجئون وتكبرون وتحمدون وبرك كل صلاة الخ لا يقتضى
اه (قوله وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البخارى من حديث أبي هريرة رضى
الله عنه قال جاء الفقراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور من الاموال
بالدرجات العلا والنعيم المقيم يصـلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموال يحجون
ويعتقرون ويجهلون ويتصدقون فقال ألا أحدثكم بما ان أخذتم به أدركتم من سبقكم
ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم الامن عمل مثله تسجئون وتحمدون
وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين اه (قوله ثم يدعون لانفسهم) يدعون بها قوله
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وهو وان ورد فى الاتفاق فالمحققون يستعملونه فى
أمور الآخرة أيضاً حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعباده فى التعليم يدل عليه قوله تعالى قوا
أنفسكم وأهلكم ناراً ذكره الايبارى فى شرح الجامع الصغير (قوله بالادعية المأثورة
الجامعة) وينبغي أن يلج بالدعاء مرة بعد أخرى وقتاً بعد وقت وأن يكرره ثلاثاً ويكره أن
يرفع يصره الى السماء لما فيه من ترك الادب وتوهم الجهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك كما فى شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتاً بالدعاء لانه يقضى القلب وأن يعتدى
فى الدعاء لقوله عز وجل انه لا يجب المعتدين واختلاف فى تفسيره فقبل هو أن يدعو بمشقة شرع
أو عقلاً وقيل هو طلب ما لا يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجعة
وقيل الاطناب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين جواز الدعاء
لهم هو ما اقوله تعالى حكاية عن ابراهيم رب اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفروا لهم فقد
لا يستجاب له ويكون فى الدعاء بالاستغفار اظهارة الاقترار الى الله تعالى وعلى تقدير الاجابة
لا يلزم أن يغفروا لهم جميع الذنوب فقد يغفروا لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن العماد وبهذا
يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغفران جميع الذنوب (قوله والله انى
لا حب لك الخ) ينبغى العمل بها لان اوصية المحب للصوب ومن الادب فى الدعاء أن يدعو بخشوع
وتذلل وخفض صوت أى بأن يكون بين المخافتة والجهرك كما فى الاذكار عن الاحياء ليكون
أقرب الى الاجابة (قوله حذاء الصدر وبطنها مما يلي الوجه) الذى فى الحصن الحصين وشرحه
ان يرفعهما حذاء منكبيه باسطة كفيه نحو السماء لانها قبله الدعاء اه قال بعض الافاضل ولا
مناقاة بينهما ما لا ان المراد أن لا يجعل بطونهما جهة الارض والتفاوت فى مقدار الرفع قليل كما
يشير اليه ما فى أبي داود عن ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو دونهما
وأما ما روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطنيه فمحمول على بيان الجواز أو على حالة
الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة فى الدعاء وفى النهر من فعل كفيهته المسهبة أن
يكون بين الكفين فرجة وان قلت وأن لا يضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على
رفع يديه لعذر أو برد فاشار بالمسجة اجزاً اه لكن فى شرح الحصن الحصين والظاهر أن من

وهما قدمناه اشارة الى مثله
وهو حديث المهاجرين (ثم
يدعون لانفسهم وللمسلمين)
بالادعية المأثورة الجامعة
اقول أى امانة قبل يا رسول الله
أى الدعاء اسمع قال جوف
الليل الاخر ودبر الصلوات
المكتوبات ولقوله صلى الله
عليه وسلم والله انى لا حب
أو صمك نامعاً لا تدعن دبر
كل صلاة أن تقول اللهم
أعنى على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك (رافعى
أيديهم) حذاء الصدر
وبطنها مما يلي الوجه
بخشوع وسكون ثم يفتنون
بقوله تعالى سبحان ربك

رب العزة هما يصفون الآية
 أقول على رضى الله عنه من
 أحب أن يتكلم بالميكال
 لا وفى من الأجر يوم القيامة
 فليكن آخر كلامه إذا قام
 من مجلسه سبحانه ربك
 الآية وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قال دبر
 كل صلاة سبحان ربك الآية
 ثلاث مرات فقد أكل
 بالميكال الا وفى من الأجر
 (ثم يحسون بها) أى بأيديهم
 (وجوههم فى آخره) لقوله
 صلى الله عليه وسلم إذا دعوت
 الله فادع يياطن كفيك
 ولا تدع بظهرهما فإذا
 فرغت فامسح بهما وجهك
 وكان صلى الله عليه وسلم إذا
 رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما
 وفى رواية لم يرددهما حتى
 يسمع بهما وجهه والله
 تعالى الموفق

الادب أيضا ضم اليدين وتوجيه أصابعهما نحو القبلة وفى شرح المشكاة ورد أنه صلى الله عليه
 وسلم يوم عرفه جمع بين كفيه فى الدعاء وان أريد بالضم فى كلامه القرب التام لا ينافى وجود
 القربة القليلة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه أيضا لأن المعنى جمع بينهما فى الرفع ولم يفرد
 أحدهما به (قوله رب العزة) أى العظمة وقيل هى حبة عظيمة دائمة بالعرش قريب ذنبها
 من رأسها فإذا اجتمعا قامت القيامة (قوله من أحب أن يتكلم بالميكال الا وفى) المراد به
 تكثير الأجر (قوله ثم يحسون بها) وجوههم الحكمة فى ذلك عود البركة عليه وسرايتها
 الى باطنه وتقاؤلا بدفع البلاء وصول العطاء ولا يمسح بهما واحدة لانه فعل المتكبرين ودل
 الحديث على أنه إذا لم يرفع يديه فى الدعاء لم يسمع بهما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يدعو كثيرا كما هو فى الصلاة والطواف وغيرها من الدعوات المأثورة ببر الصلوات وعند
 النوم وبعد الأكل وأما شال ذلك ولم يرفع يديه ولم يمسح بهما وجهه أفاده فى شرح المشكاة
 وشرح الحصن الحصين وغيرها (فروع) اختلف هل الأسرار بالذكر أفضل فتقبل نعم
 لأحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذكر الخفى وخير الرزق ما يكتفى ولأن الأسرار أبلغ فى
 الإخلاص وأقرب الى الأجابة وقيل الجهر أفضل لأحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يامر من يقرأ القرآن فى المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن
 عمر يامر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولانه أكثر غلا وأبلغ فى التدبر وتفعه
 متعة لا يفاظ قلوب الغافلين وجمع بين الأحاديث الواردة بأن ذلك يختلف بحسب الأشخاص
 والأحوال ففى خاف الرياء أو تاذى به أحد كان الأسرار أفضل ومضى فقد ما ذكر كان الجهر
 أفضل قال فى الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكر فى المساجد احتراز عن الدخول تحت قوله
 تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه كذا فى البرازية ونص الشعرالى فى
 ذكر اذا كر للمذكور والشاكر للمذكور ما لفظه وأجمع العلماء سنا وخلفاء على استحباب
 ذكر الله تعالى جماعة فى المساجد وغيرها من غير تكبير الا أن يشوش جهرهم بالذكر على قائم
 أو مصل أو قارئ قرآن كما هو مقرر فى كتب الفقه وفى الحلبي الأفضل الجهر بالقراءة ان لم يكن
 عند قوم مشغولين مالم يخالفه رياء اه وفى الدر المنيرة عن القنية يكبره للقوم أن يقرأوا
 القرآن جلسة لتضمنهم ترك الاسقام والانصات وقيل لا بأس به اه وفيها أيضا قراءة القرآن
 فى الحمام ان لم يكن غة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجوز جهره وخفية وان لم
 يكن كذلك فان قرأ فى نفسه فلا بأس به ويكره الجهر له وفى الدر المنيرة الكراهة أيضا للجميع
 بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب مالم يزدحرفا فيكره له ولمستعفه وقول القائل من زاد ذلك
 حين سكت أحسنت ان لسكونه فحسن وان اتكأ القراءة فيخشى عليه الكفر اه وفيه أيضا
 التغنى بالقرآن اذا لم يخرج بالخانه عن قدر ما هو صحيح فى العربية مستحسن والتغنى حرام اذا
 كان بذكر امرأة معينة حبة او وصف خرم يبيع اليها أو قصد هجو ولولاهى واجاز بعضهم الغناء
 فى العرس كضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وتبعه
 الباقى قلت لكن فى الجهر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه لم

كبيرة ولولت نفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامع وحاضره اه من سكب الانهر ملخصا
 وذكرا بن الجزري في الحصن الحصين ان كل ذكر مشروع اى مأمور به في الشرع واجبا كان
 او مستحبا لا يعتد بشئ منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه اه والمعنى انه اذا قرأ في قلبه حال
 القراءة اوسج بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة وسنة التسبيح والافتد
 اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكرا لحنى الذى لا يسمع الحفظة سبعة من ضعفها الخ واما
 الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والصنج والبوق الذى يقبله بعض من يدعى
 التصوف فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن التسهيل
 الوجودى مراتب وبعضه يسلب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار وفي التتارخانية ما يدل على
 جوازها للمغلوب الذى حر كاته كحر كات المرتضى اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما اخرج
 ابوداود عن ابي ذر ما قيلت النبى صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعتمقه مرة
 وفي القهستانى وغيره هى المصاحف الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ايسر
 بمصاحفة خلافا للروافض والسنة ان تكون بكتا يديه وبغير حائل من فحوتوب وعند اللقاء بعد
 السلام وان يأخذ الايام فان فيه عرفات تشعب منه المحبة وفي الهداية ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل اويده أو شأ منه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بذلك كله اه وفي
 غاية البيان عن الوقعات تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها
 البدر العيني ما يقيدان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم
 يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله عليه وسلم عفان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق
 رضى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابن عمه جعفر بن عتبة ثم قال البدر العيني فعمل من مجوع ما ذكرنا باحة تقبيل اليد والرجل
 والكشح والرأس والجنب والشفتين وبين العينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة
 والا كرام وما اذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أى والسيد
 وأمه وفي رفع العوائق عن البحر الاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وفي غيرهما
 ان أراد شيئا من عرض الدنيا فمكروه وان أراد تعظيم المسلم وكرامه فلا بأس به اه وكان
 عمر يأخذ المصنف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويمسحه على وجهه وتقبيل الخ - بز قال
 أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا يكره دوسه لابوسه وقوا عدنا لا تأباه
 وفي رسالة المصاحفة للشرى بلالى عن شيخ مشايخه الخافى التحيبة بالركوع واسترخاء الرأس
 مكروهة لكل أحد مطلقا ومثله السلام باليد كانت عليه الخنقية اه قال الشرى بلالى بعد
 ومحل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها واذ كرر حديثا يقيدانه صلى الله عليه وسلم جمع بين
 اللفظ والاشارة وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي مشكل الا - ثار القيام اغيره ليس بمكروه
 لعينه انما المكروه محبة القيام من الذى يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره لهم يعنى جميعا قال
 وقال القاضى البديع وقيام قارئ القرآن للقيام تعظيما لا يكره اذا كان عن يستحق
 التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرحه
 والقيام يستحب في زمانا لما يورث تركه من الحق والبقاء والوعيد انما هو في حق من يجب

يراجع هذا الحديث ويحذف

القيام بين يديه كما يفعل الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس معناني المسجد يحدثنا فإذا قام قننا قياما حتى نراه قد دخل بعض بيوت أزواجه ومن وأثله دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فترجح له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله إن في المكان سعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله لم يحقر أرواحها البيهقي في الشعب وأما المعانقة وهي كما في القهستاني جعل كل منهما يده على عنق الآخر فقالا بكرهما وأباهما أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال مقتصر عليه ويبيع أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وتقبيله للمبرة بلا شهوة كالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للتبرك اه قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليه ما غير الأزار وما إذا كان عليه ما قص أو جبة أو رداء مع الأزار فلا بأس به بالإجماع كما في رفع العوائق عن الشئخ والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد الصلاة)

(باب ما يفسد الصلاة)
الفساد ضد الإصلاح
والفساد والبطلان في
العبادة سببان وفي المعاملات
كالبيع مفترقان وحصر
المفسد بالعدو قريبا
لا بعيدا فقال (وهو
ثمانية وستون شيئا) منه
(الكلمة) وإن لم تكن
مفيدة ~~كيا~~ (ولو) نطق
بها (سها) يظن كونه ليس
في الصلاة (أو) نطق بها
(خطأ) كما لو أراد أن يقول
يا أيها الناس فقال يا يزيد
ولو جهل كونه مفسدا

يقال فسد كفسر وعقد وكرم ولم يسمع انفسد قاموس ملخصا (قوله مفترقان) فما كان مشروعا بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لا يفتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو باطل (قوله منه الكلمة) ويشترط فيها تصحيح الحروف وسماعها حتى تكون مفيدة فان فقد أحدهما فلا فساد لانه لا يعتبر كلاهما اه حلي (قوله وإن لم تكن مفيدة ~~كيا~~) ذكر الامام خواهر زاده انها تفسد بالنفخ المسموع بالحروف وفي السراج والبنية إذا تكلم كلاما يعارف في متفاهم الناس سواء حصل به حروف أو لاحق لو قال ما يساق به الجار مثلا فسدت صلاته اه ومن غنة استشكل الشرنبلالي ما ذكره بعضهم من انه لو ساق جارا لم تفسد لانه صوت لا جملته وإن كره بأنه عمل كثير يظن من رأى فاعله انه ليس في الصلاة وتغنيها لغير المفيدة يافيه نظرا فانه يعنى أدعوه هي نابعة عن جلة وأما المنادى فهو فضله لانه مفعول في المعنى وقد تأنى للتبسيه اللهم إلا أن يقال عدله لها غير ~~م~~ نظرا الى عدم تعيين المنادى واعلم انه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة أو لا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من المطولات (قوله ولو نطق بها سها) الفرق بين السهو والنسيان أن الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أى وقت شاء تسمى ذهولا وسها ولا أى لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب جديد تسمى نسيانا فظهر وبينه وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبه أو يتنبه بعده انعاب حوى عن الاكمل وقال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تفسد بالكلام ناسيا الا اذا طال واحتج بحديث ذي اليمين ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وإيبن على صلاته ما لم يتكلم حيث غاب جواز البناء بالتكلم فيقتضى انتهاء الجواز بالتكلم وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا تصلح الخذل على أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكما لا تجوز مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عذرا للاستوى قليله وكثيره وحديث ذي اليمين كل في ابتداء الاسلام قبل تحريم الكلام فان قبل السلام كالكلام في أن كلا منهما قاطع للعلاقة فلم فصلتم في السلام بين العمد والنسيان فالجواب أن

السلام له شبهة بالاذكار واذا هو من أسماء الله تعالى ومنه كور في التشبه فهو من جنس الصلاة
وانما يطبق بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالاذكار وان كان عدا
اعتبرناه بالكلام على المشبهين اه (قوله في المختار) واختار غير الاسلام وغيره أنه لا تقصد
كافي المضمرة والمخ (قوله لا يصلح فيها شيء الخ) كذا في رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي
وفي رواية أبي داود والطبراني لا يصلح مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في
الصلاة بخبرته تقسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله انكم
جعلتم الكلام قليلا وكثيره مقسدا وفصلتم في العمل بين قليله فلا يفسد وكثيره فيفسد وحاصل
الجواب أنه انما اذا عني عن القليل من العمل لان بدن الخ لا يخلو عن حركة طبعها فلا يمكن
الاحتراز عن قليلها فعمى ما لم يكن ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قليله لانه ليس من طبعه أن يتكلم فلم يعف وعن نحو الاكل
ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة مذكرة دون الصوم اه (قوله أو اقض ديني)
تقدم ان هذا مما ورد في السنة وذكري البحر عن الرغبة ناني ضابطا فقال الحاصل أنه اذا دعا
في الصلاة بما جاء في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان
استحال طلبه من العباد لا يفسد ولا آفة اه ملخصا من الشرح فجعل التفسير بين
ما استحال وما لم يستحل فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام
لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد به فان قيل الدعاء
ليس بخطاب الا دعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك مخاطبة الأتري
ان من قال قرأت الفاتحة مثلا تبطل صلاته وان لم يكن بحضرته أحد يخاطبه كذا في التبيين
(قوله أو ارزقني) أشار به الى الفرق بين طلب الرزق المقيد بنحو فلان فيفسد والمطلق كهذا
فلا يفسد (قوله بنية التحية ولو ساهيا) احتزبه عن سلام التحليل فانه لا يفسدها اذا كان
ساهيا كما لو سلم على رأس الركعتين في الرباعية ساهيا الا اذا سلم على ظن أنه اتروحية أو على ظن
انها اتبرية فانه تفسد كما اذا سلم في حال القيام في غير صلاة الجفازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر
فيما اذا لم يقل عليكم أو أن المراد شأنه أن يخاطب به أو أنه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله
باسانته) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى قباء فغاب
الانصار فسلموا عليه قال عمر قات لبلال كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلون عليه
وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر بن عوف كفه وجعل بطنه أسفل
وظهره الى فوق فان قلت هذا يقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة الرد بالاشارة وهو
في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بانها كراهة تنزيه وفعله صلى الله عليه وسلم انما كان
تعلما للجواز فلا يوصف بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أو رده عليه بأن الرد باليد كلام معني
وهو لا يفسد فالاولى أن يعال الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرد باليد أفاده السيد (قوله
هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة
والافن المعلوم أنه لو شاهد شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما يتألفها كأن تناول مشطا
وسرح رأسه أو طيته مرات متواليات فانه يفسد حقا مع انتفاء التيقن بأنه ليس في الصلاة

ولو انما على المختار لقوله صلى
الله عليه وسلم ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس والعمل
القليل عفو اعدم الاحتراز
عنه (و) يفسدها (الدعاء
بما يشبه كلامنا) نحو اللهم
ألبسني ثوب كذا وأطعمني
كذا وأقض ديني أو ارزقني
فلانة على الصحيح لانه يمكن
تحصيله من العباد بخلاف
قوله اللهم عافني واعف عني
وارزقني (و) يفسدها
(السلام بنية التحية)
وان لم يقل عليكم (ولو)
كان (ساهيا) لانه خطاب
(و) يفسدها (رد السلام
بلسانه) ولو لم يأت من
كلام الناس (أو) رد السلام
(بالمصافحة) لانه كلام معني
(و) يفسدها (العسل
الكثير) لا القليل
والفاصل بينهما ان الكثير
هو الذي لا يشك الناظر
لفعله انه ليس في الصلاة

وان اشتبه فهو قليل على
 الاصح وقيل في تفسيره غير
 هذا كالحركات الثلاث
 المتواليات كثير ودونها
 قليل ويكره رفع اليدين
 عند اعادة الركوع والرفع
 عند نال يفسد على الصحيح
 (و) يفسدها (تحويل
 الصدر عن القبلة) لتركه
 فرض التوجه الا لسبق
 حدث اولاً صطفاً
 تحراصة بآراء العدو في صلاة
 الخوف (و) يفسدها
 (أكل شيء من خارج فمه
 ولو قل) كعمسة لا مكان
 الاحتراز عنه (و) يفسدها
 (أكل ما بين أسنانه) ان
 كان كثيراً (وهو) أي
 الكثير (قدرا الحصاة) ولو
 يعمل قليل لا مكان الاحتراز
 عنه بخلاف القليل يعمل
 قليل لانه تبع ليقفه وان
 كان يعمل كثيراً يفسد بالعمل
 (و) يفسدها (شربة) لانه
 يشافي الصلاة ولو رفع رأسه
 الى السماء فوقع في حلقه
 برد أو مطر ووصل الى جوفه
 بطلت صلاته

فتنبه اه (فرع) يقع لغزاً فيقال فيه أي شخص شرب ففسدت صلاة غيره بشره ولم يكن
 مقته يابغره ولا متيماً وجوابه صبي رضع ثدي امرأة ثلاثاً ونزل لبنها فانها تفسد صلاتها على
 الاصح أفاده الشرح (قوله على الاصح) كذا في التبيين وهو قول العامة وهو المختار وهو
 الصواب كما في المضمرات (قوله كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو رجع على نفسه
 بمروحة ثلاث مرات أو حرك موضعاً من جسده كذلك أو روى ثلاثة أحجاراً وتنف ثلاث شعرات
 فان كانت على الولا ففسدت صلاته وان فصل لا تفسد وان كثرت في الخلاصة وان حرك ثلاثاً
 في ركن واحد تفسد صلاته اذ ارفع يده في كل مرة والا فلا تفسد لانه حرك واحد اه وقيل
 ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله يبدوا واحدة وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله يبدون وقيل
 ان الكثير ما يكون مقصود للفاعل والقليل بخلافه وقيل انه موقوف الى رأى المبتلى فان
 استكثره فكثير وان استقله فقليل وهذا أقرب الأقوال الى رأى الامام كما في التبيين قال
 المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تنفرع كلها على قول واحد والظاهر ان
 أكثرها تفرعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الامام الاعظم (قوله على الصحيح) وذكر
 في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الامام انه يفسد (قوله ويفسدها تحويل الصدر
 عن القبلة) الظاهر ان حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق في عدم استقباله بالاستقبال
 بجزء منه ولا تفسد الا بالتحويل الى المغرب أو الى المشرق (قوله الا لسبق حدث) فلا
 تنسده ولا يباشي وفي الحلبي اذا مشى في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر نصف
 ووقف قدر ركن ثم مشى قدر نصف آخر هكذا الى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته
 الا اذا خرج من المسجد ان كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في العصر ان مشى متلاحقاً
 بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في العصر ففسدت
 صلاته اه وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حاصله ان المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو يكون
 بعذر فان كان بلا عذر فان كان كثيراً متواليات تفسد صلاته سواء استدير القبلة مع ذلك أو لا
 لانه يستعمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وان كان كثيراً غير متوال
 بل تفرق في ركعات أو يتخلله مهلات فان استدير معه القبلة ففسدت لوجود المنافي قطعاً من
 غير ضرورة وان لم يستدير معه القبلة لم تفسد ولكن يكره ما عرفت أن ما فسد كثيره كرهه قليله
 عند عدم الضرورة وان كان بعذر كان لا جمل الوضوء لحدث سبقه في الصلاة أو لانصرافه
 الى وجه العدو أو رجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً
 أو قليلاً استدير القبلة أو لم يستدير اه (قوله وهو قدرا الحصاة) وقال الامام خواهر زاده
 مادون ملء الفم لا يفسده وما في المصنف أولى كما في النهر وفي الخلاصة لو أكل شيئاً من الخلاوة
 وابتلع عيناها فوجد حلاوته في فيه وابتاعها لانه صلاته ولو أدخل الفانيد أو السكر في فيه
 ولم يعضه لم يكن يصلي والخلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ على كفا ففسدت
 صلاته اذا كثر اه (قوله وان كان يعمل كثير) كأن مضغه مرات (قوله ويفسدها شربة)
 لا فرق بين العمد والتسبيح كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لو صول شيء من خارج الى
 جوفه كذا في البرازية (قوله بلا عذر) العذر وصف بطراً على المكلف يناسب التسهيل عليه

(قوله لما فيه من الحروف) أفاد بالعليل تقيدا لفساد التصنيح بما إذا حصل به حروف كالجشاء
 أن حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه وكذا السعال يفسد إذا حصل به حروف بلا ضرورة
 أما الغطاس فلا يفسد وإن حصل به كلمة أفاده السيد (قوله وإن كان أعذر الخ) منه التصنيح
 لإصلاح الصوت وتحسينه أولم يندى أمامه من خطئه أو لإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح
 كافي الفتح (قوله كمنعه البلغم) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضف له
 كدل بنصب أو برفع له (قوله والتأنيف) إذا كان مسموعا والتأنيف أن يقول أف أو تف
 لنفخ التراب أو التضجير وقيل أف اسم لوسخ الاظفار والأذن وتنف اسم لوسخ البراجم (قوله
 والأتين) يقال أن الرجل يتن بالأكسر أتينا وأنا بالضم صوت فهو أن كفاعل وهي آنة اه
 مصباح (قوله بوزن دع) توجع العجم وفي المصباح أه من كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند
 التوجع ونحوه في القهستاني (قوله والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما التأوه فهو الموقن
 أو كثير الدعاء أو الرخيم الرقيق أو الفقيه أو المؤمن بالجشبية قاموس (قوله وفيها لغات
 كثيرة) عذ في البحر تبعا للعلبي فيها ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء بالمد
 الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

بكت عيني فحق لها بكاءها * وما يغني البكاء ولا العويل

اه مصباح والمراد بكونه مرتفعاً كونه مسموعا فلم يسمع نفسه بالحروف لا تفسد على
 قياس ما قدمناه قريبا وأشار إليه المؤلف بقوله مسموعة (قوله وهو أن يحصل به حروف)
 كذا قيد في الفتح والسراج وشروح الكثر ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى
 أن مجرد الصوت غير مفسد خلافا لظاهر البحر ومحل الفساد به عند حصول الحروف إذا أمكنه
 الامتناع عنه أما إذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل كافي الظهيرية كالمريض
 إذا لم يمكنه منع نفسه عن الأتين والتأوه لانه حينئذ كالعطاس والجشاء إذا حصل بهما حروف
 بحر (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الإنسان من كل ما يؤذي من موت أو مرض أو نحو ذلك
 فهو من عطف العام على الخاص إلا أن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو خاصة أفاده السيد
 (قوله لانه كلام معني) كانه يشول انه مريض فاعذروه أو مصاب فعزوه والدلالة تعمل عمل
 الصريح ان لم يكن صريح يخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه
 اظهار التأسف وهو من جنس كلام الناس كما حققه في الفتح (قوله لدلائم اعلى الخشوع) أي
 الخوف من الله الواحد القهار فكأنه من الخوف يمس كالارض الخاشعة قال تعالى وزرني
 الارض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الحديث من أطاع الله باسكتها
 دخل الجنة ضاحكا ومن أذنب ضاحكا دخل النار يا كيا أفاده في الشرح * فروع * لو أعجبت
 قراءة الامام فبكى وقال نعم أو بلى لا تفسد ولو وسوسة الشيطان فقول ان لامورا لاخرة
 لا تفسد وان لامورا الدنيا فسدت ولولد غته عقرب فقال بسم الله لا تفسد على ما عليه القنوى
 كذا في المضمرات والنهر (قوله أفصح من المهملة) لانه أعلى في كلامهم وأكثر جمع الانهر
 (قوله خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخير وهو من اضافة المصدر الى مفعوله أي خطاب
 المصلي العاطس وانما قيد بالخطاب من المصلي لانه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لانه بمنزلة

(و) يفسدها (التصنيح بلا
 عذر) لما فيه من الحروف
 وإن كان لعذر كمنعه
 البلغم من القراءة لا يفسد
 (والتأنيف) كنفخ التراب
 والتضجير (والأتين) وهو أه
 يسكون الهاء مقصور بوزن
 دع (والتأوه) وهو أن
 يقول أه وفيها لغات كثيرة
 تعد لا تعد مع تشديد الواو
 المفتوحة ويسكون الهاء
 وكسرها (وارتفاع بكائه)
 وهو أن يحصل به حروف
 مسموعة وقوله (من وجع)
 يجسده (أو مصيبة) بفقد
 حميب أو مال قيد للأتين
 وما بعده لانه كلام معني
 (لا) تفسد بحصولها (من
 ذكر جنسة أو نار) اتفاقا
 لدلائم اعلى الخشوع
 (و) يفسدها (تسميت)
 بالشين المجتمة أفصح من
 المهملة الدعاء بالخير خطاب
 (عاطس يريح الله) عندهما

خلافًا لابي يوسف (وجواب
(بإلا الله) بفسد
عندهما خلافًا لابي يوسف
هو يقول انه ثناء لا يتغير
بمزيمته وهما يقولان انه
صار جوابا فيكون متكاملا
بالمنافي (وغير سوء
بالاسترجاع) ان الله وان الله
راجعسون (وسار بالمجد
لله) (جواب خير) (عجب
بإلا الله) (وبسبحان
الله) (يفسدها) (كل شيء)
من القرآن (قصده به
الجواب) كما يحكي خذ
الكتاب (لن طلب كتابا ونحوه
وقوله آتيناك انما نسفهم
عن الانيان شيء) وتلك
حدود الله فلا تقر بها
نهي المن استاذن في الاخذ
وهكذا اذا لم يرد به الجواب
يل أراد اعلام أنه في
الصلاة لا تفسد بالاتفاق
(و) (يفسدها) (رؤية متيم)
او مقتدي به ولم يره امامه (ما)
قدر على استعماله قبل
قعوده قدر التشهد كما
سند به المسائل التي بعد
هذه أيضا وكذا تبطل
بزوال كل عذر أباح التيمم
(و) كذلك (تمام مدة
ما سمح الخلف) وتقدم بيانها
(و) كذا (نزع) أي الخلف
ولو يعمل يسير لوجوده قبل
القعود قدر التشهد

قوله يرجي الله وبه لا تفسد ظهيرة ولو قال الحمد لله في العاطس نفسه لا تفسد وكذا من غيره
ان أراد الثواب اتفاقا كما تفسد اتفاقا اذا أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو أراد به
الجواب للعاطس لا تفسد لانه دعاء لم يعرف جوابا وقيل تفسد (قوله وقال ابو يوسف
لا تفسد) لانه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال له حين شمت العاطس ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وهو غير صالح في الصلاة (قوله ويفسدها كل شيء من القرآن قصده الجواب) انما قيد
بالقرآن ليعلم الحكم في غيره بالاولى فلو ذكر اشهادتين عند ذكر المؤذن لهما ما أسمع ذكر الله
فقال جل جلاله اؤذ كرا النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فصلى عليه أوقال عند ختم الامام القراءة
صدق الله العظيم أوصدق رسوله أوسمع الشيطان فلعنه اونداه رجل بأن يبهر بالتكبير ففعل
فسدت فان قيل روى انه صلى الله عليه وسلم قال في جواب ابن مسعود حين استأذن عليه
في الدخول وهو في الصلاة ادخلوها بسلام آمين ولم تفسد الصلاة اجاب عنه السر حتى بانه
محمول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطاب كافي شروح الهداية (قوله
او مقتدي به ولم يره امامه) قال في البحر المتوضي خالف المتيمم اذا رأى الماء فقهقه المؤتم فعليه
الوضوء عندهما خلافا لمحمد وزفر بناء على ان الفريضة متى فسدت لا تقطع الحرمة
عندهما خلافا لمحمد وزفر وحاصله ان هذه المسئلة متفق في اعلى بطلان الصلاة غير ان الامام
وابو يوسف يبطلانها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا واصلها ولا يحكم بعدم النقص بالقهقهة فيها
لانه لم يكن في الصلاة اصلا ولا شك ان هذا الحكم ليس من الاحكام الاثني عشرية فافهم
(قوله قدر على استعماله) الضعيف في قدر الامام في صورتين (قوله قبل قعوده قدر التشهد)
انما قيد به ليكون الفساد فيها متقاعا عليه بخلاف ما اذا قدر التشهد حيث لا تفسد عندهما
وتقدم عنده لهما ان هذه المعاني وان كانت مفسدة كالحديث والكلام الا أن حدودها انما
جاء بعد التمام اذ لم يبق عليه شيء من القرائض والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك حيث علق التمام بالقعدة في شرط شيئا آخر فقد زاد
على النص وهي نسخ ولم يجز بالرأي واختلاف في الوجه للامام فذهب ابو سعيد البردعي الى أنه
انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يمنع المصلي فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك
فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصلته فلولا انه فرض لما فسدت بتركه وتبعه على ذلك العامة
كافي العناية وذهب ابو الحسن الكرخي الى ان البطلان عنده باعتبار ان هذه المعاني مغيرة
للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج
بصلته ليس بفرض وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا
كأزعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على قول
الكرخي وفي المعراج معزي بالبحر والصحاح ما قاله الكرخي وقال صاحب التأسيس ما قاله
ابو الحسن أحسن اه (قوله وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم) كرض وخوف من
عدو اذا زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وإيلة وللمسافر
ثلاثة أيام ولياليها (قوله لوجوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر التشهد

(وتعلم الاى اية) ولم يكن
مقتديا بقارى نسبة الى امة
العرب الخالية عن العلم
والكتابة كانه كما ولدته امه
وسواء تعلمها بالتلقى أو
تذكراها (ووجدان
العارى ساترا) يلزمه
الصلاة فيه فخرج نجس
الكل ومالم يصبه ماله
(وقدرة الموحى على الركوع
والسجود) لقوة باقية افلا
يبنى على ضعيف (وتذكر
فاتنة لذى ترتيب) والفساد
موقوف فان صلى خسا
متذكر الفاتنة وقضاها قبل
خروج وقت الخامسة
بطل وصف ماصلاه قبلها
وصار نقلا وان لم يقضها
حتى خرج وقت الخامسة
صحت وارتفع فسادهما
(واستخلاف من لا يصلح
اماما) ككافى ومعدور
(وطلوع الشمس في القبر)
لظهور الناقص على الكامل
(وزوالها) اى الشمس (في)
صلاة (العبد) بن (ودخول
وقت العصر في الجمعة)
لقوات شرط صحتها وهو
الوقت (وسقوط الجيرة عن
بره) اظهر والحدث السابق
(وزوال عذر المعذور)
بناقض ويعلم زواله بخلاف
وقت كامل عنه

فعلى ما سبق من الخلاف في فسادها أيضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا لهما
كفى الزيلعي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من التيمم وقيل تبطل لان
الحدث السابق يسرى الى التقدم فيتميمه كما اذا بقى امة من عضوه ولم يجد ماء وبهذا القيل
جزم في النهر قاله السيد (قوله ولم يكن مقتديا بقارى) اختلاف فيما لو كان الاى خلف
قارى اى وقد تعلم آية والعامة على البطلان لكن صحح في الظاهر به عدمه قال الفقيه ابو الليث
وبه نأخذ (قوله كانه كما ولدته امه) هذا لا يناسب سابقه وانما يناسب لو كان منسوباً الى امه
فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ فتدبر (قوله وسواء تعلمها بالتلقى او تذكراها) قد علمت
ان هذا مقروض فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد اأمالو كان بعده فان
التعلم بالتلقى لا يقع - دها اتفاقا لانه عمل كثير (قوله يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مال كاله
أو أبيع له وهو طاهر أو نجس وعنده ما يطهره به أولا الا ان ربه طاهر (قوله وقدرة الموحى
على الركوع والسجود لقوة باقية) هذا يفيد ان القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالاجماع
فاما اذا حصلت قبل فعلهما اصلا فلا بناء لضعف على قوى في ذلك فلا تقسده ويجرد (قوله
وتذكر فاتنة لذى ترتيب) عليه او على امامه ولو تروا في الوقت سعة (قوله متذكر الفاتنة)
انما قيد به لانه لو كان ناسيا بسقط الترتيب به فيعتبر حينئذ ما تذكر فيه لا مانسى فيه (قوله
صحت وارتفع فسادهما) اصبورة الفوائت ستا بضميمة المتركه اولا (قوله واستخلاف من
لا يصلح اماما) امالو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد فاختر ابو جعفر ونحوه الاسلام أنها
تامة اجماعا وصحة صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير
في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله
وطلوع الشمس في القبر) ليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذى لو لم يكن
ثمة جبل بمنع لرى القرص كفى التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء
(قوله لظروا الناقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على الكامل) وهو
ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك النقص فيه (قوله وزوالها اى الشمس في صلاة العبد بن)
لقوات شرطها وهو وقت الضحى كذا في الشرح والذى في الشرح العيد بالافراد وفيما رايته
من نسخ الصغير ان العيد بالمداد الاحمر والياء والنون علامة التثنية بالمداد الاسود (قوله
ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت ان موضوع المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل اول
المثل الثانى على قوله - ما او انقضى المثل على قوله فسدت على قولهما فى الاول وفى الثانى على
قوله لا الاول واما اذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ وبحث فيه بأنه
كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن ان يطيل
الجلوس بعد ما قدر التشهد الى ان يصير الظل مثليه وتماه في شرح السيد وانما قيد بالجمعة
لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في جمع الانهر عن السراجية قيل تخصيص الجمعة
اتفاق لان الحكم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن بره) قيد به لانها لو سقطت لاعتبر
لا تنفسد (قوله بناقض) متعلق بقوله المعذور وصورته توضأت مستحاضة مع السيلان وشرعت
في الظاهر فقبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس وكذا لو

توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة وبعده واما لو توضأت وصلت على
الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا تبين زوال عذرهما لا اه من السيد لمخصا (قوله
لا يسبقه) أى لا تفسد بسبقه أى الحدث لانه اى المسبوق به يبنى بالشروط المعلومة في البناء
(قوله أو يصنع غيره) أى أو الحدث يصنع غيره وانما كان مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط
الحدث المجوز للبناء أن يكون سماويا (قوله والاغماء والجنون) وان قلا (قوله نائم متمكن)
جوابهما يقال لا حاجة لاضافة البطلان الى الاحتمال لسبق بطلانها بالنوم وحاصل الجواب
ان هذا محمول على ما اذا نام في صلاته على وجه لا يبطلها فاحتمل (قوله ومحاذاة المشتة) أى
محاذاة الرجل المشتة وانما قيد بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلفا والا فلا فساد كما في سكب
الانهر وقيد بالمشتة احترازا عن محاذاة الامرء فانها لا تفسد وتضمن افسدتها ولا تمسك له
في الرواية كما صرحوا به ولا في الدراية تصريحهم بأن الفساد في المرأة غير معلول بعروض
الشهوة بل بترك فرض المقام كما في الفتح وأطلق فيها فعمت الحرة والامة والاجنبية والزوجة
والعجوز والشوهاة والمشتة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار بالسن كما صححه الشرح وغيره
وعبارة الدرر مشتة حالا كبت تسع مطلقا وثمان وسبع لوضعية أو ماضيا كعجوز اه (قوله
بساقها وكعبها في الاصح) كذا في التبيين قال في النهر ولا دليل عليه والتفسير الصحيح لها
ما في المجتبى وهو أن تقوم المرأة يجنب الرجل او قد امه من غير حائل وفي الدرر المعتبر المحاذاة
بعض واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب وفي الخاتمة لو وصلت المرأة على الصفة والرجل
أسفل منها يجنبها او خلفها ان كان يحاذى عضو من الرجل عضو منها فسدت صلاته لوجود
المحاذاة ببعض يدينها اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب (قوله في اداء ركن عند محمد)
اختاره في الفتح وجرم به الحلبي كالمؤلف وفي الخاتمة ان قليل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب
الى أبي يوسف (قوله في صلاة) أطلق فيها فشهد مالونوت الظهر خلف من يصلي العصر فانه
يصح نفلا على المذهب والجار والمجرور في محل نصب على الحال اى حال كونها في صلاة
نخرج محاذاة المجنونة فانما غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها (قوله اذ لا سجود لها) فهي ليست
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة
المطلقة في أشغالها على التحريم والتحليل اه سيد عن العناية وانما خص السجود لانه اعظم
أركان الصلاة والا فلا ركوع لها ولا قعود فيها (قوله مشتركة) احتراز به عن محاذاة المصلحة
لمصل ليس هو في صلاتها حيث تكره ولا تفسد كما في الدرر قال في العناية والاشترائك انما
يتحقق باتحاد الصلاتين حقيقة كاقتراء مفترض بمثله ومطوع بمثله أو ضمنا كاقتراء منقل
بمفترض اه (قوله تحريمية) أى من حيث التحريمية ومعناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد
قيد الاداء ومعناه أن يكون لهما امام فيما يؤتيانه تحميما كالدركين أو تقدير كالا حقين
وهما شرطان في الشركة أما التحريمية فبإتفاق وأما الاداء فعلى الاصح كما في الايضاح عن شرح
التلخيص حتى لو سبقهما الحدث فحاذته وهما ذاهبان للوضوء وعند المجي قبل الاشتغال
بعمل الصلاة فلا فساد لعدم الاشتراك اداء حال المحاذاة لان هذه الحالة ليست حالة اداء وكذا
لو كانا مسبوقين فحاذته بعد سلام الامام فيما يقضيانه فلا فساد لان المسبوق منفرد فيما يقضي

(والحدث عدا) لا يسبقه
لانه به يبنى (او يصنع غيره)
كوقوع غيرة ادمته
(والاغماء والجنون
والجناية) الحاصلة (ينظر
أو احتلام) نائم متمكن
(ومحاذاة المشتة) بساقها
وكعبها في الاصح ولو محرما له
او زوجة اشتهت ولو ماضيا
كعجوز شوهاة في اداء ركن
عند محمد او قدره عند أبي
يوسف (في صلاة) ولو بالايامه
(مطلقة) فلا تبطل صلاة
الجنابة اذ لا سجود لها
(مشتركة تحريمية)
باقترائهما امام أو اقتداءهما به

وان وجد الاشتراك في الصورةتين وليس من شرط الاشتراك في الصورة ان يحدرك
 اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقتها بركعة أو أكثر فحاذته فيما أدركت فسدت صلاته
 كما في البحر عن السراج فان قيل ذكر الاشتراك في الاداء يغني عن ذكر الاشتراك في الصورة
 ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بانهم أفردوا كلامهم بما بالذات تنقصه لالحل الخلاف عن
 محل الوفاق كذا في الابيضاح (قوله في مكان مفرد) فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على
 مكان عال بحيث لا يجاذى شيء منه شيئا منها لا تفسد (قوله ولو حكم بقيامها الخ) هذا منه جرى
 على الصحيح انه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق والقدم وهو مخالف لما اختاره اول
 قتائل (قوله قدر ذراع) أي في غلظ أصبع وانما قدر به لانه أدنى أحوال القعود وهو قريب
 من هذا القدر فقدر به وانظر هل يكنى وضعها في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحل
 السجود أي موضع منه أو لا بد من كونها بين قدميها وقدميه وعليه انما يكون اذا انحازت
 الاقدام فاما لو تقدم عليها هل يعتبر كونها بجذع قدميه أو قدميها وهذه حادثة القنوي فليراجع
 ولعلمهم أخذوا هذا التقدير من السترة فان هذا القدر اعتبره الشارع حاجزا بين المصلي والمارة
 حتى منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لا يلحق وتبعه من بعده (قوله
 ولم يشتر اليها التناحر) وهو ما موربنا خيرا لما روى عن ابن مسعود موقوفا آخره من حيث
 أخره من الله وهو وان كان خبرا أحاد إلا أنه بقيد الافتراض لانه وقع بينا بالمجمل الكتاب وهو
 قوله تعالى وللرجال عليهن درجة قال في الفتح وقد يستدل بحديث امامته صلى الله عليه وسلم
 لانس والبيتم حيث قامت المجوز من وراء أنس والبيتم فقد قامت منفردة خلف الصف وهو
 مفسد عند الامام أحمد ومكره عندنا لولا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لارتكاب المكروه
 اه فلو لم يشتر اليها لتأخر به ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام فتنفسد صلاته دون
 صلاتها الا اذا كان المجاذى الامام وأطلق في الإشارة فشمع ما اذا كانت من المؤتم وهو
 المتبادر منه (قوله ولا يكاف الخ) هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليها مطلوب
 (قوله وتاسع شروط المحاذاة الخ) وأولها المشتمة ثانياها أن يكون بالساق والكعب على
 ما ذكره ثالثها أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون في صلاة مطلقة خامسها
 أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية سادسها اتحاد المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم
 الإشارة اليها بالتأخر (قوله أن يكون الامام قد نوى امامتها) هذا القيد مستغنى عنه لعله
 من قيد الاشتراك الا لا اشتراك الالبية الامام امامتها لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بغير
 ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول الجهم وركبكم في الكافي والتبيين وانما لا يصح
 اقتداؤها بدون نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تحاذ أفسد في رواية صحيح اقتداؤها
 بالنية الامام لها لانه لا فساد في الحال واحتماله في المال بان غشي خطوة أو خطوتين قصاذي
 الرجل أمر موهوم والظاهر أن لا تقع له الكراهية فان فعلت وحاذت بطل اقتداؤها بالقوات
 شرطه وهو نية الامام ولم تبطل صلاة من حاذته لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها
 لانه لما احتمل الفساد من جهتها توقف ذلك على اختيارها بلا اعتبار الاحوال كذا في الكافي
 والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية الامام امامتها

(في مكان مفرد) ولو حكم
 بقيامها على مادون قامة
 (بلا حائل) قدر ذراع أو
 فرجة تسع رجلا ولم يشتر
 اليها التناحر عنه فان لم تتأخر
 بإشارته فسدت صلاتها
 لأصلانه ولا يكلف بالتقدم
 عنها الكراهية (و) تاسع
 شروط المحاذاة المفسدة
 أن يكون الامام قد (نوى
 امامتها) فان لم ينوها لا تكون
 في الصلاة فاتفت المحاذاة
 (و) بفسدها (ظهروا عورة
 من سبقه الحدث) في ظاهر
 الرواية (ولو اضطر اليه)
 للطهارة (ككشف المرأة
 ذراعها للوضوء) أو عورته
 بعد سبق الحدث على الصحيح
 (وقرائته) لا تسبيحه في
 الاصح أي قراءة

من سبقة الحدث حاله كونه (ذاهبا ٢١٨ أوعائدا للوضوء) وإتمام الصلاة ونشر لانيانه بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا

وعائدا (وممكنه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستقطا) بلا عذر فلو مكث لزحام أو لينقطع رعاؤه أو نوم وصف فيه مع كثافته يبنى ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقة فيه الحدث بنية التطهير لا بنية إتمام الركن - ذرا عن الانسداد ويضع يده على أنفه تسترا (ومجاوزه ماء قريبا) بأكثر من صفتين (لغيره) عامدا مع وجود آلة وله خرز دلو وفتح باب وتكرار غسل وسفن طهارة على الأصح وتطهير ثوبه من حدثه والقاء الخبث عنه (و) يفسدها (و) خروجه من المسجد يظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر لا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبابة أو مصلى العيد استحضانا لنصد الإصلاح (و) يفسدها (ومجاوزه الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو العصراء وان لم يكن أمامه صف أو مصلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفر له قدر وضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما إذا نزل

في جميع الصلوات (قوله من سبقة الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطرابه) وفي الخائبة إذا اضطراب إلى الكشف يفي واللا وبه جزم في التنوير وشرحه (قوله لانسايحه) مثله التمليل والالاستغفار فانه لا تقسدهم لانه ليس من أجزائها كما في البحر فالمراد بالتسبيح المذكور - ير القرآن (قوله اف ونشر) أي مرتب بقوله للوضوء مرتبط بقوله ذاهبا وقوله وإتمام الصلاة مرتبط بقوله أوعائدا (قوله ذاهبا أوعائدا) اف ونشر مرتب كذا أفاده في الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمشي وهو - إذا انما يظهر إذا سبقة الحدث حال القيام أما إذا كان بعد الركوع أو السجود فلا إذا قلنا انه يشبه أداء الركن وعباراتهم مطلقة (قوله بنية التطهير الخ) وتفسد إذا لم ينوش - بأعلى إحدى الروايتين كما في الدرر ولو رفع فانه لا سمع الله لمن حمله لا يفي لأن الرفع محتاج إليه للانصراف فجزءه لا يمنع فلما اقترب به التسبيح ظهر قصد الأداء كما في الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه نواويا البناء ويتأخر محمدا وبالستر ثم ينصرف للطهارة اه وفي السعيد وإذا توضأ أعاد الركوع أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يعد تفسد أمعا عند محمدا فلا إتمام الركن بالانتقال ولم يوجد - وأما عند أبي يوسف فلا إتمام القومة والجماسة فرض عنده اه (قوله بأكثر من صفتين) أما إذا كان قدرهما فلا تفسد أفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذر له فلو كان له عذر كان المكان ضيقا أو لا يأتى له الوصول إليه أو جاوزته ناسيا أو لاحتياجه إلى الاستقامة من البئر فلا تفسد والتيمم مثل الوضوء في وضع لأم فيه (قوله مع وجود آلة) فلو ذهب للابعد ولو وجود الآلة فيه وفقد ما في القريب فلا فساد (قوله وله خرز دلو) الذي في البحر أنه لا يفي مع خرز الدلو المخرق وليس له طلب الماء بالاشارة ولا شراؤه بالمعاطاة (قوله وتكرار غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمضغضة والاستنشاق ثلاثا على الأصح كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه من حدثه) قيد به لان لم تكن من - حدثه لا يفي عنده ما خلا فالأبي يوسف والفرق أن هذا غسل لثوبه أو بدنه ابتداء وفي الاولى تبعا للوضوء ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يبنى وان كاتفي موضع واحد كذا في التبيين (قوله والقاء الخبث عنه) في البحر عن الظهيرين لو ألقى الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه غيره أجزأ اه (قوله لوجود المنافي بغير عذر) وهو المشي (قوله لقصد الإصلاح) أنه لقوله لا إذا لم يخرج أي لا تفسد إذا لم يخرج الخ (قوله كما ذكرناه) وهو الدار والبيت والجبابة ومصلى العيد فان هذه لا يعتبر فيها الصفوف كالسجد (قوله وهو العصراء) الضمير راجع إلى الغير (قوله وان لم يكن أمامه صف) بفتح همزة أمام واعلم أنه إذا صلى في العصراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فعمل أنه لم يحدث فاذا كان يصلي بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهى إلى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف يبنى وان جاوزها لا وان تقدم قدامة فالحدث السترة فان جاوزها بطلت صلاته وان لم يكن بين يديه ستره فقد رآه الصفوف خلقه حتى لو تقدم قدر ما لو تأخر لم يجاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان أقل منه لا وان كان منفردا بغير موضع سجوده من كل جانب اه نقله السعيد عن الملا مسكين (قوله كما إذا لم يعد لامامه) اعلم أنه إذا كان منفردا فالعود أفضل

لتقع الصلاة في مكان واحد وقيل الأفضل أن لا يعود لما قبله من تقليل المشي وكذا ان كان مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي في تحتم العود ان كان غنة ما يمنع الاقتداء التحول امامة عنه أفاده السيد فالفساد في عبادة المواقف مقيد بما اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء (قوله عن مقامه) بفتح الميم (قوله ونحوه) كالاربعة السابقة في كلامه (قوله لانصرافه) علة لقوله ويفسدها (قوله لا الاصلاح) بخلاف الانصراف اطلق الحديث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله لسبق الحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصد به فلا يصح البناء به بعد الحدث لعدم السماوي مالا اختيارا للعبد في سببه فانه في الجبر وهو المراد بالسبق وعليه فيكون قوله سماوي صفة موضحة لا محض وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال فيها السابق بغير علم وقصد والغلبة بعلمه لكن لم يتدر على ضبطه اه ولو عضة زنبور مثلا أو أصابته شجرة فسال منها دم لا يفي لانه يصنع العباد مع ندوته فلا يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يفي لعدم صنع نفسه ولو وقعت طوبى من سطح أو سقر جله من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فأدماه قيل يفي اتفاقا لعدم صنع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كما في التبيين وغيره ولو عظم أو تنحصر فسبقه حدث بقوته قيل يفي وقيل لا وهو الصحيح كما في الفقه ستان عن الظهيرية واعلم أن البناء عند سبق الحدث مروى عن عائشة وابن عباس وأبي بكر وهو روى عن ابن عمر وابن مسعود وسلمان الفارسي وهو لا يصححاه وعن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي وأبراهيم التيمي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو لا يباحون وكفى بهم قدوة كما في الفقه وغيره (قوله فأغنى عن افراده ياب) خالف القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج الى بيانها (قوله والأفضل الاستئناف) مطلقا مخروجا عن شبهة الخلاف وقيل هـ ذافي المنفرد أو ما في غيره فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة وقيد في السراج بما اذا كان لا يجب جماعة أخرى وهو الصحيح قال في النهر ويغني وجوبه اذا ضاق الوقت اه (قوله خروج من الخلاف) أي خلاف الامام الشافعي رضي الله عنه فانه لا يقول بالبناء (قوله وعلا بالاجماع) أي بالجمع عليه وهو صحة الصلاة بعد الاستئناف وأما اذا جئ بكون عاملا بقول البعض والعمل بالجمع مع عليه أولى وهذا يرجع الى قوله خروج من الخلاف (قوله على غير امامه) سواء كان الغير في الصلاة ام لا هذا اذا قصد تعليمه لانه يقع جوابا من غير ضرورة فكان من كلام الناس وان أراد القراءة دون التعليم لا تفسد كما في مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد باخذ الامام عن ليس معه ولو جمع المقتدي عن ليس معه في الصلاة ففقهه على امامه يجب أن تبطل صلاة الكل لانه تلقين من خارج كذا في الجبر (قوله وفقهه على امامه جائز) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمنین فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلى قال هـ لا فقهت على قال ظننت اني انصفت فقال صلى الله عليه وسلم لم لو انصفت لاعتسكم وقال على اذا استطعمك الامام فأطعمه اي اذا استفهمك الامام فافقه عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لان الفتح مرخص فيه وقراءة المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يجهل بالفتح لان الامام ربما يتدكر فيكون التلقين من

مكانه أوعاد واختلفوا في
الأفضل (و) يفسدها
(انصرافه) عن مقامه
(ظانا أنه غير متوض أو)
ظانا (أن مدة مسحه
انقضت أو) ظانا (ان عليه
قائمة أو) أن عليه (فجاسة
وان لم يخرج) في هذه
المسائل (من المسجد)
ونحوه لانصرافه على سبيل
الترك لا الاصلاح وهو
الفرق بينه وبين ظن
الحدث وعانت بما ذكرناه
شر وط البناء لسبق الحدث
السماوي فأغنى عن افراده
ياب والأفضل الاستئناف
خروج من الخلاف وعلا
بالاجماع (و) يفسدها
(فقهه) أي المصلي (على غير
امامه) لتعليمه بالضرورة
وفقهه على امامه جائز ولو
قرأ المفروض أو اتقّل
لاية أخرى على الصحيح

لاصلاح صلاتهم - ما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال صلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما نواه وخروجه عما كان فيه كالمفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنيه وأشرنا الى انه لو كبر يريد استئناف عين ما هو فيه من غير تاقظ ٢٢٠ بالنية لا يفسد الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المفرد والمسبوق واذا لم يفسد

ما مضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلاته به فان تركه معقدا على ما ظنه بطلت صلاته ولا يفسده الجلوس في آخر ما ظن أنه افتتح به وفيه اشارة الى أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى به - بشروعه فيه - المشروع في غيره لا يضره ثم قد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (اذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المذكورات قبل الجلوس الاخير مقدار التشهد) فتبطل بالتفريق وأما اذا عرض المنافى قبل السلام بعد القعود قدر التشهد فالخيار صحة الصلاة لان الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على ما قيل أنه فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل تخريج أبي سعيد البردعي من الاثنى عشرية لان الامام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون الا بترك فرض ولم يتيق الا الخروج بالصانع فيحكم بانه فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لانه لو كان كذلك

غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بان يقف ساكنا بعد الحصر أو يكثر الاية بل ينتقل الى آية أخرى أو يركع ان قرأ القدر المستحب وقيل قدرا لفرض والاول هو الظاهر (قوله لا صلاح صلاتهما) لانه لو لم يفتح ويما يجرى على لسانه ما يكون مفسدا فيكون فيه اصلاح صلاة الامام وباصلاحها تصلح صلاة اقتدى (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال) قيد بالتكبير لانه لو نوى بقاءه فقط لا يكون قاطعا للاولى كما في المنع وغاية البيان (قوله اصلاح صلاة أخرى) أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بانحرى ما اذا كانت عين الاولى والمراد انها أخرى ولومن وجه كما أفاده الشرح (قوله غير صلاته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نواه) علة للفساد (قوله كالمفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولومن وجهه لان صلاة الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة وكذا لو كبر يتولى امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض) فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاته صلاة وكبر ينوي غير القائمة كان متنفذا ولاصحته بقية الفريضة القائمة (قوله وأشرنا الخ) أي بقوله أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أمالوا تلفظ بها لتقص ماصلي ولا يجتزى به (قوله لاختلاف حكم المفرد والمسبوق) ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمفرد يصح قاله في الشرح وهو داخل في الاختلاف لان المراد به كما تقدم الاختلاف ولومن وجهه (قوله واذا لم يفسد ما مضى) يفتح الباب وما مضى فاعله وهو مرتب بقوله لا يفسد اه (قوله آخر صلاته به) الجاز متعلق بآخر يعني أنه انما صار آخر بواسطة كونه مضموما الى ما مضى (قوله وفيه اشارة الخ) من حيث ان المتن قيد بالصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لان الاداء وقت معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره لكونه معيارا لفرض المشالي في القضاء ليتعين أن نية الانتقال لا تعتبر أصلا لعدم اعتبار الشارع اياها لا للوجه المذكور في الاداء (قوله فيما ذكره) أي من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد (قوله قبل الجلوس الاخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل تخريج أبي سعيد البردعي) أي أخذه واستنباطه والبردعي نسبة الى بردعة بفتح الباء والادال والعين المهملتين وسكون الراء بل بدأ به بيجان كذا قاله السيوطي في لب الباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد) أي وهو ما حرمان (قوله فدل على أنه واجب لفرض) قد يقال ان الواجب لا بد أن يكون عبادة ولا يصح أن يكون محترما (قوله لعدم تعيين ما هو قرينة) أي للخروج منها (قوله وانما الوجه فيه) أي في فساد الصلاة (قوله وجود المغير) يعني أن هذه المعاني مغيرة لفرض كنية الإقامة فاستوى في حدونها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه بحث) أي في هذا التغليب ووجهه ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يتأق الا بضر وجهه من الاولى وما لا يتأق الفرض الابه فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحث تأييد لما ذكره

لتعين بما هو قرينة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه واجب لفرض فاذا أبى عرضت هذه العوارض ولم يتيق عليه فرض صار كالمفرد والسلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قرينة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث

(ويفسدها ايضا مد الهمة
 في التكبير) وقسمنا
 الكلام عليه (وقراءة مالا
 يحفظه من مصحف) وان لم
 يحمله لتلقى من غيره وأما
 اذا كان حافظا له ولم يحمله
 فلا تقصد لاتقاء العمل
 والتلقي (و) يفسدها (أداء
 ركن) ركوع (او امكنه)
 أى مضى زمن يسع أداء
 ركن (مع كشف العورة
 أو مع نجاسة مانعة) لوجود
 المنافي فان دفع النجاسة
 بمجرد وقوعها ولا أثر لها أو
 ستر عورته بمجرد كشفها
 فلا يضره (و) يفسدها
 (مسابقة المقتدى بركن
 لم يشاركه فيه امامه) كالأول
 ركع ورفع رأسه قبل الامام
 ولم يعد معه أو بعده وسلم
 واذا لم يسلم مع الامام وسابقه
 بالركوع والسجود
 في كل الركعات قضى
 ركعة بلا قراءة لانه مدرك
 أول صلاة الامام لاحق وهو
 يقضى قبل فراغ الامام
 وقد فاتته الركعة الاولى
 بترك متابعة الامام في
 الركوع والسجود فيكون
 ركوعه وسجوده في الثانية
 قضاء عن الاولى وبقي الثالثة
 عن الثانية وفي الرابعة عن
 الثالثة قضى بعده ركعة
 بغیر قراءة وتقام تفریعه

ابوسعید البردی من أن الخروج بصنعه فرض عند الامام (قوله ويفسدها أيضا مد الهمة
 في التكبير) ذكر في النهر أنه لو مد همة الاسم او الخيرة فسدت ولو في الصلوة لا يصير شارها
 وخيف عليه الكفران كان قاصدا الاستفهام قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذا الهمة
 للانكار وضعا اما من حيث انه يجوز أن تكون للتقرير فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية ثم قال
 ولو متبأ كبر لا تفسد وقيل تفسد منتقى وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومد الهاء
 خطأ أمام اللام فحسن ما لم يخرج عن حده وهذه أن لا يسأل بحديث من ذلك الاشباع
 ألف بين اللام والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار أقاده السيد ولو كثر الرابان ارتعد
 طرف لسانه فنشأ منه تكرارها فالظاهر أنه ان كررها مرتين افسدها لان النطق بحرفين
 مفسد وانظر ما لفتح باء كبرومدها وانظروا عدم الفساد لا غتقارا لخطا في الاعراب في
 القراءة على المقتضى والمذبان فراده لا يفسد وحرره (قوله وقراءة مالا يحفظه) أى مطلقا سواء
 كان قلبا لا وكثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الناجحة وقيل
 لا تفسد ما لم يقرأ قدر آية وهو الاظهر كما في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعنده ما صلته تامة
 لانها عبادة انضافت الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل
 من القراءة غائبا الا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظر
 لان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شئ فتناسا كل كيا كالون ونشرب كما يشربون
 وانما الحرام التشبه بهم فيما كان مذموما وما يقصد به التشبه فله قاضى خان في شرح الجامع
 الصغير فعلى هذا لم يقصد التشبه لم يكره عندهما كما في البصر ولا يحنيفة في فسادهما وبهان
 أحدهما أن جل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كثير وعلى هذا لو كان موضوعا بين
 يديه وهو لا يحمله ولا يقبل الاوراق أو قرأ المکتوب في المهراب لا تفسد والثاني انه تلقن من
 المصحف فصار كالو تلقن من غيره وهو منافي للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره
 فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في السكافي ولولم يكن قادرا الاعلى القراءة من المصحف لا يجوز
 له ذلك ويصلي بغیر قراءة لانه أمي ولا فرق بين الامام والمفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاق
 (قوله من مصحف) اراد به ما كتب فيه شئ من القرآن كذا في النهر فم ما لوقرأ من المهراب
 وهو الصحيح وأشار اليه بقوله وان لم يحمله (قوله لاتثناء العمل والتلقي) أى والقراءة مضافة
 الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف (قوله زمن يسع أداء ركن) وان كان في ركن طويل والمراد
 انه يسعه بسننه وهو قدر ثلاث تسبيحات وهذا مذهب الثاني وهو المختار كما في الدرر (قوله مع
 كشف العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل في القليل غير
 مضر كالسكن في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف العورة ما يتم كشف ربيع العضو
 منها (قوله أو مع نجاسة مانعة) ولو سهوا وتأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله أو ستر
 عورته الخ) كأن هبت الريح فكشفت عورته من ساعته فلا يضره (قوله واذا لم يسلم مع
 الامام الخ) أما لو سلم معه فسدت صلاته لانه سلم عدا بناء على أنه أمي (قوله لانه مدرك الخ)
 روح العلة قوله لاحق الخ (قوله وهو يقضى قبل فراغ الامام) أى سحان أمكنه ادراكه
 (قوله فيقضيه بعده ركعة) أى بعد سلام الامام والاولى التصريح به (قوله وتقام تفریعه

بالاصل (و) يفسد (متابعة الامام في سجود السهو والسهو) اذا تأكد انفراد به بان قام بعد سلام الامام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقصد ركعة بسجدة فتأكد كرا الامام سجود سهو وقبائه فسدت صلاته لانه اقتدى بعد وجود الافراده ووجوبه ففسد صلاته وقيد ان قيام ٢٢٢ المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام

بقى عليه فرض لا يفرد به المسبوق ففسد صلاته (و) يفسدها (عدم اعاده الجلوس الاخير بعد أداء سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لانه لا يعتد بالجلوس الاخير الا بعد تمام الاركان لانه نلتهمها ولا تعارض ولا ارتفاع الاخير بسجدة التلاوة على المختار (و) يفسدها (عدم اعادة ركن أداء نائما) لان شرط صحته أدائه مستيقظا كما تقدم (و) يفسدها (قهقهة امام المسبوق) وان لم يتعمدها (وحدته العمد) الحاصل بغير القهقهة اذا وجد (بعد الجلوس الاخير) قدر التشهد عند الامام بفساد الجزء الذي حصلت فيه ويفسد مثله من صلاة المسبوق فلا يمكن بناؤه القات عليه (و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير الثنائية) المقرب ورباعية المقيم (ظانا أنه مسافر) وهو مقيم (أو ظانا أنها الجمعة أو) ظانا أنها التراويح وهي العشاء أو كان قريب عهد

بالاصل (اي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين لانه يلحق سجدة تامة في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغور ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبر دون ركوعه في الرابعة لكونه قبل سجوده فيلحق به سجوده في الرابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما وان ركع قبل امامه وسجد معه يقضى أربعاً بالقراءة لان السجود لا يعتد به اذا لم يتقدمه ركوع صحيح وركوعه في كل الركعات قبل الامام يطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد ثم ركع وسجد بعده جازت صلاته فهذه خمس صورية مأخوذة من فتح القدير والطلاصة والمراد أنها خمسة مما في المصنف (قوله للمسبوق) أي المتابعة الثابتة للمسبوق والاولى كما قاله السيد أن يقول متابعة المسبوق الامام في سجود السهو (قوله وقيد ركعة بسجدة) أما اذا لم يقيد وسجد الامام وجب متابعتها وارتفاع ما أدام وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة واجبة لكونها في واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه استحسانا ولو تابع المسبوق امامه في سجود السهو فتبين أنه لاسهو وعليه فصلاة المسبوق جائزة عند المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجدا الامام للتلاوة فان لم يتأكد انفراد المسبوق عاد حتما ولا يعتد بما أدى قبله ولو لم يعد فسدت صلاته لا ارتفاع القعود في حق الامام فيرتفع في حقه وان تأكد انفراده بتقييد الركعة بسجدة فان عاد فسدت صلاته رواية واحدة وان لم يعد ومضى فقباه روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الرايتين لان العود الى سجود التلاوة يفرض القعدة فتبين أن المسبوق انفراد في موضع الاقتداء ففسد صلاته اه من الشرح مختصرا (قوله لانه نلتهمها) ولذلك يسمى أخيرا (قوله على المختار) لانها أثر القراءة فيعطى لها حكمها وهو الاصح وقيل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الأئمة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تنفسد صلاة المسبوق بقهقهة الامام بعد ما تعد قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد الجلوس الاخير لان الحدث العمد لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم يتأكد انفراده فلو قام قبل سلامه تارك الواجب فقط ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك لا تنفسد صلاته لانه استحكم انفراده ذكره السيد والظاهر أن تصحيح قول صاحبين في الاثنى عشرية ينسحب على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويفسدها السلام) وان لم يقل عليكم بجر عن الطلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورباعية المقيم) بدل من غير الثنائية (قوله أو ظانا أنها الجمعة) المناسب أن يزيد وهي الظاهر من لا يساوي ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام عمد على جهة القطع) أي بخلاف ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنها الرابعة حيث لا تنفسد ذكره السيد وبقي من المفسدات الارتداد بالقلب وكل ماوجب الوضوء والغسل وترك الركن بلا قضاء والشرط بلا عذر كذا في النهر (تكميل) * زلة القارئ

من

بالاسلام) أو نشأ مسلما جاهلا (ظن الفرض ركعتين) في غير الثنائية لانه سلام عمد على جهة القطع قوله الارتداد بالقلب في نسخة زيادوا الجنون والاعفاء اه

قبل أو انه ففسد الصلاة

من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم انه ليس لها قاعدة
تبقى عليهم اقل اصل فيهما عند الامام ومحمد رجهما الله تعالى تغير المعنى تغيرا فاحشا وعدمه
للفساد وعدمه مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن أو لم يكن وعند أبي يوسف رجهما الله
ان كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا تفسد مطلقا تغير المعنى تغيرا فاحشا أو لا وان لم يكن
موجودا في القرآن تفسد مطلقا ولا يعتبر الاعراب أصلا ومحل الاختلاف في الخطا والسيان
أما في العمدة فتفسد به مطلقا بالاتفاق اذا كان مما يفسد الصلاة أما اذا كان ثناء فلا يفسد
ولو تعم ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل مسائل الأولى الخطا في الاعراب ويدخل
فيه تخفيف المشدود وعكسه وقصر المدود وعكسه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد به صلته بالاجماع كما في المضمرات واذا تغير المعنى لمحو أن يقرأ واذا بتلى ابراهيم ربه
رفع ابراهيم ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد لانه لا يعتبر
الاعراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كعمد بن سلام واسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلقيني
والهندواني وابن الفضل والحلواني على أن الخطا في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما
اعتماده كفر لان أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب
ايقاع الناس في الحرج وهو مرفوع شرعا وعلى هذا مشي في الخلاصة فقال وفي النوازل
لا تفسد في الكل وبه يفتي وينبغي أن يكون هذا فيما اذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعمده
ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيرا كنصب الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أما لو
تعمده مع ما يغير المعنى كثيرا أو يكون اعتقاده كفر افا لفساد حينئذ أقل الاحوال والمفتي به
قول أبي يوسف وأما تخفيف المشد كالمو قرأ آيا لا تفسد أو رب العالمين بالتخفيف فقال المتأخرون
لا تفسد مطلقا من غير استثناء على المختار لان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطا في الاعراب كما في
قاضي خان وهو الاصح كما في المضمرات وكذا نص في الذخيرة على انه الاصح كما في ابن أمير حاج
وحكم تشديد الخفيف لحكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهار المدغم وعكسه فالكل
نوع واحد كما في الحلبي * المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعهما فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وان تغير به المعنى فقبه اختلاف والفتوى على
عدم الفساد بكل حال وهو قول عامة علمائنا المتأخرين لان في مرعاة الوقف والوصل ايقاع
الناس في الحرج لاسيما العوام والحرج مرفوع كما في الذخيرة والسراجية والنصاب
وفيه أيضا لوترن الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلته عندنا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة
كما لو أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ
والعاديات فقال والعافوقف على العين لا نقطع نفسه أو نسيان الباقي ثم نغم أو انتقل الى آية
أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا وان غير المعنى للضرورة وعموم البلوى كما
في الذخيرة وهو الاصح كما ذكره أبو الليث * المسئلة الثالثة وضع حرف موضع حرف آخر فان
كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد كما لو قرأ أن الظالمون
بواو الرفع أو قال والارض وما حاهما كان طعنا لها وان خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به
المعنى لا تفسد عندهما خلافا لابي يوسف كما لو قرأ قيامين بالقسط مكان قومين أو دقارامكان

ديارا وان لم يخرج به عن افظ القرآن وتغير به المعنى فانخلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم خامدون
مكان سامدون ولما تأخر بن قواعد أخر غير ما ذكرنا وافتصرنا على ما سبق لا طرادها في كل
القروع بخلاف قواعد المتأخرين واعلم انه لا يقيم مسائل زلة القارئ بعضها على بعض
الامن له دراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج اليه التفسير كما في منية المصلي وفي
النهر وأحسن من تلخيص من كلامهم في زلة القارئ السكال في زاد الفقير فقال ان كان الخطأ
في الاعراب ولم يتغير به المعنى ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعبدم مكان ضعهما لا تفسد وان
غير كنهب همزة العلماء وضمة هاء الجلالة من قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تفسد
على قول المتن دميز واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني
وابن سلام واسماعيل الزاهدي لا تفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف
ولم يتغير المعنى نحو أيا ب مكان آو ب لا تفسد وعن أبي سعيد تفسد وكثيرا ما يقع في قراءة بعض
القرويين والأتراك والسودان وبالك نعبدوا ومكان الهمزة والصراط الذين بزيادة الألف
واللام وصرت حوا في الصورتين بعد دم الفساد وان غير المعنى وتعامه فيه فليراجع واقه سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل) • فيما لا يفسد
الصلاة لو نظر المصلي الى
مكتوب وفهمه (سواء كان
قرأنا أو غيره قصد
الاستفهام أو لا أساء الادب
ولم تفسد صلته لعدم
النطق بالكلام (أو أكل
ما بين أسنانه وكان دون
الخصبة بلا عمل كثير) كره
ولا تفسد لعدم الاحتراز
عنه واذا ابتلع ما ذاب من
سكر في فمه فسدت ولو
ابتلعه قبل الصلاة ووجد
حلاوته فيها لا تفسد (أو مر
مار في موضع سجوده
لا تفسد) سواء المرأة
والكلب والجار قوله صلى
الله عليه وسلم لا يقطع
الصلاة نبي وادروا
ما استطعتم فانما هو شيطان
(وان اثم المار)

• (فصل فيما لا يفسد الصلاة) • لو أدخله مع المكروهات لكان أولى وأخصر (قوله لو نظر
المصلي الى مكتوب الخ) وجه عدم الفساد أنه انما يتحقق بالقراءة وبالنظر والفهم لم يحصل
والله أشارا لما وافى بقوله لعدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن ترك الخشوع لا يخل
بالخصبة بل بالسكال ولذا قال في الخاتمة والخلاصة اذا تكرر في الصلاة فتذكر شعرا أو خطبة
فقرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلته كما في البحر (قوله أساء الادب) لان فيه
اشتغالا عن الصلاة وظاهره أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع نظره
عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله أو أكل ما بين أسنانه) قيد به لانه لو تناول شيئا من خارج
ولو عسمة أو قطرة مطر فوصلت الى حلقه فسدت صلته وصومه اذا كان ذا كرا (قوله
وكان دون الخصبة) أما اذا كان قد راخصه فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم بخلافه يفسدها
وما لا فلا (قوله بلا عمل كثير) أما اذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كما في البحر
بخلاف ابتلاع القليل بعمل قليل لانه تبع لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره) هو كافتائه
في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يفرغ من صلته فيلقاه في محل
مباح ولا يأكله فقد ورد كلوا الوغم واطرحوا القغم قال ابن الاثير في نهايته الوغم ما يتساقط
من الطعام والقغم ما يخرج من اللسان اه أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذا
ما يخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان اكله مع ذلك كره خارجا أيضا (قوله
أو مر مار) عبر بهذا التركيب لهصته لوقوعه في أفصح كلام قال تعالى سأل سائل (قوله سواء
المرأة والكلب) أشار به الى خلاف الظاهرية فقالوا ان مرورها بين يديه وكذا الكلب
والجار مفسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس
أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصلى في صحراء ليس بين يديه
سترة وكلبة وحجارة فعبثان بين يديه فباب الى بذلك (قوله فانما هو شيطان) سواء كان آدميا أو غيره

لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الانس والجن (قوله المكاف بتعمده) أخرج غير المكلف
وغير المتعمدة لا اثم عليهم ما و اعلم أن المسئلة على أربعة أوجه كما نقله الشافعي عن البدائع
وابن امير حاج عن ابن دقيق العيد أحدها أن يكون للمارة مندوحة عن المرور ولم يتعرض
المصلي لذلك فيختص المارة بالاثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس للمارة
مندوحة فيختص المصلي بالاثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي للمارة مندوحة فيأثم
الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يثم واحد منهم ما (قوله بين يدي
المصلي) أي بقربه وعبره بالكون أكثر الشغل يقع بهما كذا قاله البدر العيني في شرح
البخاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويناه في الاربعين لعبد القاهر الرازي
ماذا عليه من الاثم (قوله لكان يقف أربعين خيرا) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك
والشيخين والاربعة من أبي جهم لكان أن يقف بأثبات أن وهو الصواب وقال المناوي في قوله
خيرا له ينصب خيرا على أنه خير كان ورفعته على أنه اسمها ويقف الخبير (قوله أربعين خيرا)
أي عامان تسمية الكل باسم جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزائه (قوله على الاصح)
وقال نغرا الاسلام هو موضع يقع عليه بصر خاشع قال القرطبي وهو الاصح لا طارده فانه
ما اختار شيئا الا وهو يطرد في الصور كما هو الامام الذي حاز قصبات السبق في ميدان
التحقيق كما في العناية وصححه أيضا في النهاية قال المحقق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره
نغرا الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغیره فان الموثم هو المرور بين يدي المصلي
حقيقة وكون المسجد والبيت اعتبر بقعة واحدة في بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر
الحسي وهو المرور من بعيد يجعل البعيد قريبا اه (قوله في المسجد الكبير) هو أن يكون
أربعين فاكثر وقبل ستين فاكثر والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار والاول
والبيت والدار فيجب أن يكونا على هذا التفصيل كما في غاية البيان والقهستاني (قوله وفي
الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك حائل كسطوانة صلى اليها (قوله وبما دون قامة يصلي عليها)
عطف على قوله يجعل السجود (قوله لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قدرا القامة أو يزيد
أو كان المرور في غير محل السجود في المسجد الكبير والعصراء (قوله لما فيه من التضييق على
المارة) على لقوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل) نص على المتوهم (قوله
بشهوة) حشد الشهوة أن تنتشر الا أنه أورد اداتشارها ان كانت منتشرة قبل وفي المرأة
والشيخ القاني ميل القلب وقوله في المختار مقابله القول بالفساد به (قوله وان ثبت به الرجعة)
أي في المطلقة رجعا وثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع عمل كثير) أي
فكذا ما كان بمعناه ففسد واعلم أن هذا قيد تقييد للمص بالشهوة لانه لا يكون في معنى
الجماع الا ما وقوله أو لمسه بأشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم تفسد صلاته) فان قلت
ما الفرق بين تقبيلها اياه أو لمسه وهو يصلي بغير شهوة عنه وبين تقبيله اياها أو لمسه وهي تصلي
بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلاتها الاصل انه قلت الفرق أن الشهوة فيمن أبلغ فتقبيله مستلزم
لاشتمائها وأيضا تقبيله مطلقا ومسه بشهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج ففعله
الدواعي كفهله حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذ تفسد صلاته فكذا هذا بخلاف

المكلف بتعمله لقوله
صلى الله عليه وسلم لو يعلم
المارة بين يدي المصلى ماذا
عليه لكان يقف أربعين
خيرا له من أن يمر بين يديه
رواه الشيخان وفي رواية
البرار أربعين خريفا
والمكروه المروءة بحمل
السجود على الأصح في
المسجد الكبير والعصاة
وفي الصغير مطلقا وبما
دون قامة يصلى عليها لأنها
وراء ذلك في شارع لمافيه
من التضييق على المارة
(ولا تبطل) صلاته (بتظاره
إلى فرج المطلق) أو
الاجنبية يعني فوجها
الداخل (بشهوة في المختار)
لأنه عمل قليل (وان ثبت به
الرجعة) ولو قبلها أو لمساها
فسدت صلاته لأنه في معنى
الجماع والجماع عمل كثير
ولو كانت تصلي فأولج بين
نخذيها وان لم ينزل أو قبلها
ولو بدون شهوة أو لمساها
بشهوة فسدت صلاتها
وان قبله ولم يشتمها لم
تفسد صلاته

المرأة فان الجماع ليس فعله فلا يكون اتيانها بالدواعي في معنى الجماع ما لم يشتمه الزوج أقاده الحلي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في المكروهات) (قوله المكروه ضد المحبوب) هذا معناه لغة (قوله وما كان النهي فيه ظنيا) هذا معناه شرعا أفاد السيد في التلويح أن ما كان تركه أولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهة التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة التنزيه وهذا على رأي الإمام محمد رضي الله تعالى عنه وعلى رأي الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يناب تاركه أدنى ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام أقرب بمعنى أن فاعله يستحق محذورادون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يجرمها من تكب الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم شفاعة لاهل البكار من أمي فكيف من تكب المكروه أفاده عماد الدين محشى التلويح وذكرا الحلي في حاشية شرح العقائد مانصه لا يقال من تكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيجزم أهل البكار بطريق الأولى لاننا نقول لانسلم الملازمة لان جزاء الأدنى لا يستلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء آخر عظيم ولو سلم فعل المراد حرمان الشفعية يعني كونه شافعا أو حرمان الشفاعة لرفع الدرجات أو بعدم الدخول أى دخول النار أو في بعض مواقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه بزيادة ما قال ابن أمير حاج وكثيرا ما تطلق الكراهة على كراهة التنزيه أى والأصل في إطلاقها التحريم وحينئذ فلا بد من النظر في الدليل الفارق بينهما كما في البحر والنهر وحاصله أن الفعل ان تضمن ترك واجب فمكروه تحريميا وان تضمن ترك سنة فمكروه تنزيهيا لكن تتفاوت كراهته في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد السنة وان لم يتضمن شيئا منهما فان كان أجنبيا من الصلاة وليس فيه تميم لها اولاد دفع ضرره فهو مكروه أيضا كالعيب بالثوب أو البس دن وكل ما يشغل القاب وكذا ما هو من عادة أهل التكبر وصفه مع أهل الكتاب وكراهة ذلك على حسب ما يقتضيه الدليل فان كان الدليل مفيد للنهي الظني الثبوت فالكراهة تحريمية الا اذا وجد له صارف عن التحريم وان لم يفد النهي بل كان مفيدا للترك من غير جزم فتزهيية وأما اذا كان فيه تميم لها فذكر في الخلاصة أنه لو لم تمكنه علامته من السجود فرفعها يبد واحدة أو سواها كذلك لا يكره لانه من مميزات الصلاة أو كان فيه دفع ضرر كقتل الحية والعقرب فانه لا يكره كما في الحاشية (قوله الا صارف) كقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه فانه نهى صرف عن ظاهره لان الكراهة لتفويت النظر المندوب في الصلاة فتكون للتنزيه (قوله وان لم يكن الدليل نهيا الخ) كقول عمر رضي الله عنه ان رآه يصلي في ثياب البذلة أرايت لو كنت أرسلتك الى بعض الناس أكنت تمر في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر الله أجو أن تنزيهه (قوله والمكروه تنزيه الخ) هذا على رأي الشيخين كما عات من كلام صاحب التلويح كما أن أول الكلام على رأي محمد (قوله مع كونها محبة) لاستجماع شرائطها كذا في الشرح (قوله ترك واجب وجوبا) في الوقت وبعد بدبا كذا

(فصل في المكروهات)
المكروه ضد المحبوب وما
كان النهي فيه ظنيا كراهته
تحريرية الا صارف وان لم
يكن الدليل نهيا بل كان
مفيدا للترك الغير الجازم
فهو تنزيهية والمكروه
تنزيهيا الى الحل أقرب
والمكروه تحريميا الى
الحرمة أقرب وتعاد الصلاة
مع كونها محبة لترك
واجب وجوبا

وتعداد استحباً بترك غيره قال في التبيين كل صلاة أدبت مع الكراهة فانه انما لا على وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول ٢٢٧ الاعادة بسبب الكراهة ذكره صدر

الاسلام البزدوى في الجامع الصغير (يكراهه لا يصلي بسببه وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحديداً (ترك واجب أو سنة عمداً) مذكور بهذا لأنه لما بعده كالأمر الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الأطمئنان في الأركان وكسابقة الإمام لما فيه من الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار ويجاوزة اليدين الأذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمداً للرجال (كعبته بشوبه وبدنه) لأنه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهاً لقوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم لم أن الله تعالى كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشت جوارحه والعبث عمل

في الدر أول قضاء القوائت (قوله وتعداد استحباً بترك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه فيها ولو بعد الوقت دفعاً للكراهة (قوله أدبت مع الكراهة الخ) وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة فمع التحريمية والتزهيمة (قوله تأويله النهي عن الاعادة الخ) أو النهي عن المماثلة في القراءة أو عن تكرارها في الجماعة وهذا من تمة كلام صاحب التبيين لا من كلام المؤلف (قوله لا تحديداً) فهو تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يعم التحريمية والتزهيمة (قوله أما يخشى أحدكم الخ) يدل من الوعيد أو خبر بليندا محذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شك من الراوي أو رواية أخرى (قوله ويجاوزة اليدين الأذنين الخ) أي من غير عذروا إلا بان كانت لا تطاوعه يدها لا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلهما تحت المنكبين) انما قال ذلك ولم يقل حدو المنكبين لأنه قد علم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله لأنه ينافي الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الأركان فاستثنى (قوله فكان مكروهاً) أي تحريماً أفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد به ذكر الجماع بحضور النساء لا الجماع لأنه مفقود (قوله والضحك عند المقابر) ورد أنه من الموبقات لأن المحل للالتعاط (قوله والعبث الخ) قال بدر الدين الكردي العبث ما لا غرض فيه شرعاً والسفه ما لا غرض فيه أصلاً وفي الجوهر العبث ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو اللعب اه عبارة الصحاح تقيد الترادف بين العبث واللعب (قوله فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في النهاية والغناية وفتح القدير انما يكره العبث في الصلاة إذا لم تدع الحاجة إليه فان دعت فلا بأس به كسكت العرق عن وجهه أو التراب عند الايذاء (قوله وقلب الحصى) بالقصر جمع حصاة الحجارة الصغار (قوله إلا للسجود) أي ليمكن من السجود التام أما إذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كافي النهر (قوله قال جابر الخ) وقال أبو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع وقال الكردي في ذلك سجعاً وهو سأل أبو ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال يا أبا ذر مرة ولا فذر كافي السراج وغاية البيان بما يروى يا أبا ذر مرة ولا فذر من الرواية بالمعنى (قوله ولان تمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به في البدائع والنهاية قال في البحر لانه كان يمكنه التسوية قبل الشروع فكان مقصراً في تركه اه (قوله سود الحديق) كناية عن العظم وغلاء القيم (فروع) كره مسح جبهته من نحو تراب كشمس أو عرق في خلالها إلا الحاجة تدعو إلى ذلك فان دعت إليه الحاجة بان ضرره أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بعد السلام فلا يكره لما روى ابن السني في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن قال المحقق ابن أمير حاج حاصل هذه المسئلة أربعة وجوه أحدها أن يمسح جبهته من العرق أو التراب بعد السلام فذلك مستحب لأنه خرج من الصلاة وفيه إزالة الأذى عن نفسه الثاني أن يمسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع لا بأس به بالاجتماع لانه لو قطع الصلاة

لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لأنه ينافيها (وقلب الحصى إلا للسجود مرة) قال

في هذه الحالة لا يكره فلا ن لا يكره ادخال فعل قليل اولى الثالث ان يسمح بعد ما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة قبل أن يقعد قدر الشهد فقال السرخسي لأبأس به وقال الخواص في
اختلاف ألفاظ الكتب ففي بعضها كره ذلك وفي بعضها لا كره ذلك وكل دليل من السنة
الرابع أن يسمح في خلال الصلاة اه وظاهر الرواية كافي الصحة أنه يكره وهو الصحيح (قوله
لا تفرق الخ) اه هذا يقيد التحريم وألحق في المجتبى منتظر الصلاة والمأشئ اليها من فيها وأما
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعاله في المجتبى كافي
البحر بانها من التشيطان لكن قال للمالم يكن فيها خارجا فهي لم تكن تحريرية اه وعلى في
البرهان الكراهة بأنه نوع من العبث وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمتمتت
والمشرق أصابعه سواء يعني في الأثم كذا في مجمع الروايات وانما كره لانه عمل قوم لوط فيكره
التشبه بهم قال صلى الله عليه وسلم اعلى الى أحب لك ما أحب لنفسى لا تفرق أصابعك وأنت
تملى كذا في المستصفي (قوله وتشبيكها) ولو حال السعي الى الصلاة لما روى أحد وأبو داود
 وغيرهما مرفوعا اذا توضأ أحدكم تأحسسن وضوءا ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين
يديه فانه في صلاة واذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا تحريرية للنهي المذكور
كافي البحر وأما اذا انصرف من الصلاة فلا بأس به وحكمة النهي عن التشبيك أنه من
التشيطان كافي الحديث وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبه
صورة الاختلاف كآية عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في
النهي عنه (قوله وهو أن يضع يده على خاصرته) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع
أفاده في المقاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط
الإنسان وهو المستدق فوق الوركين اه وقبل هو أن يتكفى على عصا في الصلاة وتسمى
الخصرة بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا ين أيمس وقد أعطاه عصا فتخصر بها فان
التخصر ين في الجنة كافي التبيين ولا شك في كراهة الاتكاء في القرض لغير ضرورة كما
صرحوا به لافي النقل مطلقا على الأصح كافي المجتبى وقيل هو أن لا يتم حدود الصلاة فان لزم
منه ترك واجب كرهت تحريما وان أخل بسنة كرهت تنزيها وقبل ان يختصر القراءة فان أخل بواجب
كرهت تحريما والافلا قال في النور وهذه التأويلات بأس في اللفظ ما يمنع واحد منها الآن
الاناسب هو الاول اه (قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة
والحديث والفقه (قوله لما فيه الخ) أي قال كراهة لها سببان سبب يقتضي كراهة التنزيه
وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في البحر والذي يظهر أنها تحريرية للنهي المذكور كذا في
الشرح (قوله والافات بعنقه لابعينه) الالتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكره ومباح
وهو أن ينظر بغير عينه يمنة ويسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يحول صدره عن
القبلة اذا وقف قد رآه ركن مستديرا كالجحش في البحر وهذا اذا كان من غير عذر أما به فلا
اتصروهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم انه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا يبطل
وفي الشرح والاولى ترك النوع الثاني لانه يناقض الادب لغير حاجة والظاهر أن فعله صلى الله
عليه وسلم أباه كان لحاجة فهدأ حوالا المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والافه وصلى الله

(وفرقه الاصابيح) ولو
مرة وهو غزها أو مدها
في صوت لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تفرق
أصابعك وأنت في الصلاة
(وتشبيكها) اقول ابن عمر
فيه تلك صلاة المغضوب
عليهم (والخصر) لانه
نهي عنه في الصلاة وهو
أن يضع يده على خاصرته
وهو أشهر وأصح تأويلاتها
لما فيه من ترك سنة أخذ
اليدين والتشبه بالجبابرة
(والالتفات بعنقه) لابعينه

قوله ورغبة في نعمة ورعدة واحسان الا ان مقتضى صنيع القاموس والاصحاح ان يقال رعن بالضر بك لا رعدة
فليصرا معصية القول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ عن التفات الرجل في الصلاة

فقال هو اختلاس يحتمله
الشیطان من صلاة العبد
رواه البخاري وقوله صلى
الله عليه وسلم لا يزال الله
مقبلا على العبد وهو في
صلاته ما لم يلتفت فان
التفت انصرف عنه ويكره
أن يرى بزاقه الا أن يضطر
فيأخذه بشوبه أو يلقيه
تحت رجله اليسرى اذا
صلى خارج المسجد لما
في البخاري أنه عليه الصلاة
والسلام قال اذا قام
أحدكم الى الصلاة فلا يصق
أمامه قائما يناجي الله تعالى
مادام في مصلاه ولا عن يمينه
قان عن يمينه ملكين
وليصق عن يساره أو تحت
قدمه وفي رواية أو تحت
قدمه اليسرى وفي الصحيحين
البزاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دفنها (و) كره
(الاقعاء) وهو أن يضع
اليدين على الارض وينصب
ركبته لقول أبي هريرة
رضي الله عنه نهاني رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
نقر كنقر الدبك واقعاء
كاقعاء الكلب والتفات
كالتفات الثعلب (واقتراس
ذراعيه) لقول عائشة
رضي الله تعالى عنها كان

عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين (قوله عن التفات الرجل في
الصلاة) ومثله المرأة والخفتي في هذا الحكم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة والمراد
والله أعلم أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضا من صلاته فينهض من ثواب ذلك المأخوذ ولما كان
ذلك على سبيل الغرة والغفلة مع تمكن الاستدور رغبة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه
الاختلاس (قوله مقبلا على العبد) أي يزدرجته واحسانه (قوله انصرف عنه) أي
منع عنه ذلك الاحسان (قوله ويكره أن يرى بزاقه) البزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه
وما دام فيه فهو ريق قسمته بزاقا باعتبار المآل ويقال بالصاد والسين المهملة (قوله اذا
قام أحدكم الى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام اليه اقبل الدخول فيها الحاقا له (قوله
فانما يناجي الله) أي يتحدث معه ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التنبه لان شأن المناجي
أن يواجه من يناجيه فلا يتألم به بل يحل بالادب لاسيما اذا كان عظيما فيمثل المصلي حاله في حال
صلاته بحال من يناجي عظيما مواجها له فلا يأتي بمافيته سوء الادب (قوله فان عن يمينه
ملكين) الحديث المتفق عليه مملكا بالافراد واستشكل بأن في اليسار أيضا مملكا وأجيب بأنه
ورد في حديث أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه وقرينه عن يساره أي
فعل المصلي اذا تقلع عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء كما في
العيني على البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى بعضهم من بالمسجد
التبوي مستقبلا القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لانه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو
وجه وجبه كالمكان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن
اليمن أولى اه قلت لاسيما اذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين الخ) أو رد أنه يدل
على جواز البزاق في المسجد لانه لو كان معصية لم يكفر بالدفن وحده بل بالتوبة أجيب بان
التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها فيكون معنى قوله صلى الله عليه
وسلم وكفارتها دفنها أي مع التوبة بدليل نهيمتها خطيئة قاله ابن امير حاج (قوله وكره الاقعاء)
كراهة تحريم (قوله وينصب ركبته) ويضعها الى صدره ويضع يديه على الارض وقال
المكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضع يديه على الارض اه قال الزبلي
والاقل أصح لانه أشبهه باقعاء الكلب يعني أن كون الاقل هو المراد في الحديث أصح لأن
ما قاله المكرخي غير مكره بل يكره ذلك أيضا كما في الفتح والمضمرات وأفاد الحلبي أن الاقعاء
خارج الصلاة مكره أيضا على التفسير الاول (قوله عن نقر كنقر الدبك) قال في غاية البيان
المراد به تخفيف الركوع والسجود كالنقاط الدبك الحبة بمنقاره اه (قوله واقتراس ذراعيه)
وهو بسطهما على الارض حالة السجود لالامرأة كما في سكب الانهر (قوله عن عقبة
الشیطان) العقبة بضم العين وسكون القاف ونفع العين وسكون القاف أفاده الشرح
(قوله وتشمركيه عنهما) أي عن ذراعيه سواء كان الى المرفقين أو الى الظاهر كما في البحر
اصدق كف التوب على الكلي ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها الاختلاف في الكراهة كذا في

النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يقرش الرجل ذراعيه اقتراس السبع رواء البخاري وعقبة الشيطان
الاقعاء (وتشمركيه عنهما) للهنسي عنه

لما فيه من الجفاء المنافي للشروع ٢٣٠ (وصلاته في السراويل) أوفى أزار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون

والتسكاسل وقلة الادب
والمستحب للرجل أن يصلي
في ثلاثة أثواب أزار وقميص
وعمامة والمرأة في قميص
وخمار ومقنعة (ورد السلام
بالإشارة) لأنه سلام معنى
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي
أن يجيب المتكلم برأسه
وردا الأثر عن عائشة رضي
الله عنها ولا بأس بأن يكلم
الرجل المصلي فتأذنه
الملائكة وهو قائم يصلي
في الخراب الآية (والتربيع
بلا عذر) ترك سنة القعود
وليس بمكروه خارجها لأن
جل قعود النبي صلى الله
عليه وسلم كان التربع وكذا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وهو ادخل الساقين في
الفخذين فصارت أربعة
(وعص شعره) وهو شدة
على القفا والرأس لأنه صلى
الله عليه وسلم من رجل يصلي
وهو مقصوص الشعر فقال
دع شعرك يسجد معك
(و) يكره (الاعتصار وهو
شد الرأس بالتمديد) أو
تكوير عمامته على رأسه
(وترك وسطها مكشوفاً)
وقيل أن ينتقب بعمامته
فيغطي أنفه لنهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الاعتصار في الصلاة (وكف
توبه) أي رفعه بين يديه أو

النهر (قوله لما فيه من الجفاء) عبر بعضهم بقوله لما فيه من التكبر المنافي لموضوع الصلاة اه
(قوله وصلاته في السراويل أوفى أزار) قال في الفتح والصلاة متوشحاً لا تكبر وفي ثوب
واحد ليس على عاتقه بعضه تكبره الا لضرورة العدم والا زار يذكر ويؤتى يقال هو أزار وهي
أزار وتزر وزن منبر مثله (قوله لما فيه من التهاون) هذا بقيد كراهة التحريم (قوله
ومقنعة) هي بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
والقناع أوسع منه لأنه يعطف من تحت الحنك ويربط على القفا والجماراً كبيرتهم ما لأنه يغطي
به الرأس وترسل أطرافه على الظهر والصدر (قوله لا بأس للمصلي أن يجيب) قال الحلواني
لا بأس أن يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو برأسه أو يده ولو سلم على المصلي برقى نفسه عنده
وبعد الصلاة عند محمد ولا يرد مطلقاً عند أبي يوسف اه وذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى
الله عليه وسلم رقى على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن
مجمع الروايات وهو يؤيد قول محمد (قوله فتأذنه الملائكة) أي لقوله تعالى فتأذنه الخ وفيه أنه
يمكن أن يقال إن الكلام في الصلاة كان جائزاً في شريعتهم كما كان جائزاً في صدر الإسلام
لغيره جاز نفس الكلام فالمناداة له من غيره أولى فالأولى الاقتصار على الدليل الأول (قوله
بلا عذر) أما بالاعتذار فلا كراهة لأن العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة (قوله ترك سنة
القعود) هذا بقيد أنه مكروه تنزيهاً فأداه الشرح (قوله وهو ادخل الساقين في الفخذين)
الأولى تحت الفخذين كما ترشد إليه عبارته في الشرح (قوله وهو شدة على القفا والرأس)
بضبط أو صمغ قال السبكي شرحه وفيه اشعار بأن ضمير الشعر مع إرساله لا يمتنع وبه صرح ابن
العزيز ثم الكراهة إذا فعله قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمد للصلاة أم لا
وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة تفسد صلاته لأنه عمل كثير بالاجماع كما في الحلبي (قوله
أو تكوير عمامته على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وإبداء الهامة كما في الظهيرية
فتحوله وترك وسطها مكشوفاً راجع إلى تفسير الشرح أيضاً والمراد أنه مكشوف عن العمامة
لا مكشوف أصلاً لأنه فعل ما لا يفعل (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) هذا بقيد كراهة
التحريم (قوله وقيل أن يجمع توبه الخ) لأنه منبسط أهل الكتاب كذا لله العتابي وفي الخلاصة
أنه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التحريم) قال في منية المصلي ويكره كل
ما كان من أخلاق الجبابرة اه وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لأنه إذا كان
تترقب الوجه في السجود مندوباً لما نكسب بالثوب (قوله وأن لا أكف شعراً) أي أجمعه
(قوله ويكره سده) أي سد المصلي توبه وهو في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال
بدون لبس معتاد وهذا إذا كان بغير عذر أما بالاعتذار كبرد وحشدين فلا يكره (قوله وهو أن
يجمع لالتوب على رأسه وكيفية) المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوفاية (قوله
أو كيفية الخ) هذا في القباء ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة
تعبه البرهان الحلبي بأنه لم يوافق على هذا أحد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان
والجمهور أنه يكره لأنه إذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لأنه ارخاء للثوب بدون

من خلقه إذا أراد السجود وقيل أن يجمع توبه ويشده في وسطه لما فيه من التعبير المنافي للشروع لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً تنشق عليه (و) يكره (سده) تكبراً وتهاوناً وبالعتذر

لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوابه من غير أن يضمها القول أبي هريرة رضي الله عنه
 أنه عليه الصلاة والسلام نسي عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلثم وتغطية الأنف والقم في الصلاة لأنه يشبه
 فعل الجورس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب
 (بحيث لا) يدع منه هذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتقالة الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لأحدكم ثوبان
 فليصل فيهما فان لم يكن له الثوب فليترزبه ولا يشتمل اشتقالة اليهود ٢٣١ (و) يكره (جعل الثوب تحت إبطه

اليمين وطرح جانبه على
 خاتمه اليسر) أو عكسه
 لأن ستر المنكبين مستحب
 في الصلاة فيه كره
 تركه تنزيها بغير ضرورة
 (والقراءة في غير حالة
 القيام) كقيام القراءة
 حالة الركوع ويكره أن
 يأتي بالأذكار المشروعة
 في الانتقالات بعد تمام
 الانتقال لأن فيه خلل
 تركه في موضعه وتخصيله
 في غيره (و) يكره (اطالة
 الركعة الأولى في) كل شفع
 من (التطوع) الآن يكون
 مرويا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أو مأثورا عن
 صحابي كقراءة سبع وقل
 يا أيها الكافرون وقل هو
 الله أحد في الوتر فإنه من
 حيث القراءة ملحق بالتوافل
 وقال الامام أبو اليسر
 لا يكره لأن التوافل أمرها
 أسهل من الفرض (و) يكره
 (تطويل) الركعة (الثانية
 على) الركعة (الأولى)
 بثلاث آيات فأكثر

ليس معتادا (قوله فيكره التلثم) التلثم ما كان على القم من النقاب والقيام ما كان على أرنبة
 الأنف وفي الزيلعي التلثم تغطية الأنف والقم في الصلاة وفي البحر عن فتح القدير أن السدل
 يصدق على أن يكون المذيل مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فيمنعني أن على عنقه منه دليل
 أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفوفا عن الوقوع أو لا وهو المذيل
 فيما يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الأكاف لكنه قد يقال أنه ليس معتادا الآن ولا كبر
 في جعله على الكتف (قوله ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند
 عدم العذر وعدم التكبر فان كان له عذر من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر
 متكبرا أو للتكبر فقط كرم مطلقا (قوله بعد تمام الانتقال) كأن يكبر للركوع مثلا بعد
 الانتهاء إلى حدث الركوع أو يقول مع الله لمن حمد بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء
 الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائه وان خالف ترك السنة قال في الاشياء كل
 ذكرات محل لا يوثق به في غيره (قوله ويكره اطالة الركعة الأولى الخ) هذا عندهما واختار
 محمد التطويل (قوله في كل شفع من التطوع) أما في الفرض فإنه مسنون إجماعا في صلاة
 الفجر وكذا في غير الفجر عند محمد كذا في من لا مسكين وفي النهر عن المعراج وعليه الفتوى
 (قوله فإنه من حيث القراءة ملحق بالتوافل) جواب عما يقال أن الوتر فرض على (قوله
 وقال الامام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه قول محمد (قوله بثلاث آيات) إنما
 قيل بها لأنه لا كراهة فيما دونها ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية
 أطول من الأولى بآية وكراهة الاطالة بالثلاث فأكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا
 في السيد (قوله لأنه ابتداء صلاة نقل) أفاد أن اطالة ثلاثة الفرض مكروهة (قوله فيما لم يرد
 فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص فلا يكره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
 في أولى الجمعة والعيد بالاعلى وفي الثانية بالعاشية والثانية زادت على الأولى بسبع آيات
 وأجاب الزاهد بأن الزيادة تختلف بحسب السور فان كانت السور قصارا فالثلاث آيات
 زيادة كثيرة مكروهة وان كانت طوالا فالسبع آيات زيادة يسيرة غير مكروهة (قوله الخ لم يرد
 وهو حسن (قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهر عن القنية وأما ما ورد
 أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أولى المغرب إذا زلزلت وأعادها في الثانية فيحمل على بيان
 الجواز والكراهة تنزيهية أفاده السيد (قوله وان نسي لا يترك) فرضه المواقف هنا في
 الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية بان أراد سورة غير ما قرأ أو لا فقرأها بغيرها فإنه

لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء صلاة نقل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنقل على الأصح الحاقه بالفرض في عالم
 يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة) من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين ان حفظ
 غيرها وتعدده لعدم وروده فان لم يحفظه وجب قراءتها الواحدة في ركعة واحدة وان نسي لا يترك أقوله صلى الله
 عليه وسلم ان افتممت سورة فاقراها

على نحوها وقيد بالقرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه صلى الله عليه وسلم قام إلى الصبح بأية واحدة يكثرها في سجده وجماعة من السلف كانوا يجيئون ليلتهم بأية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود ٢٣٢ رضي الله عنه من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس وما شرع لتعليم الأطفال

الاليتيسر الحفظ بقصر السور وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس لا عن قصد يكرهها في الثانية ولا كراهة فيه - هذا عن كراهة القراءة منكوسا ولو ختم القرآن في الأولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس الحلال المرئيل يعني الخاتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما ما سورتان قصيرتان ويكره الانتقال لآية من سورتها ولو فصل بآيات والجمع بين سورتين بينهما ما سور أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شم طيب) قصد لأنه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويضه) أي جلب الروح بفتح الراء نسيم الرياح (بشوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه يشاقق الخشوع وإن كان

لا يترك الحديث (قوله على نحوها) أي قصدها أي قصدك أياها ولا تغيرها (قوله ويكره قراءة سورة) وكذا الآية فوق الآية مطلقا سواء كان في ركعتين أو ركعة واستثنى في الأشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزالي والحري ونقله عن أبي اليسر وجرم به في البحر والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لأن النكس إذا كره خارج الصلاة كما يشهد به قوله وما شرع لتعليم الأطفال الخ لكون الترتيب من واجبات التلاوة وفي النافلة أولى وكون باب النفل واسعا لا يستلزم العموم بل في بعض الأحكام اه (قوله لا عن قصد) أما إذا قرأها عن قصد فيكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضا ولا يقرأ من فوقها قال البرزالي لأن التكرار أهون من القراءة منكوسا كما في تنوير البصائر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي نقلنا بأنه يتبدى القرآن ويختتم ويتبدى أيضا مرة أخرى ويختتم ليصل تلك القضية اه (قوله وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لأنها بمنزلة سورتين قصيرتين بجر (قوله كما لو كان بينهما ما سورتان قصيرتان) هو الأصح كذا في الدرر المنيفة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر (قوله لا يكره هذا في النفل) يعني القراءة مشكوكا والفصل والجمع كما هو مفاد عبارة الخلاصة حيث قال به - وما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في القرائن أما في النوافل لا يكره اه وفيه الوكيل كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة لأبأس به ما لم يركع اه (قوله ويكره شم طيب) كأن يدلك موضع مجود بطيب أو يضع ذراعه طيبة عند أذنيه في موضع السجود ليستشقه أما إذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد لأن من رآه يجزم أنه في غير الصلاة أو فاد بهض شراح المنية أنها لا تنفد - بذلك أي إذا لم يكن يعمل كثير (قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكسر الميم وفتح الواو) وأما بفتح الميم فهو المفاضة والجمع المراءى وجمع الأول مرأوح كذا نقل عن المصنف (قوله أو مرتين) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقليل دون ذلك وقد علمت المعتد والذي في الذخيرة أنها تنفسد بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الكتم ونقله رضي الدين في المحيط عن المفتي ونفسه تروح بطرف كنه لا تنفسد ولو تروح بالمروحة فالو تنفسد لأن الناظر إليه يتيقن أنه ليس في الصلاة فقد بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الهندية عن التناوخية يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض إلا عند الحاجة بعمل قليل اه (قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره إلا إذا وجهه إلى المشرق أو المغرب أو المراد العين فيكره التحويل إلى غير وجه من الخلاف (قوله ما استطاع) أي ما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لأن من الأعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالظفر وأعلى الشخص وأسفله (قوله لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله به ذلك أتركه السنة يفيد ذلك (قوله حال القيام) الحقيقي أو الحكمي كالقعود كذا في مجمع الأنهر (قوله وبوضع ظهره بينه) هذا

علاقة لا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه أي القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من إذا اتها عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على اليدين حال القيام لترك السنة (و) يكره (التناوب) لأنه من التكاثر والامتناع فان غلبه فليكنظم ما استطاع ولو باخذ شفته بسننه وبوضع ظهره بينه أو كنه

انما يفعل ان لم يمكن منعه بأخذ الشقة بالسنة حتى لو غطي فيه يده متمكنا من أخذه شفته كرهه
عن الخلاصة لأن التغطية مكروهة الاضرورة أفاده السيد قال في الجروضع البدنات في
مسلم والكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام ويساره في غيره) كذا في البحر
وذكر العلامة النخري يرى وقروده ولده عبد الله قال بعض الخذاق وينبغي أن يعقد هذا القيد
لأن العين عنهما الشارح لما شرف واليسار لما خبت والشيطان خبت في دفع باليسار كما في
الجواهر النفيسة الآن في تغطية القدم باليسار حالة القيام تكثير عمل فيجتنب اهـ وعليه
في غيره يغطي باليسار لعدم العلامة المذكورة وفي الدر عطاء على المكروهات والتشاؤب ولو
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانبيا محفوظون منه اهـ (قوله ان الله يحب
العطاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الجد والدعاء (قوله ويكره التشاؤب) أي لا يثيب عليه
ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتبار سببه فانه اختيارى كالامتناء (قوله فائما
ذلكم من الشياطين هذا يقيد النهي عنه فهو مكروه تحريما (قوله وفي رواية فليمسك الخ)
يؤخذ من مجموع الحديثين التحيير بين ردة ووضع اليد في فيه ووزعه المشايخ على الحالتين
السابقتين (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة فان الشيطان يجري
من الانسان مجرى الدم أو المراد أنه يوسوس اليه (قوله الامصلحة) كما اذا غمضه الرؤبة
ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه درأ وقد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جانب الملك
الغفار مجمع الانهر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره
التحريم قال في البحر وفيه أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغرض ضرورة ولا مصلحة اهـ
(قوله لانه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة فعمل بعض به هذا
الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلة صاحب البدائع بهذا التعليل وعلة الزياهي بأنه
ينافي الخشوع وفيه نوع عبث وعمل كما في الحلبي بأنه منهيح أهل الكتاب وربما يقيد هذا
التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف الخاص (قوله ويفترقا لظاير) أي يشتت القلب فهو
من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يخطر به مما يعلق بالحق تعالى يتفرق فيكون على
حقيقته (قوله ما بال أقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعبد شديد لفاعله وقد يفيد
التحريم وقام الاجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة
فخوزه الجمهور لان السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله
والتطى) أي التمدد وهو مديديه وابداه صدره والعامية يخطون بأبدال يانه عيننا (قوله من
التكاسل) فظاهره أنه مكروه تنزيها (قوله المنافي للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك
الاصابع اعدا التبسيع في صلاته (قوله كتف شعرة) أو شعرتين كما في الشرح (قوله كالشي
في صلاته) أي صلاة الخوف ظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع الى المصلي
لا بقيد صلاة الخوف ولا شك في كراهته وأفاده في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالشي فيها
فقال لانه لما أبج له المشي فكذا الرمية لاحتياجه اليها اهـ والموجب له هذا الخلل قصد
الاختصار (قوله ومنه أخذ قلته) أي التعرض لها عند عدم الايذاء (قوله لا يكره الاخذ)
لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام

ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد (وتغطية أنفه
 وقفه) لما روينا (و) يكره
 (وضع ثوب) لا يذوب (في قفه)
 وهو (يمنع القراءة المسنونة)
 أو يشغل باله كذهب
 (و) يكره (السجود على
 كور عمامته) من غير
 ضرورة حر أو برد أو خشونة
 أرض والكور دور من
 أدوارها بفتح الكاف إذا
 كان على الجبهة لانه حائل
 لا يمنع السجود أما إذا كان
 على الرأس وسجد عليه ولم
 تصب جبهته الأرض
 لا تصح صلاته وكثير من
 العوام يفعله (و) يكره
 السجود (على صورة) ذي
 روح لانه يشبه عبادتها
 (و) يكره (الاقتصار
 على الجبهة) في السجود
 (بلا عذر بالانف) لترك
 واجب ضم الانف تحريما
 (و) تكره (الصلاة في
 الطريق) لشغله حق العامة
 ومنعهم من المرور (و) في
 الحمام وفي المخرج أي
 الكنيف

وأبي يوسف على أخذها قصد أمن غير عذر كما في الخطي وإذا أخذها بعد التعميم بالأيضا فما
 أن يقتلها أو يدفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما
 فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ولا يطرأ حها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة
 أم لا الحسد يثبت إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصمها ولا يطرأ حها في المسجد إلا إذا غلب على
 ظنه أنه يطرأ بها بعد الفراغ من الصلاة فيصمها (قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد) للنهي عن تقديره ولو بطاهر قاله السيد (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن أن يغطي الرجل فاه كذا في الشرح (قوله لا يذوب) احتراز به عما يذوب كالسكر
 يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فأنه انفسد ولو بدون مضغ ذكره السيد (قوله المسنونة) أما إذا منع
 أصل القراءة أو لم منه تغيير بما يقصد فسدت وإن منع الواجب كره تحريما (قوله ويكره
 السجود على كور عمامته) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 السجود على كور العمامة تعليم الجواز فلم تكن تحريمية كذا في الشرح ويكره لو فعه له لدفع
 التراب عن وجهه للتكبر وعن عمامته لانه قد سكب الانهر (قوله ويكره السجود على
 صورة ذي روح) الاولى ذكر هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي أو بقاء ما يأتي هنا لجمع الكلام
 المتناسب وفي النهر أشدها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه بهذا ثم خلفه اه فان
 قلت كون العلة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان
 التمثال تحت رجله أو في محل جلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا في ثبوتها
 حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كاب ولا صورة أجيب عنه بأنه وجد ما يخطصه وهو ما في صحيح
 ابن حبان استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف
 ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فإن كنت لا بدقا علقا قطع رؤسها وأقطعها واسألتها وأجعلها
 بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت
 في موضع سجوده الآن يقال إن فيه صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه
 تعظيم لها أن سجد عليها واختلقوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تمنع دخول
 الملائكة فذهب القاضي عياض إلى عدم المنع والحاديث مخصصة وذهب النووي إلى المنع
 للعموم ثم المراد الملائكة الرحمة لا الحفظة فأنهم لا يبقار قونه الا عند الجماع والخلا في شرح
 المشكاة للنسائي في نكاح الخطابي وابن الملك أنها لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم
 اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور
 التي تمنع في البساط والوسادة وغيرها فلا يمنع دخول الملائكة بيته وهذا لا ينافي تحريم
 التصوير اه (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا حكمه عند الامام ومنعه صاحبان الا اذا
 كان بالجبهة عذرا فأفاده السيد (قوله تحريما) أي كراهة تحريم وبقيده قوله اترك واجب
 ضم الانف (قوله لشغله حق العامة) ولشغل البال عن الخشوع فيشتغل بالخلق عن الحق
 وعن هذا شرط بعضهم أن يكون في العمران لا في البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي
 الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار وكذا المغسل واختلاف في العلة فقبيل لأن كلا
 منهما محل إزالة النجاسات ومصب الغسلات فعلى هذا لو غسل موضعا في الحمام لا يكره ومنه

عليه قاضيان وبه جزم الكمال في زاد الفقه بوقيل العلة كونه مأوى الشياطين فقه دروي أن
ابليس لما هبط الى الارض قال يا رب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق
قال اجعل لي قرناء قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرغ على هذا أن الصلاة
تكروه داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتليب الباء لانه تشبه
باليهود والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلقه أو تحت ما هو واقف عليه ويستثنى مقابر الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فلا تنكرو الصلاة فيها مطلقا مشوشة أو لا بعد أن لا يكون القبر في جهة
القبلة لانهم احياء في قبورهم ألا ترى ان من قد اسمعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب وأن
بين الحجر الاسود وزمن قبر سبعين نبيا ثم ان ذلك المسجد أفضل مكان يصير للصلاة بخلاف
مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير وتكره الصلاة في المقبرة الا أن يكون فيها
موضع اعتد للصلاة لانجاسة فيه ولا قدر فيه اه قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبه وهو
منتف حثث في القهستاني عن جنازة المضررات لا تنكرو الصلاة الى جهة القبر الا اذا كان بين
يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه اه (قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث
(قوله في المزاب) بفتح الميم والياء وضمها الغتان وهي موضع الزبل أي السرقة قال شارح
المشكاة ومثله سائر التجاسات اه (قوله والمجزرة) لانها تحمل الدماء والاروات وقيل علة
الكراهة خوف طوق الضرر به من نفور الذبايح وهي بفتح الزاي وضمها وكسرهما
وقال شارح المشكاة الزواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر الزاي وهو الذي اقتصر عليه
الجوهري يعني وان جاز غيره أيضا (قوله وقارعة الطريق) أي الطريق القارعة أي المقروعة
بالعمال فاسم القاء ليعني اسم المقعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها مطلقا
والعلة كونها من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهي من قبل أن الابل يخاف وتوهم فاعتطب
من تلاقية ومعنى كونها من الشياطين أن خصاها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها
خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن في اللغة مواضع الابل التي
تبرك فيها اذا شربت الشربة الاولى ثم يلاها الحوض ثانيا فتعود من عطشها الى الحوض
فتشرب الشربة الثانية ولا يكون الا في أيام الحر فاذا برد الزمان فلا عطن للابل ومثل صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة والنهي عن الصلاة
في معاطن الابل للتنزيه كما أن الامر بها في مريض الغنم للإباحة ومريض البقر لمحققة
بمريض الغنم فلا تنكرو الصلاة فيها وتسامه في العيني على البخارى واذا لم تكن الابل في
معاطنها فقال ابن مالك تنكرو الصلاة فيها أيضا لان هذه المواضع محال التجاسة فان صلى بغیر
السجادة بطلت الا أن يكون المكان طاهرا أو مع السجادة تنكرو للرائحة الكريهة اه وقال
شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في مريض الغنم أي فوق السجادة اذا
كانت ضرورة أو أن أصحاب الغنم كانوا يظنون المراض فأباحت الصلاة في ذلك اه قال
وتكره الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض غود وبابل وديار قوم لوط اه قلت وجه هذا علم

(و) تنكرو الصلاة في
المقبرة) وأمثالها لان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى أن يصلى في سبعة
مواطن في المزاب والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومعاطن الابل
وفوق ظهريت الله

ولا يصلي في الحمام الا لضرورة خوفاً من فوت الوقت لا لطلاق الحديث ولا بأش بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحمامي
(و) تكبره في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق إن كانت لمسلم صلى فيها وإن
كانت لكافر صلى في الطريق (و) إذاؤها ٢٣٦ (قريباً من نجاسة) لأن ما قريب من الشيء له حكمه وقد أمرنا بنجس النجاسات

ومكانها (ومدافعا لا أحد
الاخبثين) البول والغائط
(أو الريح) ولو حدث فيها
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لأحد يؤمن بالله
واليوم الآخر أن يصلي وهو
حائض حتى يتخفف (ومع
نجاسة غير مائعة) تقام
بينهم أسواء كانت بثوبه أو
بدنه أو مكانه خروجاً من
الخلاف (إذا خاف فوت
الوقت أو) فوت (الجماعة)
حينئذ يصلي بتلك الحال
لأن إخراج الصلاة عن
وقتها حرام والجماعة مؤكدة
أو واجبة (والا) أي وإن
لم يخف الفوت (ندب قطعها)
وقضية قوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل وجوب
القطع للأكل (و) تكبره
(الصلاة في ثياب البذلة)
يكسر الباء وسكون الذال
المججمة ثوب لا يصان عن
الدين ممن وقيل لا يذهب
به إلى الكسبراء ورأى عمر
رضي الله تعالى عنه رجلاً
فعل ذلك فقال رأيت لو كنت
أرسلت إلى بعض الناس
أكنت تمزق ثيابك هذه
فقال لا فقال عمر رضي الله

كراهة الصلاة في البسج والكثائن لما فيها من القمائل فتكون مأوى الشياطين كما أفاده العميق
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي في الحمام الا لضرورة الخ)
عبارة البرهان الحلي الأولى أن لا يصلي في الحمام الخ (قوله ولا بأش بالصلاة الخ) لأنه لا نجاسة
فيه ~~كذا~~ في فاضلنا ولأنه ليس من الحمام لما من الاشتقاق أفاده بعض الخذاق (قوله
وتكبره في أرض الغير بلا رضاه) بأن كانت لذي مطلقاً لأنه يأتي ذلك أو لمسلم وهي مزروعة
أو مكروبة ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها يئ الخلق ولو كان في بيت إنسان
الأحسن أن يستأذنه والأفلا بأس كما في الفتح وفي مختارات الفتاوى الصلاة في أرض مغصوبة
جائزة ولكن يعاقب بظلمه بما كان بينه وبين العباد يعاقب كما في الفتاوى الهندية (قوله صلى
فيها) لأن الظاهر أنه يرضى بها لأنه ينال أجراً من غيرها كتساب منه ولا إذن في الطريق لأنه حق
المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لأنه لا يرضى بها ~~كذا~~ في البرهان
والطريق ليست للكافر على الخصوص كذا في الشرح * (فروع) * تكبره الصلاة في الثوب
المغصوب وإن لم يجسد غيره لعدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الإذن أو أداء الضمان وتكبره في
الثوب الحرير إذا لم يجسد غيره إذ كل منهما حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف
منها عريانا ولا تكبره على الحرير (قوله ومدافعا لا أحد الاخبثين) علة الكراهة المعقولة
ما يحصل من تشويش البال وشغل خاطر لاجل قضاء الحاجة الخلل بالشروع وقالت الظاهرية
أنه لا تصح أخذ بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وحديثه ذميمة قطع ويخفف ويستأنف
(قوله وهو حائض) من الحائض وهو حبس البول كما ذكره العلامة فوج والمراد ما هو أعم من
البول والغائط والريح لاتحاد العلة (قوله تقدم بيانها) وهو ما دون ربع الثوب في الخنفة
وقدر الدرهم في المغاظة (قوله خروجاً من الخلاف) هذا إنما يظهر علة للقطع لا الكراهة (قوله
إذا خاف فوت الوقت) ظاهراً أنها تنافي الكراهة عند ذلك والذي يقيد به كلام غيره الكراهة
وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزيلعي ينبغي أن يقطعها إذا كان
في الوقت ساعة أما إذا ضاق بحيث تقوته الصلاة إذا تخفف وتوضأ فإنه يصلي به - هذه الحالة لأن
الادامع الكراهة أولى من القضاء ^{هـ} بالمعنى وحكى أبو سعيد أنه يتخفف ويتوضأ وإن خرج
الوقت لأن المقصود من الصلاة الخشوع ^{هـ} فلا يقوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة
إن كان بحال تقوته الجماعة فإن كان بحال يجدها جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة ويغسل وإن كان
لا يجدها أو خاف خروج الوقت يعضي على صلاته ^{هـ} (قوله وتكبره الصلاة في ثياب البذلة)
الظاهر أن الكراهة للتزنيه كما في البحر وفي القهستاني أن الكراهة للتعذر في هذه الأشياء أي
إيقاع الصلاة فيها لا الصلاة وفي الجلابي أنها تكبره بسبب هذه الأفعال ^{هـ} (قوله تكاسلاً) وإن
فعله استخفافاً كفر نعوذ بالله الحفيظ أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم رذقول من

تعالى عنه الله أحق أن تزين له (و) تكبره وهو (مكشوف الرأس) تكاسلاً ترك الوضوء (لالتذلل والتضرع) قال
وقال في التبيين ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخشوع
أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى
^{هـ} قوله فلا يقوته يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها وقد ظهر أن الاستثناء يرجع إلى المستثنين قبله ^{هـ}

لطعام ولا غيره محمول على
 تأخيرها عن وقتها الصريح
 قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا وضع عشاء أحدكم
 وأقيمت الصلاة فابدؤا
 بالعشاء ولا يجعل حق
 يفرغ منه رواء الشيطان
 وانما أمر بتقديره ثلاثا
 يذهب الخشوع باشتغال
 فكرهه (و) تذكره بحضرة
 كل (ما يشغل البال) كزينة
 (و) بحضرة ما (يجعل
 بالخشوع) كاهو ولعب ولذا
 نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الاتيان للصلاة
 سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك
 مرادًا بالامر بالسعي
 للجمعة بل الذهاب بالسكينة
 والوقار (و) كذا يكره
 (عد الآي) جمع آية وهي
 الجملة المقدرة من القرآن
 وقطاع بمعنى العلامة
 (و) عد (التسبيح) وقوله
 (بالبد) قبل لكرامة عد
 الآي والتسبيح عندي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 خلا قالهما بأن يكون
 بقبض الاصابع ولا يكره
 الغمز بالانامل في موضعها
 ولا الاحصاء بالقلب اتفاقا
 كعد تسبحة في صلاة

التسليم وهي معلومة وباللسان مفسدة اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملته
(الى هراب)

الحال على القوم واذا ضاق
المكان فلا كراهة (أو)
قيام الامام (على مكان)
يقدر ذراع على المعقد
وروي عن أبي يوسف قامة
الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو)
على (الأرض وحده) قيد
للمسئلين فتتق الكراهة
بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الأثر (و) بكرة
(القيام خلف صف فيه
فرجة) للأمر بسد فرجات
الشيطان ولقوله صلى الله
عليه وسلم من سد فرجة من
الصف كتب له عشر
حسنات ومحي عنه عشر
سيئات ورفع له عشر درجات
(وليس نوب فيه تصاوير)
ذي روح لانه يشبه حامل
الصنم (و) بكره (ان يكون
فوق رأسه أو خلفه أو بين
يديه أو بجذائه صورة)
حيوان لانه يشبه عبادتها
وأشدها كراهة أمامه ثم
فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم
خلفه (الآن تكون صغيرة)
بحيث لا تسد وللقائم ألا
يتأمل كالتي على الدينار
لأنها لا تعبد عادة ولوصلي
ومعه دراهم عليها غنائيل
ملك لا بأس به لأن هذا
يصغر عن البصر (أو)
تكون كبيرة

فصححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغوب فيها يستحب
أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم ثلاثا وفي السجود
بسبحان ربي الأعلى ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له ان سهافي هذه الصلاة هل
يسبح في سجدي السهم وعشرا قال لانها هي ثلثمائة تسبيحة اه (قوله لأقامه خارجة)
محمدة قوله بجماعته (قوله لاشتباه الحال على القوم) فان اتقى الاشتباه انتفت الكراهة وهذا
التمثيل للجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهندي واني وذهب الاكثر الى ان العلة التشبه بأهل
الكتاب لانهم يخصون امامهم بمكان وحده والتشبه بهم مكروه وبحث فيه الكمال بأن امتياز
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق الملتين في بعض الاحكام
على أن أهل الكتاب انما يخصون الامام بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبارا بالسترة
وقيل ما يقع به الامتياز كذا في الشرح (قوله به ورد الأثر) أي بالنهي ورد الأثر فالنهي عن
ارتفاع الامام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا في الشرح ولما ذكر النهي في الثانية
وظاهره أنه ورد أثر به وعلة في الشرح بأن في المسئلة الثانية ازدرأ بالامام فكره على ظاهر
الرواية وروي الطحاوي عدم الانتفاء التشبه به قال في الثانية وعليه عامة المشايخ فرع
يكره للانسان ان يخص نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه ان فعل ذلك تصير الصلاة في ذلك
المكان طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الأبدنقله السيد
عن المحوى (قوله فيه فرجة) أي سعة والافهسي كالمدم وهذا اذا قصد الاقتداء أما اذا قصد
الانفراد بالحكم بالعكس والاولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى
خلف الصف منفردا مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق
بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف يكره اجماعاً والافضل
أن يقوم في الصف الأخير اذا خاف ايذاء أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف
فيه اختلاف اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتراحم عليه لما فيه من
الايذاء (قوله فيه تصاوير ذي روح) قيد به لان الصورة تكون لذي الروح وغيره والكراهة
ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على
صورة انسان فهو صنم وان كان من حجر فهو وثن (قوله لانه يشبه حامل الصنم) هذه العلة تنج
كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة (قوله أو بجذائه) أي عن يمينه أو يساره
(قوله كالتي على الدينار) ومثلها الصورة المنقوشة في خاتم غير مستقيمة أعاده في المحيط وتدرى
أن خاتم أبي هريرة كان عليه ذبا بئان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه
وذلك أن يختصر قيل له يولد مولود يكون هلاً كائن على يديه فجعل يقتل من يولد فلما ولدت
أم دانيال دانيال ألقت في غيضة أي أجقر جاء أن بسلم فقبض الله له أسد يحفظه ولبوة ترضعه
فقبضه على خاتمه ليكون عبراً أي منه ليتذكر نعمة الله عليه ووجد ذلك الخاتم في عهد عمر
رضي الله عنه فدفعه عمر إلى أبي موسى الأشعري كذا في الشرح والتقييد بغير المستبين فيقيد

(مقطوعة الرأس) لأنها لا تعبد بالرأس (أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعبد وإذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تتورا) وكان فيه حجر) لأنه يشبه الجوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقد بيل وسراج في الصحيح لأنه لا يشبهه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يحشى خروج ما يضحك أو يتجمل أو يؤذى أو يقابل وجهها والأفلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنامعة رضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا ضربه لأبأس به في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها متعينة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقى ٢٣٩ (الأيض عليه أو تبرك بكتابقرأ

النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بقبر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصولها ما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح بيس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر فصلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجزهما قضى الصلاة قال له ماذا يارسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها فط قال إمامنا سمعت بكاء الصبي

ان المستبين في الخاتم تذكر الصلاة معه كذا في المخ (قوله مقطوعة الرأس) لا تزول الكراهة بوضع نحو خيط بين الرأس والحنطة لأنه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع طامعه بنحو مغرة أو قحمة أو غسله ونحو الوجه كحوا الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فإن الكراهة لا تزول بذلك لأن الانسان قد تقطع أطرافه وهو حي كما في الفخ وأقاده هذا المنهك أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقا (قوله أو تكون لغير ذي روح) لما روى أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال له اني أصور الصورة فأنتني فيها فقال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقال له أنت بك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة مصورة نفسا فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له (قوله يجوز له محوها) قال السيد وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لأن عمله معصية ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليها عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى اللجنة الأولى ترك ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الجزئية وفي النهر عن البحر ينبغي أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يفعل في المساجد ليلالي رمضان لا كراهة اتفاقا (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك ويجوز (قوله فأوتر) بضم الهمزة وضمه إلى عائشة (قوله ويكره تعيين سورة) قيد الطحاوي الكراهة بما إذا اعتد أن الصلاة لا تجوز غيرها أما إذا لم يعتد بذلك فلا كراهة أقاده في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور التور (قوله أحيانا) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أي مذكور فيها السند (قوله وهذه) أي المذكوريات هنا أصولها أي متونهم من غير كرسند (قوله كان يقرأ في الصبح بيس) ظاهره أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر الأقصر ما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقا فانه سورة العصر والكوثر (قوله قرأ في الصبح) أي في الركعتين كاتيهما أو يحتمل أنه أعادها في الثانية (قوله حتى جاء ذكره هرون وموسى) أو ذكر عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع (قوله لا يقرأ في الصبح)

خافي في صف النساء أدت أن أفرغ له أتمه قرأ في الصبح إذا زلات صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنون حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشر من آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات وما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا غشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح بسج اسم ربك الأعلى وفي الظهر بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق ونحوها من السور كان يصلي في الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريان صلى الظهر

فوجدنا أنه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أنالك حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة
 فرجع صوته وقرأوا الشمس وضحاها والليل اذ يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكنني
 أردت أن أوقت لكم ومما جاء في المغرب صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانقال
 كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة
 الاولى بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب حم الدخان صلى المغرب
 فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب ليله الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة
 الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ومما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع ٢٤٠ قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال

صليت خلف أبي القاسم
 صلى الله عليه وسلم كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في العشاء الآخرة بالسما
 ذات البروج والسماء
 والطارق كان يأمر
 بالتحفيف ويؤمننا بالصافات
 عن ابن عمر قال ما من
 الفصل سورة صغيرة ولا
 كبيرة الا سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يؤم بها
 الناس في الصلاة المكتوبة
 انتهى ما نقلناه عن الجلال
 السيوطي رحمه الله تعالى
 ليقتهدي به من يحافظ على
 ما بلغه من السنة الشريفة
 وقد علمت التفصيل في
 القراءة من الفصل في
 الاوقات عندنا والله تعالى
 الموفق (و) يكره (ترك اتخاذ
 ستره في محل يظن المروفيه

النهي للتنزيه لانه في مقابلة ترك السنة (قوله فسجد) أي للتلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة
 الظهر (قوله والليل اذ يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة بشئ) أي
 وهو الجهر (قوله أن أوقت لكم) أي أقدر لكم مقدار القراءة فيها (قوله هذا القريب) وهو
 سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها
 (قوله العتمة) أي العشاء (قوله فقلت له) أي مستفهما عن السبب (قوله في الصلاة
 المكتوبة) يعي الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمى باليدوع
 (قوله ويكره ترك اتخاذ ستره) أي تنزيها كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المروفيه)
 قال في التنوير وشرحه ولو عدم المروج جاز تركها وفعالها أولى اهـ (قوله ولذا عقبناه) أي لما
 ذكر من الحديث الآخر بها ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
 * (فصل في اتخاذ السترة) بالضم هي في الاصل ما يستتر به مطلقا ثم غلب على ما ينصب قدام
 المصلي فهو ستاني (قوله اذا ظن الخ) الاولى فعلها مطلقا لان فيها كعب بصره عما وراءها
 وجمع خاطره بربط الخيال بها كي لا يتشرب وقت مناه (قوله يستحب له أن يغرز ستره)
 واوجبه الامام أحمد لظواهر الامر ولما ردد عن عمر لعلم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى الا الى
 شئ يستتره من الناس وعن ابن مسعود انه ليطع نصف صلاة المراء المرو بين يديه وتصح بالستره
 المغصوبة عندنا وعند احمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب عنده (قوله
 لما روينا) من الحديث المذكور قبيل الفصل (قوله طول ذراع) في الاعتداد بالاعل خلاف
 ولا خلاف في الاكثر وشمل كل ما تنصب كانه انسان قائم او قاعد او دابة كما في القهستاني والحلي
 وجوز في القنية بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جعبه ومنع بالمرأة غير المحرم واختاف
 في المحرم ولا يستتر بنائم ومجنون وما يؤن في دبره وكافر كما في العيني على البخاري (قوله
 وفسرت بأنم اذراع) روى أصحاب السنن عن عطاء قال اخره الرجل اذراع فما فوقه كذا في غاية

بين يدي المصلي لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى ستره ولا يدع أحدا يمر بين يديه وسواء كان
 في الصحراء أو غيرها احتراز عن وقوع المار في الاثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا * (فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي)
 اذا ظن (أي مر يد الصلاة) (مروره) أي المار (يستحب له) أي مر يد الصلاة (أن يغرز ستره) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يستتر أحدكم ولو لبسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعدا) لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ستره المصلي فقال مثل مؤخرة
 الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المجهة العود الذي في آخر الرجل يجاذى رأس الراكب على البعير وتشديد الحاء
 خطأ وفسرت بأنم اذراع فما فوقه

(في غلط الاصبع) وذلك أدناه لان مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد اليها صعدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيمن والأيسر لا يصعد صعدا إلى لا يقابله مستويا مستقيما ٢٤١ بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)

منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازته المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معك عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بربط الخيال كي لا يتشرو ويحمله اما طولاً بعزلة الخشبية المغروزة امامه واما كما قالوا ايضاً يجعله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الارض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام هجرت مع ابي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام سترتين خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح إلى عنزة ركزته ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في اسفلها (و) إذا اتخذها اولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لان مبني الصلاة على

البيان (قوله في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حد له لما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً يجوز من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة كذا في البحر من البدائع وفي القهستاني والنهر والنهر والحوض الصغيرات ليست بسترة في الاصح والكبيرات منها كالطريق اه اى وهى لا تكون سترة لانها مظنة المرووفى العيني على البخارى وفي غريب الروايات النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير اه (قوله وذلك أدناه) اى ادنى ما يغرز (قوله والسنة ان يقرب منها) قال ابن امير حاج والسنة في ذلك ان لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اه والظاهر اعتبار هذا القدر من قدمه (قوله لا يقطع) محذوم في جواب شرط مقدرة قدره فان يدن منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القاطع أنه اذا بعد منها يظن المار انه لا سترة فيمرداها فيدفعه وربما كان الدفع بعمل كثيرة سد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والاين افضل قهستاني (قوله منع جماعة من المتقدمين الخط) منهم صاحب الهداية (قوله وأجازته المتأخرون) ووجه الكمال لو روى الاثر والحديث وان جعله في البدائع شاذاً وضعفه النووي فقد تعقب بتصحيح الامام احمد وابن حبان وغيرهما ولو سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل الكثير بالحديث الذى يجوز العمل به في مثله كما في الشرح (قوله لما روى) الاولى ان يقول وهى ما روى الخ (قوله فيظهر الخ) الاولى ان يقول فيقبض في الجملة (قوله بربط الخيال) اى خيال المصلى أى قوته المخيلة أى فيقل فكره بخلاف ما اذا عمدت فيتبع البصر فيكثر الفسك (قوله بعزلة الخشبية المغروزة) فيصير شبه ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مدور شبه المهراب كما في القهستاني وفي شرح المشكاة للملا على وقاس الاثمة على الخط المصلى كسجادة مفروشة وهو قياس اولى لان المصلى أبلغ في دفع المار من الخط السابق اه (قوله يلقى مامعه) ظاهرة ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر) واختار في التجنيس انه لا يعتبر (قوله زج حديد) قال في الشرح والزج الحديدية في أسفل الرمح اه فالإضافة للبيان واذا قرئ بالتنوين فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللغة العنزة مثل نصف رمح وكبر سنن وفيها اسنان مثل سنن الرمح قال والعكاز قريب منها اه (قوله ولذا رخص دفعه) أى لكون الامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة والقول محذوف أى ولذا قلت (قوله أو غيرهما) كالبدقة هستاني (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يولدى أم سلمة) وهما عميرة وزينب حيث كان يصلى في بيتهما فقام ولدها عميرة لير بين يديه فأشار إليه ان قف فوق ثم قامت بنهما زينب لتقرب بين يديه فأشار إليها ان قفي فأبى ومرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم

٣١ ط السكون والامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالامر بقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) اى المار (بالاشارة) بالرأس او العين أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يولدى أم سلمة (او) دفعه (بالتمسيع) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت أحدكم نابتة في الصلاة فليسج (وكره الجمع بينهما) اى بين الاشارة والتسيع لان بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة)

بالاشارة او التصفيق بظهر اصابع يدها (التي على صفحة كف اليسرى) لان اهن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنه) فلا يطالب منه في الدرجه (ولا يقاتل) المصل (المات) بين يديه (وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه ولا يدرك امانا استطاع فان ابي فليقاتله انما هو شيطان لانه (مؤول بانه كان) بجوارحه فقاتله في ابتداء الاسلام (والعمل) المتاني للصلاة (مباح) فيها اذ ذلك (وقد نسخ) بما قد مناه (فصل فيما لا يكره للمصلي) من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة والتشمير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو مسمي وفي غير القباء قيل بكرهته لانه صبيح اهل الكتاب (ولا) يكره (تقلد) المصلي (يسيف) ويحويه اذالم يشتغل بركته (وان شغل كره في غير حاله قتل (ولا) يكره (عدم ادخال يديه في فرجيه وثقه على الختان) لعدم شغل البال (ولا) يكره (التوجه لمصنف اوسيف

من صلاته نظرا اليه او قال ناقصات عقل ناقصات دين صواب يوسف صواب كرسف بظلم الكرام ريفلمين اللثام اه ذكر في كتاب المعجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله العظيم بسبب امرأة عسقهها فتداركه سلف منه فتاب عليه كما في غاية البيان (قوله ولو يزيد على جهره الاصل) المتبادر منه ان الجهر للدفع انما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذي في البحر ووجهه ان الجهر في صلاة السر مكره وتحريرا وره المارخصة فلا يرتكب المكروه لاجلها ونعقبه المواقف في حاشية الدر بان في الجهرية العلم بها حاصل اه اي فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تطهر في الممنوع لا في المشروع ويعلم مما نرد صدر التعقب بأنه قد لا يتأني الدر الا بزيادة الجهر في الجهرية (قوله بظهور اصابع الخ) عبارة الدر والمرأة تصفق ليطعن على بطن فيصدم بالتصفيق بطن النبي على ظهر اليسرى وهو الايسر والاقل علاولعل عبارة المصنف مقبولة عن هذا والاصل والتصفيق بصفحة اصابع النبي على ظهر كف اليسرى (قوله لان اهن التصفيق) وقد يقال التصفيق فهو ما جمع في واحد ولو سبحت وصنق لا تفسد وقد ر كالا سنة در (قوله والتسبيح) الواو جمع في او وهو كذلك في نسخ (قوله لانه فتنه) قد مر ان الفتنه انما تكون بما فيه تحطيط وتبيين لامطابق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلي الخ) الحاصل انه اذا قصد المرور بين يديه ان كان قريبا منه يمكنه مدافعتة بدون مشي اشار اليه أولا يرجع أو يسبح فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فان لم يرجع تركه ولا يقاتله وان كان بعيد اعنه ان شاء اشار اليه وان شاء سجد فقط واذا مر بين يديه ما لا تؤثر فيه الاشارة كهرة دفعه بركله أو أصقه الى السترة كذا في العيني على البخاري وعزاه للمالكية وقواعد التائب وفيه أيضا ولا يجوز له المشي من موضعه ليردّه وانما يدافعه ويرده من موضعه لان مقصد المشي أعظم من حروره بين يديه وانما أبيع له قدر ما ياله من موقفه ولا ينتهي بذلك الى ما يقصد صلاته فان دفعه بما يجوز له فمات فلا اثم عليه باتفاق العلماء وهل تجب دية او يكون هدا فيه مذهب ان للعلماء والدية عليه في ماله كاله وقيل هي على العاقلة اه وفي الدر عن الباقي انه يجب الضمان على مقتضى كتبنا ودر عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قال الخطابي معناه ان الشيطان هو الذي حله على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس ومن الجن (قوله مؤول بانه الخ) وأوله الامام محمد بن المدا فقه بعنف وأما جلها على ظاهرها فغير ماعله العامة (قوله بما قد مناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

(قوله من الافعال) أي والاقوال كتكراد السورة في الركعتين من النفل (قوله في قباء غير مشدود الوسط) القباء كل منفرج من امام كالقفطان وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه السلام والمراد انه جمع طرفيه عليه من غير شد ولا تكون العورة مكشوفة اذ الملبس غيره تحته (قوله وفي غير القباء قيل بكرهته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من المخرج (قوله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيه) هو ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه (قوله وشقه)

معلق) لانهم جالوا يعبدان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (أظهر فاعداً يصدت) في المختار ادم التشبه
 بعبادة السور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أوشع أو سراج على الصحيح) لانه لا يشبه بعبادة الجوس (و) لا يكره
 (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (ليسجد عليها) ٢٤٣
 لاهاتم ابالوط عليها ولا يكره

قتل حية بجميع أنواعها
 لذات الصلاة وأما بالنظر
 لخشية الجان فليس من عن
 الحية البيضاء التي غشي
 متوبة لانه انقضت عهد
 النبي الذي عاهد به الجان
 أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا
 يظهروا أنفسهم وناقض
 العهد خائن فيغشى منه
 أو من هو مثله من أهله
 الضرر بقتله أو ضربه وقال
 صلى الله عليه وسلم اقتلوا إذا
 الطفيتين والابتروا ياكم
 والحية البيضاء فانهم امن
 الجان (و) لا يكره (قتل
 حية وعقرب خلف) المصلي
 (أذاهما) أي الحية
 والعقرب (ولو) قتلها
 (بضربتين وانحراف عن
 القبلة في الاظهر) قيد
 يخوف الاذى لانه مع الامن
 يكره العمل الكثير وفي
 السبعة ان لا يبي للشرحه
 الله تعالى سبعة أذارها
 المصلي لا بأس بقتلها الحية
 والعقرب والوزغة والزنبور
 والقراد والبرغوث والقمل
 ويراد البق والبعوض
 والنمل المؤذي بالعض
 ولكن التعرض عن أصابة

أي شق القرى كالعباءة الجازي (قوله معلق) قيد اتفاق (قوله وليأخذوا الخ)
 أي وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لاخذ هذه إذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة
 (قوله أو ظهر فاعداً) أي أو فاعداً (قوله يصدت) أي سراج حيث لا يضاف منه الغلط
 وقيد بالظهور لانها إلى الوجه مكرهة والكراهة على المتعدى وقيد بالتحدث ليفيد
 عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاف فيه اعتان
 استعمال الناس أضعفها ما شمع بالسكون والالوجه فتح الميم اه من الشرح (قوله لانه
 لا يشبه عبادة الجوس) لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره
 السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع وتاج الشريعة وأطلق
 الكراهة في الاصل قال في النهر ولو حمل المطلق على المقيد لارتفع الخلاف ولم يلح ما المانع من
 ذلك اه وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفرقة ولو حرفاً واحداً أفاده
 السيد (قوله وأما بالنظر لخشية الجان الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتاط
 في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيراً إذا رأى حية وشك أنه جني يقول
 خل طريق المسلمين ومرفان مرتر كدفان واحد من اخوتي وهو أكبر سن مني قتل حية كبيرة
 بسيف في دارنا فضر به الجن حتى جعلوه زمناً لا تحرك رجلاً قريبان من الشهر ثم عالجناه
 ودأبناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القهستاني عن
 شرح التأويلات أنهم أضعف من الانس حتى لا يقدر على اتلاف أحد من الانس وعلى
 سلب أموالهم وافساد طعامهم وشرابهم اه وفيه تأمل (قوله أو من هو مثله) أي في
 الحيانة كبنى آدم الذين انصفوا بذلك وهذا يغني عنه قوله وناقض العهد لانها في مقام الكلية
 وقوله من أهله يعني من أهل نقض العهد ويغني عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يحشى
 ويحتمل ان المراد المماثلة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيحشى وهي
 للسببية (قوله اقتلوا إذا الطفيتين والابتروا) قال في القاموس الطفية بالضم خوص المقل وحية
 ٣ خبيثة لها على ظهرها طفتان أي خوصتان والابتروا قطوع الذنب وحية خبيثة اه (قوله
 لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما إذا كان يعمل قليل كأن وطئه ابنه له وهو في الصلاة
 فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال
 السرخسي انه لا تقصد بقتلها ما ولو يعمل كثير ولو بانحراف عن القبلة وجمع الحلبي الفساد
 وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد
 فيما يظهر اكن لانهم عبثوا به في الصلاة بغير ملخص (قوله والنمل المؤذي بالعض) أما ما لا يؤذي
 فلا يباح قتله (قوله عن أصابة دم القمل) أي ونحوه (قوله وقد تمتا كراهة أخذ القملة)
 محمول على عدم تعرضها بالاذى كما مر (قوله ولا بأس بصونه عن التراب) أي بدون رفع لها من

دم القمل أولى لئلا يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقد تمتا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة
 عند الامام وقال دقها أحب من قتلها وقال أبو يوسف بكرهاهما (ولا بأس بنقض ثوبه) بعمل قليل (ك) لا
 يلتصق بجسده في الركوع) تخاف من ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب
 بعض التمسح زيادة ونقصا وهو بالقائه كما يدل عليه صنيع الجدي في القاموس اه
 ٣ قوله خبيثة يوجد هنا في

(ولا بأس بجمع جهته من التراب أو ما شئت بعد الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفة الملة والملوث (ولا بأس بحسنة قبل الفراغ) من الصلاة إذا ضربه أو شغلته عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس بالنظر بعرق عينيه) بمنة ويسرة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه ٢٤٤ لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود وضوءه كما تقدم

(ولا بأس بالصلاة على الفرس والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا يوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحرو والبرد والخشونة الضارة (والافضل الصلاة على الارض) بلا حائل (او على ما تنبته) كالخشب والحشيش في المساجد وهو اولى من البسط اقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من التفل) لان باب النقل اوسع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في تهمجده وفقنا الله تعالى لمثله بمنه وكرمه

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستقانة) شخص (ملهوف) لهم اصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء او صال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) او بغيره وقد روي دفع عنه ولا يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبويه) من غير استقانة

أن رفع الثوب عنه مكروه (قوله ولا بأس بجمع جهته من التراب) يفيد كراهة التزيه لان الملائكة تستغفر له مادام عليه أفاذه السيد وهذا ما يفيد الاثر ولكن قول الشرح تنظيها عن صفة الملة يفيد ان الاولى ازالته (قوله من غير تحويل الوجه) أما اذا حوله بان لوى عنقه حتى أخرج وجهه عن أن يكون الى جهة القبلة فانه مكروه وحكم قاضيان بفساد الصلاة به (قوله ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل ذلك فحربه رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم فقال الله أكبر جاء التكبير من وراء يعني من الصف الاخير أي على العكس يعني يحمل علم الشريعة من هنا الى خوارزم لامن خوارزم الى هنا ثم قال له أي مسجد كم حشيش قال نعم قال يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقه كذا في التجنيس والظاهر أن محل عدم الكراهة اذا لم يتشبه بها الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظر الى الرواية بخاصته وان كانت غير معتمدة (قوله اتقاء المراح) ظاهره انه يكره وضعها القبر ذلك (قوله لقربه من التواضع) وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فانه يقول بكراهة السجود على ما كان من نحو الصوف والقطن والكتان كذا في الشرح (قوله من النقل) أما في الفرض فيكره الامن عذر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) لما فرغ من المفسدات المحرمة شرعا في المفسدات الجائرة ووسط بينهما المكروهات لانها مرتبة متوسطة بين الفساد والصحة الكاملة (قوله اوصال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقد روي دفع) والاحرم القطع لعدم القاطنة قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من مسئلة القابلة (قوله من غير استقانة) فحكم الابوين حينئذ كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة لا يجوز) أفهم هذا ان قول المصنف ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس ان الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه) أي وجوبا • (فرع) يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ كذا ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود في نفسه بسورة الانتقال (قوله تخشى على ما يساوي درهما) الاولى حذف تخشى لانه يقتضي ان الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه كذلك ولذا لم يأت به - هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه يجبس في دائق) ظاهر التقييد انه لا يباح قطع الصلاة ولا الحبس لمادون الدائق لحقارته أفاده بعض الافاضل وفي المصباح الدائق معرب وهو سدس الدرهم والدرهم الاسلامي ست عشرة حبة نروب والدائق حبتا نروب وثلاث حبة وكسر النون أفصح من قصها اه (قوله وكذا لو فارت قدرها) لو قال القدر ليسم ما اذا كان ما فيه لزوجهما كان أعم فان الظاهر ان الحكم واحد

لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز طعنها) ولو كانت فرضا (بسرقته) تخشى على (ما يساوي درهما) لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجبس في دائق وكذا لو فارت قدرها

أَوْخَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَأَطْلَبَ مِنْهُ كَافِرٌ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِ (وَلَوْ) كَانَ الْمَسْرُوقُ (الْغِيَرَةُ) أَيْ غَيْرَ الْمَوْلَى لَدَفَعَ الظُّلْمَ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ (و) بِجَوَازِ طَعْمِهَا الْخَشْيَةَ (خَوْفٌ) مِنْ (ذَنْبٍ) وَنَحْوِهِ (عَلَى غَنَمٍ) وَنَحْوُهَا (أَوْ خَوْفٌ تَرْدِي) أَيْ سَقُوطُ (أَهْمِي) أَوْ غَيْرِهِ بِمَا لَعَلَّ عَنْدهُ (فِي بَرٍّ وَنَحْوِهِ) كَخَفِيرَةٍ وَسَطِمْ وَأَذَاغِبَ عَلَى الظَّنِّ سَقُوطُهُ وَجِبَ طَعْمُ الصَّلَاةِ وَلَوْ فَرْضًا (و) هُوَ كَمَا (إِذَا خَافَ الْقَابِلَةَ) وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَايَةٌ تَتَلَقَّى الْوَلَدَ حَالِ نَحْوِ جِهَةٍ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ أَنْ غَلِبَ عَلَى ظَنِّهَا (مَوْتَ الْوَلَدِ) أَوْ تَقَفَ عَضُوضُهُ أَوْ أُمُّهُ بِتَرْكِهَا وَجِبَ عَلَيْهَا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَقَطْعُهَا لَوْ كَانَتْ فِيهَا (وَالْأَفْلَابُاسُ بِتَأْخِيرِهَا الصَّلَاةَ وَتَقْبُلُ عَلَى الْوَلَدِ) لِلْعَذْرِ كَمَا أَخْرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ (وَكَذَا الْمَسَافِرُ) ٢٤٥ أَيْ السَّائِرُ فِي فُضَاءٍ (إِذَا خَافَ

من اللصوص أو قطاع الطريق) أو من سبع أو سبعيل (جازه تأخير الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدر روى على الإعياء ركبانا للمعذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسبي على العيال وإن وجب قضاءها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق فلهما الخلاف قيل موسع وقيل مضيق (وتارك الصلاة عدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم) بعده (يجب) ولا يقول همل بل يتفق حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضا (حتى يسيلها) أو يموت بحبسها وهذا جزاؤه الديني وأما في الآخرة إدامات على الإسلام فاصيا بتركها فله عذاب طويل يوادى

أو الإضافة لادنى ملايسة ويحذر (قوله أو خافت على ولدها) أي أن يحصل له ألم من نحو صياح (قوله أو طلب منه كافر الخ) إنما أيج له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين ولاية بذلك راضيا بما يقاؤه على الكفر بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة (قوله ونحوه) كاسد (قوله ونحوه) كبقر (قوله وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القابلة الخ (قوله تتلقى الولد) وتقبيله فن هنا سميت القابلة (قوله والأفلا باس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا يغلب على ظنهما ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الأم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو يتيم ولو يجهر بخفية تضع فيها رأس المولود النازل لأن الأم أولى بالتأخير من القابلة وتعامه في الشرح (قوله كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جنسها فإن المشركين شغلوه عن أربع صلوات فقضاهن مرتبة الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي السائر في فضاء أفاد به أن المراد السفر للغوى ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل كذلك المقيم (قوله كالمقاتلين إذا لم يقدر روى الخ) لأنهم إذا قاتلهم القتال بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم تداركه ما فات منها (قوله قيل موسع) فأنه الطحاوي (قوله وقيل مضيق) فأنه الحارثي والعامري وهذا الخلاف يجزى في قضاء رمضان كما في الدرر (قوله وتارك الصلاة عدا كسلا) استعزبه عن الترك سهوا أو عذرا وليس عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الواو بمعنى أو وهي الحكاية الخلاف فانهم اختلفوا في تفسير التي في قوله تعالى فسوف يلقون غيا فقبل الضلال وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل آبار في جهنم الخ أفاده في الشرح (قوله وحديث جابر) مبدأ خبره قوله فيه صفته أي صفة تارك الصلاة (قوله ولا يقتل) وفات الشافعية يقتل حدا وقال الإمام أحمد يقتل كفرا كما نقله صاحب المواهب عنه ونقله ابن تيمية عن أكثر السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله تهاونا) وأما إذا كان اضرورة فلا (قوله أو نطق عابدا عليه) أي على الاستخفاف كما إذا قال رمضان ثقيل أو ساج (قوله ويجب) حبس المرتد مندوب وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوتر)

جهنم أشدها حر أو أبعدا قعرافيه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل إليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة روى أحمد ومسلم (وكذا تارك الصوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويجب حق الصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيهما (الا إذا جحد) افتراض الصلاة والصوم لا تنكاه ما كان معلوما من الدين إجماعا (أو استخف بأحدهما) كالأظهر الإفطار في نهار رمضان بلا عذر تهاونا أو نطق عابدا عليه فيكون حكمه حكم المرتد فكشف شبهته ويجب ثم يقتل إن أصر *(باب الوتر)* وأحكامه

في العمل وهو في اللغة
الفرق خلاف الشفع بالفتح
والكسر وفي الشرع صلاة
مخصوصة وصفه بقوله
(الوتر واجب) في الاصح
وهو آخر أقوال الامام
وروى عنه انه سنة وهو
قوله ما روى عنه انه فرض
ووفق المشايخ بين الروايات
بأنه فرض علا وهو الذي
لا يترك واجب اعتقادا فلا
يكفر بجاهده سنة دليلا
لثبوتيه به اوجه الوجوب
قوله صلى الله عليه وسلم الوتر
حق فمن لم يوتر فليس مني
الوتر - حق فمن لم يوتر فليس
مني الوتر - حق فمن لم يوتر فليس
مني رواه أبو داود والحاكم
وصححه والامر وكلمة حق
وعلى الوجوب (و) كنيته
(هو) أي الوتر (ثلاث
ركعات) يشترط فعلها
(بتسليم) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يوتر بثلاث لا يسلم الا في
آخر من صحتها كما قال
على شرط الشيخين (ويقرأ)
وجوبا (في كل ركعة منه
الفاتحة وسورة) لما روى
انه عليه السلام قرأ في الاولى
منه أي بعد الفاتحة بسجدة
اسم بك الاعلى وفي الثانية
بقل بأيها الكافرون وفي
الثالثة بقل هو الله أحد
وقنت قبل الركوع

(قوله لما فرغ من بيان الفرض العلي) أي الاعتقاد الذي يكفر بجاهده شرع في العمل
أي فيما يقتضيه عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة) وهي ثلاث ركعات بتسليم واحدة
وقد وثق في الثالثة وبه فارق المغرب كما فادتها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة في الثالثة
(قوله وروى عنه انه سنة) وهي الرواية الثانية (قوله وروى عنه انه فرض) وهي الرواية
الاولى عنه وبها قال الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ وعمل فيه جراحا وساق الاحاديث الدالة
على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذوقهم بعد هذا كذا في الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا
التوفيق لبعضهم وأما من لم يوفق به هذا التوفيق وحمل الوجوب على حقيقته المصطلح عليها
فقد عليه افساد صلاة الفجر بتذكرة الواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التحقق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عنه الامام
حتى منع تذكرة صلاة الفجر كتذكرة العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعين
الفاتحة حتى يجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اه وذاكر الكمال ان الفرض
العملی أعلى قسمي الواجب وبه يظهر جمع آخر وهو ان المراد بالواجب الفرض العملی
ويكون هو المراد لمن عبر بالوجوب مقتصر او اندفع الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح
ان لم يحتمل على الحل المذكور واعلم ان وجوبه لا يختص بالبعث دون البعض بل يعم الناس
كاهم من رقيق وأتقى وغيرهما بعد كونهم أهلا للوجوب وحديث الاعرابي حيث قال هل على
غيرها أي الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان
أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده (قوله واجب اعتقادا) ينافيه ما في البحر من قوله واعتقاد
الوجوب لا يجب على الخنفي ويجب بان المراد أنه يجري عليه حكم الواجب في الاعتقاد بحيث
اذا انكر اقتراضه لا يكفر (قوله والامر) أي الضمني المأخوذ من الحديث المذكور والامر
الذي في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلاها فيما بين العشاء إلى
صلاة الصبح (قوله وعلى) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم واجمعوا
على انه لا يصلي بدون نية الوتر وانه لا يصح من قعود ولا على الدابة الا من عذر وعلى وجوب
القراءة في جميع ركعاته ولو اجتمع قوم على تركه أقيم الامام وجبتهم فان لم يصلا فأتاهم
كذا في النهي عن التجنيس والمراد بوجوب القراءة اقتراضها ويحمل على خصوص الفاتحة
والسورة افاده السيد (قوله وكنيته الخ) لا حاجة الى التصريح بها لعله مما ذكره المصنف
(قوله ثلاث ركعات) بالتحريك وقد نسكن (قوله كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء
السبعة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال أجمع السلف على ان الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهو مذهب أبي بكر وعمر والعبادة وابي هريرة روى ان عمر رضي
الله تعالى عنه رأى عبدا يوتر بركعة فقال ما هذه البتراء تنفعها ولا تؤذيها اه وروى
ان سهيب بن ابي وقاص اوتر بركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتراء ما أجزاء
ركعة قط وروى انه حلف على ذلك اه كذا في الشرح (قوله وقال على شرط الشيخين)
شرط البخاري انه لا بد من تحقق التيقن بين الراوي ومن روى عنه بشرط مسلم امكان الاتي
فكلما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم ولا عكس مسلم تليد البخاري قال الدارقطني

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيجعل به في بعض الاوقات عملا بالحدِيثين لاعلى وجبة
الوجوب (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) للمأثور (ويقتصر على التشهد) لشبهة القرضية (ولا ينسحق)
اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء من صلاة اخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) اي الركعة
الثالثة (رفع يديه حذاء اذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاه حتى لا يرى تم او نه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى صلاة
الدعاء (وبعد التكبير ٢٤٧) (قنت قائما) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع

يمينه على يساره وعن ابي
يوسف يرفعه - ما كما كان
ابن مسعود يرفعه - الى
صدره وبطونهم الى السماء
روى فرج مولى ابي يوسف
قال رايت مولاي ابا يوسف
اذا دخل في القنوت لاوتر
رفع يديه في الدعاء قال ابن
ابى عمران كان فرج ثقة
قال الكمال ووجهه عموم
دليل الرفع للدعاء ويحجب
بانه مخصوص بما ليس في
الصلاة للاجماع على انه
لارفع في دعاء التشهد اه
قلت وفيه نظر لاثر ابن
مسعود الذي تقدم قريبا
وفي المبسوط عن محمد بن
الحنفية قال الدعاء اربعة
دعاء مرغبة فقيه يجعل يطون
كفيه الى السماء ودعاء رهبة
فقيه يجعل ظهر كفيه الى
وجهه كالمستغيث من
الشيء ودعاء تضرع فقيه
يعقد الخنصر والبنصر
ويحلق الابهام والوسطى
ويشير بالسبابة ودعاء خفية

لولا البضارى ما راح مسلم ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) رواه اصحاب السنن الاربعة
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريج عنها (قوله فيجعل
به في بعض الاوقات) اصله للكمال ونعمام كلامه كما في الشرح ولكن قال اسحق اصح شيء ورد
في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة
المعوذتين انكرها الامام احمد ويحيى بن معين اه فهذا سراقتصارا تمتنع على الاخلاص
في الثالثة (قوله الا اذا قضاه) اي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بيري
(قوله عند من يراه) اي سواء كان في مسجد ام في غيره واذالم يكن احد عنده يرفع وفيه ان
صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالنهاون وقد يقال ان الرفع اشياء انا في ذلك (قوله ثم كبر)
التكبير المذكور مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع
بين رفع اليدين والتكبير اعلام المعذورين من الاصم والاهمي (قوله وبعد التكبير قنت
قائما) مرة واحدة فذكر الامام في ثالثة لا يقنت في قضاء ما سبق به لانه اول صلاته ولو ادرك
المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالقنوت فلا يقنت فيما يقضى كذا في الفتح (قوله
وعند الامام) اي وابي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن سيرين لما مر في فصل الكيفية واختاره
الطحاوي والكرخي كما في النهر وغيره (قوله وعن ابي يوسف يرفعهما) في جوامع الفقه
لوسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قيل تفسد صلاته اه (قوله ووجهه)
اي وجهه فعل ابي يوسف (قوله للاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكيف لا والشافعي
رضي الله عنه يقول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الا به (قوله وفيه) اي في الجواب
بالخصيص (قوله دعاء مرغبة) اي دال عليها وكذا يقال فيما بعده (قوله ودعاء رهبة) كقوله
ربنا اكشف عنا العذاب انما مؤمنون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من
الشيء) كانه يدفعه عن نفسه (قوله ودعاء تضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذليل
الحقير المنكسر خاطره الخائف الوجل (قوله ودعاء خفية) هذا انما تحسن مقابله لما سبق من
جهة النطق وعدمه والافداء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة (قوله انما استنصرنا على عدونا) اي
انما نطلب بقتلنا في الصبح النصرة على عدونا اي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت
الامام في صلاة الجهر) الذي في البصر عن الشافعي في شرح النقاية معز بالغاية اذا نزل بالمسلمين

وهو ما يفعله المرفى نفسه كذا في غرارج الدرابة ولما روي بناء يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
الصحيح قول انس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يده على احياء من العرب وعمل وذ كوان وعصبة
حين قتلوا القراء وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم ترك كما يظهر عليهم فدل على نفسه وروى ابن ابي شيبة لما قنت على رضي الله عنه
في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي القاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر
وهو قول الثوري واحد

في القبر بعد ظفّره بأولئك
لعدم حصول نازلة تستدعي
القنوت بعدها فتكون
مشرّوعة وعينه مستمرة وهو
محمل قنوت من قنوت من
العصاة ورضي الله عنهم بعد
وفاته صلى الله عليه وسلم
وهو مذهبنا وعليه الجمهور
وقال الامام أبو جعفر
الطحاوي رحمه الله تعالى
انما لا يقنّت عندنا في القبر
من غير بلية فان وقعت
قنّة او بلية فلا بأس به فعله
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي بعد الركوع كما
تقدّم (والقنوت) من
(معناه الدعاء) في الوتر
(وهو) باللفظ الذي روى
عن ابن مسعود (ان
يقول اللهم) اي يا الله (انا
نستعينك) اي نطلب منك
الاعانة على طاعتك
(ونستهديك) اي نطلب
منك الهداية لما يرضيك
(ونستغفرُك) نطلب منك
ستر عيوبنا فلا تقضضنا بها
(وتتوب اليك) التوبة
الرجوع عن الذنب وشرعا
الندم على ما مضى من
الذنب والاقلاع عنه في
الحال والعزم على ترك العود
في المستقبل تعظيها الامر
الله تعالى فان تعلق به حق
لا دمي فلا بد من مسامحته
وارضائه (ونؤمن) اي نصدق معتقدين بقلوبنا

نازلة قنّت في صلاة القبر وهو قول الثوري واحمد (قوله وقال جمهور اهل الحديث الخ) وهذه
هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي واما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به
الا الشافعي وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الجوى وينبغي ان يكون القنوت
قبل الركوع في الركعة الاخيرة ويكبره وفي الاشياء يقنّت للطاعون لانه من اشد النوازل بل
ذكر انه يصلي له ركعتان فرادى وينوي ركعتا رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببا
لشهادة كدلالة العدو ومحاربة الكفار فانه قد ثبت سؤال العافية منها مع انها يفسأ عنها
الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقنوا لقاء العدو واسألو الله العافية ولا يباح الدعاء على
احد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز
الدعاء بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يندب وينبغي ان يقيّد بمن في بقائه
منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقنّ الله تعالى عمره بمثل ثلاثين سنة أي
في اللوح المحفوظ فاذا دعى له زاد له وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أقاده الجوى في حاشية
الاشياء (قوله بعد ظفّره) بفتح الظاء والقاف (قوله فتكون مشرّوعة مستمرة) هذا رآقوله
سابقا فدل على نفسه (قوله وهو محمل الخ) اي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه
الجمهور) اي القنوت للعادة وان خصصناه بالقبر لعله صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور
في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدّمناه عن الجوى (قوله كما تقدّم)
أي من قول أنس قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء
من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالإضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة
واقامة الطاعة والاقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أقاده البدر العيني
تقلا عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به الى ان فيه روايات أخر
وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بألفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ)
ذكر السيوطي ان دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان
سورتين كل سورة بيسملة وفواصل احدهما تسمى سورة الخلع وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انا نستعينك الى قوله من يكفر لك والاخرى تسمى سورة الحقد وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اياك نعبد الى ملحق وقد اختلفت الصحابة في بعضها وكتبها أبي في مصحفه فعدة
سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من
الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله سترعيوبنا) الاولى سترذنونا لان العيب قد لا يكون
ذنبا كالعور والشلل اللهم الا ان يقال المراد ما يعيب الشارع عليه والستر اما بالجو من
العيبة أو بعدم المؤاخذة به وان بقى فيها الاول أرجح (قوله فلا تقضضنا) بفتح التاء
والحاء المهملة (قوله وشرعا التدم) وهو أعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال)
أي ان كانت آلة الفعل حاضرة كأن تاب عن السكر وآلته بين يديه فيريه ويبعد آلته عنه
(قوله والعزم على ترك العود) أقاده العارف ابن عربي ان هذا الشرط لا يلزم لانه غيب
فالاولى فيه التسليم وفيه ان الغيب هو العود فلا ينافي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله
فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برّد الظلامة اليه ان أمكنه وان لم يمكنه تصدّق بقدرها

ناطقين بلساننا آمننا (بك) وبما جاء من عندك وبما تكذبتك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر وبالقد وخيره وشره (وتشوكل) اي نعمت (عليك) بتقويض أمورنا اليك لهجزنا (وتثنى عليك الخير كله) اي عندك بكل خير مقربين بجميع آلائك افضالاً منك (نشكرك) بصرف جميع ما انعمت به من الجوارح الى ما خافته لاجله سبحانه ٢٤٩ لك الحمد لا تحصى ثناء عليك ائت كما ائتيت على نفسك

(ولا تكفر) اي لا تجد نعمتك علينا ولا تضيقها الى غيرك الكفر تقويض الشكر وأصله الستر يقال كفر النعمة اذ لم يشكرها كانه سترها بجوده وقوله كفرت فلانا على حذف مضاف والاصل كفرت بنعمته ومنه ولا تكفر (وتخلع) بثبوت حرف العطف اي نافي ونطرح ونزيل رتبة الكفر من اعتقاد و رتبة كل ما لا يرضيك يقال خلع القرس رسته القاه (ونترك) اي نفارق (من يفرك) بجوده نعمتك وعبادته غيرك تخاشى عنه وعن صفته بان نقرضه عما تنزى به الخائب اذ كل ذرة في الوجود شاهدة بانك المنعم المتفضل الموجود المستحق لجميع المحامد الفرد المعبود والمخالف لهذا هو الشقي المطرود (اللهم اياك نعبد) عود للثناء وتخصيص لذاته بالعبادة اي لا نعبد الا اياك اذ نعبد المفعول للحصر (ولا نصلي) أفردت الصلاة بالذكر اشرافها بتضمنها جميع

ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون (قوله ناطقين بلساننا) هذا جرى فيه على ان الايمان قول وعمل ونسب الى الامام وهو بيان لشروطه الديني الذي تجرى عليه الاحكام الظاهرة (قوله فقلنا آمننا بك الخ) لما كان الايمان به تعالى لا يتم الا بالايمان بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج عن الكتب والقدر وقد ذكرهما بعد (قوله ورسلك) المراد به ما يعم الانبياء فان الايمان بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) اي بوقوعه (قوله وبالقدر خيره وشره) القدر ايجاد الله تعالى الاشياء على وفق ما اراده تعالى وكله من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتقويض) الباء للتصوير (قوله لهجزنا) اي عن جاب تقهنا ودفع ضرنا (قوله وتثنى عليك الخير كله) قال في المغرب والخير منصوب على المصدر اي ثناء الخير فيه قد نفعنا من التاكيد اه اوعلى انه مفعول تثنى اوعلى نزع الخافض اي بالخير (قوله افضالاً منك) اي حال كونهم افضالاً ولا جمل الافضال اي وليست بطريق الايجاب ولا الوجوب (قوله بصرف جميع ما انعمت به الخ) اشار به الا انه ليس تاكيداً لتثني بل تأسيس فتدبر (قوله انت كما ائتيت على نفسك) انت مبتدأ والكاف بمعنى على اي انت على الوجه الذي ائتيت به على نفسك ا والكاف زائدة اي انت الذي ائتيت على نفسك اوهو تاكيد للضمير المجرور يعني اي لا نطيق ثناء عليك كتمانك على نفسك او المعنى انت كالذي ائتيت به على نفسك اي ثناؤك المعتبر هو كالتناء الذي ائتيت به على نفسك (قوله ونزيل رتبة الكفر) اي الكفر الشبيه بال رتبة اي عروة الخلق وظاهره ان مفعول تخلع محذوف والذي يقتضيه اللفظ ان مفعوله قوله من يفرك (قوله و رتبة كل ما لا يرضيك) شبه ما لا يرضيه تعالى بشخص له جبل يضعه في العنق واسناد الرتبة تخييل (قوله تخاشى عنه) عطف على قوله تفارق (قوله بان نقرضه عدما) الباء للابتنية (قوله المتفضل) اخبر من المنعم لان المنعم قد يتم لمقابله نعم عليه (قوله الموجود) اي وجوداً كاملاً وهو الواجب (قوله المستحق) اي الذي كل المحامد حقه (قوله والمخالف لهذا الخ) اي فتركه ولا نعم له من جهة الدين وأما التكاليف في قبيل المعاملات فليس في تزوج الكاتبة بميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذ ادخل يهودى الحمام هل يباح للغادم المسلم ان يخدمه ان خدمه طمعه في فلو به فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيماً ان كان لميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيماً له من غير ان ينوي شيئاً ذكرناه كرهه ذلك وكذا اذ ادخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعه في ميله الى الاسلام فلا بأس وان فعل ذلك تعظيماً من غير ان ينوي شيئاً ذكرناه او قام تعظيماً للغناه كرهه ذلك اه (قوله اذ نعبد المفعول للحصر) كتقديم الظرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع العبادات) من قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة ونسج وتهليل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء للمؤمنين وخشوع (قوله اذ هو اقرب الخ) اي قرب مكانة

لأن اتاني سبحانه هرولة والمعنى نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا اليك (ونجهد) نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لأن الخلد
بمعنى السرعة ولذا سميت الخلد خلد لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو فتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهملة وكسر القاء
وبالدال المهملة يقال خلدوا خلدوا ٢٥٠ لغة فيه ولولا بدل الدال لكانت صلاته لانه كلام اجنبي لا معنى له (نرجو)

اي تؤمل (رسلك) اي
دوامها وامتدادها وسعة
عطائك بالقيام لخدمتك
والعمل في طاعتك وانت
كريم فلا تخيب راجيك
(وتخشي عذابك) مع
احتسابنا من يتناغمه فلا
تأمن مكره فخن بين الرجا
والخوف وهو اشارة الى
المذهب الحق فان امن
المكر كفر كالقنوط من
الرحمة وجع بين الرجا
والخوف لان شأن القادر
أن يرجي نواله ويخاف
نكاله وفي الحديث
لا يجتمعان في قلب عبد
مؤمن الا اطاء الله ما يرجوه
وأمنه مما يخاف فلا نعماءك
عليها بالايان وتوفيقك
للعمل بالاركان ممتثلين
لامرك لا مقتصرين على
القلب واللسان اذ هو طمع
الكاذبين ذوي البهتان
نعتقد ونقول (ان عذابك
الجلد) اي الحق وهو بكسر
الجيم اتفاقا بمعنى الحق
وهو ثابت في مراسيل ابي
داود فلا يلتفت لمن قال
انه لا يقول الجلد بالكفار
ملحق اي لا حق بهم بكسر
الحاء اوضح وقيل بقصها

لا مكان وهذا مما يدل على ان الله تعالى ليس في جهة (قوله من اتاني سبحانه هرولة) اي
من اجهد في طاعتك قابلية بأعظم منها (قوله والمعنى نجهد في العمل) اي وليس المراد السعي
بسرعة لانه منهي عنه (قوله نسرع في تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف المرادف (قوله
بنشاط) اخذ من المقام (قوله ولذا سميت الخلد خلد) ويسمى اولاد الاولاد خلد
لانهم كالخدم في الصغر كما في المصباح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرباعي (قوله وأخفد
لغة فيه) وبعضهم يجعله لازما مختارا للعصا (قوله لا معنى له) فيه انه ورد في صفة البراقلة
جناحان يحضنهما أي يستعين بهما على السير ويسرع (قوله نرجو رسلك) أي انعامك
واحسانك (قوله وامتدادها) أي ازديادها (قوله وسعة عطائك) اي عطاياك الواسع
واخذ ذلك من اسناد الرحمة اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) اي مع القيام وانما قال ذلك لان
الرجاء تعالى القلب بمغروب فيجمع الاخذ في الاسباب والافه والطمع (قوله فخن بين الرجا
والخوف) قال الغزالي والعمل مع الرجاء أعلى منه مع الخوف والجهور على أن الافضل
تكثير الخوف مع العفة وتكثير الرجا مع الضعف والرجاء بالمدوام بالقصر فهو ناجية البسر
وقد عرفت (قوله فان أمن المكر) اي انقلاب الحال وأمن المكر اطمئنان القلب بحيث
يجزم بالنجاة (قوله كفر) حله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه أنه يوصل اليه بسبب
استرساله في المعاصي قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من
الرحمة) أي اليأس منهم والجزم بأنه من أهل العذاب فانه يؤدي الى تقليل العمل وانكار
الرحمة وفيه ما تقدم في الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون
(قوله ان يرجي نواله) أي انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت ان الرجاء
لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) أي الاعضاء (قوله
ممتثلين لامرك) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه
أو ينطق بلسانه من غير عمل الاركان (قوله ذوي البهتان) هو الكذب وفسره في القاموس
بأن يقول على الشخص ما لم يفعل (قوله نعتقد ونقول) معلول مؤخر عن عطيه وهو قوله
فلا نعماءك علينا بالايان ولا شك أن هذا الاعتقاد والقول عطيه الانعام بالايان (قوله بكسر
الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزري هكذا روينا (قوله وقيل بقصها) قال ابن
قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب (قوله صلى الله على النبي) هذا هو الذي رواه
التسائي فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معلول لقوله ولما روى
التسائي (قوله وعلى آله وسلم) في الوقعات بعد ما ذكر اختيار الفقيه أبي الليث أنه صلى قال
والمنصب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد اه فهذا يفيد ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت بهذه
الكيفية ويشهد له ما أخرجه التسائي بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله

بمعنى ان الله سبحانه وتعالى ملحقهم ولما روى التسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت (صلى الله على النبي) صلى
صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) قوله فيه انه ورد في صفة البراق الخ فيه ان الوارد فيها يحفظ بالزاي
لا بالدال المهملة ولا وجود لما ذكره في القاموس ولا في المصباح ولا في الجراح اه معجمه

٣ قوله والغمر بكسر الغين الخ الذي في القاموس والصاح بضم الغين وفتح الميم كسر دليحرو اه مصححه
 كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه يصلي في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على
 الاصح ويحكي الامام والقوم هو اصح لكن استحب للامام الجهرية في بلاد الجهم ليعلموه كما جهر هررضى الله عنه بالثناء
 حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالافضل للامام الجهر ليعلموا والا فالاخفاء افضل (واذا شرع
 الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سئلكم (بعد ما تقدم) من قوله اللهم ٢٥١ اناس تعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله

يتابعونه ويقرؤنه معه)
 أيضا (وقال محمد لا يتابعونه)
 فيه ولا في القنوت الذي
 هو اللهم اناس تعينك
 ونستغفرك (واحد
 يؤمنون) على دعائه
 (والدعاء) قال طائفة من
 المشايخ انه لا توقيت فيه
 والاولى أن يقرأ بعد
 المتقدم قنوت الحسن بن
 علي رضي الله عنه ما قال
 علي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كلمات أقولهن
 في الوتر وفي لفظ في قنوت
 الوتر ورواه الحاكم وقال
 فيه اذ رفعت رأبي ولم يبق
 الا السجود اللهم اهدني
 قين هديت وعافني فمين
 عافيت وتولني فمين توليت
 وبارك لي فيما أعطيت وفقني
 شرم اقضيت انك تقضي
 ولا يقضي عليك وانه لا يذل
 من واليت تباركت
 وتعاليت وحسنه الترمذي
 وزاد البيهقي بعد واليت
 ولا يعز من عاديت وزاد

صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم صل على
 محمد وآل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يسهل حتى يصل
 على فلا يجعلوا في كسر الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره ٣ والغمر بكسر الغين
 المجهة القدر الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) في الحاي عن ابن الهمام لا ينبغي
 أن يعدل عن هذا القول وهو الحق كافي البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصميم) والاصح
 كافي المحيط والختار كافي الجمع والهداية وفي الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت
 فلا يجهر به جدا ولا يخافت جدا حتى يتمكن المتقدي أن يقرأ خلفه وهو المختار اه (قوله
 قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد
 عند الاطلاق قال المنلا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لانه اصح وقال ابن الهمام
 الاولى ان يؤخر لان الصلابة اتفقوا على اللهم اناس تعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبر
 قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن اعرابه (قوله انه لا توقيت فيه) الافضل أن يكون
 الدعاء موقتا لان الدعاء ربما يكون جاهلا فيدعو بما يقطع الصلاة ولا يعلم كذا في غاية البيان
 وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم اناس تعينك الخ اللهم اهدنا بانيه ورجعه
 ابن أمير حاج لما تقدم وتبرك بالماثور (قوله اذ ارفعت رأبي الخ) هذا لا يؤيد المذهب الا انه
 عارضه ما هو اصح منه عند اهل المذهب فتقدموه (قوله فمين هديت) أي معهم (قوله
 وفقني شرم اقضيت) أي قضاء معلقا أو وفقني شره اللهم بحيث يقع بلطف (قوله من واليت)
 من كنت مواليا له (قوله لما كان يفعل) أي في دعائه على أحباب من العرب (قوله من حديث
 في حق الامام عام) هو لا يؤتم عبدا قوما فيضن نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه
 أبو داود وحسنه الترمذي (قوله اصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى
 بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة وتذكر والتهاد وهداه هدى وهدايا وهداية وهدية
 بكسرهما أرشده فهدى واهتدى وهداه الله الطريق واليه وله اه فلم توجد بمعنى الارسال
 والبيان الا ان البيان لازم الرشاد والدلالة (قوله وانك لتهدى) أي لتعدل (قوله انك
 لا تهدي) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فمسي من الله تعالى التوفيق)
 الاولى حذف قوله من الله لانها تفسر بالتوفيق المألوم للايصال في قوله تعالى انك لا تهدي
 كما تفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي اذا علمت انهم امن الله التوفيق والمؤمن موقوف

التساق بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت
 الصغير لما كان يفعل قال الكمال بن الهمام انكم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخلص القنوت فقالوه بنون
 الجمع اللهم اهدنا وعاونا وتولنا الى آخره اه قلت ومنهم صاحب الدرر والفرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم
 اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما نبهنا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأما
 قوله انك لا تهدي من أحببت وايضا كن الله يهدي من يشاء فمسي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم
 مهتدين بمعنى طلب الثبوت عليها أو معنى المزيد منها

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الخلق اللهم اهدني (فمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية
السلامة من الأسقام والبلايا والهمس والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فمن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا)
من توليت الشيء إذا اعتنيت به وتطرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه يتطرق في أمور من تولاه بالعناية (فمن توليت)
أي مع من توليت أمره من عبادك ٢٥٢ المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلبت ترفيعا على المقامين

السابقين ثم رجع إلى مقام
الخشية والجلال فقال
(وقنا) من الوقاية وهي
الحفظ بالعناية بدفع (شر
ما قضيت) لالتجاء إليك
(أنك تقضي) بما شئت
(ولا يقضي عليك) لأنك
المالك الواحد لا شريك لك
في الملك فطلب موالاتك
أنه لا يذل من واليت لعزتك
وسلطان قهرك (ولا يعز من
عاديت) ذلك بأن الله مولى
الذين آمنوا وأن الكافرين
لا مولى لهم ومن بين الله
فخاه من مكرم (تباركت)
تقدس وتزهت فهي
صفة خاصة لا تستعمل إلا لله
(ربنا) أي يا سيدنا وما لكنا
ومعبودنا ومصلحنا وقال
البيضاوي تبارك الله تعالى
شأنه في قدرته وحكمته
فهو معنى (ونعالميت)
ووجهه تقديم تباركت
الاختصاص به سبحانه
(وصلى الله على) النبي
(سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم) لما روينا (ومن لم
يحسن) دعاء (القنوت)

فطلبه مع صوره يحمل على طلب الدوام عليه أو المزيده منه ومنه اللهم اهدنا (قوله بفضلك)
أي يا مسالك والمباء للسببية (قوله والبلايا والهمس) أي دنيا وأخرى فهي لفظ عام فخصه كل
خير والمناعة على غير بابها (قوله من الناس) أي من شروهم (قوله ويعافهم منك) هذا
بيان للمعافاة التي تكون من الجانبين (قوله وتولنا) ولاية الله تعالى لعبده ارادة توفيقه
وتأييده وتقريبه وإكرامه كذا في الشرح (قوله من توليت الشيء) ويجوز أن يكون من وليت
الشيء إذا لم يكن بينك وبينه واسطة والمعنى أنه يقطع الوسائط بينه وبين الله سبحانه وتعالى
حتى يصير في مقام المراقبة والمجاهدة وهو مقام الاحسان كذا في الشرح (قوله الزيادة من
الخير) وقيل حلول الخير الإلهي في الشيء (قوله ترفيعا على المقامين السابقين) وهما مقام المعافاة
ومقام الموالاة يعني أنه يطلب الزيادة فيه ما أي فإذا عافيتنا وتوليتنا فبارك لنا في ذلك ويدخل
في المقامين كل نعمة وخير (قوله من الوقاية) فوصله أوقف حذف الواو ولو وقعها بين
كسرتين ثم الهمزة للاستغناء عنها (قوله بالعناية) أي مع العناية (قوله بدفع) لاجابة إليه
لأن المعنى اجعل لي بيننا وبين ذلك الشر وقاية وحافضا (قوله أنك تقضي) أي تحكم وتفعل
أي تجري أفعالا وتبديها على حسب ما سبق في العلم والارادة والمعنى أنك قضيت ويكون
المراد به ارادة الله تعالى المتعلقة بالاشياء أزالا (قوله فطلب موالاتك) فادبه أنه تعليل لقوله
وتولنا كما أن قوله أنك تقضي عليه أقوله وقنا شر ما قضيت (قوله وسلطان قهرك) أي قوة قهرك
(قوله وأن الكافرين لا مولى لهم) كولاية المؤمنين بالعناية والالطف (قوله ومن بين الله)
المفعول محذوف أي من بينه الله (قوله فهو معنى وتعاليت) معنى مضاف وجملة تعاليت
مضاف إليه (قوله ومن لم يحسن الخ) التقييده ليس بشرط بل يجوز لمن يعرف الدعاء
المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكر أفاده صاحب البحر (قوله أو يقول ربنا آتنا الخ)
قال صاحب البحر الظاهر أن الاختلاف في الأفضلية لا في الجواز وإن قوله ربنا الخ أفضل
لشموله (قوله وإذا اقتدى بمن يقت الخ) قال في الهداية ودات المسئلة على جواز الاقتداء
بالمخالف يعني شافعيًا كان أو غيره وجه الدلالة أن اختلافهم في أنه يتابعه أو لا فرع صحة
الاقتداء إذا كان محتاطا في مواضع الاختلاف كأن يجتهد في وضوءه ويحرم من يسهل وان يسمح
ربح رأسه وان يغسل ثوبه من مقي أو يفركه إذا جف وان لا يقطع وتره بسلام على الصحيح
وان يرتب بين القنوت والجامع لهذه الأمور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته بناء على أن
المعتبر رأى المقتدى وهو الصحيح الذي عليه الأكثرون وقيل رأى الامام وعليه الهندواني
وجاعة وقال في النهاية انه لا قياس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يحتط نهر وغيره وتظهر الفكرة

المقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكرر هذا ثلاث مرات أو يقول (ربنا آتنا في الدنيا عينا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التجنيس وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثا ذكره المصدر
الشهير فهذه ثلاثة أقوال مختارة (وإذا اقتدى بمن يقت في الفجر) كشافعي (قام معه في) حال (قنوته ساكنا في الظهور) لوجوب
تتابعته في القيام ولكن عندهما يقوم ساكنا وقال أبو يوسف يقرؤه معه لأنه تسع للامام والقنوت مجتهد فيه فصار ككبيرات العبد من

والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ليس مسنوناً (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكره في
الركوع أو) في (الرفع منه) أي من الركوع (لا يفت) على الصحيح (لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو
(ولو قنت بعد رفع راسه من الركوع لا بعد الركوع ويسجد للسهو ولو زال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ركع
الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك
يقوت واجب المتابعة فتكون أولى وان لم يحف فوت المشاركة في الركوع يقنت جميعا بين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت باني
به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع) بلجه بين الواجبين بحسب الامكان ٢٥٣ (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة

(تابعه) لان متابعتها أولى
(ولو أدرك الامام في الركوع
الثالثة من الوتر) كان
مدر كالقنوت (حكاً فلا
يأتي به فيما سبق به) كما لو قنت
المسبوق معه في الثالثة
أجمعوا أنه لا يقنت مرة
أخرى فيما يقضيه لانه غير
مشموع وعن أبي الفضل
نسويته بالشك وسأني في
سجود السهو (ويوتر
بجماعة) استحباباً (في
رمضان فقط) عليه اجماع
المسلمين لانه نفل من وجبه
والجماعة في النفل في غير
التراويح مكرهة فالاحتياط
تركها في الوتر خارج رمضان
وعن شمس الأئمة أن هذا
فما كان على سبيل التداعي
أما لو اقتدى واحد بواحد
او اثنان بواحد لا يكره
واذا اقتدى ثلاثة بواحد
اختلف فيه وان اقتدى
أربعة بواحد كره اتفاقاً
(وصلاته) أي الوتر (مع)

فما إذا رأى من امامه ما يفسد الصلاة عند ذلك الامام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة
غير عال به تجوز صلاته على قول الاكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من
القولين مرجح (قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بالترغف على تكبيرات يعنى أنه
يتابعه فيه ويقرؤه لانه مجتهد فيه فصار كتكبيرات العبدین وله ما أن قنوت الفجر منسوخ على
ما تقدم فصار كالمكبر خساً في الجنائز فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه بمن يراه سنة لكن
بشرط أن يؤديه بتسليمه واحدة والا لا يجمع على ما عليه الاكثر (قوله على الصحيح) هذا
مرتب بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه لا يعيده اتفاقاً
ولو أخرقوا وتذكره في الركوع ليربطه به لكان أولى أقاده السيد (قوله لا يعيد الركوع)
ظاهره انه يحرم عليه اعادته لانيانه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد مراده من عدم اعادة
الركوع ان صحة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته اه والظاهر
ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله لان اشتغاله الخ) وتعلل المسئلة
الاولى بأن القنوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فما أتى به منه يكفيه (قوله يقوت واجب
المتابعة) أي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب أيضاً فقتضاه
التخييره بل يدعى ان الايمان بالقنوت أولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع (قوله لانه
غير مشروع) أي الايمان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل الخ) راجع الى المصنف
للاجماع على الثانية واللتانية والرواية هذه لاتعمد برتلرها الاجماع (قوله فالاحتياط تركها
في الوتر خارج رمضان) ومما في النوازل عن المفتي الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز لا ينافي
الكراهة لان معناه صحيح (قوله ان هذا) أي كراهة الجماعة في النفل او ما في حكمه كالوتر
اذا كان على سبيل التداعي أي طريق يدعوا الناس لاجتماع عليهم (قوله لا يكره) لان النبي
صلى الله عليه وسلم ام ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه وضح انه صلى الله
عليه وسلم أم انس واليتيم والعجوز صلى بهم ركعتين وكانت نافله (قوله اختلف فيه) والاصح
عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله في الظهيرية والذخيرة قال في النهر وهو يقتضى
ان المذهب خلاف ما في النائية وانه ترجيح منه لا اختيار في المذهب اه (قوله وهو
خشية ان يكتب علينا) لانه زمن تجدد القرائن (قوله اذ ذلك) أي آخر الليل (قوله

الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت
الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضى الله عنه كان يوترهم في الوتر (ومصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد
حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لاجب جماعة لعدم اجتماع العصاة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضى الله
تعالى عنه كان يوترهم فيه وابي بن كعب كان لا يوترهم وفي الضم والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه
وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وهذا الخلاف الراشدون صلوه بالجماعة ومن

تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر ٢٥٤ الليل والجماعة اذ ذلك متعذرة فلا يدل على ان الافضل فيه ترك الجماعة اول

الليل اه واذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

(فصل في بيان التوافل)

عبر بالتوافل دون السنن لان التوافل أعم اذ كل سنة نافذة ولا عكس والتوافل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي ابو زيد رحمه الله التوافل شرعت لجبر نقصان تمكّن في الفرض لان العبد وان علت رتبته لا يصلح عن تقصير وقال قاضي خان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي اقوى السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر

لا وتران في ليلة) لاعامه على ليس او عمل ان ويجرى على لغة من يلزم المثنى الا في جميع احواله والمعنى لا يوتر ليلة وتران فلا ينافي انه يقضى وترين وأكثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في بيان التوافل) (قوله لان التوافل أعم) والتطوع بمعناه وهو خير يأتي به المرطوعا من غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه سميت الغنية نفلا قال تعالى يستوفون ذلك من الاثقال لانها زيادة على أصل موضوع الجهاد وهو اعلاء كلمة الله تعالى وتطابق على ولد الولد ومنه قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافذة أي عطية زائدة على ما طلبه وهو اسحق عليه السلام (قوله ولا مستنون من العبادة) هذا ينافي قوله اذ كل سنة نافذة فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويوجب بان للتوافل اطلاقين الاول ما قابل الفرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير أمر به خاص فاشار أولا وآخر اليهما (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث اخر الكلام على السنة عنه دقوله سن الخ (قوله او غير مرضية) منه ومن سن سنة سبعة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مسـ توفي في الطهارة (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعدية فلا ينافي ما بهـ أو أنها تكون لجبر نقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان هتفت فقد اخطأ وأفحج وان فسدت فقد خاب وأجح وخسر وان اتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكم مل به ما اتقص من الفريضة ثم يكون سائرا على ذلك (قوله تمكّن في الفرض) أي وقع فيه (قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما قدروا الله حق قدره قال السيد عازي الى ما في المصنف وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان التوافل في جانبهم زيادة الدرجات لهم وفي جانب غيرهم لجبر النقص اذ لا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام (قوله منها ركعتان) الاولى حذف منها لانه على هذا الحل لا يكون لمن نائب فاعل (قوله وهي اقوى السنن) لكثرة ما ورد فيها من المرغبات (قوله انها واجبة) اجعوا على انها لا تصح قاعدا من غير عذر كما في الخلاصة ويختص على جاحدها الكفر كما في المضمرات وتقضى اذا قامت مع الفرض دون غيرهما والاصح انها تصاب بطلاق النية وفي مسـ لم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي مسند الامام احمد عن ابن عباس في الاولى بجماعة البقرة في الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فتستحب قراءة هاتين السورتين وهذه الآيات على سبيل المناوبة اياما واستحسن الغزالي ان يقرأ في الاولى الم نشرح وفي الثانية الم تر وكيف وقال ان ذلك يردشهر اليوم كذا في ابن امير حنج لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوي والافضل في سنة الفجر اذاؤها في أول الوقت مع التخصيف وقيل يفضل الاسفار وفي البناءة عن الميسر يكره الكلام بعد انشقاق الفجر لانها ساعة تشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار كما في تاويل ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينبغي أن يشهدهم الا على خير وفي كتابة الاجماع على أنها لا تصلي من قعود نظرا بل الجمع عليه انما هو تاركها والمقعد بجوارها من قعود كما ياتي في الشرح (قوله

لا يجوز وروى المرغباني عن ابي حنيفة رحمه الله انها واجبة وقال صلى الله عليه وسلم لا تدعوها وان

وان طردتكم الخيل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلفت في الافضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الخلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كذا قال الحسن وهو الاصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب ان يضم اليهما ركعتين فتصير اربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب ان يطيل القراءة في سنة المغرب لانه ٢٥٥ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى

منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في البويرة وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما تخرج الحبة من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء واربعة قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكره العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقول صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه ياتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر بن في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشر من أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الخ) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدها (قوله واربعة قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي اقول لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي الترخية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصلهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرفوعة في سنة افضل من

وان طردتكم الخيل) المقصود الحث على القيل والافتراء الفرض عند طرد الخيل رباح لعدم التمكن (قوله احب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترتب على فعلها من الثواب (قوله ثم اختلفت في الافضل) أي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال الخلواني ركعتا المغرب) فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما مسافراً ولا حضراً كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل انها للفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح (قوله وهو الاصح) كذا صححه في الدراية والعناية والنهاية وعلمه في البحر بانه ورد فيها وعيد هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع التي قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكره العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقول صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه ياتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر بن في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشر من أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الخ) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدها (قوله واربعة قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي اقول لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي الترخية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصلهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرفوعة في سنة افضل من

بسلام قال لا واقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبده يصلي في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا بنى الله له بيتاً في الجنة رواه لم زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها اربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها اربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه في الرباعيات فتدانا (بتسليمه) لتعلقه بقوله واربعة وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتمد بهما عن السنة اه

والله يدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فملاوا اربع ما فان عمل بك شي فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواء الجماعة الا البصري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (ونذوب) أي استحب (اربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع ركعات قبل العصر لم تحسه النار وورد انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد اربعاً فلذا خيره القدوري بينهما (و) نذوب اربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يضطجع (و) نذوب اربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى بنا واقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كائناً ما كان سجدة من ليلة ومن صلاه بعد العشاء كان كشاهن من ليلة القدر (و) نذوب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله ٢٥٦ عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاقوابين وتلاقوه

تعالى انه كان للاقوابين غفوراً والاقواب هو الذي اذا أذنب ذنباً بادى الى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسلكم فيما بينه وبين الله من عبادة حتى عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ومن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى اربع ركعات بعد المغرب قبل ان يكلم أحد ارفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد

صلاته في مسجدي هذا الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن وبه أفتى الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنه اذا رجع الى منزله فان لم يخف قال افضل البيت والحكمة فيه ان لا تخلوا البيوت من الصلاة كاتبه عليه صلى الله عليه وسلم بقوله نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله وله الخ) هذا مما تفرده المواقف بحسن وكلام أهل المذهب أحق ما يليه يذهب (قوله المستحب من السنن) المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما رجع الشرع فعله على تركه (قوله فلذا خيره القدوري) أي لاختلاف الآثار خيره القدوري وكذا خيره محمد بن الحسن يزن أن يصلي ركعة تين أو اربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال في رفع العوائق عن القوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب في مقابلة الاعمال الموابطة لالاتيان بهامة وظاهره أن الترتيب في بعض الاحيان لعذر غير مانع اهـ (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد ان دخله ثواب عظيم من أجلها ولا يغيرها من الاعمال متدرج ثوابه في الجنان وقد يقال ان المتدرج في عليين أكثر مما ادخر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خيره من قيام نصف ليلة) قد يقال انه نزل منزلة من أدرك ليلة القدر وهي خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليلة أقل من ذلك ويمكن أن يجاب بأنه يكتب له قيام نصف ليلة زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر أو ان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بما ذنوبه خسين سنة) حله أكثر العلماء على الصغار وأطلق بعضهم فعممه للكامل (قوله ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحادثة أو يقال ان التقيد للسكال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله وفي التخصيص الخ) الظاهر أن هذا تقييد على قوله ما وما بعده تقييد على قول الامام من اختلافهم فيها هو الافضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاولى فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدرر بتسليم) وهو أدوم واشق ولذا اختاره السكال درر الاقصى وهو خيره من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يسلكم غفر له بما ذنوبه خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التخصيص الست ثلاث تسليمات وذكر القنوي انها تسليمتين وفي الدرر بتسليم واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في السكز وغيره من الاعتبار وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الاربع بعد الظهر

الاقصى وهو خيره من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يسلكم غفر له بما ذنوبه خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التخصيص الست ثلاث تسليمات وذكر القنوي انها تسليمتين وفي الدرر بتسليم واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في السكز وغيره من الاعتبار وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الاربع بعد الظهر

وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (وبقصر) المتفق (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (الشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وإذا تشهد في الأخرى صلى على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كافي فتح القدير وهو الأصح كافي شرح المنية لأنها التامة كدها شبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالاتقال إلى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كافي صلاة الظهر (بخلاف) (الرابعات) (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) ٢٥٧ كاربعة فأتمها (ولم يجلس إلا في آخرها)

فالقيا من فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تصد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا) لأنها صارت صلاة واحدة) لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لأنها صارت من ذوات الأربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام مالم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس إلا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة وأذا لم يقعد إلا على الثالثة وسلم اختلق في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل

(قوله وقيل بها) اظهر الأحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها كافي الدرر والفرر كذا في الشرح (قوله فلا تبطل شفعته) فهو على شفعته إذا طلب الأخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره السيد (قوله ولا يلزمه كمال المهر) مالم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام إلى الشفع الثاني وتسقط شفعته ولا تبقى على خيارها اه سيد قال وبطل القعود على رأس الثانية لا يثنى ولا يعوذ في الثالثة اه (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالأولى الاقتصار على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أنها تحسب بتمامها خلافاً لمن قال إنها تحسب شفعاً واحداً ولا ينافيه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لوصلي الكل بسلام واحد ولم يقعد إلا في آخرها اختلاف فيه المشايخ والصحيح أنه يجزيه عن تسليمه واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح اه لأنه في التراويح خاصة لكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالعنى أنها تنوب عن ركعتين من التراويح وإن كانت تحسب له عشرين نافلة فتدبر (قوله وصحح الفساد في الخلاصة) لأن القعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفع الأول ثم أفسده بترك القعود ولا يلزمه بالتسليم ثلثي مطابقاً عما كان أوسع والآن البناء على الفساد لا يلزمه شيئاً وتمامه في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نقل النهار) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد تعليم الجواز كذا قالوا وهذا يقيد أنها تحريمية اه سيد عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلاً) زعم ثمان أعراب قاض وقد تطهر عايناً الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

ط (النهار) (الزيادة) (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والأصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العبادات وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فبقي العشر ثلثاً أي والثلاث وترا كافي البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلي عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسلي عن حسنهن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهن بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الإمام (وفي الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتح)

اتباع الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني منفي (وصلاة الليل) خصوصاً في الثالث الاخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى ٢٥٨ تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً

(أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثّر عدد الركعات والأطول القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

• (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي وغيرها)

(سن تحية المسجد بركتين) يصلح ما في غير وقت مكره (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزيلعي (و) كذا (كل صلاة إذاها) أى فعلها (عند الدخول بلانية التحية) لأنها تعظمه وحرمة وقد

لا ينجح المذبح لأنه لا يفيد أنه جاع بين العشر بتسليمة واحدة (قوله اتباع الحديث الخ) أجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظه يحتمل أن يكون المعنى فيه مثني في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بجمع وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على كلا الضمين لكن عقلاً لازيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة ورأى بناءه صلى الله عليه وسلم قال نعم أجرك على قدر نصبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها ولهذا الوتر أن يصلى أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج فكأننا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أى يباح مثني لأ واحدة وثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء ولكونه وقت التحلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أى في مدح من قام الليل تتجافى أى تقباعد جنوبهم جمع جنب عن المضاجع أى محل اضطجاعتهم واستراحتهم والمناسب للمواف أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركني القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركن السجود مع سنة التسبيح (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوى في شرح الآثار عن محمد موافقته ما وصحه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الامام أحمد لتعارض الأدلة وسوى بينهما ما مالكت تساوى الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لا سائل عليك بكثرة السجود ولا آخر أعنى على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في تحية المسجد) • (قوله وغيرها) كم صلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أى تحية رب المسجد لأن التحية إنما تكون لأصاحب المكان لا لله مكان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصرح المتأخرين بأن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتمية لأن تحية هذا المسجد الشرع هو الطواف إن عليه طواف أو أراد بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركتين) وإن شاء بر أربع والثنتان أفضل قهـ تالتى (قوله في غير وقت مكره) في القهستاتى إذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا يأتى بالتحية بل يسبح ويهمل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدى حق المسجد كما إذا دخل لا مكتوبة فانه غير مأثور بها كما في القهستانى اهـ وفي الدر عن الضياء عن القوت من لم يتمكن منها حدث أو غيره يقول كلمات التسبيح الأربع أربعاً اهـ وهي سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر (قوله قبل الجلوس) هذا بيان للأولى كما يأتى وهذا قول العامة وهو الضحيح وقبل يجلس أو لا ثم يصلى (قوله وإن كان الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنهم حلوا النهى في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على التنزيه (قوله يكفيه ركعتان

حصل ذلك بتمام الصلاة ولا تقوت بالجلوس عندنا وإن كان الأفضل فعلها قبله وإذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في

في اليوم ونذبه أن يقول عند

دخوله المسجد اللهم افتح لي
ابواب رحمتك وعند
خروجه اللهم اني اسألك
من فضلك لأمر النبي
صلى الله عليه وسلم به (ونذبه
ركعتان بعد الوضوء قبل
جفاته) لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ
فيحسن وضوءه ثم يقوم
فيه ركعتين يقبل عليهما
بقلبه الا وجبت له الجنة
رواه مسلم (ونذبه صلاة
الضحى على الراح وهي
اربع ركعات لما روي
قريباً عن عائشة رضي الله
عنها انه عليه السلام كان
يصلي الضحى اربع ركعات
ويزيد ما شاء فلذا نذبه
اربع (فصاعداً في وقت
الضحى) وابسداً من
ارتفاع الشمس الى قبيل
زوالها فيزيد على الاربع
الى ثلث عشرة ركعة لما روي
الطبراني في الكبير عن أبي
الدرداء قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى
الضحى ركعتين لم يكتب من
العافين ومن صلى اربعا
كتب من العابدين ومن
صلى ستا كني ذلك اليوم
ومن صلى ثمانيا كتبه الله
تعالى من القانتين ومن
صلى اثنتي عشرة ركعة بنى
الله له بيتاً في الجنة (ونذبه
صلاة الليل)

في اليوم) عليه بعضهم بالحرج كما في الموى على الاشياء وقيل لكل دخول تحية لانه معتبر بحية
للانسان فانه يصيبه كماله كمال السراج (قوله ونذبه) أي بعد ذكر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم كما دللت عليه الاحاديث (قوله اللهم افتح لي ابواب رحمتك) أي احسانك
وانعامك بالاخلاص والقبول وغير ذلك (قوله اللهم اني اسألك من فضلك) مأخوذ من
قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله (قوله لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
يا بلال حدثني بأرجى عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت
هلاً أرجى عندي من أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور
ما كتب لي أن أصلي رواء البخاري واللف بفتح الدال المهملة وتشديد القاء صوت النعل حالة
المشي كما في الحلي وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له
هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك اهـ (قوله يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر
فيهما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة) أي ثبتت (قوله ونذبه صلاة الضحى)
الضحوة ارتفاع النهار والضحى بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمست اذا علت الشمس الى
ربع السماء (قوله على الراح) وقيل غير مندوبة (قوله وهي اربع) قال الحاكم هبت
جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يختارون الاربع لتواتر الاخبار الصحيحة
فيها واليها أذهب فقد روي في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما وني وفي عمل يومه اربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الافضل المواظبة عليهما أو لا
والظاهر الاول لحديث أحسب العمل الى الله تعالى مادام عليه صاحبه وان قل وروي انه
صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس وضحاها والضحى ونمائه في شرح
البدور العيني على البخاري (قوله وابسداً من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى
ربع النهار لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال رواء مسلم وترمض بفتح القاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في اخفافها (قوله الى ثلثي
عشرة ركعة) وفي الدرر عن المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشرة وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كما في النسخ الاشرافية لثبوته بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأتمأأ أكثرها فبقوله
فقط قال وهذا الوصل الاكثر بسلام واحد أو لو فصل فكما زاد فهو أفضل كما أفاده ابن حجر
في شرح البخاري اهـ ولعل هذا على مذهب الشافعي والا فالزيادة على اربع في نفل النهار
مكروهة عندنا (قوله لما روي الطبراني الخ) وروي بقول الله ابن آدم اضمن لي ركعتين من
أول النهار أكتبك آخره وروي يقول الله تعالى يا ابن آدم اكن في أول النهار باربع ركعات
اكتبك بين آخر يومك وروي أنها تقوم مقام الصلوات التي على كل مفصل من بني آدم وهي
الثمانية وستون مفصلاً (قوله كني ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا
يقال فيما بعد (قوله ونذبه صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من
مشايختنا الى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم تسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلا
وعلى هذا فتكون صلاة الليل مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تفيد النذبه وقال طائفة

خصوصاً آخره كما ذكرناه
 وأقل ما ينبغي أن يتنقل بالليل
 ثمان ركعات كذا في الجوهر
 وفضله لا يحصر قال تعالى
 فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
 من قرة عين وفي صحيح مسلم
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عليكم بصلاة الليل
 فإنه رآب الصالحين قبلتهم
 وقربة إلى ربكم ومكفرة
 للسيئات ومنهاة عن الإثم
 (و) ندب (صلاة الاستخارة)
 وقد اختلفت السنة عن
 بيانها قال جابر رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا الاستخارة
 في الأمور كلها كما يعلمنا
 السورة من القرآن يقول
 إذا هم أحدكم بالأمر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم
 ليقل اللهم اني أستخيرك
 بعلمك وأستقدرك بقدرتك
 وأسألك من فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
 ولا أعلم

كان تطوعاً منه صلى الله عليه وسلم فيكون في سنة واحدة لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة
 لك وأجاب الأولون قالوا لا منافاة لأن المراد بالنافلة الزائدة أي زائدة على ما فرض على غيره
 وربما يعطى التقييد بالجهر وذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلاً فاشتهر بذلك
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل فانزل الله
 تعالى نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه يعني انقص من النصف إلى الثلث أو زد عليه إلى
 الثلثين خيره بين هذه المنازل فاشتهر ذلك أيضاً على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا
 الليل كله حتى انتفخت أقدامهم مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلا ذلك سنة فانزل الله
 تعالى فاصبرها فصال علم أن ان يحصوه يعني قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا
 قبل ان تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل
 صدقة وصوم ومضان كل صوم اه وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم
 ان ان يحصوه فتأب عليكم فافروا ما تيسر أي صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلب شاة ثم نسخ
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب والتخفيف سنة وبين
 الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري (قوله خصوصاً آخره) وهو السادس
 الخامس من أسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الإلهي (قوله وأقل ما ينبغي
 أن يتنقل بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقل ركعتان وأكثره ثمان لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى
 إحدى عشرة وثلاث عشرة ~~ركعة~~ والوتر من الجميع (قوله فانه رآب الصالحين) أي عادة
 الصالحين أي معتادهم (قوله وقربة) أي مقربة إليكم من ربكم (قوله ومكفرة للسيئات) أي
 المغائر (قوله ومنهاة عن الإثم) أي ناهية عنه (قوله وندب صلاة الاستخارة) أي طلب ما فيه
 الخير وهي تكون لأمر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الأمرين وأما صلاة الحاجة فتارة
 تكون لأمر نزل أو سينزل وهذا الأمر معنى يراد تحصيله أو دفعه وهذا أولى مما في السيد عن
 النهر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من
 سعادة ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الحاحكم ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله عز وجل
 وقد روى بإسناد حسن أن داود عليه السلام قال أي عبادك أبغض إليك قال عبد استخارني
 في أمر فخرته فلم يرض (قوله يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في
 الأولى بالكافرون وفي الثانية بالإخلاص وقال بعضهم يقرأ في الأولى بقوله تعالى وربك يخلق
 ما يشاء ويختار إلى يعلمون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان المؤمن ولا مؤمنة إلى قوله مينا
 وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا وذا انعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء فقد روى الترمذي بإسناد
 ضعيف عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الأمر
 قال اللهم خرنى واخترنى اه (قوله اللهم اني أستخيرك) أي أطلب منك تحصيل خير الأمرين
 والباء في قوله بعلمك للتسم أو للتعليل أي لأنك عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله فانك تقدر
 الخ) لتعليل على اللط والنشر المشقوش (قوله وأسألك من فضلك العظيم) يحتمل أن من اسم
 بمعنى بعض مفعول به لا سأل والفضل بمعنى المتفضل به ويحتمل أن المفعول به محذوف تقديره

وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره
 لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني

٢٦١

أمري وآجله فاصرفه عني
 واصرفني عنه واقدر لي
 الخير حيث كان ثم رضى به
 قال ويسمى حاجته رواه
 الجماعة الامسلاويين في أن
 يجمع بين الروايتين فيقول
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله
 والاستشارة في الحج والجهاد
 وجميع أبواب الخير تحمل
 على تعيين الوقت لأنفس
 السبل وإذا استخارته في
 ما يشرح له صدره وينبغي
 أن يكررها سبع مرات لما
 روى عن أنس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يا أنس إذا هممت بأمر فاستقر
 ربك فيه سبع مرات ثم
 انظر إلى الذي يسبق إلى
 قلبك فإن الخير فيه (و) نذب
 صلاة الحاجة) وهي ركعتان
 عن عبد الله بن أبي أوفى
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كانت له حاجة
 إلى الله تعالى أو إلى أحد
 من بني آدم فليتوضأ وليحسن
 الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم
 ليثن على الله وليصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 ليقل لا إله الا الله الحليم
 الكريم سبحان الله رب
 العرش العظيم الحمد لله رب
 العالمين أسألك خوبيات
 رحمتك وعزائم مغفرتك
 والغنية من كل بر والسلامة

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم الغيبات علماتنا كما تقدمت صفة المبالغة
 والغيوب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهدات كذلك بل أولى على
 ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة إلى الداعي لا إلى علام الغيوب
 (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر (قوله فاقدره) بضم الدال وكسر هاء
 من بابي نصر وضرب أي هينه ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر رقة ومن باب فتح بمعنى
 اليسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيرا زائدا على
 خيره أصله وشم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله
 فاصرفه عني الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعا
 بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضى) وفي رواية أرضى (قوله قال ويسمى حاجته)
 أي بدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحمد والصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستشارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل نذب الاستشارة إنما
 هو في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أما ما هو معروف خيره أو شره كالإبادات
 وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة إلى الاستشارة فيها نعم قد يستخار فيها البيان
 خصوص الوقت كالخمس مثلاً في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار
 في النهي عن المنكر في شخص مفرد يخشى منه حصول ضرر عظيم عام أو خاص وإن جاء
 في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشي ضرراً عاماً للمسلمين فلا
 ينكر وإن خشي على نفسه فلا انكار ولكن يسقط الوجوب كذا في العيني على البخاري
 (قوله مضى لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد أنه يحصل بعد الاستشارة أحد الأمرين
 لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحاً خالياً عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)
 أو أربع وفي الحاوي أنهما اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السبكي (قوله إلى الله) أي من
 غير واسطة بنى آدم وقوله أو إلى أحد من بني آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل
 الخواص من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الأشياء التي تقتضي الرحمة منك
 والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الأشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاماً كأنها
 تضمن ذلك (قوله والغنية من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيقي وعطيتي كل خير (قوله
 يا أرحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدره ذلك كذا في ابن أمير حاج
 (قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه
 لرجل ضرير البصر أتى الله فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخبرت ذلك
 فهو أعظم لأجرتك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي
 ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طرقه والحديث صحيح (قوله
 اني توجهت بك الخ) يشكّل هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم اني أسألك بأنك أنت
 وأجيب بان السمع خص هذا الحق عدم الخصوصية لما ورد في استسقاءهم بالعباس وما قيل
 في وجه السكرانة انه لاحق لاحد على الله تعالى فيه نظيران للعباد المؤمنين عليه حقاً فضلاً

من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيم ارضا الا قضيت يا أرحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك
 وأوجه اليك نبينا محمد بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه فتقضي لي اللهم فشفعني في

(ونذب احياء الى العشر الاخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله عنهن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان احياء الليل وأيقظ أهله وشده المنزرو القصد منه احياء ليلة القدر فان العمل فيه اخير من العمل في الف شهر خالية منها وروى أحمد بن حنبل في مسنده ٢٦٢ القدر ايماننا واحدا ما يغفره ما تقدم من ذنبه ونأخرو قال صلى الله عليه وسلم

بحر واليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في غير رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضي خان وفي الميسر ان المذهب عند أبي حنيفة انها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (ونذب احياء ليلتي العيدين) الفطر والاضحى الحديث من احياء ليلة العيد احياء الله قلبه يوم تموت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت والدعاء فيها مستجاب (ونذب احياء ليلتي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام احب الي

منه وكر ما جعله على نفسه وليس استحقاقا فاذ اتى الهم وتعامه في ابن امير حاج (قوله وشده المنزرو) أي اجتمع في العبادة (قوله فان العمل فيه الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل ليس السلاح في سبيل الله تعالى ألف شهر فحبب المسلمون فأنزل الله سورة القدر في ليلة القدر خير من الالف شهر التي ليس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله وروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أربعين من بني اسرائيل فقال عبدوا الله ثمانين عاما لم يعصوا الله طرفه عين فذكر أيوب وزكريا ويوسف بن نون عليهم السلام فحببت العصابة من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد حببت أمتك من عبادة هؤلاء الثمانين سنة لم يعصوا الله طرفه عين فقد أنزل الله عليك خيرا من ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما عجببت أنت وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه والالف شهر ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة بها فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور وقد أجمع من يعتد به على وجودها ودوامها الى آخر الدهر للحديث المأثور وأما ترى حقيقة من شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الاحاديث ويستحب كثرة ما رآها اتباعا له صلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجتهد يريدها في احياء الليالي الكثيرة طلبا للموافقة فكثر عبادة له تعالى اه (قوله واحتسابا) أي ادخار الثواب عند الله تعالى (قوله في العشر الاواخر) قال معظم الامة انها مختصة بها الوتر والشفع في ذلك سواء وقال بعضهم ليلتي الوتر كد وذهب الاكثر الى انها ليلة سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وجماعة من العصابة ونسبه العيني في شرح البخاري الى الصحابين (قوله لكن تتقدم وتتاخر) والتمرة تظهر فيمن قال لعبده أنت حر ليلة القدر وقد مضى بعض من رمضان فعندهما لا يعتق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان العاجل وعنده حتى يمضي رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاسحار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره ويترتب على كونه سيده انه يبريه لو حلف يستغفر الله بسيد الاستغفار (قوله وانا على عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدك) أي وعدى اياك بالامتثال وفي شرح المصابيح أي أنا مقيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل برؤيتك وأنا موقن بما وعدتني من البعث والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن اقول مهموز الاخر يعني أقر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى فيه ما ويحتمل رجوعه الى ليلة العيد المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله يعدل) بالبناء للجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه الا للحاج لانه ربما يضاعف بصومه عن المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراه أنه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم

الله تعالى ان يتعد فيه من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة عاشوراء القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (ونذب احياء ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع

ولاية القدر تكفر ذنوب العبد ولا ينالها بغيرها الارزاق والاحبال والافناء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والاموات وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخيرة بها وخمس ليلال لا يرد فيها الدعاء ليله الجمعة واول ليله من رجب ويلة النصف من شعبان وليلتا العبد ينزل صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول الامستغفر فاغفر له الامستغفر فاعف عنه ٢٦٣ فأرزقه حتى يطلع القبر وقال صلى الله عليه وسلم من احبب اليالي

الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية ويلة عرفة ويلة القدر ويلة القدر ويلة النصف من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان وليلتا العبد ينزل صلى الله عليه وسلم فانه يوم يموت القلوب ومعنى القيام أن يكون مستغلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ أو يسمع القرآن أو الحديث أو يسمع أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لانه لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء بن أبي مليك وفتحة أهل المدينة وأصحاب

عاشوراء من شريعة الحكيم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا ينالها بغيرها الارزاق) قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخيرة بها) قال في القاموس السبح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشيء الخير يصيب من محل عال والمراد كثرة الخير (قوله ينزل فيها) أي ينزل امره أو ملائكته أو النزول صفة له تعالى لا كصفة الحوادث على ما ذكره من الطريقين (قوله الامستغفر الخ) ألا اذا سئمتناح واغفر له بالرفع لا بالجرم (٢) لانه في جواب العرض مثلاً ولا هنا ليست له لانها تدخل على الافعال (قوله ليلة التروية) هي ليلة الثامن من ذي الحجة (قوله لم يموت قلبه يوم يموت القلوب) أي بمحبة الدنيا حتى تصده عن الآخرة كما جاء لا يحبها سوا الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يموت قلبه أي لا يصير قلبه عند التزع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في الشرح (قوله يقرأ أو يسمع) أو يدعو واحسن ما يدعو به اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (خاتمة) من المندوب صلاة القتل فاذا ابتلى به مسلم يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده ما من ذنوبه لتكون الصلاة والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا أراد سفراً أو رجوعاً ومنه صلاة الاستغفار رابعة وقعت منه لما عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويمسح الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له كذا في القهستاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله) يحتمل أنه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير اليه كلام ابن عباس فانه جعل صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام احياء الليل ويحتمل أنه أشار به الى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلاتها كأنه قام نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بنذر الجماعة في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناظر اياها والا لا يصح اعدام صحة اقتداء الناظر بالناظر ويدخل في ذلك صلاة التسبيح فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذر وجود من المتقدمي لامن الامام بناء القوى على الضعيف قلت بناء القوى على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا لانها عرضت بالنذور ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الاقتراد والاقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد واقتضاه وجهه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

ملائكة وغيرهم وقالوا ذلالت كل بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه احياء ليلتي العيد جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان على قولين احدهما انه استحباب احياء جماعة في المسجد طائفة من اعيان التابعين كذا في ابن معاذان ولفظ ابن عاصم ووافقه اصحابنا بن زاهر به والقول الثاني انه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الاوزاعي امام اهل الشام وفتحيهم وعالمهم ٢ قوله لا يلزم لعل صوابه لا بالاصح يدل على وجود القاء تأمل اه مصححه

« (فصل في صلاة النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي * (يجوز النفل) انما غير به ليشمل السنن المؤكدة وغيرهاتصحيح اذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه اجماع العلماء وعلى غير المعقديقال الاسنة الفجر لما قيل بوجوبها وقوة تأكدها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذرة ولا يستثنى من جواز النفل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلواته بالليل تحفة

وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها لما اراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في مراجع الدراية وهو المستحب في كل تطوع يصلي به قاعدا موافقة للسننة ولولم يقرأ حين استوى قائما وركع وسجد أجزاء ولولم يستوقفا ثم ركع لا تجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا (قاعد) كما في التبيين (لا يمكن له) أي للمتنقل جالسا (نصف أجرة القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد (الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر اما العاجز (من عذر) فصلاته بالاياء افضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل والاجماع منه قد على ان صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه ايضا جهد المقل ونية المرء خير من عمله (ويقعد) المتنقل جالسا (كالشهد) اذا لم يكن به عذر فيقترش وجهه اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في الخنار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل ان السابق يقعد في موضع القيام محتديا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتديا اي في النفل ولان الهبة التي توجهها لاهل بيته القبلية توجه

« (فصل في صلاة النفل جالسا) * (قوله يجوز النفل قاعدا) مطلقا من غير كراهة كما في مجمع الانهر (قوله لما قيل بوجوبها) قال في الخلاصة واجمعوا على أن ركعتي الفجر من غير عذر قاعدا لا تجوز كذا روى الحسن بن عمار عن الامام اه ولا ينبغي ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الاعلى تأكدها كذا في الشرح وما في قوله ما قيل مصدرية (قوله على الصحيح) يفيد أن القول بتعتم القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير صحيح وليس كذلك أفاده السيد (قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لان المقصود الاستدلال على جواز كل النفل قاعدا ويحتمل انه اشارة الى ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز لانه لا ينتج المدعى (قوله ولولم يستوقفا) بان قام قياما تنال يده ركبتيه وركع وأما اذا وضع ركبتيه على الارض ونصب نصفه الاعلى فالظاهر أنه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف أجر القائم) يستثنى منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أجر صلاته قاعدا كاجر صلاته قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد) صرح في البحر عن المشرق بن جواز قائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا اللهم الا ان يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الكمال ولا أعلم في فقهنا اه (قوله فصلاته بالاياء افضل) أي مضطجعا أو مستلقيا أو قاعدا (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل بمعنى انه ليس في وسعه غيره والجهد بمعنى الجهد (قوله على أن صلاة القاعد) أي الذي يركع ويسجد فان الموى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ) هو ظاهر لان الصلاة بالاياء أقل رتبة من صلاة القاعد في العمل واذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم فصلاة القاعد بعذره هي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرء خير من عمله) هذا انما يظهر اذا خطر بباله أنه لو كان صحيحا لاداءها قائما وانما كانت خيرا لبعدها عن الرياء (قوله ويقعد كالشهد) فيه اشارة الى أنه لا يضيع ببناء على يسراه تحت سرته لكن صرح في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع واليه يشير قوله ان القعود كالقيام اه من السيد (قوله في الخنار) هو إحدى روايات ثلاث عن الامام وجه الأخذ بفرق في النهر ولا شك في جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الافضل اه (قوله ولكن ذكر شيخ الاسلام) هذه رواية ثالثة عن الامام وجه الأخذ أبو يوسف وعن الامام انه يتربع وبها أخذ محمد كافي مجمع الانهر فاذا اراد أن يركع يعني على الرويتين الاخيرتين اقترش وجهه اليسرى وجلس عليها ليكون أسرع عليه كذا في ابن أبي رباح وهذا الخلاف في غير حال التشهد أما فيه فانه يجلس كما يجلس المشهد بالاجماع سواء سقط القيام له فقام لا اه نهر (قوله اتوجه

فيقترش وجهه اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في الخنار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل ان السابق يقعد في موضع القيام محتديا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتديا اي في النفل ولان الهبة التي توجهها لاهل بيته القبلية توجه

السائقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقعد كيف شاء لأنه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود وأولى وأما المريض فلا
تتقدم صفة جلوسه بشئ (وجاز اتقاه) أي اتقاه القادر وقوله (قاعدا) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائما) عند أبي
حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركناً في النفل فجاء تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه التذرع ولا يـ حنيفة أن نذر
ملزم صلاة مطلقة وهي السكامة بالقيام مع جميع الأركان والشروع ٢٦٥ لا يلزم الاحتياط بالنقل وهي

لا توجب القيام فيتمه
جالسا (بلا كراهة على الأصح)
لأن البقاء اسم من الأبدان
وايقداؤه جالسا لا يكره
فالبقاء أولى وكان صلى الله
عليه وسلم يفتح التطوع ثم
ينتقل من القيام إلى القعود
ومن القعود إلى القيام
روته عائشة رضي الله عنها
(وينتقل) أي جازله التفتل
بل ندب له (راكبا خارج
المصر) يعني خارج العمران
ليشمل خارج القرية
والأخبية بمحل إذا دخله
مسافر قصر القرض وسواء
كان مسافرا أو خرج لحاجة
في بعض النواحي على
الأصح وقيل إذا خرج قدر
ميل وقيل إذا خرج قدر
فرسخين جازله والأفلاوعن
أبي يوسف جوازها في المصر
أيضا على الدابة (ومما
إلى أي جهة) ويفتح
الصلاة حيث (توجهت به
دابته) لمكان الحاجة ولا
يشترط عزه عن إيقافها
للتحرية في ظاهر الرواية
لقول جابر رأيت رسول الله

السائقين) أي وكل التقدمين وهو لازم لما قبله (قوله) وعندهما لا يجوز) الخلاف في غير الشفع
الثاني أما لو ابتدأ الشفع الأول قائما ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفاقا لأن كل شفع
صلاة على حدة (قوله) ولا يـ حنيفة أن نذر ملزم (الخ) لا فرق في لزوم القيام فيه بين أن يلتزمه
نصا أو لا واختاره الكمال وفي المحيط أنه إن لم يلتزم القيام نصا لا يلزمه قال فخر الإسلام هو
الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام الخ) متعلق بالسكامة (قوله بلا كراهة على الأصح) واختار
صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير عذر كالإعياء والتعب (قوله) ثم ينتقل من القيام
إلى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح
التطوع قائما ثم يقعد فإذا بقي من قراءته مقعدا رعدن من آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم يجعد كذا
في الشرح (قوله) أي جازله التفتل) لأن الصلاة خير موضوع فلا واشترط ما يشق من نحو
الغزول يلزم الانقطاع عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن في التفتل على الدابة من المنفعة الاحتفاظ
اللسان من فضول الكلام لمكان كافي في جوازه (قوله) بل ندب له) لقوله صلى الله عليه وسلم
كثيرا (قوله) إذا دخله) أي وصل إليه (قوله على الأصح) هو قول جمهور العلماء وعند مالك
يشترط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وإسـ مشهورا عنه وإنما يمكن عن أبي يوسف
جوازه في المصر بلا كراهة وعن محمد كذلك وفي رواية أجاز مع الكراهة مخافة الغلط بكثرة
اللفظ واستدل بما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم ركب الجمار في المدينة يعود سعد بن
عبادة وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الإمام بشذوذ الحديث وتعامه في الشرح (قوله)
مومنا إلى أي جهة الخ) ولو جعد على سرجه أو على شئ وضع عنده يكون عبثا لا فائدة فيه فيكره
ولا تفسد دلالة إيماء وزيادة اللهم الآن يكون ذلك الشئ عجباً انتفد لا اتصال النجاسة به كما
حقيقه البرهان الحلي (قوله) ويفتح الصلاة الخ) انما زاده لوقوع الخلاف فيه فان الإمام
الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعند أبي
حنيفة وأبي ثور يفتح أولا إلى القبلة استحباً بان يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الأشبه كذا
في ابن أمير حاج (قوله) حيث توجهت به دابته) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به
دابته لا يجوز له عدم الضرورة إلى ذلك كما في السراج وفي توجيه الضمير في قوله ومما وقوله به
إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان فعلوا فصلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم
فاسدة وقيل يجوز إذا كانا على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر (قوله)
في ظاهر الرواية) وقال الكاكي يشترط ذلك وإن تعذر جاز قال في الشربلالية وينبغي جملة على
صلاة القرض لأن باب النفل أوسع اهـ (قوله) وإذا حرك الخ) أشار به إلى أن تغييره لا يضر إذا
كان بعمل قليل وهو المعتمد خلافا لما في الفتية أنه إذا سيرها صاحبها لم يجز النرض ولا التطوع

٢٤ ط صلى الله عليه وسلم يصلي التوافل على راحلته في كل وجه يوى إيماء ولكنه يخفف السجدة
من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وإذا حرك رجله أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله)
على ما مضى إذا لم يحصل منه عمل كثير

كما اذا تخرجه فانه قد رلان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود عزيمته بنزوله بعده فكان له الايام ما را كارهه ومبهذا
يفرق بين جواز شائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فلذا
(لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ٢٦٦ ماضى من صلاته نازلا في ظاهر الرواية عنهم لان افتتاحه على الارض

(قوله لان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود) ايضا حه أن يقال ان بناء المريض الصلاة على
بعض عند الاختلاف انما يجوز اذا تناولته ما تحريمه واحدة وأما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز
اذا ظهر هذا فصرية الراكب انعمدت بحجوزة للايام را ككوالركوع والسجود بقتة دير التزول
فكان ماضى بالايام وهو راكب وما يصلى بعد التزول بركوع وسجود داخل تحت تحريمه
واحدة فجاز بناء احدهما على الآخر واحرام النازل انعمد موجب الركوع والسجود فقط فلم
يتناول الايام را كك فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ما ذكر فيه بناء القوي على
الضعيف وذلك لا يجوز كما في المريض اذا صح أوجب بأن احرام المريض لم يتناول الاركان اى
الاصلية بدون اياما لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناؤه ما لم يتناول احرامه على ما تناوله واجيب
ايضا بأن اياما راكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلقا عنهم ولذا جاز ابتداء ايامه بالايام
مع قدرته على التزول اذ الخلف ما لا يصار اليه الا عند تضرر الاصل ولا يصح الجمع بينهما
بخلاف المريض فان ايامه خلف لا يجوز له ابتداء مع القدرة اى فلا يصح الجمع بينهما وبين
الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية وعلى هذا الفرق يجب ان لا يبنى في المكتوبة فيها اذا
افتتحها را كك العذر ثم نزل لانه ليس له أن يفتتحها على الدابة عند القدرة فكان الايام فيها خلفا
فلا يصح البناء لازوم الجمع بين الاصل والخلف ولهذا قيد المسئلة في الهداية بالتطوع اه
(قوله عزيمته) اى امرامه متعمدا عليه وهو مفعول مطاق المحذوف اى عزم عليه عزيمته وقوله بنزوله
متعلق به (قوله فكان له الايام) الاولى ان يقول ولا اياما به ما عطف على قوله للركوع (قوله
رخصة) اى جاء على خلاف الحكم الاملى تسهلا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل
(قوله فلذا) اى للتعليل بعدم تناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على
الركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها ما فصار
كاحرام النازل الذى افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناؤه ما لم يتناول احرامه على ما تناوله
فلذا لا تجوز الخ (قوله في ظاهر الرواية) وقال زفر يجوز له البناء كما اوضحه في القم (قوله حق
سنة الفجر) بالجر عطف على التوافل الرابعة (قوله يعنى ان الاولى الخ) اى فيجاب عنه بجوابين
(قوله كرهه في الاظهر) اى تنزيها بديال التعليل (قوله بخلاف القعود) فانه لا كراهة فيه
على الاصح (قوله للضرورة) ولانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية فلان يسقط شرط
طهارة المكان اولى (قوله ولا تصح صلاة المني) ولا الساج وهو يسبح كما في المضرات
سواء كان بعد زمام لافرضا كانت الصلاة ام لا (قوله لاختلاف المكان) ولان كلام المنى
والسباحة مناف للصلاة واداء الاركان مع المنى لا يصح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

استلزم جميع الشروط
وفي الركوب بقوت شرط
الاستقبال واتحاد المكان
وطهارته وحقيقة الركوع
والسجود (و) جاز الايام على
الدابة (ولو كان بالنوافل
الرابعة) المؤكدة وغيره ما حى
سنة الفجر (و) روى (عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه ينزل) الركاب (للسنة
الفجر لانها آكد من غيرها)
قول ابن شجاع رحمه الله
يجوز أن يكون هذا البيان
الاولى يعنى ان الاولى ان
ينزل ركبة الفجر كذا في
العناية وقدمنا أن هذا على
رواية وجوبها (وجاز لا تطوع
الاتسكا على شئ) كرهها
وحائط وخدام (ان تعب)
لانه عذر كما جاز أن يبعد
(بلا كراهة وان كان)
الاتسكا (بغير عذر كرهه في
الافهمر لاسااة الادب)
بخلاف القعود بغير عذر
بعد القيام كما قدمناه (ولا
يمنع صحة الصلاة على الدابة
لنجاسة) كنية (عليها) اى
الدابة (ولو كانت) التى تزيد
على الدرهم (فى السرج
والركابين فى الاصح) وهو

قول أئمة مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة المني بالاجماع) اى اجماع ائمتنا لاختلاف المكان (قوله
(فصل فى صلاة الفرض والواجب على الدابة) والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر
والمندبر) والمعيد

(و) لا قضاء (ما شرع فيه فلا ناسده ولا صلاة الجنازة و) لا (مجددة) تلاوة قد (تليت آيتها على الارض بالضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان خفتهم فرجالاً أو ربكنا والواجب ملحق به (كخوف أص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطر و (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يطفئ ما يبسط عليه أما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دابة له يصلح قائماً في الطين بالإيمان (وجوهر الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جوح (المجنز) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطلان به يجوز له بالإيمان بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان أمكن والا فلا ٢٦٧ وكذا الطين المكان وان وجد العاجز

عن الركوب معينا فهي
مسئلة القادر بقدره الغير
عاجز عنده خلافا لها
كالرأة اذ لم تقدر على النزول
الاجمروا وزوج ومعادل
زوجته أو محرمة اذ لم يقيم
ولده محله كالرأة (والصلاة
في المحل) وهو (على الدابة
كالصلاة عليها) في المحكم
الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقفة ولو) أوقفتها
(وجعل تحت المحمل خشبة)
أو فحوا (حتى يقي قراره)
أي المحمل (الى الارض)
بواسطة ما جعل تحته (كان)
أي صار المحمل (بنزلة الارض
فتصح الفريضة فيه قائما)
لا قاعدا بالركوع والسجود
(فصل في الصلاة في السفينة
صلاة الفرض) والواجب (فيها
وهي جارية) حالة كونه (قاعدا
بالعذر) به وهو يقدر على
الخروج منها (صححة عند)
الامام الاعظم (ابن حنيفة)
رحمه الله تعالى لكن (بالركوع

(قوله ولا قضاء ما شرع فيه فلا) ولو شرع فيه بقعود أو فاداه السيد (قوله قد تليت آيتها على الارض) أما اذا تليت آيتها علمه فتصح عليها (قوله بالضرورة) قال في الخلاصة أما صلاة الفرض على الدابة بالعذر بخائفة فيقف عليها أي مستقبل القبلة ويصل بالايما ان أمكنه إيقاف الدابة فان لم يمكنه صلى أي بما توجهت ولو مستقبل القبلة كذا في غاية البيان (قوله كخوف أص) بعم قاطع الطريق (قوله ولم تقف له رفقة) هذا على الغالب ومن غير الغالب أن وقوف الرفقة لا يقيدهم منع الأص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها (قوله واقفة مستقبل القبلة) لا يخص المريض بل هو حكم صلاة الفرض وملحق به على الدابة مطاقا (قوله خلافا لها) تقدم ترجيح قولهما (قوله كالرأة) أي فانها قادرة بقدره الغير (قوله ومعادل زوجته) مبتدأ خبره قوله كالرأة والظاهر أن الزوجة والمحرمة يساقيد (قوله اذ لم يقيم ولده محله) أي لاجل تعادل المحل (قوله كالرأة) أي المعادلة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا بجرح صاحب البحر وأقره عليه من بعده (قوله فتصح الفريضة فيه قائما) فان لم يمكنه القيام ولا النزول صلى قاعدا كما هو مفاد كلامهم أفاده بعض الافاضل بجمنا وقال السيد بعد عبارة المصنف هذه وهذا وان أطلقه المصنف يحمل على ما اذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم رأسه فقرا لله العظيم

• (فصل في الصلاة في السفينة) • مناسبة هذا الفصل لما قبله أن السفينة لها شبهة بالدابة لانها مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة ولها شبهة بالارض من حيث البلوس عليها بقرا ولذا لم يركع والسجود والاستقبال (قوله صلاة الفرض والواجب) وبعلم منه حكم النقل بالاولى (قوله وهو يقدر) نص على التوهم (قوله صححة عند الامام الاعظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدرر للمؤلف وفي المضمرة والبحر عن البدائع أن فيه اساءة أدب وهو الذي يقيد كلامه به (قوله والخروج أفضل) أي من الصلاة قائما فيها يعني اذا أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله (قوله لانه ابعدا الخ) هو على سبيل ألف والتشهير المرتب (قوله وقال مثله بلعقر) أي ابن أبي طالب لما بعثه الى الحبشة (قوله نلرجنا الى الجند) بكسر الجيم وتشديد الدال الشاطي وهذا دليل لجواز الصلاة فيها مع امكان الخروج منها وما بعده دليل لجواز الصلاة قاعدا مع امكان الصلاة من قيام (قوله محمول على التندب)

والسجود) لا بالايما لان الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها والخروج افضل ان أمكنه لانه ابعدا عن شبهة الخلاف واسكن لآله (وقالا) أي ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذره والظاهر) الحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق وقال مثله بلعقر ولان القيام وكن فلا يترك الا بعد رجعة لا وهو ودليل الامام أقرى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع انس في السفينة فعودا ولو شقنا نلرجنا الى الجند وقال مجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة فعودا ولو شقنا لقمنا وقال الزاهدي وحديث ابن عمر بجعفر محمول على التندب فظهر بقوة دليله موافقة تابعيين ابن سيرين ومجاهد وصحابيين انس وجنادة فتتبع قول الامام رحمه الله تعالى

(وانه ذكر دوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز) اي لا تصح الصلاة (فيها بالاياء) ان يقدر على الركوع والسجود (افاقا) لقد المبيع حقيقة وحكما ٢٦٨ (والمربوطة في لغة البحر) بالمراسي والخيال (و) مع ذلك (تحرکہا الریح) تحريكها

(شديدا) هي (كالمسائرة) في الحكم الذي قد اعنته والخلاف فيه (والا) اي ان لم تحرکہا شديدا (فكالمواقفة) بالشط (على الاصح) (و) الواقعة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعدة) مع قدرته على القيام لانتفاء المقضي للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو ١- تراز عن قول بعضهم انها أيضا على الخلاف (فان ضل) في المربوطة بالشط قائما وكان شئ من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بمنزلة الصلاة على السرير (والا) اي وان لم يستقر منها شئ على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والبدائع لانها حينئذ كالعادة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما مطلقا أي سواء استقرت اولاً الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للخروج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها للقبلة) لقد رتبته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة) وكلما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) اي القبلة (في خلال الصلاة) وان يجزئهم ذلك عن

أي الامر فيه وهو وصل فيها قائما بحمل النذب لتتوافق الادلة (قوله المبيع حقيقة) هو كاريض وحكما وكالدابة (قوله كما في المحيط والبدائع الخ) اعلم أن ظاهرا الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا سواء استقرت على الارض ام لا يمكنه الخروج ام لا وقيدته في الايضاح بأحد أمرين بالاستقرار وعدم امكان الخروج عند عدم الاستقرار كما في الفتح والتبيين واختاره في المحيط والبدائع كما في البحر فاقاله الشيخ شامين في رسالته وما في الايضاح لم أقف على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف والمعتمد الاطلاق مردود وقال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الايضاح ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع امكان الخروج الى البر والايضاح هو شرح لتجزيته في ثلاث مجلدات كلاهما العبد الرحمن ابي الفضل الكرماني (قوله وان يجزئهم عن الصلاة) نقله في الشرح عن مجمع الروايات (قوله ولو ترك الاستقبال لا تجزئ به في قولهم جميعا) هذا ما أورده الشيخ اكمل الدين بقوله وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيفما ادوات السفينة سواء كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر اه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادر ان لزوم التوجه ممنوط بالقدرة عليه كما يشير اليه كلام المضمرات والاسباب اذ الاستقبال قد يسقط للعدو ولو عند الامكان كما في المناقب من عدو فعدم الامكان اولى والعلامة الاكلى لم يطلق لزوم الاستقبال بل قيد بالقدرة وعند عدم القدرة على الشئ كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا يشير كلام الدرر حيث قال لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة اذ مفهومه انه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى وما في مجمع الروايات انه يجزئ عن الصلاة يمكن حمله على حالة الرجاء اه أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل اه بتصرف وهو كلام حسن اذ على ما افاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في اسفار البحر الملح عند اشتداد الارباح وتقليلها وفي سفن مصر عند السفر الى العارف بالله تعالى السيد احمد البدوي بحورا في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم * (فصل في صلاة التراويح) * (قوله الترويحة بالجلسة) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها الاربع ركعات الخ) مجاز الاستراحة بعدها غالبا فهو من اطلاق اسم المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها ويمكن ان تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ارحنا بالصلاة يا بلال أي أقفها فيكون فعلها راحة لان انتظارها مشقة على النفس ولانها يتوصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح ان التراويح جمع ترويحة للنفس أي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستلزامها شرا استراحة بعدها قد رها اه فالعلاقة الزوم (قوله التراويح سنة) باجتماع الصلابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي منعم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وفي الصحيحين

الصلاة (حتى) يقدر الى ان (بتمها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال لا تجزئ به في قولهم جميعا * (فصل في صلاة التراويح) * من الترويحة بالجلسة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي آخرها الترويحة وروى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح سنة

التراويح وما فعله عمر
رضي الله عنه فقال التراويح
سنة مؤكدة ولم يخرصه
عمر من تلقاء نفسه ولم يكن
فيه مبتدع ولم يأمربه إلا
عن أصل لديه وعهد من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي سنة عين مؤكدة
على (الرجال والنساء)
ثبتت سنيتها بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله
قال عليكم بسنتي وسنة
الخلافة الراشدين من بعدى
وقد واطب عليهم عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وقال
صلى الله عليه وسلم في حديث
افترض الله عليكم صيامه
وسننت لكم قيامه وفيه رد
أقول بعض الروافض هي
سنة الرجال دون النساء
وقول بعضهم سنة عمر لان
الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة
فيها أيضا لكن على الكفاية
ينسب بقوله (وصلاتها
بالجماعة سنة كناية)
لما ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم صلى بالجماعة إحدى
عشرة ركعة بالوتر على سبيل
التداعي ولم يجزها مجرى
سائر النوافل ثم بين العذر
في الترتيب

٢ قوله قال في القاموس
تخرصه الخ الذي في القاموس
تخرص عليه افتري فليست

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا غيره على
أحدى عشرة ركعة اه منها الوتر كافي يحيى ابن خزيمة وابن حبان وأما مرواه ابن أبي شيبة
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان
عشر بين سوى الوتر فضعيف وانما ثبت العشر من عواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق
رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والا هر على ذلك في خلافة
أبي بكر ومدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك
أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كافي في فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم سنهنا لا وندينها اليها وكيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
الخلافة الراشدين المهديين من بعدى عضو عليهم بالواجب وروى ابو نعيم من حديث عروبة
البيكندی أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما أريد
ما أحدث عرو في البحر عن الخلاصة اختلف المشايخ في كونها سنة يعني أو مستحبة قال
وانقطع الخلاف برواية الحسن عن الامام انها سنة اه وقد ذكر الاصوليون أن السنة
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من الصحابة (قوله ولم يخرصه عمر من تلقاء نفسه)
قال في القاموس تخرصه افتري عليه اه وقال قبله انخرص القول بالظن وذكره معان
كثيرة (قوله في حديث) بالتسكيرو قوله افترض الخ في محل نصب مقول القول (قوله وفيه
رد أقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء) أقول هكذا قاله حافظ الدين في الكافي
لكن المشهور عنهم أنهم ليسوا بسنة أصلا قال في البرهان قد اجتمعت الامة على مشروعية
التراويح وجوازها ولم يشكروا أحدا من أهل القبلة الا الروافض ذكر العلامة نوح (قوله
وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الفتاوى الهندية عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول أصح وفي حاشية السيد على العلامة مسكين
وما قبل يكفر من يقول انها سنة عمر رضي الله عنه كما نقوله الروافض من نوع فقد صرح في
كثير من المتداولات بانها سنة عمر يعني بالنظر لكونها عشر ين ركعة ولا عواظبة عليها وذلك
لا يمنع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة الا أن يتركها جميعا أو يكون فقيها بقتدي به
وقال المرغباني انها سنة عين وكره أن يؤتم في التراويح مرتين في ليلة واحدة وعليه الفتوى
لان السنة لا تتكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية نفلا مضمورات بخلاف ما لو صلاها مأموما
مرتين حيث لا يصح تكرره كالأوم فيها ثم اقتدى بأسخرف تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء اماما
أو مقفيا ثم أقيت ثانيا فانه لا يكرهه أن يدخل فيها ثانيا بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن
أمير حاج وابنظر الجمع بين هذابين ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلها والظاهر أن
الظاهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره اعدتها وهذا غير مشهور فإنا المشهور وكرهه
الاعادة الا ان صلى منفردا ثم أقيت صلاة العشاء أو الظهر ويستفاد من طاب الجماعة في
التراويح أن فضيلتها بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف
على صلاة الفذ بسبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المصنف في زيادة ثواب من غير قيد

وقوله وذكره معان المناسب معاني الا ان يكون على لغة ربيعة اه محصيه

وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها علينا وقال الصدر الشهيدي الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد
بجماعة وباقي أهل الحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون تاركاً السنة لأنه يروى عن أفراد الصحابة الخلاف وقال في المبسوط
لوصلي أنساري في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمرو وعروة وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة
على سبيل الكفاية إذ لا يظن بابن عمر ٢٧٠ ومن تبعه ترك السنة انتهى وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال

أحادي الفضيلتين فإن
الاداء في المسجد فضيلة
ليس للاداء في البيت ذلك
وكذا الحكم في الفرائض
(ووقتها) ما (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح إلى
طالع الفجر (و) لتبعيتها
للعشاء (يصح تقديم الوتر
على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو أفضل حتى لو تبين
فساد العشاء دون التراويح
والوتر أعادوا العشاء ثم
التراويح دون الوتر عند
أبي حنيفة بوقوعها
نافذة مطلقة بوقوعها في
غير محلها هو الصحيح وقال
بجماعة من أصحابنا منهم
إسماعيل الزاهد إن الليل
كله وقت لها قبل العشاء
وبعد وقبل الوتر وبعده
لأنه أقيام الليل (ويستحب
تأخير التراويح إلى قبيل
ثلث الليل أو) قبيل
(نصفه) واختلفو في أدائها
بعد النصف فقال بعضهم
يكره لأنها تبع للعشاء
فصارت كسنة العشاء
(و) قال بعضهم (لا يكره
تأخيرها إلى ما بعده) أي ما

بالعدد ومثل ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة إذا كان على غير وجه التداخي بمرور (قوله
وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها علينا) إن قيل كيف خشى النبي صلى الله عليه وسلم
أن تفرض علينا مع علمه بأنه لا يراد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء لما
فرض الصلاة لا يبدل القول لدى أجيب بأن المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد
الركعات ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فاقرت في السفر وزيدت في الحضر كما
في حاشية الشافعي على الزياحي أو أن الفرضية قد تكون معلنة على المداومة أو خشية
بداوتها على علمها أن تعقدوا فرضيتها اه (قوله وباقي أهل الحلة أقامها منفردا) أفادهم هذا
التعبير أنها سنة كفاية لكل محل فمجلسهم مسجد فقامت بها بسجدة واحدة في البلد لا تسقط الجماعة
من جبهتهم حيث تعددت مساجد الحلة ويجوز ردهم فتقضى أطلاقهم أنها سنة كفاية أن المراد
أنها سنة كفاية في البلد لا في الحلة (قوله فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين) هما صلاتها في
البيت جماعة وصلاتها في المسجد جماعة (قوله فان الاداء الخ) علة لم حذف كان الواجب ذكره
وهو الأفضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال البرهان الحاشي كل ما شرع بجماعة فالصحيح فيه
أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة وإظهار شعار الإسلام اه وفي التمرانها في المسجد
أفضل على ما عليه الاعتقاد (قوله ووقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة
العشاء (قوله يصح تقديم الوتر على التراويح الخ) وقيل وقتها بعد العشاء قبل الوترية قال عامة
مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته ترويجة لو اشتغل بها بقوته الوتر بالجماعة يشغل
بالترويجة على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال جماعة من أصحابنا الخ)
قال في البحر ولم أر من صححه وإذا فاتت قيل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقبلة وقيل ما لم
يغيب الشهر والصحيح أنها لا تقضى مطلقاً فان قضاها كانت نفلاً لا تراويح كما في الدر والسراج
(قوله وقال بعضهم لا يكره الخ) أي تحريمها بالانحطاط الأولى نافية بدليل قوله ولكن لا يجب
أن لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره
ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي المكان آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح
(قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساواة المكمل وهي السنن
للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعملية (قوله فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره) مقابل ما في
منية المصلي من عدم الكراهة لأنه أكمل لزيادة المشقة وديان التكامل لا يحصل بمجرد المشقة
ما لم يكن فيه اتباع السنة اه (قوله وإذا لم يجلس إلا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع
فاذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليمتين على ما عليه العامة ذكره السيد واذ لم يقعد
إلا في آخر العشرين فهو على الصحيح تجاوز عن تسليمة أي ركعتين بخلاف ما إذا قعد على رأس

بعد نصف الليل (على الصحيح) لأن أفضل صلاة الليل آخر في حد ذاتها ولكن لا يجب أن لا يؤخر التراويح إلى ركعتين
خشية الفوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بشر تسليمتين) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين
فاذا وصلها وجلس على كل شفع فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجر أنه عن كلها وإذا لم يجلس إلا في آخر أربع

نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا)
يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحية والخلاصة والوتر) لأنه المتوارث عن السلف وهو ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله
ولأن اسم التراويح ينبئ عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسبيح ٢٧١ والقراءة والصلاة فرادى والسكوت

(وسن ختم القرآن فيها)
أي التراويح (مرة في
الشهر على الصحيح) وهو
قول الأثر رواء الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
يقرأ في كل ركعة عشر
آيات أو نحوها وعن أبي
حنيفة رحمه الله أنه كان
يختم في رمضان إحدى
وستين ختمة في كل يوم ختمة
وفي كل ليلة ختمة وفي كل
التراويح ختمة وصلى بالقرآن
في ركعتين وصلى الفجر
بوضوء العشاء أربعين
سنة (وان مل به) أي يختم
القرآن في الشهر (القوم
قرا بقدر ما لا يؤدى إلى
تنبيههم في المختار) لأن
الأفضل في زماننا ما لا يؤدى
إلى تنفير الجماعة كذا في
الاختيار وفي المختار الأفضل
في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدى
إلى تنفير القوم عن الجماعة
لأن تكثير القوم أفضل من
تطويل القراءة وبه يقتضى
وقال الزاهد يقرأ كما في
المغرب أي بقصار المفصل
بعد الفاتحة ويكره الاقتصار
على مادون ثلاث آيات
أو آية طويلة بعد الفاتحة
ترك الواجب (ولا يترك

ركعتين كافي الخلاصة) قوله نابت عن تسليمة) فيه أنهم قالوا إن القعود الأول في رباعية النقل
واجب يجزى بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمتين ويجب عليه السجود إن كان ساهيا وقد
يجاب بأن المذكور هنا في خصوص التراويح السكونية شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على
رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرها تجعل أربعاً وفيه أن هذا لا يرد على ما إذا جمع الكل
بتسليمة واحدة مع أنها تنوب عن تسليمة واحدة على المذنب به كافي الدرر (قوله والصلاة
فرادى) أي بعد كل أربع أم بعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي يكره صلاة
ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام اه وفي الكافي وذكره الاستراحة
على خمس تسليمات عند الجهور (قوله مرة في الشهر) ومرتين فضيلة وثلاث في كل عشر
مرة أفضل كافي وإذا كان امام مسجد به لا يختم فله أن يتركه إلى غيره كافي الفتح وكذا لو كان
الامام طائفاً وفي الفتح والتميين ثم إذا ختم مرة قبل آخره قيل لا يكره ترك التراويح فيما بقي
لأنها شرعت لأجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصليها أو يقرأ فيها ما شاء اه وإذا قرأ
بالختم فقلط فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فاستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرولة يكون على
الترتيب (قوله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لأن عدد ركعات التراويح ستمائة
ركعة أو الاثنتين إن كان الشهر ناقصاً فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كاملاً لان الآيات
تزيد على قدرها كاملة بستمائة وستين آية أيضاً في الختم فيه جميع آيات القرآن ستمائة ألف
وستمائة وستة وستون آية ألف وعد وألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قصص وألف خبر
وخمسة مائة لال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون ناسخ ومنسوخ كذا في الشعي عن
الكشاف (قوله ما لا يؤدى إلى تنفير الجماعة) من طول قراءة وتسبيح وأدعية تشهد
وقوله في زماننا لا منهوم له لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهى أيما عن تطويل القراءة (قوله
لأن تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي أكثرها بالأنه يزاد بكل فرد صلاة ويتعلم
جاهلهم من عالمهم وتعود بركة الكامل منهم على الناقص (قوله ويكره الاقتصار على مادون
ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة) أو آيات متوسطة الشرح (قوله لترك
الواجب) أفاد به أنه مكروه تحريراً وما في فضائل رمضان للزاهد من أن أبا الفضل الكرماني
والوبري أفتيا أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالماً بالاهل زمانه
فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآيتين المتوسطتين أو هو ضعيف لأن فيه إقراطاً
يؤدى إلى التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
ويكتفى بالله تعالى محمد لأنه الفرض عند الشافعي (در) (قوله وفرض على قول بعض المجتهدين)
منهم مولانا الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله ويجذر من الهدرمة) الموجود في النسخ التي
بأيدىنا بالدال المهملة والذي في الدرر بالذال المجهمة ونسبها في القاموس بسرعة الكلام
والقراءة (قوله وترك الترتيل) في القاموس نزل الكلام ترتيلاً أحسن تأليفه اه والمراد

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لأنها سنة وكدة عندنا وفرض على قول بعض المجتهدين فلا يصح
بدونها ويجذر من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعديل الأركان

وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولول القوم) بذلك (على المختار) لانه عن الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح ٢٧٢ الركوع والسجود) لا يترك لافتراسه عند البعض وتأكيده سنيته عندنا (ولا

يأتي) الامام (بالدعاء) عند السلام (ان مل القوم) به ولا يتركه بالترديد عوياً قصر تحصيل السنة (ولا تقضى التراويح) أصلاً (بقواتها) عن وقتها (منفرداً ولا بجماعة) على الأصح لان القضاء من خصائص الواجبات وان قضاها كانت نفلاً مستحباً لا تراويح وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الأصح فمن صار أهلاً للصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالحائض اذا طهرت والمسافر والمريض المفطر

(باب الصلاة في الكعبة)

قدمنا من شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشرط استقبال جزم من بقعة الكعبة أو هوائها لان القبلة اسم لبقعة الكعبة المهدودة وهوائها الى عنان السماء عندنا كما في العناية وليس بناؤها قبله وإذا حين أزيل البناء صلى العناية رضى الله عنهم الى البقعة ولم ينقل عنهم انهم اتخذوا ستره فلذا (صح فرض ونفل فيها) أى في داخلها الى أى جرم منها

توجه لقوله تعالى أن طهرائى الآية لان الامر بالطهيرة للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض ونفل (توقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره)

أن لا يعطى الثلاثة حقها (قوله وغيرها) ترك التعمد والتسمية وترك الاستراحة فيما بين كل ترويحين والكرامة في الثلاثة المذكورة في كلامه تحريرية وفي غيرها تنزيهية لانها في مقابلة ترك السنن (قوله وكذا لا يترك الثناء) سواء كان اماماً أو مقبلاً أو منفرداً أو علة في الاعتناء بان السنن لا يترك للجماعات (قوله لافتراسه عند البعض) هو أبو مطيع البلخي تلميذ الامام الاعظم رضى الله عنه وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتي الامام بالدعاء) أى الدعاء الطويل لقوله في دعوى قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من سنة المغرب والعشاء وهما لا يقضيان فهى أولى بعدم القضاء (قوله على الأصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر والمريض) لا يحسن عطفهما على الحائض لانها قبل آخر اليوم وعبارته في الشرح أولى حيث قال والأصح انها سنة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وسننت لكم قيام ليلة حتى ان المريض المفطر والمسافر والحائض والنفساء اذا طهروا والكافر اذا أسلم في آخر اليوم تسنن لهم التراويح فكيف بعد ذلك المقيم الصحيح الصائم في تركها اه وفي القنينة لوتركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع له ولولم يصلها بامام له أن يصلى التراويح كما أن له أن يصلى التراويح بامام والتراويح باخر على الصحيح ويكره له أن يقعد في التراويح فاذا أراد الامام ان يركع يقوم وظاهر عبارة الشرح يقيد بثبوت الكرامة ولو كان داخل في صلاة الامام لانه علة بقوله لما في هذا من مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام في التراويح وتكرمه مع غلبة النوم فينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر ولا خصوصية لها بهذا بل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الصلاة في الكعبة)

وهي البيت الحرام سميت كعبة تربةها أو انتوتها ومنه الكاعب لمن ارتفع عندها واختلف في المضاعفة الحاصلة في الصلاة فقل خاصة بالعمل فيها أى في المسجد العتيق وهو ما حوله المحدث بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل في كل بقاع المسجد وقيل بالعمى في كل الحرم (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة حوى عن البرجندي (قوله وليس بناؤها قبله) لانه لو صلى على جبل أبي قبيس لا يكون بين يديه شئ من بناء الكعبة وصحت صلاته كذا في الشرح (قوله ولذا حين أزيل البناء) أى في زمن عبد الله بن الزبير (قوله الآية) أى اقرأ الآية وقامها للطلائع والاعمال كفين والركع السجود (قوله ظاهر في صحتها فيه) اذ لا معنى لتطهير المكان لاجل الصلاة وهي لا يجوز في ذلك المكان كذا في الشرح والدليل على صحة الصلاة فيها ما نقل من السنة حديث بلال رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت نفلاً فالقصر في معناه فيما هو من شرائط الجواز دون الاركان ولانها صلاة استجمعت شرائطها بوجود استقبال القبلة أفاده في الشرح ومتى صارت قبله فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسداً ولو صلى ركعة الى جهته وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلاته لانه صار مستدبراً للجهة التي صارت قبله في حقه ييقن

توجه لقوله تعالى أن طهرائى الآية لان الامر بالطهيرة للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض ونفل (توقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره)

لمّا ذكرنا (لكنه مكروه) له الصلاة فوقها (لإسائة الأدب باستعلانه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره إلى غير وجهه امامه فيها أو فوقها) بأن كان وجهه إلى ظهر امامه أو إلى جنب امامه أو ظهره إلى جنب امامه ٢٧٣ أو ظهره إلى ظهر امامه أو جنبه إلى

وجه امامه أو جنبه إلى جنب امامه متوجها إلى غير جهته أو وجهه إلى وجه امامه (صح) اقتداؤه في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته أشبهه بعبادة الصور وكل جانب قبله والتقدم والتأخر انما يظهر عند تضاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان جعل ظهره إلى وجهه امامه لا يصح) اقتداؤه تصريح بما علم التزام من السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدمه على امامه (وصح الاقتداء) لمن كان خارجا بامام فيها أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لأنه كقيامه في الخراب في غيرها من المساجد والقيود يفتح الباب اتفاقا فإذا صح التبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تخلقوا حولها والامام يصلي) خارجا (صح) اقتداؤهم (الا أنه لا يصح) (من كان أقرب إليها)

من غير ضرورة بخلاف المحرم إذا تبدل محرمه أفاده السيد والمراد بالاستدبار ترك الاستقبال والافتقار لثقل من جهة إلى جهة من غير استدبار (قوله لما ذكرنا) أي من أن القبلة اسم لبقعة الكعبة المحيطة ودودة وهوائها إلى عنان السماء (قوله لإسائة الأدب) يفيد أن الكراهة للتنزيه (قوله وترك تعظيمها) أي ظاهرا والافهم وعظمها باطنيا ولا كفر (قوله متوجها إلى غير جهته) بأن يجتمع في أحد الأركان الأربعة ويستقبل كل جهة وانما قد يغير الجهة لأنه لو كان في جهته يصح بالاولى (قوله في هذه الصور السبع) وإذا اعتبر في الجانب فالصور التي ذكرها فيها اليمن والشمال وبين الامام وبين المأموم تزيد على هذا العدد (قوله الا أنه يكره إذا قابل الخ) ظاهره كراهة التصريح لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما حائل) أما إذا وجد فلا كراهة لعدم التشبه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ) اعلم أنه لا بد في صلاة الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم المأموم على امامه فإشارته إلى الأول بقوله وكل جانب قبله وأشار إلى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف الكعبة) نعم الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيهما (قوله وذلك اتقدمه على امامه) أي في جهته واسم الإشارة راجع إلى عدم الصلة (قوله وصح الاقتداء الخ) أي إذا وجدت الشروط أما إذا قد بعضها كما إذا خرج عن استقبال العين فانه لا يصح الاقتداء كالتفرد (قوله أو لم يكن) وهو يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين الظاهر نعم لوجود ما ذكره ولا انفرد من الامام (قوله في غيرها) صفة للمعرب (قوله كما تقدم) من أن الاصح اعتبار الاشتباه وعدمه (قوله صح اقتداء جميعهم الا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة السابقة بعين الصلة وفسادا الا أنها ذكرت فيما تقدم فيما إذا كانت الصلاة فيها وفوقها وهذا ذكرت فيما إذا تخلقوا حولها (قوله لا يظهر) الا في الأول لا يظهر ان أو الواو بمعنى أو وأن كلا منهما لازم لا آخر لأنه يلزم من التقدم التأخر وعكسه فهما بمنزلة شيء واحد فلا أفرد الضمير (قوله المتوجه) بصيغة افعال وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة المسافر)

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفر من باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب وصحب فهو لاصدور والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه مع مجوز مضارع والسفر بفتحةين اسم منه وجعه اسفار بمعنى لأنه يسافر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالفاعل ليست على بابها لانها لا تكون الا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابها باعتبار أنه اسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله إلى شرطه) فيه أن الشرط السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال إلى محله) كل فاعل محل (قوله والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو بمعنى قول السعدني

٣٥ ط من امامه وهو (في جهة امامه) اتقدمه على امامه وأما من كان أقرب إليها من امامه وليس في جهته فاقترناه مع لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند تضاد الجانبين المتوجه اليه كل منهما (باب صلاة المسافر) من باب إضافة الشيء إلى شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشيرازي مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله

(أقل) مدة (سفر) تغير به (أي السفر ٢٧٤) (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين

ورخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفيه مثل القطر واجراء كلمة الكفر بالا كراه والثانية مثل الكره على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكابه الرخصة والعمل بالعزيمة فينبأ والثانية لا تخير فيه اتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخيير بينه وبين ما هو ايسر كلاهما اختلف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الاركتين من الرابعة فاذا صلاه ما لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعة لخالفه المفروض عليه عينا واساءته بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالا كراه بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية يثبت معها انما العبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالمسح على الخلف كما ذكرناه والقطر

التلويح هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل مدة سفر تغير به الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالسج والجهاد وسفر مباح كالجارة وسفر معصية كقطع الطريق والاقلان سيدان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذلك عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداد والمزني وبعض المالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد فانهم قالوا سفر المعصية لا يقصد الرخصة لانها تثبت تحققها وما كان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليب أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الطحاوي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة القطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعديد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة) الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة القطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعديد والاضحية وحرمه الخروج على الحرمة بغير محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول وهو رخصة اسقاط أي مسقطه للعكم أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالقصر في حقه ركعتان فلم يوجد التغير من العسر الى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهي العزيمة تسمى رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله واعلم ان الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغير عذر وهو معنى قولهم ما تقر رعي الامر الاول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذر وهي الرخصة الحقيقية ويقال لها رخصة ترفيه أي تخفيف وتيسير مسقطه للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيما يأتي فيه القضاء في المال كإباحة القطر في رمضان (قوله ورخصة مجازية الخ) فان قصر الصلاة مثلا بالنظر لصلاة المقيم فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة عزيمة لانها لكل صلاته ولا يتضمن الاكمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في أعداد الركعات والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم (قوله وتسمى رخصة ترفيه) الضمير في تسمى للرخصة الحقيقية فالاولى تقديمه (قوله مثل القطر) أي فطر رمضان في السفر فانه رخصة ويتضمن فعل العزيمة فضل ثواب لموافقة المسلمين فيها (قوله واجراء كلمة الكفر بالا كراه) أي اجراؤها باللسان والقلب مطمئن بالايان ويتضمن فعل العزيمة وهو الصبر على القتل ثواب الشهادة (قوله والثانية مثل الكره على شرب الخمر) الاولى مثل شرب الخمر بالا كراه (قوله ما عليه ولو بالتخيير) وهو الواجب للتخيير كاحد الاشياء الثلاثة في كفارة اليمين (قوله بينه) الاولى بين ما هو أشق وبين ما هو ايسر الخ (قوله كلايس الخلف) مثال للواجب للتخيير (قوله بين ابقائه) أي الخلف (قوله من الرابعة) أي من الصلاة الرابعة في حق المقيم (قوله عينا) أي وايسر من المفروض للتخيير فيه ككفارة اليمين (قوله واساءته بتأخير السلام) المراد بالاساءة كراهة التصريم (قوله وظنه فرضية الزائدين) هذا لا يطردي في كل مكمل فلو قال وسخط القرض بالنقل لكان مطردا (قوله وتسمية هذه)

وسقوط وجوب الجمعة والعبدین والأخصية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) وقد روي بالأيام دون المراحل والقراخ وهو الأصح (بسير وسط) ثم إذا لال الليل ليس محلا لالسیر بل للاستراحة ولا بد أن يكون السیر نهرا (مع الاستراحات) فينزل ٢٧٥ المسافر فيه لال كل والشرب وقضاء

الضرورة والصلاة ولا أكثر

النهار حكم كله فإذا خرج

قاصدا محلا وبكر في اليوم

الأول وسار إلى وقت

الزوال حتى بلغ المرحلة

فنزل بها للاستراحة وبات

بها ثم بكر في اليوم الثاني

وسار إلى ما بعد الزوال

ونزل ثم بكر في الثالث وسار

إلى الزوال فبلغ المقصد قال

شمس الأئمة السرخسي

الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر

السیر (الوسط) وهو (سیر

الأبل ومشى الأقدام في

البر) يعتبر (في الجبل بما

يناسبه) لأنه يكون صعودا

وهبوطا ومضيقا وعرا

فيكون مشى الأبل والأقدام

فيه دون سيرهما في السهل

فإذا قطع بذلك السیر مسافة

ليست بيعة من ابتداء

اليوم ونزل بعد الزوال

احتسب به على نحو ما قدمناه

يوما فإذا بات ثم أصبح وفعل

كذلك إلى ما بعد الزوال ثم

نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر

أجل السیر وهو سیر البريد

ولا أبطأ السیر وهو مشى

الجملة التي تجزها الدواب

فان خير الأمور أوساؤها

وهو سیر الأبل والأقدام

أي رخصة الشرب بالأكراه (قوله وسقوط وجوب الجمعة والعبدین) بالجزء عطف على المسح فان
المسافر إذا صلى الجمعة والعبدین وضحي صح ذلك منه وأثيب (قوله ولا تخيير له الخ) بل يتعين
عليه الشرب والقصر (قوله مسيرة ثلاثة أيام) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة
ويباح فيه الفطر ويصح فيه أكثر من يوم وليلة وتسقط به الأخصية وأما المبيع لترك الجمعة
والعبدین والجماعة والمبيع للتغفل على الدابة وللتجيم ولاستحباب القرعة بين نسائه فلا يقدر
بهذه المدة (قوله دون المراحل والقراخ) روى عن الإمام أنها مقدرة بثلاثة مراحل قال في
الهداية وهو قريب من الأول لأن المعتاد في السیر كل يوم مرحلة (قوله وهو الأصح) قال في
البحر وأنا أنجب من فتواهم في هذا وأمثاله بما يخالف مذهب الإمام خصوصا المخالف للنص
الصريح عنه وعن بعض أصحابنا تقديرها بخمسة عشر فرسخا (قوله بسير وسط) فلو أسرع
بريده فقطع ما يقطع بالسیر الوسط في ثلاثة أيام في أقل منها أقصر وكما إذا سار فيها سيرا خارقا للعادة
وصرح في التبيين أنه يكتفى في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط البقيان اه
(قوله لأن الليل ليس محلا للسیر) قال القهستاني أتى الأولى ترك ذكر الأبل لأنها للاستراحة
(قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والمسين والتاء فيها زائدان (قوله وسار
إلى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التوسية بين الأيام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم أن
الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو
من الطلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في
العرض سبع ساعات الأربع فجاء مجموع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع اه ذكره صاحب
تحفة الأخيار (قوله وهو سیر الأبل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشى الأقدام (قوله في
البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعبا شاقا (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله
قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوما) مرتبط بقوله
احتسب (قوله وهو سیر البريد) أي البغل (قوله وفي البحر) يعتبر اعتدال الربيع فينظر
إلى السفينة ثم تسير في ثلاثة أيام ولياليها عند استواء الربيع بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة
فيجعل ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر الخ) لو قال فيصلي المسافر الفرض الرباعي ركعتين
لكان أولى لأن الركعتين تمام فرضه (قوله العلي) أخرج الوتر ولم يذكره نخرج بالرباعي
(قوله أو خاتما) أي ولو كان قارا في المحطة (قوله وهو المختار) وقبل الأفضل المقول تقربا
وقيل الترتيب ترخصا وقيل كذلك السنة الفجر والمغرب (قوله فزيت في الحضر) في الظاهر يوم
الثلاثاء لا ثاني عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول بعد مقدمه المدينة صلى الله عليه وسلم لم
بشهر وأقربت صلاة السفر ركعتين كما في العيني على البخاري (قوله فانها وزان النهار) سميت
بهذا الاسم مع أنها صلى بعد ذهاب النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سريعا

كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الربيع) على المفق به فاذا سارا أكثر اليوم به كان ككله وإن كانت المسافة دون ما في
السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلي (الرباعي) فلا قصر للثنائي والثلاثي وللوتر فانه فرض على ولا في السنن فان كان في
حال نزول وقرا أو آمن ياتي بالسنن وإن كان سائرا أو خائفا فلا ياتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين

ركعتين فزيدت في الحضر وأقزت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها
وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بقى من سبده وقاطع طريق لا إطلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت
مقامه) ولو بيوت الأخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد جاوز أيضا ما اتصل به (أي بمقامه (من قنائه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة برض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (وان انفصل القضاء بمزرعة أو قضاء (قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة إلى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالبرض لا يشترط مجاوزته أبداً بمجاوزة القضاء كذا في قاضي خان ويخالفه ما في النهاية والقنوي والولاء الجلية والتجيس والمزيد ونصها بقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة والقصر أن الجمعة من مصالح المصر وقضاء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المتصل بالمحضر المذكور كض الدواب ودفن الموتى) والقضاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة بيئاتها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكن الحفلة والأثر اتفاقاً (ويشترط لجمعة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

فأطلق عليها وتر النهار لقربها منه والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتبين عن وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصده قصد اجازما كما في القهستانى ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الریح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما ينعمه فرجنا الموجب احتياطاً خلافاً للمجد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر إذا أسلم بناء على أن زيادة الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا جاعلاً لوقفة السباحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدواً وذهب اطلب أبى أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وإن طالت المدة أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصياً بسفره) بأن سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق وعلم أنه يكون عاصياً بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأداه السيد (قوله لا إطلاق نص الرخصة) قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر إلا نية وقال صلى الله عليه وسلم يسبح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح المجاوز لا ينفي الأحكام **ك**البيع وقت النداء والصلاة في الأرض المقصوبة (قوله إذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليقيد اشتراط مجاوزة الكل فبدخل فيه محله منقولة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخاتمة (قوله ولو بيوت الأخبية) متصلة أو متفرقة فإن نزلوا على ماء أو محتطب يعتبر مفارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا لا ولا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الأسدي خرجنا مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو ينظر إلى القرية فقلنا الانصلي أربعا فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة برض المصر) قيد بالبرض احتراماً من القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية من عزب المحيط وأفاد في التمهيد عن الولاء الجلية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقاً (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله يبين أنها قال القرائشي أن هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من قضاء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة في هذا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيبقى في الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله والأثر اتفاقاً) أي الخبرين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

بالحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكن الحفلة والأثر اتفاقاً (ويشترط لجمعة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من ليحيا وزعمران مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و لكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كأرأة مع زوجها) وقد أضافها مجمل مهرها وان لم يوفها لم تسكن تبعاله ولو
دخل بها لانها يجوز لها منعه من الوطء والاسراج للمهر عندها أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشغل أم الولد
والمدبر (مع مولا والجندی مع أميرة) اذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر ٢٧٧ والتلميذ مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبد نسبة الاعشى
(أو) كان (ناويا دون
الثلاثة) الايام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبرنية الإقامة والسفر
من الاصل) كالزوج والمولى
والامير (دون التبعية)
كالرأة والعبد والجندی
(ان علم) التبعية (نية المتبوع
في الاصح) فلا يلزمه الاتمام
بنية الاصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجهه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي مخالفا له قبل علمه
في الاصح (والقصر عزيمة
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم
الرباعية) (والحال أنه) (قد
المقعود الاول) (قد رالتشهد
(صحت صلاته) لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وقصر الاخرى
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا بسجد السهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) (ثالث عدم نقصان مدة السفر) أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله) فلا يقصر من ليحيا (قوله) اذا تجاوز (قوله)
ولكن كان صيبا) محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعا) محترز التقيد بالاستقلال ففيه ان
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في الجري فبني أن لا يكون تابعا لان له السفر بغير إذن المولى
(قوله) اذا كان يرتزق منه) كذا في الزبلي أو من بيت المال كافي النهر والوجه في الذي
ترزق أن يكون مقيما كما اذا تزوجت اثنافا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفره يقصر
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الدابة فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أو لا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفره يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر انى قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأيد أن التعبير بالفعل
حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضاً فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجهه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاسلام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضى ما مضى والوكيل
لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كونه الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك اقتراح النقل وخلطه بالقرض
وكل ذلك لا يجوز تأخيره السيد عن الدت (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب جديدة
والاصارث الثلاثة تعلقا فيضم اليها أخرى تحرزا عن التسفل بالبراء ولو أفسده لاشئ عليه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ذلك وعالثثا تقبل التقيد بجدة أعاد اقيام
والركوع لوقوعه ما تعلقا فلا ينوبان عن القرض تأخيره السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لا جـل الاتمام فقط لا يكون مقيما (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة ستة النية والمدة واستقلال الرأى واتحاد الموضع وملاحيته وترك السير (قوله)
يقصر) جلته يقصر مئة مسافرا (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعتم من أن يكون للإقامة أولا
ولما جنة نسبا وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث فدخله الماء أو لافانه يتم في هذه الصور

قد رالتشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما ظم للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيما بالنسبة فاقاب فرضه أو لم يتركه واجب المقعود الاول
لا يفسد وكذا الوتر في ركعة لانه أمكنه تداركه فرض القراءات في الاخر بين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوى إقامته نصف شهر في بلد أو قرية)

ركعتين فزيدت في الحضر وأقوت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بقى من سعيه وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الأخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاوزا أيضا ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (و) أن انفصل القضاء بمزوعة أو (فضاء) (قدرة غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة إلى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل بمجاوزة القضاء كذا في قاصضان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى ولو بالجمعة والنجيس والمزيد ونصها بقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لخصه صلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المعتاد صالح

فأطلق عليه وتر النهار لقرينته وامننه والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتفريق وتر السبل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصد قصد جازما كما في القهستاني ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الریح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما ينعمه فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر إذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعا لو قصد السباحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدوا وذهب اطلب أبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أمان في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق وعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأداه السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح الجمار ولا يني الأحكام كالببيع وقت الفداء والصلاة في الأرض المغصوبة (قوله إذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليقيد اشتراط مجاوزة السكك فيدخل فيه محله منفصلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخطابة (قوله ولو بيوت الأخبية) متصلة أو متفرقة فان زلوا على ماء ومهبط يعتبر مفارقة الماء والمهبط قال في الشرح ولعله ما لم يكن محطبا واسعا جدا اه ولا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الأسدي خرجنا مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو ينظر إلى القرية نقلنا الانصلي أربعين فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة بربض المصر) قيد بالربض احتراز عن القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية معز بالمحيط وأفاد في النهر عن الولوالجية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله يان أنها يتها قال القرطبي أن هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لخصه صلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيأتي في الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله واللازمة اتفاقاً) أي المترابطة (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

بالمذكر كض الدواب ودفن الموتى والقائه التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة بينها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة واللازمة اتفاقاً (ويشترط لخصه السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبالوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز زعمران مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و) لكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينوم متبوعه السفر) والتابع (كالرأفة مع زوجها) وقد أوقاها مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعا له ولو
دخل بها لأنهم يجوزوا منعها من الوطء والأجراج للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد
والمدبر (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر ٢٧٧ والقيظ مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعوى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبرة بنسبة الاعوى
(أو) كان (ناويا دون
الثلاثة) الأيام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبرنية الإقامة والسفر
من الأصل) كالزوج والمولى
والاسير (دون التبوع)
كالرأفة والعبد والجندي
(ان علم) التبوع (نية المتبوع
في الأصح) فلا يلزمه الإقامة
بنية الأصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي مخالفا له قبل علمه صحت
في الأصح (والقصر مزيمة
عندنا) لما قدمنا (فإذا أتم
الرباعية و) الحال أنه (قعد
العودة الأول) قد راى تشهد
(صحت مسلاته) لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وتغيير الأخرى
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا يسجد للسهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) والثالث عدم نقصان مدة السفر (أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة) (قوله) فلا يقصر من لم يجاوز (الخ) محترز قوله اذا جاوز (قوله)
ولكن كان صيبا) محترزا للقيظ بالبالوغ (قوله) أو تابعا) محترزا للقيظ بدلالة استقلال قوله لف
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في الجرح فبني أن لا يكون تبعا لأن مدة السفر بغير إذن المولى
(قوله) إذا كان يرتزق منه) كذا في الزيلعي أو من بيت المال كافي النهر والأوجه في الذي
ترزق أن يكون مقبلا كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفره ناقص
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الداية فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم (الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولا والظاهر الأول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو ان كانت مسيرة العدو مقدمة سفره يقصر والاولان لم يعبأ به لم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والافلااه والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر في قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأييد أن التعبير بالفعل
حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضا فانه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فانه لا يلزمه أن يقضي ما مضى والوكيل
لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كوت الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الأصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك افتتاح النقل ومخاطبه بالفرض
وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد عن الدرر (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب بجدة
والامارت الثلاثة تفلا فيضم اليها أخرى فحترزا عن النقل بالبراء ولو أفدته لاشئ علمه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التقيد بجدة أعاد القيام
والركوع لوقوعها نقلا فلا ينوبان عن القرض أفاده السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقبلا (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة ستة النية والمدة واستقلال الرأي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير در (قوله)
يقصر) جلة يقصر مئة مسافرا (قوله) يعني وطنه الأصلي) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أولا
ولحاجة نسيم وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله الماء أولا فانه يتم في هذه الأمور

قد راى تشهد على رأس الركعتين الأوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقبلا بالنية فانه قلب فرضه أو ربما وترك واجب العودة الاول
لا يشهد وكذا الوقوف في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الأخرى بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الأصلي (أو ينوي إقامته نصف شهر يدا أو قرية)

قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفرهم بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرّد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرّد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أولم ينو) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غدا وبعد جمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت باحدهما) وكل

الآن يكون لاحقا فانه لا يتم لانه خلف الامام حكما (قوله قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها والاثري مثل ذلك لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأى فيها يكفي العناية والفتح وهو حجة على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يروي الدخول والخروج كذا في التبيين اهـ (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك) أي لان نقض السفر ترك والتروك قصصه ليعجزد النية (قوله لان علقمة الخ) وكذا روى عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحدهما) أما اذا عينه بان نوى أن يقيم الليل في احدهما ويخرج بالثاني الى الموضع الآخر فاذا دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالثاني لم يصبر مقيما أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصبر مسافرا لان موضع إقامة المرحب بيت فيه فلا ترى أنك اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محلة كذا وهو بالثاني يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة في مفازة) مثلها الجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينة ليست بوطن الا عند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والسكلا ما يكفيهم تلك المدة وأهل الاخبية هم الاعراب والترك والكرد الذين يسكنون المفازة نهر وقيد بهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصبر مقيما عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله لعسكرنا دار الحرب) أما من دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها صحت نيتهم (قوله لخائفة حالهم) أي لعزيمتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مدد الى العدو ووجود مكيدة من القلبيل يغلب بها الكثرة قائم وذلك يمنع قطع القصد فلم تكن دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البني) ولو في مصر كما أفاده كحل الدين في العناية وصاحب البحر والتقييد بغير المصر في عبارة البعض اتفاقا والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق طائفتان منهم على الحق ولا يحكم بفسقهم بالاتفاق لانهم متمسكون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تكن لهم شبهة فهم لموصى أي قطاع طريق قهستاني من بخت البغاة (قوله ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم) لانه السابقة وفصل زفر وتفصيله رواية عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقسمة قال السيد ولا حاجة اليه لانه من قوله وأنها أربعة (قوله ولو في التشهد) متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قدر تحريمه في الاصح قهستاني (قوله ولو خرج الوقت) مباغاة على قوله صبح (قوله أوترك الامام القعود الاول) لان القعدة صارت واجبة في حقه أيضا فلا يطل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم) مقيد بكونه باقاة في حق الامام

واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة من البلدين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفازة لغیر أهل الاخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه والاخبية جمع خباء بغير همز مثل كساء وأكسيه بيت من وبرأ وصف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة في الاصح في مفازة (ولا) تصح نية الإقامة (اعسكرنا دار الحرب) ولو حاصر وامصر المخالفة حالهم بالتردد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا) في حال محاصرة أهل البني) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بتقيم) يصلي رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صبح) اقتدائه (وأتمها أربعة) تبع الامامه واتصال

المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أوترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعد) والمأموم أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت

لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى بمقيم مسافر (صح) الاقتداء (فيه) ما أي في الوقت وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بالقراءة ولا يصحود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب للإمام) ٢٧٩ بعد التسليمين في الاصح وقيل بعد التسليم الاول (أن يقول

أتموا صلاتكم فالى مسافر) كما روينا وانما كان مندوبا لانه لم يتعين مصر فالحال الامام بلجواز السؤال قبل الصلاة أو بعد انما هم صلاتهم (و ينبغي أن يقول) لهم الامام (ذلك قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه ان شاء (ولا يقرأ) المؤتم (المقيم في بيته بعد فراغ امامه المسافر في الاصح) لانه أدرك مع الامام أول صلاته وفرض القراءة قد تأدى بخلاف المسبوق (وفاتمة السفر و) فائقة (الحضر تقضى ركعتين وأربعاً) فيه لف ونشر مرتب لان القضاء بحسب الاداء بخلاف فائقة المريض والقوى فان المريض اذا برئ يقضى بالكوع والسجود واذا مرض يقضى بالإيماء فائقة السجود بالسقوط الكوع والسجود بالعذر ولو زومها بالقدرة حال القضاء (والمعتبر فيه) أي لزوم الأربع بالحضر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فان كان في

والمأموم أمالو كانت فائقة في حق الامام موداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم يرى قول الامام في الظهر والامام يرى قوله ما وقول الشافعي فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد المثل قبل المثلين كافي السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المقترض بالمتفعل في حق القعدة ان كان الاقتداء في الشفع الاول أو في حق القراءة ان كان الاقتداء في الشفع الثاني هداية وفي حق التحريم كافي السراج عن الحواشي لان تحريمه الامام اشقت على فرض ونقل وتحريمه المقترضى اشقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن تحريمه المسافر مشقة على نحو التسييح والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر في الحائض أقوى وبناء الضعيف على القوى جائز (قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبا يوسف لما حج مع هرون الرشيد وصلى بالناس ركعتين بكه قال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر فقال له واحد منهم نحن أعلم به هذا منك فقال له أبو يوسف لو علمت ما تكلمت في الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا عن الملك الذي أعطاه الله تعالى لكانت أسرى بذلك كذا في الشرح (قوله فان أقوم سفر) يستعمل سفر مفردا وجمعا يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح (قوله أقوى من الاول) أي من القعود الاول (قوله بالقراءة) في الاصح لانهم لاحقون حيث أدركوا أول صلاتهم مع الامام وفرض القراءة قد تأدى فيترك كونها احتياطا كذا في الهداية والكافي (قوله ولا يصحود سهو) لوسهوا فيما يتون لانهم كاللاحقين (قوله ولا يصح الاقتداء بهم) لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي الا أنهم مقتدون بتحريمه لافعل (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم الثانية لانهم لا يفتظرون شيئا بخلافه بعد التسليم الاول (قوله في الاصح) وقال بعض المشايخ يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بيانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الامام كما كان مقتديا به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد بذكره القراءة تحريما وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى في الشفع الاول واذا دار الامر بين الحرمة والنذب فالاحتياط هو الترك فكان جمعه له مقتديا أولى من جمعه له منفردا بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن تكون مكروهة تحريما أو كنافلة الصلاة بتركه فكان الاحتياط في حقه القراءة فصا رجعه له منفردا أولى من جمعه له مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله يقضى بالكوع والسجود) لان الرخصة للجزل لا تبقى بدونه (قوله واذا مرض) أي الصحيح والاولى ذكره (قوله يقضى بالإيماء) لانه لا يلزم تكليف ما لبس في الوضوء (قوله آخر الوقت) أي بقدر ما يسع ايقاع التحريم فيه (قوله لانه المعتبر في السببية) أي آخر الوقت لانه أو ان تقرره دينيا في ذمته

آخره مسافرا صلى ركعتين وان كان مقيما صلى أربعاً لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فنلزمه الصلاة لو صار أهلا لها في آخر الوقت يلوغ واسلام وافاقه من جنون وانما وطهر من حيض نقاس ونسقط يفقد الاهلية فيه يجنون

واغناء بمحمد ونفاس وحیض
(و يبطل الوطن الاصلي
بمنه فقط) أي لا يبطل
بوطن الإقامة ولا بالسفر
لان الشئ لا يبطل بمادونه
بل بما هو مثله أو فوقه ولا
يشترط تقدم السفر لثبوت
الوطن الاصلي اجماعا ولا
لوطن الإقامة في ظاهر
الرواية واذا لم ينقل أهله
بل استحدث أهلا أيضا ببلدة
أخرى فلا يبطل وطنه
الاول وكل منهما وطن
اصلي له (ويبطل وطن
الإقامة بثله) يبطل أيضا
(ب) انشاء (السفر) بعده
(وب) العود للوطن (الاصلي)
لما ذكرنا (والوطن الاصلي
هو الذي ولد فيه) الانسان
(أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج)
ولم يولد فيه (و) لكن (قصد
التعبس لا الارتحال عنه
ووطن الإقامة موضع)
صالح لها على ما قدمناه
وقد نوى الإقامة فيه
نصف شهر فما فوقه)
وقائدة هذا أنه يتم الصلاة
اذا دخله وهو مسافر قبل
بطلانه (ولم يعتبر المحققون
وطن السكني وهو ما) أي
موضع (ينوي الإقامة فيه
دون نصف شهر وكان
مسافرا فلا يبطل به وطن
الإقامة ولا يبطل السفر

وصفة الدين تعتمده طال تقرر وأما اعتبار كل وقت اذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه
بصفة الكمال (قوله واغناء بمحمد) أكثر من خمس سنوات (قوله ويبطل الوطن الخ) الوطن
محرم ويسكن منزل الإقامة قاموس (قوله بثله) أي وان لم يكن بين ما مسافة سفره أو ببلدة
ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصلي اجماعا أي لانه قد يتولد فيه مثلا ولا ينتقل عن
غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) فاذا خرج من مصر فاقام بقلوب مدتها
يسمى وطن إقامة الا أنه حينئذ لا يترتب له أحكام (قوله بل استحدث أهلا الخ) وكذا لو
استحدث أهلا في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر (قوله بانشاء السفر بعده) حتى لو
عاد الى حجة فيه قصر وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء انشأ منه أو بعده في موضع آخر
بعده ولا يشترط كونه منه كما يفهمه كلام صاحب النهر الا في رده على الزيلعي وبقي ما اذا
خرج منه على نية السفر الاولى ثم جاوزه بعدة سفر منه أو من الاصلي ولم يقيم في غيره ثم مر به بل يتم
وظاهر كلامهم نعم لانه لم يدخل الاصلي ولم يقيم في غيره ولم ينشئ سفرا بعده وحزبه (قوله لما
ذكرنا) من أن الشئ لا يبطل الا بثله أو بما هو فوقه (قوله أو تزوج فيه) ينظر حكم ما اذا تسرى
فيه وعلى فرض اعتبار التسري فيه يتحقق كون الوطن الاصلي أكثر من أربعة (قوله على
ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحدا وأن لا يكون مفازة ولادار حوب لعسكرنا ولادار بقى
(قوله وقائدة هذا) الاولى ذكره بعد قوله لما ذكره فانه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)
احترزه عما اذا انقض السفر قبل استحكامه بعد اقامته بعشر يوم فانه يتم اذا
دخله لم يورثه مقيما حينئذ ينقض السفر ومثله المواقف في الشرح لوطن الإقامة والاصل
موضعا فقال مثله مصري اتقل باهله الى الشام فاذا عاد مسافرا ودخل مصره لم يتم بمجرد
الدخول فلو أبقي أهله وتزوج بالشام أيضا يتم بدخوله في كل من الوطنين واذا خرج يريد الشام
فتموى الإقامة بانخاف السري بأقرب مالا خمس عشرة يوما لم يبطل وطنه الاصلي فاذا رجع
اليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فاذا خرج ودخل الخانقاه يقصر بطلان وطن الإقامة به بالاصلي
وكذا لو خرج من الخانقاه بعد نية الإقامة فيها خمس عشرة يوما لم يرجع الى وطنه الاصلي ولم ينو
السفر حتى وصل الى بليس مثلا فنوى الإقامة فيها خمس عشرة يوما يبطل وطن الإقامة
بانخافاته وكذا اذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد الى حجة فيها يقصر كالأول داخلها مسافرا
بعد ذلك اه (قوله وكان مسافرا) ليس بقيد وقال الزيلعي عامتهم على أن وطن السكني
يقتدرون وتصور تلك الفائدة فيمن خرج الى قرية الحاجة ولم يقصد سفر او نوى أن يقيم بها أقل من
نصف شهر يتم فلو خرج منها لا سفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل
من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر فلو لم يترك القرية أتم لانه لم يوجد منه ما يبطله ما هو
فوقه أو مثله اه بتغيرهما وقوله فلو خرج منها لا السفر فقيده لانه لو خرج منها لا السفر بطل اتفاقا
وقوله ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيد به لانه لو دخل مصره بطل
بما فوقه وهو الوطن الاصلي ولو أقام بمثل أقل من مدة الإقامة لبطل بمثل قال في النهر وما في
الزيلعي ممنوع بل يقصر لانه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكني أولى
(قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصلي أولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من

• (باب صلاة المريض) • من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي (اذ اعتذر
على المريض كل القيام) وهو الحقيق ومثله الحكمي ذكره ٢٨١ فقال (او تعسر) كل القيام (بوجود

قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا لما قبله أن في كل اسقاط او تخفيفا (قوله من اضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد
وقد يضاف الى محله كترك الغصن (قوله من المجرى الطبيعي) أي الجريان والاستقرار
الطبيعي بأن يكون مخالفا لما تقتضيه الطبع المستقر ومرض الحيوان من باب تعيب والمرض
بالسكون لغة قبله في الحركة قال في الجرح وحد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبج للأفطار
والتيتم زيادة الفعل أو امتدادها (قوله وهو الحقيق) أي ما ذكره المصنف أولا وهو الاعتذر
الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي ومثل الاعتذر الحقيق التعتذر الحكمي وهو التعسر (قوله
بوجود ألم شديد) كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد كما في التهستني وسواء
حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كما في النقاية رقمه بالشديد لانه ان لحقه نوع من المشقة لم يجز
ترك القيام كما في مسكين ومثل الألم خوف طوق الضرر من عداو أدى أو غيره على نفسه أو ماله
لوصلي قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلي من
الطين أو المطر فانه يصلي قاعدا كما في الجرح وكذا يصلي قاعدا لو أجهزه القيام عن الصوم أو عن
فرض القراءة أو كان به حال لو قام سلس يوله أو سال برحه (قوله حاذق) غير ظاهر النسق
وقيل عدالة شرط كما في الشرع لالاية (قوله أظهور الحال) عطف على قوله تجربة بأن كان
يظهره من حاله انه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام مشكنا أو معقدا على عصا
أو حائط لا يجزيه الا كذلك خصوصاً على قوله ما فانهما لا يجعلان قدرة الغير قدرة له (قوله زاد
النسائي) فان لم تستطع فاستلقيا أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجزى بين
صلاته على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل وله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا
الحديث فتركوا ظاهره عن الترتيب (قوله أو غيره) كاحتساب أو جلوس على ركبتيه كالتشهد
لان عذر المرض أسقط عنه الأركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله
قام بقدر ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء) الأولى
حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز
ابتداء وان لم تحمل على هذا المذهب المشبه والمثبته به (قوله والسجود) أي بالجبهة والافتقار
ولو كان يقدر على سجوده بالانف فقط تعين عليه ما في السراج لو كان يجيئه قروح لا يستطيع
السجود عليه ايلزمه السجود على الأنف ولا يجوز له الايماء لانه ترك السجود مع القدرة عليه
وفي الترمذي يفيد أنه عند العجز عن السجودية ترض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاءه أو ان الركوع
والسجود يقع دوي بيها (قوله صلى قاعدا بالاياء) أو قائما به والاول أفضل لانه اشبه
بالسجود لكونه أقرب الى الأرض وهو المقدر كذا في التبيين وفي الجرح ظاهر المذهب
جواز الايماء قائما أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الحاشي لو قيل ان الايماء قائما هو الأفضل
خروجاً من الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجهاً اه

الم شديد أو خاف) بأن
غلب في ظنه بتجربة
سابقة أو اخبار طبيب
مسلم حاذق أو ظهور
الحال (زيادة المرض أو)
خاف (بطأه) أي طول
المرض (به) أي بالقيام
(صلى قاعدا بركوع
وسجود) لما روى عن
عمران بن حصين قال كانت
بي بوا سير فأتت النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة فقال صلى قائما
فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب
زاد النسائي فان لم تستطع
فستلقيا لا يكف الله نقسا
الاوسعها (ويقعد كيف
شاء) أي كيف تيسره
بغير ضرر من قريح أو غيره
(في الاصح) من غير كراهة
كذا روى عن الامام للعتذر
(والا) بان قدر على بعض
القيام (قام بقدر ما يمكنه)
بلا زيادة مشقة ولو
بالضرورة وقراءة آية وان
حصل به ألم شديد يقعد
ابتداء كما لو هز وقعد
ابتداء هو المذهب الصحيح
لان الطاعة بحسب الطاقة

(وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستقدا (صلى قاعدا

بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزيه مضطجعا

(رجع إلى إيماء) برأسه للجدواً خفض من إيماءه) برأسه (لركوع) وكذا الوجه عن السجود وقدر على الركوع يوصي بهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فآوى على وسادة فأخذها فركبها على عاتقه فركبها على الأرض أن استطاعت والافاوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان لم يخفضه) أي الإيماء للسجود (عنه) أي عن الإيماء لركوع بان جعله ما على حد سواء (لأنهم) مسلاته لقد السجود حقيقة وكم مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للمجهول (لوجهه مني) كجبر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يوصي برأسه رواء الطبراني وقال في المجتبى كانت كيفية الإيماء بالركوع والسجود مشتملاً على أن يكون في بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فانه ذكر شيخ الإسلام الموصي ٢٨٢ اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً أجاز انتهى

وفي شرح المقدسي مريض هجز عن الإيماء لحرل رأسه عن أبي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لأنه لم يوجد منه الفعل انتهى فحقيقة الإيماء ما طأه الرأس انتهى عبارة وقال أبو بكر إذا كان يجهمه وأنه عذريه إلى بالإيماء ولا يلزمه تقرب الوجهة إلى الأرض بأقصى ما يمكن وهذا نص في الباب كما في معراج الدرابة (فان فعل) أي وضع شيئاً يسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن إيماءه للركوع (صح) أي صحت مسلاته لوجود الإيماء لكن مع الاسماء لما روينا وقبل هو وجود كذا في النهاية وفيه عمل المريض في مسلاته من

(قوله وجعل إيماءه للسجود أخفض) غريباً بينهم ما لا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى ما يمكنه بل بكيفية أدنى الانحناء في ما نرى عن المجتبى (قوله وكذا الوجه عن السجود الخ) قال في الفتح رجل بجلفه جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً بالإيماء ولو قام وقرأ أو ركع ثم قعد أو أوالسجود جاز والاول أولى اهـ (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول) هذا الضبط وان تعين هذا الرفع شيء بعده لكنه ليس يلزم في الواقع فان رفعه ورفع غيره على حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث الآتي بهما والسابق (قوله لما قدمناه) من حديث إيماءة (قوله فظفرت على الرواية) أي بأنه يكفي بعض الانحناء بديل تكثيره (قوله لحرل رأسه) أي من غير طأه (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو المشهور في المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله حقيقة) أي إذا علمت أنه لا يجوز لعدم وجود الفعل الخموص منه حقيقة الإيماء الخ (قوله انتهى عبارة) أي عبارة المقدسي (قوله وهذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الانحناء (قوله لكن مع الاسماء) المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر للنهي عن في الحديثين السابقين (قوله فلم يقدرا الخ) هذا عذر دقيق ومثله الحكمي بأن كان بحال لو تعدى من الماس من عينيه فأمره الطبيب بالاستلقاء أياماً ونهاراً عن القعود والسجود فانه يجوز به أن يستلقي ويصلي بالإيماء لان حرمة الأعضاء كحرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متعلق بقوله فلم يقدرا أما اذا قدر على الاتكاه بضر فلا يلزمه (قوله أو ما استلقيا الخ) اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كاهداية وشروحا ثانياً أن الاستلقاء انما يجوز اذا هجز عن الاضطجاع كذهب الشافعي ثالثاً أن الاضطجاع انما يجوز اذا هجز عن الاستلقاء وفي القنية أنه لا يظهر ورد في البحر وقال في التهر أنه اذا (قوله وسقوط التوجه) عطف على جواز الخ وهو من عطف اللازم (قوله

القرأة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان هجز عن ذلك تركه كافي التنازلية عن التجريد (والا) فممتد أي وان لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الركوع بان جعله ما سوا (لا) تصح مسلاته لتلك فرض الإيماء للسجود كما فعل ذلك من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وان تعدى القعود) فلم يقدر عليه متكئاً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر (أو ما استلقيا) على قفاه (أو على جنبه) والابن أفضل من الايسر ورده الأثر (والاول) وهو الاستلقاء على قفاه (أولى) من الخشب الابن ان يسير بلا مشقة لحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم يهجز على الاختار وقد مناجوا إذا توجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بهذا المرض ونحوه (والمستلقي) يجعل تحت رأسه وسادة (أو نحوها) ليصير وجهه إلى القبلة لا إلى (السماء) وليتمكن من الإيماء بالحقيقة الاستلقاء تنفع الأعضاء

عن الائمة ما قبل بالرضى (ويبقى) للمريض (نصب ركنية ان قد روي لا يمتد) فيمتد برجليه (الى القبلة) وهو مكروه
 للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الائمة) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فنادوها افتاحا وما اذا
 زادت على صلاة يوم وليلة فنز (مادام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه يقضي في رواية (قال في الهداية) والمستصحب (هو الصحيح
 و) قد (جزم صاحب الهداية) مخالفا لها (في) كتابه (التجسس والمزيد بسقوط القضاء اذا دام هجره عن الائمة) برأسه (أكثر من
 خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كالمعنى عليه انتهى (وصححه) فاضى غنى و (فاضى خان) قال هو الاصح لان
 مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب انتهى وقال الكمال (ومثله) أى مثل تصحيح فاضى خان (في الهيما واختاره شيخ الاسلام)
 خواهرزاده (ونحو الاسلام) السر حتى انتهى (وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية
 (وفي اندلاصة هو المختار وصححه في البناية) قال هو الصحيح ٢٨٣ كافي التتارخانية (والبدائع وحزم به

الاولا الحى) والقستارى
 الصغرى وفي شرح الطحاوى
 لو هجر عن الائمة وتحرى
 الرأس سقطت عنه الصلاة
 والعمرة في اختلاف الترجيح
 بما عليه الاكثر وهم
 القائلون بالسقوط هنا
 (رحمهم الله) اجمعين
 وأعاد علينا من بركاتهم
 ومددهم (و) من هجر عن
 الائمة برأسه (لم يوم) أى
 لم يصح ايماءه (بعينه و) لا
 (قلبه و) لا (حاجبه) لان
 السجود تعاقب بالرأس دون
 العين والحاجب والقلب
 فلا يفتل اليها خلفه كاليد
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 يصلى المريض فائما لم
 يستطع فقام فافان لم
 يستطع فعلى قيام يومى

فيتمد برجليه) الاولى - مذقه (قوله أخرت عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على أربعة
 أوجه ان دام به الهجرت صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل
 قضى اجماعا وان دام صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل فقيم ما اختلاف المشايخ
 فهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار
 البرزوى الصغرى وفي البحر من القنية مريض لا يمكنه الصلاة الا بصلوات مثل أوقه ونحوه يجب
 عليه أن يصلى ولو اعتقل لسانه يوم ما وليه فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة
 (قوله لها) أى لاه - داية أى الرواية المذكورة فيها (قوله في كتابه التجسس) المعبر ما صححه
 فيه لانه متأخر (قوله وقال الكمال الخ) هو من مال الى عدم وجوب القضاء كما في الشرح (قوله
 خواهرزاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أى لم يصح ايماءه بعينه الخ)
 وانما ذكر ذلك دفعا لتوهم عدم الحل وهو لا ينافى الصحة وقال زفرى بن يعقوب فان هجره بقلبه وما
 قاله زفرى رواية عن أبى يوسف لان العينين في الرأس فيأخذان حكمه ان قدر وان هجره بقلبه لان
 النسبة التى لا تصح الصلاة بدونها انما تقام به فتقام به الصلاة عند الهجرت ولنا أن نصب الابدال
 بالراى ممنوع والنص ورد بالائمة بالرأس على خلاف القيام فلا يقام عليه أفاده السيد (قوله
 فلا ينتقل اليها) أى الى هذه الاشياء الثلاثة خلفه أى خلف السجود وهو الائمة بالان الابدال
 لا تنصب بالراى (قوله كاليد) أى كما لا ينتقل خلف السجود الى اليد (قوله على قاعدة بالائمة)
 لوقال أو ما قاعد السجود أولى اذ يفترض عليه أن يقوم فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما
 قاعدا وانما يلزمه القيام عند الائمة للركوع والسجود لا مطلقا على ما ذكره في النهر وان
 كان ظاهر الزيلعي يقتضى سقوط ركنية القيام أصلا (قوله واذا استسك عذره بالعود)
 بجره وسلسه (قوله اختلاف الترجيح) والمفتى به انه يصلى منفردا كافي البحر والاندلا

ائمة فان لم يستطع قاله - حق يقبل العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام قاله - حق يقبل العذر
 منه فهم - م من فسر يقبل عذرا تأخيرا فقال يلزم القضاء ومنهم - م من فسر يقبل عذرا لا سيما فقال بعدم القضاء وهم
 الاكثرون وقد علمت - م (وان قدر على القيام وهجر عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالائمة) وهو أفضل من ايماءه فائما
 وي - قط الركوع عن هجر عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسبيله الى السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب
 مادونه واذا استسك عذره بالعود وسبيله بالقيام أو يستسك بالائمة وسبيله بالسجود ترك القيام والسجود صلى
 قاعدا ومما ولو هجر عن القيام بخروجه للجماعة وقد عليه في بيته اختلاف الترجيح (وان) افتتح صلاته سجدا (عرض
 له مرض) فيلزمها بقدروا (أفها) بالائمة

بالإيماء (ولو صلى) المريض
(فأعدها بركع ويسجد
فصححني) لان البناء كالإقضاء
فيصح عندهما خلافا لمحمد
وفي قوله صلى اشادة الى أنه
لو قدر قبل الركوع والسجود
بني انقطاع المدم بناء قوي
على ضعف (ولو كان) قد
أدى بعضها (موميا) فقد
على الركوع والسجود
ولو أعدها (لا) يفي لما فيه
من بناء القوي على الضعف
وكذا يستأنف من قدر على
العود للإيماء وكان يومئ
مضطجعا على المختار (ومن
جن) يعارض سماوي (أو
أنغى عليه) ولو بفرع من
سبع أو أدى واستقر به
(خمس صلوات قضى) تلك
الصلوات (ولو) كانت
(أكثر) بأن خرج وقت
السادسة (لا) يقضى ما فاته
كذا عن ابن عمر في الانغماء
والجنون مثله هو الصحيح

• (فصل في إسقاط الصلاة
والصوم وغيرهما) •

(إذا مات المريض ولم يقدر
على) أداء (الصلاة
بالإيماء) برأسه (لا يلزمه
الإيماء بها وان قلت)
ينقصها عن صلاة يوم وليلة

محمول على ما إذا لم تبسره الجماعة في بيته والام بجزء الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد
(قوله في المشهور وهو الصحيح) روى أبو يوسف عن الامام أنه يستقبل لان تحريره انه قد ثبت
موجبه للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما (قوله وادائها) بالجزء عطف على الإبطال وقوله
بعده ضميره يعود للإبطال (قوله ومن جن) بأفة سماوية) احتراز بالآفة السماوية عما لو زال
عقله بالخرف فانه يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بما هو موصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع
طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالجن أو الدوا عند الامام لان سقوط القضاء محرف بالاثرا حاصل
بأفة سماوية فلا يقام عليه ما حصل به من خلافه ولا فرق بين الجنون العارض والاصلى بان بلغ
مجنونا وهو قول محمد وقال أبو يوسف الاصلى كالصبا وفي رواية ان الجنون يسقط مطلقا امتد
أولا كما في البرهان (قوله واستقر به) قيده لانه اذا كان يفيق في وقت معلوم نحو أن يحض عند
الصبح فيفريق قليلا ثم يعاوده الانغماء تعتبر الافاقة فتقبل ما قبلها من حكم الانغماء اذا كان
أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقة وقت معلوم الا أنه يسكن بفترة بكلام الاصحاء ثم يغمى عليه
فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في الشرح عن التواريخ (قوله بان خرج وقت السادسة) هذا
قول محمد وهو الصحيح في أكثر المعبرات بجمع الانهر وقال ابن أمير حاج قول محمد أشبهه لان
المسقط للقضاء وقوعه في الخارج وذلك بدخول الفرائض في حد التكرار وقال في الفتح وقول
محمد أصح فتحرج على قضاء الفرائض وعند الامام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم
وليلة ولو لم يخطئه لانه المأثور عن علي وابن عمر فكان الاخذ به أولى اذا المقادير لا تعرف الا بما
وتظهر الثمرة فيما اذا أنغى عليه عند الضحوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يقضى امدم مضى ستة
أوقات (قوله والجنون مثله) اعلم أن الاعذار ثلاثة تمتد جدا كالصبا يسقط به جميع العبادات
وقاصر جدا كالنوم فلا يسقط به شيء ومرتد بينهما وهو الانغماء فاذا امتد ألحق بالامتد جدا
والألحق بالقاصر جدا ذكره المتأدي ولا يعتبر الانغماء في الصوم والزكاة لانه يندرج وجوده
سنة أو شهر بخلاف الجنون فانه يمتد فاعتبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في إسقاط الصلاة والصوم) • لا يخفى حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام
المريض اعلم انه قد ورد النص في الصوم بإسقاطه بالقديرة وانفقت كلمة المشايخ على أن الصلاة
كالصوم استعسانا لكونها أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فريضة
كصوم يوم وهو المعتقد ذلك تعلم بهل من يقول ان إسقاط الصلاة لأصله اذهب
إبطال للمتفق عليه بين أهل المذهب وأراد المصنف بقوله والصوم صوم رمضان بدليل قوله
بعد وغيرهما فان المراد بصوم كفارة اليمين وقتل وظهار وجناية على احرام وقتل محرم صيدا
وصوم مندوبا فاده في الشرح (قوله بالإيماء برأسه) قيده لانه لا يعتبر الإيماء بنحو الحاجب
فلا يلزمه قادره فلا يلزمه الوصية بقياس قول زفرانه اذا تركها مع قدرته على الإيماء بنحو
الحاجب أو صلى (قوله عن صلاة يوم وليلة) اعلم انه لا يمتد في هذه الحالة القليل الذي

لما رويناه لعدم قدرته على القضاء بأدراك الزمن له على قول من يفسر قبول العذر بجواز التأخير ومن فسره بالسقوط مظاهر
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (أن أفطرقه المسافر والمريض وما تأجيل الإقامة) للمسافر (و) قبل (العصاة)
للمريض لعدم ادراكه - مع عدم من أيام أخر فلا يلزمه ما الاصابة به ٢٨٥ (و) لزم (عليه) يعني على من أفطرق في رمضان

ولو بغير عذر (الوصية بما)
أي بفسدية ما (قد روي عليه)
من ادراكه - مع عدم من أيام
أخر أن أفطرقه - وذو ان لم
يدركه - مع عدم من أيام أخر أن
أفطردون عذر لزمه
بجميع ما أفطرقه لان
التقصير منه لكنه يرجع له
العفو بفضل الله بقضية
ما لزمه (وبقي بذمته) - حق
أدركه الموت من صوم فرض
وكفارة وظهار وجناية على
احرام ومنذور (فيخرج
عنه وابيه) أي من له
التصرف في ماله لو رآه أو
وصاية (من ثلث ماترك)
الوصي لان حقه في ثلث
ماله حال مرضه وتعلق حق
الوارث بالثلثين فلا ينفذ
قهرًا على الوارث الا في
الثلث ان أوصى به وان
لم يوص لا يلزم الوارث
الأخراج فان تبرع جاز كما
سندكره وعلى هذا دين
صدقة الفطر والنفقة
الواجبة والخراج والحزبة
والكفارات المالية
والوصية بالمال والصدقة
المندورة والاعتكاف
المندور عن صومه لاعتكاف

لا حرج فيه فأولى الكثير الذي فيه الحرج (قوله لما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم فان
لم يستطع فآله الحق بقبول العذر منه (قوله - مع عدم قدرته) الأولى الايمان بالوالتكون عليه
ثانية عقيدة بعد النقل ويحتمل أنه عليه للعلة (قوله بأدراك الزمن) متعلق بقوله قدرته والباء
للسببية (قوله على قول من يفسر الخ) فان القائل به لا يقول يلزم القضاء بأدراك الزمن
بعدمه ولم يوجد لزوم الوصية فرع لزوم القضاء وبه يندفع ما أورد من أن الوجوب قد تعلق
بذمته فلماذا لم يلزمه الوصية وان لم يقدر تقريرها لذمته (قوله ظاهر) الأولى فظاهر بالقضاء
(قوله فلا يلزمه ما الاصابة) لانهم - مع عدم في الاداء فلان يعذر في القضاء أولى زيلعي
واذا لم يلزمه ما القضاء لا يلزمه ما الاصابة (قوله ولزم عليه) ضمنه معنى فرض فعدها على
والا فلزم يتعدى بنفسه (قوله ولو بغير عذر) الأولى حذفه لانه ينفذ ولا ينفذاش - تراط
القدره فيه وليس كذلك (قوله من ادراك الخ) من التعليل (قوله لزمه بجميع ما أفطرقه)
الضمير في لزمه يرجع الى الاصابة (قوله بفضل الله) الباعية للمصاحبة وفيما بعده
للسببية أو الثاني تعلق بالعمل بعد تعلق القول به (قوله من صوم) لم يذكره رقيب له بينه
والأولى ما في الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام
وقتل محرم صيدا وصوم مندور اه وقال في الدر المختار من العوارض والحاصل أن ما
كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم عنه بعده وتنه عن كل واجب كالقطرة والمالية كالزكاة
يخرج عنه القدر الواجب والركبة كالحج يجمع عنه وجلا من مال الميت (قوله وظهار)
فيه أن الصوم في كفارة الظهار يدل عن الاعتاق وقد قال المصنف معترضاً على صاحب
الدر في ذكره القتل بان الواجب ابتداء عتق رقبة مؤمنة فلا يصح اعتاق الوارث
كما ذكره والصوم فيها يدل عن الاعتاق فلا تصح فيه القدية وفيه أن كفارة الافطار كذلك
وكذا اليمين لان كفارته مرتبة اه وفي التنوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه وابيه
بكفارة يمين أو قتل جاز (قوله وجناية على احرام) كان لبس عمامته بعد ذرقانه بخير بين
الزيج والطعام - مع عدم ما كين أو صيام ثلاثة أيام (قوله ومنذور) أي صوم مندور كذا
في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها أو رضاعها (قوله
والجزية) أي بناء على انها لا تسقط بالاسلام اذا أوصى بها وهو ذمي (قوله والكفارات
المالية) كالدماء التي تلزمه بجنايته على اجرامه مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية
بالحج) ويحج عنه من منزله ان كفى والا فخر حيث يكفي تنوير (قوله والصدقة المندورة
كان تدور ارام منسلا يخرج جهاته تعالى (قوله عن صومه) أي يقضى من الثلث عن صومه
(قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته على ادائه واذا لم يقدر لا يجب عليه الاصابة وهل يقال في نذر
الصوم كذلك يحروا ما كفارة الافطار بان افطرقه في رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم

اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه ان يوصي لصوم اعتكاف كل يوم ينصف
صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد على اجازة
الوارث فيعطى (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (الصلاة كل وقت) من فرض اليوم والليله (حق الوتر) لانه فرض على عند
 الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باحتسان المشايخ لكونهم اهتم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل
 فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو صاع
 تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي افضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لان
 محمد اقال في تبرع الوارث بالاطعام في الصوم يجوز به ان شاء الله تعالى من غير حزم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء واذا تبرع أحد بالاعتاق
 عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء على الميت بغير رضا بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يصح من منزله من ثلث ماله والتبرع به من
 حيث شاء سواء الوارث وغيره ٢٨٦ (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد

(عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصومي عن امك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه ففسوخ كذا في البرهان وغيره فما يفعله جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما يشاء وان قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليست به (وان لم يف ما وصى به) الميت (عما عليه) اولم يكف ثلث

يتمكن من اداها بان وجب عليه الصوم فمات في شوال هل يجب الايصاء به التحقق سيها في الصحة ويجوز (قوله فليطعم) بالبناء لا مجهول لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكر مع قوله هو الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على ما قدره يصح مفعول قوله سابقا فيخرج (قوله أو زبيب) هو المعنى وقيل الزبيب كالبر (قوله لتنوع حاجات الفقير) فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعمال ويحتاج الى الدراهم ليصرفها في حاجاته (قوله لان محمد الخ) علة لذكر المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله في الصوم) أي والصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أي ايصال الميت بالاطعام عن صومه (قوله حزم بالاجزاء) لانه بالايصال فرغ ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه متبرعا وفي الحقيقة الكل معلق بمشيئة الله تعالى (قوله من الزام الولاء على الميت) أي وله أحكام قد يضر بها السيد كالقتل خطأ فانه على عاقلته وعاقلته مولا فلا يثبت الولاء من غير رضا (قوله يجمع من منزله) ان كفى والا فحين يكتفى (قوله والمتبرع به) أي ويجمع المتبرع بالحج عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو وغيره) هذا الحكم لانه لا يقيده بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة بعد تقديره بشئ من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلا (قوله فيسقط عن الميت بقدره) في الدر المنثور انهم اذا ارادوا الانحراج عنه بحسب عمره بغلبة الظن ويخرج منه مدة الصبا وهي اثناعشر في الغلام وتسعة في الاثني ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي والاندفع مرارا اه وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس لا يحسن أداءها (قوله ويقبضه) لا بد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها أحد هم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها بقدرها على الظاهر (قوله متبرعا به) هو بعد الاولى متبرعا مطلقا ولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المذكورة (قوله وكذا

ماله اولم يوص بشئ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي لحجته لبراءة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك ما نص المقدار) اليسير بعد تقديره لشي من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما برد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه) لستم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوبه (للفقير) بجهة الاسقاط متبرعا به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) ايضا (ثم يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعا عن الميت وهكذا يفعل مرارا (حق فيسقط ما كان) يظنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى عنه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (بجهة بخلاف كفارة البين) حيث لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على الصدقة فيها وكذا

ما نُس على عدده في كفارة) ككفارة الظهار على ما ذكره فان الله تعالى قال فمن لم يستطع فاطعام
سنتين مسكينا وهل تكفي الاباحة في القدية قولان المشهور نعم واعتقه الكمال ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئله الله العظيم

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتركات ظنا بالموثنيين خبر الان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير
قصد له ذروا علم أن الأمور به ثلاثة أقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كمال كالصلاة
بجماعة وقاصر كالصلاة منفردا الفوائت الوصف المرغوب فيه واداء شبيه بالقضاء وهو فعل
اللاحق بعد فراغ الامام امانه اداء فليبقا الوقت وأمانه شبيه بالقضاء فلانه قد التزم مع
الامام وقد فاته ذلك الملتزم والناظر المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله
القضاء لغة الاحكام) القضاء بالقصر والمدة وقوله الاحكام الاولى أن يقول المحكم (قوله اسقاط
الواجب بمثل ما عنده) اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء
والقضاء تسليم عين الواجب الآن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين
الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل
الواجب وليس لهذا الخلاف ثمة اذا علمت هذا تعلم أن قوله بمثل ما عنده جرى على غير الراجح
والأخير بلا عذر كبره لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فالقضاء من يل لائم الترك لا لائم التأخير
والاعادة فعل مثله في وقته ظلال غير الفساد لقولهم كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم تعادى
وجوب في الوقت وأما بعده فمندبا وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء واذا
أريد ما هو أعم أبدا لنا الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها
ظلال غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اداء وما أذن الشارع في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر القبلية
اذا صليت بعدها فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها
مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله التسع وقتها) اما التي ضاق وقتها فتدوم على
الفائتة ويسقط الترتيب (قوله مع تذكر الفائتة) قد بدله لأن الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي
ان شاء الله تعالى وأفاد بذكر الترتيب في الفوائت والوقعية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور
وقال الامام أحمد اذا تركها بعد اغترافه فلا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا وارتد لا يؤمر
بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع اوقات العمرة وقت للقضاء ما عدا اوقات النهي الثلاثة وفي
الله استأني قضاء الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى القور عند أبي يوسف وعن الامام
روايان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوائت يعني قضاءها وان وجب فورا عذر السعي على العيال
والحوارج على الاصح اهـ (قوله الفوائت القليلة) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله
مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كافي المحط لان الشرط
حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يسقط به ولا واجب كافي المعراج لانه لا يقوت الجواز بقوته
وهذا يقوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن يتمشى على
كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رفته سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ورواه مالك عن

ما نُس على عدده في كفارة
(والله سبحانه وتعالى أعلم)
وهو الموفق بحمد وكرمه

(باب قضاء الفوائت)

القضاء لغة الاحكام وشريعة

اسقاط الواجب بمثل

ما عنده (الترتيب بين

الفائتة) القليلة وهي

مادون ست صلوات (و) بين

(الوقعية) التسع وقتها مع

تذكر الفائتة لازم (و) كذا

الترتيب (بين) نفس

(الفوائت) القليلة

(مستحق) أي لازم لانه

فرض على بقوت الجواز

بقوته والاصل في لزوم

الترتيب قوله صلى الله عليه

وسلم من نام عن صلاة او نسيها

فلم يذكرها الا وهو يصلي مع

الامام

فليصل التي هو فيها ثم ليقض
التي تذكر ثم ليعد التي صلى
مع الامام وهو خير مشهور
تلقته العلماء بالقبول فيثبت
به الفرض العمدلي ورتب
النبي صلى الله عليه وسلم
قضاء الفرائض يوم الخندق
(ويسقط) الترتيب (بأحد
ثلاثة اشياء) الاول (ضيق
الوقت) عن قضاء كل
الفرائض وأداء الحاضرة
للزوم العمل بالتواتر حينئذ
لان العمل بالمشهور يستلزم
ابطال القطعي وهو لا يعمل
به الا مع امكان الجمع بينهما
بسعة الوقت وليس من
الحكمة اضاعة الموجود في
طلب المفقود بضيق الوقت
(المستحب) لانه يلزم من
مراعاة الترتيب وقوع
الحاضرة ناقصة فيتغير به
حكم الكتاب فيسقط بضيق
الوقت المستحب الترتيب
ولا يعود بعد خروجه (في
الاصح) مثاله لو اشتغل
بقضاء الظهر يقع العصر
او بعضه في وقت التغيير
فيسقط الترتيب في الاصح
والغبرة لضيقه عند الشروع
فلو شرع في الوقتية متذكرا
للقائفة وأطالها حتى ضاق
الوقت لا يجوز الا ان يقطعها
ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا

نافع عن ابن عمر موقوفا والرفع من الثقة مقبول مطلقا سواء كان أربع عن وقت أم لا (قوله
فليصل التي هو فيها) وتكون له نافلة (قوله وهو خير مشهور) نازع السكال في شهرته (قوله
ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفرائض والحاصل انه لم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال
بعض الأئمة لتركه صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار الى تركه مرة بيانا للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضا
عن أحد من الصحابة قول ولا يفعل الا وروى أنه صلى الله عليه وسلم لم يشغل المشركون عن أربع
صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بلالا فأذن ثم أقام فصلى
الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن قضاء كل
الفرائض) مفهوما يفيد انه اذا لم يضيق الوقت عن جميعها بل كان يسع الوقتية وبعض الفائتة
انه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الاتيين في كلامه (قوله للزوم العمل
بالتواتر حينئذ) لان آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص ووقت التذكرة للقائفة
ثبت بالخبر السابق فان في بعض رواياته فان ذلك وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه
خير آحادا وانما يجب العمل به اذا لم يتضمن ترك العمل بالنص اما اذا تضمن فلا لانه يلزم نسخ
الكتاب به وهذا لا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق الوقت (قوله وهو
لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فانه يفوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت)
الباء السببية وفي نسخة باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله اضاعة والباء السببية ولو
قدم القائفة ولم يكن وقت كراهة صحت وأتم لتقويت الوقتية بغير موجب فصار كما لو اشتغل
بالنافلة عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه
اذا ما قبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكره في ظاهر الرواية
فوقع الاختلاف بين المشايخ فنسب الطحاوي اعتبار اصل الوقت اهـ ما واعتبار الوقت
المستحب لمجذور مج في المحيط قول محمد ورجحه أيضا في الظهيرية بما في المتن من انه اذا افتتح
العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم اجترأ الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا
نصر على أن العبرة بالوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر
في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها وفترة الخلاف تظهر فيما لو شرع في العصر
وهو ناس للظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر عندهما
ويصل الظهر وعنده يضي في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس ذكر هذه الثمرة السيد عن
مسكين (قوله فيتغير به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
وتفسير حكم الكتاب بقضاء الوقتية بايقاعها في الوقت المكروه كذا في الشرح فان الآية
المذكورة كقوله تعالى أقموا الصلوات لدي على الاتيان بالواجب على صفة السكال لانه المطلوب
شرعا وتفسير بضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والقائفة جميعا في نفس
الامر لا يجب ظنه فالوطن من عليه العشاء ضيق وقت العشاء فصلى العشاء ثم بين أن في الوقت
سعة بطل العشاء ثم نظر فان كان الوقت يسعها جميعا بحيث يقضى في العشاء قدر العشاء قبل
الطولع بعد صلاة العشاء يصل العشاء ثم يعيد العشاء وان لم تكن فيه سعة كذلك يعيد العشاء فقط

والمسئلة بمجاله افتد كرم مضيق الوقت جازت الوقتية ولوتعددت الفاتنة والوقت بسع بهضم مع الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أشرنا اليه لانه ليس الصبر الى هذا البعض من الفوات اولى منه لالا نحو كما في الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على الاتيان بالفاتنة مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصرف وقتها موجودا بعد ثم ذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوات) الحقيقية والحكمية (سنا) لانه لو وجب الترتيب فيها ٢٨٩ لوتعوا في حرج عظيم وهو مدفوع

بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لان الكثرة بالدخول في حرج التكرار وروى بدخول وقت السادسة لان الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية سندا كراهية لانه خسا منذ كرافاتة لم يقضها حتى خروج وقت السادسة من المؤديات منذ كرا وكما سقط الترتيب فيما بين الكثرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسهما على الاصح وقيدناهما بكونهما سنا (غير الترتيب) لانه لا يستلزم قطا في كثرة الفوات بالاجماع أما عندهما فظاهر اقوله ما بأنه سنة ولانه فرض على عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والدلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا مدخل للوقت في ذلك بوجه (وان لم ترتب مع العشاء والفجر وغيرهما كما ينه (ولم يعد الترتيب بين الفوات التي كانت كثيرة (بعودها الى القليلة) بقضاء

وهكذا يفعل مرة بعد اخرى الى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله لتطوع وفي المجتبى وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع التخفيف من قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة (قوله والمسئلة بمجالها) أي اطالها حتى ضاق الوقت (قوله جازت الوقتية) ولا يلزمه القطع لأن شروعه فيها أولا جاز ولو قطعها كان له أن يشترع فيها ثانيا فلم يكن للقطع فائدة فكان البقاء أولى بالجواز لانه أسهل من الابتداء (قوله كما في الفتح) الذي في الفتح ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال الزاهد وهو الاصح وعلمه بما قاله المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر الجهل وبعبارة النقاية فرض الترتيب ولو جاهد به اه قال شارحها العلامة القهستاني عند اثنتي عشرة مسألة وعن الحسن منه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الاكثر من كما في القرائن وما في الزياحي من أن الظن المعتبر بطريق النسيان كن صلى الظهر اذا ترك الفرض فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر اذا كان الظهر جاز العصر اذا فاتته عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم ذكر ولم يقلد مجتهدا ولم يستفت فقهاء فسلاته مصدقة لمصداقها مجتهدا فيه وأما المقلد لابي حنيفة فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلدا للشافعي فلا فساد في سلاته ولا توقف على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لانه لو وجب الخ) ولان اشتراط الترتيب اذا ذكر بما ينفي الى تفويت الوقتية وهو سرام (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن محمد (قوله أو من حيث الساعات) على قول الشيخين وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبى وهو الصحيح ذكره المصدر الشهيد وكذا قال في التجنيس والمزيد وفي الهداية وهو الاظهر لان علة السقوط الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجه وهو زوال الكثرة أفاده السيد (قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عبر به لكان أولى لانها اذا بلغت سنا سقط الترتيب وان لم يكن على وجه النسيان ولان النسيان سقط في الاقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله ثم تذكرها) أي الحديث قاله السيد (قوله على الاصح فيما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل الماضي كأن لم يكن زبر الله وصحبه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى (قوله وعليه) القنوي وجهه أن الاشتغال بهذه الفاتنة ليس بأولى من الاشتغال بتلك الفوات وفي الاشتغال بالكل تفويت الفريضة عن وقتها وما قالوه يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تفويت الصلاة وغلب على نفسه التسكسل لو أتى بعد عدم الجواز يفوت أخرى ولم

بعضها لان الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه القنوي وترجح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب ايضا (بفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على الاصح فيما) أي الصوريين لما ذكرنا وعليه القنوي ثم فرغ على لزوم الترتيب في اصل الباب بقوله (فلو صلى فريضا اذا كرافاتة

ولو كانت (وإذا فسد فرضه فسادا موقوفا) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه عنه بقوله (فان) صلى خمس صلوات منذ كرائي كلها تلك المترككة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المترككة ذاكرا لها) اي لامترككة (صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لان الحكم ٢٩٠ وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة بقرنان والكثرة صفة هذا المجموع لان

الفساد في حكم المترككة فكانت المترككات ستا حكما واستندت الصفة الى أولها فجازت كلها كتجهيل الزكاة يتوقف كونها فرضا على تمام الحلول وبقاء بعض النصاب فاذا تم على نمائه مكان التجهيل فرضا والا كان دفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاها منذ كرا للفاقتة (بقضاء) الفاتئة (المترككة بعده) اي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفاتئة (المترككة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاه منذ كرا لها (بطل وصف) لأصل (ما صلاه منذ كرا) للفاقتة (قبلها) اي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (دفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خسا واحدة تصح خسا فالمترككة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد والسادسة من المؤديات تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية

جزا حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد (قوله ولو كانت وترا) أي لانه فرض على عنده فالوتر يعتبر في الفساد ولا وقت له يخصه بل وقته وقت العشاء فيه يعتبر عند فواته قضاؤه قبل خروج وقت العشاء الا تيمية أو بعده (قوله يحتمل تقرر الفساد) أي يحتمل الفساد فالضيمر له أو تقرر فاعل يحتمل تنزيله منزلة اللازم (قوله منذ كرائي كلها تلك المترككة) يعني عنه قول المصنف ذاكرا لها انما قيد بالتذكرا لان التسبان يسقط الترتيب فلونسى في البعض وتذكر في البعض فالظاهر اعتبار التي تذكر فيها حتى تبلغ العدد المسقط واعتبار خمس غير المترككة هو الصواب خلافا لما يوهمه ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برفع جميع تأكيد للضمير المستتر في صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالوا تفسد تلك الصلوات فسادا باتا لا يحتمل الصحة بحال ويلزمه قضاء الست كلها المترككة والخمس التي أداها بعدها قبل قضائها وهو ذاكرا وما يصلبه بعد ذلك صحيح وان كان ذاكرا للفاقتة لصيرورة الفوات ستا (قوله والكثرة) أي كثرة الفوات ولما ورد عليه أن الفاتت واحدة فقط والخمس مؤداة أجاب عنه بقوله لان الفساد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله فجازت كلها) لانه سقط الترتيب من أول صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستندا ليكون مضافا الى الكثرة التي هي العلة دون الاخيرة التي ليست بعلة (قوله كتجهيل الزكاة) أشار به الى أن توقف حكمه على أمر حتى يتبين حاله ليس يدعى كتوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في طريق المزدلفة فان أعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المعذور اذا انقطع العذر بعدها على معاودته في الوقت الثاني فان عاد صحت والا فلا أفاده في الشرح (قوله وبقاء بعض النصاب) أي اثناء الحلول وأما آخره فلا بد من تمامه (قوله كان التجهيل فرضا) أي كان المجهل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لان التصرية عقدت لأصل الصلاة بوصف القرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد تبطل أصلا لان التصرية عقدت للفرض فاذا بطلت القرضية بطلت التصرية أيضا واعلم أن أبا يوسف قد وافق الامام في عدم بطلان أصل الصلاة اذا قضى الفاتئة قبل مضى الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المترككة الى مضى الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضىها (قوله بتقرير الفساد) أي بتقرير الفساد الموقوف فهو من اضافة المصدر الى مفعوله والجواز والجور متعلقان بقوله تفسد (قوله والسادسة من المؤديات الخ) أي بذلك جوازها عما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب السك الى الجواز جائز وموقوف على أداء صلوات بعد المترككة فانه ليس المراد منه الا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لاشتراط السادسة بل ولادخول وقتها لانه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كالأول كان الخامس من المؤديات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية) الملازمة بمنوعه لما علمه قريبا الآن يقال للزوم

وتأديتها فيه غالباً اقيم ذكر أداؤها مقام ذلك (واذا كثرت القوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها التزاماً بالقروض
والاوقات كقوله أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر بجادى الثمانية سنة أربع وخمسين والف وهذا فيه كلفة (فاذا أراد تسهيل
الامر عليه بنوى أول ظهر عليه) أدرك وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك ٢٩١ فيما يصله يصبر أو لا فيصنع بقل

ذلك وهكذا (أو) ان شاء
نوى (آخره) فيقول أصلي
آخر ظهر أدركته ولم اصله
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه
يصبر آخره بالنظر لما قبله
فيحصل التعيين ويخالف
هذا ما قاله في الكنز في
مسائل شتى انه لا يحتاج
للتعيين وهو الاصح على ما
قاله في القنية من يقضى ليس
عليه ان ينوى اول صلاة
كذا أو آخره بنوى ظهره على
أمره أو نحوه ما على
الاصح انتهى وان خالفه
تصحح الزيلعي فقد اتسع
الامر باختلاف التصحيح
فليرجع للكفر فانه واسع والله
رؤف رحيم واسع علم
(وكذا الصوم) الذي عليه
(من رمضان) اذا أراد
قضاءه يفعل مثل هذا (على
احد تصحيحين مختلفين)
صحح الزيلعي لزوم التعيين
وصحح في الخلاصة عدم لزوم
التعيين (وبعذر من أسلم
بدار الحرب) لم يصم ولم يصل
ولم يرك وهكذا (بجهله
الشرائع) أى الاحكام
المشروعات مدة جهله لان
الخطاب انما يلزم بالعلم به
أو بدليله ولم يوجد بخلاف

موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتبط قوله غالباً
بالدخول والتأدية نتج الجواب السابق (قوله مقام ذلك) أى خروج وقت الخامسة (قوله
واذا كثرت القوائت) المراد مطلق الكثرة وان لم تسقط الترتيب أفاده في الشرح (قوله
اتزام القروض والاوقات) التى هي اسباب فاختلفت الاسباب كما اختلفت المسببات (قوله
كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التعمية على تاريخ تأليف هذا المحل كذا نبه عليه
الموافق وقال في الشرح ظهر الخميس عاشر ذى الحجة سنة خمس واربعين والف فيبين التاريخين
ثمانية اعوام واربعة أشهر وثمانية عشر يوماً (قوله وهو الاصح) روجه في الثانية والخلاصة
ويجوز عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكنز) أى فليرجع المبني بالحادثة الى الحكم
المذكور في الكنز واللام في الكنز بمعنى الى قال تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم وقوله فانه
واسع أى فان الحكم الذى فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكنز عن هذا التأليف وفي نسخة
فانه واسع بصيغة الماضي (قوله والله رؤف رحيم) أى شديد الرحمة فلرحمته لم يكلف هذه الامة
الخروج من الامور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والايق باليسر والرافة ما في
الكنز وهو علم بما عليه فيسقطه عنه ولذا قال واسع علم (قوله من رمضان) وما اذا كان
من رمضان واحد فلا يحتاج الى التعيين اتفاقاً حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فقضى يوماً ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر فالواجب عليه اكمال العدد
وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولى أن ينوى
أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكدالك لو كان من رمضانين على
المتأخر حتى لو نوى القضاء لا غير جاز اهـ (قوله وهكذا) اشارة الى جميع الاعمال الفرعية
(قوله مدة جهله) مرتبط بقوله يعذر (قوله أو بدليله) وهو السكون في دار الاسلام (قوله
والزومه زفرها) وكذا الامام الشافعي واحذر ضي الله عنهم (قوله داليل وجود الصانع الخ)
اعتقاد الوجود لا يكتفى في الايمان اذ من يعتقده الشركة بمعتقد الوجود وهو كافر فلا بد من
اعتقاد الوحدة والقُدرة والارادة والعلم والحياة فليصرره (خاتمة) من لا يدرك كمية القوائت
يعمل بكبراً به فان لم يكن له رأى يقضى حتى يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة عمر مع
انه لم يفته شيء منها احتياطاً قيل يكره وقيل لا لان كثيراً من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقضى
في وقت تكره فيه النافلة والافضل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع القاطعة لانها يوافق من
وجهه فلان يقرأ القاطعة والسورة في اربع الفرض على احتمال اولى من ان يدع الواجب في
النقل ويقتل في الوتر ويقعد قبر الشهيد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وثراً فقد اداءه
وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضرك القعود وكذا يصلي المغرب اربعاً بسلامات فعددت
والاشتغال بقضاء القوائت اولى واهم من التوافل الا السنة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة
التسبيح والصلاة التى وردت في الاخبار فتلك بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في المصنفات

المسلم بدار الاسلام والزومه زفرها كما يلزمه الايمان فله دلائل وجود الصانع ظاهرة فلا يلزمه ذكر بجهله ولا دليل عنده على
وجود فرض الصلاة وهو ما عذر به

عن الظهيرية وقتاوى الجبة ومراده بالسنة المعروفة المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضاء
مراده به ان ينوى القضاء اذا اراد فعل غير ما ذكره الاولى بل المتعين ولو شك انه صلى ام لا
والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه
لان سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك اى والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها
وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم يقرغ من الصلاة فعليه اتمامها
وبعد في كل ركعة وان شك بعد ما قرغ لاشئ عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (باب ادراك الفريضة) •

اي ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه ان نقص العبادة قصدا بلا عذر حرام
وان النقص لا كمال كمال لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني اولى
من اعتبار الصور كهدم المسجد التجديده وكنتقص سجود من رفع رأسه لشوك اصاب جبهته
لم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يعد ذلك سجدة من واما اذا كان النقص اعراض شرعى
فتارة يجوز تارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان
يلقب بمسائل شتى كافي الفتح (قوله في اداء فرض او قضائه) اخرج به النقل فانه لا يقطع
بالاقامة بل يتم شفعه لان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله او قضائه) اى قضاء الفرض الذى
اقيم لانه كمال لها والتعليل بان القضاء معصية فلا يظهرها لا يطردها ولو كان قضاء فرض غير
المقام فلا يقطع لانه ابطال من كل وجه (قوله او في نقل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل
لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار نفويتها كان لا الى خلف كذا في الفتح (قوله
او مندور) هذا يخالف ما في البحر عن الملاصة شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنقل
والمندورة كالفائتة اه الا ان يحمل قوله فاقامت الجماعة اى جماعة اداء الفرض وقضائه
والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصلى احدهما منفردا فاقام
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقضى لانه كمال وانما صورناه بما ذكره لان النذر المختلف
كالقروض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما مر وقول السيد لا يصح التوزيع في كلام المصنف
بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه يلزم استعمال المشترك
في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منطوقه فيهما لما قدمناه من ان العلة الاولى غير مطردة وليس
هنا مشترك استعمال في معان بل قوله فاقامت الجماعة تحته جزئيات ثلاثة لامعان ثلاثة وذلك
الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فلي تأمل (قوله في محل ادائه) فلو اقيمت
في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح وغيره
وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فاتته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد
بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بان احرم الخ) تصوير لقوله فاقامت
(قوله لا مجرد الشروع في الاقامة) فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقبض الركعة
الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بخلاف من لا مسكين وفيه ان مدة الاقامة يسيرة جدا لا يتأني
فيها التقيد والاعتمام الا نادرا (قوله قطع بتسليمه قائما) في القهستانى ويجمع الانهر اطلق في

• (باب ادراك الفريضة) •
مع الامام وغيره (اذا شرع)
المصلى (في) اداء (فرض)
او قضائه (منفردا) او في نقل
وحضرت جنازة يخشى
فواتها او مندور (فاقيمت
الجماعة) في محل ادائه لاني
غيره بان احرم الامام لان
حقيقة اقامة الشئ فعله
لا مجرد الشروع في الاقامة
فاذا لم يقبض بسجدة (قطع)
بتسليمه قائما (و) بعده
(اقتدى) على الصحيح وقيل
لا يقطع حتى يتم ركعتين

لا يصلي لا يخشى بمادون
الركعة والجنازة لا خلف لها
وبالقضاء يجمع بين المصلتين
(ان لم يسجد لم يشرع فيه)
ولو غير رباعية (او سجد)
للمسألة الاولى (في غير
رباعية) بأن كان في الفجر
أو المغرب فيقطع بعد السجود
بتسليمة لأنه لو اضاف في
الثانية ركعة أخرى تم
الفرض وتفتونه الجماعة في
الفجر ولا يتنقل بعدها مطلقا
وفي المغرب للآجال أكثر حكم
الكل فتفتونه الجماعة ولا
يتنقل مع الإمام فيها المنع
التنقل بالبتراء ومخالفة
الإمام باضافة رابعة (وان
سجد) وهو (في رباعية)
كالظهر (ضم ركعة ثانية)
صيانة للمؤدى عن البطالان
وتشهد (وسلم لتصير
الركعتان نافلة) ثم اقتدى
مقترضا) لأحرار فضل
الجماعة (وان صلى ثلاثا)
من رباعية فأقيمت (أتمها)
اربعا منفردا حكايلا أكثر
وعن محمد بن يحيى جالس التنقل
نقل فيجمع بين نواب النقل
والفرض بالجماعة (ثم بعد
الانتماء) اقتدى مستقلا) ان
شاء وهو افضل لعدم
الكراهة (الاقى العصر)
والفجر انتهى عن التنقل
بعدهما وفي المغرب لمخالفة

القطع فمثل القطع بسلام أو غيره سواء كان قائما أو راكعا أو ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان
قائما يسلم تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يشهد ثم يسلم في صورتين ٨١
والمراد بهما هذه وما ذكر في المصنف بعدها ولم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقتداء وعبارة
الدر فقيده الجواز لأنه شبهه بالجائز فقال يقطعها العذر أحرار الجماعة كما لو نذر دابة أو قار
قد رها الخ ثم قال ويجب القطع نحو انحاء غريق (قوله من رباعية) أي فريضة رباعية لأنه
يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثنائية أو ثلاثية لايتم الركعتين لما يأتي (قوله
الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشية فوت جميعها فلو كان يعلم ادراك البعض
لا يقطع ويحرر (قوله وهو يعمل الرفض) أي مادون الركعة ولذا يتابع المسبوق الإمام في
سجود السهو وقيل التقييد بسجدة ولو قام المصلي للخاصة له رفض القيام ويعود إلى القعدة فعلم
ان الشرع جعل له ولاية الرفض قبل التقييد بسجدة فإداه في الشرح (قوله لا يخشى بمادون
الركعة) لأنه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا مرتبط بقوله أو في نقل وحضرت جنازة
يخشى فواتها وانما ذكره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) الا ليق
بالمبالغة ولو رباعية لان الرباعية اذا أتم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الرباعية (قوله
مطلقا) سواء كان مع الإمام أو منفردا (قوله لا أكثر حكم الكل) فقيه شبهة الفراغ
وحقيقته لا تختمل النقض فكذا شبهته ذكره السيد عن الدرر (قوله لمنع التنقل بالبتراء)
يحتمل ان المراد بالمنع عدم العصاة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر وتصريح
المشايخ هنا بوجوب الاتمام أي اتمام الركعتين فيما اذا سجد في الرباعية صيانة للمؤدى عن
الاطلاق صريح في ان الركعة الواحدة باطله لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهر وقال بعض
حنفية عصرهم لا تبطل لان من اقتدى بالإمام في المغرب مستقلا وسلم مع الإمام لا تنفسد
ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا أصبح التنقل بالثلاث فكذا بالواحدة
وقد يقال هذا قياس مع الفارق لان جواز التنقل بثلاث ركعات أشبهه بالوتر وهو نقل عندهما
ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالتعدي لما قالوا فيمن صلى ركعة من الرباعي أتم
شفعاء والماعلوم بالاطلاق بل كان يكفي أن يقال ومن سجد في رباعي فعد للركعة ثم قطع واقتدى
ولأنه يقتضيه فرضنا ما لا يقتضيه فرضه أو يؤيد ما ذكرنا في البرهان عن ابن مسعود رضي الله عنه
ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبني على القول بفساد الاقتداء
في المغرب مستقلا اذا سلم معه وكلام معاصريه مبني على القول بعدم الفساد وهو مروي عن
بشر المريسي والبتراء تصغير البتراء سميت به لانقطاعها عن الأخرى (قوله باضافة رابعة)
متعلق بمخالفة وفي شرح السيد وان شرع في المغرب أتم أربعا لان مخالفة الإمام اخف من
مخالفة السنة ٨٢ (قوله لتصير الركعتان نافلة) بالاجماع وأما قول محمد بطلان الوصف
يستلزم بطلان الاصل فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عهدة الماضي كما اذا قيد
خامسة الظهر بسجدة ولم يكن قد عدل لا خيرة أما اذا كان متمكنا من الماضي لكن أذن له الشرع
في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كذا في القم (قوله لتقلب نفلا) بترك
قيام الرابعة (قوله اقتدى مستقلا ان شاء) قال في البحر عن الحاوي القدسي انه يدرك بهذه

لأنه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اهلك ثم ادركت الصلاة فصلها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا

لأنه امر به نص الرجلين لم يصليا معه الظهر واخبر ان صلاتهم ما في رحالهما فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتا صلاة قوم فصليا معهم واجعلوا صلاتكما معهم سبعة اى نافلة كما في النهاية (وان قام لثلاثة) برباعية منفردا (فأقيمت) الجماعة (قبل مجيئهم) للثالثة (قطع قاعا) لان القعود للتكامل وهذا قطع (بتسليمية) واحدة او عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الأئمة السرخسي ان لم يعد للقعود فسدت لانه لا بد من القعود ٢٩٤ ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال نحر الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع

في صلاة الامام فيحصل الخطم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء ورفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة) فخرج الخطيب (او) شرع (في سنة الظهر) فأقيمت (الجماعة) (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن ابي يوسف والامام (وهو الوجه) بلجه بين المصلتين (ثم قضى السنة) أربعة أتمكنه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجه أكل ولا ابطال واليه مال شمس الأئمة السرخسي والبقالي وصحح جماعة من المشايخ أنه يثمها أربعة لانها كصلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذن بالتطمين أولى لانه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد بتعليل شمس الأئمة (ومن حضر وكان الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولولم

النافلة فضيلة الجماعة وكراهة التنقل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام والقوم متنفذين على سبيل التداخي لم يبين ما المراد بالجماعة التي أدرك فضلها هل هي فضيلة الفرض أو النفل وهو الظاهر لانه لم ينو الفرض (قوله لانه امر به) أي بالنفل (قوله نصا) أي نصامعينا انه نفل بقوله واجعلوا صلاتكما معهم سبعة روى أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الظهر رأى رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فأتيا وقرأ نصهم ما ترعد فقال علي رسلكما فأتيا امرأة كانت تاكل القديد ثم قال مالكم كمال تصليامعنا فقالا كمالنا في رحالنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صليتما الخ (قوله ولان المؤداة لم تقع فرضا) أي القعدة المؤداة لم تقع فرضا وركعتا لما انقلبتا انقلبتا لم يكن لهما بد من القعدة المفروضة ثم على هذا القول قبل يعيد التشهد ثانيا وقبل يكفيه التشهد الاول ويسلم تسليمتين وقيل واحدة (قوله بلجه بين المصلتين) مصلحة الاستماع ومصلحة أداء السنة بعد أداء الفرض ومصلحة أداء الفرض على الوجه الأكمل والاتبان بالسنة بعده (قوله ثم قضى السنة) اطلاق القضاء عليها مجاز (قوله مع ما بعده) أي من السنة جرى على احد قولين في قضاء السنة القبلية هل هي قبل البعدية أو بعده وصحح كل (قوله والاداء على وجهه اكل) فان ادراكه من اوله مع الامام اكل من ادراكه بعده (قوله لانها كصلاة واحدة) وليس القطع لا كمال بل للابطال صورة ومعنى اذ فيه ابطال وصف السنة لا كمالها (قوله قلت والا كمال الخ) استقدم منه ان المراد من قوله نخرج الخطيب خطب الخطيب فأطلق السبب واراد المسبب وهذا البحث لم أره لغيره (قوله لانه ليس حالة استماع خطبة) أي لان حال اشتغال المرقى الخ (قوله واليه يرشد) أي المحدث البحث (قوله بتعليل شمس الأئمة) المشار اليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ (قوله ولا يشتغل عنه بالسنة) أي عن الاقتداء (قوله ولو في المسجد بعيدا عن الصف) أي يشترط في كونه يأتي بسنة القجر اذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد فان لم يجد مكانا تركها لان في الاتيان بها في المسجد حيثة مخالفة للجماعة فتكره وترك المكره مة قدم على فعل السنة غير ان الكراهة تنقوت فان كان الامام في الصبي فصلاته اياها في السجدة أو أخف من صلاتها في الصبي وأشد كراهة أن يصلها بمخالط الصف كذا في الفتح ويذهب في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لما قدمناه في سنة القجر) من الاخبار الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلهما في البيت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلهما في البيت وأنكر على من صلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سنته) بالنصب تفسير للركعتين (قوله ويقل المنازع) كذا في الشيخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الامر

بقية شيء وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والاصل السنة ثم اقتدى لا يمكن جمعه بين المنازع الفضيلتين (الافى القجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن الصف (ان أمن فونه) ولو بادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة القجر لما قدمناه في سنة القجر والافضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي القجر أي سنته في بيته يوسع له في رزقه ويقلل له المنازع بينه وبين أهله ويحتم له بالايان

والاجب فعلمهما اقل طلوع الفجر وقبل بقر قرب القريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته افضل من صلته في مسجدى هذا الا المكتوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من آفة ٢٩٥ صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام

افضل من مائة صلاة في مسجدى وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة (وان لم يأمن) فوف الامام باشتغال بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعة في الفجر لانهم اتفقت الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعة فلا تبلغ ركعتي الفجر ضعة واحدة منها (ولم تقض سنة الفجر لا بقوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنز للعلامة المقدسي وفي تنوير العناني المختار تقديم الثنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الأصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلين بعد الركعتين

النازع فيه فهو من الاسناد الى السبب وفي القاموس التنازع الخصام والتناول (قوله فعلمهما أول طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل بقر قرب القريضة) لانها تتبعهما ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم نشرح في الركعة الاولى وألم تر كيف في الثانية فانه يكنى الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لاتساع أمر النقل (قوله صلاة المرء الخ) من ثمة قال في الهداية الافضل في عامة السنن والتوافل المنزل ٨١ الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤتيهما في المسجد لا ما سواه وما به أفتى الفقيه أبو جعفر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام بمائة آفة صلاة وصلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي تحرر عندي أنه يأتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقيد بأدراك ركعة وتقريب الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بأدراك التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يحرك فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يبني عليها الظهر بل قوله هنا كقولهم ما من أنه يحرك ثوابها وان لم يقل في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على أنه لو حالف لا يصل الظهر جماعة فأدرك ركعة لا يحث وان أدرك فضلها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) فأدبه انه لم يشرع فيها فلو شرع اتهمها طائفا لان القامع حثه للإبطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) قيل لاختلاف بينهم في الحقيقة لانهم ما يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى ان يقضى وان لم يفعل لاشئ عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) أي على الصحيح وقيل بتضيها تبعا بعده ولا يضيها مقصودا اجماعا كما في الكافي وغاية البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لما شاكاه وهذا كان الاولى أن ينوي السنة لا القضاء قهستان (قوله في الصحيح) وقيل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبتت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أي الوقت اذا فاتت معه لانه كم من شئ ثبت تبعا وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع مقدمة على الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدم عليهما وقد تعذر التقديم على الفرض ولم تعذر على السنة فتقدم الاربع كذا في شرح الجمع (قوله لحديث عائشة الخ) ولتلايفوتها أيضا عن موضعها مقصدا بالضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقييد بالتالي قبل الظهر ومكذا الجمعة كما في الدرر للاحتراز من التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى لكرهية التنفل بعده ٨١ ولو قال المصنف ولا مانع من

وحكمها لاربع قبل الجمعة كالتالي قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بأدراك ركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يترتب في حلقه ليصلينه جماعة

(بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة اتفاقاً ولوقى التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو اثنين من الثلاثية فإذا حلف لا يصلح الظاهر والمغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحتمل لأن لا أكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يصح لا لم يصلها بل بعضها بجماعة ٢٩٦ وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك الظهراً

يحتسب بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحتسب بأدراكه في التشهد (ويطويع قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقبلاً ومسافراً (إن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنه شرعت قبله بالقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف بطيعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نفسها في حقنا أمان في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والأ) أي إن لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفصيل أو إزالة نجس قليل (فلا) يطويع ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

قضاء التي قبل العشاء بعدها كان أوضح وأخصر (قوله بل أدرك فضلها) وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الاتفاق المسجوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كثرة ثواب مدرك أوّل الصلاة مع الإمام لقوات التكبير الأولى اهـ (قوله فإذا حلف الخ) فرض المثال هنا نفياً وفيما قبله أثباتاً إشارة إلى أنه لا فرق بين الإثبات والنفي في الحكم (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يضعف قوله باتفاقهم في باب الإيمان أنه لو حلف لاياً كل هذا الرغيف لا يحتمل إلا بآكل كل كاه وأن لا أكثر لا يقوم مقام الكل (قوله يحتمل بأدراكه في التشهد) فذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازياً واعلم أن ذكر هذه المسئلة بحمل كتاب الإيمان وانما ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين أدراك الفضل وأدراك الجماعة (قوله ويطويع قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التخفيف في الفعل وهو أن يظهر في غير المؤكدة أما المؤكدة فبأقرب من غير تخفيف إن أمن فوت الوقت أفاده السيد وفي الجزر وإن لم تكن مؤكدة فإن كانت من المستحبات استحب الاتيان بها والأفوه مخبر وقد يقال إن المراد في كلامه الجواز المطلق لمستوى الطرفين فيلحق المؤكدة والمستحبة (قوله إن أمن فوت الوقت الخ) لو أبدله بقوله إن أمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه إذا علم التركة خذ خوف فوت الجماعة فلا بد يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى أفاده السيد (قوله ولو منفرداً) وصل بقوله ويطويع وقيل انما يأتي بالمؤكدة أن صلى بجماعة وإن كان منفرداً يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه صلى الله عليه وسلم في غير الأداء بجماعة والأول أصح قاله السيد (قوله فأنه شرعت) أي فان السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في غير المؤكدة (قوله والمنفرد في ذلك أحوج) لفقدان صلاته من وجه واسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للنقص (قوله وهو أحوط) أي آتيان المنفرد بالسنة فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام (قوله لتكميل نفسها في حقنا) قد يقال إن التكميل انما يكون شيئاً قد نقص وحينئذ فلا يكون إلا في البعدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال أنه بعد صلاة الفرض ناقصاً يكمل ولو بما فعل قبله والأثر يدل عليه فانه ورد أنه إذا وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظر وأما له من النوافل فإن وجد كمل به خللاً ما هو ذابيع القلبية (قوله فزيادة الدرجات) الأولى زيادة لام التعليل ويحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فإله في زيادة الدرجات (قوله بأن يفوته الوقت) الأولى حذف الباء لأن المنسبة من مفعول يأمن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركعة في غير القبر كذا في الشرح (قوله لأن الاشتغال) بما يفوت الأداء أي أصل الأداء بالنسبة للوقت أو الأداء الكامل بالنظر لقوات الجماعة والمراد بما يفوت الجماعة ما يفوتهم ولم يأذن الشرع بتفويتها ولا فيجوز نكاحاً إذا كانت النجاسة مانعة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حق الخندق (قوله اتفاقاً) فإن

يحتسب بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحتسب بأدراكه في التشهد (ويطويع قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقبلاً ومسافراً (إن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنه شرعت قبله بالقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف بطيعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نفسها في حقنا أمان في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والأ) أي إن لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفصيل أو إزالة نجس قليل (فلا) يطويع ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

مصلحة اتفاقاً

الامام
قوله قوله وهو أحوط لعل ذلك نسخته التي كتب عليها والافسحة الشرح هنا وهو أصح والأخذ به أحوط كما لا يخفى والمطلب سهل اهـ

(ومن أدرك امامه را كعا
فكبر ووقف حتى
رفع الامام رأسه) من
الركوع أو لم يقف بل انحط
بجرد احرامه فرفع الامام
رأسه قبل ركوع المؤتم
(لم يدرك الركعة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله عنهما
فكان الشرط لا يدرك
الركعة اماما مشاركة الامام
في جزء من القيام أو جزء
من الركعة حكم القيام وهو
الركوع ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام
والركوع ولو كبر يثوى
الركوع لا الافتتاح جاز
ولفت نيته واذا وجد
الامام ساجدا فجب
مشاركته فيه فيضرب ساجدا
وان لم يحسب له من صلاته
فلوركع وحده ثم شاركه
في السجدة تين لا تقصد
صلاته ولا يحسب له ذلك
وان لم يشاركه الا في
الثانية بطلت صلاته
والفروق أنه في الاولى لم
يزد الا ركعة وعازيادته
لا تضرو في الثانية زاد
ركعة وهي مفسدة ولو
أدركه جالسا للوقوف
الاخير واستقر قائما وقرأ

الامام الشافعي يحكم بقساها بقليل التباسه (قوله فكبر) أي قائما ولو كبر مخنيا ان كان
الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر ذلك ولو كان في النقل الذي لا يشترط له القيام كما
تقدمه عبارة الرازي لأنه ليس بافتتاح قائما ولا قاعدا وقوله كما احتزبه عمالو أدركه
في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي به اقبل الفراغ سبدا عن الدور
(قوله أو لم يقف بل انحط بغير احرامه فرفع الامام رأسه) بحيث لم تحقق مشاركته فيه فانه
يصح اقتداؤه ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه
وقبل اذا شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع فقد أدركه في الركوع أيضا ويعتد بتلك
الركعة وقبل اذا شاركه في الرفع قبل ان يستتم قائما يعتد بها وان قل وقبل لا يصير مدركا لتلك
الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله وقبل في مقصد ارسية قال ابن امير حاج والاقل
اوجه وقال الحلبي هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والخاص ان
اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع فقد أدركه معه الركعة
والا فلا كما يفيد أثر ابن عمر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما ذكرناه هذه الاقوال لان
الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثيرا من غير ادراك جزء منه ويعتدون به فهم في ذلك
موافقون لبعض أقوال العلماء (قوله فرفع الامام رأسه) مراده انه رفع قبل ان يشاركه
المؤتم في جزء من الركوع والافظاظ التعبير بالفاء ان الرفع تحقق بعد الانحطاط وحينئذ
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) واقظه
اذا أدركت الامام را كعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان
تركع فقد فاتت الركعة اه والسكاف في كما ورد يعني لام التعليل (قوله ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام والركوع) الذي في الفتح ومدركا الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين
خلافا لبعضهم اه وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن امير حاج عن القصة والخاتمة والمحيط
هذا بخلاف مدركا في السجود والوقوف فانه يكبر للافتتاح وأخرى للانحطاط اه واعلم
وجهه قربه في الاول من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب
منه ولا كذلك التكبيرة للانحطاط المذكور (قوله وافت نيته) فتقع للافتتاح لان الركن
في محله لا يتغير بالقصد كذا في الفتح وفي البحر لو أدركه في الركوع تحرى ان كان اكبر رايه انه
لو أتى بالشاء أدركه في شيء من الركوع أي به ذالا والا الاصح انه لا يأتي به بعد شروع الامام في
القرأة ولو سرية اه (قوله واذا وجد الامام ساجدا فجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته
الوجوب وان قصد الركوع ففاته ويؤيده حديث ابي داود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعتدوا شيئا
ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته
الركوع متابعة الامام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم
تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بخوض صلاته لانه يصلي
تلك الركعة الفاتية بسجدة تين اه (قوله وان لم يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية
دون الاولى (قوله وزيادته لا تضرو) أي ضرو الفساد وان كان بركه لانه انفراد عن الامام

فما وجد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما يجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى فى ركوعه (صح) ركوعه وكرهه لوجود المشاركة والمسايق (والا) أى وان لم يدركه الامام أو أدركه لكن لم يكن قرا المخصوص قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه قبله أن يركع بعده ثانياً وان لم يفعل وانصرف من صلاته ٢٩٨ بطلت ولو وجد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام

بعد الاقتداء به (قوله فواجب) أى من القيام والقراءة من المؤتم (قوله لا يكون معتبرا) لأنه فى حال بقاء الامام فى صلاته مقتديه فلا يعتبر ما فعله حال الاقتداء فى حال انفراده لقضاء ما سبقه (قوله وهو آية) أى عند الامام الاعظم (قوله وكره) أى تحريم الله تعالى عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقادرونى بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والمسايق) لتلبيح للصلاة والكراهة على سبيل التشرى المرتب (قوله فيلزمه ان يركع بعده ثانياً) أى قبل المتابعة فيه هو فيه لأنه لاحق وان أخره الى ما بعد فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال فى مثله السجود المذكورة بعد (قوله روى عن أى حنيفة الخ) وقباس ما تقدم أى فى مثله المصنف أنه يجزئه لان ركوع المقتدى اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو أنه فى حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا الحكمنا بطلان صلاته ثم هذا لا يأتى على المشهور ومن مذهب الامام ان الرفع من الركوع سنة فاذا تركه الامام لا تفسد صلاته وان كان قبل أو أنه المسنون فقتضاء ان يقال فى المأموم كذلك (قوله تكون عن الاولى) ترجيحاً لجانب المتابعة فقوله بعد ترجيحاً للمتابعة لتعليل هذه أيضاً (قوله كاللونها) أى الاولى ومثله لو نوى السجدة التى فيها الامام (قوله فان أدركه الامام فيها صحت) والاعادها بعد والا فسدت كما تقدم فى الركوع (قوله وعلى قياس المروى عن الامام) أى الذى ذكره قريبا بقوله روى عن الامام أى حنيفة لا يجزئه (قوله قبل رفع الامام) أى من الركوع (قوله يجب ان لا يجوز) أى السجود الثانى من المؤتم ولو أدركه فيه الامام لكون المؤتم فعله قبل أو أنه (قوله وكره خروجه) أى تحريم الله تعالى بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه او لا يفرق بين ما اذا أذن وهو فيه او دخل بعد الاذان قاله السيد عن النهر لأنه لا يصدق على الأخيرانه خرج من المسجد بعد النداء من غير صلاة فيه أيضاً (قوله كاملاً) قيده فى الكبير وشرح السيد وغيرهما بامام تفرق الناس بغيبته فيصيده لولم يكن به هذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقامه عند غيبته بكرهه الخروج أيضاً (قوله لأنه تكميل معنى) أى كهذه الصلاة بسبب ما يضاف اليه من زيادة الثواب الذى يخرج لتكميله وان كان تركه كصورة والعبرة للمعنى (قوله لا يكره) أى الخروج وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده ارتكب الكراهة بجر (قوله اذا أقيمت فبكره) لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكرهه الخروج عندهما كما فى صدر الشريعة والحولى عن البرجندى (قوله يتم) الذى فى الشرح لأنه وان أجاب الداعى لكن يتم مخالفة الجماعة عياناً أو برحاضاً ان لا يرى جوار الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الاولى وفى نسخة لا يتم والمعنى عليه وقوله كالخوارج مثال للمعنى (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى ايماننا

فى السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبى حنيفة رحمه الله لا يجزئه لأنه قبل أو أنه فى حقه الامام وكذا فى حقه لأنه تبع له ولو أطال الامام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والامام ساجداً نوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كما لو نواها أو لم يكن له نية ترجيحاً للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الامام فى السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكره خروجه من مسجد أذن فيه) أو فى غيره (حتى يصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء الامتأق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كاملاً ومؤذن لمسجد آخر لأنه

تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره) لأنه قد أجاب داعى الله مرة فلا يجب عليه ثانياً (الا) كاملاً انه يكره خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه فى الظهور) (فى العشاء) لأنه يجوزنا النقل فهمامع الامام يتمم عن الفتا الجماعة كالخوارج والشيعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر

فلا يقف واقف التهم (فيقتدى فيهما) أي الظهر والعشاء (مستغفلا) لدفع التهمة عنه ٢٩٩ ويكره بلوجه من غير اقتداء

لخالف الجماعة بخلاف
الصبح والعصر والمغرب
لكراهة النقل والمخالفة
في المغرب لأنه لا يتنقل مع
الامام فيها في ظاهر الرواية
واقامها أربعة أولى من
موافقة ورؤى فسادها
بالسلام معه فيقتضى أربعة
كالنذر ثلاثا يلزمه أربع
(ولا يصلي بعد صلاة مثلهما)
هذا لفظ الحديث قبل
معناه لا يصلي ركعتان
بقراءة ركعتان بغير قراءة
وقيل نحو عن الاعادة
لطلب الاجر وقيل نهى عن
الاعادة بمجرد توهم الفساد
لدفع الوسوسة وقيل نهى
عن تكرار الجماعة في
المسجد على الهيئة الاولى
أو عن اعادة القرائن
مخافة الخلل في الموقد

باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى
السبب والسهو الغفلة
(يجب) لأنه نعمان فائت وهو
لا يكون الا واجبا وهو
الصحيح وقيل ليس بوجه
الصحيح انه يرفع الواجب من
قراءة التشهد والسلام
ولا يرفع القعدة لأنها ركن
حق لو سلم من غير اعادتها
أو لم يسلم صلاته
مع نقصان وأما السجدة
الصليبية والتلاوة فيسكن
يرفع القعود

كاملا أي من كان يريد الايمان الكامل (قوله فلا يقف الخ) لأنه أبرأ لدينه ورضه وامنع
لثام من الوقوع في المحرمات (قوله لكراهة النقل) أي بعد الصبح والعصر وفي الظهر يذني
ان يجب نحو وجه لان كراهة مكنته بالاصلا اشد (قوله والمخالفة في المغرب) أي باتمام الرابعة
ولم يعرج على التنقل بها لأنه باطل على قول الجمهور والذي يظهر ان ما في الدر عن القهستاني من
ان كراهة النقل بالثلاث تنزيهية وما في المضمرات لواقتي فيه لا مبنية على رواية بشر المريسي
من صحة الاقتداء بالثلاث مستغفلا (قوله فيها) أي المغرب من غير اتمام وقوله في ظاهر الرواية
مقابله ما روى عن بشر المريسي (قوله واقامها اربعا أولى من موافقة) لان مخالفته اهلون
من مخالفة السنة لانها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالمقيم اذا اقتدى بمسافر وكالمسبوق كذا في
الشرح (قوله فيقتضى اربعا) لان الزمة باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قيل معناه لا يصلي
ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة) فيكون ينافي فرض القراءة في ركعات النقل كلها كذا في
الشرح (قوله وقيل نحو عن الاعادة لطلب الاجر) قد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكروه
وهو غير المشهور (قوله بمجرد توهم الفساد) بذكر الفساد هنا وانطلق أي التقص غير المفسد
في الاحتمال الاخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الاولى) أي بأذان واقامة اما مجرد
تكرارها بغير اذان او بها في المسجد الجامع او مسجد الحى لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله
سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب سجود السهو

المراد جنس السجود في السجدةين فالإضافة للجنس ويحمل كونه للعهد والمعهود وهو ما ورد
من السجدةين والسهو والنسيان واحد عند الفقهاء أي من حيث الحكم والظن
الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح در وفي السراج للنسيان عزوب الشيء عن التمسك
بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في البصائر
بعضهم ان النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتحصل الا بكسب جديد والسهو
ما يتحصل بالتذكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان الشيء اذا أضيف الى شيء
يكون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة القطر وحجة الاسلام
فانهم اقيموا من الاضافة الى الشرط فالإضافة في الاول لشرط الوجوب وفي الثاني لشرط الصحة
وشرطه صحة وجوبه بان يكون المتروك واجبا وتأدية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم
متذكرا وان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء ومنه طرق الوقت الناقص وايس من شرطه ان يسلم
قاصدا له اه (قوله وهو لا يكون الا واجبا) لان القائمت موصوف بالوجوب (قوله انه يرفع
الواجب الخ) أي فيعاد ان بعد فقه أي ولولا أنه واجب لما دفعهما (قوله لانها ركن) أي فقه
أقوى منه والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه (قوله صحت صلاته مع نقصان) لان الواجب اعادة
السلام والتشهد وتذكر كهما (قوله فيسكن يرفع القعود) أما السجدة الصليبية فقه أقوى من
القعدة لكونها ركنا والقعدة تنظم الاركان فلا تقصر الا بعد اتمام الاركان وبدون السجدة
الصليبية لانتم وأما سجدة التلاوة لانها أثر القراءة فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة
لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع القرض واختاره شمس الائمة والاول أصح وهو المختار وهو

أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاض القعدة بقراءة التشهد بعد ما كان تركه
 ساهيا رقة - قد قدر التشهد على القول بالرفض تكون القعدة التي قرأها التشهد هي القرض
 وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح ان الصلاة صحيحة ويجب سجود
 السهو (قوله يفترض اعادته) ويجب اعادة التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجابة اليه
 للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان) كسجدتي الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر
 في الوضع والرفع و يأتي فيهما بتسبيح السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول
 سبحان من لا ينال ولا يسهو وهو لا يثق بالحال فيجمع بينه وبين التسبيح فلما اقتصر على سجدة
 واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا انتهى عليه ان كان ساهيا وان تعمده يأثم وفي البحر لوسها
 في سجود السهو ولا يسجد لهذا السهو وفي المضمرة لوسها في سجود السهو عمل بالتصريح
 ولا يجب عليه سجود السهو ولئلا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
 وحكي ان محمد بن الحسن قال للكسائي ابن خالته لم لا تشتهغل بالفقه فقال من أحكم علميه يديه
 الى سائر العلوم فنار محمدنا التي عليك شيئا من مسائل الفقه فتخرج لي جوابه من النحو قال
 نعم فقال محمد ما تقول فيمن سها في سجود السهو وقت نكس راسه ثم قال لا سهو عليه فقال من اي
 باب من النحو خرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر فتجب من فطنته اه
 (قوله وعمل به الاكابر) اي فلم يكن منسوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بغير ذلك
 (قوله بتشهد وتسليم) هما واجبان بعد سجود السهو لان الاولين ارتقعا بالسجود (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدي قال خرا الاسلام انه اختاره عامة اهل
 النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا وذكرا قاضيان وظهير الدين ان الاحوط الاتيان بذلك
 في القعدتين واختاره الطحطاوي وقيل عندهما يصلي في الاولى وعند محمد في الثانية وفي المفيد
 قواهما أصح (قوله لترك واجب) أي من واجبات الصلاة الاصلية فتخرج واجب ترتيب
 التلاوة واختلف في تأخير سجود التلاوة عن التلاوة وجزم في التجنيس بعدم وجوب السهو
 فيه لانه ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وجزم الزبلي
 بوجوب السهو لها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وترك أكثر الفاتحة عندهما وبه
 جزم في الفتح تبعاً للمعيط ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤخر السورة عنها
 بحداد اذ امكن فلو بدأ بآية من السورة ثم تذكر الفاتحة يقرأها ويعيد السورة ويسجد
 للسهو ولتأخير الواجب عن محله ولو كرر الفاتحة أو بعضها في احدى الاولين قبل السورة يسجد
 للسهو ولو ترك السورة فتذكرها في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ
 السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولانه بقراءة السورة وقعت فرضا في نقص الركوع حتى
 لو لم يعد فسدت صلاته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكرها فانه يعود ويقرأ الفاتحة
 ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولما قلنا بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع
 فانه لا يعود ولا يفتت فيه لقوات محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فرضا
 فلا يرتفع به الفرض ولا يسجد للسهو على كل حال لترك الواجب أو تأخيره ولو قرأ آية في
 الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ قبل التشهد في القعدتين

فيه فترض اعادته ويجب
 (سجدتان) لانه صلى الله
 عليه وسلم سجده سجدتين
 للسهو وهو جالس بعد
 التسليم وعمل به الاكابر
 من العصاة والتابعين
 (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا
 ويأتي فيه بالصلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم والدعاء على المختار
 (اترك واجب) بتقديم
 أو تأخير أو زيادة أو نقص
 لاسنة لان الصلاة لا توصف
 بالنقصان على الاطلاق
 بترك سنة وأما القرض
 فنقوت بقواته الاصل
 لا الوصف فلا ينجس بغيره
 (سهوا) بتقديم أو تأخير
 أو زيادة أو نقص

فعلية السهو وترك واجب الابتداء بالتشهد أول الجلوس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الأول
فعلية السهو لناخير واجب وهو وصل القيام بالقرآن من التشهد وان كان في الاخيرة فلا سهو
عليه لعدم ترك واجب لانه موسى مع في الدعاء والثناء بعد دمه فيه والقراءة تستل عليه ما ولو قرأ
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة أو تشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه منية المصلي
اكن ان قرأ في قيام الأولى قبل الفاتحة أو في الثانية بعد السورة أو في الاخيرين مطاقاً لا سهو
عليه وان قرأ في الاولين بعد الفاتحة والسورة أو في الثانية قبل الفاتحة وجب عليه السجود
لانه اخر واجباً وايضا ح في ابن امير حاج ولو ترك التشهد في القعدتين او بعضه لزمه السجود
في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد من ظوم قترك بعضه كترك كله ومنها قنوت الوزن وتكبيره فلو
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في محله
مطلقاً واختلاف في القدر الموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاستراز عنه وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يسمع
الآية احيانا في السرية فهو وليان ان القراءة مشروعة فيما يسمع فيه ورد في الفتح بان القراءة
مأهولة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك
ولا تخافت بها فتمت ان ذلك لبيان الجواز اي بيان جواز الجهر به هذا القدر لان الاحتراز عن
الجهر بالكيفية متعسر لا سيما عند مبادئ التنفسات فانه غالباً يظهر الصوت اه قال شرف
الائمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكر كرتها ما رواه ولو خافت بأكثرها فيما
يجهر قال شمس الائمة قياس مسائل الجامع انه يؤمر بالاعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار
مختص بالقراءة ولو جهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهو عليه وعلم بما ذكرناه صور
التقديم والتأخير والزيادة والنقص (قوله للماروي) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة من سجدة
للسهو (قوله وان تذكر) سواء كان من جنس او من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجدة من
بالاجماع ولا يرد ما لو سجدة للسهو ثم ذكر سجدة تلاوة أو صلوية فانه يسجد للام تركه ثم يعيد
سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه قول هذا ليس
بتكرار وانما أعيد لرفع العود الى التلاوية أو الصلوية لتبين ان سجوده الاقل لم يكن في محله
كذا في البحر (قوله وجب عليه اعادة الصلاة) فان لم يعدها حتى خرج الوقت سقطت عنه
مع كراهة التصريح هذا هو المعقد (قوله لانه أقوى) أي لان العمد أقوى من السهو ولا يخبر
الا أقوى يجابر الاضعف (قوله الا في ثلاث) يراهم ما وصل الى النبي صلى الله عليه وسلم في القعود
الأول عدا وما اذا ترك الفاتحة عدا (قوله أو تأخير سجدة من الركعة الاولى) الاولى تعبير
بعضهم حيث قال أو آخر احدى سجدة في ركعة الى ما بعد عدا (قوله ذلك سجود العذر) أي
السجود الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه (قوله وقيل يجب فعله بعد السلام) فعله لا يجوز
قبله لتأديته قبل وقته كذا في الشرح (قوله ما رويناه) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة بعد
التسليم وهو لا يقتضي السنية بل يحتمل الوجوب وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل
في محله تجتهد فيه فلم يحكم بقساده اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجهر لا ينتفي بوقوعه
قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا لما روي بناء قال في الهداية والخلاف في الاولوية

بإعادة صلاته لجهر خلفها
(وان تكرر) بالاجماع
ترك الفاتحة والاطمئنان
في الركوع والسجود
والجلوس الاول وتأخير
القيام للثالثة بزيادة قهده
أداه ركن ولو سكتا (وان
كان تركه) الواجب (عدا
انتم ووجب) عليه (اعادة
الصلاة) تغليظا عليه (لجهر
نقصها) فتكون مكمله
وسقط الفرض بالاولى
وقبل تكون الثانية فرضا
فهي المسقط (ولا يسجد
في) الترك (العمد للسهو)
لانه أقوى (قيل الا في
ثلاث) مسائل (ترك
السهو والاول) عدا
(أو تأخير سجدة من
الركعة الاولى) عدا (الى
آخر الصلاة) الثالثة
(تفكره عدا حتى شغله
عن) مقدار (ركن) سئل
غفر الاسلام البديعي كيف
يجب بالعمد قال ذلك
سجود العذر لا سجود
السهو (وبسن الاتيان
بسجود السهو) بعد
السلام في ظاهر الرواية
وقيل يجب فعله بعد السلام
وجه الظاهر ما روي منه
(ويكتفي بتسليمة واحدة)
قاله شيخ الاسلام وعامة
المشايخ

وهو الاصح من الاحكام واد حسن ويعون (عن عيمه) منه السهو وبه يحصل الجليل في حجة الله عليه وسلم
 شيخ الاسلام خواهرزاده لا يأتى ٣٠٢ بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقا وجهه

فرق بين سلام القطع وسلام السهو قاله فخر الاسلام وفي الهداية وياتي بتسليمين هو الصحيح ولكن علمت ان الاوسط بعد تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمين فكان الاعدل الاصح (كان سجود قبل السلام كره تنزيها) ولا يفيد لانه مجتهد فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان امامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الركوع (ويسقط سجود السهو بطول الشمس بعد السلام في صلاة الفجر) ويجزئ وقت الجمعة والعيد لقوات شرط الصحة (و) كذا يسقط لو سلم قبل (اجراها) أى تغير الشمس (في العصر) فخرزاه عن المكرره (و) يسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمد وعمل مناف اقوات الشرط (ويستلزم المأموم) السجود مع الامام (سهو امامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجد وسجد القوم معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الاثنيهما لا يقضى الاولى كما لو تركهما الامام او اقتدى به بعدهما لا يقضيها

ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده لصحة الحديث فيهما وهو ظاهر الرواية والترجيح لما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب فيقدم على سجود السهو وقياسا على غيره من الواجبات ولانه لو سها عن السلام يمكنه السجود فلو شك انه صلى ثلاثا أو أربعين فاستغف ذلك حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو فلو قدم السهو وترك واجب آخر ثم سجد لما ذكره تكررا للسجود وان لم يسجد بقي نقص لازم غير محبور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا الجوز (قوله وهو الاصح للاحتياط) يعنى أن الاحتياط فيه أنه ~~مكرر~~ مكرر قال في الشرح عن المباينة والتمسك فيه أن التسليمية الاولى تحليل وتحيية والثانية تحية لانه أى التحليل يقع بالاولى وهذا الاصح الاقتداء به بعد الاولى ولو فقهه بعد الاولى لا تنقض طهارته فكان الاوسط السجود قبل السلام الثاني (قوله والا حسن) معطوف على الاضمن ووجه الاحتمية انه المعهود لا السلام تلقاء الوجه (قوله لان ذلك) أى التسليمية الثانية بمنزلة الكلام أى فلا يأتى بالسهو بعده لوجود المتساوى (قوله ويأتى بتسليمين هو الصحيح) أيده العلامة خسرو بما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحوط أى منع شيخ الاسلام خواهرزاده (قوله فكان الاعدل الاصح) أى فكان القول بأنه بعد تسليمية واحدة عن عيمه أعدل الاقوال وأصحها أما كونه أعدل فلانه متوسط بين قولى من قال انه قبل التسليم ومن قال انه بعد التسليمين وأما كونه أصح فللقوله سابقا لانه المعهود (قوله كره تنزيها) الا اذا كان تابعا لامام يراه على المعقد (قوله لانه مجتهد فيه) أى لان بعض المجتهدين قال به وهو الامام الشافعى والامام مالك فى الفقهاء والامام أحمد فى خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله فكان جائزا) والمكرره تنزيها من الجائز أى وحيث قال به بعض المجتهدين وكان جائزا فقد صادف محلا فى الجملة (قوله ولم يقل أحد بتكراره) مرتبط بقوله ولا يفيد أى لانها تؤدى الى تكرار سجود السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله لقوات شرط الصحة) لانه بالسجود يعود لحكمة الصلاة وقدرات شرط صحتهما بخروج الوقت فى الجمعة والعيدين وطولوع الشمس فى الفجر كذا فى الشرح وهذا يقتضى أنه يسجد للسهو فى الجمعة والعيدين اذ ابقى وقتها وهو أحد قواين والمصنف فيما يأتى قال ولا يأتى الامام بسجود السهو فى الجمعة والعيدين أفاده السيد (قوله تحوزا عن المكرره) علة لما قبله فقط (قوله وعمل مناف) كقهة همة وأكل وكلام وفى القهه ستانى يشترط ان لا يوجد بعد السلام تطاول المدة فى الدرك ولو نسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاويه يلزم ذلك مادام فى المسجد اه يعنى ولم يأت بمناف فان وجد منه مناف أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ماعليه سجدة صليبة (قوله اقوات الشرط) أى شرط صحة الصلاة وهو علة لقوله ويسقط الذى قدره (قوله) ويلزم المأموم السجود الخ) عم كلامه المدرك والمسبق واللاحق فانه يلزمهم السهو المأموم غير أن اللاحق اذا اتبعه لا يتابعه فيه بل يبدأ بما فات ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد به لانه فى غير محله بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يستغفران بالانعام (قوله واقتدى به بعدهما) بان اقتدى به فى تشهد السهو وهو عطف على تركهما

(قوله)

(لا سهو) لانه لو سجد واحد كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام يتعاقب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم
 الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا التزام متابعتها (ثم يقوم لقضاء ما سبق به)
 واللاحق به إذا علمه وينبغي أن يكتسب المسبوق بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه وله أن يقوم ٣٠٣ قبل سلامه بعدد قومه قدر

الشهد في موضع خوف
 مضى مدة المسح وخروج
 الوقت لذى عذر وجهه
 وعيد وخروج ورور الناس
 بين يديه الى قضاء ما سبق به
 ولا ينتظر سلامه (ولو سجد
 المسبوق فيما يقضيه سجد
 له أي سهو) (أيضا)
 ولا يجزئه عنه سجوده مع
 الامام وتكراره وان لم
 يشرع في صلاة واحدة
 باعتبار ان صلاته كصلاتين
 حكما لانه منفرد فيما يقضيه
 ولو لم يكن تابع امامه كفاه
 سجدتان وان سلم مع الامام
 مقارنا له أو قبله سجدتين
 سهو عليه لانه في حال
 اقتدائه وان سلم بعده يلزمه
 السهو لانه منفرد (لا)
 أي لا يسجد (اللاحق) وهو
 من ادرك صلاة الامام
 وفاته باقيا به سجدتين
 وغفلة وسبق حدث
 وخوف وهو من الطائفة
 الاولى لانه كالدرك
 لا يسجد عليه السهو ولو
 سجد مع الامام لا سهو
 يجزه لانه في غير اوانه في
 حقه فعليه اعادته اذا فرغ
 من قضاء ما عليه ولا تقصد
 صلاته لانه لم يرد الا سجدتين

(قوله لا سهو) في الكلام اشارة الى ان اللاحق اذا سها فيما يقضي لا يسجد ايضا لانه مقتد
 حكا (قوله كان مخالفا لمامه) وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتاتوا على اثمكم
 (قوله يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة فبإدائه كالاتم على
 المؤتم بترك القراءة فكذا الاتم عليه بترك السهو بل هو الواجب عليه وقال في الترمذي مقتضى
 كلامهم انه يجب بهما الثبوت الكراهة مع تعذر الجواب وقد علمت مفاد الحديث افاده بعض
 الافاضل (قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به) التي يقيم تراخي القيام عن سلام الامام (قوله
 واللاحق) عطف على المسبوق أي ويسجد اللاحق بعد ان تمام صلاة نفسه ولو تابعه لا يعتد به
 لانه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح
 او بعده ما بشئ قليل بناء على ما صحه في الهداية فليتأمل (قوله وله ان يقوم الخ) قد يقال
 انه اذا لم يقم نفسه الصلاة في كل الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضا وجوب القيام
 لا جواز فليصر (قوله بعد قعوده) أي قعود نفسه قدر التشهد أي قدر قراءة التشهد بأسرع
 لفظ وان لم يتم الامام التشهد بالفعل بأن ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع
 والمراد به غلبة الظن (قوله وجعة وعيد وخوف) معطوفات على ذي (قوله مرور) عطف
 على قوله مضى مدة (قوله الى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله ان يقوم وذلك من ارتكاب
 اخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار ان صلاته الخ خبره وقوله وان لم يشرع
 اعتراض (قوله لانه منفرد فيما يقضيه) أي ومقتد بالامام فيما ادركه فيه فكانت به ذن
 الاعتبارين كصلاتين (قوله كفاه سجدتان) ويتنظم ما كان مع الامام (قوله وان سلم مع
 الامام الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الاولى وتسليم سجود السهو لظهور العلة في ذلك وقوله
 وان سلم بعده أي بعد سلام الامام من سجود السهو فقط اما سلامه بعد سلام الامام الاول
 من الصلاة فلا يلزم به سهو لانه لما سجد لا سهو معه عاد الى الاقتداء ولا سهو على المقتدى فتأمل
 فيه كله (قوله أي لا يسجد اللاحق) أي اذا سها فيما يقضيه (قوله وهو من الطائفة الاولى)
 مرتبط بقوله وخوف وأما اذا كان من الطائفة الثانية فانه مسبوق يتابع الامام في سهو
 واذا سها في القضاء سجد له (فرع) لو تابعه المسبوق ثم تبين ان لا سهو عليه ان علم ان لا سهو
 على امامه فسدت وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تقصده وهو المختار كذا في المحيط (قوله الاصح
 لزوم سجود السهو) وهو اصح الروايتين وصحبه في البدائع (قوله لانه صار منفردا) أي ولم يكن
 مقتديا لا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات) بل اكثر بعدد التلاوة على الامام والمأموم
 (قوله وبسطه في الاصل) قال فيه بأن ادرك الامام في تشهد المغرب الاول وتشهد معه
 في الثانية وكان عليه سهو فسجد وتشهد معه في الثالثة وتذكر الامام سجدة تلاوة فسجد معه
 وتشهد الرابعة وسجد معه وتشهد معه الخامسة فاذا سلم قام الى قضاء ما فاته فصلى ركعة
 وتشهد السادسة وبصلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فيما يقضي فيسجد

حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو لا يجوز سجد احكاما ويتصور الجاوس عشر مرات في ثلاث
 ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل

وجوب وصله بما قبله من الركعة فصار تاركاً للواجب فيجب سجود السهو وفي فاضل خان في رواية
إذا قام على ركعتيه لينقض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الأولى والثانية
وعليه الاعتماد اهـ من الشرح والسيد قلت الاحوط وجوب السجود لاختلاف
التصحيح (قوله وأرجحه ما عدم الفساد) قد بالغ في الممتنع في هذا القول بالفساد وجعله
غلطاً لأنه تأخير لا رفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يتشبه لأنه عاد إلى ما كان من حقه أن يقعد
والصحيح أنه لا يتشبه بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه بعوده لم يؤمر به كافي القهستاني
فصار كالمكرر أو الفاضلة وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه
كافي ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الإمام لا يعود معه القوم حقيقة للخالفة في غير الأمور
به وقيل يعودون كافي الحلبي ثم إنه يجب عليه سجود السهو وترك القعود وتأخير القيام
بقدر العود (قوله لأن زيادة مادون ركعة) أنه لقوله لا يحمل وأما كونه لا يحمل لكونه زاد
فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل كأنه يقول إن هذا النقص للقيام الذي
منه زيادة ليس بمحرم لأن هذا النقص لا كمال (قوله وإن سهوا عن القعود الأخير) أي كله
أو بعضه والمراد ما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا تدخل الثنائي قال في السراج لا يخص
هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام إلى الخامسة مثلاً عامداً لأنه في العمدي يأثم أي وينبغي
إعادتها جبراً وفي السهو يسجد وسواء في ذلك الإقرار والنقل (قوله ما لم يسجد) العبرة بالإمام
حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم حتى يسجد والم تفسد صلاتهم لأنه لما عاد الإمام ارتفض
ركوعه فيرتفض ركوع القوم أيضاً تبعاً له فيبقى أهم زيادة سجدة وهي غير مفسدة ما لم يتعمدوا
السجود وبها يلغز أي مصل ترك القعود الأخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه كذا
في الدر وغيره وإن سجد الإمام بطلت صلاة المؤتم أيضاً سواء قعد قبل تقسيم الإمام به بالسجود
أو لم يقعد وسواء كان مدركاً أو مسجداً والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما إذا سجد
بدون ركوع فإنه يعود لعدم الاعتماد بهذا السجود لأن مادون الركعة محل الرفض (قوله
لا صلاح صلاته) لأنه للمعلول وهو عادم عنه وهي قوله لا استحكام الخ (قوله وبه وردت
السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فبعد يسيراً وهو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الأخير (قوله ومجد للسهو)
سواء كان إلى القيام أقرب أو إلى القعود أقرب بخلاف السهو عن القعود الأول ففيه
التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود
(قوله لزائده عن الفرض) وهي الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث والثالثة في الثنائي
(قوله صار فرضه نفلاً عندهما) ولم يبطل أصلاً لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموضوع
وقال محمد تبطل أصلاً ووصفاً لأن الحرمة عقدت للفرض قصداً أولاً وصل الصلاة ضمناً فإذا
بطل الفرض بطل ما في ضمنه والخاص أنه إذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً
ووصفاً عند محمد وهو غير المقتضى به وإذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فعلى قول أبي
يوسف فسدت صلاته فيبقى على أنها نقل وعلى قول محمد عليه أن يتدارك فرضه لرجوعه
إلى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده إذ لا يتم عنده إلا بالرفع من السجود ولم يحصل

بالصحة لا يحمل لأن زيادة
مادون ركعة لا يفسد وقد
يقال أنه نقص لا كمال
فإنه كمال لأنه لم يقعد إلا
لاحكام صلاته وقال
صاحب البحر والحق عدم
الفساد (وإن سهوا عن
القعود الأخير عاد ما لم
يسجد) لعدم استحكام
خروجه من الفرض
لاصلاح صلاته وبه وردت
السنة عاد صلى الله عليه
وسلم بعد قيامه إلى الخامسة
وسجد للسهو ولو قعد يسيراً
فقام ثم عاد كذلك فقام ثم
عاد فتم به قدر التشهد صح
حتى لو أتى بخلاف صح
صلاته إلا بشرط القعود
قدر التشهد مرة واحدة
(ومجد للسهو) لتأخيره
فرض القعود فان لم يعد
حتى (سجد) الزائدة على
الفرض (صار فرضه نفلاً)
برفع رأسه من السجود
عند محمد
قول الشارح صار فرضه
نفلاً برفع رأسه من
السجود عند محمد الخ
هكذا في الشارح الذي
بالحاشية هنا وهو مخالف
لعبارة الحاشية والذي
يقضيه كلام الحاشية أن
تكون عبارة المصنف
والشارح هكذا صار
فرضه نفلاً عندهما وبطلت برفع رأسه من السجود عند محمد الخ وليصرح

لوهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجهه المختار
أن تمام الركن بالاتصال ٣٠٦ عنه وغرة الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع يبقى عند محمد لا عند أبي

يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل قصد اليلزمه انما به بل يتدب (ولو في العصر) لان التنفل قبله قصد الايكراه فباطن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لانها تصير أربعا فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة الفجر والمغرب لانه تعارض كراهة التنفل بالبراء وكراهة الضم للوقت فتقاوما وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد حال الشروع كن صلى ركعة يتجدد اطلع الفجر يتم شفعها بلا كراهة (ولا يسجد لله) لترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان التماس بالفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لانه المؤدى به هذه التحريمة وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود به بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لانه لما عاد جعل كأن لم يقم (وان قعد)

وهو المقتضى به هنا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) أي يقتضى به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع لا مكان صحة صلاته بعوده الى القعدة اذا سبقه الحدث في السجدة ولا يقتضى بطلانه أصلا ووصفا بالرفع (قوله لانه سجود كامل) وذلك لان السجود اسم لوضع الجبهة على الارض وقد حصل فن شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأى أي نص بأنها الذين آمنوا **اركعوا** واجدوا وحكي أن أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وزه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزن قف كلمة استجاب لانها هنا للانكار وانما قال ذلك أبو يوسف لفظ لحقه من محمد بسبب أن محمد أمر بسجدة قد خوب وراثت فيه الدواب وبات فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف لان مثل هذا يبنى مسجد اعنده الى يوم القيامة ليكون الوقف تحريرا عنه فالعنى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى ملك الواقف ان كان حيا والى ورثته كما في السراج (قوله بالاتصال عنه) ولهذا الوسبة به الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد المؤتم قبل امامه فأدركه امامه في السجود اجزأ ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يبقى) أي يعود الى القعدة ويبقى على الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أي لا يبنى على أنه افرض فلا ينافى أنه يبنى على أنها نافلة لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء سلم على الخامسة ولا شيء عليه فيصير مستقلا بخمس ركعات وترا وصلاة غير مضمونة عند علماءنا الثلاثة حتى لو أفسدها لا شيء عليه نص عليه غير واحد من أهل المذهب ثم انضم انما يظهر على قولها ما على قول محمد فلا يضم ولا يصح الاقتداء به لبطلان التحريمة مطلقا عنده (قوله قبله) أي قبل أدائه واذا كان يقضى عصر أو ظهر أربعاء العصر فلا يكره لان المكروه بعد النفل القصدى لا الضمى (قوله فبالظن أولى) الأولى أن يقول فقير القصدى أولى لانه لم يشرع ظنا بالنفل (قوله ولا كراهة في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه تفسير المؤلف ولو أفرد المكان أولى لان المغرب لا ضم فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ وأنه يعتد ضامنا باعتبار ما به السجدة الأولى فانه في الثانية والتشهد قصد الضم وقال العلامة السيد نعمده الله برحمته لا يحمل لهذه الجملة هنا بل يتعين تأخيرها عن قوله وان قعد الاخير أي لانه قال أولا وضم سادسة فدل على انه لا كراهة فيه وكلام المؤلف متنا وشرحا يبيد أن هذا متعلق بما قبل القعود ولا شك أن فيه ضمما (قوله كراهة التنفل بالبراء) تقدم انه أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره التنفل بعد طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنفل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب (قوله فتقاوما) أي الكراهتان فتساقطا فصار كالمباح (قوله في هذا الضم) في السجدة (قوله لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع (قوله بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التقييد بسجدة (قوله كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله يحمل الرقص) انما زاد الباء ليعيد أنه قد يرفض وقد

الميلوس (الاخير) قد را تشهد (ثم قام) ولو عدا وقرأ وركع (عاد) للميلوس لان ما دون الركعة يحمل لا يرفض الرقص (وسلم) فلو سلم قائما صح وترك السنة

لان السنة التسليم بالسنة (من غير اعادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الناطقي يعيده واذ مضى على ناقلة الزائدة
 فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة ويقتطرونه فهو اذا كان عاقبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام
 (فان سجد) سلوا الحال و (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (اليها) اي الى الزائدة ~~ركعة~~
 (اخرى) في المختار (لتصير الزائدة نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض ٣٠٧ في الصحيح لان المواظبة عليها بقصرجة

مبتدأة ولو اقتدى به احد
 يصلي منا عند محمد لانه
 المؤدى بهذه التسمية
 عندهما ركعتين لانه
 استحكم خروجه عن الفرض
 ولا قضاء عليه لو افسده عن
 محمد كاماه وقضى ركعتين
 عندهما وعليه الفتوى
 لان السقوط بعارض يضمن
 الامام (وسجد للسهو)
 لتأخير سلامه (ولو سجد
 للسهو في شفع التطوع لم يبن
 شفعاً آخر عليه استحباً)
 لان البناء يبطل بسجوده
 للسهو بلا ضرورة لوقوعه
 في وسط الصلاة (فان يني)
 صح لبقاء التسمية و (اعاد
 سجود السهو في المختار)
 وهو الاصح لبطلان الاول
 بما طرأ من البناء وقيدنا
 بالتطوع لان المسافر اذا
 نوى الإقامة بعد سجوده
 للسهو يني تصحيحاً لفرضه
 ويعيد سجود السهو لبطلان
 ذلك بالبناء (ولو سلم من
 عليه) سجود (سهو) فاقتدى

لا يفرض بخلاف ما لو حذفها فانه يفيد أنهم حمل الفرض دائماً (قوله لان السنة التسليم بالسنة)
 اي في الصلاة المطلقة من غير عذر (قوله وضم استحباباً بالغ) سواء كان في وقت كراهة أو لا في
 الاصح وما قيل انه لا يضمن في وقت كراهة كوقت العصر والصبح ضعيف ذكره الجوى وفي
 السيد عن الترمذي في أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يشدب
 ولم يجب وهل يكره الاصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه
 لو قطع لم يلزمه القضاء لانه مظنون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة الفرض) اي
 البعدية (قوله لانه استحكم خروجه عن الفرض) فصار كتحريمه مبتدأة ولو افسدها على نفسه
 قضى ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) اي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالمصحح
 قول محمد (قوله وسجد للسهو) واجمع للمستلئين جميعاً أما الاولى وهي ما اذا عاد وسجد لم قبل
 أن يسجد فظاهر ما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يعد حتى يسجد فاقسام أن لا يسجد
 لانه في صلاة غير التي هي فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد
 وسببه نقصان تمكن في النفل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذا الواجب فيه أن يكون
 بتكريرة مبتدأة وهذه للفرض وقد انقطعت بالاتقال الى النفل ومراعاة حدود النفل على
 المباشرة واجبة وان لم يكن النفل واجباً وهذا عند أبي يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن
 في الفرض بترك واجب السلام ولا نقصان في النفل لانه يني على التكريرة الاولى وهي لم تنقطع
 لانها اشتملت على الاصل والوصف وبالاتقال الى النفل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصفين
 الفرض والنفل دون الاصل فبقى الاحرام في حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سعيد
 الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن في الاحرام فيقتضي كون لكل من الفرض والنفل حفظ
 من النقص والجبر ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي على انه الاصح (قوله لم يبن شفعاً آخر عليه
 استحباباً) استظهر صاحب البحر أن البناء مكروه تحريراً لانه لا يخلو اما أن يبطل سجود السهو
 لوقوعه في وسط الصلاة أو لا يبطل وكل ذلك غير مشروع أما الاول فلانه ابطال عمل وهو حرام
 بالنص وأما الثاني فللزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها اذا
 غلبت ماذ كرمع ظهوره يكون عدم البناء واجباً لاستحباباً (قوله بلا ضرورة) أما اذا وجدت
 الضرورة كسئلة المسافر الالية فيتعين البناء لصحة صلاته وقيد بالنفل لانه في الفرض
 مكروه مطلقاً بسهو وبدون سهو وفيه حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح
 وقيل لا يعيده لانه حين وقع وقع جائزاً فيعتد به عنه وبه أخذ الفقيه أبو جعفر (قوله يني) اي
 لزوماً تصحيحاً لفرضه لانه لو لم يبن ابطلت صلاته كلها التحول فرضه الى الاربع بنية الإقامة
 فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة ومن ابتلى يلبتين وجب أن يحتار أقلها محظوراً

بغيره صح ان سجد) الساهي للسهو لعوده لمرة الصلاة لان خروجه كان موقوفاً يتابعه المقتدى في السجود ولا يعيده في آخر
 صلاته وان وقع في خلالها

لأنه آخر صلاته حكماء حقيقة لأمامه ٣٠٨ كما تقدم (والا) أي وإن لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجه من

الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا للمحدثين وفروقه بعبارة اقتداء به عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بعبارة بعبهته (ويسجد للسهو) وجوبا (وإن سلم عامدا) مريدا (للقطع) لأن مجرد نية تغيير المشرع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجدة للسهو ولبقاء حرمة الصلاة (مالم يقوّل عن القبلة أو يتكلم) لابطالهما التحريم وقيل القول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متذكر مبطّل لوجوده في حقيقة الصلاة وتفريعاته مبسطة في الأصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو وثرا (أنه أتمها فلم يتم علم) قبل تيانه بخلاف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل متركه

٢ قوله لأنه آخر الصلاة يوجب دحنا في بعض النسخ زيادة ونصها (قوله أي وإن لم يسجد الساهي) بأن أبي حنيفة البناء قال في النهروان

كما في غاية البيان (قوله لأنه آخر صلاته) الأليق بآخر الكلام لأنه آخر الصلاة ٢ (قوله) وفروقه بعبهته الأولى أن يقول وفروقه صحة الخ بجذب الواو من قوله وفي انتقاض الخ (قوله) عندهما أي محمد وزفر فيصح الاقتداء مطلقا عندهما يسجد أو لم يسجد (قوله) وفي انتقاض الطهارة بعبهته (فتنقض عند محمد وزفر لا عند الشيعين ويسقط سجود السهو عند الكل) لفوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطل) أي لا تبطل المشرع (قوله) ولا تعتبر مع سلام الخ جواب عما ورد على قوله لأن مجرد نية تغيير المشرع الخ من أن النية هنا لم تكن مجردة وإنما قارنها عمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية انما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح وما أجاب به ابن أمير حاج مباين له وهو أولى منه وحاصله أن النية المقرونة بالعمل انما تعتبر إذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراحه أو السلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران النية به فيمكن من سجود السهو فلا يعمل بنية لأن مجردة عن العمل على هذا فكانت لم يوجد عمل أصلا (قوله) وهو ذكر دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطرق ومنايع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع (قوله) أو فرض من عطف العام (قوله متذكر) حال من الضمير في عليه (قوله) لوجوده في حقيقة الصلاة أي لوجود السلام العمدة في حقيقة الصلاة لأنه لا يتخلل فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فإن السلام وجد بعد تمام حقيقة ما وفي شرح السيد ولونسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فإن وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته إن كان عليه سجدة صليبة ١٥ (قوله) وتفريعاته مبسطة في الأصل) منها الوهم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذكر لها ما أو ذا كر للسهو فقط لا يبعد سلامه قاطعا فيسجد للتلاوة ثم يتشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التشهد ويسلم وإن سلم وكان ذا كر الهما أو للتلاوية فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهو لا ممتناع البناء بسبب القطع إلا إذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد للتلاوة وصلافة تامة ١٥ (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مرجوح طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم ١٥ والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله المرجوح فعليه يكون رجحان جهة الخطأ ظاهرا لاهما وأما قوله والظن رجحان جهة الصواب ففيه مخالفة أيضا لأن صاحب القاموس جعله التردد الرابع وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نفع الرجحان وإذا تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على ما هو مشهور تفسير في الحقيقة للمظنون والموهم لا تفسير له ما بالماضي المصدرى ولعل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجح عنده ما خطر بباله أنه أتمها وسلم كان بمنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أي وقد سلم ساهيا عنها والافساد لأمه فسد وأما التلاوية إذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود إليها ولا فساد (قوله) أتمها بفعل متركه حاصل المسئلة أنه إذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بخلاف عاد إلى الصلاة من غير تضرع وبقي

فيما يمنع البناء قال في النهروان إذا لم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بخلاف ١٥

على ما مضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به إنسان في هذه الحالة صعب وأما إذا انصرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يأت بمذابف فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لانه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم نذر لا يعود وصلة صلاته وإن كان في العصر أو كان نذر قبل أن يجاوز الصفوف خلفه أو يمنة أو يسرة عادى إلى الاتمام أيضاً والافلا وإن مشى أمامه فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح لأن ذلك الله في حكم خروجه من المسجد وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم المسجد ونعمته في شرح العيني على البخاري (قوله ويجعل السهو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الدين المتفق عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم لما أنه كان في يديه طول واسمه الخرباق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين من صلاة الظهر أو العصر شك من الراوى وما قيل إنها العشاء وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لأن عرب الخطباء مضى الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمله صلى الله عليه وسلم فأعاد صلاته فلو لا ثبت عنده انتساخ ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بمحض من الأصحاب الذين نهى واذلك ولم ينكر عليه أحد نصاراً جامعاً منهم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لم أنس ولم تقصراى لم يكن شئ من ذلك في ظنى بل ظنى أنى أكلت الصلاة أربعاً ومن قال ناسياً لم أفعل كذا وكان قد فعل فهو غير كاذب وفي السعيد عن شرح المشارق في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو ممتنع عليهم في الأخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي قامت عليه المجيزة وفيما ليس سيده البلاغ يجوز سهو نينا صلى الله عليه وسلم كان مقام شغله عن الصلاة بالله وفي هذا المعنى قيل يا سائلي عن رسول الله كيف سهاها والسهو من كل قلب غافل لا هي قد غاب عن كل شئ سهر نفسها * مما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله أو نحوه) بالرفع عطف على مسافر فإن من صلى الظهر وظن أنه جعة فهو المسافر وكذا يقال في باقيها ٢ (قوله كان ظن أن الظهر جعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرباعي شائئ أو كان في صلاة العشاء فظن أنها تراويح فأنها تبطل في هذه الصور لأنه سلم مع علمه بالقدر المؤدى والسلام العمد يقطع الصلاة بخلاف الأولى فإنه سلم على توهم الاتمام وقيل إن السلام العمد لا يقصد حتى يقصد خطاب آدمي به وعليه فلا تقصد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله زائد عن التشهد) أى الأول أو الثانى سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلهما (قوله وجب عليه سجود السهو) وكذا إذا شغله التفكير عن أداء واجب بقدر ركن أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحدث لشكبه أنه صلى ثلاثاً وأربعاً يجب السهو والافلا كذا في الشرح ولم يسنوا قدر الركن وعلى قياس ما تقدم أن يعتبر الركن مع سنته وهو مرة قدر بثلاث تسبيحات ثم إن محل وجوب سجود السهو إذا لم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أو إذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر إطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما ذكر ولو كان غير محل أهمهما ويجزى (قوله لتأخيره واجب القيام) الأولى زيادة أو لتأخيره واجب السلام (قوله ليكون

(وسجد السهو) لبقائه
الصلاة بخلاف السلا
على ظن أنه مسافراً ونحو
كأن تقدم (وان طال تفكره
لتيقن المتروك) ولم يسلم حق
استيقن المتروك (أن كان)
زمن التفكير زائد عن التشم
(قدراً داه ركن وجب عليه
سجود السهو) لتأخيره
واجب القيام للثالثة (والا
أى إن لم يكن تفكره قد داه
أداء ركن (لا) بسجد لكونه
مفوقاً

٢ (قوله قوله كان ظن
أن الظهر جعة) هكذا في
الأصل المطبوع ولا وجود
لذلك في الشرح كما ترى
فالاولى ما في نسخة أخرى
ونصه (قوله أو نحوه) كان
ظن أن الظهر جعة أو كان
قريب عهد الخ كامل اه
مصححه

كترده بين ثلاث وثنتين (إذا كان ذلك الشك قبل إكمالها) (وكان أيضا هو) أي الشك (أول ما عرض له في الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال نفع الإسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الإمام السرخسي إلى أن معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتدأ الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما إذا كان أول شك عرض له لماسئذ كره من الرواية الأخرى ولقد رنه على إسقاط ما عليه يبين كماله الشك أنه صلى أول يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلو شك بعد سلامه) أو قعوده قدر التمسيد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه جلاسه على الصلاة (الآن) كان قد (يقين بالتكليف) فيأتي بما تركه ولو أخبره عدل بعد السلام أنه نقص ركعة فعند المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى أخباره وإن أخبره عدل أن لا يعتبر شك وعلمه الأخذ بقوله ما

عقوا) لأن التحرز عن مثله فيه مرجح والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم • (فصل في الشك) ليس المراد به هنا ما هو العرفي من تساوى النقيضين بل الغوى وهو عدم اليقين قهستانى لأن الفصل معقود لما هو أعم ولا ينافيه قوله بعد وهو تساوى الطرفين لأنه في صورة البطلان والمراد بالشك فيه ما حقيقته (قوله في عدد ركعاتها) احتزبه عما لو شك في غيره كن صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك وفي الفتاوى لو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا الأولى اه وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يذكر أنه كبير أو لا لا سهو عليه (قوله بعد بلوغه) لم يبين حكم شك غير البالغ هل تجرى فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويجوز (قوله في هذه الصلاة) أي بعينها فلو شك في الظهر مثلا استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد ويجرى فيها الحكم الآتي (قوله وذهب الإمام السرخسي إلخ) تظهر التمرة فحين شك في صلاة أول مرة واستقبل ثم بعد سنين سها فعلى قول السرخسي يستأنف لأن الشك لم يكن عادة وإنما حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي انما ثبت بالمعاودة مرتين فأكثر لانها مشقة منها وكذا على قول ابن الفضل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بمر (قوله فحكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادة له (قوله فلذا قال) أي لا اتحاد الحكم فيما ذكر (قوله أو كان الشك غير عادة) فيه أنه جع بين قولين متباينين فلم يدر ما الذي اعتمده (قوله فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر ينافي الصلاة والسلام فاعدا أولى لأنه عهد محلا شرعا ويجوز دلالية بلغوا لأنه لم يخرج به من الصلاة سبدا عن الزيلعي (قوله وقد حمل) أي الاستقبال (قوله لماسئذ كره من الرواية الأخرى) وهي إذا شك أحدكم فليتحز بالصواب فليتم عليه (قوله ولقد رنه) عطف على أقوله (قوله كماله الشك إلخ) وكلاهما يقين ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة ليخرج عن العهدة يبين كذا في الفقه (قوله فلو شك بعد سلامه إلخ) محترز قوله إذا كان قبل إكمالها أي قبل إتمام أركانها كما يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو إتمام الصلاة (قوله لا يلتفت إلى أخباره) لأن يقينه لا يزول يقين غيره خصوصا ولم يكن قول هذا الغير ملزما بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فعليه أن يعمل بما أخبرا لأن قوله ما ملزم في كثير من الأحكام (قوله وإن كان معه بعضهم أخذ بقوله) هذا مقروض فيما لو اختلف القوم والامام مع أحبد الفريقين فإنه يعتبر بجانب الامام ولو كان الذي معه واحد أو في الشرح لو اختلف الامام والمؤمنون فقالوا ثلاثا وقال أربعان كان على يقين لا يأخذ بقوله هم ولا يأخذون اختلف القوم والامام مع فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالقيام وآخر بالنقص وشك الامام والقوم لا إعادة على أحبد الأعلى متيقن النقص لأن يقينه لا يبطل بيقين غيره ولو كان الامام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم ولا إعادة على متيقن القيام إلهما قلنا أمالوا استيقن واحد بالنقصان ولم يستيقن أحدا بالقيام بل هم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها احتياط لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم إلا إذا

(وان كثر الشك) تحري
 (عمل) اى أخذ (بغالب ظنه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فليتحيز الصواب فليتم عليه وجل على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة (فان لم يغلب له ظن) أخذ بالاقل (لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مشأ احدكم في صلاته فلم يدروا عدة صلى أو ثنتين فليكن على واحدة فان لم يدري ثنتين صلى أو ثلاثا فليكن على ثنتين فان لم يدري ثلاثا صلى أو أربعاً فليكن على ثلاث ويسجد سجدة قبل أن يسلم يعنى للسجود فلما ثبت عندهم كل الروايات الثلاث التي رويناها في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على محل يتجه حله عليه كما في فتح القدر (وقعد) وتشهد (بعد كل ركعة ظننا آخر صلاته) لئلا يصير تاركاً فرض القعدة مع تسير طريق بوصله الى يقين عدم تركها وكذا كل تعود ظنه واجبا يشعه (تمة) شك في الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالقلب محدث وشك في بعض وضوئه هو أول ما عرض له

استيقن عدلان بالنقص وأخبر بذلك ١١ من الفتح والزاد وقاضي خان (قوله وان كثر الشك تحري) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسي ومرة واحدة قبل هذه عند الاكثر أو في تلك الصلاة عند البردوي والفضل قال في الشرح والتحري طلب الاخرى وهو ما يكون أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن ١٢ (قوله اى أخذ بغالب ظنه) اى الذى حصل له بعد وقوع الشك له فلا يرد أن الموضوع في الشك لافين غاب ظنه وانما أخذ بغالب الظن للزوم المخرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان موسوسا فلا يجب عليه دفعه للمخرج فتعين التحري عليه فلم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنها الرابعة فاعتما وقعد وضم اليها أخرى وقعد احتياطاً فهو مسمى (قوله فليتحيز الصواب) اى عنده وقوله فليتم عليه محمول على ما اذا وقع تحريه على الاقل ويحتمل أن المراد أنه يتهاول ولو عاين منها كالشهاد والاسلام (قوله فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شيء بعد الطلب كما في الكافي أو لم يكن له رأى كما في الهداية (قوله أخذ بالاقل) فلو شك في ذوات الأربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الاقل يجعلها أولى ثم يقعد لجواز أنها ثالثة فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم ثمانية ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة وعلى الذخيرة وعامة في المطولات (قوله ويسجد سجدة قبل ان يسلم) يجوز ويسجد وقد تقدم أن السجود للسجود قبل السلام وبعد ثابت من قوله وفعله صلى الله عليه وسلم (قوله فلما ثبت) علامة مقدمة على معلولها وهو قوله سلكوا الخ أو شرط وجوابه وعليه فلما امتددة (قوله سلكوا فيها طريق الجمع الخ) لان التوفيق بين الادلة مهما ما يمكن لا يعدل عنه فعملوا كلامها على محل غير محل الاخر جمعاً بينها بامعمال جميعها مع مراعاة مناسبة لكل منها في خصوص محل دون الاخر فعملوا الاول على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم المخرج والثاني على ما اذا كثر الشك وله رأى وترجح للزوم المخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر بالتحري والثالث على ما اذا كان الشك من عادته ولم يقع تحريه على شيء ففيه الامر بطرح الشك والبناء على الاقل (قوله بحمل كل منها) تصوير لطريق الجمع (قوله ظننا آخر صلاته) فيه أن الموضوع فيمن لا ظن له فلو قال كما قال صاحب التنوير وقعد في كل موضع توهمه موضع قعوده لكان أولى وأعم وفي السبل لو قال ظننا موضع قعود لئلا يصير تاركاً فرض القعود أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا والمصنف كصاحب الكنز والهداية أغفل الكلام على سجود السهو وهو مما لا ينبغي وصرح في البصر عن الفتح بوجوبه في صور الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الاقل وفي السراج ان بنى على الاقل يسجد مطلقاً وان تحري ان شغله ذلك قدر أداء ركعتين سجداً والاو كانه لحصول النقص مطلقاً باحتمال الزيادة في الاقل ولم يحصل في الثاني الا بطول التفكر قال في البصر وهذا القيد لا بد منه ١٣ (قوله مع تسير طريق الخ) اى مع تسير الشارع طريقاً الخ والطريق هو الاثبات بالقعود (قوله شك في

غـ ذلك الموضع وان كثرة
شك لا يلتفت اليه وكذا لو
شك أنه كبر لا افتتاح وهو
في الصلاة أو أنه أصابته
نجاسة أو أحدث أو مسح
رأسه أم لا فان كان اول ما
عرض استقبل وان كثرة
يعنى وفي العناية لو شك هل
كبر قبل ان كان في الركعة
الاولى يعيده وان كان في
الثانية لا

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه
وهو الاصل في الاضافة لانها
للاختصاص واقرى وجوهه
اختصاص السبب بالسبب
لانه حادث به وشرطها الطهارة
عن الحدث والخبث ولا يجوز
لها التيمم باعذر واستقبال
القبلة وستر العورة وركنها
وضع الجبهة على الارض
وصفتها الوجوب على الفور
في الصلاة وعلى التراخي ان
كانت غير صلاتية وحكمها
سقوط الواجب في الدنيا ونبيل
الثواب في العقبى ثم شرع في
بيان السبب فقال (سببه
التلاوة على التالى) اتفاقا
(و) على (السامع في الصحيح)
والسماع شرط عمل التلاوة
في حقه فالاصح اذا تلاها
ولم يسمع وجب عليه السجدة
(وهو) اى سجود التلاوة
(واجب) لانه اما مصرح
به او تضمن استنكاف
الكفار عنه

الحديث الخ) حاصله ان العبرة بالمتيقن به ولو تيقن ما وشك في السابق فهو متطهر كذا في الدرر من
نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محمله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد غنامه
فلا يعتبر أفاده صاحب الدرر في المجلد المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في
نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اهـ (قوله وهو في الصلاة) التقيد به يقيد أنه
اذا كان بعدها لا يعتبر (قوله أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من
عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثير اجازته ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله
أو أنه أصابته نجاسة يصح على ما اذا لم يكثر فلا ينافى في الدرر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم
ان العبرة باليقين الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا كثروا يعني عنه قوله سابقا شك في بعض وضوئه
وهو ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل وانظر
ما لو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليلة أن يعيد
كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم واليلة اى الاماتيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه)
اى وكان في خلال الوضوء أما لو صدر بعده فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قيل الخ) أفاده
بذكر قيل ضعه فالا عتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب سجود التلاوة) •

هي مصدر تلاجع في قرأ أو أتلا جع في تبع فصدره التلقو كالعلو وتلاو أيضا بوزن حل ٥١ مصباح
وانما لم يذكر السماع لان المختار ان السبب التلاوة فقط ولان التلاوة تسبب السماع أيضا فكان
ذكرها مستقلا على السماع من وجبه فاكفى به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ايماء الى انه
لو كتبها أو تهجها لم يجب قاله السيد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظر الخبر (قوله وأقوى
وجوهه) اى وجوه الاختصاص وجوهه الملاك والاستحقاق مثلا (قوله لانه حادث) هذه
العلة تظهر في العلة مع المعلوم بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب الموقوف ومن أقوى
وجوهه الخ لكان اولى (قوله وشرطها الخ) لوقال كما قال السيد وشرطها شروط الصلاة
الا التحريمة والانية التعيين لكان اخصر واجمع (قوله وانحبث) اى المانع (قوله واستقبال
القبلة) اى حالة الاختيار ووجهة القدرة عند الجز (قوله وركنها وضع الجبهة على الارض)
لوقال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض او الركون او ما يقوم مقامهما من
الايماء للمريض أو التالى على الدابة لكان اولى وظاهره أن وضع الجبهة يكتفى وان لم يكن على
هيئة السجود بان وضعها قائما أو رافعا للقدمين عن الارض والظاهر أنه لا يكتفى عنها الا بالهيئة
المعلومة (قوله على الفور) اى فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية أتم قال في
الشرح واذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء ويأتم ثم قال وكذا كرهه تأخيرها تأخير الصلاة
عن وقت القراءة (قوله وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية) لكن يكره تأخيرها تنزيها كما يأتي
قريبا (قوله في الصحيح) وقيل ان السماع هو السبب في حق السامع (قوله وجب عليه
السجدة) المناسب زيادة ولا يجب عليه بتلاوة غيره ولورأى من يسجد (قوله لانه) اى سجود
التلاوة وهو على حذف مضاف اى دليل سجود التلاوة (قوله استنكاف الكفار عنه) اى

عن السجود (قوله أو امتثال) عطف على استكاف (قوله وكل منها) أي من الأمور أي من
 امتثاله ومن استكاف الكفار أي مخالفته ومن امتثال الأنبياء أي من الاقتداء بهم واجب
 ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزافة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات السجود على
 ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر المبرح وقسم نفعه استكاف الكفرة حيث أمروا به وقسم
 فيه حكاية امتثال الأنبياء به وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب الآن بدل
 دليل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا القرض اهـ (قوله على
 التراخي عند محمد الخ) الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالقورية قول محمد والقول
 بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون غرضه في الإثم وعدمه حتى لو أداها بعد مدة كان
 مؤدياً اتفاقاً لا قاضياً أفاده السيد (قوله ورواية عن الإمام) خبر يبتدأ بحذوف تقديره وهو
 (قوله وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور
 فيجب في وقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتضيق الوجوب في آخر عمره كما في سائر
 الواجبات الموسعة ولا يجب فيه تعيين السجدة ولا يجب على المحتضر الإيصاء بها وقبل يجب
 كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لأنها لو تلاها في ركوع أو سجود أو تشهد أو في
 القومة لا يلزمه سجود لأنه محجور عن القراءة في هذه الأماكن وتصرف المحجور لا حكم له (قوله
 فتجب فوراً فيها) حتى لو طال التلاوة وتصير قضاءً وبأنه في فكره فحرم تأخير الصلاة عنه عن وقت
 القراءة أفاده في الشرح وهذا ينافي ما أبداه في حاشية الدرر من قوله ويجوز أن يقال تجب
 الصلاة مؤسراً بالنسبة لحاها كما لو تلاها في أول صلاته وسجد في آخرها اهـ وينافي ما ذكره
 السيد عنه أن تأخير الصلاة مكره وتزيتها وفي الدرر يقتضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد
 السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر بحيث لا يعارض النص (قوله في الأصح) وقيل
 لا يكره أفاده في الشرح (قوله إذا لم يكن مكروهاً) أي إذا لم يكن وقت التلاوة وقتاً مكروهاً بأن
 كان أحد الأوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه أي وديها في كامل (قوله وليس مقتدياً) أي ولا
 نائماً (قوله ولو تلاها بالارسية) المراد به غير العربية فتجب على السامع إذا أخبر بها (قوله
 فهم أو لم يفهم) قال في الجوهره ما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية وجب على السامع
 فهم أو لم يفهم أجمعاً وإن كانت بالفارسية لم يفهم أيضاً وإن لم يفهم عند الإمام وعندهما
 لا يلزم إلا إذا فهم وروى رجوعه إليهما وعليه الاعتماد اهـ (قوله لكونها قرآناً من وجه) أي
 نظراً للمعنى دون وجهه تنظر للنظم فباعتبار المعنى توجب السجدة وباعتبار النظم لا توجبها
 فتجب احتياطاً أفاده السيد (قوله وقراءة حرف السجدة) أي الكلمة الدالة على السجدة
 (قوله أو بعده) الذي في الجوهره الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب
 السجود والافلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية بتمامها وقبل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة
 السجدة فقط ههنا (قوله وقبل لا يجب إلا أن يقرأ كثيراً السجدة) سواء كان إلا أكثر
 قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزبلي وجمعه في الدرر
 (قوله وفي مختصر البصريح) قد علمت أن هذا أحد أقوال ولا يجب بكتابة ولا نظر من غير تلفظ
 لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجي فلا يجب عليه ولا على من سمعه لأنه تعدد الحروف وليس

أو امتثال الأنبياء وكل
 منها واجب (على التراخي)
 عند محمد ورواية عن الإمام
 وهو المختار وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الإمام يجب
 على الفور (إن لم تكن)
 وجبت بتلاوته (في الصلاة)
 لأنها صارت جزءاً من الصلاة
 لا يقتضي خارجها فتجب
 فوراً فيها وغيرها فتجب مؤسراً
 (و) لكن (كره تأخيرها)
 السجود عن وقت التلاوة
 في الأصح إذا لم يكن مكروهاً
 لأنه بطول الزمان قد ينساها
 فيكره تأخيرها (تزيها)
 ويجب) السجود (على من
 تلاه) (مكلفاً بالصلاة وليس
 مقتدياً في غير ركوع وسجود
 وتشهد للمعجز فيها عن القراءة
 (ولو) تلاها (بالفارسية)
 اتفاقاً فهم أو لم يفهم لكونها
 قرآناً من وجه (وقراءة حرف
 السجدة مع كلمة قبله أو بعده
 من أيهما) توجب السجود
 (كلاية) المقرأة بتمامها
 في الصحيح وقيل لا يجب إلا
 أن يقرأ كثيراً السجدة
 وفي مختصر البصريح لو قرأ
 وسجد ومكث ولم يقرأ
 واقترب يلزمه السجدة
 (وآياتها)

أربع عشرة آية) فحب السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاحمال (والنحل) ولله يسجد من في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويسعون ما يؤمرون (والاسراء) ان الذين اوتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان يسكون ويريدهم ٣١٤ خشوعا (ومريم) اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم ومن

جنتنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هديتنا واجتينا اذا تبلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا (والج) ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فانه من مكرم ان الله يفعل ما يشاء (والفرقان) واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ان سجدنا تأمرنا وزادهم تقورا (والنحل) الا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المناسبي قال القراء انما تجب السجدة في النخل على قراءة الكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد

بقراءة ولذا لا يجزئ عن القراءة في الصلاة ولكن لا تفسد به الصلاة لان تلك الحروف موجودة في القرآن كذا في البحر وفي النهاية رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من نال فاه في الدرر فاقاد ان اتحاد التالى شرط اه قال بعض الفضلاء ويحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التالى فقيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم كسر هاء مع الموقوت وتسكينه الفصح وهو لغة الجاز (قوله في الاعراف) علم للسورة حكماء سيدي به وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف في أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا القياس باقى السور فهاهنا (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب آخر هاتين الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال في باقيها (قوله والج) أى اولى الحج لا الثانية وقال الامام الشافعي رضى الله عنه فيها سجدة واحدة ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر انه ما الا سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلاة وبعضه قرنهما بالركوع (قوله وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا الخ) حكماء الزيايى بقيل والمعتمد أن السجود عقب الآية بقامها كما هو على الاول (قوله قال القراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امتثاله (قوله لان معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه بهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم السجود وهو لا يظهر لانه انما ثبت هدايتهم للسجود لانه (قوله لانه كتب) أى السجود من غير تفصيل فبقية قضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذي تضمن استنكاف الكفار عن السجود فحب مخالفتهم (قوله وص) أخرج البخارى عن العوام بن حوشب قال سألت مجاهد عن سجدة من فقال سألت ابن عباس من أين سجدة في ص فقال أوما تقرأ ومن ذريته داود وسليمان الى أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداه فكان داود عن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يفتدى به فسجد داود فسجد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الامام أحمد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد الخدري قال رايت رؤيا رأانا كتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شيء يحضر في انقلب ساجدا فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا في البرهان وفي رواية فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بها من الدواة والقلم فأمر أن تكتب في مجلسه وسجد هاهما مع اهتداه كذا في النهاية وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه سجدة من است من العزائم أى المؤكدات وانما هي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح عندهم (قوله وظن داود) أى أيقن (قوله انما اقتناه) أى أوقعناه في قسنة بلية بمسجة تلك المرأة (قوله

لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب في مصحف عثمان تجب رضى الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجدوا بحمديهم وهم لا يستكبرون (وص) وظن داود انما اقتناه فاستغفر به وخروا كما وأب فغفرنا له ذلك وان له عندنا الزنى وحسن ما يب

وهذا هو الاولى عما قال الزبلي يجب عند قوله تعالى ونحزوا كما وأب وعندهم عند قوله تعالى وحسن ما أبى
تذكره (وسم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل
والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين
عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبه وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي
وجه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروي عن ابن (٣١٥) مسعود وابن عمر ورجحنا الاول اخذا

بالاحتياط عند اختلاف
مذاهب الصحابة فان السجدة
لو وجبت عند قوله تعالى
تعبدون فالتأخير الى قوله
تعالى لا يسأمون لا يضر
ويخرج عن الواجب ولو
وجبت عند قوله تعالى
لا يسأمون لكانت السجدة
المرادة قبله حاصلة قبل
وجوبها ووجود سبب
وجوبها فيوجب نقصانها
في الصلاة لو كانت صلاتية
ولا نقص فيما قلناه أصلا
وهذا هو اماره التجريفي
الفقه كذا في البحر عين
البدائع ففما قلته قبله في ص
كذلك والاي لمنا التناقض
وهذا هو الوجه الذي وعدنا
به (و) في (النجم) عند قوله
تعالى أفن هذا الحديث
تعجبون وتضعكون ولا
تسجدون وأنتم سامعون
فاسجدوا لله واعبدوا
(و) في اذا السماء انشقت
عند قوله تعالى فما لهم
لا يؤمنون واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون (و) في

يجب عند قوله) الجملة بدل من ما قبله هذا مبني على أحد الأقوال السابقة وهو القول بان
الوجوب متعلق بالآية بتمامها والافق قد تم تصحيح انه اذا قرأ كلمة السجدة مع سرف قبلها
وبعدها يكون كقراءة الآية (قوله ونحزوا كما) أي ساجدا كذا في الخلاين (قوله
لما تذكره) أي في فصلت أي لتأخير وهو أن السجود ولو وجب عند قوله وأب فالتأخير عند
قوله وحسن ما أب لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما أب وقدمها
عند قوله وأب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانها في
الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة
(قوله فالذين عند ربك) عندية تشرىف وهذا مبني على أن الجملة مع ما قبلها آية واحدة (قوله
قبله) أي قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الاولى الاستغناء عنه بما بعده لانه
اذا لم يوجد سبب الوجوب لا يجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله فيما قلناه) أي من
التأخير (قوله وهذا) أي ترجيح الاول للاخذ بالاحتياط (قوله اماره التجريفي الفقه)
أي علامة على اتساع علم قائله وكثرة (قوله في ص) ظرف لغوه متعلق بقوله قلته (قوله
كذلك) أي كسجدة فصلت (قوله والاي لمنا التناقض) أي ان لا نقول في ص كما قلنا في
فصلت بان قلنا انه يسجد عند قوله تعالى وأب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه تقديمه على محلهما
فيوجب نقصانها في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا هو الوجه) اشارة الى قوله فان السجدة
لو وجبت الخ والمراد أنه نظيره (قوله وعدنا به) بقوله لما تذكره (قوله ونذكر فائدة هذا
الجمع) في الفائدة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا ان كما ذكرنا فائدة هنا
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم يفهم) قال ابن امير حاج
ينبغي أن يستثنى منه مثل الاعجمي الخصاص الحديث العهد بالاسلام فلا يجب عليه السجدة
بتلاوة النظم القرآني ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقرء سجدة تلاوة يعنى وان لم يفهم لان
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو مات قبل الاداء والعلم بالوجوب لا يتم عليه ولا يجب عليه
الا وقت العلم به وبه حزم في الفتح ولو نفعهما من جنى فالظاهر الوجوب أفاده السيد قال بعض
ومثله الملك (قوله فلا يجب عليهما بتلاوتهما) لان السجدة ركن الصلاة وليس بتأبأهلها
كذا في التبيين (قوله وسماعهما) أي لانها لا يجب الا على من هو أهل للصلاة أداء وقضاء
وهما يستأهلانها مطلقا (قوله ويجب بالسماع منهما) لصدا والتلاوة الصالحة منهما
(قوله كما يجب على الجنب) تلاوة وسماع للأهلية وكافر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله

(اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب السجود على من سمع للتلاوة
العربية) وان لم يسمع السماع فهم أولم يفهم مروي عن اكابر الصحابة (الا) انه استثنى (الخاص والنفساء) فلا يجب
عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئا ويجب بالسماع منهما ومن الجنب وسماعهما من كافر
(قوله كما يجب على الجنب الذي في الشرح هنا ومن الجنب فليراجع اه

وصي بميز (و) (الامام والمقتدى به) ٣١٦ فلا تجب عليهم بالسماع من مقتدي بالامام السامع أو بإمام آخر ويجب على من

ليس في الصلاة بسامعه من
المقتدى على الأصح (ولو
سمعوا) أي المقتدون
والامام (من غيره) أي غير
المؤتم (سجدوا بعد الصلاة)
لتحقق السبب وزوال المانع
من فعلها في الصلاة (ولو
سجدوا فيها لم تجزهم) لقصصها
(ولم تفسد صلاتهم) لأنها
من جنسها (في ظاهر الرواية)
وهو الأصح (وتجب) السجدة
(بسماع) القراءة
(الفارسية) أن فهمها على
المعتمد (وهذا عندنا
وتجب عليه عند أبي حنيفة
وان لم يفهم معناها إذا أخبر
بأنها آية سجدة ومبني الخلاف
على أن الفارسية قرآن من
كل وجه أو من وجه واحد فهم
تجب احتياطاً (واختلف
التخصيص في وجوبها) على
السامع (بالسماع من ناظم
أو مجنون) ذكر شيخ الإسلام
أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة
بفقد التميز وفي الترخائية
سمعا من ناظم قيل تجب
والصحيح أنها لا تجب وفي
الخاتمة الأصح هو الوجوب
وفي الخلاصة سمعا من
طير لا تجب هو المختار ومن
ناظم الأصح أنها لا تجب ومثله
في فاضلنا وإذا أخبر أنه
قرأها في نومه تجب عليه
وهو الأصح وفي الدراية
لا يلزمه هو الأصح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والأصم وكاتب السجدة لا تجب

وصي بميز) في الفتح ذكر شيخ الإسلام أنها لا تجب بالسماع من مجنون أو ناظم لأن السبب سماع
تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم يوجد اهـ قال وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي أن كان له
تميز وجب بالسماع منه والأفلا فليكن هو المعتبر اهـ (قوله أو بإمام آخر) هذا خلاف
الأصح والأصح الوجوب على من ليس مشاركاً في تلك الصلاة مطلقاً سواء كان السامع في
جماعة أخرى أو منفرداً وخارجاً بالكلية لأن الخبر ثبت في حق جماعة معينين فلا يعدوهم كذا
في الهداية (قوله تصح في السبب) وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال
المانع) أي بفراغ الصلاة فمقتضى خارجها الذي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان
للمانع (قوله لقصصها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي فيعيدونها التناذي
بالكامل كذا في الشرح وانتهى عنها لأنها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من
قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر ويستثنى من هذا ما إذا قرأ المصلي
غير المقتدى تلك السجدة التي سمعها من ليس معه في الصلاة وسجد لها فيها فإنه لا إعادة عليه
ونابت تلك السجدة عنها ما جبره أو تنامه فيه (قوله ولم تفسد صلاتهم) قيده في التخصيص وغيره
بما إذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده فإن تابعه فسدت ولا تجزيه السجدة عما سمع كما في البحر
والنهر (قوله لأنها من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل الترخية (قوله وهو الأصح)
وقيل لا تفسد ونسب إلى محمد وفي غاية البيان الأصح عدم الفساد اتفاقاً (قوله وهذا عندنا)
وروى رجوعه اليها وعليه الاعتماد كذا في الجوهرة (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة)
أي على القول المرجوع عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية أو لا فتكون قرآناً
من كل وجه فتجب وأما قوله المرجوع إليه فهو كقوله ما فلا تجب السجدة إلا بالفهم لأنها
قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو النظم فإذا فهم كان سامعاً للقرآن من وجه دون وجه
فتجب احتياطاً (قوله إذا أخبر بانها آية سجدة) أما إذا لم يخبر فلا تجب لأنه لا تكليف بدون
علم أو دليله ويفهم منه أنه على قولهما يشترط الفهم والاختيار معاً (قوله أو مجنون) في
الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون إذا قصر بيان كان يوماً وإسلة أو أقل فله السجدة
بالتلاوة والسماع حال الجنون فيؤتيهم بعد الأفاقة لأنه أهل للقضاء قال المحقق ابن أبي عمير حاج
وفيه نظر بل الوجه أنه لا يجب على المجنون شيء إذا سمع أو تلافى حالة الجنون مطلقاً سواء كان
قصيراً أو مطبقاً لأنه ليس بأحسن حالاً من النائم والمفتي عليه وهما لا تجب عليهما إلا من
في الخاتمة فكذا هذا اهـ (قوله سمعها من طير لا تجب) الأولى تأخير هذه الجملة عند قول
المصنف إلا أن لا تجب من سمعها من الطير ويجعلها دليله الأعلى (قوله وإذا أخبر الخ)
هذه مسألة زائدة على المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق النائم إذا تلا (قوله وقراءة
السكران موجبة عليه) قال المحقق ابن أبي عمير وجب أن يقال على ما يظهر من هذا التعليل
أن الوجوب يختص بسكران من محظور لأن مباح كالأغصان بلقمة ولم يجد ما يفسد بها
الاختر وخاف هلاك نفسه أن لم يفسد بها فشرب منه ما أساغ فقط فسكر من ذلك أو أكره على
الشرب الاكره الشرعي وتلافى حالة السكر أو سمع وليس عنده مسكة يميز بها يقول وما يسمع
حتى أنه لا يتذكر ذلك بعد الصلوة فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو

برؤية من سجدة الكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) تتقدم التلاوة (بسماعها) (٣١٧) من الطبر) على الصحيح وقبل تجب وفي

وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا تجب خبر والاولى زيادة عليهم (قوله برؤية من سجدة) يرجع
الى الايكم والاصم وقوله والكتابة بالخز عطف على قوله برؤية وهو يرجع الى كاتب السجدة
(قوله لعدم التلاوة والسماع) على عدم الوجوب عليهم -م (قوله على الصحيح) وهو المختار
لانها كما وليست بقراءة لعدم التمييز وكذا يقال في القرد المعلم كما في الجوهر والمضمرات
(قوله من الصدى) بوزن حصى (قوله وهو ما يجيبك الخ) الاولى قول بعضهم الصوت الذي
يسمعه المصوت عقب صياحه راجعا اليه من جبل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى
وانما هو محكاكة (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة الى الركوع فقط فلا يجزى عنها
ركوع في خارجها لان الاثر انما ورد فيها اذ ركع فيها فقط فيقتصر على مورد الاثر لكن في البصر
واختار قاضيان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهر عن السبازية وهو ظاهر
المروي اه يصح على اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله
ومعناه) هو الخضوع كما أفاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ) قال في الفتح
فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء أو ثلاث آيات كانشئت وان
كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم ركع اه (قوله على السجود) اي أو على
ركوع مثله (قوله كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم ويجوز (قوله ان نواها) أي
عند الركوع وان نوى في الركوع ففيه قولان وان نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع كما في
البصر عن الاسي جابي وفي القهستاني عن الجلابي عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص
عليه محمد) اي على اشتراط النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيهما واحد) أي في السجود
والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله وينبغي ذلك للامام)
أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعلها
و ركوعاً وسجوداً مستقلاً خوفاً من الفساد من غيره ولو أخر ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينو
لكان أولى وفي الدر ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم مع الامام وبعد
القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حله على الجهرية اه وانظر هل الانغاء
للاجوب (قوله حتى لا يؤدي الى التخليط) أي على القوم اذا سجد لها وسجوداً مستقلاً
(قوله وان لم ينوها) لاجرازية الصلاة لها الان من نوى الصلاة نوى قراءتها وهي من اتباع
القراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدمه في كل من الركوع والسجود اختلافان لم يشترط
قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة التلاوة مطلقاً لان الحاجة الى تحصيل التعظيم
في هذه الحالة وقد وجد نوى أو لم ينو كالفرض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط
قال لاختلاف سبب الوجوب فكان يعني سجدة التلاوة وكلام من ركوع الصلاة وسجودها
جفسين مختلفين فلا بد في اقامة غير الجنس عن الجنس من النية ومن شرطها في الركوع دون
السجود قال هو بالسجود مؤذلاً واجب بصورته ومعناه فلا يحتاج الى النية وأما بالركوع
فؤذله بمعناه فقط فيحتاج الى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك اقوال أخر يحكمها
العلامة الشنقي وقد علمت الرابع وهو ما في المصنف (قوله اذا لم ينقطع) مرتبط بالركوع
والسجود جميعاً (قوله بأن يقرأ أكثر من آيتين) اعلم أن القرد لا ينقطع بآية بعد آيتها

الحجة هو الصحيح لانه سمع كلام
الله وكذا الخلاف بسماعها
من القرد المعلم ولا تجب
بسماعها من الصدى وهو
ما يجيبك مثل صوتك في
الجبال والصدارى ونحوها
(وتؤدى بركوع أو سجود)
كأثنين (في الصلاة غير ركوع
الصلاة) غير (سجودها)
والسجود أفضل لانه تفصيل
قربتين صورة الواجب
ومعناه وبالركوع المعنى
وهو الخضوع واذا كانت
آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ
ولو آيتين من سورة أخرى
بعد قيامه منها حتى لا يصير
بانياً للركوع على السجود
ولو ركع بمجرد قيامه منها كره
(ويجزى عنها) أي عن سجدة
التلاوة (ركوع الصلاة
ان نواها) اي نوى أداءها
فيه نص عليه محمد لان معنى
التعظيم فيهما واحد وينبغي
ذلك للامام مع كثرة القوم
أحوال المخافة حتى لا يؤدي
الى التخليط (و) يجزى عنها
أيضاً (سجودها) اي سجود
الصلاة (وان لم ينوها) اي
التلاوة (اذا لم ينقطع فور
التلاوة) وانقطاعه (بأن
يقرأ أكثر من آيتين) بعد
آية سجدة التلاوة بالاجماع
وقال شمس الأئمة الخلاف في
لا ينقطع القرد ما لم يقرأ

أكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قوله شمس الأئمة هو الرواية

أو آيتين اتفاقاً ونية قطع بأربع اتفاقاً واختلاف في الثلاث فتعيل ينقطع واختاره خواهر زاده
وقيل لا واختاره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والاول أصح من جهة الدراية
لأنه أحوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع وأكثر شائناً لم يقدر وفي ذلك تقدير فكان الظاهر
أنهم يقضون ذلك إلى رأي الجمهور كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الوجه أو يعتبر
ما يستطويلاً (قوله تنبيه مهم الخ) الأولى ما فعله السيد من حذفه لأن المؤلف وضع
للمبتدئ وهذا لا يليق به بل محل إيضاحه باب القياس من كتب الأصول (قوله إذا انقطع
فورا التلاوة) أي بتلاوة أربع آيات بعد آياتها اتفاقاً وبالثلث على الخلاف أو بما يستطويلاً
(قوله فيأتي لها بسجوداً وركوعاً خاص) لقوات المحل والدين بقضى عماله لا بما عليه والركوع
والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين بخلاف ما لم تصدرينا كما لو ركع أو سجد فورا التلاوة لأن
الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها فيمكن كد اخل المسجد إذا صلى الفرض
كفاه عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد فأفاده في الشرح (قوله فان قلت الخ) اختلاف
في محل القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في إقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة فقط
وقال بعضهم في إقامة عنها مطلقاً وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله هو القياس) وجه
القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله تعالى أما قد مداه من عظمه وهم أولياؤه تعالى
أو تخافه من استكبر وهم أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في
التعظيم جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أي عدم تأديتها في ضمنه لأن الواجب
هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس هنا) أي في هذه المسئلة
مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياض نأخذ وان كان الأصل هو العمل بالاستحسان لأن
القياس ترجح بما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم
يرو عن غيره ما خلافة فكان كالاجماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح اه (قوله
فأسعف) يعني هو ما لا يتم فاه وعناء قضاء الحاجة أي اقض حاجتي كما أفاده في القاموس
فقوله بكشف هذا المقام يحتمل أن الباء للتصوير أي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام
ويحتمل أن الحاجة التفهيم فتكون الباء التسميية والمراد بيان أنه لا شيء قدّم القياس هنا على
الاستحسان وسيأتي في الجواب أنه انما قدّم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو
تحريف (قوله من المعاني) أي العمل (قوله التي ينط) أي يعاقبها الأحكام سواء كان
الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادراً) جلياً يدرك بأدنى تأمل (قوله
من هذا) أي المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول) أعلم أن القياس في اللغة
التقدير يقال قست النعل بالنعل أي قدرتها وفي الشرع كما في المنار تقدير الفرع بالأصل
في العلة والحكم واختار المحقق في التحرير أنه مساواة محل لا خرفي علة حكم شرعي له لا تدرك
من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقاس في اللغة وعرفه أبو منصور والمتريدي أنه بانه مثل حكم
أحد المذكورين بمثل علة في الآخر والاستحسان في اللغة عدا الشيء عداً وفي التلويح
قد استقرت الآراء على أنه اسم لا يدل متفق عليه نصاً كان أو إجماعاً أو قياساً أخيراً إذ وقع
في مقابلة قياس تسبق إليه الفهم حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو وجه عند

• تنبيه مهم •
فورا التلاوة صارت ديناً
فلا بد من فعلها بنية فيأتي
لها بسجوداً وركوعاً
خاص قال المحقق الكمال بن
الهمام رحمه الله تعالى فان
قلت قد قالوا ان تأديتها
في ضمن الركوع هو القياس
والاستحسان عدمه والقياس
هنا مقدم على الاستحسان
فأسعف في كشف هذا المقام
فالجواب أن مرادهم من
الاستحسان ما خفي من
المعاني التي ينط بها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهراً
متبادراً فظهر من هذا أن
الاستحسان لا يقابل
بالقياس المحدود في الأصول

الجميع من غيرته ووخلاف ثم انه غلب في اصطلاح الاصول على القياس الخفي خاصة كما غلب
اسم القياس على القياس الجلي تمييزا بين القياسين وأما في القواعد فاطلاق الاستحسان على
النص والاجماع عند وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شائع اه من شرح الشيخ زين على
المنار (قوله بل هو) اي الاستحسان (قوله فقد يكون) في مقام التعليل للاعانة
(قوله بالنص) كما سلم فان القياس يأبى جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد الا ان كان
بالنص من أسلم فليسلم الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم اه من
شرح المنار (قوله وقد يكون بالضرورة) كطهيرا لاواني والا بآبار والحياض فان القياس
يأبى تطهير هذه الاشياء بعد تحميمها لتعذرب الماء على البئر لا تطهير وكذا الماء الذي في الخوض
والذي ينبع من البئر المتحسس بملاحة النجس وتنجس الدلو به ايضا فلا تزال تفور وهي نجسة
وكذا الماء اذا لم يكن في أسفله ثقب لان الماء النجس يجمع في أصله فلا يحكم بطهارته اه من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سورسباع الطير كما صقر والبازي
فان القياس الجلي أن سورسبع نجس لما أنه من السباع وفي الاستحسان طاهر لان السبع ليس
بنجس العين بل دليل جواز الانتفاع به شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لحمه فأثبتا حكما بين
حكمين وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في رطوبة ولعابه وسباع الطير يشرب بالنقد
على سبيل الاخذ ثم الابتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة
طاهر فعظم الخي أو في فصار لهذا باطنا ينفى عدم ذلك الظاهر في مقابله فسقط حكم الظاهر
اعدمه لكنه مكره لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلاة اه من الشرح المذكور
وسكت المؤلف عما استحسن بالاجماع وهو ما فيه تعامل النام المسمى بالاستصناع كخزائن الخ
والقياس يأباه لانه يبيع معدوم (قوله اذا كان قياس آخر متبادر) كسورسباع البهائم
فان القياس الجلي فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة (قوله وذلك خفي) اي الاستحسان
الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) اي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان (قوله
فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كالتجاسة في سورسباع الطير مثلا (قوله في بعض الصور) منها سورسباع الطير
(قوله هو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورسباع الطير (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبهة لقياس في الظهور والا
فهو فاسد خارج عن الاقضية الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
المقابل) بالجر صفة القياس وقوله مظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان ما قبله ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة الى الاستحسان) يعني
أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا
أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة الى ما غلب عليه عند الامر ليين فهو الجلي (قوله
ظن محمد بن سلة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا صحة
أقامة السجدة الصليبة مقام التلاوة والاستحسان عدم الصحة لان الصليبة قائمة مقام نفسها
فلا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بالركوع استحضارا والقياس يأباه لانه جعل القياس

بل هو أعم منه فقد يكون
الاستحسان بالنص وقد
يكون بالضرورة وقد يكون
بالقياس اذا كان قياس
آخر متبادر وذلك خفي
وهو القياس الصحيح فيسمى
الخفي استحسانا بالنسبة الى
ذلك المتبادر فثبت به أن
مسمى الاستحسان في بعض
الصور هو القياس الصحيح
ويسمى مقابلة قياسا باعتبار
الشبه وبسبب كون القياس
المقابل مظهر بالنسبة الى
الاستحسان ظن محمد بن سلة
أن الصليبة هي التي تقوم
مقام سجدة التلاوة
لا الركوع

فكان القياس على قوله أن تقوم الصلوة في الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح ان القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يأتي بالجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان ٣٢٠ يجوز وهو الخفي فكان - ينشذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن

عامة المناجيج على أن الركوع هو القائم مقامهما كذا ذكره محمد بن رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان اراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجوز به ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة واتم في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس ما ذكره محمد بن معني التعظيم فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع عن القوم حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهم ما كانوا أجازا أن يركع من السجود وفي الصلاة لم يرو عن غيرهما خلافا فلذا

هو الظاهر ومقابلته هو الاستحسان ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الخ يجعل تأديته بالركوع قياسا للاستحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الركوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لان سقوط الخ) علة لقوله فكان القياس على قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعمل (قوله هنا) أي في تأدية التسلاوية بالصلية (قوله فان القياس يأتي بالجواز) لانه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان) أي تأديته بالركوع (قوله حينئذ) أي حين اذ كان الاستحسان يجوز والقياس ينعى أي وقد ذكرنا ان القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديته بالركوع وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قبله ولو نظر الى ما سياتي لعله قياسا فيكون مقاما على الاستحسان (قوله لان كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله فينبغي له أن يسجد) لان فيه اداء الواجب بصورته ومعناه (قوله اما اقتداء بمن عظم) وهم الانبياء (قوله واما مخالفة لمن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات ولقد علت الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن غيرهما خلافا) فكان اجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا هو روح الجواب فاصله انه انما قدم لقوة دليله (قوله الخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من المعاني) أي العال (قوله غير أن استقرأهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي والظاهر (قوله فلذا) أي لا يجاب استقراءهم قلة قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا) تعرف في الاصول منها هذا وهو تأدية سجود التلاوة بالركوع اذا كانت صلاتية ومنها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وقالت قد ولدت وكذبها الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنها رجلا في أيديهما دارا قام كل منهما مائة أن فلانا آخر رهنها عنده وأقبضها أياه لا تكون رهننا لو احدث منها في القياس وبه تأخذ والاستحسان يكون لكل منهما نصفها رهننا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسأت اليك في ثوب هروى طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلوب طوله خمسة أذرع في ثلاثة تحالفا قياسا وبه تأخذ وفي الاستحسان القول للمطالب ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالأخصان وأمر القاضي برجه ثم وجد الامام شاهدي الاخصان عبيدين أو رجعا عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد الا انه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو قولهما لان ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهورهم عبيدا فكان كالعدم وفي الاستحسان يدرأ عنه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فقصى القاضي بجواده

قدم القياس فانه لا ترجيح للخفي خلفه ولا للظاهر ظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن به من المعاني ففي قوى مائة الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير ان استقرأهم أو جب قلة قوة الظاهر المتبادر بالتسوية الى الخفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها

ولا حصر لمقابلته (ولو مع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) اصلا (أو انتم) ٣٤٦ به (في ركعة أخرى) غير التي نال

الآية فيها وسجد لها الاصل
(مسجد) السامع سجودا
(خارج الصلاة) لثقة في السبب
وهو التلاوة المزمعة والسمع
من تلاوة صحيحة على اختلاف
المشايع في السبب وقوله
(في الاظهر) متعلق بالمسئلة
الاخيرة صونا لها عن الضياع
وللصلاة عن الزائد وأشار في
بعض النسخ الى أنها تسقط
عنه بالاقتداء في غير ركعتها
بناء على أنها صلووية (وان انتم
السامع قبل سجود امامه
لها سجدة معه) لوجود السبب
وعدم المانع (فان اقتدى
السامع به) أي بالامام (بعد
سجودها) وكان اقتداؤه (في
ركعتها صار) السامع (مدركا
لها) أي للسجدة (حكما)
بادراكه ركعتها فيصير مؤديا
لها (حكما) (فلا يسجد لها أصلا)
باتفاق الروايات لانه لا يمكنه
أن يسجد لها في الصلاة لما
فيه من مخالفة الامام ولا
بعد فراغها لانها صلووية
(ولم تنقض الصلابة خارجها)
لانها امرية فلا تنأدى
بناقص وعليه التوبة لانه
بتعمد تركها كالجعة لقوات
الشرط اذ لم تنفس الصلاة
لتغير حيض ونفاس فإذا
فسدت به فعليه السجدة
خارجها البقاء في التلاوة
فلم يمكن صلووية ولو أداها
فيها فسدت لا يعيد السجدة
كالصلاة وفي حكمها النقصاء

مائة ثم شهد شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان لا يرجح
وبالقياس أخذ ومنها التزويج امرأة على غير مهر مسمى واعطاها رهناء بغيرها ثم طلقها قبل
الدخول لها المتعة ولو هلك الرهن عندها يذهب بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس
أن لا يذهب بها وهو قول أبي يوسف والمرأة مطالبة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربي المستأمن
مثله بخسومة في دار الاسلام ثم طلق الموكل بدار الحرب وبقي الوكيل في دار الاسلام بطلت
الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس تأخذ ومنها رجل له ابن من أمة غيره بالنكاح
فاشتري الأب هذه الأمة لابنه المعتوه القياس أن يقع الشراء لاب ولا يقع للمعتوه وفي
الاستحسان يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفرته في طريق فتعلق بأخرو وتعلق
الأخربا آخر فوقعوا جميعا فماتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فان حافر البئر يضمن دية
الأول ويضمن الأول دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقبهم فهذا
هو القياس وبه تأخذ وفيها قول آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكر قال نضر
الاسلام هذا قسم عز وجوده اه وقد أنعمت الى اثنين وعشرين من مسئلة فأما القسم الذي يرجح
فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح المنار للعلامة زين مخلصا (قوله
ولا حصر لمقابلته) وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن
نظام لم يدبر ما هو كما في التحرير (قوله وهو التلاوة المزمعة) خرج غير المزمعة كتلاوة الذائم على
أحد قوانين صونا لها عن الضياع لو تركها (قوله وللصلاة عن الزائد) لو سجدها فيها وهو
راجع لقوله مسجد خارج الصلاة على سبيل النشر المرتب (قوله وأشار في بعض النسخ الخ)
ظاهره أن الضمير للمصنف وفيه أن الإشارة تؤخذ من قوله في المتن في الاظهر والذي في كبريه
وقال العتابي أشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنها بالاقتداء في غير ركعتها لان السماع بناء
على التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صلووية فلم تؤد خارجها اه ولعل ضمير أشار
في كلام العتابي الى ما شرح عليه (قوله فيه يصير مؤديا لها حكما) فن أدرك الامام في ركوع
ثالثة التورقانه يكون مدركا لثبوت (قوله فلا يسجد لها أصلا) أي مطلقا في الصلاة
ولا خارجها وقد علل المؤلف للوجهين (قوله لان لها امرية) أي امرية الصلاة فلا تنأدى
بالسجود خارجها لانه أنقص من السجود فيها (قوله لانه بتعمد تركها) لانها واجبة
والواجب يأثم المكلف بتركه (قوله كالجعة) أي كترك الجعة فانه يأثم به ان كان تركها
لاجل تفويته شرطا كان أخرها حتى خرج وقتها أما اذا تركها متهما وانا فانه يكفر كما سيأتي
(قوله فاذا فسدت به) أي بغير الحيض والنفاس (قوله والخائض) محترزة قوله بغير الحيض
والنفاس (تنبيه) انما قال المصنف خارجها لانها تنقض داخلها بأن أخرها حتى طالت
القراءة فانما انصرف قضاء ولكنه يسجد ها فيها أما اذا لم تطل القراءة فينبوب عنها بسجود الصلاة
ولو من غيرية وقد منعنا عن الداية أنه يقضيها مادام في حزمة الصلاة ولو بعد السلام فمات يأت
بغنائف اه قال في الشرح ونعيبنا بالصلاة متتابع للهداية والكتوبة ويستعمل
عند الفقهاء كثيرا فهو خير من صواب نادر قال الكمال وصواب النسبية صلووية يرد الله
واو اوعذف التاء واذا كانوا حذفوها في نسبة المذكور الى المؤث كنسبة لرجل الى بصرة

ط لان المقدار الجزء المقارن فيمنع البناء عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالحيض

(ولولا) آية (خارج الصلاة
فيسجد) لها (ثم) دخل في
الصلاة (وأعاد) تلاوتها
(فيها) أي في الصلاة في
مجلسه (سجد) سجدة
(أخرى) لعدم تبعيتها
للخارجية لقوة الصلوية
(وان لم يسجد أولا) حين
تلاوه مع خارج الصلاة
(كفته) سجدة (واحدة)
وهي الصلابة عن
التلاوة بين اقوتها (في
ظاهر الرواية) وإذا تبدل
المجلس بنحو أو كل لزم
سجدتان وكذا إذا سجد
في الصلاة ثم أعادها بعد
سلامه يسجد أخرى في
ظاهر الرواية لعدم بقاء
الصلابة (كما) (كن كررها)
أي الآية الواحدة (في
مجلس واحد) حيث
تكفيه سجدة واحدة
سواء كانت في ابتداء
التلاوة أو ثنائها أو بعدها
للتداخل لأن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يقرأها
على أصحابه مرارا ويسجد
مرة وهذا تداخل في
السبب لا الحكم فتنب
عما قبلها وبعدها لأنه أليق
بالعبادات والتداخل في
الحكم لا ينوب إلا عن
السابق لا اللاحق وهو
أليق بالعقوبات فالجهد بعد
الشرب أو الزنا

مثلا فقالوا بصري لا يصرف ~~ك~~ كيبلا يجتمع نا آن في النسبة إلى المؤنث فيقولون بصريته
فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث اه (قوله ولولا آية خارج الصلاة) ومثله ما لو جمع كما
ذكره المصنف ولم يسجد أولا (قوله في مجلسه) بأن شرع في الصلاة في مكانه قبل أن يشتغل
بعمل آخر (قوله لقوتها) فجعل الخارجية تبعها لما حتى لو لم يسجد للصلابة لم يأت بالخارجية
أي لأنها أخذت حكم الصلابة فستتبعها لها ولكن يأنم كافي الجبر والنهر وسبق الخارجية
عن الصلابة غير مانع من جعلها تبعها لها لأن مبنى سجود التلاوة على التداخل قاله السيد (قوله
في ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر يسجد للاول إذا فرغ من الصلاة لأن السابق لا يكون تبعا
لللاحق ولأن المكان قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصار كما لو تبدل بعمل آخر وجه الظاهر أن
الدخول في الصلاة عمل قليل وبشله لا يختلف المجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس)
محترز قوله في مجلس (قوله بنحو أو كل) كمنى أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق لعمتين
لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالقل كاسي أي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يجب ووفق
الشرح في بينهما ما يجعل الاول على ما إذا تكلم لان الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على
ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح أي في التوفيق لافي نفس الحكم لتقدم ظاهر الرواية كذا إذا قدم من
الشرح (قوله لعدم بقاء الصلابة حكما) قال في الشرح لان التلاوة في الصلاة لا وجود لها
لاحقة ولا سابقة والموجود هو الذي يستتبع دون المعدوم اه أي فلا يقال ان المجلس واحد
والتلاوة متحد ومقتضاه اغناء سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحدا ولو تقدمت
عمائكر ومنها (قوله كن كررها في مجلس واحد) لافرق في المكرر بين أن يكون واحدا
أو متعددا كأن سمع السجدة من رجل ثم سمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها فيه فانه يكفيه
سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة الخ) الاولى أن يقول في ابتداء التكرار
قال في القنية والاولى ان يبادر بسجدة ثم يكرر وتعليقه في الجريان الاولى تأخير السجود لما
قيل ان التداخل فيها في الحكم لافي السبب فالاحتياط على هذا الأخير كما لا يخفى وفي الشرح
يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاسجود التلاوة (قوله لان النبي صلى
الله عليه وسلم الخ) ولان تكرار القراءة محتاج إليه للعفظ والتعليم فلو تكرر الوجوب لزم
الحرج وهو مرفوع بخلاف ما إذا تعدد المجلس او التلاوة حيث يتكرر الوجوب عملا بالقياس
لعدم الحرج (قوله وهذا تداخل في السبب) بأن تجعل التلاوات المتعددة حقيقة كتلاوة
واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لها لأنها جنس واحد فيجب حكم واحد
ويطبق ما تأخر منها عن السجود بما تقدم عليه (قوله لأنه أليق بالعبادات) يسان ذلك أن
التداخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعددها فيلزم ترك
العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط
فقلنا بتداخل الاسباب فيها ليكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذا وجد دليل
الجمع وهو اتحاد المجلس فاما العقوبات فليست مما يحتاط فيها بل في درتها فيحصل التداخل
في الحكم أي يكون عدم الحكم مع وجود موجب مضاعفا إلى عقوباته تعالى (قوله والتداخل
في الحكم الخ) هو جعل الاسباب المتعددة موبة حكما واحدا مع بقاء تعددها فلا يلحق

عمر ارا كاف لها واذا عا ديعا د عليه لانه للزير ولم ينزير بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويبدل الجازم بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصبر والطريق (ولو كان مستديا) في الاصح ٣٢٣ بأن يذهب ويده السدا ويلقيه على اعواد مضروبة في الحائط

والارض لا الذي يدير دولابا
يسمى دواره يلقي عليها
السدا وهو جالس او قائم
مجدل (و) يتبدل المجلس
(بالا تقال من غصن)
شجرة (الى غصن) منها في
ظاهر الرواية وهو الصحيح
(و) يتبدل المجلس في
(عوم) اى سباحة (في
نهر او) سباحة في (حوض
كبير) ودياسة ودور حول
الرحى لا اختلاف المجلس
وقوله (في الاصح) يرجع
الى المسائل كلها
(ولا يتبدل) بمجلس السماع
والتلاوة (بزوايا البيت)
الصغير (و) لا يتبدل
مجلس التلاوة بزوايا (المسجد
ولو) كان (كبيرا) لجهة
الاقصداء مع اتساع
الفضاء فيه (ولا) يتبدل
مجلس التلاوة والسماع
(بمسبغينة) كمالو كانت
واقفة (ولا) يتبدل
(بركعة) تذكرت فيها
التلاوة اتفاقا (و) لا يتبدل
(بركعتين) عند أبي يوسف
خلاف المحدث وكذا الخلاف
في الشفع الثاني من القرض
اذا كررها فيه وبشكر ارضا
في الشفع الثاني من سنة
الظهر يسجد ثانيا (و) لا
(ولا باتسكا وقعود وقيام)

ما تأخروا عن الحكم بما تقدم عليه وهو الأصل في التداخل لان التداخل امر حكمي
يثبت بخلاف القياس اذا اصل أن لكل سبب حكم فيلحق بالأحكام لثبوت الاسباب حسا
بخلاف الأحكام واعتبار الثابت حسا غير ثابت أبعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله
مرارا) عائدا الى الشرب والى الزنا أى لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب
من الجميع وحده كفى عنها جميعها ولا يكفي حد واحد عن شرب وزنا لا اختلاف الاسباب
والمسببات (قوله واذا عاد يعاد) ولو في المجلس (قوله له دم ما يقتضي التداخل) لانه انما
يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الايجاب مع
القبول مع الفصل حقيقة وتعد الاقارير المتعددة حقيقة كما لو أقرب الزنا أربع مرات
في مجلس واحد يجعل مقرها مرة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الأصل وهو تكرار
الحكم بتكرار السبب ٥١ (تنبيه) مما يناسب التداخل مانع له التلاعلى في شرح
موطا الامام محمد عنه أنه يجب شتم العاطس مرة واحدة وما زاد فمذنب ولو لم يشتمه
أولا كفاه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يشتم الى العشر والاصح أنه اذا زاد
على الثلاث لا يشتم كذا في المبسوط وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال
في تنوير الاذهان والضمائر شرح الاشياء والنظائر قال بعض العلماء يجب الصلاة عند ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال بعضهم يجب في العمر مرة واحدة وقال بعضهم يجب
في كل مجلس مرة وهو أوسط الاقوال وخير الامور أوسطها ٥١ (قوله في الصبر والطريق)
قيده لما سبذ كرهه ان البيت الصغير لا يتبدل المجلس بالاتقال فيه الى زاوية أخرى منه
بغير تسدية فعه بالاولى خصوصا على القول بأنها تمنع اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله
في الاصح) وقيل لا يختلف المكان بالتسدية (قوله ويبدد السدا) كالحصان من الثوب ما قد
منه قاموس (قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يتبدل لان أصل الشجرة واحد
وفي التواريخ عن الحجة ان كان لا يمكنه التحول من غصن الى غصن الا بالتزول والصعود بسجد
ثانية والاعتكاف به واحدة ثلاثين ٥١ (قوله اوفى حوض كبير) أطلق فيه وذكروا
في المساء أن الكبير ما كان عشر في عشر والصغير ما دونه ويمكن جريان ما هنا عليه ويراجع
وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه
سجدة واحدة وفي الثانية الصحيح انه بتكرار (قوله بزوايا البيت الصغير) أما الكبير كدار
السلطان اذا تلافى دار منه ثم تلافى دار أخرى تلتزمه سجدة أخرى وحرم به فاضيلان (قوله
اصح الاقتداء الخ) أشار به الى ضابط ذكر ما بين امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقتداء
فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب بالاتقال منه في موضع
الى آخر اذا كرر هافيه وما لا فلا ٥١ (قوله ولا يسير سفينة) لان سير السفينة لا يضاف اليه
(قوله ولا يتبدل بر كعتين عند أبي يوسف) هو الاصح لان تحريم الصلاة يجمع الامكنة
المتعددة فتجعلها مكان واحد (قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر
ما في النهر ترجيح قول الثاني (قوله ولا يتبدل بشرب شربة الخ) أشار به الى أن الاختلاف

وزنول) كأن (في محل تلاوته) كما في الخاتمة (و) لا يتبدل المجلس (بسرير) (بسرير) إذا كررها (مصلية) (لعمل المجلس) (محددة) (ضرورية) جواز الصلاة (و) يتكرر الوجوب على السامع يتبدل مجلسه (و) الحال أنه (قد اتحد مجلس التالى) كأن مع نالها يمكن فذهب السامع ثم عاد فسمعه بكرها تكرر على السامع السجود اجامعا (ولا) يتكرر الوجوب على السامع (بمكس) وهو اتحاد مجلس السامع واختلاف مجلس التالى بأن تلاه فذهب ثم عاد مكررا فسمعه الجالس أيضا فكفيه سجدة (على الاصح) لأن السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره) أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة منها لأنه يشبه الاستسكاف عنها (لا) يكره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة بالقراءة لأنه مبادرة اليها (و) (كان) (ندب ضم آية أو) ضم أكثر من آية (اليها) أى إلى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (ونذب اخفاؤها) يعنى استخفب المشايخ اخفاؤها (عن غير متأهب

كما يكون حقيقة) يكون حكما كان أن يشرع في عمل آخر يعرف أنه قاطع للمجلس بأن باع أو اشترى أو شتم أو اضطجع أو أرضعت ولها أو امتشطت أو تكلم بثلاث كلمات أو أكل ثلاث اقمات أو شرب ثلاث جرعات من غير أن يقوم من مكانه فان ذلك يقطع حكم المجلس وكذا كل عمل كثير ما إذا كان العمل قليلا كان أكل اقمات أو شرب جرعة أو جرعتين أو كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين أو اشتغل بالتسبيح أو التلليل أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو قائم فقه أو بالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما يحتاج إلى قليل مشى في حال تعليم الصبيان أو نام فاعدا أو اتكا أو أطال المجلس فانه لا يقطع حكم المجلس شئ من ذلك كخيار الخسيرة كذا في الجوهر والنهر والشمى وغيرها (قوله بدون مشى) أو بمعنى قليل (قوله وركوب وزنول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول أو بالعكس (قوله إذا كررها مصلية) أما إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير الدابة يضاف إلى ركبتها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلى على الدابة فسمعهما من آخر ثم سمعهما ثانيا تكرر الوجوب على الاصح ويسجد بعد الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود اجامعا) أما على قول البعض أن السبب هو السماع فجلس السامع متقدما على قول الجمهور أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس ابطال التعدد في حق التالى فلم يظهر ذلك في حق غيره كذا في الشرح (قوله على الاصح) وعليه الفتوى نهر واختاره صاحب الهداية وقاضيان قال الخافى وبه تأخذ قال في المنح وهذا يقيد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع هو السماع دون التلاوة ويؤيده ما مر من الاثر السجدة على من سمعها أه وقيل يتكرر على السامع أيضا وهو اختيار الاسي جابى وعليه الفتوى ونقله الاكل بقبيل وعليه الفتوى وهو قول نحر الاسلام اذ مجلس التالى إذا تكرر دون السامع يتكرر الوجوب على السامع لأن الحكم يضاف إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه الجمهور لأن الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالى والسماع بشرط عمل التلاوة في حق السامع أه وليس في الحديث بيان السبب بل بيان الوجوب على السامع أه كذا في الشرح قال السيد فقد اختلف التراجع (قوله وكره أن يقرأ الخ) أى تقرأ بما كفى النهر (قوله سورة) مثلها الآيات التى فيها آية السجدة اذ تركها (قوله لأنه يشبه الاستسكاف عنها) وذلك ليس من اخلاق المؤمنين لأنه كثر فيكون ما يشبهه مكررها كما في البناء ولأنه يؤهم القراء من لزوم السجود وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكرره ويبنى (قوله ولكن ندب ضم آية الخ) لأنه ابلغ في اظهار الاجازة أدل على مراد الآية (قوله اليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أى تفضيل آية السجدة على غيرها اذ الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان لبعض زيادة فضيلة لاستعماله على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله ونذب اخفاؤها الخ) قال في المحيط ان كان التالى وحده يقرأ كيف شاء من جهرا خفيا وان كان معه جماعة قال مشايخنا ان كان القوم متعشقين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم اداء السجود ينبغي ان يقرأها جهرا حتى يسجد القوم معه لأن في هذا احتمالهم على الطاعة وان كانوا محدثين أو وقع

لها شفقة على المسلمين ان لم يتبينوا لها

(ونذب القيام) لمن تلا جالساً (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (ونذب ان لا يرفع السامع) تلاوتها (رأسه منها) أي السجدة (قبل) رفع رأس (تالياً) لأنها الأصل في إيجابه فينبغي في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطفاف فيسجدون) معه ٢٢٥ حيث كانوا (كيف كانوا) فله شيخ

الاسلام (وشريط لصحتها) ان تكون (شراطة الصلاة) موجودة في الساجد الطاهر من الحدث والخبث وسر العورة واستقبال القبلة وتحريمها عند الاشتباه والنية (الا التحريم) فلا تشترط لان التكبير سنة فيها وفي للتأخر خاتمة عن الجسمة ويستحب للتمسك او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول معينا وأطعنا غفر الله لنا ربنا واليك المصير انتهى يعني ثم يقضيها (وكيفيتها ان يسجد سجدة واحدة) كائنه (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هـ) ما سئلتان) كذا قال في مبسوط خرا الاسلام التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (ولا يرفع يد) اذا تحريمها والتكبير للاخطا (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا تسليم) لانه يستدعي سبق التحريم وهي منعقدة وتسيبها مثل الصلاة سجدة ربى الاعلى ثلاثا وهو الاصح وقال الكمال ينبغي ان يقال ذلك في غير النفل وفيه

في قلبه أنه يشق عليهم ذلك ينبغي أن يقرأها في نفسه ولا يجهر بها - ثم زاعن تأنيب المسلم وذلك من دواب اليه كذا في العناية واذا لم يعلم بحالهم ينبغي اخفاؤها حوى والراجح الوجوب على متشاغل بل يعمل ولم يسمعها زجر الله عن تشاغله عن كلام الله تعالى فنزل ساء ما ذكره السيد عن الدر (قوله ونذب القيام) كاذب النزول لمن تلاها ركبا يسجد على الارض (قوله روى ذلك عن عائشة) لان الضرر الذي مدح به أوائله فيه اكمل وفي السيد ونذب ان يقوم ويخسر ساجدا ولو كان عليه جهات كثيرة ويستحب اذا فرغ منها أن يقوم اه ملخصا (قوله ونذب ان لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب ان لا يسبقه بالوضع كذا في الشرح (قوله ولذا لا يؤمر التالي الخ) هذا يخالف ما في الشرح عن النوازل انه يتقدم ويصطف الناس خلفه اه الا أن يقال هذا على وجه التدب وفي الامر منصب على السنة المؤكدة وذكر في الدراية أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لانها امامة صورية لا حقيقة (قوله حيث كانوا) ولومته مقدمين عليه (قوله وكيف كانوا) أي على أي صفة كانوا (قوله والنية) أي نية ان هذا السجود للتلاوة وأمانة التعمين فلا تشترط وقالوا انها تفسد بفسدات الصلاة من نحو حدث عمد وكلام وقهقهة فعلية اعادتها وفي سبق حدث يتوضأ ويبقى كما لو وجدت هذه الاشياء في سجدة الصلاة ولا يخفى ان هذا كله على قول محمد لان العبرة تمام الركن وهو انما يحصل عنده بالرفع ولم يوجد بعد وهو الاصح على ما مر ولا يتصور شيء من ذلك عند أي يوسف لان السجدة قد غتت عنده بمجرد الوضع فينبغي ان لا تفسد على قوله كذا في الحلبي وابن أمير حاج قال في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامها فإدام في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة والقيام وهو في الفرض فاذا قهقهة او غل المذاني حصل في حقيقة السجود فيبطل الجزء الملاق له فيبطل الكل يطلانه انتهى (قوله ويستحب للتالي والسامع الخ) تحصيل الا لا متشاكل بالقدر الممكن (قوله وصححه في البدائع) مقابله رواية الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد (قوله للاخطا) أي للسجود كسجدة الصلاة (قوله لعدم وروده) لانه لم يشرع الا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة الجنائزة (قوله ان يقال ذلك) أي التسيب في غير النفل احد في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض لان سجدة الصلاة أفضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ثلاث (قوله وفيه) أي في النفل وحكم خارج الصلاة كذلك (قوله يصح وقوته) زاد الحاكم فتبارك الله احسن الخالقين وصح هذه الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكسب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي عندك ذخرا وأعظم لي بها اجر واضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من داود اه وقوله هو بالنصب عطف على ما شاء (قوله وان كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤلف وفيه وخارج الصلاة يقول ما شاء مما ورد له كذا في الخبر (قوله من ذلك) المذكور من الدعاء وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستهفوا الله العظيم

يقول ما شاء مما ورد كسجود وجهي الذي خلقه وصوره وفيه معه ويصلي سجدة وقوته أو قوله اللهم اكسب لي عندك بها أجرا وضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

(فصل * سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله) قاله القدوري وقال السكالي وعند أبي حنيفة وأبي يوسف مادون الركعة ليس بقربة شرعا إلا في محل النسي وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قربة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة ٣٢٦ أنه قال لا أراه شيئا ثم قيل أنه لم يرد به في شرعيته اقربة بل أراد في وجوبها شكر العدم

احصاه نعم الله تعالى
تكون مباحة ولا تراها
شكرانا وما نعام الشكر
في صلاة ركعتين كما فعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة كذا في السير
الكبير وقال الاكثرون
انها ليست بقربة عنده بل
هي مكروهة لا يثاب عليها
وما روى أنه عليه السلام
كان يسجد اذا رأى مبتلى
فهو منسوخ (وقالا) اي
محمد وأبو يوسف في احدي
الروايتين عنه (هي) اي
سجدة الشكر (قربة يثاب
عليها) لما روى الستة
الاثنى عشر عن أبي بكر
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا أتاه امرئ يسره او
يشربه خر ساجدا (وهي) اي
ان يكبر مستقبل القبلة
ويسجد فيحمد الله ويشكر
ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا
(مثل سجدة التلاوة)
يشراؤها (فائدة مهمة)
لرفع كل نازلة (مهمة)
ينبغي الاهتمام بتعلمها
وتعليمها (قال) الشيخ
(الامام) حافظ الحق والملة
والدين عبد الله بن أحمد بن
محمد (النسفي) كتابه

(فصل سجدة الشكر مكروهة) هـ اي تنزيها (قوله لعدم احصائه نعم الله تعالى) فلو وجبت
لوجبت في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف مالا يطاق
(قوله وقال الاكثرون) مقابل قوله ثم قيل انه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود بفعل
اكابر الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح اليمامة وقتل مسيلة وموجود
عمر عند فتح اليرموك وهو اذ بناحية الشام وسجود علي عند رؤية ذي العذبة قتيلا بانهر
وروى أنه صلى الله عليه وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجدا فاعله ثلاث مرات وقال اني سألت
ربي وشفعت لامي فاعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا لربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي
لامتي فاعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامتي فاعطاني
الثلث الاخير فخرت ساجدا لربي رواه أبو داود (قوله قربة يثاب عليها) وعليه الفتوى وفي
الدرويه ينفي وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء في غير ما حديث هـ وفي الدرر
وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكره بعد الصلاة لان الجهلة يعتقدون أنهم اسنة او واجبة
وكل مباح يؤذى اليه فهو مكروه هـ (قوله كان اذا أتاه امرئ يسره) اي وشاهده كراس أبي
جهل لعنه الله لما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم وأتى بين يديه يسجد لله تعالى خمس سجعات
شكرا (قوله او يشربه) اي من غير رؤيته كسجوده حين بشره جبريل عليه السلام بالصلاة والسلام
ان الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه وفي التتارخانية قال
صاحب الحجة عندي أن قول الامام محمول على الايجاب وقول محمد علي الجواز والاستصحاب
فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة شكرا كما قال أبو حنيفة ولا يمكن يجوز أن يسجد بسجدة
الشكر في وقت سر نعمة اود كر نعمة فشكرا بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستصحاب
وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى أنها ليست
مشروعة وفي القاعدة الاولى من الاشياء والمعتقد أن الخلاف في سنتها الا في الجواز هـ وفي
الهندية وصورتها أن من تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا او لدا او وجد
ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة
وأما اذا سجد بغیر سبب فليس بقربة ولا مكروه هـ (قوله فائدة مهمة) من المهم معنى ما يهتم
به أي ينبغي الاهتمام اي الاعتناء بها (قوله كل نازلة) أي حالة من التزلزل بمعنى الحلول والازلة
الزكام قاموس (قوله مهمة) اي موقعة في الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغي الاهتمام)
الاولى ذكره بقوله فائدة مهمة (قوله وهي التي قصدت جمعها) فيما تقدم عند تعداد محلاتها
(قوله لهذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقريب الامر) عطف على اسم الإشارة (قوله)
مع حكم السجود) اي فيما تقدم والظرف متعلق بقوله جمعها (قوله الودود) اي المحبوب
والحبيب (قوله وسجد بتلاوته) كل آية منها سجدة (قال في الدرر وظاهره انه يقرؤها أولا ثم
يسجد ويحتمل ان يسجد لكل بعد قراءتها هـ قلت والثاني أولى لما تقدم أن تأخيرها مكروه

الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقريب الامر مع تنزيها
بحكم السجود رجا فضل الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة (كشاف الله تعالى

تنزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغيير نظم القرآن لان السجود يكون فاصلا فتأمل
(قوله ما أهمه) أي من الامر الذي قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الجمعة)

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لان كمال الخلق لا تفرق فيه وقيل لان خلق آدم عليه
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له
عيد المؤمنين ويوم المزيد لزيادة الطيبات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت
من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلة آمن منه ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور أهل الجنة
رحيمهم وزوجل وخص يومها بقراءة سورة الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه اهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما
من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن
والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد من الله لم يضره شيء الا أعطاه اياه اه والمصينة
المنتظرة قال عبد الله بن سلام الساعة المعلومة هي آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد أكثر
الاحاديث على قول ابن سلام وقيل هي من وقت خروج الامام الى المنبر الى فراغ الصلاة وهذا ان
القولان أصح الاقوال بل فيها وهي تنوف على اربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة
سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الاضحية والفطر وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود
يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة احب الى الله تعالى
من حج التطوع وعن ابن عباس مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج الفقراء (قوله هي من
الاجتماع) وهي اسم مصدر لاجتماع (قوله يسكون الميم) للمفعول لان فعله بالسكون للمفعول
كهمزة أي اليوم المجموع فيه وبها اقرأ الاعمش (قوله والقراء يضمنونها) أي يضمنون الميم
اتباعا للضم الجيم (قوله لغة الحجاز) وهي المشهورة القصوى (قوله وفصحها لغة قميم) بمعنى فاعل
أي اليوم الجامع كضمكة وهمزة ولزلة للمكثرون ذلك وتأوها للمبالغة كما في علامة للتأنيث
والالما وصف به اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان شاذتان وحكي الزجاج الكسر
كما في شرح البضاري وشرح المشكاة والنهر وأنكر لان فعله بالكسر ليس من الاوزان
العربية ومن قاله بالتسكين جمعه على جمع ومن قاله بالضم جمعه على جمعات وهي بغير السكون
اسم لليوم وبالسكون اسم لايام الاسبوع واولها السبت واول الايام يوم الاحد واختلف
في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى في الجاهلية عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء
وبالموحدة فقال الزجاج والقراء أبو عبيدة وأبو عمرو كانت العرب العاربة تقول ليوم السبت
شباو ولا حدا ولولاثنين أهون وللثلاثة جبار وللاربعة دبار وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة
أي ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن حزم انه اسم اسلامي ولم يكن في الجاهلية وورد
ان أهل المدينة صلوا قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار قالوا لليهود
يوم يجمعون فيه كل سبعة ايام وكذلك للنصارى فسلم فلنجدل يوما نجتمع فيه وقد كراه الله

(ما أهمه) من امر دنياه
وآخرته ونقله عنه أيضا
المحقق ابن الهمام وغيره
من الشراح رحمهم الله

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع يسكون
الميم والقراء يضمنونها وفي
المصباح ضم الميم لغة الحجاز
وفصحها لغة قميم واسكانها
لغة عقيل (صلاة الجمعة
فرض عين)

قوله وهي تنوف الخ الذي
يقترنه صنيح القاموس
وغترة ان ما كان من هذه
المادة بمعنى زاد كما
هنا يقال فيه أناف ينيف
وينف ينيف بالتضعيف
لأناف يتنوف فليراجع
اه معجمه

تعالى ونصلي ونشكره فخلوه يوم العروبة وهي أول جمعة في الاسلام وأما أول جمعة جمعها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكانت في مسجد بني سالم بن عوف فخطب وخطب فيه (قوله بالكاتب) هو
قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع رتب الامر بالسعي
الى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر ان المراد بالذكر الصلاة ويجوز ان يراد به الخطبة وعلى
كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السعي الى الشرط
فرع افتراض المشروط ألا ترى ان من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي الى الخطبة
بالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة والصلاة جميعا وهو الاحق اصدقه عليه ما معناه
ان الله تعالى أكد ذلك بتعريض مباح وهو البيع وهو لا يكون الا لامر واجب كما هو مقتضى
الحكمة (قوله والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا على فرضيتهم من غير انكار أحد وهي فرض عين الا عند ابن كيج من أصحاب
الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) اى ودليل من
المعنى المعقول قال في الشرح وأما المعنى فلانا امرنا بترك الظهور لاقامة الجمعة والظهور فريضة
ولا يجوز ترك فرض الاقرض هو أكد وأولى منه فدل على أن الجمعة أكد من الظهور في
الفريضة (قوله لذلك) اى لافتراضها بهذه الدلالة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة
(قوله في حديث) قاله في خطبة (قوله في مقامى هذا) الذى فى ابن ماجه وغيره تقديم هذا
على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا زيادة واقظها فريضة واجبة الى يوم
القيامة فمن تركها جهودا واستخفافا بجحقتها في حياته وبعد موته وله امام عادل الخ (قوله
تم اوتابها) اى كسلا فالتاوان غير الاستخفاف وعبارة القاموس تفيد الاتحاد (قوله وله
امام عادل او جابر) انما ذكره ليفيد وجوب اقامتها مع الامام الجائر وأن جوره ليس عذرا
مستطالها والا فلا استخفاف مكفروا لم يكن امام أحد لا (قوله فلا جاع الله شهاده) العمل
بالكسر والفتح العذق او القلب الخ منه فشيبه أمور الانسان بالهذق بجماع صدوره عن
أهل واحد وأطلق عليهم العمل وجمع العمل كناية عن عدم تفرق أموره واختلافها وانعكاسها
(قوله ولا بارك له في امره) الذى فى ابن ماجه ولا تتم له امره (قوله ألا فلا صلاة له) اى كماله
ومثله يقال فيما بعد ان لم يحججه اويسة تخففه والا فالكلام على حقيقته (قوله طبع الله على
قلبه) طبع عليه كمنع ختم قاموس اى لا يحججه له قابلا للخير فهو كناية عن صرفه عن الخيرات
(قوله جعده في اسفل درك جهنم) محمول على شدّة العذاب وانما ذكر ذلك لانه فعل فعل
المتأقن حيث أقربا لوحيدانية وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون في الدرك الاسفل من النار
او محمول على من تركها جهدا ومات على هذه العقيدة (قوله أكد من الظهور) قد علمت وجهه
(قوله سبعة شرائط) اعلم ان لوجوب شرائط فائدة على شرائط سائر الصلوات وهي في المصلى
واصلها شروطا كذلك وهي في غير المصلى والتفرق بينهما بانتهاء الاول يصح الاداء وبانتهاء
الثاني لا يصح (قوله وهي الذكورية) أى الحقيقة ودرغخرج الخطي كما استظهره في التبروفيه أنه
يعامل بالاهترام مقتضاها الوجوب عليه (قوله خرج به القسام) فلا يجب على امرأة ان دخات
في عموم الخطاب بطريق التبعية لانها خصت منه بعموم التمسى عن الخروج بقوله تعالى وقرن

بالكتاب والسنة والاجماع
ونوع من المعنى بكفر
بأحدها لذلك وقال عليه
السلام في حديث واعلموا
أن الله تعالى فرض عليكم
الجمعة في يومى هذا في
شهرى هذا في مقامى هذا
فمن تركها هاتما وتابها
واستخفافا بجحقتها وله امام
عادل او جابر فلا جاع الله
شمله ولا بارك له في امره
ألا فلا صلاة له الا فلا زكاة
له الا فلا صوم له الا أن
يتوب فمن تاب تاب الله
عليه وقال صلى الله عليه
وسلم من ترك ثلاث جمع
من الواجبات عن غير عذر
طبع الله على قلبه ومن
يطبع الله على قلبه يجهده في
أسفل درك جهنم والجمعة
فرض أكد من الظهور
(على) كل (من اجتمع
فيه سبعة شرائط) وهي
(الذكورة) (خرج به
القسام) (والحرية)

خرج به الارقام (والاقامة) خرج به المسافر وأن تكون الاقامة (بمصر) خرج به المقيم بقربة ٣٢٩ لقوله عليه السلام الجمعة

حق واجب على كل مسلم في
جماعة الأربعة مملوك
أو امرأة أو صبي أو مريض
وفي البخاري الأعلى صبي
أو مملوك أو مسافر وقوله
عليه السلام لا الجمعة
ولا تشريق ولا صلاة فطر
ولا أضحية الا في مصر جامع
أو مدينة عظيمة ولم ينقل
عن الصحابة رضي الله عنهم
أنهم حين فتحوا البلاد
اشتغلوا بنصب المنابر
والجمع الا في الامصار دون
القرى ولو كان لنقل ولو
أحاديث فلا بد من الاقامة
بمصر (أو) الاقامة (فيما)
أي في محل (هو داخل في
حد الاقامة بها) أي بالمصر
وهو المكان الذي من قارقه
بنية السفر يصير مسافرا
ومن وصل اليه يصير مقيما
(في الاصح) كرفض المصر
وقائه الذي لم يفصل عنه
بغلة كما تقدم ولا يجب
على من كان خارجه ولو جمع
النداء من المصر سواء كان
سواء قريبا من المصر أو
بعيدا على الاصح فلا يعمل
بما قبل بخلافه وإن صح
(و) الرابع (الصحة) خرج
به المريض لما روينا والشيخ
الكبير الذي ضعف ملحق
بالمريض (و) الخامس
(الامن من ظالم) فلا يجب

في بيوت سكن لا سيما في مجامع الرجال وللعديد الا في (قوله خرج به الارقام) فلا يجب
عليهم اجتماعا قال في الفتاوى والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيدين واختلاف
فيما لو أذن له المولى في الجمعة والالتيق بالقواعد انه يقصر ولا يتكتم عليه الاداء ويؤيده انه
لا يجب عليه الحج وان أذن له المولى واذا لم يأذن له فيها جاز له الخروج اليها ان كان يعلم
ان مولاه يرضى والا لا والاصح انه ان حضر مع مولاه لحفظ دابته ان يصلي بغير اذن المولى
ان كان لا يخجل بالحفظ كما في البصر وغيره وأما الاجير فقال أبو علي الدقاق ليس للمسيء تأخير منعه
منها ولكن يسقط عنه من الاجرة بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط
عنه شيء قال في البحر وظاهر المتون تشهد للدقاق (قوله والاقامة) ولو بنيت في المكث خمسة
عشر يوما (قوله الاربعة) الا بمعنى غير هذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة والحرية
(قوله وفي البخاري) يدل على اشتراط الاقامة (قوله ولا تشريق) أي لا تكبير تشريق
وظاهر ما ذكره ان الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الاملاء ومحمد في الاصل
ورواه ابن أبي شيبة موقوفا عن علي والموقوف في مثله كالرفوع قال الكمال وكفي بقول
علي قدوة (قوله الا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصر بالكسر الحاجز بين
الشيتين والحدتين الارضين والوعاء والكورة والطين الاحمر ومصر للمدينة المعروفة سميت به
لقتصرها اولاً لانه بناها المصر بن نوح والمدينة من مدن أقام فعل عمت ومدن المدائن ثم دينا
مصرها اه قاموسا لمخصا فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن ثم دينا مصرها
أنه مائتي واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر
باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله ولو أحاديث) خبر الاحاديث الذي نقله واحد
عن واحد (قوله فلا بد من الاقامة بمصر) ذكره لي عطف عليه قوله والاقامة فيما هو داخل
الخ (قوله الذي لم يفصل عنه بغلوة) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير في الحد الفاصل
بالغلة مروي عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية عن القرطبي انه الاشبه وفي
القوس ستاني وهو الاصح وهي اربع مائة ذراع في الاصح اه (قوله فلا يعمل بما قبل الخ)
قال في الشرح تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والرواية عن أئمتنا أبي حنيفة
وصاحبيه واختيار المحققين من أهل الترجيح انه لا عبرة بيلوغ النداء ولا بالغلوة والامبال وانه
ليس بشيء فلا علة من مخالفة غيره وان ذكره تصحيحه فانه ما في البدائع انه ان لم يكن ان يحضر
الجمعة ويبيت بأهله من غير تكليف يجب عليه اه اي لان من جاوز هذا الحد بنية السفر
كان مسافرا ولو جبت ثمة لو جبت على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض)
أي الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع أو يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه أو بطله برئ بسبب
جلى وألحق بالمريض المريض ان بني المريض ضائعا بخروجه على الاصح جوهرية (قوله
لما روينا) أي من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة الخ
وعنه منهم المريض (قوله فلا يجب على من اختفى من ظالم) افاد التعبير بظالم انه مظلوم فان
كان اختفاه بجنابة منه توجب حذما لا يسقط عنه الوجوب (قوله المنطس) بالتخفيف
الذي لا ديار له ولا درهم والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التميم) أي

على من اختفى من ظالم ويلحق به المنطس الخائف من الخس كما جازله التميم

(و) السادس (سلامة العيين) فلا تجب على الاعى عند أبي حنيفة خلافا لهما اذا وجد فائدا يوصله وهى مسئلة القادر بقدره الغير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد المجزوء عن السعي اتساقا ومن العذر المطر العظيم واما البلوغ والعقل فليس اخصين فلذا لم يذكرهما (ويستتر احتمالها) اى صلاة الجمعة (سنة اشياء) الاول (المصر او فناءه) سواء صلى العيد وغيره لانه بمنزلة المصر فى حق حوائج أهله وتصح إقامة الجمعة فى مواضع كثيرة بالمصر وفنائها وهو قول أبي حنيفة ومحمد فى الاصح ومن لازم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعدها بنية آخر ظهر عليه وليس الاحتياط فى فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الأربع مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض فى وقتها ولا يفتى بالأربع الا للخواص ويكون فعلهم اياها فى منازلهم

فيجوز له ترك الجمعة كما جاز له التيمم (قوله فلا تجب على الاعى عند أبي حنيفة) لافرق بين ان يجد فائدا ولا سواء كان القائل متبرعا وبأجر وله ما يستأجر به او كان مملوكا ذكره السيد قال فى البحر ولم ارحكم الاعى اذا كان مقيما بالجامع الذى يصلى فيه الجمعة هل تجب عليه اعدم المخرج اه وتجب على الاعور اعدم المخرج (قوله وهى مسئلة القادر بقدره الغير) قد تقدم ان المصحح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المقعد) ومثله مقطوع الرجلين وفى الكلام اشارة الى انها تجب على مفالج احدى الرجلين او مقطوعهما اذا كان يمكنه المشى بلا مشقة والا فلا اشارة اليه القه تانى وبهذا يحصل الجمع بين ما فى البحر من الوجوب وما فى الشئ من عدمه افاده بعض الافاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج والوحل قال فى الشرح وقد مناهى بقطبه الحضور للجماعة اه (قوله فليس اخصين) أى بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فم ما فيه بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان القناء (قوله فى الاصح) قال السرخسى وبه نأخذ وعليه الفتوى كفى شرح المجمع للعيني وكفى الفتح ومقابل الاصح ما فى البدائع أن ظاهر الرواية جوازها فى موضعين فلا تجوز فى اكثر من ذلك وعليه الاعتقاد اه فان المذهب الجواز مطلقا وما قاله الشيخ العلامة المقدسى فى نور الشريعة عن الامام لا تجوز الا فى موضع واحد فى البلد الواحد وما قال الامام الزاهد العنابى ولا يظهر عنده أنه لا تجوز الا فى موضعين ولو فعلوا فالجمعة الاولى وان صليها مافصلاتهم جميعا فاسدة والاصح اطلاق الجواز فى مواضع لا طلاق الدليل اه أفاده الشرح (قوله وعلى القول الضعيف) هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التعدد) فالجمعة عنده للسابق وتفسد بالمعينة والاشتباه ثم يعتبر السبق بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما (قوله قيل بصلاة أربع) أى بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه) هو الاحسن لانه لم تجز الجمعة فعليه الظهور وان أجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فنقل اه وقيل ينوى السنة وقيل ظهر يومه كفى القضية (قوله وليس الاحتياط فى فعلها الخ) قال البرهان الحلبي الفعل هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوى لانه لم تكن تصلى فى زمن السلف الا فى موضع واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه (قوله وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة) لا طلاق حديث لا جمعة ولا تشريق الا فى مصر جامع قالمصر شرط اقامتها وهو موجود فى كل فريق اه (قوله وبفعل الأربع) خبر مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) مفعول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال فى الشرح وفى فعل الأربع مفسدة عظيمة وهى اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر فيستكاسلون عن أداء الجمعة أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعدها اه (قوله ولا يفتى بالأربع الا للخواص) قال العلامة المقدسى بعد نقل ما يفيد النهى عنها نقول انما نهى عنها اذا اقيمت بعد الجمعة بوصف الجماعة والاشتمال ورضن لا نقول به ولا نفى بقولها أصلا بل نل عليه الخواص الذين يمتاطون لاهر دينهم ويتروكون ما يريهم الى تفصيل يقينهم اه ثم قيل بقرأة الفاتحة والسورة فى كل ركعة فان وقعت فرضا فقرأة السورة لاتضره وان وقعت نفلا فقرأتها واجبة وقيل فى الاولين فقط قال الزاهدى وعلى هذا

الخلاف فمن يقضي الصلوات احتياطاً واختار عندي أن يحكم فيها رأيه كذا في الحلبي والشعبي
 ويقتصر في القعدة الأولى على التشهد ولا تقصد بتركتها ولا يستفتح في الشفع الثاني
 والاحوط الترتيب بينهما وبين العصر كذا قاله المقدسي ثم يصلي بعدها أربعاً سنة الجمعة فان
 صحت الجمعة فقد أذى سنتها على وجهها وان لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته * (قائدة) *
 قال في عقد الفرائد قضاء زماناً يحكمون بصفة الجمعة عند تجديدها في موضع بان يعلق الواقف
 عتق عبده على صفة الجمعة في هذا الموضع وبهذا قامت أفيه بالشروط يدعى عتقه عليه بأنه علمه
 بصفة الجمعة وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيضمن الحكم بصفة الجمعة ويدخل مالم
 يأت من الجمعات تبعاً ١٥ (قوله أن يصلي بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحسن
 أربع إلى السلطان وذكر منها الجمعة والعيدين ومثله لا يعرف الاسماء فيجعل عليه وقال
 ابن المنذر مضت السنة أن الذي يقيم الجمعة السلطان أو من به أمره فان لم يكن كذلك صلوا
 الظهر كذا في الحلبي والمتغاب الذي لا عهد له أي لا منشور له إذا كانت سيرته بين الرعية سييرة
 الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة تجوز إقامة الجمعة ١٥ (قوله يعني من أمره بإقامة الجمعة)
 وهو الامير أو القاضي أو الخلفاء كما في العناية ولو عبد اولى عمل فاحسبه وان لم تجزأ قضيته
 وانكحته وإذا لم يمكن استئذان السلطان لموته أو فتنه واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز
 للضرورة كما فعل علي في محاصرة عثمان رضي الله عنهما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم
 الضرورة وروى ذلك عن محمد بن العيون وهو الصحيح وفي مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى
 غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعباد ويصير القاضي قاضياً
 بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا والامساك ١٥ ولومات الخليفة وله ولاية على أمور
 العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم أقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يعزلوا حاشي
 وفي البحر والنهر يجوز قاضي القضاة كقاضي العساكر بمصر إقامة الجمعة وتولية الخطباء
 ولا يتوقف ذلك على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضي ليس
 له الاستخلاف الا باذن السلطان لان توليته قاضي القضاة اذن له بذلك دلالة كما صرح به الكمال
 في باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا ١٥ وفي البحر أيضاً صرح
 العلامة ابن جرير في الحنفية في تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرأ الناظر خطيباً في المسجد قله اقامتها
 بنفسه وينائبه وان اذن مستصحب لكل خطيب ١٥ وفي مجمع الانهر والاستخلاف في
 زماننا جاز ما قلناه وقع في تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام ومجمله الفتوى ١٥ وفي
 القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار نهر وفي الذخيرة لو خطب مسبي عاقل
 وصلى بالغ جاز لكن الاولى الاتحاد كما في شرح الآثار وفي الجرد قال أبو حنيفة الاذن في الخطبة
 اذن في الجمعة والاذن في الجمعة اذن في الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم أجراً أن يصلي
 بهم (قوله للحرز عن فتاوتها) عله لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله يقطع الاطماع)
 متعلق بقرآن وانما كانت الاطماع مفقودة لوجود التنازع بين الطامعين في التقدم فيمكن
 أن يفوت الوقت وهم في النزاع وهذا دليل معقول والمنقول ما قدمناه (قوله الاستنابة)

(و) الثاني من شروط العصة
 أن يصلي بهم (السلطان)
 اماماً فيها (أو نائبه) يعني
 من أمره بإقامة الجمعة
 للحرز عن فتاوتها يقطع
 الاطماع في التقدم وله
 الاستنابة وان لم يصرح له
 بها السلطان

(الخ) قال في البسائر كل من ملك الجمعة ملكا إقامة غيره مقامه قال في البحر فهو صريح
أو كأنه صريح في جواز الاستئابة مطلقا وتقييد الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لادليل
عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستئابة الآن يفوق إليه ذلك وقد ابن الكمال
(قوله دلالة) متعلق بعامل له المقدر على انه تميز أي ثبت له الاستئابة دلالة قال في الشرح
واذا أذن لاحد بإقامتها ملك الاستخلاف وأن لم يفوض إليه صريحا لأن الامام الأعظم لما
فوضها إليه مع علمه بأن العوارض المانعة من إقامتها كالمرض والحدث في الصلاة مع ضيق
الوقت تعتريه ولا يمكن انتظار الامام الأعظم لانها لا تحتل محل التأخير عن الوقت كان اذ ناله
بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صح
استخلافه) لأن الخليفة بان لا مقتح والخطبة شرط افتتاح وقد وجد في حق الأصل (قوله
قد شهدنا خطبة أو بعضها) لأن الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ تحريم الجمعة وهو الامام
لا في حق كل مصل فيكون كان النائب خطب بنفسه والا فلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلا
الأن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فانه يصح (قوله أيضا) أي كما يشترط صلاحيته
للإمامة أو كما يشترط في الامام ذلك اذ لم يكن خطيبا قال في الشرح واعلم انه يجوز لأصاحب
الوظيفة في الخطبة أن يصلي خلف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف مأمره بإقامة
الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والثالث وقت الظهر) وقال مالك
يمتد وقتها إلى الغروب لأن وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله لقوله صلى الله عليه
وسلم الخ) ولانها شرعت على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فيراعى فيها جميع
الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط انه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده
وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا ولو كان جائزا لعله مرة تعليميا للجواز كذا
في الحلبي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال الامام أحمد تصح كما قال بصحة وقوف عرفة
قبل الزوال (قوله وتبطل بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد فانوات شرطها لان الوقت
شرط الاداء لا شرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الاطلاق اشارة الى عموم الحكم اللاحق بعذر
كنوم وزحمة على المذهب كما في المنع والدركان قبل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في
الاثني عشرية فالجواب ان فيه افادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرر انهم روفيه افادة أنه لا يتجها
ظهورا وهل يتجها انقلاعهما نعم لانه انما يبطل الأصل دون الوصف وقال محمد لا بطلان الأصل
أيضا عنده قهستان (قوله والرابع الخطبة) فعلة بمعنى مقولة فهي اسم لما يخاطب به عنابة
من الخطب وهو في الأصل كلام بين اثنين قهستان في عن الاثار وهي بالضم في الموعظة والجمع
خطب وبالكسر طاب التزويج والفعل فيهما كقتل وهي شرط بالاجماع خلافا للإمامية
وقد شدوا (قوله قبلها) أي قبل الصلاة لانها شرطها وشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة
في صدر الاسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها في مراسيل أبي داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يخاطب
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية قد قدم وكان اذا قدم تلقوه بالداف فخرج الناس
لم يظنوا الا أنه لاشي في ترك الخطبة فانزل الله تعالى الآية واذا رآوا فجارة أو لها وانقضوا

دلالة بعذرا وبغيره حضر
أو غاب عنه وأما اذا سبقه
حدث فان كان بعد شروع
في الصلاة فشكل من صلح
أما ما صح استخلافه واذا
كان قبل إتمامه للصلاة
بعد الخطبة فيشترط أن
يكون الخليفة قد شهد
الخطبة أو بعضها أيضا
(و) الثالث (وقت الظهر)
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
مات الشمس فصل بالناس
الجمعة (فلا تصح) الجمعة
(قبله) وتبطل بخروجه
انوات الشرط (و) الرابع
(الخطبة) ولو بالفارسية
من قادر على العربية
ويشترط صحة الخطبة
فعلها (قبلها) كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم (بتصديها)
حق لو عطف الخطيب

فحمد اعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) له أنور (وحضور واحد لسماعها) ولو كان أصم أو ناعا أو عبدا (عن تنعقد بهم سم
الجمعة) فيكنى حضور عبدا أو مريض أو مسافرا ولو كان جنبا فاذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة نصح بالجمعة به لا يصح
أو امرأة فقط ولا يشترط اجتماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان ٣٣٣ الحاضر (واحد) وروى عن

الامام وصاحبه معها
وان لم يحضره أحد (و) (في)
الرواية الثانية عنهم يشترط
حضور واحد (في الصحيح)
ويشترط أن لا يفصل بين
الخطبة والصلاة بأكل
وعمل قاطع واختلف في
صحتها لو ذهب لمنزله لفصل
أو وضوء فلهذه خمس شروط
أوست لصحة الخطبة
فليتنبه لها (و) الخامس
من شروط صحة الجمعة
(الاذن العام) كذا في
الكنز لأنها من شعائر
الاسلام وخصائص الدين
فلزم اقامتها على سبيل
الاشتهار والعموم حتى
لو غلق الامام باب قصره أو
الحل الذي يصلي فيه بأصحابه
لم يجوز وان أذن للناس
بالدخول فيه صحت ولكن
لم يقض حق المسجد الجامع
فيكره ولم يذكر في الهداية
هذا الشرط لانه غير مذكور
في ظاهر الرواية وانما هو
رواية النوادر قلت اطلعت
على رسالة العلامة ابن
الشنينة وقد قال فيها بعدم
صحة الجمعة في قلعة القاهرة
لأنها ثقيل وقت صلاة
الجمعة وليست مصرعا على

اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم لم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله
فحمد اعطاسه) وكذا اذا سمع نجما (قوله لا ينوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه
لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك صاحب التوير في الذبايح (قوله في وقتها) فلو
خطب قبله وصلى فيه لا تصح لانه من جملة الخصوصيات المقيدة بها حلي (قوله لا يصح) بالجزر
عطا على قوله عبد الخ أي لا يكتفى بحضور صبي (قوله ولا يشترط سماع جماعة) وقيل تشترط
الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المتن على انه الاصح ومشي عليه شارح الكنز
(قوله وروى عن الامام وصاحبه) قال ابن أمير حاج وأفاد شيخنا أن الاعتماد عليه (قوله
في الرواية الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور
واحد (قوله وعمل قاطع) كما اذا جامع ثم اغتسل وأما اذا لم يكن قاطعا كما اذا نذر كفاتة
وهو في الجمعة فاشتهر بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى اعادة أو افتتح التطوع بعد الخطبة
لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع ولكن الاولى اعادة كما في البحر عن الخلاصة والمخطط
والسراج والفتح وان تعد ذلك يصير مسميا (قوله فهذه خمس شروط أوست لصحة الخطبة)
الاول أن تكون قبل الصلاة الثانية أن تكون بقصد الخطبة الثالث أن تكون في الوقت
الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد ممن تنعقد بهم الجمعة السادس عدم
الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذلك كالبدر العيني في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ
المنبر عن عين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والا فالى خشبة تباعا لعله صلى الله عليه وسلم
فانه كان يحطب الى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره المنبر الكبير جدا اذا لم يكن المسجد مقبلا
(قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها
والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكتفى لذلك بفتح ابواب الجامع
للواردين كذا في الكافي (قوله حتى لو غلق الامام الخ) وكذا الواجب في الجامع
وأغلقوا الابواب وجعلوا الميجز كافي وظاهر عبارته أن غلق ياتي ثلاثا والواقع في عبارة غيره
الرابعي وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للضعيف وهو يأتي بدل الهزيمة وراجع
(قوله وان أذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن
الشنينة) هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلاد (قوله في قلعة القاهرة) أي ونحوها
(قوله وليست مصرعا على حديثها) فانه وإن كان فيها الخوايت والسكك وغير ذلك إلا أنها لم
تستوف جميع ما ذكر في حد المصير من القاضي ونحوه (قوله في المنع) أي منع صحة الجمعة
(قوله اختصاصه بها دون العامة) فيه نظر فان الناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوا لا تجوز
لهم فالعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلا عن عيون المذهب ولا يضر غلق باب القلعة
لعدم وأعادة قديمة لان الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلي ولكن عدم غلقه
أحسن (قوله لم يختص الحاكم الخ) هو يقول بعدم الصحة وان كان الحاكم يجمع خارجها وما

حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصه بها دون العامة والعلة
مفيدة في هذه القضية فان القلعة وان غلقت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة

لان من ذباب القاعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة لا يرغب في طوعها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضر والخطبة وقد جازوا فانصرف من شهادتها وصلى بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ٣٣٤ الرواية وهم (غير الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان

سوى الامام لما في المتن من معنى الاجتماع ولها ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلوا للإمامة فأولى أن يصلوا لا اقتداء (والشرط عند الامام) لان عقاد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حق يسجد) السجدة الاولى (فان نفروا) أى أفسدوا صلاتهم (بعد سجوده) أى الامام (أعها وحده جمعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زكريا شرط دوامهم كالوقت الى تمامها (وان نفروا) أو بعضهم ولم يسبق سوى اثنان من الرجال اذ لا يبرق بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يقيمها وحده لان

ذال الالعدم الاذن الامام لا الاختصاص فتدبر (قوله لان عند باب القاعة) أى خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هى لا منع فيها قبل غلقها وانما تغلق للعادة (قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل من التكلف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أى فلا اختصاص بها بالمكان بالقاعة (قوله لان الجمعة مشتقة منها) أى مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أى والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق نقل (قوله فانصرف من شهادتها) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد اسماءها ومصحح (قوله ولها ما أن الجمع الصحيح انما هو الثلاثة) وأيضا طالب الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلق بالفظ الجمع وهو الواو والذكر المستند اليه السعي يستلزم ذا كرا وهو غير الجمع المطلوب حضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس بجمعة متفقة عليه فليس بجمع مطلق والمشروط هنا فلما جمع مطلق ويبان ما ذكره المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لخالفه صيغة الدالة عليه صيغة التنبيه والواحد والاثنان وان كان جمعا من وجه نظرا الى الاشتقاق فهو مجاز والعمل بالحقيقة هو الاصل وكون المثني له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام الدليل ثمة فاعلمنا فيه لا يلزم اطراده (قوله ولو كانوا عبيدا الخ) أو أميين أو خرسا لانهم يصلون للإمامة فيها بمنزلة بعد الخطبة من غيرهم (قوله سوى اثنان) الاولى اثنان أو هو على لغة من يلزم المثني حالة واحدة (قوله شرط انعقاد الاداء) وهو بتقييد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حالف لا يصلح لا يجزئ حتى يقيد بسجدة فاذا لم يقيد بها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط انعقاد التجربة) أى وقد وجد وان لم يقيد بسجدة (قوله مع رجلين) هذا على قولهما ما أجاز ذلك أبو يوسف (قوله ضريحا أو دلالة) راجعان الى قوله أو نياية فالصريح أن ياذن لها بالاستنابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة) الفصل في ذلك أن مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمانه صلى الله عليه وسلم الى اليوم فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تقسيم لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو مالا ينسج أهله أكبر مساجدها وما يعيش فيه كل محترف بحرقته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله عند أبي حنيفة) صرح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في غيبة البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية واختاره الكرخي والقنوري وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء وبما ذكره لم سقط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي رأيت في النسخ اثبات الياء

الجماعة شرط انعقاد الصريحة (ولا تصح) أى لا تنعقد الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمرضى) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أصالة أو نياية صريحا أو دلالة كما تقدم لاهلهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوب التحقفا ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكرنا الأصح منها فقال (والمصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفتي) يرجع اليه في الحوادث (وأما

فيه وفي قاضي والاولى حذفها فيه ما لانهم ما منقوصان (قوله ينصف) بضم اليا من أنصف
(قوله مقيمون بها) قدسها لانه اذا لم تعتبر الإقامة لا توجد قرية أصلاً اذ كل قرية مشعولة
بمحكم كذا في الشرح (قوله ينفذ الاحكام وبقيم الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما
صرح به في التحفة عن الامام تزييف صدر الشريعة له بظهور الوات في الاحكام لاسيما في
اقامة الحدود في الامصار مزييف كما في الحلبي فالمراد بالاشان لا الحصول بالفعل قال العلامة
نوح دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية بل الشرط في صحة القدرة على
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الخراج وهو
أظلم خالق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة الآن معللاً
بعدم بعض شرائط الاداء وهو المصرفانها عبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض ينقدان الاحكام
ويقيم الحدود وهم منقودان فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير
من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود
موجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة)
فانها ما ينقدان الاحكام ولا يقيم الحدود والاولى النصب (قوله يغني عن القصاص) لان
من ملأ اقامتها ملكه كذا في الشرح (قوله واذا كان القاضي أو الامير الخ) في شرح السيد
وقد مناعن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير وحينئذ وجود القاضي يغني عن المفق
والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المفق اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة
في البلد بالمسجد فتصح بقضاء فيها اه (قوله يغني) هي بالكسر والتصر موضع على فرمضين
من مكة والغالب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلمية والتأنيث (قوله في الموسم) فيه
ايماء الى أنهما لا تقام فيها في غير ايامه لزوال عصرها بزوال الموسم وقيل يجوز في جميع الايام
لانها في فناء مكة ورتبان بينهما فرسخين (قوله أو امير الجاز) هو امير مكة (قوله لا امير الموسم)
أى الا اذا أذن له باقامة الجمعة (قوله وقال لا تصرف في الموسم) وعدم التعبد فيها بالتخفيف على
الحاج لانهم مشغولون بالمتاعك هداية (قوله وصح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركتها
(قوله لكن مع الكراهة) أى التنزيهية لقوله لترك السنة (قوله حدود صلاة ودعاء) بدل من
قوله ذكر طويل في السفتا في الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التحميد والصلاة والوصية
بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الصحابة في الثانية بدل قراءة الآية في الاولى كذا في
شرح المقدسي وظاهر أن هذا لا يتمشى على قوله وهو ظاهر ولا على قوله ما لانهم لا يشترطان
الثانية ولا الآية وما ذكره مذهب الشافعي رضي الله عنه (قوله فاسعوا الى ذكر الله) وهو
مطلق فكان الشرط الذكر الاعمال بالقاطع وكون المأثور الذي كرامسى خطبة انما يفيد الوجوب
أو السنة لأنه هو الشرط الذي لا يجزئ غيره (قوله واقضية عثمان الخ) ذكر في المحيط والمبسوط
وملتقى البحار وشرح البضاري لابن بطال وشرح مسلم لصدر الدين الخلاطى والمؤرخون
أن عثمان رضي الله عنه أول جمعة ولي الخلافة بعد المنذر فقال الحمد لله فأرجع عليه فقال ان
أبا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال أخرج منكم الى امام قوال
وستأتيكم الخطب بعد وأسئغفر الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية وليعني عثمان بقوله

ينصف المظلوم من الظالم
(وقاضى) مقيمون بها واغما
قال (ينفذ الاحكام وبقيم
الحدود) احتراز عن المحكم
والمرأة وذكر الحدود يغني
عن القصاص (و) الحال
انه موضع (بلغت ابنته)
قدر (أخيه منى) وهذا (في)
ظاهر الرواية) قاله فاضلان
وعليه الاعتقاد (واذا كان
القاضى أو الامير مقتباً
أغنى عن التعدد) لان
المدار على معرفة الاحكام
لا على كثرة الأشخاص
(وجازت الجمعة بغنى في الموسم
للخليفة أو أمير الجاز)
لا أمير الموسم لانه يلى أمر
الحاج لانه عند أى خيفة
وأبي يوسف وقال محمد
لا يصح بها الا انها قريبة وقال
تتصرف في الموسم (وصح
الاقتصار في الخطبة على)
ذكر خالص لله تعالى (لنحو
تسبيحة أو تحميدة) أو
تهليل أو تكبيرة لكن (مع
الكراهة) لترك السنة
عند الامام وقال لا بد من
ذكر طويل يسمى خطبة
وأقله قدر التشهد الى قوله
عبدوه ورسوله حمد وصلاة
ودعاء المسلمين والتسبيحة
ونحوها لا تسمى خطبة وله
قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
من غير فصل بين كونه ذكر
طويلاً يسمى خطبة أو لا
واقضية عثمان رضي الله

فأرجع عليه ثم نزل وصلى بهم ولم يشكر عليه أحد منهم فكان أجمعاً منهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئاً) بل يزاد عليها من السنة ٣٣٦ أن يكون جلوس الخطيب في مخدعة عن يمين المنبر أو وجهته لابساً السواد

أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة ولا كسطرها وتأويل الأثرانها في حكم الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح وسر العورة للتوارث (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والاذان بين يديه) جرى به التوارث (كالأقامة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في الخطبتين ولو وقع مدغم ما أوفى أحدهما ما أجزأ أو كره من غير عذر وإن خطب مضطجعا أجزأ (و) إذا قام يكون (السيف يساره) متكئاً عليه في كل بلد فتحت عنوة ليريم - م أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك باق بإيدي المسلمين بقاؤهم نكمت به حتى ترجعوا إلى الإسلام (و) يخطب (بدونه) أي السيف (في) كل بلدة فتحت صلها) ومدينة الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بلا سيف ومكة فتحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (بداهته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه

وانكم الخ تفضيل نفسه على الشيخين بل على الخلق الذين يكونون بعده الراشدين قائم - م يكونون على كثرة في المقال مع قبح الفعل فكانه يقول أنا وإن لم أكن قواً لامثلهم فأنا على الخير دون الشر ٥١ (قوله فأخرج) بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر المثناة من فوق وبالجميم كغلق مبنياً للمفعول وزنا ومعنى أي استتعلق عليه الكلام فلم يقدر على إتمامها (قوله وسنن الخطبة الخ) منها أن تكون خطبتان تشتمل كل منهما على حمد وتشميد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والثنائية على دعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزاد عليها الخ) زاد على ما ذكره نحو سنتين والعدد لأمته وماله (قوله أو وجهته) أي المنبر أي أن لم يكن له مخدع كما في الشرح (قوله أو البياض) فهو مخبر ولا يلزمه اختصاص السواد كما في الشرح وتكره صلاته في المحراب قبل الخطبة قه - ستاني وغيره ويكره التفاته يمينا وشمالا وما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان بالنصر فينبغي أن يكون مكرها اتفاقا (قوله الطهارة) فلو خطب محمداً أو جنباً جاز ويكره ويستحب إعادتها إذا كان جنباً إلا أذانه زيلها وإن لم يعد أجزأ أن لم يطل الفصل باجتناب (قوله لأنها ليست صلاة) بل ذكر والجنب والمحدث لا ينعان منه (قوله ولا كسطرها) بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة القبلة ولا يفتي بها الكلام (قوله وتأويل الأثرانها الخ) أي بانها الخ فهو على حذف الباء والأثر ظاهره يدل على أنها كسطر الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابله ما عن أبي يوسف أن الطهارة شرط (قوله وسر العورة) هو من سنن الخطبة أجمعاً وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب بدونه أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلف فيه هل هو الاذان أو الاستراحة وعلى الأول لا يسن في العبد لأنه لا أذان له ذكره البدر العيني على الجارية (قوله فتحت عنوة) أي قهراً وغلبة (قوله ليريم) هذه العلة انما تظهر فحين كان حديث عهد بالإسلام من أهل تلك البلدة ولكن العلة تعتبر في الجنس وقيل الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا الدين قد قام بالسيف وفيه إشارة إلى أنه يكره الاتكاء على غيره كعصا وقوس خلاصة لأنه خلاف السنة محيط وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيباً بالمدينة متكئاً على عصا أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه إبراهيم بن عرابي عن علي بن الحسين بن الحسن بن الحسن بن أبي داود (قوله ففتح بالقرآن) أي بذكره وتلاوته فيها فكان أهلها يتعلمون القرآن قبل قدومه إياها صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه) فإن ولاهم ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السرخسي الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يلقاهم من الخرج بقسوة الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكثرة الزحام قال وهذا أحسن (قوله كما استقبل الصحابة الخ) فيكون استقبالهم الإمام سنة أيضاً فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل أصحابه ومن كان

مما وجب مقت الله تعالى ونعاقبه سبحانه (والتذكير) بما به التوبة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتفقوا بوجوبه من نفسه إلى الله والأكبر على أنه يتعوذ قبلها ولا يسعى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) سنن (خطبتان) للتوارث إلى وقتنا (و) سنن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سنن (أعادة الحمد) (أعادة) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كآئنة تلك الأعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء - فحسن بذلك جرى التوارث ٢٣٧ (و) سنن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية

أمامه استقبله بوجهه ومن كان عن يمينه أو يساره انصرف إليه كذا في الشرح (قوله) مما وجب مقت الله أي من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعمد الذي قبل الخطبة (قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب دون تاركه أمسي في الأصح لأنها سنة مستأنى لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما بخطبة واحدة فلما أسن جعلها خطبتين بينهما جلسة خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا لشرط (قوله) وسن (أعادة الحمد الخ) الثلاثة سنة واحدة (قوله) وسن الدعاء فيها للمؤمنين (وجاز الدعاء للمسلمين بالعدل والاحسان وذكره تحريرا وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا إلا أن يشبهه أمرا معروفا (قوله) والنصر على الأعداء أي الكفار والبهات (قوله) قال ابن مسعود (الخ) وفي الفتح من الفقه والسنة تقصر الخطبة وتطويل الصلاة (قوله) بما هو دون ذلك أي بذكر ما هو دون سورة من قصار المصطل (قوله) ويكره التطويل أي بزيادة على قدر السورة من الطوال كما في الدر وغيره (قوله في الشتاء) متعلق بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام لا ينقص الصلوة (قوله) بما هو المؤمن أي كماله (قوله) والمشي أفضل لما كان يتوهم من قوله أراد الذهاب ماشيا أن المشي واجب دفعه بذلك (قوله) وفي العود منها) عطف على محذوف معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم سموا الخطبة وفي الرجوع فقبل هو كالذهاب إليها فالمشي أفضل وقبل هو كالخروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله) وأنتم تسعون أي تسرعون (قوله) وقال أي الإمام أحمد ومثله عند ابن حبان عن ابن عيينة (قوله) فيذهب في الساعة الأولى الخ) الحديث أوس الثقي رضي الله عنه من فعل يوم الجمعة واعتسل ثم بكر وأبكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل أمر أنه وغسلها محفقا ومشدها إذا جاءها لأنه أوجب عليها الغسل بجماعه وورد أن من فعله كان بمن بطل بطل العرش كذا ذكره الشبرخيتي في شرح الأربعين والتبكي سرعة الاتساع أول الوقت أو قبله لأداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصلح لينال فضيلته والصف الأول وروى الإمام مالك في الموطأ قال من اعتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما قرب بكبشاً أقرب ومن راح في الساعة الرابعة فكنما قرب بدجاجة ومن راح في الساعة

(لله مؤمنين والمؤمنات)
مكان الوعظ (بالاستغفار
أهم) الباء بمعنى مع أي
يدعون لهم بإجراء النعم ودفع
النقم والنصر على الأعداء
والعاقبة من الأضرار
والأدواء مع الاستغفار
(و) سنن (أن يسمع القوم
الخطبة) ويجهري الثانية
دون الأولى وأن لم يسمع
أجراً كافياً للدراسة (و) سنن
(تحقيق الخطبتين) قال
ابن مسعود رضي الله عنه
طول الصلاة وقصر الخطبة
من فقه الرجل (بقدر سورة
من طوال المفضل) كذا
في معراج الدراية ولكن
يراعى الحال بما هو دون
ذلك فإنه إذا جاء يذكر وأن
قل يكون خطبة (ويكره
التطويل) من غير قيد
بزمان في الشتاء لقصر
الزمان وفي الصيف للضرر
بالزحام والحرق (وترك شيء
من السنن) التي بينها

(ويجب) يعني يفترض (الشيء) أراد الذهاب ماشيا بالسكينة والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بها المؤمن والمتى أفضل لمن يقدّر عليه وفي العود منها وانما ذكر بقية السعي لمطابقة الأهرية في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا قُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تُؤْهَوُا أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ وَهَلِكُمْ السَّكِينَةُ فَادْرِكْتُمْ فَاصْلَوْا مَا قَاتَكُمْ فَمَنْ تَأْمَرُوا وَأَبْرَجَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ وَمَا قَاتَكُمْ فَاذْكُرُوا فِي السَّاعَةِ الْأُولَى وَهِيَ الْأَفْضَلُ تَمَامُهَا وَهَكَذَا الدُّعَاءُ

الخاصة فكما تقرب بيضة اه قال مالك واكثر اصحابه وامام الحرمين والقاضي حسين انها
لحظات لطيفة أو لها زوال الشمس وأخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور المراد ساعات
اليوم والليلة المنقسمة الى أربعة وعشرين جزءاً فاستحبوا التكبير اليها واختلف في أول الوقت
فقبل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي
وهو الاظهر وذكرا الساعات للبحث على التكبير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتخصيل
الصف الاول وانتظارها والاشتغال بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قبل أول بدعة حدثت
في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ومعنى راح في الحديث خف قال في القاموس راح للمعروف
براح راحة أخذته خفة وراحت يده لكذا خفت واستحبوا ان يواقع زوجته ليكون اغض
لبصره وأسكن نفسه اذا راح للجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك
البيع) فيكرهه نحرى من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية
ويقع العقد جميعاً عندنا وهو قول الجمهور حتى يجب الفتن ويثبت المثل قبل القبض وفي الفتح
المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دون في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والا
فهذه المكروهات كلها محرمة لانها خلاف في الاثم اه وقال مالك وأحمد بالبطلان في غير
نكاح رهبة وصدة وفي الكلام اشعار بأن من لم يجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كما في
القهستاني يعني من لم يجب عليهم ما اما اذا اوجبت على أحدهم ما دون الآخر أجمع علان
الاول ارتكب النهي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البقارى للعيني (قوله وكذا ترك كل
شيء الخ) منه انشاء السفر عنده (قوله كالبيع ماشياً) وما في النهاية عن أصول الفقه لابي
السراني ما اذا تباها وهما يعيشان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص لاطلاق الكتاب وهو نسخ
فلا يجوز بالرأى وفي المضمرات والبيع على باب المسجد أو فيه اعظم وزرا اه (قوله في الاصح)
وقال الطحاوي المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
والشيخين بعده قال في البحر وهو ضيف (قوله واذا خرج الامام) اي من محرابه ان كانت والا
فقيامه للصعود قاطع كما في شرح الجمع فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل
اذا صعد وعليه جرى الكلام والزبلي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائتة او
صلاة جنازة أو سجدة تلاوة او منذورة او نفلا الا اذا نذر فائتة ولو نذر او هو صاحب ترتيب فلا
يكراه الشروع فيها حينئذ بل يجب الضرورة صحة الجمعة وأقاده لا يكره الشروع قبل الخروج
فيتم ما شرع فيه ولو خطب الامام من غير كراهة مطلقاً الا اذا كان في نفل فانه يتم شفعائهم بقطع
ولو كان نحر وجهه بعد القيام للثالثة أتم أيضاً لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف
في سنة الجمعة فقبل يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق والصحيح انه يتمها لانه كصلاة
واحدة واجبة بحر ولكن يخفف القراءة دريعي بقدر الواجب لا درالك الواجب وهل يترك
تسبيح الركوع والسجود والصلاة على البشير النذير في القعود الاخير لان سنة والا سماع
فرض بحر (قوله ولا كلام) ديني اتفاقاً كما في السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام
وسبأ في غنامه (قوله لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام) وهو كما في الهداية بالقول المذكور في
المصنف قال في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر من

(و) يجب به في يفترض
(ترك البيع) وكذا ترك
كل شيء يؤدى الى الاشتغال
عن السعي اليها أو يخل به
كالبيع ماشياً اليها لاطلاق
الامر (بالاذان الاول)
الواقع بعد الزوال (في الاصح)
لحصول الاعلام به لانه
لوانتظار الاذان الثاني
الذي عند المنبر تفوته
السنة وربما لا يدرك الجمعة
لبعد محله وهو اختيار
شعشع الاثمة (واذا خرج
الامام فلا صلاة ولا كلام)
وهو قول الامام لانه نص
النبي عليه الصلاة والسلام
وقال أبو يوسف ومحمد
لا بأس بالكلام اذا خرج
قبل أن يخطب واذا نزل
قبل ان يكبر واختلفا في
بإي يسه اذا سكت فعند أبي
يوسف يباح وعند محمد
لا يباح

لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الاخر واذا امر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا ارا للفضيلتين ويحمد في نفسه اذا عظم على الصحيح وفي التبايع بكرة التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعيدا ٣٣٩ من الامام يقرأ القرآن وروى عنه انه كان يحرك شفتيه

ويقرأ القرآن في فعله مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كأنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق احسدت أفقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة ويتأخر في كتابه ويصيح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يشمت عاصما) لا شغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة وجه الله يكره تشمت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حق يفرغ من صلاته) لما قد مناه وليس منه الانتذار والتسليم لخوف على أعيانهم وخوف حية الردى في بئر أو خوف حية وعقرب لان حق الآدمي مقدم على الانصاف حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لما حضر الخطبة الا كل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان أمرا يعرف

العناية والتمية اختلف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فقيل انما يكره ما كان من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا وقبل ذلك مكروه والاول اصح ومن ثمة قال في البرهان وخروجه قاطع للكلام أي كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في جواز غير الديوى على الاصح ويجعل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المؤذن بين يديه فلما ان قضى التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالتي اه وفي النهي عن البدائع يكره الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسبيح أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويستمع وفي شرح الزاهد يكره المستمع الخطبة ما يكره في الصلاة من أكل وشرب ومجث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو أمرا يعرف وفي السيد استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيما ذكر الولاية وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والخطبة اه واختلف في الدنوم من الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير من العلماء التبايع اولى كي لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم ويجب في الصفا الاقل مما يلي الامام من غير ايداء (قوله لان الكراهة) حله لاصل الخلاف وقول أبي يوسف بجوازه في المجلس ايضا (قوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا أفاده القهستاني وفي الشرح عن الحسامي يصلي في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان احرارا للفضيلتين وهو الصواب (قوله ويحمد في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلا يوجب بقلبه واذا فرغ يوجب بلسانه كافي الهيكل (قوله وفيه خلاف) والمعتقد المنع في الولاية الجدية الناقية عن الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معتقد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينت والناقي كالقريب (قوله وان الحكم) بكسر ان (قوله ولا يرد سلاما) مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعده لان هذا السلام غير مأذون فيه شرعا بل يرتكب بسلامه اعماله يشغله بخطر السامع عن القرض (قوله ولا يشمت عاصما الخ) وهل يحمد اذا عظمي الصحيح نعم في نفسه واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه لازالة منكر أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرات والفتح (قوله لما قد مناه) من قوله اذا خرج الامام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المفسرة على الصحيح بأنها من خروج الامام الى فراغه من الصلاة (قوله اذا كان يسمع) بان كان قريبا (قوله ان كتابه من لا يسمع) أي البعيد (قوله غير معتمنة) المعتقد المنع (قوله لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر ان لو اطلق في الكلام اما لو قيد

او تسبيحا او الاكل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قد مناه ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير معتمنة (و) كره العبت والافتات) ليجنب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسمع الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه

والمروي من سلامة عندنا غير مقبول ٣٤٠ (وكره) ان يجنب عليه الجمعة (الخرق) من المصير يوم الجمعة (بعد

النداء) اي الاذان الاول
وقبل الثاني (ما يصل)
الجمعة لانه شمله الامر بالسعي
قبل تحققه بالسعي واذ
خرج قبل الزوال فلا بأس
به بخلاف عندنا
وكذا بعد الفراغ منها وان
لم يدركها (ومن لا جمعة
عليه) كريض ومسافر
ورقيب وامرأة وأعمى
ومقعده (ان اداها جازع
فرض الوقت) لان سوط
الجمعة عنه للتخفيف عليه
فاذا حصل ما لم يكلفه
وهو الجمعة جازع عن ظهوه
كالمسافر اذا اصام وكلام
الشراح يدل على ان
الافضل اهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة لثقلها
عن الجماعات (ومن لا عذر
له) بمنعه عن حضور الجمعة
(لو صلى الظهر قبلها) أي
قبل صلاة الجمعة انه قد
ظهر ولو بد وقت الاصل
في حق الكافة وهو
الظهر ولا يكتفي بالأمم
بالجمعة (حرم) عليه الظهور
وكان انعقاده موقوفا
(فان سعى) أي مشى (اليها)
أي الجمعة (و) مكان
(الامام فيها) وقت انفصاله
عن داره لم يتمها أو أقيمت
بعد ما سعى اليها (بطل ظهوه)
أي وصفه وصار نفلا
وكذا المذخور (وان لم يدركها) في الاصح وقبل اذا مشى

بالدينوي فلا يظهر لان هذا أخروي وهو مما لا خلاف في إباحته كما مر عن العناية وغيره وهذا
المبحث كثير الخلاف جدا (قوله والمروي من سلامة) أي الامام حين يستقر على أعلى المنبر
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي انه ليس بقوي وقال عبد الحق
في الاحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه أي فكيف يستدل
به عنده وقوله عندنا متعلق بقبول أو متعلق بقوله والمروي فان الحدادي وجماعة من مشايخنا
قالوا انه يسلم (قوله وكره ان يجنب عليه الجمعة) أطلق الكراهة فتكون تحريمية وأخرج من
لا يجنب عليه فلا كراهة في خروجه (قوله وقيل الثاني) هذا الخلاف مبني على الخلاف في
وجوب السعي بالاقول أو بالثاني (قوله ما لم يصل الجمعة) على الصحيح كما في شرح المنية والمسافر
اذا دخل مصرا ولم ينو إقامة نصف شهر لا جمعة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف
المروي العازم فانه يلحق بأهل المصروان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه الجمعة
هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصير لزمته الجمعة مطلقا كذا
في الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكر قاضيان الاعداد لزومها اذا نوى الخروج من يومه
قبل الوقت أو بعده كما اختاره الفقيه أبو الليث فعلم انه المختار عنده لانه اذا نوى إقامة ذلك
اليوم في المصير التحق بأهله بخلاف ما اذا لم ينو اهـ (قوله ان اداها جازع عن فرض الوقت)
قال القهستاني الكلام مشير الى أن فرض الوقت هو الظهور في حق المذخور وغيره لكنه
مأثور بإسقاطه بأداء الجمعة حتما والمذخور له رخصة فالجمعة ليست بدلا عن الظهور لان حقيقة
البطلان هو ما صار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظهور بدلا عنه لانه هو فرض
الوقت بل هي فرض مستقلة في ذلك اليوم يسقط به الظهور قال في القتح وهذا الوجه يستلزم
وجوب الظهور أو لا ثم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند
العجز عن الجمعة اهـ (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقوله -م ان الظهور لهم يوم الجمعة رخصة
فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا في الشرح (قوله غير انه يستثنى منه المرأة) أي فصلاتها
في بيتها أفضل وأصل هذا البحث للامامة زين ربه الله تعالى (قوله في حق الكافة) متعلق
بالاصل أي وأما الجمعة فليست على الكافة (قوله حرم عليه الظهور) أي صلاة الظهور وهذا
بالنسبة لغير المذخور كما هو الموضع اما المذخور اذا صلى الظهر قبل الامام لا يكره بالاتفاق
بحر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعي لانه لو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر
لا تبطل حتى يشروع مع الامام بالاتفاق كما في البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشروع معه
تعيين انه لم يرغب في الجمعة تعيين وقيد باليها لانه لو سعى الى غير هذا لا يبطل ظهوه بالاتفاق كما
في غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدرك فيها أو لم يدركه بعد مسافة أو نحوه
لان الادراك ممكن بتقدير الله تعالى عناية قال في القتح وهذا يخرج أهل بلخ عن الامام وهو
الاصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يرجو ادراكها اهـ (قوله وكذا
المذخور) فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعي مبطل وانما الفرق من جهة حرمة اداء الظهور قبلها
وعندها وقال زفر والشافعي لا يبطل ظهرا للمذخور بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة تنفلا (قوله
في الاصح) تعين ان المبطل السعي بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقبل اذا مشى

خطوتين) وان لم يفصل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالسعي بعد الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظوره الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقفه فيبطل بها وللإمام أن السعي إلى الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها فيؤثر في ارتفاع الظهر احتياطا (قوله ويقتصر الفساد عليه الخ) مثلا لو صلى مسافرا الظهر أماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه وجازت صلاة أو اثنين ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصير فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال أي صلاة فسدت على الإمام ولم تفسد على المأموم (قوله أداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وإنما قيد بالمعذور ليعلم حكم غيره بالأولى ووجه الكراهة أنه انقضى إلى تقليل جماعة الجمعة لأنه ربما طرق غير المعذور للاقتداء بالمعذور ولأن فيه صورة المعارضة بآقامة غيرها (قوله في المصير) قيد به لإخراج أهل السواد فإنه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر (قوله فإنه يكره لصلاتها الخ) كذا في البصير وهذا لا ينافي ما قدمناه عنه من أن ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المنقبة فيما سبق على التحريم وما هنا على التنزيهية لأنها في مقابلة المنع أفاذه السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأثبت باعتبار أنهما فرضة (قوله أو في جود السهو) أن قيل إن هذا يشعر بأنه يسجد لله في الجمعة والعبد وهو خلاف المختار أجيب بأن المختار عدم الوجوب فيها وإن الأولى تركه لا يقع الناس في فتنة لأن المختار عدم جوازها أفاده في الإيضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فإن معناه اقضوا ما فاتكم من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله لما روينا (قوله والا أتم ظهرا) لأنه أدرك معه أقلها فلا يعتبر بالكل من وجه وحاصله أنه بادر إلى الأقل تصير جمعة من وجه باعتبار ما وجد من الشرائط فيما أدرك كالحرية واجتماعه والإمام وظهرا من وجه فتوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والإمام وهي مشروعة على خلاف القياس فيراعى فيها جميع المحصر صيات فبالنظر لكونها ظهرا يصل أربعة أو بالنظر لكونها جمعة ينحصر أن يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النقلة (قوله ويتطهر) غسل الواب ومسح الواب ويكون المراد به الوضوء لما ورد مما عنه من توضأ يوم الجمعة فيها وذهمت ومن اغتسل فالغسل أحب (قوله ويدهن من دهنه) لغسل المراد به نحو الزيت فإنه مأثور به في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب بينه) الموجود فيه أو المراد أن لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله بماله رائحة لا لون كسك وكافور (قوله فلا يشرق بين اثنين) أفاده في هذا انتهى عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا إلى جهنم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلقوه فهو حظه منها ورجل حضرها يدعونه ورجل دعا الله عز وجل أن شاء أعطاه وأن شاء منعه ورجل حضرها بائناات وسكوت ولم ينظر رقة مسلم ولم يؤذ أحدا فهو كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جامع الجمعة عشرة أمثاله قال الحلبي وينبغي أن يقيد انتهى عن الخطي عما إذا وجد بدا

تقسم الجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يتم حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامه لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه لو كان إماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهر (وكره للمعذور) كريضه وريقه ومسافر (والمعذور) أداء الظهر بجماعة في المصير يومها أي الجمعة يرى ذلك عن علي بن رضو الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فإنه يكره لصلاتها منفردا قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة في التمهيد أو في (مجدود السهو) أو تسمى (أتم جمعة) لما روينا وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمدان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة والأتم ظهر أو في العيد يتخير انقضا ويتخير في الجهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسك إذا تكلم الخطيب

الاغفر له ما بينه وبين الجمعة
الانرى رواه البخارى وقال
صلى الله عليه وسلم ثلاثة
بعضهم اقرب من عذاب القبر
المؤذن والشهيد والمؤمن
لنيله الجمعة

أما اذا لم يجد بدا بان لم يكن في الورا، وضع وفي المقدم موضع فلا ان يتخطى اليه للضرورة
وفي الخلاصة اذا دخل الرجل الجامع وهو لا أن كان خطبته يؤذى الناس لم يتخط وان كان
لا يؤذى أحدا بان لا يباثوب ولا يجسد افلا بأس ان يتخطى ويدن من الامام وروى الفقيه
أبو جعفر عن أصحابنا انه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام او يؤذ أحدا اه وحاصله ان
التخطى جائز بشرطين عدم الايذاء وعدم خروج الامام لان الايذاء حرام والتخطية عمل
وهو بعد خروج الامام حرام فلا يرتكبه لفضيلة الدنوم من الامام بل يستقر في موضعه من
المسجد وما ذكر في البحر وغيره من ان من وجد فرجة في المقدم له ان يخرج الثاني لانه لا حرمة
لهم لتقصيرهم بحمل على الضرورة وعلى عدم الايذاء وعلى الاستئذان قبل خروج الامام
جمعا بين الروايات ومن زحزح رجائين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في النهي عن التفرقة
بين اثنين وفي البحر وأما التخطى للسؤال فمكروه في جميع الاحوال بالاجماع ويكره اشد كراهة
أن يقيم الرجل أخاه فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال الكرماني وظاهر النهي الوارد
فيه التحريم لان من سبق الى مباح فهو احق به بخلاف ما لو قام المجلس باختياره وأجلس
غيره فلا كراهة في جملوس غيره لكن ان انتقل القائم الى مكان اقرب لسماع الخطبة فلا بأس
وان انتقل الى دونه كره ولو آثر تخصيصا مكانه لم يجز غيره ان يسبقه اليه لان الحق للمجلس آثر به
غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بحث من يقعد له في مكانه ليقوم عنه اذا جاء هو جاز أيضا
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فقيه وجهان فقيل يجوز غيره تضيها والجملوس في
موضعها لان السبق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز الجملوس عليها بغير رضاهنم لا يرفعها
ييده أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه وقيل لا يجوز تضيها لانه ربما يقضى الى الخصومة ولانه
سبق اليه بالجرف فصار كجبر الموت ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد في موضع
الامام او في طريق يمنع الناس من المرور او بين يدي الصف كما في العميق على البخارى وغيره
(قوله الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) يعنى الماضية او المستقبل والمغفرة تكون
للمستقبل كما تكون للماضى وزاد ابن حبان من حديث ابى هريرة وزيادة ثلاثة ايام من التى
بعدها (قوله بعضهم الله) اى يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره ولو غير محقق
(قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخر فقط (قوله والمتوفى ليلة الجمعة) قال ابو المعين في
أصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكرو ونكير حق لكن ان كان كافرا
فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمه النبي
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة
فيجدهول ذلك وخوفه لما انه كان يتنعم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا
يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب
الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة او يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم
ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من جميع الروايات والتاخرات كذا في الشرح
وناقش فيه المتأخر على وقال ان ذلك غير ثابت في الاساديب (تكميل) من كمال النظافة فمن
ظفر وحلق شعره قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستقصا ان رجل وقت له لم اطقاره او حلق

رأسه يوم الجمعة قالوا ان اخره الى يوم الجمعة تاخيرا فاحشايه قد جا وزال الحد كره لان من كان ظفروه طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاجابة فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها من فروعها من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان القهستاني عن الزاهدي يستحب ان يقلم اظفاره وبه نص شاربه ويحلق عاتيه ويتظف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرة يوما والزائد على الاربعين آثم اه وورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى منه الداء وادخل عليه الدواء اه وورد ان من استاك يوم الجمعة وقصر شاربه وقلم اظفاره وتغابطه واعتسل فقد اوجب ونقل عن الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء سببا للغنى واحديث يوم الجمعة اكثر فلا يعارضه هذا وظاهرا لاحديث يدل على ان القلم قبل الصلاة فما في بعض الكتب انه بعدها يشتم له بالصلاة لا يقول عليه لانه تعالى في مقابلة النص وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراده لم يصح لانه لم يثبت احلافال بعضهم ونقص على ترتيب النظم المشهور

قلوا اظفاركم بالسنة والادب عيها خوايس * يسارها وخب

كذا في شرح السرعة وفي فتح الباري ان الامام احمد قد نص على هذه الكيفية ونقل الشرف الدماطي عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لا يرد وانه جرب ذلك مدة طويلة اه لكن اذكر الهيئة المذكورة ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا اصل له واحداث استحباب لا دليل عليه وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداءة بيني اليدين ويعني الرجلين لها اصل وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يحبه التيامن في طهوره وترجله وفي شأنه كاه متفق عليه وكذا تقديم اليدين على الرجلين قياسا على الوضوء وما يعزى من النظم في قص الاظفار له وغيره باطل كظهور الاكامة في قص يوم السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجاه في الاثنين والاهلية في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الاظفار هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من الظفر بقص او سكين أو غيره مما ويكره بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد بن عمرو عن من قنور قبل ان يغتسل جاتته كل شعرة فتقول يا رب سلمه لم ضيعني ولم يغسلني كذا في شرح شريعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيستقدر وقد ينتهى الى حد يمنع وصول الماء اليها فيجب غسله في الطهارة وتستحب المبالغة في ازالة الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن الطحاوي انه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الزندويستى السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التنظيف وترك الكل لينهسه ويرجله ويفرقه لما في ابى داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق بعض رأسه وترك بهضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله واتركوه كله وفي الغرائب يستحب حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام يكره ان يحلق قفاه الا عند الحاجة اه قال الطحاوي يستحب احفاء الشوارب ونزاه افضل من قصها وفي شرح شريعة الاسلام

قوله اظفاره في نمضة
أظفاره

قوله قلوا الخ لا ينبغي ما في
البيت الاول فلهذا هكذا
وقلوا اظفاركم
ذات سنة وادب

اه معجمه
ومن شاء تنويرا فقالوا يشوره

لكن ذكر ابن وهبان انه
لا بأس به وأشار اليه
بقوله

قال الامام الاحقر برب من الخلق وأما الخلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء ورأى بدعة اه
 وفي الخاتمة وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل
 الحاجب اه وعن الشهي كان يقص شاربه حتى يظهر طرف الشفة العليا وما قارب من
 اعلاه ويأخذ ما شذمما فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك اه
 قال في فتح الباري وهذا عدل ما وقفت عليه من الآثار ويشرع قص السبالين مع الشارب
 لانهم آمنه كما استظهره في فتح الباري واستثنى مشايخنا المجاهد فقالوا ينبغي بدله توفير الظفائر
 لانها سلاح وشاربه لانه أهدب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد في الآثار عن الامام ان
 السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من
 عرضها ما طال وخرج عن السمعت القريب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتدال محبوب
 والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق السنة المتعاقبين وأخرج الطبراني عن هراثة اخذ من
 لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كانه سبع من السباع وفي
 الفتاوى الهندية عن الغرائب تنف الفنيكين بدعة وهما جاتا العنفة اه قال في الصحاح
 والقاموس الفنيك بالقاء والنون كأمير والمثنى فنيكان وهما جمع اللحيين أو طرفاهما عند
 العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلا تنس الفنيكين يعني جانبي العنفة عن يمين وشمال قال
 بعض ويؤخذ مما تقدم مشروعية تنظيف داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى
 كالمخاط يعاقبه اه وروى الشهاب القليوبي في كتاب البدو والمنورة في معرفة رتبة
 الاحاديث المشتهرة لانه فواشعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال ضعيف
 وقيل حسن وروى انه يورث الاكلة وهي بقلات الهمة الحكة ونباته أمان من الجذام وفي
 الخلاصة عن المنتقى كان ابو حنيفة لا يكره تنف الشيب الاعلى وجه التزين اه وينبغي حمله
 على القليل أما الكثير فيكرهه طبراني داود لانه تنفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة وفي القنية
 حلق شعر الصدر والظفر خلاف الادب وفي المحيط لا يحلق شعر حلقه ولا بأس بأن يأخذ شعر
 الحاجبين وشعر وجهه ما لم يقسمه بالخنثين ومثله في البناسج والمضمرات والمراد ما يكون
 مشوها لخبر ان الله النامصة والمتنصصة والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوى
 وأصل السنة يتأدى بكل مزيل لحصول المقصود وهو النظافة وانما جاء الحديث بالفظ
 الخلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى في حقه الخلق وفي حقها
 التنف والابطاوى فيه التنف لورود الخبر ولان الخلق يغلب الشعر ويزيد الرائحة الكريمة
 بخلاف التنف ثم العانة هي الشعر الذي فوق الذكر وحواليه وحوالي فرجها ويستحب ازالة
 شعر الدبر خوفا من ان يعاقبه شيء من التجاسة الخارجة فلا يتمكن من ازالته بالاستجمار وفي
 الخاتمة ينبغي ان يذف قلامة ظفره ومحلق شعره وان رماه فلا بأس وكره الفأوة في كنيف
 الموقتل لان ذلك يورث داء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذف الشعر والظفر وقال
 لا تغلب به محرقة بنى آدم اه ولانهم ما من أجزاء الا آدمي فحترم وروى الترمذي عن عائشة
 رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر بذف سبعة أشياء من الانسان الشعر والظفر
 والحبيضة والسن والقلقة والمسحة اه والحبيضة بكسر الحاء المهملة تحرقه الحبيض والجسم

محايض كذا في الصحاح ولعل المسحة المخرقة التي يمسح بها ماخرج من الانسان من نحو دم
وأستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب أحكام العيدين) •

المناسبة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكهما في الآداب والشرائط الانطبة والجمعة تسمى
عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد وخمسة أعياد وقدمت
الجمعة لقرضيتها وكثرة وجودها واصل عيد عود لانه من العود بمعنى الرجوع قلبت الواو ياء
لسكونها بعد كسرة كيزان وميقات وقيل من عيد بفتح عين اذا جمع ويجمع على أعياد والقياس
على الاول أعواد لانه من العود الا انه جمع بهذا اللفظ للزوم الياء في المفرد فلم ينظر الى الاصل
وقيل للفرق بينه وبين أعواد جمع عود الله وأما عود الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وصلاة
العيد شرعت في السنة الاولى من الهجرة كما رواه أبو داود وعن أنس قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة واهم يومان يلعبون فيها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في
الجمادى فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى
ويوم الفطر اه (قوله لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية ودنيوية وأولاه يهود
ويتكبر بالفرح والسرور وتفاؤل بالعود على من أدركه كما سميت لتفاؤلها بقفوها الى
رجوعها ولا جفوع الناس فيه وبطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة • وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ومذهب الامام أحمد ان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد قال في متن المنتهى
وشرحه للشيخ منصور الحنبلي واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم
سقوط حضوره لا سقوط وجوب لانه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء ان يجمع
فليجمع أفاده السيد (قوله وهي الاصح رواية) عن الامام وعليه الجمهور كافي وهو المختار
خلاصة ونص عليه محمد في الاصل (قوله ودراية) لانه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله
عليه وسلم انه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك
وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان الاولى اشارة
الى صلاة عيد الفطر والثانية الى صلاة الاضحى (قوله ونسبتهما في الجامع الصغير سنة الحج)
عبارة عيدان اجمعة في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه
قال في العناية هذا الاينافي الوجوب ألا ترى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه يتقوى الترتيب
والاخبار في عبارة المشايخ والائمة يقيس الوجوب كذا في الحاشي على ان الوجوب قريب من
السنة لان السنة المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الاصح انه يأتى بتركها كالواجب بحسب
وقال أبو موسى الضرير في مختصره انها فرض كناية كما في شرح الزاهد وممكن وهو
رواية عن الامام وبه قال أحمد بكافي البرهان (قوله وشرائط الصحة) ظاهرة لانه لا يتقوى الجماعة
الذكورة في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فان الواحد من الجماعة فكيف يصح
ان يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطاً لها) لان شرط الشيء يسبقه أو يقارنه (قوله لو قدمت

(باب أحكام العيدين)

من الصلاة وغيرها
عيد لان الله تعالى فيه
عوائد الاحسان الى عباده
(صلاة العيدين واجبة)
وليسست فرضاً ورتنص
الوجوب عن الامام في
رواية وهي الاصح رواية
ودراية وبه قال الاكثرون
ونسبتهما في الجامع الصغير
سنة لانه ثبت الوجوب
بهما مواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم على صلاة
العيدين من غير ترك فتجب
(على من تجب عليه الجمعة
بشرائطها) وقد علمتها فلا
يترك من شرائط الوجوب
جميعها وشرائط الصحة
(سوى الخطبة) لانها لما
أخرت عن الصلاة لم تكن
شرطاً لها بل سنة (فتصح)
صلاة العيدين (بدونها)
أي الخطبة أمكن (مع)
الاساءة) ترك السنة (كما)
يكون مسبباً (لو قدمت

الخطبة على الصلاة) الخالفة
فعل النبي صلى الله عليه وسلم
(ونذب) أى استحب للمصلي
العيد (في) يوم (الفطر
ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل)
بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي
شيئاً حلوا كالكسكس (و) نذب
(أن يكون الماء كولد ثمر)
أن وجد (و) أن يكون عدده
(وتراً) لما روى البخاري
عن أنس قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يغدو
يوم الفطر حتى يأكل تمرات
يأكلهن وتراً ولولم يأكل قبلها
لأيا ثم ولولم يأكل في يومه ذلك
ربما يعاقب كذا في الدراية
(و) نذب أى سن أن (يفتسل)
وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى
الله عليه وسلم كان يغتسل
يوم الفطر ويوم النحر ويوم
عرفة وهذا نص على أنه
يسن لغير الحاج يوم عرفة
وفي رد على ابن أمير حاج
(ويستاك) لأنه مطلوب
في سائر الصلوات وأعم
الحالات (ويتطيب) لأنه
عليه السلام كان يتطيب
يوم العيد ولومن طيب أهله
(ويلبس أحسن ثيابه)
التي يباح لبسها وينذب
للرجال وكان للنبي صلى الله
عليه وسلم جبة فمك يلبسها
في الجمع والاعباد

الخطبة على الصلاة) أعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضاً نهر
عن الظهيرية وكونه مسيئاً بالتقديم لا يدل على نفي سنيتها أصلها مطلقاً لأن الإساءة لترك سنة
التأخير وهي غير أصل السنة وفي الدرة المنية لو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة
ولا تعاد ومثله في مسكين اه (قوله ثلاثة عشر شيئاً) قد ذكر نحو الخمسة عشر (قوله أن
يأكل بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة إلى امتثال الأمر به وإعلم نسخ تحريم الفطر قبل
صلاة العيد فإنه كان محترماً قبلها في أول الإسلام والشرب ~~كالا~~ كل فإن لم يفعل ذلك قبل
خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق أو في المصلي أن تيسر كافي شروح الحديث فإن لم يفعل
فلا كراهية في الأصح كذا في الحلبي (قوله ويأكلهن وتراً) زاد ابن حبان ثلاثاً أو خمساً
أو سبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وتراً قال شارحوه الحكمة في تخصيص القرأ
في الحلو من تقوية البصر الذي أضعفه الصوم وترقيق القلب وهو أيسر من غيره ومن ثمة
استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن
التخلل مثلهم المسلم فثمرها أفضل الماء كقول وقيل لأنهم الشجرة الطيبة والحكمة في جعلهن
وتراً أنه صلى الله عليه وسلم كان يجب الابتار في جميع أموره استقهاراً للوحدانية فإن لم تيسر
القرأ كل حلوا غيره كما ذكرنا فإن لم تيسر أيضاً تناول ما تيسر اه (قوله ربما يعاقب) قال
القهستاني وبالترك في اليوم يعاقب اه (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن
الجواهر يغتسل بعد الفجر فإن فعل قبله أجره ويستوى في ذلك الذهاب إلى الصلاة والقاعد
لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السرخسي وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية
كما في الحلبي واختار في الدرر أيضاً كون الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في النهر بأن
السرو وفيه عام فيندب فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اه وفي السيد عن النهر الأصح
أنه سنة وسماه مندوباً لا شقال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم الإشارة راجع إلى قوله في
الحديث يوم عرفة وربما يقال إنما فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا تفيد الاستقرار
كما نص عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتياً بالسنة إلا إذا اغتسل في عرفة وعبارته
مع التفت في فصل الاغتسالات المستوفى ويسن الاغتسال للحاج لا غيرهم ويفعله الحاج في عرفة
لأخارجها أو يكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف (قوله وأعم الحالات) أى جميع
حالات الامكان (قوله ويلبس أحسن ثيابه) أى أجملها جديداً كان أو غسلاً لأنه صلى الله
عليه وسلم كان يلبس بدة حرام في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالايض والحلة
الحرام ثوبان من اليمن فيه ما خطوط حمر وخضر لأنها حرام بحت نهر والبحت الظاهر لأن
الأحمر القاني أى شديد الحمر مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه
وسلم جبة فمك) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
بدة حبرة في كل عيد وأخرجه في المعرفة عن الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله
قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم برد أحمر يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد بالضم
نوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اه وفي النهاية الحبرة بكسر الحاء الملهمة
رفع الموحدة بوزن غيبة ما كان موشى مخططاً وهو برديجاني يقال برد حبرة على الوصف

(ويؤدى صدقة الفطران)
 رجت عليه) لامر النبي صلى
 الله عليه وسلم بادائها قبل
 خروج الناس الى الصلاة
 (ويظهر الفرح) بطاعة
 الله وشكر نعمته ويتختم
 (و) يظهر (البشاشة) في
 وجهه من بقاءه من المؤمنين
 (وكثرة الصدقة) النافلة
 (حسب طاقته) زيادة عن
 عادته (والتبكر وهو سرعة
 الانتباه) أول الوقت أو
 قبله لاداء العباداة بنشاط
 (والابتكار) وهو المسارعة
 الى المصلى لينال فضيلته
 واصف الاول (وصلاة
 الصبح في مسجد حبه)
 لقضاء حقه ويتخصض ذهابه
 لعبادة مخصوصة وفي قوله
 (ثم توجه الى المصلى)
 اشارة الى تقديم ما تقدم
 على الذهاب الى المصلى
 (ماشيا) بسكون ووقار
 وغض بصر روى أنه عليه
 الصلاة والسلام خرج
 ماشيا وكان يقول عند
 خروجه اللهم اني خرجت
 اليك مخرج العبد الذليل
 (مكبرا سرا) قال عليه
 السلام خير الذكرا الخفي
 وخير الرزق ما يكتفي وعندهما
 جهرا وهودا وبه عن الامام

والاضافة ٥١ قال القرطبي سميت حبرة لانها تحب أي تزين والتعبير التحسين قيل ومنه قوله
 تعالى فهم في روضة يصبون والوشى الخطيط ٥٢ وقولهم حبرة بفتح الحاء خطأ مشهور وروى
 الشرح القنك - سيوان يشبه النعلب ٥٣ (قوله ويؤدى صدقة الفطر) المقصود هنا بيان
 أفضل أوقات الدفع فلا ينافي انما واجبة في ذاتها والحاصل أن لها أحوال أربعة أحدها قبل
 يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى وهو جائز
 ثانياها يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثها بعد الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعها بعد
 خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن يرتفع الاثم بالاداء كن آخر الحج بهد القدرة فانه يأن ثم يزل
 بالاداء كذا في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويتختم) لما روى أن من
 كان لا يتختم من الصحابة في سائر الايام يتختم يوم العيد كذا في الشرح والتهنئة بقوله تقبيل الله
 منا ومنكم لا تتكبر بل مستجابة لورود الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عبيد الاضهي
 لابي القاسم المستملى بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التفتوا يوم العيد
 يقول بعضهم لبعض تقبيل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوي ٥٤
 قال والمتعامل به في البلاد الشامية والمصرية قول الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك وقهوه
 ويمكن أن يلحق هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينه - ما من التلازم ٥٥ وكذا
 تطاب المصاحفة فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل اتي (قوله أول الوقت) هو بعد الصبح
 قهستانى (قوله لينال فضيلته) أى فضيلة الابتكار (قوله واصف) بالجر عطف على الضمير في
 فضيلته أى ولينال فضيلة الصف الاول (قوله وصلاة الصبح) أى في جماعة (قوله لقضاء حقه)
 أى بحق مسجد الحى فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد قولين (قوله ويتخصض)
 بالنصب عطف على قضاءه واللام مسيطرة عليه اى ويتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعاق يتخصض
 (قوله ثم توجه الى المصلى) بالنصب عطف على المذوبات فان خصوص التوجه الى المصلى
 مندوب وان وسعها المسجد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع
 كما في العيني على البخارى وأما مطلق التوجه فواجب ٥٦ (قوله وغض بصر) أى كفه عما
 لا ينبغي أن يصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا) وروى انه ما ركب في عيد
 ولا جنازة ولا بأس بالركوب في الرجوع لانه غير قاصد الى قربة كما في السراج وهذا ان قدر
 والا فالركوب أولى قهستانى (قوله مخرج العبد الذليل) مفعل به في الحدث لا المكان ولا الزمان
 (قوله مكبرا سرا) قال الطحاوى ذكر ابن أبي هريرة عن أصحابنا جده ما ان السنة عندهم يوم
 الفطر أن يكبر في طريق المصلى وهو الصحيح لقوله تعالى ولله أكبر والله على ما هداكم (قوله
 وعندهما - ما جهرا) قال الحلبي الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لاني
 كراهته وعدمهما فعندهما يستحب وعنده الاخفاء أفضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلي وأبي أمامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى
 وأبان بن عثمان والحكم ومجاد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وكذا ذكره ابن المنذر في الاشراف ٥٧

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعه) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزمهم في الرواية (وفي رواية إذا افتتح الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه نأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرا للشهود (ويكره التنفل قبل صلاة العبد في المصلي) اتفاقا (و) في البيت (عند عامتهم وهو الأصح) لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج فصلى يوم العيد ٣٤٨ لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العبد

(قوله وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير) أجيب عنه من طرف الامام بأنه قول صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى وإذا كررت إلى قوله ودون الجهر (قوله وتكثيرا للشهود) لأن مكان القرية يشهد صاحبها سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لها منبر وإنما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأول من أحدثه مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقا) في القهستاني عن المضمرات أنه لا تكبر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل فكانه لم يعتبر بخلافه والكرامة ثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من يجب عليه صلاة العيد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الامام كما في النهرو وغيره عن الخاتبة (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أي مع حرصه على النوافل فلولا التكرار لفعل (قوله على اختيار الجمهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التحفة إباحة التطوع بعدها بأربع ركعات في الجمانية وذكر في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نيت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر ربح) هو ثلث عشر شبرا والمراد وقت حل النافلة أه (قوله بل نفلا محرما) لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في النفل ويستحب تعجيل الامام الصلاة في أول وقتها في الاضحية وتأخيرها قبله لأن أول وقتها في الفطر بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم وهو بنجران يحمل الاضحية واخر الفطر قبل لم يودى الفطر ويحمل إلى التضحية زاهدي وحلي وابن أمير حاج (قوله ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى) ولا يشترط نية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العيد وتقدم أن نية الشروع مع الامام في صلاته صحيحة (قوله وهو مذهب ابن مسعود) وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الانصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري (قوله ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قال في المبسوط هذا التقدير ليس بلازم لأن المقصود منه إزالة الاشتباه من القوم وهو يختلف بكثر الزحام وقتله أه (قوله ولا بأس بأن يقول الخ) في القهستاني عن عيينة الأعمى أن التسبيح بينهما أولى أه (قوله يرفع يديه) أي في تكبيرة الركوع ولو صلى خلف امام لا يرى الرفع فيها يرفع ولا يوافق الامام في الترك بجرح الظهيرية (قوله ثم يعوذ) هو قول محمد وهو المختار كما في مجمع الانهر وقال أبو يوسف يتعوذ قبل الزوائد لأنه

(في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة (صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو ربحين) حتى تبيض للنهي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفلا محرما (إلى) قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتها) أي العيدين (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى المقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحريمة ثم يقرأ) الامام والمؤتم (الثناء) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم

على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبير تتبع الاحرام والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية من أبي حنيفة لئلا يشتبه على البعيد عن الامام ولا يسند كروا لا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الامام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة (ثم يعوذ) الامام (ثم يسمي سبعا ثم يقرأ) الامام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة

ونذب أن تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) تماماً (ثم ركع) الإمام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة
ثم بالقائمة ثم بالسورة ليؤم إلى بين القراءتين وهو الأفضل عندنا) (ونذب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الغاشية)
رواه الإمام أبو حنيفة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى
وهل أتاك حديث الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثاً ويرفع
يديه) الإمام والقوم (فيها تكفي) الركعة (الأولى وهذا) الفصل وهو الموالات بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة
(أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ٣٤٩ (ومن تقديم تكبيرات الزوائد

في الركعة الثانية على القراءة
لاثر ابن مسعود رضي الله
عنه وموافقة جمع من الصحابة
له قولاً وفعلاً وسلامته من
الاضطراب وانما اختيار قوله
لقول النبي صلى الله عليه وسلم
رضيت لأمتي ما رضي ابن
أم عبد (فان قدم التكبيرات
في الركعة الثانية (على
القراءة جاز) لان الخلاف
في الأولوية لا الجواز وعدمه
ولذا لو كبر الإمام زائدا عما
عقلناه يتابعه المقتدي إلى
ست عشرة تكبيرة فان زاد
لا يلزمه متابعتها لانه بعدها
محظورين لمجاوزته ما ورد
به الا كما اذا كان مسبوقاً
يكبر فيما فاته بقول أبي
حنيفة واذا سبق بركعة
يقتدي في قضائها بالقراءة ثم
يكبر لانه لو بدأ بالتكبير
والى بين التكبيرات ولم
يقبل به احد من الصحابة
فيوافق رأى الإمام على

سبح للثناء عنده (قوله بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك) وروى ق واقتربت جوهرة (قوله
وموافقة جمع من الصحابة) قدمنا ذكرهم (قوله وسلامته) أى أثر ابن مسعود من
الاضطراب أى التردد في بعض الالفاظ (قوله وانما اختيار قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة
الإمام له (قوله لان الخلاف في الأولوية) قال في الصلوات الخلاف في الأولوية ولا خلاف
في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن ولو كان فيها مانع ومنسوخ
لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الإمام) أى لكون الخلاف في الأولوية (قوله
يتابعه المقتدي الخ) لانه التزم صلاته فيلزمه العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أى يخرج عن
عهد الاجتهاد فصار كالعمل بالمنسوخ ثم قالوا هذا اذا سمع من الإمام اما اذا سمع من المبلغ
فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد دخلوا في الخط من المبلغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطاً
ولذا قيل يتوى الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الإمام في كل تكبيرة (قوله واذا
كان مسبوقاً الخ) قال في السراج المسبوق يكبر فيما يقضى برأى نفسه ويخالف رأى امامه لانه
منفرد بخلاف اللاحق فانه يكبر برأى امامه ويخالف رأى نفسه لانه خلف الإمام حكماً (قوله
واذا سبق بركعة) أى وكان ممن يرى قول أبي حنيفة (قوله فيوافق رأى الإمام على) أى
بالبداءة في القضاء بالقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن أقوالهم جميعاً أى اذا ابتداء
بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) متعلق بأمن (قوله ويكبر للزوائد منخبا) برأى نفسه لانه
مسبوق وقال أبو يوسف يشتغل بتسبيح الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله
لان الفائت من الذكر الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ
بالتشهد الذي فاته وكما اذا أدركه في ثالثة الوتر كما فاته يأتي بالقنوت ان أمن فوت الركوع
وكذا يأتي بالثناء كذلك (قوله ويقوت) من التقويت (قوله سقط عن المقتدي ما بقى) أى
او كله ان لم يكبر شيئاً ولا يأتي به في الثانية ولو أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات تابعه
وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح وأتى
بالزوائد برأى نفسه لانه مسبوق ولو أدركه قائماً ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما رخصه في المحيط
وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقاً ولو ركع الإمام قبل ان يكبر كبراً كعاً
ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد لا تنفسد كما في شرح السعيد (قوله لم ترك

ابن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذكار وان أدرك الإمام را كعاً حرم
قائماً وكبر تكبيرات الزوائد قائماً ايضاً ان أمن فوت الركعة بمشاركته الإمام في الركوع والايكبر للاحرام قائماً
يركع مشارداً للإمام في الركوع ويكبر للزوائد منخبا بالرفع يدلان الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف القول
والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الإمام رأسه سقط عن
المقتدي ما بقى من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لم ترك

المتابعة المقرضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتى بالتكبير لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير
(ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة
سرعت لاجله فيذكر من تحب ٣٥٠ عليه وان تحب ومحب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين

جلاسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية
لكن لا ينبغي أن يجعل
اكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الاضحي اكثر
عما يكبر في خطبة الفطر كذا
في قاضي خان ويبدأ الخطيب
بالحمد في الجمعة وغيرها
ويبدأ بالتكبير في خطبة
العيدين ويستحب أن
يستفتح الاولى بتسعة تترى
والثانية بسبع قال عبد
الله بن مسعود هو السنة ويكبر
القوم معه ويصلون على
النبي صلى الله عليه وسلم
في أنفسهم امتثالاً لأمر
وسنة الانصات (ومن فاتته
الصلاة) فلم يدركها (مع
الامام لا يقضيها) لانهم
تعرف قرية الاشراف لا تتم
بدون الامام اي السلطان
او أموره فان شاء انصرف
وان شاء صلى نفلا والافضل
أربع فيكون له صلاة الضحى
لما روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال من فاتته
صلاة العيد صلى أربع
ركعات يقرأ في الاولى بسبح
اسم ربك الاعلى وفي الثانية
والشمس وضحاها وفي

المتابعة المقرضة) فيه ان المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هذا بيان الافضية (قوله
يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) أي في احداها ما وهي الاولى وهذا في خطبة الفطر وسأني بيان
الاضحية وكذا كل حكم احتج اليه (قوله لان الخطبة سرعت لاجله) أي لاجل التعليم قال
صاحب البصر بحثا وينبغي للخطيب ان يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة
الفطر أدواها قبل الخروج الى المصلي وابتداء تكبير التشرية من فجر يوم عرفة فلا يقيد هنا
التعليم اه قال والعلم أمانة في عنق العلماء اه ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى
الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيدين يومين خطبة يبين فيها احكام صدقة الفطر اه (قوله من
تجب عليه) وهو الحر المسلم المالك للذئب ولو غير تام (قوله وان تجب) هو مصرف الزكاة (قوله
وم تجب) من البر وسويقه ودقيقه والشعر كذلك والقروا الزيب وما سواها بالقيمة (قوله
ومقدار الواجب) هو نصف صاع من بر او صاع من غر او شعير او زبيب (قوله ووقت الوجوب)
هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لاقبلها ما عندنا كذا في الدرر (قوله
وليس لذلك) أي للتكبير الواقع في اثناء الخطبة عدد فلا ينافي قوله بعد ويستحب ان يستفتح الخ
(قوله وغيرها) هذا يعم خطب الحج الثلاث مع انه يبدأ بها بالتكبير الا أن التي بمكة وعرفة يبدأ
فيهما بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كما ذكره في الدرر (قوله تترى) أي متتابعات ويكبر قبل
النزول أربعة عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد انهم يسرون به كاتقدم والظاهر
أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجمعهما وقوله سنة الانصات الاولى أن يقول
وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الامام) او بخروج وقتها سواء كان لعذر ام لا
الا انه يأثم في الثاني دون الاول وكما اذا لم يشرع اصلا او شرع ثم افسده اتفاقا على الاصح وفيها
يلغز أي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قدر بعد الفوات مع الامام على
ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الامام أي السلطان او
أموره) أي وقد صلاها الامام او أموره فان كان مأمورا باقامتها ان يقمها (قوله وان شاء
صلى نفلا) لعله محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله
فيكون) أي ما صلاة الضحى قال في العناية فان قيل هي قائمة مقام صلاة الضحى
ولهذا تكرر صلاة الضحى قبل صلاة العيد فاذا هجر عنها يصير الى الاصل كالجمعة اذا فاتت فانه
يصير الى الظهر واجيب بأننا سلمنا ذلك لا يصحرا لكان صلاة الضحى غير واجبة فيختار بخلاف
الظهر في الجمعة فانه فرض فيلزم ادائه ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا صلى العبد
لعدم الجمع بين العوض والمعرض وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة القاعل وتضمير
لابن مسعود (قوله وثواب جزيل) في القهستان عن المسعودية يعطى ثوابا بعدد كل ما ثبت
في هذه السنة اه (قوله كان غم الهلال الخ) وكالمطر ونحوه كافي السراج وكما لو صلى بالناس
على غير طهارة ولم يعلم الابد الزوال كافي الخاتمة (قوله وشهد وابعده الزوال) أو قبله بحيث

الثالثة والليل اذا غشي وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جيلا وثوبا لا
جزيل (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ذكر كان غم الهلال وشهد وابعده الزوال او صلوا في غيم فظهر انما كانت بعد الزوال

لا يمكن اجتماع الناس برهان قال السيد وفي كونها قضاء او اداء قولان حكاهما القهستاني
 ونفسه أي يقضي صلاته كما اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية وغيرها أو يؤدي كما
 في الصفة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالأول افاده السيد (قوله واحكام
 الاضحية) أي من الشروط والمندوبات هي احكام الفطر ولا حاجة الى تعداد الموافق وانما
 يحتاج الى عدد المخالف افاده السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينافي الصوم
 من حبه الى أن يصلي وقد تواردت الاخبار عن الصحابة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن
 الاكل والاطفال عن الرضاع فعدة الاضحية كما في الزاهدي وفيه رمز الى أن هذا الأساء
 ليس بصوم ولذا لم يشترط له الضحية والى أنه مندوب في حق المصربين فقط كما في تقسيم المأمور به
 من الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الجوى المتني كراهة التحريم
 اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وادنى مراتبها التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الداء أي
 لا يأكل (قوله فيأكل كل من ارضيته) وفي لفظ البيهقي فيأكل كل من كبداضيته قال في غاية
 البيان لان الناس ارضاف الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون تناولهم من لحوم
 الاضاحي هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ قال السيد
 وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق لحكاية التفصيل بقيل اه وقيل في غاية البيان بالمصري أما
 القروي فانه يذوق من حين يصبح ولا يمسك كما في عيد الفطر لان الاضاحي تذبح في القرى من
 الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه وقوله فانه يذوق من حين يصبح أي من
 اضاحيه يدل النعيل بقوله لان الاضاحي الخ والاعل بعدم الصلاة عليهم (قوله ويكبر في
 الطريق جهرا) أشاوبه كذا الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوي انه يقطعها اذا انتهى
 الى الجبلانة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على هذه الرواية ويكبر كلما في جمعا
 او علا شرفا او هبط واديا كما التلبية ولا يسن التكبير جهرا في غير هذه الايام الا بازاء عدد
 او لوصف قيل وكذا الحريق والمخاوف كلها كما في الزاهدي (قوله من تجب عليه) هو المسلم
 العاقل الحر المالك للثياب ولو غير تام (قوله ومم تجب) فجب من الانواع الثلاثة الابل والبقر
 والغنم (قوله وسن الواجب) هو الشئ من هذه الانواع وهو مات له سنة من الغنم وطعن
 في الثانية ومن البقر مات له سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل مات له أربعة وطعن في الخامسة
 ويجزى الجزع من الضأن وهو مات له نصف جمل او أكثر كما بين في عمله (قوله ووقت ذبحه)
 هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح
 والا فأي امر فيه ويشهد الذبح فانه يغفر له باقل فطرة من دمها كما قاله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لسيدة نساء العالمين بنته فاطمة رضي الله عنها (قوله وحكم الاكل والتصدق) هما
 بالثلث ويهدي ثلثا ويذبح ثلثا ان لم يكن صاحب عيال والا فصرفه الى عياله اولى من صرفه
 الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم تكبير التشريق) هو في اللغة تقديم اللحم بالقائمة في المشرفة
 أي الشمس وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الاضاحي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر
 والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق واما النحر الثلاثة ايضاً يوم النحر وهو العاشر من
 ذي الحجة ويومان بعده فالجموع أربعة الاول منها نحر فقط والرابع تشريق فقط والمتوسطان

فتؤخر (الى الغد فقط)
 لان الاصل فيها أن لا تقضي
 كالجعة الا أن تتركها بما
 رويتنا من انه عليه السلام
 اخرها الى الغد بعد زولم يرو
 أنه اخرها الى ما بعده فبقى
 على الاصل وقيل العذر
 للجواز لانني الكراهة فاذا
 لم يكن عذرا لا تصح في الغد
 (واحكام) عيد (الاضحية
 كالفطر) وقد علمنا (لكنه
 في الاضحية يؤخر الاكل عن
 الصلاة) استحبابا فان قدمه
 لا يكره في المختار لانه عليه
 السلام كان لا يطعم في يوم
 الاضحية حتى يرجع فيأكل من
 أضحيته فلذا قيل لا يستحب
 تأخير الاكل الى يوم
 الاكل منها اولا (ويكبر في
 الطريق) ذاهبا الى المصلى
 (جهرا) استحبابا كما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (ويعلم الاضحية) فيبين
 من تجب عليه ومم تجب وسن
 الواجب ووقت ذبحه
 والذابح وحكم الاكل
 والتصدق والهدية والادخار
 (ويعلم) تكبير التشريق
 من اضافة الخاص الى العام
 (في الخطبة) لان الخطبة

شرعت له وينبغي للخطيب
التنبه عليه في خطبة الجمعة
التي يليها العبد (وتنوخ)
صلاة عبد الأضي (بعد)
انفي الكراهة وبلا عذر مع
الكراهة لخالفه المأثور
(الى ثلاثة أيام) لانها مؤقتة
بوقت الاضحية فيما بين
الارتفاع الى الزوال ولا
نصح بعدها (والتعريف)
وهو التشبه بالواقفين
بعرفات (ليس بشئ) معتبر
ولا يسنح بل يكره في الصحيح
لانه اختراع في الدين ولا
يجزى ما يحصل من رعا
العامة باجتماعهم واختلاطهم
بالناس والاحداث في هذا
الزمان ودره المفسدة مقدم
(ويجب تكبير التشرىق)
في اختيار الاكثر لقوله تعالى
واذكروا الله في أيام
معدودات (من بعد) صلاة
(بجر عرفة)

فحرو تشرىق وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير أيام التشرىق ولا يصح
لانه يؤتى به في غيرها وأجيب بانه لما كان أكثر أيامه أيام التشرىق نزل الاكثر منزلة
الكل وبأن لفظ التشرىق كما يطلق على ما تقدم يطلق ايضا على رفع الصوت بالتكبير في هذه
الأيام المخصوصة كما قاله ائمة اللغة وحينئذ فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى
هو التشرىق وهذا الثانى هو الذى أشار اليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو
التشرىق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهذه انما تنشى على أن اول المتضامين
مضاف اليه فهو واحد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله
شرعت له) أى لاجل التعليم المأخوذ من يعلم (قوله وينبغي) البحث لصاحب البحر (قوله
لانها مؤقتة بوقت الاضحية) وذلك لان الاضحية قربت بوقت أيام النحر وهى ثلاثة فكذا
الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العبد في اليوم الاول أخرت الاضحية الى الزوال
ولا تجزئهم الا بعده وكذا في اليوم الثانى لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلى
الامام حينئذ تجزئهم (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعنى الصلاة وان وقت بوقت
الاضحية نظرا الى الأيام الثلاثة لكنها تدعى فيما بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها
(قوله وهو التشبه بالواقفين) هذا هو المراد هنا ويطلق على التطيب بذى عرف أى ريح طيبة
وانشاد الاضالة والوقوف بعرفات أى تشبيه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى التشبيه
(قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم انها تحريرية لان الوقوف عهد قربة يمكن مخصوص
فلم يجز فعله في غيره كالطواف ومحوه الا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد او بيت سوى
الكعبة تشبها كما في غاية البيان وفي الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر
اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله
تعالى عليهم وماتقل عن ابن عباس أنه فعل ذلك بالبصرة يحمل على انه خرج للاستسقاء ومحوه
لالتشبيه بأهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلب نفسك عشية عرفة فافعل اه
(قوله رعا) قال في القاموس الرعا كصاحب الاحداث والطعام وكسحابة النعامة ومن
لافؤاده ولا عقل اه وقال في مادة حدث والاحداث امطار اول السنة ورجل حدث السن
وحديثها بين الحداثة والحداثة قتي والحديث الجديد والخبر اه والمناسب هنا هو ارادة من
لافؤاده ولا عقل وعليه فالمناسب أن يقول رعاة العامة أى من لا عقل له منهم والمراد
بالاحداث هنا الفتان أى الشبان (قوله ودره المفسدة مقدم) أى دفع المفسدة مقدم على
جلب المصلحة قال في الشرح بعد ذلك هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب
تكبير التشرىق) وكذا يجب الجهر به وقيل ليس انفاذه القهستاني (قوله في اختيار الاكثر)
وقيل بسن وبه عبر حائط الدين في الكنز واول بيان السنة اطلاق على الواجب نظرا الى ما فيها
اللغوى وهو الطريقة (قوله لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات) انما لم يكن فرضا
بهذه الآية لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمى الجمار بدليل أن تعجل في يومين الآية فلم
يكن الكتاب طعنى الدلالة فيه بل الوجوب لا الاقتراض وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه
وسلم من غير ترك وكذا الخلقاء الراشدون والعامة اجمعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو

الى عقب (عصر العبد) لان عقاد الاجماع على الاقل وبأني به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) شمل الجمعة
وتخرج النقل والوتر وصلاة الجنائز والعبد اذا كان القرض (أدى) ٢٥٢ أى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها

وهي الثمانية (بجماعة)
خرج به المنفرد لما عن ابن
مسعود رضى الله عنه ليس
التكبير ايام التشريق على
الواحد والاثنين التكبير
على من صلى بجماعة
(مستحب) خرج به جماعة
النساء فيجب (على امام
مقيم عصر) لا مسافر ومقيم
بقربة (و) يجب التكبير
على (من اقتدى به) أى
بالامام المقيم (ولو كان)
المقتدى (مسافرا أو قريبا
أو أجنبي) تبسلا امام والمرأة
تحتض صوتها دون الرجال
لانه عورة وعلى المسبوق
التكبير لانه معتد بتحريمه
فيكبر بعد فراغه ولو تابع
الامام ناسيا لم نفسه لانه
وفي التلبية نفسا ويبدأ
الحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا
يفتقر التكبير للطهارة
وتكبير الامام (عند ابي
حنيفة رحمه الله) لما رويناه
(وقالا) اى ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله (يجب) التكبير
(فور كل فرض على من
صلاه ولو) كان (منشردا
او مسافرا او قريبا) لانه
تبع للمكتوبة من فجر عرفة
(الى) عقب (عصر) اليوم
(الطامس من يوم عرفة)
فيكون الى آخر ايام

قول ابن مسعود ابتداء وانتهاء ولذا أخذ به الامام رضى الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام
اختار لامي ما اختاره ابن ام عبد وقيل ابتداء ومن بعد صلاة الظهر من أول يوم الحرب
أخذ مالك والشافعي وهرواية عن أبي يوسف (قوله الى عقب) انما زاد عقب للتخصيص
على البعدية ولو حذف اتهم ان الغاية غير داخله (قوله وبأني به مرة) وما زاد فهو مستحب
قاله البدر العيني في شرح التختة واقرب في الدرر في الحوى عن القراء حصارى الايمان به مرتين
خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد فقد خالف السنة اه ولعل محله ما اذا أتى به على انه سنة
وأما اذا أتى به على انه ذكر مطلق فلا ويحرم (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة
فيؤدى في حرمته من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث عند وكلام مطلقا وخروج من المسجد
ومجاورة الصقوف في العمران وان لم يحضر حرمته لم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كافي
حاشية المؤلف فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه ان فعل
المنافي عمدا ثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال لبقاء حرمة الصلاة ولا يشترط
له الطهارة كما سيأتى لانه لا يؤدى في تحريم الصلاة واختاره السرخسي وان شاء توضأ وأتى
به وصححه الزبلي (قوله ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور
الاولى فائتة غير هافيا الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة اقضاها في أيامها من العام
القابل وفي هذه الاخير خلاف أبي يوسف والعصم انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية)
الضمير الى الثرائض (قوله والاثنين) اعلم محمول على المنفردين والا فالجماعة تحقق بهم ما في غير
الجمعة الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم مامنفردا وأنه يعد الاثنين غير جماعة
اعتبار التبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء) أى والعراة (قوله على امام مقيم)
هو امام توطن المصر او نوى فيها إقامة خمسة عشر يوما أما من نوى إقامة ما دون ذلك لا يجب
عليه على ما يفهم من كلامه (قوله اى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل يجب على المقيم المقتدى
بالمسافر وجرى عليه صاحب الدرر افاده السيد (قوله أو قريبا) الاولى حذفه كما فعل في التنوير
لانه يوم الخلاف وليس فيه خلاف (قوله والمرأة تحتض صوتها) بحيث تسمع نفسها والتعليل
يقيد الوجوب (قوله لانه عورة) هذا غير معتد والعصم أنه يؤدى الى الفتنة افاده السيد وقد
سبق والمراد بالعورة معناه اللغوى وهو العيب (قوله وفي التلبية نفسا) لانها كلام اجنبى
وفي البصر والكافي يبدأ بسجود الدم ولو جوبه في تحريمه انتم بالتكبير لوجوبه في حرمته انتم
بالتلبية لو محرما لعدمه ما لو بدأ به اسقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدأ
بالتكبير يجب دلالة لا ينافى الصلاة بخلاف التلبية اه (قوله وتكبير الامام) بالبر عطف على
طهارة (قوله لما رويناه) أى من أثر ابن مسعود السابق وهو انما يدل على اشتراط الجماعة فقط
فهو أخص من المذمى والامام دلائل أخر على ما رآه (قوله الى آخر ايام التشريق) الاولى
حذفه والاستغناء بما قبله لما فيه من ايهام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر ايامه فتأمل (قوله)
وبه يعمل لعلمه القنوى) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبا فاعبرة لقوة الدليل
على ما في آخر الحوى القدسي أو هو مبنى على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه كاذ كره في

التشريع (وبه) أى بقوله ما يعمل وعليه القنوى) اذ هو الاحتياط

لأن الأتيان بما ليس عليه
أولى من ترك ما قيل أنه عليه
للا مريد كذا في الأيام
المعلومات والمعدودات
وعدم وجدان ذكر سوى
التكبيرات في أيام
التشريق والوسطان منها
من المعلومات والمعدودات
لأن المعلومات عشر الحجة
والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر
والمعدودات سميت
معدودات لقلتها وهكذا
روى عن أبي يوسف أنه قال
اليوم الأول من المعلومات
واليومان الاوسطان من
المعلومات والمعدودات
(ولا بأس بالتكبير عقب
صلاة العبدین) كذا في
ميسوط أبي الليث لتوارث
المسلمين ذلك وكذا في
الاسواق وغيرها
(والتكبير) هو (أن يقول
الله أكبر الله أكبر)

الحاوى أيضا والافك يفنى بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وجه هذا يدفع
ما في الفتح من ترجيح قوله وردت قوى المشايخ بقوله ما ولو نسي الامام التكبير أتى به المؤتم
وجوابا كسمع السجدة مع تاليها قال محمد قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فموت
أن **أ** تكبير كبير أبو حنيفة ويعقوب هو اسم نبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنيفة الجبلى استغفر سبعين يوما أحد ونزل
الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم وكبر خدما ووفى أبو يوسف سنة اثنين وثمانين
ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تضمنت هذه الحكاية من الفوائد الحكمية هذه المسئلة
ومن العرفية جلاله قدر رأى يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث
نسى ما لا ينسى عادة لعلمه بانه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو
السكائن عقب فجر يوم عرفة فاما بعد فوالى ثلاث اوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظم الامام
في طاعته لا في عاقله طاعة لانه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الامثال
خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاستاذ ان يقرض في بعض اصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند
الناس حتى يعظموه ومنها ان التلميذ لا ينبغي له ان ينسى حرمة أسناده وان قدمه وعظمه لا ترى
أن أبا يوسف شغله ذلك عن التكبير حتى سها كذا في البحر (قوله لان الأتيان بما ليس عليه الخ)
ولان فيه الاخذ بالاكثري في العبادات خصوصاً في الذكر المأمور بها ككثارة وهذا في مقابلة ما ذكر
في دليل الامام من أن الاجماع انعقد على الاقل (قوله للا مريد كذا في الخ) علة اقوله انه عليه
وفي الشرح ولا مريد فيكون عطفاً على قوله لان الأتيان الخ (قوله في الأيام المعلومات) وهو
قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا
الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالجر عطف على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كانه
قيل له لماذا لم يعمدوا على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان المأمور به ذكر حادث في هذه
الايام وليس بمحادث فيها الا هو (قوله والوسطان الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن
التعليل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني
عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما
ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) يدل من
ضمير روى لكن لا يلاقى في المعنى والاولى أن يجعل تعليلاً على حذف اللام (قوله اليوم الاول
من المعلومات) ان أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات ولا من المعدودات أما الاول فلانه
لا ينجر فيه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد بها ما يقع فيها تكبير
التشريق فيكون من المعدودات (قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودة
وهي أيام النحر أما الرابع فمعدود فقط وأما اذا أريد بأيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد
أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان
ومعدودان والاخير معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبدین
الخ) في الظاهرية عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الاسواق
في أيام العشر كافي البحر وفي الدراية عن جميع التفاريق قبل لابي حنيفة ينبغي لاهل الكوفة

فهما مرتان (لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر
والله الحمد) لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
صلاة الغداة يوم عرفة
ثم أقبل على أصحابه بوجهه
فقال خير ملقنا وقالت
الانبياء قبلنا في يومنا هذا
الله أكبر الله أكبر لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول
لا ثبت له وزيد على هذا
ان شاء يقول الله أكبر
كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وأعز
جنته وهزم الاحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد
الاياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى
أزواج محمد وسلم تسليما
كذا في جميع الروايات شرح
القدوري
• (باب صلاة الكسوف)
والخسوف

وغيرها أن يكبروا أيام القسري في المساجد والأسواق قال نعم وذ كر أبو الميث كان إبراهيم بن
يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام العشر ٨١ (قوله فهما مرتان) وكذا التكبير الا في
مثلها فالجمل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل أن من المدعى اتقيي - به بقوله في يومنا
هذا والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الأسود قال كان عبد الله بن
ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ
وكذا روى عن علي بن بل عن الصحابة كلهم لما رواه ابن أبي شيبة حدثنا جري عن منصور عن
إبراهيم قال كانوا يكبرون يوم عرفة وأحد هم - مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله أكبر الخ
(قوله ومن جعل التكبيرات ثلاثا الخ) أشار به الى من قال بذلك كالثاقبي رضي الله عنه
(قوله ويزيد على هذا الخ) وما يفيد التعبير به الى أنه لا يزيد في الصيغة المقدمة كأن يجعل
التكبير ثلاثا وانما يزيد عليها ويدل عليه قوله فيقول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة
(قوله كثيرا) صفة لصدر محذوف أي حمدا كثيرا أي اتخى على الله تعالى وأذ كره بغيره
ذكر كثيرا (قوله بكرة وأصيلا) البكرة أول النهار والأصيل آخره والمقصود الاعتراف
بالتنزيه لله تعالى في جميع الاوقات وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة
(قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه
ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني أو خاص ان أريد بالاول
الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنته) المسكين الا ان حارب الله هم
الغالبون أو المراد الصابية في مغازيهم (قوله وهزم الاحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم
هزموا ومن غير محاربة فتححض الهزم لله تعالى من غير شهادة سبب أو المراد الهزم مطلقة فان
الفعل لله وحده والمجاهدين من الاسباب أو ورعادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله
ولو كره الكافرون) الواو للحال (قوله اللهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة
(قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام
بسبب الشرف • (تمة) • ذكر في الكشف أن الخليل لما اراد الذبح ونزل جبريل بالفداء
خاف عليه الجبل فنادى من الهوا الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله
أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اهـ لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والخمارة أن الذبيح
اسمعيل عليه السلام وفي القاموس انه لا يصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافة
سلفا وخلفا فمنهم من قال به ومنهم من قال بأنه اسحق عليه السلام قال في البحر والحنفية ما تلون
الى الاول والحاصل كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصلحية في بعدهم
ورجح كل من القولين كما في الزرقاني على المواهب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة الكسوف) •

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لأن كلا منهما صلاة نهائية بجماعة مخصوصة
من غير أذان ولا إقامة الا أن صلاة العيد واجبة وقيل يفرض كفاية وصلاة الكسوف سنة
عند الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سنيتها فانما ترتيب الابواب كذا في
الفتح يقال كسف الله الشمس كسف من باب ضرب فهو منهك وكسفت الشمس كسوفها من

قوله الغالبون التساوة
المفطون ٨١

باب جاسر فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء
من كل منهما قاله ابن فارس والازهرى والموهري وزاد في القاموس الخسوف ذهاب بعضهم
والكسوف ذهاب كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى
سببه لان سببها الكسوف روى الكمال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان اناس يزعمون أن
الشمس والقمر لا ينكسنان الا موت عظيم من العظاماء وليس كذلك ان الشمس والقمر
لا ينكسفان لموت أحد ولا لحمايته ولكنهما آيتان من آيات الله ان الله اذا بد الشيء من خلقه
خشع له فاذا رأيت ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتها من المكتوبة ١٥ والمراد بالاحداث
الا قرب وكانت الصبح فان الكسوف كان عند ارتقاءها قدر ربعين والفتحة في الحديث ان
أهل الجاهلية كانوا يزعمون ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقده أهل النجوم من
أن هذه الأجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وأن لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرى الشكل
والكسوف حيلولة الارض بين الشمس وبين الابصار فهو أمر عادي لا يتقدم ولا يتأخر
فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم أن اعتقادهم هذا باطل وأن الشمس والقمر آيتان من آيات
الله تعالى يريهما عباده ليعلموا أنهم ما صخران بامرهم ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قوة الدفع
عن أنفسهما فلا يستحقان أن يعبدوا وأن هذا من أثر الارادة القدسية وفعل القاعل المختار
فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وفي الفرع الى الصلاة والسجود لله
تعالى والتضرع اليه عند ذلك تحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونفى لها عما سواه وفي
هذا دليل أيضا على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل والريح الشديدة
والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا والتخويف بما لما
فيه ما من تبدل نعممة النور بظلمة لاسم الكسوف فتتزعج القلوب لذلك طبعاف كانا من
الآيات المخوفة والله تعالى يخوف عباده لئلا يتركوا المعاصي ويرجعوا اليه بالطاعة والاستغفار
(قوله والافزع) كالزلازل والريح الشديدة والظلمة (قوله سن ركعتان الخ) بيان لاقول
مقدارها وان شاء صلى أربعاً أو أكثر كل شفع تسليمة أو كل شفعين كما في الصرع عن المجتبى
والافضل أربع كذا في المحوى عن النهاية (قوله كهينة النزل) في عدم الاذان والاقامة
وعدم الجواز في الاوقات المكروهة وفي اطالة القيام بالقراءة والادعية التي هي من خصائص
النفل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المستنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف
أحدهما طوّل الآخر وقيل يقرأ فيه ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود
فان شاء قصرهما وان شاء طوّلهما كما في شرح السيد (قوله من غير زيادة) مرتبط بقوله كهينة
النفل أي من غير زيادة ركوع ثان (قوله فلا يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والشافعي
وأحمد في المختار عنده في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله عليه
وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال الكمال بعد ذكرها فلهذه
الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين
ومنها الامر بان يجزئها كما حدث ما صلوا من المكتوبة وهي الصبح ومنها ما فصل فأفاد تفصيله
انها ركوع واحد وما ذهبنا اليه رواه كبار الصحابة فالأخذه أولى لسكون رواه وصحة

والافزع * (سن ركعتان
كهينة النفل للكسوف)
من غير زيادة فلا يركع
ركوعين في كل ركعة

بل ذكره واحد لما رواه ابو داود انه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت الشمس فقال انه
هذه الآيات يحوف الله تعالى به عباده فإذا رأيتوها فلو كانت صلاة صليتها من المكتوبة قال الكمال وهي الصبح
فان كسوف الشمس كان عند ارتقاءها فيسدر رحمتي وفي السنة انها ٣٥٧ ركوع واحد في كل ركعة للكسوف

واحاديته وموافقة الامم وللمهودة لانهم يجذون في شئ من الصلوات الاركوعا واحدا فيجب
أن تكون صلاة الكسوف كذلك قال الامام محمد وتاويل ما روي عن الر كوعين أنه صلى الله
عليه وسلم لما أطال الركوع ورفع بعض الصفوف رؤسهم فطمأنه الله صلى الله عليه وسلم ورفع رأسه
من الركوع فرفع من خلفهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم راكعا ركعوا فركع من
خلقهم فمن كان خلفا ظن انه صلى الله عليه وسلم صلى باكثر من ركوع فزوى على حسب ما عنده
من الاشتباه (قوله بل ركوع واحد) الاولى ركوعا واحدا بالنصب (قوله كاحداث صلاة) اي
أقرب صلاة (قوله وهي) اي أحدث صلاة (قوله الا بالامام الجمعة) اي امام تصحب به اقامة الجمعة
وفيه اشارة الى أنه لا يبتدئ بها من شرائط الجمعة وهو كذلك. وفي الخطبة كافي السراج والمعنى
في ذلك تحصيل كمال السنة على الظاهر كافي النهر وفي السند عن البحر قال العلامة الاسيحياني
يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء: بناء الامام والوقت والموضع أما الامام فالسلطان
أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعديد وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع وأما الموضع
فهو الذي يصلي فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر أجزأهم والاول أفضل
ولو صلوا وحدها أتاني منازلهم جاز ويكره أن يجتمع في كل ناحية اه يعني لكرامة النقل
بجماعة على التداعي الا ما خص بدليل الا اذا أذن الامام لامام كل مسجد أن يقيمها كافي ابن
أمر حاج وفي الظهيرية اذا أمر امام الجمعة القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم
يَوْمهم فيها امام حميم جوي عن البرجندي وفيه أيضا وكذا النساء يصلين صلاة الكسوف
قرأدي (قوله عنده خلافا لهما) الصحيح قول الامام كافي المضمرات لما رواه أصحاب السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم عن سمرة صلى الله عليه وسلم في كسوف
الشمس لا تسمع له صوتا وما رواه أحمد عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا وتاويل ما روي به من الجهر أنه جهر بالآيتين (قوله
ولا خطبة) وخطبته صلى الله عليه وسلم يوم مات سيدنا ابراهيم ابنه ايسا اللرد على من توهم
أنهم اكسفت لونه لأنهم مشروعة له ولذا خطب بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله
كالمصلاة والدعاء (قوله بل ينادي) بالبناء للمفعول (قوله الصلاة جامعة) بالنصب على
الاغراء اي احضروا الصلاة ويصح الرفع فيها على الابتداء والخبر (قوله بنحو سورة البقرة)
المعنى انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها أو ما بعد لها من غيرها ان لم
يحفظها جوهر (قوله ولو خففها الخ) ليس من كلام الكمال بل ذكر في الفتح ما حصله أن الحق
أن السنة تطويل الصلاة والندوب بمجرد استيعاب الوقت بمجموع الامرين مطلقا اه وأفاد
شارح المشكاة أن محل هذا اذا كان في غير وقت كرامة والاقتصر على الدعاء فقط اه (قوله
لان السنة تأخير) علمه الاتيان بتم المعبدة للتراخي عن المتقدم (قوله وهو أحسن من استقبال
القبلة) لعلمه لان السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم عند الموعظة

الجمعة أو امام ور السلطان
دفعاً للفتنة فيصلحهم
(بلا اذان ولا اقامة ولا
جهر) في القراءة فيها عند
خلافهما (ولا خطبة)
باجتماع أصحابنا لعدم أمره
صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادي الصلاة جامعة)
ليجتمعوا (وسن تطويلها
بنحو سورة البقرة قال
الكمال وهذا مستثنى من
كراهة تطويل الامام
الصلاة ولو خففها جاز
ولا يكون مخالفا للسنة لان
المسنون استيعاب الوقت
بالصلاة والدعاء فاذا خفف
أحدهما طول الاخرى
يسبق على الخشوع والخوف
الى الجلاء الشمس (وسن
تطويل ركوعهما
وسجودهما) لما روي أن
الشمس انكسفت على عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام فلم يكذب ركع
ثم ركع فلم يكذب رفع ثم رفع
فلم يكذب سجدة ثم سجدة فلم
يكذب رفع وفعل في الركعة
الاخرى مثل ذلك أخرجه
الحاكم وصححه (ثم يدعو

الامام) لان السنة تأخير عن الصلاة (جالسا مستقبلا القبلة ان شاء أو يدعو) قائما مستقبلا الناس قال شمس الاثني
الجلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة

ويستقرون كذلك (حتى يكمل انجيله الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين منازلهن (ك) أداء صلاة (المسوف) فرادى لان القمر خفف مرارا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليها أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوته والخسوف ذهاب دائرته والحكم أعم (و) كالصلاة فرادى لحصول (الظلمة الهائلة) نهارا والريح الشديدة ليلا كان أو نهارا (والقزع) بالزلزل والصواعق وانتشار الكواكب والنوء الهائل ليل والنجم والامطار الدائمة وجوم الامراض والخوف الغالب من العدو وضحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليعتصروا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة تسأل الله عن فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار والابتهاال للقوم اذا راوه داعيا رافعا كفيه مبتدلا (قوله كان أيضا حسنا) لانه ربما يطول المجلس فيه بما في ذلك يحصل له ارتفاق (قوله ولا يخرج) أي المنبر الا على عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد ولا يخرج (قوله حتى يكمل انجيله الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رايتوه فادعوه واصلوا حتى ينكشف ما بينكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجلت لم يصل وان انجلت بعضها جاز أن يندى الصلاة فان استرها أصحاب أو حائل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الأصل بقاؤه وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب (قوله في منازلهن) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو أربعين وهو الافضل مبسوط وفي مساجدهم فمستثنى وعن الامام أن لكل امام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت باقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه ونص مشايخنا أنها متعلقة بالمصير (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس لسلامة السرقة والفسق (قوله والحكم أعم) وهو استئذان الصلاة فانها تطالب لا بما وقع (قوله وجوم الامراض) كلمتهم متفقة على أنهم يصلون فرادى ويدعون في عموم الوباء والامراض قال في التمر وهو شامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل مشروع وليس هذا دعاء برفع الشهادة لانها أثره لا عينه يعني فصار كإقامة العدو وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا قاله ابن حجر من أن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي حسنة فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين يتولى بهما رفعه قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١١ ونماه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا عنه فقال ان كان بحال لودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فخرج فخرج عنده أنه نجس بخروجه لا يدخل ولا يخرج مسبابة لا عتق الله فاما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأس بان يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفا من تعطل المرضى الذين في تلك الارض لان الناس اذا فزعوا عنهم تعطلت أحوالهم وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخطا الفقير الذي لا يجد ما يمينه على الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجاتهم من المهالك وطفرتهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة) لانها صلة بينه وبين ربه ولانها عماد الدين ولانها أفضل اعمال العبد (قوله العفو) مما وقع من الجنابة (قوله والعافية) اسم عام لدفع كل مكروه (قوله بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما ورد توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم وليكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الاستسقاء) •

مناسبتة للكسوف أنها مأثورة بحال الخوف جوهرية (قوله هو طلب السقيا الخ) هذا

التعريف لمعناه الشرعي فالسيف والتناء للطلب والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
والسقية بالاضم الماء وذكر بعضهم أنه في اللغة طلب الماء مطلقا وغلب في الشرع على طلب
المطر من الله تعالى على وجه مخصوص وهو مستنون عند الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله
أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وروعهم أو كان لهم ذلك لكن لا يكفهم
فإن كان كافيا لا يستسقون كذا في القهستاني وقوله على طلب المطر من الله تعالى الأولى أن
يقال طلب الماء لم طلب زيادة الإناء لمن لا يكفيه كالنيل إذا كان لا يكفي وفي المطالع
سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء ناوله وأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لشقيقه وأسقاء
لماشيته وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار) الباء بمعنى مع وأيس صلة للطلب لأن الوارد
الطلب بضم اللهم اسقنا غيثا مغيثا الى آخر ما يأتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستغفار لأن الله
تعالى رتب إرسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولما روى أن عمر استسقى
فلم يزد على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام
فقات استغفروا ربكم الآية روى أن قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكريره الدعوة حبس عنهم
القطر وأعمق أرحام نسائهم أربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم أنهم إن آمنوا وزفهم الله
الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار
وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم
استسقى وكذا الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرجه ابن عساکر
عن عرفة بن الربيع الأزدي رضي الله عنه قال قدمت مكة وهم في خطبة فقلت قريش يا أبا
طالب أخط الوادي وأجذب العيال فلم قاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس فجالت
عنهما حياة فتماء وحوله أعيلة فاخذه أبو طالب وألقى ظهره بالكعبة ولذا الغلام بأصبعه ومافي
السماء قزعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدق وانفجر له الوادي وأخصب
النادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب

• وأيض يستسقى الغمام بوجهه • غمال البتاي عصمة للارامل

(قوله والاجاع) أجمعت عليه الأمة سقيا وخلفا من غير تكبر كذا في البحر (قوله جائزة
بلا كراهة وليست سنة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما سقى اليه القطر رفع يديه يستسقى
ولم يذكرفيه صلاة ولا قلب داء فلم يدل على السنة اذ لم توجد المواظبة في أغاب
الاحوال فالامام مخير ان شاء فعلها وأن شاء تركها كذا في غاية البيان عن شرح مختصر
الطحاوي (قوله حين استسقى) روى عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فلما زاد على
الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلة والمعنى
لانه كان كذلك بعد الصديق رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المناسب زيادة
ولا أنكر وأعليه ليناسب قوله وتركه لم ينكر وأعليه وواو الحال (قوله وقد ورد شاذا
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء) ذكر الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد قال
لا صلاة في الاستسقاء انما فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا وبلغنا عن
عمر أنه بعد المنبر فدعا واستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الا حديث

أي طلب العباد السنسقي
من الله تعالى بالاستغفار
والحمد والتناء وشرع
بالكتاب والسنة والاجاع
(له صلاة) جائزة بلا كراهة
وليست سنة لعدم فعل عمر
رضي الله تعالى عنه لها
حين استسقى لانه كان
أشد الناس اتباعا لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقد استسقى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجميع
الصلوات ولو ثبت صلاته فيها
لاشهرت له اشتهارها واسعا
ولم يتركها عمر رضي الله
تعالى عنه ويتركه لم ينكر وأ
عليه وقد ورد شاذا صلاته
صلى الله عليه وسلم
للاستسقاء فقلنا يجوزها
(من غير جماعة) عند الامام
كما قال ان صلوا وحدا أنا
فلا بأس به

وقال أبو يوسف ومحمد صلى الله عليه وسلم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعبادة للمارءاء ابن عباس رضي الله عنهما ما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان وإقامة قال شيخ الإسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز لولا إجماعه لكن ٣٦٠ ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا

يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أى الاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة) في ثياب خفيفة غسيلة (غير مرقعة) (أو مرقعة) وهو أولى اظهار الصفه كونهم (متدلين متواضعين خاشعين) لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويبتعدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب اخراج الدواب) بأولادها ويشتون بينها ليحصل ظهور الضميج بالمحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضع فائكم رواء الحارثي وفي خبر لولا شباب خضع وبهائم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لص عليكم العذاب ميا (و) يخرجون للصراة الا (في مكة) ويت المقدسة (انهم) في المسجد الحرام والمسجد الاقصى

واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشمر رواية الصلاة في الصدر الاول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفيةها والحاصل لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم من عدم قوله بسنيتها قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشيعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) الا أنه ليس فيها تكبيرات من لا مسكين ثم يخطف بعد الصلاة لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقرب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أى لاف التكبيرات (قوله قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لولا إجماعه هل يكرهه عند الامام فذكر الحاكم الشهيد في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره التطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام يقيد الجواز بدونها وهو متعبه نظر الدليل فليكن عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرات السماء المطر والمدار كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) الى العصر والاتباع ولانه أقرب الى التواضع وأوسع للجمع ولانهم يبالون المطر فينبغي أن يكون حيث يصيهم وفي المجتبى والاولى أن يخرج الامام بالناس وان لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جازوا وان خرجوا بغير اذنه جاز أيضا وفي الخلاصة اذا غارت الانهار واتقطعت الامطار يستحب للأمام أن يأمر الناس أولا بصيام ثلاثة أيام وما طاقوا من الصلاة والخروج عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرجهم في اليوم الرابع وفي الجوى عن النظام الهاملى اذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا تهبوا له ندى أن يخرجوا شكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته اه قال ويحبني ما قبل يخرجوا ويستسقوا فقاتلهم قفوا * دمعي ينوب لكم من الانواء قالوا صدقت في دموعك مقنع * لكتمها عمزوجة بدماء

(قوله وهو أولى) أى كونها مرقعة (قوله متدلين الخ) ألفاظ قرينة المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب اخراج الدواب) في ابن ماجه عن عرائه صلى الله عليه وسلم قال لم ينقص قوم الميكال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهاثم لم يطرخوا (قوله ليحصل ظهور الضميج) أى من البهاثم برفع أصوات الامهات على أولادها والاولاد على الامهات كما اظهر الضميج بدعاء بنى آدم وقوله بالمحاجات أى بسبب المحاجات (قوله لان نزول الرحمة بهم) أى بالشيوخ والاطفال اضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله لولا شباب خضع الخ) أى لولا وجود من ذكر الخ فان وجود هؤلاء واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبها ثم رقع) قال البشارح فيما يأتى رعت المشايخ آكلت ماشاء (قوله ولا شك) أى في ذلك الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف ويحبني ذلك

أيضا

يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أى الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي اذا لا يستغاث وتستغاث الرحمة في مدينته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وهو الشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله فلا مانع من الاجتماع عند حضرته وابقاف الدواب بياب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام ٣٦١ مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعا يديه)

لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي عند أحجار الزيت فريسان الزوراء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز به مآرسه انتهى ولم يزل يجافي في الرفع حتى بدا يسان ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه) بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنه مانع عليه بان (يقول اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (مغيثا) بضم أوله أي منقذا من الشدة (هنيئا) بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو يغي الحيوان من غير ضرر (مريثا) بفتح أوله والمد والهمز أي محمود العاقبة والهناء النافع ظاهرا والرياء النافع باطنا (مريعا) بضم الميم وبالحنية أي آتيا بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي انصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا أي ذاربع أي غناه أو بالوحدة من اربع البعير أو كل الريع أو الفوقية من رعت الماشية آكات ماشيات والمقصود واحد (غذا) أي كثير الماء والخير أو قطره كبار (بجلا) بكسر اللام أي سائر بالافق له ومه

أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فيه كذا في ابن أمير حاج وما في البصر من أن عدم استثنائه في هذا كراضيقه غير ظاهر لأن من هو مقبب بالمدينة لا يبلغ قدر الحاجة وعند اجتماع جلت هم يشاهد اتساع المسجد الشريف في أطرافه وانما شدة الزحام في الروضة الشريفة وما قاربها الرغبة في زيادة النفل والقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم كذا في النمرح (قوله وما أرسلناك إلا رحمة) أي راجعا أو ذارحة وفي التعبير عنه بالرحمة ما لا يخفى من عظيم اتصافه صلى الله عليه وسلم بها وشمل العالمين الكفار في الدنيا فتح عنهم الحسف والمسخ أو عن غالبهم وأصاب جبريل من هذه الرحمة شيء فقد آمن به من الساب وخص العالمين لشرفهم والافرحته عمت اليها ثم والاشجار والأحجار (قوله فيتوسل اليه بصاحبيه) ذكر بعض العارفين أن الادب في التوسل ان يتوسل بالصالحين الى الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم ثم به الى حضرة الحق جل جلاله وتعالاه ثم الى الله تعالى (قوله فإني أرى في الدنيا منع عنهم الحسف والمسخ أو عن غالبهم وأصاب جبريل من هذه الرحمة شيء فقد آمن به من الساب وخص العالمين لشرفهم والافرحته عمت اليها ثم والاشجار والأحجار) (قوله فيتوسل اليه بصاحبيه) كذا في المتن (قوله وابقاف) عطف على الاجتماع (قوله ويقوم الامام) أي على الأرض ليراه القوم ويسمعوا كلامه ويجوز إخراج المنبر لها ثم إذا صلى فعند الامام الدعاء بعد الصلاة وعندهما يصلي ثم يخطف فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه ودعا قائما مستقبل القبلة جوهره (قوله مستقبل القبلة) لأنه أفضل وأقرب الى الاجابة قال النووي ويلحق بالدعاء جميع الاذكار وسائر الطاعات الا ما خص بدليل كالخطبة (قوله رافعا يديه) ولم يرفع صلى الله عليه وسلم يديه الى الرفع البليغ بحيث يرى بياض ابطيه الا في الاستسقاء وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله حي يستحي إذا رفع العبد يديه أن يرداه ما صغرا يعني فارغتين خائبتين ثم السنة في كل دعاء السؤال شيء وتخصيصة أنه يجعل بطون كفيه نحو السماء ويرفع يديه كأنه يجعل بطونهما الى الأرض وذلك معنى قوله تعالى ويدعوتن رغباً ورهباً كذا في شرح البلد الراعي على الصحيح وفي التحفة والمحيط الرضوي والتجريدان رفع يديه نحو السماء فحسن وان لم يفعل وأشار بأصبعه السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في المبسوط والبدائع وغيرهما عن أبي يوسف لكن من غير تقييد الا أصبح بالسبابة قال ابن أمير حاج وقد ورد السكت في السنة اه (قوله فريسان الزوراء) هي دار عالية البناء كان يؤذن عليها بلال (قوله ولم يزل يجافي في الرفع) يشير به الى أن ما ذكر في حديث عمر من قوله لا يجاوز به مآرسه كان في ابتداء الرفع (قوله بما ورد) متعلق بدعائه (قوله أي منقذا من الشدة) فيغيثهم ويرد عنهم ويشبههم (قوله أي محمود العاقبة) اما بان ينفع الاحشاء واما بان يكون قوة على الطاعة واما باخراج فضلاته سهلة غير ضارة وقولي بأن ينفع الاحشاء أي أحشاء كل من تناول وقولي بأن يكون قوة على الطاعة أي من المكلف وما تناوله غيره كاليها ثم يرجع اليه وقولي واما باخراج الخ لا مانع من تعميمه للمكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم الميم (قوله أو الفوقية) أي مع ضم الميم من أرتع المطر اذا أثبت ما يرتفع فيه (قوله غذا) ضد الطل قاله السيد (قوله أي سائر بالافق) الاولى التعميم باللام كما في الشرح وهو كذلك في نسخ

(قوله أنت الله الغنى في
نسخة أنت الله لا اله الا أنت
الغنى اه

اول الارض بالنبات بكل
القرس (هنا يفتح السين
المهملة وتشديد الحاء أى
شديد الوقع بالارض من مع
جري (طبعا) يفتح أوله أى
يطبق الارض حتى يعمها
(داعما) الى انهاء الحاجة
اليه (و) يدعو أيضا بكل
(ما شبهه) أى اشبه الذى
كرناه بما يناسب المقام (سر
أوجهرا) وثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم لم اللهم
اسقنا غيثا مغنيا لنا عن غير
ضار عاجلا غير آجل اللهم
اسق عبادك وعبادك وانشر
رحمتك وأحى بلدك الميت
اللهم أنت الله لا اله الا أنت
الغنى ونحن الفقراء أنزل
غياثنا الغيث واجعل ما
انزلنا قسوة وبلاغا الى
حين فإذا أمطرنا قالوا
استجاب الله صيونا فاعنا
واذا طلب رفعه عن
الاما كن قالوا اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الأكام والظراب

على أن سترته عدى بنفسه (قوله أول الارض بالنبات) أو هو الذى يجل الارض بالمطر أى
يعملها فأفاده السيدون بسبب التجليل بالنبات اليه من النسبة الى السبب (قوله أى شديد
الوقع بالارض) فى شرح السيد أى سائل من فوق اه وفى القاموس كلاما معنيين فانه قال
الصح الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر اه ولا شك أن الشديد منه يرجع
الى قول المصنف أى شديد الوقع بالارض (قوله الى انهاء الحاجة) أشار به الى أن الدوام
فى الحديث مقيد فان المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغنيا) زاد فى حديث جابر مريضا
مريضا (قوله وانشر رحمتك) أى عم انعامك (قوله وأحى بلدك الميت) بعدم الانبات
بالمطر اه (قوله اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها شك الناس
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطو المطر فأمر بنير فوضع له فى المصلى ووعده الناس يوما
يخرجون فيه قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم واستنجدوا المطر عن ابان زمانه عنكم
وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه ووعدهم أن يسحب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ما لك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الغنى ونحن الفقراء أنزل
علينا الغيث واجعل ما أنزلنا بلاغا الى خير ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا يباس
أبطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقاب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس
ونزل فصلى ركعتين فأثنى الله تعالى بحسنة فوعده وبرقت ثم أمطرت بأذن الله تعالى فلم يأت
صلى الله عليه وسلم مسجد حقه حتى سالت السبول فلما رأى سرعتهم الى الكن فضحك حتى بدت
تواجهه وقال أنهم قد أنعم الله على كل شئ قد يروانى عبده ورسوله (قوله الى حين) الرواية بالناح
المجبة والياء المثناة من تحت والراء المهملة فخذ الشمر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفعلى
محذوف أى اجعله صيبا والصيب المطر وهو يتشديد الياء وفى رواية النفسانى اللهم اجعله صيبا
نافعا يفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطابي أى نافعا وفى رواية النفسانى صيبا هنيئا
فيجمع بين الروايات كلها ويقول مطرنا بفضل الله ورحمته لا ينوء كذا انتهى عنه ويستحب الدعاء
عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده وان يكشف عن غير عورته ليصيبه ويتطهر
منه ويحمد الله تعالى لما عن أنس أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه
حديث عهد بربه اه أى تكوينه وتنزيله وعن ابن عباس كان اذا جاء المطر يا صر عبد الله أن
يخرج فراشه الى المطر فقليل له فى ذلك فقال أما قرأت وأتران من السماء ما ميمار كافأحب أن
ينالني من بركة ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من
خيفته فاتن من قاله عوفى من الرعد كما ورد عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال
ذلك وزاد وهو على كل شئ قد يرفان أصابته صاعقة فقل ديت (قوله واذا طاب) بالبناء
للمجهر ولوالاوى أن يقول طلبوا بالناسب قوله قالوا (قوله اللهم حوالينا) يفتح اللام أى
اجعله حوالينا وفسره بقوله على الاكام أى اجعله على الاكام كى لا يضرها المطر لاعلى
الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أى ولا تجعله علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة

كاملهم وبقتضها مع المذبح أكمة بقتضات وهو التراب المجمع والظراب بكسر الظاء المشالة
آخره باءه وحده مع ظرب بفتح فسكون وهو الجبل الصغير وروهم من قاله باضاد قال في الشرح
وفيه ارشاد لتعلمنا الادب في هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه يحتاج اليه مستورا بالنسبة
لبعض الاودية والمزارع الى حصول الكفاية التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه
اعلام بأنه اذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة
والدعاء برفع العارض لا ينافي التوكل والتقويض (قوله ويطون الاودية) لانه باجتماع الماء فيها
يحصل ارتفاق بالسقي منها وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل
الصحابه له كعمرو وغيره ولم ينكر الامام التحويل الوارد في الاحاديث بل أنكر كونه من السنة
(قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد وهو الاصح كما في ابن امير حاج
عن البدائع والاحسن في صفة التحويل ما قاله في المحيط ان أمكنه أن يجعل أعلاه أسفله جعله
والاجعل عينه يساره لكن قوله يجعل أعلاه أسفله صادق بان يراد به جعل ما يلي البدن الى
السما وجعل ما يلي الراس الى الرأس وكل منه ما جاز كما في المحلى وهذا في حق الامام وأما
القوم فلا يقابون أرويتهم عند عامة العلماء (قوله محمول على التناول) أي بأن الحال يتغير أي
وهذا لا يلزمه السنية (قوله ولا جماعة عنه) أي مطلوبة (قوله لنهي عمر) ولأن المقصود
بالخروج استئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة وان جاز أن يقال يستجاب دعاء الكافر كما في
الغانية والحاصل أن علة منعهم من الحضور ليس عدم استجابة دعاء الكافر كما نهى الجوى
لخزم بأنهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت الفتوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا
بقوله تعالى حكاية عن ابليس قال رب انظرني الى يوم يبعثون قال انك من المنظرين بل علة
المنع انما هي خوف أن يضل بضعفاء العقول اذا سقوا بدهائمهم فتحصل أنه لا ينبغي تمكينهم من
الخروج للاستسقاء أصلا ولا وحدهم لئلا يفتتن بضعفاء العقول ولا مع المسلمين لانه يكره أن
يجمع معهم ههنا الى جمع المسلمين (قوله فقد يفتتن الخ) القاء للتعليل والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة الخوف)

من اضافة الشيء الى شرطه باعتبار عدم جوازه ابدونه أو الى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح
المسند عن حاشية المؤلف أنها من اضافة الشيء الى شرطه نظر الى الكيفية المخصوصة لان هذه
الصفة شرطها العدوق ومن قال ان سببها الخوف نظر الى أن سبب أصل الصلاة الخوف اه ثم ان
الشرط حضور العدوق ولو بدون خوف وهو قول العامة لان المعترف في تعلق الرخصة هو السبب
الظاهر دون الحقيقة فترات حضرة العدوق منزلة الخوف لانه اسببه كما نزل السقر منزلة المشقة في
تغير الاحكام قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدوق من غير اشتراط الخوف
والاشهاد كافي العناية وغيرها وما في الكنز كالهداية من اشتراط ذلك قول البعض اه
والناسجة بينه وبين الاستسقاء أن كلا منهما شرع اعارض وقد تم الاستسقاء لائق المعارض فيه
مما هو وهو انقطاع المطر وهما من قبيل العباد ولا اثر الارض نعمة في نفس الصلاة وهما في
وصفها مكان ذلك أقوى كافي الغمغ (قوله أي صلاته بالصلاة الاسمية) أفادتهم من اضافة الشيء

ويطون الاودية ومنابت
الشجر (وليس فيه) أي
الاستسقاء (قلب رداء)
عنه أي خيفة وأبي
يوسف في رواية عنه وما
رواه محمد محمول على
التناول ولا يخطب عنه
أي خيفة لانها تتبع للصلاة
بالجماعة ولا جماعة عنه
وعنه ما يخطب لكن
عنه أي يوسف خطبة
واحدة وعنه محمد خطبتين
(ولا يحضره) أي الاستسقاء
(ذم) انتهى عمر رضى الله
عنه ولا يمكنون من فعله
وحدهم ايضا لاحتمال أن
يسقوا فقد يفتتن بضعفاء
العوام

(باب)

(صلاة الخوف) أي صلاته
بالصفة الاسمية

(جائزة بحضور عدو) لوجود المبح وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سبيل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) و يقيم (احدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام (ب) الطائفة (الانحرى ركعة من) الصلاة ٣٦٤ (الثانية) الصبح والمقصود بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة

(ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بهار ركعة وبالثانية فتبين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيراوانه (وتعفى هذه) الطائفة (الى) جهة (العدو) مشاة) فان ركبوا أو مشوا فغير جهة الاصطاف بما به العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاؤا (و) ان أرادوا (أنما) في مكانهم (ب) لا قراءة) لانهم لاحقون فهم خاف الامام حكا لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا) صلوا ما بقى (في مكانهم) لقراة الامام وبقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة

الى شرطه حيث اعتبر الصفة وان الجواز انما هو بالنظر الى الصفة والا فالاصل فرض وأفاد البدر العيني في شرح البضارى أن البعض اشترط أن يخشى خروج الوقت وفي الجوهر الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدو (قوله جائز) أى من حيث الكيفية سفرا وحضر كما في العيني على البضارى وفيه ايضا لافرق بين ان تكون احدى الطائفتين اكثر عددا من الاخرى وتساويا لان الطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جازلا حدهم ان يصلى بواحد ويحرم واحد ثم يصلى بالآخر وهو اقل ما يصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على الواحد المذكور والمؤت والجوع كما في المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغي والكافر الطاغى كما في مجمع الانهر وافاد المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا تجوز صلاته كما في البرجندى (قوله وبخوف غرق) اشار به الى انه لافرق بينه اى الادى وغيره كسبع وحية عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة اولا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل تنازع فالافضل أن يصلى بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسيأتى آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلا قراءة ان كان من الاولى وبقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع فهو من اهل الاولى والاخرى الثانية نهر واعلم ان الطائفة التي صلت مع الامام انما تعفى للعدو في الثاني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثانية) منها الجمعة والعيد در (قوله لان الشفع شرط الخ) اى لان صلاة الاولى الشفع من الثلاثى والرابعى شرط اى شرط صحة لشرطها اى تجزئتها بين الطائفتين لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى اولى بهم السابق (قوله لانصراف كل في غيراوانه) اما الاولى فظاهر واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كههم الشفع الاول وقد انصرفوا في وان رجوعهم فتبطل كذا في الشرح (قوله بمقابل العدو) متعلق بالاصطاف (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى أن يقول وتوجهوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق بالمصنف في حديثه لا بقوله ان شاؤا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد أصواتها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا كلاما رواة في قصة جعلوا ذلك وجهان من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح البارى وهذا هو المعقد أنه وفي الدرر صرح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن فخل وعثمان وذى قرد (قوله والاقرب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلىوا فليصلوا معك ووجه الاقربية أن قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم يفيد انصراف الاولى بعد السجود واثبات الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل

الخوف روايات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين مرة كالاولى وكل ذلك جائز والاولى والاقرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم

لاختلاف المكان الآن
يكون رديفا لمامه (ولم
تقبل) صلاة الخوف (بلا
حضور عدو) حتى لوطنوا
سواد اعدا وثنين بخلافه
اعادوها دون الامام
(ويستحب حمل السلاح
في الصلاة عند الخوف)
وقال الامام مالك والثاقي
رحمهما الله تعالى بوجوبه
للامر قلنا هو للنسب لانه
ليس من أعمال الصلاة
(وان لم يتنازعا) أى القوم
(في الصلاة) خاف امام
واحد فالأفضل صلاة كل
طائفة (مقتدين بامام)
واحد فذهب الاولى بعد
تمامها ثم تجزى الاخرى
فتصل بامام آخر (مثل حالة
الامن) للتوقى عن المشى
وتخوه كذا فى فتح القدير
وهو حسبي ونعم الوكيل
(باب أحكام الجنائز)
جميع جنازة بالغنى والكسر
للميت والسرير وقال
الزهري ولا نسعى جنازة
حتى يشد الميت عليه مكفنا
(يسن توجيه المحتضر) أى
من قريب من الموت

كالاولى وهذا عين الصفة المذكورة (تنبيه) قال فى المجتبى ويسجد للسهو فى صلاة الخوف
أعموم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد الا حق فى آخر صلاته وليست مشروعة للعاصى فى
السفر فلا تصح من البغاة لان العاصى فى السفر عدو الله وهى مشروعة لغيره عند حضوره أفاده
السيد (قوله صلوات كنانا) بالاياء أو رجالا واقفين كذلك أى الى أى جهة قدروا والاصل فيه
قوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً والصلاة ركباناً انما تكون فى غير المصر لان التنقل فى المصر
راكبا لا يصح فالغرض اولى وان كان لضرورة كفى التبيين ويجمع الأنهر فى التنوير والساج
فى البحران أمكنه أن يرسل أعضائه ساعة صلى بالاياء والا لا تصح (قوله لضرورة) أى
لضرورة الخوف والاولى أن يقول للضرورة بلاعين (قوله وفردى) جمع فرد على غير قياس
وهو حال كما أن ركباناً كذلك من الاحوال المتداخلة أو المترادفة أفاده السيد (قوله اذ لا يصح
الاقتداء) وقال محمد يجوز قال فى الهداية وائس بصحيح لعدم اتحاد المكان اه وفيه أن
الاكثر نصيبا اعتبارا لاشتباؤه وعدمه فى صحة الاقتداء وعدمه ٣ (قوله ولم تجز صلاة الخوف)
أى صلاة القوم الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم البناء
استصاناً أما صلاة الامام فصحة بكل حال لعدم المفسد فى حقه كذا فى الشرح (قوله للامر)
هو قوله تعالى وياخذوا أسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أى فلا يجب فيها كفاى
البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بالنسب وان الوجوب لعارض وهو خوف هجوم العدو ولا
يرد هذا الا اذا جعلناه من واجبات الصلاة (قوله للتوقى عن المشى) هذه العلة تشعر
بالوجوب لا بالافضلية ويمكن أن يقال انما تجب صلاة كل خلف امام مستقل لوجود أصل
العذر (قوله ونعم الوكيل) الذى فى الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالصحيح والله سبحانه
ونعم الحى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب أحكام الجنائز)

من اضافة الشئ الى سببه فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره
ووجه المناسبة بينا وبين الخوف أن الخوف قد يفضى الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير
الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق
مكرمة صاحبه وأيضا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهى أيضا متعلقة بعارض هو
آخر ما يعرض للحى فى دار التكليف وكل منها يقتضى التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد
اجتمعت (قوله للميت والسرير) أى هما لهما وقيل بالكسر الميت نفسه وبالفخ السرير وقيل
بالعكس وقيل الكسر للسرير مع الميت وكل ما أثقل على قوم واعتموا به فهو جنازة من جنات الشئ
يجتزئ من باب ضرب اذا ستره وجمعه كفاى القاموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانهم مجموعة
مهيئة كفاى مسكين والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن شأن الحياة
كفاى التلويح (قوله يسن توجيه المحتضر) أى للقبلة والمحتضر اسم مفعول أى من حضرته
ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج
منخره وانخساف صدغه ويغنى لكل مكلف الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له بالتوبة
وردة المظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن أمير حاج والمرجوم لا يوجه (قوله

٣ قوله فى صحة الاقتداء
وعدمه لعل الاولى وعدمها
أى العدة انتهى مصححه

(على عينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السجدة (و) يسن أن (يلتصق) ٣٦٦ وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا

الله فانه ليس مسلم بقوله
عند الموت الا فحتمه من
النار واقله صلى الله عليه
وسلم من كان آخر كلامه لا اله
الا الله دخل الجنة أى مع
القائرين والافضل مسلم
ولو فاسق يوت على الايمان
يدخل الجنة ولو بعد طول
العذاب رانما اقتصرنا
على ذكر الشهادة نسعا
للحديث الصحيح ولذا قال
في المستصفى وغيره ويلقن
الشهادتين لا اله الا الله محمد
رسول الله معللا بأن الاولى
لا تقبل بدون الثانية لانه
ليس الا فى حق الكافر
فكلامنا فى تلقين المؤمن
ولهذا قال شيخ الاسلام ابن
حجر و قول جمع يلقن محمد
رسول الله أيضا لان القصد
موته على الاسلام
ولا يسمى مسلما الا بهما
مردود بأنه مسلم وانما
المراد ختم كلامه بلا اله
الا الله ليحصل له ذلك
الثواب وأما الكافر
فيلقنهما مقاطع مع أشهد
لوجوبه اذ لا يصير مسلما
الا بهما انتهى فتذكر
الشهادة عند المسلم المختصر
(من غير الحاج) لان الحال
صعب عليه فاذا قالها مرة

على عينه) وهو السنة فى النوم والمجد وهو مقيد بما ذالم يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله
غير وينظر حكمه من يقتل بالسيف قصاصا مدلى بوجه أم لا حموى والظاهر أنهم لان خبر الجاهل
ما استقبل به القبلة فالوت عليه أولى (قوله وجاز الاستلقاء) ويوضح هكذا فى الغسل والصلاة
قال فى شرح الطحاوى وهو العزف بين الناس قال فى الزاد والاول أفضل لانه السنة كذا فى
المضمرات (قوله لانه أيسر لمعالجته) من تغميضه وشد عليه وأمنع من تقوس أعضائه فهو من
إضافة المصدر الى مفعوله أو ما جلة الميت طالع الروح فهو من إضافته الى فاعله وفى التنوير
وقيل يوضع كما تيسر على الأصح (قوله يسن أن يلقن) قال فى النور وهذا التلقين مستحب
بالاجماع ومحمدا عند النزاع قبل الغرغرة وما فى القنية الواجب على اخوانه وأصدقائه ان
يلقنوه تجوزاه والتلقين التفهيم والتذكير أى يذكر ويثب ان يكون الملقن غيره ثم بالمسرة
بونه وان يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جهرا عساه ان يأتى به التكون آخر كلامه
(قوله لقنوا موتاكم) الجهور وعلى ان المراد من هذا الحديث مجازة أى من قرب وتلا الميت
حقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا وله سلمه ويدل عليه قوله بعد فانه ليس مسلم
بقوله الخ (قوله الا فحتمه من النار) أى فلا يذبلها ابد الا ذكل مؤمن لا يدوان ينجون منها ولو
بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان لم يقلها عند الموت وحده فلاقطع ظهر للعديد غرة الا بها
قلنا (قوله ولذا قال فى المستصفى) الاولى ما فى الشرح وان قال فى المستصفى الخ وهو كذلك فى
نسخ (قوله لانه ليس الا فى حق الكافر) علما لما استفيد من اولوية ما فله المصنف المأخوذة
من قوله تبع الحديث الصحيح (قوله فكلامنا) الاولى التعبير بالواو وهو فى نسخ كذلك
(قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع الفائزين (قوله فليلقنهما مقاطع مع أشهد) هذا على
مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاج) أى اكثر (قوله لان الحال صعب
عليه) فيكره الاحاح خوف أن يتضجر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا
يقال له قل) ذكر فى جنائز المضمرات عن السراجية لوقال المسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كفر بالله
تعالى وان اعتقد الايمان اه فينبغى التصريح عنه حتى للاحياء وان كان هذا الكلام ليس على
اطلاقه لما فى القيمة لوقيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول ولا ينة حضرت أو على ينة التأيد
كفر ولو نوى الآن لا يكره فعلى هذا لوقال لا أقول بقولك أو لا نى معلوم الاسلام لا يكفر كما أقاده
الملا على فى شرح البدر الرشيد وفى الفتاوى الهندية عن خزائن الملقين لوقيل له حصل فقال
لا أصلى يحتمل أربعة أوجه أحدها لأصلى لاني صليت والثانى لأصلى بأمر لا فقد أمرنى من
هو خير منك والثالث فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلى اذ ليس يجب على
الصلاة أو لم أمر بها بكثره (قوله جوابا لغير الآخر) بالتدويمه وذلك لانه يرى ما لا يرى
الحاضرون (قوله خلاف الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاملة متوفى
المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل فى هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال
الميت وان أريد به أنه يغفر ما وقع منه ويعامل معاملة متوفى المسلمين رجع الى ما قبله (قوله

ولم يتكلم بعد ما حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون فى شدة فرجا يقول لاجوابا لغير الآخر فليظن خلاف لهذا
الخبر وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره حلا على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته

الغضب الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأتوب اليه
سبحانه لا اله الا هو الحق
القيوم لانه قد يستظهر
بذكر ما يشعر أنه مختصر
وأما الكافر فيؤمن بما
لما روى البخاري عن أنس
رضي الله عنه قال كان غلام
يهودي يخدم النبي صلى الله
عليه وسلم فرض فاتاه النبي
صلى الله عليه وسلم يدوده
فتهمد عنده رأسه فقال أسلم
فنظر الى أبيه فقال له أطع
أبا القاسم فأسلم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول الحمد لله الذي أنقذه
من النار (وتأقنيه) بعد
ما وضع (في القبر مشروع)
لحقيقة قوله صلى الله عليه
وسلم أقنوا موتاكم شهادة
أن لا اله الا الله أخرجه
الجماعة الا البخاري ونسب
الى أهل السنة والجماعة
(وقيل لا يلقن) في القبر
ونسب الى المعتزلة (وقيل
لا يؤمر به ولا ينهى عنه)
وكيفيته أن يقال يا فلان
ابن فلان اذ كر دينك الذي
كنت عليه في دار الدنيا
بشهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ولا شريك
أن اللفظ لا يجوز أخرجه
عن حقيقة الابدان
فيجب تعيينه بقوله وتاكم
حقيقة ونفى صاحب الكافي

لهذا الخوف) أي الخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من المقام (قوله وما ينبغي أن يقال
الخ) أي ويكفي عن التأقنية قوله في الشرح فيشمل التأقنية بطرف (قوله على وجه الاستتابة)
يتأين أي طلب التوبة وهي لا تشرع بالاحتضار لانها واجبة فور كل ذنب ولو صغيرا واختار
قبول توبة اليائس دون إيمانه لاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف
الكافر لعدم الإيمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الإيمان منه قهرا بسبب
المعينة والمطلوب الإيمان بالغيب ويكره تنفي الموت فان كان ولا بد فليقل أحسن ما دامت
الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله قد يستظهر) السين والتايزان أو
للصيرورة (قوله وأما الكافر) أي ولو مختصر فيؤمن بما أي بالشهادتين فهو مخاف للمختصر
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم يدوده) أخذ منه جواز عبادة أهل
الذمة لاسيما اذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبدا لان
الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع) قال في المنهاج
التأقنية على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حسنة وما بعد انقضاء الدفن لا خلاف في عدم
حسنه والثالث اختلافه وفيه وهو ما اذا لم يتم دفنه اه حوى (قوله لقنوا موتاكم الخ) فان
الميت حقيقة فيمن حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح وفي
شرح السديد وهو ظاهر الزاوية نرا اذا المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زبلي اه
وهو في الجواهر مثل القاضي محمد بن رمانى عنه فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن كذا في التهستاني وكيف لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يستأنس
بالذكر على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنوني أقموا
عند قبري قدر ما ينصرف جزو ويقسم لهما حتى أستأنس بكم وأنظر ماذا أراجع رسل ربى وعن
عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا الله
لاخيكم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسئل رواه أبو داود والبيهقي بأسناد حسن ذكره
الحلي (قوله يا فلان بن فلان) أو يا عبدا لله بن عبدا لله وفي النهر عن الحواشي قيل يا رسول الله
فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يسئل ينبغي أن لا يلقن والاصح أن الانبياء عليهم
السلام لا يسئلون وكذا أطفال المؤمنين واختلف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي
الجوهرة والطفل يلقنه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربى وقيل يلهمه الله تعالى
كلها م عيسى عليه السلام في المهد اه وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي
الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فغير العاقل اطلق اه
والاشهر أن السؤال حين يدفن وقبل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البازية السؤال
فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جهل في تابوت أياما لنقله الى مكان
آخر لا يسئل ما لم يدفن كذا في حاشية الدرر والمغانم (قوله بشهادة أن لا اله الا الله) الباء
للتصوير (قوله ولا تشك أن اللفظ) أي وهو موتاكم قال البرهان الحلي ولا مانع من الجمع بين
الحقيقة والجازي في مثل هذا اه (قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين

فأئذنه مطلقا ممنوعا ثم الفائدة الأصلية منتقبة ويحتاج اليه التثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن الهمام وحمل أكثر ما يحتاج اليه على الجواز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا قارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية له وتارة بأنه من ضرب المثل ٣٦٨ وبشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا ونعاه به بفتح القدير

قلت يمكن الجمع فيلقن عند الاحتضار لصريح قوله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الأنجنس من النار وعلا بجملة حقيقة موتنا كم لتثبته للسؤال في القبر لما روى سعيد بن منصور ومرة بن حبيب وحكيم بن عمير قالوا إذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وسلم اللهم انى أتوسل اليك بجمعيتك المصطفى أن ترحمه فاقى

وأجيب أيضا من طرف المثبت بأنه لا مانع من إبقاء السماع على حقيقته لانه تعلق قوى أرواح هؤلاء الكفار بأجسادهم بحيث صاروا أحياء كحياتهم في الدنيا لغرض المذكور والسماع المنسقى في هذه الآية ونحوها والنافع وقد أشار إلى ذلك الجلال

هذا القيل وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التفسير (قوله فأئذنه) بالنصب مفعول نفي وذلك لان العبرة بحال النزع فان كان مسلما فهو مثبت وان كان كافرا لا ينتهه هذا التلقين وقوله مطلقا حال من فأئذنه يعنى أنه لا فائدة فيه أصلا (قوله ممنوع) بأن فيه فائدة التثبيت للجنان (قوله نعم الفائدة الأصلية) وهي تحصيل الايمان في هذا الوقت (قوله وحمل أكثر ما يحتاج) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه (قوله مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم) على ما صرح حوايه في كتاب الايمان لو حالف لا يكلمه فكلمه ميتا لا يثبت لانها تنفع قد على من يفهم والميت ليس كذلك لعدم السماع قال تعالى وما انت بسمع من في القبور انك لاتسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار في عدم ادعائهم للعق بجمال الموتى وهو يفيد تحقيق عدم سماع الموتى اذ هو فرعه (قوله في أهل القلب) قلب بدر وهو حفرة رُميت فيها جيف كفار قرين نخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر ما معناه انك تتخاطب أجساما اجيفت فأجابه بما ذكر (قوله بأنه مردود من عائشة) فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رداعلى الراوى والله تعالى يقول وما أنت بسمع من في القبور اى فلم يقله (قوله وتارة بأنه) اى اسماع الكفار خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزيادة حسرة على الكفار وأن ذلك كان وقت المسئلة فانهم احياء يسمعون وأمور الآخرة لاتدخل تحت حصر فقد ورد أن ارواح السعداء تطلع على قبورهم قالوا وأكثر ما يكون منها ليلة الجمعة ويومها وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذا كانوا على قبورهم يسمعون من يسلم عليهم ولو أذن لهم لردوا السلام (قوله وتارة بأنه من ضرب المثل) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم فيها وأهل النار حيث ينادى أهل الجنة أهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم الاية وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث (قوله وبشكل عليهم) أى على الجيبين بهذه الاجوبة (قوله ونعاه بفتح القدير) حاصل ما فيه أنه مخصوص بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمع بينهما وبين الآيتين وايضا فان السماع يستلزم الحياة وهى مفقودة وانما تجب عند السؤال ونعاه في الشرح (قوله يمكن الجمع) أى بين التلقين حال النزع والتلقين بعد الموت (قوله وعلا بجملة حقيقة موتنا كم) المناسب زيادة ويلقن بعد الوضع في القبر الخ (قوله اللهم انى أتوسل اليك الخ) قال السكال والعبد الضعيف بموافك الكلمات فوض أمره الى الرب الغنى الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه لفظه وكذا أقول كما قال وعلى الله الكريم اعقادى في كل حال كذا في الشرح وكذا أقول كما قال فانه المرجو لكل

نظما فقال سماع موتى كلام الخلق قد وردت حقا وجايت به الاشارة في الكتب وآية النبي معناه سماع هدى عظيم لا يقبلون ولا يصغون للادب اه لانه تعالى شبه الكفار الاحياء بالاموات في أنهم لا ينتفعون بالاسلام النافع اه

بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فينا نبيك عليه افضل الصلوة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه) الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتبجيله وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة النزح حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد به زلال وبقول قل لا اله غيري حتى أسقيك نعوذ بالله منه ويذكرون فضل الله ٣٦٩ وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله

تعالى لخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرجعه ويعفو عنه وخبر العيصين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للأمر به وفي خبر مامن مريض يقرأ عنده يس الا مات ربانا وأدخل قبره ربانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضي الله عنه فانها تهون عليه خروج روحه (واخذوا) في اخراج الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجه الاخراج امتناع حضور الملائكة بحالها حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طبيب (فاذا مات شد لحياه) بعصابة عريضة تعمه ما ترتبط فوق رأسه تحسنا وحفظا لقمه (ونعش عينا) للأمر به في السنة (ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه باقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه) قاله الكمال ثم يسجي بثوب (ويوضع على بطنه حديد مثلًا

عظيم ولا يغفر الذنب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايمان) متعلق بترحم والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة الى قرب النزح والموت على الايمان بلزوم قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحجته به حال خروج روحه (قوله للقيام بحقه) ومن حق المسلم على المسلم أن يعود ما دام مرض وان يوجهه القبلة ان أمكن (قوله وتذكيره) أي بتلقينه وبالوصية ونحو ذلك وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقيه الماء) عطف تفسير (قوله حينئذ) أي حين النزح والاولى حذفه (قوله ولذلك) أي لغلبة العطش في هذا الحال (قوله بغير زلال) أي بارد (قوله لا يموت أحدكم الا) أخذ منه أنه يقدم حالة الرجاء في المرض واما في حالة العدة فية - ثم الخوف (قوله أنا عند ظن عبدي بي) أي ان جزائي لعبدي يكون على حسب ظنه بي من خير أو شر (قوله للأمر به) وهو أقرؤا على موتاكم يس والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مدكورة فيها فجدد له بذكرها والايمان بها منيذا من الشرح (قوله فانهم آثمون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الاخراج الخ) اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا يشافي ما ذكره الكاكي من انه لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار ووجه عدم الاخراج انه قد لا يمكن الاخراج للشفقة أو للاحتياج اليهن ونص بعضهم على اخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات الخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العالمون وعد غير مكذوب كما في ابن امير حاج (قوله شد لحياه) ثنية على بالقض منبت اللحية بالكسر من الاسنان وغيره والعظم الذي عليه الاسنان (قوله وحفظا لقمه) من الهوام ومن دخول الماء عند غسله (قوله ونعش) بالبناء للمجهول والتفويض والانعاض بمعنى كافي الصحاح وهو طباق الحفن الاعلى على الاسفل (قوله للأمر به في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم موتا ثم فاعضوا البصر فان البصر يبع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على ما يقول أهل الميت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما انغمض أباسلة قال اللهم اغفر لابني سلة وارفع درجاته في المهدين واخلفه في عقبه في الفانين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه قال في المجتبى فبني أن يحفظه كل مسلم فبدعوه عند الحاجة (قوله ما خرج اليه) أي من الدار الاخرى وقوله خيرا مما خرج عنه بأن يبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته (قوله ثم يسجي بثوب) بالتشديد أي يغطي لما روى أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجي بيد حبرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقوله ثم بكى وفي التهيد لما توفي عثمان يعني ابن مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال طوبى لثي عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله ويوضع على بطنه حديدة) أو مرآة كافي الحوى وتنكير الحديدة يفيد أنه يكنى فيه القليل منه (قوله لانه صانع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بما خالفهم وتعبير المصنف لا يجوز فيه

ط ينتقح وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفع له مرتبه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي ان انسا أمر بوضع حديد على بطنه ولما مات (ويوضع يده بيمينه) إشارة لتسليمه الأمر له (ولا يجوز وضعه ما على صدره) لانه صانع أهل الكتاب وتلين مقاصله واصابعه بأن يرد ساعده لعضده وساقه لفخذة وفخذة لبطنه ويرد هامه لينة يسهل غسله وادراجه في الكفن

(وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت والنجس فانه يزول عن المسلم بالغسل تكريرا به بخلاف الكافر (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه النجاسة في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن واحة وقال في النهاية ان كان عالما أو زاهدا أو محبا يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النجاسة في الاسواق لجنازته وهو الاصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالجنازة ليؤدى أقابيه واصدقاؤه - فله ~~مكن~~ لا على جهة التفتيح والافراط في المدح (و) اذا تبين موته (يعجل بنجس) اكرامه لما في الحديث

قوله بارئاه هكذا في الاصل وصوابه برئاه لان فعله ثلاثي كما يعلم من جملة المصباح وغيره اه معصمه

الحرمة (قوله وتكره قراءة القرآن) ولو آية كافي شرح السيد وقوله عنده أى بقر به (قوله عن نجاسة الحدث) هذا يشاى ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها المحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا قد دمج في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقيل بنجاسة نجس وقيل حدث ويشهد لذلك ما روينا من تقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا يشاى ذلك ما ذكره من أنه لو حله انسان قبل الغسل فصلى به لانتفع صلاته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الغسل بل لو ازان يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالبا والغالب كالحق وروى البخارى تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم في المسند تدرك عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال العيني في شرح البخارى والنووى في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحى فبالاجماع حتى الجنين اذا ألقته أمه وعليه وطوبى قرحها فهو طاهر بالاجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا المرجح اتباع الوارد واختلف أصحابنا في سبب غسله فقيل حدث يحل به لانه نجس لانه لا آدمى لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنحس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصار على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة لكن ذلك انما كان تقبيل للعرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالنجاسة فبقى على الاصل وهو وجوب غسل البدن كله لعدم الخرج وقال العراقيون ينحس بالموت لانه نجس بالدم فيه كسائر الحيوانات والجملة عليهم ما روينا قال والكافر كالمسلم في هذه الاحكام كما هو مذهب الجاهل سلفا وخلفا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح ذكاح الكليات ومعلوم أن عرقهن يصيب جميعهن غالبا ولم يجب غسله اذ لا فرق بين النساء والرجال اه (قوله فانه يزول) الاولى يزول وفي نسخة وانه يزول بالواو وهى للعال (قوله بخلاف الكافر) هذا من المؤلف كآخر كلام البدر العيني بناء على القول بنجاسة النجس أما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لتكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللأخذ في الاستعداد للصلاة عليه وتشيعه (قوله نعمى) أى أخبر بموته (قوله بان يؤذن) أى يعلم وقوله بالجنازة أى مطلقا (قوله لكن لا على جهة التفتيح والافراط في المدح) فينبغى أن يكون نحو مات الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التجميع والمزيد يكره الافراط في مدح الميت لاسيما عند جنازته لانه صنيع الجاهلية وقد قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن أيسره ولا تنكروا ولا بأس بارثاء الميت بشعر أو غيره ما لم يفرط فيه - سدته ولا يكره البكاء عليه بالرسالة المدح بالرفع صوت ولا نياحة ولا شق فوب وضرب خذ وخوذ ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يا رسول الله تبكى فقال يا ابن عوف انهم ارحمة وقال ابن العيينة تدمع والقاب يحزن ولا نقول الا ما يرضى ربنا وانما بقراقل يا ابراهيم لهز وفون أخرجه الشيطان

وعجلوا به فانه لا ينبغي بليلة
مسلم أن تجلس بين ظهراني
أهله والعارف عن وجوب
التجمل الاحتياط قال
بعض الأطباء ان كثيرين
من يموت بالسكنة ظاهرا
يدفنون احياء لانه يعسر
ادراك الموت الحقيقي بها
الاعلى أفضل الأطباء
فيتعين التأخير فيها الى ظهور
البقيز بنحو التغير ودموات
النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الاثنين ضحوة ودفن في
حرف الليل من ليلة الاربعاء
(فيوضع كمامات) الكاف
لله فاجابة اذا تبين موته
(على سرير حجر) اي مجز
اخفاء الكريه الرائحة
وتعظيم الميت ويكون (وترا)
ثلاثا وخسا ولا يزداد عليه
قاله الزيلعي وفي الكافي
والنهاية أو سبعا ولا يزداد
وكيفية أن يدار بالمجمر
حول السرير (ويوضع)
الميت (كيف اتفق على
الاصح) قاله شمس الأئمة
السرخسي وقيل عرضا
وقيل الى القبلة (ويستر
عورته) ما بين سرته الى ركبته
قاله الزيلعي والنهاية هو
الصحيح وفي الهداية يكتفى
بستر العورة الغليظة هو
الصحيح تبسرا وهو ظاهر
الرواية

وفي حديث الاتسمعون ان الله لا يعذب بدس العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بـ هذا وأشار
الى لسانه أو يرحم رواه الشيخان ايضا وأما ما ورد ان الميت ليغذب بكاء أهله عليه فاجمعوا على
أنه محمول على البسكاء بصوت ونياحة لا بمجرد الدمع وحده عامة أهل العلم على ما اذا أوصى بذلك
وأما من بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وهذا هو
الصحيح من أوجه الحمل وأوجب داود ومن تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقيل المراد
بالعذاب أن يتأذى الميت بذلك اذ لا شك في تأذى الارواح بما تنأذى به الاشباح قال في شرح
المشكاة والحاصل أن الميت اذا كان له تسبب في هذه المعصية فالعذاب على حقيقته ويعذب
بفعل نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله غيره والافهمول على تألمه سواء عند نزعه أو موته
ويستوى فيه الكافر والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى
وبين الاحاديث المطلقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) اي ظهرا له
قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهرا نهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم اي وسطهم اه
(قوله الاحتياط) اي في أمر المريض فانه يحتمل أن الذي به داء السكنة (قوله قال بعض
الأطباء) أتق به دليلا للاحتياط ولو جعل الدليل أول تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
أنسب (قوله من يموت بالسكنة) اي يظنون أنهم موفى واليه أشار بقوله ظاهرا (قوله
بها) اي بسبب السكنة فالمت لا يشبهه الا فمين فيه هذا الداء (قوله فيتعين التأخير الخ)
ظاهرا هذا وجوب التأخير وهو ينافي التجمل المطلوب الا ان يحمل ذلك الوجوب على من به
داء السكنة واصل هذا الداء يحدث من اكل الاوزا لا ييض والمؤخسة وتقلباتها من ويكثر
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطلقا لما رواه من الحديث والمراد
لما تأخير الى تبين الموت فانه ربما عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأق مع وجود العلامات
الدالة عليه ويستحب تجمل خمسة أشياء جمعت في هذه الايات وهي

وخسة قد رأوا تجملها حسنا * وفي سواها تافى واسع المهمل
مزويج كفء وميت هالك ثالثها * دفع الديون وتب لله من زال
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل * فقم له بجثيث الجثد واحتفل

(قوله فيوضع كمامات) للتأخير من داء الارض وقيد القدروري بما اذا أرادوا غسله وهو الذي
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير طارضا كافي ابن أمير حاج (قوله على سرير) هو
القحف الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه كافي العيني
(قوله مجزأ مجز) فهو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقيل عند ارادة
غسله اخفاء للرأحة الكريهة عيني وظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل عرضا) اي كما
يوضع في القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلاه اليها كالمريض اذا أراد الصلاة
بأيامه وفي القهستاني عن الحميط وغيره انه السنة (قوله ويستر عورته) وجوب الحرمة النظر
اليها كعورة الحى (قوله والنهاية) الاولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه في التبيين
وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم اه لا تكشف فذلك ولا تنظر الى نفسه ذم ولا ميت
اخرجه أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه في المجتبى وجرم به مسكين والعيني وصاحب

التنوير (قوله وابلطان الشهوة) عطف على تيسرا وفيه نظرقانه يقتضي عدم التبرأصلا
 (قوله جرد عن ثيابه) ليكنهم التتظيف وتغسله صلى الله عليه وسلم في قبضه خصوصية له
 ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا الغاسل ومن يعينه سراج وغسله
 فرض كفاية بالاجماع كالمصلاة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا
 بجرؤهم (قوله ان لم يكن خنثى) والابان كان خنثى يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل
 عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحترزا عن مسه لانه حرام كالنظر كذا في البحر (قوله وبعده
 وضئ) لم يذكر الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال انه يستحب عنده ما لان موضع
 الاستنجاء لا يتخلو عن نجاسة فلا بد من ازالته اعتبارا بحال الحياة وصورته ان ياف على يده
 خرقه فيغسل حتى يطهر الموضع لان مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي عليه
 صاحب الخلاصة لان المسكة قد زالت والاستنجاء بما يزيد الاسترخاء فخرج نجاسة أخرى
 فيمكن في وصول الماء اليه من التبيين لمخصا (قوله يبدأ بوجهه) لانه لم يشر ذلك بنفسه
 فلا يحتاج لغسل يديه أو لا بخلاف الخ ولا يؤخر غسل رجليه لانه ليس في مستقع الماء (قوله
 فلا يوضأ) لانه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي أن من بلغ مجنوننا لا يوضأ
 ايضا ولم أره لهم وانه لا يوضأ الا من بلغ سبعة الا انه الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي
 وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون
 الميت بحيث يصلي أولا كما في المجنون اه (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح وغيره استحباب
 بعض العلماء أن ياف الغاسل على اصبعه خرقه ويمسح به اسنانه ولهاته وشفتيه ومخبريه وسرته
 كما عليه عمل الناس اليوم (قوله الا أن يكون جنباً) هذا ما ذكره الحلواني وهو غريب
 مخالف لعامة الكتب كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح
 السبب من أن ما ذكره الحلواني مخالفا لغيره مخرج على خلاف آخر في الشبهة اذا كان جنباً فانه
 يغسل عند الامام وما ذكره غيره مخرج على قول الصاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر
 لان الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بخلافه ما وقد
 عرفنا غسل الشهيد الجنب بالذئ وهو تغسيل الملائكة - منظاره بن الزاهد حين استشهده وهو
 جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الملائكة تغسل - منظاره بن أبي عامر بين السماء
 والارض بماء المزن في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فانصرف الى المعهود
 في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أفاده بعض الافاضل (قوله أو حائضا أو نفساء)
 هذا بحث للمصنف كما تقدمه عبارته في الشرح قياسا لها على الجنب للاشتراك في اقتراض
 المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيما كالكلام فيه (قوله
 صب عليه ماء) والاولى أن يكون حلوا لانه أبلغ في ازالة الوسخ لاسيما اذا كان يغسل بالصابون
 أفاده بعضهم (قوله مغلى) من اغليت الماء اغلاه لامن الغلي والغليان لان ماء صدران
 للآزم واللازم لا يبقى منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على أن الحار افضل مطلقا
 سواء كان عليه وسخ أم لا نهر واصل مغلى مغلى تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذف
 لالتقاء الساكنين (قوله بسدر) هو ورق النبق ويطلق على نقر الشبر وهو القاسول

وابلطان الشهوة (ثم) بعد
 ستر عورته بادخال الساتر
 من تحت الثياب (جرد عن
 ثيابه) ان لم يكن خنثى
 وتغسل عورته بخرقه
 ملفوفة تحت الساتر أو من
 فوقه ان لم توجد خرقه
 (و) بعده (وضئ) يبدأ
 بوجهه ويمسح رأسه (في
 الصحيح) الا أن يكون صغيرا
 لا يعقل الصلاة فلا يوضأ
 (ب) المضمضة واستنشاق
 للتيسر ويمسح فيه وأنفه
 بخرقه عليه عمل الناس
 (الا أن يكون جنباً) أو
 حائضا أو نفساء فيكلف غسل
 فيه وأنفه تيمنا لطهارته
 (و) بعد الوضوء (صب
 عليه ماء مغلى) قد خرج

(يسدراً وحرص) أشنان غير مطعون مباغلة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل يديه والمحرم الذي وقصته دابته بجمه وسدر (والا) أي وان لم يوجد (فا) لغسل بالقرح وهو الماء الخالص) كاف وبسحق ان تيسر لانه أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر الحية يانخطمي) ثبت بالعراق طبيب الرائحة يعمل عمل الصابون في التنظيف وان لم يكن فالصابون وان لم يكن به شعر لا يتكاف لهذا (ثم) بعد تنظيف الشعر والبشرة (يضجع) الميت (على يساره فيغسل) شقه الايمن ابتداء لان البداية باليسار سنة (حتى يصل الماء الى ما) أي الجنب الذي (يلي الخت) بانحاء الجهة (منه) أي الميت (ثم) يضجع (على يمينه) فيغسل (كذلك) حتى يصل الماء الى سائر جسده (ثم اجلس) الميت (مستنداً اليه) لتلايقط (ومسح بطنه) مسحاً رقيقاً ليخرج فضله (وماخرج منه غسله) فقط تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا وضوءه لانه ليس بناقض في حقه (ثم يشف بشوب) كيلا يتبل كفافه والنية في تغسيله لاسقاط الفرض عنا حتى انه اذا وجد غريقاً يجره في الماء بنية غسله لهذا لاصحة الصلاة عليه واذا جم افقد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً والمستفتح الذي تعذر مسحه بصب عليه الماء ولا غسله اقرب الناس اليه والاماهل الامانة والورع

كافي النهر (قوله أوحرض) بضم الحاء المهملة ويجوز في الرأ السكون والضم (قوله أشنان غير مطعون) تبخ فيه صاحب الجوهره وكتب اللغة خالصة عن هذا التقيد وأوهنا للتصغير فيكني حصول أحدهما وفيه يقال انما ذكره لكونه الانسب للمقام لأنه تفسير لاه معنى اللغوى (قوله الذي وقصته دابته) أي ألقته فدفقت عنقه (قوله وان لم يوجد) أي السدراً والحرص والاولى افراد الضمير لان العطف بأو أو يكون الضمير للماء المغلى بأحدهذين الشيتين (قوله فالغسل بالقرح) القراح كسحاب (قوله وهو الماء الخالص) الذي لم يخالطه شيء كافي القاموس (قوله كاف) خبر للمبتدأ المحذوف (قوله بالخطمي) مشتد الياء وكسر الحاء أكثر من الفتح مصباح (قوله وان لم يكن به شعر) أي بالميت سواء اتقى من الحلين أو أحدهما فلا يتكاف للخطمي فيبالشعر فيه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر والبشرة) اشار بهم الى أن ماسبق من قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله وغسل رأسه يغسل قبل الترتيب الا في ليتل ما عليه من الدون (قوله مسنداً) بصيغة اسم الفاعل والمنعول حال من الغاسل أو المغسول (قوله رقيقاً) بالقاء أي لطيفاً والمصنف لم يذكر الاغسلتين الاولى بقوله واضجع على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك وأما الثالثة فبعد اقعاده يضجعه على شقه الايسر ويغسله لان ثلث الغسلات مسنون ريسن أن يصب الماء عليه عند كل اقعاده ثلاثاً والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة والا ينبغي أن يكون اسرافاً كحال الحياة افاده السيد (قوله ولم يعد غسله) بالبناء للمجهول والغسل بالضم لا غير قبل وبالفتح ايضاً وقيل ان أضيف الى المغسول كما هنا فتح والى غيره كغسل الجمعة ضم وفي المضمرات عن الخزانة اذا كف في كفنجس لا تجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو تجسس بنجاسة الميت لان فيه ضرورة وبإولى ولا كذلك الكفن التجسس ابتداء اهـ (قوله ثم يشف بشوب) أي يؤخذ ماؤه بشوب حتى يحفف من نشف الماء أخذه بخرقة من باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالهـ كسر ونشف الحوض الماء ينشفه نشفاً شرباً اهـ ولا يخالف بينهما فان كان بمعنى أخذ فبقصهما من حد ضرب وان كان بمعنى شرب فيكسر الشين من حد علم كافي الصحاح قاله السيد (قوله يجره في الماء) ثلاثاً في قول أبي يوسف كافي الفتح وعن محمد ان نوى الغسل عند الانحراج من الماء يغسل مرتين يعني على وجه السنة والفرص قد سقط بالنية عند الانحراج (قوله ثم وجد) أي الماء (قوله وصلى عليه ثانياً) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه بجنب تيمم وصلى ثم وجد الماء كافي البرهان (قوله والا فاهل الامانة والورع) والافضل أن يغسله مجاًئاً وان ايتى الغاسل أجراً جازان كان غنة غيره والا لالتعينة عليه واختلفوا في أجرة خياطة كفن وحمل وحفار وتكون من رأس المال كافي الجواهر والشرع لالبية وينبغي أن يكون مثل الاول لان ذلك من فروض الكفاية كافي السراج والضياء (تنبيه) * الاصل في مشروعية الغسل تغسيل الملائكة آدم عليه السلام أخرجه الحائتم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان آدم رجلاً أشقر طوالاً كأنه نخلة مصقوفة فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثاً وجعلوا في الثالثة كافوراً

وبستر مالا ينبغي اظهاره
ويكره ان يكون جنباً او به
حيض ويندب الغسل من
تغسله وتقدم (و) بعد
تثنية يلبس القميص ثم
تلبس الاكفان (و) يجعل
الحنوط وهو عطر مركب
من اشياء طيبة ولا بأس
بساتر انواعه غير الزعفران
والورس للرجال (على رأسه
ولحيته) روى ذلك عن علي
وأنس وابن عمر رضي الله
تعالى عنهم (و) يجعل
(الكافور على مساجده)
سواء فيه المحرم وغيره فيطيب
ويغطي رأسه ليطرد الدود
عنها وهي الجبهة وانه ويداها
وركبتيه وقدماه روى ذلك
عن ابن مسعود رضي الله
عنه فتخص بزيادة اكرام
(وليس في الغسل استعمال
القطن في الروايات الظاهرة)
وقال الزياهي لا بأس بان
يجعل القطن على وجهه
وان يحشى به مخارقه كالدر
والقيل والاذنين والانف
والفم انتهى وفي الظهيرة
واستقبح عامة المشايخ جعله
في دبره أو قبله (ولا يقص
خلفه) اي الميت (و) لا
(شعره ولا يسترح شعره)
اي شعر رأسه (ولحيته) لانه
للزينة وقد استفتى عنها
(والمرأة تغسل زوجها)
ولو معتدة من رجعي أو
ظهار منها في الاظهر

وكفوه في وتر من الثياب وحفر والحداد وصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده
فكذاكم فافعلوا (قوله) وبستر مالا ينبغي اظهاره في الاظهار قال العلماء اذا رأى الغاسل من
الميت ما يحبه كاستنارة وجهه وطيب ريقه وسرعة انقلابه على المغتسل استحسب أن يتحدث به
وان رأى ما يكره كتنقه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح
المشكاة قبل الا أن يكون مبتدعاً يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر ذلك زجراً
لامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ثم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن
حبان قال هبة الاسلام غيبة الميت أشد من الحي لان عفر الحى واستحلاله ممكن ومتوقع في
الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک وقال على شرط مسلم من
غسل ميتاً فكنتم عليه غفر له أربعون كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن
حفر له قبراً حتى يجنحه فكانما اسكنه مسكاً حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين يا علي غسل الموتى
فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو قصت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعتهم قلت
ما يقول من يغسل قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله) ويكره أن
يكون جنباً) وتغسل الكافر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم أو اتقى في حق
المسلمة كما في ابن أمير حاج (قوله) ويجعل الحنوط) بفتح الحاء المهملة ويقال له الحنط بكسر
الحاء (قوله) مركب من اشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الاكثر خلافاً لعطاء (قوله
للرجال) فيكره ان لهم دون النساء اعتباراً بمجال الحياء فجعله ما في كفن الرجال جهل كما في
الشمي والسراج وغيرهما والورس الكرم (قوله) على رأسه ولحيته) وسائر جسده كما في
الجوهرة بعد أن يوضع على الازار كما في القهستاني (قوله) ويجعل الكافور) هو شجر عظيم
بالهند والصين قهستاني (قوله) سواء فيه المحرم وغيره) لان الاحرام ينقطع بالموت عندنا
خلاف الشافعي (قوله) ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو عله لقوله
ويجعل الكافور على مساجده (قوله) فتخص بزيادة اكرام) اي لما كانت هذه الاعضاء
يحببها خست بزيادة اكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله) كالابر الخ) الكاف
للاستقاء أو للتشغيل وتدخل حينئذ في الجراح المفتوحة (قوله) واستقبح عامة المشايخ
جعله في دبره أو قبله) ظاهرة تقيدهم بما أنهم ليستقبحوه في غيرهما فيكون لا بأس به في غيرهما
(قوله) ولا يقص ظفروه) الا أن يكون مكسوراً فلا بأس بأخذه ورميه روى ذلك عن الامام
والشافعي كما في البحر وغيره وفي القهستاني عن العناية فلو قطع شعره أو ظفروه أدرج معه في
الكنن وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يقصر شاربه وظفروه ويرال من شعره ما حقه الازالة
كذا في مسكين (قوله) ولا يسترح شعره) ظاهر القنية أنها تحرمة حيث قال أما التزيين
بعد موتها والامتناع وقطاع الشعر فلا يجوز نهر (قوله) ولحيته) انما ذكرها بعد الشعر اعدام
تسار الذهن عند اطلاق الشعر اليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام
(قوله) ولو معتدة من رجعي) اي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فان معتدة زوجة يجعل
قربانها ومحتززه صريح في الشرح بعد (قوله) وأظهار منها في الاظهر) الاولى أن يقول

ولوم ظاهرهما في الاظهر وهذا ينافي ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها روايتان الاظهر
 أن لا يحل لها تغسيله لجعل الاظهر عدم الحل (قوله أو الى ما لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء
 العدة) لعل في العبارة تحريرا من الناسخ وصوابها أو ايلامحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة
 قال في الشرح والايلاء لا يحترم وطأها فغسله اه فهذا يقتضي عطف الايلاء على ما قبله
 لما ذكرته في الحكم وقال ايضا والمرأة تغسل زوجها الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة اه
 وهذا يقتضي التعليل لقوله تغسله فتأمل (قوله فلو ولدت) اي امرأته التي توفي عنها
 هو محترم لقوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محترم لقوله ولوم معتدة من رجعي (قوله أو رضاع)
 بان ارضعت ضرمتها الصغيرة (قوله أو صهرية) كأن مست ابنه أو اباه بشهوة والاصل
 في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو أسست قبلنا من أمرنا
 ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه ومعنى ذلك أنهم لم تكن عالمة وقت
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم باباحه غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى أن ابا بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى الى امرأته انما بنت حميس أن تغسله بعد وفاته وهكذا
 فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولان اباحه الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح
 والنكاح باق بعد الموت الى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها
 ولا يمنع من النظر اليها في الاصح تنوير (قوله لا تقطع النكاح) بانعدام حله فصار الزوج
 اجنبيا واعتبر بذلك المين حيث لا ينتق عن المحل بموت المالك ويبطل بموت المحل فكذلك هذا
 وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا وروى أنها اغسلتها أم أيمن
 ولو ثبت ان عليا غسلها فهو محمول على بقاء الزوجية لقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب
 ينقطع بالموت الاسمي ونسبي مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكرك عليه فقال له أما علمت أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعوا له لخصوصية
 دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل لا يغسل زوجته (قوله ييمها) اي زوجها (قوله
 بخلاف الاجنبي) اي فانه ياف يد بخبرة وييمها مع كف بصره عن ذراعيها الا أن تكون امة
 فلا يحتاج الى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا المكتوبة لزوالم ملكه
 عن الامه المكتوبة الى الورثة وبطلانه في ام الولد والمدة بركة لاعتقها بالموت فان قيل ام الولد
 تعتمد منه فينبغي أن تلحق بالزوجة قلنا ساعدتها لم تجب قضاء لحقه بل لتعرف عن براءة الرحم فان
 قيل هلا اكتفى بحصة كافي استبراء الامة قلنا عدة ام الولد وجبت بزوال القراش فأشبهت
 عدة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه لتصريح به في قوله بعد وان وجد ذورحم محرم
 (قوله ييموها) فعل ماض وفي نسخة بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن
 محارمه) الاولى غير محارمه (قوله بخبرة) راجع الى الصورتين الا أن تكون المرأة امة
 فلا يحتاج الى حائل (قوله كما انظر) اي يجوز انظر اليها اي الى أعضاء التيمم منها اي
 الكائنة منها وقوله متعلق بالجواز اقدر (قوله وكذا الخنثى المشكل) اي ولو مراعاها
 والافه وكغيره فيغسله الرجال والنساء (قوله لم يشتمها) قال في الدرر شروط الصلاة عن
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتمه فقبل ودبر ثم تفاظ الى عشر سنين ثم كالف وفي

أولى ما لا يحل مسه والنظر
 اليه يبقا العدة فلو ولدت
 عقب موته وانقضت عدتها
 من رجعي أو كانت مبانة أو
 حرمت برقة أو رضاع أو
 صهرية لا تغسله (بخلافه)
 اي الرجل فانه لا يغسل
 زوجته لانقطاع النكاح
 واذ لم توجد امرأة لتغسلها
 ييمها وليس عليه غض
 بصره عن ذراعيها بخلاف
 الاجنبي وهو (كأم الولد)
 والمدة والقتة (لا تغسل
 سيدها) وتيممه بخبرة (ولو
 ماتت امرأة مع الرجال)
 المحارم وغيرهم (ييموها
 كعكسه) وهو موت رجل
 بين النساء وكن محارمه
 ييمنه (بخبرة) تلف على يد
 ايمم الاجنبي حتى لا يس
 الجسد ويغض بصره عن
 ذراعي المرأة ولو يجوز
 (وان وجد ذورحم محرم ييم)
 الميت ذكر كان أو أنثى
 (بلا خرقه) لجواز مس
 أعضاء التيمم للعمرم بلا
 شهوة كالنظر اليها منهالة
 (وكذا الخنثى المشكل ييم في
 ظاهر الرواية) وقبل يجعل
 في قبض لا يمنع وصول الماء
 اليه (ويجوز للرجل والمرأة
 تغسل صبي وصبيبة لم يشتمها)
 لانه ليس لأعضائها حكم
 العورة

وعن أبي يوسف أنه قال
أكره أن يغسلهما الأجنبي
والمحبوب كالفعل (ولا بأس
بتقبيل الميت) للعبادة والتبرك
توديعا خاصة عن محظور
(وعلى الرجل تجهيز امرأته)
أي تكفينها ودفنها عند أبي
يوسف لو كانت معسرة وهذا
التخصيص مختار صاحب
المغنى والمحيط والظاهرية
انتهى ويلزمه أبو يوسف
بالتجهيز مطلقا أي (ولو)
كان الزوج (معسرا) وهي
معسرة (في الأصح) وعليه
الفتوى وقال محمد ليس عليه
تكفينها لانتقطاع الزوجية
من كل وجهه (ومن) مات
(ولا مال له فكفنه) على من
تلمزه نفقته من أقاربه
وإذا تعدد من وجبت عليه
النفقة فالأكفن على قدر
ميراثهم كالنفقة ولو كان له
مولى وخاله فعلى معتقه وقال
محمد على خالته (وإن لم يوجد
من يجب عليه نفقته ففي
بيت المال) تكفينه وتجهيزه
من أموال التركة التي
لا وراث لأصحابها (فإن لم يعط)
بيت المال (عجزا) فليؤم من
الأموال (أو ظلمًا) بمنعه
صرف الحق لمستحقه وجهله

الأشياء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة (قوله والمحبوب كالفعل) فليس له تغسيل
امرأة أجنبية إلا أن تكون من محارمه فيمهما بخرقة قاله السيد أي ولا يعطى حكم النساء
بسبب الحب وكذا إذا ماتت بين النساء يمما بخرقة أو دونها على التفصيل وكذلك أن يغسل
الصبي والصبيبة اللذين لم يشتميا فالأصل أنه في حكم الرجل من كل وجهه (قوله ولا بأس
بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على فرسه من
مسكنه بالبحر حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مسجى يردد سورة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك
الأقدوة به صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم مصححا عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب
عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي التهذيب لما توفي عثمان كشف النبي
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رجع على السرير قال
طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها أه (قوله والتبرك) الواو بمعنى أوفان تقبيله
صلى الله عليه وسلم عثمان للحببة وتقبيل أبي بكر الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لهما معا
(قوله خاصة عن محظور) هذا قيد في الجواز ما إذا كانت الشهوة فحرام ولو زوجة فيما
يظهر أقولهم إن النكاح انقطع بموتها لذهاب محله (قوله ودفنها) أي مؤنته إن لم يتبرع به
(قوله لو كانت معسرة) هذا أحد وجهين لأبي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو معسرا
ويجعله مقابلا له (قوله وهذا التخصيص) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج بما إذا
كانت معسرة (قوله ويلزمه أبو يوسف) في نسخة باو وهي الحكاية الخلاف عن أبي يوسف
وهي الصواب قال في الجرد اختاف النقل عن أبي يوسف لكن الظاهر ترجيح ما في الخاتمة
لأنه كالكسوة فيلزمه على كل حال أه فالتقولا أن كوران عن أبي يوسف وليس للامام
في عبارة الشرح ذكر وجه قوله أنه لو لم يجب عليه لوجب على الأجانب وهو قد كان أولى
بإيجاب الكسوة عليه حال حياته فارجح على سائر الأجانب ولأن الغرم بالغنم أه (قوله وقال
محمد الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب حالة الموت من نشوز
أو صغر مع كبير ونحو ذلك وإنما إذا ماتت في العدة منه وهي عن تلمزه نفقته أو كسوته أن
يجب عليه تجهيزها كذا بجهته ابن أمير حاج قال ولم أره مصرحاً به (قوله لانتقطاع الزوجية)
فصار الزوج كالأجنبي (قوله ولا مال له) قيد به لأنه لو كان له مال فإنه يجب فيه ويقدم على الدين
والوصية والارث إلى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض
والعبد الخاني قاله السيد (قوله على من تلمزه نفقته من أقاربه) أي الذين هم ذوو رحم
محرم منه نسباً (قوله وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة) كالأخت (قوله فالأكفن
على قدر ميراثهم) فثلثاه على الأخ وثالثه على الأخت (قوله فعلى معتقه) وجه هذا القول
أنه وارثه (قوله وقال محمد لي خالته) لأنها أرحم محرم منه (قوله وإن لم يوجد من يجب
عليه نفقته) أو وجد إلا أنه معسر (قوله من أموال التركة) أي لامن غيرها كبيت
الخارج والخمس والركاز ولا حدهما الاستقراض من الآخر كما وضع في محله (قوله وجهله)

(فعلى الناس) القادرين
(و) يجب أن (يسأل) أى
الميت (التجهيز من) علم به
وهو (لا يقدر عليه) أى
التجهيز (غيره) من القادرين
بخلاف الحي إذا مرى
لا يجب السؤال له بل يسأل
بنفسه ثوبا بقدرته عليه وإذا
فضل عنه شئ صرف المال كـ
وان لم يعرف كفن به آخر
والاعتدق به ولا يجب على
من له ثوب فقط تكفين ميت
ليس عنده غيره وإذا اكل
الميت سبع فالتكفين لمن
تبرع به لا وارث الميت وإذا
وجد أكثر البدن أو أوصفه
مع الرأس غسل وصلى عليه
والألا والتكفين فرض وأما
عدد آثوابه فهي ثلاثة أقسام
سنة وكفاية وضرة والآول
(و) هو (كفن الرجل سنة)
ثلاثة آثواب (قيص) من
أصل العنق إلى القدمين
بلاذخ ريص وكين (وآزار)
من القرن إلى القدم
(و) الثالث (الفاقة) تزيد
على ما فوق القرن والقدم
ليلف فيها الميت وتربط من
أعلاه واسفله ويؤخذ الكفن
(عما) كان (يلبسه) الرجل
(في حياته)

من عطف السبب أو من عطف المغاير بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلا وفي نسخة وجهته
وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس القادرين) أى يفترض على سائر الناس
العالمين به أن يجيزوه ويكفونه (قوله غيره) بالنصب مفعول بسأل وظاهر ما في المجتبى
حيث قال فان عجزوا وسألوا له ثوبا أنه لا يجب عليهم الأسؤال كفن الضرورة لا الكفاية در فان
لم يوجد من يكفن غسل وجعل عليه الأذخر ودفن وصلى على قبره وسأل متعديا إلى مفعولين هنا
أو التجهيز مفعول له وفيه أنه لم يتخذ فاعله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) في الوجوب
وأما الجواز فالظاهر جوازه لأنه من الاعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ)
أى إذا لم يكن عند الميت الأرجل واحد وليس له الآثواب واحد ولا شئ للميت فصاحبه أحق به
ولا يكفن به الميت قلت الظاهر أنه إذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط
فألحسكم كذلك وأفاد أنه إذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس) قيد
به لأنه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والألا
والبدن اسم للماء على الأطراف (قوله والتكفين فرض) أى كفاية بالنظر لعامة المسلمين
لأن خص بلزومه كافي حاشية المؤلف على الدرر (قوله وأما عدد آثوابه) الأولى أنواعه
(قوله وهو كفن الرجل) أى البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالأحسن فيه كذلك وان
كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلقن في خرقة من غير مراعاة وجه الكفن
كالعض من الميت لأنه ليس لهم محرمات كاملة لأن الشرع انما ورد بتكفين الميت وأسم الميت
لا ينطاق عليهما كما لا ينطق على بعض الميت كذا في الخاتمة وغيرها (قوله ثلاثة آثواب) لما
روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة آثواب ولأنها غاية ما يتجمل به الرجل في حياته فكذا
بعد موته برهان وتكره الزيادة كافي المجتبى لأن يوصى بالأكثر فلا يكره بخلاف ما إذا وصى
أن يكفن في ثوبين فإنه يكفن في ثلاثة آثواب ولا يراعى شرطه لأنه خلاف السنة وفي غاية البيان
لابأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن
الرجل إلى خمسة غير مكروهة ولا بأس بها وحينئذ فالأقتصار على الثلاث لنفي كون الأقل
مستوفيا كافي الحوى يعنى لأن الزيادة عليه مكروهة (قوله قيص) هو والدرع سواء كافي
الحاوى لكن التعبير بالقيص أظهر لأن الدرع مشتق منه وبين درع الحديد آلة الحرب
(قوله بلاذخ ريص وكين) مكررمع ما يأتي في المصنف (قوله وآزار) هو الرداء والفاقة
يعنى واحد وهو ثوب طويل عريض يستر البدن من القرن إلى القدم كافي ابن أمير حاج عن
الحاوى القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه الله تعالى فراجع ان شئت (قوله
من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور وكافي القهستاني وفي بعض نسخ المختار من المنسكب
إلى القدم (قوله والثالث الفاقة) بالهمزة كسر ما يلف به عبي وتسمى رداء قهستاني وهى
ما تبسط على الأرض أو لا حوى ولا اشكال في انها من القرن إلى القدم فتح (قوله تزيد الخ)
ظاهرا أن الزيادة انما تكون في الفاقة فقط وهو غير ما يعطيه كلامه الآتى (قوله وتربط)
عطف على يلف فهو منصوب (قوله عما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المنطوق
جواز تكفينه في كل ما جاز لبسه له وهو حى من ككل جنس كافي البحر فيكفن بالبرد والقميص

والسكان والقطن كما في الفتح والقهستاني والقصب بالحريث ثياب ناعمة من كان الواحد قصب
قاموس ومنع بالمفهوم ما لا يجوز لبسه في حال حياته تكرير ونحوه واعتبار الحال الحياتة الا اذا لم
يوجد غيره لكن لا يزداد على ثوب واحد لان الضرورة تندفع به ويجوز ذلك للنساء كزعر
ومعصفر كما في مجمع الانهر (قوله يوم الجمعة والعبدن) وإها ما كانت تلبسه في زيادة الاوير
وقيل كفن المثل ما يلبس غالباً لها (قوله ويحسن) بالبناء للمجهول أي الكفن (قوله
للحديث حسن والخ) أخرج ابن عدي أحسنوا كذا. وتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم
وأخرج مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كنهه يعني فليختر من الثياب أنظفها وأتمها
وأيضا على ما رويته السنة ولم يرد به ما يفعله المبدرون اسرافا ورياء ومعة من الثياب الرقيقة
النظيفة فانه منهي عنه بأصل الشرع لأضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح
الصدر بشرح حال الموق في القبور للعافظ السيوطي أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات لأحدكم الميت فأحسنوا كنفه وعللوا النجاز
وصيته وأعدوا له في قبره وجنبوه جارا له وقيل يارسول الله وهل ينفع الجمار الصالح في
الآخرة قال هل ينفع في الدنيا قالوا نعم قال كذلك ينفع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في
الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) أي تزور الأبرار بعضهم
بعضا تطلع على كسوة الجسم (قوله ويتفاحرون الخ) أي أنهم يسرون بذلك لا كفاخر الدنيا
(قوله ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كذا وسطا كذا في البصر عن
الروضة ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كما في الجوى عن المصنف وفي شريعة الاسلام زمن
السنة أن يحسن كفن الميت فيخذه من أطيب الثياب وأشدها بياضا ولا يتخذ من الثياب
الفاخرة فانه يسلب سلبا (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى التامين (قوله فانه يسلب
سريعا) قال الطيبي استعمل السلب بلى الثوب مباغلة في السرعة أي يبلى سريعا (قوله
في ثلاثة أثواب بيض) من كسوف كآراء الجماعة عن عائشة والكسوف القطن (قوله
بفتح السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكفي به حال الاختيار بدون
كراهية وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار على ثوب واحد حال الاختيار كما تذكره
الصلاة فيه حال الاختيار (قوله في الأصح) وقبل قيل وفي لفافة وفي جوامع النفع ليس
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة (قوله الخ) قال الحنفي وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن
حيث القيمة (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى أي كفن الكفاية أولى حال
كون المال قليلا والورثة كثيرا وقد كذا في الخاتمة والخلاصة ونقل مثله نغرا لاسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا الحسن عندنا من الجناح وان لم يرد ذلك عن السلف
كما في الفتح والبحر والحاوي وابن أمير طاج وغيرها (قوله من القطن) تخصيص القطن على وجه
الافضلية والا فالظاهر العموم لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ومن خير أحوالكم الا قد فانه يفتب الشعر ويجلو البصر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في
ثلاثة أثواب بيض أي من القطن (قوله وانما القفسيل والجدي فيه سواء) لما عن عائشة

يوم الجمعة والعبدن ويحسن
للحديث حسنوا كفن
الموق فانهم يتزاورون فيما
بينهم ويتفاحرون بحسن
أكفانهم ولا يغالي فيه
أقوله صلى الله عليه وسلم
لا تغالوا في الكفن فانه
يسلب سريعا وكفن صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة
أثواب بيض مصولة بفتح
السين وبالضم قرية بالعين
(و) الثاني كفن (كفاية)
للرجل (أزار ولفافة) في
الأصح مع قلة المال وكثرة
الورثة هو أولى وعلى القاب
كفن السنة أولى (وفضل
البياض من القطن) لما
روينا وانما القفسيل والجدي
فيه سواء (وكل من الأزار

واللصافة) للميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل قميصه كم) لانه الحاجة الحلي (ولادخر يمس) لا يفعل الا الحلي ليتسع الاسفل للمشي فيه (ولاجيب) وهو الشق ٣٧٩ النازل على الصدر لانه الحاجة الحلي ولو

كفن في قميص حتى قطع جيبه وابنته وبكبه (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الاصح) لانهم لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللقافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الا زار (و) (الف) الازار (من) جهة (يساره) ثم (من) جهة (يمينه) ليكون المين أعلى ثم فعل باللقافة كذلك اعتبارا بحالة الحياطة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كفنها على جهة (السنة) تخار الوجهها) ورأسها (وخرقه) عرضها ما بين الشدى الى السرة وقيل الى الركبة كي لا يتشتر الكفن بالفخذ وقت المشي بها (لتربط ثديها) فسنة كفنها ادع واذا روجها وخرقه ولقافة (و) (تزداد المرأة) (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (نخار) فيكون ثلاثة نخار ولقافة واذا روجها ويجعل شعرها نصفين (وفوضها) على

رضي الله عنها قالت قال أبو بكر اشويه للذين كان عرض فيها اغلوهما وكفنوني فيها فما قالت عائشة ألا نستري لك جديدا قال الحلي أخرج الى الجسد من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن) وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله وهو الشق النازل على الصدر) فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق المرأة لما فيه من زيادة السترة وبعضهم فسر الجيب بالخزانة التي تكون في الشق كغفر الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع جيبه) هذا انما يظهر على تفسير الجيب بما قاله غفر الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر اللام وسكون الواو وحده وفتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وبكبه فقطع حيث بدأ البناء للفاعل (قوله ولا تكف أطرافه) ولو كفت جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القهستاني (قوله لعدم الحاجة اليه) لان ذلك لصيغته ولا حاجة اليها (قوله وتكره العمامة في الاصح) كذا في المجتبى لانهم لم تكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلاها في البدائع بأنهم الوضعت اصار الكفن شفعها والسنة أن يكون وثرا (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخصه في الظهيرية بالعلماء والاشراف دون الاوساط كما في النهر وغيره (قوله واف الخ) عطف تفسير على قوله ثم يعطف عليه الا زار (قوله ان خيف انتشاره) والابان كان المدفن قريبا لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد المرأة) ولو أمة كما في الحلي (قوله وقبل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور واسطها نهر اى فاحسن الاقوال القول بالستر الى الفخذ (قوله كي لا ينتشر) علة للقول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح في الفخذ والمعنى انما أمر يكون الخرقه الى الركبة خوفا من انتشار الكفن عن الفخذ وقت المنى بالجنائزة (قوله لتربط ثديها) اى وبطنها كما في الجامع الصغير وتربط بالبناء للفاعل وضميره يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) وما دونها كفن ضرورة في حقها كما في التبيين (قوله تحت اللقافة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة فيكون النخار تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف اللقافة (قوله ثم تربط الخرقه فوقها) اى فوق اللقافة والظاهر أن هذا الترتيب مسنون لا واجب (قوله وتجمع الاكفان) جمع نظر الى تعدد الاثواب أو تعدد الموتى يقال جمر ثوبه واجمره تجميرا واجارها بجره والمراد أنها تطيب بالجمر وهو ما يجزبه الثوب من عود ونحوه ويقال للشئ الذي يوقد فيه ذلك جمره وما قبل ان المراد بالتجمير جمع الاكفان قيل الغسل لانه يقال تجمير القوم اذا تجمعوا واجر شعره بجمعه لا يخفى بعده كما في النهر (قوله تجميرا وثرا) أشار بتقدير تجميرا الى أن وثرا صفة لمصدر محذوف (قوله فاجر اذ ترا) وفي رواية للعالم اذا جرت الميت فأجره وثرا ولفظ البيهقي جروا كفن الميت ثلاثا وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله وعند تكفينه (قوله ولا يزداد على خمس) ليس من الحديث وتبع فيه الزيلعي وزاد من لا مسكين قوله أو سبعا أفاده السيد (قوله ولا يتبع الجنائزة بصوت ولا ناز) كذا في حديث أبي داود

صدرها فوق القميص ثم يوضع (النخار) على رأسها ووجهها (فوقه) اى القميص فيكون (تحت اللقافة) ثم تربط (الخرقة فوقها) لئلا تتشتر الاكفان وتنعطف من اليسار ثم من المين (وتجمع الاكفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وترا قبل أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجزتم الميت فأجروا وثرا ولا يزداد على خمس ولا يتبع الجنائزة بصوت ولا يبارك بجمعة القبر

وزاد في رواية ولا يمشي بين يديه قال محمد و بهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة قال في البدائع لانه
 فعل اهل الكتاب فيكره التشبه بهم اى ولان فيه تشابها لا رديا قالوا والحنفى المشكل في التكفين
 كالمراة لانه يجنب الحرور والمعصفر والمزغفر احتياطوا لامة كالحرمة والمرأه كالبالغ
 والمراهقة كالبالغة وكذا هو الاحسن لصغيره وصغيرة وأدنى ما يكتفى للصغير ثوب والصغيرة ثوبان
 والسقط يلف ولا يكتفى كالعضو من الميت والمحرم كالخلال وفي السيد عن البصر ولو كفته الوارث
 ليرجع على الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي = العبد أو الزرع أو الخل بين
 شريكين أنفق احدهما ليرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن القاضي ٨١ (قوله يكتفى فيه
 بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضى الله عنه كف في ثوب واحد وصعب بن هير لم يوجد له شئ
 يكتفى فيه الا غرة اى كساء فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب فكانت اذا وضعت على رأسه
 بدت رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغطى رأسه
 ويجعل على رجله شئ من الاذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكتفى خلافا لما شافى
 كذا في الشرح عن الزيلعي الا زيادة تفسير الغرة عن السيد (قوله حتى يجنبه) اى يستتره من
 أجناسه حتى ستره فاذا في القاموس انه يأتي ثلاثا ورباعيا والحنفى محرمة القبروه هذا الحديث
 رواه الحاكم في المستدرک وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر البكر
 والظاهر أن محل ان كان بغير أجر وقوله فكتم عليه اى ستر عليه في الازهار قال العلماء اذا رأى
 الفاسل من الميت ما يهجه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغسل استحب
 أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتنه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به
 كذا في شرح المشكاة قيل الا أن يكون مبدءا يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيه ذكر
 ذلك زيرا لامثاله كما في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فغسل
 ومن حله فليتوضأ رواه الامام أحمد واهب السني الا انساني والاخر فيه للندب وصرفه عن
 الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناخذنا لا وضوء على من
 غسل جنانه ولا على من غط ميتا أو كفته أو غسله وهو قول أبي حنيفة كذا في الاثارة قال
 شارحه المنسلا على وما ورد من الامر بذلك محمول على الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة
 ليكون مستعدا للصلاة فلا يفوته شئ منها اه وقبل الحكمة في ذلك أن مباشر الميت يحصل له
 فتور والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سهو عن مفرقة) المراد التكثير كما قيل به في
 نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شئ وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال
 يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر
 الله العظيم

(وكفن الضرورة) للمرأة
 والرجل يكتفى فيه بكل
 (ما يوجد) روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من
 غسل ميتا فكتم عليه غفر
 الله له أربعين كبيرة ومن
 كفته كساء الله من السندس
 والاستبرق ومن حفر له قبرا
 حتى يجنبه فكأنما أسكنه
 مسكا - حتى يبعث وورد
 يا على غسل الموتى فانه من
 غسل ميتا غفر له سبعون
 مفرقة لو قسمت مفرقة منها
 على جميع الخلائق لوسعتهم
 قلت ما يقول من يغسل ميتا
 قال يقول غفرانك يا رحمن
 حتى يفرغ من الغسل
 (فصل في الصلاة عليه)
 ككفته ودفنه وتجهيزه
 (فرض كفاية)

• (فصل) • هو بالتنوين ما فرغ من الغسل والكفن شرع في الصلاة عليه اذا الشرط يتقدم
 على الشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكره لا تكفيره الاجماع كذا في البدائع
 والقضية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر
 وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين
 مآثر كلها ولان في الايجاب اى العيني على الجميع استحالة وجوبا كفى بالبعث حوى والجماعة

ففيها ليست بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير فهو متناهي ويصح التذويب لأنها
قربة مقصودة بخلاف التكبير وتشيع الجنازة بحرقيل هي من خصائص هذه الأمة كالوصية
بالثالث وورثتها أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان آدم رجلاً أشقر
طوالاً كانه فخله تحرق فلما حضر الموت نزلت الملائكة بمحيطه وكفنه من الجنة فلما مات
عليه الصلاة والسلام لام غسلوه بالماء والسدر ثلاثاً ووجهه لوجه النائمة كافرراً وكفنوه في وتر من
التياب وحفروا له لحداً وصلوا عليه وقالوا الولد هذه سنة لمن بعده فان صح ما يدل على الخصوصية
تعين حله على أنه بالنسبة لجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة
وموتها رضي الله عنها بهذا النبوة بعشرين سنين على الأصح وقوله وخفروا له لحداً أي بحكمة عند
حوائها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا
في النهاية وجزم ابن العماد بانه ثبت ويمكن الجمع كما ذكره بعض الأفاضل بأن شيئاً كان امام
البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغاً والملائكة مقتدون به وقد يؤيد كلام ابن
العماد بأن شيئاً كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام جبريل لم يعلم الكيفية ثبت منه كما وقع
للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض به افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد
بخطاب) فلما انفرد واحد بان لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودفنه كما في الضياء والشمس
والبرهان (قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أو أركان غير عذر كذا في الدرر لأنها صلاة من
وجه لوجود التصرية وكذا يشترط للصلاة ولو تعذر النزول عن الدابة اطين ونحوه جاز أن يصلي
عليها رابكاً استجساناً (قوله لكن التكبيرة الاولى الخ) اعلم أن السكال قال ان التكبيرة
الاولى شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وتقبه في البحر والنهر بما في المحيط
من أنه لا يجوز بنبه صلاة جنازة على تحريمة أخرى ولو كانت شرطاً لحاز ذلك في الغاية أن
الاربع تكبيرات قائمة مقام الاربع ركعات وهذا يقتضي أنها ركن بجمع المصنف بينهما هذا
الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال إلا أن ابا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان
معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها ولهذا اختصت برفع اليدين اه
ثم في ثقب الشجين للكمال تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على تحريمة النقل أو فرض آخر مع
انها شرط لاركن وفي السيد نقل عن حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها وفي غيرها أولها
اظهاراً للتواضع لتكون شفاعته أدهى الى القبول اه ومثله في القنية ونقله ابن مالك في شرح
الوقاية عن الكرماني اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم
خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها واظهاراً للتواضع لا يتوقف على التأخر لان كونها
اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع وانما هو وذلك بالتمتع بالربة لا بالتأخر قطعاً
فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له شخص صحيح كذا بحشمه بعض الأذكياء وقد علمت مانعه اهل
المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله أولها اسلام الميت) اما بنفسه
أو بسلام احد ابويه أو بقبعية الدار وإذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصف ومات لا يصلي
عليه جرى كذا في شرح السيد (قوله لانها شفاععة الخ) ولقوله تعالى ولا تصل على أحد
منهم مات أبداً كذا في الشرح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في

مع عدم الانفراد بالخطاب
بها ولو امرأة (واركانها
التكبيرات والقيام) لكن
التكبيرة الاولى شرط باعتبار
الشروع بهاركن باعتبار
قيامها مقام ركعة كما في
التكبيرات كما في المحيط
(وشرائطها) ستة أولها
(اسلام الميت) لانها شفاععة
وليست لكافر (و) الثاني
(طهارته)

البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا
 غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم
 يهل عليه التراب بعد فاته يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلا أو نسيانا ثم دفن ولا يخرج
 الا بالنش اعيدت على قبره استحضانا لفساد الاولى ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما
 في الخزانة أنه ان تخبس الكفن بنجاسة الميت لا يضردفع بالحرج بخلاف الكفن المتخبس
 ابتداء اه (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن
 والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السيد وأما مكانه
 اي اذا كان نجسا فان كان الميت على الجنائز تجوز الصلاة وان كان على الارض ففي الفوائد
 يجوز وجوز في القنية بعدم اه نهر وجهه ليلو ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة ووجه
 عدمه أن المكفن تابع فلا يمتدحائل المراتب بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائز أو الارض
 ان لم يكن جنائز والحاصل أن طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع الميت بدون
 جنائز أما بما فعدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم بها
 أعيدت اعدم انعقاد الصلاة للجميع وبعبكسه لا سقوط القرص بصلاة الامام ولو أم فيها صبي
 ينبغي ان لا يجوز كما في جامع احكام الصغار بخلاف ما لو ردت السلام فانه يسقط عن الباقي عند
 البعض ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح ولو افتش نعليه وقام عليه ما جاز فلا
 يضر بنجاسة ما تحتم ما لکن لا بد من طهارة نعليه عما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت
 حضورها ولذا اقدمت على سنة المغرب ولو صلوا الغيرة قبله ان بتحرصت ولو وضعوا الرأس موضع
 الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأما وان تعدد والتغييرهم السنة المتواترة كما في
 البدائع (قوله والثالث تقدمه - أمام القوم) الاولى تقديمه لان الخطاب به الاحياء وهم
 فاعلوا لتقديمه فلو خلفهم لا تصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل صحته على الصبي
 اه من السيد وموضعا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون وكسرهما واقصر السيد
 في شرحه على الفتح لقب الملك الحبشة واسمه اصحمة ومعناه بالعربية عطية الله (قوله كانت
 بشهده) اي بشهد النبي صلى الله عليه وسلم اي يمكن رآه وشاهده فيه صلى الله عليه وسلم
 فرفع له سريره حتى رآه بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام دون المأمومين
 وهذا غير مانع من الاقتداء وانها خصوصية للنجاشي وان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة
 الخصوصية ومثل ما ذكر يقال في صلواته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة ووجهه من أبي
 طالب حين استشهد بعثة قال في البحر وقد اثبت كلامنا من الاولين بالدليل الكمال في الفتح واخرج
 الطبراني وابن سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بتبوء فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب ان أطوى لك الارض فتصلي
 عليه قال نعم فضرب بجناحه على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلقه صفقان من الملائكة
 في كل صف سبعون الف ملائكة ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بوجه
 سورة قل هو الله أحد وقرأته اياها جاثيا وذاهبها قائما وقاعدا وعلى كل حال اه وفي القهستاني
 والبعث عن الامام غير مفسد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) اما

وطهارة مكانه لانه كالامام
 (و) الثالث (تقدمه) أمام
 القوم (و) الرابع (حضوره
 أو حضورا كثير بدنه أو نصفه
 مع رأسه) والله - صلاة على
 النجاشي كانت بشهده
 كرامة له ومهجزة للنبي صلى
 الله عليه وسلم (و) الخداس
 (كون المصلي عليها غير
 راكب) وغير قاعد (بلا
 عذر) لان القيام فيها ركن
 فلا يترك بلا عذر

بالعذر قسح كما اذا كان مريضاً ولو اماماً فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً اجزأه عندهما لا عند
محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي قاعداً بعذر بين
كونه ولياً أو لا لان كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط القرض بغيره ولو بدون اذنه وانما
الولي له حق الاعادة وحينئذ لا فرق في سقوط القرض بصلاة غيره الولي بين أن يكون قائماً
أو قاعداً العذر اقامه بعض الحذاق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت
موضوعاً على الارض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يفته شيء من
التكبير خاف الامام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف ولهذا قالوا اذا رفعت
قبل ان يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور أنه
يأتي به تتراباً لدعاء ان خشى رفع الميت على الاعتناق كما يأتي للمصنف (قوله الامن عذر)
كان كان بالارض وحل لا يأتي وضع الميت عليها (تنبيه) قال في الدرر بقي من الشروط
بلوغ الامام اه وبقي منها أن يحاذي الامام جزءاً من الميت كما في القهستاني والسراج قلت
الظاهر ان هذا فيما اذا لم تكثر الموق اذ عند كثرتهم يجوز أن يجعلها صفاً واحداً ويقوم عند
أفضلهم وبقي من الشروط ستر عورته فقط وان كان القرض في الكفن ستر جميع البدن لان
هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه وادامته كذا قاله بعض الافاضل (قوله
وسنمها اربع الخ) الاولى ان يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما
ذكره بعد (قوله بجذاه صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بجذاه رأسه لانه معدن
العقل وقيل يقوم بجذاه الوسط منهما (قوله ذكر اكان الميت اواقي) فيه اشارة الى أنه لا فرق
فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد (قوله ونورا الايمان) بالجزأى وموضع نورا الايمان
وعبارة الشرح اولى حيث قال لان الصدر موضع القلب وفيه نورا الايمان فيكون القيام عنده
اشارة الى الشفاعة لايماناً وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستصحاب كما سبق فلو وقف في غيره
اجزأه كذا في البحر عن كافي الحاكم اه والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة
اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة صفوف من
المسلمين غفر له اه من السيد فقد جعل الواحد صفاً وهل الحكم كذلك فيما اذا كانوا ثلاثة
فيجعل لكل واحد صفاً بجزء وسيأتي ما ذكره السيد للمؤلف (قوله وهو سبحانه اللهم
وبصمك الخ) قال في سكب الانهر والاول ترك وجل ثناؤه الا في صلاة الجنائز اه (قوله
وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من
السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه ابن حجر اه وفي العيني على البخاري واجاب عنه
الطحاوي بأن قراءة الفاتحة من العمادة لها كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة وقد
قال مالك قراءة الفاتحة ليس معه ولا يها في بلدنا في صلاة الجنائز اه (قوله وقد قال أئمتنا بان
مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه نظر اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على
اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهب في مكان الاعتقاد على ما هو مصرح به
في كتب المذهب كالحيط والتجنيس والولوا بطيعة وغيرهما من أن قراءتها بخفية القراءة لا يجوز
مع الايمان محل الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصراً (قوله فلا مانع من قصد القرآنية

(و) السادس (كون الميت)
موضوعاً (على الارض)
لكونه الامام من وجه (فان
كان على دابة أو ايدى
الناس لم تجز الصلاة على
المختار الا) ان كان (من
عذر) كما في التبيين (وسنمها
اربع) الاولى (قيام الامام
بجذاه صدر الميت ذكره
كان الميت) (اواقي) لانه
موضع القلب ونورا الايمان
(و) الثانية (الثناء بعد
التكبير الاولى) وهو
سبحانك اللهم وبصمك الى
آخره وجاز قراءة الفاتحة
بقصد الثناء كذا نص عليه
عندنا وفي البخاري عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه
صلى على جنازة فقراً بفاتحة
الكتاب وقال لتعلموا أنه من
السنة وصححه الترمذي وقد
قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف
مستحبة وهي فرض عند
الشافعي رحمه الله فلا مانع
من قصد القرآنية به اخروجا
من الخلاف

وحق الميت (و) الثالثة الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد التكبير (الثانية)
 اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد إلى آخره (و) الرابع
 من السنن (الدعاء للميت)
 لنفسه ووجاهة المسكين
 بعد التكبير (الثالثة)
 ولا يعينه (أي الدعاء شيء)
 سوى كونه بأمر الآخرة
 (و) لكن (أن دعا بالمأثور)
 بن النبي صلى الله عليه
 وسلم (فهو أحسن وأبلغ)
 لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ
 عوف) بن مالك (من دعاء
 النبي صلى الله عليه وسلم) لما
 صلى معه على جنازة (اللهم
 اغفر له وارحمه وعافه واعف
 عنه وأكرم نزله ووسع مدخله
 واغسله بالماء والثلج والبرد
 ونقه من الخطايا كما ينقى
 الثوب الأبيض من الدنس
 وأبدله داراً خيراً من داره
 وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً
 خيراً من زوجته وأدخله الجنة
 وأعذه من عذاب القبر
 وعذاب النار) قال عوف
 رضي الله عنه حتى تميت
 أن أكون أنا ذلك الميت
 رواه مسلم والترمذي
 والنسائي

(الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكر وهذه تحريم ولا تأدي به السنة فكيف
 يطلب منه تلاوتها بقصد القرآنية (فائدة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما غسل وكفن
 ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما يسع البيت فقالا السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار كما سلم أبو بكر وعمر ثم قال اللهم اننا نشهد أنه بلغ ما أنزل
 إليه ونصح لآلته وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه وقت كلمته وأومن به وحده لا شريك له
 فاجعلنا الهنا من يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعترف بنا وتعترفنا به فانه كان
 بالمؤمنين رؤفاً رحيماً لا يتغنى بالإيمان بدلاً ولا يشترى به ثمناً أبداً والناس يقولون آمين ويخرجون
 ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل أنهم صلوا من بعد الزوال يوم
 الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقيل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو
 صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر جمع عليه لا خلاف فيه اهـ من السيد عن الخصائص
 (قوله وحق الميت) قد يقال إن حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله اللهم صل على محمد
 الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجلابي أنه يصلي بما يحضره والاولى أنه يصلي بعد
 الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد والبخاري وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب فإن الراكب يلا قدحاً ثم يضعه ويرفع متاعه
 فإن احتاج إلى شربه شربه أو الوضوء توضأ به والأهراقه وأمكن جعله في أول الدعاء
 وأوسطه وآخره وما في السيد عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الأعمال موقوفة
 والدعوات محبوسة حتى يصلي على آت ولا آخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا اللفظ في
 المرفوع ومعناه صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ولنفسه) ولوالديه المؤمنين كما في
 النهر ولكنه يقدم نفسه على الميت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه كما نطق به القرآن في
 عدة مواضع كذا في السراج وقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وليس الدعاء
 من أركانها على التحقيق (قوله ولا يمين له شيء) لأن التعيين يذهب رقة القلب كذا
 في التبيين (قوله سوى كونه بأمر الآخرة) فلودعا بأمر الدنيا كان مما يستحيل طلبه
 لا تقصد إلا أنه لا يكون اتباعاً لسنة وإن لم يستحل أفسدها كما تقتضيه القواعد (قوله بالمأثور)
 أي المنقول (قوله فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب
 ونحوه (قوله واعف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزل ما يهبها
 للضيف أي اجعل نزله كريماً أي عظيماً وهو يرجع إلى تكثير الثواب أو إلى نعم القبر وفي نسخة
 منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب
 بالكلية والاحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفته فيها وفي الكلام استعارة بالكناية
 حيث شبه الميت بثوب يغسل وطوى كان التشبيه ما عدا المشبه وكر الغسل تخييل والماء
 والبرد والثلج ترسيخ ويحتمل أنه استعارة تمثيلية شبيهة فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيراً
 بلباغية غسلة من الأوساخ الحسية بظهورات عديدة واستعمل التركيب الموضوع للمشبه
 في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله والمقام للدعاء فيطلب فيه بسط القول

(قوله وأهل أخير من أهل) ان كان المراد بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة أو المجاورين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمغايرة (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وذكرنا وانثانا وصغيرنا وكبيرنا وزاد أجد وأصحاب السبق ألا التمسنا الله من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيقه منا فوفقه على الايمان وفي رواية اللهم ان كان محمد - نافذ في احسانه وان كان مسيقا فجاوز عن سيئاته اللهم لا تضر منا اجره ولا تقتنا بعده اه قلت وان جمع بين ذلك كله فحسن وفي الشرح ادعية أخرى غير ما ذكر ونخص الايمان بالموت لان الاسلام وهو الانقياد الظاهري غير موجود فيه وقوله وصغيرنا أي الصغير من الذنوب والكبير منها أو ان المغفرة لا تقتضي سبق ذنب وقال في السراج ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات أو يقول ما يسر عليه وفي مجمع الأنهر وان كان الميت مؤثنا أنت الضمائر الراجعة اليه اه (قوله وينوي بالتسليم الميت مع القوم) وجزم في الظهريته بأنه لا ينوي الميت ومنه له لقاضيان وفي الجوهرية قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام لانه ليس اهلا للخطاب قال بعض الفضلاء وفيه نظر لانه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم على اهل القبور اه على ان المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخاف في الكل الا في التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يسمع كل صف الصف الذي بعده وعن أبي يوسف انه لا يجهر بكل الجهر ولا يسر كل الاسرار جوى عن الظهريته كذا في السيد وروى الامام محمد في موطئه عن مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يليه قال محمد وبه اذا أخذ في سلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي حنيفة قال شارحه المنلا على فقول الشمني غير رافع به صوته ليس في محله أو محمول على غير الامام أو على المبالغة اه (قوله في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ولان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وغير الركعة الاولى لا رفع فيها فكذا تكبيرات الجنازة وقالوا يفسدها ما يفسد الصلاة وتكره في الاوقات المكرهة فلو صلوها فيها ارتكبوا النسي ولا إعادة عليهم كما في الفتح والبحر وتكره وقت الخطبة كما في المصنوعات ويكره تأخيرها الى ذلك الوقت ليجتمع عليها الناس كذا في ابن أمير حاج (قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن علي أنهم قالوا لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح واثن صحت فلا تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح والتبيين والخلع والشمي (قوله لانه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت الفجر لان التكبير أربعاً آخر فله صلى الله عليه وسلم واستقر عليه اجاع العصاة (قوله ولكن ينتظر سلامه في المختار) لان البقاء في حرمة الصلاة بعد الفراغ منها ليس بخطا انما الخطأ في المتابعة نهر بخلاف العبد اذا زاد على ثلاث تكبيرات فانه يفسد لانه يجتهد فيه ولو جاز حذر الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيما اذا سمع التكبير من الامام فلو من المبلغ تابعه اجاعا جوى وينوي الافتتاح بكل تكبيرة تزيد على الاربع كما في

وفي الاصل روايات أخر
(ويسلم) وجوباً (بعد)
التكبير (الرابعة من غير
دعاء) بعده (في ظاهر
الرواية) واستحسن بعض
المشايخ أن يقول ربنا آتانا
في الدنيا حسنة الخ أو ربنا
لا تزغ قلوبنا الخ وينوي
بالتسليم الميت مع القوم
كما ينوي الامام ولا ينبغي
أن يرفع صوته بالتسليم فيها
كما يرفع في سائر الصلوات
ويخاف بالدعاء ويجهر
بالتكبير (ولا يرفع يديه في
غير التكبير الاولى) في ظاهر
الرواية وكثير من مشايخ بلخ
اختاروا الرفع في كل تكبيرة
كما كان يفعل ابن عمر رضي
الله عنهما (ولو كبر الامام
خسالم يتبع) لانه منسوخ
(ولكن ينتظر سلامه في
المختار) ليس معه في الاصح

اليمين من لا احتمال شرعه قبل الامام اه من السيد مخلصا (قوله كاكبر) استعمال الكاف
في المفاجأة اي يكبر اذا انتقل امامه الى الزائدة وبالأول يبقى (قوله كبر) اي الامام الرابعة
ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه سجود السهو ويحتمل أن الضمير راجع الى المأموم وهو بعيد لان
الامام اذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر واذا فسدت على الامام فسدت على المأموم وترك
ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لمخنون) قال البرهان الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصل لا لم
يكاف بخلاف العارض فانه قد كف وعروض الجنون لا يجمعو ما قبله بل هو كسائر الامراض
اه ويدل عليه تعليل الشرح بقوله اذ لا ذنب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) اي بعد تمام
قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان كافي الحلبي والتنوير وغيرهما (قوله اي أجزا متقدما)
تبع فيه مسكينوا العبي وغيرهما وردة في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا أجزا فالاولى
كافي السراج أن يقال سابقا مهتاما صالحنافي الجنة وهو دعاء للصبي ايضا بتقديمه في الخير
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لأبيه بل لهما ثواب التعليم قلت تهمة المصالح في الجنة من
الاجر المتقدم والتكرار لا يضرب لان المقام يطلب فيه ذلك كما هو نظيره في دعاء عوف بن مالك ثم
ان جعل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرط لوالديه ونحوهم فقط وكذلك يقال
في جعله أجزا واجيب بان هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب
من كل مصل وقد يكون الوالد جاهلا لا يتقدم أو ميتا على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما
من الولاة وقد يقال ان المصل بسعيه وصلاته وتزنيته يكتب له اجر فجعل الصبي أجزا اي سببا
في الاجر ظاهر لكل مصل واذا كان الفرط بمعنى الاجر فالامر ظاهر اذ يقال في القرط ما قيل في
الاجر وان كان الفرط هو المتقدم المهني للمصالح لا بقيد الوالدين يكون ظاهرا ايضا (قوله
اي ثوابا) اخذ ان الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر
هو الحاصل بالمكملات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر
اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما أعدت لوقت الحاجة وجموع قوالهم في
تفسيرها خير باقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع
لغيره (قوله مشفعا) بتشديد الفاء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف العين (قوله
مقبول الشفاعة) وفي العيني هو الذي يجعل شفعيا ولا شك أن اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم
قبولها وفي المقيد يدعو لوالديه أي والذي الصغير وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهم وأعظم به
أجورهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالحى المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح
بأنه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي أن يدعى لها فيها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن المبتغى
بالهبة ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صوره ثم يكبر رابعة اه وفي تخرج الهداية
روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقط يصل عليه ويدعى
لوالديه بالمغفرة وفي رواية بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذي والطحاكم وقالوا ان الام
بالتم والهم والحسرة والوحشة والضعفة ثم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

وفي رواية يسلم المأموم كما
كبر امامه الزائدة ولو سلم
الامام بعد الثلاثة فاصحيا
كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر
لمخنون وصبي) اذ لا ذنب
لهما (ويقول في الدعاء
اللهم اجعله فرطا) الفرط
يقصصين الذي يتقدم
الانسان من ولده اي أجزا
متقدما (واجعله لنا اجرا)
اي ثوابا (وذخرا) بضم الذال
المهبة وسكون الداء المهبة
الذخيرة (واجعله لنا شافعا
مشفعا) بفتح الشاف مقبول
الشفاعة
(فصل) السلطان احق
بصلاته

• (فصل) بالتنوين (قوله السلطان احق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله

(واجب تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لأن في تقديم غيره عليه اهاتته (قوله ثم نائبه) أي
 نائب الخليفة في احكام السياسة وهو أمير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله
 لأنه السنة لأن المراد به في كلامه الطريقة المعهودة في الدين (قوله لأنه السنة) أي لأن
 تقديم النائب هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلي على جنازة أخيه
 الحسن وكان سعيد حينئذ والياً على المدينة فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ما قدعتك أفاده
 في الشرح (قوله لولايته) لأنه نائب الخليفة أيضاً في الاحكام الشرعية وولايته عامة
 كما في مجمع الانهر (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الدرر من باب الجمعة الشرط بفتح الشين
 والراء بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشخصية معنى بذلك لأنه
 علامة تميزه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر وزاد الزيلعي عن نص الامام كما
 هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجرم به في الفتح
 والحاصل أن تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الانهر عن
 الاصلاح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضلية اه وهذا يخالف
 ما تقدم الا أن يحمل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا ويراد بالباقي امام المسجد
 الجامع وامام الحلي أفاده بعض الاذكياء (قوله ثم خليفة القاضي) لأنه يقوم مقام القاضي
 كما أن خليفة الوالي وهو صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم امام الحلي) المراد
 به امام مسجد محله لكن بشرط أن يكون افضل من الوالي والا فالولي أولى منه كما في النهر وفي
 الشرح والصلاة في الاصل حق الاولياء اقربهم الا أن الامام والسلطان يقتسمان اعارض
 الامامة العظمى والسلطنة فان في التقديم عليهما ازدراء وفساد أمر المسلمين فيحتاج إلى
 ذلك لفساد فيجب تقديم من له حكم عام واما امام الحلي فيستحب تقديمه على طريق
 الافضلية وليس بواجب كما في المستغنى (قوله لأنه رضى عليه الخ) قال البرهان الحلي على
 هذا الوعد أنه كان غير راض به حال حياته ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح)
 وقال أبو يوسف ولي الميت أولى لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله
 الولى) على من دونه لان الولاية في الحقيقة كفسله وتكفيله اذ هو اقرب الناس اليه والمعتبر
 في تقديم الاولياء ترتيب عسوبة الانكاح فتقدم البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة
 برهان وتقدم بنو الاعيان على بنو العائلات كما في الشنقى والى ذلك أشار المؤلف بقوله
 كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن يقدم الاب على الابن) أى وجوباً كما أخذ السيد
 من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفاً فالاب (قوله على الصحيح) وقبل هو قول
 محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الاصل والفرق لهما بين الانكاح
 وصلاة الجنائز أن للاب فضيلة على الابن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في
 سائر المسائل كذا في التبيين والبحر ولو كان لها زوج وابن بالغ منه فالولاية لابن الا أنه
 ينبغي أن يقدم أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرة (قوله لفضله) فلو كان الاب
 جاهلاً والابن عالماً ينبغي تقديم الابن كما في النهر وجرم به في الدرر ولومات ابن وله أب وجد فالولاية
 لابيهم ولكنه يقدم أباه جد الميت تعظيماً اه (قوله رضى الله تعالى) أى رضى الله تعالى

لواجب تعظيمه (ثم نائبه)
 لأنه السنة (ثم القاضي)
 لولايته ثم صاحب الشرط
 ثم خليفة الوالي ثم خليفة
 القاضي (ثم امام الحلي) لأنه
 رضى عليه في حياته فهو أولى
 من الولى في الصحيح (ثم الولى
 المذكور) المكلف فلاحق
 للمرأة والصغير والمعتبر
 ويقدم الاقرب فالاقرب
 كترتيبهم في النكاح ولكن
 يقدم الاب على الابن في
 قول الكل على الصحيح
 لفضله وقال شيخ مشايخي
 العلامة نور الدين على
 المقدسى رضى الله تعالى
 لتقديم الاب ووجه حسن

هو أن المقصود الدعاء للميت
ودعوته مستجابة روى أبو
هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث دعوات مستجابات
دعوة المظلوم ودعوة المسافر
ودعوة الوالد لولده رواء
الطبايى والسيد اولى من
قريب عبده على الصحيح
والقريب مقدم على المعتق
فان لم يكن ولي فالزوج ثم
البحران (ولن له حق التقدم
ان يأذن لغيره) لان له
ابطال حقه وان تعدد
فلا شأى المنع والذي يقدمه
الا كبر اولى من الذى قدمه
الاصغر (فان صلى غيره) أى
غير من له حق التقدم بلا
أذن ولم يقتد به (اعادها)
هو (ان شاء) لعدم سقوط
حقه وان تأدى الفرض
بها (ولا يعيد معه) أى
مع من له حق التقدم (من
صلى مع غيره) لان التنقل
بها غير مشروع كما لا يصلى
احد عليها بعده وان صلى
وحده (ومن له ولاية التقدم
فيها الحق) بالصلاة عليها
(عن اوصى له الميت بالصلاة
عليه) لان الوصية باطلة
(على المفق به) فانه المصدر
النهي

والمراد شيعه وهو المقدس وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أى من
الصلاة على الميت (قوله روى) أى به دليلا على قوله ودعوته مستجابة (قوله دعوة المظلوم)
ولو كان كافرا فانها مستجابة ولو بعد حين (قوله ودعوة المسافر) أى سفر طاعة (قوله
والسيد اولى من قريب عبده) لانه مالك له (قوله والقريب مقدم على المعتق) لانه قد خرج
عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عصوبة النسب (قوله فالزوج) لما بينهما من
المودة والرحمة (قوله ثم البحران) أى من بعد في العرف جارا وفي الحديث الجار الى أربعين
دارا وذلك لما بينهما من مزيد الحقوق المأمور بهما شرعا دون غيرهم من الاجانب (قوله ولن له
حق التقدم) واليا كان أو غيره (قوله ان يأذن لغيره) وكذا انه ان يأذن في الانصراف بعدها
قبل الدفن اذ هو بدون الاذن مكروه أفاده السيد أخرج المحاملى في أماليه والبخاري وابن عديم
والديلى كلهم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه رفعه أميران وإيسا بأمرين المرأة فتخرج مع
القوم فقصيص قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لأصحابها أن ينقروا حتى يستأمروها
والرجل يتبع الجنائز فيصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأمرهاها وفي سكب الانهر
لو انصرف بدون اذن الولي قيل يكره وقيل لا وهو الاوجه وفي الصحيحين من تبع جنازة مسلم
حتى يصلى عليها فله قيراط من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قيراطان والقيراط مثل أحد
(قوله وان تعدد فلا شأى المنع) أى وان تعددت رتبتهما قال في التنوير وشرحه وله الاذن لغيره لانه
حقه فذلك ابطاله الا أنه ان كان هناك من يساويه فله أى لذلك المساوى ولو اصرغرسنا المنع
لمشاركته في الحق أما البعيد فليس له المنع قال في الشرح واذا كان له وليان فاذن أحدهما
اجنبيا فلا تخومعه وان قدم كل منهما رجلا فالذى قدمه الا كبر اولى لانها ماضيا بسقوط
حقه ما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى بالتقديم كذا في التارخانية اه والمراد
بالاصغر الاصغر سنا وان كان بالغالا لانه لا ولاية للصبي (قوله فان صلى غيره الخ) مثل ما اذا صلى
عليه ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه كما في الجوهرية يعنى اذا
كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على انه لاحق للسلطان عند
عدم حضوره نهر (قوله بلا اذن ولم يقتد به) أما اذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه فليس له
ان يعيد لانه سقط حقه بلا اذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ولو صلى عليه الولي وللميت
أولياء آخرون بمنزلة ليس لهم أن يعيد والان ولاية الذى صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو
على قبره كذا في الدرر (قوله هو) انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لتوهم عود الضمير في أعادها على
الغير (قوله ان شاء) أى فالاعادة ليست بواجبة (قوله وان تأدى الفرض بها) أى بصلاة
غيره اشارة وبالتصغير الى ضعف ما في التوفيم من أنه لو صلى غير ذى الحق كانت الصلاة باقية
على ذى الحق والى رد ما في التقنان من أن الامر موقوف ان أعاد ذى الحق تبين أن الفرض
ما صلى والاسقط بالاولى (قوله لان التنقل بها غير مشروع) ولعدم حقه (قوله كما لا يصلى
احد عليها بعده وان صلى وحده) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد الصلاة عليه
عليه لحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أفواجا خاصة وصية كما أن تأخير
دفنه من يوم الاثنين الى ليلة الاربعاء كان كذلك لانه مكروه في حق غيره بالاجماع اولانها

(صلى على قبره وان لم يغسل)
 لسقوط شرط طهارته لحرمته
 نبشه وتعاد لو صلى عليه
 قبل الدفن بلا غسل لقساد
 الاولى بالقدرة على نفسه
 قبل الدفن وقيل تتقلب
 محبسة لتحقق الهزل ولم
 يهل التراب يخرج فيغسل
 ويصلى عليه (مالم يتفسخ)
 والمعتبر فيه اكبر الراي
 على الصحيح لاختلافه
 باختلاف الزمان والانسان
 واذا كان القوم سبعة يقدم
 واحد اماما وثلاثة بعده
 واثنان بعدهم وواحد
 بعدهما لان في الحديث من
 صلى عليه ثلاث صفوف
 غفر له وخيرها آخرها لانه
 ادعى الاجابة بالتواضع
 (واذا اجتمعت الجنائز
 فالافراد بالصلاة لكل منها
 اولي) وهو ظاهر (ويقدم
 الافضل فالافضل) ان لم يكن
 سبق (وان اجتمعن) ولومع
 السبق (وصلى مرة) واحدة
 صح وان شاء جعلهم صفوا
 عريضا ويقوم عند افضلهم
 وان شاء (جعلها) أي الجنائز
 (مقاطو) لا يمايل القبة
 بحيث يكون صدر كل
 واحد منهم (قدام الامام)
 محاذيا له وقيل ابن ابي ليلى
 يجعل رأس كل واحد اسفل
 من رأس صاحبه كذا

كانت فرض عين على العصاة لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم عليم لا تغفلها والا يصلى على
 قبره الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كادفن طريابل هوحي يرنق ويتنم
 بسائر الملائكة والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد اجتمعت الامة على
 تركها كما في السراج والخلج والشرح (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاموس رستم
 بضم الراء وفتح المثناة فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسقيون جماعة اه (قوله الوصية
 جائزة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم (قوله واهل عليه التراب) قال في الوقع هذا اذا
 اهل عليه التراب لانه صار مسلما لما له تعالى وخرج من ايدينا فلا يتعرض له بخلاف ما اذا لم
 يهل عليه فانه يخرج ويصلى عليه اه اه كن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما كم
 عبد الرحمن ولودفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا يفتش فان دفنوا ولم يهلوا عليه حتى علوا أنه
 لم يغسل لكنهم سوا اللبن لا يفتش أيضا اه أي ويصلى على قبره ثانيا اذا صلى عليه أولا كما
 أفاده السيد في حاشية مسكين (قوله لاهل اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى حذفه
 لايامه أنه اذا كان لجهل يخرج ويصلى عليه وليس كذلك لأن العلة عامة (قوله صلى على
 قبره) اقامة للواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يغسل) على المعتمد وهو
 الاستصحاب وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه الحالة لانهم تشرع بدون غسل ولو وضع
 الميت اغيرا لقوله أو على شقه الا يسرا وجعل رأسه في موضع رجله واهل عليه التراب لم يفتش
 ولو سوى عليه اللبن ولم يهلوا عليه التراب ينزع اللبن وترعى السنة كذا في التبيين وهذا يؤيد
 تقييد السكال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله لتحقق الهزل) أي الشرعي لا العقلي
 (قوله مالم يتفسخ) أي تتفرق اعضاءه فان تفسخ لا يصلى عليه مطلقا لانما اشترعت على البدن
 ولا وجود له مع التفسخ وأما صلواته صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد عثمان سنين على
 ما رواه البخاري عن عتبة بن عامر فحمل على الدعاء اولانهم لم يتفسخوا فان معاوية لما أراد
 نحو يلهم ليجري امين التي بأحد عند قبر الشهداء وجددهم كادفنوا حتى ان المشاهدة اصابته
 اصبح حزرة رضى الله عنه فاقطرت دما فتركمهم او هو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وقامه
 في شرح المشكاة (قوله والمعتبر فيه) أي في التفسخ (قوله اكبر الراي) فلو شك في نفسه
 لا يصلى عليه كما في النهر عن محمد وكأنه تقديم للمانع سيد عن الدرة (قوله باختلاف الزمان)
 برد او حر والمكان رخاوة وصلابة (قوله والانسان) أي الميت ومنها وهزال اه سيد عن
 مسكين (قوله وثلاثة بعده) اه ليكون على المقدم اكثر ليكون المعهود في الصلاة خيرا
 ومقتضى كون الاخير افضل ان تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعاؤهم ادعى للاجابة (قوله غفر
 له) أي صغائر ذنوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكلفا مع ان غير المكلف مثله (قوله لانه
 ادعى للاجابة) أي أقرب للاجابة وقوله بالتواضع أي بسببه وقد مر ما فيه (قوله ان لم يكن
 سبق) يفيد انه ان وجد سبق يعتبر الاسبق (قوله وصلى مرة واحدة صح) ويمكنني ان يبدع
 واحد كما يحسن بعضهم ويؤيده أن الضمائر ضمائر جمع في قوله اللهم اغفر لحينا الخ بقى ما اذا
 كان فيهم مكفون وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكلفين كما مر (قوله وان
 شاء جعلهم صفوا عريضا) عن عين القبة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم

درجات وقال ابو حنيفة هو حسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا

والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا برأس كل واحد بهذا رأس الاخر لحسن وهذا كله عند التقاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعذل عن الجنازة ٢٩٠

الصبيان بعدهم) اي بعد الرجال (ثم الختان ثم النساء) ثم المراهقات ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة يوضع افضلهم واسمهم مما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحق مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد اصل قدم (ولو دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الافضل فالفضل الى القبلة والاكثر قرآنا وعلما كما فعل في شهداء احد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا تكبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بتكبير حين يحضر ويحسب له وعندهما بقضى الجميع ولا يحسبه تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (ويوافقه) اي المسبوق امامه (في دعائه) لوعله بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة ان يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ماقانه) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان امن رفع الجنازة والا كبر

قدام الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة ان يقوم بهذا الملب وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك) اي يحسن على هذه الكيفية (قوله نحن الخ) فالامام استحسن الصفتين (قوله وهذا) اي التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) اي لكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الماذكور داخل الصين والامانات الخالصات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول ابي يوسف) فانه قال احسن ذلك عندي ان يكون اهل الفضل مما يلي الامام (قوله والاكثر قرآنا وعلما) عطفه على ما قبله عطف مرادف اي يعتبر في الرجال تقدما الى القبلة اكثرهم قرآنا وعلما وظاهره انه لا يجري هنا ما ذكر من المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات) انما ذكره لدفع ايهام قوله الا في بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبير واحدة ولذا قال السيد في شرحه الاولى ان يقول مما سبق ببعض التكبيرات اه وفيه انه لو اقتصر على قوله بعض التكبيرات ان لم يفد انه وجد بين تكبيرتين وقد سبق باكثر من تكبيرة يصدق عليه انه وجد بين تكبيرتين (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) لهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتبدى بماقانه قبل تسليم الامام فلولم ينتظر تكبير الامام يصير قاضيا بماقانه قبل اداها ادرك مع الامام وهو منسوخ وتماه في الشرح وما ذكرهنا عنهم اهو ظاهر الرواية كما في النهر وهو الصحيح قال الحلبي وظاهر السكاكي ترجيح قول ابي يوسف قال في الدر وعليه الفتوى (قوله وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاولى للافتتاح والمسبوق بان به فصار كمن كان حاضرا وقت تحريمة الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فاذا لم يقم غير تكبيرة يسلم مع الامام وهكذا الواسق بتكبيرتين او ثلاث يحسب له الا في الحرم به اعنده ويقضى ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظر لا تفسد عندهما لكن ما اذا غير معتبرا فاذا سلم امامه قضى ماقانه مع التكبير التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحة الشروع به الامن حيث الاكتفاء حتى لو اعتد به او لم يعد هابعد فراغ الامام فسدت صلاته عندهما لا عنده ونظيره من ادرك الامام في السجود وصح شروعه مع انه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام كما ذكره المحوى (قوله كالمسبوق بركعات) اي فانه يقضى الجميع بعد فراغ الامام (قوله اي المسبوق امامه) الاول تفسير للضمير الفاعل والثاني للضمير المفعول (قوله لوعله بسماعه) هذا بانسبة لمن لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه افاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبه عليه السيد ولم أر حكم ما اذا لم يعلم هل ينبغي على غلبة الظن أو يستكت به يمرر (قوله على ما قاله مشايخ بلخ) اي حال كون العلم آتيا على ما قاله مشايخ بلخ (قوله مع الدعاء) المراد به ما يرفع النشاء والصلاة وقال غيرهم الجمهور مكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يصح كل الجهر ولا يسر كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الاكاف) قال في الشرح والحاصل انه مادامت الجنازة

على الارض فالسبوق ياتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكاف لاياتي بالتكبيرات
واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه ياتي بالتكبيرات وعن محمد
اذا كانت الايدي الى الارض اقرب فكانت على الارض وان كانت الى الاكاف اقرب
فكانت على الاكاف فلا يكبر كذا في التثنية وقيل لا يقطع حتى تبعه كذا في الفتح
والبرهان اهـ (قوله من حضر تحريمه) ولم يحرم معه لفعله أو تردد في النية أطلقه فمثل ما اذا
كبر الامام الثانية ولم يكبر كما في البصر على ما يفيد ظاهر الثانية حيث قال وان لم يكبر مع
الامام حتى كبر الامام اربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبره ثلاثاً بعد فراغه وأما
اللاحق فيها فكلاهما في سائر المسائل قال في الوقفات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر
الثانية والثالثة كبرهما أولاً ثم يكبر مع الامام ما بقى كذا في البصر (قوله ومن حضر بعد
التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضراً اولها كبر وقضى ثلاثاً بعد
فراغ الامام وهو ظاهر كلام الثانية وغاية البيان ونص الذخيرة فان كبر الامام اربعاً والرجل
حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الامام لانه كما ذكرنا للتكبير
حكاً وعن الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في إحدى
الروايتين عنه ومقابل قواه ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى
الاتيان باللام يدل الى أي لانه لو كبر لكان آتياً ما هو بمنزلة ركعة وحده ولا يجوز ذلك (قوله
فقد اختلف الصحيح كما ترى) الا ان ما عليه الفتوى مقدم على غيره كما ذكرنا في التسهيل
في تحصيل العبادة (قوله ونكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قيدناه الوافي بما اذا لم يكن
معتاداً فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان اباي المسجد علم بذلك وهذا
على ان العلة ان المسجد لم يبن له اما على ان العلة خوف التلويث فلا وقيد بمسجد الجماعة لانها
لا تكرر في مسجد اعتادها وكذا في مدرسة ومصلى عياله لانه ليس اها حكم المسجد في الاصح الا
في جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف كذا في ابن أمير حاج والخلقي وفي شرح موطا الامام
محمد بن المنذر على وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة
والعبدن والكسوفين والاستسقاء وسلاة الجنازة قال وهذا احد وجوه اطلاق المساجد
عليه بصيغة الجمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل اعظمته ظاهراً وباطناً اولانه
قبلة المساجد اولان جهاته كلها مساجد اهـ وفي البدائع وغيرها قال ابو حنيفة لا ينبغي أن
يصل على ميت بين القبور وكان على ابن عباس يكره ان ذلك وان صلوا ابراهيم لما روى انهم
صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهم ثم
محل الكراهة اذا لم يكن جديراً كان فلا كراهة اتفاقاً فانه اعتكاف المصلي كما في المبسوط
ومنه ما ظهر كما في الثانية واما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت
ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه وأنهم لما انكروا ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ابي يضاء في المسجد سهيل واخيه فيجاب عنه بأنه منسوخ والا لما
انكرت عليها الصحابة او محمول على عذر كطراو على الخصوصية أو على بيان الجواز وعملوا
بالافضل في حق سعيه والا لو كان هو الافضل كما قال بعض الشافعية لكان أكثر صلواته صلى الله

من حضر تحريمه) فيكبر
ويكون مدركا ويسلم مع
الامام (ومن حضر بعد
التكبير الرابعة قبل
السلام فاتته الصلاة)
عندهما (في الصحيح) لانه
لا وجه الى أن يكبر وحده كما
في النزاهة وغيرهما وعن
محمد أنه يكبر كما قال
ابو يوسف ثم يكبر ثلاثاً بعد
سلام الامام قبل رفع الجنازة
وعليه الفتوى كذا في
المسألة وغيره فقد
اختلف الصحيح كما ترى
(ونكره الصلاة عليه في
مسجد الجماعة وهو) أي
الميت (فيه) كراهة تنزيه
في رواية

ورجعه الحق ابن الهمام
وتحريم في اخرى والعلة
فيه ان مكان خشية
التلويت فهو تحريمية وان
كان شغل المسجد بمالم بين
له فتزهيبة والمروي قوله
صلى الله عليه وسلم من صلى
على جنازة في المسجد فلا
تثي له وفي رواية فلا يجره
(او) كان الميت (خارجا)
اي المسجد مع بعض القوم
(و) كان (بعض الناس في
المسجد) او عكسه ولومع
الامام (على المختار) كافي
القتاوى الصغرى خلافا
لما اوردته النسفي من ان
الامام اذا كان خارج
المسجد مع بعض القوم
لا يكره بالاتفاق لما علمت من
الكراهة على المختار
* (تبييه) * تكره صلاة
الجنازة في الشارع وارضى
الناس (ومن استعمل) ان
وجد منه حال ولادته حياة
بمركبة او صوت وقد خرج
اكثره وصدره ان نزل برأسه
مستقيما وسرته ان خرج
برجليه منكوسا (مهي
وغسل) وكفن كما علمته
(وصلى عليه) ويرث ويورث
لما عن جابر يرفعه الطفل
لا يصلى عليه ولا يرث ولا
يورث حتى يستعمل بشهادة
رجلين او رجل واحد اثنين
عند الامام

عليه وسلم في المسجد لما امتنع جل العصاة رضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله)
ورجعه الحق ابن الهمام) لظاهر اطلاق المروي والاولى ذكره ليحسن قوله بعد والمروي قوله
الخ (قوله والعلة فيه ان كان خشية التلويت فهي تحريمية) الاولى ثابت الضمير في كان
الاولى والثانية فلو كان الميت في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الاثمة السرخسي يفتيد
ان هذا هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلى عليه في
المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد اه فلو امن التلويت لم تكره على سائر
الوجوه والى ذلك مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدراية
عن ابي يوسف انه لا تكره صلاة الجنازة في المسجد اذ لم يحث خروج شيء ياتو المسجد وهو
يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلويت فاما توهمه اوشكه فلا تثبت به الكراهة
(قوله وان كان شغل المسجد بمالم بين له فتزهيبة) فلو كان الميت موضوعا في المسجد والناس
خارجا لا تكره وبالعكس تكره كما في الجوهرة لان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها
كالنوافل والذكر والدرس وفيه ان الميت يشغل المسجد بقدر جنازته (قوله والمروي)
اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها (قوله وفي رواية فلا يجره) ورواه ابن ابي شيبة
في مصنفه بلفظ فلا صلاة له قال ابن عبيد البر رواية فلا يجره خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له
كافي البرهان (قوله او كان الميت خارجا) هذا الاطلاق الذي في كلامه انما ياتي على ان
الكراهة فيه لكون المسجد لم يبين له (قوله أو عكسه) يغني عنه صدر كلام المصنف (قوله ولو
مع الامام) مرتبط بقوله او كان الميت خارجا ومقابله ما اوردته النسفي (قوله على المختار) قد
علمت ما ذكره شمس الاثمة وهو ان الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهو ما قولان
مصححان (قوله تكره صلاة الجنازة الخ) لشغل - في العامة في الاول وحق المالك في الثاني
(قوله ومن استعمل) من راقعة على جنين كافي الشرح والاولى ان تفسر بعلود واستعمل
بالبناء للفاعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقال استعملوا الهلال اذا
رفعوا اصواتهم عند رؤيته واستعمل اي الهلال بالبناء لانه فعل اذا أبصر اه ولا يخفى ان
المناسب هنا المعنى الاول الا أن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد منه ان يرفع ويصرخ وهو
ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاولى ان يقول أي بدل ان تفسر بالاستعمال (قوله بمركبة
او صوت) كهطاس وتساوب مما يدل على حياة متحركة فلا عبرة لغيره قبض يدوس طها لان
هذه مركبة مذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فبات أبوه وهو يتحرك لم يرثه المذبح ولا عبرة
بالمركبة لانه في هذه الحالة في حكم الميت جوهرة (قوله وقد خرج اكثره) الوال لئلا يقدح به
لانه لو خرج رأسه وهو يصيح فبات لم يرث ولم يصلى عليه كذا في الشرح وهو متعين دعما اذا
انفصل بنفسه اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنها فالت جنيبا ميتا فانه يرث ويورث لاق
الشارع لما اوجب الغرة على الضارب فقد حكم بحياة من (قوله وصدره الخ) عطف
تفسير على قوله اكثر كما يفسده الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما) جعله في
هذه الحالة مستقيما كما جعله في مقابلة منكوسا تبعا للعادة الغالبة (قوله كما علمته) باجع الى
الغسل والكفن يعني انهما يجري فيهما على السنة السابقة (قوله حتى يستعمل) بالبناء

للساغل وهو آخر الحديث والضعيف يردعه يرجع الى ما اى يستند الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقد اخرج الترمذى وروى عن علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط
لا يصل عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يرث
ولم يعقل رواه ابن عدي في الكامل (قوله يقبل قول النساء) اى جنس النساء الصادق
بالواحدة العدل والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها للثمة ويقبل قول غيرها
فيه (قوله لانه لا يشهد الرجال) يوضحه قول غيره انه ان صوته يقع عند الولادة وعندئذ لا يحضر
الرجال فصار كنفس الولادة وبه فالت الثلاثة وهو ارجح فالخامس انهما يقولان ان شهادة
النساء حتى في الميراث مقبولة الا الاثمة للثمة وقوله ما الرابع (قوله وانه كالمقابلة) اى في حق
الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده في الدرر بالجانب الايسر ولو بالعكس وخيف على الام
قبط وأخرج ولو اطلع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن أصحابنا
انه يشق قال المكال وهو اولى معللا بان استرامه سقط به عليه والاختلاف في شقه مقيد بما
اذ لم يترك ما لا والا لا يشق اتفاقا قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الاسم بمعنى غير اى لا يسع
غير ذلك أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام اى لا يسع الحال غير ذلك
(قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج الكثر وأما الاستهلال في البطن فغير
معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه) فيفسد وان لم يراع فيه السنة وبهذا يجمع بين من
اثبت غسله وبين من نقاه من اثبته أراد الغسل في الجملة ومن نقاه أراد الغسل المارعى فيه وجه
السنة والمتبادر منه انه ظهر فيه بعض خلق وأما اذا لم يظهر فيه خلق اصلا فظاهر انه لا يغسل
ولا يسمى لعدم حشره وحرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع الكل وكذا لا يرث ولا يرث
اتفاقا لانه بكره الحى كفى الزبلى والجوى وحاصل ما في المصنف انه بالنظر ان يكونه نفسا من
وجه يغسل ويصل عليه وبالنظر ان يكونه جنة آدمى لا ولا فاعلة الشبهين فقلنا يغسل عملا بالاول
ولا يصل عليه عملا بالثاني ورجحنا خلاف ظاهر الرواية (قوله لانه نفس من وجه) الاولى ما في
ملحق البعاري حيث قال اكرام البقي آدم وانما كان نفسا لانه ميت وان لم ينفخ فيه الروح على
احد القولين (قوله وسمى) اى وان لم يتم خلقه كما في الشرح عن الطحاوى (قوله ويحشر
ان بان بعض خلقه) هو الذى يقتضيه مذهب أصحابنا لانه ثبت له حرمة بقاء آدم بدليل ثبوت
الاحكام الشرعية له كاستيلاذ وانقضاء عدة نهر وقد قالوا ان السقط يحيا في الآخرة وترجى
شفاعته واستدلوا بما روى أبو عبيدة مرفوعا ان السقط ليقف محببنا على باب الجنة فيقول
لا ادخل حتى يدخل ابواى وقوله محببنا يروى بغير همز وبهمز فعلى الاول معناه المتغضب
المستبطن للشيء وعلى الثانى معناه العظيم البطن المنتفخ بمعنى يغضب وينتفخ بطنه من الغضب
حتى يدخل ابواه الجنة وروى ابن مليحة من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ليرغم ربه
اذا دخل ابواه النار فيقال أيم السقط المرغم ربه اذ دخل ابوايك الجنة فيجبره ما يسره حتى
يدخلها الجنة اه والسرى بفتحين وبكسرهما في السرى بالضم وهو ما تقطعه المقابلة من
سرة الصبي ويحشر على ما مات عليه كغيره من اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصيرون طولا
واحدا فى الحديث الصحيح يثبت كل عبد على ما مات عليه وفيه في صفة الجنة أنهم على صورة

وقال لا يقبل قول النساء فيه
الا لام في الميراث اجماعا
لانه لا يشهد الرجال وقول
المقابلة مقبول في حق
الصلاة عليه وانه كالمقابلة
اذا اتصفت بالعدالة وفي
الطهريه ماتت واضطرب
الولد في بطنها يشق ويخرج
لا يسع الا ذلك كذا في شرح
المقدسى (وان لم يستهل
غسل) وان لم يتم خلقه (في
المختار) لانه نفس من وجه
(وادرج في خرقة) وسمى
(ودفن ولم يصل عليه)
ويحشر ان بان بعض خلقه

آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحد وغيره في عرض سبعة أذرع وهم أبناء ثلاث
وثلاثين (قائدة) • روى الامام احمد من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة أي من الولد الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهما
فقالوا يا رسول الله أو اثنان قال أو اثنان قالوا أو واحد قال أو واحد ثم قال والذي نفسي بيده
ان السقط ليصرأه يسره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله وذكري المبسوط قولاً آخر الخ)
بحث بعض الفضلاء أنه المتبادر ولا يلزم من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام
الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقرطبي (قوله مع أحد ابويه) أي الكافرين وتركه
استغناء بلفظ السبي كما في النهر أي لا يصلي عليه لأنه تبع له ما تبعه ولادة وهي اقوى التبعيات
لانها سبب لوجوده الا اذا عقل واعتقد ديناً غير دين ابويه فلا يصير تبعاً لهما وتمامه في البصر
(قوله لتبعيته له في احكام الدنيا) فلا يصلي عليه كما لا يصلي عليه وليس تابعاً لهما في العقبي فلا
يحكم بأن اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا
بلى في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافني النار (قوله وتوقف الامام في أولاد اهل الشرك)
في المسألة ترد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض امرهم
الى الله تعالى وانما قيد بأولاد اهل الشرك لما في الكافي أولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم
كانوا في الجنة والتوقف فيهم المروى عن الامام مردود على الراوى قال الحوى لان محمد اروى
في آثار الامام أنه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا فرطاً وهذا قضاء منه
باسلامهم فأين ينسب اليه خلافه (قوله لا يعذب أحد ابغير ذنب) أي ولا ذنب على هؤلاء فلا
يعذبون (قوله الا أن يسلم أحدهما) أي أحد ابويه أيهما كان ولو كان غير المبني كما هو
مقتضى الاطلاق (قوله اذا كان يعقله) أي الاسلام وذلك بأن يعقل المذكرة في
حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شئ وملائكته أي بوجود
ملائكته وكتبه أي انزالها ورسله عليهم الصلاة والسلام أي ارسالهم واليوم الآخر أي البعث
بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى بمر ويكتفي عنه الاتيان بالشهادتين لان ظهور ما ذكر
تحت ويدل عليه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم باسم الاسلام اليهودي
والنصراني وان اقر رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام
ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبقرب البعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا
الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لأنه لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد
التزم بجميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح يثبت بالدلالة اه فحديث
جبريل مصرح بها وحديث أمرت أن أقابل الناس الخ أقاد ان قول لا اله الا الله اقرار بها
دلالة فيستفاد من مجموع الحديثين أن الشرط الاقرار بها امانتها واماد دلالة أقادها السيد
وقيل المراد بقوله ان كان يعقله أي يعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خيره
واقول سن يعتبر فيه التمييز سبع سنين (قوله او صدق بوصف الايمان له) الاولى أو تصديقه أو هو
عطف على اقراره بتأويله باذا اقر قالوا لوزج امرأه واشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم
تعرفه لانكون مسلمة والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في

وذكري المبسوط قولاً آخر
ان نفخ فيه الروح حشر والا
فلا كذا في شرح المقدمي
(كسبي) او مجنون بالغ
(سبي) أي اسر (مع أحد
ابويه) من دار الحرب ثم
مات لتبعيته له في احكام
الدنيا وتوقف الامام في اولاد
اهل الشرك وعن محمد أنه
قال فيهم اني اعلم ان الله
لا يعذب أحد ابغير ذنب (الا
ان يسلم أحدهما) للحكم
باسلامه بالتبعية له (او) يسلم
(هو) أي الصبي اذا كان
يعقله لان اسلامه صحيح
باقراره بالوحدانية والرسالة
او صدق بوصف الايمان له
ولا يشترط ابتداء الوصف
من نفسه اذ لا يعرفه الا
الخواص (او لم يسب
أحدهما) أي أحد ابويه
(مع) للحكم باسمه

جواب ما الاسلام كما يكون من بعض العوام فاننا نسمع من يقول لا اعرف وحي من التوحيد
والخوف بمكان كما في الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي ان يستل العا من الاسلام بل
يدكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له انت مصدق بهذا فان قال نعم اكتب به اه
(قوله تبعية السابي اودار الاسلام) اختلف في أقوى التبعية بعد تبعية الابوين ففي
الهداية وغيرها تبعية الدار وفي المحيط تبعية البدن قال في الفتح والله أولى فان من وقع
في سهمه من الغنمة في دار الحرب فبات يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا للصلح السيد
فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعبه في البحر بان تبعية البدن في هذه الحالة
محقق عليها ادم صلاحية الدار لها على انه يرد عليه ما في كشف الاسرار ولو سرق ذمي صبيها
وأخرجه الى دار الاسلام فبات يصلي عليه ولا اعتبار بالاختصاص وجب تخليصه من يده ولم يحك
فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القواين بانه تبعية للسابي ان كان مسلما وللداران
كان ذميا اه أي فيسددور مع الاسلام أيغادار ويتشكى كلامه على هذا فقوله تبعية
السابي أي ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر وقال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا كما لو لم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه يده كذا في الشرح مزيدا (قوله
وان كان لكافر) أي لميت كافر (قوله قريب مسلم) أطلقه فمثل ما اذا كان له قريب غيره
كافر أو لا غير أنه ان كان فالأولى للمسلم تجنبه كما في السراج وشمل القريب ذوى
الارحام كذا في البحر فقوله ولأولى له كافر انما هو شرط للأولية (قوله غسله المسلم) وليس
ذلك واجبا عليه لأن من شرط الوجوب اسلام الميت حتى عن البدائع (قوله لا يراعى
فيه سنة) أي التفصيل من وضوء وبداءة بالميامن والاصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن علي
رضي الله عنه قال لما مات أبو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك
الشيخ الضال قدم مات قال اذهب فوارأ بالك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فوارأ به فبغته
فأمرني فاعتسلت ودعاني وفي حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
يستغفره أياما ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين آمنوا
أن يستغفروا اللهم شركين الآية كذا في الإبرهان (قوله ليكون حجة عليه) أهل وجهه أن يقال
أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا
مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبت والمسلم يطهر بالغسل تكريما وأما على القول
بأن نجاسته نجاسة حدث فلا ينجسه حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة)
أي فلا يبرئ فيه عدولا يجعل فيه دنو ولا يضر (قوله والقاه في حفرة) أي بدون حذر
ولا توسعة ويلقيه طرعا كالجيفة لا وضعا (قوله وفيه إشارة) أي في قوله أهل ملته أي فانه
يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته م كذا في الشرح
(قوله والى ان الكافر الخ) هذا يستفاد من قوله وان كان لكافر الخ فان هذه عكسها (قوله
لا يمكن من قريبه المسلم) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأتوا
على يهودى وقد نشر التوراة بقرأه عزى نفسه عن ابن لهيعة ضمن أحسن القتيان وأجلهم

تبعية السابي اودار الاسلام
حتى لو سرق ذمي صغيرا
فأخرجه اودار الاسلام ثم
مات يصلي عليه وان بقي
حيا يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة (وان كان لكافر
قريب مسلم) حاضر ولا
ولي له كافر (غسله) المسلم
(كفيل خرقه نجسة)
لا يراعى فيه سنة عامة في بني
آدم ليكون حجة عليه
لا تطهره له حتى لو وقع في
ماء نجسه (وكفنه في خرقه)
من غير مراعاة كفن السنة
(والقاه في حفرة) من غير
وضع كالجيفة مراعاة لحق
القربة (أو دفعه) القريب
(الى أهل ملته) ويتبع
جنازته من بعده وفيه
إشارة الى ان المرتد لا يمكن
منه أحد لغسله لانه لا مله له
فيلقى كجيفة كالب في حفرة
والى أن الكافر لا يمكن من
قريبه المسلم

لأنه فرض على المسلمين كفاية ٣٩٦ ولا يدخل قبره لأن الكافر تنزل عليه العنة والمسلم محتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه

الساعة (ولا يصلي على باغ) اتفاقاً وان كان مسلماً (و) لا على (قاطع طريق) إذا (قتل) كل منهم (حالة) (المحاربة) ولا يغسل لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل البغاة وأما إذا قتلوا بعد ثبوت الإمام عليهم فأنهم يغسلون ويصلى عليهم (و) لا يصلى على (قاتل) بالخنق (غيلة) بالكسر الاغتيل يقال قتله غيلة وهو أن يضده فذهب به إلى موضع فيقتله والمرداه كما لو خنقه في منزل لسعيه في الأرض بالفساد (و) لا على (مكابر في مصر ليلاً بالسلاح) إذا قتل في تلك الحالة (و) لا يصلى على (مقتول عصية) أهانة لهم وزجر الفيرهم (وان غسلا) كالْبغاة على إحدى الروايتين لا يصلى عليهم وان غسلا (وقاتل نفسه) عدا لا لشدة وجع (يفس) ويصلى عليه) عند أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح لأنه مؤمن مذبذوب وقال أبو يوسف لا يصلى عليه وكان القاضي الإمام على السفي يقول الأصح عندى أنه لا يصلى عليه وان كان خطأ أو لوجع يصلى عليه اتفاقاً وقاتل نفسه أعظم وزراً

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذاماً فني ومخرجي فأشار برأسه لا فقال ابنه المحتضري والذي أنزل التوراة أنا لجد في كتابنا صفتك ومخرجك وأشهد أن لا إله الا الله وأنت رسول الله فقال أقيموا اليهودي عن أخيك ثم ولي الصلاة عليه فلم يمكن اليهودي منه وتولى أمره المسلمون أفاده في الشرح (قوله لأنه فرض على المسلمين كفاية) فلو تركوه للكفار أغوا لعدم قيام أحد من المسلمين بفرض الكفاية (قوله ولا يصلى على باغ) البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الإمام كذا في الشرح (قوله كل منهم) أي الباغي وقاطع الطريق وجع باعتبار تعدد أفراد كل (قوله ولا يغسل) وقيل يغسل الباغي وقاطع الطريق ولا يصلى عليهما للفرق بينهما وبين الشهداء كذا في الشرح وسيشير إليه بعد في قوله وان غسلا كالْبغاة على إحدى الروايتين اه وفيه أن الفرق حاصل بعدم الصلاة عليه (قوله لم يغسل البغاة) ولم ينكر عليه فكان إجماعاً وقطاع الطريق بمنزلة كافي البصر أفاده في الشرح (قوله وأما إذا قتلوا) مفهوم قوله في المتن حالة المحاربة (قوله بعد ثبوت الإمام) أي يد الإمام وجه مصرح في الشرح قال في الشرح وهـ ذاته فصل حسن أخذه البكارين المشايخ كذا قال الزيلعي (قوله فأنهم يغسلون) لأن القتل حينئذ قد واصل دور (قوله بالخنق) بالنون (قوله بالكسر) أي في الغيل (قوله الاغتيل) في القاموس الغيلة المرأة السجينة وبالكسر موضع والشقشة والسديعة والاغتيل وقتله غيلة خدعه فذهب به إلى موضع فقتله وغاله أهلكه كإغثاله واخذه من حيث لا يدري والغول أي بالفتح الصداع والكرو بعد المسافة اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذفها كما فعله السيد في الشرح وقد حذفها في الشرح أيضاً (قوله في منزل) أي منزل الخائني والمخنوق أو غيرهما وقيد بان يكون خنق غير مرة (قوله لسعيه في الأرض بالفساد) علة لقوله ولا يصلى (قوله في مصر ليلاً بالسلاح) لم يأت بالمحترقات وحزره (قوله ولا يصلى على مقتول عصية) أي للعصب والحمية كـ هـ ودوران باقهم مصروقيس وعين في غيره قال أبو يوسف لا يصلى على كل من قتل على مناع ياخذ به وهذا صريح في أن الشخص إذا قتل بسبب اخذه الثوب لا يصلى عليه (قوله وان غسلا) عبارة مسكين تفيد أن أهل العصية لا يغسلون وكذا عبارة التنوير مع شرحه تفيد عدم غسله كالمكاس (قوله لا يصلى عليهم) الاولى زيادة أي (قوله لأنه مؤمن مذبذوب) فصار كغيره من أصحاب البكار كذا في الشرح وفيه أن هذه الآية تظهر فيما سبق (قوله وقال أبو يوسف لا يصلى عليه) قال في القاية وهو الأصح ويؤيد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أتى له برجل قتل نفسه بمشقص فلم يصلى عليه (قوله ولو جع) ذكره في القاية من غير ذكر خلافه والله لأنه في الظاهر رجاء بعتة معذورا (قوله أعظم وزراً وانما من قاتل غيره) لأنه أساء إلى أقرب الأشياء إليه ولأنه لم يرض بقضاء الله له ظاهراً حيث استعمل الموت وعطف الأثم على الوزر من عطف المرادف (قوله عدا) أخرج عن فهمه انططافاً أنه يغسل ويصلى عليه وقوله ظمناً أن يخرج به من قتل أباه الحربى أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم (فصل في جملها ودفعها) لا يخفى حسن مناسبة تأخير هذا عما قبله واعلم أن أصل الحل والدفن فرض كفاية وإذا لا يجوز أخذ الاجرة على ذلك إذا تعينوا قهستاني وحل الجنائز

قريظة اه مصححه
يسن لحملها) حمل (اربعة
رجال) نكري بحمله وتخصيفا
وتعاشيا عن تشبيهه بحمل
الامعة ويكره حملها على
ظهور دابة بلا عذر والصغير
يحمله واحد على يديه
ويتداوله الناس كذلك
بايديهم (و ينبغي) لكل
واحد (حملها) أربعين
خطوة يسدا) الحامل
(بعقدتها الاين) فيضعه
(على عينه) أى على عاتقه
الاين وعينها أى الجنائز
ما كان جهة يسار الحامل
لان الميت يلقى على ظهره
ثم يضع مؤخرها الاين عليه
أى على عاتقه الاين (ثم)
يضع (مقدمها الايسر
على يساره) أى على عاتقه
الايسر (ثم يخطم) الجانب
(الايسر) بحملها (عليه)
أى على عاتقه الايسر
فيكون من كل جانب عشر
خطوات لقوله صلى الله
عليه وسلم من حمل جنازة
أربعين خطوة كفر عنه
أربعين كبيرة ولقول أبي
ريزة رضى الله عنه من حمل
الجنازة بجوانبها الأربع
فقد قضى الذى عليه
(ويستحب الاسراع بها)
لقوله صلى الله عليه وسلم
أمره بالجنازة أى ما دون

عبادة فينبغي لكل أحد أن يبادر إليها قد حمل الجنائز سيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن
عبادة ٢ قوله السيد عن البتورة (قوله حملها) اللام بمعنى فى وحمل نائب فاعل يسن والمعنى أن
السنة فى حملها ان يحملها رجل اربعة (قوله اربعة رجال) اخرج به النساء وذلك لما اخرج به
أبو يعلى عن انس رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فرأى
نسوة فقال انهم لئله قتل لا قال أئدقته فان لا قال فاربع من مازرات غير ما جورات ولان
الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعيفات ومظنة الفتنة والانكشاف لا اذا لم يوجد رجل
كذا فى شرح البدو العتيق على البخارى (قوله نكري بحمله) لان فيه اعتناء به (قوله وتخصيفا)
أى على الحاملين (قوله وتعاشيا) أى تعاداعن تشبيهه بحمل الامعة هذا انما يثبت كراهة
حمل الواحد له لما فوقه مما عدا الاربعة (قوله ويكره الخ) الاولى عبارة الشرح حيث قال
ولذا يكره على الظهر والدابة أى للتشبيه بحمل الامعة يكره الخ وعبارة بعض الافاضل
بعد ذلك رجل الاربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك وأن يحمل على الدابة أو الظهر لعدم
الاکرام الا اذا كان رضيعا أو طفيا أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحمله واحد على يديه أو فى
طبق راكبا أو لافهوا كالبالغ اه (قوله بلا عذر) اما اذا كان عذرا بان كان الحمل به يدايشق
حمل الرجال له اولم يكن الحامل الا واحد احملة على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الاولى
حذفه او حذف قوله بايديهم فان مؤداهما واحد (قوله بعقدتها) أى مقدم الجنائز أى الميت
الاين وهو يسار السرير كذا فى القهستانى فيجعل عنقه وكعقه الايسر خارج مقدم الجنائز
(قوله فيضعه على عينه) ايتار التيامن (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا
أى فى جعل يساره خارج عود الجنائز ويجعله على عاتقه الاين (قوله أى على عاتقه الايسر)
وعنقه وكعقه الاين خارج الجنائز والمقدم والمؤخر بالفتح والكسر فيه ما والكسر افصح (قوله
ثم يخطم بالجانب الايسر) الاولى زيادة المؤخر وبالنظم بالآخر يقع الفراغ خاف الجنائز فيمشى
خلفها كما فى البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفريع على قول المصنف يبدأ الخ (قوله
كفرت عنه أربعين كبيرة) كبرت بالبناء المعلوم له صب أربعين أى كفرت الجنائز أى حملها
قاله السيد والذى نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي أربعون بالواو فيكون بالبناء للجهول
وأربعون نائب فاعل وهو كذلك فى الشرح وفى الحديث التصريح بأن الكثرة تكفر به هذا
الفعل ولا يثبتك مثل خير (قوله فقد قضى الذى عليه) أى فقد أدى الذى عليه من حق
أخيه المسلم ولعل المراد أنه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب معه الى القبر ولا ينصرف
حتى يقبر الا أن يأذن له الولى (قوله غير تقدمونها اليه) ولا يقدم على خير الامن كان من
الاخير وقوله غير أى ثواب تقدمون الجنائز اليه أى الظير الذى اسلفه أى فيناسب الاسراع
به ليناله ويستبشر به ولم يقل فى التالى فشرقة مؤنثها اليه لانه لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص
الى الشرف فضلا عن ان يسرع به واعمال المقصود مقارنته وهذا الاينانى حصول الثواب فى حمله
وايضاف ان الفضل عيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من أهلى العصيان بالعفو (قوله وان
تلك غير ذلك) أى حاصية وان لم يذ كره استصحابا فاذ كره وتلك مجزوم بسكون النون المندونة
تخصيفا (قوله عن رقابكم) أى عنكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله)

الطلب كفى رواية ابن مسعود فان تلك صالحة غير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضرعة عن رقابكم

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (بلا خيب) بخامهجة وموحدين مفتوحات ضرب من العدو دون العنق والعنق خطو
فسبح فيمشون به دون مادون العنق ٣٩٨ (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره للازدرايه واتعاب المتبهر (والمشى

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله) اي من حين - وتنه فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره
تاخير الصلاة عليه الى عليه الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه
يؤخر الدفن اهـ من السيد (قوله مفتوحات) الاولى ان يقول مفتوحاتين اي الخطا والبراء
الاولى وقد يجاب بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفي نسخة مفتوحتان والاولى مفتوحتين
(قوله من لا يدور) بسكون الدال وتحقيف الواو والمشي (قوله والعنق خطو فسبح) العنق
بفتحتين (قوله فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخشب فيمشون دون الخشب
(قوله وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) الاولى ما في الصريح قال وحد الاسراع المستنون
بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز ويحتمل أنه واجع الى الخشب المتقدم في كلامه (قوله
للازدرايه) اي للاحتقار بالميت (قوله واتعاب المتبهرين) جمع متبهر (قوله أمشي) امشيت
عبارة البرهان أم بشي بالياء وعلى حذفها فهو خبر محذوف يعنى أم هذا شي اسمه ويحتمل جز
عطف على برأيك (قوله حتى عد سبعاً) يعنى سبع أكثر من سبع (قوله وانما والله تلخير هذه
الامة) هذا من قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للحديث (قوله تلخير هذه الامة) تلخير جمع في
الاخير وانما لم يثن لأنه أفعل تفضيل اضيف الى معرفة ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله
واكنهم ما كرهنا أن يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبوا ان يفصل الناس) الذين خلفه وقال
الزيلى وفي المشى أمامها فضيلة أيضاً وقال محمد بن الحسن في موطنه المشى أمامها حسن وقيد
في الصريح بما اذا لم يتباعد عنها أو تقدم السكلى فيكره لانه ربما يحتاج للمعاونة اهـ قال في الاختيار
وهذا أولى مما في السيد عن المؤلف من قوله وان كان معها فاشحذ زجرت فان لم تنزجر فلا بأس
بالمشي معها ولا تغرك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قريبا فانه يقتضى
ان الاحسن المشى خلفها اقامة للسنة وفي الشرح قال الحاكم في المنتقى وجهدت في بعض
الروايات ان ابا حنيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجنائز وخلفها ويحسب ويسرة اهـ (قوله
حافيا) نواضها والسنة المشى حافيا في بعض الاحيان (قوله أو يتقدم مقدما) اي نقطعا من
القوم وهو مروي عن ابي يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها
الراكب قال الحلبي لانه يسير الراكب أمامها يتضرر الناس باثارة الغبار اهـ وأشار بلا بأس
الى ان المشى أفضل لانه اقرب الى التواضع واليقى بحال الشفيع وعن جابر بن سمرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع راكبا على فرسه رواه
الترمذى وقال حديث حسن (قوله وفي السنن) اي الاربعة لابي داود والترمذى والنسائي
وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قيل يكره تحريعا كما في القهستاني عن القنية وفي
الشرح عن الظهيرية فان أراد ان يذكرك الله تعالى في نفسه اي سرا بحيث يسمع نفسه وفي
المسراج ويستحب لمن اتبع الجنائز أن يكون مشغولا بذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه
الميت وأن هذا عاقبة اهل الدنيا وليصدر عما لا فائدة فيه من الكلام فان هذا وقت ذكر وموعظة
فتتبع فيه الغفلة فان لم يذكرك الله تعالى فليذكر الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يفتقر

خلفها أفضل من المشى
أمامها كفضل صلاة
الفرس على النقل) لقول
على والذي بعث محمد بالحق
ان فضل الماشى خلفها
على الماشى أمامها كفضل
المكتوبة على التطوع
فقال ابو سعيد الخدرى
أبرأيتك تقول أمشي
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فغضب وقال لا والله
يلسمته غير مرة ولا تثنى
ولا ثلاث حتى عد سبعاً
فقال ابو سعيد انى رأيت
أبا بكر وعمر يشيان أمامها
فقال على رضى الله عنه
بغفر الله لهما القدسه اذ لك
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سمعته وانما والله
تلخير هذه الامة وكنهم ما
كرهنا أن يجتمع الناس
ويتضايقوا فاحبوا أن يسهلا
على الناس ولقول ابي أمامة
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مشى خلف جنازة ابنة
ابراهيم حافيا ويكره أن
يتقدم السكلى عليها أو يتقدم
مقدمها ولا بأس بالركوب
خلفها من غير اضراء غيره
وفي السنن قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الراكب
يسير خلف الجنائز والمشي
أمامها اقربا منها عن يمينها
أو عن يسارها (ويكره رفع
الصوت بالذكر) والقرآن

بكثر من يفعل ذلك وما يفعله الجهال في القراءة على الجنائز من رفع الصوت والتقطيط فيه فلا يجوز بالاجماع ولا يسع أحدا يقدر على انكاره ان يسكت عنه ولا يشكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر ٣ (قوله وهو ذلك) كالاذكار المتعارفة (قوله بدعة) اي قبيحة كالمسمى بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من البدع القبيحة ما يصح من أمام الجنائز من الخبز والخرفان ويسمون ذلك عشاء القبر فاذا وصلوا اليه ذبحوا ذلك بعد الدفن وقزقوه مع الخبز وذكروه المأوى في شرح الاربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في البيت سر الكان عملا صالحا لو سلم من البدعة أعني أن يصدق ذلك سنة أو عادة لانه لم يكن من فعل من مضى يعني السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب لمن مرت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو الحي القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ويكثر من التسبيح والتهليل خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عينه ولا يشم الا فان ذلك يقسى القلب اه ولا ينبغي أن يرجع من يتبع الجنائز حتى يصلح بحر (قوله ويكره اتباع النساء الجنائز) أي تحريمها كما في الدر (قوله وان لم تنجز نائحة الخ) قال في السراج وقد أجمعت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وفي البصر عن المجتبي اذا استمع باكية ليرق قلبه ويبكي فلا بأس به اذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبوا كى حمزة اه (قوله فلا بأس بالمشى معها) أفاد أنه بخلاف الاولى (قوله ولا بأس بالبكا) بالقصر لان المراد خروج الدمع (قوله بدمع) اي لا بصوت فانه مكروه (قوله في منزل الميت) ليس يقيد فيما يظهر (قوله ويكره النوح) أي يحرم ما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه كما في التهستاني (قوله ولم يرد) بضم اليا وكسر الراء والواو للعال (قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعها الزدرا بها اه من الشرح ويكره القيام بعده كما في الدر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا صنع في موتانا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعد وضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البصر (قوله ويحضر القبر نصف قامة) في الجهة روى الحسن بن زياد عن الامام رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح عن التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرائحة من الظهور (قوله ويهد) يقال لحد القبر أي جعل فيه طدا أو لحد الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كالمس وبعضها كقفل وجمع الاول لحد والثاني الحد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن فهستاني والسنة أن يدنل الميت فيه بالسوا ولا يدخل فيه من كوسا على رأسه لخافة السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وآفته ولان فيه قسا وماتزاله أول منزل من منازل الآخرة من كوسا على رأسه ذكره

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ مانصه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل يعني ليأثموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

وعليهم الصمت وقوله هم كل حي سيوت وهو ذلك خلاف الجنائز بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنجز نائحة فلا بأس بالمشى معها وبشكره بقلبه ولا بأس بالبكا بدمع في منزل الميت ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة ولم يرد المشى معها والا مربه منسوخ (و) يكره الجلوس قبل وضعها لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع (ويحضر القبر نصف قامة او الى الصدر وان يزد كان حسنا) لانه أبلغ في الحفظ (ويهد) في أرض صلبة من جانب القبلة

(ولا يشق) بحضرة في وسط القبر يوضع فيها ٤٠٠ الميت (الافى ارض رخوة) فلا بأس به فيها ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد

ويفرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم أن أمكن فموضع الجنائزة على القبر من جهة القبلة ويجعله الاخذ من مستقبلا حال الاخذ ويضعه في اللحد لشرف القبلة وهو أولى من السهل لأنه يكون ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله إذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) قال شمس الأئمة السر خشي أي بسم الله وضعد النوع على مله رسول الله سلمناك وفي الظهيرة إذا وضعوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء أمناء صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بإدخال المرأة ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشبان الصلحاء ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يضر جهن إلا الرجال ولو كانوا أجنب لان من

ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) بعد أن يبنى حائطه بالبن أو غيره ثم يوضع الميت بينهما ويبقى عليه بالبن أو الخشب ولا يحس السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرصوا في التراب من غير لحد ولا شق وقال ابن أبي عمير جني أولى بالتراب من الآخر يوفي وجهه التراب بلبنتين أو ثلاث (قوله ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المال إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ويكره التابوت في غيرها باجماع العلماء (قوله ويفرش فيه التراب) ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو محذة أو حصير أو نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر قال السروجي ولم أقف عليه لأصحابنا وذكر ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب ما أحده بعضهم من أنهم يأتون بجاء الورد فيه لونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن السلف رضى الله عنهم فهو بدعة قال ويكفيه من الطيب ما حمل له وهو في البيت فحين متبعون لا مبتدعون فحيت وقف سلفنا ووقفنا أه (قوله والشق لغيرنا) أي لغير المسلمين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي ندبا (قوله ان أمكن) والافجيب الامكان (قوله اشرف القبلة) على لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو أولى من السهل) ورد أنه صلى الله عليه وسلم سئل لا وسجل على حالة الضرورة اضيق المكان أو الخوف أن ينهار اللحد رخاوة الأرض على أنه لا تعارض لانه فعل بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل أن توضع الجنائزة على عيني القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بأزمام موضع قدميه من القبر فيسلكه الواقف الى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي ندبا كما في الدرر (قوله وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وعلى مله رسول الله الخ) قال الامام الماتريدي هذا ليس بدعاه لانه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله في الأرض يشهدون بوفاته على الايمان وبهجرت السنة كذا في البحر (قوله قالوا بسم الله وبالله الخ) أي وضعناك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضاه وغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه ثم ستاني (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحلبي عن الذخيرة ولا يهين عدد الواضعين لان المعتبة حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو صهيب أو المغيرة أو أبو رافع أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أي على الحل (قوله أمناء) أي بحيث لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أي فلا تتخلط لهم شهوة (قوله ثم ذو الرحم غير المحرم) المحرم غير ذي الرحم بمصاهرة أو رضاع. قدم عليه (قوله من مشايخ جيرانها) قبل الشيخ من بلغ الثلاثين الى الخمسين (قوله ثم الشبان) هم من لم يبلغ السن المذكور (قوله ولا يدخل أحد من النساء القبر) ولا كافرو ولو كانوا قريبين للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة ينصب أحد ولا وجه له إلا أن يجعل الفاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا يخرجهن إلا الرجال) كذا في نسخة أي لا يخرجهن من الجنائزة الى القبر وكذا من المغتسل الى السرير وفي نسخة ولا يخرجن والمعنى ولا يخرجن الى التشييع وتقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالدواة (قوله ويوجه الى القبلة) وجوبا كما في الدرر أو استئنا كما في ابن أمير حاج عن الامام فلو وضع لغير القبلة أو على يساره ثم تذكروا قال الامام ان كان بعد تسريح اللبن قبل أن ينهال التراب عليه

بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا (وتحل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسمرة وقدماته ابن أطلق عقد رأسه وعقد رجليه ولأنه آمن من الانتشار (ويسوى اللبن) بكسر الباء الموحدة واحدة أئمة بوزن كلمة الطوب الخ (عليه) أي على اللحد اتقاء لوجهه من التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لما كان الجمع ٤٠١ بوضع اللبن منه وبأنه أكمل بالقصب

وقال محمد في الجامع الصغير (و) يستحب (القصب) واللبن وقال في الأصل اللبن والقصب فدل المذكور في الجامع على أنه لا بأس بالجمع بينهما واختلاف في القصب المنسوج وبكره القاء الحصى في القبر وهذا عند الوجدان وفي محل لا يوجد إلا الصخر فلا كراهة فيه فقوله (وكره) وضع (الآجر) بالمد الحرق من اللبن (والخشب) محمول على وجود اللبن بلا كراهة والا فقد يكون الخشب والآجر موجودين ويقدم اللبن لأن الكراهة لكونهما للأحكام والزينة ولذا قال بعض مشايخنا ما نأمر بكره الآجر إذا أريد به الزينة أما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره وما قيل أنه ليس النار فليس بصحيح (و) يستحب (أن يسجي) أي يستر (قبرها) أي المرأة سترها إلى أن يسوى عليها اللحد (لا) يسجي (قبره) لأن عليا رضي الله عنه صر بقوم قد

أزالوا ذلك ووجه اليها على عينه وإن أهالوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه (قوله بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم) عليا لما مات رجل من بني عبد المطلب فقال يا علي استقبل به القبلة استقبلا لا قولوا جميعا باسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجوهرية وفي الحاشي ويسند الميت من ورأته فهو تراب لتلاين قلب اه (قوله وتحل العقدة) ويقول الحلال اللهم لا تضرمنا آثره ولا تقتنا بعده (قوله أطلق عقد رأسه) بهزمة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه يفتح العين وسكون القاف على صيغة المصدر لا صيغة الجمع (قوله ويسوى اللبن) بفتح اللام فيه وفي مفردة وبكسر الباء فيهما ومن العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء مثل لبدة ولبدو وهو كما في الصحاح ما يعمل من الطين مر بها ويبنى به (قوله جعل على قبره اللبن) وكان عدد لبنات لده صلى الله عليه وسلم تسعا (قوله ثم أكمل بالقصب) خوف نزول التراب من الشقوق قال الوبري يستحب اللبن والقصب والخشيش في اللحد فقيم اللبن عليه من جهة القبر ويستشفوقه لتلاين قلب التراب منها على الميت اه (قوله وقال في الأصل) أي الميسوط وتأنيفه قبل تأنيف الجامع الصغير وكلاهما للإمام محمد رضي الله عنه (قوله على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع (قوله في التنصيص المنسوج) أي المجموع بهضمه إلى بعض فهو جبل كلفي بفعله الخصاصون في بولاق وكالحصر (قوله وهذا) أي استحباب اللبن والقصب (قوله إلا الصخر) أي أو الآجر (قوله والافتقد يكون الخ) أي وإن لم تحمل كراهة الآجر والخشب على حال وجود اللبن بل قلنا بالكراهة مطلقا يكون حرجا لأنه قد يكون اللبن معدوما ويوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم (قوله لأن الكراهة الخ) عليه لم يذوق أي فلا يكره أن الكراهة لكونهما للأحكام والزينة وهذا إنما يكون غالبا عند وجود غيره أما عند العدم فاستعمالهما للضرورة (قوله ولذا قال بعض مشايخنا) قال في الخاتمة بكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أما فيما وراء ذلك فلا بأس وفي الحاشي وقد نص اسمعيل الزاهد بالآجر خلف اللبن على اللحد وأوصى به كذا في الشرح (قوله أو شيء آخر) كقطع الزائحة أو كانت البلاد كثيرة المطر فيذهب اللبن وهو مرفوع عطف على دفع (قوله فليس بصحيح) لأن الكفن معته النار ويغسل الميت بالماء الحار وأوجب بأن النار لم تمس الماء بخلاف الآجر كما هو ظاهر جوى وبأن الآجر به أثر النار فيكره في القبر للتشاور بخلاف الغسل بالماء الحار فإنه يقع في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجاس فيه بخلاف القبر ومثل ما ذكره يجاب عن الكفن (قوله أن يسجي) بتشديد الجيم مصباح (قوله إلى أن يسوى عليها اللحد) وفي المحيط إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسمية فتهتاف (قوله لا يسجي قبره) في الجسالي عبارة أهمياني في تسجيته قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة فهتاف (قوله إنما يصنع هذا بالنساء) هو آخر الأثر (قوله في حال التراب) في القبر بالأيدي

دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذبوه وقال إنما يصنع هذا بالنساء إلا إذا كان لضرورة دفع مطر أو نيل من الداخلين في القبر فلا بأس به (في حال التراب) ستره ويستحب أن يحشى ثلاثا لما أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثا

(ويسمى القبر) ويكره أن يزيد فيه ٤٠٢ على التراب الذي خرج منه ويجعله مرتفعاً عن الأرض قدوساً أو كثيراً

بقليل ولا بأس برش الماء
حفظاً له (ولا يربع) ولا
يحصص انتهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن ترصيع
القبور وتجهيزها (ويحرم
البناء عليه لآلئنا) لما روينا
(ويكره) البناء عليه (للاحكام
بعد الدفن) لانه لبقاء والقبر
للقائه وأما قبل الدفن فلا بأس
بقدسه وفي النوازل لا بأس
بتطيينه وفي القباينة وعليه
ألفتمى (ولا بأس) أيضاً
(بالكتابة) في حجره يذبه
القبر ووضع (عليه أثلاً
يذهب الأثر) فيصير العلم
بصاحبه (ولا يمتن) وعن
أبي يوسف أنه كره أن يكتب
عليه وإذا خربت القبور
فلا بأس بتطيينه إلا أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يتر
بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه
بهرافسته وقال من عمل
علا فليمتقنه عن أنس عن
الذي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خفف الرياح وقطر
الأمطار على قبر المؤمنين
كفارة لذنوبه (ويكره الدفن
في البيوت لاختصاصه بالانبياء
عليهم الصلاة والسلام) قال
الكمال لا يدفن صغير ولا كبير
في البيت الذي مات فيه فان
ذلك خاص بالانبياء عليهم
السلام بل يدفن في مقابر
المسلمين (ويكره الدفن في)
الاماكن التي تسمى (القناني)

وبالاساحى وبكل ما أمكن (قوله ويسحب) أي إن شـهد دفن الميت أن يمضى في قبره ثلاث
حبات يسديه بجماع من قبل رأسه ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي
الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) نذبا وقيل وجوبا والاولى أولى وهو أن
يرفع غير مسطح كذا في المغرب وقوله بعد ويجعله مرتفعاً الاولى تقديمه على قوله ويكره أن يزيد
الخ وقوله قد رشبه وظاهر الرواية وقيل قد رابع أصابع وتباح الزيادة على قدر شبر في رواية
كما في القصة تال (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه) لأنها بمنزلة البناء بجره وهو
رواية الحسن عن الامام وعن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون مندوبا
لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به في قبر عثمان ابن مظعون
وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر يده وقرأ عليه سورة اقتدر سبعاً وتركه في القبر لم يعذب
صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يربع) به قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور
وقال الشافعي الترييع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مـسمـم (قوله ولا
يحصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بن سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور
وان يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزادوا أن توطأ (قوله
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) يفيد أن ما ذكره مكره وتحريماً (قوله لما روينا) من النهي
عن التجصيص والترصيع فانه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر إطلاقه الكراهة أنها
تحريمية قال في غريب الخطابي نهى عن تجصيص القبور وتكليفها انتهى القصة
التجصيص والتسكيل بناء الكلال وهي القباب والصوامع التي تبني على القبر (قوله وأما قبل
الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان بني فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد أهل مصر
وضع الاحجار حفظاً للقبور عن الانداس والنسب ولا بأس به وفي الدر ولا يجحص ولا يطين ولا
يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به هو المختار اهـ (قوله وفي النوازل لا بأس بتطيينه) وفي التجنبين
والمزيد لا بأس بتطيين القبور خلافاً لما في مختصر الكرخي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترقب قبر ابنه إبراهيم فرأى فيه بهرأسقة فيه فستمره قال من عمل عملاً فليمتقنه وروى البخاري
أنه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابنه إبراهيم شبرا وطينه بطين أحر اهـ (قوله ولا بأس أيضاً
بالكتابة) قال في البحر الحديث المتقدم يمنع الكتابة فليكن هو الموقول عليه لكن قبل في المحيط
فقال ان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن به جازت فاما الكتابة من غير مذكراً اهـ
(قوله رأي بخر) أي سقط (قوله أنه قال خفف الرياح) كذا في مآرأته من نسخ الصغير بالبناء
وفي الكبير صفق بالصاد وهو الذي رأته في تحريمه بعض الافاضل عازياً الى كفاية الشيء قال
في القاموس صفت الريح الاثجار حركتها وفيه خفت الريح تخفق وتخفق خنقا وخفقانا
محركة اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي تخرج منها الرياح الاربعة اهـ فكل يلقى بمعنى
التحريك والمعنى أن تحريك الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) الا
لضرورة مضمرات (قوله ويكره الدفن في القناني) من وجوه الاول عدم اللحد الثاني دفن
الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير من الرابع
تجصيصها والبناء عليها قال السيد الآن في نحو قرافة مصر لا يأتى اللحد ودفن الجماعة لتحقيق

وهو كيت معقود بالبناء يسع جماعة قبا ما وشجره لخالفها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد الضميمة

الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاف فلا ضرورة فإذا فعل الحاضر
بين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد يجوز دفن المتعدين في قبر واحد للضرورة
(قوله للضرورة) فان وجدت جازت الزيادة عليه فيقدم الافضل فالأفضل الى جهة القبلة فيما
إذا اختلف الجنس والا فالرجل ثم الغلام ثم المثنى ثم الانثى كما في البدائع ومن الضرورة المبيحة
لجمع ميتين فصاعدا في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أمير حاج قلة الدافنين أو ضعفهم أو
اشتغالهم بما هو أهم وليس منهادفن الرجل مع الرجل قربة ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع
وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لمجاورة الصالحين فضلا عن هذه الامور
لما فيه من حثك حرمة الميت الاقل وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك اه (قوله ويجوز بين كل
اثنين بالترايب) ندبان أمكن كما في ابن أمير حاج ليكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري
(قوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده
فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهر صاحب مالك أنكره وقال لا معنى له الا التضييق
على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري (قوله جاز دفن غيره في قبره) وزعمه والبناء عليه
كذا في التبيين (قوله ولو كان ذميا) في التتارخانية مقابر أهل الغمة لا تنبش وان طال الزمن
لانهم اتباع المسلمين أحياء وأمواتا بخلاف أهل الحرب اذا احتجج الى نبشهم فلا بأس به اه
وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا
عظم جازو كذا العكس والافان كانوا لا يجدون بدا فيجعلون عظام الاول في موضع وليجعلوا بينهم
حاجزا بالصعيد اه قال في الشرح ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اخلال ولا تخلو به عن
كسر بسبب التحويل خصوصا الآن كما اعتاده الحفاريون من اتلاف القبور التي لا تزار الا قليلا
ولا يعمدها أهلها ونقل عظام الموتى أو طمسها وجمعها في حفرة واحدة ام أن المحل لم يكن به ميت
فلا يقال تضم أرجل عظام الاول في موضع دفن للضرر عن موتى المسلمين اه وفي البرهان
ويكره الدفن ليلا بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطر وادواه
ابن ماجه وفي الجوهره لا بأس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وعثمان
وفاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا بالليل ولكنه بالنهار افضل لانه أمكن اه (قوله
وخيف الضرر به) أي التغير أما اذا لم يخف عليه التغير ولو بعد البر أو كان البر قريبا أو أمكن
خروجه فلا يرى كما يقيد مفهومه والظاهر عليه حرمة ربه وحزرة نقلا (قوله وأنت في البحر)
مستقبل القبلة على شقه الايمن ويشد عليه كفنه وقوله ليرسب أي يثبت في قعر البحر وفي
القماموس رسب في الماء كنعرو كرم رسوبا ذهب سقلا (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض
الافاضل عن اهل مذهبنا أيضا (قوله يمدفن) أي يدفنه المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر
(قوله في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما اذا تعددت المقابر في محل وأبج الدفن في كلها اولا في
كل قبر هل يكون الدفن في القبري اولى او يعتبر الجيران الصالحون بجزر (قوله لما روى عن
عائشة الخ) ولانه اشتغال بما لا يفيد اذا الارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى
بذلك راحة (قوله حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن) أي بمكة (قوله فان نقل قبل الدفن الخ)
في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية اللبن فهو ميل أو ميلين اه أي وأما بعد التسوية قبل اهالة

(للضرورة) فانه فاضل ثان
(ويجوز بين كل اثنين بالترايب)
هكذا أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بعض
الغزوات ولو بلى الميت وصار
ترايا جاز دفن غيره في قبره ولا
يجوز كسر عظامه ولا
تحويلها ولو كان ذميا ولا
ينبش وان طال الزمان وأما
أهل الحرب فلا بأس بنبشهم
ان احتجج اليه (ومن مات
في سفينة وكان البر بعيدا
وخيف الضرر به) غسل
وكفن) وصلى عليه (والتي
في البحر) وعن الامام أحمد
ابن حنبل رحمه الله ينقل
ليرسب وعن الشافعية كذلك
ان كان قريبا من دار الحرب
والاشد بين لوحين ليحفظه
البحر فيدفن (ويستحب
الدفن في مقبرة محل مات
به أو قتل) لما روى عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت حين زارت قبر أخيها
عبد الرحمن وكان مات بالشام
وجعل منها لو كان الامر فيك
الى ما نقلتك ولدفنتك حيث
مت (فان نقل قبل الدفن
قد رتب أو ميلين)

ونحو ذلك (لابايرية) لان المسافة ٤٠٤ الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) اي اكثر من الميدين كذا

في الظهيرة وقال شمس
الائمة السرخسي وقول محمد
في الكتاب لا بأس أن ينقل
الميت قدري ميل أو ميلين بيان
أن النقل من بلد الى بلد
مكروه قاله قاضي خان وقد
قال قبله لومات في غير بلد
يستحب تركه فان نقل الى
مصر آخر لا بأس به لما روي
أن يعقوب صلوات الله عليه
مات بمصر ونقل الى الشام
وسعد بن أبي وقاص مات
في ضبعة على أربعة فراسخ
من المدينة ونقل على أعناق
الرجال الى المدينة قلت يمكن
الجمع بأن الزيادة مكروهة
في غير الائمة أو خشيتها
وتتقن باتفاقها لمن هو مثل
يعقوب عليه السلام أو
سعد رضي الله عنه لانهما
من أحياء الدارين ولا يجوز
نقله اي الميت (بعد دفنه)
بأن أهيل عليه التراب وأما
قبله فيخرج (بالاجماع) بين
أئمتنا طالت مدة دفنه أو
قصرت لئنهي عن نبشه
والنفس حرام حقا لله تعالى
(الا أن تكون الارض
مغصوبة) فيخرج ساق
صاحبها ان طلبه وان شاء
سواء بالارض واتق بها
زراعة أو غيرها (أو أخذت)
الارض (بالشفعة) بأن دفن
فيها بعد الشراء ثم أخذت
بالشفعة لحق الشفيع فيخبر

التراب فلا كما في البزازية والخلاصة عن الجامع الصغير لما كرم عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لغير
ضرورة وسبق عن الزيلعي والمنبج جواز نقله قبل الاهالة ولو بعد التسوية وعليه مشي
الشرح فيما يأتي والظاهر اعتماده اذ ما في الشرح مقدم على ما في الفتاوى (قوله ونحو ذلك)
اي قريبا من الميدين (قوله لان المسافة الخ) اي واذا جاز النقل في هذه الصورة مع امكان دفنه
في أولها منلا جاز نقله وهذا التعليل لا يظهر الا فيما قبل الدفن لافيما بعد التسوية قبل الاهالة
(قوله اي اكثر من الميدين) كثرة فاحشة أما الزيادة عليهم ما بقدر يسير فلا تضر فلا ينافي قوله
قبل ونحو ذلك (قوله بيان أن النقل من بلد الى بلد مكروه) اي تحريما لان قدر الميدين فيه
ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى ما دون مدة السفر وقيل في مدة
السفر أيضا كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد مطلق عن قيد الضرورة وأيضا لا تظهر الكراهة
في نقله من بلد الى بلد الا اذا كانت المسافة أكثر من ميدين (قوله وقد قال قبله) اي قاضي خان
قيل نقله عبارة شمس الائمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم
كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روي أن يعقوب الخ) ومضى عليه السلام نقل
تاوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله للسكالك فانه قال في
رده كلام صاحب الهداية في التجنيس انه لا اثم في النقل من بلد الى بلد لما نقل أن يعقوب الخ
مانعه أن ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شرعنا ولان أجساد الانبياء عليهم
السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم عن
جيفة تم أشد تناما من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اه (قوله وأما قبله) اي قبل ما ذكر من اهالة
التراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية الابن قبل الاهالة وهو الذي في الزيلعي والمنبج وقد
تقدم عن البزازية والخلاصة ما يخالفه (قوله لئنهي عن نبشه) فلو دفن ولدها بغير بلدها وهي
لا تصبر وارادت نبشه ونقله الى بلدها لا يباح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه
ولا يباح نبشه بعد الدفن أصلا كذا في الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مغصوبة)
في المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه في وجه يجوز باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق
وفي وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مغصوبة أو كفن في ثوب مغصوب يعلم برض
صاحبه الا ينقله عن ملكه أو نزاع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثاني فكالام اذا أرادت
أن تنظر الى وجه ولدها ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر
فقيل يجوز فتحه لما روي أن صالح بن عبيد الله روى في المنام وهو يقول حوّلوني عن قبري فقد
آذاني الماء ثلاثا فنظروا فإذا شقه الذي يلي الماء قد أصابه الماء فأتى ابن عباس رضي الله
عنهما بصويله وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لحق صاحبها)
لانه يملك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) في الارض المغصوبة من اخراجها أو اتنازع المالكينها
زراعة وغيرها وصورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع له شريك فيها أو جاز
ثم دفن فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث
أو نحوه (قوله ليست بمالك لا أحد) أما اذا كانت مملوكة لاحد فهي مغصوبة وحكمها سابق
(قوله ضمن قيمة المقبر) بالبناء للجهول والضامن اما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين

كما قلنا (وان دفن في قبر غير لغيره) من الأحياء بأرض ليست بمالك لا أحد (ضمن قيمة المقبر) من تركته والآخر بيت المال (قوله

او المسلمين كما قدمناه فان كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش ٥٠ بذلك وان كانت الارض ضيقة جاز

اي بلا كراهة قال الفقيه ابو
اللبث رحمه الله لان احدا
من الناس لا يدري باى ارض
يموت وهذا كن بسط بساطا
او مصلى اى سجادة فى المسجد
او المجلس فان كان المكان
واسعا لا يصلى ولا يجلس عليه
غيره وان كان المكان ضيقا
جاز لغيره ان يرفع البساط
ويصلى فى ذلك المكان او
يجلس ومن حفر قبر نفسه
قبل موته فلا بأس به ويؤجر
عليه هكذا عمل عمر بن عبد
العزيز والربيع بن خثيم
وغيرهما (ولا يخرج منه)
لان الحق صاره وحرمة
مقدمة (وبئس) القبر
(للمتاع) كئوب ودرهم (سقط
فيه) وقيل لا ينشئ بل يحفر
من جهة المتاع ويخرج
(و) ينشئ (لكفن مغموب)
لمريض صاحبه الا بأخذ
(ومال مع الميت) لان النبي
صلى الله عليه وسلم اباح بنش
قبر ابي رغال لذلك (ولا يتبنش)
الميت (بوضعه لغير القبلة
او) وضعه (على يساره) او
جعل رأسه موضع رجله
ولو سوى اللبن عليه ولم يمل
التراب نزع اللبن وراعى
السنة (سنة) قال كثير
من متأخري أئمتنا رحمهم الله
يكروه الاجتماع عند صاحب
الميت حتى ياتي اليه من

(قوله او المسلمين) اى ان لم يكن في بيت المال شئ أو كان وظلم (قوله يستوحش)
اى يغمى ويحزن (قوله لان احدا من الناس الخ) اى فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم ينصم له
حق فيه (قوله او المجلس) اى كجلاس أهل العلم (قوله أن يرفع البساط) اى ينشئه ولا يرفعه
بيده لئلا يدخل في ضمانه اذا ضاع كما تقدم فى السترة (قوله هكذا عمل عمر بن عبد العزيز)
وعن أبي بكر رضى الله عنه أنه رأى رجلا عنده مسجاة يريد أن يحفر لنفسه قبرا فقال لا تعدد
لنفسك قبرا واعد دفنك للقبر قال البرهان الحلبي والذي ينبغي أنه لا يكره تهيئة نحو الكفن
لان الحاجة اليه تتحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس باى ارض تموت
والظاهر أن الانبعاث وعدمه متابع فى الاولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) اى لئلا
وهو قضيب ذهب وضع معه (قوله تنه الخ) مما يلحق بذلك أنهم اذا فرغوا من دفنه يستحب
الجلوس عند قبره بقدر ما يضر جزو ويقسم له يتلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه
يستأنس بهم ويقتفع به وعن عثمان رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاختيكم وسألوها التثبيت فانه الا ان يسأل رواء
أبو داود وتلقينه بعد الدفن حسن واستحبها الشافعية لما عن أبي امامة رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ملئت أحدكم فسق يمت عليه التراب فليقم أحدكم على رأس القبر
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يستوى قاعدة ثم
ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله تعالى ولكنكم لا تسمعون فيقول اذكر
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربا
وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا يتأخر كل واحد منهما ويقول
انطلق بنا ما بقعدنا عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله يجيبهما عنه فقال رجل يا رسول الله
فان لم يعرف امه قال ينسبها الى امه حواء واه الطبراني فى الكبير وهو وان كان ضعيف
الاسناد كما ذكره الحافظان لكن قال ابن الصلاح وغيره اعترض بعمل اهل الشام قديما كما
فى السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن فى محل لا يخرج منه ابد الا
لضرورة وعليه فلو وضع فى قبره لدوام ثم تحول اليه الماء فنقل للضرورة يكون السؤال فى الاول
فلو جعل فى تابوت او موضع آخر لنقل لم يسأل فيه كذا فى الخلاصة والبرازية والاشهر أنه حين
يدفن وقيل فى بيته تنطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو فى بطن سبع او فى بحر والحق انه
يسأل كل احد بلسانه كما قاله اللقائى واختلف فى سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورج
عدمه فى الاول دون الثانى لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربى وهكذا
الخ وقيل يلهمه الله تعالى فيصيب كما ألهم غيسى عليه السلام فى المهدي وحكمة السؤال اظهار
شرف المؤمن وخذلان الكافر واستغنى بعض اكابر اهل السنة بجاعة فلا يسألون منهم
المقتول فى معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات فى زمن الطاعون والمبطون والمجنون
وأهل الفترة والميت ليلة الجمعة ويومها والقارئ كل ليلة من سورة الملك وطالب العلم لقوله صلى
الله عليه وسلم من جاءه أجله وهو يطلب العلم لى الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجاة النبوة
كذا فى جواهر الكلام والحديث رواء الطبراني والدارقطنى واللفظ من جاءه ملك

بمضى بل اذا رجع الناس من الدفن فليقتروا ويشتغلوا بأمورهم وصاحب الميت بأمره

الموت وهو يطالب المسلم ليجي به الاسلام فينبه وبين النبوة درجة واحدة في الجنة كما في تخرج
 الاحياء والمقاصد الحسنة وفي الميت في اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من
 النوافل والافهي أفضل اه وفي شرعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت قبل مضى
 الليلة الاولى بنسب مما تيسر له فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يهدنوا به ماله قال ويستحب أن
 يتصدق على الميت بعد الدفن الى سبعة أيام كل يوم بنسب مما تيسر اه (قوله ويكره الجلولس على
 باب الدار) قال في شرح السيد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور ومن
 فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجلولس الخ على ما اذا
 كان محظور ارتفعت المخالفة ويدل عليه ما في النهر عن التميمي لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام
 وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح (قوله وتكره في
 المسجد) قال في الدرر لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل
 الميت الخ) قال في البرازية يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
 الطعام الى المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للعلم وألقرأة
 سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلي ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة
 الاحديث جرير المتقدم وهو ما رواه الامام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن عبد الله
 كانهذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة اه يعني وهو فعل الجاهلية وانما
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط عني أنه قد عارضه ما رواه الامام أحمد أيضا بسند صحيح
 وأبو داود عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وحي بالطعام فوضع يده ووضع القوم
 فأكوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك اللقمة في فيه الحديث فهذا يدل على إباحة صنع
 أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما
 للفقراء كان حسنا اه وفي استحسان الخمانية وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا الا
 أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لا عقرب في الاسلام) بفتح العين قال ابن الاثير هذا في إعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا
 ينحرون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يقرها للضياف في حياته فيكافأ بذلك بعد
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبعهم يومهم وليتهم) اي لا يشتغلهم بالحزن
 هذه المقرة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبقصصهما (قوله والله ملهم الصبر الخ)
 هذا تعليم من المؤلف لمن هب الطعام أن يقول ألفاظا لأهل الميت تسليما لهم (قوله وتسحب
 التعزية الخ) ويستحب أن يعمهم اجميع أطارب الميت لأن تكون امرأة شابة وهو المشار اليه
 بقوله اللاتي لا يفتن وهو البناء للقاهر ولا يجر في لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روى
 من تعزيتة صلى الله عليه وسلم لاجدى بنائه وقد مات لها اولاد فقال ان الله ما أخذولة ما أعطى
 وكل شئ عندي بأجل مهى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وعزيمتك وأخذ ذلك
 وقد سمع من قائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شخصه قيل انه انظر عابه السلام يقول
 معزى بالاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل

ويكره الجلولس على
 باب الدار للمصيبة فان
 ذلك عمل أهل الجاهلية
 ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك وتكره في
 المسجد وتكره الضيافة من
 أهل الميت لانهم ائتمروا في
 السرور ولا في الشور وروى
 بدعة مستقيمة وقال عليه
 السلام لا عقرب في الاسلام
 وهو الذي كان يعقر عند القبر
 بقرة أو شاة ويستحب لغيران
 الميت والاباعد من أقاربه
 يشبعهم طعاما لأهل الميت
 يشبعهم يومهم وليتهم اقوله
 صلى الله عليه وسلم اصنعوا
 لآل جعفر طعاما فقد جاءهم
 ما يشغلهم ويلج عليهم في
 الاكل لان الحزن يئسهم
 فيصنعهم والله ملهم الصبر
 ومعوض الاجر وتسحب
 التعزية للرجال والنساء
 اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله
 عليه وسلم من عزى أخاه
 بمصيبة كساه الله

هالك ودركا من كل فائت فبالله تعالى فئة واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب زواه
 الشافعي في الاموذ كره غيره أيضا وفيه دليل على أن المصطفى وهو قول الاكثر كره السكال
 عن السروجي والعزائم المصبر أو حسنه وعزى بهزى من باب تعب صبر على ما نابه وعزى به
 تهزئة قلت له أحسن الله تعالى عزاءك أي رزقك الصبر الحسن كافي القاموس والمصباح ووقتها
 من حين يموت الى ثلاثة أيام وأولها أفضل وتكره بعد الانتم تجدوا الحزن وهو خلاف المقصود
 منها لأن المقصود منها ذكر ما يسلي صاحب البيت ويخفف حزنه ويحضره على الصبر كما ينبغي
 الشارع على هذا المقصود في غير ما حديث (قوله من حلال الكرامة) أي المدة التي على تكريم
 الله تعالى إياه وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاحتساب وغالب الخلق عما تلافى فروى
 مالك في الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابه مصيبة فقال كما أمره
 الله تعالى أنا لله وأنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي وابعثني خيرا منها الأفعال الله تعالى
 ذلك به وأجرني بسكون الهمة والجيم فيها الضم والكسر وقد عتد الهمة مع كسر الجيم واسلم
 إلا أخلفه الله تعالى خيرا منها فينبغي لكل مصاب أن يفزع الى ذلك وظاهر الأحاديث أن
 المأمور به قول ذلك مرة واحدة فور القوله صلى الله عليه وسلم انما الصبر عند الصدمة الأولى
 رواه البخاري وخبر ولو ذكرها ولو بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة
 فضل لا تنافي الاستحباب فور وقوع المصيبة كما ذكره الزرقاني في شرح الموطأ وروى الطبراني
 وغيره إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته في قائم من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه
 فليذكر مصيبته في قائم من أمثلي ان يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من مصيبتي ولله در القائل
 اصبر لكل مصيبة وتجد * واعلم بأن المرء غير محلد
 واذا ذكرت مصيبة تساوها * فاذا كرمصائبك بالنبي محمد
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله عليه وسلم
 ماذا علي من شئ تربة أحد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها
 صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن ليا لها
 (قوله من عزى شكلي) في القاموس الشك بالضم الموت والهلاك وفقدان الحبيب أو الولد
 ويقال ثاكل وشكول وشكلانة قليل المراد منه فاشكلي فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم
 ثوب مخطط والجمع أبراد وأبرد وبرود وهي كسبة ياتحف بها والمراد بكسي من ثياب الجنة
 الفاضلة (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى) وتكره عند القبر وهي بعد الدفن أفضل
 لأنهم قبله مشغولون بالتجهيز ووحشتهم بعد الدفن أكثر لا إذا رأى منهم جزعا شديدا فيقدمها
 لتسكينهم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في زيارة القبور) *

(قوله نذب زيارتها) القوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكروكم الموت وروى ثذ كرا لاخرة
 وروى كنتنم يشكم عن زيارة القبور فزوروها وأوجه لواز يارتكم لها صلاة عليهم واستغفارا
 لهم وعن محمد بن النعمان يرفعه من زار قبر أبيه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه
 البيهقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموتى يعلمون

من حلال الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى مصابا فله مثل أجره
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى شكلي كسي بردين في
 الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة
 ان يعزى أخرى
 * (فصل في زيارة القبور)
 (نذب زيارتها)

بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقال ابن القيم الاحاديث والا تاتردل على أن الزائر
 متى جاء علم به المزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهذاعام في حق الشهيد او غيرهم وأنه
 لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أثر النجاشي الدال على التوقيت (قوله من غير أن يطأ
 القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة أن لا يطأ القبور في فعله ويستحب أن يمشى على القبور
 حافيا ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذا أنه يجوز الوطء على المقابر إذا كان
 حافيا غير متعل وهو يدعوا لاهلها ويوافقه ما في الخزانة حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر
 على المقبرة أو يطأها وهو قارئ القرآن أو مسبح أو داع لهم أه وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة
 كدفن الميت لا يكره وفي السراج فان لم يكن له طريق الا على القبر جاز له المشي عليه للضرورة
 ولا يكره المشي في المقابر بالنعيلين عندنا وكرهه أحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وأنه ليسمع
 خفق نعالهم إذا انصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسأقي تمامه
 ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتها وجه الله تعالى واصلاح القلب وتقع
 الميت بما يلي عنده من القرآن ولايمس القبر ولا يقبله فانه من عادة أهل الكتاب ولم يهده
 الاستسلام الا للجر الاسود والركن اليماني خاصة وتماه في الحلي (قوله وقيل تحرم على
 النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد
 في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج
 كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا أتت القبور
 تلعن ارواح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في التمرح عن التارخانية قال البدر
 العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكرر للنساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما النساء
 مصر لان تجر جهن على وجهه فيه فساد وقننة اه وفي السراج وأما النساء اذا أردن زيارة
 القبور ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتسبب كما جرت به عادة تهن فلا تجوز لهن الزيارة
 وعليه يحمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للإعتبار والرحم والتبرك
 بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع فلا بأس به اذا كن بهاتين زوكره ذلك للشابات
 كحضورهن في المساجد للجماعات اه وحاصله أن محل الرخصة لهن اذا كانت الزيارة على وجه
 ليس فيه قننة والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لان السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها
 كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيها عبد الرحمن بمكة
 كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري (قوله والسنة زيارتها قائما) قال في شرح المشكاة
 ينبغي ألا يدنو من القبر قائما أو قاعدا بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته اه وكذا ذكره غيره
 وفي القهستاني ويقوم بهذا وجهه قريبا بعد ما في الحياة قال في الاحياء والمستحب
 في زيارة القبور أن يقف مستديرا القبلة مستقبلا وجه الميت وان يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله
 ولا يمسسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح المشكاة بعد كلام
 وحديث ما نهى فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن
 يستقر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر (قوله السلام
 عليكم دار قوم الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على ان في

من غير أن يطأ القبور (للرجال
 والنساء) وقيل تحرم على
 النساء والاصح أن الرخصة
 ثابتة للرجال والنساء فتسبب
 اللعن أيضا (على الاصح) والسنة
 زيارتها قائما والدعاء عندها
 قائما كما كان يفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الخروج
 الى البقيع ويقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وأنا
 ان شاء الله بكم

لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) يعني وأهدى ثوابها ٤٠٩ للاموات (خفف الله عنهم يومئذ)

العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أي للقاري (بعدد ما فيها) رواية الزيلعي من فروع من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنا تصدق عن موتانا ونفج عنهم ونعولهم فهل يصل ذلك إليهم فقال نعم انه يصل ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواه أبو خنيس العكبري فلا انسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الأذى كرا أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت وينفعه قاله الزيلعي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدررقي وخرج ابن أبي شيبة عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب

الكلام مضافاً محذوفاً تقديره اهل دار وروى الحديث بالفاظ مختلفة واخرج ابن عبد البر في الاستذكار والقهيدي بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد يمر بقبر اخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورده عليه السلام (قوله لاحقون) أي على أتم الحالات فصحت كالمشينة والا فالعاق بهم لا يمحى عنه (قوله أسأل الله لي ولكم العافية) أي من خطا الله ومكروهات الآخرة (قوله ويستحب للزائر قراءة سورة يس) بعد أن يقع على تأدية القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ وفي السراج ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها اه (قوله من دخل) ظاهره أن الثواب المذكور لا يحصل الا لمن دخل المقبرة وقرأ السورة فيها (قوله ورفعهم) أي العذاب لاهل الواو بمعنى أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كما ذكره من لا على في بعض كتب وأخذ من ذلك جواز القراءة على القبر والمسئلة ذات خلاف قال الامام تكملة لان أهلها جيفة ولم يصح فيها شيء عنده عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن سنان لورود الآثار وهو المذهب المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان (قوله بعدد ما فيها) ما يعني من أو هو على حد قوله تعالى فانكم وما اطاب لكم فلو حفظ فيها الصفة وهو الموت (قوله كما يفرح أحدكم بالطبق) هو الذي يؤكل عليه كما في القاموس فهو من اطلاق المثل وارادة الحال فيه (قوله فلا انسان ان يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المجهول له حياً أو ميتاً من غير أن ينقص من أجره شيء وأخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تصدق أحدكم بصدقة تطوعاً فليجعلها عن أبيه فيكون له ما اجرها ولا ينقص من اجره شيء وقالت المعتزلة ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الاول انها منسوخة اليكم بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذرّيتهم بإيمان الآية فانما ثبت دخول الابناء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس الثاني انها خاصة بقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلهم سعيهم وما سعى لهم قاله عكرمة الثالث المراد بالانسان الكافر فله ما سعى فقط ويخفف عنه بسببه عذاب غير الكفار ويناب عليه في الدنيا فلا يبقى له في الآخرة شيء قاله الربيع بن انس والثعالبي الرابع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من طريق الفضل فإثران يزيد الله تعالى ما شاء قاله الحسين بن الفضل الخامس ان معنى ما سعى نوى قاله ابو بكر الوراق السادس ان اللام بمعنى على كما في قوله تعالى وإهم الامنة السابع انه ليس له الا سعيه غير ان الاسباب مختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل الخير بنفسه وتارة يكون في تحصيل سببه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه ومصدق يستغفر له وقد يسعى في خدمة الدين فيكتسب محبة اهل فيكون ذلك سبباً حصل بسببه حكاية ابو الزرج عن شيبه الزعفراني الثامن ان الحصر قد يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله كما في العبيد علي الجاري (قوله او غير ذلك) كالا عتكاف (قوله بعدد الاموات) أي الاموات الموهوب لهم وهو المتبادر (قوله والعظام النخرة) النخرة بالي المتفتت والنخرة من العظام البالية قاموس (قوله وهي بك مؤمنة) واره للعال (قوله روحاً منك) بفتح الراء هو الراس والرحمة

استغفره كل مؤمن مات منذ خلق الله ٤١٠ آدم واخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعد من مات من ولد آدم الى ان تقوم

الساعة - سنات (ولا يكره الجلوس للتراث على القبر في المختار) اتادية القراءة بالسكينة والتدبر والانتعاش (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لان يجلس أحدكم على قبر فحرق ثيابه فخلص الى جلدته خير له من ان يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لمافيه من عدم الاحترام وأخبرني شيخني العلامة محمد بن أحمد الحوي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخفق النعال انتهى وقال السكال حينئذ ثياب يصنع الناس ممن دفنت آثار به ثم دفنت - واليهم خاق من وطئت تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكروه اه وقال قاضيان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحدته لا يمشي في ذلك وان لم يقع في ضربه لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقريبا منها وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكر الله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر الله

ونسيم الریح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي ومؤمنه والمراد ارواحهما (قوله بعد من مات) ولو كافرا (قوله حسنات) نائب فاعل كتب (قوله اتادية) على لثني الكراهة وهذا بيان لا كحل (قوله وكره القعود على القبور لغير قراءة) وروى الامام مالك في الموطأ أن عليا رضي الله عنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وفي البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور رأى من نحو ما ذكره المؤلف المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل على - وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث أو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال ثقة قال الطحاوي به - كلام وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه في آثاره هو الجلوس للغائط أو البول وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العيني في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بذهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة اه بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه - ~~كقول مالك~~ كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري في شرح موطأ الامام محمد حاصله أن النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول على الرحمة اذ لم يكن على وجه المهانة اه (قوله فحرق) بالنصب عطفا على يجلس وهو بابناء للمجهول وثيابه نائب الفاعل (قوله تخلص) بضم اللام قال في القاموس تخلص خلوصا وخلصة صار خالسا واليه خلوصا وصل اه والمضارع كيكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكروه) أي تنزيها كما قاله المنذرا على (قوله أنه طريق أحدته) أي وقته الاموات كما قيد به بعضهم (قوله وكره تحريما قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يفيد أن المكروه غير تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة) كلاس والتقبيل وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى) ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا أي ولو من غير جملة من غير حاجة أفاده في الشرح عن قاضيان وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم شق جريدة نصفين ووضع على كل فبر نصفها وكانا قبرين يذهب صاحباهما وقال اني لارجو أن يخفف عنهم ما لم يبيسا اي لانهم ما يسبحان مادام رطبين وباتزل الرحمة وفيه في الجريد ما فيه رطوبة من اي شجر كان واستفيد منه انه ليس لليابس تسبيح وقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده اي شيء حي وحياة كل شيء بحمده فالشجر ونحوه حي ما لم يبس والجريد حي ما لم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من المفسرين والحقائق على العموم اذ العقل لا يحيل عليه ويمكن ان يقال تسبيح الاقل بلسان المقال والثاني بلسان الحال اي باعتبار دلالة على وجود الصانع جل شأنه وانه مستزك في شروح البخاري وغيرها وفي شرح المشكاة وقد اتفق بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتد من وضع الريحان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرجى التخفيف عن الميت بتسبيح الجريد فتلاوة القرآن اعظم بركة اه - فرع - يكره تقى الموت لغضب اوضيق عيش اوضر نزل به لان فيه نوع اعتراض على القدر المتهوم وقد روى البخاري في كتاب المرضى عن انس قال النبي صلى

يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكر الله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر الله

الله عليه وسلم لا يتبين احدكم الموت من ضراحيه فان كان لا يتفادى فليقبل اللهم احبني ما كانت
الحياة خيرا لي وتوفني ما كنت الوفاة خيرا لي (قوله لزوال المقصود) اي وهو التسليم وقد
علمت ما فيه وقد انتهت ما رأيته من كتابة العلامة المرحوم عبد الرحمن افندي - خلوات فانه كتب
متنا لنفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت من مشقونا
وخفت على ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه فأحييت أن
أقطف بعضا من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين الناس لأجل أن ينتفع به المسلمون ولا
يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة في تحريره وتنقيحه جزاء الله أحسن الجزاء ووالى عليه
جزيل الرحمت فمن كان داعيا الى ومترجعا الى فليدع له ويترحم عليه وعلى المؤلف والسيد أولا
وبالأصالة ثم يذكرني بعدهم بالتبعية والطلاقة فانه ليس لي في هذه التقييدات الا ما كان خطأ
وأما ما كان من صواب فمن المنقولات وأسأل الله تعالى أن يغفر لنا العثرات انه يسهل الخير وهو
على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب احكام الشهيد)

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره يرزق عند ربه
على المعنى الذي يصح أولان عليه شهادته وهو دمه وجرحه ونسجه أولان روحه شهدت
دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة او لقيامه بشهادة الحق حين قتل اولانه يشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة أولان الملائكة
تشهدوا كراماله كذا في حاشية الدر عن النهر (قوله لم يبق من اجله) بفتح اليماء وهو تفسير لما قبله
ولولم يقتل لاحتمل أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القتال قطع على المقتول اجله وانه لو لم
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وتكسر شينه
الشاهد والامين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقتيل في سبيل الله لان ملائكة الرحمة
تشهد له أولان الله تعالى وملائكته تشهد له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الامم
الخالية اولسقوطه على الشاهدة أي الارض أولانه حي عند ربه حاضر اولانه يشهد ملكوت
الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع اللغوية (قوله هو من قتل اهل الحرب)
هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أماتة وأما بالنظر للمعنى اللغوي فشكل من حارب اهل
حرب (قوله أو تسبييا) بأن ألغوا أجزار الى طريق المسلمين فلهلكوا بها أو أرسلوا ماء فأغرقوهم
به (قوله ولو عاء الخ) مثله ملو وطئت دابتهم مسلما وتفر وادابة مسلم فرمته اوردوه من السور
أو ألغوا عليه حائط (قوله أو اهل البقي) بمباشرة أو تسبييا ايضا كقتل اهل الحرب لانه لما كان
القتال مع البغلة وقطاع الطريق ما مورا به ألقى بقتال اهل الحرب فعمت الآلة كما عمت هناك
معراج وأما قتل اهل البقي بعضهم - بعضهم وكذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا لا يعد أن يعد
المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأي آلة كانت) راجع الى اهل البقي وقطاع
الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) تعالى في البحر ولو نزل عليه الصو عن ليلا في المصرفقتل بسلاح أو
غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصرب سلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم يختلف في هذه
المواضع بل هو ماله (قوله أو من انا) أي بسلاح كما أفاد في الشرح (قوله بخرج الخ)

لزوال المقصود

(باب احكام الشهيد)

سعى به لانه مشهود له بالجنة
(المقتول) بأي سبب كان
(ميت) بانقضاء أجله لم يبق
من (أجله) ولا رزقه شيء
(عندنا) معاشر اهل السنة
والجماعة قاله في العناية
(والشهيد) شرعا هو (من
قتله اهل الحرب) بمباشرة أو
تسبييا بأي آلة كانت ولو
بماء أو نار أو موهاب بين المسلمين
(أو) قتله (أهل البقي أو)
قتله (قطاع الطريق) بأي
آلة كانت (أو) قتله
(الصو ص في منزله ليلا ولو
بمنقل) أو نهارا (أو وجد
في المعركة) سواء كانت
معركة اهل الحرب أو البقي
أو قطاع الطريق (وبه أثر)
بخرج وكسرو حرق وخروج
دم من أذن أو عين

لامن فم وانف ومخرج (أو قتله مسلم ظلماً) لا بجدة وقود (عمداً) لا خيلاً (مجدد) خرج به للمقتول شبه عذبة بمقتل وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلياً بالغا خالياً من حبس ونقص وجناية ولم يرث) أي ماصداً خلقاً في الشهادة كالشوب الخلق بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد ٤١٢ انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكن بدمه) أي مع دمه من غير

تغسل لقوله صلى الله عليه وسلم زلوه بدمائهم فإنه ليس بكلمة تكلم في سبيل الله الاتاني يوم القيامة تدعى لونه لون الدم والريح ريح المسك (و) يكفن مع (نيابة) للأمر به في شهادة أحد (ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيذاً وإن علم مما سبق لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حجرة رضى الله عنه وجىء برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فصلى عليه ثم رفع وتر الحجرة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى أختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه الكرامة (وينزع عنه) أي عن الشهيد (ما ليس صالحاً للكفن) كالقرو والحشو (و) ينزع (السلاح والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن

وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السيد على مسكين (قوله لامن فم وانف ومخرج) لأن الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فإن الإنسان يتلى بالرعاف والجبان يول دماً أحياناً وصاحب الباسو يخرج الدم من دبره (قوله أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فإنه لا يكون شهيداً في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظلماً أدخل فيه المقتول مدافعاً عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة ١١ درة متقى (قوله لا بجدة وقود) محترزاً للقيود بالظلم والضابط في قتل من يكون شهيداً أن لا يجب بنفس القتل مال أو لوقته مسلم خطأ أو عداً بالقتل فليس بشهيد ولو جوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحاً ولم يعلم قاتله أو وجد في محله مقتولاً ولم يعلم قاتله لأنه لا يدري أقتل ظلماً أو مظلوماً عمداً أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبوه أو سيده) لأن نفس القتل موجب للقصاص وانما سقط لعارض (قوله وكان المقتول مسلماً الخ) أي مقتول من كرم أهل الحرب وغيرهم (قوله كالشوب الخلق) قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو الشيء البالي وسمى مرثلاً لأنه صار خلقاً في حكم الشهادة والمرث شرعاً من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله بوجود رفق) متعلق بيرث والرفق الاتقاع (قوله بعد انقضاء الحرب) ولو فيه لا يصير مرثياً بشيئ مما ذكره درة (قوله فيلحق بشهداء أحد في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب والبغى وقطاع الطريق والمقتول ظلماً وبين حكم شهادة أحد بقوله فيكن بدمه الخ (قوله أي مع دمه) فالبراءة للمصاحبة (قوله زلوه بدمائهم) التزويل اللب بالشوب (قوله فإنه ليس كلمة) أي جرحه وهي بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) تجرح أي يجرح صاحبها (قوله تدعى) أي يخرج منها الدم بفتح الميم من دعى للآدم ومنه الحديث أن أمت الأصبغ دميت (قوله لونه) أي لون الخارج المقتول من قوله تدعى (قوله ويكن مع نيابة) ويكره نزع نيابة وتجديد الكفن غير (قوله وإن علم مما سبق) أي من قوله بدمه ونيابة (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويصلى عليه وما قبل من أنهم أحياء وألحى لا يصل على عليه فدفع بأنه حكم آخرى لا دينوى دليل ثبوت أحكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبينونة نسائهم إلى غير ذلك وما قبل أنها الاستغفار وهم مغفورا لهم قسمة تقضى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي جرح عن الهداية (قوله فصل على) أي مع حجرة كما هو المتبادر (قوله والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي لا لتصيل المغفرة (قوله وحرم المنافق) الضمير محذوف أي وسرهما المنافق (قوله كالقرو) أدخلت الكاف الخلف والقلنسوة بجر والاشبه أن لا تنزع عنه السر أو يلبس ثيابه (قوله إن وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه مضمومه (قوله توفرة على الورثة) له لقوله وينقص (قوله أو المسلمين) أي في رد لبيت مالهم أن لم يكن له ورثة (قوله أخرى) أي أثر الشهيد

يدفعه أو بدمائهم ونيابهم (ويراد) أن نقص ما عليه عن كفن السنة ليمت (وينقص) أن زاد العدد (في نيابة) على كفن وهو السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جميعها) أي نيابة التي قبل فيها يلقى عليه أثره (ويغسل) الشهيد

عند الامام (ان قتل جنباً) لان حنظلة بن الراهب استشهد يوم أحد ٤١٣ وقال عليه السلام اني رايت

الملائكة تغسل حنظلة بن
أبي عامر بين السماء والارض
بماء المزن في مصاتف الفضة
قال ابو أسيد فذهبن وتظارنا
اليه فاذا برأسه يقطر ماء
فأرسل النبي صلى الله عليه
وسلم الى امرأته فاخبرته
أنه خرج وهو جنب (أو
صبياً ومجنوناً) لان السيف
كفى عن التمسيل فيمن
يوصف بجنب ولا ذنب لهما
فلم يكونا في معنى شهداء
أحد (أو) قتل (حائضاً أو
نفساء) سواء كان بعد اذ قطع
الدم أو قبل استقراره في
الحيض ثلاثة أيام في الصحيح
والمعنى فيهما كالجنب (أو
ارث) بالبناء للعجول أي
حمل من المعركة رثيناً أي
جر يحاويه رمق كذا في
الصاح وسعى مرتناً لانه
صار خلقاً في حكم الشهادة
بما كلف به من أحكام الدنيا
أو وصل اليه من منافعها
(بعد انقضاء الحرب) فسقط
حكم الدنيا وهو ترك الغسل
فيصل وهو شهيد في حكم
الآخرة له الثواب الموعود
للسهداء ولو ارتث (بأن
أكل أو شرب أو نام) ولو
قليل (أو تدأوى) لرفق
الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدر

وهو الدم (قوله عند الامام) أي خلا فالهما (قوله بماء المزن) أي السحاب جمع مزنة كما في
الجلالين وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء ولم يمد صلى الله عليه وسلم غسله لحصوله بغسل
الملائكة بتدليل قصة آدم ذر (قوله أو صبياً) هذا عند الامام وعندهما لا يغسل ومثله المجنون
والجنب لان ما وجب بالجناية سقط بالموت والصبي احرق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان
سقوطه لا يبقا أثر كونه مظلوماً وغير المكلف اولى بهذه الكرامة لان مظلوميته اشد حتى قال
أصحابنا خصوصاً البيهقي يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف
دليل الامام (قوله أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يستمر ثلاثاً لا يكون حائضاً
الا أن الغالب فيه ذلك فثبتوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان النفاس لا حد لاقله
(قوله والمعنى فيهما كالجنب) أي فالنص الوارد في الجنب يشملهما لان كلامهم ما حدثا كبر
بل هما أغلظ من الجناية اذ لا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أي ببقية الحياة قاموس (قوله
بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقاً (قوله أو وصل اليه من منافعها) ككل وشرب (قوله وهو شهيد
في حكم الآخرة) عند السيوطي في التثبيت شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلف فيه
هل المراد الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من الشغل والفرق والهدم أو بالجنب وهي
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما
امرأت ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالذبح بمعنى المذخور والمعنى أنها
ماتت من سبب مجموع فيها غير منفصل عنهما من حمل أو بكرة أو بالسل وهو داء يصيب الرثة ويأخذ
البدن منه في النقصان والاصفرار وفي الغربية أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه
أو مظلمة أو بالعشق مع العقاف والسكتم وان كان سببه حراماً أو بالشرق أو بافتراس السبع أو
بجبر سلطان ظالم أو بالضرب أو متوارياً أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً
محتسباً أو تاجراً أو مدواً ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله تعالى
ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة
والمات في البحر الذي حصل له غشيان والذي يصيبه التي له اجر شهيد أي ومات من ذلك ومن
مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال بكل يوم خمساً وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت
وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل
شهر ولم يترك الوتر سفر أو لاحتضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسنق عند فساد أمق له اجر شهيد
ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت سبحانك أي كفت من الظالمين اعطى اجر شهيد
وان برئ برئ مغفور الله قال وحذفت أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً (قوله له الثواب
الموعود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدأوى لرفق الحياة) الأولى بنبه شيئاً من مرافق الحياة
كما في الشرح في الكلام حذف مضاف (قوله ويقدر على ادائها) أما اذا لم يقدر على أداء
الصلاة مع العقل فلا يصير مرتناً اذ لا يلزمه الصلاة بموته حيث لا يملك التكليف بالاداء الامع
القدرة على الفعل ولو بالأيما وهو منعدم ولم تحصل له حياة ليقضى ما مضى مع العقل والعجز عن
طريق من ألزمه القضاء بمجرد العقل واما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر

على أدائها اذ لا يلزمه بدون قدرة ففج العجز لا يغسل

(أونقل من المعركة) تنبأ ليرض ٤١٤ (لأنه لو وطأ النمل) أو لا وب فانه بهذا لا يكون مرتثا (أو أوصى) عاف على قوله

كل سواء أوصى بأمر الدنيا والآخرة عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرتثا بوصيته بأمر الآخرة وقيل الخلاف في أمور الدنيا وقال القمي أبو جعفر إنما يكون مرتثا إذا زادت الوصية على كلمتين أما بالكلمة أو الكلمتين فلا تبطل الشهادة (أو باع وأشترى) أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فان من شهد أحدا من تكلم كسعد ابن الربيع وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون) الشهيد (مرتثا) بذلك كذا قاله الكمال وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار وموتناهم بموتناهم فان كان المسلمون أكثر على عليهم وينوي المسلمين والأفلا الأمن عرف انه من المسلمين ويتخذ له مقبرة على مدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

• (كتاب الصوم) •

أما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكر عقبتها

٢ (قوله وقيل لا خلاف) لا وجود لذلك في الشرح الذي بالهامش كما ترى وإنما الموجود فيه وقيل الخلاف

في أمور الدنيا فله محترف عما أثبتته المحشي محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وألحجر اه معجزة بعد

في عدم كونه مرتثا (قوله أونقل من المعركة) سواء وصى ل إلى يتيه حيا ومات قبله ولو أنقل بنفسه يكون مرتثا بالاولى قاله السيد (قوله ليرض) اعلم ان بعضهم كصاحب البدافع جعل العلة في ارتثائه أن نقله من المعركة يزيد ضعفه ويوجب حدوثا لم يكن النقل مشاركا للجراحة في إثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة بقتل فلا يسهط النفس بالشتك وحيد فتدفع الفرق بين ان ينقل ليرض أو تلوف وطأ الحيوان وبعضهم جعل العلة في الارتثا نيل شيء من مرافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل للتداوى أو للتخوف من وطأ الحيوان أفاده السيد ٢ (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي يوسف بأن يكون مرتثا فيما إذا كان بأمر الدنيا وجواب محمد به سده فيما إذا كان بأمر الآخرة فيوصى بما يمكن به ويخص رقبته ويبرئ دجاره من النار ويدخر لنفسه ذخيرة الآخرة (قوله كسعد بن الربيع) هو كافي رواه يزيد بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد اطالب سعد بن الربيع وقال الله رأيته فأقرته مني السلام وقل له كيف تجدك قال فأصبته وهو في آخر روق وبه سبعه وخمسة مائة بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات فقال اني في الأموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول جرتك الله عنا خير ما جزى نبيا عن أمته وقل اني أجود بريح الجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله تعالى ان خاصر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه ومنكم عين تطرف ثم لم يرح أن مات بخيار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره قال في القاموس وقرأ عليه السلام أبلفه كآقرأ ولا يقال أقرأه الا اذا كان السلام مكتوبا (قوله مع الجراحة) أي مثلا في الأ فالشهادة لا تخصها (قوله لا يكون الشهيد مرتثا بذلك) في أول الكلام غنى عنه (قوله صلى عليهم) أي بغير تفصيل في القتلى وبعد التفصيل في الموتي وذلك لان الحكم للغالب الأمن عرف أنه كافر (قوله الأمن عرف أنه من المسلمين) أي بالمسما وهي اقلتان والحضاب وليس السواد وان استويا يصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال في شيء الا غلب الحرام الحلال كذا في الشرح (قوله ويتخذ لهم مقبرة على حدة) نقله في الشرح عن بعض المشايخ وجعل محله فيما لا يصل عليهم اه وهو فيما اذا غلب الكفار وقساويا وظاهر هذا التقييد أنهم اذا صلى عليهم يدفنون في مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلف فيها انصبا به رجح بعضهم جانب الولد فقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الولد في حكم جرحها مادام في بطنها فتدفن في مقابر المشركين وقال عقبه بن عاصر يتخذ له مقبرة على حدة أفاده في الشرح أي ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجهه الولد اليه والخلاف في الموتي المختلطين أصله اختلاف في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الصوم) •

(قوله ذكره) الى الصوم عقبه يكثر من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وآخر الصوم ووجهه اقتران الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في القهستاني أفضل الاجمال

بعد الزكاة الصوم وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الاجهوري بعد مضي ليلتين من شعبان المذكور (قوله ويحتاج لمعرفة الخ) قد ذكر ذلك من هنا الى آخر الفصل فلا يحتاج الى التنبيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول اي يحتاج المكلف (قوله فعناء لغة الامساك الخ) ظاهره انه حقيقة لغوية في ذلك وهي ما تنقيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام القرم اذا لم يعتق وقول النابغة خيل صيام وخيل غير صائفة نهر (قوله هو الامساك النهارا) انما عبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو الامساك بحر (قوله التهارضة اليسل) قال في الشرح التهارضة عبارة عن زمان تمتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه واللغة (قوله الى الغروب) هو أول زمان بعد غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل من ههنا فقد أفطر الصائم أي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم فهو متناهي ولذا كره الوصال من (قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الافطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطف على جملة يؤكل وقوله وكونه بالجر عطف على الادخال (قوله يخرج النسيان) أي يخرج الادخال ناسيا كمن أكل أو شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالعمد) أي في الفساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء أدخله الخ) الأولى حذفه ويجعل قوله بطننا مقول لقوله ادخال شيء (قوله من القم) متعلق بأدخله ومثل ما ذكرنا اذا أدخله في دبره وأفطر في احليله وأذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله الآمة) بالمد وتشديد الميم جراحة وصلت الى ام الدماغ (قوله والانزال بعث) فانه يفسد وان لم تجب به كفارة والمراد بالجماع الجماع المعهود (قوله لقتاز العباد) وهي الامساك عن المنطرات بنية العبادة وقوله عن العادة وهي الامساك عن الاكل على جرى عادته ومثلها الامساك حمية (قوله من أهله) هو الشخص المخصوص بالجمع فيه شروط الصبة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفاس والنية والعلم بالوجوب ان كان بدار الحرب أو الكون بدارنا وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ والاطاقة فليسا من شروط الصحة أصحة صوم الصبي ويشاب عليه وأصحة صوم من جن أو أنعم عليه بعد النية وانما لم يصح صومه ما في الغد لعدم النية (قوله احتراز عن الحائض والنفساء) أي ما دام عليهما الحيض والنفاس أما اذا طهرتا منهما صح صومه ما وان لم تغتسل منهما بحر (قوله امساك عن المنطرات) احتراز بلزوم الدبر في هذا التعريف اذا المنطرات مفسدات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفته عليها فهو متناهي وأجيب بأن المراد بالمنطرات المأكولات ونحوها (قوله باذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المطول (قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق سمى به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وحادي غير

ويحتاج لمعرفة لغة وشريعة وسببه ونبرطه وحكمه ووركنه وحكمة شرعيته وصفته فعناء لغة الامساك عن الفعل والقول وشرعا (هو الامساك نهارا) التهارضة الليل من الفجر الصادق الى الغروب (عن ادخال شيء) سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال يخرج الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج النسيان والخطي من سببه ماء المضخضة الى حاقه فهو كالعمد سواء أدخله (بطنا) من القم أو الانف او من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في (ما له حكم الباطن) وهو الدماغ كدواء الآمة (و) الامساك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والانزال بعث (بنية) لقتاز العباد عن العادة من أهله احتراز عن الحائض والنفساء والكافر والجنون واختصار هذا الحد الصحيح امساك عن المنطرات منوى لله تعالى باذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان)

منصرف لاف التأنيث المقصورة ويصرف غيرهما وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري
يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منح بزادة وأطبقوا على أن العلم في ثلاثة
أشهر مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وريبع الأول والاخر حذف شهرهما من قبيل
حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجزوا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه
حيث أعربوا الجزأين نهر عن الكشف والسعد في شرح المشارق لابن ملك وريبع بالتثنية
والأول صفة وإضافته إلى الأول غلط اه سيد (قوله يعني افتراض صومه) أشار به إلى أن
الوجوب بمعنى الافتراض وإلى أن في العبارة مضافا محذوفا (قوله شهود جزء صالح) اعترض
بأن الصبي الذي بلغ أثناء الشهر شهود جزءا منه فقط قضاء وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بجزء واحد ما حصل ما ذكره المصنف أنهم
اتفقوا على أن رمضان انما يجب بشهود جزء منه واختلقوا بعد فذهب السرخسي إلى أن
السبب مطلق شهود جزء من الشهر حتى استوى فيه الأيام والليالي وذهب نحر الاسلام ومن
وافقه إلى أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم كافي للدر وهو ما كان من طلوع
الفجر الصادق إلى قبيل الضحوة الكبرى فما بعدها إلى الفجر لا يلزم بشهوده شيء وعثرة الخلاف
تظهر في أن أفاق أول ليلة من الشهر ثم قبل الفجر جميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة
منه أو فيما بعد الزوال من يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزمه القضاء على قول شمس الأئمة
لا على قول غيره وصح في المغني قول نحر الاسلام وموافقوه وعليه الفتوى كفا في المجتبى والنهر
عن الدراية وصححه غيره واحد وهو الحق كفا في الغاية واختار في الخبازية الأول فهم أقولان
مصعبان الآن الفتوى واكثر التصحيح على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لانشاء
الصوم فيه وهو من طلوع الفجر إلى قبيل الضحوة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر)
الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن
فيه انشاء الصوم من كل يوم لا كله والابلز أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق
والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بعد الزوال كذا في صحيفة الاخبار وهو عطف تفسير على قوله
شهود جزء صالح فالمصنف اعتمد كلام نحر الاسلام ولم يذكركلام شمس الأئمة وانما ذكره الشرح
بقوله خلاف شمس الأئمة (قوله اتفرق الأيام) قال في الشرح لان صيام الأيام عبادة متفرقة
كتفرق الصلاة في الاوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصح للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون
ذلك التخلل مانعا من ان يهاب جزء اليوم على ما بعده (قوله لا ما مضى) أي انشأه لعدم شرط
الوجوب فيما مضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين السببين) قال في الشرح
وتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة فشهود جزء مخصوص من الشهر سبب اكمله
ثم كل يوم سبب اصومه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه
ودخوله في ضمن غيره قاله السكال وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان متباينان والمقرع
على أحدهما لا يتأتى تفريعه على الآخر وأيضا اذا كان السبب المجموع فكل منهما جزء سبب
لا سبب مستقل والالترتب المسبب على كل بافتراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء
عنه بالخاص فان شهود جزء من اليوم فيه جزء من الشهر على أن المصنف لم يجمع كأنه ناعليه

يعني افتراض صومه (شهود
جزء) صالح للصوم (منه) أي
من رمضان خرج الليل وما
بعد الزوال على ما قاله نحر
الاسلام ومن وافقه خلافا
لشمس الأئمة ان السبب
مطلق الوقت في الشهر (وكل
يوم منه) أي من رمضان
(سبب لادائه) أي لوجوب
ادائه ذلك اليوم لتفرق الأيام
فمن بلغ أو اسلم يلزمه ما بقي
منه لا ما مضى ولا منافاة بالجمع
بين السببين ونقل السببية

من المجموع للجزء الاول رعاية للمعيارية (وهو) اى صوم رمضان (فرض) عين ٤١٧ (اداء وقضاء على من اجتمع فيه اربعة

اشياء) هي شروط لاقتراضه
وان الخطاب به وتسمى شروط
وجوب احدها (الاسلام)
لانه شرط للخطاب بفسر
الشريعة (و) ثانيها
(العقل) اذ لا خطاب بدونه
(و) ثالثها (البالوغ) اذ
لا تمكليف الا به (و) رابعها
(العلم بالوجوب) وهو شرط
(لمن اسلم بدار الحرب) وانما
يحصل له العلم الموجب
باخبار رجلين عدلين او
رجل وامرأتين مستورين
او واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ
والحرية وقوله (او الكون)
شرط لمن نشأ (بدار الاسلام)
فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط
لوجوب ادائه) الذى هو
عبارة عن تفريغ الذمة في
وقته (الصحة من مرض)
اقوله تعالى فمن كان منكم
مريضا لا آية (و) الصحة
اى الخلق عن (حيض
ونفاس) لما قدمناه
(والاقامة) لما تلونا
(ويشترط الصحة ادائه) اى
فعله ليكون اعم من الاداء
والقضاء (ثلاثة) شرائط
(النيسة) في وقت الكل يوم
(والخلق عاينافيه) اى
ينافى صحة فعله (من حيض
ونفاس) لما فاتهما (و) الخلق
(هما يفسده) بطرقه عليه
الازالة (ولا يشترط) الصحة (الخلق عن الجنابة) لقدرته على

وانما اعتد قول نحر الاسلام فليتامل (قوله من المجموع) اى مجموع الشهر (قوله للجزء
الاول) حيث قلنا انه يجوز نية اداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب
الوجوب كما اذ انوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا فى الشرح والاولى التعبير بالى بدل الام
(قوله رعاية للمعيارية) اى نظرا الى كونه معيارا لا يحتمل غيره فزمانه كالشئ الواحد فشاهد
أوله كشاهد متممه وكان الفعل شاغل له من اوله الى آخره قال فى الشرح وثلاثا يلزم تقديم
الشئ على سببه اى لوجهنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع للزم تقديم
الصوم على سببه (تنبيه) لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم وقد ذكرها فى الشرح فقال
فى المنذور والنذور فى صوم الكفارات الحنث فى العيى والجنابة فى القتل والاحرام والافطار
والعزم على الوطء فى الظهار والسروع فى النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر
صوم يوم الخميس او رجب فصام الاثنين او ربه الاقل صح عن نذره لوجود سببه وانما تعيين
اليوم والشهر لان صحة النذر ولزومه بما به يكون المنذور عبادة والمحقق لذلك الصوم لخصوص
الزمن ولا باعتباره كذا فى الفتح ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر معلقا على شرط يراى كونه كان
شئ الله مريض لا صوم من شهر ~~كذا~~ فانهم نصوا على تعيين الزمن فى مثله (قوله لانه شرط
للخطاب بفسر الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والاصح أن الكفار مخاطبون بفسر
الشريعة لقوله تعالى لم نك من المصلين الاية فيعذبون على تركها عذابا زائدا على عذاب الكافر
(قوله وانما يحصل له العلم الموجب) اى للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع
وغلب جانب الرجل فذكر (قوله او واحد عدل) قال فى النبايع العدل من لم يطعن عليه
فى بطن ولا فرج ومنه الكذب ناروجه من البطن ٨١ در من الشهادة وذكر فى مسائل شتى
من القضاء أنه يشترط فى اخبار المسلم الذى لم يجر بالشرائع أحد شطرى الشهادة اى اما العدد
واما العدالة من غير ذلك خلاف وظاهر كلام المؤلف أن الامام يشترط البلوغ والحرية فى الخبر
ويحرم (قوله وعندهما لا تشترط العدالة) اى فى الخبر اى ولو واحد او افاذ أنه لا بد من العلم
اتفاقا فاذا لم يعلم على اختلاف القولين ثم علم باقتراض الصوم ليس عليه قضاء ماضى اذ
لا تمكليف بدون العلم له عذر كذا فى الشرح (قوله أو الكون) اى الحلول وهو عطف على
العلم افاذ فى الشرح (قوله شرط لمن نشأ) الاول أن يؤخره عن قوله بدار الاسلام ويقول وهو
شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفريغ الذمة) اى ذمة المكلف عن الواجب فى وقته المعين له (قوله
الاية) تمامها أو على سفر فقدم من أيام أخر (قوله اى الخلق) انما أوله بذلك لان دم الحيض
والنفاس دم صحة لا مرض (قوله لما قدمناه) اى من أنهما ليسا أهلا للصوم (قوله لما تلونا)
اى بقوله الاية وقد ذكرنا تمامها والاولى للشرح ذكرها لئلا يترتب المرام (قوله فى وقتها) الوقت
بالنسبة لاداء رمضان بعد الغروب الى قبيل الفصحة فى أى جزء منه وجدت صح وبالنسبة
لقضائه الليل كله ولا تجزى النية بعد طلوع الجز (قوله اى بنا فى صحة فعله) الاظهر حذف صحة
(قوله من حيض ونفاس) فالخلق عنهما من شروط الوجوب اى وجوب الاداء وشروط الصحة
(قوله لما فاتهما) الاول زيادة اياه (قوله بطرقه عليه) من اى يفسده (قوله لقدرته على
الازالة) اى بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها) اى واضرورة حصولها
(ولا يشترط) الصحة (الخلق عن الجنابة) لقدرته على

وطرق النهار وليس العقل والافاقة من شروط الصفة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) اي الصيام (الكف) اي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج و) ع(ما) الحق بهما مما سئذ كره (وحكمه سقوط الواجب) أي الا لازم فرضا كالأوغير ٤١٨ (عن الذمة) بايجاب الله والعبد (والثواب) تكتر من الله (في الآخرة) ان لم يكن

منها عنه فان كان منها ما كصوم النحر فحكمه الصفة والخروج عن الهدية والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى وحكمة مشروعية الصوم منها أن به سكون النفس الامارة باعراضها عن الفضول لانها اذا جاءت شبعت جميع الاعضاء فتنبض اليسد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا شبعت النفس جاءت الجوارح بجمعي قويت على البطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فبانتباضها يصفو القلب وتحصل المراقبة ومنها العطف على المساكين بالاحساس وألم الجوع لمن هو وصفه ابدأ فيحسن اليه ولذا لا ينبغي الافراط في السجود لمنعه الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الرياء في صوم القرض

٣ قوله وهو متلبس بها يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نصها وفرق بين الحصول والتحصل فان

يعني أن الانسان قد يضطر اليه البلا ويطرأ عليه النهار أي يطلع عليه الفجر أي من غير تمكن من الغسل وليس القصد التقييد بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يحصل فلم يعتبر الشارع ذلك مفسدا وان حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر من خصاوان لم يكن فيه مشقة نظرا للشأن والاولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يصبح صائما وهو جنب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله وطرق النهار) أي مع طرق النهار فان الانسان قد لا يتمكن من الغسل لئلا يظهر النهار أي اليوم وهو متلبس بها (قوله اذا طرأ) أي بعد النية والاولى ذكر السفر مع الجنون (قوله وعما الحق بهما) من نحو الدواء (قوله وحكمه) أي الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) واجبا به بذره أو الشروع فيه وهذا في حق صوم واجب أو نفل (قوله تكتر من الله) أي حال كون الثواب تكتر من الله لا بطريق الايجاب ولا بطريق الوجوب (قوله والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه أن الاثم من جهة لا ينافي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب التهر من أن التهي لم يفي مجاور لا ينافي حصول الثواب كالملافة في الارض المنصوبة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم) الاولى زيادة قوله كثيرة (قوله سكون النفس) أي عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي بالسوء وقوله باعراضها متعلق بسكون والباء للسببية (قوله عن الفضول) أي عن الامور الزائدة التي لا تعني المكلف الحاصلة من الجوارح (قوله شبعت جميع الاعضاء) أي انكفت عن التحرك فيما لا يرضى فان قلت ان الجوع يكفه عن التحرك في الطاعات أيضا اجيب بأنه ليس المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) أي السيئة (قوله بمعنى قويت) فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع بهذا التفسير ما يوهم من أن الجوع يقتضي الانكفاف (قوله وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام (قوله فبانتباضها يصفو القلب) فان الواجب لك دوراته فضول الجوارح فاذا حبست عنها صفا وبه تبلغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتحصل المراقبة) أي المحافظة على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال في الشرح فان الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات تذكروا من هذا حاله في عوم الاوقات فيسارع اليه بالبرقة والرحمة وحقيقة تماني حق الانسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله تعالى من حسن الجزاء ومنها موافقته الفقراء بتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حاله عند الله (قوله لمن هو وصفه ابدأ) اللام بمعنى على ومصدوق من المساكين والاولى حذفه للاستغناء عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في السجود) بالضم الفعل أي الاكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٣ ما في الشرح (قوله بصفة الملائكة) فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء في صوم القرض) وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يقول الله تعالى الصوم لي وأنا اجزي به نبي شره الغير وهذا الميز في سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه

أن الفرائض كلها لاريا فيه قال في الدرقبيل باب صفة الصلاة ولا رياء في الفرائض في حق اسقاط الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسنها بين الناس وكان بحيث لو كان في الخلو لا يحسن فليس له ثواب الا حسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والنفل لأن اما كذا في خلوه انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنات تؤخذ في المظالم الا الصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في صفة الصوم وتقسيمه) * الصفة هو كونه فرضا أو واجبا الخ والتقسيم باعتبارها (قوله يتقسم الصوم الى ستة أقسام) أي اجالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الفرض امامعين وهو صوم رمضان اداء وغير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالمعين كالنذر المعين وغير المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكرت) أي الاقسام مجمله أي لم يبين فيها الأفراد ثم تم مفصلة ببيان أفرادها (قوله اكونه أوقع في النفس) أي لكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة وذلك لذكره بعد الاشتياق الى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده در (قوله الظهار) أي كفارة الظهار الخ وقوله والقتل أي الخطا ومثله كفارة الافطار وانما لم يذكرها لانها مثلهما وأما صوم المتعة والقران فليس من صوم الكفارات وان كان فرضا فسد قطعا في السيد (قوله وفدية الاذى) كما اذا حلق أو لبس بعد رقاؤه بخير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم كان فرضا (قوله لثبوت هذه بالقاطع) علة لكونها فرضا الآن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات فلذا كان عليها كما في سكب الانهر والقاطع هو القران فالظهار في الجحادة والقتل في النساء والعين في المائدة وكذا جزاء الصيد وفدية الاذى في البقرة في قوله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه الآية (قوله سندا) أي رجالا والمراد بقطعية السندا أن رجاله نقات وبقطعية المتن أي اللفظ أنه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه (قوله والاجماع عليها) قد علمت ما ذكره في سكب الانهر من ان الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عند صاحب الملتقى صوم الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي فرض على لأن مطاق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي در وقيل انه واجب لانه خص من آية وليوفو اندورهم النذر بما ليس من جنسه واجب كعمادة المريض فلم يبق قطعا وصار كخبر الواحد ويثبته بوجوب لا الفرض كذا في الشرح والحاصل أن القولين مرجحان * (تنبيه) * الصوم اللازم ثلاثة عشر قمعا سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة العين وكفارة الظهار وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه الا ان صوم كفارة القتل والظهار والافطار والعين والنذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيه الاستئناف بقطع التتابع وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع اذ يثبته وصوم العين بان قال والله لا صوم من شهر هذا حصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء ما افسده) وكذا التمام بعد

* (فصل في صفة الصوم وتقسيمه)

(يتقسم الصوم الى ستة اقسام) ذكرت مجمله ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) معين (وواجب) ومسنون ومنسوب ونفل (ومكروه أما) القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان اداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهار والقتل والعين وجزاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الادلة سند او متنا والاجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المندور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليوفو اندورهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب) فهو قضاء ما افسده من صوم (نفل) لوجوبه بالشروع وصوم الاعتكاف المندور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء)

فانه يكفر السنة الماضية (مع صوم) التاسع) صومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال ثلث بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المدوب فهو صوم ثلاثة ايام) (من كل شهر) يكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ٤٢٠ لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة

الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه يكفر السنة الماضية) والمراد الصغائر وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية والآتية لانه شرع محمدي بخلاف الاقل فانه شرع موسوي وعلة ما سبب الدرموم عرفة من المندوب (قوله مع صوم التاسع) أي أو الحادي عشر لما يأتي للمصنف فتنتي الكراهة بضم يوم قبله أو بعده (قوله ثلث بقيت الى قابل) أي الى عام قابل ولم يبق صلى الله عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أي به دليل على قوله كصيام جميعه كانه قال اقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها خصوص هذه الايام مندوب آخر في صام غيرها منه أي باحد المندوبين (قوله بذلك) أي بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ليها فالاولى أن يقول أيام البيض أي ايام الليالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أي ايام البيض وقوله ثلاث بالتذكير في المفردات وتأنيت عشرة في الكل بدل من البيض ومصدوقه الليالي (قوله قال) أي الراوي (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي كصيام الدهر) لان كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكان صام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو الحاج لا يضعفه الصوم قاله السيد (قوله تعرض الاعمال) أي يعرضها الحفظة على بعضهم فما كان من خيرا أو شرأ ثبتوه وما كان من مباح أو زالوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر المست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اهـ (قوله كان كصيام الدهر) لان جملة ما صامه برمضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثمانمائة وستون يوما وهي عدد أيام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر لان صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكر بأضعاف كثيرة (قوله اظاهر قوله فاتبعه) أي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال في التنوير وشرحه وندب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التسابع على المختار خلافا لثاني حاوي (قوله في التشبيه) الاولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالخالفه (قوله واحبه) أي أكثره ثوبا (قوله كان يتام الخ) في نسخة بواو وفي نسخ بجذفه وهو الذي في السيد والشرح (قوله ويناام سدسه) ليقوم الصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الاذكار بعده (قوله وكان يفطر يوما ويصوم يوما) لثلاثة اذ النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيصه) أي ولا

واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين و) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس) فأحب أن يعرض على وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) اظاهر قوله فاتبعه (وقيل تفريقها) اظاهر الخالفه أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و(السلام وهو أفضل الصيام واحبه الى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام الى الله صيام داود

واحب الصلاة الى الله صلاة داود كل يوم ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما طلب رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (التفلي فيه ما سوى ذلك) الذي ينه (عما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاقل) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء منقدا عن التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العبدن) افطر والنحر للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الاهل

(و) منه صوم (أيام التشريق) لورود النسي من صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمه صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (و ذكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم أقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواءه سلم (و) ذكره (أفراد يوم السبت) به أقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٤٢١ فان لم يجد أحدكم إلا طاعة عبثا وعود

شجرة فليضغه رواء أحد وأصحاب السنن إلا القسائي (و) ذكره أفراد (يوم النوروز) أصله نوروز لكن لما لم يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو ياء وهو يوم في طرف الربيع (أو) أفراد يوم (المهرجان) معرب مهر كان وهو يوم في طرف الخريف لأن فيه تعظيم أيامهم ينه عن تعظيمها (إلا أن يوافق) ذلك اليوم (عادته) أصوات علة الكراهة بصوم معتاده (وذكره صوم الوصال ولو) واصل بين (يومين) فقط لا نسي عنه (وهو) أي الوصال (أن لا يفتر بعد الغروب أصلا حتى يصل صوم الغد بالأمس) وكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه أن يتكلم بخير وبجاجة دعت إليه (وذكره صوم الدهر) لأنه يضعفه أو يصير طبعه ومبنى العبادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة تقلا بغير رضا زوجها وله أن يفطرها لقيام حقه

طلب صومه مخصوصا وقت (قوله ومنه صوم أيام التشريق) هي ثلاثة بعد يوم النحر (قوله وكره أفراد يوم الجمعة) إلا أن يضم إليه يوما قبله أو بعده كما في الحديث واعلم أنه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما وضعه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لأن فيه وظائف فاعله إذا صامه ضعف عن فعلها وعد في الدرس صومه من المندوب والمعقد ما هنا (قوله لا تخصوا ليلة الجمعة) النهي للتزويه والمعنى النهي عن الاستعداد لها بخصوصها أما إذا كان اتصافيا فلا ومع التعمد لا يتنفي الثواب (قوله إلا أن يكون في صوم) أي مع صوم قبله أو بعده (قوله وكره أفراد يوم السبت) للتشبه باليهود بحر (قوله إلا فيما افترض عليكم) مثله ما إذا ضم إليه غيره (قوله إلا طاعة عبثا) أي قسر عبثا (قوله فليضغه) بفتح الياء والصاد المجهمة (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فتوزع في الجدي وروز يعني اليوم (قوله وهو يوم في طرف الربيع) هو اليوم الذي تحل فيه الشمس برج الحمل (قوله وهو يوم في طرف الخريف) المراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان للفرس (قوله إلا أن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق باليومين قبله واستثنى في عمدة القضاة من كراهة صوم النوروز والمهرجان ما إذا صام يوما قبله ما فلا يكره كما في يوم الشكاه وقيد كراهة صومهم ما في الدرعا إذا تعمد (قوله وكره صوم الوصال) أي غيره صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يكره (قوله ولا يتكلم بشئ) أي معتقدا أن ذلك قربة أما إذا سكت بالعادة فلا كراهة (قوله ولا تصوم المرأة تقلا) أما الفرض ولو عملا فلا يتوقف على رضاه لأن تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة تقلا إلا بذن الزوج إلا عند عدم الضرورة ولو فطرها وجب القضاء بآذنه أو بعد البتة وثقة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك) * انما قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وأن كانت الواو لا تقيد ترتيبا لقلة أقسامه ولا فضايته لأن فيها ذكر رمضان أداءه وأفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله تعيين النية) من إضافة المصدر إلى مفعوله كقوله ولا تبييتها (قوله وإداء النذر المعين زمانه) أم قضاء النذر المعين ولا يكون إلا في نذر معلق على شرط يراد كونه فلا بد فيه من التعيين والتبييت (قوله إلى ما قبل نصف النهار) أي ولو بشئ يسيرا لأن الأكثر وجد مصاحبها (قوله وخروج به) أي بصومه (قوله وإداء النفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوبا ومكروها كما في البحر (قوله من الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عند دحر (قوله قصد ما قبله) أي قصد المكلف جازما بقلبه فان نوى أنه يفطر غدا

واحتياجه والله الموفق (فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك) * اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصومه (ولا تبييتها) أي النية فيه (فهو أداء رمضان و) إداء (النذر المعين زمانه) كقوله صلى الله عليه وسلم من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح وخبر به عن عمدة المذهور (و) إداء (النفل فيصح) كل من غده الثلاثة (نية) معينة معينة (من الليل) وهو الأفضل وحقيقة النية قصد ما قبله بصوم غدا

ولا يجزئ مسلم عن هذا في
ليالي شهر رمضان الامندر
وليس النطق باللسان
شرطا ونفي صيام من لم
يبيت النية نفي كمال فتصح
النية ولو نهارا (الى ما قبل
نصف النهار) لان الشرط
وجود النية في أكثر
النهار احتياطا وبه توجد
في كماله كمالا أكثر وخص
هذا بالصوم فخرج الحج
والصلاة لانهما اركان
فيشترط قرانها بالعقد على
أدائها ابتداء والاختلا
بعض الاركان عنها فلم
يقع عبادة والصوم ركن
واحد وقد وجدت فيه
وانما قلنا الى ما قبل نصف
النهار تبع الجامع الصغير
(على الاصح) احتراز عن
ظاهر عبارة القدرى
وانما قال (ونصف النهار
من) ابتداء (طلوع الفجر
الى) قبيل (وقت الضحوة
الكبرى) لا عندها لان
النهار قد يطلق على ما عند
طلوع الشمس الى غروبها
لغة وعند الزوال نصفه
فيقتضى شرط صحة النية
بوجودها قبيل

ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصير صائما فيه هذه النية فان اصبح في رمضان لا ينوى
صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه ومضان الاظهر أنه لا يصير صائما ومن تصحربا كبر الراى ان
الفجر لم يطلع لا بأس به اذا كان الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله
أن يدع الاكل ولا يجوز الاقطار بالتحري في ظاهر الرواية وان اذ ان يعتمد في التصحر على
صباح الحديث أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرت به مرارا وظهر
أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يجزئ مسلم عن هذا) أى عن قصد الصوم عازما بالقلب وقالوا
التصحر في رمضان نية (قوله الامندر) كأن كان فاسقا ما جذا أو نائما من وقت الغروب أو
قبله الى طلوع الفجر أو معصى عليه كذلك (قوله وليس النطق باللسان شرطا) الا أن التلقظ
بمأسنة كما في الحدادى أى سنه المشايخ كما في تحفة الاخيار (قوله ونفى صيام من لم يبيت
النية) أى في قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم (قوله نفي
كمال) يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابي بربوية الهلال قال رجل أذن في
الناس من اكل فليصك بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم (قوله ولو نهارا الى ما قبل نصف
النهار) المراد انه من الليل الى هذا الوقت ظرف النية فحق حصلت في جزء من هذا الزمان صح
الصوم لما ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوى انه صائم من أوله حتى لو نوى قبل
الزوال انه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائما سوى وانما تجوز قبل الضحوة اذا
لم يوجد قبلها ما ينافي الصوم ككل وشرب وجماع ولو ناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر
لا تجوز هندية عن شرح الطحاوى (قوله احتياطا) أى انما اشترط وجود النية في أكثر النهار
ولم تكف اذا وجدت في نصفه للاحتياط في امر العباد (قوله وبه) أى بوجود النية في أكثر
النهار (قوله لا أكثر) الاولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أى خص اجزاء النية اذا
وجدت في الأكثر (قوله لانها اركان) أى متعددة (قوله بالعقد على ادائها) فيه أن العقد
هو النية فالاولى أن يقول فيشترط قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل
ان الباء لتعوير قران النية لا ابتداء الصلاة والحج (قوله لم يقع عبادة) الضمير يرجع الى
الطالح عن النية المفهوم من قوله والاختلاى العبادة ذات الاركان وهى لا تجزأ حتى يكون
البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن ظاهر عبارة القدرى) وهى قوله ما بينه
اى طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرها فيبدأ بها اذا وجدت قبل الزوال ربه
الضحوة الكبرى ان تصح وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهرا عبارة الخ لان المراد منها من
الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذا لا خلاف والاولى نصب احتراز ليكون
عنه لقوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استطارة الضوء في أفق
المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم أى ان النصف يعتبر من طلوع الفجر لا من طلوع
الشمس (قوله لا عندها) لان النية حينئذ لم توجد في الأكثر (قوله لان النهار الخ)
جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر لغة وفقها (قوله على ما عند) أى على زمن
كأن عند طلوع الشمس الخ (قوله فيقتضى الخ) أى لو اعتبرنا النهار لغة على ما قال وقلنا ان النية
تصح قبل نصفه اوقات شرط الصحة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها قبيل

الزوال (ويصح أيضا) كل من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف للمعيارية والنذر معتبر
 بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كان (مريضاً في الأصح) من الزوايتين وهو اختيار غير
 الإسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النفلية لانهما لما تحملا المشقة الصفا ٤٢٣ بمن لا عذر له نظرا لهما (ويصح أداءه

ومضان بنية واجب آخر)

هذا (لمن كان صحيحا مقبلا)

لمبائه معيار فصاب بالخطا

في الوصف كطلاق النية

(بخلاف المسافر قاته) اذا

نوى واجبا آخر (يقع عما

نواه من) ذلك (الواجب)

رواية واحدة عن أبي

حنيفة لانه صرفه الى

ما عليه وقال يقص من

رمضان (واختلف الجميع

في) صوم (المريض اذا نوى

واجبا آخر) بصومه (في)

شهر (رمضان) روى الحسن

انه مما نوى واختاره

صاحب الهداية وأكث

مشايخ بخارى لعجزه

المقدر وقال نفل الاسلام

وشمس الأئمة الصحيح انه

يقع صومه عن رمضان وفي

البرهان وهو الأصح (ولا

يصح) اي لا يسقط المنذور

(المعين زمانه) بصومه (بنية

واجب غيره بل يقع عما

نواه (النادر) (من الواجب)

المغايير للمنذور في الروايات

كلها ويبقى المنذور بضمته

ويقضيه وقيدنا بواجب

آخر لانه لو نوى نفلا وقع

عن المنذور المعين كاطلاق

النية وروى عن أبي حنيفة

الزوال) لانه يصدق بوجود النية قبيل الزوال بعد الضميمة الكبرى والى ذلك أشار بقوله
 قبيل بالتصغير والحاصل أنا نقسم الزمان من ابتداء طلوع الفجر الى الغروب بالساعات فإذا
 وجدت النية في أي كثره صحت في هذه الثلاثة والأفلا (قوله بطلاق النية) أي بانية المطلقة عن
 تقييد بوصف مخصوص فهو من إضافة الصفة الى الموصوف (قوله للمعيارية) أي لان
 رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للقرض والتعيين لا يحتاج الى التعيين
 (قوله والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى) أي فيجبر حكمه فيه أي والنفل يحصل بالنية
 المطلقة لعدم احتياج فيه الى تخصيص (قوله وبنية النفل) أي في رمضان والنذر
 المعين ولا يلزم من نية النفل في رمضان الكفر كما قاله الاكمل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية
 النفل واعتقاد عدم القرضية او ظنه فقد يكون معتقدا للقرضية ومع ذلك يتوى النفل
 أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل أو ظنه فيكفر فأداه صاحب الجرح (قوله
 أو مريضاً في الأصح) اعترضه الاكمل في التقرير بأن المريض الذي لا يضرب الصوم غير
 مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهدت به كتبهم فمن لا يضرب الصوم صحيح أي فيتعين
 عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بقاء البرء
 فيباح له حينئذ الفطر فلو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعين عليه ومقابل الأصح
 أنه يقع نفلا لانه لما جاز اخلاؤه عن الصوم جاز له شمله بالراجح في فطره كاليوم الخارج عن
 رمضان واختاره جمع كذا في الشرح فالروايتان معصتان (قوله نظرا لهما) أي لانا
 لو اوفعناه نفلا لزم عليه ما قضاهما فطراه ووجاز كاه فيعاقبان عليه اذا أدركا عشرة من أيام
 أخر فكان النظر والمصلحة في ايقاعه عن القرض (قوله لما انه معيار) لتعينه بتعيين الشارع
 قال صلى الله عليه وسلم اذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاعاجل بولاية
 الناذر وله ابطال صلاحية ماله من (قوله فيصاف بالخطا) المراد انه يصاف ولو قصد غيره وليس
 المراد بالخطا ما قابل العمد (قوله كطلاق النية) أي كما يصاف بطلاق النية (قوله لانه
 صرفه الى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم (قوله
 لعجزه المقدر) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز
 فكان كالسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجزه مقدر اه وقد علمت ما قاله الاكمل وفي الدرر
 عن الاشباه الصحيح وقوع السك عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن
 السكال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المخ ما يفيد الفرق بين رمضان والنذر المعين
 (قوله وروى عن أبي حنيفة انه يكون عما نواه) أي من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعيين
 النية) عما يمتنى على اشتراط التعيين انه لو نوى المكافاة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد
 منهما ويكون متنفلا وقال أبو يوسف انه يكون قاضيا كذا في سكب الانهر (قوله وتبيينها)
 في لو نوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبديد في الاصل

انه يكون عما نواه (فيه) أي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبيينها) لبتأدي به ويسقط عن
 المكاتب (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة المعين

وصوم القمح والقران (والقدر المطلق) عن تقييده بزمان وهو ما معلق بشرط وجود (كقوله ان شئ الله مريضى فعلى صوم يوم غصم الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لانم ليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية بخصوصية

كل فعل دبر ليلاقه ستانى (قوله وصوم القمح والقران) بالرفع مطعاف على قوله قضاءه رمضان وذلك لان الصوم يدل عن الدم الواجب فيه ما هو دم شكر للتوفيق لاداء التمسكين (قوله ووجد) اى الشرط (قوله أو مطلق) أى عن التعليق (قوله لانم ليس لها وقت معين) اى وانما اشترط التعمين والتبنيث فيها لان تلك الصيامات ليس لها وقت معين لان الواجب ثابت فى الزمة وكل زمان صالح لادائه وللتفعل فلم يقع عمافى ذمته الابالتعمين وليس وقتها معيار الهافا شترط فيه التبييت (قوله فلم تتأتى) المناسب حذف الالف للجازم (قوله وهو الاصل) اى المقارنة هى الاصل فى النية وانما ذكر باعتبار الخبر (قوله للضرورة) لان تحرى وقت القجر مما يشق والخرج مدفوع (قوله فلورجع عما نوى ليمسلا لم يصصر صاعا) قال فى الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع القجر صرح برجوعه فى الصيامات كلها (قوله ولو افطر) اى فى اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم ليل (قوله فلا كفارة عليه فى رمضان) لشبهة خلاف من اشترط التبييت (قوله الا أن يعود الى تجديد النية) استثناء من قوله لانقطاع النية بالرجوع اى فاذا جدها صرح برجوعه (قوله ويحصل مضيه فيه) أى فى الصوم يتيمم وقتها أى النية بعد القجر الى قبيل الضحوة الكبرى وقوله تجديد الها أى للنية أى بحصولها لان الاولى غير معتبرة بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية بقوله أصوم غدا ان شاء الله) لان المشيئة انما تبطل اللفظ والنية فعل القلب بجر ولا يبطل النية ليلأ كلة أو شر به اوجماعه بعدها كذا فى حاشية السيد عن العلامة مسكين والتعليل يفيد ان المشيئة لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقة لكن امكلام المؤلف وجهه وهو انه اذا قصد التعليق **ان غير جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم** وأسئفرا لله العظيم (فصل فيما ثبت به الهلال) أى هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم يومين من آخر الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الفرض وكذا يجب القماس هلال شوال فى غروب التاسع والعشرين من رمضان (قوله القماس الهلال) أى طلب رؤيته قال فى الشرح وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجاهلية وفى هذا اشارة الى انه لا عبرة بقول المجمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم) اى أخفى عليكم (قوله فلذا) اى لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كظلمة مانعة أو ضوء كذلك أو دخان (قوله هو ما يلى التاسع والعشرين) قال فى الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماستغمة أو شهد واحد فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما اه وفى شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه ما يلى التاسع والعشرين انه لا يكره صوم التاسع من ذى الحجة عند الشك فى أنه يوم فجر وظاهر الكراهة ويحذر (قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه اضافة اليوم الى الشك (قوله بحقيقة الحال) متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره بالعلم وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم الهلال) الباء السببية (قوله ما حتم) بالنسبة للجهل اى احتمل الحال (قوله وخمس ايامه)

صوم يوم غصم الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لانم ليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية بخصوصية عنه للضرورة ويشترط الدوام عليها فلورجع عما نوى ليل لم يصصر صاعا ولو افطر لاشئ عليه الا المقضاء بانقطاع النية بالرجوع فلا كفارة عليه فى رمضان الا ان يعود الى تجديد النية ويحصل مضيه فيه فى وقتها تجديد الها ولا تبطل النية بقوله أصوم غدا ان شاء الله لانه يعفى الاستعانة وطلب التوفيق الا ان يريد حقيقة الاستثناء

(فصل فيما ثبت به الهلال وفى صوم) يوم (الشك وغيره) يجب كفاية القماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لانه قد يكون ناقصا و (ثبت به رمضان برؤية هلاله) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين يوما) (ان غم الهلال) بغير وغبار وغيره بالاجماع (ويوم الشك هو ما يلى التاسع والعشرين من شعبان

وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أى هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان لم وتقصاه نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وكذا وخمس ايامه فى المرة الثالثة يعنى تسعة وعشرين

وقوله وهكذا وهكذا اي
من غير خفس يعني ثلاثين
فالشك بوجوده كقيم
في الثلاثين من رمضان هو
أو من شعبان أو يغم من
رجب (وكره فيه) اي يوم
الشك (كل صوم) من
فرض وواجب وصوم ردد
فيه بين فضل وواجب
(الصوم) نقل جزم به بلا
ترديد بينه وبين صوم آخر
فانه لا يكره لحديث السرا
إذا كان على وجه لا يهـ لم
العوام ذلك ليعتادوا
صومه فلما منهم زيادته على
الفرض وإذا وافق معتاده
فهو موه افضل اتفقا
واختلفا وفي الافضل إذا لم
يوافق معتاده قبل الافضل
القرار احتراز الظاهر انتهى
وقيل الصوم اقتداء به
وعائشة رضي الله عنهما
فانهما كانا يصوماه (وان
ظهرانه) من (رمضان أجراً
عنه) اي عن رمضان
(ماصامه) بأي نية كانت
الأن يـ كون مسافراً
ونواه عن واجب آخر كما
نقدم وان ظهر من شعبان
ونواه فلا كان غير مضمون
لدخول الاسقاط في عزيمته
من وجه

لم يبين انه ايهام النبي أو اليسرى (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله الاول قال ابن جرير ونواب
الناقص كالكمال في الفضل المترتب على رمضان أما ما يترتب على صوم يوم الثلاثين من نواب
واجبه اي فرضه ومندوبه عند صورته وفطوره فهو زيادة يفوق بها الناقص فله رمضان فضل من
حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كعقوبة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من
باب الجنة المعتدلساعة وغير ذلك من التكريم وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصاً أو تاماً وأما
الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر قد دلت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص
وتظم العارف بالله تعالى الأجهوري أشهر الصوم التامة والناقصة في حياته صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال

وفرض الصيام ثلثي الهجرة • فصام تسعة نبي الرحمة
فأربعاً تسعة وعشرين وما • زاد على ذلك الكمال اتساعاً
كذلك بعضهم وقال الهيمى • ما صام كاملاً • وى شهر راعلم
ولاد مبرى أنه شهر ران • وناقص سواء خذ بياني

اه من شرح السيد ملخصاً (قوله أو يغم من رجب) الضمير في يغم يعود إلى شعبان اي أو يغم
هلال شعبان من رجب فأكدت عذته فإذا لم ير هلال رمضان يتبع الشك في الثلاثين من شعبان
أهل الثلاثون فيكون رجب كاملاً أو الحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصاً واليوم الا في
أول رمضان (قوله لحديث السرا) فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فإذا أفطرت فصم يوماً مكانه وفيه
أن فعله في آخر شعبان الحق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان (قوله إذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا يكره (قوله ذلك) اي الصوم (قوله ليعتادوا) علة لآمن في وهو قوله يعلم اي
فانهم إذا علموا اعتادوا ولو قال لثلاثاً اعتادوا الخ اي انما شرطنا ذلك لثلاثاً ليعتادوا السكان أو وضع
(قوله ظناً منهم) علة لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) اي صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهى)
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوماً كان
يصومه أحدكم وفي الشرح الكبير عن ظاهر النهى وهو الاول (قوله وقيل الصوم الخ)
هو الذى جزم به المصنف فيدل على انه صحيح والكلام الآتى يدل على انه افضل في حق الخواص
فقط وفي عبارة التنوير وشرحه والايصومه الخواص وفيه طر غيرهم بعد الزوال به يفتى نقياً
لثمة النهى اه فافاد الخلاف في أفضلية صومه للخواص قال في شرح السيد ومعه اي من
قوله الصوم نقل المقتضى عدم الكراهة يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف من أن صوم
يوم الشك نقل لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا وسواء صامه بانفراده أم لا بأن
ضم اليه غيره وسواء كان ماضيه اليه يوماً أو سداً أم لا بأن كان يومين فأكثر لم لا يغيب عليه
ولا يتأق به ما بقى من قوله وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لانه مقيد بما إذا كان التقدم
على قصد ان يكون من رمضان اه (قوله الا ان يكون مسافراً) هو مذهب الامام كما سبق
(قوله لدخول الاسقاط في عزيمته) أي في نية صومه من وجه وهو ما إذا ظهر انه من رمضان
فانه يجزى عنه فكانه لم يشترع ملتزماً بل مسقطاً من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أفسده (قوله

التشبه وأما كراهة النفل مع التريفة لانه ناول للفرض من وجبه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم ولا فطر (لا يكون صائما) لانه لم يجزم بعزيمته فان ظهرت رمضانيته قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وذكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شـخص العلامة شمس الدين محمد الهجرى رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقه) ما أى اليومين كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار

وكراهة الواجب الخ) الاولى ما قبله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان فلعله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضانيته أجزأه وان أفطره فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالمظنون لشروعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والفرق بين ظهور الجمعة الذي يصلى بنية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التمييز في الصلاة لازمة لتكون وقتها ظرفا لغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها الا ان نوا على التمييز بخلاف وقت الصوم فانه معيار لا يسع غيره سبيل من الجوى وهذا انما يريد على مذهب أبي يوسف لا على المعتمد بقى ان ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لا أصل له كما قاله الزيلعي (قوله لصورة النهي) أى المنهي عنه يعنى ان صورة الواجب كمصورة الفرض للقرب بينهما ما قلنا ذكره ولو ظهرت رمضانيته في هذه الصورة أجزأه لو بقيما ولو سافرا عن الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فعـ ما نوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كصلاته في أرض الغير) فان الكراهة هنا للعارض الجاور وهو الاداء في ملك الغير بلا رضاء كما كره الواجب للعارض وهو نصوره بصورة المنهي عنه (قوله لعدم التشبه) أى باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكروه وتزيتها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر أنه من شعبان لم يجز عن الواجب لان الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير مضمون بالقضاء اذا كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطا (قوله لا يكون صائما) كما انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجز غدا فصائم ولا فطر تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل اذ ليس ذلك بالازم لان العلة المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تصحى بتقديم الصوم ولو على أنه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ وعما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر أى شهر الصيام المفروض بغيره وكذا ذكر في التحفة ونصها الصوم قبل رمضان يوم أو يومين مكروه أى صوم كان وما ذكره الهجرى أخذه في الفوائد وأقاده في العناية ومنه في الايضاح ونصه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه ومنه في الدراية قال السكال وما في التحفة أوجه فالخاسل انه اذا صام يومين أو يوما هل يكره بعضهم كصاحب التحفة قال بالكرامة مطلقا وبهضم وهو الاكثر قيد بما ادانوى ان ذلك من رمضان وما عليه الا كثره هو الذى ذكره في الهداية (قوله لان التقديم بالشئ على الشئ ان ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره وأجيب بأن الشئ أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو لو صام الفرض (قوله لا يكره صوم ما فوقه) وقال الامام الشافعى اذا انتصف شعبان فلا صيام الا ورمضان الحديث ورد فيه واورد ان التقديم بنية صوم الفرض لا يخص اليومين بل الحكم الكراهة فيما زاد حيث نوى النرض وأجيب بأنهم ذهبوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم ان القليل عفو كما عفى في كثير من الاحكام أى فيه هم حكم الكثير بالاولى وبأنه لما كان يقسح النقص في

أن (بأمر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أي بالانتظار إلى نية صوم في ابتداء (يوم الشك) حفاظاً على إمكان أدائه
الفرض بإنشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالإفطار إذا ذهب وقت) ٤٢٧ إنشاء (النية) وهو عند مجيء

الشم ورفيتهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله أن بأمر المفتي) فما كان
الآخر المفتي لا القاضي لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتباع أي بأمر القاضي على أنه
افتاء لا حكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كبت بالقلم ويظهر النداء في الأسواق
والمنادات كما في الشرح (قوله بالسلم) الباء لاتعدية (قوله بإنشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع أي مع ظهور الحال أنه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الأول (قوله الحديث
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة أقوله سراً قال في الشرح فإن افتاءهم
بالإفطار بعد التلوم فإذا خاف إلى الصوم اتهموا بالاعتصية فكأنهم يجازون من صام يوم

الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اهـ (قوله بارتكاب) الباء للنيية
متعلق بالعصيان وقوله يجازون الباء بمعنى اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير إلى أنه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخشب أسود وراكب على فرس أسود وماعليه شيء من
البياض الأبيض البضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالإفطار فقلت له أم فطرت فقال ادن إلى
فدنوت منه فقال في أدنى أني صائم اهـ والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل
المصدر المحذوف الذي هو ارتكاب إذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً أمر به من الإفطار وأمر
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) أي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوماً مكانه) الأمر يحمل
على الذنب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كصاحب السباب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرر وقال قبله السرر مستهل الشهر وأخوه واستدل الإمام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمي به) أي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لأنه لما كان الخ) علة أنه ندب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حمل التقدم) أي المنهى عنه (قوله على نية الفرض) أي على ما إذا قدم
الصوم على رمضان ناوياً منه (قوله وحديث السرر) أي الحديث الدال على طاب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فإن لم يرتصاه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدقه إذا أخبر برؤيته أن
صدقه ولا يفطرون أفطاراً كفاية عليه بـ (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) بفتح التاء بدل الإفطار ولو كان بضمها لقال وأفطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كافتروه فطرته محققاً ومشدداً وأفطرت اهـ وأورد أن

الشم ورفيتهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله أن بأمر المفتي) فما كان
الآخر المفتي لا القاضي لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتباع أي بأمر القاضي على أنه
افتاء لا حكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كبت بالقلم ويظهر النداء في الأسواق
والمنادات كما في الشرح (قوله بالسلم) الباء لاتعدية (قوله بإنشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع أي مع ظهور الحال أنه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الأول (قوله الحديث
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة أقوله سراً قال في الشرح فإن افتاءهم
بالإفطار بعد التلوم فإذا خاف إلى الصوم اتهموا بالاعتصية فكأنهم يجازون من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اهـ (قوله بارتكاب) الباء للنيية
متعلق بالعصيان وقوله يجازون الباء بمعنى اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير إلى أنه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخشب أسود وراكب على فرس أسود وماعليه شيء من
البياض الأبيض البضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالإفطار فقلت له أم فطرت فقال ادن إلى
فدنوت منه فقال في أدنى أني صائم اهـ والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل
المصدر المحذوف الذي هو ارتكاب إذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً أمر به من الإفطار وأمر
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) أي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوماً مكانه) الأمر يحمل
على الذنب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كصاحب السباب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرر وقال قبله السرر مستهل الشهر وأخوه واستدل الإمام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمي به) أي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لأنه لما كان الخ) علة أنه ندب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حمل التقدم) أي المنهى عنه (قوله على نية الفرض) أي على ما إذا قدم
الصوم على رمضان ناوياً منه (قوله وحديث السرر) أي الحديث الدال على طاب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فإن لم يرتصاه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدقه إذا أخبر برؤيته أن
صدقه ولا يفطرون أفطاراً كفاية عليه بـ (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) بفتح التاء بدل الإفطار ولو كان بضمها لقال وأفطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كافتروه فطرته محققاً ومشدداً وأفطرت اهـ وأورد أن

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) أي رده القاضي (لزومه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وقد رآه ظاهراً وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب
أن لا يفطروا فسر في كون السماء بعللة فلم يقبل لنفسه أو ردت بصحوا لا نفراده

وفيه إشارة إلى لزوم صيامه وإن لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس أو الإمام فلا يباصر الناس بالصوم ولا بالفطر إذا أراد وحده ويصوم هو ٤٢٨ (ولا يجوز له الفطر بغيره هلال شوال) برؤيته منفردا ما روينا كذا في الفتح والتمحيص

الحديث يقيدان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع أن الناس لم يصوموا وأوجب بأن الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة (قوله وفيه إشارة إلخ) وجهها أنه إذا الزمه الصيام بعد رد قوله يلزمه إذا لم يشهد ولم يرد بالأولى والصوم المراد منه حقيقة لا الامسالك على المعتد في صورة رؤية هلال الفطر وهل يجب أو يندب قولان والمعتد الأول والمراد بالوجوب الافتراض كما قاله صاحب تحفة الأخيار (قوله من عرض الناس) بالضم أي عامتهم كما في القاموس (قوله إذا أراد أي هلال الصوم أو هلال الفطر على التوزيع) (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف مرتبطا بما قبله من مسألة الإمام فأخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرية) ومثله في الهندية عن السراج (قوله قال) أي صاحب الجوهرية (قوله برؤيته) أي برؤية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العيد) أي إذا رأى هلال شوال كما أفصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله فأخذ) أي أخذ من قال به هذا التفصيل (قوله في الهلاليين) هـ ما رؤية هلال رمضان بالصوم ورؤية الفطر بالصوم أيضا لا احتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه القدوري (قوله إذا استيقن) أي الإمام (قوله لأنه ثابت بالشرع) أي برؤية الإمام (قوله لما تلونا) أي من قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح وما روينا أي من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا إلخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لأنه يوم عيد عنده) هذا تعليل لعدم الكفارة في الإفطار برؤية هلال الفطر (قوله وبرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذبا وهو تعليل للفطر برؤية هلال رمضان (قوله وبذلك) أي بما ذكر من التجهيل (قوله يوم تصومون) أي والناس لم يصوموا عند رؤية هلال رمضان وهذا مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك لا كفارة عليه إنما يظهر في هلال رمضان وأما العلة في الفطر فلا أنه يوم عيد عنده أي للرؤية المتحققة عنده (قوله في الفطر) أي في رؤية هلال الفطر أي فانه أفطر والناس صائمون فتجب الكفارة (قوله وللمعقبة التي عنده) أي للرؤية المحققة عنده في رمضان فإذا أفطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم صار ضبابا بالفتح أي ندى كافيهم أو صاحب رقيق كالخان اه فذكره ينتدلا فائدة فيه لان كلام الغني والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر هو كما في القاموس الثرى والشهم والمطر والبلل والطلا وهي تطيب به كالجنود اه والمناسبات هنا المطر والبلل ولكنهما لا يعللان السماء (قوله بجملة) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا فظ أشهد وبلا حكم وجملة قضاء إلخ فذكر المجلس اتفاقا (قوله خبر واحد عدل) يلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغابجروفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله والذي إلخ) هو أدنى وصف العدالة وهو الشرط (قوله والمرواة) قال في القاموس مرؤ ككرم مرواة فهو مرؤ أي ذو مرواة وإنسية اه (قوله في الصحيح) مقابلة لظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور (قوله ويلزم العدل) أما القاسق أن علم أن الحاكم يعمل بقول الطعاري وهو قبول شهادة القاسق

عن المخط والخلاصة وفي الجوهرية خلافه قال الإمام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لاسرا ولا جهورا انتهى فأخذ بالاحتياط في الهلاليين وفي الخة قال صاحب الكتاب إذا استيقن بالهلال يصح ويصلي العيد ويفطر لأنه ثابت بالشرع وقد يتيقن كذا في التمهيد (وان افطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأي أن يشهد عنده هلال الفطر وصدقه فافطر لأنه يوم عيد عنده فيكون شبهة وبرد شهادته في رمضان صار مكذبا شرعا (و بذلك لا كفارة عليه ولو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح) أقسام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان وإذا كان بالسماحة من غيب أو غيبا ولو نحوه كضباب وندي (قبل) أي القاضي بجملة (خبر واحد عدل)

هو الذي حسنه أكثر من سبانه والعدالة ملزمة فتعمل على ملازمة التقوي والمرواة (أو) خبر (مستور) هو مجهول في الحال لم يظهره فسق ولا هداة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليله رؤيته كيلا يصير أمفطرين

والمتدرة أن تشهد بغير إذن ولها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول
ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أنى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف (٤٢٩) وقد (تاب) في ظاهر الرواية أثباته

(لرمضان) لأنه امر دية
وغير العدل فيه مقبول
فأشبهه رواية الاخبار
(و) لهذا (لا يشترط لفظ
الشهادة ولا) تقدم
(الدعوى) كما لا يشترط
في سائر الاخبار وأطلق
القبول كما في الهداية
وقال كان الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل انما
يقبل شهادة الواحد اذا
فسر فقال رأيت في وقت
يدخل في الصباح ثم يصلي
لأن الرؤية في مثل هذا تنفق
في زمان قليل فجاز أن يتفرد
هو به ما بدون هذا التفسير
لا تقبل لمكان التهمة انتهى
كذا في التجميع (تنبية) *
لما كان قول الحساب
مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان
فقال

وقول أولى التوقيت ليس
بموجب * وقبل نم وبالمعنى
ان كان يكثر وقال ابن
الشحنة بعد نقل الخلاف
فاذن اتفق أصحاب أبي
حنيفة الا النادر والشافعي
انه لا اعتماد على قول
المجتمعين في هذا (وشرط
الاهلال القطر) أي لثبوت
وثبوت غيره من الاله (اذا
كان بالسماحة) لفظ
(الشهادة) الحاصلة (من
حرين) مسلمين مكاهين غير محدودين في قذف (أو حر وحرين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

في رؤية الهلال وان كان مؤولاً بالمستور ينبغي له ان يشهد كذا في الشرح عن التواريخ
وشرح الديري وفي الدراية لا يقبل خبر القاسق اتفاقاً وفي البحر قول القاسق في البيانات
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كقاسقين فأكثر اه
(قوله وللعترة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لأنه من فروض العين) يؤخذ منه أن محله
اذا نهيت للشهادة والاحرم عليها (قوله لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادتين على
الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان أو رجل
واحد أو ثمان وقوله على مثله بل ولو على غير عاتله كزعمه عبدود كروا (قوله في ظاهر الرواية)
لقبول رواية أبي بكر بعهده ما تاب وكان قد حدث في قذف بحر ومقابل ظاهر الرواية ما عن الامام
لا تقبل شهادة المحدث وبجدة القذف (قوله ولهذا الخ) أي لكونه امرادنيا (قوله لا يشترط
لفظ الشهادة) على الصحيح خلافاً للشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم
وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم
الحاكم هندية واذا ثبت رمنان بقول الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق
والعتق والايان وحلول الاجال وغيرها ضما وان كان شيء من ذلك لا يثبت بخبر الواحد
قصداً كذا في شرح السيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الظهيرية هذا على قوله ما
أما على قول الامام رضي الله عنه فينبغي ان يشترط الدعوى اه (قوله في سائر الاخبار)
كرواية الاخبار والاخبار عن طهارة الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقبده
بالتفسير (قوله فقال) عطف تفسير ومثله اذا قال رأيت خارج البلاد في الصحراء (قوله
لأن الرؤية) محله لقبول خبر الواحد اذا بين (قوله لمكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في
الرؤية (قوله قول الحساب) أي الموقنين (قوله ليس بموجب) شرعاً فطرأ ولا صوماً ولا نقضهم
قال في الهندية ولا يجوز للمجتمع ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله وقيل
نعم) يعمل به مطلقاً أو كثيراً (قوله البعض ان كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد
ابن سلمة باعتبار ان كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله
والشافعي) عطف على أصحابه وبعض متأخري الشافعية وهو الامام تقي الدين السبكي
فصنف في هذه المسئلة مال فيه الى اعتماد قول المجتبعين لأن الحساب قطعي وتصدق المؤقت
في هذا ليس مكفراً لان المراد بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو
عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من يخبر بالغيب أو من يدعي معرفته فما كان
هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفراً أما أمر الالهة فليس من هذا القبيل اذ معتمد في
الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب أو دعوى معرفته في شيء ألا ترى الى قوله تعالى
وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الاخبار (قوله وثبوت غيره
من الالهة) مكررمع ما يأتي متناً (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في البحر لانه يتعلق به نفع العباد
وهو القمار فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحزبية والعدد وعدم
الحدث في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اه (قوله لكن بلا اشتراط تقدم

حرين) مسلمين مكاهين غير محدودين في قذف (أو حر وحرين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

(دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال فى الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفى الفطران اخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يفطروا بلا دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما لان المطاع متصد فى ذلك المثل والموانع منتقمة والابصار سليمة والهم فى طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتقصد فى مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق فى ظاهر الرواية بين اهل المصر ومن وود من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالتقسامة وعن خلف خمسمائة ببلغ قليل وقال الباقرى الالف بخارى قليل وقال السكال الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب انتهى وفى التجنيس عن محمد بن اصر القلة والكثرة (مقوض الى رأى الامام) ٤٣٠ وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات

والاما كن وتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم يره لاله الفطرو) ذلك و (السما معصية لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الاعنة ويعز ذلك الشاهد كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم يره لاله شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعي والاشبه أن يقال ان كانت السماء معصية لا يفطرون لظهور غلظه وان كانت متغية يفطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فما اذا كان) ثبوت

(دعوى) أى على قولها فاذا كرو من الدعوى لا ثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الامة وطلاق الزوجة) أى فعلى الشاهد ان يشهد بهما عند القاضي وان لم تدع الامة والزوجة أما عتق العبد الذى كره فشرط فيه الدعوى (قوله فى الرستاق أى القرى) (قوله يصوم الناس بقوله) أى افتراضا قال فى المنع وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ومحمدا اذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبر فى المنع والهندي وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقلا لا للضرورة وهى عدم الحاكم والظاهر ان ذلك يجزى فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الالهة (قوله والابصار سليمة) أى غالبها (قوله مستقيمة) أى متوفرة فمعيته (قوله يؤهم الغلط) كذا فى الشرح وفى نسخ لتوهم الغلط ولا وجه له (قوله مقوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كما فى التنوير (قوله وتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فيمكن أن يغلب صدق بعض الناس عنده فيقبله (قوله وذلك والسما) خبر اسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بمنزلة العيان) بكسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كحقوقهم (قوله ويشترط فى الثبوت الخ) لو قال المصنف بدل قوله وهلال الاضحي كالفطر وجميع الالهة كالفطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع قطرها) الاولى أن يقول واذا ثبت الهلال فى مطلع قطر الخ (قوله لزم سائر الناس) فى سائر اقطار الدنيا اذا ثبت عندهم الرؤية بطريق موجب كأن يحمل اثنان الشهادة ويشهدا على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا أخبر أن أهل بلدة كذا

رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم يره لاله شوال مع الصحو صحيح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر وأوه لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل باصر الدين لان عدم الرؤية مع الصحو ليس الغلط فتبطل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد و (كان بالسما علة ولو) وصليته (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحي) فى الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهلل رمضان وهى رواية النوادر وصحها فى الصفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (شهادة رجلين عدلين أو) شهادة (حرمين غير محدودين فى قذف) والالجمع عظيم (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة و (مطلع قطر) ها (لزم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين بن يوم العموم الخطاب

كما اذا زالت الشمس عند قوم
وغربت عند غيرهم فالظاهر
على الاوabin لا المغرب لعدم
انعقاد السبب في حقهم
نتيجه ثبوت رمضان
وشؤال بالدعوى بنحو وكالة
معلقة به فيسكن المدعى
عليه فيشهد الشهود
بالرؤية فيقضى عليه
ويثبت مجي رمضان ضمنا
لان اثبات مجي الشهر
مجردا لا يدخل تحت الحكم
وان لم الصوم بمجرد الاخبار
ولا يستلزم الا سلام في
اخبار الجمع العظيم لان
التواتر لا يسأل فيه بكفر
الناسقين فضلا عن فسقهم
أو ضعفهم ذكره السكال
(ولا عبرة برؤية الهلال
نهارا سواء كان) قد روى
(قبل الزوال أو) روى
(بده وهو الليلة المستقبلية)
أقوله صلى الله عليه وسلم
صوم الرؤية فوجب
سبق الرؤية على الصوم
والفطر والقهوم المتبادر
منه الرؤية عند عشية كل
شهر عند الصحابة والتابعين
ومن بعدهم (في المختار)
من المذهب

أولاً لانه حكاية اه (قوله صوم الرؤية) بدل من الخطاب فانه علق الصوم بطلاق الرؤية وهي
حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً (قوله واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه
وان كان الاول أصح كذا في السبب (قوله كما اذا زالت الخ) قال في شرح السبب لان انفصال
الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا
زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما
تحررت درجة ذلك طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لا تحرين وغروب البعض ونصف الليل
لا تحرين وهذا ثبت في علم الافلا والهيئة عيني واقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما
في الجواهر اعتباراً بقصة سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدق وروح
من اقليم الى اقليم وبين كل منهم مسيرة شهر قهستاني وفترة الغدق هي السير من أول النهار الى
الزوال والروح السير من الزوال الى الغروب اه (قوله ثبوت رمضان وشؤال بالدعوى) انما
يحتاج لهذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه واما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف
لقبول الشهادة عندهما وان لم تقدم الدعوى وقوله ثبوت الخ مبتدا وقوله بنحو وكالة معلقة
خبر أي ثبوت رمضان المقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة (قوله بنحو وكالة معلقة) بأن يدعى
شخص على مديون شخص آخر ان الدائن قال لي اذا جاء رمضان أو شؤال فقد وكلتك بقبض
الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بثبوت الدين بذمته وبالوكالة ويشكر دخول رمضان أو
شؤال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر وان كانت كذبا فيكون المسوق لها اثبات حق
الشارع في رمضان أو انطلق في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لانه من الديانات (قوله
وان لم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو اخبر رجل عدل القاضي بمجي رمضان يقبل لقيم ونحوه
ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التقا الى مذهب الصحابين القائمين
بعدم اشتراط تقدم الدعوى (قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثيرين أخبروا بنحو
رؤية الهلال مثلا وليس المراد الاثنان اذا رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة برؤية الهلال نهارا)
أي لا عبرة به من الليلة الماضية بل لليلة المستقبلية (قوله منه) أي من الحديث (قوله عند
عشية كل شهر) يعني اذا رأى عند عشية الليلة فالليلة الا تبيته منه وهذا لا ينتج انه لما اذا رأى
قبل الزوال وقد ذكر في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو يوسف الهلال
المرفق قبل الزوال لاماضية في الصوم والفطر وهناك أقوال أخر مذكورة في الشرح والله
سبحانه وتعالى اعلم وأستعقر الله العظيم

(باب في بيان ما لا يفسد الصوم) *

الساد والبطلان في العبادة - بيان (قوله بالمرّة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي لا يفسد بفعل
شيء منها بمفهومه أنه يفسد اذا اجتمع أو بعضها وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا يتحددا
أي ليس هذا العدد مطوعا به بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذ لا كبير فائدة لها على
ان ادخال آل على مرّة موله (قوله ناسيا) النسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في
الشرح وقد بدلت النامى للاحة ازع عن الخطي وهو اذا كر الصوم غير القاصد للفطر بان لم يقصد
الاكل ولا الشرب بل قصد المضمة أو اختبار طعم الماء كقول فسبق شيء منه الى جوفه أو باشر

(باب) * في بيان (ما لا يفسد
الصوم وهو أربعة وعشرون
شيئا)

تقريرا لا تحديدا بالمرقمة
(ما لا يفسد) (الصائم) أو شرب
(أو جامع) أو جمع بينهما (ناسيا)

له صومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل الصائم ناسيا فانه هو رزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه والجماع في معناهما فان تذكر
نزع من فور فان مكث بعده فسد صومه فان حرل نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوجب لزمت الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر
فأبقى بعد الفجر والتزع ليس عليه ٤٣٢ شئ لعدم الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) اتمام (الصوم) الى
الليل بلا مشقة ظاهرة

كشأب قوى (يذكر به من
رأه يأكل و) ان تركه (كره
عدم تذكره) في المختار
كذا في الفتح وقبل من رأى
غيره في رمضان يأكل ناسيا
لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد
صومه واذا ذكر الناسي وهو
ياكل فقبل له انك صائم
فلم يتذكر يلزمه القضاء في
المختار (وان لم يكن له قوة
فالاولى عدم تذكره)
لما فيه من قطع الرزق
واللطف به سواء كان
شيخا أو شابا (أو أنزل
ينظر) الى فروج امرأة لم
يفسد (أو فكر وان أدام
النظر والفكر) حتى أنزل
لانه لم يوجد منه صورة
الجماع ولا معناه وهو الانزال
عن مباشرة ولا يلزم من
الحرمة الاطوار فعمل
المرأتين بلا انزال منهما
لا يفسد أذا ذهبن لم يفسد
صومه كما لو اغتسل ووجد
برد الماء في كبده (أو اكتمل
ولو وجد طعمه) أي طعم
الكحل (في حلقه) اولونه
في بزاقه او فحامي في الاصح
وهو قول الاكثر وسواء كان
مطبا أو غيره

مباشرة فاحشة فتوارت حشفته فانه يفسد والمكره والتائم كالحطى كذا في شرح السيد
(قوله لصومه) لانه ينافي فعله لانه منذ كراكله وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان
عدرا في حقوق العباد حتى لو أودع ودبعة أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسبه لزمه ضمانه
(قوله والجماع في معناهما) لانه من شهوة البطن كالأكل والشرب وأخرج الحاك من
حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
اه وهو عام في الاكل والشرب والجماع نهر (قوله نزع من فور) أي اقتراضا (قوله فسد
صومه) أي من غير كفارة (قوله فان حرل نفسه الخ) جزم فيه بوجوب الكفارة وهو الذي
في الدرر الذي في التهر عن الخلاصة **ككايه** بقبيل وهو الذي في الفتح أيضا (قوله لزمت
الكفارة) أنزل ام لا (قوله والتزع) لاحاجة الى ذكره (قوله لعدم الجماع صورة ومعنى)
لان الموب ودحال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يذ كره) أي لزوما كما قال الولوالجي قال
في تحفة الاخبار ومثله التائم عن الوقت لكن الناسي أو الناسي غير قادر فسقط الاثم عنهما
ووجب على من لم يعلم حاله ما تذ كبر الناسي وايضا التائم الا في حق الضعيف مرحلة اه اما
اذا علم حاله ففيه التفصيل (قوله كره) أي تحريما (قوله لا يخبره) أي مطلعا (قوله لان
باكله) فيه حذف اسم ان (قوله فلم يتذكر) أي بل استقر ثم تذكر يلزمه القضاء عند الشيخين
وهو الصحيح لما انه اخبر بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات ثم روي له اذا سمع ولم
يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم
الكفارة والظاهر عدم وجوبه لعدم تفاش الحناية بعدم التذكر ولان ابتداء الاكل كان
ناسيا وحزره نقلا (قوله فالاولى عدم تذكره) عبارة الفتح وسعه أن لا يخبره (قوله لما فيه)
أي في التذكير (قوله والالطف) عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال
بالمس ولو بجائل توجد معه الحرارة ففسد ولو استغنى بكفه فعامة المشايخ أفتوا بفساد الصوم
وهو المختار كما في القهستاني وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يجزئ هذا الفعل خارج رمضان
أي ان قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اه من الشرح (قوله وهو الانزال)
الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أي حرمة استدانة النظر والفكر (قوله وفعل
المرأتين) أي صحاها ما بلا انزال أما بلا انزال ففسد وعام ما القضاء (قوله لم يفسد صومه)
لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما لو اغتسل الخ) وانما
كره الامام رضي الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبازل لما فيه من اظهار الضمير
في اقامة العبادات لانه قريب من الانطامخ (قوله أو اكتمل الخ) لما روي عن عائشة رضي
الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم اكتمل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسلك والدمع
يخرج بالرشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فحاميته) مثلث

التون

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد ههنا في بعض النسخ زيادة نصها (وان قصد تسكينها ارجوان لا يكون عليه وبال اه وبأن
اذا اوم عليه وسبيل الامام عن ذلك الفعل فقال يا سائرأس وقيل يؤجر ان اخاف الشهوة كذا في الكفاية الخ) اه

وتفيد مسئلة الا كمال ودهن الشارب الاتية انه لا يكره الصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر امتصلا كاللحان فانهم قالوا لا يكره الا كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه لبناء ودمع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عبرة بما يكون ٤٣٣ من المسام ولو ابتلع نحو غنية مربوطة

بخطم آخر جسه لم يفطر او ادخل اصبعه في فرجه ولم يكن مبلولا بما او دهن لم يفد على المختار (او احتجم) لم يفسد لانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (او اغتتاب) وحديث افطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الاجر (او نوى القطر ولم يفطر) لعدم الفعل (او دخل حلقه دخان بلا صومه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبليل بقي فيه بعد المضغ لدخوله من الانف اذا اطبق الفم وفيما ذكرنا اشارة الى انه من ادخل بصمغه دخانا حلقه بأي صورة كان الادخال ففسد صومه سواء كان دخان عنبر او عودا وغيرهما حتى من تجشع بخورا واه الى نفسه واشتم دخانه ذاكرا لصومه افطر لا مكان التفرز عن ادخال المفطر جوفه ودماغه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فيستنبه له ولا يتوههم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب بريح

النون (قوله وتفيد الخ) مانه كره لا يفيد ذلك لانه انما نفي فيها الفساد وهو لا ينافي الكراهة نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الاتية) أي في باب ما تجب به الكفارة (قوله كاللحان) تمثيل للمنفى وهو ما يكون جوهر (قوله فانهم قالوا) علمه لقوله وتفيد الخ وحاصله انه عند باطلاقهم الا كمال والادهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم يخصوه بنوع من الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكحل (قوله ولو ابتلع نحو غنية) من كل ما كثر لم يتفتت منه شيء (قوله او ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل اصبعه في استه أو المرأة في فرجها على المختار الا ان تكون مبتسلة بالماء أو الدهن اه وهي اولى وأراد بالفرج في كلامه كل منفرج (قوله واحتجم وهو صائم) براه البخاري وقال الامام احمد بافطاره وتكره الحجام للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه فلا بأس به بجر (قوله ارغتتاب) قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكر اكل بما يكره قيل ارأيت ان كان في اخي ما تقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبه وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل ان من تكلم خلف انسان مستورا بما يغمسه لوسمعه ان كان مدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بمانا وما المتجاهرة لا غيبة له فوح افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى تقديسه (قوله او نوى القطر ولم يفطر) ولا اثم عليه ايضا الا اذا عزم وتظم بعض مراتب القصد فقال

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها • فخطر حديث النفس فاسقها
يليه هـ • فعزم كلها رفعت • سوى الاخيرة فيه الاخذ قد وقعها

فاله اجس هو الذي يمر على القلب ولا يكت والباطر الذي يتردد تردد اما وحديث النفس ما تسكلم به والهم الاودة والعزم التعيم والذي يكتب في العزم على السيئة اثم العزم لا فعل المعصية والعلامة للملازمة على العزم على المسئنة رائحة طيبة وعلى السيئة رائحة خبيثة أفاده بعض المشايخ (قوله لدخوله من الانف الخ) علمه لقوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل) بضم الذاء (قوله وسند كالكفارة بشربه) أي في الباب الذي بعده هذا (قوله او دخل حلقه غبارا الخ) به عرف حكم من صناعته القربلة أو الاشياء التي يلزها الغبار وهو عدم فساد الصوم وفي سكب الانهر عن المواقف لو وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه افسد ولو فعل اه ويدل عليه التعليل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهو ذاكرا صومه) يشير الى انه لو كان ناسيا لصومه لا يفد بالطريق الاولى من الامسكين اما لو دخل حلقه دموعه أو عرقه أو دم وعافه أو مطرا وتلج فسد صومه ليسر طبعه وقصه أحيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عدا لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في الجمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحتة في حلقه زيلعي والتقيد بالدخول للاحتراز عن الادخال واهذا صرحوا بأن الاستواء على المضرة

المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسند كالكفارة بشربه (او دخل حلقه غبارا ولو) كان (غبارا) دقيق من (الطاحون او) دخل حلقه (ذباب او) دخل (أثر طعم الادوية فيه) أي في حلقه لانه لا يمكن الاحتراز عنه فلا يفسد الصوم بدخولها (وهو ذاكرا صومه)

لماذا كرنا (أو أصبح اجنبيا ولو استمر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنابة) لقوله تعالى فالآن باشروهن لاستمتاعكم جوارا المباشرة
 الى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام واعتسل واصوم (أوصب
 في أحليه ماء أودهن) لا يطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف فيما إذا وصل الى المائة أماما دام في قصبة الذكر لا يفسد
 بالاتفاق ومبنى الخلاف على منفذ الجوف من المائة وعنده والظاهر أنه لا منفذ له وانما يجتمع البول في المائة بالترشح كذا
 نقوله الاطباء قاله الزيلعي (أو خاض ثم رافد دخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حك أذنه بهودن فخرج عليه مدرن) مما في الصماخ
 (ثم أدخله) أي العود (مرارا الى أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كما في البرازية لعدم وصول المقطر الى الدماغ (أو دخل)
 يعني نزل من رأسه ووصل (أنفه محطاط فاستنشقه عدوا وابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فأدخله وابتلعه ان كان
 لم يقطع من فمه بل متصل كالخيط ٤٣٤ فسد الى الذقن فاستنثر به لم يفسد وان قطع فأخذه وأعاد فطر كذا في الفتح
 وقال أبو جعفر إذا خرج

البراز على شفطه ثم ابتلعه
 فسد صومه وفي الخاتمة
 ترطب شفقا بيزاقه عند
 الكلام ونحوه فابتلعه
 لا يفسد صومه وفي الخاتمة
 سئل إبراهيم عن ابتلاع
 باغما قال ان كان أقل من
 مل فيه لا ينقض اجماعا
 وان كان مل فيه ينقض
 صومه عند أبي يوسف
 وعند أبي حنيفة لا ينقض
 (وينبغي القضاء التمامة
 حتى لا يفسد صومه على
 قول الامام الشافعي)
 كتابه عليه العلامة ابن
 الشهنة ليكون صومه
 صحيحا بالاتفاق لقد رثه على
 مجها (أو ذرعه) أي سبقه
 وغلبه (التي) ولولا فاه
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 من ذرعه التي وهو صائم

مفسد كره السيد (قوله لماذا كرنا) من قوله لانه لا يمكن الاسترازة عنها (قوله فالآن
 باشروهن) الاوضح أن يقول بدل أحل لكم ليلة الصيام الرفث الآية (قوله الى قبيل الفجر)
 لانه من الليلة (قوله وقوع) بالنصب مفعول استلزام وقوله وقوله بالجر عطف على قوله لقوله
 تعالى (قوله واصوم) أي ادوم على صومي (قوله أوصب في أحليه ماء أودهن) قيد بالاحليل
 لان الوصيت في قبلها ذلك افسد بخلاف في الاصح قاله السيد (قوله والظاهر أنه لا منفذ له)
 أي كما هو قولهما (قوله كذا نقوله الاطباء) انما استنده اليهم لان هذا المقام يرجع اليهم فيه
 لكونه من علم التشريح (قوله فدخل الماء أذنه) وان كان بفعله على المختار كما في الهداية
 وصرح به الولوالجي وفي الخاتمة التنصيص بين الدخول والادخال فصيح القسادي ورجحه
 السكال فتحصل أن في الفساد بدخال الماء قولين صحيحين فالأحوط تجنبه نهرا وإذا وقع بيل
 أذنه الى الماء (قوله افطر) وعليه القضاء فقط (قوله ترطب شفقا) يجوز تذكر الفعل وتأنيته
 في المؤنث الجازي إذا أسند الى ظاهر اه (قوله ونحوه) كذا كره (قوله لا يفسد صومه)
 اقتصر عليه صاحب الدر في بدل على اعتقاده دون ما ذهب اليه أبو جعفر ونظيره ما لوجه الرقيق
 قصدا ثم ابتلعه فانه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كما في المنع (قوله وعند أبي حنيفة
 لا ينقض) هو المعتمد (قوله حتى لا يفسد صومه) حتى تفريعية والفعل بعد ما هو مرفوع
 (قوله لقد رثه على مجها) علة لقوله وينبغي الخ (قوله ولا معناه) أي المقصود منه وهو التغذي
 (قوله أو استقاء) الحاصل كما في شرح السيدان جملة المسائل افتقار منه لانه اما ان يكون قائ
 أو استقاء وكل اما ان يكون مل القم أو دونه وكل من الاربعة اما ان يكون عادبة نفسه أو أعاده
 أو نزع ولا يطر في السك على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل القم ولو استقاء مرارا
 في مجلس مل القم افعل لان كان في مجلس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشيته وهذا على قول
 الثاني (قوله لا طلاق ما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم وان استقاء عدافا ينقض (قوله

فليس عليه القضاء وان استقاء عدافا ينقض (ز) كذا لا يطر ولو (عاد)
 ما ذرعه (بغير صنعه ولو ملا) التي (ففي الصحيح) وهذا عند محمد لانه لم يوجب صورة الفطر وهو الابتلاع ولا معناه لانه
 لا يغذي به عادة (أو استقاء) أي نعدا آخره و كان (أقل من مل فقه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد
 وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكما ولا يشق القضاء الطهارة وقال
 السكال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا طلاق ما رويناه
 (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من صوره (وكان دون الحصة) لانه تبس لبقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة ويتعسر وقال الكمال من المشايخ
من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة ٤٣٥ بالريق ولا يحتاج الاول

قليل والثاني كثير وهو حسن لان المنافع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أو مضغ مثل سمسة) اي قدرها وقد تناولها (من) خارج فنه حتى تلاشت ولم يجد لها طعم في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

• (باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء) •

(وهو اثنان وعشرون شياً) تقريباً (اذانعل) المكلف (الصائم) ميتاً النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شياً منها) اي المقدسات (طائفاً) احترازاً عن المكره ولو أكرهه زوجته في الاصح كما في الجوهره وبه يفتي فلا كفارة ولو حصلت الطواغية في اثناء الجماع لانها بعد

من صوره) بفتح السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصده ابتلاعه أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور وفي خزانة الاكل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نقاه السيد والحصة بكسر الهاء وتشديد الميم مقنونة ومكسورة (قوله الاول قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال الدوسي هذا للتقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح اه ونحوه في النهر (قوله وذلك) اي عدم سهولة الاحتراز (قوله) مما يجري بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجري وهو الاولى لئلا يسهل قول لا فيما يتعمد الى الصائم في ادخاله بحيث يحتاج الى معين فيه (قوله) أرمضغ مثل سمسة) قيد بالمضغ لانه لو ابتلعهها بنفسه صومه وفي وجوب الكفارة قولان صحيحان ذكرهما السيد (قوله وهذا) اي اعتبار وجود الطعم في الحلق وعدمه (قوله فليكن) أي وجود الطعم في الحلق وعدمه الاصل اي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة) •

الاولى ان يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صديقه على سبيل الترتي كما فعله في التنوير (قوله ميتاً النية) فان نوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة اشبهه خلاف الشافعي رضي الله عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضاً التعمين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة الاختيار وقال ان نوى نهاراً و افطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كمرض) أي بغير فعله واختلاف فيما لو مرض بغير نفسه أو سافر به مكرهاً والمعدة لزومها واختلاف في المعتاد حتى وحيضا والمتيقن قتال عدو أو افطر ولم يحصل العذر والمعدة سقطها ولو نكر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاحتياط بزازيه ويجتنب وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر ان كان بغير الجماع تدخلت والا لولاً كل عدا شربة بلا عذر يقتل وعقابه في شرح الوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) بأن سافر فأفطر أما لو أنظر ثم سافر طائفاً فانفتحت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) اي الطواغية والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عدا اوجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً ولا يتصلها الزوج أفاده السيد (قوله احترازه عن الناسي) أي فانه لا يفطر أصلاً وقوله والخطي أي فانه يقضي ولا كفارة عليه (قوله استدراكاً) السين والتاء زائدتان وقوله للمصلحة القائمة هي الصوم (قوله لئلا الجنابة) اي في فطره عدا من غير عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له زماناً وأطلق المصنف في الكفارة فم السلطان وتفسيره قال في البرازية اذا زمت الكفارة السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الاتزجار وبه هل عليه افطار شهر واعتاق رقبة ولا يحصل الزجر بغير الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند

الافطاره كرها في الابتداء (متعمداً) احترازاً عن النسيان والخطي (غير مضطر) اذا مضطراً لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكاً للمصلحة القائمة (و) لزمه الكفارة (لكمال الجنابة) وهي الجماع في أحد السيلين اي سبيل

آدمي حى (على الفاعل)
 إن لم ينزل (و) على (المفعول
 به) والدير كالقبل في الاصح
 لكمال الجنابة بخلاف الحد
 لأنه ليس زنا حقيقة (و) كذا
 (الاكل والشرب) وان
 قل (سواء فيه) أى المقطر
 (ما يتغذى) أى يربى ويقام
 البدن (به) الفـذا وهو
 بالنسبة والذال المجهتين
 اسم للذات المأكولة غذاء
 قال في الجوهرية واختافوا
 في معنى التغذى قال بعضهم
 ان يميل الطبع الى أكله
 وتنقض شهوة البطن به
 وقال بعضهم هو ما يعود
 نفعه الى اصلاح البدن
 وفائدته فيما اذا مضغ لقمة
 ثم أخرجه ثم ابتلعها فلي
 القول الثاني يجب الكفارة
 وعلى الاول لا يجب وهذا
 هو الاصح لأنه باخراجها
 نعاها النفس كافي المحيط
 وعلى هذا الورق الحبشى
 والحشيشة والقطاط اذا
 اكله فعلى القول الثاني
 لا يجب الكفارة لأنه لا نفع
 فيه للبدن وربما يضره
 وينقض عقله وعلى القول
 الاول يجب لان الطبع يميل
 اليه وتنقض به شهوة
 البطن انتهى قلت وعلى
 هذا البدعة التي ظهرت
 الآن وهو الدخان اذا شربه

بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو صام الدهر كله أفاده القهستاني وذهب الاقطار محمد الارتفاع
 بالتوبة بل لا بد من التكفير هداية فهو جنابة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة
 بل بالحد وهذا يقتضى عدم الارتفاع ظاهرا وفيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة أما
 الفاضل بعد ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد بحدود قبول التوبة عن
 الزاني بجر المكالمة بما اذا لم يكن للمزني به زوج فان كان فلا بد من اعلامه بكونه حق عبدا
 ولا بد من ابرائه عنه قال السيدى شرحه وليس المراد اعلامه بخصوص قوله انى فعلت
 بزوجه كذا بل ان يذكر له كلاما آخر توطئة لان يجعله فى حل قال ويثبته هذه الاكتفاء بذلك
 تصرح بهم بأن الابرار عن المجهول صحيح (قوله آدمي) أى غير نفسه أما اذا كان جنبا أو جامع
 نفسه فلا كفارة وكذا لو كان الجامع بهيمة ولا بد ان يكون مشتهى فلا تجب الكفارة بجماع
 صغيرة وفا على الوجه نهر (قوله وان لم ينزل) لان أحكام الجامع كالحدا والغتسال وغيرهما
 تتعلق بالتقاء الختانين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها زيلعى (قوله لكمال الجنابة)
 أى بقطره عمدا من غير عمد الى آخر ما قدمنا ولا يعال وجوب الكفارة بوجود الشهوة لأنه
 لا شهوة في المفعول فيه بذره (قوله بخلاف الحد) هذا مرتبط بمحذوف علم من المقام تقديره
 والدير كالقبل في وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله لأنه ليس زنا) لان الزنا عبارة عن الجماع
 فى القرح المحض كذا فى الشرح (قوله وهو بالفـين) أى المكسورة وأما الفساد بفتحها
 وبالذال المهملة ما يؤكل بكثرة النمار (قوله واختلافه فى معنى التغذى الخ) جعل صاحب النهر
 الاختلاف فى المقطر لافى التغذى لان التفسير الثمانى وهو قوله ما يعود نفعه الى صلاح البدن
 اذا جعلناه تفسير للتغذى يغنى عن قوله أو يتداوى به فان الدواء يعود نفعه الى البدن فيلزم
 فى كلامهم التكرار (قوله ان يميل الخ) فعلى التغذى على هذا انقضت شهوة البطن بالشئ
 مع الميل اليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا تفسير للغذاء لا للتغذى فيحتاج الى تقدير
 مضاف أى تناول ما يعود نفعه (قوله الى اصلاح البدن) أى وان لم يميل اليه الطبع (قوله
 وفائدته) أى هذا الاختلاف (قوله فعلى القول الثاني يجب الكفارة) أى لان فيه صلاح
 البدن وفيه أنه اذا كانت النفس تعاف بذلك ربما يكون سببا فى مرضها فلا صلاح فيه والظاهر
 ان هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لا صلاح فيه والبعض لا يعافه
 صلاح بدنه (قوله وهذا هو الاصح) أى القول الاول (قوله وعلى هذا) أى الاختلاف
 (قوله الورق الحبشى) لأنه هو والقطاط وفى نسخة القرطاط من النبات المسكر (قوله وعلى
 هذا البدعة) مبتدأ وخبر والاشارة الى الخلاف (قوله وهو الدخان) فى الاشياء فى قاعدة
 الاصل الاباحية والتوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل أمره والنبات
 المجهول سميته اه قلت فيهم منه حكم النبات الذى شاع فى زماننا المسمى بالتنق فتنبه وقد
 كرهه الشيخ العمادى الحاقه بالاثوم والبصل بالاولى فتدبر اه من الدرر من كتاب الاشربة
 ونقل قبله عن النعم الغزى الشافعى ان حديثه بدمشق سنة خمس عشرة بعد الالف يدعى شارب
 انه لا يسكرون سلمه فانه مقتدر هو سرام لحديث أحمد من أم سلمة قالت نسي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال وليس من البكار تناول المرة والمترين ومع نهى ولى الامر

في لزوم الكفارة تسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسلك تجيب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظا لا تجيب (أو يتداوى به) كالاشربة والطبايع السليمة تدع وتساوّل الدواء لا صلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) ونج ورد (دخل الى فيه) لا مكان التحرز عنه يسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النقي) ولو من مستقر (الا اذا قد) لخروجه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجنيس وهو (اختيار الفقيه ابى الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالانفاق) للعادة بأكله (و) منه ٤٣٧ (أكل) حب (الحنطة وقضهها)

لماذا كرنا (الأن يصفق قهقهة) أو

قدرها من جنس ما يوجب

الكفارة (قتلاشت)

واستملكك بالمضغ فلم يجد لها

طعما فلا كفارة ولا فساد

لصومه كما قدمناه (و) من

موجب الكفارة (ابتلاع)

حبة حنطة أو ابتلاع

(مسممة أو) ابتلاع (نحوها)

وقد تناولها (من خارج

فيه) ولزوم الكفارة بهذا (في

المختار) لأنها مما يتغذى به

والشعر المقلّي أو الأخضر

المستخرج من سنبله إذا

ابتلعه عليه الكفارة لا

الجاف (و) منه (أكل

الطين الارمني مطلقا) أي

سواء اعتاد أكله أو لم يعتده

لأنه يؤكل للدواء فكان

افطارا كاملا (و) منه

أكل (الطين غير الارمني

كا) الطين المسمى بالطفل

ان اعتاد أكله (لا على من لم

يعتده) (و) منه أكل (قليل

الملح) لا الكثير (في المختار)

وأنه من الأمصليات

بالجواب وإذا أكل كعوب

عنه يحرم قطعاً على ان استعمال مثله ربما اضر بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغائر اه ونقل ان جوزة الطيب تحرم لكن دون حرمة الحشيشة وصرح ابن حجر المكي بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة اه وامل كتابة الاجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها فمن كل مسكر ماء هذا الخروجه فتعاطيه لا يحرم عند الامام والثاني اذا لم يسكر (قوله في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف في قال ان التغذى ما يعيل الطبع اليه وتنقضه به شهوة البطن الزم به الكفارة وعلى التفسير الثاني لا (قوله والعافية) أي من شره وغيره لان العافية تم العافية من الامراض والمعاصي والفقر والعذاب الديني والاخرى (قوله طري) يرجع الى ورق الكرم أيضا كذا في الشرح (قوله لا تجيب) أي الكفارة لانه لا يؤكل عادة وعليه القضاء (قوله يسير طبق الفم) أي يطبق الفم اليسرى فلا حرج في الامر به (قوله ومنه أكل اللحم النقي) فيه انهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الاشجار الاعتياد وعدمه بعدمه فقطضاء ان يعتبر الاعتياد في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والافنا الفرق أفاده السيد (قوله ولو من ميتة) فيه ان تعاطي لحمها لا يعيل الطبع ولا تنقض شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قدمناه تريبا قيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة (قوله وقضهها) في القاموس قضم كسمع أكل باطراف استنانه أو أكل يابسا اه (قوله لماذا كرنا) من جرى المعتاد به (قوله ولزوم الكفارة بهذا) أي الابتلاع في المختار اشارة الى ان الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في افساد الصوم (قوله لا الجاف) لعدم اعتياد أكله (قوله وأكل الطين الارمني) هو معلوم عند الطائرين (قوله وأنه من الامتناعات) أي ذكرت ذلك والحال الخ فالاولى وهو أي هومن المسائل التي يتكهن بها السائل المجيب ليقف على ما عنده من علمها أو جهلها وقوله بالجواب الباء للتعدي أي يتكهن ويختبر جوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لانه يتلذذ به) أي وتنقض به الشهوة (قوله لانه يعافه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لان الحديث) الذي في كبيره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحجة) قال بعضهم ان فعل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة

قوائم الذرة لا رواية لهذه المسئلة قال الزندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع براق زوجته أو) براق (صديقه) لانه يتلذذ به (لا) تلزمه الكفارة براق (غيرها) لانه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بالله الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تقطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه اقتناه مقت أو يقتله لان القطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث موقوف بالاجماع ينهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره من ان الاوراعى وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة)

فاحشة (من غير انزال) ظاناً انه أفطر بالمس والقبله لزمته الكفارة الا اذا تناول حديثاً واستفتى فقيهاً فأنظر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) كما بعد (دهن شارب) ظاناً انه أفطر بذلك) لانه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فلزمته الكفارة وان استفتى فقيهاً فافتاءه بالقطر يذهب الشارب أو تناول حديثاً لانه لا يمتد بفتوى الفقيه ولا يتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له سعة من الفقه نقله الكمال عن البدائع ٤٣٨

متعمداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فاستفتى فانفتى به بالقطر فثبتت لا تلمزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا افتاء فقيه) شاملاً لمسئلة دهن الشارب والمراد بالفقهاء متبع المجتهد كالحنابلة وبعض اهل الحديث ممن يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العاقل الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المجتهد او الحاجم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو أولى باثبات العذر لمن لم يعرف التأويل (ولذا) ان عرف تأويله وجبت عليه

فاحشة) هي مائة دم في فواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تقييده يفيد انه ان أفطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تناول حديثاً) أي سمع حديثاً الا على فطر من فعل ذلك فافطر معة دا عليه وان لم يكن الحديث ثابتاً (قوله لان ظاهر الفتوى والحديث الخ) فيه انهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا بظاهر الحديث في الغيبة مع وروده قطعاً وعلى القول بالتسوية بين الحجامة والغيبة فالامر بظاهر (قوله يصير شبهة) أي في اسقاط الكفارة (قوله وان استفتى فقيهاً) وصليته (قوله على من له سعة) أي صفة ولو قليلة (قوله الا اذا افتاء فقيه) قال في البحر ويشترط في المفتي ان يكون ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البادية وحينئذ نصير فتواه شبهة ولا يعتبر بغيره اه وفيه اثبات انهم صحة فتواه وانما اعتبر شبهة مسقطه للكفارة وهذا يقضى بعدم التقييد بما ذكره (قوله ممن يرى الحجامة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالحجامة لانه شامل لمسئلة الحجامة وما بعدها ثم ان قوله ممن يرى الحجامة ليس يلزم بل ولو كان الفقيه مخطئاً كما تقدم وصرح به بعد (قوله او الا اذا سمع المجتهد او الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييده بهما للعموم الاستثناء (قوله ولم يعرف تأويله) أي من ان المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى درجة من قول المفتي) أي وقول المفتي صلح عذراً فقول الرسول أولى (قوله ولذا) أي لتقييد عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا انه ان عرف الخ (قوله لان نفس الوقاع) فلا يقال انه لا وقاع منها بل منه فلا كفارة عليها وأيضاً لو اعتبر الوقاع لوجب عليه اذ هو موجود منه (قوله كما لو علمت) التنظير في وجوب الكفارة عليها لا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الكفارة وما يستتبعها) كفارة الافطار ثبت بالحديث روى أبو هريرة ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائمة بن صخر البياضي الانصاري فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس نأى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعن المهمل مكث يسع خمسة عشر صاعاً فيه عرق قال تصدق بهم هذا فقال أعلى أفقر مننا فما بين لبقينا أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم حتى يدت أنيابه فقال اذهب فأطعمهم أهلك نخس الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على

الكفارة) لا انتفاء الشبهة (وجوب الكفارة على من طأعت) رجلاً (مكرهاً) على وطئ الان سبب الكفارة الصيام جناية افساد الصوم لان نفس الوقاع وقد تحققت من جانبها بالتحكين من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو غير عال به (فصل في الكفارة وما يستتبعها من الذمة) بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضيات (بطر وحيض او نفاس او طرو) (مرض مبيح لافطر) بأن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الافساد الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق

وهو لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فتمكنت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره وأما إذا كان المرض بمنفعة
كان جرح نفسه أو إلقاءها من جبل أو سطح فالتفتار أنها لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم اتعب نفسه في شيء
أو عمل حتى أجهد العطش فأفطر كفراً لأنه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه وبه أخذ البقال (ولأنه سقط عن
سوفريه كرها) كما لو سافر باختياره (بعد لزومه عليه) ٤٣٩ في ظاهر الرواية) لأن العذر

لم يجز من قبل صاحب الحق
(والكفارة تحرير رقبة)
ليس بها عيب فوات منفعة
البطش والمشى والكلام
والنظر والعقل (ولو كانت
غير مؤمنة) لا تطلق النص
(فإن عجز عنه) أي التحرير
بعدم ملكها وملك غيرها
(صام شهرين متتابعين ليس
فيها يوم عيد ولا) بعض
(أيام التشريق) للنهي عن
صيامها (فإن لم يستطع
الصوم) لمرض أو كبر
(أطعم ستين مسكيناً) أو فقيراً
ولا يشترط اجتماعهم
والشرط أن (يغدهم)
وبعشهم غداً وعشاء
مشبعين) وهذا هو العدل
لدفع حاجة اليوم بحملته
(أو يغدهم - غداً) من يومين (أو بعشهم -
عشاء) من ليّتين (أو
عشاء وسحوراً) بشرط أن
يكون الذين أطعمهم ثانياً
هم الذين أطعمهم أولاً حتى
لو غدى ستين ثم أطعم ستين
غيرهم لم يجز حتى يغدهم
الأطعام لاحتداد الفريقين

الصيام وصرفه إلى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين
متتابعين أي بغير وفاق فيها نارا أفاده السيد في الحاشية (قوله وهو لا يتجزأ) أي استحقاق
الصوم في يوم واحد لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فلا يكون بعضه ثابتاً وبعضه ساقطاً (قوله في عدم
استحقاقه) أي صوم اليوم الذي أفطر فيه وقوله بعروض متعلق بتمكنت وفي نسخة فتمكن
ويجوز التذكير والتأنيث في مثل هذا (قوله فالتفتار أنها لا تسقط الكفارة) لأنها بفعل العباد
فلا يؤثر في إسقاط حق التسرع ولأن المرض من الجرح أن وجد يكون مقصوداً على الحال فلا
يؤثر في الماضي (قوله أتعب نفسه في شيء) أي أتعب الحز الخ قال في الوهبانية

وان أجهد الإنسان بالشغل نفسه * فأفطر في التكفير قوانين سطاروا

قال المؤلف في شرحها صورتها صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العطش فأفطر لزمته
الكفارة وقيل لا تلمزمه وبه أفق البقال وهذا بخلاف الأمة إذا أجهدت نفسها لأنها
معدودة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العبد كذا في تحفة الأخيار (قوله عن
سوفريه كرها) أي وقد أفطر قبل سفره أما إذا أفطر بعد سفره مطلقاً فلا خلاف في سقوط
الكفارة (قوله صاحب الحق) هو الله تعالى (قوله تحرير رقبة) بنية الكفارة ولو صغيراً
رضياً أو مريضاً أو أبقاً أو أبقاً أو مريضاً أو مجنوناً أو خصياً أو أعمراً أو مقطوعاً إحدى يديه أو
أحدى رجله أو قرنيه وقد اشترت بنية الكفارة وتعامه معين في كفارة الظهار من الدر
(قوله ليس بها عيب فوات الخ) الإضافة للبيان وانما تفوت منفعة البطش بقطع البدن معاً
ومنفعة المشى بقطاع الرجلين معاً (قوله والكلام) كالأخرس (قوله والنظر) كفاقد عينيه
معاً (قول) وانعقل) كالمجنون الذي لا يفتق فن يفتق يجوز في حال إفاقته (قوله لا تطلق النص)
أي الحديث (قوله وملك غيرها) أي بالو أو ليفيد أنه لا يكون عاجزاً إلا إذا عجز عنهما وبالقدرة
على أحدهما بعد قادراً (قوله صام شهرين متتابعين) ولو غداً وخمسين يوماً ولو بالهلال
والأفستين يوماً ولو قدر على التحرير آخر الأخبار لزمه العتق وأتم يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر فإن
أفطر ولو به ذر غير الحيض استأنف ويلزمها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تصل
تستأنف ذكر السيد (قوله أو فقيراً) ولا يجزئ أطعام غير المراهق در عن البدائع (قوله أن
يغدهم ويعشهم الخ) أو يغدهم ويعطيم قيمة العشاء أو عكسه در (قوله أو يعطى كل فقير
نصف صاع) وقد رخص الصاع بقدر وسدس بالمصري فالربع المصري يكفي عن ثلاثة مع
زيادة فيه (قوله من غيره) أي غير البر (قوله من غير المنصوص عليه) متعلق يعطى (قوله

ولو أطعم فقيراً ستين يوماً لأنه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير غزلة فقيراً آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو
بجزء البر من غير آدم والشعير لا بد من آدم معه خشونته وأكل الشبعان لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (أو يعطى كل فقير
نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أي البر (أو) يعطى كل فقير (صاع ثراً أو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى
(قيمه) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه

ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جناح وأكل) عدد (متعدد في أيام) كثيرة (ولم يخله) أي
الجماع أو الأكل عدد (تكفير) لأن الكفارة لا تزجر وبواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضانين على الصحيح) للتداخل
يقدر الامكان (فان تداخل) التكفير ٤٤٠ بين الوطنين أو الأكلتين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بعوده

• (باب ما يفسد الصوم) •

ويوجب القضاء

(من غير كفارة) لقصور
معناه أو أذروه وسبعة
وخمسون شيئاً تقريباً وهي
(إذا أكل الصائم) في أداء
رمضان (أرزا) نيأ (أو عينا
أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم
يخطئ بسمين أو دبس أو لم
يبل بسكر دقيق حنطة
وشعير فان كان به لزومه
الكفارة (أو) أكل (ملحاً
كثيراً دفعة أو) أكل (طيناً
غير رصني) و (لم يعتد
أكله) لأنه ليس دواء (أو)
كل (نواة أو قطناً) أو ابتلع
ريقه متغيراً بخضرة أو
صفرة من عمل الأبريسم
ونحوه وهو ذا كر لصومه
(أو) أكل (كاغدا) ونحوه
بما لا يؤكل عادة (أو
سفرجل) أو نحوه من
الثمار التي لا تؤكل قبل
النضج (ولم يطبخ) ولم يعلج
(أو جوزة رطبة) ليس لها
لب وابتلع اليابسة بلبها
لا كفارة عليه ولو ابتلع
لوزة رطبة تلزمه الكفارة
لأنها تؤكل عادة مع القشر
وبعض اليابسة مع قشرها

ولو في أوقات متفرقة فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد كل الطعام في يوم واحد دفعة
أجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقاً وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره
الزيلعي فقد التزم بدفعته وحكما ١٥ من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد برأيه
وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم لا فتوى أن كان الفطر يفر الجناح تداخلت والألا وقد
تقدم (قوله بعوده) بأوه السببية أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عادي بعد التكفير وعلمه في
البرهان بأن التداخل انما يتحقق قبل الاداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله
العظيم

• (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) •

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفسد ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية
ولامعناها أوفيه ولكن محبه عذو شرعى أو قصور أو وصله إلى جوفه أو دمانه وما ليس به كمال
شهوة الفرج لا كفارة فيه وعليه القضاء (قوله لقصوره معناه) كما إذا أعاد اللقمة الممضوغة
المستخرجة وابتلعها فانه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو لعذر) كطرق
نحو حيض (قوله أو عينا) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه أبو الليث خلافاً لمحمد فانه يلزمه
الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل
لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسرو وبكسرتين غسل الترويض الفحل قاموس (قوله دقيق
حنطة وشعير) قال في الشرح دقيق الذرة إذا التمه بالسمن والدبس يجب به الكفارة وأما أن
دقيق الجاروس والارز تلزم به الكفارة ١٥ فتقييده هذا بدقيق الحنطة والشعير اتفاقاً (قوله
فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتبساً بما تقدم من خايط السمن أو الدبس أو بلبه بكر
(قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فبأول دفعة قليلة يجب القضاء والكفارة (قوله ولم يعتد
أكله) أما إذا اعتاده أو كان الطين أرمنياً ألزمت الكفارة مطلقاً (قوله أو ابتلع ريقه متغيراً
بخضرة أو صفرة) أي لأنه ابتلع الصبيغ (قوله الأبريسم) بفتح السين وضمها الحريز قاموس
(قوله وهو ذا كر لصومه) الأولى حذفه لأنه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يطبخ
ولم يعلج) أما إذا وجد أحدهما تلزم الكفارة كما يؤخذ من مفهومه لأنه مما يؤكل عادة (قوله
أو جوزة رطبة ليس لها لب) أما إذا كان لها لب ومضعها فقد نزل المصنف في الشرح اتفاقاً عن
صاحب الجنيح مانعه قال مشايخنا ان وصل القشر أو لا إلى حلقة لا كفارة عليه وان وصل
اللب أو لا فعليه الكفارة لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب
(قوله ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة) ١٥ إذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه
القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح أنفاً (قوله أخاف في لزوم
الكفارة) فعن محمد وأبي يوسف يجب مطلقاً من غير تنصيص ومقابل الإطلاق تفصيل المشايخ
المتقدم قريباً (قوله ولو زمردا) بأهمال الدال وأهملها كما في القاموس وأما خصده لأنه

يتداوى

ووصل الموضوع إلى جوفه اختلاف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديداً) أو فحماً أو ذهباً أو فضة

(أو تراباً أو حجراً) ولو زمردا لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة القطار (أو أحمقن أو استعط)

الرواية بالفتح فيها الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) وفستره قوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الاقطار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعممة والنفع المجرد عنها ٤٤١ يوجب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه دهنًا) اتفاقًا (أو)

أقطر في أذنه (ماء في الأصح) لوصول المقطر دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح البدن وعنده ما قاله قاضيان وحققه الكمال وفي المحيط الصحيح أنه لا يقطر لأن الماء يضر الدماغ فانهدم المقطر صورة ومعنى (أو دأوى جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطبًا أو يابسًا (ووصل إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقه مطر أو تلج في الأصح ولم يتلعه بصنعه) وانما سبق إلى حلقه بذاته (أو أقطر خطأ بسبق ماء المضغضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المقطر محل والرفع في الخطأ الائم (أو أقطر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يفتي وانتشار الائمة لا يدل على الطواعية (أو أكرهت على) تمكثها من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأ وعنه بعد

يتداوى بمرادته (قوله الرواية بالفتح فيها) فهما بالبناء للفاعل ولا يصح بناؤهما للمفعول نهر (قوله والسعوط) بضم السين لفتحها ما ينسب به (قوله صبه) أي الدواء في الأنف هذا معناه الغصة والحكم لا يخص صب الدواء بل لو استنشق الماء فوصل إلى دماغه أقطار فاده السيد (قوله وفسره الخ) أي فسر الأبحار الذي هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب شيء للتصوير (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله المجرد عنها) أي عن الصورة التي هي الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ماء في الأصح) الحاصل أنه لا خلاف في اقطاره باقطار الدهن وأما الماء فاختار في الهداية وشروحهما والوالمجى عدم الاقطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضيان بين الادخال قصدًا فأسدبه الصوم والدخول فلم يفسد قال في الجرويه مذايهم حكم الغسل وهو صائم إذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله فانهدم المقطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالانتفاع (قوله أو آمة) بالمدينة قال ضربت بالعصا أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة آمة على معنى ذات أم كعيشة واضية نهر (قوله ووصل) أي حقيقة أما إذا شئت في الوصول وعنده ما كان الدواء رطبًا فعند الإمام يقطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يطر بالاشك بخلاف ما إذا كان الدواء يابسًا فلا فطر اتفاقًا فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منهذا أصليًا فغنى وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو دخل حلقه مطر الخ) أما نحو الغبار فقلان في الهندية قد دخل حلقه غبار الطاحونة أو طم الادوية أو غبار العرس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشبه بذلك لم يقطر اه (قوله ولم يتلعه بصنعه) أما إذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة وقدم (قوله والرفع في الخطأ الائم) أشار به إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فان ظاهره يقتضي عدم الاقطار بالخطأ وأوجب بالرفع في الحديث مترجه على الائم لا على رفع الصورة المتعمدة حسا ولا على رفع الحكم بالاقطار (قوله من زوجته) من مدخول المبالغة أي ولو كان الاكرام من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح وقدم (قوله لا يدل على الطواعية) لوجود حالة النوم ومن الرضيع كذا في الشرح (قوله لانه بعد الفساد) أي لأن الموضع الواقع منها انما صدر به فساد صومها مكرها (قوله خوفًا على نفسها) أي خوفًا رتق الغلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله آمة كانت أو منكوبة) والآمة ان تقنع من الانتقام بأمر المولى إذا كان يعجزها عن اداء الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في حق الفرائض اه من الشرح وإذا علم الحكم في الآمة يعلم الحكم في الحرمة بالاولى (قوله أو صب إحدى جوفه ماء وهو نائم) انما ذكر لدفع توهم ان النائم كالناسي ولا اقطار فيه (قوله وليس كالناسي) أي وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يقطار لأن الناسي

ط ٥٦ الابلاج لانه بعد الفساد (أو أقطرت) المرأة (خوفًا على نفسها من أن تعرض من الخدمة آمة كانت أو منكوبة) كافي التثنية لانه أقطرت به نذر (أو صب إحدى جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المقطر إلى الجوف كالوشرب وهو نائم وليس كالناسي لانه نائم لا يذبحته وذاهب العقل والنائم لا يؤكل ذبيحته ما

(أولاً كل عدا به - إذا كاه ناسياً) لقيام الشبهة الشرعية تطرأ إلى فطره قياساً بما كاه ناسياً ولم تتفق الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصححه قاضي خان (أو جامع ناسياً ثم جامع عامداً) أو أكل عدا به - إذا جامع ناسياً لما ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عدا (بعد ما نوى) منشأ فيه (نهاراً) كده بقوله (ولم يبيت فيه) عند الإمام قال النسي لا يجب

٤٤٢

للتسمية فصل ذبيحته لأن الشارع نزل منزلة الدار بخلاف الجنون والقاء أي - حيث ثبتت فرق بينهما في بعض الأحكام فلا يجزئ حكم أحدهما على الآخر لا بدليل ولم يوجد (قوله أو أكل) أي أو شرب منع (قوله اقيام الشبهة) تعليل لسقوط الكفارة المعلوم من المقام (قوله نظراً) أي بالنظر وهو تعليل لقوله قيام (قوله بأكله ناسياً) متعلق بقوله فطره أي إن الاشتباه استند إلى القياس أي دليل القياس لأن القياس فطره بأكله ناسياً والنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم فليتم صومه مخالف للقياس فوجدت الشبهة الشرعية بالنظر للقياس فالقياس نفي صفة الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسد بالأفطار (قوله ولم تتفق الشبهة) دخول على قوله ولو علم الخبر أي لا تلزمه الكفارة ولا تكون الشبهة زائلاً بعله الخبر (قوله وهو القضاء) أي العمل الذي وجب بالنسبة للقضاء لأنه أمر بالانعام فإذا لم يتم وجب القضاء أي ولو كان متواتراً أو مشهوراً لا وجب العلم والعمل فكان يفترض على المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب اتمام الصوم ولو أوجب العلم لانتفت الشبهة ولزمت الكفارة (قوله في ظاهر الرواية) وفي رواية يجب الكفارة كما في الفتح اهـ من الشرح (قوله ثم جامع عامداً) سواء ظن أن جماعة على الأقل يفطره أم لا على المعتمد (قوله لما ذكرناه) أي من قيام الشبهة نظراً إلى فطره قياساً على الأصل والعلل لاسقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) الواو فيه ما يعني أو (قوله لشبهة عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أي لرمضان أما النقل فيصح بنية من التها عنده (قوله وكان تدفؤ الصوم ليلاً) فإذا لم ينو فعدم الكفارة حينئذ أولى وكذا يقال في قوله ولم يقض عزيمته (قوله فنوى الإقامة ثم أكل) وبالأولى إذا أكل ثم نوى الإقامة (قوله ناويامن الليل) يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو يعني أو (قوله شبهة السفر) على إسقاط الكفارة في صورتين (قوله لا تقاض السفر بالرجوع) هذا تعليل للأولى ويغني أن يزاد واحد من تحقق السفر ليكون تعليلاً للثانية (قوله يوماً كاملاً) نص على المتوهم وأما إذا لم يمسك بقية يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لفقده شرط العصاة) أي وهو النية وبفقد الشرط يفقد المشروط والكفارة انما تجب على شخص أفطر بعد أن كان صائماً ولم يوجد الصيام هنا أصلاً (قوله بفتح السين اسم للما كول) وبضمها اسم للفعل أي الأكل (قوله للشبهة) أي الدائرة للكفارة لأنه بنى الأمر على الأصل فلم تكمل الجناية وذكر القهس - ثماني أنه يتحصر بقول عدل وكذا بضرب الطبول واختلت في الديك وأما الإفطار فلا يجوز بقول واحد بل المثنى وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عدلاً كما في الزاهد ولو أنفاد أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين ظاهراً أنه يوم العيد وهو غير لم يكفروا كما في المنيب اهـ (قوله مع الشك) أي عند الشك (قوله

عند الشك في وجهه الله ويفي على هذا إذا لم يعين الفرض فيما إلا (أو أصبح مستافراً) وكان قد تدفؤ الصوم أصلاً ولم يقض عزيمته (فنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وإن حرم أكله (أو سافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقبلاً) ناويامن الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عدا شبهة السفر وإن لم يصله الفطار فإن وجع إلى وطنه لم حاجة نسياً فأكَل في منزله عدا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوماً كاملاً (بلا نية صوم ولا نية فطر) أفقد شرط العصاة (أو تسهر) أي أكل السحور بفتح السين اسم للما كول في السحر وهو السدس الأخير من الليل (أو جامع شاك في طلوع الفجر) قيد في صورتين (وهو) أي

والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل ويأثم إن ترك التثبت مع الشك لا إثم جنابة بقوله كما في الفتح اهـ من الشرح يوجد في بعض النسخ هذا زيادة نصها (ولا فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما إذا ظن أن الأكل ناسياً بفطره أم لم يظن خلافاً لما ذكره من عدم مسكين بحيث يشترط ذلك ذكره السيد ومخلافه مسكين تباع في ذلك صاحب الهداية اهـ

جناية الاقطار واذ لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضا بالشك وروى عن أبي حنيفة أنه قال لاساء بالكل منع الشك اذا كان
 يصير عمله أو كافت الليلة مقمرة أو متغية أو كان في مـ مكان لا يتبين فيه الفجر اقوله عليه السلام دع ما يرى منك الى ما لا يرى منك
 (أو افطر بنظر الغروب) أي غلبة الظن لا مجرد الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يصح في الشك لا يقطا الكفارة على إحدى
 الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر فلا بد الاصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره ٤٤٣ (بالحق) لا كفارة عليه لما ذكرنا

وأما الشك في الغروب ولم
 يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة
 روايتان ومجتاه القضييه
 أبي جعفر لزومه واذا غلب
 على ظنه أنه لم يغرب فافطر
 عليه الكفارة سواء تبين
 أنه أكل قبل الغروب أو لم
 يتبين له شيء لان الاصل
 بقاء النهار وغلبة الظن
 كاليقين (أو أنزل بوطء ميتة)
 أو بميتة لقصور الجناية
 (أو) أنزل (بتضيق) أو
 بتبطينا وعث بالكفر (أو
 أنزل من (قبلة أولس) لا
 كفارة عليه لما ذكرنا (أو
 أقصد صوم غير أداء رمضان)
 يجماع أو غيره أعدم هتك
 حرمة الشهر (أو وطئت
 وهي نائمة) أو بعد طرق
 الجنون عليها وقد نوت لإل
 فسد بالوطء ولا كفارة عليها
 لعدم جناية أحق لو لم يوجد
 من قبله يدصح صومها ذلك
 اليوم لان الجنون الطارئ
 يفسد الصوم (أو أقطرت
 في فرجها على الأصح) لشبهه
 بالحقنة (أو أدخل أصبعه
 مبلولة بدهن في دبره)
 أو استنص فرس الماء الى

جناية الاقطار (الإضافة للبيان) (قوله واذ لم يتبين له شيء) مقابل قول المجتهد هو طالع (قوله
 لاساء بالكل مع الشك اذا كان الخ) هذا الإتيان في ما قبله لاحتمال جعل الإثم فيها تقدم اذا فقدت
 هذه الاشياء لان الشك لا موجب له وانما قيد بذلك لان الفجر لا يتبين فيها (قوله دع ما يرى منك
 بفتح اليا وظاهر استدلال الامام أن الامر للندب (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد انه لا يشترط
 في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم حل الفطر مرة بعد ما اذا غلب على ظنه الغروب
 أما اذا لم يغلب لا يفطر وإن أذن المؤذن اه بزيادة قولي أي بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة
 اليقين لا يزول بالشك مانعه ان الظن عند الحقها من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
 وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف
 في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبتغي عليه الاحكام
 يعرف ذلك من تصح كلامهم وفي الأبواب صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغياب كالتحقق
 وصرحوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع اه (قوله بخلاف الشك
 في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لما ذكرنا) أي من الشبهة
 وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية (قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند
 التبين بالادنى وافاد الشرح في قوله فلا يكتفى الشك لا سقطا الكفارة على إحدى الروايتين أن
 فيه روايتين أيضا (قوله سواء تبين الخ) مفهومه انه اذا تبين وجود الليل لشيء عليه من قضاء
 وكفاية لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه وانما تركه التثبت ثابت في الجميع (قوله لقصور الجناية)
 أي لانه جاع قاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب القضاء كذا في الشرح (قوله لما ذكرنا) أي
 من قصور الجناية وعليه القضاء بوجوده في الجماع ولو قبلت زوجها فأنقضت فسد الصوم وإن
 أمذى أو أتمدت لا يفسد كما في الظهيرة والتجنيس كذا في الشرح (قوله لعدم هتك حرمة
 الشهر) أي وهي انما وجبت اهتكم حرمة (قوله وقد نوت لبلا) قيده لانها اذا لم تنو لبلا وجبت
 نهار الا كفارة بالاولى (قوله على الأصح) أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح (قوله
 أو أدخل أصبعه مبلولة الخ) فلو لم تكن مبلولة لا يجب القضاء أفاده السيد والظاهر ان
 الإدخال لا يفسد الا اذا وصل الى محل الحقنة (قوله والحد الفاصل) أي في الاقطار بالواصل
 الى الدبر (قوله قدر الحقنة) أي قدر ما تأخذ من المهل الذي تصل اليه (قوله ولما يكون ذلك)
 ويورث داء عظيما (قوله ولو خرج سرمه) في القاموس السرم بالضم مخرج الثقل وهو طرف المه
 المستقيم (قوله لزوال الماء الذي اتصل به) لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن
 كذا في الشرح (قوله مبلولة بدهن) وإن لم تكن مبتلة لا يفسد صومها (قوله لما ذكرنا)
 أي من شبهة بالحقنة كما (قوله بخلاف ما لو بقي طرفة خضرها) ولو في الفرج الخارج (قوله

دأخل دبره أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفـ اذا قدر الحقنة ولما يكون ذلك ولو خرج
 سرمه ففسد له ان نشفه قبل ان يقوم ويرجع فله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو ادخلته) أي أصبعه مبلولة بدهن
 أو دهن (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (أو ادخل قطنه) أو خرقة أو خشيعة أو جيرا (في دبره أو) ادخلته (ففرجها
 الداخل وغيبها) لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفة خضرها لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمره

(او ادخل دخانا بصدقة) متعمدا الى جوفه او ذمعا له وجود القطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفع والتداوى وكذا الدخان الحادث شرهه وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (او استقاء) اي تعمدا خراجه (ولودون مل) القم في ظاهر الرواية لا لطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن استقاء عدا فليقض (وشروط ابو يوسف رحمه الله) ان يكون (مل) القم وهو الصحيح لان مادونه كالمدم حكما حتى لا ينقض الوضوء (او اعادة) بصدقه (ما ذرعه) أي غلبه (من التي) وكان مل (القم) وفي الاقل منه روايتان في القطر ٤٤٤ وعدمه باعادته (وهو ذا كر) لصومه اذ لو كان ناسيا لم يقطر لما تقدم

او اكل ما) بني من مصونه
(بين اسنانه وكان قدر
الحصة) لا يمكن الاحتراز
عنه بلا كفارة (أو نوى الصوم
نهارا بعد ما اكل ناسيا قبل
ايجاد نية) الصوم (من النهار)
بما ذكرته في حاشيتي على الدرر
والفرر (او اغنى عليه) لانه
نوع مرض (ولو) استوعب
(جميع الشهر) يقضى بمنزلة
النوم بخلاف الجنون (الا انه
لا يقضى اليوم الذي حدث
فيه الانعاش أو حدث في ليلته)
لوجود شرط الصوم وهو النية
حتى لو تيقن عدمها لزمه
الاقل أيضا (او جن) جنونا
(غير عمد) جميع الشهر
بان افاق في وقت النية نهارا
لانه لا سرج في قضاء مادون
شهر (و) ان استوعبه شهرا
(لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما
(بافاقته ليللا) نقط (او نهارا
بعد فوات وقت النية في
الصحيح) وعليه الفتوى لان
الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد
الزوال كما في مجموع النوازل

بصدقه) بخلاف ما لو كان بغير صدقه (قوله وهذا في دخان غير العنبر والعود) اي ونحوه - ما
كلما وى والمصطكى (قوله ولودون مل) القم) مبالغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء عدا
فليقض) لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدا
فليقض (قوله وفي الاقل منه روايتان) اصحهما عدم الفساد در عن المحيط (قوله باعادته)
لا حاجة اليه لانه الموضوع (قوله قبل ايجاد نية) اما الاكل ناسيا بعد ما افلاشي عليه به الحديث
(قوله بمنزلة النوم) اي وامتداد فادرو الاحكام انما تبقى على الغالب (قوله حتى لو تيقن
عدمها) كما لو كان مسافرا او مريضا او ممتكيا بعد ما اكل في رمضان كذا في الشرح (قوله
بان افاق في وقت النية) اي ولم ينو (قوله لانه لا سرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يفتق كل يوم
في الوقت الصالح يلزم قضاؤه (قوله ولو حكما) اي ولو كان الاستيعاب حكما والباء في قوله
بافاقته لاسيما او تصوير بالافاق (تمة) * كل ما اتى فيه وجوب الكفارة محله ما اذا لم يقع
منه مرة بعد اخرى لاجل قصص معصية افساد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى
نهر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل يجب الامساك) أي تشبه القضاء حتى الوقت (قوله ولو لم يذرم زال) كقتال عدو
وحى زالا (قوله وعلى حائض ونفساء طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفساء فيحرم
الامساك لان الصوم منتهى ما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض
والمسافر لان رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو أئز مناهما التشبه لعاد الشيء على
موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لحزمة الوقت) علة
لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلوع الفجر) أي الذي هو اقل وقت
الامساك فانه تمت الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها اذا
بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزء الذي يتصل به الاداء وقد وجدت
الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون اذا افاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح
يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أو لا فان أحجب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح ينقض
لانه موجود فيهما (قوله وعلمت الخلاف في افاقة المجنون) اي أنه هل يشترط في لزوم القضاء
افاقته في وقت يصلح لانشاء الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبيل المصعرة والمعتبر بافاقته في
أي أوقت منه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يكره للصائم) * ظاهر اطلاقه الكراهة يفيد أن المراد به التصريمية (قوله

والجتي والنهاية وغيرها وهو مختار من الائمة وفي الفتح يلزمه قضاءه باقضاله فيه مطلقا • (فصل يجب) • ذوق
على الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو بعد ذرم زال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع
الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون افاق (وعلى صبي بالغ وكافر اسلم) طهرة الوقت بالقدر الممكن (وعليه الصوم القضاء الا
الاخيرين) الصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهم ما وعلمت الخلاف في افاقة المجنون
• (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له

(كره للصائم سبعة أشياء مذوق
 شيء) لمخافه من تعريض
 الصوم للفساد ولونقلا على
 المذهب (و) كره (مضغه بلا
 عذر) كالمراة اذا وجدت
 من يفسخ الطعام اصبها
 كقطرة لحيض أما اذا لم تجد
 بدا منه فلا بأس بمضغها
 لصيانة الولد واختلاف فيما
 اذا خشي الفسح لشراء
 ما كولى مذاق وللمراة ذوق
 الطعام اذا كان زوجها
 سبي الخلق لتعلم ملوحته
 وان كان حسن الخلق فلا
 يحل لها وكذا الاثمة قلت
 كذا الاجير (و) كره (مضغ
 العلك) الذى لا يصل منه
 شيء الى الجوف مع الريق
 العلك هو المصطكى وقيل
 اللبان الذى هو الكندر لانه
 يثلم بالافطار بمضغه سواء
 المرأة والرجل قال الامام
 على رضى الله عنه اياك وما
 يسبق الى العقول انكاره
 وان كان عندك اعتذاره
 وفي غير الصوم يستحب
 للنساء وكراهة للرجال الا فى خلوة
 وقيل يباح لهم (و) كرهه
 (القبلة والمباشرة) الفاحشة
 وغيرها

ذوق شيء) مثله فساؤه واضراره في الماء وصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا
 او صائما او محرما بجماع او عورة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس للعبد والامة ان يصوما
 تطوعا الا باذن المولى ولم يمنعهما ولو مريضا او صائما أو محرما وللزوج أن ينظر المرأة والمولى
 أن ينظر العبد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها زوجها او بانت ويقضى العبد اذا اذن
 له المولى او اعتق ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة
 وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه وأما بنت الرجل وامه واخته فميتة تطوعا بغير اذنه
 وظاهر اطلاق الكراهة التحريم (قوله لمخافه من تعريض الصوم للفساد) لان الجاذبة قوية
 فلا يؤمن أن تجذب منه شيئا الى الباطن غناية (قوله ولو نقلا الى المذهب) ومن قيده بالقرض
 كشمس الامة الحلواني ونفى كراهة الذوق في النقل انما هو على رواية جواز الافطار في النقل
 بلا عذر كذا في الشرح (قوله من يفسخ) يفتح الضاد المجمة (قوله واختلاف فيما اذا خشي الفسح
 الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم القرض انما يكره له ذوق شيء اذا كان له منه
 بقدا ما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراء. أ كولى وخاف أنه ان لم يذقه يفسخ فيه ولا يوافقه لا يكره
 أي فالتفعل كذلك بالاولى (قوله سبي الخلق) أي عناية بعاق بذلك ولذا قال في الشرح سبي الخلق
 يضايقه في ملوحة الطعام وقلة ملحه أما لو كان سبي الخلق في غير ذلك لا يباح لها (قوله فلا يحل
 لها) يفيد أن الكراهة تحريمية وقدم (قوله كذا الاجير) أي للطبخ (قوله الذى لا يصل
 منه شيء) أما اذا كان يصل منه شيء بان كان اشود مطلقا مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ
 او كان أبيض غير مضغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم فانه يفسد وما يشتم منه رائحة البول
 بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريمة تغميلون النضمة
 والورد اذا وضع في ماء غير ريحه ولم يتفصل من جوهره شيء (قوله لانه يثلم بالافطار) علة
 الكراهة أي ولا يجوز الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يققن مواقف التهمة (قوله اياك الخ) أي احذر فعله (قوله وان كان
 عندك اعتذاره) أي الاعتذار عنه (قوله يستحب للنساء) اقيامه مقام السؤال في حقهن
 اضعن بيتهن فقد لا تحتمل السؤال فيخشى على اللثة والسنن منه كما في الفتح وظاهره أنه
 يقوم مقام السؤال ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل له الثواب الموعود
 على السؤال الا بالنسبة كما أنه في السؤال كذلك (قوله وكراهة للرجال) وظاهره في الفتح انها
 كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الاحتجاج لان الدليل أعنى التشبيه بالنساء
 يقتضيها في حقهن خاليا عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعدد الكراهة لا تقتنى
 الا بغير دين الخلوة والعذر وهو كسهيل ربح وقتليل بضر بغمه (قوله وقيل يباح لهم) قاله
 نهر الاسلام قال ولكن يستحب للرجال تركه (قوله وكراهة القبلة الخ) التفصيل في غير القبلة
 الفاحشة أما هي وهي أن يصنفتم افكيره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة
 في ظاهر الرواية هندية والمراد بالجماع المباشرة والمعاتفة يجري فيها التفصيل على المشهور نهر
 (قوله والمباشرة الفاحشة) هي أن يتعانقا وهما مجردان ويمس فرجهما وظاهره أنه اعلى
 هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وان من بل نقل عن المحيط

(ان لم يأت من فيه ما على نفسه الانزال أو الجامع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل
القاحش يخضع شفتها كما في الطهوية ٤٤٦ (و) كرهه (جمع الزيق في اللقم) قصد (ثم ابتلاعه) فحاشيا عن الشبهة (و) كرهه فعل

(ما طعن أنه يضعفه) عن
الصوم (كما قصد والجامة)
والعمل الشاق لما فيه من
تعريض الفساد (وتسعة
أشياء لا تذكر للصائم) وهي
وان علت بالمفهوم صاغ
ذكرها للدليل (القبلة
والمباشرة مع الأمن) من
الانزال والوقوع لما روى
عن عائشة رضي الله عنها
أنه عليه الصلاة والسلام
كان يقبل ويباشر وهو صائم
رواه الشيخان وهذا ظاهر
الرواية وعن محمد أنه كره
القاحشة وهي رواية الحسن
عن الامام لانها لا تخلو عن تسعة
وفي الجوهر وقيل ان المباشرة
تكره وان أمن على الصحيح
وهي أن يمس فرجه فرجها
(ودهن الشارب) يفتح الدال
على أنه مصدر ويضعها على
اقامة اسم العين مقام المصدر
لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم
(والكحل) لأنه عليه الصلاة
والسلام اكحل وهو صائم
(والجامة) التي لا تضعفه عن
الصوم (والقصد) كالجامة
وذكر شيخ الاسلام أن شرط
الكرهية ضعف يحتاج
فيه الى القمار (و) لا يكره
له (السواك آخر النهار بل
هو سنة كأوله) لقوله عليه
الصلاة والسلام من خير خلال
الصائم السواك وفي الكفاية
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستاك أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتم ولقوله

عدم الخلاف في كراهتها (قوله الانزال أو الجامع) فلا بد من الاثن من حاجتي قتي الكراهة
فان خشي أحداهما ثبتت الكراهة فله السيد في الحاشية (قوله لما فيه) أي فيما ذكر من
القبلة والمباشرة (قوله بعاقبة الفعل) متعلق بالفساد (قوله يضعف ثقتها) متعلق بالذات
والباء للسببية والاولى بحس والمراد به الاخذ باطراف الاستدلال فحاشيا عن الشبهة أي شبهة
المقتر كالماء (قوله لما فيه من تعريض الفساد) عبارة الشرح لما فيه من تعريضه للفساد
والضمير للصوم وهو من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله للدليل) أي لاجل ذكر الدليل عليها
(قوله على الصحيح) وتقدم عدم الخلاف في كراهتها (قوله يضعفها على اقامة اسم العين مقام
المصدر) لوجه يظهر اهذه الاقامة وانما يكون الكلام حينئذ على حذف المضاف أي
استعمال مثلاً وانما يباح اذا لم يقصد به الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر السنون وهو
القبضة والاخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ويحذره الرجال لم يصح أحد
واخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحديث الاكحال يوم عاشوراء ضعيف
لاموضوع كما زعم ابن عبد العزيز وحديث التوسعة فيه على العيال صحيح اه رأى فانه
ورداً لمن وسع على عياله فيه وسع الله تعالى عليه سائر عامه (قوله لانه الخ) علة لعدم الكراهة
(قوله والكحل) أي اذا لم يقصد به الزينة فان قصدها كرمه رواه علم أنه لا تلازم بين قصد الجمال
وقصد الزينة فالقصد الاول يدفع الشين واقامه ما به الوقار واطها والنعمة شكر الانحرار وهو
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني أثر رغبة ما لو قالوا بالانصاب وردت السنة ولم يكن يقصد
الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن
مطلقاً اليه بحسب عن الكمال (فرع) ليس الثياب الجميلة يباح اذا لم يتكبر به والاحرم
وعدم التكبر أن يكون بها كما كان قبلها وفي الكحل الضبطان السابقان في ذهن (قوله
والجامة التي لا تضعفه عن الصوم) وينبغي له أن لا يفرغها الى وقت الغروب كذا في الشرح
(قوله ولا يكرهه السواك آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم
تلطوفتم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الاذ فرولنا ما ذكره المستنف وليس فيما روى
دلالة على أنه لا يستاك ومذحه صلى الله عليه وسلم للخلاف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام
معه لتغير فمهم فنعهم عن ذلك بذكر شأنه زيلعي وهذا لا يقتضي أفضليته على السواك والخلوف
بضم الخاء المعجمة وهو الصواب وقيل المشهور وروغير المشهور والفتح وهو ما تخلف بعد الطعام
من راحة كريمة بخلاء المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة فوح ومعنى
كون الخلوف عند الله أطيب انه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في
المواضع التي يطالب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه أطيب
عند الله من ريح المسك عندكم والمراد الاقرب منه أي انه يقرب من الله تعالى أي من رحمة
ونوابه كما أن التطيب مقرب عندكم او على تقدير مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه
شما أطيب من ريح المسك (قوله صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلاسواك) وتصح
الفضيلة هذه بالسواك عند الوضوء ولو تكررت صلوات بدونه (قوله وهي عامة الخ) قال

في الجامع الصغير لا يوطى السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتم ولقوله
يستاك أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتم ولقوله
صلى الله عليه وسلم صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلاسواك وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بصبر الصائم كما في الفتح

(و) لا يكره (لو كان رطباً) الأخضر (أو جليلاً بالماء) لا إطلاقاً ما روينا (و) لا يكرهه (المضغطة والاستشاق) وقد فعلهما (الغزير) وضوء (و) لا (الاحتساب) لا التلطف بشرب مبتل (قد صدق) (التبوء) ودفع الحر ٤٤٧ (على المقتضى) وهو قول أبي يوسف

لان النبي صلى الله عليه وسلم صلب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلقه عليه وهو صائم ولان يهذه عونا على العبادة ودفعاً للضجر الطبيعي وكرهاً أبو حنيفة لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السجود بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكثر منه لاختلافه عن المراد كما يشعه المترفهون (و) يستحب (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل الإفطار وتأخير السجود ووضع العين على الشغال في الصلاة (وتجميل القنطرة من غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاط حفظاً للصوم عن الافساد والتجميل المستحب قبل استقبال الصوم ذكره قاضيخان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

في التشرع فهذه التسمية وإن كانت في الإثبات نعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم إذا اشتاك فيه أنه إمالة أفضل من شربه كما يصدق على عصر المفطر كما في الفتح ٥١ (قوله أو جليلاً بالماء) وقيل يكره به بالماء ولا وجه له لأنه يتضمض بالماء فكيف يكره له استسقاءه مال الفود الرطب وليس فيه من الماء قد مضى في قه من البلل من أثر المضغطة وفي الهندية عن الخليفة أن السواك بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل ٥١ (قوله لا إطلاقاً ما روينا) أي من الأحاديث السابقة (قوله لما فيه من إظهار الضجر الخ) وأجيب بأن فيه إظهار ضعف بنيتة ويحز بشربته فان الإنسان خافق ضعيفاً وليس المقصد إظهار الضجر في أمر العبادة (قوله حصول التقوى به) خبر لم يدا محذوف أي والبركة حصول التقوى بالصوم والتقوى بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو والمكسورة ولأنه إباحة في الأكل والشرب للذين حرما صدر الإسلام بعد النجوم فشرعه بعدنا فضلاً لذلك فيدل فعله على البركة والاتقاع للصائم ولو قوعه في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء أي إذا قام وتسحروا عيد عود عوات فيستجاب له ولما يقع من المتسحرين من الذكروا للاحتة قاروا بالصوم بضم السين هو الأصل صرا والمأكل يسمى بصوماً بفتح السين وفي شرح المتن في السجود بالتخي مابو كل في السادس الأخير من الليل وبالضم جمع صحر (قوله لا خلاصه عن المراد) وهو ذوق مرارة بعض الجوع ليرحم المساكين وليكون أجراً على قدومه شفته (قوله كما يفعله المترفهون) أي المتنعمون (قوله وتأخير السجود) ويكره تأخيرها إلى وقت يقع فيه الشك هندية (قوله وتجميل القنطرة) ويستحب الإفطار قبل الصلاة وفي إيجاز التجميل المستحب التجميل قبل اشتباك الصوم ومن السنة عند الإفطار أن يقول اللهم لك صمت ولك أمنت وعليك تركت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استعمال النجوم) أي ظهورها وتبين كل نجم بانقراذه وهو بالقاموس والقاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال فانه إذا قرع الأبل اعتزلها فأفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال في القاموس الجرعة مثله من الماء حسوة منه أو بالفتح وبالصم الاسم من جرع الماء كسمع وضع باعه وبالضم ما اجترعت ٥١ (قوله يصلون على المتسحرين) أي الله يرحم والملائكة تستغفرونهم أو يراد بها العطف وهو في كل ما يناسبه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في العوارض) • هي جدية بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استعوق ومنه عارض عطرنا وهو السحاب والعارض الباب والحد وعارض أي آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء الظلم ولما كان افساد الصوم بغيره يوجب انما به مذكراً لا يوجب احتيج إلى بيان الاضرار المسقطه نهر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيح الإفطار وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم اذ لو كان السفر يبيح القنطرة لما لم أصبح مقيماً ثم سافر القنطرة مع أنه لا يجوز وحسبنا ذلك فالمراد بالعوارض هنا ما يبيح عدم الصوم لطرد في الكل إفاده السبب وكذا يراد بالقنطرة في قوله بما يباح الإفطار ما أباح عدم الصوم سواء أباحه عن آوله أو بعد الشروع فيه

(فصل في العوارض) • جمع عارض المرض والسفر والأكراه والخيل والرشاع والجوع والعطش والهرم بما يباح الإفطار

فجوز (إن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف لو صام والمرض معنى يوجب تقصير الطبيعة إلى الفساد ويحدث
أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء ٤٤٨ كان لو جمع بين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله

القطر لانه قد ينضى إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغاى إذا كان يعلم يقينا أو بقلية الظن القتال بكونه بازاء العدو ويضاف الضعف عن القتال وليس مسافرا له القطر قبل الحرب ومن له نوية حى أو عادة حيض لأبأس بقطر على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والاصح عدم لزومها عليهم ما وكذا أهل الرستاق لو هم والطبل يوم الثلاثين فقاموه عيدا فأفطروا ثم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز القطر (لحامل ومريض خافت) على نفسها (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولدها نسبا كان أو رضاعا) وأما شرب الدواء إذا أخبر الطبيب أنه ينفع استطلاق بطن الرضيع وتقطر هذا العذر أقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود (والخوف لمعتبر) لإباحة القطر طريق معرفته أمران أحدهما

(قوله وهو مريض) أفاد أن الصحيح الذي غلب على ظنه المرض بصومه ليس به أن يفطروا فأد السيد أن في ذلك خلافا فالزاي على إباحة الفطر له والعلامة مسكين على عدمه وقد تبين فيه صاحب الذخيرة ويرى على إباحة الفطر في الدروز كفى انقضاءنى أن الممرض ملحق بالمريض (قوله بكم) المراد بالكم أن ينشأ بالصوم مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام والاعتكاف مع قوله أو خاف بطء البرء (قوله أو كيف) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم (قوله والمرض معنى الخ) قال في القاموس المرض اضطراب الطبيعة واضطرابها بعد صفاتها واعتدالها اهـ ويقال في اسم الفاعل مريض ومريض ومريض اهـ (قوله ويحدث أولا في الباطن الخ) قال في القاموس المرض بالفتح للقلب خاصة وبالتحريك أو كلاهما الشك والنفاق والقصور والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفساد العضو (قوله فيجب الاحتراز عنه) هذا يقتضى وجوب الإفطار وهو ينافي التعبير باللام في قوله لمن خاف ويمكن الجمع بأن الجواز عند عدم تحقق الهلاك والوجوب عند تحققه وسيأتى في المسافر نظيره (قوله بكونه) أى بسبب وجوده بمقابلة العدو (قوله ويخاف الضعف عن القتال) أى بالصوم (قوله وليس مسافرا) أما المسافر فيجوز له القطر بغير عذر (قوله ومن له الخ) يوم الذكروا لا تقي والذكروا في له نظير اللفظ من (قوله لأبأس بقطره) أفاد أن الأولى أن لا يفطرا حتى يتحققا وعل في الشرح جواز الإفطار بأن ما ذكر بحكم الغلبة كالسكات (قوله والاصح عدم لزومها عليهم) وكذا هو المعقد في الغاى كافى الدرر (قوله وكذا أهل الرستاق) أى القرى إذا سمعوا صوت طبل أمير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم أنهم يضربونه يوم العيد (قوله أنه لغيره) أى أن ضرب الطبل لغير العيد كأن كان لفرح (قوله لا كفارة عليهم) لأنهم لم يقصدوا الجنابة (قوله ويجوز الفطر لحامل) هى التى في بطنها حمل بفتح الحاء أى ولدها والحامل التى على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء (قوله ومريض) هى التى شأنها الارضاع فتسمى به ولو في غير حال المباشرة والمرضة التى هى فى حال الارضاع ملقمة تديم الصبي ذكره صاحب الكشف (قوله خافت نقصان العقل) خاص بها وأما خوف الهلاك والمرض فيتحقق فيها وفي الولد (قوله نسبا كان أو رضاعا) أما الظن فلا نه واجب عليها بالعقد ولو كان العقد في رمضان كافى البرجندى خلافا لما فى صدر الشريعة من تقييد حل الإفطار إذا صدرت الإجارة قبل رمضان وأما الام فلوجوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء إذا كان الأب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وأما إذا كره على الإفطار به لاله فلا يجوز له لأن العذر فى الإكراه جاء من فعل من ليس له الحق فلا يعذر رصانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع كذا فى البحر (قوله وتقطر لهذا العذر) أعاده وان ذهب عما تقدم ليستدل عليه ويحتمل أنه راجع إلى ما قبله فقط وقوله أقوله الخ علة للمصنف (قوله فهو مردود) بالحديث السابق وبأن الارضاع واجب على الأم ديانة لاسيما إذا كان الأب معسرا كذا فى الشرح (قوله بغيره) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض ذكر السيد فى الحاشية وزاد فى البحر غلبة الظن الصادرة بأماوة ظهرت له باجتهاد والاجتهاد غير مجرد الوهم اهـ (قوله مسلم) جرى على التقييد بالاسلام

فما كان (مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانما يتزلة اليقين (بغيره) سابقة والثانى قوله (أو أخيار طبيب) مسلم

القطر (من حصل له عطش شديد أو جوع) مفطر (يحذف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا يتعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا (ولامسافر) الذي انشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بانشائه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (القطر) لقوله تعالى من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وما (وصومه) أي المسافر (احب ان لم يضمره) لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (و) هذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين او مفطرين فالأفضل فطره أي المسافر (موافقة للجماعة) كما في الجوهرة (ولا يجب الايباء) بكفاة ما افاراه (على من مات فبيل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار المبيحة للفطر لقوات ادراك عدة من ايام آخر (و) ان ادرك العدة (قضا ما قدر واعي قضاؤه) وان لم يقضوا منهم الايباء (بقدر الإقامة) من السفر (والعصية) من المرض

في الظهيرة حيث خال وهو عندي محمول على المسلم دون الكافر كسلم شرع في الصلاة بالتيمم فوعده كافر بالماء لا يقطع فعله غرضه افساد الصلاة عليه فكذا في الصوم وفيه اجماع الى انه يجوز ان يستطب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة بجزءه (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقديمه له أدنى معرفة فيه (قوله عدل) جزم باشتراط العدالة الزبلي وظاهر ما في البحر والنهر كالفتح فمعه (قوله يحذف منه الهلاك) ذكر القهستاني عن الخزانة مانصه ان الحر الخادم أو العبد أو الذاهب لسد النهر أو كرهه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحرارة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله وكان ذلك الخ) اظاهر ان القيد لاسقاط الكفارة أما حل الفطر للاعذار المذكورة فالظاهر الجواز مطلقا كما تدل عليه عبارة القهستاني (قوله وللمسافر) أي سفر اشريا وهو الذي تقصر فيه الهالة ولولمصلحة لان القبح الجاهل لا يعدل المشروعية وأشار باللام الى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزية فكان أفضل الا اذا خاف الهلاك فالأطوار واجب كما في البحر (قوله اذ لا يباح له الفطر بانشائه الخ) لكن اذا أفطر لا كفارة عليه قاله السيد وقد تقدم (قوله فعدة من أيام أخر) أي فافطره عليه عدة الايام التي افطرها من أيام أخر (قوله ولم يدر يمشي) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم (قوله ان لم يضمره) أراد بالضرر الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك لان ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم فالأطوار في مثله واجب لا أنه أفضل بحر (قوله لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم) ولان رمضان أفضل الوقتين فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فمعه مول على مسافر صومه الصوم زبلي قال في الدرر والخير به حتى البر لا أفضل تفضل أي لا قضاؤه أن الاطوار فيه خير مع أنه مباح وفيه نظر ذكرته في حاشية الدرر (قوله وهذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين) قيد بالعامة فأفاد أن القليل لو أنظر لا يكون القطر أفضل (قوله فان كانوا مشتركين) أي وأفطروا أي وان لم يكونوا عامتهم وقيد المسئلة في الدرر بشقة اطواره على رفقته (قوله او مفطرين) أي وان لم يكونوا مشتركين في النفقة (قوله موافقة للجماعة) عدل اليه عن قول صاحب البصائر ان النفقة مشتركة فالأطوار أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النهران التاميل بموافقة الجماعة اولى وما لزوم ضرر المال بضياعه صومه فممنوع افاده في ثقة الاختيار أي لحوار ان يأخذ نصيبه ويقيه أو يكون سمعا يتجاوز عن نصيبه (قوله لقوات) علمه اقول المصنف لا يجب (قوله قضا ما قدره) ينبغي أن يستثنى الايام المنهية لانه عاجز عن القضاء فيها شرعا برجدي فلو فاته عشرة ايام فقد رعى خمسة ادى فديتها فقط وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام ونفس ذلك من الثلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العبادات لو كان يتقدم ذلك من ثلث الباقي الا اذا لم يكن له وارث فحينئذ يتقدم جميع ما بقي ولو أوصى ولم يترك ما لا يستقرض نصف صاع ويعطيه لمسكين ثم يتصدق المسكين عليه أو يهبه له ثم رثى الى أن يتم لكل صوم نصف صاع ويدون الوصية لا يلزم الوارث الا طعام غيراته لو تبرع به ولو في كفارة قتل الصبي أو عين أجزأه الا العتق لما فيه من الزام الولاء على الميت والهالة كالصوم استعانة واعتبر كل هالة ولو وثابه وميوم والوارث

وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف في نذر ان يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاع بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح ٤٥٠ فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لاطلاق النص لكن

المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبرائة الذمة وتنبه به أربعة متتابعة بالنص اذا رمضان وكفارة الظهار واقتل والمعين والمخرفيه قضاء رمضان وفدية الحلق لازي برأس الحرم والمتعة والقران بجزء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبت بالاجاب صوم كفارة الافطار عدا في رمضان وهو متتابع والتطوع متخير فيه والنذر وهو على اقسام امان انذير أياما متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر الا عنكاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لاطلاق النص (ويجوز الفطر لشيخ فان وجوز فانية) هي فانية لانه قرب الى الغناء أو فنية قدونه وجوز من الاداء (وتلزمها الفدية وكذا

والاجنبى في جواز اتبع سواء ولو صام وليه عنه أو صلى لا يصح حديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده السيد (قوله وزوال العذر) عطف على الاقامة (قوله اتفاقا) أي بين الشيخين ومحمد (قوله والخلاف في الخ) مبتدأ أو خبر أي لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم برئ يوما) حكم ما زاد على اليوم كاليوم (قوله وعدم التأخير) أي بعد زوال العذر (قوله وبرائة الذمة) عطف على الخير (قوله واقتل) أي الخطأ (قوله والمعين) انما اشترط فيه التتابع لان ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة وهي قراءة مشهورة يجوزها بالزيادة على الكتاب (قوله وفدية الحلق لازي برأس الحرم) أي حال كونه لازي حصل برأس الحرم قال تعالى ولا تعاقبوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قوله والمتعة والقران) بالرفع عطف على قضاء أي وصوم التمتع والقران لمن لم يجب بدم الشكر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزء الصيد) المقتول حال الاحرام أو في الحرم (قوله امان ان يندر أياما متتابعة) هو بكسر الذاو وضعها كما في القاموس وسيلاني للشرح واما انذر الرباعي فهو بمعنى اعلم وحذر وخوف (قوله او غير معينة بخصوصها) يعني ان المدار على ذكر التتابع سواء عين كشهرو جب متتابعة مثلا او لم عين كشهرو متتابع مثلا لكن ان افطر يوما في الاول قضاء بلا استقبال الا لا يقع كله في غير الوقت وفي الثاني يستقبل لانه اخذ بالوصف كما في التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد منان كله كفارة شرع فيها العتق كان التتابع شرط في صومها او لا فلا ولا خلاف في وجوب التتابع في كفارة ذان كالاخلاف في نذر التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الحلق وجزء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يباح غيره (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى نفسة من أيام آخر (قوله لشيخ فان) هو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت وانما لم يمت باعتبار شهده الشهر وأبج له للعرج وأفاد القهستاني عن الكرماني أن المريض اذا فحققه البأس من العفة أي صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدر على الصوم اشدة الحر افطر ويقضيه في الشتاء كما في البصر (قوله لانه قرب الى الغناء) فقيه مجاز الاول (قوله أو فنية قوته) أي التي يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمها ما الفدية) ثم ان شاء أعطى في أول رمضان وان شاء أعطى في آخره ولا يشترط في المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحا بعدد مناه أنه عجز عن انتهاء الصوم الذي لزمه بنذر الابد (قوله لا عبرهم من ذوى الاعذار) كالحامل والمرضع والمريض والمسافر فأنهم لا يقدرون اعدم وروى نص فيهم والاولى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم (قوله لكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمها الفدية كالفطرة لكان أخصروا شمل (قوله بشرط دوام عجز الفاني والقانية) فتي قدرا قضيا (قوله ومات قبل الاقامة) اما اذا اقام فقتضى ما سبق التفصيل

لا تجب عليه القدية بغيره في السفر (كن نذر صوم الابد بضعف عنه) لاشتعاله بالمعيشة بما روي في القديق بعدم قدرته على القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له القدية (على القدية لعسرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه (و) لا تجوز القدية لان صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة عين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يهدم ما يكفر به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أولم يصم حال قدرته على الصوم حتى صار فانما تجوز له القدية) لان الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند الهز ٤٥١ عما يكفر به من المال فان أوصى بالتكفير نفذ من الثلث ويجوز في القدية الاباحة في الطعام **أحکمان**

مشبعتان لليوم كما يجوز القليل بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيه من القليل كالزكاة اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه القليل والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء يشترط فيه القليل (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلاه ذرف رواية) عن أبي يوسف قال الكل واعتقادي أنها اوجه لما روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فنقلنا لا فقال الى اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فنقلنا يا رسول الله اهدي البناحيس فقال أريته فلقد أصبحت صائما فأكل وزاد النساء

ان اقام شهر او جبت عليه القدية بقدره وان اقام اقل منه وجبت بقدره (قوله لا تجب عليه القدية) لانه يحتاج غيره في التخييف لافي التغليظ كذا في الشرح وقال في الدرر وجوب القدية على الفاني اذا الصوم اصل بنفسه وخوطين بأدائه حتى لو لم يهضم الصوم لكفارة عين او قتل ثم يجوز تجز القدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان ما افراقات قبل الاقامة لم يجب الايتاء (قوله بضعف) وكذا لو افطرا ما مع القدرة فان القضاء غير متأت له فالتقسيد بضعف اتفاق فيما يظهر (قوله اي يطلب منه العفو) اي يطلب منه الاقالة وهي ترك المؤاخذه وهو العفو (قوله هو اصل بنفسه) اي كالصورتين السابقتين (قوله لا بدل عن غيره) لان البدل لا يدل له (قوله او قتل) اي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) عام للكفارات الاربع وقوله وإطعام وكسوة خاص بكفارة اليمين اما القتل فلا اطعام فيه كالا كسوة وأما الظهار ففيه الاطعام لكنه بعد الصيام وكذا الافطار (قوله أولم يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا فرق في عدم القدية في الصوم الذي ليس اصلا بين أن يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فنى وبين أن يصدر موجه من ظهار أو يمين مثلاً في حالة فناءه (قوله ولذا لا يجوز) اي ليكون الصوم هنا بدلا (قوله اكلتان مشبعتان) بفتح الهمزة تنبيهاً كلة المرة الواحدة من الاكل لا باضم لانها الائمة (قوله لليوم) اي لقدية كل يوم (قوله بلفظ الاطعام) ككفارة المظاهر والعتق في رمضان (قوله او الطعام) وهو جزاء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله تعالى قال او كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الايتاء) كالزكاة فان الله تعالى قال وآتوا للزكاة (قوله أو الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدواعن كل جر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شير (قوله فقال الى اذن صائم) صريح في صحة النية فيها في النفل كما هو المذهب (قوله اهدي البناحيس) هو غمر ينزع نواء ويدق مع الاقط ويحتمل باليمن ثم يدلك باليد حتى يبق كالثريد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيسا اذا اتخذ ذلك قاله السيد في الحاشية عن الصباح والاقط مثلثة وقهرل وككتف ورجل وابل شيء يتخذ من الخيض الغني والخيض هو اللبن الذي اخذ زبد والمضارع مثلث الخاء فاموس (قوله فليدع) حله بعضهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة شرعا وتوصل بركة الصلاة للعمل والحاضرين (قوله مكروه) الظاهر من اطلاقهم أنها كراهة تحريم (قوله لان الدليل) وهو قوله تعالى ولا تطالوا اعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله

ولكن اصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر انه ليس له ان يفطر الا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فلما كل وان كان صائما فليصل اي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزا كان الافضل الفطر لا جباية الدعوة التي هي السنة ويصح في المحيط اعلم ان افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيه مائة لا مكروه وليس بهرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لم يلزم القضاء واذا عرض عذرا بيج للمتطوع الفطر اتفاقا

لاحد الابوين لا غيرهما
للتأكد ولو كانت شخص
بالطلاق ليطعن فالاعتماد
على انه يفطر ولو بعد الزوال
ولا يحسنه لرعاية حق أخيه
(وله البشارة بهذه القاعدة
الجليلة) قال في التجنيس
والزير جمل أصبح صائما
متطوعا قد دخل على أخ من
أخوانه فسأله ان يفطر
لابأس بأن يفطر لقول
الذي صلى الله عليه وسلم
من افطار لحق أخيه يكتب له
قواب صوم الف يوم وقضى
قضى يوما يكتب له قواب
صوم التي يوم ونقله أيضا في
التواخي والهيوط والمبسوط
(واذا افطر) المتطوع
(على أي حال ~~سكان~~)
(عليه القضاء) لا خلاف
بين أصحابنا في وجوبه صيانة
لما مضى عن البطلان (الا
اذا شرع متطوعا) بالصوم
(في خمسة أيام يومى العبدین
وأيام التشریق فلا يلزمه
قضاؤها بافسادها في ظاهر
الرواية) عن أبي حنيفة
وجه الله لان صومه مأمور
بنية فيه ولم يجز انما له
بتقصير الشروع ارتكب
المنهي عنه لا اضرار عن
ضيافة الله فأمر بقطعه
وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء يعني وان وجب
النظر

تعالى أعلم ولا تطلوا ثواب اعمالكم بصوريات وسمعة (قوله والاضافة عذره على الاظهر) لما
رواه الطبراني في كبريه عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فان
اراد أن يفطر فليطفر الا ان يكون صومه ذلك رمضان او قضا رمضان أو نذرا اه كذا في الجامع
الصغير للسيوطي (قوله على الاظهر) وقيل عذره طلقا وقيل ليس بعذره طلقا وقيل عذره
ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان لا يثق لا يفطرون كان في ترك الافطار أذى أخيه المسلم
قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب بجر وقيد صاحب التنوير العذر
بما اذا كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره وينأذى بترك الافطار والافلا قال في الدرر
عن الظهيرية وهو الصحيح من المذهب (قوله للضيف) يقال للواحد والجمع ويجمع على
اضيفاضيف وضيوف وضيقات (قوله والمضيف) يقع الميم اصله مضيق وفي عبارة القاموس
ما يفيد انه يقال مضاف (قوله الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوق لاحد الابوين) في فطر
بعده الى العصر لا بعده كذا في الدرر (قوله للتأكد) أي تاكد حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد
انه عليه لقوله لا بعده وعبارته ووجه الفرق ان الصوم في اول اليوم لا يتأكد كعادتنا اعرف انه
لا يتأكد على البدن ولا كذلك بعد الزوال اه بتصرف فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي
فانه يتأكد اه (قوله بالطلاق) اطلقه فم الرجعي وهل العتق مثله يحرر (قوله فالاعتماد
على انه يفطر) ولو كان صائما قضاء تنوير وشعره (قوله ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة
صاحب النهر ان ذلك فيما اذا كان قبل الزوال لا بعده (قوله ولا يحسنه) استشكل بما هو
مصرح به من انه في الحلف على ما لا يملك يبر بمجرد القول فيبر بقوله افطرو ويمكن التوفيق بحمل
ما هنا مما يقتضي انه ان لم يفطر يحنث على ما اذا كان الحلف بطريق التعاسق او بحمل على
ما اذا لم يامر بالفعل قاله السيد في حاشية الاشياء (قوله لرعاية حق أخيه) عليه لقوله يفطر
(قوله قال في التجنيس) بيان للقاعدة (قوله فسأله) ظاهره ولو كان السؤال بغير عيز وكذلك
قوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله قواب صوم التي يوم) أي غير الالف السابقة (قوله
واذا افطر على أي حال كان) سواء ~~سكان~~ كان الفطر اذرا ام لا وسواء افسده قصدا ام لا
وهذا اذا شرع قصدا فلو شرع فيه ظنا انه عليه فذكر أنه ليس عليه شيء فانظر فورا
فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بمضاهيها صار كانه نوى في هذه الساعة أخاذه في
البحر والمراد بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما لو ذكر أنه ليس عليه ونوى قطعه الا أنه لم
يعط مفسرا هل يكون شارعا ومقتضى قولهم انه نية الفطر لا يكون مفسرا أنه لا بعد افطارا
أو يكون مشروعا وحرره (قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائغة تطوعا عرض عليها الحيض
ففي القضاء خلاف والاصح الوجوب (قوله صيانة لمضى) أي من الشرع عن البطلان
فانه لما أعقب القضاء كان غير باطل بخلاف ما اذا أعقبه (قوله وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء) لأن الشروع ملزم كالنذر والشروع في الالة في الاوقات المذكورة ووجه الفرق
للامام أن القضاء بالشروع يتقضى على وجوب الاتمام وهو منتف لان يتقضى الشروع يكون
من تكاليف الله فأمر بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصبر من تكاليف الله بمجرد النذر لانه التزم
طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل وبخلاف الشروع في الالة في الاوقات المذكورة حيث

وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء مثل الصلاة الذي قطع به شروع منه وهو الطلوع كان تقدمه والله الموفق عنه الاعظم
 للدين الاقرب (باب ما يلزم الوفاة به) من منذور الصوم والصلاة ٤٥٣ وغيرهما (إذا نذر شيئا) من القربات

(لزمه الوفاة به) لقوله تعالى
 وليوفوا نذورهم وقوله
 صلى الله عليه وسلم من نذر
 أن يطيع الله فليطعه ومن
 نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 رواه البخاري والاجماع
 على وجوب الإيفاء به وبه
 استدلل القائلون باقتراضه

لم يصح تركه بالنهي بمجرد الشروع وهذا لا يثبت به أن حلف لا يصح ما لم يسجد والشروع
 هو الموجب للقضاء دون الصلاة فصار كالنذر ولأنه يمكنه الأداء بذلك الشروع في الصلاة
 لا على وجه المكراهة بأن يترك حتى تبيض الشمس زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لأنه
 بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه الخ فإنه لا يقال في الصلاة أنه بنفس الشروع فيه ارتكب
 المنهي عنه بل انما يكون ذلك بالسجود بدليل مسألة المين (قوله عند نحو الطلوع) هو
 الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب ما يلزم الوفاة به الخ) •

انما أنشأ الكلام على النذر تأخير الماء وأوجبه العبد على نفسه عما أوجبه الحق جل وعلا عليه
 (قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله من القربات) خرج النذر بمعية فلا وفاء به بل
 يحرم فعلها (قوله لزمه الوفاة به) أي على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير في
 الصوم وقال الأكمل وغيره هو فرض على الظاهر وأجاب الأول عن آية وليوفوا نذورهم بأنه
 دخلها التخصيص كالنذر بزيادة المريض ونحوه ليدل الوضوء لكل صلاة قال الزيلعي وبمثل
 يثبت الوجوب لا الفرضية (قوله والاجماع على وجوب الإيفاء به) أي في غير نذر اللجاج فان
 بعض الأئمة لا يوجب الإيفاء به واللجاج واللجاجة الخصومة فنسب إلى الإمام أحمد رضي
 الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس بمصيب وهو يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا
 أو مجرورا عطفا على لقوله (قوله ربه) أي بالاجماع (قوله باقتراضه) أعلم أن في وجوب
 الآية ما افتراضه عملا قولين مرجحين ومرا (قوله وفي آفة قتل) الثمرة تظهر في المضارع (قوله
 أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما صرح به صاحب التنوير بعبارة الجبر والدر فإله
 صاحب الدر في الإيمان (قوله لوصفه) أي العارض له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى
 (قوله لا غيره) يأتي محترز ذلك قريبا (قوله كالصلوات الخمس) انظر ما لو نذر أن يؤتيها أول
 أوقاتها والظاهر عدم وجوب الإيفاء لأن الوجوب متحقق قبله وإن كان مواعدا (قوله
 وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضا أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو مالا كالغيره وفي
 القنية نذر التصديق على الأغنياء لم يصح ما لم ينو أن يشاء السبيل ولو نذر التسيحات دبر الصلوات
 لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا التزمه وقيل لا اه در (قوله
 أمس اليوم) الأولى حذف اليوم (قوله وكذا الوفاة اليوم أمس) الأولى حذف أمس (قوله
 فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ الله عززات (قوله ولا قراءة القرآن) كذا في كبره وفيه أن
 القراءة من جنسها فرض وواجب وتقدمه لذاتها وأبست وإيجبة قبل وعلى عدم الوجوب في
 القهستاني بأن لزومها للصلاة لا لغيتها (قوله لكل الصلاة) أدخات الكاف من المصنف
 (قوله ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح تركه في الميت والصلاة عليه لأنها من فروع الكفاية
 وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه
 وأما لم يصح النذر بها لأن النذر من شرطها (قوله معتبر بإيجاب الله تعالى) فما كان

ونذر من باب ضرب وفي لغة
 قتل والمنذور يلزمه (إذا
 اجتمع فيه) أي المنذور
 (ثلاثة شروط) أحدها
 (أن يكون من جنسه
 واجب) بأصله وإن حرم
 ارتكابه لوصفه كصوم يوم
 النحر (و) الثاني (أن يكون
 مقصودا) لذاته لا لغيره
 كالوضوء (و) الثالث أن
 يكون (ليس واجبا) قبل
 نذره بإيجاب الله تعالى
 كالصلوات الخمس والوضوء
 وقد زيد شرط رابع أن
 لا يكون المنذور محملا
 كقوله على صوم أمس
 اليوم إذ لا يلزمه وكذا الوفاة
 اليوم أمس وكان قوله بعد
 الزوال ثم قرع على ذلك
 بقوله (فلا يلزم الوضوء
 بنذر) ولا قراءة القرآن
 تكون الوضوء ليس مقصودا
 لذاته لأنه شرع شرط لغيره
 لكل الصلاة (ولا مصادة
 الصلاة) لأنها واجبة
 بإيجاب الشارع (ولا عبادة المريض) إذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى إذ لا ابتداء

وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر ان يعود مريضاً اليوم صح نذره وان نذر ان يعود فلا يلائمه شيء لان عبادة المريض قربة قال عليه ٤٥٤ السلام عائد المريض على مخاريف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه

لا يكون معنى القربة فيه مقصودا للتأذير بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والتأذير انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما ينبت (ويصح) النذر (بالعق) يعنى الاعتاق لافتراض الضرر في المكافرات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة تطهير في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فاذا نصح نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالتمس بصفة مخصوصة تطهير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسيد والزوج المنسح فيقضيانه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (المسلاة غير المقرضة والصوم) والتصدق بالمال والذبح

من جنسه عبادة او جباها الله تعالى صح نذره والا لا (قوله المريض) أى من حيث هو (قوله على مخاريف) بالقام جمع مخرفة بوزن مرحلة البستان أفاده في القاموس أى أنه فعل ما يوصله الى بسايتين الجنة (قوله بل مراعاة حق فلان) هو المقصود به (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للاموات قال في الدرر اعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى طرائف الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو باطل وحرام ٥١ قال في البحر لو جوم منها انه نذر لخلق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لخلق ومنها أن النذرة لميت والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو رددت غائبي او قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الفقراء الذين يباب الامام الشافعى رضى الله عنه أو الامام الميت واشترى حصر المساجد أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لحل صرف النذر لمحققيه القاطنين برباطه أو مسجد به فيجوز بهذا الاعتبار ان يصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير محتاج اليه ولا الشريف منصب لانه لا يجعل له الاخذ بالم يكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم ينبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتغل به الذمة وانه حرام بل صحت ٥٢ (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقول ولا تلزم الواجبات وقول المصنف بعد بنذرها راجع الى ما قبله أيضا لانه يصدد تعداد ما لا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة يقيده (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما ينبت) أى من الشروط والعلل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة في الصلاة) لانها امت ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من جنسه واجب الجنسية بسبب الاطلاق أى وان لم يصدد بصورة فان الاعتكاف لا يلزمه الجلووس بخلاف القعدة الاخيرة (قوله فاصل المكث) قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغائب فيه اللهم الا أن يراد به الإقامة (قوله بهذه الصفة) أى بصفة الواجب (قوله والاعتكاف انتظار للصلاة) أى أن ذلك من جملة ما يقصده كجاسيا أن شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجر عطف على قوله بالعق (قوله فالتمس بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج (قوله في قضيانه الخ) أى وبعد الرضا عنهما (قوله وليس للمولى منع المكاتب) أى من الاعتكاف لانه في نصرقاته كالمر (قوله والتصدق بالمال) أى بقدر ما في يده وهو ماله كالمس (قوله والذبح) قال في التنوير وشرحه ولو قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاء أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالاضحية فلا يصح الا اذا زاد أو تصدق بطمها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وجب ٥٣ فكل كلام

أظهروا جنبها مثل الإحصية (فإن نذر) مكنت (نذرا) بشئ مما يصح نذره ٤٥٥ وكان (مطلقا) غير مقيد بوجود شئ

كقوله لله على أو نذره على

صلاة ركعتين (أو مطلقا

بشرط) يريد كونه كقوله

إن رزقني الله غلاما فـلى

أطعم عشرة مساكين

(ووجد) الشرط (لزمه

الوفاء به) لما تلونا وروينا

وأما إذا علق النذر

بما لا يريد كونه كقوله إن

كلمت زيدا فله على عتي

رقبة ثم كلمه فانه يتخير بين

الوفاء بما نذره من العتيق

وبين كفارة عتيق على الصحيح

وهو المتيق به لقوله صلى الله

عليه وسلم كفارة النذر

كفارة العتيق وحمل على

ما ذكرناه (وضوح نذر صوم)

يومي (العبدن وأيام

التشريق) لأن النهي عن

صومه يحقق تصور الصوم

منها ضرورة والنهي لغيره

لا ينافي المشروعية فصح

نذره (في المختار) وفي

رواية لا يصح لأنه نذر عصة

قلنا المعصية لعني الاعراض

عن ضيافة الله تعالى فلا

يمنع العصة من حيث ذاته

(و) لذلك (يجب فطرها)

امتثالاً للأمر لا لصير

بصومها معوضاً عن ضيافة

الكريم (و) يجب (قضاؤها)

لعصة النذر باعتبار الأصل

المستغنى على إطلاقه ليس بما ينبغي (قوله لظهور جنبها) الأولى لزوم جنبها (قوله يريد
كونه) أي حصوله ووجوده (قوله لما تلونا) أي من الآية (قوله وروينا) أي من الحديث
وقد ذكرهما أول الباب (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه نذر بظاهره بين معناه لأن
مراده المنع بخير ضرورة قال في البحر بعد نقله أعلم أن هذا التفصيل وإن كان قول الحقيقة ليس
له أصل في الرواية لأن المذكر في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر من غير أن يعلق أو مطلقاً وفي رواية
النوادر يتخير فيما بين كفارة العتيق وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يفتي فتجسس أن الفتوى
على التخيير مطلقاً كذا يخط بعض الفضلاء نقله أبو السعود في حاشية الأشباه وأما قوله إن
التخيير بالنسبة لما لو كان صحيحاً أو صوم أو صدقة يعني أما إذا كان بصوت تعليق طلاق وعتيق وإيلاء
فيقع المعلق فقط ولا يتخير (قوله وحمل على ما ذكرناه) أي من النذر المعلق على شرط لا يريد كونه
(قوله يحقق تصور الصوم منها ضرورة) وذلك لأنه إذا كان المنهي عنه لا يتصور من الشخص
لا يكون للنهي عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للجبوب لا ترن ولا لا عني لا تبصره آدم
تأني الفعل المنهي عنه منهما (قوله والنهي لغيره) المنهي مصدر بمعنى اسم المفعول ومصدوقه
هنا الصوم في هذه الأيام ومصدوق الغير لأعراض عن الضيافة والمعني والمنهي عنه لغيره أي
لأنه لا ينافي مشروعية ذلك المنهي (قوله لا ينافي المشروعية) أي لا يمنع العصة كالمبيع عند
الاذن الأول يوم الجمعة فانه منهي عنه لا لخلال بالشيء ومع ذلك إذا علقه يكون صحيحاً وليس
المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعاً فإن الصوم هنا منهي عنه ولا يلزم من صحة النذر كونه
عبادة يثاب عليها فانه يصح بالعتيق وهو ليس بعبادة وضعاً بديل محتمل من الكافر والمشتق في
صحة النذر كونه بغيره عصة ولا يلزمه الثواب ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطلوباً شرعاً
في ثواب عليه ويكون صوم هذه الأيام له جهتان جهة امتثال الأمر في قوله تعالى وليوفوا
بذورهم وهو من هذه الحينية عبادة يثاب عليها وجهة إيقاعه في هذه الأيام اللازم منه
الأعراض وهو من هذه الحينية يكون حراماً ونظيره الصلاة في الأرض المغصوبة وقد تقدم
لصاحب النهر ما يضيء ذلك وقول الشرح بعد قلنا المعصية لعني الاعراض عن ضيافة الله
تعالى فلا يمنع العصة يرشد إلى المعني الأول (قوله فصح نذره) أي نذر الصوم في هذه الأيام وهو
مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله وفي رواية) هي رواية ابن المبارك عن الإمام وبها قال زفر
(قوله لا يصح لأنه نذر عصة) التفت في هذه الرواية إلى العارض الذي أوجب النهي
والتفت في ظاهر الرواية إلى أصله لتحكم بالعصة (قوله لعني الاعراض) الإضافة للبيان (قوله
ولذلك) أي لكون صومه عصة لعني الاعراض الخ (قوله امتثالاً للأمر) أي المأثور من
أنه مني فان النهي عن الشيء أمر بضده على ما فيه من الخلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن صيامين صوم يوم الاثنين وصوم يوم الفطر كما في الصحيح وفي مجمع الطرقات عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أياماً في صائحتها يصح أن لا تصوموا هذه الأيام فأن أيام
أكل وشرب وبغال أي وقاع للفساح (قوله لئلا يصير صومه الخ) أنه لوجوب الإفطار ويستغنى
عنه بقوله ولا لك (قوله عن ضيافة الكريم) أي ولا عذران تلغونها بخلاف ضيافة البخل

(ان صامها اجزاء) الصيام من النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالاعراض عن ضيافة الله تعالى (والغنية الغنيبة الزمان) تعين (المكان) تعين (الدرهم) تعين (القيمة) لان النذر بايجاب القفل في الذمة من حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقير وتعيينه للتدبير به او التأجيل اليه (فيجزيه صوم) شهر (رجب عن نذر صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تجهيله نفعه بتحصيل ثواب قديمت بموته او طر ومانع قبل مجي الوقت وان كان باضافته قصد التخفيف حتى لو مات قبل مجي ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناها مقصوده (وتجزيه صلاة ركعتين) فاكثر اذا صلى المندذور (بصر) مثلا وقد كان (نذرا داهما) اي صلاتهما (بمكة) او المسجد النبوي او الاقصى لان العدة باعتبار القرية لا المكان لان الصلاة تعظم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وان تفاوتت الفضل (و) يجزيه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (و) عن ٤٥٦ درهم عينه (اي التصديق المندور) (و) يجزيه (الصرف لزيد

فانه قديما يبي عنها الان طعام الجليل داء (قوله اجزاء مع الحرمة) انظر هل يثاب على صومها فيكون للقفل جهتان اولاً يثاب اصله لا نظرا للمعارض وقد تقدم ما فيه ولا فرق في الحكم المذكورين ان يصرح بذلك انتهى بان قال نذرت صوم النحر ولا كان قال على صوم غد فوافق يوم النحر ولو نذر صوم الاضحية وانظر بقضي صح زاهدي ولو صام فيها من واجب آخر كاقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اداء ناقصا نقله السيد (قوله والغنية تعين الزمان الخ) قال في التنوير وشرحه والنذر من اعتكاف او حج او صلاة او صيام او غيرهما غير المعلق ولو معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان تخالف جاز وكذا الوجه قبله فلو عين شهرا للاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنه صح كذا لو نذر ان يصح سنة كذا الخ سنة قبلها صح او صلاة يوم كذا فصلاها قبله لانه تجهيل به ووجود السبب وهو النذر فيلغو التعيين شرعا لانه لا يحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط (قوله في الذمة) متعلق بايجاب (قوله وتعينه) أي الزمان وبقا من عليه باقيا (قوله فيجزيه صوم شهر ورجب الخ) ذكر ضرورة التقديم ولم يذكر ضرورة التأخير والظاهر انه كذلك لعدم التعيين اولاً ثم (قوله او طر ومانع) كرض وكبر سن (قول وان كان باضافته قصد التخفيف) أي فيعتبر قصد من حيث التخفيف وان كان لو قدم صح (قوله او اخرج ما يجري به الشئ) وهو الاموال (قوله تعدل ألف صلاة في بيت المقدس) فهو بألف ألف صلاة في بقية المساجد (قوله بألف صلاة فيما سواه) ببيت المقدس (قوله كذا في ترتيب المقامات الحسنة) قال فيه يفد أن ذكر هذا الحديث وأما حديث آخر دالة على أن الفضيلة تحصل في الزائد ما ناه وبالجمله ليس فيها ما تقوم به الجمة بل ولا تقوم بحجموعها ولذا صح التنوير اختصاص التضعيف بمسجده الشريف لا بالاشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة صلاة في مسجد ذي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام (قوله صلاة في مسجد ذي هذا) ظاهره يعنى النقل والمثله خلافة (قوله فانه يزيد عليه) أي فان الصلاة في المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجد صلى الله

الفقير بنذره) أي مع نذره
الصرف لعمره ولان معنى
عبادة الصدقة ستخله
الحجاج أو اخرج ما يجري
به الشئ عن ملكه ابتغاء
وجه الله وهذا المعنى
حاصل بدون مراعاة زمان
ومكان وشخص خلافا
لغيره فانه يقول بالتعيين
(تعيينه) قال النبي
صلى الله عليه وسلم صلاة
في بيت المقدس تعدل ألف
صلاة فيما سواه من المساجد
سوى المسجد الحرام
ومسجد ذي هذا وصلاة في
مسجدي هذا تعدل ألف
صلاة في بيت المقدس
وصلاة في المسجد الحرام
تعدل ألف صلاة في مسجدي
هذا قلت ولا يختص الفضل
بالبقعة التي كانت مسجدا

في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال صلاة في مسجدي هذا ولو مد الى منعاء بألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام قاله النسائي
في اخبار المدينة كذا في ترتيب المقامات الحسنة للشافعي رحمه الله وروى البزار باسناد صحيح ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي
حديث وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا دليل
لاهل السنة والجماعة

ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض فكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال
في أشد مكان من يتماظلمة فعلى هذا ينبغي انها اذا التزمت ٤٥٧ الصلاة في المسجد الحرام بالنذر

فصلته في أشد مكان
من يتماظلمة فتخرج عن
موجب نذرها على ما يقوله
زفر وجه الله (وان علق)
النذر (النذر بشرط)
كقوله ان قدم زيد فقله على
أن اصدق بكذا (لا يجوز به
عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) لان المعلق بالشرط
عدم قبل وجوده وانما
يجوز الاداء بعد وجود
السبب الذي علق النذر به
والله المنان بفضل

• (باب الاعتكاف) •

هو لغة اللبس والدوام على
الشيء وهو متعمد قصده
المكث ولان قصده
العكوف فالمتعمد به في
الحبس والمنع ومنه قوله
تعالى والهـدى معكوفاً
ومنه الاعتكاف في المسجد
لانه حبس النفس ومنهها
واللازم الاقبال على الشيء
بطريق المواظبة ومنه قوله
تعالى هم مكفون على أصنام
لهم وشرا (هو الاقامة بنية)
أي بنية الاعتكاف (في
مسجد تقام فيه الجماعة
بالفعل للامسالة الخس)
لقول علي وحذيفة رضي
الله عنهم ما لا اعتكاف الا
في مسجد جماعة

عليه وسلم بمائة ألف صلاة منضمة الى الالف التي بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة
فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظفر الا في
النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص بمكان كما قدمه قريباً (قوله من موجب) بفتح الجيم (قوله
على ما يقوله زفر) أما على قول غير غير يخرج عنه بصلاته في أي مكان كان وفيه أن زفر يقول
بالتمعين من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجوز به عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) بقی ما لو وجد الشرط هل يمين الزمان والمكان والفقير والمدرهم والظاهر نعم لما في
التنوير ثم ان علقه بشرط يزیده كان قد غاب يوفى ان وجد اه فانه لا يكون وفيها الا اذا
كان على الوجه المذكور في نذره • (تتمة) • النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعقوبة في ما كره
نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن يتصدق بعشرة دراهم من الخبز
فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كمتصدق بغيره قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية فعليه كفارة
يمين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما علق بالاقول عبادة ومعاملة قال ان ذهبت هذه
العلة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء اه من التنوير وشرحه من الايمان وفيهما من
عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت صورتها كرها بقوله فان
لم ينو نذر الصوم شيئاً أو نوى النذر فقط أي من غير تعرض لليمين أو نوى النذر ونوى أن
لا يكون يميناً كان في هذه الصور نذراً فقط اجماعاً على الصيغة وان نوى اليمين وأن لا يكون
نذراً كان يميناً اجماعاً وعليه كفارة يمين ان أفطروا نواها أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر
كان نذراً ويميناً حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين • (باب الاعتكاف) •

• (باب الاعتكاف) •

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكيد في العشر الاخير
من رمضان وهو من اشترائع القديمة اقوله تعالى أن تطهروا بيوتكم للطائفتين والعاكفين قاله السيد
(قوله هو لغة اللبس) بفتح اللام ونظم المكث اه درر (قوله وهو) أي الاعتكاف في حد
ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه يناسب اللزوم والمعنى أن فعله يأتي لازماً ومتعمداً (قوله متعدد)
فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكره السيد (قوله والهـدى معكوفاً) أي
محبوساً أي حبسه ومنعه الكفارة سنة في الحديثية عن أن يبالغ محله وهو الحرم (قوله لانه
حبس النفس) أي على طاعة الله تعالى وبلازمة يمينه وقوله ومنهها أي عن الخروج عن المسجد
وعن المعاصي (قوله وشرا هو الاقامة) هذا معنى اللزوم وقد جعل الاعتكاف في المسجد من
المتعمد والظاهر انه ان اعتبر فيه حبس النفس يأتي من المتعمد وان اعتبر فيه اللبس والاقامة
يكون من اللزوم (قوله بنية) أي أن النية شرطه فلا يحصل له نواه ولا يخرج عن واجبه
بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون المقيم لها المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه • (باب
ذكر في مسجد وماله امام ومؤذن أدلت الخس فيه) • (باب الاعتكاف) •

ولانه انتظار الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار)
وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف
في مسجد بيتها وهو محل عينه) المرأة ٤٥٨ (للصلاة فيه) فان لم تبين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن

حضور المساجد والركن
اللبث والشروط المسجد
المخصوص والنية والصوم
في المذخور والاسلام والعقل
لا البلوغ والطهارة من
حيض ونفاس في المذخور
لاشترط الصوم له ولا تشتط
الطهارة من الجنابة لصحة
الصوم معها ولو في المذخور
وسببه النذر في المذخور
والنشاط الداعي الى طلب
الثواب في النفل وحكمه
سقوط الواجب ونيل
الثواب ان كان واجبا والا
فالتأني وسنذكر محاسنه
وأما صفته فقد بينا بقوله
(والاعتكاف) المطلوب
شرعا (على ثلاثة أقسام
واجب في المذخور) تحيزا
أو تعليقا (وسنة) كفاية
(مؤكد في العشر الاخير
من رمضان) لاعتكافه صلى
الله عليه وسلم العشر الاخر
من رمضان حتى توفاه الله
ثم اعتكف أزواجه بعده
لانه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط
أتاه جبريل عليه السلام
فقال ان الذي تطالب امامك
يعني ليلة القدر فاعتكف

وكتبه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصححه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا
اتفاقا اه فإذ كره المؤلف أحد قولين عن الامام (قوله ولانه انتظار الصلاة الخ) أي فيختص
بمكان يصلي فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على اكل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة
الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا اكل الوجوه (قوله على المختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح
في كل مسجد وصححه السروجي (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب لا بد
فيه من إقامة الصلاة في المسجد فاشترط الجماعة له وجهه وأما النفل فينتهي بالخروج ولا يلزمه
صلاة في المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه (قوله وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها)
ولا يخرج منه اذا اعتكفت فلخرجت لغيره عذر يفسد واجبه وينتهي نفعه ولو اعتكفت
في المسجد فظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيها وينبغي على قياس ما صرحوا به من أن المختار
منعه من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد قاله
السيد * (تنبيه) * أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع ثم وعلم ان المسجد يتعين بالشروع فيه فليس له أن ينقل الى
مسجد آخر من غير عذر سيد عن الجوى (قوله وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره
السيد سابقا (قوله المسجد المخصوص) وهو ما تقدم فيه الجماعة عند الامام (قوله لا البلوغ)
فيصح اعتكاف الصبي العاقل ولا تشتط الحرية فيصح من العبد. وكذا المرأة باذن الزوج
والمولى مخ ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستمتاع بنفسها وهي من أهل
المال بخلاف المملوك لانه ليس من أهله وقد أعاره منافع وللمعبر الرجوع لكنه يكره لخلف
الوعد بحره وكذا لو أذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعة ليس له منعها لانه أذن لها
في التتابع كذا في كفاية الدرر (قوله والطهارة الخ) عطف على قوله المسجد المخصوص فهي
شروط صحة وأما النفل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كجانبه عليه
صاحب الهر (قوله ولا تشتط الطهارة من الجنابة) أي لعصته بل لحله (قوله تحيزا) كقوله
الله على أن اعتكف كذا (قوله أو تعليقا) كقوله ان شئت الله مريض فلا فالا اعتكفت كذا
(قوله وسنة كفاية) قال الزاهد يجهل للناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى أن مات فهذه
المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقتربت بعدم الانكاره الى من لم يفعله من الصحابة كانت
دليل السنية أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الاعيان (قوله لانه صلى الله
عليه وسلم) كقوله (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل أي لاجله (قوله وعن أبي حنيفة)
رضي الله عنه أي في غير المشهور وعنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف
لوقال لعبداه أفت سر ليلة القدر وتأن أول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده حتى يمضي رمضان

العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم من قال
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوها في العشر الاواخر والتسوها كل ورز وعن أبي حنيفة
أنها في رمضان ولا يدرى أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تأخر

والشهور عن الامام انه اتمدور في السنة كما قدمناه في احياء الليالي وذكرت هنا طلبا للثواب وقيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المتقدمة لتكون في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القسم عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة سابعة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس يصعب الاشعاع كأنها طشت وانما اخفيت ليثبت في طلبها فينال

٤٥٩

بذلك أجزأ المجهود في العبادة كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيها سواء) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذرا لا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان عملها القلب (فقط) وليس شرطا في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ويبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزم الصوم لتقديره عليها باليوم كأنه نذور أقل يوم للصوم (و) لكن المعتقدان (أقله نفلا مدية يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مازا غير جالس في المسجد ولولا لاهو وحيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فانه لا يجوز

الا في كراهة لاحتمال أنها في رمضان السابق كانت أول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يستحق نية ليلة من رمضان الا في لانه ان كانت في الاولى دائما فقد دلت على ان كانت في غيرها من الليالي بعد هاقدة صلها برضوان السابق (قوله) والمشهور عن الامام) وقد روى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد به بكون الحالف فقيما يعرف الاختلاف والافهى ليلة السابع والعشرين اه (قوله) وذكرت هنا) أي وانما ذكرتها هنا مع تقدم الكلام عليها في احياء الليالي طلبا للثواب أي لاجل طلبة الثواب بسبب التنبيه عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للضرورة أي رمضان الحاضر الذي امر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يلتصقها في عشره الاخير (قوله انها ليلة) أي مشرقة منيرة وفي القاموس رجل يلج طلق الوجه بسكون اللام واظهار أن ليلة هنا بالسكون لا بالكسر (قوله ولا قارة) أي باردة بل متوسطة (قوله تطلع الشمس الخ) ذكرنا أن الدعاء ليلتها ويومها مستجاب فان فاتته ليلتها أدركه يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المعجمة والسين بفتح الطاء وكسرها فيهما وقد تبدل التامسينا وتندغم في السين المهملة مع فتح الطاء وكسرها فهي ست لغات (قوله وانما اخفيت الخ) كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليثبت في جميعه بالعبادة وكما أخفى الولي في الخلق ليحسن الظن بكل مسلم ويتركبه (قوله ليثبت) بالبناء للفعل أي المكلف مثلا لقوله بعد فينال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للضمير في سواء (قوله والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فلوقال لله على أن اعتكف شهر اربعين يوم عليه أن يعتكف ويصوم بحر (قوله لانه من متعلقات اللسان) بكسر اللام أي لان النذر مما يتعلق باللسان أي بنطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجب بالندب (قوله لتقديره) أي النقل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي مازا غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من لبث ولو قلب لا بين الخطوات (قوله وهو) أي الاعتكاف كاف بنيته بجسلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي يجعله طريقا (قوله لانه متبرع) هه اقول المذهب أقله نفلا مدية يسيرة (قوله والعديد) فيه أن العديدين يكره صومهما متحررا واجب بان الواجب عليه عدم الصوم فبقضيه في غيرها وليس له لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لم يذرا ليقصد (قوله فيخرج في وقت يمكنه ادرا كها مع صلاة سنم اقبلها) يصح في ذلك بآيه ويستثنى بعدها أربعة أو سعا على الخلاف دت (قوله وكره) فالرجوع الى الاول أفضل لان الاعتماد في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالثواب فيه أكثر وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندى من أن المسجد يهين بالشروع فيه

(على المفق) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من البت عبادة مع النية بلا انضمام الى آخره لانه يلزم النقل فيه بالشروع لانها به بالغروج (ولا يخرج منه) من معتكفه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (الالحاجة شرعية) كالجعة والعديد فيخرج في وقت يمكنه ادرا كها مع صلاة سنم اقبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره

لا يخرج من معتكفه الا
لحاجة الانسان (أو) حاجة
(ضرورية كأنه دام المسجد)
وإدائه شهادة تعينت عليه
(وأخرج ظالم كرهارة فرق
أهل) لقوات ما هو المقصود
منه (وخوف على نفسه
أو سمعه من المكابرين
فيدخل مسجدا غيره من
ساعته) يريد أن لا يكون
خروجه الا معتكف في
غيره ولا يشتغل الا بالذهاب
الى المسجد الآخر (فإن
خرج ساعة بلا عذر)
معتبر (فسد الواجب) ولا
أنتم عليه به ويبطل بالأغواء
والجنون إذا دام أياما لا
اليوم الاول إذا بقي واقعه
في المسجد ويقضى ما عداه
بعد زوال الجنون والأغواء
وإن طال الجنون استحسننا
وقالا إن خرج أكثر اليوم
فسد والا فلا (وانتمى به)
أي بالخروج (غيره) أي غير
الواجب وهو النفل إذ ليس
له حد (واكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع
لما يحتاجه لنفسه أو عياله)
لا تكون الا (في المسجد)
لضرورة الاعتكاف حتى
لو خرج لهذه الأشياء
يقصد اعتكافه وفي
الطهيرية

فليس له أن يقتل الى مسجد آخر من غير عذر اه الا أن يقال خروجه للصلاة الجمعة هو
العذر المخرج للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله أو حاجة طبيعية) أي يدعو اليها طبع
الانسان ولو ذهب بعد أن خرج اليها لعبادة من يرض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك
قصد أجاز بخلاف ما إذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه يقتض اعتكافه عند
الامام بحر (قوله واغتسال من جنابة باستلام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن الغسل
من الخوانج الشرعية وإلغاء عدهم إياه من الطبيعية باعتبار ربه كذا في كاية الدرر
التنوير خاتمة عن العلة لشرط وقت البذر أن يخرج لعبادة المريض وصلاة الجنازة وحضور
مجلس علم جاز ذلك فيلحظ اه در (قوله أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم
أن ما ذكره المصنف من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لأجل انعدام المسجد وما بعده من
الاعتذار التي ذكرها هو مذهب الصاحبين وأما عند الامام فيفسد لان العذر في هذه المسائل
عما لا يغلب وقوعه اه وفي الدر المختار وأما ما لا يغلب كالحجاء غريق وانعدام مسجد ففسد
للانتمى لاله طلاق والالكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه السكال خلافا لما فصله الزبلي
وغيره لكن في التهر وغيره جعل عدم الفساد لانعدامه وبطلان جماعته وأخراجه كرها
استحسانا اه (قوله وإدائه شهادة تعينت عليه) فيه أن هذا من الخوانج الشرعية (قوله
لقوات ما هو المقصود منه) علة لعدم الفساد في هذه المسائل يعني انعدامه اعتكافه بل
يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف ربه وإدائه الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد
فات (قوله من المكابرين) أي المتعبرين من الكبر يعني التعبر (قوله يريد أن لا يكون الخ)
أي وليس المراد إرادة الساعة حقيقة لاحتمال بعد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر
معتبر) أي في عدم الفساد ولو خرج لجنازة محرمة أو زوجته ففسد لانه وان كان عذرا الا انه
لم يعتبر في عدم الفساد (قوله ولا أنتمى به) أي بالعدرا أي وأما غير العذر فيأثم لقوله تعالى ولا
تبطأوا أعمالكم (قوله إذا دام) أي كل منهما (قوله واقعه في المسجد) أما إذا خرج منه فعليه
فضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال الخ) أي بالصوم عند القدرة
جبر المماقاة غير أن المذمور أن كان اعتكاف شهر بعينه يتضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه
الاستقبال ككافي صوم رمضان وإن كان اعتكاف شهر بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه
متابعة أفعاله فيه صفة التتابع وقامه في البحر (قوله وقالوا إن خرج أكثر اليوم الخ) قالوا
وهو الاستحسان فيقتضى ترجيح قوله سماجرو بحث فيه السكال ويرجح قوله لان الضرورة التي
يناط بها التخفيف اللازمة والغلبة وليس هنا كذلك اه أي فيكون من المواضع التي يعمل
فيها بالقياس كذا في تحفة الاخبار (قوله واكل المعتكف الخ) وله غسل رأسه في المسجد إذا
لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يلوث يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو تضاف
المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره التوضؤ في المسجد
ولو في اناء الا أن يكون في موضع اعتكاف لا يصل فيه وفي الفتح خصال لا تقضي في المسجد لا يفتد
طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا يترفيه ببل ولا يرفيه بطمق ولا يضرب
فيه حذولا يفتد سوطا رواه ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)

لان المسجد محرم عن حقوق

العباد فلا يجعله كالا كان
(وكره عقدها كان للتجارة)
لانه منقطع الى الله تعالى
فلا يشغل بأمر الدنيا
ولهذا كره الخياطة وضوحها
فيه وكره لغير المعتكف
المبيع مطلقا (وكره الصمت
ان اعتقده قرية) لانه منهي
عنه لانه صوم اهل الكتاب
وتدنيح واما اذا لم يعتقده
قرية فيه ولكنه حفظ لسانه
عن النطق بما لا يبيح فلا
باس به ولكنه يلزم قراءة
القرآن والذكر والحديث
والعلم ودراسته وسير النبي
صلى الله عليه وسلم وقصص
الانبياء عليهم السلام
وحكايات الصالحين وكتابة
امور الدين واما التكلم
بغير خير فلا يجوز لغير
المعتكف والكلام المباح
مكروه يا كل الحسنات كما
تاكل النار الحطب اذا
جلس في المسجد لذلك ابتداء
(وحرم الوطء ودواعيه)
لقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم عاكفون في المساجد
فالتحق به اللبس والقبلة
لان الجماع محظور فيه
فيتعدى الى دواعيه كافي
الاحرام والظهار والاستبراء
بخلاف الصوم لان الكف
عن الجماع هو الركن فيه
والظهار يثبت ضمنا كى لا

لعدم الضرورة ذكر وتعدت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره يكرهه المباينة فيه مطلقا والا كل
والنوم قيل الاغريب كافي الاشياء وفي المجتبى واغبر المعتكف ان يتم في المسجد مقبها كان
او غير ما مضى كما أوتى كذا زجلاه الى القبلة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اه لكن قوله
رجلاه الى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مد الرجل اليها فالجواب ان في تعاطي هذه
الاشياء في المسجد لغير المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه
(قوله وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب) قال في البصر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من
يأتي له فيثبت يكون من الحوائج الضرورية اه (قوله وكره احضار المبيع فيه) اي تخريبها
لانهم محل اطلاقهم بجر (قوله لان المسجد محرم) اي محض وفي نسخة بالزاي آخره اي
محفوظ لان فيه شغلا وهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر انه لا يكره احضار
المأكول لانه يتناول فيه ومثله المشروب فحمله الكراهة على ما لا يحتاجه لنفسه فيه وفي
الحوى عن البرجندى احضار الثمن او المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقدها
ما كان للتجارة) وان لم يحضر المبيع فيه (قوله ولهذا كره الخياطة ونحوها) كببيع وشراء
وتعليم كتابة بأجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البصر (قوله مطلقا) اي سواء حضر
المبيع أم لا احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفاد من البصر (قوله وكره الصمت الخ) سئل
الامام عن بيانه فقال ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت قرية في شريعتنا فانه منهي
عنه (قوله فلا بأس به) المراد به انه مطلوب شرعا ولما كان يتوهم منه انه مسأول لغيره من القراءة
ونحوها قال ولكنه يلزم والمراد ان يكون يلزم ذلك غالب اوقاته (قوله والذكر) هو وما بعده
بالنصب (قوله وسير النبي صلى الله عليه وسلم) اي ذكر مغازيه واحواله صلى الله عليه وسلم (قوله
واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف) اي فاما المعتكف أولى وورد في الحديث رحم الله امرأ
تتكلم فغتم او سكنت فسلم فيكره التكلم الا بخير قال في النهر والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه
خير لا عند عدمها اه (قوله اذا جلس في المسجد لذلك) اي للكلام المباح ابتداء اي قصدا
فاما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبغضهم اطلق (قوله وحرم الوطء) ورد انهم كانوا يخرجون
ويقتنون حاجتهم في الجماع ثم يفتسلون ويرجعون الى معتكفيهم فنزل قوله تعالى
ولا تبشروهن الآية ويتصور الوطء من المعتكف بان يخرج لثو حاجة ضرورية فيجماع
فيحرم عليه لان اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حرمة الوطء لكونها في
المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن
الوطء في غير المسجد ويثبت بطل اعتكاف الزوجة حوى عن البرجندى (قوله فالتحق به
اللبس والقبلة) وجه ذلك ان حرمة الوطء ملها ثبتت بصريح النص فثبتت الى الدواعي
بخلاف الخبض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي
واكثر الوقوع فلو حرمت الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه)
اي نصا والاولى زيادته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتعدى الى دواعيه لانه سببه
وسبب الهرم محرم (قوله والمحظور) أي المنع عن الجماع يثبت ضمنا أي لزوما واندر ارجاء تحقق
الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لاجل تحقق الركن وقوله يفسد

يقوت الركن فلم تعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة لا يقدر بتقديرها

(وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالاتزال بدواعيه) سواء كان عامدا او ناسيا او مكروها لئلا او نهار الان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم ولوام في ٤٦٢ بالتفكر او بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) اي كالمزمنة الايام

(بذراعتكاف ايام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما يابا زائها من الليالي ويدخل الليالي الاولى فيدخل المسجد قبل الغروب من اول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته الايام بذرا الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع في ظاهرها رواية) لان معنى الاعتكاف على التتابع وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالانصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالانصيص (ولزمته ليلتان بذريومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المثنى في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فله محل فته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها صحت نيته (وان نذراعتكاف شهر) معين او غير معين (ونوى الشهر خاصة او الليالي خاصة لانعمل نيته الا ان يصرح بالاستثناء) اي قال ان الشهر باسم لقد ريشقل على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة بقوله

بقدرها فلا يعمد الى الدواعي لانه يكفي في تحقق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل بوطئه) مطلقا في قبل ودبر (قوله او ناسيا) بخلاف ما لو اكل ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن لا كالتنع للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله او مكروها الخ) الاولى او مكروها (قوله لانه حالة مذكرة) وهي كونه في المسجد وقوله كالصلاة المذكرة فيها كونه محرما قارنا مستقبلا والمذكور في الحج التجرد عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل احرامه بالوطء وبالاتزال بدواعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر احد اللفظين بلفظ الجمع يدخل ما يابا زائها من الاخر قال تعالى ثلاثة ايام الارمن او قال تعالى ثلاث اياما سرنا والقصة واحدة فعبير عنها نارة بالايام ونارة بالليالي فعمل ان ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله انه اما ان ياتي بلفظ المفرد او المثنى او المجموع وكل منها اما ان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها اما ان ينوي الحقيقة او المجاز او ينويها اولم تكن له نية فهي اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام وحذف نظيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) ليقال وضابطه لكان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق في الاعتكاف كانه صريح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذرا الصوم والفرق ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليله اه فالتفرق في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس محلا له وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا) اي في الجمع (قوله لان المثنى في معنى الجمع) وعن ابي يوسف في التثنية والجمع لا تزمه الليالي الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الاتية ضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الاولى لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف ابي يوسف في التثنية فقط زيلعي (قوله وصحنية النهر) اي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهومة صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه) اعترض بان اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة او نية فاجابه هذا التعليل قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت واحد معنى المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لان النفس الدلالة وتوابعها في العناية بقى لو ذكر الايام ونوى الليالي لانصح التنية ويلزمه كلاهما كما في التنوير وشرحه (قوله الا ان يصرح بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعلم ما لو قال شهر بالنهار دون الليالي (قوله لان الشهر اسم لقد رالخ) اي فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد (قوله وليس باسم عام كالعشرة) فيه ان العشرة من اسماء العدد وهي من الخلق قال في شرح المنار كما صاحب البحر والمراد

على مجموع الاتحاد فلا يطلق على ما دون ذلك العدد اصلا كما لا تطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا بالهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا الليالي لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية فكانه قال ثلاثين شهرا ولو استثنى الايام لاجب عليه شيء لان الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها المناقاة ٤٦٣ شرطا وهو الصوم هذا من فتح

القدير بعناية المولى النصير
(والاعتكاف مشروع
بالكتاب) لما تلونا من قوله
تعالى ولا تبشروهن وانتم
عاكفون في المساجد فلاضافة
الى المساجد المختصة بالقرب
وترك الوطء المباح لاجله دليل
على انه قربة (والسنة) لما
روى ابو هريرة وعائشة رضى
الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
منه قد قدم المدينة الى ان
توفاه الله تعالى وقال الزهري
رضي الله عنه عجايب الناس
كيف تركوا الاعتكاف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل الشيء ويتركه وما
ترك الاعتكاف حتى قبض
واشار الى ثبوته بضرب
من المعقول فقال (وهو من
اشرف الاعمال اذا كان
عن اخلاص) لله تعالى لانه
منتظر للصلاة وهو كالصلى
وهي حالة قرب وانقطاع
ومحاسنها لا تخصي (ومن
محاسنها ان فيه تقرب القلب
من امور الدنيا) بشغله
بالاقبال على العبادة متجردا
(ها) (وتسليم النفس الى المولى)

بقوله أى في تعريف الخاص على الانفراد ان لا يكون لذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له
اجزاء اول يمكن قد دخل التثنية كما في التلويح واسم العدد تحت الخاص كالمائة فان الواضع
وضعه لمجموع وحدان الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل من الوحدان جزءا من اجزائه
فيكون موضوعا لو احدهما بالنوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لاهم يشترك فيه
وحدان الكثير فيكون كل من الوحدان جزءا من جزئياته وبخلاف المشترك فان كلاما من
الوحدان نفس الموضوع له كما في التلويح لكن ظاهر ما في التوضيح والتلويح والتحرير ان
العدد موضوع لكثير كالعام فالمسمى متعدد فيه - ما لکن الاول محصور والثاني لا اوقات
ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص
وبالنظر الى كونه يصدر على كل عشرة عام فتأمل (قوله على مجموع الاتحاد) فيه ان شهرا
اسم لمجموع الليال والنهار في المدة المعينة فهو - ما سواء ويدل له قوله كما لا تطلق العشرة الخ
(قوله ولا مجازا) فيه ان يقال ما المانع من اطلاق الشهر مثلا على النهار مجازا من اطلاق اسم
الكل على جزئه (قوله بعد التثنية) أى الاستثناء والمراد بعد المستثنى (قوله الليالي المجردة)
خبر ان (قوله هذا من فتح القدير) او اذ ان هذا الكلام منقول من الفتح والعناية واراذا المعنى
اللعوى أيضا (قوله فلاضافة الى المساجد) مراده بالاضافة ايقاعها فيها (قوله المختصة)
صفة المساجد (قوله وترك) بالرفع عطف على الاضافة (قوله لاجله) اى الاعتكاف فان حرمة
المباشرة مقيدة به في الآية (قوله والسنة) تقدم أنه سنة كفاية وهي مؤكدة على المعتمد ولا
تناقض بين تأكيد كدها وكونها على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير (قوله عجبا) مفعول
مطلق لمحدوف أى عجبت عجبا (قوله وما ترك الاعتكاف) اى في العشر الاواخر حتى قبض
اى الاله عز وجل اروي انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خياما وقبابا
في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذه العائشة وهذا حفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال أترون أبرهه هذا فامر بأن تنزع قبيته فنزع ولم يعتكف فيه ثم قضى
في شؤله (قوله بضرب) اى بنوع وقوله من المعقول اى من الدليل المعقول (قوله وهو
كلامى) اى يعطى المتظار ثواب المصلي كما ورد به الخبر (قوله وهي) اى الصلاة (قوله
وانقطاع) اى عن ملاهى الدنيا (قوله ومحاسنها لا تخصي) اى الصلاة والحالة (قوله بشغله)
متعلق بتقريبه والباء للسببية (قوله متجردا لها) خال مؤسسة فاذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه
(قوله بتفويض امرها) الباء للتصوير (قوله الى عزيز جنابه) الجناب الفناء والرحل
والناحية وجب - ل وعلم لحدث افاده في التاموس (قوله والوقوف يبابه) فيه استعارة تمثيلية
(قوله وملازمة عبادة) يعنى عنه قوله يشغله بالاقبال الخ (قوله والتقرب اليه) بالجر
عطف على عبادته وبالانصب عطف على تفريغ والمراد التقرب اليه بالعبادة (قوله في حديث

بتقويض امرها الى عزيز جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف يبابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقترب من رحمة كما اشار
اليه في حديث من تقرب وملازمة القرار (في يده) سبحانه وتعالى واللائق بمالك المنزل اكرام نزله تفضلا ورحمة واحدا تامنه
ومنه قوله وهي اى الصلاة في نسخة وهي اى الاعتكاف وانت نظر الخبر اه

للالتجاء اليه (والتمس بخصه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره اذ قوة سلطان الله وقهره وعز ترأيه ونصره ترى الرعايا يحبسون
انفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام اذلة بين يديه لقضاء ما ربههم فيه عطف عليهم باحسانه ويجمعهم
من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه ٤٦٤ وقد نبه على حصول المراد وازال حجاب الوهم واماط الغطاء واظهر الحق

بفيض العطاء بما اشار اليه
بقوله (وقال) الاستاذ
العارف بالله تعالى الامام
الجهتد (عطاء) بن ابي رباح
التابعي تلميذ ابن عباس رضي
الله عنهما أحد مشايخ
الامام الاعظم رحمه الله قال
ابو حنيفة ما رأيت افقه من
جماد ولا اجمع للعلوم من
عطاء بن ابي رباح اكثر
رواية الامام الاعظم ابي
حنيفة عن عطاء يسمع ابن
عباس وابن عمرو وابهريرة
واباهد وجابرا وعائشة
رضي الله عنهم توفي سنة
تسعين عشرة ومائة وهو ابن
ثمانين سنة كذا في اعلام
الاخبار قال رحمه الله تعالى
ونقه نابير كنه ومدده (مثل
الاعتكاف مثل رجل يختلف)
اي يتردد ويقف (على باب)
ملك أو وزير عظيم او امام
(عظيم الحاجة) يقدر على
قضاءها عادة (فالمعتكف
يقول) لسان حاله ان لم ينطق
بذلك لسان قاله (لا يبرح)
فانما ياب مولاي سائل امنه
جميع ما ربي وكشف ما نزل
بي من الكرب وصار صاحبي
وتجنيبي لذلك اعز اخواني
يل عين قرايبي (حق يغفر لي)

من تقرب) تمامه الى ذراعات قربت اليه باعوان انا في عيشي اتيته هرولة (قوله للالتجاء) علة
لقوله اكرام نزيله وتفضلا وما بعده احوال (قوله والتمس) بالجر عطفا على الالتجاء وبالنصب
عطا على تفرغ (قوله فلا يصل اليه عدوه) وهو الشيطان والديا (قوله وعز ترأيه) أي
قوته قال في القاموس ايده تايده فهو مؤيد قويته (قوله ترى الرعايا الخ) أي فالخو الحق
بهذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا وهو جنة حالية (قوله
لقضاء ما ربههم) يحتمل الجمع والافراد والاول أنسب للفظ الرعايا (قوله بعزة قدرته) أي
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير اغما يليق بالله تعالى (قوله وقد نبه) أي
المصنف (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف
(قوله وازال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كاطب أي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة
الاعتكاف (قوله واماط الغطاء) عطف على نبيه والمراد بالغطاء الحجاب الناشئ من الوهم
(قوله واظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء
الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقل اماما معينا من الاربعة اظهروهم بعده
(قوله اكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخبار) بكسر هـ زنة
اعلام فيما يظهر (قوله قال) اعاده بعد الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله
ومدده) أي المدد المعطى له من الخبرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله أرا امام)
يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان قاله) أي قوله وهو من قبيل اضافة المثل الى الال
(قوله من الكرب) هو ما يخذ النفس من الغم والحزن (قوله وصار) اي الكرب الذي نزل
به وهو المقصود باسم الاشارة بعد (قوله بل عين قرايبي) اي اقربهم (قوله ونزول مصابي)
قال تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير (قوله عايلق
بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله اكرام من التجا) أي يكرم في اكراما كرام
من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعتكف في منيع الحرز (قوله وحماي حرمة)
اي التجا الى الحماية الماسة بسبب الحرم اولى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يعتزم
لا خصوص احد الحرم (قوله وهذه الخ) اشارة الى ما أدخله في خلال كلام عطاء (قوله الى
أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوئها (قوله موقوف) أي وقوف
العبد (قوله عاريا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه وعاريا عن نسبة
الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف
الاقتدار الخ) الاضافة لادنى ملاسة أو اكف ذي الاقتدار والاقتدار ابلغ من الفقر (قوله
مطاب الدعاء) الالتجاء بالدعاء ما وره غير أنه لا يعتدى فيه ولا يستطاع الاجابة (قوله مطرعا)
بطاء شدة (قوله على أعقاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله مرتجيا شفاعة)

ذنوبي التي هي سبب بعدى ونزول مصابي ثم يفيض عنه على عايلق بأهليته وكرمه اكرام من التجا الى منيع حرزه اي
وحماي حرمة وهذه اشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الدليل ياب مولاه عاريا عن الاعمال ونسبة الفضائل
متوجه الى سجناته بأعظم الوسائل ماذا أكف الاقتدار لمطاب الدعاء والمسائل مطرعا على اعتبار باب الله تعالى مرتجيا شفاعة

غذا عنه بما وعد به وهو كل خير كافل (وهذا ما تبسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليه تبسيرا كتبسيرا المتن وشرحه (لما جاز الحقير) ولم يكن الا (بمعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله صلى الله عليه وسلم) ولا تأملوا خاتم انبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه. ولنا الله سبحانه متوسلين) اليه بالنبي المصطفى الرحيم (ان يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به) ٤٦٥ وبالشرح وبهذا المختص

منه للتيسير (النفع العظيم ويجزله) وبهما (الثواب الجسيم) وان يمتنا بصرنا وسعنا وقتنا وجميع حواسنا وان يفتح بالصالحات اعمالنا وان يغفر لنا ولوالدينا ومسايحنا واحساننا واخواننا وذريتنا وان يستر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيوبنا حالا وما لا آمين وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في او اخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة اربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس واربعين وختم بجمعه في المودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام وكان انتهاء تاليف متنه في يوم الجمعة المبارك رابع عشر جمادى الاولى سنة اربعين وثلاثين واقف وكان الفراغ من تبيض الشرح المسمى بامداد القناع شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول

اي شفاعته تعالى فانه ورد انه يشفع بعد انتهاء شقاعة الشافعين او الضعيف يرجع الى اعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما يعبر به لقربه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى ويشر المؤمنين بان لهم من الله فضلا كبيرا او بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيق اجرهم من احسن عملا (قوله وهو كل خير كافل) اي ضامن (قوله وهذا ما تبسر) الاشارة الى ما نقشه من الشرح او الى ما في الذهن ونزله منزلة المحسوس فاشار اليه (قوله من انتخاب) اي اختيار الشرح اي من المختار من الشرح الكبير (قوله اليسير) اي انه لم يحذف كثيرا من الشرح الكبير وفيه ان عدد الاوراق فيه ما يقضي بانه اختصار كبير (قوله تبسيرا) اي تبسيرا كتبسيرا المتن والشرح الكبير (قوله الحقير) الحقير الالهة كالحقيرة بالضم والحقارة مثلثة قاموس (قوله الذي هدانا) اي اوصلنا (قوله لهذا) اي للتأليف (قوله لولا ان هدانا الله) اي لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدي (قوله وذريته) ورد ان الله تعالى جعل ذريته في صلب علي و بطن فاطمة فنسب كل ابن اتى لايه الاما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) اي نصره وتبعه في الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليفيد ان خالصا صفة للمصدر المحذوف (قوله لوجهه) اي لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله للتيسير) علة لتوليه المختص (قوله النفع العظيم) قد ظهرت امارات الاجابة واتفق به الخاص والعام (قوله ويجزله) اي يكثر (قوله الجسيم) اي العظيم (قوله وان يمتنا) اي ينفعنا بذلك ويلزم من ذلك بقاؤها (قوله وجميع حواسنا) اي الظاهرة والباطنة (قوله ومسايحنا) بالياء لا بالهمزة (قوله واخواننا) نسبنا ودينا (قوله ما تقر به عيوبنا) اي ما تسر به عيوبنا (قوله عملا وما لا) اي دينا واخرى (قوله آمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب وبطاب ختم الدعاء بها كافي في الحديث وهي من خصوصيات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) افاد انه لم يكتب فيه الايام اقلية لم يحدف فيها شهرا (قوله سنة اربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم بجمعه الخ) فكت في تسويده اربعة اشهر ونصف (قوله وكان انتهاء تاليف متنه الخ) لم يبين ابتداءه (قوله من تبيض الشرح) مماي من المسودة (قوله في منتصف شهر ربيع الاول) اي في مثل ايام بدايته كاذ كره في الشرح فذة التبييض ستة اشهر ونصف ابتداءها شعبان وآخرها نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المتن والشرح الكبير اربعة عشر عاما وبين الكبير والصغير نحو من سبع سنوات ونصف (قوله وعدد اوراقه) اي بحسب نهضته وكذا يقال في عدد المختصر (قوله هي هذه المسودة المبيضة) افاد بذلك انه لم يجعل مسودة للشرح الصغير بل مسودة الكبير (قوله اذا حشره) ظرف للراجي (قوله قبوله) اي الرضا به ونزله

سنة ست واربعين والالف وعدد اوراقه ثلثة مائة وستون ورقة وبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمس واربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبيده الذليل الراجي فيضه الجزيل اذا حشره وعليه عرضة واسأله قبوله ٥٩ ط

الاعتراض عليه (قوله خدمة) أي حال كونه خدمة أي إذا خدمة أو هو الخدمة مبالغة أو هو
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة كونه تأليفاً طاملاً (قوله
بما جعته) يدل من قوله بالحق يدل اشتغال والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الزكاة) •

خدمة لكتاب حبيبه المصطفى
صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلاً وشرافاً قال كانه
مؤلفه حسن الشربلاني
عفا الله عنه ثم اني اردت
اتمام العبادات الخمس
بالحق الزكاة والحج
بما جعته مختصراً نقلت

• (كتاب الزكاة) •

هي عليك مال مخصوص
لشخص مخصوص فرضت
على حرم - لم

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة على الفور وعليه القتوى
فإن تأخيرها بالاعتذار وترد شهادته والانباء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله إنما
كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودائع بيد الله في إوان بذله ويعنعونه عن غير محله ولأن الزكاة
انما هي طهارة من عساة أن يتدنس والانباء مبرؤون من الدنس لعصمتهم ذكره السيد وهي طهارة
اصحابها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولها معان
أخر وهي البركة يقال زكت النفقة إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء
الجميل يقال زكى الشاهد إذا اتقى عليه وتسمى صدقة لاتباعه على صدق العبد في العبودية منح
ورأى صلى الله عليه وسلم ليلة أمري به قوم يسرحون كالابل على أقبالهم رقاع وعلى أديارهم
رقاع يسرحون كما تسرح الابل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والزقوم قيل أنه
لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بهامة تنبت الريح ورضف جهنم أي حجارتهما الحجارة والحجارة
فسأل جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة أموالهم وقال الاجهوري قيل ورد أن
على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليوبي
ورد في الحديث الحسن انه ينزل من السماء كل يوم وليله اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى
وسبعون على مانع الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وإذا مات صاحب المال
الذي لا يؤدى زكاته استمرت الملائكة تكتب عليه هذه اللعنات إلى يوم القيامة وان وقع في يد
من يزكيه وانما جوز وابهذا الطعام وهذا الملبس لأنهم منعوا المال وصرفوه في الطعام
الطيبة لتحسين بواطنهم والملابس الطيبة لتحسين ظواهرهم فحوزوا بضد ما فؤادهم بعض
المشايخ (قوله هي عليك مال) هو ما عليه الحقيقة من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب
الذي هو من صفات الأفعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى وإطلاقه على القدر
المخرج مجاز شرعي وقوله تعالى وآتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم إلى الوجود
كما في أقيموا الصلاة وفي حاشية السيد الأيتام أي الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه
وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الإيقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة
الموقعة اهـ وأخرج بالتملك الإباحة فلا تنكفي فيما أفلاطم يتيماناً وبابه الزكاة لا تجزئ به إلا إذا
دفع إليه المطعوم كالأوكساء بشرط أن يعقل القبض در المال ما يقول أو يدخر للسجدة وهو
خاص بالاعيان وخارج بالمال المنفعة فلأسكن فقير أداره سنة نأبأ بالزكاة لا يجزئ به در (قوله
مخصوص) وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوانم (قوله لشخص
مخصوص) هو أن يكون فقيراً أو نحو من بقية المصارف غير هاشمي ولا يلا بشرط قطع المنفعة
عن المالك من كل وجه لله تعالى (قوله على حرم) خرج أن عبد ونحوه (قوله - لم) خرج
الكافر ولو مر تدابره على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلأسلم المرتد لا يخاطب بشئ من

العبادات أيام رفته ولو ان بدو وجوبه اسقطت بجر (قوله مكاف) أى بالغ عاقل فلا زكاة
على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فاذا افاق بعض
الحول اختلفوا فيه والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لان عقد الحول وآخرها
ليخاطب بالاداء وتقامه فيها (قوله مالك لنصاب) دخل فيه ماملuke بسبب حيث كقصوب
خلطه الا اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه دز ولا بد أن يكون الملك تاما تخرج ماملuke
المكاتب (قوله أو حليا) وهو ما يتصل به من الذهب والفضة سواء كان مبلح الاستعمال أولا
ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدرا أفاد وجوب الزكاة
في النقيدين ولو كانا للرجل أو لثلاثة قال لانهم ما خلقا أغنا نافع كهم ما كيف كانا (قوله
أو ما يساوى قيمته) الأولى أو ما يساوى قيمة والضمير يرجع الى النصاب لان النصاب يقوم به
ولا يتقوم (قوله فارغ عن الدين) أى الذى له مطالب من جهة العباد سواء كان لله كنز كاة
ونراج أو للعبد ولو كفالة أو موقلا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف دين نذرو كفالة لعدم
المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محدود رجسه في البحر (قوله وعن حاجته الاصلية)
كتيابه المحتاج اليها للذبح الحز والبرد وكانه نفقة ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأساس
المتزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دراهم أعدت هذه الاشياء وحال
عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير اهلها ليست من الخواصج الاصلية وان كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة بجر بتصرف وقوله وكالنفقة لازكاة فيها ولو حال
عليها الحول قال فيه وهو مخالف لما في المعراج والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف
أصبه للنفقة أو للتجارة (قوله نام ولو تقدير) والتماء الحقيقي يكون بالتوالد والتناسل
والتجارات والتقديرى يكون بالتمكن من الاستئناء بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله
وشرط وجوب أدائها) أى اقتراضها (قوله حولان الحول) وهو فى ملكه أى وغنية المال
كالدراهم والدنانير والنوم أو نية التجارة فى العروض (قوله الى مجانسه) النقدان
فى الزكاة جنس واحد فاستفاد من أحدهما يضم الى ما عنده منهما وما استفاده من الساعة
يضم اليها الا ائتمما (قوله أو غيره) كهيئة ووصية (قوله ولو جهل ذونصاب لسنين صح)
صريحه له ثلثمائة درهم دفع منها مائة عن المائتين لعشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده
النصاب الذى جهل عنه كما فى الصورة تلو كان فى ملكه أقل منه فجعل خمسة عن مائتين وتم الحول
والنصاب نام لا يجوز وأن لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا
فى آخر الحول وتقامه فى كتابة الدر فلو جهل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أو جراه
لان المعبر بكونه مصر فاوقت الصرف اليه لا بعده در (قوله أو وكيله) أى وكيل المولى فيصح
ولو دفع الوكيل بلانية أو دفعها للذمتى ليدفعها للفقير اجمالا لان المعبر بنية الامر در (قوله
أو عزل ما وجب) كله أو بعضها ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقراء در الا أنه
لا تشترط النية عند الدفع شرح (قوله كالودفع بلانية) ولو وضعها على كفة فاته بها الفقراء
جاز (قوله والمال قائم) أى غير مستهلك وظاهره وان لم يكن الفقير حاضر بالجلس (قوله
ولا بشرط علم الفقير أنها زكاة) ولو دفعها الى صبيان أمرباته برسم عبدا أو الى مبشرا ومهدى

مكلف مالك لنصاب من نقد
ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو ما
يساوى قيمته من عروض
تجارة فارغ عن الدين وعن
حاجته الاصلية نام ولو تقدير
وشرط وجوب أدائها
حولان الحول على النصاب
الاصلى وأما المستفاد
فى أثناء الحول فيضم الى
مجانسه ويتركى بتمام الحول
الاصلى سواء استنفد
بتجارة أو ميراث أو غيره ولو
جهل ذونصاب لسنين صح
وشرط صحة أدائها نية
مقارنة لادائها للفقير أو
وكيله أو عزل ما وجب ولو
مقارنة حكمية كالمودفع
بلانية ثم نوى والمال قائم
بيد الفقير ولا يشترط علم
الفقير أنها زكاة على الاصح
حق لو أعطاه شيئا وسماه هبة
أو قرضا ونوى به الزكاة صح

ولو تصدق بجميع ماله ولم ينوال كاتسقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوي ووسط وضعيف فالقوي وهو يدل
القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ٤٦٨ ولو مفسداً أو على جاحد عليه يئنه زكاه لم يضمن ويتراخي وجوب الاداء

البا كورة جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها المعلم الى خليفته ان كان بحيث يعمل له
لو لم يعطه صح والا لا در (قوله ولم ينوال كاة) ولا تذرا ولا واجبا آخر فاذا نوالها ما يضمن
الزكاة ولو تصدق به منته لم تسقط حصته عند الثاني خلافاً للثالث واعلم أن أداء الدين من المال
الذي عنده لا يصح والحيلة أن يعطى المدينون زكاة ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون من
يده واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي (قوله أو على جاحد عليه يئنه)
تبع فيه العميق وفي التهر من الخالية والصفة صحيح قول محمد بعدم الوجوب فيه لان كل دين
لا تقبل ولا كل قرض يعدل (قوله فقهاء رهم) هذا انما يظهر اذا كان الماضي عاماً واحداً
(قوله لان مادون الخ) علة لقوله ويتراخي وجوب الاداء الى أن يقبض أربعين درهماً (قوله)
وكذا فيما زاد بحسابه) ظاهره ولودون أربعين والمذكور في زكاة المال أنه في كل خمس
بحسابه وما بين الخمس الى الخمس عفو وقالوا ما زاد بحسابه فيصير كل كلامه على الخمس (قوله)
كتم ثياب البذلة) اي اذا باع ثياب بذلته وصار غنماً ديناً في ذمة المشتري حتى حال عليه
الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيما بعده (قوله والوصية) اذا تأخرت عند الوارث مثلاً
عاماً (قوله وبذل الخلع) اذا تأخر عند الزوجة: اما (قوله والصلح من دم العمد) اذا تأخر
بدله عند القاتل عاماً مثلاً (قوله والدية) اذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاماً مثلاً ثم قبضها
ولي الدم (قوله والسعاية) كما اذا اعتق بعضه واستسماه في البعض الآخر وتأخر
بدل السعاية عند العبد عاماً مثلاً ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة) ما لم يقبض نصاباً ويحول
عليه الحول بعد القبض) اي الا اذا كان عنده ما يضمن الى الضعيف در (قوله مطلقاً)
قليلاً أو كثيراً الدين السكابة والسعاية والدية في رواية بحر (قوله واذا قبض مال الضمارة)
هو مال تذر الوصول اليه مع قيام الملك در (قوله كاتق ومفقود) اي وهما من عبيد
التجارة (قوله ومغصوب ليس عليه يئنه) فله يئنه تجب للمضني در قال في تحفة الاخيار
ويغني أن يجري هنا ما يأتي مصححاً عن محمد من أنه لا زكاة فيه لان اليئنه قد لا تقبل فيه
اه (قوله ومدفون في مقارنته) أما المدفون في حرز سواء كان داره أم دار غيره فجب له مكان
التوصل اليه بالحفر كذا في سكب الانهر (قوله وقد نسي مكانه) اي ثم تذكره ويقال نظير ذلك
في كل مقام بما يناسبه (قوله وما أخذ من مصادرة) اي ظلماً بان يأمره الظالم باتيان ماله اي
ثم يدفعه اليه (قوله عنده من لا يعرفه) أما ان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتقر بطله
بالنسيان في غير محله بحر (قوله لا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه لان ما قد لا تقبل
(قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحيلة في ذلك (قوله وموزون) اي غير
التقدين (قوله فالعنت بوزنهم أداء) اي وقت الاداء اي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى
عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقان محمد يعتبر الاتفع للقران حتى لو أدى خمسة قذوفاً عن خمسة
جياذ قيمتها أربعة جياذ عندهما خلافاً للحد زفر ولو أدى أربعة جياذ قيمتها خمسة جياذ
من خمسة رديشة لا يجوز الاعند زفر وتعلمه في كتابه الدر (قوله وتضم قيمة العروض الى
التمين) لان الكل للتجارة وضعا وجعلاً در (قوله قيمة) عند الامام وعند باقي الاجراء
فأوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون فجب ستة عنده وخمسة عندها در (قوله)

الى ان يقبض أربعين درهماً
ففيها درهم لان مادون
الخمس من النصاب عفو
لا زكاة فيه صح وكذا فيما
زاد بحسابه والوسط وهو
بدل ما ليس للتجارة كتم
ثياب البذلة وعبد الخدمة
ودار السكينة لا تجب الزكاة
فيه ما لم يقبض نصاباً ويعتبر
لما مضى من الحول في صحيح
الرواية والضعيف وهو يدل
ما ليس بمال كالمهر والوصية
وبدل الخلع والصلح عن دم
العمد والدية وبذل السكابة
والسعاية لا تجب فيه الزكاة
ما لم يقبض نصاباً ويحول عليه
الحول بعد القبض وهذا
عند الامام وأوجباً عن
المقبوض من الدين الثلاثة
بحسابه مطلقاً واذا قبض
مال الضمارة لا تجب زكاة
السنين الماضية وهو كاتق
ومفقود ومغصوب ليس
عليه يئنه ومال ساقط في
الجر ومدفون في مقارنته أو
دار عظيمة وقد نسي مكانه
وما أخذ من مصادرة ومودع
عنده من لا يعرفه ودين لا يئنه
عليه ولا يجزى عن الزكاة
دين أبرئ عنه فقير بينهما
وصح دفع عرض ومكبل
وموزون عن زكاة التقدين
بالقيمة وان أدى من عين
التقدين فالعنت بوزنهما
أداء كما اعتبر وجوباً وتضم
قيمة العروض الى التمين والذهب الى الفضة قيمة ونقصان النصاب في الحول لا يضر

ان كل في طرفيه) يشترط كماله في الابتداء للامتناع في الاتمام للوجوب ولو هلك كله
بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو استغفرنا (قوله لا يجب زكاة) لعدم كماله أول الحول
(قوله ونصاب الذهب الخ) الذهب هو الحجر الأصفر الرزين مضروباً كان أو غيره وأما نحاسه به
لأنه زكاة ذهب بلا يقاء فهو متعاني والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداءً بكتب رمول لله
صلى الله عليه وسلم ولأنها أكثر تداولاً وأجلاً لا ترى أن المهر ونصاب السرقة وقسم
المسبلات تقدّر بها وأعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة
عشر قيراطاً وإن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال
بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر
ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الثلاثة قيراط ووزنه كل واحد من البندقي والغندقي والزنجيري
ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة دراهم وزنة المحبوب أربعة
عشر قيراطاً فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار
هذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة دراهمهم وأقي بذلك جماعة من المتأخرين قال في
الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى الأول مائة
وخمسة وسبعين منها كذا حرمه بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل)
أعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمن عشرة دراهم على وزن عشرة
مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع
ثلثاً كيلا تظهر العنصرية في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أثنان وثلث
الخمس دراهم وثلثان فالجموع سبعة وإن شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث
المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة
والمهر وتقدير الديار اه منق (قوله وما غلب على الغش فكان الخالص) لأن الدراهم لا تخلو عن
قليل غش لأنهم لا تطبع إلا به فلهذا القليلة فاصلة تميزها الذهب وأما ما غلب غشه ان كان
غشاً رائجاً اعتبرت قيمته فان بلغت نصاباً وجبت زكاته والا وان لم يكن غشاً رائجاً كان في
حكم الحر وض ان قوى التجارة فيه وان لم ينو حراً اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص نصاباً
وجب والا فكذلك استفاد من الزبلي والعيق والنهر وغمام يانه في كتابة الدر واختلاف في
الغش المساوي والمختار (ومنها احتياطاً) د (قوله ولا زكاة في الجواهر واللا) قال في
الدر الاصل أن ما عند التجار والسواكن انما هي بنية التجارة عند العقد فلا توى التجار بعد
العقد واشترى شيئاً للخدمة فأنها ان وجد ربحاً بهاءه لازكاة عليه اه ملخصاً (قوله على مكمل
أموزون) أي للتجارة (قوله ورخص) هو ككرم والرخص بالضم عند الفلاحين بالفتح الشيء
الخاص (قوله غير متلف) لأن الله فانه يضمن لوجود التعدي واستبدال مال التجارة بمال
التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة ما سواه كافتاده في الدوم من باب زكاة الغنم (قوله يسقط
الواجب) لعلقه بالعين لا بالخدمة (قوله وهلاك البعض حصته) أي ويسقط هلاك البعض
حصته اه الاك (قوله ولا من تركه) أي لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) الا أن تجز
الزكاة لمن الكل ويعتبر حوله بالاهل فهو مكرى لا يمسى (قوله ويجز أبو يوسف القليلة الخ)

ان كل في طرفيه فان تملك
عرضاً بنية التجارة وهو
لا يساوى نصاباً وليس له
غيره ثم بلغت قيمته نصاباً في
آخر الحول لا يجب زكاة
لذلك الحول ونصاب الذهب
عشرون مثقالاً ونصاب
الفضة مائتا درهم من
الدراهم التي كل عشرة منها
وزن سبعة مثاقيل وما
زاد على نصاب وبلغ خمساً
على الغش فكان الخالص من
النقد واللا في الآن
يملكها بنية التجارة
كسائر القروض ولو تم
الحول على مكمل أو موزون
فلا سعره ورخص فآدى
من عينه ربع عشرة أجراً
وان آدى من قيمته يعتبر يوم
الوجوب وهو تمام الحول
عند الامام وقال يوم الاداء
لمصرفها ولا يضمن الزكاة
مفرط غير متلف فهلاك
المال بعد الحول يسقط
الواجب وهلاك البعض
حصته ويصرف الهالك
الى العفو فان لم يجز
فالواجب على حاله ولا تؤخذ
الزكاة جبراً ولا من تركه
الا أن يوصى بها فتكون
من ثلثه ويجز أبو يوسف
بالجدة تدفع وجوب الزكاة
وكرها محمد رحمه الله تعالى

قال في الجراء لم أنه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع
لواهب بعد الحول بقضاء أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كافي الخائفة وهي من حيل
اسقاط الزكاة فجعل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوائم قبل تمام الحول يوم فرار عن
الوجوب قال محمد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها للثقة لا يكره بالاجماع
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلافه لا تأثم يكره بالاجماع والله
سبحانه وتعالى أعلم رَأْسُفَرُ الله العظيم

(باب المصرف)

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجددوا عنها مصرفاً أي معدلاً يجر عن ضياء الحلو وعرفه
القهستاني اصطلاحاً بقوله هو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان
اه (قوله وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً) أو يملكه وهو مستغرق في حاجته فنحن نحقق فيه هذا أو
هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى الثقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة
قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له
أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المدين موسراً معترفاً لا يجهل له
أخذ الزكاة (قوله ولو وهبها مكتسباً) الأولى عدم الأخذ لمن له سداده من عسر كذا في البدائع
(قوله والمسكين) من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير مختزل وهو مفعول يستوي فيه
المذكور والمؤث وقد يقال مسكينة اه قهستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب
لقوله تعالى أو مسكيناً ذميرة وآية السقينة لترحم دزوقيل تعريفهما على عكس ما ذكرهنا
(قوله والمكاتب) هو مملوك في قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصنبر
والكبير خلافاً لتقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب النسخ
والفقير على الصحيح ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف ما دفع إليه في غير
فكالك رقبته على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمديون) هو المراد بالفارم وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير والمراد بالمديون غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي
ولن في سبيل الله فإن المصرف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع
الغزاة أي الذين همزوا عن اللعوق يجيش الإسلام لفقيرهم بهلاك النفقة والداية وغيرهما
فتحل لهم الصدقة وإن كانوا كاسيين إذا كسب بقعدهم عن الجهاد قهستاني وهم بالانقطاع
أرسل وأمرني لزيادة الحاجة بالانقطاع زيلعي وهذا التفسير اختياراً رأي يوسف قال في عاية
البيان وهو الأظهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبية العلم وعليه
اقتصار في الظهيرية وقبل جملة القرآن الفقراء مضمرة والخلاف في التفسير لاني جواز الدفع
إلى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأضافته لادنى ملابسة وكل من كان
مسافراً يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزئ
الدفع إليه وكذلك لو كان كسواً على ما روي عن أصحابنا كما نقله القهستاني عن الكرماني
والأولى أن يستقرض إذا قدر وإذا قدر على ما لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقه إذا استثنى
والمكاتب إذا همز أي فإن السيد يجوز له أخذ ما يده من الصدقة كذا في سكب الأنهر (قوله

(باب المصرف)

هو الفقير وهو من يملك ما لا
يبلغ نصاباً ولا قيمته من أي
مال كان ولو وهبها مكتسباً
والمسكين وهو من لا شيء له
والمكاتب والمديون الذي
لا يملك نصاباً ولا قيمته فاضلاً
عن دينه وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة أو الحاج وابن
السبيل وهو من له مال في
وطنه وليس معه مال

والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل وهو فعل الانسان بقصد فهو أخسر من
 العمل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعطى قدومه يسعه وأعوانه) بالوسط مدة
 ذهابهم وإيابهم مادام المال ياقبلا ولا يجوز له أن يتبع شهوته في المأكل والمشرب والملاهي
 فهو سراح لكونه اسرا فاحضا وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط وإذا استغرقت كفايته
 الزكاة فلا يزداد على النصف لأن النصف عمن الانصاف بجر ويجوز للعامل الاخذ وان كان
 غنيا لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية قال في المنع وبهذا التعليل يقوى مانسب
 للواقعة من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته
 ليجزى عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا يتنزه اهـ وسكت المؤلف عن المؤلفات قلوبهم لان
 الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ في آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها في
 فقرائهم (قوله وله الاقتصار على واحد) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أناء مال من
 الصدقة فأعطاه لله وفاقه قلوبهم فأناء مال آخر فأعطاه للغارمين بجر وروى عن كثير من
 العصاة عدم التعيين نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنوير وشرحه ولا تدفع لذمي
 وجاز دفع غيرها وغيره والغشير والخراج اليه ولو واجبا كنذور وكفارة وفطرة خلافا للثاني وبه
 يفتى ولا يجوز الصدقات بأسرها الحربى ولو مستأماها وجرم الزبلى يجوز التطوع اليه (قوله
 وطفل غنى) فذكر أن كان أو أختى في عياله أو لأعلى الأصح لأنه بعد غنيا بغير أبيه والمراد بالطفل
 الذى لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زمة أو فى بنت الغنى ذات الزوج خلاف والأصح الجواز
 وخرج طفل الغنية ولو أبوه ميتا فجوز اليه لأنه لا بعد غنيا بها ولو انحاز اليها ويجوز الدفع
 لزوج الغنى الفقيرة (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فم كل الايمان وسواء فى ذلك دفع بعضهم
 لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام نهر (قوله
 واختار الطحاوى دفعها لبني هاشم) وكذا روى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني
 هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها
 الى غير مستحقين فإذا لم يصل اليهم العوض عاد والى المعوض وأقره القهستاني كذا فى شرح
 المتقى وانما حرمت على موالينهم لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحل لنا
 الصدقة وجاز التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم سواء سمّاهام الواقف أم لأعلى ما هو
 الحق كما عهده فى الفتح وتقييده بما ذكر يفيد أنه لا يجوز لهم دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة
 وفى السيد ولا فرق فى المنع بين الزكاة وغيرها كالنذور والكفارات وجزاء الصيد الا خمس
 الزكاة فيجوز صرفه اليهم وسوى الزبائى فى المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله عليه
 وسلم لا يدخلن فى الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله وأصل المزكى وفرعه) لان الواجب عليه
 الاخراج عن ملكه رغبة ومنفعة ولم يوجد فى الأصول والقروع الاخراج عن ملكه منفعة وان
 وجد رغبة وهذا الحكم لا يخص المزكاة بل كل صدقة واجبة كالنذور والصدقة النظر
 والنذور ولا يجوز دفعها اليهم ومن يهوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاخوات والاعمام
 والسمات والايوال والخالات الفقراء بل هم أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد ذلك
 الاقارب ثم البعيان بجر (قوله وفروجه) اتفاقا ولا تدفع هي لزوجه عند الامام وقال تدفع

والعامل عليه يعطى قدر
 ما يسعه وأعوانه وللمزكى
 الدفع الى كل الاصناف
 وله الاقتصار على واحد مع
 وجود باقي الاصناف ولا
 يصح دفعها للكافر وغنى يملك
 نصيبا أو ما يساوى قيمته من
 أى مال كان فاضل عن
 حوائجه الإصلية وطفل
 غنى وبني هاشم ومواليهم
 واختار الطحاوى دفعها لبني
 هاشم وأصل المزكى وفرعه
 وزوجه

اليه (قوله وعلموه مكاتبه ومعتق بهضه) أما في العبد ومثله المدبر فله دم القلبك وأما في
 المكاتب ومثله معتق البعض فلا ينسب اليه كسبه - فاقلم يمت التمليك (قوله وكفن ميت
 وقضاء دينه وغن قن يعتق) قال في الدرر نقلا عن حيل الاشياء وسيلة التكفين بها التصديق على
 فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير
 أن يخالف أمره لم أره والظاهر نعم (قوله أجزاء) لأنه انما أتى بما في وسعه والزكاة حق الله تعالى
 والمعتبر فيها الوسع (قوله إلا أن يكون عبده أو مكاتبه) لأنه بالدفع اليه ما لم يخبر به عن ملكه
 والتمليك ركن أئذده صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه أو
 ابنه أو امرأته أو هاتئى أجزاء (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب) وكما يكره ذلك يكره إعطاء
 ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فأعطاه درهما يكره أيضا
 (تنبيه) نقل في البصر عن نحر الاسلام من أراد أن يتصدق بدرهم فاشترى به فلو سافر فترقهها
 فقد تصرف في امر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الكثير أشبه بمسح الكرام
 فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبيغض سفاهها وقد ذم
 الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى أفرأيت الذي تولى وأعطى تلبلاوا كدى اه (قوله
 ونذب اغناؤه عن السؤال) وينبغي أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عبال أو حاجة
 كدين وثوب قال في النهر واقتضى كلامه أن الكثير لو أحد أولى من توزيعه على جماعة اه
 وفي التنوير وشرحه ولا يحل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح
 المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عاقبه على المحرم ولو سأل للكسوة ولا يشغاله عن الكسب
 بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجا اه (قوله وكره نقلها) أي تحريمها ولو إلى ما دون مسافة القصر
 (قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير حوج ومدين فتنسب في الكراهة فيها بحر ولا
 ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حنيفة الكبرياء لا يصرفها من
 لا يصلح إلا أحيانا وإن أجزاء كذا في سكب الانهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب فلا
 كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه صلة وصدقة (قوله وأحوج) لأن المقصود منها إسقة
 خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى بحر (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق
 على العالم الفقير أفضل اه أي من الجاهل الفقير فهستافى ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى
 دار الاسلام أي ولو مع وجود المصروف هناك (قوله والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ)
 قال في النهر والأولى صرفها إلى أخوته الفقراء ثم أولادهم ثم أعمالهم الفقراء ثم أخواله ثم
 ذوى الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ربه اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يناب
 عليها وإن سقط القرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتاب الدرر (تنبيه) المعبر في الزكاة
 فقرا مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمده وهو الأصح لأن
 رؤسهم تبع لرأسه ودرر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صدقة الفطر) •

الفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد واهرب في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان
 صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطري يومين يا هربا تراجها ولا تسقط به سائلك المال بعد

وعلموه مكاتبه ومعتق بهضه ومعتق
 بعضه وكفن ميت
 وقضاء دينه وغن قن يعتق ولو
 دفع بصر لمن ظنه مضرا فافظه
 بخلافه أجزاء إلا أن يكون
 عبده أو مكاتبه وكره الاغناء
 وهو أن يفضل للفقير نصاب
 بعد قضاء دينه وبعد إعطاء
 كل فرد من عباده دون
 نصاب من المدفوع اليه
 والألف لا يكره ونذب اغناؤه
 عن السؤال وكره نقلها
 بعد تمام الحول لبلد آخر
 لغير قريب وأحوج وأورع
 وأنفع للمسلمين بتعليم
 والأفضل صرفها للأقرب
 فالأقرب من كل ذي رحم
 محرم منه ثم جيرانه ثم لاهل
 محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل
 بلدته وقال الشيخ أبو
 حنيفة الكبير رحمه الله
 لا تقبل صدقة الرجل
 وقرابته محاربه حتى يبدأ
 بهم فيسدد حاجتهم

• (باب صدقة الفطر) •

الوجوب بخلاف الزكاة (قوله يجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته أدوا عن كل سرور بعد صغره أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تمر أخرجه أبو داود ويجب وسعاً في العمر عند أصحابنا وهو الصحيح بحر كالزكاة وقيل مضيقاً في يوم القطار عيناً فيه - أنه تكون نضاً واختاره الكمال في بحر يره ورجمه في تنوير البصائر (قوله مالاً لنصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه الغناء وتعلق به الزكاة وسائر الاسكام المتعلقة بالمطل النامي ونصاب يجب به أحكام أربعة حرمة الصدقة وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب ولا يشترط فيه النوب للتجارة ولا حولان الحول ونصاب ثبت به حرمة السؤال وهو ما اذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خسين درهم ما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه كإسباقي (قوله ولم يكن للتجارة) أي وان لم يكن للتجارة (قوله والمعة برفها) أي في حوائجه وحوائج عياله (قوله وأثاته) الاثاث متاع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء بخرجهما من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب على الصغير الغني ومثل ما قيل في الصغير الغني يقال في الجنون الكبير أغني والمعنوه كما في الهندية وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفي البحر ونفقة الطفل الغني في ماله اهـ ولولم يخرج ولي الصغير والجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما بهد البلوغ والافاقة (قوله واختير أن الجدة كالأب) اعلم أنهم جعلوا ما سبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يؤنه ويلى عليه ولا ية مطلقة كما يأتي القنبية عليه فأورد عليه الجدة اذا كانت نوافله صغاراً في عياله لموت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحققت السبب ولم تجب وما قيل في دفع الايراد من انتفاء السبب لان الولاية غير نامة لا تنقلها له من الأب فكانت كولاية الوصي غير سيد اذا الوصي لا يؤنه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكلاهما قال الكمال ولا يخلص عن الايراد الا بترجيح رواية الحسن من انهما على الجد فصحت السببية كما ذكره واختارها في الاختيار وجرى عليها في الدرر (قوله لاعتن مكاتبه) اعدم الولاية ولا تجب على المكاتب لان ما في يده مولا مدر (قوله ولا ولده الكبير) أي الفقير وان كان في عياله لا نهام الولاية ولو أتى عنه بغير اذنه فالقيام عدم الاجراء كان زكاة وفي الاستحسان الاجراء اثبت الاذن عادة ذكره العلامة نوح (قوله وزوجته) لعدم الولاية الكاملة عليهم ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحساناً الا لا الاذن عادة كالولد الكبير وان كان في عياله وقيد به اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يجوز عنهم الابا لامر كما يفيد القهستاني وهل حكم الاجنبي اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز كذا في كتابه الدرر (قوله وقن مشترك الخ) لقصور الولاية والموتة في حق كل واحد منهم - ما هو هذا عند الامام وقال لا تجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكتين فطرة ما يحضه من الرزق دون الاشقا صنفه فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في ثمانية فقط كذا في سبب الانهر (قوله و عبد المغصوب والمأسور) فلا تجب على سيدهما الا بعد عودهما فتجب لما مضى كما في التنوير (قوله اوزيب) جهن الزيب كالمقرقوا - ما هو ورواية عن الامام وجماعة في السبرهان والرواية الاخرى

يجب على حر مسلم مكاف مالاً لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثاته وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجد في ظاهر الرواية واختير أن الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك للخدمة ومدبره وام ولده ولو كذا راعن مكانه ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وآبق الا بعد عودته وكذا المغصوب والمأسور وهي نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير

عن الامام أنه كالب (قوله وهو ثمانية ارطال بالعراق) والرطل العراقي مائة وثلاثون درهما
فالصاع ما يسع ألفا وأربعمائة درهمين درهما وقول أبي يوسف الصاع ما يسع خمسة ارطال وثلاثمائة
الرطل رطل المدينة وهو ثلاثون استاراً ورطل العراق عشرون استاراً فيكون المجموع على
القولين مائة وستين استاراً والاستار ستة دراهم ونصف وبهضهم جعل اختلاف حقيقياً وعالم
ينس عليه كذرة وخبر تعتبر فيه القيمة وصداقة الفطر كالزكاة في المصارف ولا تجوز لاذني على
المفتي به رهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل طريقان ذكرهما الزياي (قوله ويجوز
دفع القيمة) قال في التنوير ويجوز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير
الاعتكاف (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه الاصناف التي تخرج
منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله اقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة
(قوله وما يؤكل) أي ولو من غير هذه الاعيان بأن يدفع عنها بالقيمة (قوله قبل الخروج الى
المصلى) بعد طلوع فجر الفطر مما لا بأس به وفعله صلى الله عليه وسلم ذكر (قوله وصح لو قدم) أي
ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المنون والشيوخ وصححه غير واحد وجهه في الترويض عن
الولوية الجلية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در (قوله أو آخر) فوقتها موسع لا يضيق الا في
آخر الشهر وهو قول أصحابنا وبه قالت العامة بدائع (قوله واختلاف في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير) وعلى الجواز لا كثر وبه جزم في الولوية والجلية والسببان
والحيط وتبعهم الزياي في الظاهر من غير ذلك خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب
والامر في حديث أغنوههم للندب فيعيد الاولوية در (فرع) من سقط عنه الصوم بعد نذر
لم تسقط فطرته وقالوا في اخراجها قبل الصوم والنجاح والذلاح والنجاة من سكرات الموت
وعذاب القبر والنسبة فيها عند الدفع ويكتفى بوجودها عند العزل على الظاهر كما في الزكاة والله
سبحانه وتعالى أعلم وأسأله الله العظيم

• (كتاب الحج) •

بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم منه واختلف هل كان في
شريعة من قبلنا واجبا أم لا والعصم أنه لم يجب الا على هذه الامة وفي حاشية العلامة نوح
اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس
وقيل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة وهو بعيد وأبعد منه قول
بعضهم انه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن أرقم ان النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد
ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن به أميرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج أبو
بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس قبلها اعتبار
ابن أسيد اه وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً بمكة به الفتح وذكر من لا على أنه صلى
الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حججاً لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر
يعني الآن منع منه مانع وينبغي لمريد الحج أو الفزوان يستأذن أبو به فان خرج بدون إذن منع
الاحتياج اليه للخدمة أمم وقيل بذكره والجداد والجدات كالا يوين عند نقدهما والاب منه

وهو ثمانية ارطال بالعراق
ويجوز دفع القيمة وهي
أفضل عند وجدان ما يحتاجه
لانها اسرع لقضاء حاجة
الفقير وان كان زمن شدة
فالمصلحة والشعبه وما يؤكل
أفضل من الدراهم ووقت
الرجوب عند طلوع فجر يوم
الفطر فمن مات أو افتقر قبله
أو أسلم أو غتقى أو ولد بعده
لا تلزمه ويستحب اخراجها
قبل الخروج الى المصلى
وصح لو قدم أو أخر والتأخير
مكروه ويدفع كل شخص
فطرته لفقير واحد واختلف
في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير
ويجوز دفع ما على جماعة
لواحد على الصحيح والله
الموفق للصواب

• (كتاب الحج) •

إذا كان صبيح الوجه حتى يلجى وإن استغنى عن خدمته كذا يستفاد من النوازل وفي الفتاوى
 الإسلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج الأب من بيته وإن كان بالغاً كما لا يخرج بنته لأن
 البنت يشتمها الرجال فقط والامردان كان صبيح الوجه يشتمه الرجال والقساة معا فالفتنة
 فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ويستخير في هل يشتري أو يكتري وهل
 يسافر بتر أو بجراوهل يرافقه فلا نأ أو فلا نالان الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام
 لا يحمل لها نهر ويبدأ بالتوبة صراعيها شر وطها من رد المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء
 ما قصر فيه من العبادات والتسليم على تفرير بطمو العزم على أن لا يعود والاستغلال من ذوى
 الخصومات والمعاملات اه من السيد ملخصاً (قوله بقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات
 (قوله بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً وطاقاً في زمن من ابتداء طلوع فجر
 النحر ويمتد إلى آخر العصر واقفاً في زمن من زوال يوم بعرفة إلى طلوع فجر النحر (قوله وهي
 شوال الحج) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجاً لا يجزيه وأنه يكره الاحرام
 قبلها وإن أمن على نفسه من المحذور واشبهه بالركن واطلاقها يفيد التحريم بدر (قوله وذو
 القعدة) بفتح القاف وكسر هاء درر (قوله فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وفي العمر عند
 محمد اه اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والظرفية
 فن قال بالفور لا يقول بأن من أخره عن العام الاول يكون فعلة قضاء ومن قال بالتراخي لا يقول
 بأن من أخره لا يأنم أصلاً كما إذا أتم الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند
 التسائل بالفور حتى أن من أخر يفسق وترد شهادته لكن إذا حج بالآخره كان أداء القضاء
 وجهة الظرفية راجعة عند القائل بخلافه حتى إذا أداء بعد العام الاول لا يأنم بالتأخير لكن لو
 أت ولم يحج ثم أيضاً عند درر (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به
 الاستطاعة ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو لم يملك مسلماً فلم
 يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه ديناً في ذمته ذكره العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن
 الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على قواهم من شرائط
 النعمة (قوله والعقل والبلوغ والحرية) انما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمان صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأيمان عراي حج
 ثم أحر فاعليه أن يحج حجة أخرى وأيمان عبد حج ثم اعتق فعليه أن يحج حجة أخرى واعلم أنه لا يجب
 عليه وإن أذن له مولاه فلو حج بأذن مولاه أو بغيره لا يقع عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح
 (قوله والوقت) أي وقت الطواف والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج
 وهو يختلف باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالمعتاد للحج ونحوه
 إذا قدر على خبز وجبن لا يعتق داراً درر (قوله بنفقة وسط) أي من غير اسراف ولا تقتير (قوله
 على راحلة مختصة به) فإن لم يقدر على ركوب المقتب اشترط القدرة على المحاربة قال صاحب البصر
 عند ذكر راحلة أنه لو قدر على غير راحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم أرى وإنما مر حوا
 بالكرامة قال أبو السعود في حاشية الاشباه تصرح بهم بالكرامة يدل على عدم الوجوب إذ لو
 كان واجباً لما كرهه لأن الواجب لا يتصف بالكرامة وتماه فيها (قوله لا الإباحة) فلو وجب له

هو زيارة بقاع مخصوصه
 بفعل مخصوص في اشهره
 وهي شوال وذو القعدة وعشر
 ذي الحجة فرض مرة على
 الفور في الاصح وشروط
 فرضيته ثمانية على الاصح
 الاسلام والعقل والبلوغ
 والحرية والوقت والقدرة
 على الزاد ولو بمكة بنفقة
 وسط والقدرة على راحلة
 مختصة به او على شق يحمل
 بالملك او الاجارة لا الإباحة
 والاعادة

لغير أهل مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة والافلاية من الراحة مطلقا وذلك ان القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عوده وعمل ابدته ٤٧٦ كالتزل وأثائه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار

الاسلام (وشترط وجوب الاداء) خمسة على الاصح (صحة البدن وزوال المانع) الحسى (عن الذهاب للبحر وأمن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم) ولو من رضاع أو مصاهرة (مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لامرأة في سفر) والعبرة بغلبة السلامة بزا وبجرا على القسطنطينية ويصح اداء فرض الحج بأربعة أشياء للحر الاحرام والاسلام وهما مشرطان ثم الاتيان بركنيه وهما الوقوف محرما بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع الى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثاني هو أكثر طواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر وهو واجب انشاء الاحرام من الميقات ومدة الوقوف بعرفات الى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس ورمى الجمار وذبح القارن والمتنع والخلق وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرمي على الخلق وقهر القارن والمتنع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام

اينهما لا يوجب به لا يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة) مرتبط بقوله والقدرة على راحته (قوله إذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم اشبهه بالسعي الى الجمعة (قوله الى حين عوده) وقيل بعده يوم وقيل بشهر در (قوله كالتزل) أى وممرته ولا يلزم يسع ما استغنى عنه من بعض منزله ليحج به نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه لو كان عنده مال واشترى به مسكاً وخادماً لا يبقى بعده ما يكفي للحج كافي الخلاصة وقالوا لو لم يحج حتى أنفق ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أى لو نأى وأقامه اذا قدر كما قدمه به في الظهيرية (قوله أو الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار الاسلام علماً وحكماً سواء نشأ على الاسلام او لا ذكره السيد (قوله صحة البدن) أى مع البصر (قوله وزوال المانع الحسى عن الذهاب) كالحبس وكذا يشترط أن لا يكون خائفاً من سلطان يمنع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحاج عذر (قوله وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا تتزوجوهن من يتوهن والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله وخروج محرم) ولو عبداً أو ذمياً لامرأة ولو عجزاً وتجب نفقة المحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجه ما منعهما عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة در (قوله مسلم) الاول أن يقول غير محبوس كفى التذوير لما تراه أنه يمكن الذى (قوله مأمون) خرج الفاسق فانه لا يحفظ كالجحوشى (قوله بالغ) المراهق كالبالغ جوهره (قوله أو زوج لامرأة في سفر) اختلف في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أو شرط الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وظهور غرة الخلاف في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذا أى أن يحج معها بالازاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ليحج بها ان لم تجد محرماً فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البسداق قال لا يجب عليها شئ لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا لو أبيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما مشرطان) أى للصحة (قوله بشرط عدم الجماع قبله محرما) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أن يعصى فيه كالصحيح وأن يقضى من قابل (قوله طواف الافاضة) وهو أربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة يجبر تر كها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر النحر) الى آخر العمر والواجب فعله أيام النحر (قوله الى الغروب) الغاية داخله في المقيلا لان الواجب ادراك اللحظة من الليل ان وقف نهرا (قوله والخلق) أى والتقصير (قوله وتخصيصه) أى الخلق (قوله وتقديم الرمي) أى عند الامام (قوله بينهما) أى بين الرمي والخلق فهو على ترتيب حروف ر ذ ح (قوله وحصوله) أى السعى (قوله وبداءة السعى من الصفا) فلابدأ بالمروة لا بعنقها بالشروط الاول في الاصح (قوله وطواف الوداع) أى الاكافى (قوله بداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) قبل فرض للمواظبة وقبل سنة (قوله والطهارة من الحدثين) على المذهب قبيل والخبيثة من نوب وبدن مكان طواف والاكثر على أنها سنة مؤكدة (قوله

النحر والسعى بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف منتهيه والمشي فيه لمن لا هتافه وبداءة السعى من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشي فيه لمن لا عذيره والطهارة من الحدثين

وستر العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المخطورات كلبس الرجل الخيط والمرأة وجهها والرفث والغسوق والجذال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ٤٧٧

وستر العورة ويكشف ربيع العضو كثيرا يصيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل اسبوع من اى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الخطيم (قوله وترك المخطورات الخ) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب (قوله كلبس الرجل الخيط) وبجاء للمرأة (قوله وستر رأسه) هو وما بعده بالجزء بالعطف على لبس (قوله والرفث) ذكر الجماع بمحضرة النساء (قوله والغسوق) اى الخروج عن طاعة الله فانه من الحرم أشنع (قوله والجذال) اى المخاصمة مع المكابرين والرفقة (قوله والاشارة) اى فى الحاضر (قوله والدلالة عليه) اى فى الغائب (قوله ولولحائض ونفساء) فهو لظنظافة والتيمم له عند المهر ليس عسرفوع ينوى به الاحرام ليحصل الاجر التام وشرط انيل السنة أن يحرم وهو على طهارة وهو افضل من الوضوء (قوله وليس ازار ورياء) أولهما ستر العورة وثانيهما الستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة منلا على (قوله جديدين) تشبيها بكنف الميت وهما أفضل من الغسيلين وقوله أبيضين هو أفضل من لون آخر وهذا بيان للسنة والافستر العورة كاف (قوله والتطيب) اى ابذنه لا ثوبه وله أن يتطيب بما تبقى عينه بعد الاحرام خلافا لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوى فيه ما سنة الاحرام ليحضر فضيلة السنة بقرأقيم ما بالكافرون والاخلاص لحديث ورد بذلك وما فيه مله من البراءة عن الشرك وتحقيق التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم انى أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فبسرهما الى وتقبلهما منى وفى الافراد يفررد (قوله رافعا بصوته) اى رافعا وسطا (قوله وتكبر بها) اى ثلاثا وقوله كلما أخذ فيها اى شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله وصحبة الابرار) اى فى الجنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) اى من ثنية كداء بالفتح والمدة الثنية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى اى مصباح ذكره السعيد وفى نسخ المعلى وهى الاولى وترك الحاج ذلك فى هذه الايام (قوله والتكبير والتلهيل) اى حين مشاهدة البيت المذكور ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لثلاث يقع نوع شرك در (قوله وطواف القدوم) اى لادقاقى (قوله والاضطباع) هو أن يجعله قبل شروعه فيه رداً تحت إبطه الايمن ملقيا طرفه على كعته الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشى بسرعة مع تقارب الخطا وهما الكتفين فى السلالة الاول استئنافا فلو تركه أو نسبه فى الثلاثة الاول لم يرمل فى الباقي ولو زجه البناء وقف حتى يجد فرجة (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه لا يطلب الرمل فى طواف القدوم الا ان أواد السعى بعده وسيأتى لذلك فى الفصل الآتى (قوله المبلين الاخضرين) المتخذين فى جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل والهرولة (قوله وهو افضل الخ) وعكسه للمقيم بالحرم زمن الوشم وفى غيره الافضل له الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله وبالخطبة) الخطب تخص الإمام أو نائبه (قوله بعد صلاة الظهر) وركه قبله در (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو ثامن ذى الحجة (قوله الى عرفات) من طريق صب (قوله بمجموعة) حال من العصر (قوله

يوم التروية من مكة الى البيت) ثم اتم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيضطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر بمجموعة جمع تقديم مع الظهر

يوم التروية من مكة الى البيت ثم اتم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيضطب الامام بعد الزوال قبل صلاة

خطبتين يجلس بينهما والاجتماع في التضرع والخشوع والبكاء بالمسحور والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما
شأن من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة من ارتفاع بطن الوادي
بقرب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنايا من يوم النحر حتى يجمع بين مكة اذ ذاك ويجعل معنى من
عنه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرى الجمار وكونه راكبا حالة رى جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى التي تلي
المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وهما بين الزوال
وغروب الشمس في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع الشمس وكره في الباقي الثلاث وصح لان
اللبالي كلها تابعة لما بعدهما من الايام الا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة الابد وليالي الرمي الثلاث
فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات ٤٧٨ الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت

اوقات الرمي كلها جوارزا
وكرامة واستصحابا ومن
السنة هدى المفرد بالحج
والاكل منه ومن هدى
التطوع والمتعة والقران
فقط ومن السنة الخطبة
يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها
بقية المناسك وهي ثلاثة
خطب الحج وتجييل النحر
اذا اراده من منى قبل
غروب الشمس من اليوم
الثاني عشر وان اقام بها
حتى غربت الشمس من
اليوم الثاني عشر فلا شيء
عليه وقد اساء وان اقام على
التي طلوع فجر اليوم الرابع
لزمه رميه ومن السنة
النزول بالتحصب ساعة بعد
ارتجاله من منى وشرب
ماء زمزم والتضلع منه
واستقبال البيت والنظر اليه
فائما والصب منه على راسه
وسائر جسده وهو لما شرب

خطبتين) يعلم فيها المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة
والاقاضة منها وري جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والالحاق (قوله في الجمعين)
متعلق بقوله والاجتهاد الخ (قوله والنزول بمزدلفة) وكما هو موقف الابطن محسر وهو معلوم
(قوله بقرب جبل قزح) بضم ففتح لا يصرف للعلية والعدل عن قارح بمعنى من ارتفاع والاصح
انه المشعر الحرام (قوله وكره تقديم نعله) بفحش من مناعه وخدمه وكذا يكره للمصلي جعل
نحو نعله خلفه لشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والا فلا كراهة اي في تقديمه (قوله
اذ ذاك) اي ايام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم ان كراهة التقديم تحريرية لان عمر اذ ب عليه
ولا يؤذ ب على المكروه تنزيها اه ذكروا السبيل (قوله التي تلي المسجد) اي مسجد الخيف
(قوله التي تلي عرفة) اي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمتعة والقران) اي الاكل منهما (قوله
فقط) اما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان
وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث في الزوال الى طلوع الشمس در
(قوله بالتحصب) بضم ففتحين الابطح وليست المقبرة منه وهو موضع يقرب مكة يقال له
الابطح ذو حصي والتحصب النزول فيه وذكري الميسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير ميسرة
من لا مسكين (قوله والتضلع) اي الامتلاء منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت
والنظر اليه) اي حال الشرب (قوله التزام المتزعم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتشبت)
اي التعلق بالاستار كالمستجير المتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج)

(قوله كرايخ) هو بكسر الموحدة وادب الحزتين قريب من البحر وهو قبل الحقة بشي قليل
على يساره اذا ذهب الى مكة (قوله ولو مطبعا) ولا يضرب بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزره) اي
بأزاره وقوله ولا يبعده بان يعقد طرفه ببعضهما وقوله ولا يخلطه بنحو يحط به يخلطه
(قوله تنوي به الحج) بيان للاكل والافصح الحج بطلق النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها

له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتزعم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبت بالاستار ساعة داعيا لذكر
بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم لم يبق عليه الا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه فينبو به عند خروجه من مكة من باب ميكة من الثنية السفلى وسند كرايخ لزيارة فاعلا على حديثه ان شاء الله تعالى
(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) اذا اراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايخ فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب
للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب وتنف الابطح وحلق العانة
ويجاء الاهل والاهل ولو مطبعا ويلبس الرجل ازارا ورداء جديدين أو غسيلين والجديد الابيض أفضل ولا يزره ولا يبعده ولا
تخلطه فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني وابعد برصا لث تنوي به الحج

وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك ان الحمد والنعمة والمال لك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد فيها لبك وسعديك والخير كله بين يديك لبك والرغبي اليك والزيادة سنة فاذا البيت نارا ينفد اسمرت فائق الرث وهو الجاع وقيل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاضل والفسوق والمعاصي والجدال مع الرضاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وليس الخيط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومن الطب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاعتسال والاستطال بالحنية والمخل وغيرهما وشدة الهميان في الوسط واكثر التلبية متى صليت أو علوت عرفاً أو هبطت رادياً أو اقيت ربكاً وبالاصحار رافعا صوتك بلا جهد مضير واذا وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخلها ثم ارم من باب المعلى لتسكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً ويستحب أن تسكون ملياً في دخولك حتى تأتي ٤٧٩ باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعاً ملياً

ملاحظاً بحالة المكان
مكبراً مهلاً لمصلياً على النبي
صلى الله عليه وسلم متلطفاً
بالزحام داعياً بما أحبت
فانه مستجاب عند رؤية
البيت المكرم ثم استقبال
الحجر الاسود مكبراً مهلاً
رافعاً يديك كما في الصلاة
وضعهما على الحجر وقبله بلا
صوت فمن هجر عن ذلك الا
باذا تركه ومن الحجر بشئ
وقبله أو أشار اليه من بعيد
مكبراً مهلاً حامداً مصلياً
على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم طف أخذاً عن يمينك مما
يلي الباب مضطجاً وهو
أن تجعل الرء تحت الابط
الايمن وتلقى طرفيه على
اليسر سبعة أشواط داعياً
فيها بما شئت وطف وراء
الحطيم وان اردت ان تسعي

لذكر مقصده التعظيم كسبح وتحميل ولو بالقارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
در (قوله وهي لبك) أي أفت يياك اقامة بعد أخرى وأجبت نداء المزمرة بما أخرى من الألف
والتنبيه للتكرير واتصافه بشئ مضمراً مأخوذاً من ألب بالمكان واب اذا أقام به (قوله ان
الحمد) بكسر الهمزة وفتح در (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئاً) فانه مكروه ويكون
مستتاباً كهاو بترك رفع الصوت بها (قوله وسعديك) أي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله
والرغبي اليك) أي الضراعة والمسئلة فاموس (قوله والزيادة سنة) في النهر أنهما مندوبة فان
أريد بالسنة مطلقها فالأثنان في افاده السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين)
لان لا يجد نعلين فيقطع بهما اسفل من الكعبين عند معقده الشراك (قوله بالحنية والمخل) من
غير اصابة لوجهه ورأسه فلو اصاب احدهما كره (قوله وشدة الهميان) بكسر الهماء ما توضع
فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف والسيح والخنم والاحمال بغير مطيب والخنجان والفضد
والجامة (قوله متى صليت) ولو نفلاً (قوله واقيت ربكاً) أو مشاة (قوله فانه مستجاب عند
رؤية) عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول اعوذ برب البيت من الدين
والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر زبلي وفي الفتح من أهم الادعية طلب دخول الجنة
بلا حساب اوضى الامام رجلا ان يدعو عند مشاهدته البيت باستجابة دعائه بصير مستجاب
الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله أخذاً عن يمينك) فتسكون الكعبة
عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه
عند اتيانه هاجر وولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن اليماني حسن ولا
يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من أي
باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بن مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه
أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهماء من الهون بفتح الهماء
وهو السكينة فأصلها هونة قلبت الواو ياء السكون وانكسار ما قبلها ذكره العلامة نوح (قوله

بين الصفا والمروة عقب الطواف قارم في الثلاثة الاشواط الاول وهو المنى بسرعة مع هراكتين كل بارز يتخترين
الصفتين فان زجه الناس وقتب فاذا هجر جرد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيم على الوجه المستوي بخلاف استلام
الحجر الاسود لانه لا بد له من استقباله ويستلم الحجر كلما تربه ويختم الطواف به وبركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم
عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبراً مهلاً لمصلياً داعياً وترفع يديك بمسوطتين ثم تخط نحو المروة على هيئة فاذا
وصل بطن الوادي سعي بين الملتقى الاخضر بن سبها حديثاً فاذا تجاوز بطن الوادي منى على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا

يستقبل البيت مكبراً مهلاً لا ملجأ له إلا ما يطأ به نحو السماء وهذا شوط ثم يعود فاصداً الصفا فإذا وصل إلى الملبين الأخضرين سعى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فمصداً عليهم أو يفعل كما فعل أولاً وهذا شوط ثان فطوف سبعة أشواط يتبدى بالصفا ويحضر بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً يطوف بالبيت كلما بداه وهو أفضل من الصلاة ثلاثاً لا تفتاقى فإذا صلى الفجر بمكة ثمان ذى الحجة تأهب للفروج إلى متى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب أن يصلي الظهر عني ولا يترك التلبية في أحواله إلا في الطواف ويمكث عني إلى أن يصلي الفجر بها بغلس وينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يأتي مسجد غرة نيمصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي القرصين بأذان وإقامتين ولا يجمع بينهما إلا بشرطين الإحرام والإمام الأعظم ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فإذا صلى مع الإمام توجه إلى الموقف وعرفات كلها موقف ٤٨٠ البطن عرنة ويعتقل بعد الزوال في عرفات الوقوف ويقف بقرب جبل

الرحمة مستقبلاً سكباً مهلاً لا ملجأ له إلا ما يطأ به كالاستطعم ويجهت في الدعاء لنفسه ووالديه وأخوانه ويجهت على أن يخرج من عني قطرات من الجمع فإنه دليل القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجاء الإجابة ولا يقصر في هذا اليوم إذا لم يمكنه تداركه سيما إذا كان من الأتاق والوقوف على الراحلة أفضل والقائم على الأرض أفضل من القاعد فإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه على هيئةهم وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً ويحترز عما يفعله

يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والافتقد حال البناء بين المروة والبيت الآن لكنه يقف مستقبلاً (قوله) يطوف بالبيت كلما بداه) من غير مل وسعى (قوله) فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه (الخ) هو شرط عند الإمام لا عندهما اتفاقاً لا يشترط صحة جمع الظهر والعصر إلا الإحرام وبه قالت الثلاثة وهو لا يظهر برهان (قوله) ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة) أي غير سنة الظهر كما في من لا ملجأ له إلا ما يطأ به والكافي وهو ينافي إطلاقهم التطوق والإطلاق ظاهر الرواية أفاده في النهروك إذا لا يتنقل بعد صلاة العصر (قوله) وإن لم يدرك الإمام) هذا عند الإمام (قوله) البطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واجب هذا عرفات عن يسار الموقف وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله) كالاستطعم) أي كالذي يطلب الطعام وهيئته كالذاعي (قوله) ما لم يطلع الفجر) فان طلع عادت إلى الجواز (قوله) محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة سمي به لأن القبيل محسر وأعيافه فلا يجوز الوقوف فيه (قوله) كما أتته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) أي دعاهم بققران الدماء والمظالم لأمته (قوله) مثل حصاة الخنزف) بالزاي المجهمة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نغزراً قاموس والذي في التنوير ورمي بحجارة العقبة من بطن الوادي سيما حذفاً قال في القاموس الحذف بالذال المجهمة كالضرب رمي بحصاة أو نواة ونحوهما تأنيدياً بين سبائيك تحذف به والمراد الرمي برؤس الأصابع كافي الدرر وسيد كره المصنف (قوله) ويكره من الذي عند الجرة) لأنهم امرؤود حديث من قبلت حجته رفعت جرتة در (قوله) واكثر أهانة للشيطان) لأنه لم يلدنق اليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف أصابعه (قوله) ويضع الحصاة

الجهلة من الاشتداد في السير والاندحام والأيذاء فإنه سراح حتى يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قروح (الخ) ويرتفع عن بطن الوادي قوساً للمارين ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد الإقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه أعادته ما لم يطلع الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقف إلا البطن محسر ويقف مجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسوؤه في هذا الموقف كما أتته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أسفر جذاً أقاض الإمام والناس قبل طلوع الشمس فبأق إلى متى وينزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخنزف ويستحب أخذ الجمار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لايذاءه الناس وينتقها التقاطاً ولا يكسر حجراً جباراً ويفسدها ينتقن طهارتها فأنها إقامتها قريبة ويؤرمي بنجسة اجزائه وكرهه ويقطع التلبية مع قول حصاة يرميها وكيفيه الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه وسببته في الأصح لأنه أيسر وأكثر أهانة للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر إبهامه ويستعين بالمسحاة ويكون بين الرامي وموضع السقوط خذرج ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبتت أعادها

وان سقطت على سننها ذلك اجزاء وكبر بكل حصة ثم يذبح المقر بالحلج ان احبه ثم يحلق او يقصر والحلق افضل ويكنى فيه رباع
الرأس والتقصير ان يأخذ من رؤوس شعرة مقدار الاغلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغد أو بعده
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط وحلت له النساء وافضل هذه الايام اولها وان اخره عنها الزمة شاة لتأخير الواجب
ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رعى الجمار الثلاث يبدأ بالجمرة التي تلى مسجد الخيف
فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصة ثم يقف عندها داعيا بما احب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا بما يري جمرة
العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام النحر رعى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك واذا اراد ان يتجمل
نقرا الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو بمنى في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل
الزوال والا فضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا لا يمشي معه والا راكبا لا يركب معه ولا داعاء وكره
المبيت بغير منى الى الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ٤٨١ ويطوف بالبيت سبعة اشواط بلا رمل

وسمي ان قدمهما وهذا
طواف الوداع ويسمى
ايضا طواف الصدر وهذا
واجب الاعلى اهل مكة
ومن اقام بها ويصلي بعده
ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب
من مائها ويستخرج الماء
منها بنفسه ان قدر ويستقبل
البيت وتضع منه ويتنفس
فيه ثم ارا ويرفع بصره كل
مرة ينظر الى البيت ويصب
على جسده ان تيسر والا
يمسح به وجهه ورأسه وينوي
بشربه ماشاء وكان ابن
عباس رضي الله عنهما اذا
شربه يقول اللهم اني أسألك

الح) هذه كيفية اخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سننها ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب
الجمرة والا لا وثلاثة اذرع بعيد وما دونها قريب جوهره (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الح)
اي وجوبا موسعا (قوله ويسمى ايضا طواف الصدر) يفتح الدال الرجوع ومثله الصدر
يسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) اي حال الشرب (قوله ماء زمزم لما شرب له) فينبغي
ان يشرب فيه قطع ظمأ يوم العطش الا كبر كما نقله بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا
نقلها السكال بن الهمام الح) وقد ذكرها نظام العلامة العصامي هتيد الهاساعات مخصوصة
وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه

قد صرح النقاش في المناسك * وهي خمس عشرة سنة للناسك
أن الدعاء في خمسة وعشره * يقبل حقا صاح من ذكره
وهي المطاف مطلقا والملتزم * ينصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي خدعه فلتستقر
وتحت ميزاب له وقت السحر * وهكذا خلف المقام المقنن
ثم لدى الجمار والمزدلفه * عند طلوع الشمس ثم عرفه
ثم الصفا ومروة والمناسك * بوقت عصر فهو قيد يرمي

٦١ ط علما نالعا ورزقا واسعا وشقاء من كل داء وقل صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه أن يأتي باب
الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويقبض بأستار الكعبة
ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين اللهم
كما هديتني له فقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين والملتزم من
الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها السكال بن الهمام عن رسالة الحسن بن البصري
رحمه الله بقوله في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السهي
وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في اربعة ايام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم ذكرنا استجابته أيضا عند
روية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ احدًا فينبغي أن يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم
فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى
الى الجدار يرضع خدعه عليه ويستغفر الله ويحمده ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب
بما استطاع بظاهره وبباطنه ولا يستأبط الا الخضراء التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم

وما تقول العامة من أن العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لأصلها والمسلم الذي في وسط البيت يسمونه
سرة الدنيا يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال وإذا أراد العود إلى أهله
يفتحي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت بايكا أو متبايكا منحسرا على فراق البيت حتى يخرج
من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها
وتسدل على وجهها شيئا تحتها عدا كالبقة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزول في أنسعي بين الميئين
الاخضرين بل تمشي على هينتها في جميع السبي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام
الحجر وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل والقران أفضل من المتمتع * (فصل) * القران هو أن يجمع بين احرام الحج
والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي ٤٨٢ الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى

فاذا دخل مكة بدأ بطواف
العمرة سبعة أشواط يرمي
في الثلاثة الاول فقط ثم
يصلي ركعتي الطواف
ثم يخرج إلى الصفا ويقوم
عليه داعيا مكبرا مهلا
مليبا مصليا على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يهبط
نحو المروة ويسعى بين الميئين
فيتسبعة أشواط وهذه
أفعال العمرة والعمرة سنة
ثم يطوف طواف القدوم
للحج ثم يتم أفعال الحج كما
تقدم فاذا رمى يوم النحر
جرة العقبة وجب عليه
ذبح شاة أو سبع بدنة فاذا
لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل
مجيئ يوم النحر من أشهر
الحج وسبعة أيام بعد الفراغ
من الحج ولو بمكة بعد مضى
أيام التشريق ولو فرقتها
جاز

بصكذامني في ليلة البدر اذا * يستنصف الليل فخذما يحتمذي
وعند بز زمزم شرب الفعول * اذا دنت شمس النهار للافول
بوقف عند مغيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهرا وكل
وقد روى هذا الوقوف طرا * من غير تقييد بما قدمنا
بحر العلوم الحسن البصري عن * خير الورى ذاتا ووصفا وستن
صلى عليه الله ثم سلما * وآله والصحب ما غيبت همي

(قوله من ان العروة الوثقى الخ) الاولى حذف ان او حذف الواو من قوله وهو موضع (قوله او متبايكا) اي متشبا بالبا كذا (قوله ولا ترفع صوتها) بل تسمع نفسها للفتنة (قوله وتلبس الخيط) والخفين والحلي وحديثها لا يمنع نسكا الا الطواف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل)

القران هو مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا جاع بينهما (قوله ثم يطوف الخ) فان أتى بطوافين متواليين ثم سعى سبعين اه ماجاز وأساء ولادم عليه فان وقف القارن بعرفة قبل أكثر الطواف لها بطلت عمرته وقضيت ووجب دم الرض وسقط دم القران (قوله فصيام ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة فان فاتت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل)

التمتع هو من المتاع والمتعة لانه يتمتع اي يرتفق بارتفاقات الحلال بين العمرة والحج (قوله هو أن يحرم بالعمرة) ويطوف ولو أكثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق الهدي) أي هدي المتعة معه وقوله لا يتصل من همرته اي الابعد الفراغ من الحج (قوله يحرم بالحج) أي في سفر واحد حقيقة او حكما بأن يلبس بأهله المأماغ غير صحيح واجرامه يكون يوم التروية وقبله أفضل (قوله لزمه ذبح شاة) شكر المأانم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء التسكين (قوله صام ثلاثة أيام) بعد احرامها في أشهر الحج وتأخيرها بحجبت يكون آخرها يوم عرفة أفضل رجاء

*(فصل) * المتمتع هو ان يحرم بالعمرة من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة وجود
فيسر هالي وتقبلها مني ثم يلبى حتى يدخل مكة فيطوف اه او يعطع التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم
يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدي وحل له كل شيء
من الجماع وغيره ويسقر حلالا وان ساق الهدي لا يتحلل من همرته فاذا جاز يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج إلى منى فاذا
رمى جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد فصام ثلاثة أيام قبل مجيئ يوم النحر وسبعة اذار جيع كالقارن
فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجوز به صوم ولا صدقة

• (فصل) • العمر سنة ونصف في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام ٤٨٣ التبريق وكيفيتها أن يحرم لها

وجود الهدى والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل) •

العمر سنة) أي مؤكدة على المذهب وصح في الجوهر وجوبها وهي أحرأموطواف وسعى وحلق أو تقصير فالأحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب والخيار بينه على فيها كقبول الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكر وتكره في رمضان (قوله وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة) ويغفر لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله أعدم القيام بحق البيت والحرم) فمن يثق من نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والمجاورة بالمدينة كالمجاورة بمكة (قوله ونفى الكراهة صاحباه) في شرح السيد عن العلامة نوح وقال المجاورة بهما مستحبة وعليه الفتوى وجب الغنى أفضل من حج الفقير وجب الفرض أولى من طاعة الوالد بخلاف النفل وبناء الرابطة أفضل من حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية أفضلية الحج لمنشئته في المال والبدن جميعا قال وبه أفق أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شعبة بل من الإمام أو نائبه وله لبسها ولوجنبها أو حائضا ولا يقتل في الحرم إلا إذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال ولا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الراجح إلا ما مضى اعني صلى الله عليه وسلم فانه أفضل حتى من الكعبة والعرش والكرسي اهـ من الدر المختار آخر الكتاب

• (باب الجنائيات) •

جمع بنائية وهي ما يجنبه من شيء أي يحدنه إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر وهو مصدر وأريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع مثلا مسكين والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمته بسبب الأحرام أو الحرم نهر قال السيد (قوله منها ما يوجب دما) وقد يجب بهادمان بخناية القارن والدما حيث أطلق يراد به الشاة وهي تجزئ في كل شيء إلا في وضعتين الأولى إذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق والثاني إذا طاف للزيارة جنبا أو حائضا ونفساء فان الواجب في هذين الموضعين البدنة (قوله هي نصف صاع من بر) كل صدقة في الأحرام غير مقدرة فهي نصف صاع إلا ما يجب بقتل القمل والجراد فانه يطعم ما شاء ذكره السيد وأشار إلى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون ذلك (قوله ويتعد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين) قال في التنوير وشرحه ولو قتل محرمان صيد تعدد الجزاء لتعدد الفعل ولو حلالا لأن صيد الحرم لا لاتحاد المهل اهـ (قوله هي ماله طيب محرم بالغ عضوا) ولو ناسبا أو جاهلا أو مكرها وشمل العضو الأقم ولو بأكل طيب كثير وما يبلغ عضوا ولو جمع والبدن كله كعضوا أحدان اتحاد المجلس والافسك طيب ككفارة ولو ذبح ولم يزل له دم آخر لتركه أو ما الثوب الطيب أكثره في شرط لازم أدم دوام لبسه يوما وأخرج بالبالغ المبي فلا شيء عليه والظيب كل جسم له رائحة طيبة مستلذة ويتخذ منه الطيب كالسك والكافور والعنبر والعود والغالية وهي المجموع من هذه الإربعة وأخرج بالحرم الحلال لأن الحلال لو طيب عضو من أحرأمو فانتقل منه إلى مكان آخر من بدنه فلا شيء عليه اتفاقا

• (باب الجنائيات) •

هي على قسمين جنائية على الأحرام وبنائية على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وبنائية الحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة هي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب

القيمة وهي جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين فالتى توجب دما هي ما لو طيب محرم بالغ عضوا

أو خضب رأسه بخناء أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو خلق ربع رأسه أو مججمه أو أحدا بطيه أو عاتته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بمجلس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة • والتي توجب الصدقة بنصف صاع ٤٨٤ من براوقية هي مالوطيب أقل من عضو أو لبس مخيطا أو غطى رأسه أقل من يوم

أو خلق أقل من ربع رأسه أو قص ظفرا وكذا لكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمسة متفرقة أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا أو تجب شاة ولو طاف جنبا أو ترك شوطا من طواف الصدر وكذا لكل شوط من أقله أو حصة من إحدى البحار وكذا لكل حصة في عالم يبلغ رعي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو خلق رأس غيره أو قص أظفاره وإن تطيب أو لبس أو حاق بعذر فخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام • والتي توجب أقل من نصف صاع فهي مالو قتل قذلة أو جرادة فبصدق بما شاء • والتي توجب القيمة فهي مالو قتل صيد أفيقومه عدلان في مقتله أو قريب منه فإن بلغت هدياقله الخيل أو إن شاء اشتراه وذبحه أو اشترى طعاما ونصقه لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين يوما

وقيد بالعضولان تطيب مادونه فيه صدقة (قوله أو خضب رأسه بخناء) رفيق أما المتلبد ففيه دمان در (قوله ونحوه) كشبرج وإن كان خالصا (قوله أو لبس مخيطا) أي لبسا معتادا فلا تزريه أو وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (قوله أو ستر رأسه) أي بجمعة أو فلوستره بحمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (قوله يوما كاملا) أي أوليله كاملة الزائد على اليوم كالיום وإن نزعها لا وأعادها ما لم يعزم على ترك لبسه عند التزع فإن عزم عليه ثم لبس تعدد الجزء كقول الأقرع أولا (قوله أو خلق ربع رأسه الخ) أي أزال ربع رأسه أو ربع لحيته (قوله أو مججمه) عطف على ربع أي واحتجم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التنوير أن فيه صدقة ولعل مراده بالحكومة أن ينظر العدل ما مقداره من ربع اللبية فيؤخذ من الدم بحسابه (قوله بنصف صاع) الباء للتصوير والصدقة بمعنى التصديق والباء للتعدي (قوله أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا) وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبا أو محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه صدقة (قوله وكذا لكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا لكل شوط من المسح (قوله في عالم يبلغ رعي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو خلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير أو حلالا وهذا بخلاف مالوطيب عضو غيره أو لبسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله فهي مالو قتل قذلة) من بدنه أو ألقاها أو التي توبه في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزء في القمل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم (قوله ونصقه) أي أين شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله أو صام عن طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة مائة قص بفتق ريشه) فيقوم الصيد صلبا أو جريحا فيغرم ما بين القيمتين وهذا إذا برئ وبقي أثره والأفلا يضمن لزال الموبب (قوله رشف ريشه) أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر ريشه) أي غير المذر (قوله بقتل السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فبلا (قوله النابت بنفسه) لكن إن كان ذلك في غير ذلك وجبت قيمة واحدة أو الأقيمتان قيمة لما لكه وأخرى لحق الشرع وتجب القيمة الأقيمتا جف أو انكسر أو ذهب بحضر كانوا أو ضرب فسطاط در وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والارتفاع بها بالأجزاء واحدة منها لا يحل قطعها ولا الارتفاع بها بدون الجزء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبته الناس ذكره السيد (قوله

وليس وإن فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوما وما يجب قيمة مائة قص بفتق ريشه الذي لا يباير به وشعره وقطع عضو لا يمنع الامتناع به ويجب القيمة بقطع بعض قوائمه وفتق ريشه وكسر ريشه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن مال لا شيء يقتله ولا يجزى اليوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم وشجره النابت بنفسه

وليس مما ينبت به الناس بل القيمة وحرم رمي شيش الحرم وقطعه الا الاخير والكفاة * (فصل) * ولا شيء يقتل غراب وحداة وعقرب وفأرة ونحية وكنب عتور وبعوض ونخل وبرغوث وقراد وسلحفاة ٤٨٥ ومالين بصيد * (فصل) *

الهدى اذناه شاة وهو من الابل والبقرة والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق فقي كل منها بدنة وخص هدى المتعة والقران يوم النحر فقط وخص ذبيح كل هدى بالحرم الا ان يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فينحر في محله ولا يأكاه بمني وفقير الحرم وغيره سواء وتقل بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بجملاله وخطامه ولا يعط اجر الجزار منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه الا ان بعد الحلق فيمتصدق به وينضح ضرعه ان قرب الحسن بالنفاح ولونذر بها ماشياً لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب اراق دمًا وفضل المشى على الركوب للقادري عليه وفقنا الله تعالى بفضلته ومن علينا بالعود على احسن حال اليه بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) * على سبيل الاختصار تبعاً لما

وليس مما ينبت به الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رمي شيش الحرم) اي بدابة (قوله وقطعه) اي ينجو من قبل (قوله والكفاة) لانها كالشجر الجاف والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل) *

(قوله ولا شيء يقتل غراب) الا العقق در (قوله وحداة) بكسر فقتعتين (قوله ونخل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وقالوا لا يحل قتل الكلب الا على اذالم يؤذوا لا يحل قتل الكلاب منسوخ (قوله وسلحفاة) بضم فتح فسكون (قوله ومالين بصيد) فليس يقتل جميع هوام الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولدة من البعدن ومثله القراش والذباب والوزغ والزبور والقنفذ والحصرصر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل الهدى) *

وفي اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم (قوله اذناه شاة) بنت سنة (قوله وهو من الابل) ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر مما مضى عليه سنتان ولو قال واعلاه ابل وبقر اسكان اولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كاعور والعرج يشترط هنا ذكره المصنف (قوله يوم النحر فقط) اي وقت النحر وهو الايام الثلاثة در (قوله بالحرم) ولا يشترط له منى (قوله ولا يأكاه بمني) لان حل الاكل من هدى التطوع مشروط بيباوغه محله (قوله وفقير الحرم وغيره سواء) لكن فقيره افضل وغيره بالحرم (قوله وتقل بدنة التطوع) ندبا ومثله بدنة النذر وقيدنا بالبدنة لان الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة ابقى والستر بغيرها احق (قوله وخطامه) اي زمامه (قوله ولا يعط اجر الجزار منه) فلوا عطاء ضمنه املوا نصديق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضرورة) فان دعت الضرورة اليه ونقص ضمن مائة من بركوبه وجل متاعه وتصدق به على الفقراء در (قوله فيمتصدق به) عطف على محذوف اي قيد به ويتمتد به (قوله وينضح ضرعه) في القاموس نضح البيت ينضحه رشه وقاعدته انه اذا ذكر الا تقي بلا تقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنفاح) بالنفاه المجهمة بوزن غراب الماء البارد والذهب الصافي قاموس والمراد الاول (قوله لزمه) لان من جنسه واجبا وهو مشى المكي الفقير القادر على المشى والشيء في الطواف والسعي الى الجمعة ثم قيل يمشى من حين يحرم وقيل من بيته وهو الاصح زيلعي (قوله فان ركب) اي في كل الطريق او اكثره اراق دمًا ولو ركب في نفسه او اقله فحسابه من الدم (قوله للقادري عليه) اي على المشى وقيل الافضل الركوب لانه احفظ لنفسه وابعده عن السأمة (قوله اليه) اي الى الحج والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) *

قال في الاختيار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من افضل القرب واحسن المستحبات بل يقرب من درجة ما لزم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم

حرض عليها وبالغ في الذنب اليها فقال من وجد سعة ولم يرزني فقد جفائي وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي
وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي الى غير ذلك من الاحاديث وعما هو مقرر عند الحقين
انه صلى الله عليه وسلم يحيى برزقي ممتع ٤٨٦ بجميع الملاذ والعبادات غير انه يحجب عن ابصار القاصرين عن شريف المقامات

ولما رأينا كثر الناس غافلين عن اداء حق زيارته وما ينسب للزائرين من الكليات والجزئيات احببنا ان نذكر بعد المناسك وادائها ما فيه نبتة من الآداب تقيها لفائدة الكتاب فنتول بنبذة لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكثر الصلاة عليه فانه يسمعها وتبلغ اليه وفضلها اشهر من ان يذكر فاذا عاب حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيك فامنن علي بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم الحساب ويقبسل قبل الدخول او بعده قبل التوجه للزيارة ان أمكنه ويتطيب ويلبس احسن ثيابه تعظما للقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا ان أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبته واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعا

قالوا ان كان الحج فرضا قدمه عليها والاختير والاولى في الزيارة تجريد النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل ينوي زيارة المسجد أيضا نهر لانه من المساجد الثلاث التي تشد اليها الرحال (قوله حرض) اي حث عليها حال في القاموس حرضه تحريضه حشده نصف قوله وبالغ عطف مغاير (قوله الذنب اليها) اي في طلبها المبالغة بذكر الوعيد على الترتيب والوعيد على القصر (قوله من وجد سعة) بفتح السين وروى كسرت وفي حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يزرني لم يمسكه الله تعالى بغير حساب (قوله وجبت له شفاعتي) اي ثبتت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود فانها عامة (قوله فكأنما زارني في حياتي) المراد ان له اجرا كاجر من زارني حيا والمشيء لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله الى غير ذلك) اي واعداواته الى غير ذلك (قوله ممتع) اي منتهق (قوله عن شريف المقامات) متعلق بالقاصرين (قوله من الكليات) اي الامور المشتركة بينهما وبين غيرنا كحجبة المسجد (قوله والجزئيات) اي الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المناسك) اي بعد ذكر المناسك وقوله وادائها الاولى حذفه اذ قد تكون الزيارة قبل الاداء (قوله نبذة) اي شيء يسير قليل قاموس (قوله فانه يسمعها) اي اذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبلغ اليه) اي يبلغها الملك اليه اذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها اشهر من ان يذكر) فتم اما ذكر العارفة بالله سنان أفندي رحمه الله تعالى في تعيين المحارم قال صلى الله عليه وسلم من قال جزى الله عنا محمدا ما هو أهله أتعب سبعين ذات ألف صباح ورواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مرات صلى الله عليه مائة مرة ومن صلى على مائة مرة كتب بين عينيه براءة من النفاق وبراءة من النار وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء ورواه الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم ألف مرة لم يمض حتى يرى مقعده من الجنة ورواه ابن شاهين وفي رواية من صلى على كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات حيا وشوقا الى كان حقا على الله ان يغفر له ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم ورواه الطبراني اه (قوله المنورة) اي بسا كنها صلى الله عليه وسلم ولها اسماء كثيرة تدل على شرفها (قوله هذا حرم نبيك) اي مسجده او ما يحترق لاجله وقالوا المدينة لا حرم لها (قوله واجعله وقاية) اي حفظا اي سبيل لذلك (قوله يوم الحساب) اي المرجع اليه تعالى (قوله بعد وضع ركبته) اي بعد استقرا من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود (قوله واطمئنانه على حشمه) الحشم محرمة للواحد والجمع وهو الاعمال والقراية وخاصة الذين يغضبون له من أهل اوعبيد او جيرة أفاده في القاموس والمراد الاول (قوله جلالة المكان) هي عين حله من النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه (قوله قائلا) اي حال الدخول (قوله بسم الله) اي دخلت (قوله وعلى ملة رسول الله) اي عقدت نيتي على اتباعها (قوله رب أدخلني) اي المدينة (قوله مدخل صدق) اي ادخل امرضيا لا أرى فيه مأكرا (قوله وأخرجني مخرج صدق) اي

واجعل لي من ذلك سلماً يا نصير اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك
ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي بجمعة عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بهذا عنقه الايمن فهو موضع
التي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما اخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد
شكراً لله تعالى بأداء ركعتين غرضه المسجود شكر المأوفك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض
متوجهاً الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيداً عن المقصورة الشريفة بناية الادب مستدير القبلة محاذي رأس
التي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكبر ملاحظاً نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ٤٨٧ وردت عليك سلامك وتأمينه

على دعائك وتقول السلام
عليك يا سيدي يا رسول الله
السلام عليك يا نبي الله
السلام عليك يا حبيب الله
السلام عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامم
السلام عليك يا سيد المرسلين
السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك
يا منزل السلام عليك
يا مقرر السلام عليك وعلى
اصولك الطيبين واهل
بيتك الطاهرين الذين
اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيراً اجزالك الله
عنا افضل ما جرى نبيا عن
قومه ورسولاً عن امته اشهد
انك رسول الله قد بلغت
الرسالة وأدبت الامانة
ونصحت الامة وأوضحت
الحجة وجاهدت في سبيل الله
حق جهاده واقت الدين
حتى أتاك اليقين صلى الله
عليك وسلم وعلى أشرف

اخر اجامر ضيالك بحيث لا يكون على فيه مؤاخذه (قوله من ذلك) قوله
سلطاناً نصيراً اي قوة تصرفني بها على اعدائك (قوله الخ) اي الى آخر صلاة التشهد (قوله
وافتح لي ابواب رحمتك) اي هي لي الاسباب المقضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من
رياض الجنة) اي انه يصير كذلك يوم القيامة وانه لما يحصل فيه من الثواب لا يركانه كذلك
اولاً انه يوشل اليها (قوله وقال منبري على حوضي) لا مانع من حله على الحقيقة (قوله شكر الما
وفقتك) بدل من شكر الاول (قوله ثم تنهض) اي تقوم بالادب والمراد انه لا يتراخي وان كان
بالتأني والقول (قوله مستدير القبلة) اي كما هو السنة في زيارة المموات (قوله ملاحظاً نظره
السعيد اليك) اي تلاحظانه ناظر اليك (قوله يا منزل) اصله المتزمل أدغمت التاء في الزاي أي
المتكاتف بثبابة حين مجي الوحي له خوفاً منه اهيبته جلالين ومثله المتدثر أصلاً ومعنى (قوله
وعلى أصولك) يوم الذكور والاثاث (قوله الرجس) اي الاثم (قوله وأدبت الامانة) اي
الصلاة وغيرها مما في فعله ثواب وتركه عقاب اي باغت ذلك (قوله وأوضحت الحجة) هي بالضم
البرهان قاموس (قوله حق جهاده) اي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك
اليقين) أي الموت (قوله بعلم الله) متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لا مدها) بفتح
الميم الغاية والمنتهى قاموس (قوله نحن وفقتك) اي الوافدون والواردون عليك (قوله
شاسعة) اي بعيدة يقال شبع المنزل كنع شبعوا وشبعوا عابده فهو شاسع قاموس (قوله السهل
هر من الارض ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله الى
ما تركك) جمع مأثرة وهي المكربة المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معهد المنزل المعهود به الشيء
(قوله قدمت) القصم الكسر مع الابانة او عدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحاركة او قدمت
أعلى الظاهر على العنق وهو التلث الاعلى وفيه ست فقرات وما بين الكتفين او مرسل العنق في
الصلب قاموس (قوله المشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف
(قوله والوسيلة) هي منزلة في الجنة لا تكون الا صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم
الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيم الشأنه صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) اي على
موافقة طريقتك (قوله في زمرك) اي فوجك وجماعتك (قوله بكأسك) الكأس الاناء

مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاماً داعين من رب العالمين عدداً كان وعدداً يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء
لامدها يا رسول الله نحن وفقتك وادركتك تشرفنا بالحلول بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع الجبل
والوعر بقصد زيارتك لنقوز بشفاعتك والنظر الى ما تركك ومعاهدك والقيام بقضاء به بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا
فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولولائهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد
جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يمتنعنا على سنتك وان يحشرنا في زمرك وان يوردنا
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى

الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من اوصالك فتقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجه الكريم مستدبر القبلة ثم تقول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق ابي بكر رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنبىه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه في الاستار بجزالة الله عنا افضل ما جرى اماما من امة نبيه فلمد خلقتك بأحسن خلقك وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقائمت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنت خيرا امام ووصلت الارحام ولم تزل داعيا بالحق ناصر الدين ولا الهه حتى اتاك اليقين سل الله سبحانه لتادوا م حبك والحنن مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تقول مثل ذلك حتى تحاذي رأس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام ٤٨٨ السلام عليك يا خير الانام جزالة الله عنا افضل الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين

وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وهاديا مهديا جعت شملهم واعنت فقيرهم وجبرت كسرهم الاسلام عليك يا ضيحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله احسن الجزاء جئنا كما تنوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا ان يقبل سعينا ويحببنا على ملته ويعتقنا عليها

الذي يشرب فيه او مادام الشراب فيه والمراد كؤوس حوضك (قوله الشفاعة) اي تطلب منك الشفاعة (قوله غلا) اي حقد (قوله وتبلغه سلام من اوصالك) ذكرنا ان تبليغ السلام واجب لانه من اداء الامانة (قوله مستدبر القبلة) قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستمر على الحال الاول من الاستدبار (قوله ابي بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له محبة وتأخر بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لصنم أصلا (قوله فلقد خلقتك) اي كنت خليفة وبعيت بعده (قوله بأحسن خلق) يقال هو خلف صدق من أيه اذا قام مقامه أي فقامت بعده بأحسن قيام (قوله مسلك) اي سلوك (قوله وشيدت أركانه) اي رفعتها شبه الاسلام بيته له أركان (قوله ووصلت الارحام) اي أرحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق فهاشاهم الله من ذلك (قوله مثل ذلك) اي قدر ذراع (قوله وكفلت الايتام) اي علمتهم وواليهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي تحت قنبره ومن أسلم معه في دار الارقم حتى أسلم عمر فصلي في الحرم (قوله يهاديا) في ذاتك مهديا لغيرك أو هاديا لله ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة (قوله يا ضيحي رسول الله) اي رفيقه في مدقته (قوله ووزيريه) الوزير المعين فمطاف ما بعده عليه عطف تشهير (قوله سعينا) اي عملنا (قوله على ملته) اي على اتباعها (قوله وقد جئناك) اي يا الله أي فالخطاب بها أولا أي فيما تقدم لحضرة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم وثانيا لحضرة الحق سبحانه وتعالى (قوله لا باتنا وأمهاتنا) اي جميع أصولنا ذكرنا واقتنا (قوله ويتوب الى الله) اي فعسى الله ان يقبل توبته كما قبل توبة أبي نابة (قوله ويأتى الروضة) اي ثانيا

ويحشرنا في زمرة من يدعوا لنفسه ولوالديه ولن اوصاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشعنين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا باتنا وأمهاتنا واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويدهو بما حضره ويوقفه بفضل الله ثم يأتي اسطوانة ابي لبابة التي ربط بها ناسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء من صلاة ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتى الروضة فيصلي ما شاء ويدعو بما يحب ويكثر من التضرع والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده

في احياء الاله الى مدة اقامته واغنام مشاهدة

٤٨٩

على الرمانة التي كانت به تبركا بآثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه اذا خطب لئلا يزال بر كته صلى الله عليه وسلم
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخشبية وهي التي فيها بقية الخدع الذي من الى النبي صلى الله عليه وسلم
تحتين تركه رخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الاثار النبوية والا ما كن الشريفه ويحمله
الحضرة النبوية وزيارته

في هجوم الاوقات ويستحب

ان يخرج الحرم البقيع

فيأتي المشاهد والمزارات

خصوصا قبر سيد الشهداء

حزوة رضى الله عنه ثم الى

البقيع الاخر فيزور

العباس والحسن بن علي

وبقية آل الرسول رضى

الله عنهم ويزور امير

المؤمنين عثمان بن عفان

رضي الله عنه وابراهيم

ابن النبي صلى الله عليه

وسلم وأزواج النبي صلى الله

عليه وسلم وعنه منية

والأصباة والتابعين رضى

الله عنهم ويزور شهداء

احدوان تيسر يوم الخميس

فهو أحسن ويقول سلام

عليكم بما صبرتم فتم عقيب

الدار ويقرأ آية الكرسي

والاخلاص إحدى عشرة

مرة وسورة يس ان تيسر

ويجدي ثواب ذلك للجميع

الشهداء ومن يجوارهم

من المؤمنين ويستحب

ان يأتي مسجد قبة يوم

السبت او غيره ويصلي

فيه ويقول بعد دعائه بما

(قوله على الرمانة) لأتم لها اليوم (قوله حتى نزل) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله

فسكن) اي لما ضمن له أن يفرس في الجنة تأكل منه اولى اياه تعالى فيها (قوله في عموم

الاقوات) المراد به في غالب الاوقات (قوله فيأتي المشاهد والمزارات) قبل انه مات بالمدينة

المنورة من العصابة رضى الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير ان غالبيتهم لا يعرف مكانه بالخصوص

(قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم) وفي مشهده رقية بنته صلى الله عليه وسلم

وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد

ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من أجمل

العصابة وأقربهم بعد الاربعة (قوله والاخلاص إحدى عشرة مرة) قد تقدم بيان فضيلة

ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء) بضم القاف مدودا هو أفضل المساجد اي

بعد المساجد الثلاثة اي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى (قوله يا صريح

الخ) الصريح والصارخ المغيث والمستغيث فند قاموس المراد الاول والمستصرخين جمع

مستصرخ طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم علي تاريل مغيث اودى غوث (قوله

في هذا المقام) اي المحل فان أول قدومه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم

والذي يقبل على من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال تعالى وان لك

لاجر غير ممنون أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله يا رحيم الرحمن) روى الحاكم عن أبي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملككم وكلايين يقول يا رحيم الرحمن فن قالها

ثلاثا قال له الملك ان ارحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم عن أبي هريرة يضامن

النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل العباداة الدعاء فابسطوا الكف الذل راغبين وفيما عند

ربكم ظامرين وادعيتهم المصنف دعاء ما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ابتداء بها قال

بعض الاكابر ان الله تعالى يقبل الصلاة وهو أكرم من أن يرد ما يهيم حمار الله سبحانه وتعالى

أعلم وأسأل الله تعالى ان يصلي على نبيه محمد وآله وأن يمتنع على الايمان ويرجم فاقى بذلك وان

يسعدني ببقائه وأن يتفضل هذه الحاشية ويتنفع بها عباداه

المؤمنين ويغفر لي ما فرط مني فيها وفي غيرها انه

على كل شيء قدير وصلى الله على

سعدنا محمد وعلى

وصحبه وسلم

آمين

تم

٦٢ ط احب يا صريح المستغثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على

سعدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك خزنة وكربى في هذا المقام يا عثمان يا منان يا كثير المعروف

والعطاء انما الله بأرحم الراحمين وصلى الله على سعدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما يا رب العالمين آمين

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

بعد حذافه على آله والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول أسير الأوزار إبراهيم عليه
الغفار خادم قلم التصحيح بدار الطباعة أعانه الله على مشاق هذه الصناعة تم بمعون غافر
المساوي طبع حاشية السلامة الطبعطاوي على شرح مرآي الإصلاح الكافل لعمان
أقنه بالتصاح على ذمة ذى القدر والاعتبار حضرة محمد أفندي مختار بالمطبعة العامرة
الزاهرة المتوفرة دواهي مجدها المشرفة كواكب سعادها في ظل من تعطرت
بنائها الأنداء وبنام من كل وصف جميل منتهى سيد الأمرام والحكام بهجة الليالي والأيام
سلافة الصراة الصناديد وأرض المثلث الأماجد الرافى بهمة الى كل مقام معتلى خديوى
مصر اسمعيل بن إبراهيم بن محمد على لآلات الأيام بأهمة بوجوده والازام متممة بكره وجوده
ولا برحمة بما أنجاده الكرام وأشبهه الفخام وكان طبعه الميمون وقبيله المصور مشغولا
بإدارة من خاطبته المعالي بآياك اعنى سعادة حسين بك حسنى وقطارة وكيله السالك
جادة سبيله من عليه اخلافة ثنى حضرة محمد أفندي حسنى والاحظية ذى
الرأى المسدد حضرة ابى العينين أفندي احمد فى أوامر أخرى

الجماديين من سنة تسعين وألف ومائتين من هجرته

عليه الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه البررة الأعلام

ماذر شارق ولاح

بارق

To: www.al-mostafa.com